

نائيف الإتام لأصوبي المغير الفقيه جَلَالِ ٱللّيِّنْ عِجَّدِ الْمَجَلِيِّ الْمَجَلِيِّ رَحِمَهُ اللهُ مَعَاكُ روحِمَهُ اللهُ مَعَاكُ

مخود صالح أحيب حسل محديدي



كالانتالة

الطّبَعَة الثّانيَة ١٤٣٤ هـ-٢٠١٣ جميع الحقوق محفوظة للناشر

عدد الأجزاء : (٤)
عدد المجلّدات : (٢)
نوع الورق : شاموا فاخر
نوع النجليد : جلّد نني
عدد الصفحات : (٤٠١١ صفحة)
عدد ألوان الطباعة : لونان

اسم الكتاب: كنز الرافين شرح منهاج الطالين المولى (ت 2 ۸۱۵ هـ) الإمام جلال الدين للمولى (ت 2 ۸۱۵ هـ) الإمداد: «ركز دار النهاج للدراسات والتحقيق العلمي موضوع الكتاب: قد شافعي مقاس الكتاب: (۲۵ سم) تصنيف ديوي للوضوعي: (۲۵،۳۳)

التصميم والإخراج : مركز المنهاج للصف والإخراج الفني

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتباب أو أي جزءٍ منه بأيُّ شكلٍ من الأشكال، أو نسخه، أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكَّن من استرجاع الكتباب أو أي جزءٍ منه، وكذلك لا يسمح بترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبقاً من الناشر.



الرقم المعياري الدولي ISBN: 978 - 9953 - 541 - 31 - 0













كالليقاق

لبنان_بيروت_فاكس: 786230



المملكة العربية السعودية ـ جدة حي الكندرة ـ شارع أبها تقاطع شارع ابن زيدون هاتف رئيسي 632666 ـ الإدارة 6300655 المكتبة 6322471 ـ فاكس 6320392 ص. ب 22943 ـ جدة 21416

> عضو في الاتحاد العام للناشرين العرب عضو في إدارة جمعية الناشرين السعوديين عضو في نقابة الناشرين في لبنان

www.alminhaj.com E-mail: info@alminhaj.com

الموزعون لمغتمدون داخل لمملكنه العربت السعودنير

جدة مكتبة دار كنوز المعرفة

ماتف 6570628 ـ 6510421 مكة المكرمة مكة المكرمة

مكتبة نزار الباز مكتبة الأسدى مانف 5473838 ـ فاكس 5473939 مانف 5570506 <u>- 5273037</u>

المدينة المنورة المدينة المنورة

مكتبة الزمان دار البدوي

ماتف 8383226 ـ فاكس 8383226 ماتف 0503000240

الدمام مكتبة المتنبى مكتبة المزيني مانف 8344946 ماكس 8432794 ماتف 7365852

الطائف

الرياض الرياض

مكتبة الرشد دار التدمرية ماتف 2051500 ـ فاكس 2253864 هاتف 4924706 ـ فاكس 4937130

الرياض الرياض

مكتبة العسكان مكتبة جرير وجميع فروعها داخل المملكة وجميع فروعها داخل المملكة وخارجها

مانف 4654424 فاكس 2011913 مانف 4626000 مانف 4656363 مانف

الموزعون لمعتمدون خارج المملكذ العرست السعوديذ



فيرجن وفروعها في العالم العربي

(الإمارات العربية المتحدة)

حروف للنشر والتوزيع _ أبو ظبي
مات 5593027 ـ ناص 5593027
مكتبة الإمام البخاري - دبي
مات 2977766 ـ ناص 5975769
مكتبة دبي للتوزيع ـ دبي
مات 333808 ـ ناص 3337800

جمهورية مصر العربية)

دار السلام _ القاهرة مانف 22741578 _ نائس 22741578 مكتبة نزار الباز _ القاهرة مانف 25060822 _ جوال 0122107253

المملكة المغربية

مكتبة التراث العربي ـ الدار البيضاء ماتف 0522853562 ـ فاص 0522854003 دار الأمان ـ الرباط ماتف 0537723276 ـ فاص 0537723276

الجمهورية اليمنية

مكتبة تريم الحديثة _ حضر موت ماتف 418130 _ ناكس 418130

مملكة البحرين

مكتبة الفاروق ـ المنامة مانف 17272204 ـ ناكس 17256936

دولة الكويت

مكتبة دار البيان _ حَوَلي نفخس 22616490 _ جوال 9952001 دار الضياء للنشر والتوزيع _ حَوَلي مانف 22658180 ـ ناص 22658180

الجمهورية اللبنانية

الدار العربية للعلوم ـ بيروت مانف 785107 ـ فاكس 786230 مكتبة التمام ـ بيروت مانف 707039 ـ جوال 03662783 (المملكة الأردنية الهاشمية)

دار محمد دندیس ـ عمّان

هاتف 4653380_فاكس 4653380

جمهورية الجزائر

دار البصائر _ الجزائر مانف 021773627 ـ ناكس 021773625

الجمهورية التركية مكتبة الارشاد _ استانبول

مانف.02126381633_ناكس02126381700

الهند

مكتبة الشباب العلمية – لكناؤ

ماتف 00919198621671

انكلترا)

دار مكة العالمية ـ برمنجهام ماتف 0121773930 جوال 0121773430 ناكس 01217723600 دولة قطر

مكتبة الثقافة _ الدوحة

هاتف 44421132 ـ فاكس 44421131

(الجمهورية العربية السورية)

مكتبة المنهاج القويم ـ دمشق مان 2235402 ـ ناكس 2242340

جمهو رية الصو مال

جمهورية الصومال

مكتبة دار الزاهر _ مقديشو هانه .002525911310

جمهورية أندونيسيا

دار العلوم الإسلامية _ سوروبايا مانف 0062313522971 حدال 00623160222020

جمهورية فرنسا

مكتبة سنا _ باريس

مانف 0148052928 ناكس 0148052927 مانف

جميع منشوراتنا متوافرة على



موقع رائد لتجارة الكتب والبرمجيات العربية www.furat.com





ـ إلىٰ سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم أولاً ، فإن كان في هنذا العمل شانبة . . فيا رب أترجه إليك بما توجه به صاحب المقام المحمود صلى الله عليه وسلم أن تصفيه لأن يكون مقبولاً ومرضياً .

ـ إلىٰ والدي ووالدتي اللذِّين ما استطعت أن أوفيهما حقهما ، فأتمنىٰ أنْ أكون بذلك قد أديت جزءاً يسيراً من عظيم حقهما علميّ .

ـ إلىٰ مشايخي الأجلاء الكرام الذين علموني لوجه الله تعالىٰ ، صابرين محتسبين ، أدعو لهم في الليل وفي النهار وفاة بحقهم .

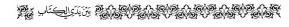
إلى طلابي الأعزاء الذين استيقنوا أهمية العلم، فشمروا عن ساعد الجد، ودأبوا في
 تحصيله.

- إلىٰ زوجتي وأولادي الذين وقفوا معي ، وتحملوا عناء اغترابي عنهم .

- إلى كل من أيفن بأنه لا خيار لإسعاد البشرية إلا من خلال تطبيق شرع الله تعالى في واقع الحياة فسعى من أجل ذلك ، ناظراً بعين الرحمة إلى أولئك الذين يتخبطون في تيه الابتعاد عن منهج الله القويم وصواطه المستقيم ، منتظراً ذلك اليوم الذي تنقشع فيه غيوم الفتن ومضلات المحن ، فتشرق شمس الإسلام من جديد ، ويتفيًّا الناس في ظلال الإيمان ، ويسعدوا بتطبيق أحكام القرآن ، وشريعة خير الأنام ، سيدنا ونبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأثم السلام ، وعلى آله العظام ، وصحابته الكرام .

محمود





بِسُ إِللَّهِ ٱلرَّمُ نِرَالِحِكَمِ

الحمد لله حمد معترف بتقصيره في كل حين ، عاجز عن أداء الحق الواجب في منهاج الطالبين ، مغترف من بحار مدده وتبسيره ، وجوده وكرمه الذي هو كنز الراغبين ، والصلاة والسلام علميٰ سيدنا ونبينا محمد الهادي إلى الصراط المستقيم ، الممدوح بأعظم ملح في القرآن الكريم ، بقوله جل وعلا : ﴿ وَإِنَّكَ لَكُلُ مُؤْلِمِنِ﴾ ، وعلىٰ آله الطيبين الطاهرين ، وصحابته الغرّ العيامين .

أمابعب

فإن هنذا الشرح المبارك المسمى «كنز الراغبين » شرح العلامة جلال الدين المحلي رحمه الله تعالى ، على « منهاج الطالبين » للإمام الرباني والعالم الصمداني محيى الدين النواوي ، تغمده الله برحمته ونفعنا والمسلمين به . . تميز بعزايا عديدة ، وسمات فريدة ، وأسرار مفيدة ـ وكل كلام يبرز وعليه كسوة القلب الذي منه برز ـ جَعلتُ منه مرجعاً معتمداً ، وأساساً محكماً ، يتأهل الطالب باستيمابه وفهمه لقراءة أمّات كتب مذهب إمامنا الجليل المجتهد الإمام الشافعي رضي الله عنه .

وفي مقدمة هذا الشرح النفيس ذكر الشارح رحمه الله تعالى ما تميز به بقوله : (شرح يحلّ الفاظه ، ويبين مراده ، ويذلل صعابه ، ويكشف نقابه ، علىٰ وجه لطيف ، ومنهج حنيف ، خال عن الحشو والتطويل ، حاوٍ للدليل والتعليل) .

فهو إذن شرح مختصر مفيد ، قد صاغ العلاَمة جلال الدين المحلي رحمة الله عليه ألفاظه صياغة ، بحيث وضع كل لفظة محلها بأسلوب وجيز عزيز ، وهذاه المزايا جعلت منه شرحاً معتمداً في التدريس ، ولا سيما والشارح عَلَمٌ من الأعلام ، آية من آيات الله في الذكاء ، فهو من أنسب الشروحات لمن يتدرج في دراسة المذهب ، فإذا ما وصل إليه واستوعب.. فحري أن يكون ممن فيه يُرغب .

فاحتواؤه على الدليل والتعليل وخلوه عن الحشو والتطويل هي طريقة الجهابذة من العلماء المحققين ، فلا يكاد الشارح رحمة الله عليه يغادر مسألة إلا وتعرض لدليلها أو تعليلها ؛ وفاء بما التزم به في مقدمته بقوله : (حاوِ للدليل والتعليل) ، والكتاب بين يديك طافع بذلك فارجع إليه .

إلا أن الدليل الذي يذكره . . كثيراً ما يتماشئ مع اختصاره الذي التزم به ، فيقول مثلاً : (للاتباع رواه مسلم) . وعليه : إذا ما أمعنت النظر في الحواشي الكثيرة التي كتبت عليه . . تقف احتراماً وتقديراً لهلذا المؤلف البديع وإعجاباً بهلذا السبك المنيع ، وتدرك خفيات ما رمز إليه في عباراته الرصينة .

وإليك قول العلامة شمس الدين ، محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرمي ، الشهير بالشافعي الصغير رحمه الله تعالى ، في مقدمة شرحه لـ « منهاج الطالبين » والمسمئ « نهاية المحتاج إلىٰ شرح المنهاج » بنصه : (وقد أردفه محقق زمانه ، وعالم أوانه ، وحيد دهره ، وفريد عصره ، في سائر العلوم ، المنثور منها والمنظوم ، شيخ مشايخ الإسلام ، عمدة الأثمة الأعلام ، جلال الدين المحلي ، تغده الله تعالى برحمته وأسكنه فسيح جننه ، بشرح : كشف به المعمل ، وجلا المفقى ، وفتح مقفل أبوابه ، ويسر لطالبه سلوك شعابه ، وضمنه ما يملا الأسماع والنواظر ، ويحقق مقال القائل : كم ترك الأول للآخر ، إلا أن القدر لم يساعده على إيضاحه ، من خدمه من ذلك خشية فجأة المقضي من محترم حمامه ، فتركه عسر الفهم كالألغاز ؛ لما احتوى عليه من غاية الإيجاز) . . لتعلم بأن ما وصف به العلامة جلال الدين المحلي « شرحه » من أوصاف

فهذا الحلّ لألفاظه ، والتبيين لمراده ، والتذليل لصحابه لا يعني أبداً بأن هذا الشرح سهل المنال لكل أحدٍ ، إن لم يكن قد تأهل من قبل لاستيعاب ما فيه ؛ كما تفهم ذلك من قول العلاّمة الرملي رحمه الله تعالىٰ .

وليعرف طالب العلم دقّة ما كتبه هنؤلاء العلماء الأعلام ، ولا يفتر بقدرته علىٰ قراءة سواد العبارات ، فيظن في نفسه متوهماً أنه قد تيسر له سبيل الفهم ، فالقراءة شيء ، والفهم شيء آخر وهو نعمة من الله جل وعلا ، قال سبحانه وتعالىٰ : ﴿ فَفَهَـَنْنَا سُلَيْتُنَكُ ﴾ .

وما يتعرض له طالب العلم من آفات أثناء سعيه سببه كما قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في و مقاصده ؟ : (صحبة الأحداث سناً وعقلاً وديناً مما لا يرجع إلى أصل ولا قاعدة) ، فيقراً العبارات ولا يعرف معانيها ، أو يدرك مراميها ، مع جهل مطبق بأصول الفقه وقواعده ، وعماية تامة عن آثاره وحقائقه ، دون تمييز بين قطع وظن ، وتعميم وإطلاق ، وتخصيص وتقييد ، ودون معرفة بأبسط قواعد اللغة ، فيقوده ذلك في النهاية مع القراءات الخالية من الدراية إلى تحكيم العاطفة ، وعدم الإنصاف ، ونعم مراورون بأن ننزل الناس منازلهم ، ونعطي كل ذي حق حقه ، وإنما يعرف الفضل لأولي الفضل أولو الفضل ، والحر من راعى وداد لحظة وانتمى لمن أفاده لفظة كما قال الإمام الشافعي رضي الله عنه ، وما أحسب الذين جاؤوا من بعد الأثمة الكبار إلا وقد استفادوا منهم بعن سبقهم .

وإنك وأنت تقرأ قول الإمام أحمد رحمه الله تعالىٰ لابنه عندما سأله يا أبتِ : أيُّ رجل كان

الشافعي فإني سمعتك تكثر من الدعاء له ? فقال له : يا بني ؛ كان الشافعي كالشمس للدنيا ، وكالعافية للناس ، فانظر هل لهاذين من عوض ؟1. تدرك مقدار إنصاف المحسنين ، وعظيم تقديرهم لمن بذل وقته وماله وحياته من أجل إعزاز هنذا الدين ، وبين يدينا هنذا الشرح المبارك الذي هو جوهرة فريدة في عقد المذهب المرصع بكل ما فيه يرغب ، عشت معه زمناً طويلاً درساً وتدريساً وتحقيقاً ، وكلما قرآته . . ازددت به إعجاباً .

درسته علىٰ شيخي وأستاذي الكريم ، الشيخ صادق محمد محمد سليم حفظه الله تعالىٰ من كل مكروه ، وأثناء فترة دراستي قدّر الله أن عرض لشيخي ما أشغله ، فواصلت دراسته علىٰ يد شيخنا فضيلة الشيخ حسن البريفكاني متعه الله بالعافية ، ثم عدت فأكملته علىٰ يدي شيخى .

ويعدما أكملت قراءته ، وأثناء دراستي عند شيخنا الجليل الشيخ مصطفئ محمود الپنجويتي أمد الله في عمره ومتعنا بحياته ، رغب في أن نخدم هذا الشرح العظيم لنفاسته من خلال شروحاته وحواشيه ، خدمة توضح ألغازه ، وتعرف بمطويات إيجازه ، وتكشف اللئام عن أسراره ، ولذة العلم في أسراره كما قال شيخنا علامة المعقول الأستاذ ملا عثمان الجيوري رحمه الله تعالى ، إلا أني النمست منه أن أكمل دراسة الكتب المتبقية التي تطلب دراستها لكل طالب يريد الحصول على الإجازة العلمية ، فمضى الأمر على ذلك ، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت . لنزلت عند رغبته ، فقد لا تتكرر الفرصة في حياة الإنسان مرة أخرى .

والخدمة التي قدمتها في تحقيق هـنـذا الشـرح المبارك في هـنـٰده الفترة الطويلة هي أقل ما يمكن فعله ، ولعل الله جلَّ وعلا يقدرني على أمر أكبر من ذلك إن شـاء الله تعالىٰ .

وفي نهاية هذا التقديم بين يدي الكتاب أنقدم بالشكر والتقدير لكل من ساهم في حصولي على مخطوطاته ، ولكل من ساهم في حصولي على مخطوطاته ، ولكل من أعانتي في تحقيقه ، ولكل من ساعدني على إتمامه ؛ إذ ورد في الحديث عن أي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من لم يشكر الناس . . لم يشكر الله عنه وقال : هذا حديث حسن صحيح . مقدماً عليهم سعادة صاحب دار المنهاج المباركة الشيخ أبا سعيد عمر بن سالم باجخيف جزاه الله خيراً على ما أو لاني به من العناية والرعاية والاهتمام .

ثم الأخ الكريم أبا نصوح محمد غسان نصوح عزقول الحسيني المشرف على أعمال البحوث والنشر بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلمي الذي تحقق بفضل عزماته إصدارات مضيئة ، وبصماته تتلألأ في هذه الإصدارات ؛ لما أكرمني به من مزيد ثقته ، وحسن معاملته ، وكريم ضيافته . وأخص أيضاً زوجتي العزيزة أم محمد التي وقفت طويلاً معي ، وتحملت العناء والمسؤولية في غيابي ، فجزاها الله تعالى خير الجزاء .

وكل من أسهم في إخراج هـٰذا الكتاب المبارك بهـٰذه الحلة القشيبة .

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل .

وحسبي الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، كلما ذكره الذاكرون ، وغفل عن ذكره الغافلون ، اللهم ؛ أكرمنا بالقبول والصدق والإخلاص والبركة في الأقوال والأفعال والأحوال ، وصفاء المعرفة ، وتصحيح المعاملة فيما بيننا ويبنك على السنة ، وصدق التوكل عليك ، وحسن الظن بك ، وامنن علينا بكل ما يقربنا إليك ، مقروناً بعوافي الدارين برحمتك با أرحم الراحمين .

اللهم إنا نسألك أن تضع لهذا الكتاب القبول في الأرض يا ربَّ العالمين .

﴿ سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَنَّا يَصِفُونَ ﴿ وَسَلَمْ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾

وكتشبية أبوممت محووصلك أتمسيحس كديدي العراق بالموصل في دار المنهاج في الشام المعجمية 10 رمضان 1811هـ ترجم گئر شيخ الإسلام ، إمام الائمة الأعلام أبو زكر يائحب ي بن شرف بن مري بن حزام مجي الدّين النّوويّ رَحِهمة اللهُ متاك! `` رَحِهمة اللهُ متاك! ``

اسمه ونسبه

هو محيي الدين ، أبو زكريا ، يحيى بن شرف بن مُرِي^(١) بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حِزّام ، الحزامي^(١) ، النووى^(٤) .

العالم الرباني ، والإمام الصمداني ، شيخ الإسلام ، الحافظ المجتهد ، الزاهد العابد الورع . رضي الله تعالىٰ عنه وأرضاه .

⁽١) مصادر النرجمة : وتحفة الطالبين في ترجمة الإمام النروي ، لابن العطار ، و فيل مرآة الزمان ، لليونيني (٢٨٣/٣) ، و تاريخ الإسلام ، للذهبي (٢٤٢/٥٠) ، و طبقات الشافعية الكبرى ، لابن السبكي (٣٩٥/٨) ، وحياة الإمام النروي ، للسخاوي ، و المنهاج السري ، للسيوطي ، و الدارس في تاريخ المدارس ، للنعيمي (٢٤/١) .

أ قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى في (المنهاج السري » (1 / ()) : (. . . . مُري ، بضم الميم وكسر الراء ، كما دارَية مضبوطة في « تاج العروس » ، مادة الرء ، كما دارَية مضبوطة في « تاج العروس » ، مادة (مري) فقال : (مركل » بالكسر والقصر : الجدّ الأعلى للإمام أبي زكريًا النوري) ، وكذلك صنيا الملامة سليمان الجحم المحمد المحمدة المنافقة والمقصر : ويقى أمر تحر ، وهو ضبط الباء عند ضبط العيم بالشم والراء بالكسر ، فإنه لم يذكر تشديد الراء أو تخفيفها ، وكذلك الأمر حيال الياء ، والذي يظهر من عدم تعرضهم لذلك أنهما مخففتان ، والله أعالم بالصواب .

 ⁽٣) وقد زعم بعض أجداد الإمام النووي أن نسبه ينتهي إلى والد الصحابي الجليل حكيم بن حزام رضي الله عنه ،
 لكن الإمام النووي رضي الله عنه قال : (إنه غلط) ، كما ذكر ذلك الإمام ابن العطار * تحفة الطالبين ؟
 (ص ٣) .

³⁾ قال ابن العطار تلميذ النووي رحمهما الله تعالى في « تحفة الطالبين » (س ٣) : (والنووي : نسبة إلىٰ اونون على الأصل ، ويجوز كتبها بالألف على العادة) ، وقال الإمام السيوفي رحمه الله تعالى أ . (السيوي » (١/ ٨٥) : (ووايت كلا الأمرين يخطف رحمه الله تعالى) . وهي الان من أرض حوران بمحافظة درعا ، وتبعد حوالي (١٠٠) كيلو متر تقريباً عن دمشق الشام بانجاه الجنوب .

مولده ونشأته

ولد الإمام رضى الله عنه بــ(نَوَىٰ) في شهر محرم الحرام ، سنة إحدىٰ وثلاثين وست مئة للهجرة النبوية الشريفة(١) ، وبها نشأ وترعرع .

كانت بدايته رضي الله عنه مشرقة ، فهـٰذا أبوه يحدثنا عن شيء من ذلك فيذكر : أن الشيخ كان نائماً إلىٰ جنبه وقد بلغ من العمر سبع سنين ، ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان ، فانتبه نحوَ نصف الليل وأيقظني ، وقال : يا أبت ؛ ما هـٰذا الضوء الذي قد ملأ الدار ؟! فاستيقظ أهمله جميعاً فلم نر كلُّنا شيئاً ، قال والده : فعرفت أنها ليلة القدر (٢) .

ويحدثنا أيضاً تلميذه العلامة ابن العطار رحمه الله تعالىٰ عن أمر آخر فيقول : (ذكر لي الشيخ ياسين بن يوسف المراكشي ولي الله رحمه الله تعاليٰ قال : رأيت الشيخ محيى الدين وهو ابن عشر سنين بنويٰ ، والصبيان يُكرهونه على اللعب معهم ، وهو يهرب منهم ويبكى لإكراههم ، ويقرأ القرآن في هـٰـذه الحالة ، فوقع في قلبي محبته ، وكان قد جعله أبوه في دكان ، فجعل لا يشتغل بالبيع والشراء عن القرآن ، قال : فأتيت معلمه الذي يقرئه القرآن ، فوصيته به ، فقلت له : هـٰـذا الصبي يرجىٰ أن يكون أعلمَ أهل زمانه وأزهدَهم ، وينتفع الناس به ، فقال لي : أَمَنَجُمُّ أنت ؟ فقلت : لا ، وإنما أنطقني الله بذلك ، فذكر المعلم ذلك لوالده ، فحرص عليه إلىٰ أن ختم القرآن وقد ناهز الاحتلام)(٣).

هـٰذا في (نويٰ) ، أما في (دمشق). . فقد أتاها وهو في التاسعة عشرة من العمر ، سنة تسع وأربعين وست مئة طالباً للعلم ، فسكن المدرسة الرواحية ، وانطلق في طلب العلم بهمة قعساء ، وعزم ماض ، ونشاط منقطع النظير . فأكْرم بها من نشأة .

(من الكامل)

قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالىٰ(٤) :

فعليه منه رداء طيب يظهر وإذا الفتىلى لله أخلىص سىراه

فللذكره عرف ذكسي ينشر وإذا الفتي جعيل الإليه مراده

ذهب أكثر من ترجم له إلىٰ أنه ولد في أواسط المحرم ، بينما ذهب بعض منهم إلىٰ أنه ولد في العشر الأول (1) منه ، والمعتمد الأول ، كما جاء في ﴿ حياة الإمام النووي ﴾ (ص ٣) ، والله أعلم .

تحفة الطالبين (ص ٣) ، وطبقات الشافعية الكبري (٨/ ٣٩٦) . (Y)

تحفة الطالبين (ص ٣-٤). (٣)

المنهاج السوي (٢/١) . (1)

طلبه للعلم

أجمع كل من ترجم للإمام النووي رضي الله عنه أنه لم يكن يميل إلى الراحة واللَّفَّة ، ولم يستلدُّ الكسل والتواني ، بل إنه كان الجدِّ والاجتهادَ متجسدّين في شخص اسمه النووي .

فبعد ختمه القرآن بـ(نوىٰ). . أحب أن يستزيد من العلم ويروي غليله بالنهل من معينه ، فما كان من أبيه ـ وهو الرجل الصالح الورع ـ إلا أن اصطحبه معه إلىٰ قِبلة طلاب العلم ، وكعبة المعرفة المحجوجة : (دمشق) وذلك لما ضمته بين جوانحها من جهابذة العلماء والمحققين .

ووجد الإمام فيها بغيته ، وأدرك في مدارسها طِلْبَته ، فقد ذكر القطب اليونيني رحمه الله تعالى : أن الشيخ أول ما قدم دمشق. . اجتمع بخطيب الجامع الأموي وإمامه الشيخ جمال الدين عبد الكافي بن عبد الملك الرّبعي الدمشقي (ت ٦٨٩هـ) ، وعرّفه _رحمه الله _مقصدَه .

فأخذه الشيخ جمال الدين وتوجه به إلى حلقة الشيخ تاج الدين عبد الرحمان بن إبراهيم الفزاري ، المعروف بالفركاح (ت ١٩٦٠هـ) رحمه الله تعالى ، فقرأ عليه دروساً ، ولازهه مدة ، ولم يكن له موضع يأوي إليه ، فطلب من الشيخ موضعاً يسكنه ، فاعتذر الشيخ تاج الدين بأنه لا موضع لديه ، غير أنَّه دلَّه على الشيخ كمال الدين إسحاق المغربي بالمدرسة الرواحيَّة ، فتوجه الإمام إليه ولازمه ، واشتغل عليه ، وصار منه ما صار (١٠) .

قال الإمام ابن العطار رحمه الله تعالىٰ : (قال ـ أي : الإمام النووي ـ : وحفظت « التنبيه » في نحو أربعة أشهر ونصف ، وحفظت ربع العبادات من « المهذب » في باقي السنة)^(۲) .

وينقل الإمام ابن العطار رحمه الله تعالىٰ عن الإمام النووي رضي الله عنه خبراً يدل علىٰ عظيم عناية الله مسجدانه به فيقول : (قال _ أي : الإمام النووي _ : وخطر لي الاشتغال بعلم الطب ، فاشتريت كتاب * القانون » فيه ، وعزمت على الاشتغال فيه ، فأظلم عليَّ قلبي ، ويقيت أياماً لا أقدر على الاشتغال بشيء ، ففكرت في أمري ، ومن أين دخل عليَّ الداخل ؟! فألهمني الله تعالىٰ أن سببه اشتغالي بالطب ، فبعت في الحال الكتاب ، وأخرجت من بيتي كلَّ ما يتعلق بعلم الطب ، فاستنار قلبي ، ورجع إليَّ حالي ، وعدت إلىٰ ما كنت عليه أولاً)^(٢).

ويذكر غير واحد من مترجميه أنه رضي الله عنه كان مضرب المثل في إكبابه علىٰ طلب العلم ليلاً

⁽١) ذيل مرآة الزمان (٣/ ٢٨٥).

⁽٢) تحفة الطالبين (ص٤).

⁽٣) تحفة الطالبين (ص٥).

ونهاراً ، وهجره النومَ إلا عن غلبةٍ ، وضبط أوقاته بلزوم الدرس أو الكتابة ، أو المطالعة ، أو التردد إلى الشيوخ(٬٬٬

وهــُذا تلميذه العلامة ابن العطار رحمه الله تعالى يحدثنا عن الإمام النووي رضي الله عنه فيقول : (قال : فلما كانت سنة إحدى وخمسين حججت مع والدي ، وكانت وقفة الجمعة ، وكان رحيلنا من أول رجب ، قال : فأقمت بمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم نحواً من شهر ونصف .

قال لي والده رحمه الله : لمَمَّا توجهنا من (نوئى ؟ للرحيل . . أخذتُه الحمث ، فلم تفارقه إلى يوم عرفة ، قال : ولم يتأوَّ، قط ، فلما قضينا مناسكنا ، ووصلنا إلىٰ (نوئى ؟ ، ونزل إلىٰ دمشق. . صبّ الله عليه العلم صبّاً .

ولم يزل يشتغل بالعلم ، ويقتغي آثار شيخه المذكور ـ أي : الكمال المغربي ـ في العبادة ؛ من الصلاة وصيام الدهر ، والزهد والورع ، وعدم إضاعة شيء من أوقاته إلىٰ أن تُوفِّي رحمه الله تعالىٰ ورضي عنه ، فلما توفي شيخه . . ازداد اشتغاله بالعلم والعمل ⁽¹⁷ .

وقال العلامة ابن العطار رحمه الله تعالميٰ أيضاً : (وذكر لي _أي : النووي _أنه كان لا يضيع وقتاً في ليل ولا في نهار . إلا في وظيفة من الاشتغال بالعلم ، حتى في ذهابه في الطريق ومجيئه يشتغل في تكرار أو مطالعة ، وأنه بتي على التحصيل علىٰ هذا الوجه نحو ست سنين ، ثم اشتغل بالتصنيف والاشتغال والإفادة والمناصحة للمسلمين وولانهم ، مع ما هو عليه من المجاهدة بنفسه ، والعمل بدقائق الفقه ، والاجتهاد على الخروج من خلاف العلماء)٣٦ .

ولعل من أدلُّ الدلائل على مثابرة الإمام النووي في التحصيل ، وهمته العالية في طلب العلم . . أنه كان يقرأ كلَّ يوم الثي عشر درساً على المشايخ شرحاً وتصحيحاً .

فقد ذكروا أنه كان يقرأ درسين في « الوسيط » ، ودرساً في « المهذب » ، ودرساً في أصول الفقه ، ودرساً في أسماء الرجال ، ودرساً في أصول الدين ، ودرساً في « الجمع بين الصحيحين » ، ودرساً في « صحيح مسلم » ، ودرساً في « اللمع » لابن جني ، ودرساً في « إصلاح المنطق » لابن السُكِّيت .

قال العلامة ابن العطار رحمه الله تعالىٰ نقلاً عن الإمام النووي رضي الله عنه : (وكنت أعلق

⁽١) حياة الإمام النووي (ص ٨) .

⁽٢) تحفة الطالبين (ص ٤).

⁽٣) تحفة الطالبين (ص ٩) ، والمنهاج السوى (١/٧٥) .

جميع ما يتعلق بها من شرح مشكل ، وإيضاح عبارة ، وضبط لغة ، وبارك الله لي في وقتي واشتغالى ، وأعاننى عليه)(١٠ .

وقد سمع الإمام النووي رضي الله عنه العديد من الكتب ، وكان من أهمها :

الكتب السنة ، و « الموطأ » ، و « مسند الإمام الشافعي » ، و « مسند الإمام أحمد ابن حنيل » ، و « سنن المدارمي » ، و « مسند أبي عملي المموصلي » ، و « سنن الدارمي » ، و « مسند أبي يعلمي الموصلي » ، و « مسند الدارقطني » ، و « شرح السنة » للبغوي ، أيضاً ، و « الأساب » للزبير بن بكار ، و « الرسالة القشيرية » ، و « عمل اليوم والليلة » لابن السني ، و « آداب السامم والراوى » للخطيب البغدادى ، وغير ذلك الكثير .

وذكر القطب اليونيني رحمه ثله تعالمل عن الإمام النووي رضي الله عنه قوله : (. . . . وبقيتُ نحو سنتين لم أضع جنبي إلى الأرض) . يعني أنه ما كان ينام إلا عن غلبة ، وقد سئل عن ذلك فقال : (كنت إذا غلبني النوم أنكيء على الكتب قليلاً ثم أنتيه)(٢) .

فهالذه إشارة موجزة إلى دأبه في الطلب ، وحرصه على العلم ، والمسكوت عنه في هنذا المقام أكثر من هذا بكثير ، فلله درُّه من طالبٍ اليوم ، وقد درُّه من إمام كبير الشأن غداً .

شيوخه

كان عصر الإمام النوري رضي الله عنه حافلاً بجهابلة العلماء في شتى الفنون ، أمثال : الحافظ عبد القادر الرهاوي (ت ٦٦٢هـ) ، والحافظ أبي المظفر السمعاني (ت ٦٦٧هـ) ، والحافظ ابن الصلاح (ت ٣٦٤هـ) ، والحافظ المنذري (ت ٣٥٦هـ) ، والإمام العز ابن عبد السلام (ت ٣٦٠هـ) ، وغيرهم الكثير ، ويتعدادهم فقط يطول بنا المقام جداً ، رحمهم الله تعالىٰ .

وقد حظي الإمام النووي رضي الله عنه بعناية علماء أجلاء ، وشيوخ فضلاء ، فقد ذكر تلميذه العلامة ابن العطار رحمه الله تعالىٰ : (أنه أخذ الفقه عن الإمام الجليل أبي إبراهيم الكمال المغربي ، وأبي حفص عمر بن أسعد الرئيمي ، وأبي الحسن سلاًر بن الحسن الإربلي .

وأخذ أصول الفقه عن جماعة أشهرهم : القاضي أبو الفتح عمر بن بندار التفليسي الشافعي ؟ فقد قرأ عليه (المنتخب » للفخر الرازي ، وقطعة من (المستصفىٰ ؛ للإمام الغزالي .

وأخذ اللغة والنحو والتصريف عن فخر الدين ابن المالكي ، قرأ عليه ﴿ اللُّمْعِ ﴾ لابن جني ،

⁽١) تحفة الطالبين (ص٥)، وحياة الإمام النووي (ص٧).

⁽۲) ذيل مرآة الزمان (۳/ ۲۸٤) .

وكذلك أخذ عن الشيخ أبي العباس أحمد بن سالم المصري النحوي اللغوي التصريفي ، فقد قرأ عليه (إصلاح المنطق) لابن الشُكِّيت قراءة بحث ، وكتاباً في التصريف ، وكان له عليه درس إما في « كتاب سيبويه » أو في غيره ، يقول ابن العطار : « الشك منى » .

وقرأ أيضاً على العلامة حجة العرب أبي عبد الله ابن مالك أحد تصانيفه وعلق عليه شيئاً .

وأخذ فقه الحديث وأسماء الرجال وما يتعلق بذلك عن الشيخ المحقق أبي إسحاق ، إبراهيم بن عيسى الموادي الأندلسي ، قرأ عليه «الصحيحين »، والكثير من «الجمع بين الصحيحين » للحميدي ، وقرأ «مقدمة ابن الصلاح ، على جماعة من أصحاب ابن الصلاح نفسه ، وقرأ «الكمال في أسماء الرجال ، على الشيخ أبي البقاء ، خالد بن يوسف النابلسي ، وعلق عليه بعض الحواشي والأشياء المستجادة) انتهى ملخصالان .

ولولا ضيق المقام . . لترجمنا لكلٌ واحد من هـلؤلاء الأعلام الكرام ترجمة تليق بمقامه ، ولكن سوف نسلًط شعاعاً من الضوء على من تسعفنا المصادر بذكرهم ، فأولهم :

الشيخ العلامة ، كمال الدين ، أبو إبراهيم ، إسحاق بن أحمد بن عثمان المغربي (ت
 ٥٠٥هـ) ، وهو أول شيوخ الإمام النووي على التحقيق .

وقد أثنىٰ عليه الإمام النووي رضي الله عنه فقال : (. . . أولهم : شيخي الإمام المتفق علىٰ علمه وزهده ، وورعه وكثرة عباداته ، وعظم فضله ، وتميزه في ذلك علىٰ أشكاله)٣٠ .

الإمام العارف ، الزاهد العابد ، الورع المتقن ، مفتي دمشق في وقته ، أبو محمد
 عبد الرحمث بن نوح بن محمد بن إبراهيم بن موسى المقدسي ، ثم الدمشقي (ت ٢٥٤هـ) ، أخذ
 عنه الفقه أيضالا ،

_ الإمام المفتي ، جمال الدين ، أبو محمد ، عبد الرحمان بن سالم بن يحجى ابن هبة الله الأنباري الأصل ، البغدادي ، ثم الدمشقي (ت ٦٦١هـ) .

ذكره العلامة ابن العطار رحمه الله تعالىٰ في جملة الشيوخ الذين سمع منهم الإمام النووي(٤٠)

_ شيخ الشيوخ ، شرف الدين ، أبو محمد ، عبد العزيز بن محمد بن عبد المحسن الأنصاري الأوسى (ت ٣٦٣هـ) ، كان من ذري الذكاء المفرط ، وله محفوظات كثيرة ^(ه) .

⁽١) تحقة الطالبين (ص ٦).

 ⁽٢) تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٨٤) .

⁽٣) تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٨٥) .

⁽٤) تحفة الطالبين (ص ٩).

⁽٥) شذرات الذهب (٧/٥٣٥).

وذكر العلامة ابن العطار رحمه الله تعالىٰ أن الإمام النووي رضي الله عنه سمع منه وأخذ عنه

- الشيخ الإمام القاضي ، عماد الدين ، أبو الفضائل ، عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد المعروف بـ (ابن الحرستاني) ، خطيب دمشق (ت ٦٦٢هـ) .

أخذ عنه علم الحديث (٢).

ـ الحافظ الزين ، أبو البقاء ، خالد بن يوسف بن سعد بن حسن بن مفرج النابلسي ، ثم الدمشقى (ت ٦٦٣هـ).

قرأ عليه «كتاب الأربعين » للحاكم ، و" الكمال في أسماء الرجال » للحافظ عبد الغني المقدسي ، وعلق عليه حواشي ، وضبط عنه أشياء حسنة (٣) .

ـ الشيخ الإمام ، رضى الدين ، أبو إسحاق ، إبراهيم بن عمر بن مضر بن محمد بن فارس ، المضري الواسطى ، التاجر ، المعروف بابن البرهان (ت ٦٦٤هـ) .

روىٰ عنه ﴿ صحيح مسلم ﴾ كاملاً ، وقد أثنىٰ عليه الإمام فقال : ﴿ أَمَا إسنادي فيه. . فأخبرنا بجميع «صحيح الإمام مسلم بن الحجاج» رحمه الله الشيخُ العدل الرضيُّ ، أبو إسحاق ، إبراهيم بن أبي حفص عمر بن مضر الواسطي رحمه الله بجامع دمشق ، حماها الله وصانها وسائر بلاد الإسلام وأهله)(٤) .

- الإمام الحافظ ، شرف الدين ، أبو الفضل ، محمد بن محمد بن محمد البكري الدمشقى (ت ٥٢٢هـ).

سمع منه الحديث (٥) .

ـ الإمام الحافظ المتقن ، ضياء الدين ، أبو إسحاق ، إبراهيم بن عيسى المرادي الأندلسي ، ثم المصرى ، ثم الدمشقى (ت ٦٦٨هـ) .

قال العلامة ابن العطار رحمه الله تعالىٰ : (أخذ عنه فقه الحديث ، وشرح عليه « مسلماً » ، وقرأ « البخاري » ، وجملة مستكثرة من « الجمع بين الصحيحين » للحميدي)^(١) .

تحفة الطالبين (ص ٨) . (1)

تحفة الطالبين (ص ٩) . (1)

⁽٣) حياة الإمام النووي (ص ١٣) .

^(£) شرح صحيح مسلم (٦/١) .

تحفة الطالبين (ص ٩) ، وحياة الإمام النووي (ص ١٤) . (0)

تحفة الطالبين (ص ٨) . (7)

وقد أثنىٰ عليه الإمام النووي رضي الله عنه ثناءً باهراً فقال : (سمعت شيخنا وسيدنا ، الإمام الجليل ، والسيد النبيل ، الحافظ المحقق ، والمقتبس المدقق ، الضابط المعتقن ، والمشفق المحسن ، الورع الزاهد ، والمجتهد العابد ، بقية الحفاظ ، شيخ الأئمة والمحدثين ، ضياء الدين ، أبا إسحاق)(١) .

ـ مسند الشام ومحدثها ، وفقيهها الحنبلي ، زين الدين ، أبو العباس ، أحمد بن عبد الدائم بن نعمة بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المعروف بالناسخ (ت ٦٦٨هـ) .

كان من جملة مشايخه في الحديث(٢) .

_ الإمام العلامة ، مفتي الشام ، كمال الدين ، أبو الحسن ، سلاَّر بن الحسن بن عمر بن سعيد الإربلي ، ثم الحلبي ، ثم الدمشقي (ت ٦٧٠هـ) .

عدَّه الإمام النووي رضي الله عنه نفسه في سلسلة شيوخه في الفقه ، فقال : (. . . ثم شيخنا أبو الحسن ، سلاَّر بن الحسن . . . المجمع علىٰ إمامته وجلالته ، وتقدُّيه في علم المذهب علىٰ أهل عصره بهاذه النواحي رضي الله عنه)^(٣) .

_العلامة جمال الدين ، أبو العباس ، أحمد بن سالم المصري ، النحوي اللغوي التصريفي (ت ٦٧٢هـ) .

ذكر العلامة ابن العطار رحمه الله تعالىٰ أنه قرأ عليه الصرف والنحو ، ونقل عن الإمام قوله : (وكان لي درس ؛ إما في ^و كتاب سيبويه [،] ، وإما في غيره ، والشك مني)⁽¹⁾ .

_ العلامة الرئيس الفاضل ، تقي الدين ، أبو محمد ، إسماعيل ابن الشيخ الإمام إبراهيم بن أبي اليسر ، شاكر بن عبد الله التنوخي (ت ١٦٧٣هـ) .

ذكر الإمام السخاوي أنه قرأ عليه أجزاءً من «المستقصى في فضل المسجد الأقصى" الأبي محمد ، القاسم بن علي بن عساكر^(٥) .

_ القاضي كمال الدين ، أبو الفتح ، عمر بن بندار بن عمر التفليسي الشافعي (ت ٦٧٢هـ) ، كان ممن جالس الإمام أبا عمرو ابن الصلاح رحمه الله تعالىٰ .

⁽١) بستان العارفين (ص ١٩٧) .

⁽٢) تحفة الطالبين (ص ٨) ، وحياة الإمام النووى (ص ١٤).

⁽٣) تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٨٥).

⁽٤) تحفة الطالبين (ص ٧) ، وقوله : (والشك مني) أي : من ابن العطار نفسه .

⁽٥) حياة الإمام النووي (ص ١٥) .

قال العلامة ابن العطار رحمه الله تعالىٰ : (قرأ عليه _أي : الإمامُ النوويُّ _ " المنتخب » للإمام فخر الدين الرازي ، وقطعة من كتاب « المستصفىٰ » للغزالي)(١) .

- العلامة جمال الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيَّاني (ت ٢٧٢هـ) ، حجة العرب ، وصاحب التصانيف العديدة ، والتآليف المفيدة .

قرأ عليه كتاباً من تصانيفه ، وعلق عليه شيئاً(٢) .

- الإمام المتقن ، القاضي عز الدين ، أبو حفص ، عمر بن أسعد بن أبي غالب الرَّبَعي الإربلي (ت٥٧٥هـ).

أخذ عنه الفقه ، وذكره في « تهذيب الأسماء واللغات » عند ذكر سنده في الفقه ، ونعته بـ (الإمام المتقن)(n) .

وقال العلامة ابن العطار رحمه الله تعالىٰ : (وكان شيخنا كثير الأدب معه ، حتىٰ كنا في الحلقة بين يديه ، فقام منها ، وملأ إبريقاً ، وحمله بين يديه إلى الطهارة رضي الله عنهما ، ورضي عنًّا

-الإمام العالم ، المفتى المعمَّر ، جمال الدين ، أبو زكريا يحيى بن أبي منصور بن أبي الفتح بن رافع الحرَّاني ، يعرف بابن الصيرفي وابن الحُبيشي (ت ٦٧٨هـ) .

عابد متهجد ، محمود الصفات ، ذكره العلامة ابن العطار رحمه الله تعالىٰ في عداد المشايخ الذين سمع منهم (٥).

- شيخ الإسلام، وبقية العلماء، شمس الدين، أبو الفرج، عبد الرحمان بن محمد بن أحمد بن محمد بن قُدَامة (ت ٦٨٢هـ) .

أخذ عنه الحديث ، وقد نقل الحافظ الذهبي رحمه الله تعالىٰ عنه قوله : (قال شيخنا الإمام العلامة ، ذو الفنون من أنواع العلوم والمعارف ، وصاحب الأخلاق الرضية ، والمحاسن واللطائف ، أبو الفرج . . .) $^{(7)}$ ، قال العلامة ابن العطار رحمه الله تعالىٰ: (وهو أجل شيوخه) $^{(4)}$.

تحفة الطالبين (ص ٧) . (1)

حياة الإمام النووي (ص ١٣). (٢) تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٨٥) . (T)

نحفة الطالبين (ص ٦) . (٤)

تحقة الطالبين (ص ٩) . (0)

تاريخ الإسلام (٥١/ ١١٠) . (1)

تحفة الطالبين (ص٨). (V)

-العلامة الجليل ، والسيد النبيل ، ياسين بن عبد الله المغربي (ت ٦٨٧هـ) .

ذكره العلامة ابن العطار رحمه الله تعالى باسم: ياسين بن يوسف المراكشي(١).

وقال العلامة اليافعي رحمه الله تعالى : (كان السيد الجليل ، الشيخ الإمام محيي الدين النواوي رحمه الله تعالى يزوره ، ويتبرك به ، ويتتلمذ له ، ويقبل إشاراته ، ويمتثل ما أمره به ، ومن جملة إشاراته المباركة : أنه أمر الشيخ محيي الدين رحمه الله تعالىٰ أن يردَّ الكتب المستعارة إلى أهلها ، وأن يعود إلى بلاده ، ويزور أهله فقعل ذلك ، ثم توفي عند أهله رحمه الله تعالىٰ)(٢)

ـ فقيه أهل الشام ، وشيخ الإسلام ، تاج الدين ، أبو محمد ، عبد الرحمان بن إبراهيم بن ضياء بن سباع ، الفزارى الشافعي ، الملقب بالفركاح (ت ١٩٥٠هـ) .

قرأ عليه دروساً ، ولازمه مدة ، ثم طلب منه موضعاً يأري إليه ، ولم يكن عنده موضع للسكن ، فأرشده إلى الإمام الكمال المغربي ، الذي صار من أجل شيوخه (**) .

ـ شيخ الإسلام ، بركة الشام ، تقي الدين ، أبو إسحاق ، إبراهيم بن علي بن أحمد بن فضل الواسطى الصالحي (ت ٦٩٢هـ) .

تولّىٰ في آخر عمره دار الحديث الظاهرية ، وذكر العلامة ابن العطار رحمه الله تعالىٰ أنه سمع منه'') .

 الإمام الكبير المحدّث ، ضياء الدين ، أبو المظفر ، يوسف بن أبي القاسم بن تمام بن إسماعيل ، الدسمقي الحنفي . ذكره العلامة ابن العطار رحمه الله تعالى (٥٠) .

وقال العلامة ابن أبي الوقاء رحمه الله تعالىٰ في أثناء ترجمته له : (لازمه النووي لسماع الحديث منه ، وما يتعلق بعلم الحديث ، وعليه تخرَّج ، وبه انتفع)^(٦) .

تصدره للتدريس

ما كادت تمضي مدة من الزمن يسيرة حتىٰ بدأت ثمار هلذه الشجرة الباسقة بالظهور .

قال العلامة ابن العطار رحمه الله تعالىٰ : (قال الإمام النووي : وجعلتُ أشرح وأصحح علىٰ

⁽١) تحفة الطالبين (ص ٣) .

⁽۲) مرآة الجنان (۲۰۱۶).

⁽٣) حياة الإمام النووي (ص ٩) .

⁽٤) تحفة الطالبين (ص ٩) .

⁽٥) انظر ا تحفة الطالبين ا (ص ٩) .

⁽٦) الجواهر المضية (٢/٤١٤) .

شيخي الإمام الزاهد إسحاق المغربي رحمه الله تعالىٰ ، ولازمته ، فأعجب بي ؛ لِمَا رأىٰ من اشتغالي وملازمتي ، وعدم اختلاطي بالناس ، وأحبني محبة شديدة ، وجعلني معيدُ الدرس بحلقته لأكثر الجماعة (١١) .

ثم بعد ذلك باشر الإمام النووي رضي الله عنه التدريس في المدرسة الإقبالية ، والمدرسة الفلكية ، والمدرسة الركنية للشافعية نيابة عن شمس الدين ابن خلكان (ت ٦٨١هـ)^(٢) .

غير أن أبرز ما أُسند إليه هو مشيخة دار الحديث الأشرفية ؛ وقد ذكرت بعض المصادر أن واقف هذه المدرسة جعل من شروط وقف هذه الدار ألاً تُسند إلا لأعلم أهل البلد بالحديث ، فقد قال الإمام السخاوي رحمه الله تعالى : (إنه _أي : الكمال المعرّي _انتزع دار الحديث الأشرفية من ابن كثير . . . ولم يلتفت لكون شرطها أن تكون لأعلم أهل البلد بالحديث)(٣٠) .

وقال الإمام السخاوي نقلاً عن الحافظ الذهبي رحمهما الله تعالىٰ : إن تولّي الإمام النووي لدار الحديث كان مع صغر سنّه ، ونزول روايته في حياة مشايخه⁽¹⁾ .

وهـٰذا لم يكن من باب المحاباة للإمام ، أو أنه كان حريصاً علىٰ ذلك ، ومما يدل له قوله لابن النجار في رسالة وجهها إليه : (أَوَ ما علمتَ ـ لو أنصفتَ ـ كيف كان ابتداء أمرها ، أَوَ ما كنتَ حاضراً مشاهداً أخذي لها ؟!)(°) .

وقد كان تولّيه رضي الله عنه لدار الحديث الأشرفية بعد وفاة الإمام أبيي شامة عبد الرحمـٰن بن إسماعيل سنة (١٦٥هـ) رحمه الله تعالىٰ ، وبقي فيها حتىٰ أناه داعي ربه سنة (١٦٧٦هـ) .

ذكر بعض المدارس في عصره

المدرسة الرّقارحيّة: بناها التاجر أبو القاسم هبة الله بن عبد الواحد ابن رواحة الحموي (ت ١٣٢هـ) ، وقد كان من أصحاب الثراء والصلاح ، ووقفها على الشافعية في حدود سنة (٣٠٠هـ) ، وموقعها شرقي الجامع الأموي ، وغربي المدرسة الدولعية ، وفوض تدريسها إلى

⁽١) تحفة الطالبين (ص٤)، وحياة الإمام النووي (ص٢). والمعيد: عليه قدر زائد على سماع الدرس ؛ من تفهيم بعض الطلبة ونفعهم ، وعمل ما يقتضيه لفظ الإعادة ، وإلا فهو والفقيه سراه.

⁽۲) انظر ا ذيل مرآة الزمان ا (۳/۳۸).

 ⁽٣) وجيز الكلام (١/ ٢٥٦) في أثناء ترجمة الكمال عمر بن عثمان المعرى .

⁽٤) حياة الإمام النووي (ص ٣٩) .

⁽٥) حياة الإمام النووي (ص ٤٠) .

الحافظ ابن الصلاح ، وناب عنه فيها الكمال المغربي شيخ الإمام النووي ، وقد كانت الإعادة فيها بأمر شيخه الكمال المغربي(١٠) .

المدرسة الإقبالية الشافعية : أنشأها جمال الدولة إقبال ، عتيق ستُّ الشام ، أخت صلاح الدين الأيوبي ، المتوفئ سنة (١٠٠٣هـ) في بيت المقدس ، وتقع بين باب الفرج وباب الفراديس ، شمالي الجامع الأموي ، وجعل فيها خمسة وعشرين فقيها ، واعظاهم رواتب ضخمة في كل شهر ، وقد ناب بها الإمام النووي عن شمس الدين ابن خلكان سنة (١٦٦٩هـ) ، ثم تولاًها بعده ابن الجياً الراً .

المدرسة الركنية الجوانية : أنشأها الأمير ركن الدين منكورس الفلكي ، عيق فلك الدين ، أخي الملك المعادل لأمه (ت ٣٦٦هـ) ، وقد كان محتشماً عفيفاً ، كثير الصدقات ، شيّد الركنية في حدود سنة (١٦٢هـ) ، وتقع شرقي المدرسة الفلكية ، في حي العمارة ، في زقاق عبد الهادي ، وقد تولّى التدريس فيها ثلّة من العلماء الأجلاء ؛ أمثال الشيخ أبي شامة ، وشمس الدين ابن خلكان ، والإمام النووي رحمهم الله جميمالا") .

المدرسة الفلكية : أنشأها الأمير فلك الدين سليمان (ت ٥٩٩هـ) ، أخو الملك العادل سيف الدين أبي بكر لأمه ، وقد كانت داراً له ، ثم وقفها مدرسة في سنة وفاته أو قبل ذلك بقليل ، وتقع بحارة الأفتريس ، غربي المدرسة الركنية الجؤانية ، في حي العمارة ، في زقاق عبد الهادي . وَلِيَهَا شمس الدين بن سنيً الدولة ، وابنه صدر الدين قاضي القضاة ، أبو العباس أحمد ، والإمام النووي رضي الله عنه كان معن توكّى التدريس فيها (٤٤) .

دار الحديث الأشرفية : بناها الملك الأشرف مظفر الدين موسى ابن العادل (ت ٣٥٠هـ) ، أخي صلاح الدين الأيوبي ، وتقع جوار باب قلعة دمشق الشرقي ، غربي سوق العصرونية ، وقد درّس بها عمالقة علماء الحديث ، كانت في الأصل داراً للأمير صارم الدين قايماز ، واشتراها منه الملك الأشرف ، وأعاد بناءها ، وجعلها داراً للحديث ، وأنشأ فيها سكناً للشيخ الذي يتولَّىٰ مشيختها .

بدأ العمل بعمارتها سنة (٦٢٨هـ) ، وانتهىٰ تشييدها وافتتحت في ليلة النصف من شعبان سنة

 ⁽١) « الذارس في تاريخ المدارس » (١/ ٢٦٥) وما بعدها .

⁽۲) الدارس في تاريخ المدارس (۱/ ۱۵۸) وما بعدها .

⁽٣) الدارس في تاريخ المدارس (٢٥٣/١) باختصار .

⁽٤) الدارس في تاريخ المدارس (١/ ٤٣١) ، وحياة الإمام النووي (ص ٤٠) .

(٣٦٠هـ) ، ووقف عليها الملك الأشرف أوقافاً هدة ، وجعل فيها نعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وأوَّل من درَّس فيها وفي الرواحيَّة الحافظ ابن الصلاح رحمه الله تعالىٰ ، ثم آلت في سنة (١٦٥هـ) إلى الإمام النووي ، وكان لا يأخذ من عطائها شيئاً ، بل كان يكتفي بما يرسله له أبوه من (نوىٰ) ، وقد بقي فيها حتىٰ أجاب داعي ربَّه رضي الله عنه ^(١) .

تلامذته

- سمع من الإمام النووي رضي الله عنه خلق من العلماء والحفاظ ، والصدور والرؤساء ، وتخرج به خلق كثير من الآفاق .
- الحافظ الزاهد ، النقة الثبت ، علاء الدين ، أبو الحسن ، علي بن إبراهيم بن داوود بن العطار (ت ٧٢٤هـ) .
- قال رحمه الله تعالىٰ: (قرأت عليه الفقه تصحيحاً وعرضاً ، وشرحاً وضبطاً ، خاصاً وعاماً ، وقرأت عليه كثيراً من تصانيفه ، ضبطاً وإنقاناً ، وأذن لي في إصلاح ما يقع في تصانيفه ، وكانت صحبتي له دون غيره ، من أول سنة سبعين وست مئة وقبلها بيسير إلىٰ حين وفاته)(٢٠) .
- الإمام المقرىء ، شهاب الدين ، أبو عبدالله ، محمد بن عبدالخالق بن عثمان بن مزهر الأنصاري الدمشقى (ت ١٦٥هـ) .
- قال الإمام السخاوي رحمه الله تعالىٰ : (قرأ عليه _ أي : على النووي _ وسمع جميع « الأذكار ؟ ، ووصف قراءته في بعض البلاغات بالمتقنة المهلبة)^(٣) .
- الصدر الرئيس ، نور الدين ، أبو العباس ، أحمد بن إبراهيم بن عبد الضيف بن مصعب الخزرجي الدمشقي (ت ٦٩٦هـ) .
- قال العلامة ابن العطار رحمه الله تعالىٰ : ﴿ قرأ على الشيخ قدَّس الله روحه قطعة من ﴿ المنهاج في مختصر المحرر ﴾ ، واستنسخ ﴿ الروضة ﴾ له ، وقابلتُ له بعضها مع الشيخ)^(٤) .
- الحافظ الزاهد الثقة ، شهاب الدين ، أبو العباس ، أحمد بن فرّج اللَّحْمي الإشبيلي الشافعي (ت ٦٩٩هـ) .

⁽١) الدارس في تاريخ المدارس (١٩/١) بتصرف واختصار .

 ⁽۲) ا تحفة الطالبين ١ (ص ٥-٦).

⁽٣) حياة الإمام النووي (ص ٤٣) .

⁽٤) تحفة الطالبين (ص ٢١) .

كان له ميعاد مع الإمام النووي رضي الله عنه يومي الثلاثاء والسبت ، شرح في أحدهما « البخاري » ، وفي الآخر « صحيح مسلم »(١٠) .

الشيخ الإمام ، المحقق الزاهد ، شهاب الدين ، أحمد بن محمد بن عباس بن جعوان الدمشقي
 الشافعي (ت ١٩٦٩هـ) .

قال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالىٰ : (كان من تلامذة النواوي رحمهما الله)(٢) .

الشيخ الفاضل ، نجم الدين ، أبو الفداء ، إسماعيل بن إبراهيم بن سالم بن ركاب
 الأنصاري ، المعروف بابن الخباز (ت٧٠٣هـ) .

ذكره الإمام السخاوي رحمه الله تعالىٰ في جملة تلامذته (٣) .

العلامة المفتي ، والمحدث التحوي ، شمس الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن أبي الفتح بن
 أبي الفضل البعلي الحنبلي (٢٠٩٠هـ) .

ذكره العلامة ابن العطار رحمه الله تعالىٰ ، وعدَّه الإمام السخاوي رحمه الله تعالىٰ من تلاميذه''²⁾ .

ـ العلامة المفتي ، رشيد الدين ، أبو الفداء ، إسماعيل بن عثمان بن المعلم الحنفي (ت ٧١٤هـ) .

كان من كبار أثمة عصره ، عالماً بالعربية والقراءات وغيرها ، ذكر العلامة ابن العطار رحمه الله تعالى أنه صاحبه في القراءة على الإمام النووي رضي الله عنه ، وأنه قرأ عليه (معرفة السنن والآثار ؟ للطخاوي⁽⁶⁾ رحمه الله تعالى .

ــ القاضي صدر الدين ، أبو الفضل ، سليمان بن هلال بن شبل بن فلاح الجعفري الداراني ، خطيب داريًّا (٦٤٢- ٢٧٥هـ) .

قال التقي السبكي رحمه الله تعالىٰ : (كان رجلاً صالحاً ، تفقه على الشيخ تاج الدين بن الفركاح ، والشيخ محيى الدين النووي . . . وكان يذكر نسبه إلىٰ جعفر الطيار)^(١) .

⁽١) حياة الإمام النووي (ص ٤٢) .

⁽٢) تاريخ الإسلام (٥٢ / ٣٨٥) .

⁽٣) حياة الإمام النووي (ص ٤٢).

⁽٤) تحقة الطالبين (ص٩)، وحياة الإمام النووي (ص٤٢).

⁽٥) تحفة الطالبين (ص ١٠) .

 ⁽٦) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/١٤).

ــالعلامة أمين الدين ، أبو الغنائم ، سالم بن أبي الدُّر (٦٤٥_٧٢٦هـ) .

قال التقي السبكي رحمه الله تعالىٰ : (تفقه على الشيخ محيي الدين النووي ، ورتب (صحيح ابن حبان) ، ودرَّس بالشامية الجوَّانية)^(۱) .

- قاضي القضاة ، شيخ الإسلام ، بدر الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن علي بن جماعة (ت ٧٣٣هـ) .

ذكره الإمام السخاوي رحمه الله تعالى في جملة تلاميذه ، وقال : (ويقال : إن فتواه عرضت على الشيخ -أي : الإمام النووي ـ فاستحسن كتابته عليها) (٢٠) .

- قاضي القضاة ، جمال الدين ، أبو محمد ، سليمان بن عمر بن سالم الأنصاري الزرعي (ت ٧٣٤هـ) .

قال التقي الفاسي : (سمع على الشيخ محيي الدين النووي كتاب « الأذكار » ^(٣) .

الشيخ الأديب ، شهاب الدين ، أبو العباس ، أحمد بن محمد بن سلمان بن حمائل
 الجعفري ، المعروف بابن غانم (ت ٧٣٧هـ) .

قال الحافظ ابن حجر : (وكان يذكر أنه من ذرية سيدنا جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه) ، وعدَّه الإمام السخاوي من تلاميذه⁽¹⁾ .

الحافظ الكبير ، شيخ المحدثين ، وعمدة الحفاظ ، أعجوبة الزمان ، جمال الدين ،
 أبو الحجاج ، يوسف بن الزكي عبد الرحمان بن يوسف بن عبد الملك القضاعي الكلبي الحلبي الدلمية ي (١٤٥- ١٤٤/هـ) .

- الإمام العلامة ، بقية السلف ، قاضي القضاة ، شمس الدين ، أبو عبدالله ، محمد بن أبي بكر بن إبراهيم بن عبد الرحمان ، الممروف بابن النقيب (ت ١٤٥٥م) .

قال التقي السبكي رحمه الله تعالىٰ : (صاحب النووي ، وأعظِمْ بتلك الصحبة رتبةً عليَّةً)(٢) .

⁽١) طبقات الشافعية الكبرى (٣٩/١٠) .

 ⁽٢) حياة الإمام النووي (ص ٤٣) .

⁽٣) ذيل التقييد (٢/ ٣٨٥) .

⁽٤) انظر اللدر الكامنة (١/ ٢٦٥) ، و" حياة الإمام النووي " (ص ٤٢) .

 ⁽٥) حياة الإمام النووي (ص ٤٤) .

⁽٦) طبقات الشافعية الكبرى (٣٠٧/٩) .

_الإمام الفقيه ، علاء الدين ، أبو الحسن ، علي بن أبوب بن منصور المقدسي (ت ١٩٧٨هـ) . قال الإمام السخاري رحمه الله تعالى _ بعد أن عدَّه من تلامذته _ : (نسخ * المنهاج ، بخطه ، وحرره ضبطاً وإتقاناً)(١) .

الشيخ الإمام ، زين الدين ، أبو الفرج ، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الحميد بن
 عبد الهادي المقدسي (ت ٢٤٩هـ) . ذكره الإمام السخاوي رحمه الله تعالى في جملة تلاميذه () .

وصفه وملبسه

كان عديم الميرة^(٣) والرفاهية والتنعيم ، مع التقوىٰ والقناعة والورع ، والمراقبة لله في السر والعلانية ، وتَركِ رعونات النفس ؛ من ثياب حسنة ، ومأكل طيب ، وتجمل في هيئة ، بل طعامه جلف الخبز بأيسر إدام ، ولباسه ثوب خام وسختيانية لطيفة^(٤) .

ووصفه بأنه كان أسمرَ ، كثَّ اللحيّة ، ربعة مهيباً ، قليل الضحك ، عديم اللعب ، بل هو جِدٌّ صِرْفٌ ، يقول الحق وإن كان مراً ، لا يخاف في الله لومة لائم ، عليه هيبة وسكينة ، وكان لا يتعاطئ لَقَط الفقهاء وعياطهم في البحث ، بل يتكلم بتؤدة وسمت ووقار .

بعض مناقبه

حاز الإمام النووي رضي الله عنه صفات عزَّ نظيرها في نظراته ، وقلَّ مثيلها في أمثاله ، فلقد بلغ من الزهد والورع والتقوى الغاية القصوى ، إلى جانب رسوخ قدمه في العلم ، وعلوَّ كعبه في التحقيق ، ومع هلذا وذاك فإنه رضي الله عنه كان آية في التواضع وحسن الخلق ، ولعل الحديث في هلذا الشأن يحتاج إلى مؤلَّف ضخم ليفيّ بالغرض ، ولله در الإمام الذهبي رحمه الله تعالى حيث قال : (وذَكّرُ مناقب يطول) (*) .

⁽١) حياة الإمام النووي (ص ٤٣) .

 ⁽۲) حياة الإمام النووي (ص ٤٢) .

⁽٣) أي : الطعام .

⁽٤) السختيانية : هي قلنسوة من جلد الماعز المدبوغ ، وإلى هذه الصنعة نُسب الإمام أيوب السختياني رحمه الله تعالى ، وقد صُخفت هذه الكلمة في كثير من المراجع التي ترجمت للإمام النوري إلى (شبختانية) كما في الاسلام و تاريخ الإسلام و وقد بنه على ذلك العلامة المحقق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى في أحد دروسه الصوتية على (مقدمة ابن الصلاح » .

⁽٥) تاريخ الإسلام (٥٠/٢٥٦).

قال العلامة ابن العطار رحمه الله تعالىٰ : (كان رفيقاً بي ، شفيقاً عليَّ ، لا يمكُّن أحداً من خدمته غيري ، علىٰ جهد مني في طلب ذلك منه ، مع مراقبته لي في حركاتي وسكناتي ، ولطفه بي في جميع ذلك ، وتواضعه معي في جميع الحالات ، وتأديبه لي في كل شيء حتى الخطرات ، وأعجز عن حصر ذلك) .

فإذا كان هلذا الأدب الجمُّ من الإمام مع تلميذه. . فماذا كانت حاله مع أشياخه ومعلميه ؟!

قال العلامة ابن العطار رحمه الله تعالىٰ أيضاً : عند ذكره للشيخ أبي حفص ، عمر بن أسعد الربعي : (وكان شيخنا ـ أي : الإمام النووي ـ كثير الأدب معه ، حتىٰ كنا في الحلقة بين يديه ، فقام منها ، وملا إبريقاً ، وحمله بين يديه إلى الطهارة رضي الله عنهما ، ورضي عنّا بهم) (١٠ .

ا منه . وحد إبريت و رسمت بين يديه إلى الطهارة رضي الله منهما ، ورضي عنا بهم) . . وكان إذا ذكر الصالحين . . ذكرهم بتعظيم وتوقير ، وذكر مناقبهم وكراماتهم . هذا عن أدبه وتواضعه ، أما الحديث عن زهده رضي الله عنه . . فهو الذي لا يكاد يصدّقه أحد

لولا أن الذين نقلوه هم من أصدق الناس لهجة ، وأكثرهم تحرَّياً وتثبتاً ، فمن ذا الذي يقوى علىٰ ما صنعه الإمام الذي كان لا يأكل من فاكهة دمشق ، وهي جنة الله في الأرض ؟! كان لا بأكار في الروم بالل الم الا أكار كان بروا الروم الكروم حد الله من الله من الله من الله من الله من الله

كان لا يأكل في اليوم والليلة إلا أكلة بعد العشاء الآخوة ، ولا يشرب إلاَّ شربة واحدة عند السحر ، وكان لا يشرب الماء المبرَّد ، وكان لا يأكل فاكهة دمشق .

قال العلامة ابن العطار رحمه الله تعالىٰ : (فسألته عن ذلك ؟ فقال : دمشق كثيرة الأوقاف وأملاكِ مَنْ هو تحت الحجْر شرعاً ، والتصرفُ لهم لا يجوز إلاَّ علىْ وجه الغبطة . . . فكيف تطيب نفسي بأكل ذلك ؟!)^(٢) .

وقال العلامة ابن العطار رحمه الله تعالىٰ : (قال لي شيخنا أبو المفاخر ، محمد بن عبد القادر الأنصاري رضي الله عنه : لو أدرك القشيرئ صاحبُ (الرسالة) شيخَكم وشيخَه _ أي : الكمال المخربي ــ. كَمَا قَدَّم عليهما في ذكره لمشايخها أحداً ؛ لِمَا جُمع فيهما من العلم والعمل ، والزهد والورع ، والنطق بالحكم ، وغير ذلك (٣٪).

وقال العلامة ابن دقماق رحمه الله تعالىٰ : (إنه كان يأكل من خبز يبعثه له أبوه من « نوىٰ » يخبزونه له ، ويشترون له ما يكفيه جمعةً فيأكله ، ولا يأكل معه سوئ لون واحد ؛ إما دبس ، وإما خلُّ ، وإما زيت ، وأما اللحم . . ففي كل شهر مرة ، ولا يكاد يجمع بين لونين من إدام أبداً ؟ ' .

⁽١) تحفة الطالبين (ص ٦) .

⁽۲) تحفة الطالبين (ص١٠).

⁽٣) تحفة الطالبين (ص٤).

⁽٤) حياة الإمام النووي (ص ٥٤) .

وقال العلامة ابن العطار رحمه الله تعالىٰ : (رأيت رجلاً من أصحابه قشَّر له خيارة ؛ ليطعمه إياها ، فامتنع عن أكلها ، وقال : أخشىٰ أن ترطب جسمي ، وتجلب النوم)(١) .

وقد كان أثر زهده وورعه وصلاحه واضحاً ، فقد ذكر تلميذه العلامة ابن العطار رحمه الله تعالى عنه حكاية فقال : (ذكر لي شيخنا العارف ، القدوة المُسلَّك ، ولي الدين ، أبو الحسن علي ، المقيم بجامع بيت لهيا خارج دمشق (ت ١٩٦٠هـ ، قال : كنتُ مريضاً بمرض يسمى (النقرس » في رجلي ، فعادني الشيخ محيى الدين - قلم الله روحه العزيز - فلما جلس عندي . . شرع يتكلم في الصبر ، قال : فكلما تكلم . . جمل الألم يذهب قليلاً قليلاً ، فلم يزل يتكلم فيه حتى زال جميع الألم ، وكانُ لم يكن قط ، قال : وكنت قبل ذلك لم أنم الليل كلَّه من الألم ، فعرفت أن زوال الألم من بركته رضى الله عنه)(٢) .

ولقد نذر الإمام النووي رضي الله عنه حياته لله ، فأعرض عن حطام الدنيا وزخرفها ، قال الإمام السخاوي رحمه الله تعالى : (ولم يتزوج قط فيما علمت ؛ لاشتغاله بالعلم والعمل) ، وكذا جزم بكوئه لم يتزوج غير واحد ، منهم قاضي صفد (٣) .

قال الإمام السخاوي رحمه الله تعالىٰ: (وذكر لي صاحبنا الفاضل أبو عبدالله محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي في حياة الشيخ قال : كنت ليلة في أواخر الليل بجامع دمشق ، والشيخ واقف يصلي إلىٰ سارية في ظلمة ، وهو يردَّد قوله تعالىٰ : ﴿ وَقُوْفِرُ أَيْتُم مَسْتُولُونَا﴾ مراراً ، بخوف وخشوع حتى حصل عندي من ذلك أمر عظيم)(٤).

ويذكر العلامة ابن العطار رحمه الله تعالى: (أن الشيخ العلامة المفتي ، وشيد الدين ، إسماعيل بن المعلم الحنفي أخبره أنه كان قد عذل الإمام النووي رحمه الله في عدم دخوله الحمام ، وتضييق عيشه في الأكل واللبس ونحوه ، وقال له : أخشى أن يصيبك مرض بسبب ذلك يعطلك عن كثير من الأعمال الصالحة التي هي أفضل مما أنت فيه من الضيق ، فأجاب الإمام بقوله : إن فلاناً صام وعَبد الله تعالى حتى اخضو عظمه ، قال : فعرفت أنه ليس له غرض في المقام في دارنا ، ولا يلتقت إلى ما نحن فيه).

⁽١) تحفة الطالبين (ص١٠).

⁽٢) تحفة الطالبين (ص ١٠).

⁽٣) حياة الإمام النووي (ص ٥٤) .

⁽٤) حياة الإمام النووي (ص ٥١) .

٥) تحفة الطالبين (ص١٠).

ثناء العلماء عليه

وعلى الرغم من زهده رضي الله عنه وتواضعه ، ودماثة خلُّقه ، ولين عريكته ، ورفَّقه ورحمته بالناس. . فقد كان قوياً في الحق ، صلباً في مواجهة الظلم والظلُّمة ، يلين الحديد وهو في ذلك لا يلين ، وتنحني الشُّهُ الشوامخ وهو لا ينحني .

قال تلميذه العلامة ابن العطار رحمه الله تعالىٰ : (وكان مواجها للملوك والجبابرة بالإنكار ، لا تأخذه في الله لومة لائم ، وكان إذا عجز عن المواجهة.. كتب الرسائل ويتوصل إلىٰ إبلاغها)(١).

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالىٰ: (وله غير رسالة إلى الملك الظاهر في الأمر بالمعروف)^(۲) .

وذكر القطب اليونيني رحمه الله تعالى طرفاً من جرأته فقال : (إنه واقَفَ الملكَ الظاهر رحمه الله غير مرة في دار العدل بسبب الحوطة على بساتين دمشق وغير ذلك ، وحُكى لي أن الملك الظاهر قال عنه : أنا أفزع منه ، أو ما هاذا معناه)^(٣) .

وأما مواجهته لعلماء السوء . . فقد ذكر العلامة ابن العطار رحمه الله تعالىٰ في هــٰذا الشأن رسالته الشهيرة لابن النجار الذي سعىٰ لإحداث أمور باطلة على المسلمين فتصدىٰ له الإمام النووي رضى الله عنه وبالغ في زجره ، وكفِّه عن ذلك ، فغضب ابن النجار ، وبعث إلى الإمام يهدده ويتوعده ، فما كان من الإمام إلا أن بادره برسالة تنبىء عن قوته في الحق ، وجرأته في إزالة المنك (٤).

ونحن ننقل لك من آخرها قطعة بليغة ، حيث قال رضى الله عنه : (. . . واعلم : أنى لا أتعرُّض لك بمكروه ، سوىٰ أنى أبغضك في الله تعالىٰ ، وما امتناعي عن التعرُّض لك بمكروه من عَجْرٍ ، بل أخاف الله رب العالمين من إيذاء من هو من جملة الموحدين ، وقد أخبرني من أثق به وبخبره وصلاحه ، وكراماته وفلاحه : بأنك إن لم تبادر بالتوبة . . حلَّ بك عقوبة عاجلة ، تكون بها آية لمن بعدك ، ولا يأثم بها أحد من الناس ، بل هو عدل من الله تعالىٰ يوقعه بك ؛ عبرةً لمن . ئىلىد

تحفة الطالبين (ص ١٣) . (1)

تاريخ الإسلام (٥٠/٢٥٤). (٢)

ذيل مرآة الزمان (٣/ ٢٨٣) . (٣)

⁽٤) انظر ٥ تحفة الطالبين ١ (ص ٤٧) .

فإن كنتَ ناظراً لنفسك. . فبادر بالرجوع عن سيىء أفعالك ، وتدارك ما أسلفته من قبيح مقالك. . . والسلام علىٰ من اتبم الهوئ ، والحمد لله رب العالمين)('') .

قال تلميذه العلامة ابن العطار رحمه الله تعالى : (ذو التصانيف المفيدة ، والمولفات الحميدة ، أُوَحَدُ دهره ، وفريد عصره ، الصوَّام القوَّام ، الزاهد في الدنيا ، الراغب في الآخرة ، صاحب الأخلاق المرضية ، والمحاسن السنية ، العالم الرباني ، المتفق علمىٰ علمه وإمامته وجلالته ، وزهده وورعه وعبادته ، وصيائته في أقواله وأفعاله وحالته .

له الكرامات الطافحة ، والمكرمات الواضحة ، المؤثر بنفسه وماله للمسلمين ، والقائم بحقوقهم وحقوق ولاة أمورهم بالنصح والدعاء في العالمين .

وكان كثير التلاوة والذكر لله تعالى ، حشونا الله تعالى في زمرته ، وجمع بيننا وبينه في دار كرامته ، مع من اصطفاه من خليقته ، أهل الصفاء والوفاء والودَّ ، العاملين بكتاب الله تعالى ، وسنة محمد صلى الله عليه وسلم وشريعته) ٢٠٠ .

ويضيف رحمه الله أيضاً : (وجرىٰ لي معه وقائع ، ورأيت منه أموراً تحتمل مجلدات)(٣) .

وقال الإمام السخاوي رحمه الله تعالىٰ: (شيخ الإسلام ، وإمام الأثمة الأعلام ، وقطب الأولياء الكرام ، ونادرة الزهاد الوافر في ورعهم السهام ، المجتهد في الصيام والقيام ، والقائم بخدمة الملك العلام)(٤٠٠ .

وقال الإمام التقي السبكي رحمه الله تعالىٰ: (شيخ الإسلام ، أستاذ المتأخرين ، وحجة الله على على اللاَّحقين ، والداعي إلىٰ سبيل السالفين ، كان يحيل رحمه الله سيداً وحصوراً ، وليثاً على النفس هصوراً . . لا يصرف ساعة في غير طاعة ، هنذا مع التفنن في أصناف العلوم ، فقهاً ومتونً حديث ، وأسماء رجال ، ولغة وتصوُفاً ، وغير ذلك)^(٥) .

حدث مرةً أن نازعه بعضهم في نقل عن « الوسيط » للإمام الغزالي رحمه الله تعالىٰ ، فقال : ينازعوني في « الوسيط » وقد طالعته أربع مئة مرة ؟! وكان من سعة علمه عديم النظير^(١٦) . ولك أن تعجب وأنت تسمم الإمام النقى السبكي رحمه الله تعالىٰ يذكر أنه عندما طُلِبَ إليه أن

⁽١) تحقة الطالبين (ص٥١).

 ⁽۲) تحفة الطالبين (ص ۲).

⁽٣) تحفة الطالبين (ص ١٢).

⁽۱) تحقه الطالبين (ص ۱۱). (٤) حياة الإمام النووي (ص ۱).

⁽٥) طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٣٩٥) .

⁽٦) حياة الإمام النووي (ص ٥٠) .

يصنع تكملة لـ« المجموع » بعد وفاة الإمام النووي رضي الله عنه من حيث وصل الشيخ . . هاب الأمر ، وقدم رجلاً وأخّر أخرى ، وحاول أن يعتذر عن ذلك متعلّلاً بقوله : (ولا شك أن ذلك ــ أى : إكمال « المجموع » ـ يعتاج بعد الأهلية إلىٰ ثلاثة أشياء :

أحدها : فراغ البال ، واتساع الزمان ، وكان رحمه الله قد أوتي من ذلك الحظ الأوفى ، بحيث لم يكن له شاغل عن ذلك من تعيّش ولا أهل .

والثاني : جمع الكتب التي يستمان بها على النظر ، والاطلاع علىٰ كلام العلماء ، وكان رحمه الله تعالىٰ قد حصل له من ذلك حظ وافر ؛ لسهولة ذلك في بلده في ذلك الوقت .

والثالث : حسن النية ، وكثرة الورع والزهد ، والأعمال الصالحة التي أشرقت أنوارها ، وكان رحمه الله تعالىٰ قد اكتال من ذلك بالمكيال الأوفىٰ .

فمن تكون اجتمعت فيه هنذه الخلال الثلاث أنَّن يضاهيه ، أو يدانيه من ليست فيه واحدة منها ؟!)^(١).

وثمة شاهد ينطق بأفصح لسان ، وأعذب بيان عن علم الإمام الغزير ، ألا وهو ما تركه الإمام من كتب ومصنفات كانت نتاج فكره ويراعته .

مؤلفاته

يقول العلامة ابن العطار رحمه الله تعالىٰ بعد أن عدَّد طائفة من مؤلفاته : (ولقد أمرني ببيع كواريس ؛ نحو ألف كراس بخطه ، وأمرني بأن أقف علىٰ غسلها في الوراقة ، وخوَّفني إن خالفت أمره في ذلك ، فما أمكنني إلا طاعته ، وإلى الآن في قلبي منها حسرات '^{۲۲}' .

ودونك مسرداً لما استطعنا أن نصل إليه من مؤلفاته مرتبة على حروف المعجم :

- _ أجوبة عن أحاديث سئل عنها .
- _ أدب المفتي والمستفتي ، أفرده من « شرح المهذب » .
- ـ الأذكار من كلام سيد الأبرار ، وقد صدر بحمد الله عن دار المنهاج محققاً على نسخ خطية .
- ــ الأربعون النووية ، وقد صدر بحمد الله عن دار المنهاج محققاً مضبوطاً على ثلاث نسخ خطية غيسة .
 - _إرشاد طلاب الحقائق ، مطبوع .

حياة الإمام النووي (ص ٣٠) .

⁽٢) تحفة الطالبين (ص ١١) .

```
ـ الإرشاد والتقريب ، مطبوع .
```

- الإشارات إلى بيان الأسماء المبهمات في متون الأسانيد .

ـ الإشارات لما وقع في الروضة من الأسماء واللغات ، وصل فيه إلىٰ أثناء (الصلاة) .

- الأصول والضوابط في المذهب . .

- الأمالي في الحديث.

- الإملاء على حديث « إنما الأعمال بالنيات » .

ـ الإيجاز شرح سنن أبي داوود ، وصل فيه إلىٰ أثناء (الوضوء) .

- الإيجاز في المناسك .

ـ الإيضاح في مناسك الحج والعمرة ، مطبوع .

ـ بستان العارفين ، وسيصدر بعون الله تعالىٰ عن دار المنهاج محققاً .

ــ التبيان في آداب حملة القرآن ، وقد صدر بحمد الله عن دار المنهاج محققاً مضبوطاً علىٰ نسخ خطية عزيزة .

ـ تحرير ألفاظ التنبيه ، مطبوع .

ـ تحفة الطالب النبيه في شرح التنبيه ، وصل فيه إلىٰ أثناء (باب الحيض) .

ـ تحفة الوالد وبغية الرائد .

ـ التحقيق ، مطبوع .

ـ الترخيص بالقيام لذوي الفضل والمزية من أهل الإسلام ، مطبوع .

ـ تصحيح التنبيه ، مطبوع .

- تقريب الإرشاد إلى علم الإسناد .

- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير .

ـ التلخيص شرح البخاري ، لم يكتمل ، وصل فيه إلىٰ (كتاب العلم) .

- التنقيح في شرح الوسيط ، مطبوع مع « الوسيط » للإمام الغزالي . .

- تهذيب الأسماء واللغات ، مطبوع .

_ جامع السنة ، شرع في أوله ، ولم يكمله .

ـ حزب أدعية وأذكار (حزب الإمام النووي) ، مطبوع .

- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام.

ـ الخلاصة في أحاديث الأحكام ، وصل فيه إلىٰ أثناء (كتاب الزكاة) .

- ـ دقائق المنهاج ، مطبوع .
- ـ رؤوس المسائل وتحفة طلاب الفضائل ، مطبوع .
 - ـروضة الطالبين ، مطبوع .
- رياض الصالحين من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم سيد العارفين ، وقد صدر بحمد الله عن دار المنهاج محققاً على نسخ خطية .
 - -شرح صحيح مسلم ، مطبوع .
 - ـ فتاوى الإمام النووي ، رتبها تلميذه ابن العطار ، مطبوع .
 - -المجموع شرح المهذب ، مطبوع .
 - مختصر آداب الاستسقاء .
 - ـ مختصر أسد الغابة لابن الأثير .
 - مختصر البسملة لأبي شامة .
 - _ مختصر تأليف الدارمي في المتحيرة .
 - مختصر سنن الترمذي .
 - مختصر مبهمات الخطيب البغدادي .
 - مختصر وجوه الترجيح ، جمعه مختصراً من « الناسخ والمنسوخ » لأبي بكر الحازمي .
 - ـ مسألة تخميس الغنائم .
 - ـ مسألة نية الاغتراف .
 - _ مناقب الشافعي .
 - ـ منتخب طبقات الشافعية .
 - المنتخب مختصر التذنيب للرافعي ، لم يكتمل .
- منهاج الطالبين ، وقد صدر بحمد الله عن دار المنهاج محققاً مضبوطاً على أربع نسخ خطية برواية ابن البيشي عن عدَّة علماء منهم : الحافظ العراقي والحافظ ابن الملقن رحمهم الله تعالى .
 - ـ مهمات الأحكام ، وصل فيه إلىٰ أثناء طهارة البدن والثوب .
 - ـ نُكت المهذب .
- هنذه ما تمكنًا من الوصول إليه من مؤلفات الإمام النووي رضمي الله عنه ، ولعله فانتا ذكر بعضها ، والعذر من الكرام مأمول .
 - ويمكن القول : إن تصانيفه رضي الله عنه كلها بديعة مفيدة .

قال الإمام السخاوي رحمه الله تعالىٰ: (قال اليافعي : ولقد بلغني أنه حصلت له نظرة جمالية من نظرات الحق سبحانه وتعالىٰ بعد موته ، فظهرت بركتها علىٰ كتبه ، فحظيت بقبول العباد ، والنفع في سائر البلاد .

وقال العثماني قاضي صفد في ترجمته من اطبقات الشافعية اله : سمعت الخطيب جمال الدين محمود بن جملة ، الخطيب بالجامع الأموي يقول بحضرة جماعة من مشايخ العصر : إنه سمع من شخص يخاطبه وهو بين الناثم واليقظان : إن الله أفاض على النووي في قبره فيضاً ، فصرف ذلك الفيض إلى كتبه ، فمن ثمَّ شاعت وذاعت)(١) .

وفاته

وهكذا بعد مسيرة حافلة بالعمل الصالح ، وخدمة الدين الحنيف ، آن للغارس أن يترجَّل ، والمسافر أن يحطَّ الرحال ، فقد كاد الآمل أن يبلغ الغاية ، ويدرك المرام .

لقد شعر الإمام النووي رضي الله عنه بدنؤ الأجل ، وقرب الرحيل عن هنذه الدار ، ولنصغ إلى العلامة ابن المطار رحمه الله تعالى وهو يحدثنا عن ذلك ، إذ يقول :

قال لي : قد أُذِن لي في السفر ، فقلت : كيف أُذِنَ لك ؟

قال : بينا أنا جالس هنا _ وأشار إلى بيته بالرواحية وتجاهه طاقة مشرفة عليها _ مستقبل القبلة ، إذ مر عليّ شخص في الهواء من هنا ، ومر كذا _ يشير من غرب المدرسة إلىٰ شرقها _ وقال : قم سافر لزيارة القدس .

قال : وكنت حملت كلام الشيخ علىٰ ظاهره ، ثم تبين لي أنه إنما عنى السفر الحقيقي ، ولما انتهىٰ من حكاية ذلك . . قال لي : قم حتىٰ نودع أصحابنا وأحبابنا .

قال : فخرجت معه إلى المقبرة التي بها بعض شيوخه ، فزار وقرأ شيئاً ، ودعا ويكل ، ثم زار أصحابه الأحياء ؛ كالشيخ يوسف الفقاعي (ت ١٧٩هـ) ، والشيخ محمد الأخميمي (ت ٦٨٤هـ) ، والشيخ شمس الدين ابن أبي عمر (ت ٢٨٦هـ) .

وسافر صبيحة ذلك اليوم إلى نوى ، ثم زار القدس والخليل عليه السلام ، ثم عاد إلى نوئ ، ومرض عقب زيارته بها وهو في بيت والده .

فيلغني مرضه ، فتوجهت من دمشق لعيادته ، فشرَّ بذلك ، ثم أمرني بالرجوع إلىٰ أهلي ، فودعته بعد أن أشرف على العافية في يوم السبت العشرين من رجب ، وانصرفت .

⁽١) حياة الإمام النووي (ص ٢٢) .

فتوفي بعد أيام^(١) .

وقد كانت وفاته في الثلث الأخير من الليل ، ليلة الأربعاء في الرابع والعشرين من شهر رجب ، سنة ست وسبعين وست مئة ، ودفن في مسقط رأسه نوئ .

رضي الله عنه ورحمه رحمة المقربين الأبرار ، وحشرنا وإياه في زمرة المصطفَّين الأخيار .

ويحشّن القول أخبراً : إنه بعد وفاة الإمام رضي الله عنه أراد أهله وجيرانه في نوى أن يبنوا علىٰ ضريحه قبة ، واستقر رأيهم علىٰ ذلك ، فرأته إحدىٰ قريباته ـ ويُظن أنها عنه ـ في المنام وهو يقول لها : قولي لهم لا يفعلوا هنذا الذي عزموا عليه من البنيان ؛ فإنهم كلما بنوا أشياء . تهدمت ، فاستيقظت منزعجة وأخبرتهم ، فامتنموا عن البنيان ، وحوطوا علىٰ قبره بحجارة تمنع الدواب وغيرها .

ذكر ذلك العلامة ابن العطار رحمه الله تعالىٰ في ° تحفة الطالبين ° (ص ٧٧)) ، وأضاف قائلاً : (وقال لي جماعة من أقاربه وأصحابه بـ * نوئى » : إنهم سألوه يوماً ألاَّ ينساهم في عرصات القيامة ، فقال لهم : إن كان ثُمَّ جائد . والله لا دخلتُ الجنة وواحد ممن أعرفه ورائي ، ولا أدخلها إلا بعدهم ، فرحمه الله ، ورضي عنه ، لقد جمعتْ هلذه الحكاية من الأدب مع الله عز وجل ، ومن الكرم ما لا يخفىٰ علىٰ متأمل فطن) .

رثاؤ

قال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالىٰ : (وقد رئاه غير واحد ، يبلغون عشرين نفساً بأكثر من ست مئة بيت ، منهم : مجد الدين ابن الظهير ، وقاضي القضاة نجم الدين ابن صَصْرىٰ ، ومجد الدين ابن المهتار ، وعلاء الدين الكندي الكاتب ، والعفيف التلمساني الصوفي الشاعر)¹⁷⁷ .

وقد أورد العلامة ابن العطار رحمه الله تعالى بعضاً من مراثيه ، نذكر منها طرفاً ، فمن ذلك : مرثيّة أبي الفضل يوسف الكاتب قارىء دار الحديث ، الذي قال^(٣) : (من الكامل)

لم يبنى بعدك للصحيح معرف في فيد كنت فيه جهها النَّهادِ ونصرت دين اللهِ وحدَك جاهداً ودفعت عنه شبها المرادِ

⁽١) تحفة الطالبين (ص ٤١٧) .

 ⁽۲) تاريخ الإسلام (۲۰۱/۵۰).
 (۳) تحقة الطالس: (ص ۱۸ مما معا

 ⁾ تحفة الطالبين (ص ١٨ وما بعدها) .

(من البسيط) وكذلك : رثاء شيخ الأدب محمد ابن شاكر الإربلي رحمه الله تعالى : وخابَ بالموتِ في تعميركَ الأملُ وساءَها فقدُكَ الأسحارُ والأُصُارُ مسدَّدٌ منكَ فيه القولُ والعملُ حـرًايْ عليـكَ وعيـن دمعُهـا هطـلُ

وجودا بها كالساريات الهواطل وربِّ الهدى والزهدِ حاوى الفضائل وناهيَهُم عن منكراتٍ وباطل

(من الطويل)

واستوحشَتْ بعدَما كنتَ الأنسَ بها قـدْ كنـتَ للـديـن نـوراً يُستضاءَ بــهِ يا محييَ الدين كمْ غادرْتَ منْ كبدِ ومما رثاه به نجم الدين ابن صَصْريٰ رحمه الله تعالىٰ : أعيني جبودا ببالمدموع الهبواميل

عـزَّ العـزاءُ وعـمَّ الحـادثُ الجلـــارُ

على الشيخ محيي الدين ذي الفضل والتقيٰ لقد كانَ بالمعروفِ للناس آمراً وأخيراً نقول:

كان هـٰذا قبساً من نور شمس طلعت في فلك الإسلام ، ثم أَفَلَتْ فغاب جرمها ، وبقي نورها ينير طريق طلبة العلم والمعرفة ، ويهدى أهل الإسلام في حالك الظلام .

فرحم الله الإمام النووي ، وقدس روحه ، ونور ضريحه ، وأدخلنا وإياه الجنة بغير حساب ، فهو أكرم مسؤول ، وأجل منعم .

والحملنك الذي نعمن تبتم الصّالِحانُ عَيْ

ترجمت الإمام العدّامة، نفتارا في العرب أبوعب التعديد محدّ الأربي محدّالشّا فعي حلال الدّين المحدِّي رئيسة الله نعمّالا" رئيسة الله معمّالا"

اسمه ونسبه

هو الإمام جلال الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن شهاب الدين أحمد بن كمال الدين محمد بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم العباسي ، الأنصاري ، المحلّي الأصل ، القاهري ، الشافعي . المعروف بجلال الدين المحلِّّى أو الجلال المحلِّّى ⁽¹⁷⁾ .

مولده ونشأته

ولد رحمه الله تعالى في القاهرة ، في مستهل شوال ، سنة إحدى وتسعين وسبع متة (١٩٧٩) ، الموافق لسنة (١٣٨٩ م) ، وفيها كانت نشأته تحت رعاية والله الشيخ أبي العباس أحمد بن محمد ، الذي كان من أهل العلم والصلاح .

فقد أخذ والده العِلمُ عن الإمام البلقيني رحمه الله تعالىٰ (٠٥٠هــ) ، وكتب من تصانيف ابن الملقن ، وقد كان حافظاً لــ« التنبيه ، ، يتكسب بالتجارة ، وقد كان لصلاح والده الأثر البالغ فمي نشأة ابنه الجلال المحلّي رحمهما الله تعالىٰ .

فقد قرأ الإمام جلال الدين المحلي القرآن ، ثم عكف علميٰ قراءة الكتب الأخرى ، واشتغل في فنون عدَّة ، وكانت إقامته مع شيخه الشمس البرماوي في البيبرسية قد رفدت معارفه بالكثير ، وكثر انتفاعه بشيخه لذلك^(r) .

⁽١) مصادر ترجمته : ٩ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع » للإمام السخاوي (٣٩/٧) ، ٩ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة » للإمام السيوطي (٢٨/١٦) ، ٩ شذرات الذهب » لابن العماد (٤٤٧/٩) ، ٩ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع » للإمام الشوكاني (ص ١٣٦) .

 ⁽٢) نسبة إلى أصله من (المحلّة الكبرى) التابعة لمحافظة الغربية بمصر .

٣) الضوء اللامع (٣٩ /٧) .

طلبه للعلم

لم تبين لنا المصادر التي بين أيدينا مرحلة طلبه للعلم بوضوح ، وإنما ورد ذلك بشيء من الإجمال ، إلا ما كان من صنيع الإمام السخاوي رحمه الله تعالى^{(١١} الذي راح يعدد مشايخه ، ويذكر ما أخذه عن كل واحد منهم ، الأمر الذي سلَّط الضوء علىٰ هذا، الجانب من حياته رحمه الله تعالىٰ .

فقد تحصَّل أن الجلال المحلي رحمه الله تعالىٰ كان قد بدأ بطلب العلم في سنَّ مبكِّرة ؛ لأنه قبل : إنه قرأ على الشيخ برهان الدين الأبناسي (ت ١٩٠٢هـ) ، والشيخ العلامة سراج الدين ابن الملقن (ت ١٩٠٤هـ (٣٠) ، فالناظر في تاريخ ولادة الجلال المحلي رحمه الله تعالىٰ ، وفي تاريخ وفاة الإمامين المذكورين يعلم يقيناً أنه طلب العلم مبكّراً .

ولا غرابة في شيء من ذلك البئة ، فأبوه كان من تلاميذ العلاّمتين ابن الملقن والسراج البلقيني ، كما سلف .

وقد تبين أن الجلال المحلِّي رحمه الله تعالىٰ قرأ أولاً القرآن الكريم ، ثم اشتغل بالفقه والأصول ، وقرأ أيضاً النحو ، والفرائض والحساب ، والجدل والمنطق ، والمعاني والبيان والعروض ، إضافة إلى النفسير وأصول الدين وغيرها^{٣)} ، وأنه انتفع كثيراً بقراءته على العلامة علاء الدين البخاري رحمه الله تعالىٰ .

ولم يكتف الإمام المحلّي رحمه الله تعالى بتعلم الفقه الشافعي فقط ، بل إنه حضر دروس النظام الصحابي ، والشمس ابن الديري من الحنفية ، وكذلك حضر دروس الشهاب أحمد المغراوي المالكي ، وأخذ علوم الحديث عن الولي العراقي والحافظ ابن حجر العسقلاني وبه انتفع ؛ فإنه قرأ عليه جميع و شرح ألفية العراقي ، بعد أن كتبه بخطّه في سنة تسع عشرة ، وأذن له في إقرائه ، وكان أحد طلبة المؤيدية عنده ، بل كان كلُّ ما يشكل عليه في الحديث وغيره يراجعه فيه ، ومَهرَ وتقدم على غالب أقرانه ، وتفنن في العلوم العقلية والنقلية (¹⁸⁾.

ثبيوخه

حظي الإمام المحلي رحمه الله تعالى بعناية علماء بارزين ، وأعلام مميزين في عصره ، وهم : ـ برهان الدين الأنباسي : الإمام العلامة ، برهان الدين ، أبو محمد ، إبراهيم بن موسى بن

⁽١) الضوء اللامع (٣٩/٧) .

⁽٢) الضوء اللامع (٧/٤٠).

⁽٣) الضوء اللامع (٧/٤٠).

⁽٤) الضوء اللامع (٧/٠٤).

- أيوب الأبناسي الشافعي ، نزيل القاهرة (ت ٨٠٢هـ) .
- ـ ابن الملقن : الإمام العلامة ، سراج الدين ، أبو حفص ، عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله ، الأنصاري الأندلسي ، ثم المصري المعروف بابن الملقن أو ابن النحوي (٣٠٠ عـ ٨٠٨ مـ) .
- البلقيني : شيخ الإسلام ، سراج الدين ، أبو حفص ، عمر بن رسلان بن بصير بن صالح البلقيني ، ثم القاهري الشافعي (ت ٥٠٨هـ) ، قرأ عليه الحديث والفقه .
- الدميري: الإمام العلامة ، كمال الدين ، أبو البقاء ، محمد بن موسى بن عبسى بن علي الدميري (ت ٨٠٨هـ) . حضر عليه بعض مجالسه .
- الطنتدائي : الإمام العلامة ، ناصر الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن أنس بن أبي بكر بن يوسف
- الطنندائي ، المصري ، الحنفي (ت ٨٠٩هـ) ، أخذ عنه الفرائض والحساب . ــ الغراقي : الإمام العلامة ، شمس الدين ، أبو عبدالله ، محمد بن أحمد بن خليل الغراقي
- الشافعي (ت ٨٩٦هـ) ، قرأ عليه في الفقه . ــ المغراوي : الإمام العلامة ، شهاب الدين ، أحمد بن أبي أحمد محمد بن عبد الله المغراوي
- المالكي (ت ٨٩٠هـ) . ــ ابن الكويك : الإمام المحدث ، شرف الدين ، أبو طاهر ، محمد بن محمد بن عبد اللطيف الشافعى المعروف بابن الكويك (ت ٨٩٦هـ) ، سمع منه الحديث .
- البيجوري : الإمام الفقيه ، برهان الدين ، أبو إسحاق ، إبراهيم بن أحمد البيجوري (ت ٨٢هـ) ، أخذ عنه الفقه .
- ــ الأقصرائي : الإمام العلامة ، بدر الدين ، محمود بن محمد بن إبراهيم بن أحمد الأقصرائي (ت ٨٢٥هـ) ، أخذ عنه المنطق والجدل ، والمعاني والبيان والعروض ، وكذا أصول الفقه .
- ولي الدين العراقي: الإمام المحدث، ولي الدين، أبو زرعة، أحمد بن المحدث
 عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمان العراقي الشافعي (ت ٨٢٦هـ)، أخذ عنه علوم
 الحديث.
- ـــ البرماوي : الإمام العلامة ، شمس الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن عبد الدائم النعيمي ، العسقلاني ، البرماوي ، ثم القاهري ، الشافعي الشهير بالشمس البرماوي (ت ٥٣١هـــ) ، أخذ عنه الفقه وأصوله والعربية ، وكان مقيماً معه بالمدرسة البيبرسية ، فكثر انتفاعه به لذلك .
- ــ الصيرامي : الإمام العلامة ، نظام الدين ، يحيى بن يوسف بن محمد بن عيسى الصيرامي ، الحنفي (ت ٨٣٣هـ) ، حضر عليه دروسه في علوم العقليات والفقه .

 ابن الجزري: الإمام العلامة، شمس الدين، أبو الخير، محمد بن محمد بن محمد بن يوسف بن الجزري، الشافعي (ت ٣٦٨هـ).

_ البسطامي المالكي : الإمام العلامة ، شمس الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن أحمد بن عثمان الطاني ، البسطامي المالكي (ت ١٤٨هـ) ، لازمه في التفسير وأصول الدين وغيرهما ، وانتفع به كنداً .

_ ابن حجر العسقلاني : الحافظ الكبير ، شيخ الإسلام ، شهاب الدين ، أبو الفضل ، أحمد بن علي بن محمد بن محمد الكناني ، الشهير بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٥٣) ، قرأ عليه جميع « شرح ألفية العراقي » .

ــ السمنودي : الإمام العلامة ، ناصر الدين ، محمد بن محمد بن محمود ، العجمي الأصل ، السمنودي ، الشافعي ، ويعرف بابن محمود (ت ٨٥٥هــ) ، قرأ عليه القرآن في صغره .

ــ ابن الديري : الإمام العلامة ، شمس الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن أبي بكر بن خضر ، بن موسىٰ ، المعروف بابن الديري (ت ٨٦٢هـ) .

- _ الكناني : الإمام الحافظ ، قاضي القضاة ، عز الدين ، عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني (ت ٧٦٧هـ) ، أغذ عنه الحديث وأصول الفقه .
- _ الشطنوفي : الإمام العلامة ، شمس الدين ، محمد بن شهاب الدين أحمد بن صالح بن محمد بن عبد الله بن مكي الشطنوفي (ت ٨٧٣هـ) ، أخذ عنه النحو وعلوم اللغة .
- _ البساطي : الإمام العلامة ، شيخ الفنون ، شمس الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن أحمد بن عثمان بن نَويم بن مقدَّم القاهري المالكي (ت ٨٤٢هـ) .

للأمدته

تتلمذ على الإمام جلال الدين المحلي رحمه الله تعالى وتخرج على يديه من لا يحصون كثرة من طلبة العلم حتى صاروا شبوخاً ودرَّسوا في حياته ، ولكنه صار بأُخَرَةٍ يستروح في إقرائه لغلبة الملل والسامة عليه ، وكثرة المخبطين ، ولا يصغي إلا لمن علم تحريره وتحرزه ، خصوصاً وهو حاد المزاج ولا سيما في الحر . ومن تلامذته الكثيرين نذكر ما يلي :

_ أبو الفداء ابن جماعة : العلامة عماد الدين ، أبو الفداء ، إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمـٰن بن إبراهيم بن عبد الرحمـٰن بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة (ت ٨٦١ هــ) ، قرأ عليه شرحه لجمع الجوامع وغيره سردًا .

- كمال الدين الطرابلسي: العلامة ، كمال الدين ، أبو الفضل ، محمد بن محمد بن محمد بن بهادر المومني الطرابلسي ، ثم القاهري الشافعي (ت ٧٥٧ هـ) ، لازمه حتى قرأ عليه « شرحه على المنهاج » و « جمع الجوامع » وغيرهما ، بل قرأ عليه الكير من « شرح ألفية العراقي » ، وقرأ عليه تلميذه الفاضل جلال الدين بن التصيبي كراسة جمعها في ترجمة الإمام المحلي في ربيع الأول سنة (٨٧٢ هـ) .
- ابن قاضي عجلون: الإمام العلامة المتقن، نجم الدين، أبو عبدالله، محمد بن
 عبد الرحمان بن محمد بن محمد بن شرف الزرعي، ثم الدهشقي، الشافعي (ت ٨٧٦هـ)، قرأ
 عليه «شرح المنهاج» والكثير من «شرح جمع الجوامع».
- ابن كميل: العلامة ، صلاح الدين ، محمد بن جلال الدين محمد بن محمد بن خلف بن
 كميل المنصوري ، الدمياطي ، قاضي دمياط (ت ٨٨٧هـ) .
- ـ سبط ابن حجرالعسقلاني : الإمام العلامة ، جمال الدين ، أبو المحاسن ، يوسف بن شاهين ابن الأمير أبي أحمد العلائي ، قلوبغا الكركي ، القاهري ، الحنفي ثم الشافعي (ت ١٩٨٩هـ) .
- ـ ابن الفراء: العلامة ، خير الدين ، أبو الخير ، محمد بن محمد بن داوود الرومي الأصل ، القاهري ، الحنفي ، نزيل المؤيدية (ت ٨٩٧ هـ) ، أخذ عنه الفقه والأصول .
- ـ القباني : العلامة ، شرف الدين ، يحيى بن محمد بن سعيد بن فلاح بن عمر العبسي القاهري ، الشافعي (ت ٩٠٠هـ) ، سمع مواضع من تفسيره .
- ــ السخاوي : الإمام المحدث المؤرخ ، شمس الدين ، أبو الخير ، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان السخاوي ، القاهري ، الشافعي (ت ٩٠٢ هـ) ، وقد لازمه وانتفع به وتخرج به في الحديث .
- ـ جلال الدين السيوطي : الإمام العلامة الفريد ، والحبر الفهامة ، جلال الدين ، أبو الفضل ، عبد الرحمـٰن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان الخضيري ، السيوطي ، الشافعي (ت ٩١١ هـ) .
- ـ الشريف السمهودي : الإمام الفقيه ، نور الدين ، أبو الحسن ، علي بن القاضي عفيف الدين عبد الله بن أحمد نزيل المدينة المنورة وعالمها (ت ٩١١هـ) قرأ عليه بعض شرحيه على « المنهاج » ، و« جمع الجوامع » ، وسمع دروسه من « الروضة » بالمؤيدية .
- علي الأشموني : الإمام العلامة ، علي بن محمد بن عيسى بن يوسف بن محمد الأشموني (ت ٩١٨هـ) .

- ابن أبي شريف: الإمام العلامة برهان الدين ، إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن علي بن مسعود بن رضوان المري ، المقدسي ، المعروف بابن أبي شريف (ت ٩٩٣هـ) قرأ عليه نحو النصف من شرحه لـ جمع الجوامع ، في الأصول ، مع سماع باقيه ، وتفقه به .
- السمهودي: الإمام العلامة ، عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن علي بن عيسى بن محمد بن عيسى بن محمد بن عيسى بن محمد بن عيسى بن محمد بن عيسى الجمال الحسني ، السمهودي ، والد الشريف السمهودي (ت ٨٦٦هـ) ، أخذ عنه العربية ، وقرأ عليه « شرح ابن عقيل » على « الألفية » ، ثم لازمه بأُخَرَة فقرأ عليه في الفقه وأصوله وغير ذلك .
- ــ ابن عطيف : الإمام العلامة ، نور الدين ، علي بن محمد بن عيسى بن عمر بن عطيف العدني ، اليماني ، الشافعي ، المولودسنة (٨١٢هـ) .
- ابن عرب: الإمام العلامة ، نجم الدين ، محمد بن شرف الدين محمد بن نجم الدين محمد بن سراج الدين عمر بن علي بن أحمد القرشي ، الطنبدي الأصل ، القاهري ، الشافعي ، المولود في رجب سنة (۸۳۱ هـ) .
- _ السنباطي : الإمام العلامة ، شرف الدين ، عبد الحق بن شمس الدين محمد بن عبد الحق بن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد العال السنباطي ، قرأ عليه بعض الكتب عرضاً سنة (٨٤٢ هـ) .
- _ أبو بكر الظاهري: الإمام العلامة ، أبو بكر بن قريش بن إسماعيل بن محمد قريش الظاهري ، المولود سنة (٨٥٠هـ) .
- _ الأبشيهي : الإمام العلامة ، شهاب الدين ، أبو الفتح ، أحمد بن محمد بن علي بن أحمد بن موسىٰ ، الأبشيهي ، المحلي ، قرأ على الإمام في شرحيه على " العنهاج) و" جمع الجوامع) .
- _ شهاب الدين الخانكي : الإمام العلامة ، شهاب الدين ، أحمد بن محمد بن موسى الشهاب البيروتي ، ثم الخانكي الشافعي .
- ابن الهرش: الإمام العلامة الفقيه ، حسام الدين ، حسين بن محمد بن حسن الغزي الشافعي
 (ت ٨٧٤هـ) .
- _ السنتاوي : الإمام العلامة ، زين الدين ، عبد الرحمان بن محمد بن حجي بن فضل السنتاوى ، أخذ عنه الفقه وأصوله (ت ٩٩٦هـ) .
- _ الجوجري : الإمام العلامة ، علي بن داوود بن سليمان بن خلد بن عوض بن عبد الله بن محمد بن نور الدين الجوجري ، خطيب جامع طولون ، حضر دروسه (ت ۸۸۷هـ) .

بعض صفاته ، وثناء الناس عليه

كان الإمام جلال الدين المحلي رحمه الله تعالى إماماً علامةً ، محققاً نظاراً ، مفرط الذكاء ، آيةً في الفهم ، صحيح الذهن ، بحيث كان يقول بعض معاصريه من العلماء المعتبرين : (إن ذهنه يثقب الماس) ، وكان يقول عن نفسه : (إن فهمي لا يقبل الخطأ) ، ثقة بعقله وفهمه .

وكان حاد القريحة ، قوي المباحثة ، حتى حكى الإمام السخاوي رحمه الله تعالىٰ : أن إمام الكاملية أخبره أنه رأى الإمام الونائي معه في البحث كالطفل مع المعلم ، وكان معظماً بين الخاصة والعامة ، مهاباً وقوراً ، عليه سمة الخبر .

وكان غرة عصره في سلوك طريق السلف ، علىٰ قدم من الصلاح والورع ، والأمر بالمحروف والنهي عن المنكر ، يواجه بذلك أكابر الظلمة والحكام ، ويأتون إليه فلا يلتفت إليهم ، ولا يأذن لهم بالدخول عليه .

وكان شديداً في الحق وعدم المحاباة فيه ، لا يخاف في الله لومة لائم ، يوصي بأحكامه في عقود المجالس على الكبراء وقضاة القضاة وغيرهم ؛ وهم يخضعون له ، ويهابونه ويرجعون إليه ؛ وظهرت له كرامات كثيرة ، وعرض عليه القضاء الأكبر فامتنع ، وأخبر الملك الظاهر بعجزه عنه ، بل كان يقول لأصحابه : (إنه لا طاقة لي على النار) .

واشتهر ذكره ، وبعُد صيته ، وقُصد بالفتاوئ من الأماكن النائية ، وأخذ عنه الأكابر ، مع الترقي في الخير ، ومزيد التواضع ، والممحاسن الجمة .

ُ وهرع إليه غير واحدَّ من الأعيان بقصد الزيارة والتبرك ، وأسندت إليه عدة وصايا وأوقاف فحمدت سيرته فيها ، وعمَر من ثلث بعضها ميضاة بجوار جامع الفكاهين انتفع الناس بها دهراً .

وكان متقشفاً في ملبوسه ومركوبه ، وذكر الإمام السخاوي رحمه الله تعالىٰ أنه لم يكن يقصر به عن درجة الولاية ؛ ومهر وتقدم علىٰ غالب أقرانه ، وتفنن في العلوم العقلية والنقلية ، وكان يتكسب بالتجارة ، فكان أولاً يتولىٰ بيع البز في بعض الحوانيت ، ثم أقام شخصاً عوضه فيه مع مشارفته له أحياناً ، وتصدىٰ هو للتصنيف والتدريس والإقراء ، وقد حج مراراً ، وقد وصفه ابن العماد بتفتازاني العرب .

وألف كتباً تشد إليها الرّحال ، في غاية الاختصار والتحرير والتنقيح ، وسلامة العبارة ، وحسن العزج ، والحل بدفع الإبراد . وقد أقبل عليها الأئمة وتلقوها بالقبول وتداولوها ؛ فكتب لها القبول ، ورغب الأئمة في تحصيلها وقراءتها وإقرائها ، حتى إن الشمس البامي كان يقرأ على الونائي فيها ، بل حملها معه إلى الشام ، فكان أول من أدخل كتبه إليها ونوه بها ، وأمر الطلبة بكتابتها فكتبوها وقرؤوها .

وكان يقرأ فيها الشيوخ من طبقة مشايخه ، وقد حضر السخاوي دروساً من كتب الإمام المحلي عند شيخه ابن خضر ، وذكر ان شيخه همذا كان يكثر وصف الإمام المحلي بالمتانة والتحقيق ، وذكر أنه قد قرأ عليه من لا يحصل كثرة ، وارتحل الفضلاء للأخذ عنه ، وتخرج به جماعة درّسوا في حياته ، ومع كل همذا كان رجًاعاً ؛ إذا ظهر له الصواب علىٰ لسان من كان . . رجع إليه مع شدة التحرز .

مصنفاته

ألُّف رحمه الله تعالىٰ كتباً تشدُّ إليها الرحال ، منها :

_ الأنوار المضيَّة في مدح خير البرية صلى الله عليه وسلم ، وهو شرح للبردة .

ـ البدر الطالع في حلَّ جمع الجوامع . وهو شرح على كتاب " جمع الجوامع " في أصول الفقه للإمام تاج الدين السبكي رحمه الله تعالى ، فرغ من تأليفه سنة (٨٤٤هـ) ، وقد طار صيته في الآفاق ، وأقراه الإمام المحلي مرات عديدة ، وطلبه العلماء من الأقطار لقراءته وإقرائه ، واعتنوا به أيما عناية ، ووقع لديهم موقعاً عظيماً ، وكتبوه بخطهم وتداولوه ، فكتبه العلامة عبد الله الشرقاوي والعلامة عبد الله الشرط المسلمي والعلامة على العمووسي ، وصار عمدة الشروح لـ جمع الجوامع » ، وعمدة تدريسه في الأزهر وغيره من معاهد العلم ، ووضعوا عليه الحواشي الرائقة (١٠) .

_ تفسير القرآن ، المسمع بـ تفسير الجلالين » ، بدأ من أول (الكهف) إلى آخر القرآن ، ثم توفي ، فأتمه الإمام جلال الدين السيوطي من أول (البقرة) إلى آخر (الإسراء)(۲) . _الجهر بالبسملة .

_حاشية علىٰ « جواهر البحرين » ، لم يكتمل .

⁽١) فمنها : حاشية شيخ الإسلام ، كمال الدين بن أبي شريف (ت ٩٠٥ هـ) ، المسماة بـ الدرر اللوامع ، . وحاشية الشيخ شهاب الدين البرلسي الشهير بعميرة (ت ١٩٥٩هـ) . وحاشية الشيخ شهاب الدين البرلسي الشهير بعميرة (ت ١٩٥٧هـ) . وحاشية الشيخ علي النجاري (بعد ١٩٥٧هـ) . وحاشية الشيخ علي النجاري (بعد ١٩٥٧هـ) . وحاشية الإمام العلامة حسن العطار (ت ١٩٥٨هـ) . وحاشية الإمام العلامة حسن العطار (ت ١٩٥٨هـ) .

⁽٢) حسن المحاضرة (٣٨٣/١) .

_ حاشية علىٰ « شرح جامع المختصرات » .

ـ شرح الإعراب عن قواعد الإعراب ، لم يكتمل .

ـ شرح الشمسية في المنطق ، لم يكتمل .

ـ شرح الورقات في أصول الفقه . وهو شرح علىٰ كتاب * الورقات في أصول الفقه » لإمام الحرمين الجويني .

- شرح تسهيل الفوائد ، لم يكتمل .

ــ شرح مقصورة ابن حازم .

ـ كتاب في الجهاد .

كنز الذخائر في شرح التائية .

ــ كنز الراغبين شرح منهاج الطالبين . وهو كتابنا هذا. . وهو شرح له على ﴿ منهاج الطالبين ﴾ في فقه الشافعية للإمام النووي ، فرغ من تأليفه سنة (٨٦٠هـ) وقد احتفت به العلماء إقراءاً وتحشيةً وكان ولا يزال يدرس مع حواشيه بالأزهر الشريف^(١) .

_ مختصر التنبيه .

_ إسعاف القاصد لفهم الشهاب الزاهد ، أو الماهد في مسائل الزاهد ، وهو شرح له على المقدمة المعروفة بالستين مسألة في الفقه الشافعي للشيخ أحمد بن سليمان الزاهد .

وقبل أن نختم الحديث عن مصنفاته رحمه الله نذكر قول الإمام السخاوي رحمه الله تعالىٰ كما

⁽¹⁾ وعليه جملة حواشي مهمة تدلك على أهميت ، منها: حاشية للشيخ جلال الدين أبي البقاء محمد بن عبد الرحمن بن أحمد البكري الصديقي المصري المتوفى سنة (١٩٨٩م) ، سماها : « الابتهاج بحواشي المنهاج على شرح المحلّي » . وحاشية لولده الشيخ أبي الحسن محمد بن عبد الرحمن البكري المنهاج على شرح المحرقي بالتنوفي (ت ١٩٥٩) . وحاشية للشيخ حسن بن على بن يوسف الحصيكي العلمي العلمي المعروف بعيرة (ت المعروف بابن السيوفي (ت ١٩٥٩) . وحاشية للإمام شهاب الدين أحمد الراسل المعروف بعيرة (ت ١٩٥٨م) . وحاشية للإمام أحمد بن أحمد المعروف بابن رضي الدين الغزي العامري القرشي (ت أي الفضل أبي البركات محمد بن محمد بن أحمد المعروف بابن رضي الدين الغزي العامري القرشي (ت ١٩٨٨م) . وحاشية للشيخ بدر الدين محمد بن محمد المعروف بابن رضي الدين العامري القرشي (ت ١٩٨١م) . وحاشية للشيخ يز را الدين عبد الروف الكناوي (٢٠١٥م على المنهاج والشارح علي بن يحيى الرئي المنهاج (١٣١٥م على المنهاج البيروني علي بن يحيى الرئي المنهاج (١٥٠٠م على المنهاج والمحلي » . وحاشية للشيخ شهاب الدين أحمد بن ساحد بن سلامة القليري (٢٠ ١٠١ه) . وحاشية للشيخ حيد ابن عبد الله بن محمد بن على المنهاج والمحلي » . وحاشية للشيخ هبهاب الدين أحمد بن أحمد المحري الشاذي الشادي الشاذي الشاذي الشاذي الشاذي الشاذي الشاذي الشاذي الشاذي الشاخي الشاذي الشاذي الشاذي الشاخي الشاذي الشاخي الشاذي الشاخي الشاذي الشاذي الشاخي الشاذي الشاخي الشاذي الشاخي المساخي الشاخي الشاخي

بدأنا بقول الإمام السيوطي (ورغب الأثمة في تحصيل تصانيفه وقراءتها وإقرائها ، حتىٰ إن الشمس البامي كان يقرأ على الونائي في أولها ـ يعني به : « شرح جمع الجوامع » ـ بل حمله معه إلى الشام ، فكان أولَّ من أدخله إليها ، ونؤه به ، وأمر الطلبة بكتابته ، فكتبوه وقرؤوه ، وكذا بلغني عن القاياتي أنه أقرأ فيه ، وأما أنا . . فحضرت دروساً منه عند شيخنا ابن خضر بقراءة غيري ، وكان يكثر وصفه بالمتانة والتحقيق ٢١٠ .

وفاة

وفي سنة ثلاث وستين وثمان مئة ، وتحديداً في منتصف شهر رمضان العبارك أصيب الإمام جلال الدين المحلّي بالإسهال ، واستمر مريضاً إلى أن وافاه الأجل في صبيحة يوم السبت ، مستهل سنة أربع وستين وثمان مئة ، وذلك باتفاق من ترجم له .

وصلي عليه بمصلىٰ باب النصر ، في مشهد حافل جداً ، ثم دفن عند آبائه الكرام بتربته التي أنشأها ، وتأسف الناس عليه كثيراً ، وأثنوا عليه ثناء جميلاً عاطراً ، ولم يخلف بعده في مجموعه مثله ، ورثاه بعض الطلبة ، بل مدحه في حياته جماعة من الأعيان .

فوحم الله الإمام جلال الدين المحلَّي رحمة واسعة ، وجزاه كل الخير عن الإسلام وأهله ، وحشرنا وإياه تحت لواء سيد الأولين والآخرين ، ومَنَّ علينا وعليه بدخول الجنة بغير حساب آمنہ: .

والحملت درت لعالمين

⁽١) الضوء اللامع (٧/٤٠).

وصف النئنخ الخطيت

لقد امتن الله سبحانه وتعالى فاعتمدنا في إخراج هاذا الكنز الثمين على ستَّ نسخ خطية عزيزة ، وهي :

النسخة الأولىٰ :

نسخة مصورة من مكتبة الأوقاف العامة في الموصل ، مجموعة حسن باشا ، رقم السجل العام (۱٤٨) ، والرقم العلمي (١٠/٦) .

تقع في (۲۹۷) ورقة ، ومتوسط عدد السطور في كل ورقة (۳۱) سطراً ، وعدد الكلمات في السطر الواحد (۱٥) كلمة تقريباً .

وهي نسخة جيدة جداً وكاملة ، خطها نسخي معتاد ، وكتبت الكتب والأبواب فيها بخط واضح وكبير ، وناسخها أحمد بن محمد بن زايد بن زيد بن عبد الرحمثن ، وقد فرغ من نسخها صبيحة يوم السبت (۱۱) ربيم الآخر ، سنة (۸۷۳هـ) .

ورمزنا لها بــ(أ) .

النسخة الثانية:

نسخة مصورة من مكتبة الأوقاف العامة بالموصل أيضاً ، مجموعة حسين بك ، رقم السجل العام (٤٤٩٥) ، والرقم العلمي (٧/١) .

تقع في (٣٠٣) ورقة ، ومتوسط عدد السطور في كل ورقة (٣١) سطراً ، ومتوسط عدد الكلمات في السطر (١٤) كلمة .

وهي نسخة جيدة كاملة ، خطها نسخي واضح ، ومُيُّر متنها بوضع خط فوقه ، ويبدو أنها كُتبت بيد أكثر من ناسخ لوجود اختلاف في شكل الخط من بداية الورقة (١٧٤) إلىٰ نهاية (٢١٩) ، وهي بدون تاريخ ، كتبها الحاجي علي ابن الحاجي دوري .

ورمزنا لها بـ (ب) .

النسخة الثالثة :

نسخة مصورة من المكتبة الأزهرية بالقاهرة ، ذات الرقم (٢١) خاص ، (٧٣٢) عام .

تقع في (٣٠١) ورقة ، عدد سطور الورقة الواحدة (٢٧) سطراً ، وعدد كلمات السطر الواحد (١٧) كلمة تق ساً .

وهي نسخة جيدة ، وخطها نسخي معتاد ، ويلاحظ أنه كان فيها بعض النقص ، وتم استدراكه من قبل ناسخ آخر ، فابتداءً من الورقة (٣٣/ ب) حتى الورقة (١/٧٠) اختلف الخط فيها ، وكذلك عدد الأسطر والكلمات ، وكذا الحال من الورقة (٢٣٣/ ب) حتىٰ (١/٢٤٣) ، وتكرر الأمر نفسه من بداية (٢٥٥/ ب) إلىٰ (١/٢٦٥) .

ولم نستطع الوقوف على تاريخ هنذه النسخة ؛ نظراً لتعرّض الورقة الأخيرة للرطوبة والطمس . يقي أن نقول : إن واقف هنذه النسخة ـ ولعله ناسخها أيضاً ـ هو منصور بن سعيد ، الشهير بابن زين الأزهرى القباني . والله أعلم .

ورمزنا لھا بـ (ج) .

النسخة الرابعة :

نسخة مصورة من المكتبة الأزهرية بالقاهرة ، تحمل الرقم (١٢٢) خاص ، (١١٩٥) عام .

تقع في (٣٠١) ورقة ، عدد سطور الورقة الواحدة (٢٣) سطراً ، ومتوسط عدد كلمات السطر الواحد (١٧) .

وهي نسخة جيدة ، وخطها نسخي مقروء ، وقد وقع فيها خرم في مواضع متعددة ، فالأول : من الورقة (۱۹۸ ب) إليٰ (۱۹۷ ب) ، والثاني : من الورقة (۱۹۱۶ ب) إليٰ (۱/۱۷۸) ، والثالث : من الورقة (۲۲۸ ب) إليٰ (۳۰۱ ب) حيث بداية (كتاب الفرائض) ، وقد تمَّ استدراك ذلك كلَّه بخط آخر .

غير أن هناك نقصاً لم يستدرك ، وهو في الورقة (٣٥٤) حيث انتقل من الكلام علميٰ تعلميق العتق بالطلاق إلىٰ أول (كتاب الجراح) .

وتجدر الإشارة إلى أن هلذه النسخة تميزت بكثرة الحواشي على الهامش وبين السطور ، كما مُيُّر المتن فيها بوضع خط فوقه ، ما عدا الخرم المستدرك .

هذا. . ولم يذكر فيها اسم ناسخها ولا تاريخ النسخ ، وقد جاء علىٰ صفحة الغلاف أن واقفها هو ملا حسين البصراوي ، بتاريخ (١٢) ربيع الأول سنة (١٠٥٠هـ) .

وقد رمزنا لها بـ(د) .

النسخة الخامسة:

نسخة مصورة من المكتبة الأزهرية بالقاهرة ، تحمل الرقم (٤٣٢٢) خاص ، (١١٥٢٤٧) ام .

نقع في (١٦٦) ورقة ، عدد السطور فيها (٢٧) سطراً ، في كل سطر حوالي (١٢) كلمة .

وهي نسخة جيدة ، وخطها نسخي مقروء ، وكتبت فيها عناوين الكتب والأبراب بخط كبير واضح ، إلا أن فيها نقصاً كثيراً ، فهي تنتهي عند نهاية (كتاب المساقاة) ، وكذلك فيها نقص في الورقة (٢٦) ، فقد انتقل من الكلام علىٰ سُنيَّة الإبراد بالظهر في شدة الخرَّ إلى الكلام على استجباب تواءة سورة الكهف في يوم المجمعة .

هذا. . بالإضافة إلى فقدان ورقة الغلاف ، الأمر الذي لم يمكَّنا من معرفة الناسخ ولا تاريخ انسف .

وقد رمزنا لها بـ(هـ) .

النسخة السادسة:

نسخة مصورة من المكتبة الأزهرية بالقاهرة ، تحمل الرقم (٣٩١٧) خاص ، (٨٩٨٢٦) عام .

تقع في (۱۹۲) ورقة ، وعدد سطور الورقة الواحدة (۳۱) سطراً ، ومتوسط عدد الكلمات في السطر الواحد (۱۲) كلمة .

وهي نسخة نفيسة جداً ، وخطها نسخي جيد ، كتب المتن فيها باللون الأحمر ، وكذلك كتبت الكتب والأبواب والفصول فيها بخط كبير واضح وباللون الأحمر أيضاً .

ومما يميز هنذه النسخة أنها واضحة الخط ، واهتم الناسخ فيها بإعجام ما يحتاج إلى إعجام فيها بشكل دقيق غالباً ، مما ساهم بشكل كبير في حلَّ ما كان يُشْكِل في النسخ الأغرىٰ .

ناسخها يوسف بن حمدان بن حسن الشافعي ، وتاريخ الفراغ من النسخ يوم السبت (٤) ربيع الأول ، سنة (٨٩٦هـ) . وكُتُب فِي آخرها : (الحمد لله ، من كتب محمد بن محمد بن أحمد الرملي) .

وقد رمزنا لهـٰذه النسخة بــ(و) .

منهج العليف

كان من توفيق الله سبحانه وتعالى لنا أن اتبعنا الخطوات التالية في إخراج هـ إذا الكتاب المبارك :

ـ مقابلة النسخ الخطية ومعارضتها على " كنز الراغبين " مطبوعاً ، أكثر من مرة ، وإثبات الفروق التي لا بد من إثباتها .

ـ حصر الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين ﴿﴾ ، وجعلها برسم المصحف الشريف ، برواية حفص عن عاصم .

ـ عزو الأحاديث النبوية الشريفة إلى مظانها من دواوين السنة النبوية المطهرة ، مع عدم التوسع في التخريج ، مع ذكر راوي الحديث إن لم يذكر في نص الكتاب .

. إحالة الأقوال والمسائل الفقهية والنقولات إلىٰ مظانها المتوافرة بين أيدينا .

ـ عنونة الأبواب والفصول والفروع والتنبيهات بعنونات مناسبة ، ووضعها بين معقوفين [] .

ـ اتبعنا طريقة دار المنهاج المباركة في وضع علامات الترقيم المناسبة للكتاب.

- وضعنا المتن في أعلى الصحيفة ، مشكولاً شكلاً كاملاً .

ـ ترجمة الإمام النووي رضى الله عنه ، وكذلك الإمام جلال الدين المحلى رحمه الله تعالىٰ . ـ كتابة كلمة عن أهمية كتاب « المنهاج » في المقدمة ، وكذلك عن « كنز الراغبين » .

- وصف النسخ الخطية الستة التي اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب المبارك . ـ حصر متن " منهاج الطالبين " الذي في الشرح بين الأقواس وتمييزه بخط غامق وباللون

الأحمر.

ـ إثبات ما تم نقله من " دقائق المنهاج " على " متن المنهاج " مما لم يتعرض له الشارح رحمه الله تعالى بالهامش.

_ صناعة فهرسة عامة لموضوعات الكتاب .

وببركة (بسم الله الرحمان الرحيم) التي عدد حروفها تسعة عشر ، أتوجه إليك ربي ، وأنت حسبي ، ونعم الرب ربي ، أن يكون هنذا العمل خالصاً لوجهك الكريم .

وأن تنفعني ووالدي به في حياتي ، وفي البرزخ ، ويوم ألقاك فيه ، يا ذا الجلال والإكرام .

وأن أكون قد سددت وقاربت فيما كتبت من مراد مؤلفه رحمه الله تعالى .

وأن أكون قد جانبت الخطأ والخلل والزلل ، في إنجاز هـٰذا العمل .

فإن كان . . فمن فضلك وجودك وإحسانك وامتنانك . وإن كان غير ذلك . . فمن نفسي ومن الشيطان .

والله المستعان ، وعليه التكلان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم .

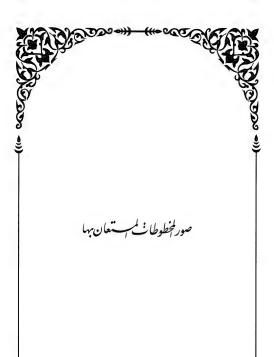
اللهم اجمعنا مع مؤلف المتن والشرح في الفردوس الأعلىٰ مع سيد الأنبياء والموسلين سيدنا ونبينا محمد ، عليه وعلى آله وصحابته أفضل الصلاة وأتم التسليم .

وآخر دعوانا أن الحملنك درت لعالمين

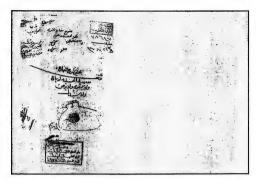
وَكَرَسَبُهُ الفقيرا لخاعفوا للْه تعالى ورحمته الومحسّد مجودصل كالحريدي العراق را لموصل

العزق بالموطن غرة رمضان ۱٤۳۱ م

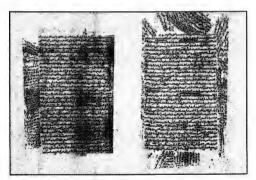




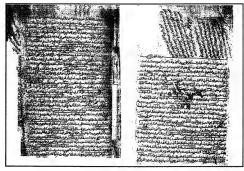




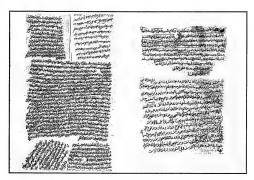
راموز ورق العنوان للنِّسخ (1)



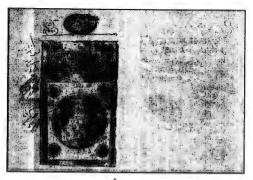
راموزالورق الأولىٰلينسف (1)



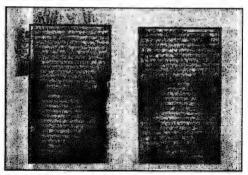
راموزالورق لأولى للنّست (ب)



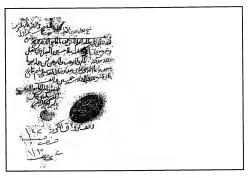
راموزالورف الأخيرة للينبخ. (ب)



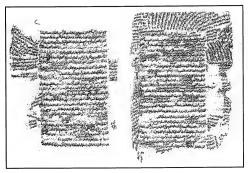
راموز ورقت العنوان للنِّسنة (ج)



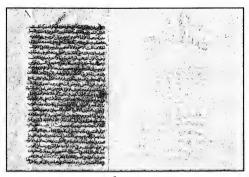
راموز الورق لأولى للنِسْف (ج)



راموز ورقت العنوان للنِّسخة (د)



راموزالورق الأولىٰلنِست (د)



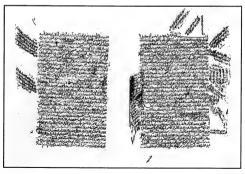
راموزالورق لأولى للنّست (هـ)



راموز الورف الأخيرة للنتبخ (هـ)



راموز ورق العنوان للنِّسن (و)



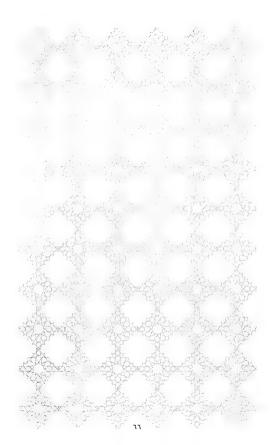
راموزالورت الأولىٰلنِست (و)



شرَحُ مِنْهَاجُ الطَّالِئِينَ

نائيف الإمَام الأمثركي المِترالفَقِيه جَلَاكِ ٱلدِّيْنَ (جُحَكِّرِ الْمُأْتِكِيةِ الْمُجَلِّيَّةِ رَجِمَة اللهُ هَمَاكِ (١٩٧١-١٩٨١ه)

الجُنْءُ الأَوَّل



بسُ إِللَّهِ ٱلرِّمْ يُزَالرِّحِكَمِ [خُطُبَةُ المِّن]

ٱلْحَمْدُ للهِ ٱلْبَرِّ ٱلْجَوَادِ، ٱلَّذِي جَلَّتْ نِعَمُّهُ عَنِ ٱلإِحْصَاءِ بِٱلأَعْدَادِ، ٱلْمَانَّ بِٱللَّطْفِ وَٱلإِرْشَادِ،

وصأبي لندعلى سبيدنا محجد وآله وصحبة حمعين

رَبِّ يَسِيِّرْ وَأَعِنْ وَاخْتِمْ بِخَيْر

قال سيدنا ومولانا وشيخنا ، الشيخ الإمام ، العالم العامل ، الورع ، الزاهد العابد ، الخاشع السالك الناسك ، عمدة المتقين ، ومفيد الطالبين ، ورحلة المحدثين ، وشيخ الإسلام ومفتى المسلمين ، بقية المجتهدين ، العلامة أبو عبد الله محمد جلال الدين بن أحمد بن محمد المحلي الأنصاري الشافعي نفعنا الله ببقائه:

[خُطَبَةُ الشّرْجِ]

الحمد لله على إنعامه ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وأصحابه .

ويتمم مُفاده ، علي وجه لطيف خالِ عن الحشو والتطويل ، حاو للدليل والتعليل . واللهُ أسأل : أن ينفع به ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

قال المصنف رحمه الله:

(بسم الله الرحمان الرحيم) أي : أفتتح (الحمد لله) هي من صيغ الحمد ، وهو الوصف بالجميل ؛ إذ القصد بها : الثناء على الله بمضمونها ؛ من أنه مالك لجميع الحمد من الخلق ، أو مستحق لأن يحمدوه ، لا الإخبار بذلك ، (البر) بالفتح ؛ أي : المحسن (الجواد) بالتخفيف ؛ أي : الكثير الجود ؛ أي : العطاء ، (الذي جلت) أي : عظمت (نعمه) جمع نعمة ، بمعنىٰ : إنعام، (عن الإحصاء) أي : الضبط (بالأعداد) أي : بجميعها ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُخْصُوهَا ﴾ .

(الممان) أي : المنعم (باللطف) أي : بالإقدار على الطاعة ، (والإرشاد) أي : الهداية لها ،

الْهَادِي إِلَىٰ سَبِيلِ الرَّشَادِ ، الْمُوثَقِّ لِلتَّقَفُّو فِي الدَّينِ مَنْ لَطَفَ بِهِ وَاشْتَارَهُ مِنَ الْعِبَادِ ، أَحْمَدُهُ أَبْلَغَ حَمْدِ وَأَثْمَلُهُ ، وَأَزْكَاهُ وَأَشْمَلُهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَنَهَ إِلاَّ اللهُ الزَّاحِدُ الْفَقَالُ ، وَالشَّهُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارُ ، صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ ، وَزَادَهُ فَضْلاً وَشَرَفا لَذَيْهِ .

أَمَّا بَعْدُ : فَإِنَّ ٱلِاشْتِغَالَ بِٱلْعِلْمِ مِنْ أَفْضَلِ ٱلطَّاعَاتِ ،

(الهادي إلى سبيل الرشاد) أي : الدال على طريقه ، وهو ضد الغي ، (الموفق للتفقه في الدين) أي : المقدر على التَّقَهُم في الشريعة (من لطف به) أي : أراد به الخير (واختاره) له (من العباد) هذا مأخوذ من حديث (الصحيحين » : (من يُورِد الله به خيراً . . يفقهه في الدين » () .

(أحمده أبلغ حمد) أي : أنهاه ، (وأكمله وأزكاه) أي : أنماه ، (وأشمله) أي : أعمه ، المعنى : أضفه بجميع صفاته ؛ إذ كل منها جميل ، والقصد بذلك إيجاد الحمد المذكور ، وهو أبلغ من حمده الأول ، وذلك أوقع في النفس من حيث تفصيلُه ، وفي حديث مسلم وغيره : « إن الحمد لله نحمده ونستعينه ، " أي : نحمده ؛ لأنه مستحق للحمد .

(وأشهد) أي : أعلم (أن لا إلك) أي : لا معبود بحق في الوجود (إلا الله) الواجب الوجود ، (الواحد) أي : الذي لا تعدد له ، فلا ينقسم بوجه ، ولا نظير له ، فلا مشابهة بينه وبين غيره بوجه ، (الغفار) أي : الستار لذنوب من أراد من عباده المؤمنين ، فلا يظهرها بالعقاب عليها ، ولم يقل : (القهار) بدل (الغفار) لأن معنى القهر مأخوذ مما قبله ؛ إذ من شأن الواحد في ملكه القهر .

(وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المصطفى المختار) من الناس ؛ ليدعوهم إلىٰ دين الإسلام ، (صلى الله وسلم عليه ، وزاده فضلاً وشرفاً لديه) أي : عنده ، والقصد بذلك : الدعاء ؛ أي : اللهم ؛ صل وسلم عليه وزده ، وذكر التشهد ؛ لحديث أبي داوود والترمذي : « كل خطبة ليس فيها تشهد . . فهي كاليد الجذماء ، (٢٠ أي : القليلة البركة .

(أما بعد) أي : بعدما تقدم .

(فإن الاشتغال بالعلم) المعهود شرعاً الصادق بالفقه والحديث والتفسير (من أفضل الطاعات)

⁽١) صحيح البخاري (٧١) ، صحيح مسلم (١٠٣٧) عن سيدنا معاوية رضي الله عنه .

⁽٢) صحيح مسلم (٨٦٨) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

 ⁽٣) سنن أبي داوود (٤٨٤١) ، سنن الترمذي (١١٠٦) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

أي : لأنها مفروضة ومندوية ، والمفروض أفضل من المندوب ، والاشتغال بالعلم منه ؛ لأنه فرض كفاية ، وفي حديث حسنه الترمذي : 1 فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم ⁽¹⁷⁾ .

(و) من (أولى ما أنفقت فيه نفائس الأوقات) وهو العبادات ، شبه شغل الأوقات بها بصرف الممال في وجوه الخير المسمئ بالإنفاق ، ووصف الأوقات بالنفاسة ؛ لأنه لا يمكن تعويض ما يفوت منها بلا عبادة ، وأضاف إليها صفتها للسجع ، وقد يقال : هو من إضافة الأعم إلى الأخص ؛ كمسجد الجامع ، ولا يصح عطف (أولى) على (من أفضل) للتنافي بينهما على هاذا التقدير .

(وقد أكثر أصحابنا رحمهم الله من التصنيف من المبسوطات والمختصرات) في الفقه ، والصحبة هنا : الاجتماع في اتباع الإمام المجتهد فيما يراه من الأحكام ، مجازاً عن الاجتماع في العشرة .

(وأتقن مختصر « المحررُ » للإمام أبي القاسم) إمام الدين عبد الكريم (الرافعي) منسوب إلىٰ رافع بن خديج الصحابي كما وجد بخطه فيما حكىٰ رحمه الله ، (ذي التحقيقات) الكثيرة في العلم ، والتدقيقات الغزيرة^{(۲7} في الدين ، من كراماته : ما حكي : أن شجرةً أضاءت عليه لما فقد وقت التصنيف ما يسرجه عليه .

(وهو) أي : « المحرر » (كثير الفوائد ، عمدة في تحقيق المذهب) أي : ما ذهب إليه الشافعي وأصحابه من الأحكام في المسائل ، مجازاً عن مكان الذهاب ، (معتمد للمفتي وغيره من أولمي الرغبات) أي : أصحابها ، وهي بفتح الغين : جمع رغبة بسكونها .

(وقد النزم مصنفه رحمه الله أن ينص) في مسائل الخلاف (على ما صححه معظم الأصحاب) فيها ، (ووفيل) بالتخفيف والنشديد (بما النزمه) حسبما الطَّلَعَ عليه ، فلا ينافي ذلك استدراكه عليه

⁽١) سنن الترمذي (٢٦٨٥) عن سيدنا أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه .

٢) في (ب) و(ج) : (العزيزة).

وَهُوَ مِنْ أَهُمَّ أَنْ أَهُمُّ الْمَطْلُوبَاتِ ، لَكِنْ فِي حَجْمِهِ كِيَرٌ مَنْ حِفْظُ أَكْثِرِ أَهْلِ الْمَصْرِ الاَّ بَعْضَ أَهْلِ الْمِنَايَاتِ ، فَرَأَيْتُ اخْيَصَارَهُ فِي يَحْوِ نِصْفِ حَجْمِهِ لِيَسْهُلَ حِفْظُهُ مَنَ مَا أَشُمُّهُ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَىٰ مِنَ النَّفَائِسِ الْمُسْتَجَادَاتِ : مِنْهَا : النَّبِيهُ عَلَى ثُيُوهِ فِي بَغْضِ الْمَسَائِلِ هِيَ مِنَ الاَصْلِ مَحْدُوفَاتُ . وَمِنْهَا : مَرَاضِمُ يَسِيرٌةٌ ذَكَرَهَا فِي * الْمُحَرِّرِ » عَلَى خِلاَفِ الْمُخْتَارِ فِي الْمُذَهِبِ كَمَا سَتَرَاهَا إِنْ شَاهَ اللهُ تَعَالَىٰ وَاضِحَاتٍ . وَمِنْهَا : إِيْدَالُ مَا كَانَ مِنْ الْفَاظِمِ غَرِيبًا ، أَوْ مُوهِما خِلاَفَ الصَّوَابِ بِأَوْضَحَ وَأَخْصَرَ مِنْهُ بِعِبَارَاتِ جَلِيَّاتٍ

التصحيح في المواضع الآتية ، (وهو) أي : ما النزمه (من أهم أو) هو (أهم المطلوبات) لطالب الفقه من الوقوف على المصحح من الخلاف في مسائله .

(لكن في حجمه) أي : « المحرر » (كبر عن حفظ أكثر أهل العصر) أي : الراغبين في حفظ مختصر في الفقه (إلا بعض أهل العنايات) منهم فلا يكبر _ أي : يعظم _ عليهم حفظه ، (فرأيت) من الرأي في الأمور المهمة (اختصاره) بألاً يفوت شيء من مقاصده (في نحو نصف حجمه) هو صادق بما وقع في الخارج من الزيادة على النصف بيسير (ليسهل حفظه) أي : المختصر لكل من يرغب في حفظ مختصر (مع ما) أي : مصحوباً ذلك المختصر بما (أضمه إليه إن شاء الله تعالى) في أثنائه ، وبذلك قرب من ثلاثة أرباع أصله كما قيل ، (من النفائس المستجادات) أي : المستحسنات .

(منها : التنبيه علىٰ قيود في بعض المسائل) بأن تذكر فيها (هي من الأصل محذوفات) أي : متروكات ؛ اكتفاءً بذكرها في المبسوطات .

(ومنها : مواضع يسيرة) نحو خمسين موضعاً (ذكرها في " المحرر » علىٰ خلاف المختار في المذهب) الآتي ذكره فيها مصححاً (كما ستراها إن شاء الله تعالىٰ) في خلافها له ؛ نظراً للمدارك ، (واضحات) فذكرُ المختار فيها هو المراد ، ولم عير به أولاً .. كان حسناً .

(ومنها : إبداً ل ما كان من ألفاظه غريباً) أي : غير مألوف الاستعمال (أو موهماً) أي : موقعاً في الوهم ؛ أي : الذهن (خلاف الصواب) أي : الإتيان بدل ذلك (بأوضح وأخصر منه بعبارات جليات) أي : ظاهرات في أداء المراد ، وأدخل الباء بعد لفظ الإبدال على الماتي به ؛ موافقةً للاستعمال العرفي وإن كان خلاف المعروف لغةً من إدخالها على المتروك ، نحو : أبدلت الجيد بالردىء ؛ أي : أخذت الجيد بدل الردىء .

(ومنها : بيان القولين والوجهين والطريقين والنص ومراتب الخلاف) قوةً وضعفاً في المسائل (في جميع الحالات) بخلاف « المحرر » فتارةً يبين نحو : أصع القولين وأظهر الوجهين ، وتارةً لا يبين نحو : الأصع والأظهر .

(فحيث أقول : في الأظهر أو : المشهور . . فمن القولين أو الأقوال) للشافعي رضي الله عنه . (فإن قوي الخلاف) لقوة مدركه (قلت : الأظهر) المشعر بظهور مقابله ، (وإلا . . فالمشهور) المشعر بغرابة مقابله ؛ لضعف مدركه .

(وحيث أقول : الأصح أو الصحيح . . فمن الوجهين أو الأوجه) للأصحاب يستخرجونها من كلام الشافعي رضي الله عنه ، (فإن قوي الخلاف . . قلت : الأصح ، وإلا . . فالصحيح) ولم يعبر بذلك في الأقوال ؛ تأدياً مع الإمام الشافعي رضي الله عنه كما قال ؛ فإن الصحيح منه مشعر بفساد مقابله .

(وحيث أقول: المذهب.. فمن الطريقين أو الطرق) وهي اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب؛ كأن يحكي بعضهم في المسألة قولين أو وجهين لمن تقدم، ويقطع بعضهم بأحدهما، ثم الراجع الذي عبر عنه بالمذهب: إما طريق القطع، أو الموافق لها من طريق الخلاف، أو المخالف لها كما سيظهر في المسائل، وما قبل من أن مراده الأول، وأنه الأغلب.. ممنوع.

(وحيث أقول : النص . . فهو نص الشافعي رحمه الله ، ويكون هناك) أي : مقابله (وجه ضعيف ، أو قول مخرج) من نص له في نظير المسألة لا يُعمل به .

(وحيث أقول : الجديد . . فالقديم خلافه ، أو : القديم أو : في قول قديم . . فالجديد خلافه) والقديم : ما قاله الشافعي رضي الله عنه بالعراق ، والجديد : ما قاله بمصر والعمل عليه إلا فيما ينبه وَحَيْثُ أَفُولُ : (وَقِيلَ كَذَا) . . فَهُوْ وَجْهُ ضَعِيفٌ ، وَالصَّحِيحُ أَوِ الْأَصَحُّ حِلاَّهُ . وَعَيْثُ أَوُّلُ : (وَفِيلَ قَلَمًا) . . فَالرَّاحِحُ خِلاَفُهُ . وَمِنْهَا : مَسَائِلُ نَقِيسَةٌ أَضُفُهَا إِلَيْهِ يَنْبُغِي أَلَّا يُخْلَى الْكِتَابُ مِنْهَا ، وَأَفُولُ فِي أَوَّلِهَا : (قُلْثُ) ، وَفِي آخِرِهَا : (وَأَلُهُ أَعْلَمُ) . وَمَا وَجَدْنُهُ مِنْ إِلَّاكُمْ وَمَا عَلَى مَا فِي اللَّهُ عَرْدٍ » . فَاعْتَمِدْهَا ؛ فَلاَ بُلْمَ مُنْهَ ا وَكَذَا مَا وَجَدْنُهُ مِنْ الْأَذْكُورِ مُنْكُورٍ » . فَاعْتَمِدْهَا ؛ فَلاَ بُلْمَ مُنْهَا ، وَثَهَا أَعْلَمُ عَنْ مَنْ كُتُبُ الْفَعْفِر. . فَأَعْمَالُ مِنْهُ مَنْهُ مِنْهُ مَنْهُ مَنْهُ مَنْهُ مَنْهُ مِنْهُ مَنْهُ مَنْهُ مَنْهُ مَنْهُ مَنْ الْمُعْرَدِ » ! أَنْ يَكُونَ فِي مَغْنَى الشَّرِحِ لَمُنْكَورٍ » وَلَوْهَا فَنَشُحُ مُنْ الْمُعْرَدِ » ؛ أَنْهُ وَلَوْ كَانَ وَاهِياً مَنْهُ وَالْمُورَ وَلَوْ كَانَ وَاهِياً . . .

عليه ؛ كامتداد وقت المغرب إلىٰ مغيب الشفق الأحمر في القديم كما سيأتي .

(وحيث أقول : وقبل كذا . . نهو وجه ضعيف ، والصحيح أو الأصح خلافه ، وحيث أقول : وفي قول كذا . . فالراجح خلافه) ويتبين قوة الخلاف وضعفه من مدركه .

(ومنها : مسائل نفيسة أضمها إليه) أي : إلى المختصر في مظانها (يتبغي ألاً يخلى الكتاب) أي : المختصر وما يضم إليه (منها) صرح بوصفها الشامل له ما تقدم وزاد عليه ؛ إظهاراً للعذر في زيادتها ؛ فإنها عارية عن التنكيت بخلاف ما قبلها .

(وأقول في أولها : قلت ، وفي آخرها : والله أعلم) لتتميز عن مسائل * المحرر * وقد قال مثل ذلك في استدراك التصحيح عليه ، وقد زاد عليه من غير تمييز ؛ كقوله في (فصل الخلاء) : (ولا يتكلم) .

(وما وجدته) أبها الناظر في هذا المختصر (من زيادة لفظة ونحوها علميٰ ما في " المحرر ؟ . . فاعتمدها ؛ فلا بدمنها) كزيادة (كثير) ، و(في عضو ظاهر) في قوله في التيمم : (إلا أن يكون بجرحه دم كثير) ، (أو الشين الفاحش في عضو ظاهر) .

(وكذا ما وجدته من الأذكار مخالفاً لما في * المحرر ؟ وغيره من كتب الفقه . . فاعتمده ؛ فإني حققته من كتب الحديث المعتمدة) في نقله ؛ لاعتناء أمله بلفظه ، بخلاف الفقهاء ؛ فإنهم يعتنون غالباً بمعناه ، (وقد أقدم بعض مسائل الفصل لمناسبة أو اختصار ، وربما قدمت فصلاً للمناسبة) كتقديم (فصل التخيير في جزاء الصيد) علىٰ (فصل الفوات والإحصار) .

(وأرجو إن تم هذا (المختصر ») وقد تم ولله الحمد (أن يكون في معنى الشرح لـ (المحرر » فإني لا أحذف) أي : أسقط (منه شيئاً من الأحكام أصلاً ولا من الخلاف ولو كان واهباً) أي : مَعَ مَا أَشَرَتُ إِلَيْهِ مِنَ النَّفَاشِي . وَقَدْ شَرَعَتْ فِي جَمْع جُزْءِ لَطِيفٍ عَلَىٰ صُورَةِ الشَّرَعِ لِدَقَائِقِ هَـٰذَا ﴿ الْشُخْتَصَرِ ﴾ . وَمَقْصُودِي بِهِ : التَّشِيهُ عَلَى الْحِكْمَةِ فِي الْفُدُولِ عَنْ عِبَارَةِ ﴿ الشُّمَورِ ﴾ . وَفِي إِلْحَاقِ قَلِيدٍ أَنْ حَرْفٍ أَوْ شَرْطٍ لِلْمُسْأَلَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَأَكْثَرُ ذَلِكَ مِنَ الشَّرُورِيَّاكِ النِّي لاَ بَثْ مِنْهَا . وَعَلَى اللهِ الْكَرِيمِ الْعَبْتَادِي ، وَإِلَيْهِ تَغْرِيفِي وَاسْتِنَادِي ، وَأَسْأَلُهُ النَّفْعَ بِدِ لِي وَلِسَائِرِ الْمُشْلِمِينَ ، وَرِضْوَانَهُ عَنِّي وَعَنْ أَجِئائِي وَجَمِيعِ الْمُؤْمِئِينَ .

ضعيفاً جداً ، مجازاً عن الساقط (مع ما) أي : آتي بجميع ما اشتمل عليه مصحوباً بما (أشرت إليه من النفائس) المتقدمة .

(وقد شرعت) مع الشروع في هنذا المختصر (في جمع جزء لطيف علىٰ صورة الشرح لدقائق هنذا (المختصر؛) من حيث الاختصار (ومقصودي به : النتبيه على الحكمة في العدول عن عبارة « المحرر ، ، وفي إلحاق قيد أو حرف) في الكلام (أو شرط للمسألة ونحو ذلك) مما بينه .

(وأكثر ذلك من الضروريات التي لا بد منها) ومنه ما ليس بضروري ولكنه حسن ؛ كما قاله في زيادة لفظة (الطلاق) في قوله في (الحيض) : (فإذا انقطع . . لم يحل قبل الغسل غير الصوم والطلاق) فإن الطلاق لم يذكر قبل في المحرمات .

(وعلى الله الكريم اعتمادي) في تمام هذا المختصر ؛ بأن يقدرني على إتمامه كما أقدرني على ابتدائه بما تقدم على وضع الخطبة ؛ فإنه لا يَرَدُّ من سأله ، واعتمد عليه ، (وإليه تفويضي واستنادي) في ذلك وغيره ؛ فإنه لا يخيب من قصده واستند إليه .

ثم قدر وقوع المطلوب برجاء الإجابة فقال : ﴿ وأسأله النفع به ﴾ أي : بالممخصر في الآخرة ﴿ لَمِي ﴾ بتأليف ﴿ ولسائر المسلمين ﴾ أي : باقيهم بأن يلهمهم الاعتناء به ؛ بعضهم بالاشتغال به ؛ ككتابة وقراءة وتفهم وشرح ، وبعضهم بغير ذلك ؛ كالإعانة عليه بوقف ، أو نقل إلى البلاد ، أو غير ذلك ، ونفعهم يستتيع نفعه أيضاً ؛ لأنه سبب فيه .

(ورضوانه عني وعن أحبائي) بالتشديد والهمز : جمع حبيب ؛ أي : من أحبهم (وجميع المؤمنين) من عطف العام على بعض أفراده ، تكرر به الدعاء لذلك البعض الذي منه المصنف رحمه الله تعالىٰ .

كنا سُلِطَها رة

(كتاب الطهارة)^(١)

هي شاملة للوضوء والفسل وإزالة النجاسة والتيمم الآتية مع ما يتعلق بها ، وبدأ ببيان العاء الذي هو الأصل في آلتها ، مفتتحاً بآية دالة عليه كما فعلوا فقال :

(قال الله تعالىٰ : ﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِمَآءُ طَهُورًا﴾) أي : مطهراً ، ويعبر عنه بالمطلق .

(يشترط لرفع الحدث والنجس) الذي هو الأصل في الطهارة (ماء (۲) مطلق ، وهو : ما يقع عليه اسم ماه بلا قيد) وإن قيد لموافقة الواقع ؛ كماه البحر ، بخلاف ما لا يذكر إلا مقيداً ؛ كماه البورد ، فلا يرفع الحدث ؛ لقوله تعالىٰ : ﴿ فَلَمْ يَجَدُّوا مَاكُ فَتَبَسَّمُوا ﴾ إلىٰ آخره ، ولا النجس ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم حين بال الأعرابي في المسجد : « صبوا عليه فنوباً من ماء » متفق عليه (۲۲) ، واللنوب بفتع الممجمة : الدلو ، والأمر للوجوب ، والماء ينصرف إلى المطلق ؛ لتبادره إلى الأذهان ، فلو رفع مائع غيره . . ما وجب غسل البول به ولا التيمم عند فقده .

ويشترط الماء المطلق أيضاً في غسل المستحاضة ، والغسل المسنون ، والوضوء المجدد ، ونحو ذلك مما لا يرفع الحدث ولا النجس ؛ كالغسلة الثانية والثالثة فيهما .

(فالمتغير بمستغنئ عنه) مخالط طاهر (كزعفران تغيراً يمنع إطلاق اسم الماء) لكثرته (. . غير طهور) كما أنه غير مطلق ؛ إذ ماصدق الطهور والمطلق واحد ، (ولا يضر) في الطهارة (تغير

⁽١) هي في اللغة: النظافة، وفي الشرع: رفع الحدث أو النجس أو ما في معناهما ؛ كالغسلة الثانية والثالثة، وتجديد الوضوه، والأغسال المستونة، وطهارة المستحاضة ونحوها، والمتيمم ؛ فهالمه كلها طهارات ولا ترفع حدثاً ولا نجساً، ولكن في معناه وعلى صورته. « دقائق المنهاج » (ص ٣١) .

 ⁽٢) قوله في « المنهاج » : (يشترط لرفع الحدث والنجس ماء) أحسن من قوله : (لا يجوز إلا بماء) لأنه لا يلزم
 من التحريم الاشتراط . « دقائق المنهاج » (ص ٣١) .

 ⁽٣) صحيح البخاري (٢٢٠) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، صحيح مسلم (٢٨٤) عن سيدنا أنس رضي الله

لا يمنع الاسم) لقلته ، (ولا متغير بمكث وطين وطحلُب وما في مقره وممره) ككبريت وزرنيخ ؛ لتعذر صون الماء عما ذكر ، فلا يمنع التغير به إطلاق الاسم عليه وإن أشبه التغير به في الصورة التغير الكثير بمستغنى عنه .

(وكذا) لا يضر (متغير بمجاور) طاهر (كمود ودهن) مطيبين أو لا ، (أو بتراب طرح في الأظهر) لأن تغيره بذلك لكونه في الأول تروحاً ، وفي الثاني كدورةً لا يمنع إطلاق الاسم عليه ، والثاني : يضر ؛ كالمتغير بنجس مجاور في الأول وبزعفران في الثاني ، وفرق الأول بغلظ أمر النجس ويطهورية التراب ، أما المتغير بتراب تهب به الربح . . فلا يضر جزماً .

وضبط المجاور بما يمكن فصله ، والمخالط بما لا يمكن فصله .

(ويكره المشمس) أي : ما سخته الشمس ؛ في البدن خوف البرص ؛ بأن يكون بقطر حار كالحجاز ، في إناء منطبع كالحديد ؛ لأن الشمس بحدتها تفصل منه زهومة تعلو الماء ، فإذا لاقت البدن بسخونتها . خيف أن تقبض عليه فتحبس الدم فيحصل البرص ، بخلاف المسخن بالنار فلا يكره ؛ لذهاب الزهومة بها .

(والمستعمل في فرض الطهارة) عن الحدث ؛ كالفسلة الأولى فيه ، (قيل : ونفلها) كالفسلة الثانية والثالثة ، والوضوء المجدد ، والغسل المسنون (. . غير طهور في الجديد) لأن الصحابة رضي الله عنهم لم يجمعوا المستعمل في أسفارهم القليلة الماء ليتطهروا به ، بل عدلوا عنه إلى التيمم ، والقديم : أنه طهور ؛ لوصف الماء في الآية السابقة بلفظ (طهور) المقتضي تكرر الطهارة به ؛ كضروب لمن يتكرر منه الضرب ، وأجيب بتكرر الطهارة به فيما يتردد على المحل دون المنفصل جمعاً بين الدليلين .

والأصح : أن المستعمل في نفل الطهارة على الجديد طهور .

وشملت العبارة ما اغتسلت به الذمية لتحل لزوجها المسلم ، فهو على الجديد غير طهور ؛ لأنه أزال المانع ، وقيل : إنه طهور ؛ لأن غسلها ليس بعبادة ، وما توضأ به الصبي فهو أيضاً غير طهور ؛ إذ المراد بــ(الفرض) هنا : ما لا بد منه ، أثم بتركه أم لا ، ولا يد لصحة صلاة الصبي مثلاً من وضوته ، وسيأتي المستعمل في النجاسة في بابها .

(فإن جمع) المستعمل على الجديد (فبلغ قلتين . . فطهور في الأصح) كما لو جمع النجس فبلغ قلتين من غير تغير ، والثاني : لا ، والفرق : أنه لا يخرج بالجمع عن وصفه بالاستعمال ، بخلاف النجس .

(ولا تنجس قلتا الماء بملاقاة نجس) (١٠ لحديث : " إذا بلغ الماء قلتين . لم يحمل الخبث المحمده ابن حبان وغيره ألى وفي رواية لأبي داوود وغيره بإسناد صحيح : " فإنه لا ينجس ا ١٠٠ وهي رواية لأبي داوود وغيره بإسناد صحيح : " فإن غيره) أي : الماء القلتين المواد يقوله : " لم يحمل الخبث » أي : يدفع النجس ولا يقبله ، (فإن غيره) أي : الماء القلتين (. . . فنجس) لحديث ابن ماجه وغيره : " الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ربحه وطعمه ولونه ا ١٠٠ ، (فإن زال تغيره بنفسه) أي : من غير انفسام شيء إليه ؛ كأن زال بطول المكث (أو لونه) انفسم إليه (. . . فلم) كما كان لزوال سبب النجاسة ، (أو بمسك وزعفران) وخل ؛ أي : لم ترجد رائحة النجاسة بالمسك ، ولا لونها بالزعفران ، ولا طعمها بالخل (. . فلا) يظهر ؛ للشك في أن الغير زال أو استتر ، بل الظاهر : الاستتار .

(وكذا تراب وجِّص) أي : جبس (في الأظهر) للشك المذكور ، والثاني : يطهر بذلك ؛ لأنه لا يغلب فيه شيء من الأوصاف الثلاثة فلا يستتر التغير ، ودفع بأنه يكدر الماء ، والكدورة من أسباب الستر ، فإن صفا الماء ولا تغير به . . طهر جزماً .

(ودونهما) أي : والماء دون القلتين (ينجس بالملاقاة) لمفهوم حديث القلتين السابق المخصص لمنطوق حديث : « الماء لا ينجسه شيء » السابق .

^{() .} ولد : (لا تنجس قلتا الماه) احترز بالماه عن المائعات ، فتنجس بملاقاة النجامة وإن بلغت قلالاً . • دقائق المنهاج » (ص ٣١) .

 ⁽٣) سنن أبي داوود (٦٥) ، وأخرجه البيهقي (٢٦٢/١) عن سيدنا عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله
 عنهما .

نعم ؛ إن ورد على النجاسة. . ففيه تفصيل يأتي في بابها .

(فإن بلغهما بماء ولا تغير به . . فطهور) لما تقدم ، (فلو كوثر بإيراد طهور) أي : أورد عليه طهور أكثر منه (فلم يبلغهما . لم يظهر وقيل :) هو (ظاهر لا طهور) لأنه مغسول كالثوب ، وقيل : هو طهور ، حكاه في « التحقيق ^()رداً بغسله إلىٰ أصله ، والكلام فيما ليس فيه نجاسة جامدة ، ولو اتنفى الإيراد أو الطهورية أو الأكثرية . . فهو علىٰ نجاسته جزماً ، و(لا) هنا اسم بمعنىٰ (غير) ظهر إعرابها فيما بعدها ؛ لكونها علىٰ صورة الحرف ، وهي معه صفة لما قبلها .

(ويستننى) من النجس : (ميتة لا دم لها سائل) عند شق عضو منها في حياتها ؛ كالزنبور والخنفساه (. . فلا تنجس مانماً) (٢) بموتها فيه (على المشهور) لمشقة الاحتراز عنها إلا أن تغيره بكثرتها ، والثاني : تنجسه كغيرها ، ولو ماتت فيما نشأت فيه ؛ كالعلق ودود الخل . . لم تنجسه جزماً ، ولو طرحت في المائع بعد موتها . . نجسته جزماً كما قاله في « الشرح الصغير » ، وقال في « الكبير » فيما نشؤه في الماء : لو طرح فيه من خارج . . عاد الخلاف ؛ أي : بموته فيه (٣) ، (وكذا في قول : نبحس لا يدركه طرف) أي : بصر ؛ لقلته كنقطة بول ، وما يعلق برجل اللباب من نجس ؛ فإنه لا ينجس مائعاً ؛ لما ذكر ، (قلت : ذا القول أظهر ، والله أعلم) من مقابله وهو التنجيس كغيره ، والثوب والبدن كالمائع في ذلك .

(والجاري كراكد) في تنجسه بالملاقاة (وفي القديم : لا ينجس بلا تغير) لقوته ، فالجرية التي لاقاها النجس ــ وهي كما قال في ^و شرح المهذب » : الدفعة بين حافتي النهر في العرض ــ ع**لمى الجديد** تنجس وإن كان ماء النهر أكثر من قلتين ، ولا ينجس غيرها وإن كان ماء النهر دون قلتين ؛ لأن الجريات وإن تواصلت حِسّاً متفاصلةً حكماً ؛ إذ كل جرية طالبة

التحقيق (ص ٣٨) .

 ⁽٢) قوله في « المنهاج » : (في ميئة لا نفس لها سائلة لا تنجس مائماً) أحسن من قول « المحرر » : (ماء ؛ لأن المائم أعم والحكم سواء) . « دقائق المنهاج » (ص ٣١) .

⁽٣) الشرح الكبير (١/ ٣٢) .

لما أمامها هاربة مما وراءها(١).

(والقلتان : خمس مئة رَطل بغدادي) أخذاً من رواية للبيهقي وغيره : « إذا بلغ العاء قلتين بقلال هجر . . لم ينجسه شيء ⁽⁷⁷⁾ ، والواحدة منها قدرها الشافعي ـ أخذاً من ابن جريج الرائي لها ـ بقريتين ونصف من قرب الحجاز⁽⁷⁷⁾ ، وواحدتها لا تزيد غالباً علىٰ مئة رطل بغدادي ، وسيأتي في (زكاة النبات) أنه مئة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم ، أو بلا أسباع ، أو وثلاثون ، وهَجَر بفتح الهاء والجيم : قرية بقرب المدينة النبوية .

(تقريباً في الأصح) قدم (تقريباً) عكس * المحرر *(¹² ليشمله وما قبله التصحيح ، والمقابل فيما قبله القلتان : ألف رطل ؛ لأن القربة قد تسع متني رطل ، وقيل : هما ست مئة رطل ؛ لأن القلة : ما يقله البعير ؛ أي : يحمله ، وبعير العرب لا يحمل غالباً أكثر من وسق ؛ وهو ستون صاعاً : ثلاث مئة وعشرون رطلاً ، يحط عشرون للظرف والحبل ، والعدد على الثلاثة قيل : تحديد فيضر أيُّ شيء نقص ، وعلى التقريب : الأصح : لا يضر في الخمس مئة نقص رطلين ، وقيل : ثلاثة ، والمساحة على الخمس مئة : ذراع وربع طولاً وعرضاً وعمقاً بذراع الآدمي ؛ وهو شهران تقريباً .

(والتغير المؤثر بطاهر أو نجس : طعم أو لون أو ربيح) أي : أحد الثلاثة كاف ، واحترز بالمؤثر في النجس عن التغير بجيفة على الشط .

(ولو اشتبه ماء طاهر بنجس) كأن ولغ كلب في أحد الماءين واشتبه (. . اجتهد) المشتبه عليه فيهما ؛ بأن يبحث عما يبين النجس كرشاش حول إنائه ، أو قرب الكلب منه (وتطهر بعا ظن) بالاجتهاد (طهارته) منهما ، (وقيل : إن قدر علىٰ طاهر بيقين . . فلا) يجوز له الاجتهاد فيهما ،

(1)

المجموع (١/ ٢٠١) .

⁽٢) السنن الكبرىٰ (٢٦٣/١) عن ابن جريج مرسلاً ، وأخرجه الشافعي في " الأم ، (٢١ / ١١) .

 ⁽٣) قال ابن جريج راري الحديث: (وقد رأيت قلال هجر فالفلة تسع قربتين أو قربتين وشيئاً) . انظر السنن
 الكبرئ ٤ للبيهقي (١/ ٢٣)) .

⁽٤) المحرر (ص٩).

وَالْأَعْمَىٰ كَبَصِيرِ فِي الْأَظْهَرِ . أَوْ مَاءٌ وَيَوْلُ . . لَمْ يَجْتَهِدْ عَلَى الصَّحِيحِ ، بَلْ يُخْلَطَانِ ثُمَّ يَتَيَمَّمُ . أَوْ وَمَاءُ وَرْدٍ . . نَوَضَّا لِكُلِّ مَوَّةً ، وَقِيلَ : لَهُ الاجْنِهَادُ . وَإِذَا الشَّغَمَلَ مَا ظَنَّهُ . أَرَاقَ الاَخْرَ ، فَإِنْ نَرَكُهُ وَتَغَيِّرَ ظَنَّهُ . . لَمْ يَشْمَلْ بِالنَّالِي عَلَى النَّصُّ ، بَلْ يَتَيَمُّمُ بِلاَ إِعَادَةٍ فِي الأَصَحُ .

فقوله : (اجتهد) أي : جوازاً إن قدر علىٰ طاهر بيقين ، ووجوباً إن لم يقدر عليه كما ذكره في * شرح المهذب *`` (والأعمىٰ كبصير) فيما ذكر (في الأظهر) لأنه يدرك أمارة النجس باللمس وغيره ، والثاني : لا يجتهد ؛ لفقد البصر الذي هو عمدة الاجتهاد ، بل يقلد .

(أو) اشتبه (ماء وبول) بأن انقطعت راتحته (. . لم يجتهد) فيهما (على الصحيح) ، والثاني : يجتهد ؛ كالماءين ، وفرق الأول بأن الماء له أصل في التطهير برد بالاجتهاد إليه ، بخلاف البول ، (بل يخلطان) أو براقان (ثم يتيمم) ويصلي بلا إعادة ، بخلاف ما إذا صلى قبل الخلط أو نحود . فيعيد ؛ لأن معه ماء طاهراً بيقين ، وقيل : لا ؛ لتعلر استعماله ، وهنكذا الكلام فيما إذا اجتهد في الماءين ولم يظهر له الطاهر ، وللأعمى في هنذه الحالة التقليد في الأصح بخلاف المصير .

قال في ٩ شرح المهذب ٧ : فإن لم يجد من يقلده أو وجده فتحير . . تيمه ^{(٢٧} ، وقوله : (بل يخلطان) بنون الرفع كما في خطه ؛ استتناقاً أو عطفاً علىٰ (لم يجتهد) بناءً علىٰ ما قال ابن مالك : إن (بل) تعطف الجمل ، وهي هنا وفيما بعد للانتقال من غرض إلىٰ آخر .

(أو) ماء (وماء ورد) بأن انقطعت رائحته (. . توضأ بكل) منهما (مرةً) ولا يجتهد فيهما ، (وقيل : له الاجتهاد) فيهما كالماءين ، وفرق الأول بمثل ما تقدم في البول .

(وإذا استعمل ما ظنه) الطاهر من الماءين بالاجتهاد (. . أراق الآخر) ندباً ؛ لئلا يتشوش بتغير ظنه فيه ، (فإن تركه) بلا إراقة (وتغير ظنه) فيه من النجاسة إلى الطهارة بأمارة ظهرت له واحتاج إلى الطهارة (. . لم يعمل بالثاني) من ظنيه فيه (على النص) لئلا يتقض ظن بظن ، (بل يتيمم) ويصلي (بلا إعادة في الأصح) إذ ليس معه طاهر بيقين ، والثاني : يعيد ؛ لأن معه طاهر أبالظن ، فإن أراقه قبل الصلاة . لم يعد جزماً ، وخرج ابن سريح من النص في تغير الاجتهاد في القبلة : العمل بالثاني ؛ فيورد الماء موارد الأول من البدن والثوب ويتوضاً منه ويصلي ولا يعيد كما لا يعيد الأولى ، وهل تكفي عنده الغسلة الواحدة في أعضاء الوضوء عن الحدث والنجس ؟ قال

⁽١) المجموع (١/٢٤٢).

⁽٢) المجموع (١/ ٢٥٢) .

وَلَوْ أَخْبَرَهُ بِتَنْجُسِهِ مَقْبُولُ ٱلرَّوَايَةِ وَيَتِينَ ٱلسَّبَبَ، أَوْ كَانَ فَقِيها مُوَافِقاً. . أغْمَمَاهُ. وَيَحلُّ ٱلسَّبْعُمَالُ كُلِّ إِنَّاءِ طَاهِرِ ، إِلَّا ذَهَبا وَفِشَةَ قَيَحُومُ، وَكَذَا ٱنَّخَاذُهُ فِي ٱلأَصَحْ ، . . .

الرافعي : لا^(١) ، وقال المصنف في « شرح المهذب » : نعم^(١) ، وكل منهما قال بحسب فهمه الموافق للراجح عنده في مسألة تيقن النجس الآتية في (باب الغسل) .

ولو بقي من الأول شيء وتغير ظنه. فقيه النص والتخريج ، لكن يعيد على النص ما صلاه بالتيمم ؛ لأن معه طاهراً بيقين ، وقيل : لا ؛ لتعذر استعماله ، فإن أراقهما أو خلطهما قبل الصلاة. . لم يعد جزماً ، ولو كان المستعمل لما ظنه عند حضور الصلاة الثانية باقياً علىٰ طهارته بما ظنه . صلىٰ بها ، ذكره في « شرح المهذب »^(٣) ، أو محدثاً وقد بقي مما تطهر منه شيء . . لزمه إعادة الاجتهاد ، بخلاف ما إذا لم يتن شيء ، ذكره في « الروضة » كـ« أصلها »⁽¹⁾ .

(ولو أخبره بتنجسه) أي : الماء (مقبول الرواية) كالعبد والمرأة بخلاف الصبي (وبين السبب) في تنجسه ؛ كولوغ كلب (أو كان فقيهاً) في باب تنجس الماء (موافقاً) للمخبر في مذهبه في ذلك (. . اعتمده)^(د) من غير تبيين للسبب ، بخلاف غير الفقيه أو الفقيه المخالف ، فلا يعتمده من غير تبيين السبب ؛ لاحتمال أن يخبر بتنجس ما لم يتنجس عند المخبر .

(ويحل استعمال كل إناء طاهر) في الطهارة وغيرها ، بخلاف النجس ؛ كالمتخذ من جلد ميئة ، فيحرم استعماله في ماء قليل ومائع ؛ لتنجسهما به (إلا ذهباً وفضةً) أي : إناءهما (فيحرم) استعماله في الطهارة وغيرها على الرجال والنساء ، قال صلى الله عليه وسلم : « لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ، ولا تأكلوا في صحافها » متفق عليه (") ويقاس غير الأكل والشرب عليهما ، (وكذا) يحرم (اتخاذه) أي : اقتناؤه (في الأصح) لأنه يجر إلى استعماله ، والثاني : لا ؛ اقتصاراً على مورد النهي من الاستعمال .

(ويحل) الإناء (المموه) أي : المطلي بذهب أو فضة ؛ أي : يحل استعماله (في الأصح)

الشرح الكبير (١/ ٧٩) .

⁽۲) المجموع (۱/۸۱۱).

⁽T) المجموع (1/٢٤٦).

⁽٤) روضة الطالبين (٢٧/١) ، الشرح الكبير (٢٢٢١) .

 ⁽٥) قوله في « المنهاج » : (أوكان فقيها موافقاً اعتمده) احترز بـ(الفقيه) عن العامي ، و(الموافق) عن الحنفي
وغيره معن يخالف في الشنجس . « دقائق المنهاج » (ص ٣١) .

 ⁽٦) صحيح البخاري (٥٤٢٦) ، صحيح مسلم (٢٠٦٧) عن سيدنا حذيفة بن اليمان رضي الله عنه .

لقلة المموه به فكأنه معدوم ، والثاني : يحرم ؛ للخيلاء وكسر قلوب الفقراء ، ولو كثر المموه به بحيث يحصل منه شيء بالعرض على النار . . حرم جزماً ، (و) يحل الإناء (النفيس) من غير الذهب والفضة ؛ (كياقوت) أي : يحل استعماله (في الأظهر) ، والثاني : يحرم ؛ للخيلاء وكسر قلوب الفقراء ، ودفع ذلك بأنه لا يدركه إلا الخواص ، وعلى الحرمة في المسألتين يحرم الاتخاذ في الأصح أخذاً مما سبق، وصرح به المحاملي في الثانية كما ذكره في «شرح المهلب»(۱) .

الاتخاذ في الأصح أخذاً مما سبق، وصرح به المحاملي في الثانية كما ذكره في اشرح المهذبه (``. (وما ضبب) من إناء (بذهب أو نضة ضبة ً^{٢٢)} كبيرةً لزينة . . حرم) استعماله ، (أو صغيرةً بقدر الحاجة . . فلا) يحرم ، (أو صغيرةً لزينة أو كبيرةً لحاجة . . جاز في الأصح) نظراً للصغر وللحاجة ، ومقابله ينظر إلى الزينة والكبر .

(وضبة موضع الاستعمال) نحو الشرب (كغيره) فيما ذكر (فمي الأصح) ، والثاني : يحرم إناؤها مطلقاً ؛ لمباشرتها بالاستعمال .

(قلت: المذهب: تحريم) إناء (ضبة الذهب مطلقاً ، والله أعلم) لأن الخيلاء فيه أشد من الفضة ، وأصل ضبة الإناء : ما يصلح به خلله من صفيحة أو غيرها ، وإطلاقها على ما هو للزينة توسع ، ومرجع الكبيرة ما تستوعب جانباً من الإناء؛ كشفة أو أذن، والصغيرة دون ذلك، والأصل فيها : ما روى البخاري : (أن قدحه صلى الله عليه وسلم الذي كان يشرب فيه كان مسلسلاً بفضة ؛ لانصداعه) "أي: مشعباً بخيط فضة لانشقاقه .

وتوسع المصنف في نصب الضبة بفعلها نصب المصدر ، وعبارة «المحرر »: والمضبب بالذهب والفضة إن كان ضبته كبيرةً . . . إلى آخره (⁽⁾⁾ .

⁽١) المجموع (٣١٣/١) .

 ⁽٢) الضبة: قطعة تسمر في الإناء ونحوه . ٥ دقائق المنهاج » (ص ٣١) .

⁽٣) صحيح البخاري (٥٦٣٨) عن سيدنا عاصم الأحول رضى الله عنه .

⁽٤) المحرر (١٩/١).

باسبئ سباب كتحدث

(باب أسباب الحدث)(١)

أي : المراد عند الإطلاق وهو الأصغر ، ويعبر عنها بنواقض الوضوء .

(هي أربعة : أحدها : خروج شيء من قبله) أي : المتوضىء (أو دبره) ، قال الله تعالىٰ : ﴿ أَوْ عَلَهُ أَصَّدُ مِنَكُمْ مِنَ ٱلْفَالِطِ ﴾ الآية ، والغائط : المكان المطمئن من الأرض تفضى فيه الحاجة ، سعي باسمه الخارج للمجاورة ، وسواء في النقض الخارج المعتاد كالبول ، والنادر كالمدم (إلا المني) . . فلا ينقض الوضوء ؛ كأن احتلم النائم قاعداً على وضوء ؛ لأنه يوجب الغسل الأعم من الوضوء ، وإنما نقض الحيض مع إيجابه الغسل ؛ لأنه لا فائدة لبقاء الوضوء معه .

(ولو انسد مخرجه وانفتح) مخرج (تحت معدته) وهي من السرة إلى المنخسف تحت الصدر ؟ أي : انفتح تحت السدة كما قاله في « الدقائق) (" (فخرج) منه (المعتاد. . نقض ، وكذا نادر ؟ كدود في الأظهر) لقيامه مقام المنسد في الممتاد ضرورة فكذا في النادر ، والثاني يقول : لا ضرورة في قيامه مقامه في النادر فلا ينقض ، (أو) انفتح (فوقها) أي : فوق المعدة ؛ بأن انفتح في السرة وما فوقها كما قاله في « الدقائق " " (وهو) أي : الأصلي (منسد أو تحتها وهو منفتح . فلا) ينقض الخارج منه المعتاد (في الأظهر) لأنه من فوقها بالقيء أشبه ؛ إذ ما تحيله الطبيعة تدفعه إلى أسفل ، ومن تحتها لا ضرورة إلى مخرجه مع انفتاح الأصلي ، والثاني : ينقض ؟

 ⁽١) قوله: (أسباب الحدث) أحسن من قول آخرين: (باب ما يتقض الوضوء) لأن في المسألة وجهين:
 أحدهما كما قاله ابن القاص: يبطل الوضوء بالحدث، وأصحهما: لا يقال: يطل، بل: انتهل، وقولهم:
 (بطل) مجاز كما يقال: إذا غربت الشمس.. انتهى الصبام لا بطل. « دقائق المنهام » (ص ٣٣).

⁽٢) قول (المحرر ٤ : (انتقحت ثقبة) هي بضم الثاء : المعدة : بنتج الميم وكسر العين ، ويجوز إسكان العين مع فتح الميم وكسرها ، ويجوز كسرهما ، قولهم : (تحت المعدة) أي : تحت السرة ، وقولهم : (فوقها) أي : السرة وما فوقها . (دقائق المنهاج ٤ (ص ٣٧) .

⁽٣) دقائق المنهاج (ص ٣٢) .

لأنه ضروري الخروج تَحَوَّلَ مخرجه إلىٰ ما ذكر ، وعلىٰ هـلذا : لا ينقض النادر في الأظهر ، ولو النفتح فوقها والأصلى منفتح. . فلا نقش ؛ كالقرء ، وفيه وجه .

وحيث قيل بالنقض في المنفتح . فقيل : له حكم الأصلي ؛ من إجزاء الاستنجاء فيه بالحجر ، وإيجاب الوضوء بمسه ، والغسل بالإيلاج فيه ، وتحريم النظر إليه فوق العورة ، والأصح : المنع ؛ لخروجه عن مظنة الشهوة ، وخروج الاستنجاء بالحجر عن القياس فلا يتعدى الأصلي ، أما الأصلي . . فأحكامه باقية ، ولو خلق الإنسان مسدود الأصلي . . فمنفتحه كالأصلي في انتقاض الوضوء بالخارج منه تحت المعدة كان أو فوقها ، والمسدود . كعضو زائد من الخشئ ؛ لا يجب بمسه وضوء ولا بإيلاجه أو الإيلاج فيه غسل ، قاله الماوردي(١٠) ، قال في « شرح المهذب » : ولم أر لغيره تصريحاً بموافقته أو مخالفته(١) .

(الثاني : زوال العقل) أي : التمييز بنوم أو غيره ؛ كجنون أو إغماء أو سكر ، والأصل في ذلك : حديث أبي داوود وغيره : « العينان وكاء السه ، فمن نام . . فليتوضأ ٩^{٣٥} ، وغير النوم مما ذكر أبلغ منه في الذهول الذي هو مظلة لخروج شيء من الدبر كما أشعر بها الحديث ؛ إذ السه : الدبر ، ووكاؤه : حفاظه عن أن يخرج منه شيء لا يشعر به ، والعينان : كناية عن اليقظة ، (إلا نوم ممكن مقعده) أي : ألييه من مقره ، فلا ينقض ؛ لأمن خروج شيء فيه من دبره ، ولا عبرة باحتمال خروج ربع من القبل ؛ لندرته ، ولا تمكين لمن نام على قفاه ملصقاً مقعده بمقره ، ولا لمن نام على قاعداً وهو هزيل بين بعض مقعده ومقره تجاف .

(الثالث : النقاء بشرتي الرجل والمرأة) ، قال الله تعالىٰ ﴿ أَوَ لَكَمَـُنُمُ الْفَسَدَّ﴾ أَنِيَسَاكُمُ الفَسَدَّ وَلَمَسَهُ مَا قرىء به ، واللمس : الجس باليد كما فسره به ابن عمر رضي الله عنهما^(٤) ، وا**لمعنىٰ في النقض به :** أنه مظنة للالتذاذ المثير للشهوة ، ومثله في ذلك : باقي صور الالتقاء فألحق به ، وأطلق عليه في الباب اللمس توسعاً ، (إلا محرماً)^(٥) فلا ينقض لمسها (في الأظهر) لأنها ليست محلاً للشهوة ،

⁽١) الحاوي الكبير (١/٢١٤) .

⁽Y) المجموع (Y/ ١١).

 ⁽٣) سنن أبي داوو (٢٠٣) ، وأخرجه ابن ماجه (٤٧٧) عن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

⁽٤) انظر * الدر المنثور في التفسير بالمأثور * (٢/ ٤٩ ٥) .

حقيقة المحرم التي لا تنقض الوضوء ، ويجوز النظر إليها والخلوة بها : كل من حرم نكاحها مؤبداً بسبب مباح =

والثاني : ينقض ؛ لعموم النساء في الآية ، والأول استنبط منها معنى خصصها ، والمحرم : من حرم نكاحها بنسب أو رضاع أو مصاهرة ، وسيأتي بيان ذلك في (النكاح) ، (والملموس) وهو : من وقع عليه اللمس رجاد كان أو امرأةً (كلاسس) في انتقاض وضوئه (في الأظهر) لاشتراكهما في لذة اللمس ، كالمشتركين في لذة الجماع ، والثاني : لا ينتقض ؛ وقوفاً مع ظاهر الآية في اقتصاره على اللامس .

ولا تنقض صغيرة) أي : من لم تبلغ حداً تشتهئى ، (وشعر) بفتع العين (وسن وظفر في الأصح) لاتنفاء المعنى في لمس المذكورات ؛ لأن أولها ليس محلاً للشهوة ، وباقبها لا يلتذ بلمسه وإن التذ بالنظر إليه ، والثاني : ينقض ؛ نظراً إلى ظاهر الآية في عمومها للصغيرة وللأجزاء المذكورة ، ويجري الخلاف في لمس المرأة صغيراً لا يشتهى ، ذكره في • شرح المهذب ، عن الدارمي^(۱) ، ولا نقض بالتقاء بشرتي الرجلين ، والمرأتين ، والخشين ، والخشى والرجل أو المرأة ، والبشرة : ظاهر الجلد .

(الرابع: مس قبل الآدمي) ذكراً كان أو أنثن من نفسه أو غيره (يبطن الكف) الأصل في ذلك: حديث الترمذي وابن حبان وغيرهما: « من مس ذكره _ وفي رواية: فرجه _ فليتوضأ ٢٠٠١، والمراد: المس ببطن الكف؛ لحديث ابن حبان: « إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه وليس بينهما ستر ولا حجاب. فليتوضأ ٣٠٠، والإفضاء لغة: المس ببطن الكف، ومس الفرج من غيره أفحش من مسه من نفسه؛ لهتكه حرمة غيره، ولهذا: لا يتعدى النقض إليه، وقبل: فيه خلاف الملموس وقد تقدم، وقُبُلُ المرأة الناقض مسه ملتقى شفريها، ذكره في « شرح المهذب، قال:

⁼ لحرمتها ، فقولنا : (مؤيداً) احتراز من أخت امرأته وصنها وخالتها ونحوهن ، ومن بنتها قبل الدخول بالأم ، وقولنا : (بسبب مباح) احتراز من أم الموطوءة بشيهة ويتها ، فأمها حرام على التأييد لكن لا بسبب مباح ؛ فإن وطء الشبهة لا يوصف بأنه مباح ولا محرم ولا بغيرهما من أحكام الشرع الخمسة ؛ لأنه ليس فعل مكلف ، وقولنا : (لحرمتها) احتراز من الملاعنة فهي حرام على التأبيد لا لحرمتها ، بل تغليظاً عليهما . « دقائق المنهاج » (ص ٣٧) .

⁽¹⁾ Ilanga (1/77).

 ⁽٢) سنن الترمذي (٨٦) ، صحيح ابن حبان (١١١٢) ، وأخرجه الحاكم (١٣٧/١) ، والدارقطني في
 ا سننه ١ (١٤٦/) عن سيدتنا بسرة بنت صفوان رضى الله عنها .

⁾ صحيح ابن حبان (١١١٨) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

وَكَذَا ـ فِي الْجَدِيدِ ـ حَلْقَةُ دُيُرِهِ ، لاَ فَرْجُ بَهِيمَةِ . وَيَنْقُصُ فَرْجُ الْمَيَّتِ وَالصَّغِيرِ ، وَمَحَلُّ النَّجَبُ ، وَالذَّكُرُ الأَمْلُ ، وَبِالنِّيدِ الشَّلَّءِ فِي الأَصَحُ ، وَلاَ يَنْقُصُ رَأْسُ الاَصَابِعِ وَمَا تَيْنَهَا . وَيَحْرُمُ بِالْخَدَثِ : الصَّلاَةُ ، وَالطَّرَافُ ، وَحَمْلُ الْفِصْحَفِ ، وَمَنْ وَرَقِهِ ،

فإن مست ما وراء الشفر . . لم ينتقض بلا خلاف^(١) .

(وكذا في الجديد حلقة دبره) أي : الآدمي ؛ قياساً علىٰ قبله بجامع النقض بالخارج منهما ، والقديم : لا نقض بمسها ؛ وقوفاً مع ظاهر الأحاديث السابقة في الاقتصار على القبل ، وعبر في « شرح المهذب » بالدبر وقال: المرادبه: ملتقى المنفذ، أما ما وراء ذلك من باطن الأليتين. . فلا ينقض بلا خلاف . انتهلىٰ^(٢) . ولام (حلقة) ساكنة ، (لا فرج بهيمة) أي : لا ينقض مسه في الجديد ؛ إذ لا حرمة لها في ذلك ، والقديم ـ وحكاه جمع جديداً ـ : أنه ينقض ؛ كفرج الآدمي ، والرافعي^(٣) في « الشرح » حكى الخلاف في قبلها ، وقطع في دبرها بعدم النقض ، وتعقبه في « الروضة » بأن الأصحاب أطلقوا الخلاف في فرج البهيمة فلم يخصوا به القبل(٤) .

(وينقض فرج المبيت والصغير ومحل الجب والذكر الأشل وباليد الشلاء في الأصح) لأن محل الجب في معنى الذكر ؛ لأنه أصله ، ولشمول الاسم في غيره مما ذكر ، والثاني : لا تنقض المذكورات ؛ لانتفاء الذكر في محل الجب ، ولانتفاء مظنة الشهوة في غيره ، (ولا ينقض رأس الأصابع وما بينها) وحرفها وحرف الكف ؛ لخروجها عن سمت الكف ، وقيل : تنقض ؛ لأنها من جنس بشرة باطن الكف.

(ويحرم بالحدث: الصلاة) إجماعاً، وفي «الصحيحين» حديث: ﴿ لَا يَقْبَلُ اللهِ صَلَاةَ أَحَدَكُمُ إِذَا أحدث حتىٰ يتوضأ »(°) ، ومنها : صلاة الجنازة ، وفي معناها : سجدة التلاوة ، (والطواف) قال صلى الله عليه وسلم: ٩ الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله قد أحل فيه المنطق، فمن نطق. . فلا ينطق إلا بخير » رواه الحاكم وقال : صحيح علىٰ شرط مسلم^(١) ، (وحمل المُصحف ، ومس ورقه)

المجموع (٢/ ٥٠) . (1)

المجموع (٢/ ٥٠) . (٢) الشرح الكبير (٢/ ١٦٤) . (٣)

روضة الطالبين (١/ ٧٥) . (٤)

صحيح البخاري (٦٩٥٤) ، صحيح مسلم (٢٢٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه . (0)

المستدرك (٤٥٩/١) عن سيدنا ابن عباس رضى الله عنهما . (7)

وَكَذَا جِلْدُهُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَخَرِيطَةٌ وَصَّنَدُوقِ فِيهِمَا مُصْحَفٌ ، وَمَا كُتِبَ لِدَرْسِ فُوْانِ كَلَوْح فِي الأَصَّحُ . وَالأَصَحُّ : حِلُّ حَمْلِهِ فِي الْتَبْعَةِ ، وَنَفْسِيرٍ ، وَدَنَانِيرَ ، لاَ قَلْبِ وَرَفِهِ بِمُودٍ ، وَاَنَّ الصَّبِيَّ الْمُحْدِثَ لاَ يُمْنَعُ . ثُلُثُ : الأَصَحُّ : حِلُّ قَلْبِ رَوْفِهِ بِمُودٍ ، وَبِهِ فَطَمَ الْفِرَافِيْوَنَ ، وَاللهُ أَعْلَمُ . وَمَنْ تَبَقَّنَ طُهْراً أَوْ حَدْثًا وَشَكَّ فِي ضِلْهِ.. عَمِلَ بِيَقِينِهِ ،

قال الله تعالى : ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا النَّسَلَيْرُونَ﴾ هو خبر بمعنى النهي ، والحمل أبلغ من المس ، والمعلهر بمعنى المتطهر بمعنى المتحيح) لأنه كالجزء منه ، والثاني : لا يحرم مسه ؛ لأنه وعاء له ككيسه ، (وخريطة وصُّندوق فيهما مصحف ، وما كتب لدرس قرآن ؛ كلوح في الأصح) لشبه الأولَين المعدين للمصحف بالجلد ، والثالث بالمصحف ، والثالث ليس في معناه ، وحمل الثالث كمسه ، ومن الأولَين وحملهما ولا مصحف فيهما . جانز .

(والأصح: حل حمله في أمتعة) تبعاً لها ، (و) في (تفسير ودنانير) كالأحدية ؛ لأنهما المقصودان دونه ، والثاني : يحرم ؛ لإخلاله بالتعظيم ، ولو كان القرآن أكثر من التفسير . . حرم قطعاً ، وصوبه في " الروضة $^{(1)}$ ، والمس في الأخيرين كالحمل ، (لا قلب ورقه بعود) فإنه لا يحل في الأصح ؛ لأنه في معنى الحمل ؛ لانتقال الورق بفعل القالب من جانب إلى آخر ، (و) الأصح : (أن الصبي المحدث لا يمنع) من مس المصحف واللوح وحملهما ؛ لحاجة تعلمه منها ، ومشقة استمراره على الطهارة ، والثاني : على الولي والمعلم منعه من ذلك .

(قلت : الأصح : حل قلب ورقه بعود ، وبه قطع العراقيون ، والله أعلم) لأنه ليس بحمل ولا في معناه ، ولو لف كمه علىٰ يده وقلب به . . حرم قطعاً ، وقيل : فيه وجهان .

(ومن تبقن طهراً أو حدثاً وشك في ضده) هل طرأ عليه (. . عمل بيقينه) استصحاباً لليقين ، والأصل في ذلك : حديث مسلم : ﴿ إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لا . . فلا يخرجن من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً ، " ، والممراد بالشك : التردد باستواء أو رجحان كما قاله في ﴿ الدقائق ، ﴿ كُنُ عَمْن ظن الضد . لا يعمل بظنه ؛ لأن ظن استصحاب

⁽¹⁾ المجموع (Y / ۸۹ م · ۹) .

⁽٢) روضة الطالبين (١/ ٨٠) .

 ⁽٣) " صحيح مسلم " (٣٦٢) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .
 (٤) دقائق المنهاج (ص ٣٣) .

فَلَوْ تَيَقَّنَهُمَا وَجَهِلَ ٱلسَّابِقَ. . فَضِدُّ مَا قَبْلَهُمَا فِي ٱلأَصَحُ . . نَضِدُ مَا قَبْلُهُمَا فِي ٱلأَصَحُ .

[في آداب الخلاء وفي الاستنجاء]

اليقين أقوى منه ، وقال الرافعي : يعمل بظن الطهر بعد تيقن الحدث^(١) ، قال في « الكفاية » : ولـم أر ذلك لغيره ، وأسقطه من « الروضة »^(١) .

(فلو تيقنهما) أي : الطهر والحدث ؛ بأن وجدا منه بعد الشمس مثلاً (وجهل السابق) منهما (. . فضد ما قبلهما) يأخذ به (في الأصح) ، فإن كان قبلهما محدثاً . فهو الآن متطهر ؛ لأنه تيقن الطهارة وشك في تأخر الحدث عنها ، والأصل عدم تأخره ، وإن كان قبلهما متطهراً . فهو الآن محدث ؛ لأنه تيقن الحدث وشك في تأخر الطهارة عنه ، والأصل عدم تأخرها إن كان يعتاد تجديد الطهارة ، فإن لم يعتد تجديدها . فالظاهر : تأخرها عن الحدث ، فيكون الآن متطهراً ، فإن لم يعلم ما قبلهما . لزمه الوضوء ؛ لتعارض الاحتمالين من غير مرجح ، والوجه الثاني : لا ينظر إلى ما قبلهما ويلزمه الوضوء بكل حال احتياطاً ، قال في « الروضة » : وهو الصحيح عند جماعات من محققي أصحابناً "

* * *

(فصل) في آداب الخلاء وفي الاستنجاء

(يقدم داخل الخلاء بساره والخارج يمينه) لمناسبة اليسار للمستقدر واليمين لغيره ، والخلاء بالمد : المكان الخالي ، نقل إلى البناء المعد لقضاء الحاجة عرفاً ، (ولا يحمل) في الخلاء (ذكر الله تعالىٰ) أي : مكتوب ذكر من قرآن أو غيره ؛ تعظيماً له ، وحمله قال في « الروضة » : مكروه لا حرام ^(١) ، والصحراء كالبنيان في هندين الأدبين ، (ويعتمد) في قضاء الحاجة (جالساً يساره) دون يمينه فينصبها؛ لأن ذلك أسهل لخروج الخارج، ولو بال قائماً . . فرج بينهما فيعتمدها .

الشرح الكبير (١/ ١٧٠) .

⁽۲) روضة الطالبين (۱/ ۷۷) .

⁽٣) روضة الطالبين (١/ ٧٧) .

⁽٤) روضة الطالبين (١٦ / ٦٦) .

(ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها) أدباً في البنيان ، (ويحرمان بالصحراء) قال صلى الله عليه وسلم : ﴿ إِذَا أَتِهَم المَائط . . فلا تستدبرها القبلة ولا تستدبرها ببول ولا غائط ، ولكن شرقوا أو غربوا » رواه الشيخان (() ، ورويا أيضاً : (أنه صلى الله عليه وسلم قضي حاجته في ببت حفصة مستقبل الشام مستدبر الكعبة) (() ، وروى ابن ماجه وغيره بإسناد حسن كما قاله في « شرح الهبذب » : أنه صلى الله عليه وسلم ذكر عنده أن ناساً يكرهون استقبال القبلة بفروجهم ، فقال : ﴿ أوقد فعلوها ؟! حولوا بمقعدتي إلى القبلة ، (() فجمع الشافعي رضي الله عنه بين هاذه الأحاديث : بحمل أولها المفيد للتحريم على الصحراء ؛ لأنها لسعتها لا يشق فيها اجتناب الاستقبال والاستدبار ، بخلاف البنيان ؛ فقد يشق فيها اجتناب ذلك ، فيجرز فعله كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز وإن كان الأولئ لنا تركه .

نعم ؛ يجوز فعله في الصحراء إذا استتر بمرتفع قدر ثلثي ذراع فأكثر وقرب منه علىٰ ثلاثة أذرع فأقل ، ويحرم فعله في البنيان إذا لم يستتر فيه على الوجه المذكور ، إلا أن يكون في البناء المهيأ لقضاء الحاجة فلا يحرم وإن بعد الساتر وقصر ، ذكر ذلك في « شرح المهذب» وغيره ، وذكر فيه : أنه لو أرخىٰ ذيله قبالة القبلة . . حصل به الستر في الأصح ، والمراد بـ(اللراع) : ذراع الأدمي('¹).

(ويبعد) عن الناس في الصحراء إلى حيث لا يسمع للخارج منه صوت ، ولا يشم له ربع ، (ويستتر) عن أعين الناس في الصحراء ونحوها بمرتفع ثلثي ذراع فأكثر بينه وبينه ثلاثة أذرع فأقل ، ولو أرخىٰ ذيله . . حصل به الستر .

(ولا يبول في ماء راكد) لحديث مسلم عن جابر : (أَنه صلى الله عليه وسلم نهىٰ عن أن يُبال في الماء الراكد)(٥٠ ، والنهي فيه للكراهة وإن كان قليلاً ؛ لإمكان طهره بالكثرة ، أما الجاري . . فنقل

⁽١) صحيح البخاري (٣٩٤) ، صحيح مسلم (٢٦٤) عن سيدنا أبي أيوب خالد بن زيد الأنصاري رضي الله عنه .

 ⁽٢) صحيح البخاري (١٤٨) ، صحيح مسلم (٢٦٢/٢٦) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنها .
 (٣) سند ادر ماجو (٣٢٤) ، مأخر جه أحمد (٢٧٧/١) عن سيدنا عائشة ، ضر الله عنها ، وانظ (المدر)

⁽٣) سنن أبن ماجه (٣٢٤) ، وأخرجه أحمد (٢/٧٢٧) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها ، وانظر « المجموع » (٩٧/٢) .

⁽³⁾ المجموع (۲/ ۹۸) .

⁽٥) صحيح مسلم (٢٨١) عن سيدنا جابر رضي الله عنه .

وَجُحْرٍ ، وَمَهَبٌ رِيحٍ ، وَمُتَحَدَّثِ ، وَطَرِيقٍ ، وَتَحْتَ مُثْمِرَةٍ ،

في " شرح المهذب " عن جماعة الكراهة في القليل منه دون الكثير ، ثم قال : وينبغي أن يحرم البول في القليل مطلقاً ؛ لأن فيه إتلافاً عليه وعلىٰ غيره ، وأما الكثير . . فالأولى اجتنابه (') ، (و) لا في (جحر) لحديث أبي داوود وغيره : (أنه صلى الله عليه وسلم نهىٰ عن أن يبال في الجحر) لحديث أبي داوود وغيره : (أنه صلى الله عليه وسلم نهىٰ عن أن يبال في الجحر) (") ، وهو بضم الجيم وسكون الحاء : الثقب ، وألحق به السرب بفتح السين والراء ، ووهو : الشق ، والمعمٰىٰ في النهي : ما قبل : إن الجن تسكن ذلك ؛ فقد تؤذي من يبول فيه .

(ومهب ربح) لئلا يحصل له رشاش البول ، (ومتحدث وطريق) لحديث مسلم : "اتقوا اللمانين » قالوا : وما اللمانان ؟ قال : " الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلهم "" تسببا بذلك في لعن الناس لهما كثيراً عادةً ، فنسب إليهما يصيغة المبالغة ، والمعنىٰ : احدووا سبب اللعن المدكور ، وألحق بظل الناس في الصيف : وضع اجتماعهم في الشمس في الشتاء ، وشملهما قول المصنف : وكلامه في البول ، وصرح في المصنف : كراهته في قارعة الطريق ، ومثلها المتحدث ، وكلامه في البول ، وصرح في " المهلب » وغيره : ظاهر كلام الأصحاب : أنه في الطريق مكوه ، وينهني أن يكون محرماً ؛ لما ليمنه بي إيذاء المسلمين (ق) ، ونقل في « الروضة » كه أصلها » في (الشهادات) عن صاحب « العدة » : أنه حرام وأقره () ، ومثل الطريق في ذلك المتحدث ، وعبارة « الروضة » هنا كد أصلها » : ومنها - أي : الأداب - : ألا يتخلى في متحدث الناس () .

(وتحت مشمرة) صيانةً للشمرة الواقعة عن التلويث فتعافها الأنفس ، والتغوط كالبول فيكرهان ، قال في « شرح المهذب » : ولا فوق بين وقت الشهرة وغيره ، قال : ولم يقولوا بالتحريم ؛ لأن التنجس غمر متقن(^^) .

المجموع (٢/١١٢).

⁽٢) سنن أبي داوود (٢٩)) ، وأخرجه الحاكم (١٨٦/١) ، وأحمد (٨٢/٥) عن سيدنا عبد الله بن سرجس رضي الله عنه .

⁽٣) صحيح مسلم (٢٦٩) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٤) روضة الطالبين (٦٦/١) .

⁽⁰⁾ المجموع (107/Y).

⁽٦) روضة الطالبين (٢٢٤/١١) ، الشرح الكبير (٨/١٣) .

 ⁽٧) روضة الطالبين (١/ ١٥) ، الشرح الكبير (١/ ١٣٧) .

 ⁽۸) المجموع (۲/۱۰۱).

(ولا يتكلم) (ا كن يبول أو تغوط بذكر أو غيره ، قال في « الروضة » : يكره ذلك إلا لضرورة ، فإن عطس . . حمد الله تعالى بقلبه ولا يحرك لسانه (۲) ، وقد روى ابن حبان وغيره حديث النهي عن التحدث على الفائط (۲) .

(ولا يستنجي بماء في مجلسه) بل ينتقل عنه ؛ لتلا يحصل له رشاش ينجسه ، قال في « الروضة » : إلا في الأخلية المتخذة لذلك . . فلا ينتقل ؛ لأنه لا يناله فيها رشاش ، ولا ينتقل المستنجى بالحجر ؛ لانتفاء المعنى المذكور ⁽¹⁾ .

(ويستبرىء من البول) عند انقطاعه بالتنحنح ونتر الذكر وغير ذلك ، وهو مستحب ؛ لأن الظاهر من انقطاع البول : عدم عوده كما قاله في « الكفاية » ، ثم نقل عن القاضي حسين وجوبه ؛ ويشهد له رواية للبخاري في حديث القبرين : « لا يستبرىء... »^(٥) .

(ويقول عند دخوله : باسم الله ، اللهم ؟ إني أعوذ بك من الخبث والخبائث ، وخروجه : غفرانك ، الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني) وذلك مستحب في الصحراء والبنيان كما قاله في « الروضة ^(۱) ، روى الشيخان : أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل الخلاء . قال : « اللهم ؟ إنبي أعوذ بك من الخبث والخبائث ^(۱) ، زاد ابن السكن وغيره في أوله : « باسم الله أه (۱) ، وروى أصحاب « السنن الأربعة » : أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج من

- (١) قول المنهاج : (ولا يتكلم) هي زيادة له . « دقائق المنهاج » (ص ٣٣) .
 - (۲) روضة الطالبين (۱٦/١) .
- (٣) صحيح ابن حبان (۱٤٢٢) ، وأخرجه أبو داوود (١٥) عن سيدنا أي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال : « لا يقعد الرجلان على الغالط يتحدثان يركى كل واحد منهما عورة صاحبه ؛ فإن الله
 يمقت على ذلك »
 - (٤) روضة الطالبين (١/ ٦٥) .
 - (٥) صحيح البخاري (٢١٦) عن سيدنا ابن عباس رضى الله عنهما ، وهي رواية ابن عساكر .
 - (٦) روضة الطالبين (١/ ٦٦) .
 - (٧) صحيح البخاري (١٤٢) ، صحيح مسلم (٣٧٥) عن سيدنا أنس رضي الله عنه .
 - (٨) روئ هاذه الزيادة الترمذي (٢٠٦) ، وابن ماجه (٢٩٧) عن سيدنا على رضي الله عنه .

وَيَجِبُ ٱلِاسْتِنْجَاءُ بِمَاءِ أَوْ حَجَرٍ ، وَجَمْعُهُمَا أَفْضَلُ ، وَفِي مَعْنَى ٱلْحَجَرِ : كُلُّ جَامِدٍ طَاهِرٍ قَالِع غَيْرِ مُحْتَرَم ،

الخلاء. . قال : " غفرانك "(١) ، وروى ابن ماجه : أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج من الخلاء. . قال : « الحمد لله الذي أذهب عنى الأذى وعافاني »(٢) ، والخبث بضم الخاء والباء : جمع خبيث ، والخبائث : جمع خبيثة ، والمراد بذلك : ذكور الشياطين وإناثهم كما قاله في « الدقائق »(٣) ، والاستعاذة منهم في البناء المعد لقضاء الحاجة ؛ لأنه مأواهم ، وفي الصحراء ؛ لأنه يصير مأويّ لهم بخروج الخارج .

(ويجب الاستنجاء) إزالةً للنجاسة (بماء) على الأصل (أو حجر) لأن الشارع جوز الاستنجاء به حيث فعله ، رواه البخاري^(٤) ، وأمر بفعله بقوله فيما رواه الشافعي رضي الله تعالىٰ عنه : « وليستنج بثلاثة أحجار »(°) الموافق له ما رواه مسلم وغيره من نهيه صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار^(٢) ، فكان الواجب واحداً من الماء والحجر ، (وجمعهما) بأن يقدم الحجر (أفضل) من الاقتصار علىٰ أحدهما ، والاقتصار على الماء أفضل من الاقتصار على الحجر ؛ لأنه يزيل العين والأثر ، بخلاف الحجر .

(وفي معنى الحجر) الوارد: (كل جامد طاهر قالع غير محترم) كالخشب والخزف والحشيش ، فيجزىء الاستنجاء به ، واحترز بــ(الجامد) الذي زاده على " المحرر " عن ماء الورد ونحوه كما قاله في « الدقائق ٣^(٧) ، وبـ(الطاهر) عن النجس ؛ كالبعر ، وبـ(القالع) عن غيره ؛ كالقصب الأملس ، وبـ(غير محترم) عنه ؛ كالمطعوم ففي ﴿ الصحيحين ﴾ : النهي عن الاستنجاء بالعظم ، زاد مسلم : ﴿ فإنها طعام إخوانكم ﴾(^) ؛ يعني : الجن ، فمطعوم الإنس كالخبز أولىٰ ،

سنن أبي داوود (٣٠) ، سنن الترمذي (٧) ، سنن النسائي (٩٨٢٤) ، سنن ابن ماجه (٣٠٠) عن سيدتنا (1) عائشة رضى الله عنها .

سنن ابن ماجه (٣٠١) عن سيدنا أنس بن مالك رضى الله عنه . (٢)

دقائق المنهاج (ص ٣٣) . (٣) (1)

صحبح البخاري (١٥٦) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه . (0)

مسند الشافعي (٣٤) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

صحيح مسلم (٢٦٢) عن سيدنا سلمان رضي الله عنه . (1) دقائق المنهاج (ص ٣٣) . (Y)

صحيح البخاري (١٥٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، صحيح مسلم (٤٥٠) عن سيدنا عبد الله بن (A) مسعود رضى الله عنه .

فلا يجزىء الاستنجاء بواحد مما ذكر ، ويعصي به في المحترم ، (وجلد دبغ دون غيره في الأظهر) فيهما ، وجه الإجزاء في المدبوغ : أنه انتقل بالدبغ عن طبع اللحوم إلىٰ طبع الثباب ، ومقابله يقول : هو من جنس ما يؤكل ، ووجه عدم الإجزاء في غير المدبوغ : أنه مطعوم ، ومقابله يقول : هو يُقدُّ فيلتحق بالثباب .

(وشرط العجر) لأن يجزى : (ألاَّ يجف النجس) الخارج (ولا ينتقل) عن الموضع الذي أصابه عند الخروج واستقر فيه ، (ولا يطرأ أجنبي) من النجاسات عليه ، فإن جف الخارج أو انتقل أو طرأ نجس آخر . تعين الماء .

(ولو ندر) الخارج ؛ كالدم والمذي (أو انتشر فوق العادة ولم يجاوز صفحته) في الغائط (وحشفته) في البول (.. جاز الحجر في الأظهر) في ذلك إلحاقاً له لتكرر وقوعه بالمحتاد ، والثاني : لا ، بل يتمين الماء فيه ؛ لأن جواز الحجر تخفيف من الشارع ورد فيما تعم به البلوئ فلا يلحق به غيره ، أما المجاوز لما ذكر . فيتمين فيه الماء جزماً ، وكذا غيره المتصل به دون المنفصل

(ويجب) في الاستنجاء بالحجر ليجزىء (ثلاث مسحات) يفتح السين : جمع مسحة بسكونها (ولو بأطراف حجر) أي : بثلاثة أحجار أو بثلاثة أطراف حجر ، روى مسلم عن سلمان قال : (نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار) () ، وفي معناها : ثلاثة أطراف حجر ؛ لأن المقصود عدد المسحات ، (فإن لم يتن) المحل بالثلاث (. . وجب الإنقاء) بالزيادة عليها إلىٰ الأ يقيل إلا الماء أو صغار الخزف .

(وسن الايتار) بعد الإنقاء المذكور إن لم يحصل بوتر ؛ كأن حصل برابعة فيأتي بخامسة ، قال صلى الله عليه وسلم : (إذا استجمر أحدكم. . فليستجمر وتراً ؛ متفق عليه^(١١) ، (و) سن (كل حجر) من الثلاثة (لكل محله) فيبدأ بالأول من مقدم الصفحة اليمنلي ويديره قليلاً قليلاً إلىْ

⁽١) صحيح مسلم (٢٦٢).

⁽٢) صحيح البخاري (١٦١) ، صحيح مسلم (٢٣٧) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

أن يصل إلى موضع ابتدائه ، وبالثاني من مقدم الصفحة اليسرى ويديره إلى أن يصل إلى موضع ابتدائه ، ويمر الثالث على الصفحتين والمسربة جميعاً ، (وقيل : يوزعن لجانبيه والوسط)(١) فيمسح بواحد الصفحة اليمنى من مقدمها ، وبآخر اليسرى من مؤخرها ، وقيل : من مقدمها ، وبالثالث الوسط .

(ويسن) الاستنجاء (بيساره) تأسياً به صلى الله عليه وسلم ، رواه أبو داوود وغيره^{(۲۷} ، وروئ مسلم عن سلمان : (نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستنجى باليميين)^(۲۲) .

(ولا استنجاء لدود وبعر) بفتح العين (بلا لوث في الأظهر) لفوات مقصود الاستنجاء من إزالة النجاسة أو تخفيفها في ذلك ، والثاني : يجب الاستنجاء منه ؛ لأنه لا يخلو عن رطوبة خفية ، ويجزىء الحجر فيه ، وقيل : فيه قولا النادر ، وعلى الأول : يستحب الاستنجاء منه ؛ خروجاً من الخلاف ، وقول ؛ المحرر » : (لا يجب) (⁽⁴⁾ أوضح .

* * *

 ⁽١) قال أهل اللغة: كل موضع صلح فيه (بين) قلت فيه: (وسط) بإسكان السين، وإلا.. فـ(وسط)
 بالفتح، ويجوز الإسكان على ضعف. « دقائق المنهاج » (ص ٣٣).

⁽٢) سنن أبي داوود (٧) عن سيدنا سلمان رضي الله عنه ، وأخرجه الترمذي (١٦) ، والنسائي (٤٠) .

⁽٣) سبق تخريجه .

⁽٤) المحرر (ص١٠).

باسئة الوضب وء

فَرْضُهُ سِنَةٌ : أَحَدُهَا : نِيَّةً رَفْعِ حَدَثٍ ، أَوِ اسْنِيَاحَةِ مُفْتَغِرِ إِلَىٰ طُهْرٍ ، أَوْ أَدَاءِ فَرْضِ الْوُضُوءِ. وَمَنْ دَامَ حَدَثُهُ تَمُسْتَحَاضَةٍ . . كَفَاهُ نِيَّةُ الرِّسْنِيَاحَةٍ دُونَ الرَّفْعِ عَلَى الصَّجِيحِ فِيهِمَا .

(باب الوضوء)

هو مشتمل علىٰ فروض وسنن ، وبدأ بالأول فقال :

(فرضه) هو مفرد مضاف فيحم كل فرد منه ؟ أي : فروضه كما في و المحرر ١٩٠١ (ستة : أحدها : نية رفع حدث) عليه ؟ أي : ما يصدق عليه حدث ؟ كأن ينوي رفع حدث البول الصادر منه ؟ أي : رفع حكمه كحرمة الصلاة ، وعبارة « المحرر » وغيره : (رفع الحدث ١٩٠١) أي : الذي عليه ، وعدل عنها إلى ما قاله ؟ قال في « الدقائق » : ليدخل فيه من نوئي بعض أحداثه ؟ فإنه يكفيه في الأصحح ٢٠٠) ، ولو نوئي غير ما عليه ؟ كأن بال ولم يتم فنرئي رفع حدث النوم : فإن كان عامداً . لم يصح وضوء في الأصح ، أو غالطاً . صح قطعاً ، (أو) نية (استباحة مفتقر إلى طهر) أي : وضوء ؟ كالصلاة والطواف ومس المصحف ، (أو) نية (أداء فرض الوضوء) أو أداء الوضوء ، أو الوضوء ، أو الرضوء ، أو الوضوء ، أو الرضوء وفي « شرح المهذب » : في نية الوضوء وجه : أنه لا يرتفع به المحدث ؛ لأنه قد يكون تجديداً ك ، والأصل في النية : حديث « الصحيحين » المشهور : « إنما الأعمال بالنيات » (أه)

(ومن دام حدثه ؛ كمستحاضة) ومن به سلس البول (. . كفاه نية الاستباحة) كغيره (دون الرفع) لبقاء حدثه (على الصحيح فيهما) ، وقيل : لا تكفي نية الاستباحة بل لا بد من نية الرفع معها ؛ لتكون نية الرفع للحدث السابق ونية الاستباحة للاحق ، وقيل : تكفي نية الرفع ؛ لتضمنها لنية الاستباحة .

⁾ المحرر (ص١١).

⁽٢) المحرر (ص ١١) .

⁽٣) دقائق المنهاج (ص ٣٣) .

⁽³⁾ المجموع (1/ ٣٩٠).

⁾ صحيح البخاري (١)، صحيح مسلم (١٩٠٧) عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

وَمَنْ نَوَىٰ نَبَرُواْ مَعَ نِيَتُهُ مُغْتَبَرَةٍ . جَازَ فِي الصَّجِيحِ ، أَوْ مَا يُئْذَبُ لَهُ وُصُوءٌ كَقِرَاءَو . فَلَا فِي الأَصَحِّ . وَيَجِبُ قَرْنُهُمَا بِأَوْلِ الْوَجْهِ ، وَقِيلَ : يَكُفِي بِسُنَّةٍ قَبْلَهُ . وَلَهُ تَفْرِيفُهَا عَلَىٰ أَعْضَائِهِ فِي الأَصَحِّ . النَّانِي : غَسْلُ وَجْهِهِ ، وَهُوَ : مَا بَيْنَ مَنَابِتِ رَأْسِهِ غَالِباً وَمُنْتَهَىٰ لَخَيْبُه ، وَمَا بَيْنَ أَفْنَيْهِ ، فَيِنْهُ مَوْضِهُ الْغَمَمِ ، وَكَذَا التَّخْذِيفُ فِي الْأَصَحُ ،

(ومن نوى تبرداً مع نية معتبرة) كنية مما تقدم (. . جاز) له ذلك ؟ أي : لم يضره في النية المعتبرة (في الصحيح) لحصوله من غير نية ، والثاني : يضره ؛ للإشراك في النية بين العبادة وغيرها ، ونية التنظف كنية التبرد فيما ذكر ، (أو) نوى (ما يندب له وضوء ؛ كقراءة) أي : نوى الوضوء لقراءة القرآن أو نحوها (. . فلا) يجوز له ذلك ؛ أي : لا يكفيه في النية (في الأصح) لأن ما يندب له الوضوء جائز مع الحدث فلا يتضمن قصده قصد رفع الحدث ، والثاني يقول : قصده حالة كماله فيضمن قصده ما ذكر .

(ويجب قرنها بأول الوجه) أي : بأول غسله ، فلا يكفي قرنها بما بعد الوجه ؛ لخلو أول المغضولات وجوباً عنها ، ولا بما قبله ؛ لأنه سنة تابعة للواجب ، (وقيل : يكفي) قرنها (بسنة قبله) لأنها من جملة الوضوء ؛ كغسل الكفين ، ولو وجدت النية في أثناء غسل الوجه دون أوله .. كفت ووجب إعادة المغسول منه قبلها كما قاله في « شرح المهذب "`` ، فوجوب قرنها بالأول ليعتد به .

(وله تفريقها علىٰ أعضائه) أي : الوضوء ؛ كأن ينوي عند غسل الوجه رفع الحدث عنه... وهاكذا (في الأصح) كما يجوز تفريق أفعال الوضوء ، والثاني : لا ؛ كما لا يجوز تفريق النية في الصلاة علىٰ أجزائها .

(الثاني : غسل وجهه) قال الله تعالى : ﴿ فَأَعَسِدُوا يُجُوعُكُمْ ﴾ (وهو) طولاً : (ما بين منابت) شعر (رأسه غالباً ومنتهل لحييه) أي : آخرهما وهما العظمان اللذان عليهما الأسنان السفلي (وما بين أذنيه) عرضاً ؛ لأن المواجهة المأخوذ منها الوجه تقع بذلك، والمراد: ظاهر ما ذكر ؛ إذ لا يجب غسل داخل العين ولا يستحب ، ومنتهى اللحيين من الوجه وإن لم تشمله العبارة ، (فمنه موضع اللغمم) وهو : ما نبت عليه الشعر من الجبهة ، وليس منه موضع الصلع ، وهو : ما نحسر عنه الشعر من مقدم الرأس ، وعنه احترز بقوله : (غالباً) ، (وكذا التحليف) بإعجام الذال ؛ أي : موضعه من الوجه (في الأصح) لمحاذاته بياض الوجه ، وهو : ما ينبت عليه الشعر الخفيف بين

⁽¹⁾ المجموع (1/ mar) .

لاَ النَّزَّعَنَانِ ، وَهُمَّا : بَيْاصَانِ يَكْتَنِفَانِ النَّاصِيَّةَ . فَلْكُ : صَحَّحَ الْجُمْهُورُ : أَنَّ مَوْضِعَ النُّخْذِيفِ مِنَ الرَّأْسِ ، وَاللهُ أَطَلُمُ . وَيَجِبُ غَسْلُ كُلُّ هُمْنِ وَحَاجِبٍ وَعِنَارٍ وَشَارِبٍ وَخَدُّ وَعَنْفَقَةٍ شَعَراً وَيَشِراً ، وَقِيلَ : لاَ يَجِبُ بَاطِنُ عَنْفَقَةٍ كَيْفَةٍ . وَاللَّخْيَةُ إِنْ خَشَّتْ. كَهُمُنْسٍ ، وَإِلاَّ . فَلَيْشِلِ ظَاهِرَهَا ، وَفِي قَوْلِ : لاَ يَجِبُ غَسْلُ خَارِجٍ عَنِ الْوَجْهِ

ابتداء العذار والنزعة ، تعتاد النساء والأشراف تنحية شعره ليتسع الوجه ، (لا النزعتان) بفتح الزاي (وهما : بياضان يكتنفان الناصية) أي : ليستا من الوجه ؛ لأنهما في تدوير الرأس .

(قلت : صحح الجمهور : أن موضع التحقيف من الرأس ، والله أعلم) لاتصال شعره بشعر الرأس ، ونقل الراقعي في « شرحيه » ترجيحه عن الأكثرين(١٠) ، وتبع في « المحرر » ترجيح الغزالي للأول(٢٠) .

(ويجب غسل كل هدب) بالمهملة (وحاجب وعذار) بالمعجمة (وشارب وخد وعنفقة شعراً) بفتح العين (وبشراً) أي : ظاهراً وباطناً ، سواء خف الشعر أم كثف ؛ لأن كثافته نادرة فألحق بالغالب ، (وقيل : لا يجب باطن عنفقة كثيفة) بالمثلثة ، وقيل : لا يجب غسل باطن الكثيف في الجميع ؛ لأن كثافته مانعة من رؤية باطنه فلا تقع به المواجهة .

(واللحية: إن خفت. كهدب) فيجب غسلها ظاهراً وباطناً ، (وإلا) بأن كلفت (... فليغسل ظاهرها) ولا يجب غسل باطنها ؛ لعسر إيصال الماء إليه ، وغسل بعضها الخارج عن الوجه بطريق التبعية له ؛ لحصول المواجهة به أيضاً ، (وفي قول : لا يجب غسل خارج عن الوجه) من اللحية وغيرها ؛ كالعذار خفيفاً كان أو كثيفاً ، لا باطناً ولا ظاهراً ؛ لخروجه عن محل الفرض ، وما ذكر من حكاية القولين في وجوب غسل الخارج الخفيف ظاهراً وباطناً .. نقله في « شرح المهذب ، عن جماعة وصوبه ، وحمل كلام الرافعي وغيره في حكاية القولين في وجوب غسل ظاهر الخارج ، وأن باطناً لا يجب غسله قولاً واحداً .. على الكثيف") .

وأسقط من « الروضة » الكلام في باطن الخارج ، وزاده مع غيره هنا على « المحرر » وعبارته : (وأما اللحية الكثيفة . . فيكفي غسل ظاهر ما في حد الوجه منها ، وإن كانت خفيفةً . . فهي

⁽١) الشرح الكبير (١٠٦/١) .

⁽۲) المحرر (ص ۱۱) ، الوسيط (۲۰۸/۱) .

⁽٣) المجموع (١/ ٤٣٦) ، الشرح الكبير (١٠٨/١) .

الثَّالِثُ : غَسْلُ يَدَئِهِ مَمَ مِوْفَقَيْهِ ، فَإِنْ قُطِعَ يَعْضُهُ . وَجَبَ مَا بَقِيَ ، أَوْ مِنْ مِوْفَقِهِ . فَرَأْسُ عَظْمٍ النَّصُهُ عَلَى الْمَشْهُورِ ، أَوْ فَوْقَهُ . نُدِبَ بَاقِي عَضُهِو . الرَّالِيُّ : مُسَمَّى مَسْحٍ لِيَشَرَق رَأْسِهِ ، أَوْ شَمَرٍ فِي حَدُهِ . وَالاَصْحُ : جَوَازُ غَسْلِهِ ، وَوَضْعِ الْبَدِيلاَ مَذْ

كالشعور الخفيفة غالباً ، ويجب أيضاً غسل ظاهر الخارج من اللحية في أصح القولين) انتهل^(١) . والخفيف : ما ترى البشرة من خلاله في مجلس التخاطب ، والكثيف : ما يمنع الرؤية .

(الثالث: غسل يديه) من الكفين والذراعين (مع مرفقيه) بكسر المبيم وفتح الفاء والعكس ، قال الله تعالىٰ : ﴿ وَآلِيَوِيَكُمُ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ ، ودل علىٰ دخولها : فعله صلى الله عليه وسلم فيما روئ مسلم : (أن أبا هريرة رضي الله عنه توضأ فغسل وجهه فأسبغ الوضوء ، ثم غسل يده اليمنىٰ حتىٰ أشرع في العضد ، ثم اليسرىٰ حتىٰ أشرع في العضد ، ثم مسح برأسه ، ثم غسل رجله اليمنىٰ حتىٰ أشرع في الساق ، ثم غسل رجله اليسرىٰ حتىٰ أشرع في الساق ، ثم قال : هلكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ) (٢٠) .

(فإن قطع بعضه) أي : بعض المذكور من البدين ، والبد مؤنثة (. . وجب) غسل (ما بقي) منه ، (أو من موفقه) بأن فك عظم الذراع من عظم العضد (. . فرأس عظم العضد) يجب غسله (على المشهور) لأنه من المرفق ، ومقابله يقول : لا ، وإنما وجب غسله حالة الاتصال ؛ لضرورة غسل المرفق ، ومنهم من قطع بالوجوب ، وصححه في ° أصل الروضة ^(٣٢) ، (أو) من (فوقه . . ندب) غسل (باقي عضده) محافظة على التحجيل وسيأتي .

(الرابع : مسمى مسح لبشرة رأسه أو شعر في حده) أي : حد الرأس ؟ بألا يخرج بالمدعنه ، ولوئ ولم خرج بالمدعنه ، ولوئ خرج بالمدد . لم يكفه المسح على الخارج ، قال تعالى : ﴿ وَاَمْسَمُواْ يُرْمُوسِكُمْ ﴾ ، ولوئ مسلم : (أنه صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح بناصيته وعلى العمامة) ⁽¹⁾ ، فدل على الاكتفاء بمسح البعض ، والرأس مذكر ، (والأصح : جواز غسله) لأنه مسح وزيادة ، (و) جواز (وضع البد عليه (بلا مد) لحصول المقصود من وصول البلل إليه ، ومقابل الأصح فيهما يقول : ما ذكر لا يسمى مسحاً .

⁽١) المحرر (ص١١).

⁽٢) صحيح مسلم (٢٤٦) .

⁽٣) روضة الطالبين (١/ ٥٢) .

 ⁽٤) صحيح مسلم (٢٧٤/ ٨١) عن سيدنا المغيرة بن شعبة رضي الله عنه .

الْخَامِسُ: غَسْلُ رِجْلَيْهِ مَعَ كَغْيَيْهِ . السَّادِسُ: تَرْتِيبُهُ هَكَذَا ، فَلَوِ اغْتَسَلَ مُخْدِثْ.. فَالاَصَحُّ : أَنَّهُ إِنْ أَنْكَنَ تَقْدِيرُ تَرْتِبِ بِأَنْ غَطَسَ وَمَكَّثَ.. صَحَّ ، وَإِلاَّ.. فَلاَ . قُلْتُ : الاَصَحُّ : الصَّحَةُ لِلاَمُكُثِ ، وَاللهُ أَغْلَمُ. وسُنتُهُ : السَّوالُ عَرْضاً بِكُلُّ خَشِنِ،

(الخامس: غسل رجليه مع كعبيه) من كل رجل ، وهما: العظمان الناتئان من الجانبين عند مفصل الساق والقدم ، قال تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَمْبَيْنِ ﴾ ، قرىء في السبع بالنصب ، وبالجر عطفاً على الأيدي: لفظاً في الأول ، ومعنى في الثاني ؛ لجره على الجوار ، والفصل بين المعطوفين ؛ للإشارة إلى الترتيب بتقديم المسج على غسل الرجلين ، ودل على دخول الكمبين في الفسل: فعله صلى الله عليه وسلم كما تقدم في حديث مسلم في اليدين ، وغسل الرجلين هو الأصل\(^) ، وسيأتي جواز المسح على الخفين بدله .

(السادس: ترتيبه هـُنكذا) أي : كما ذكر من البداءة بغسل الوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم الرجين ؛ للاتباع كما في حديث مسلم السابق وغيره (٢ ، (فلو اغتسل محدث) بنية الوضوء بدله (. . فالأصح : أنه إن أمكن تقدير ترتيب ؛ بأن غطس ومكُّث) قدر الترتيب (. . صح) له الوضوء ، (وإلا) أي : وإن لم يمكن تقدير الترتيب ؛ بأن غطس وخرج في الحال من غير مكث (. . فلا) يصح له وضوء .

(قلت : الأصح : الصحة بلا مكث ، والله أعلم) لأن الغسل يكفي للحدث الأكبر فللأصغر أولىٰ ، وقيل : لا يصح في المكث أيضاً ؛ لأن الترتيب فيه تقديري لا تحقيقي .

(وسنته) أي : الوضوء : (السواك^(٣) عرضاً) لحديث : « لولا أن أشق علىٰ أمتي . . لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء » أي : أمر إيجاب ، رواه ابن خزيمة وغيره⁽¹⁾ ، وحديث : « إذا استكتم . . فاستاكوا عرضاً » رواه أبو داوود في « مراسيله »⁽⁰⁾ ، والمراد : عرض الأسنان ، قال في « الروضة » : كره جماعات من أصحابنا الاستياك طولاً^(۲) ؛ أي : لأنه يجرح اللثة ، (بكل خشن)

(1)

سبق تخريجه .

⁽۲) سبق تخریجه .

 ⁽٣) السواك بكسر السين : مشتق من ساك إذا دلك ، وقيل : من جاءت الإبل تساوك ؛ أي : تتمايل . ٩ دقائق المنهاج ٤ (ص ٣٤) .
 (٤) صحيح ابن خزيمة (١٤٠) ، وأخرجه الحاكم (١٤٦١) عن سيدنا أبي هريرة رضى الله عنه .

⁽٥) مراسيل ابي داوود (٥) عن عطاء بن رباح رحمه الله تعاليٰ (٦) روضة الطالبين (٥٦/١) .

إِلاَّ إِصْبَعَهُ فِي ٱلأَصَحُّ ، وَيُسَنُّ لِلصَّلاَّةِ وَتَغَيُّرُ ٱلْفَم ، وَلاَ يُكْرَهُ إِلاَّ لِلصَّائِم بَعْدَ ٱلزَّوَالِ

لحصول المقصود به ، وأولاه الأراك ؛ قال ابن مسعود : (كنت أجتني لرسول الله سواكاً من أراك) رواه ابن حبان^(١) .

(إلا إصبَعه^(۲) في الأصح) لأنه لا يسمى استياكاً ، والثاني : يكفي ، واختاره في [«] شرح المهذب "(٣) لحصول المقصود ، ويكفي بإصبع غيره قطعاً كما قاله في " الدقائق "(٤) ، ونبه فيها علىٰ زيادته المستثنىٰ والمستثنىٰ منه على « المحرر » .

(ويسن للصلاة) لحديث الشيخين : « لولا أن أشق علىٰ أمتى. . لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة »^(٥) أي : أمر إيجاب ، (وتغير الفم) بنوم أو غيره ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم (كان إذا قام من الليل. . يشوص فاه بالسواك) أي : يدلك ، رواه الشيخان(٢٠) ، وروى النسائي وغيره حديث : « السواك مطهرة للفم »(٧) بفتح الميم وكسرها ؛ أي : آلة تنظفه من الرائحة الكريهة ، (ولا يكره إلا للصائم بعد الزوال) لحديث الشيخين : « لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك المملك الم والخلوف بضم الخاء : التغير ، والمراد : الخلوف من بعد الزوال ؛ لحديث : ﴿ أَعَطَيْتَ أَمْتِي فِي شهر رمضان خمساً. . . » قال : « وأما الثانية . . فإنهم يمسون وخلوف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك » رواه الحسن بن سفيان في « مسنده » وأبو بكر السمعاني في « أماليه »^(٩) وقال : هو حديث حسن كما ذكره المصنف في « شرح المهذب » عن حكاية ابن الصلاح(١٠٠ ، والمساء : بعد

صحيح ابن حبان (٧٠٦٩) .

وفي الإصبع عشر لغات : تثليث الهمزة والباء ، والعاشرة : أصبوع ، قول " المنهاج ، : (السواك عرضاً بكل (٢) خشن إلا إصبعه في الأصح) فالتقييد بـ(خشن) واستثناء الإصبع مما زاده " المنهاج » ولا بد منه . " دقائق

المنهاج ١ (ص ٣٤) .

المجموع (٣٤٨/١) . (٣) دقائق المنهاج (ص ٣٤) .

صحيح البخاري (٨٨٧) ، مسلم (٢٥٢) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه . (0)

صحيح البخاري (٢٤٥) ، صحيح مسلم (٢٥٥) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنه . (٦)

سنن النسائي (٤) ، وأخرجه ابن خزيمة (١٣٥) ، وابن حبان (١٠٦٧) في ا صحيحهما ، عن سيدتنا (V) عائشة رضى الله عنها .

صحيح البخاري (١٩٠٤) ، صحيح مسلم (١٦٣/١١٥١) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه . (A)

أخرجه أحمد (٢٩٢/٢) ، والبزار (٨٥٧١) ، والبيهقي في ا شعب الإيمان ا (٣٦٠٢) عن سيدنا (4) أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽١٠) المجموع (١/٣٤٣) .

وَالتَّسْمِيَّةُ أَوَّلَهُ ، فَإِنْ تَرَكَ. . فَفِي أَثْنَائِهِ . وَغَسْلُ كَفَّيْهِ ، فَإِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ طُهْرَهُمَا.

الزوال ، وأطيبية الخلوف تدل علىٰ طلب إبقائه ، فتكره إزالته .

(والتسمية أوله) لما روى النسائي وغيره عن أنس قال : (طلب بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءاً فلم يجدوا ، فقال صلى الله عليه وسلم : « هل مع أحد منكم ماه ؟ ، فأتي بعاء فوضع يده في الإناء الذي فيه الماء ثم قال : « توضؤوا باسم الله » فرأيت الماء يفور من بين أصابعه حتى توضؤوا ، وكانوا نحو سبعين)(١) .

والوضوء بفتح الواو: الماء الذي يتوضأ به ، وقوله : " باسم الله » أي : قاتلين ذلك ، وهو المراد بالتسمية ، وأكملها كما قال في " شرح المهذب » : بسم الله الرحمان الرحيم ، وذكر فيه أن حديث أبي داوود وغيره : " كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بر الحمد لله) .. أقطع » أن .. من جملة رواياته : " ببسم الله الرحمان الرحيم .. أقطع » أي : قليل البركة (") ، (فإن ترك) عمداً أو سهوا (. . ففي أثناته) (أي يأتي بها تداركا لها ، ولا يأتي بها بعد فراغه كما قاله في « شرح المهذب » لفوات محلها ، وقال فيه : إذا أتي بها في أثنائه .. يستحب أن يقول : باسم الله على أوله وآخره (") ، والمراد بأوله : فسل الكفين ، ويستحب أن ينوي الوضوء أوله ؛ ليئاب على سننه المتقدمة على غسل الوجه ، فينوي ويسمي عند غسل الكفين كما صرح بذلك في « الإقليد » .

(وغسل كفيه) فحديث الشيخين عن عبد الله بن زيد : (أنه وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فدعا بماء فأكفأ منه عليٰ يديه فغسلهما ثلاثاً ، ثم أدخل يده فاستخرجها فمضمض واستنشق من كف واحدة ، فعل ذلك ثلاثاً...) إليٰ آخره (٢٦ ، (فإن لم يتيقن طهرهما) بأن تردد

⁽١) سنن النسائي (٨٤) ، وأخرجه ابن حبان (٦٥٤٤) .

⁽۲) سنن أبي داوود (٤٨٤٠) ، وأخرجه ابن ماجه (١٨٩٤) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽T) المجموع (1/110_111).

⁽٤) قول «المنهاج»: (والتسمية أوله، فإن ترك.. ففي أثناته) إنما قال: (ترك) ليدخل فيه النارك عمداً وسهواً ، والحكم سواه ، وأوضحته في « شرح المهذب » و« الروضة » ، والأثناء : جمع ثني بكسر الثاء ، وهمي تضاعيف الشيء وما بين أجزائه . « دفائق المنهاج » (ص ٣٥) .

⁽٥) المجموع (١/٧٠١).

⁽٦) صحيح البخاري (١٩٩) ، صحيح مسلم (٢٣٥) .

كُوهَ غَمْشُهُمَا فِي الإِنَاءِ قَبْلَ غَشْلِهِمَا . وَالْمُصْمَصَةُ وَالإِسْتِنْشَاقُ ، وَالأَظْهَرُ : أَنَّ فَصْلَهُمَا أَنْصُلُ مُ الْمُتَافِيقِ أَنْصُلُ ، ثُمَّ الأَصَاعُ : وَيُعَلِّمُ فِيهِمَا غَيْرَ أَفْصَلُ ، ثُمَّ الأَصَعُ : يُمَضِّمِضُ بِغُرْفَةٍ ثَلاَثاً ، ثُمَّ يَسْتَشْفِي بِأَشْرِىٰ ثَلاَثاً ، وَيُبَالغُ فِيهِمَا غَيْرَ 7 ... 7 ...

فيه (. . كره غمسهما () في الإناء قبل غسلهما) لحديث : « إذا استيقظ أحدكم من نومه . . فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً ؟ فإنه لا يدري أين باتت يده ، وواه الشيخان ، إلا قوله : « ثلاثاً » فمسلم () ؛ أشار بما علل به إلى احتمال نجاسة اليد في النوم ، كأن تقع على محل الاستنجاء بالحجر ؛ لأنهم كانوا يستنجون به فيحصل لهم التردد ، ويلحق بالتردد بالنوم : التردد بغيره ، ولا تزول الكراهة إلا بغسلهما ثلاثاً كما ذكره في « الروضة » عن الشافعي والأصحاب ؛ للحديث () ، والقصد بالثانية والثالثة : تصيم الطهارة .

قال في (الدقائق) : احترز بالإناء عن البركة ونحوها ، والمراد : إناء فيه دون قلتين⁽¹⁾ ، فإن تيقن طهرهما . لم يكره غمسهما ، ولا يستحب الغسل قبله كما ذكره في (تصحيح التنبيه)^(ه) .

(والمضمضة والاستنشاق) لأنه صلى الله عليه وسلم فعلهما في وضوئه كما في حديث عبد الله بن زيد السابق وغيره ، ويحصلان بإيصال الماء إلىٰ داخل الفم والأنف ، (والأظهر : أن فصلهما أفضل) من جمعهما وسيأتي ، (ثم الأصح) على الفصل : (يمضمض بثُّرفة ثلاثاً ثم يستنشق بأخرىٰ ثلاثاً)، ومقابله : يفعلهما بست غرفات ، والترتيب بينهما شرط كما أفاده : (ثم) .

(ويبالغ فيهما غيرُّ الصائم) لحديث لقيط بن صبرة: «أسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع، ويالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً ، صححه الترمذي وغيره^(٢) ، وفي رواية للدولايي في جمعه لحديث الثوري : « إذا توضأت . . فأبلغ في المضمضة والاستنشاق ما لم تكن صائماً ، وإسنادها صحيح كما قاله ابن القطان^(٧) ، والعبالغة في المضمضة : أن يبلغ بالماء أقصى الحنك ووجهي الأسنان

 ⁽١) قولهما: (فإن لم يتيقن ظهرهما. . كره غمسهما) أصوب من قول من قال : (فإن كان قد قام من النوم. . كره غمسهما) لأن الحكم أنه متن شك فيهما . . كره الغمس ؛ لتنبيهه صلى الله عليه وسلم على العلة : (فإنه لا يدري أين باتت يده ٤ . (دقائق المنهاج ٤ (ص ٣٥) .

⁽٢) صحيح البخاري (١٦٢) ، صحيح مسلم (٢٧٨) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٣) روضة الطالبين (٨/١) .

⁽٤) دقائق المنهاج (ص ٣٥) .

⁽٥) تصحيح التنبيه (١/٧٤).

⁽٦) سنن الترمذي (٧٨٨) ، وأخرجه ابن حبان (١٠٥٤) ، والنسائي (٩٩) .

⁽٧) بيان الوهم والإيهام (٢٨١٠) ، البدر المنير (١٢٩/٢) ، انظر أ التلخيص الحبير ، (٢٠٩/١) .

واللثات ، وفي الاستنشاق : أن يصعد الماء بالنفس إلى الخيشوم ، أما الصائم. . فتكره له المبالغة فيهما ، ذكره في « شرح المهذب »(١) .

(قلت : الأظهر : تفضيل الجمع) بينهما (بثلاث غرف يمضمض من كل ثم يستنشق ، والله أعلم) لحديث عبد الله بن زيد السابق وغيره ، وفي « البخاري » من حديثه : « فمضمض واستنشق واستنثر ثلاثاً بثلاث غرفات ٣^(٢) ، وقيل : يجمع بينهما بغرفة يمضمض منها ثلاثاً ، ثم يستنشق منها ثلاثاً ، ودليل الفصل بينهما : القياس علىٰ غيرهما في ألاّ ينتقل إلىٰ تطهير عضو إلا بعد الفراغ مما قبله ، وروى أبو داوود حديث : (أنه صلى الله عليه وسلم فصل بين المضمضة والاستنشاق)٣٠٠ ، لكن فيه راو ضعيف ، وروى ابن السكن في كتابه المسمىٰ بــ« السنن الصحاح المأثورة » : (أن على بن أبي طالب وعثمان رضي الله عنهما توضأا ثلاثاً ثلاثاً ، وأفردا المضمضة من الاستنشاق ثم قالا : هاكذا توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم)(٤) .

(وتثليث الغسل والمسح) لحديث مسلم عن عثمان : (أنه صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً)(٥) ، وحديث أبي داوود عن عثمان : (أنه صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح رأسه ثلاثاً) ، قال في « شرح المهذب » كابن الصلاح : إسناده حسن(٢) ، وروى البخاري : (أنه صلى الله عليه وسلم توضأ مرةً مرةً ، وتوضأ مرتين مرتين)(٧) ، وفي حديث عبد الله بن زيد السابق : (أنه غسل وجهه ثلاثاً ، ويديه مرتين ، ومسح رأسه فأقبل بيديه وأدبر مرةً واحدةً)^^ ، (ويأخذ الشاك باليقين) من الثلاث فيتمها ، وقيل : بالأكثر حتىٰ لا يقع في الزيادة عليها وهي مكروهة ، وقيل : محرمة ، وقيل : خلاف الأولىٰ .

المجموع (1/ ٤٢٠) .

⁽¹⁾ صحيح البخاري (١٩٢) . (٢)

سنن أبي داوود (١٣٩) عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده رضي الله عنه . (٣)

ابن السكن عن سيدنا شقيق بن سلمة رضي الله عنه . ﴿ التلخيص الحبير ، (٢٠٣/١) . (1)

صحیح مسلم (۲۳۰) . (0)

سنن أبي داوود (١١٠) ، وانظر ﴿ المجموع ﴾ (١٨/١) . (1)

صحيح البخاري (١٥٧) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما و(١٥٨) عن سيدنا عبد الله بن زيد رضي الله (V)

صحيح البخاري (١٨٦) . (A)

وَمَشِحُ كُلُّ رَأْسِهِ ثُمَّ أَذْنَكِهِ ، فَإِنْ عَسُرَ رَفَعُ الْعِمَامَةِ . كَمَّلَ بِالْمَسْحِ عَلَيْهَا . وَتَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ ٱلْكَثَّةِ وَأَصَابِعِهِ

(ومسح كل رأسه) لما تقدم في حديث عبد الله بن زيد ، والسنة في كيفيته : أن يضع يديه علىٰ مقدم رأسه ويلصق مسبحته بالأخرى وإبهاميه على صدغيه ، ثم يذهب بهما إلى قفاه ، ثم يردهما إلى المبدأ ، هذا لمن له شعر ينقلب بالذهاب والرد ؛ ليصل البلل إلى جميعه ، وإلا. . فلا حاجة إلى الرد ، فلو رد. . لم تحسب ثانية .

(ثم) مسح (أذنيه) ظاهرهما وباطنهما بماء جديد لا ببلل ماء الرأس؛ لما روى البيهقي والحاكم وصححاه عن عبد الله بن زيد قال : (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ فأخذ لأذنيه ماءً خلاف الماء الذي أخذه لرأسه)(١) ، ويمسح صماخيه أيضاً بماء جديد ثلاثاً ، وأفاد تعبيره بـ (ثم) : اشتراط تأخير الأذنين عن مسح الرأس ، خلاف تعبير « المحرر » بالواو(٢) ، (فإن عسر رفع العمامة) أو لم يرد نزعها (. . كمل بالمسح عليها) لحديث مسلم عن المغيرة : (أنه صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح بناصيته وعلى العمامة)(٣) ، والأفضل : ألاَّ يقتصر علىٰ أقل من الناصية .

(وتخليل اللحية الكثة) بالمثلثة ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم : (كان يخلل لحيته) صححه الترمذي وغيره ، وكانت كثة^(٤) ، وروى أبو داوود عن أنس : (أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا توضأ. . أخذ كفأ من ماء فأدخله تحت حنكه فخلل به لحيته ، وقال : ﴿ هَكَذَا أَمْرَنِي رَبِّي ﴾)(٥٠) ، والتخليل بالأصابع من أسفل اللحية ، ذكره في « شرح المهذب » عن السرخسي وقال : يستدل له بهـٰذا الحديث^(٦) ، (و) تخليل (أصابعه) لحديث لقيط السابق في المبالغة ، ويدخل فيه كما قال في « الدقائق » أصابع يديه ورجليه () ، وفي « الروضة » كـ « أصلها » : لم يذكر الجمهور تخليل أصابع البدين ، واستحبه ابن كج ، وفيه حديث حسنه الترمذي(٨) ؛ أي : وهو ـ كما قال الرافعي ـ :

السنن الكبرى (١/ ٦٥) ، المستدرك (١٥١/١) . (1)

المحرر (ص ١٣). (٢)

سبق تخريجه . (٣)

سنن الترمذي (٣١)، وأخرجه ابن ماجه (٤٣٠)، والدارمي (٧٣١) عن سيدنا عثمان بن عفان رضي الله (1)

سنن أبي داوود (١٤٥) . (0)

المجموع (١/ ٤٣٧) . (7)

دقائق المنهاج (ص ٣٥) . (V)

روضة الطالبين (١/ ٦١) ، الشرح الكبير (١/ ١٣٠_ ١٣١) . (A)

وَتَقْدِيمُ ٱلْمَيْمِينِ . وَإِطَالَةُ غُرِّتِهِ وَتَحْجِيلِهِ . وَٱلْمُوَالاَةُ ، وَأَوْجَبَهَا ٱلْقَدِيمُ

ما روى ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال : « إذا توضأت.. فخلل أصابع يديك ورجليك ،(١٠).

والتخليل في البدين : بالتشبيك بينهما ، وفي الرجلين : من أسفل الأصابع بخنصر يده البسرئ ، يبتدىء بخنصر الرجل البعنئ ويختم بخنصر البسرئ ، وروى البيهقي والدارقطني بإسناد جيد كما قاله في « شرح المهذب » : عن عثمان رضي الله عنه أنه توضأ فخلل بين أصابع قدميه ، وقال : (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما فعلت)⁽¹⁷⁾ .

(وتقديم اليمين) من اليدين والرجلين على اليسار ؟ لحديث الشيخين عن عائشة رضي الله تعالى عنها المنافئ والمنافئ والمنافئة و

(وإطالة غرته وتحجيله) وهي : غسل ما فوق الواجب من الوجه في الأول ، ومن البدين والرجلين في الثاني ؛ لحديث الشيخين : ﴿ إِنْ أَمْتي يدعون يوم القيامة غرّاً محجلين من آثار الوضوء ، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته . . فليفعل ^(٧٧) ، وحديث مسلم : ﴿ أَتَم الغر المحجلون يوم القيامة من إسباغ الوضوء ، فمن استطاع منكم . فليطل غرته وتحجيله ^(٨) ، وغاية التحجيل : استيعاب العضدين والساقين ، ويغسل في الغرة صفحة العنق مع مقدمات الرأس .

(والموالاة ، وأوجبها القديم) وهي : أن يوالي بين الأعضاء في التطهير بحيث لا يجف الأول

⁽١) سنن الترمذي (٣٩) ، وانظر * الشرح الكبير » (١/ ١٣١) .

⁽٢) السنن الكبريٰ (١/٦٣) ، الدارقطني في " سننه ؛ (٨٦/١) ، وانظر " المجموع ؛ (١/ ٤٨٥) .

⁽٣) صحيح البخاري (٤٢٦) ، صحيح مسلم (٢٦٨) .

⁽٤) سنن أبي داوود (٤١٤١) ، وأخرجه ابن ماجه (٤٠٢) .

⁽٥) الأم (٢/٢٥).

⁽F) Ihaqaeg (Y/177).

 ⁽٧) صحيح البخاري (١٣٦) ، صحيح مسلم (٢٤٦) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .
 (٨) صحيح مسلم (٢٤٦) عن سيدنا أبي هريرة رضى الله عنه .

وَتَوْكُ ٱلِاسْتِمَانَةِ وَٱلنَّفُضِ ، وَكَذَا ٱلتَّشْبِيفُ فِي ٱلأَصَحُّ . وَيَقُولُ بَغْدَهُ : ﴿ أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَٰكَ إِلاَّ اللهُ وَخَدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، ٱللَّهُمَّ ؛ ٱجْمَلْنِي مِنَ ٱلتَّقَابِينَ ، وَٱجْعَلْنِي مِنَ ٱلْمُتَظَّهُرِينَ ، سُبْحَانَكَ ٱللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَنَهَ إِلاَّ أَنْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ)

قبل الشروع في الثاني مع اعتدال الهواء والمزاج ، قال في « الكفاية » : ويقدر الممسوح مغسولاً ، دليل القديم : حديث أبي داوود : (أنه صلى الله عليه وسلم رأىٰ رجلاً يصلي وفي ظهر قدميه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء ، فأمره أن يعيد الوضوء والصلاة)(١١) ، وقال في « شرح المهذب » : إنه

(وترك الاستعانة) في الصب عليه ؛ لأنها ترفه لا تليق بالمتعبد فهي خلاف الأولىٰ ، وقيل : مكروهة ، والاستعانة في غسل الأعضاء مكروهة قطعاً ، وفي إحضار الماء لا بأس بها ، ولا يقال : إنها خلاف الأولىٰ ، وحيث كان له عذر. . فلا بأس بالاستعانة مطلقاً ، (و) ترك (النفض) للماء ؛ لأن النفض كالتبري من العبادة فهو مكروه ، وقيل : خلاف الأولىٰ ، والأرجع في « الروضة » و « شرح المهذب » : أنه مباح تركه وفعله سواء (٣) ، (وكذا التنشيف) بالرفع ؛ أي : تركه (في الأصح) : (لأنه صلى الله عليه وسلم بعد غسله من الجنابة أتته ميمونة بالمنديل فرده وجعل يقول بالماء هلكذا ينفضه) رواه الشيخان^(٤) ، **والثاني** : تركه وفعله سواء ، قال في ^و شرح مسلم » : وهنذا هو الذي نختاره ونعمل به (ه) ، والثالث : أنه مكروه .

(ويقول بعده : أشهد أن لا إلـٰه إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) لحديث مسلم: « من توضأ فقال : أشهد. . . ، إلى آخره « . . فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء »(٢) ، (اللهم ؛ اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين) زاده الترمذي علىٰ مسلم(٧) ، (سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك) لحديث

روضة الطالبين (١٣/١) ، المجموع (١٩/١) .

(V)

سنن أبي داوود (١٧٥) عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . (1)

المجموع (١/ ١٥٥) . **(Y)** (٣)

صحيح البخاري (٢٥٩) ، صحيح مسلم (٣١٧) عن سيدتنا ميمونة رضي الله عنها . (٤)

شرح صحيح مسلم (٢٣١/٣) . (0)

صحيح مسلم (٢٣٤) عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه . (7)

سنن الترمذي (٥٥) عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

وَحَذَفْتُ دُعَاءَ ٱلأَعْضَاءِ ؛ إِذْ لاَ أَصْلَ لَهُ . . .

الحاكم وصححه : " من توضأ ثم قال : سبحانك اللهم وبحمدك ، لا إلـه إلا أنت. . . ؟ إلىٰ آخره " . . كتب برق ، ثم طبع بطابع ولم يكسر إلى يوم القيامة »^(١) ، قوله : " برق » أي : فيه ، **والطابع** بفتح الباء وكسوها : الخاتم ، ومعنىٰ (لم يكسر) : لا يتطرق إليه إبطال .

(وحذف دعاء الأعضاء) المذكور في " المحرر "⁽⁷⁾ وهو أن يقول عند غسل الوجه : اللهم ؟ بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ، وعند غسل البد البمنيٰ : اللهم ؟ اعطني كتابي بيميني وحاسبني حساباً يسيراً ، وعند غسل البد البسريٰ : اللهم ؟ لا تعطني كتابي بشمالي ولا من وراء فطهري ، وعند مسح الرأس : اللهم ؟ حرم شعري وبشري على النار ، وعند غسل الرجلين : اللهم ؟ ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام ، وزاد على ذلك الرافعي في " الشرح » عند مسح الأذنين : اللهم ؟ اجعلني من الذين يستممون القول فيتبعون أحسنه (⁽⁷⁾) ؛ (إذ لا أصل له) كذا قال في " الأوضة » و« شرح المهذب) "أي : لم يجيء فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم كما قل في " الأثر عن السلف الصالحين (⁽¹⁾) . قال ذي « الأثر عن السلف الصالحين (⁽¹⁾) . فيره وان كانت ضعيفة ؟ للعمل بالحديث الشعيف في فضائل الأعمال (⁽¹⁾).



⁽١) المستدرك (١/ ٥٦٤) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

⁽٢) المحرر (ص ١٣).

⁽٣) الشرح الكبير (١/ ١٣٥).

⁽٤) روضة الطالبين (٢/١٦) ، المجموع (٢٦٢١) .

⁽٥) الأذكار (ص ٧٤) .

⁽٦) الشرح الكبير (١/ ١٣٥).

⁽٧) انظر * التلخيص الحبير » (١/ ٢٦٠ ٢٦١) .

باب مسح الخفت

يَجُوزُ فِي ٱلْوُصُوءِ لِلْمُفِيمِ : يَوْماً وَلَيْلَةً ، وَلِلْمُسَافِرِ : ثَلَاثَةً بِلَيَالِيهَا، مِنَ ٱلْحَدَثِ بَعْدَ لُبْسِ،

(باب مسح الخف)

(يجوز في الوضوء) (١) بدلاً عن غسل الرجلين ، فالواجب علىٰ لابسه الغسل أو المسع ، والغسل أفسل كما قاله في « الروضة » في آخر (صلاة المسافر) (٢) ، واحترزوا بالوضوء عن الغسل ، فلا يجوز المسهد فيه واجباً كان أو مندوباً كما نقله عنهم في « شرح المهذب) (٣) ، وهو كما قال مأخوذ من حديث الجنابة الآمي آخر الباب ، (للمقيم يوماً وليلةً ، وللمسافر ثلاثةً بلياليها) لحديث ابني خزيمة وحبان : (أنه صلى الله عليه وسلم أرخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ، وللمتم يوماً وليلةً إذا تظهر فلبس خفيه . . أن يمسح عليهما) (١) .

وروئ مسلم عن شريح بن هانىء قال : سألت علي بن أبي طالب عن المسح على الخفين فقال : (جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ، ويوماً وليلة للمقيم)⁽⁰⁾ .

(من الحدث بعد لبس) لأن وقت المسح يدخل بالحدث فاعتبرت مدته منه ، واختار المصنف في ° شرح المهلب ° قول أبي ثور وابن المنذر أن ابتداء المدة من المسح ؛ لأن قوة الأحاديث تعطيه^(۱7) ، والمراد بـ(لياليهن) : ثلاث ليال متصلة بهن ، سواء سبق اليوم الأول ليلته ؛ بأن أحدث وقت الغروب أم لا ؛ كأن أحدث وقت الفجر ، ولو أحدث في أثناء الليل أو النهار . ، اعتبر قدر الماضي منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع ، وعلى قياس ذلك يقال في مدة المقيم .

ثم مسح المسافر ثلاثة يستدعي أن يكون سفره قدرها ولو ذهاباً وإياباً ، فإن كان دونها . مسح في القصير مدة المقيم ، وفيما فوقه إلىٰ أن يقيم كما سيأتي في قوله : (أو عكس) ، والعاصي بسفره يمسح مدة المقيم ، وصاحب الضرورة كالمستحاضة يمسح لفرض ونوافل أو لنوافل فقط كما

 ⁽١) قوله: (يجوز مسح الخف في الوضوء) احتراز من الجنابة والنجاسة . (دقائق المنهاج ١ (ص ٣٥) .
 (٢) روضة الطالب: (١/ ٤٠٤) .

 ⁽۲) روضة الطالبين (۱/ ٤٠٤) .
 (۳) المجموع (۱/ ٤٤٥) .

⁽٤) صحيح ابن خزيمة (١٩٢) ، صحيح ابن حبان (١٣٢٨) عن سيدنا أبي بكرة عن أبيه رضي الله عنهما .

⁽٥) صحيح مسلم (٢٧٦).

⁽٦) المجموع (١/٢٥٥).

سيأتي ، (فإن مسح حضراً ثم سافر أو عكس) أي : مسح سفراً ثم أقام (. . لم يستوف مدة سفر) تغليباً للحضر ، فيقتصر على مدته في الأول ، وكذا في الثاني إن أقام قبل مضيها ، فإن أقام بعدها . . لم يستو من من وإن زاد على يوم وليلة ، ولو مسح سفراً بعد حدثه حضراً . . استوفى مدة السفر ، ولو مسح احد الحفين حضراً تم الآخر سفراً . . مسح مدة السفر عند الرافعي ؛ تبماً للقاضي حسين والبغوي () ، وصحح المصنف مقالة المتولي والشاشي : أنه يمسح مدة الإقامة فقط () .

(وشرطه: أن يلبَس بعد كمال طهر) للحديث الأول ، فلو لبسه قبل غسل رجليه وغسلهما فيه . لم يجز المسح إلا أن ينزعهما من موضع القدم ثم يدخلهما فيه ، ولو أدخل إحداهما بعد غسلها ثم غسل الأخرى وأدخلها . لم يجز المسح إلا أن ينزع الأولى من موضع القدم ثم يدخلها فيه ، ولو غسلهما في ساق الخف ثم أدخلهما موضع القدم . جاز المسح ، ولو ابتدأ اللبس بعد غسلهما ثم أحدث قبل وصولهما إلى موضع القدم . لم يجز المسح ، ودخل في قوله : (طهر) وضوء دائم الحدث كالمستحاضة ، والوضوء المضموم إليه التيمم لمرض ، فيجوز بناء المسح عليهما ، ويستفاد به ما كان يستفاد بذلك الوضوء لو بقي من فرض ونوافل أو نوافل فقط إن كان فعل به فرض ، ويجب النزع في الوضوء لفرض آخر .

(ساتر محل فرضه) وهو القدم بكعبيه من كل الجوانب غير الأعلى، فلو رئي منه بأن يكون واسع الرأس. لم يضر، ولو كان به تخرق في محل الفرض. . ضر قل أو كثر، ولو تخرقت البطانة أو الظهارة بكسر أولهما والباقي صفيق. . لم يضر، وإلا . ضر، ولو تخرقتا من موضعين غير متحاذيين. . لم يضر، (طاهراً) بخلاف النجس؛ كالمتخذ من جلد الميتة قبل الدباغ، قال في «شرح المهذب» : والمتنجس، فلا يكفي المسح عليه؛ إذ لا تصح الصلاة فيه التي هي المقصود الأصلي من المسح، وما عداها من مس المصحف ونحوه. . كالنابع لهالاً؟).

نعم ؛ لو كان بأسفل الخف نجاسة معفو عنها. . مسح منه ما لا نجاسة عليه ، ذكره في « شرح

⁽١) الشرح الكبير (١/ ٢٨٥).

⁽٢) روضة الطالبين (١٣٢/١) .

⁽٣) المجموع (١/٥٧٦).

المهذب "(١) ، ويؤخذ من كلام الرافعي كـ الوجيز » : أن الحكم كذلك في غير المعفو عنها(٢) ، فيستفاد بالمسح في هلذه الصورة قبل التطهير عن النجاسة : مس المصحف وحمله كما قاله الجويني في ﴿ التبصرة ، .

(يمكن تباع^(٣) المشي فيه لتردد مسافر لحاجاته) عند الحط والترحال وغيرهما مما جرت به العادة ، بخلاف ما لم يكن كذلك ؛ لغلظه كالخشبة العظيمة ، أو رقته ؛ كجورب الصوفية والمتخذ من الجلد الضعيف ، أو غير ذلك ؛ كسعته أو ضيقه ، فلا يكفي المسح عليه ، ولو كان ضيقاً يتسع بالمشي عن قرب. . كفي المسح عليه ، (قيل : وحلالاً) فلا يكفي المسح على المغصوب ؛ لأنه رخصة ، والرخص لا تناط بالمعاصي ، والأصح : لا يشترط ذلك ، فيكفى المسح على المغصوب كالوضوء بماء مغصوب، وعلى المسروق وعلى الحرير للرجل وغيره، وقوله: (حلالاً) و(ساتر) وما بينهما. . أحوال من ضمير (يلبس) أي : وهو بهـٰـٰــٰه الصفات .

(ولا يجزىء منسوج لا يمنع ماءً) أي : نفوذه إلى الرجل _ كما في « المحرر »(1) _ لو صب عليه كما في " شرح المهذب » كـــ النهاية »(°) مع كونه قوياً كما في « البسيط » (في الأصح) لأنه خلاف الغالب من الخفاف المنصرف إليها نصوص المسح .

والثاني : يجزىء ؛ كالمتخرق ظهارته من موضع وبطانته من آخر وإن نفذ الماء منه إلى الرجل لو صب عليه ، ولو كان المنسوج لا يمنع وصول بلل المسح إلى الرجل لخفته. . لم يجز المسح عليه كما جزم به الماوردي^(٦) ، وهو خارج بشرط إمكان تباع المشي .

(ولا) يجزىء (جرموقان^(٧) في الأظهر) هما : خف فوق خف كل منهما صالح للمسح ؛ لأن الرخصة وردت في الخف؛ لعموم الحاجة إليه، والجرموق لا تعم الحاجة إليه، والثاني: يجزيء؛

المجموع (١/ ٨٦٥) . (1)

الوجيز (ص ٦٨) ، الشرح الكبير (٢٣/٢) . **(Y)**

في (هـ) : (تتابع) . (٣)

المحرر (ص ١٤) . (1)

المجموع (١/ ٥٦٩) ، نهاية المطلب (٢٩٧/١) . (0)

الحاوي الكبير (١/ ٤٤٥) . (٦)

الجرموق : بالضم معرب . د دقائق المنهاج ، (ص ٣٥) . (V)

لأن شدة البرد قد تحوج إلىٰ لبسه ، وفي نزعه عند كل وضوء للمسح على الأسفل مشقة ، ويجاب بأنه يدخل يده بينهما ويمسح الأسفل ، ولو لم يكن الأسفل صالحاً للمسح . . فهو كاللفافة ، ويجوز المسح على الأعلىٰ جزماً ، ولو لم يكن الأعلى صالحاً للمسح . . فهو كخرقة تلف على الأسفل ، فإن مسح الأسفل أو الأعلىٰ ووصل البلل إلى الأسفل بقصده أو قصدهما أو أطلق . . أجزاً ، وإن قصد الأعلىٰ فقط . . فلا ، ولو لم يصلح واحد منهما للمسح . . فواضح أن لا إجزاء .

(ويجوز مشقوق قدم شد) بالعرى (في الأصح) لحصول الستر والارتفاق به ، والثاني : لا ؛ كما لو لف على قدميه قطعة أدم وأحكمها بالشد . . فإنه لا يمسح عليها ، وفرق الأول بعسر الارتفاق بها في الإزالة والإعادة مع استيفاز المسافر ، ولو فتحت العرى . . بطل المسح وإن لم يظهر من الرجل شيء ؛ لأنه إذا مشي . . ظهر .

(ويسن مسح أعلاه) الساتر لمشط الرجل (وأسفله خطوطاً) بأن يضع يده البسرئ تحت العقب والبمن على ظهر الأصابع من تحت ملهجا والبمن على ظهر الأصابع من تحت مفرجاً بين أصابع يذيه ، ولا يسن استيعابه بالمسح ، ويكره تكراره ، وكذا غسل الخف ، وقبل : لا يجزى، ، ولو وضع يده المبتلة عليه ولم يعرها أو قطر عليه . . أجزأه ، وقبل : لا ، ويجزى، بخرقة وغيرها ، (ويكفي مسمى مسح يحاذي الفرض) من ظاهر الخف ، دون باطنه الملاقي للبشرة ، فلا يكفي كما قال في « شرح المهذب » اتفاقالاً) ، (إلا أسفل الرجل وعقبها فلا) يكفي (على الممذهب) لأنه لم يرد الاقتصار على ذلك كما ورد الاقتصار على الأعلىٰ فيقتصر عليه وقوفاً على محل الرخصة .

والقول الثاني _ وهو مخرج _ : يكفي ؛ قياساً على الأعلىٰ ، وقطع بعضهم بالأول وبعضهم بالثاني ، والعقب : مؤخر القدم ، (قلت : حرفه . . كأسفله'^(۲) ، والله أعلم) في أنه لا يكفي الاقتصار عليه ؛ لقربه منه .

⁽١) المجموع (١/٥٨٥).

⁽٢) - قوله في " المنهاج ٤ : (حرقه كأسفله) لا يدمنه ، ويود على " المحرر ٤ لأن عبارته تقتضي إجزاءه . * دقائق المنهاج ١ (ص ٣٥) .

وَلاَ مَشْحَ لِشَاكٌ فِي بَقَاءِ الْمُكَّةِ . فَإِنْ أَجْنَبَ.. وَجَبَ تَجْدِيدُ لُبْسٍ ، وَمَنْ نَزَعَ وَهُوَ بِطُهْرِ الْمَشْحِ.. غَسَلَ قَلْمَنْهِ ، وَفِي قَوْلٍ : يَتَوَضَّأُ .

(ولا مسع لشاك في بقاء المدة) كأن شك في وقت الحدث بعد اللبس ؛ لأن المسح رخصة بشروط ، منها : المدة ، فإذاشك فيها . . رجم إلى الأصل وهو الغسل .

. (فإن أجنب) لابس الخف في أثناء المدة (. . وجب) عليه (تبحديد لبس) إن أراد المسح ؛ بأن ينزع ويتظهر ثم يلبس ، وذلك اللبس انقطعت مدة المسح فيه بالجنابة ؛ لأمر الشارع بنزع الخف من أجلها في حديث صفوان قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا مسافرين أو سفواً . . ألا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة) صححه الترمذي وغيره (١٦) ، دلَّ الأمر بالنزع على عدم جواز المسح في الغسل والوضوء لأجل الجنابة ؛ فهي مانعة من المسح قاطعة لمدته ، حتى لو اغتسل لابساً . لا يمسح بقيتها كما هو مقتضى كلام الرافعي (٢٦) ، ويؤخذ من قول « الكفاية » : (ينبغي ألاً تبطل مدة المسح) : أنه يمسح بقيتها ؛ لارتفاع المانع .

. . .

⁽١) سنن الترمذي (٩٦) ، وأخرجه النسائي (١٣١) .

⁽٢) الشرح الكبير (١/ ٢٨٩).

⁽٣) المجموع (١/ ٥٩١).

بابُلغُنك ل

مُوجِبُهُ: مَوْتٌ، وَحَيْضٌ، وَيَفَاسٌ، وَكَذَا وِلاَدَهْ بِلاَ بَلَلِ فِي الأَصَحُ ، وَجَنَابَةٌ بِدُخُولِ حَشْفَةٍ أَوْ قَدْرِهَا وَزِجاً ، وَيِخُرُوجِ مَنِيٍّ مِنْ طَرِيقِهِ الْمُعْتَادِ وَغَيْرِهِ ، رَيُعُوفُ بَتَدَفَّقِهِ ، أَوْ لَذَّةٍ بِخُرُوجِهِ ، أَوْ رِبِح عَجِينِ رَطْباً وَبَيَاضٍ بَيْضِ جَافَا ، فَإِنْ فَقِدَتِ الصَّفَاتُ . . فَلاَ غُسْلَ . وَالْمَرْأَةُ كَرَجُلٍ .

(باب الغسل)

(موجيه : موت) إلا في الشهيد ؛ فسيأتي أنه لا يغسل ، (وحيض ونفاس) فيجب عند انقطاعهما للصلاة ونحوها ، (وكذا ولادة بلا بلل في الأصح) لأن الولد مني منعقد ، والثاني يقول : الولد لا يسمى منياً ، وعلى الأول : يصح الغسل عقبها ، ذكره في الشرح المهذب » ، ويجري الخلاف بتصحيحه في إلقاء العلقة والمضغة بلا بلللان ، (وجنابة) وتحصل للرجل (بدخول حشفة أو قدرها) من منطوعها منه (فرجاً) قبلاً أو دبراً من آدمي أو بهيمة ، ويصير الآدمي جنباً بذلك أيضاً ، (وبخروج مني من طريقه المعتاد وغيره) كأن انكسر صلبه فخرج منه ، وفي أصل الروضة » : وقبل : الخارج من غير المعتاد . له حكم المنفتح المذكور في باب الأحداث ، فيعود فيه التفصيل والخلاف (٢٠) والمسلب هنا كالمعدة هناك ، وفي الشرح المهذب » : إنه الصواب (٣٠) ، وجزم به في التحقيق ١٤٠٠).

(ويعرف بتدفقه أو لذة) بالممجمة (بخروجه) وإن لم يتدفق لقلته ، مع فتور الذكر عقب ذلك ،
ذكره في « الروضة » كـ« أصلها » () ، وأسقطه من « الممجر » لاستلزام اللذة له ، (أو ربيح عجين
رطباً ، وبياض بيض جافاً) وإن لم يتدفق أو يلتذ به ؛ كأن خرج ما بغي منه بعد الغسل ، (فإن
نقدت الصفات) المذكورة في الخارج (. . فلا غسل) به ، (والمرأة كرجل) في أن جنابتها
تحصل بما ذكر ، وفي أن منهها يعرف بالصفات المذكورة ، وقال الإمام والغزالي : لا يعرف منهها
إلا بالتلذذ () .

⁽١) المجموع (٢/ ١٦٨ ـ ١٦٩) .

⁽٢) الشرح الكبير (١/١٨١).

⁽٣) المجموع (٢/١٥٩-١٦٠).

⁽٤) التحقيق (ص ٨٩).

⁽٥) روضة الطالبين (١/ ٨٣) ، الشرح الكبير (١٨١/١) .

⁽٦) نهاية المطلب (١٤٦/١) ، الوجيز (ص ٣٣) .

وَيَخْرُمُ بِهَا مَا حُرُمَ بِالْحَدَثِ ، وَالْمُنْكُ بِالْمَسْجِدِ لاَ عُبُورُهُ ، وَالْقُرْآنُ ، وَتَحِلُّ أَذَكَارُهُ لاَ بِفَصْدِ قُرْآنِ . وَالْقَلُهُ : نِيَّةُ رَفْعِ جَنَاتِهِ ، أَوِ اسْتَيْنَاحَةٍ مُفْتَقِرٍ إِلَيْهِ ، أَوْ أَنَاءَ فَرض الْفُشْلِ ، مَفُوونَةً بِأَوْلِ : . . .

(ويحرم بها) أي : بالجنابة : (ما حرم بالحدث) من الصلاة وغيرها المتقدم في بابه ، (والمكث بالمسجد لا عبوره) أي : الجواز به ، قال تعالىٰ : ﴿ وَكَلَّ جُنَّبًا إِلَّا عَارِي سَيِيلٍ ﴾ ، وخرج بـ (المسجد) : الرباط ونحوه ، (والقرآن) ولو بعض آية ؛ لحديث الترمذي وغيره : « لا يقرأ المجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن ، () ، و (يقرآ) روي بكسر الهمزة على النهي ، ويضمها على الخبر المراد به النهي ، ذكره في « شرح المهذب ، () ، (وتحل أذكاره لا بقصد قرآن) (كتو لم الذكار ، () عند المصبية : (إنا لله وإنا إليه رابا إليه وان المهدن) ، فإن قصد القرآن وحده أو مع الذكر . . حرم ، وإن أطلق . . فلا ؛ كما اقتضاء كلام المصنف ، خلافاً « للمحرر » ، ونبه عليه في « الدقائق ، فا وقال في « شرح المهذب » : أشار

العراقيون إلى التحريم (^(ه)) ، قال في « الكفاية » : وهو الظاهر .

(وأقله) أي : الغسل عن الجنابة أو الحيض أو النفاس : (نية رفع جنابة) أو حيض أو نفاس ؛
أي : رفع حكم ذلك ، (أو استباحة مفتقر إليه) أي : إلى الغسل ؛ كأن ينوي استباحة الصلاة أو
غيرها مما يتوقف على الغسل ، (أو أداء فرض الغسل) أو فرض الغسل ، أو أداء الغسل كما في
« الحاوي الصغير » قياساً على أداء الوضوء (⁽¹⁾) ، وفي « شرح المهنب » : قال الروياني : لو نوى
الجنب الغسل . لم يجزئه ؛ لأنه قد يكون عادةً وقد يكون مندوبالا⁽⁾⁾ ، (مقرونةً بأول فرض) وهو
أول ما يغسل من البدن ، فلو نوئ بعد غسل جزء . . وجب إعادة غسله ، و (مقرونة) بالرفع في خط

⁽۱) سنن الترمذي (۱۳۱) ، وأخرجه ابن ماجه (۹۹) ، والبيهقي (۸۹/۱) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عندما .

⁽Y) المجموع (Y/ 1V0).

 ⁽٣) المجموع (١٧٥١١).
 (٣) قوله : (وتحل أذكار القرآن لا بقصد قرآن) يفهم منه مسألة نفيسة : أنه إذا أثنى به ولم يقصد قرآناً ولا ذكراً.

حلً ، صرح به إمام الحرمين وغيره . ﴿ دقائق المنهاج ﴾ (ص ٣٥) .

⁽٤) دقائق المنهاج (ص ٣٥) .

⁽O) المجموع (Y/ ١٨٥).

⁽٦) الحاوي الصغير (ص ١٣٢) .

⁽٧) المجموع (١/٣٩٠).

وَتَغْمِيمُ شَعْرِهِ وَيَشَرِهِ ، وَلاَ تَجِبُ مَضْمَضَةٌ وَاسْتِنْشَاقٌ . وَأَكْمَلُهُ : إِزَالَةُ الْفَذَرِ ، ثُمَّ الْمُوْصُوءُ۔ وَفِي قَوْلِ : يُؤَخِّرُ غَسْلَ قَدَمَتِهِ ـ ثُمَّ تَعَقِّدُ مَعَاطِفِهِ ، ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَىٰ رَأْسِهِ وَيُخَلِّلُهُ ، ثُمَّ شِقْهِ الاَئِمَنِ ، ثُمَّ الاَئِيمَر ، وَيَذَلْكُ ، وَيُثَلِّثُ ، وَتَثْبُمُ لِحَيْضِ الْوَرُهُ مِسْكاً ،

المصنف ، وقبل : بالنصب صفة (نية) المقدرة المنصوبة بنية الملفوظة ، (وتعميم شعره) بفتح المين (وبشره) حتى الأظفار وما يظهر من صماخي الأذنين ، ومن فرج المرأة عند قعودها لقضاء الحباجة ، وما تحت الشعر الكثيف ، ويجب نقض الضفائر إن لم يصل العاء إلى باطنها إلا بالنقض ، (ولا تجب مضمضة واستنشاق) كما في الوضوء .

(وأكمله: إزالة القذر) بالمعجمة ؛ كالمني على الفرج ، (ثم الوضوء) كاملاً ، (وفي قول: يؤخر غسل قدميه) فيغسلهما بعد الغسل؛ لحديث الشيخين عن عائشة رضي الله عنها: (أنه يؤخر غسل قدمية في غسله من الجنابة وضوءه للمحالة) (() ، زاد البخاري في رواية عن ميمونة: (غير رجليه ، ثم غسلهما بعد الغسل) (() ، (ثم تعهد معاطفه) كغضون البطن والإيط، وثم يفيض الماء على رأسه ويخلله) ، وفي « الروضة و « أصلها »: أنه يخلل الشعر بالماء قبل إفاضته ؛ ليكون أبعد عن الإسراف في الماء (() ، وفي « المهذب » : تخليل اللحية أيضاً () ، (ثم) على (شقه الأيمن ثم الأيسر) : لأنه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيمن في طهوره ، رواه الشيخان من حديث عائشة (في الله تعالى عنها .

(ويدلك) بدنه ؛ خروجاً من خلاف من أوجبه ، (وينلث) كالوضوء ، فيغسل رأسه ثلاثاً ، ثم شقه الأيمن ثلاثاً ، ثم الأيسر ثلاثاً ، (وتتبع) المرأة (لحيض أثره) أي : أثر الدم (مسكاً) بأن تتجعله على قطنة وتدخله فرجها ؛ للأمر بما يؤدي ذلك في « الصحيحين » من حديث عائشة وتفسيرها قوله صلى الله عليه وسلم لسائلته عن الغسل من الحيض : « خذي فرصة من مسك فتطهري بها أثر الدم) ، ويكون ذلك بعد الغسل ، وحكمته : تطييب المحل ، والنفاس كالحيض في ذلك ، والفرصة بكسر الفاء وبالصاد المهملة : القطعة ،

⁽۱) صحيح البخاري (۲۷۲) ، صحيح مسلم (۳۱٦) .

⁽۱) صحيح البخاري (۱۲۱) ، صحيح مسلم (۱۱۱) . (۲) صحيح البخاري (۲۹۰) .

⁽٣) روضة الطالبين (١/ ٨٩) ، الشرح الكبير (١/ ١٩٢ ـ ١٩٣) .

⁽٤) المهذب ((٤٩) .

⁽٥) صحيح البخاري (٤٢٦) ، صحيح مسلم (٢٦٨) .

⁽٦) صحيح البخاري (٣١٤) ، صحيح مسلم (٣٣٢) .

وَإِلاَّ.. فَنَحْوَهُ .. وَلاَ يُسَنُّ تَجْدِيدُهُ ، يِخِلاَفِ الْوُصُّوءِ . وَيُسَنُّ اَلاَّ يَنْفُصَ مَاءُ الْوُصُّوءِ عَنْ مُنْهُ ، وَالْفُسْلِ عَنْ صَاعٍ ، وَلاَ حَدَّ لَهُ . وَمَنْ بِهِ نَجَسٌ . يَغْسِلُهُ ثُمَّ يَغْسَلُ ، وَلاَ تَكْفِي لَهُمَّا غَسْلَةً ، وَكَذَا فِي الْوُصُّرِءِ . فُلْتُ : الأَصَعُ : تَكْفِيهِ ، وَاللهُ أَعْلَمُ . وَمَنِ أَغْنَسَلَ لِجَنَابَةٍ وَجُمُعَةٍ .. حَصَلاً ، أَوْ لإِخْدَاهُمَا .. حَصَلَ

والأثر : بفتح الهمزة والمثلثة ، (وإلا) أي : وإن لم يتيسر المسك (. . فنحوه)^(١) من الطيب ، فإن لم يتيسر . فالطين ، فإن لم يتيسر . كفى الماء ، ونبه في ^و الدقائق ^(٢) على عدوله عن قول « المحرر » : مسكاً ونحوه للإعلام بالترتيب في الأولوية .

المحرر ، : مسكا ونحوه للإعلام بالترتيب في الاولوية .
 (ولا يسن تجديده) أي : الغسل ؛ لأنه لم ينقل ، (بخلاف الوضوء) فيسن تجديده إذا صلئ
 بالأول صلاة ما؛ روى أبو داوود وغيره حديث: «من توضأ على طهر . كتب له عشر حسنات "".

(ويسن الأينقص ماء الوضوء عن مد ، والغسل عن صاع)⁽¹⁾ لحديث مسلم عن سفينة : (أنه صلى الله عليه وسلم كان يغسله الصاع ويوضئه المد)⁽⁰⁾ ، (ولا حد له) حتى لو نقص عن ذلك وأسبغ . أجزأ ، والصاع : أربعة أمداد ، والمد : رطل وثلث بالبغدادي ، وتقدم في (الطهارة) ت . ال عالم

(ومن به نبحس. . يغسله ثم يغتسل ، ولا تكفي لهما غسلة) واحدة ، (وكذا في الوضوء) وذلك وجه في المسألتين صححه الرافعي^(١) ؛ لأن الماء يصير مستعملاً أولاً في النجس فلا يستعمل في الحدث .

(قلت : الأصح : تكفيه ، والله أعلم) ويرفعهما الماء معاً .

(ومن اغتسل لجنابة وجمعة . . حصلا) أي : غسلهما، (أو لإحداهما . . حصل) أي : غسلها

 ⁽¹⁾ قوله : (تتيع أثر الحيض مسكاً ، وإلا . . فنحوه) أحسن من قول غيره : (أو نحوه) لأن السنة المسك ، فإن
عجزت . . فنحوه . ٥ دقائل المنهاج ، (ص ٣٦) .

⁽Y) دقائق المنهاج (ص٣٦).

⁽٣) سنن أبي داوود (٦٢) ، وأخرجه الترمذي (٥٩) ، وابن ماجه (٥١٢) عن سيدنا ابن عمر رضي الله

 ⁽٤) الصاع: أربعة أمداد يذكر ويؤنث، وهو هنا: خمسة أرطال وثلث بالبغدادي كما في (الفطرة) و(فدية الحج) وغيرهما، وقيل: ثمانية أرطال. • دقائق المنهاج ، (ص ٣٦) .

⁽٥) صحيح مسلم (٣٢٦).

⁾ الشرح الكبير (١٩٠/١) .

فَقَطْ . قُلْتُ : وَلَوْ أَحْدَثَ ثُمَّ أَجْنَبَ أَوْ عَكْسُهُ. . كَفَى ٱلْغُسْلُ عَلَى ٱلْمَذْهَبِ ، وَٱللهُ أَعْلَمُ .

(فقط) عملاً بما نواه في كل ، وقبل : لا يصح الغسل في الأولى ؛ للإشراك في النية بين الفرض والنفل ، وفي قول : يحصل بغسل الجنابة غسل الجمعة ؛ لأن المقصود به التنظيف ، وفي وجه : يحصل غسل الجنابة بغسل الجمعة ؛ لأن القصد به حالة كمال ولا تكون إلا بعد ارتفاع الجنابة . (قلت) كما قال الرافعي في « الشرح » : (ولو أحدث ثم أجنب أو عكسه . كفي الغسل) وإن لم ينو معه الوضوء (على المذهب ، والله أعلم) (" لا لادراج الوضوء في الغسل ، والله أعلم) (")

يكفي الغسل وإن نوى معه الوضوء ، بل لا بد من الوضوء معه ، والثالث : إن نوى مع الغسل الوضوء .. كفى ، وإلا . فلا ، وفي الصورة الثانية طريق قاطع بالاكتفاء ؛ لتقدم الأكبر فيها فلا يؤثر بعده الأصغر ، فالطريقان في مجموع الصورتين من حيث الثانية لا في كل منهما ، ولم وجد الحدثان

معاً. . فكما لو تقدم الأصغر .

⁽١) الشرح الكبير (١/١١٥).

باسئة لنحاست

هِيَ : كُلُّ مُسْكِرٍ مَائِعٍ ، وَكَلْبٌ ، وَخِنْزِيرٌ ، وَفَرْعُهُمَا ، وَمَيْنَةُ غَيْرِ ٱلآدَمِيُّ وَٱلسَّمَكِ وَٱلْجَرَادِ ، وَدَمٌ ، وَقَيْحٌ ، ۖ وَقَيْءٌ ، وَرَوْثٌ ، وَيَوْلٌ ، وَمَذْيٌ ، وَوَدْيٌ ،

(باب النجاسة)

(هي : كل مسكر مائع) كالخمر ؛ وهي المتخذ من ماء العنب ، والنبيذ كالمتخذ من الزبيب ، واحترز هنا بـ (ماثع) المزيد على « المحرر »(١) عن البنج وغيره من الحشيش المسكر ؛ فإنه حرام ليس بنجس ، قاله في « الدقائق »(٢) ، ولا يرد عليه الخمر المعقودة ؛ فإنها مائع في الأصل ، بخلاف الحشيش المذاب ، (وكلب وخنزير وفرعهما) أي : فرع كل منهما مع الآخر ، أو مع غيره من الحيوانات الطاهرة ؛ تغليباً للنجس ، والأصل في نجاسة الكلب : حديث مسلم : « طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب. . أن يغسل سبع مرات أولاهن بالتراب »(٣) أي : مطهره ، والخنزير أسوأ حالاً من الكلب ؛ لأنه لا يجوز اقتناؤه بحال ، بخلاف الكلب ، (وميتة غير الآدمي والسمك والجراد) لحرمة تناولها ، قال تعالىٰ : ﴿ حُرَّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْنَةُ وَٱلدُّمُ ﴾ ، وميتة السمك والجراد طاهرة ؛ لحل تناولها ، وكذا ميتة الآدمي في الأظهر ؛ لقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَقَدْ كُرَّمْنَا بَجِيَّ ءَادَمُ ﴾ ، وقضية التكريم : ألاَّ يحكم بنجاستهم بالموت ، وسواء الكفار والمسلمون .

(ودم) لما تقدم من تحريمه ، (وقيح) لأنه دم مستحيل ، (وقيء) كالغائط ، (وروث)^(٤) بالمثلثة ؛ كالبول ، (وبول) للأمر بصب الماء عليه في حديث « الصحيحين » المتقدم أول (الطهارة) ، (ومذى) بسكون الذال المعجمة ؛ للأمر بغسل الذكر منه في حديث « الصحيحين » في قصة على بن أبي طالب رضي الله تعالىٰ عنه (°) ، ويحصل عند ثوران الشهوة ، (وودي) بسكون

المحرر (ص ١٥) . (1)

⁽٢)

دقائق المنهاج (ص ٣٦) . صحيح مسلم (٢٧٩/ ٩١) عن سيدنا أبي هريرة رضى الله عنه . (٣)

قوله : (والروث) أحسن من قول غيره : (العذرة) لأن العذرة مختصة بفضلة الآدمي والروث أعم ، ولأنه (£) إذا علمت نجاسة الروث مع أنه مختلف فيه من مأكول اللحم.. فالعذرة المجمع عليها أولىٰ ولا عكس. 1 دقائق المنهاج 1 (ص ٣٦) .

صحيح البخاري (۱۳۲) ، صحيح مسلم (۳۰۳) .

وَكَذَا مَنِيُّ غَيْرِ ٱلْآدَمِيِّ فِي الأَصَحُّ ـ قُلْتُ : الأَصَحُّ : طَهَارَةُ مَنِيًّ غَيْرِ ٱلْكَلْبِ وَٱلْخِنْزِيرِ وَفَوْعِ أَخَدِهِمَا ، وَاللهُ أَعْلَمُ ـ وَلَيَنُ مَا لاَ يُؤْكَلُ غَيْرَ الاَدَمِيُّ . وَالْجُزُءُ ٱلْمُنْفَصِلُ مِنَ الْحَيْ كَمَيْتَةِ ، إِلاَّ شَعَرَ الْمَأْكُولِ ؛ فَطَاهِرٌ . وَلَيْسَتِ الْمَلَقَةُ وَٱلْمُضْغَةُ وَرُطُوبَةُ ٱلْفَرجِ بِنَجَسٍ فِي الاَصَحُّ ... إِلاَّ شَعَرَ الْمَأْكُولِ ؛ فَطَاهِرٌ . وَلَيْسَتِ الْمَلَقَةُ وَٱلْمُضْغَةُ وَرُطُوبَةُ ٱلْفَر

الدال المهملة ؛ كالبول وهو يخرج عقبه ، أو عند حمل شيء ثقيل ، (وكذا مني غير الآدمي في الأصح) لاستحالته في الباطن كالدم^(۱) ، (قلت : الأصح : طهارة مني غير الكلب والخنزير وفرع أحدهما ، والله أعلم) لأنه أصل حيوان طاهر ، ومني الآدمي طاهر ؛ لحديث الشيخين عن عائشة : (أنها كانت تحك المنني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصلي فيه)^(۱) ، ومني الكلب ونحوه نجس قطعاً .

(ولبن ما لا يؤكل غير الآدمي) كلين الأثان ؛ لأنه يستحيل في الباطن كالدم ، ولبن ما يؤكل طاهر ؛ قاله لا يليق بكرامته أن طاهر ؛ قال الله تعالىٰ : ﴿ لِنَا خَلِهُمَا سَائِهَا لِلنَّذِيئِ ﴾ ، وكذا لبن الآدمي ؛ فإنه لا يليق بكرامته أن يكون منشؤه نجساً ، ومن ذلك يؤخذ : أن الكلام في لبن الأثنى الكبيرة ، فيكون لبن الذكر والصغيرة نجساً كما صرح به بعضهم .

(والجزء المنفصل من الحي . . كميتنه) طهارة ونجاسة ، فيد الآدمي طاهرة ، وألية الخروف نجسة (إلا شعر المأكول) بفتح العين (فطاهر) وفي معناه الصوف والوبر ، قال الله تعالىٰ : ﴿ وَوَنَّ أَضَوَافِهَا وَأَتْصَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثْنَا وَمَنْها إِلَى جِينِ ﴾ ، واحترز بالمأكول عن شعر غيره ؛ كالحمار فهو نجس .

(وليست العلقة والمضغة ورطوبة الفرج)^(٣) من الآدمي (بنجس في الأصح) لأن الأولين أصل الآدمي كالمني ، والثالث كعرقه ، والقائل بالنجاسة يقول : الثالث متولد من محلها ينجس ذكر

⁽١) العذي : بإسكان الذال ويقال : بكسرها مع تشديد الياء وتخفيفها ، ويقال في فعله : مذي بتخفيف الذال وتشديدها وامدنى . والودي : بإسكان الدال المهملة ، وحكى الجوهري : أنه يكسرها مع تشديد الياء وصاحب و المطالع ؛ أنه بذال معجمة وهما شاذان أو باطلان ، وودئ وأودئ وودئ بالتشديد ، وهو ماه ثخين كدر يخرج عقب البول . والمني : مشدد لا غير ، يقال : أمنى ومنى ومنى بالتشديد . و دقائق المنهاج ؛ (ص
٣٧) .

⁽٢) صحيح البخاري (٢٢٩) ، صحيح مسلم (٢٨٨) .

 ⁽٣) قول (المنهاج): (ورطوبة فرج) أحسن ؛ لتدخل المرأة وسائر الحيوان الطاهر . (دقائق المنهاج) (ص
 (٣٧) .

المجامع ، ويلحق الأولين بالدم ؛ إذ العلقة دم غليظ ، والمضغة : علقة جمدت فصارت كقطعة لحم قدر ما يمضغ ، والثلاثة من غير الآدمي أولئ بالنجاسة ، وينبني عليها في الثالث تنجس البيض .

(ولا يطهر نجس العين إلا خمر تخللت) أي : صارت خلاً من غير طرح شيء فيها فنطهر ، (وكذا إن نقلت من شمس إلى ظل وعكسه). تطهر (في الأصح ، فإن خللت بطرح شيء) فيها كالبصل والخبز الحار (.. فلا) تطهر ؛ لتنجس المطروح بها فينجسها بعد انقلابها خلاً ، وقيل : كالمسمجاله بالمعالجة المحرمة فعوقب بضد قصده ، وينبني على العلتين : الخلاف في مسألة النقل المذكورة والخمر المشتد من ماء العنب ، ويؤخذ من الاقتصار عليها : أن النيذ _ وهو المتخذ من غير العنب كالزبيب _ لا يظهر بالتخلل ، وبه صرح القاضي أبو الطيب ؛ لتنجس الماء به حالة الاشتداد ، فينجسه بعد الانقلاب خلاً ، وقال البغوى : يطهر ؛ لأن الماء من ضرورته .

(و) إلا (جلد نجس بالموت فيظهر بدبغه ظاهره ، وكذا باطنه على المشهور) لحديث مسلم :

{ إذا ديغ الإهاب . . فقد طهر ا⁽¹⁾ ، والثاني يقول : آلة الديغ لا تصل إلى الباطن ، ودفع بأنها تصل
إليه بواسطة الماء ورطوبة الجلد ، فعلى الثاني : لا يصلى فيه ولا يباع ولا يستعمل في الشيء
الرطب ، واحترز بقوله : (بالموت) عن النجس حال الحياة ؛ كجلد الكلب ، فلا يظهر بدبغه ،
(والديغ : نزع فضوله بحريف) بكسر الحاء ؛ كالقرظ والعفص والشث بالمثلث ، (لا شمس
وتراب) فلا يحصل بهما الديغ ؛ لبقاء فضلات الجلد وعفوتته ؛ إذ لو نقع في الماء . عاد إليه
النتن ، (ولا يجب الماء في أثنائه) أي : الديغ (في الأصح) بناء على أنه إحالة ومقابله مبنى على
أنه إزالة ، ولا يضر عليه تغير الماء بالأدوية ؛ للضرورة .

(والمدبوغ) على الأول (كثوب نجس) لملاقاته للأدوية التي تنجست به قبل طهر عينه فيجب نسله .

⁽١) صحيح مسلم (٣٦٦) عن سيدنا ابن عباس رضى الله عنهما .

(وما نجس بملاقاة شيء من كلب. . غسل سبعاً إحداها بتراب) قال صلى الله عليه وسلم : " إذا ولغ الكلب في الإناء . . فاغسلوه سبع مرات » رواه الشيخان(١١) ، زاد مسلم في رواية : « أولاهن بالتراب »(٢) ، وفي أخرىٰ : « وعفروه الثامنة بالتراب »(٣) والمراد : أن التراب يصاحب السابعة كما في رواية أبي داوود : « السابعة بالتراب »^(٤) ، وبين هـٰذه ورواية (أولاهن) تعارض في محل التراب فيتساقطان في تعيين محله ، ويكتفيٰ بوجوده في واحدة من السبع كما في رواية الدارقطني : احداهن بالبطحاء "(٥) ، ويقاس على الولوغ غيره ؛ كبوله وعرقه ؛ لأنه إذا وجب ما ذكر في فمه مع أنه أطيب ما فيه ، بل هو أطيب الحيوان نكهة لكثرة ما يلهث.. ففي غيره بطريق الأولىٰ ، (والأظهر : تعين التراب) جمعاً بين نوعي الطهور ، والثاني : لا ، ويقوم مقامه غيره ؛ كالأشنان والصابون ، وسيأتي جواز التيمم برمل فيه غبار فهو في معنى التراب ، وجوازه هنا أوليٰ .

(و) الأظهر : (أن الخنزير ككلب) فيما ذكر ؛ لأنه أسوأ حالاً منه كما تقدم ، والثاني : لا ، بل يكفى الغسل منه مرة بلا تراب كغيره من النجس ، ويجرى الخلاف في المتولد من كلب وخنزير ، والمتولد من أحدهما وحيوان طاهر ؛ لأنه ليس كلباً ، ذكره في « الروضة »^(٦) ، (**ولا** يكفى تراب نجس ، ولا) تراب (ممزوج بمائع) كالخل (في الأصح) نظراً إلىٰ أن القصد بالتراب : التطهير ، وهو لا يحصل بما ذكر ، فلا بد من طهورية التراب ومزجه بماء ، ومقابل الأصح : ينظر إليْ مجرد اسم التراب وإلى استعماله ممزوجاً مع المحافظة عليْ وجود السبع بالماء كما صرح به ابن الصلاح ، حتىٰ لو غسل بالماء ستاً والسابعة بالتراب الممزوج بمائع. . لم يكف قطعاً(٧)، وما في « الروضة » كـ« أصلها » : أنه يكفي في وجه(٨) ، قال في « شرح المهذب » : هو

صحيح البخاري (١٧٢) ، صحيح مسلم (٢٧٩) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه . (1)

صحيح مسلم (٢٧٩/ ٩١) عن سيدنا أبي هريرة رضى الله عنه . **(Y)**

صحيح مسلم (٢٨٠) عن سيدنا عبد الله بن المغفل رضي الله عنه . (٣)

⁽٤) سنن أبي داوود (٧٣) .

سنن الدارقطني (١/ ٦٥) عن سيدنا على رضي الله عنه . (0) روضة الطالبين (٢/ ٣٣) . (7)

⁽V)

شرح مشكل الوسيط (٢٠٨/١) .

روضة الطالبين (١/ ٣٢) ، الشرح الكبير (٦٨/١) .

وَمَا نَجُسَ بِيَوْلِ صَبِيًّ لَمَ يَطْعَمْ غَيْرَ لَبَنِ. . نُضِحَ ، وَمَا نَجِسَ بِغَيْرِهِمَا ؛ إِنْ لَمْ تَكُنْ عَيْنٌ. . كَفَى جَرْفِ الْمِنَاءِ ، وَإِنْ كَانَتْ . . وَجَبَ إِزَالَةُ ٱلطَّمْمِ ، وَلاَ يَضُرُّ بَقَاءُ لَوْنِ أَوْ رِيح

خطأ ظاهر^(١) ، وحكىٰ في « التنقيح » عن بعضهم : أنه يكفي المزج بمائع مع الغسل سبعاً بالماء دون الغسل به ستاً ، ثم صحح عدم الإجزاء في الصورتين ، والواجب من التراب : ما يكدر الماء ويصل بواسطته إلىٰ جميع أجزاء المحل ، وقيل : يكفي ما ينطلق عليه الاسم ، ولا يجب استعمال التراب في الأرض الترابية ؛ إذ لا معنىٰ لتتريب التراب ، وقيل : يجب استعماله فيها كغيرها .

(وما نجس ببول صبى لم يطعم غير لبن. . نضح) بأن يرش عليه ماء يعمه ويغلبه من غير سيلان ، بخلاف الصبية ، فلا بد في بولها من الغسل على الأصل ويتحقق بالسيلان ، والأصل في ذلك : حديث الشيخين عن أم قيس : (أنها جاءت بابن لها صغير لم يأكل الطعام ، فأجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره فبال عليه ، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بماء فنضحه ولم يغسله)^(۲) ، وروى الترمذي وغيره وحسنه حديث : « يغسل من بول الجارية ، ويرش من بول الغلام ه^(٣) ، وفرق بينهما ؛ بأن الائتلاف بحمل الصبي أكثر فخفف في بوله ، وبأنه أرق من بولها فلا يلصق بالمحل لصوق بولها به ، وقوله : ﴿ لَمْ يَطْعُمْ ﴾ بفتح الياء ؛ أي : لم يتناول ، وقوله : « غير لبن » أي : للتغذي كما ذكره في « شرح المهذب »^(٤) ، فلا يمنع النضحَ تحنيكُه أول ولادته بتمر ونحوه ، ولا تناوله السفوف ونحوه للإصلاح .

(وما نجس بغيرهما) أي : بغير الكلب ونحوه وغير بول الصبي المذكور (إن لم تكن عين) من النجاسة فيه ؛ كبول جف ولم يدرك له طعم ولا لون ولا ريح (. . كفيٰ جري الماء)^(٥) عليه مرة ، (وإن كانت) عين منها فيه (. . وجب إزالة الطعم) ومحاولة غيره ، (ولا يضر بقاء لون أو ريح عسر زواله) كلون الدم وريح الخمر ، بخلاف ما إذا سهل. . فيضر ، (وفي الربح قول) : أنه يضر بقاؤه في طهر المحل ، وفي اللون وجه كذلك ، فترتكب المشقة في زوالهما .

المجموع (٢/ ٣٩٥) . (1)

⁽٢) صحيح البخاري (٢٢٣) ، صحيح مسلم (٢٨٧/ ١٠٤) .

سنن الترمذي (٦١٠) ، وأخرجه الحاكم (١٦٥/١) عن سيدنا علي رضي الله عنه . (٣)

المجموع (٢/ ٥٤٠) . (٤)

وقوله : (كفيٰ جري الماء) عام يتناول جريه بنفسه وإجراءه ، والحكم واحد . ٩ دقائق المنهاج ، (ص (0)

(قلت:)كما قال الرافعي في « الشرح » : (فإن بقيا معاً . . ضر على الصحيح ، والله أعلم) لقوة دلالتهما علىٰ بقاء العين^(١) ، والثاني : لا ؛ للمشقة في زوالهما كما لو كانا في محلين ، ولا تجب الاستعانة في زوال الأثر بغير الماء ، وقيل : تجب ، وصححه المصنف في « التحقيق »^(١) و « التنفيج » .

(ويشترط ورود الماء) على المحل (لا العصر) له (في الأصح) فيهما ، ومقابله في الأولى : قول ابن سريج في الماء القليل إذا أورد عليه المحل النجس لتطهيره ؛ كالثوب يغمس في إجانة ماء لذلك : أنه يطهره ؛ كما لو كان وارداً ، بخلاف ما لو ألقته الربح فيه . . فينجس به ، والخلاف في الثانية مبنى على الخلاف الآني في طهارة الغسالة إن قلنا بطهارتها وهو الأظهر ، فلا يشترط العصر ، وإلا . اشترط ، ويقوم مقامه الجفاف في الأصح .

(والأظهر : طهارة غسالة تنفصل بلا نغير وقد طهر المحل) لأن المنفصل بعض ما كان متصلاً به وقد فرض طهره ، والثاني : أنها نجسة ؛ لانتقال المنع إليها كما في المستعمل في رفع الحدث ، ومنه خرج ، وفي القديم : أنها مطهرة ؛ لما تقدم في المستعمل في رفع الحدث ، فإن انفصلت متغيرة أو غير متغيرة ولم يطهر المحل . فنجسة قطعاً ، وزيادة وزنها بعد اعتبار ما يأخذه المحل . كالتغير في الأصح ، وهل يحكم بنجاسة المحل فيما إذا انفصلت متغيرة أو زائدة الوزن ولا أثر به يدرك ؟ وجهان ، أصحهما في « التتمة » : نعم ، والمستعمل في الكرة الثانية والثالثة في إزالة النجاسة . طهور ، وقيل : طاهر فقط .

(ولو نجس مائم) كالخل والدبس والدهن (. . تعذر) بالمعجمة (تطهيره، وقبل: يطهر الدهن) كالزيت (بغسله) بأن يصب عليه في إناء ماء يغلبه ويحرك بخشبة حتى يصل إلى جميع أجزائه ، ثم إذا سكن وعلا الدهن الماء . . يفتح الإناء من أسفله ليخرج الماء بناء على اشتراط العصر ، ورد هلذا الوجه بحديث أبي داوود وغيره : أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الفأرة تموت في السمن فقال :

الشرح الكبير (١/ ٩٥) .

⁽٢) التحقيق (ص ١٥٤).

(إن كان جامداً. . فألقوها وما حولها ، وإن كان ماتماً. . فلا تقربوه (١٠٠ ، وفي رواية ذكرها الخطابي : (فأريقوه (٢٠٠ ، فلو أمكن تطهيره شرعاً. . لم يقل فيه ذلك ، وقد أعاد المصنف المسألة في (باب البيم) .

ats ats

 ⁽١) سنن أبي داوود (٣٨٤٢) ، وأخرجه ابن حبان (١٣٩٣) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .
 (٢) معالم السنن (٢٥٨/٤) .

¹⁷⁵

بابُ لِتَّبَثُم

(باب التيمم)^(۱)

هو إيصال التراب إلى الوجه واليدين بشروط كما يؤخذ مما سيأتي .

(يتيمم المحدث والبحنب) ومثله الحائض والنفساء (الأسباب: أحدها: فقد الماء) قال تمالىٰ: ﴿ وَإِن كَثُنَّمُ جُنُبُا فَأَطُهَّرُواً ﴾ إلى قوله تعالىٰ: ﴿ فَلَمْ يَجِّدُوا مَلَهُ فَيَيْمُواً ﴾ ، (فإن تيقن المسافر فقده. تيمم بلا طلب) إذ لا فائدة فيه (وإن توهمه) أي : وقع في وهمه ؛ أي : ذهنه وجوده ؛ أي : جوز ذلك (. . طلبه) بعد دخول وقت الصلاة وجوياً مما توهمه فيه (من رحله) (٢٠) بأن يفتش فيه ، (ورفقته) بضم الراء وكسرها مستوعباً لهم ؛ كأن ينادي فيهم : من معه ماه يجود به ، (و) إن لم يجده في ذلك . . (نظر حواليه إن كان بمستو) من الأرض أي : يميناً وشمالاً وخلفاً وأماماً .

(فإن احتاج إلىٰ تردد) بأن كان هناك وهدة أو جبل (. . تردد قدر نظره) في المستوي ، وهو كما في (الشرح الصغير » : غلوة سهم ، وفي (الروضة ، كـ ا أصلها » : أنه يتردد إن لم يخف علىٰ نفسه أو ماله إلىٰ حد يلحقه غوث الرفاق مع ما هم عليه من التشاغل بشغلهم^(۲) ، قيل : وما هنا كـ المحرر ، (⁽²⁾ أزيد من ذلك بكثير ، (فإن لم يجد. . تيمم) لظن فقده ، (فلو مكث موضعه. . فالأصع : وجوب الطلب لما يطرأ) كأن دخل وقت صلاة أخرى ؛ لأنه قد يطلع علىٰ ماء ،

 ⁽١) التيمم: القصد، يقال: تيممت فلاناً ويمعته وتأممته وأممته؛ أي: قصدته. « دقائق المنهاج » (ص
 ٣٨).

⁽٢) الرحل: منزل الإنسان سواء كان من شعر ووير أو حجر ومدر . ﴿ دَقَائِقَ الْمُنْهَاجِ ﴾ (ص ٣٨) .

⁽٣) روضة الطالبين (٩٢/١) الشرح الكبير (١٩٧/١) .

⁽٤) المحرر (ص١٧).

فَلَوْ عَلِمَ مَاءُ يَصِلُهُ ٱلْمُسَافِرُ لِحَاجَتِهِ.. وَجَبَ قَصْدُهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرَ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ ، فَإِنْ كَانَ فَوْقَ فَلِكَ .. تَيْمَمَ ، وَلَوْ تَيَقَّنَهُ آخِرَ الْوَقْتِ.. فَانْظِفَارُهُ أَفْضَلُ ، أَوْ ظَنَّهُ.. فَتَعْجِيلُ ٱلنَّيُمُ مِ

والثاني : لا يجب ؛ لأنه لو كان ثم ماء. . لظفر به بالطلب الأول ، ولو حدث ما يحتمل معه وجود الماء ؛ كطلوع ركب وإطباق غمامة. . وجب الطلب قطعاً ، ولو انتقل إلىٰ مكان آخر . . فكذلك ، لكن كل موضع تيقن بالطلب الأول ألاًّ ماء فيه ولم يحتمل حدوثه فيه. . لم يجب الطلب منه .

(فلو علم ماء يصله المسافر لحاجته) كالاحتطاب والاحتشاش ، وهـٰذا فوق حد الغوث السابق (. . وجب قصده إن لم يخف ضرر نفس أو مال) بخلاف ما إذا خاف ذلك ، قال في « شرح المهذب " : إلا أن يكون المال قدراً يجب بذله في تحصيل الماء ثمناً أو أجرة (١٠) ؛ أي : فيجب القصد مع خوف ضرره ، (فإن كان فوق ذلك. . تيمم) ولا يجب قصد الماء لبعده ، ولو انتهيٰ إلى المنزل في آخر الوقت والماء في حد القرب ولو قصده خرج الوقت. . قال الرافعي : وجب قصده^(٢) ، والمصنف : لا يجب^(٣) ، وكل منهما نقل ما قاله عن مقتضىٰ كلام الأصحاب بحسب ما فهمه .

(ولو تيقنه آخر الوقت. . فانتظاره أفضل) من تعجيل التيمم؛ ليأتي بالصلاة بالوضوء الفاضلة على الصلاة بالتيمم أول الوقت ، (أو ظنه) آخر الوقت (. . فتعجيل التيمم أفضل) من انتظاره (في الأظهر) ليأتي بالصلاة في أول الوقت المحقق فضيلتها ، والثاني : انتظاره أفضل ؛ لما تقدم ، قال الإمام : القولان فيما إذا اقتصر على صلاة واحدة ، فإن صلى بالتيمم أول الوقت وبالوضوء آخره. . فهو النهاية في إحراز الفضيلة^(٤) ، وتبعه المصنف كالرافعي في ذلك^(٥) ، واعترضه ابن الرفعة بأن الصلاة بالتيمم لا تستحب إعادتها بالوضوء كما قاله القاضي حسين(٢) ، وذكر المصنف في ا شرح المهذب " : أن الروياني نقله أيضاً عن الأصحاب(٧٧ ، ويجاب بأن هـٰذا فيمن لا يرجو الماء بعد

المجموع (٢/ ٢٨٦) . (1)

الشرح الكبير (١/ ٢٠٠) . **(Y)**

روضة الطالبين (١/ ٩٤) . (٣)

نهاية المطلب (٢١٧/١) . (٤)

روضة الطالبين (١/ ٩٥) ، الشرح الكبير (٢٠٣/١) . (0)

⁽٦) كفاية النبيه (٢ / ٧٣) ، التعليقة (١ / ٤١٦) .

المجموع (٢/ ٣٢٧) . (V)

وَلَوْ وَجَدَ مَاءً لاَ يَكْفِيهِ.. فَالأَظْهَرُ : وُجُوبُ آسْتِغْمَالِهِ ، وَيَكُونُ قَبْلَ النَّيَشُمِ ، وَيَجِبُ شِرَاوُهُ بِنَمَنِ مِثْلِهِ ، إِلاَّ أَنْ يَخْتَاجَ الِنَهِ لِدَيْنِ مُسْتَغْرِقِ ، أَوْ مُؤْنَّةِ سَفَرِهِ ، أَوْ نَفَقَةِ حَيَوَانِ مُخْتَرَمٍ . وَلَوْ وُهِبَ لَهُ مَاهُ أَوْ أَغِيرَ دَلُواً.. وَجَبَ الْقَبُولُ فِي الْأَصَحُ ، وَلَوْ وُهِبَ لَمُنَاهُ.. فَلاَ

بقرينة سياق الكلام ، ولو ظن عدم الماء آخر الوقت . . فتعجيل الصلاة بالتيمم مستحب قطعاً ، ولو استوى عنده احتمال وجوده وعدمه . . قال الرافعي : فتعجيل الصلاة بالتيمم أفضل قطعاً ، وربما وقع في كلام بعضهم نقل القولين فيه ، ولا وثوق بهانذا النقل^(۱) ، وتعقبه المصنف بتصريح الشيخ أبي حامد والماوردي والمحاملي وآخرين بجريان القولين فيه^(۱) .

ُ (ولو وجد ماء لا يكفيه . . فالأظهر : وجوب استعماله) في بعض أعضائه محدثاً كان أو جنباً ونحوه ، (ويكون قبل التيمم) عن الباقي ؛ لئلا يتيمم ومعه ماء ، والثانمي : لا يجب استعماله ، ويعدل إلى التيمم مع وجوده ، ولو لم يجد تراباً . . وجب استعماله قطعاً ، وقيل : فيه القولان ، ولو لم يجد إلا تراباً لا يكفيه للوجه واليدين . . وجب استعماله قطعاً ، وقيل : فيه القولان .

(ويبجب شراؤه (^(۳) أي : الماء للطهارة (بثمن مثله) في ذلك الموضع في تلك الحالة ، ولا يجب الشراء بزيادة علىٰ ثمن المثل وإن قَلَّتْ ، (إلا أن يحتاج إليه) أي : الثمن (لدين مستغرق أو مؤنة سفره) في ذهابه وإيابه (أو نفقة حيوان محترم) معه كزوجته وعبده وبهيمته . فيصوف الثمن إلىٰ ما ذكر ويتيمم ، واحترز بالمحترم عن غيره ؛ كالمرتد والكلب العقور .

(ولو وهب⁽¹⁾ له ماء أو أعير دلوأ) أو رشاء (. . وجب القبول في الأصح ، ولو وهب ثمنه . . فلا) يجب قبوله قطعاً ؛ لعظم المنة فيه وخفتها فيما قبله ، ومقابل الأصح فيه : ينظر إلى أصل المنة في الهية ، ويقول في العارية : إذا زادت قيمة المعار علىٰ ثمن الماء . لم يجب قبولها ؛ لأنه قد يتلف فيضمنه ، ولو وهب آلة الاستقاء . لم يجب قبولها ، ولو أقرض الماء . . وجب قبوله على الصحيح ، وفي « شرح المهذب » بناء علىٰ وجوب القبول فيما ذكر : أنه يجب سؤال الهبة والعارية

⁽١) الشرح الكبير (١/٢٠٤).

⁽٢) روضة الطالبين (١/ ٩٥).

 ⁽٣) الشراء: يمد ويقصر لغنان مشهورتان ، فمن مد. . كتبه بالألف ، وإلا . . فبالياء ، وجمعه : أشرية وهو جمع نادر . « دفائق المنهاج » (صفحة ٣٨) .

⁽٤) يقال : (وهيت النوب لزيد) كما قال في ا السنهاج » وهذا هو الفصيح ، ويه جاء القرآن ، ووهيته منه كما هو مشهور في كتب الفقه ، وهي لغة جاءت بها أحاديث كثيرة في الصحيح ، وتكون (من) زائدة على مذهب الاخفق وغيره ممن أجاز زيادتها في الواجب . " دقائق المنهاج » (ص ٣٨) .

وَلَوْ نَسِيهُ فِي رَخْلِهِ أَوْ أَضَلَّهُ فِيهِ فَلَمْ يَجِدُهُ بَعْدَ الطَّلَبِ فَتَيَمَّمَ.. قَضَىٰ فِي الأظْهَرِ ، وَلَوْ أَضَلَّ رَخْلُهُ فِي رِحَالٍ.. فَلاَ . النَّالِي : أَنْ يَخْتَاجَ إِلَيْهِ لِعَلَيْنِ مُخْتَرَمٍ وَلَوْ مَالًا . النَّالِكُ : مَرَضْ يَخَافُ مَعَهُ مِنِ ٱسْتِعْمَالِهِ عَلَىٰ مَنْفَعَةِ عِضْوٍ ، وَكَذَا بُطْءُ ٱلبُّرْءِ ، ۚ أَوِ ٱلشَّيْنُ ٱلْفَاحِشُ فِي عِضْوٍ ظَاهِر فِي ٱلأَظْهَر ،

في الأصح ، ومثلهما القرض ، والأُولئ في « الروضة » و« أصلها »(١) ، وأنه لو لم يقبل في هـٰـذه الصورة وصلىٰ بالتيمم. . أثم ولزمته الإعادة ، وفيه : أنه لا يجب علىٰ مالك الماء الذي لا يحتاج إليه بذله لطهارة المحتاج إليه ببيع أو هبة أو قرض في الأصح(٢) .

(ولو نسيه) أي : الماء (في رحله أو أضله فيه فلم يجده بعد الطلب) هـٰذا تفسير إضلاله (فتيمم) في المسألتين وصلىٰ ثم تذكره ووجده (. . قضىٰ) الصلاة (في الأظهر) لوجود الماء معه ونسبته في إهماله حتىٰ نسيه أو أضله إلى التقصير ، والثاني : لا يقضي ؛ لعذره بالنسيان وعدم الوجدان ، (ولو أضل رحله في رحال) فتيمم وصلىٰ ثم وجده وفيه الماء (. . فلا) يقضي ؛ لأنه لم يكن معه حال الصلاة ماء ، وقيل : في قضائه القولان .

(الثاني) من الأسباب : (أن يحتاج إليه) أي : الماء (لعطش) حيوان (محترم) من نفسه أو رقيقه^(٣) أو غير ذلك (ولو) كان الاحتياج إليه لما ذكر (مآلا) أي : في المآل ؛ أي : المستقبل فإنه يجوز التيمم مع وجوده صيانة للروح أو غيرها عن التلف ، وخرج بالمحترم غيره كما تقدم .

(الثالث) من الأسباب : (مرض يخاف معه من استعماله) أي : الماء (علىٰ منفعة عضو) بضم أوله وكسره أن تذهب ؛ كأن يحصل باستعماله عميٰ أو خرس أو صمم ، وفي « المحرر » و" الشرح » و" الروضة » : الخوف على الروح أو العضو أيضًا ۖ ، (وكذا بطء البرء) أي : طول مدته (أو الشين الفاحش في عضو ظاهر (^() في الأظهر) والأصل في التيمم للمرض : قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِن كُنتُم مِّرْضَىٰ ﴾ إلىٰ ﴿ فَتَيَمُّوا ﴾ إلىٰ آخره ؛ أي : حيث خفتم من استعمال الماء.. ما ذكر ، ومقابل الأظهر يقول : ليس في البطء والشين المذكور كبير ضرر ، والشين : الأثر المنكر من تغير

روضة الطالبين (١/ ٩٩_٩٩) ، (١/ ٢٠٩) . (1)

المجموع (٢/ ٢٨٤) . (٢)

في (أ) و(ب) : (رفيقه) . (٣) (٤)

المحرر (ص ١٧) ، الشرح الكبير (٢١٨/١) ، روضة الطالبين (١٠٣/١) .

قوله في ٩ المنهاج ١ : (أو شين فاحش في عضو ظاهر) كلام صحيح ولا بد من إلحاق عضو ظاهر ، وقد تركه (0) في (المحرر ؟ مع ذكره في (الشرح ٤ . (دقائق المنهاج ٤ (ص ٣٨) .

لون أو نحول واستحشاف ، وثغرة تبقيْ ولحمة تزيد ، قاله الرافعي في آخر (الديات) في أثناء تعليل (١١) ، وأسقطه من « الروضة » .

والظاهر: قال الرافعي هنا: ما يبدو عند المهنة غالباً كالوجه واليدين(٢)، وقال: في (الجنايات) في الاختلاف في سلامة الأعضاء ما يؤخذ منه : أنه ما لا يكون كشفه هتكاً للمروءة ، وقيل : ما عدا العورة^(٣) ، وسكت في «الروضة» علىٰ ما ذكره في الموضعين ، واحترزوا بـ (الفاحش) : عن اليسير ؛ كقليل سواد ، وبالتقييد بـ (الظاهر) : عن الفاحش في الباطن ، فلا أثر لخوف ذلك ، واستشكله ابن عبد السلام ، ويعتمد في خوف ما ذكر قول عدل في الرواية ، وقيل : لا بد من اثنين ، (وشدة البرد كمرض) في جواز التيمم لها إذا خيف من استعمال الماء المعجوز عن تسخينه ما ذكر من ذهاب منفعة عضو أو غير ذلك .

(وإذا امتنع استعماله) أي : الماء (في عضو) لعلة : (إن لم يكن عليه ساتر . . وجب التيمم ، وكذا غسل الصحيح على المذهب) والطريق الثاني في وجوب غسله : القولان فيمن وجد من الماء ما لا يكفيه ، ذكر ذلك في « شرح المهذب »(^{٤)} ، وذكر في « الدقائق » : أنه عدل عن قول « المحرر » : (غسل الصحيح ، والصحيح : أنه يتيمم)(٥) إلى ما في « المنهاج » لأنه الصواب ؛ فإن التيمم واجب قطعاً^(٦) ، زاد في « الروضة » : لئلا يبقىٰ موضع الكسر بلا طهارة ، وقال : لم أر خلافاً في وجوب التيمم لأحد من أصحابنا^(٧) ، ويتلطف في غسل الصحيح المجاور للعليل بوضع خرقة مبلولة بقربه ، ويتحامل عليها لينغسل بالمتقاطر منها ما حواليه من غير أن يسيل إليه .

(ولا ترتيب بينهما) أي : بين التيمم والغسل (للجنب) وجوباً ، والأولىٰ له : تقديم التيمم ؛

الشرح الكبير (١٠/ ٣٥٤) .

⁽¹⁾

الشرح الكبير (١/ ٢٢٠) . **(Y)**

الشرح الكبير (١٠/ ٢٥٠) . (٣) المجموع (٣١٢/٢) . (1)

المحرر (ص ١٨). (0)

دقائق المنهاج (ص ٣٩) .

روضة الطالبين (١٠٧/١) . (V)

فَإِنْ كَانَ مُحْدِثاً.. فَالأَصَحُّ : آشْتِرَاطُ النَّبَتُمِ وَقْتَ غَسْلِ الْمَلِيلِ ، فَإِنْ جُرِحَ عُِضْوَاهُ . فَتَيْهُمَانِ . وَإِنْ كَانَ كَمَبِيرَةٍ لاَ يُمْكِنُ نَزْعُهَا.. غَسَلَ الصَّحِيحَ وَتَيَمَّمَ كَمَا سَبَقَ ، وَيَجِبُ مَعَ ذَلِكُ مَسْمُ كُلُّ جَسِرَتِهِ بِمَاءٍ ، وَقِيلَ : بَعْضِهَا

ليزيل الماء أثر التراب ، ذكره في « شرح المهذب » في الجنب () ونحوه في المحدث ، (فإن كان) من به العلة (محدثاً . . فالأصح : اشتراط التيمم وقت غسل العليل) () وعاية لترتيب الوضوء ، والثاني : يتيمم متى شاء كالجنب ؛ لأن التيمم عبادة مستقلة ، والترتيب إنما يراعى في العبادة الواحدة ، (فإن جرح عضواه) أي : المحدث (. . فتيممان) على الأصح المذكور ، وعلى الثاني : تيمم واحد ، وكل من البدين والرجلين كمضو واحد ، ويندب أن يجعل كل واحدة كعضو . (وإن كان) بالعضو ساتر (كجبيرة لا يمكن نزعها) بأن يخاف منه محذور مما سبق (. . غسل الصحيح وتيمم كما سبق (. . أن غسل الصحيح وتيمم كما سبق (. . أن التيم هنا المحيح وصبح الجبيرة بالماء ، والقول بعدم وجوب غسل الصحيح هو على القول بوجوب التيمم اكتفاء به ، والرافعي في « الشرح » حكى في قسم الساتر في وجوب غسل الصحيح اطريقين ، وفي وجوب التيمم القولين () ، ثم قال في قسم علم الساتر : غسل الصحيح اوفي وجوب التيمم القولين () ، ثم قال في قسم علم الساتر : غسل الصحيح ، وفي وجوب التيمم الخلاف السابق في القسم الأول () ، ثم قال في قسم عدم الساتر : غللكسر والانخلاع تجمل على موضعه ، واللصوق بفتح اللام : ما تحتاج إليه الجراحة من خرقة للكتر والانخلاع تجمل على موضعه ، واللصوق بفتح اللام : ما تحتاج إليه الجراحة من خرقة وقطة ونحوهما ، وله ولمحله حكم الجبيرة ومحلها فيما تقدم وما سيأتى .

(ويجب مع ذلك مسح كل جبيرته بماه) استعمالاً للماء ما أمكن (وقيل : بعضها) كالخف ، ولا يتأقت مسحها ، ويمسح الجنب متل شاء ، والمحدث وقت غسل العليل ، واحترز بـ (ماء) : عن التراب ، فلا يجب مسحها به إذا كانت في محل التيمم ، ويشترط فيها ليكتفى بالأمور الثلاثة المذكورة : ألاَّ تأخذ من الصحيح إلا ما لا بد منه للاستمساك ، ولو قدر علىٰ غسله . . وجب ؛ بأن يضع خرقة مبلولة عليه ويعصرها لينغسل بالمتقاطر منها ، وسيأتي أن الجبيرة إن وضعت علىٰ طهور . له يجب القضاء ، أو على حدث . وجب .

المجموع (٢/٢١٤).

 ⁽٢) قوله : (غسل العضو المعلول) لفة ضعيفة أنكرها الأكثرون ، والمعروف قول (المتهاج » : (غسل العليل) . (دفائق المتهاج » (ص ٣٩) .

⁽٣) الشرح الكبير (١/ ٢٢١) .

⁽٤) الشرح الكبير (١/ ٢٢١).

فَإِذَا تَيَمَّمَ لِفَرْضِ ثَانِ وَلَمْ يُحْدِثُ . لَمْ يُعِدِ الْجُنُبُ غُنلاً ، وَيُعِيدُ الْمُحْدِثُ مَا بَعْدَ عَلِيلِهِ ، وَقِيلَ : يَسْتَأْنِفَانِ ، وَقِيلَ : الْمُحْدِثُ كَجُنُبُ . فُلْتُ : هَنذَا النَّالِثُ آصَحُ ، وَاللهُ أَغْلَمُ . المُخالِف

جمهدين [في شروط التيمم وكيفيته]

(فإذا تيمم) المذكور (لفرض ثان) بأن أدئ بطهارته فرضاً ؟ إذ التيمم وإن انضم إليه غسل الصحيح لا يؤدئ به غير فرض ونوافل كما سيأتي ، (ولم يحدث .. لم يعد الجنب غسلاً) لما غسله ، (ويعيد المحدث) غسل (ما بعد عليله) حيث كان رعاية للترتيب ، (وقيل : يستأنفان) الغسل والوضوء ، ويأتي المحدث بالتيمم في محله ، وهذا مخرج من قول تقدم في ماسح الغف : أنه إذا نزعه أو انتهت المدة وهو بطهر المسح . توضأ ، وجه التخريج : أن الطهارة في كل منهما مركبة من أصل وبدل ، وقد بطل الأصل ببطلان البدل هناك ، فكذا هنا ، (وقيل : المحدث .. كجنب) فلا يعيد لتيمم ؛ لضعفه عن كبياء المنافعة عن الدائض .

(قلت : هذا الثالث أصح ، والله أعلم) لما ذكر ، واحترز بقوله : (ولم يحدث) : عما إذا أحدث ، فإنه كما سبق يغسل الصحيح من أعضاء الوضوء ويتيمم عن العليل منها وقت غسله ، ويمسح الجبيرة بالماء إن كانت ، وإن كانت العلة بغير أعضاء الوضوء . . تيمم الجنب مع الوضوء للجنابة .

* * *

(فصل : يتيمم بكل تراب طاهر) قال تعالى : ﴿ فَتَيَعَمُواَصَوِيدَا طَلِيّنَا﴾ أي : تراباً طاهراً كما فسره ابن عباس وغيره (١٠) ، و(طاهر) هنا بمعنى : الطهور ؛ لما سيأتي في نفي التيمم بالمستعمل (حتى ما يداوئ به) كالطين الإرمني بكسر الهمزة وفتح الميم ، ومن شأن التراب أن يكون له غبار ، (وبرمل فيه غبار) لأنه من طبقات الأرض فهو في معنى التراب ، بخلاف ما لا غبار فيه ، (لا بمعمدن) كنورة وزرنيخ بكسر الزاي ، (وسحاقة خزف) وهو ما يتخذ من الطين ويشوئ كالكيزان ؛ لأنه ليس في معنى التراب ، (ومختلط بدقيق ونحوه) لأن الخليط يمنع وصول التراب إلى العضو ،

⁽١) انظر « الدر المئثور » (٢/ ٥٥١) .

(وقيل : إن قل الخليط. . جاز) كما في الماء .

(ولا بمستعمل على الصحيح) كالماء ، والثاني : يجوز ؛ لأنه لا يرفع الحدث بخلاف الماء ، ويدفع بأنه انتقل إليه المنع ، (وهو) أي : المستعمل : (ما بقي بعضوه) حالة التيمم ، (وكذا ما تناثر) بالمثلثة حالة التيمم من العضو (في الأصح) كالمتقاطر من الماء ، والثاني يقول : التراب لكثافته يدفع بعضه بعضاً ، فلم يعلق ما تناثر منه بالعضو ، بخلاف الماء ؛ لرقته ، ويؤخذ من حصر المستعمل فيما ذكر : جواز تيمم الواحد والكثير من تراب يسير مرات كثيرة ولا مانع من ذلك ، ولا يجوز التيمم بالتراب النجس ، وهو : ما أصابه مائع نجس وجف .

(ويشترط قصده) أي : النراب ؛ قال تعالىٰ : ﴿ فَتَيَسَّمُوا صَيِيدًا﴾ أي : اقصدوه بأن تنقلوه إلى العضو ، (فلو سفته ربح عليه فردده ونوىٰ. . لم يجز) بضم أوله ؛ لانتفاء القصد بانتفاء النقل المحقق له ، وقيل : إن قصد بوقونه في مهب الربح التيمم . . أجزأه مما ذكر ؛ كما لو برز في الوضوء للمطر ، (ولو يمم بإذنه) بأن نقل المأذون التراب إلى العضو وردده عليه ونوى الآذن (. جاز) وان لم يكن عذر ؛ إقامة لفعل مأذونه مقام فعله ، (وقيل : يشترط عذر) ، ولو يمم بغير إذنه . لم يجز ؛ كما لو سفته ربح .

(وأركانه) أي : التيمم : (نقل التراب) إلى العضو ؛ لما تقدم في الآية ، وفي ضمن النقل الواحب قرن النية به كما سيأتي: القصدُ ، وإنما صرحوا به أولاً ؛ رعاية للفظ الآية ، على أن جماعة اكتفوا عن التصريح به بالنقل ، ذكره في « الشرح الصغير » بأصرح مما في « الكبير » ، (فلو نقل) التراب (من وجه إلى يد) بأن حدث عليه بعد مسحه (أو حكس) أي : نقله من يد إلى وجه (. كفي في الأصح ، والثاني : لا يكفي (. . كفي في الأصح ، والثاني : لا يكفي فيها ؛ لأنه نقل من محل الفرض كالنقل من بعض العضو إلى بعضه ، ودفع بأنه بالانفصال انقطح حكم ذلك العضو عنه بخلاف ترديده عليه ، وعلى الأولى : لو نقل من إحدى البدين إلى الأخرى بخرقة مثلاً . . فنه وجهان في « الكفاية » : أحلهما : لا يكفي ؛ لأنهما كعضو واحد ،

والثاني وصححه في « الجواهر » : يكفي^(١) ؛ لانفصال التراب ، ولو تمعك في التراب بالعضو من غير عذر . . قيل : لا يكفي ؛ لعدم النقل ، **والأصح** : يكفي ؛ لأنه نقل بالعضو الممسوح إليه ، ذكر التعليل في « الشرح الصغير » .

(ونية استباحة الصلاة) أو نحوها ؛ كالطواف ومس المصحف ، (لا رفع الحدث) لأن التيمم لا يرفعه ، (ولو نوى فرض التيمم. . لم يكف في الأصح) ، والثاني : يكفي كما في الوضوء ، وفرق الأول بأن التيمم طهارة ضرورة لا يصلح أن يكون مقصوداً ، ولذلك لا يستحب تجديده ، بخلاف الوضوء ، ولو نوى التيمم . لم يكف جزماً ، والكلام هنا في النية المصححة للتيمم في الجملة ، وسيأتي ما يستباح به بسببها ، (ويجب قرنها بالنقل) أي : بأوله الحاصل بالضرب ، (وكذا استدامتها إلى مسح شيء من الوجه على الصحيح) ، والثاني : لا ؛ اكتفاء بقرنها بأول الأركان كما في الوضوء ، وأجاب الأول : بأن أول الأركان في التيمم مقصود لغيره ، بخلافه في الوضوء ، (فإن نويٰ) بالتيمم (فرضاً ونفلاً) أي : استباحتهما (. . أبيحا) له ، وإن لم يعين الفرض. . فيأتي بأي فرض شاء ، وإن عين فرضاً. . جاز له فعل فرض غيره ، (أو) نوى (فرضاً. . فله النفل) معه (على المذهب) تبعاً له ، وفي قول : لا ؛ لأنه لـم ينوه ، وفي ثالث : له النفل بعد فعل الفرض لا قبله ؛ لأن التابع لا يقدم ، وهاذه الأقوال تحصلت من حكاية قولين في النقل المتقدم ، وطريقين في المتأخر ، أحدهما : فيه القولان ، وأصحهما : القطع بالجواز ، (أو) نوئ (نفلاً أو الصلاة . . تنفل) أي : فعل النفل (لا الفرض على المذهب) أما في الأولىٰ . . فلأن الفرض أصل للنفل فلا يجعل تابعاً له ، وأما في الثانية. . فللأخذ بالأحوط ، وفي قول : له فعل الفرض فيهما ، أما في الأولىٰ.. فكما لو نوىٰ بوضوئه استباحة صلاة النفل ، فله فعل الفرض ، وأما في الثانية . . فلأن الصلاة تتناول الفرض والنفل ، وفي ثالث : له فعل الفرض في الثانية دون الأولىٰ ، والأقوال تحصلت من حكاية قولين في المسألتين كما في ا شرح

کفایة النبیه (۲/ ٤٣).

وَمَسْحُ وَجُهِدِ ثُمَّ يَدَيْهِ مَعَ رِوْفَقَهِ ، وَلاَ يَجِبُ إِيصَالُهُ مَنْبِتَ الشَّغْرِ الْخَفِيفِ . وَلاَ تَرْتِيبَ فِي نَقْلِهِ فِي الأَصْحُ ، فَلَوْ صَرَبَ بِيَدَيْهِ وَمَسَتَحَ بِيَوِينِهِ وَجُهُهُ وَبِيَسَارِهِ بَهِينَهُ . جَازَ . وَتُنْدَبُ التَّسْوِيثُهُ ، وَمَسْحُ وَجُهِهِ وَيَدَيْهِ بِضَرَبْتَيْنِ . فُلْثُ : الأَصَحُ الْمَسْصُوصُ : وُجُوبُ صَرَبْتَيْنِ وَإِنْ أَمْكَنَ بِصَرْبَةٍ بِخِرْفَةِ وَنَخْوِهَا ، وَلَلهُ أَعْلَمُ . وَيُقَدِّمُ بَهِينَهُ وَأَعْلَىٰ وَجُهِهِ ، وَيُخْفُفُ الْفُبَارَ ،

المهذب ا^(۱) ، وطريقة قاطعة في الثانية بالجواز ، وقطع بعضهم في الأولىٰ بعدمه ، والرافعي حكى الخلاف في الثانية وجهين^(۱) ، وتبعه في ^و الروضة ^(۱) .

ولو نوى نافلة معينة أو صلاة الجنازة. . جاز له فعل غيرها من النواقل معها ، وله بنية النفل صلاة الجنازة كما سيأتي ، وسجود التلاوة والشكر ، ومس المصحف وحمله ؛ لأن النفل آكد منها ، فلو نوئ مس المصحف مثلاً . . استباحه دون النفل ، ذكر ذلك في « شرح المهذب »⁽⁴⁾ .

(ومسح وجهه ثم يديه مع مرفقيه) علىٰ وجه الاستيعاب ، ومما ينفل عنه : ما يقبل من الأنف على الشفة ، وعطف بـ(ثم) لإفادة وجوب الترتيب كما في الوضوء ، (ولا يجب إيصاله) أي : التراب (منبت الشعر) بفتح العين (الخفيف) لعسره .

(ولا ترتيب في نقله في الأصح ، فلو ضرب بيديه) دنمة واحدة (ومسح بيمينه وجهه وبيساره يمينه . . جاز) ، والثاني : يجب الترتيب في النقل كالمسح ، وفرق الأول بأن المسح أصل والنقل وسيلة .

(وتندب التسمية) كالوضوء ، (ومسح وجهه ويديه بضربتين .

قلت : الأصح المنصوص : وجوب ضربتين وإن أمكن بضربة بخرقة ونحوها ، والله أعلم) لأنه الوارد ؛ روئ أبو داوود : (أنه صلى الله عليه وسلم تيمم بضربتين مسح بإحداهما وجهه)^(c) ، وروى الحاكم حديث : « التيمم ضربتان : ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين ⁽¹⁾ ، ولو كان التراب ناعماً . . كلئ وضم اليد عليه من غير ضرب .

(ويقدم يمينه) علىٰ يساره (وأعلىٰ وجهه) علىٰ أسفله كما في الوضوء ، (ويخفف الغبار) من

 ⁽¹⁾ المجموع (٢/ ٢٥٥).

⁽٢) الشرح الكبير (١/ ٢٤٠).

⁽٣) روضة الطالبين (١١١/ ١) .

۱) روضه العالبين (۱۱۱۱۱)

٤) المجموع (٢/ ٢٥٥).

 ⁽٥) سنن أبي داوود (٣٣٠) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضى الله عنهما .

⁽٦) المستدرك (١٧٩/١) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضى الله عنهما .

وَمُوَالاَةُ النَّيْشُمِ كَالُوْصُوءِ . قُلْتُ : وَكَذَا الْغُشْلُ ، وَيُندُبُ تَقْرِيقُ أَصَابِعِهِ أَوَّلاً ، وَيَجِبُ نَزْعُ خَاتِمِهِ فِي النَّائِيَةِ ، وَاللَّهُ أَغَلَمُ . وَمَنْ نَيَنَمَ لِتَقْدِ مَاءٍ فَوَجَنَهُ ؛ إِذْ لَمَ يَكُنْ فِي صَلاَةِ . . بَطُلَ إِنْ لَمَ يَثُونُ مِنَانِعِ كَمَطَنُ ، أَنْ فَلَا مَنْ يَعْتَرِنْ مِنَانِعِ كَمَطَنُ ، وَإِنْ أَسْفَطَهَا . . فَلا ، وَقِيلٌ : يَبْطُلُ النَّفُلُ . وَالأَصَحُّ : أَنَّ قَطْعَهَا لِيَتَوَضَّا أَفْضَلُ ، وَأَنَّ الْمُتَنَقُّلُ لاَ يُجَاوِدُ رَكُعَتَيْنِ ، إِلاَّ مَنْ نَهُ ، عَدَداً فَتُكُفُّ . وَالأَصَحُّ : أَنَّ قَطْعَهَا لِيَتَوَضَّا أَفْضَلُ ، وَأَنَّ الْمُتَنْفُلُ لاَ يُجَاوِدُ رَكُعَتَيْنِ ، إِلاَّ مَنْ نَهُ ، عَدَداً فَتُكُفُّ .

الكفين إن كان كثيراً ؛ بأن ينفضهما أو ينفخه منهما ؛ لئلا يتشوه به في مسح الوجه ، (وموالاة التيمم كالوضوء . قلت : وكذا الغسل) أي : موالانه كالوضوء كما ذكره الرافعي في « الشرح » في (باب الوضوء) أي : تسن الموالاة فيهما ، وفي القديم : تجب () ، (وينذب نفريق أصابعه أولاً) أي : أول كل ضربة ؛ لأنه أبلغ في إثارة الغبار ، فلا يحتاج إلى زيادة على الضربتين ، (ويجب نزع خاتمه () في الثانية ، والله أعلم) ليصل التراب إلى محله ، وأما في الأولىٰ . . فمندوب ؛ ليكون مسح جميم الوجه باليد .

ستط بمعيع الوجب بييد. (ومن تيمم لفقد ماء فوجده: إن لم يكن في صلاة . بطل) تيممه بالإجماع (إن لم يقترن) وجوده (بمانع كعطش) بخلاف ما إذا اقترن بمانع . فلا يبطل ، (أو في صلاة لا تسقط به) أي : بالتيمم كصلاة المقيم كما سيأتي (. . بطلت على المشهور) ، والثاني : لا ، بل يتمها ؛ محافظة على حرمتها ، والخلاف - كما في « الروضة » وغيرها - وجهان () ، ومي « المحرر » بالأصح () ، فما هنا موافق له بالأصح () ، فما هنا موافق له مخالف لاصطلاحه السابق ، (وإن أسقطها) كصلاة المسافر كما سيأتي (. . فلا) تبطل فرضاً كانت أو نفلاً ، (وقيل : يبطل النفل) لقصور حرمته عن حرمة الفرض .

(والأصح: أن تظمها) أي : الفريضة (أيتوضاً) ويصلي بدلها (أفضل) من إتمامها حيث وسع الوقت لذلك ، والثاني : إتمامها أفضل ، (و) الأصح : (أن المتنفل لا يجاوز ركعتين) في النفل المتلفل إذا وجد الماء قبل تمامهما . فيسلم عنهما ويتوضأ ويصلي ما شاء ، (إلا من نوئ عدداً. . فيتمه) وإن جاوز ركعتين ؛ لانمقاد نبته عليه ، ومقابل الأصح في الأول : أنه يجاوز ركعتين بما

⁽١) الشرح الكبير (١/ ١٣١).

⁽٢) الخاتم : بكسر التاء وفتحها ، والخاتام والخيتام أربع لغات . ﴿ دَقَائقُ المنهاجِ ﴾ (ص ٣٩) .

⁽٣) روضة الطالبين (١/١١٥).

⁽٤) المحرر (ص٢٠).

⁽۵) المجموع (۲/۳۳۲).

وَلا يُصَلِّي بِتَيْهُمْ غَيْرَ فَرْضِ ، وَيَتَنَقُّلُ مَا شَاءَ ، وَالنَّذُرُ كَفَرْضِ فِي الأَظْفَرِ . وَالأَصَعُ : صِحَةُ جَائِزُ مَعَ فَرْضِ ، وَإَنْ مَنْ نَسِيَ إِخْدَى الْخَمْسِ . كَفَاهُ نَيْتُمْ لَهُنَّ ، وَإِنْ نَسِيَ مُخْيَلَغَيْنِ . . صَلَّى كُلُّ صَلَاةٍ بِتَنَّقِمْ ، وَإِنْ شَاءً . . نَيْتَمَ مُرَّتَيْنِ وَصَلَّى بِالأَوْلِ أَرْبَعاً وِلاَءً ، وَبِالنَّانِي أَرْبَعاً لَئِسَ مِنْهَا النِّي بَنَا بِهَا ، أَوْ مُشِّقِتَيْنِ . صَلَّى الْخَمْسَ مُوّتَئِنِ بِيَنْهُمَيْنِ . وَلاَ يَتَكُمُّ لِفَرْضِ فَبَلَ وَفْتِ فِعْلِهِ ، وَكَنَا النَّقُلُ الْمُؤْفِّثُ . . صَلَّى الْخَمْسَ مُوّتَئِنِ بِيَنْهُمَيْنِ . وَلاَ يَتَكُمْ

شاء ، **وفي الثاني** : أنه لا يجاوز ركعتين ، ولو كان المنوي ركعة. . لم يزد عليها .

(ولا يصلي بتيمم غير فرض) لأنه طهارة ضرورة ، (ويتنفل ما شاء) لأن النفل لا ينحصر فخفف فيه ، (والنذر) بالمعجمة (كفرض في الأظهر) ، والثاني : لا ، فله أن يصليه مع الفرض الأصلى .

(والأصح: صحة جنائز مع فرض) لشبه صلاة الجنازة بالنفل في جواز النرك ، وتعينها عند انفراد الممكلف عارض، والثالث : الممكلف عارض، والثالث : الممكلف عارض، والثالث : إن لم تتعين عليه . صحت ، وإن تعينت . فلا ، وتصح أيضاً مع نفل بنيته في أصح الأوجه في "شرح العهذب »، وعبر فيه بالجمع^(۱) كما هنا؛ ليفيد الصحة في المفرد المعبر به في " المحرد ^(۲) من باب أولئ ، (و) الأضح : (أن من نسي إحدى الخمس) ولا يعلم عينها (. . كفاه تيمم لهن) لأن الفرض واحد وما عداه وسيلة له ؛ والثاني : يجب خمسة تيممات ؛ لوجوب الخمس .

(ولا يتيمم لفرض قبل) دخول (وقت فعله) لأن التيمم طهارة ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت ، ويدخل في وقت الفعل : ما تجمع فيه الثانية من وقت الأولىل ، (وكذا النقل المعوقت) كالرواتب مع

⁽١) المجموع (٢/٣٢٣).

⁽٢) المحرر (ص ٢١).

فِي الْأَصَحُّ . وَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءَ وَلاَ تُرَاباً.. لَزِمَهُ فِي الْجَدِيدِ أَنْ يُصَلِّيَ الْفَرْضَ وَيُعِيدَ . وَيَغْضِي الْمُثِيمُ الْمُثَيَّمُمْ لِفَغْدِ الْمَاءِ ، لاَ الْمُسَافِرُ ، إلاَّ الْعَاصِيَ بِسَفْرِهِ فِي الْأَصَحُّ . وَمَنْ نَيَّمَمْ لِبَرْدِ.. فَضَى فِي الْأَطْهَرِ ،

الفرائض وصلاة العبد لا يتيمم له قبل وقته (في الأصح) ، والثاني : يجوز ذلك ؛ توسعة في النفل ، وصلاة الجنازة كالنفل ، ويدخل وقتها بانقضاء الغسل ، وسيأتي في أواخر (الجنائز) كراهتها قبل التكفين ، فيكره التيمم لها قبله أيضاً كما يؤخذ من « شرح المهذب ^(۱) ، والصلاة المنذورة في وقت معين كالفرض الأصلي، والنفل المطلق يتيمم له كل وقت أراده إلا وقت الكراهة.

(ومن لم يجد ماء ولا تراباً) كالمحبوس في موضع ليس فيه واحد منهما (. . لزمه في الجديد أن يصلي الفرض) لحرمة الوقت (وبعيد) إذا وجد أحدهما ، وفي القديم أقوال : أحدها : يندب له الفعل ، والشاني : يحرم ويعيد عليهما ، والشالث : يجب ولا يعيد ، حكاه في « أصل الروضة ⁽⁷⁷⁾ ، واختاره في « شرح المهذب » في عموم قوله : كل صلاة وجب فعلها في الوقت مع خلل . لم يجب قضاؤها في قول ، قال به المزني (⁷⁷⁾ ، وهو المختار ؛ لأنه أدئ وظيفة الوقت ، وأمن يجب القضاء بأمر جديد ، ولم يثبت فيه شيء ، وذكر فيه وفي « الفتاوئ » على الجديد : أنه إنما يعيد بالتيمم في موضع يسقط به الفرض ، فإن كان فيما لا يسقط به كالحضر . لم تجب الإعادة ؛ إذ لا فائدة فيها (⁽²⁾) ، واحترز بـ (الفرض) عن النقل ، فليس له فعله قطعاً .

(ويقضي المقيم المتيمم لفقد الماء) لندور فقده في الإقامة، وعلى المختار السابق: لا يقضي، (لا المسافر) المتيمم لفقده ؛ لعموم فقده في السفر (إلا العاصي بسفره) كالآبق فيقضي (في الأصح)، والثاني: لا يقضي ؛ لوجوب تيممه كغيره، وعورض بأن عدم القضاء رخصة، فلا تتاط بسفر المعصية، وفي وجه: لا يصح تيممه، فليتب ليصح، وما ذكر من القضاء في الإقامة وعدمه في السفر.. جري على الغالب، فلو أقام في مفازة وطالت إقامته وصلاته بالتيمم.. فلا قضاء، ولو دخل المسافر في طريقه قرية وعدم الماء وصلى بالتيمم.. وجب القضاء في الأصح. (ومن تيمم لمبرد.. قضى في الأظهر) لندور فقد ما يسخن به الماء، والثاني: لا يقضى مطلقاً،

المجموع (۲/ ۲۷۱) .
 روضة الطالبين (۱/ ۱۲۱) .

⁽٣) المجموع (٣٤٨/٢).

 ⁽٤) المجموع (٢/٤/٢) ، فتاوى الإمام النووي (ص ٢٩) .

أَوْ لِمَرَضِ يَمْنَعُ ٱلْمَاءَ مُطْلَقاً ، أَوْ فِي عِضْوٍ وَلاَ سَاتِرَ . فَلاَ ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ بِجُرْحِهِ دَمٌ كَثِيرٌ ، وَإِنْ كَانَ سَاتِرْتُ . لَمْ يَفْضِ فِي ٱلْأَظْهَرِ إِنْ وُضِعَ عَلَىٰ طُهْرٍ ، فَإِنْ وُضِعَ عَلَىٰ حَدَثِ . . وَجَب نَزْعُهُ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ. . قَضَىٰ عَلَى ٱلْمَشْهُور

ويوافقه المختار السابق ، والثالث : يقضى الحاضر دون المسافر ، (أو) تيمم (لمرض يمنع الماء مطلقاً) أي : في جميع أعضاء الطهارة ، (أو في عضو ولا ساتر) بذلك من جبيرة فأكثر مثلاً (. . فلا) يقضي ؛ لعموم المرض ، (إلا أن يكون بجرحه دم كثير). . فيقضي ؛ لعدم العفو عن الكثير فيما رجحه الرافعي كما سيأتي في (شروط الصلاة)^(١) ، وزاد المصنف لفظة : (كثير) ، وقال في « الدقائق » : لا بد منها^(٢) ؛ أي : في مراد الرافعي للعفو عن القليل في محله ، وما سيأتي له في (شروط الصلاة) من تشبيهه بدم الأجنبي فلا يعفيٰ عنه في الأصح. . محمول بقرينة التشبيه على المنتقل عن محله ، ورجح المصنف هناك : العفو عن القليل والكثير (٣) .

(وإن كان) بالأعضاء أو بعضها (ساتر) كجبيرة فأكثر (. . لم يقض في الأظهر إن وضع) الساتر (علىٰ طهر) لأنه حينئذ _ وقد مسحه بالماء كما تقدم وجوبه _ شبيه بالخف ، وماسحه لا يقضى ، والثانى يقول : مسحه للعذر وهو نادر غير دائم ، (فإن وضع) الساتر (علىٰ حدث. . وجب نزعه) إن أمكن بألاً يخاف منه ضرراً كما ذكره في « شرح المهذب »(⁴⁾ ليتطهر فيضعه علىٰ طهر فلا يقضي كما تقدم ، (فإن تعذر) نزعه لخوف محذور مما سبق ؛ كما ذكره في « شرح المهذب ا^(ه) (. . قضيٰ) مع مسحه بالماء (على المشهور) لانتفاء شبهه حينئذ بالخف ، والثاني : لا يقضى للعذر .

والخلاف في القسمين فيما إذا كان الساتر علىٰ غير محل التيمم ، فإن كان علىٰ محله. . قضيٰ قطعاً ؛ لنقص البدل والمبدل ، جزم به في « أصل الروضة »(٦) ، ونقله في « شرح المهذب » كالرافعي عن جماعة ثم قال : إطلاق الجمهور يقتضي أنه لا فرق . انتهىٰ^(٧) ، وابن الوكيل قال :

الشرح الكبير (٢٦٤/١) . (1)

دقائق المنهاج (ص ٣٩) . (٢) منهاج الطالبين (ص ١٠٧) ، وانظر ﴿ روضة الطالبين ﴾ (١/ ٢٨١) . (٣)

المجموع (٢/ ٣٤٢) . (٤)

المجموع (٣٤٣/٢) .

الشرح الكبير (١/ ٢٦٥) . (٢)

المجموع (٢/ ٣٤٧) . (Y)

الخلاف في القضاء إذا لم نقل: يتيمم ، فإن قلنا: يتيمم وتيمم.. فلا قضاء قطعا(١) ، واستغنى المصنف بتعبيره بد(المشهور) المشعف الخلاف عن تعبير « المحرر » كـ« الشرح » بأصح الطريقين (٢) ، والثانية : حاكية ثلاثة أقوال في المسألتين ، الطريقين (أنه إن وضع على طهر.. فلا إعادة ، وإلا.. وجبت ، انتهى (٣). وعلى المختار السابق

* * *

له: لا تجب.

انظر «المجموع» (٣٤٧/٢) .

 ⁽۲) المحرر (ص ۲۱) ، الشرح الكبير (۲۲۰/۱) .

⁽٣) روضة الطالبين (١٢٢/١) .

باب ليحتيض

أَقَالُّ سِنْهِ : تِسْعُ سِنِينَ ، وَأَقَلُهُ : يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَأَكْثُوهُ : خَمْسَةَ عَشَرَ بِلَيَالِيهَا . وَأَقَلُ طُهْرِ بَيْنَ الْحَيْفَسَيْنِ : خَمْسَةَ عَشَرَ ، وَلاَ حَدَّ لِأَكْثَرِهِ . وَيَحْرُمُ بِهِ مَا حَرُمٌ بِالْجَنَابَةِ ، وَعُبُورُ الْمَسْجِدِ إِنْ خَافَتْ تَلْرِيلَةُ ، وَالصَّوْمُ ، وَيَجِبُ فَضَاؤُهُ بِخَلَافِ الصَّلاَةِ ، وَمَا بَيْنَ

(باب الحيض)^(۱)

وما يذكر معه من الاستحاضة والنفاس .

(أقل سنه : تسع سنين) قمرية تقريباً ، فلو رأت الدم قبل تمام النسع بما لا يسع حيضاً وطهراً . . . فهو حيض ، أو بما يسعهما . . فلا ، (وأقله) زمناً : (يوم وليلة) أي : قدر ذلك متصلاً كما يؤخذ ذلك من مسألة تأتي آخر الباب ، (وأكثره : خمسة عشر) يوماً (بلياليها) وإن لم يتصل ؛ أخذاً من المسألة الآتية ، وغالبه : سنة أو سبعة ، كل ذلك بالاستقراء من الإمام الشافعي رضي الله عنه ، وأقل طهر بين الحيضتين) زمناً : (خمسة عشر) يوماً ؛ لأن الشهر لا يخلو عادة عن حيض وطهر ، وإذا كان أكثر الحيض خمسة عشر يوماً . . لزم أن يكون أقل الطهر كذلك ، واحترز بقوله : (بين الحيضتين) : عن الطهر بين الحيض والنفاس ؛ فإنه يجوز أن يكون أقل من خمسة عشر يوماً تقدم الحيض كما سيأتي آخر الباب ، أو تأخر ؛ بأن رأت النفساء أكثر النفاس وانقطع المم ثم عاد قبل خمسة عشر يوماً ، ذكره في « شرح المهذب »^(۲) ، (ولا حد لأكثره) أي : الطهر ، وغالبه : بقية الشهر بعد غالب الحيض .

(ويحرم به) أي : بالحيض (ما حرم بالجنابة) من الصلاة وغيرها ، (وعبور المسجد إن خافت تلويثه) ـ بالمثلثة ـ بالدم ؛ لغلبته أو عدم إحكامها الشد ، فإن أمنت . . جاز لها العبور كالجنب ، (والصوم ويجب قضاؤه ، بخلاف الصلاة) فلا يجب قضاؤها ؛ للمشقة فيه بكترتها ، (وما بين

⁽Y) المجموع (Y/07).

سرتها وركبتها) أي : مباشرته بوطء أو غيره ، (وقيل : لا يحرم غير الوطء) واختاره المصنف في «التحقيق الأراء وغيره ، وسيأتي في (كتاب الطلاق) حرمته في حيض ممسوسة ؛ لتضررها بطول المدة ؛ فإن زمان الحيض لا يحسب من العلمة ، فإن كانت حاملاً . . لم يحرم طلاقها ؛ لأن عدتها إنما تنقضي بوضع الحمل .

(فإذا انقطع) أي : الحيض (. . لم يحل قبل الغسل) مما حرم (غير الصوم والطلاق) فيحلان ؛ لانتفاء مانع الأول والمعنىٰ الذي حرم له الثاني ، ولفظة (الطلاق) زادها على « المحرر » وقال : إنها زيادة حسنةً⁷⁷ .

(والاستحاضة) وهي : أن يجاوز الدم أكثر الحيض ويستمر ، (حدث دائم كسلس) أي : سلس البول ، وهو الاَّ ينقطع ، (فلا تمنع الصوم والصلاة) للضرورة ، (فتغسل المستحاضة فرجها وتعصبه) وجوباً ؛ بأن تشده بعد حشوه بقطنة شالاً بخرقة مشقوقة الطرفين ، تخرج أحدهما إلى بطنها ، والآخر إلى صلبها ، وتربطهما بخرقة تشدها على وسطها كالتكة ، وإن تأذت بالشد. تركته ، وإن كان الدم قليلاً يندفع بالحشو. . فلا حاجة للشد ، وإن كانت صائمة . . تركت الحشو نهاراً واقتصرت على الشد فيه ، (وتتوضأ وقت الصلاة) كالمتيمم (وتبادر بها) تقليلاً للحدث ، (فلو أخرت لمصلحة الصلاة ؛ كستر وانتظار جماعة . . لم يضر ، وإلا . . فيضر على الصحيح) ، والثانى : لا يضر كالمتيمم .

(ويجب الوضوء لكل فرض) كالتيمم ؛ لبقاء الحدث ، (وكذا تجديد العصابة في الأصح) وإن لم تزل عن موضعها ولا ظهر الدم بجوانبها ؛ قياساً علىٰ تجديد الوضوء ، والثاني : لا بجب تجديدها إلا إذا زالت عن موضعها زوالاً له وقع ، أو ظهر الدم بجوانبها ، وحيث قبل بتجديدها . . فتجدد ما يتعلق بها من غسل الفرح وإبدال القطنة التي بضمه .

⁽١) التحقيق (ص ١١٨) .

⁽٢) دقائق المنهاج (ص ٣٩) .

وَلَوِ اَنْقَطَعَ دَمُهَا بَعْدَ الْوُضُوءِ وَلَمْ تَعْتَدِ انْقِطَاعَهُ وَعُوْدَهُ ، أَوِ اعْتَادَتْ وَوَسِعَ زَمَنُ الإِنْقِطَاعِ وُضُوءاَ وَالصَّلاَةَ . . وَجَبَ الْوُضُوءُ .

فضنك

[فيما تراه المرأة من الدماء]

رَأَتْ لِسِنِّ ٱلْحَيْضِ أَقَلُّهُ وَلَمْ يَعْبُرُ أَكْثَرَهُ . . فَكُلُّهُ حَيْضٌ، وَالصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ حَيْضٌ فِي الأَصَحِّ،

(ولو انقطع دمها بعد الوضوء ولم تعتد انقطاعه وعوده ، أو اعتادت) ذلك (ووسع زمن الانقطاع) بحسب العادة (وضوءاً والصلاة) بأقل ما يمكن (. . وجب الوضوء) أما في الحالة الأولىٰ . . فلاحتمال الشفاء ، والأصل : عدم عود الدم ، وأما في الثانية . . فلإمكان أداء العبادة من غير مقارنة حدث ، فلو عاد الدم قبل إمكان الوضوء والصلاة في الحالتين . . فوضوؤها بحاله تصلي به ، ولو لم يسع زمن الانقطاع عادة الوضوء والصلاة . . صلت بوضوئها ، فلو امتدَّ الزمن بحيث يسع ما ذكر وقد صلت بوضوئها ، فلو امتدَّ الزمن بحيث يسع ما ذكر وقد صلت بوضوئها . . تبين بطلان الوضوء والصلاة .

. . .

(فصل) إذا (رأت) دما (لسن الحيض أقله) فأكثر (ولم يعبر أكثره) أي : لم يجاوزه (. . فكله حيض) أسود كان أو أحمر أو أشقر ، مبتدأة كانت أو معتادة ، تغيرت عادتها أو لا ، إلا أن يكون عليها بقية ظهر ؟ كأن رأت ثلاثة أيام دما ثم اثنى عشر نقاة ثم ثلاثة دما ثم انقطع . . فالثلاثة الأخيرة دم فساد لا حيض ، ذكر ذلك في " شرح المهذب » مفرق () ، (والصفوة والكدرة) أي : كل منهما (حيض في الأصح) مطلقاً ؟ لأنه الأصل فيما تراه المرأة في زمن الإمكان ، والثاني : لا ؟ لأنه ليس على لون الدم المعتاد إلا في أيام العادة فهو فيها حيض اتفاقاً ، وقيل : يشترط في كونه حيضاً في غيرها تقدم دم قوي من سواد أو حمرة عليه ، وقيل : وتأخره عنه ، وعلى هذين يكفي أيئ قدر من القوى ، وقيل : لا بد من يوم وليلة ، هذا ما في « الروضة » و « أصلها » () .

وفي « شرح المهذب » : لا فرق في جريان الخلاف بين المبتدأة والمعتادة ، وحكايةً وجه في الواقع في أيام العادة باشتراط تقدم دم أسود أو أحمر عليه ، معترضاً بذلك على الرافعي وغيره في نفيهم الخلاف في^(۲) .

المجموع (٢/٤٦٤).

⁽٢) روضة الطالبين (١/ ١٥٢) ، الشرح الكبير (١/ ٣٠٥) .

⁽٣) المجموع (٢/٣٩٠).

فَإِنْ مَبَرَهُ ؛ فَإِنْ كَانَتْ مُبْتِدَأَةٌ مُمْتِزَةً ؛ بِأَنْ تَرَىٰ قَوِيّا وَضَعِيفًا . . فَالضَّعِيفُ اشتِحَاصُةٌ ، وَالْفَوْئِي حَيْضٌ إِنْ لَمْ يَنْفُصْ عَنْ اَقَلَهِ وَلاَ عَبَرَ أَكْثَرُهُ ، وَلاَ نَفَصَ الضَّعِيفُ عَنْ اَقُلُّ الطَّهْرِ مُمْتِزَةً ؛ بِأَنْ رَأَتُهُ بِصِفْةٍ ، أَوْ فَقَدَتْ شَرَطَ تَمْيِيزٍ . . فَالأَظْهُرُ : أَنَّ حَيْضَهَا : يَوْمُ وَلَيْلَةٌ ، وَطُهْرَهَا : يَشْعٌ وَعِشْرُونَ . أَوْ مُعْتَادَةً بِأَنْ سَبَقَ لَهَا حَيْضٌ وَطُهُرٌ . . فَتُرَةً إِنْهِهَمَا قَدْراً وَوْقَتاً ،

(فإن عبره) أي : عبر الدم أكثر الحيض ؛ أي : جاوزه : (فإن كانت) أي : من عبر دمها أكثر الحيض وهي المستحاضة (مبيداة) أي : أول ما ابتدأها الدم (مميزة بأن ترى قوياً وضعيفاً) بشروطهما الآتية كالأسود والأحمر ، فهو ضعيف بالنسبة إلى الأسود قوي بالنسبة إلى الأشقر ، والأشقر أقوى من الأصفر ومن الأكدر إذا جعلا حيضاً ، وما له رائحة كريهة أقوى مما لا رائحة له ، والنخين أقوى من الرقيق ، فالمنتن أو الثخين من الأسودين مثلاً أقواهما ، والمنتن الثخين منهما أوى من المنتن أو الثخين أقوى من المنتن أو الثخين منهما أوى من المنتن أو الثخين منهما أوى من المنتن أو الثخين ، تقدم القوي حيض إن لم ينقص عن أقله ولا عبر أكثره ، ولا نقص الضعيف عن أقل الطهر) بأن يكون خمسة عشر يوماً متصلة فأكثر ، تقدم القوي عليه أو تأخر الشهر ، أو خمسة عشر أسود ، أو خمسة أحمر ثم خمسة أسود ثم باقي الشهر أحمر ، بخلاف ما لو رأت يوماً أسود ويومين أحمر . . وهاكذا إلى آخر الشهر ؛ لعدم اتصال خمسة عشر من الضعيف ، فهي فاقدة شرط تمييز وسبأتي حكمها ، وفي وجه في الصورة الثالثة : أن خمسة الأحمر مع خمسة الاسود حيض .

(أو مبتدأة لا مميزة ؛ بأن رأته بصفة أو) بصفتين مثلاً ، لكن (فقدت شرط تمييز) من شروطه السابقة (.. فالأظهر : أن حيضها يوم وليلة ، وطهرها تسع وعشرون) بقية الشهر ، والثاني : تحيض غالب الحيض ستة أو سبعة ، قيل : تتخير بينهما ، والأصح : النظر إلى عادة النساء : إن كانت ستة . فستة ، أو سبعة . ونفية الشهر طهرها ، والعبرة بنساء عشيرتها من الأبوين ، وقيل : بنساء عصباتها خاصة ، وقيل : بنساء بلدها وناحيتها ، كذا في « الروضة » كـ أصلها » (") ومعنى (من الأبوين) بقرينة الثاني المعتبر في مهر المثل ما في « الكفاية » : أنه لا فرق بين الأقارب من الأب أو الأم (") .

(أو معتادة ؛ بأن سبق لها حيض وطهر) وهي غير مميزة (. . فترد إليهما قدراً ووقتاً) بأن كانت

⁽١) روضة الطالبين (١٤٣/١) ، الشرح الكبير (١/٣١١) .

⁾ كفاية النبيه (٢/ ١٦٥) .

حافظة لذلك (وتثبت العادة) المرتب عليها ما ذكر (بمرة في الأصح) لأنها في مقابلة الابتداء ، والثاني : بمرتبن ؛ لأنها من العود ، فمن حاضت خمسة في شهر ثم ستة في آخر ثم استحيضت . . ردت إلى الخمسة على الثاني ؛ لتكروها ، وإلى الستة على الأول ، ومن حاضت خمسة ثم استحيضت . . ردت إليها على الأول ، وهي كمبتدأة على الثاني ، ذكره الشيخ في « المهلاب ^(۱) ، ويحكم للمعتادة المميزة بالتمييز لا العادة) المخالفة له (في الأصح) لأنه أقوى منها يظهوره ، والثاني : يحكم بالعادة ، فلو كانت عادتها خمسة من أول الشهر ويقيته طهر ، فرأت عشرة أسود من أول الشهر ويقيته طهر ، فرأت عشرة أسود من أول الشهر ويقيته أحمر . . حكم بأن حيضها العشرة على الأول ، والخمسة الأولى منها على الثاني ، والباتي عليهما طهر .

(أو) كانت (متجرة بأن نسبت عادتها قدراً ووقتاً) ولا تمبيز (.. ففي قول : كمبتدأة) غير مميزة فتحيض يوماً وليلة وطهرها بقية الشهر على الأظهر السابق ، (والمشهور : وجوب الاحتياط) وليست كالمبتدأة ؛ لاحتمال كل زمن يمر عليها للحيض والطهر ، (فيحرم الوطء ، ومس المصحف ، والقراءة في غير الصلاة) لاحتمال الحيض ، (وتصلي الفرائض أبداً) لاحتمال الطهر ، (وكذا النفل في الأصح) اهتماماً به ، والثاني يقول : لا ضرورة إليه ، (وتفتسل لكل فرض) بعد دخول وقته ؛ لاحتمال انقطاع الدم حينتذ ، قال في « شرح المهذب » عن الأصحاب : فإن علمت وقت انقطاعه ؛ كمنذ الغروب . . لزمها الغسل كل يوم عقب الغروب وتصلي به المخرب ، وتتوضأ لباغي الصلوات ؛ لاحتمال الانقطاع عند الغروب دون ما سواه (٢٠)

(وتصوم رمضان) لاحتمال أن تكون طاهرة جميعه (ثم شهراً كاملين) بأن يكون رمضان ثلاثين، وتأتي بعده بثلاثين يوماً متوالية ، (فيحصل) لها (من كل) منهما (أربعةً عشر) يوماً ؛ لاحتمال أن تحيض فيهما أكثر الحيض ويطرأ الدم في يوم وينقطع في آخر فتفسد سنة عشر يوماً من كل

⁽۱) المهذب (۱/ ۲۳) .

⁽٢) المجموع (٢/٢٢٤).

نُمُّ تَصُومُ مِنْ ثَمَانِيَّةَ عَشَرَ لَلاَنَّةَ أَوْلَهَا ، وَلَلاَنَةَ آخِرَهَا ، فَيَحَصُّلُ ٱلْنُومَانِ الْبَاقِيَانِ ، وَيُمْكِنُ فَضَاءُ يُومْ بِصَوْمٍ يُومٍ ثُمُّ النَّالِثِ وَالسَّامِعَ عَشَرَ . وَإِنْ حَفِظَتْ شَيْئًا . . فَلِلْيَقِينِ مُخْمُهُ ، وَهِي فِي الْمُحْتَمِلِ كَخَائِضِ فِي الْوَطْءِ ، وَطَاهِرِ فِي الْعِبَادَةَ ، وَإِنْ آخَتَمَلَ الْفِطَاعاً . . وَجَبَ الْمُشْلُ لِكُلُّ فَرْضِ . وَالْأَظْهُرُ : أَنَّذَ وَمَ الْحَامِلِ وَالنَّفَاءَ بَيْنَ آفَلَ الْحَيْضِ . . خَيْضٌ

منهما ، فإن كان رمضان ناقصاً . . حصل لها منه ثلاثة عشر يوماً ، (ثم تصوم من ثمانية عشر) يوماً
(ثلاثة أولها وثلاثة آخرها فيحصل اليومان الباقيان) لأن الحيض إن طرأ في اليوم الأول من
صومها . فغايته أن ينقطع في السادس عشر ، فيصح لها اليومان الآخران ، وإن طرأ في اليوم
الثاني . صح لها الأول والأخير ، أو في الثالث . صح الإولان ، أو في السادس عشر . صح
الثاني والثالث ، أو في السابع عشر . صح السادس عشر والثالث ، أو في الثامن عشر . صح
السادس عشر والسابع عشر ، (ويمكن قضاء يوم بصوم يوم ثم الثالث والسابع عشر) من اليوم
الأول ؛ لأن الحيض إن طرأ في اليوم الأول . سلم السابع عشر ، أو في الثالث . سلم الأول ،
وإن كان آخر الحيض الأول . سلم الثالث ، أو الثالث . سلم السابع عشر .

(وإن حفِظت شيئاً) من عادتها دون شيء ؛ كأن حفظت الوقت دون القدر أو عكس ذلك (. . فلليقين) من حيض وطهر (حكمه ، وهي في المحتمل) للحيض والطهر (كحائض في الوطه ، وفلاهم في العبادة ، وإن احتمل انقطاعاً . وجب الغسل لكل فرض) احتياطاً ، ويسمئ محتمل الانقطاع : طهراً مشكوكاً فيه ، والحافظة للوقت ؛ كأن تقول : كان حيضي يبتدىء أول الشهر . فيوم وليلة منه حيض بيقين ، ونصفه الثاني طهر بيقين ، وما بين ذلك يحتمل الحيض والطهر والانقطاع ، والحافظة للقدر ؛ كأن تقول : حيضي خصنة في العشر الأول من الشهر لا أعلم ابتداءها وأعلم أني في اليوم الأول طاهر . فالسادس حيض بيقين ، والأول طهر بيقين كالمشرين الأخيرين ، والثاني إلى آخر الخامس محتمل للحيض وللطهر ، والسابع إلى آخر العاشر محتمل للاحيض وللطهر ،

(والأظهر : أن دم الحامل والنقاء بين) دماء (أقل الحيض) (١٠ فأكثر (. . حيض) : أما في الأولئ. . فلأنه بصفة دم الحيض ، ومقابله فيها يقول : هو دم فساد ؛ إذ الحمل يسد مخرج دم

⁽١) في «تحفة المحتاج» ((٤١٢) و«تهاية المحتاج» ((٣٥٦) تفار عن ابن الفركاح قوله: (أن نسخة المصنف - أي النووي رحمه الله -: « والنقاء بين اللم حيضً»، ثم أصلحه بعضهم)، وقد مثى الشارح رحمه الله على ما أصبلح، وانظر كلام ابن القاسم والشرواني على « التحفة».

وَأَقَلُ ٱلنَّفَاسِ : لَخَطْةٌ ، وَأَكْثَرُهُ : سِتُونَ ، وَغَالِبُهُ : أَرْبَعُونَ .ويَحْرُمُ بِهِ مَا حَرُمَ بِالْحَيْضِ ، وَعُبُرُوهُ سِتُينَ كَمُنُورُو أَكْثَرُهُ .

الحيض ، وسواء على الأول تخلل بين انقطاع الدم والولادة خمسة عشر يوماً أم أقل ، وقيل في تخلل الأقل : ليس بحيض ، وأما الثانية ؛ وهي أن ترى وقتاً دماً ووقتاً نقاء وهلكذا ، ولم يجاوز ذلك خمسة عشر يوماً ، ولم تنقص الدماء عن أقل الحيض . فهي حيض ، والنقاء بينها حيض في الأظهر تبعاً لها ، والثاني يقول : هو طهر في الصوم والصلاة والغسل ونحوها دون العدة والطلاق ، والنقاء بعد آخر الدماء طهر قطعاً ، وإن نقصت الدماء عن أقل الحيض. . فهي دم فساد ، وإن زادت مع النقاء بينها على خمسة عشر يوماً . فهي دم استحاضة .

(وأقل النُّفاس) أي : الدم الذي أوله يعقب الولادة (لحظة ، وأكثره ستون) يوماً ، (وغالبه أربعون) يوماً فيما استقرأه الإمام الشافعي رضي الله عنه ، وعبر بدل (اللحظة) في " التحقيق » كـ « التنبيه » بـ (المجة) (١) ، أي : اللفعة ، وفي « الروضة » كـ « الشرح » بأنه لا حد لأقله (٢) ؛ أي : لا يتقدر ، بل ما وجد منه وإن قل يكون نفاساً ، ولا يوجد أقل من مجة ، ويعبر عن زمانها بـ (اللحظة) ، فالمراد من العبارات واحد .

* * *

⁽١) التنبيه (ص ١٦) ، التحقيق (ص ١٤١) .

 ⁽۲) روضة الطالبين (۱/ ۱۷۶) ، الشرح الكبير (۱/ ۳۵۲) .

⁽٣) الشرح الكبير (٢٩٨/١) ، المجموع (٢/ ٤٧٩) .

⁽٤) التحقيق (ص ١٤٢) .

كنَا سُلِ الصَّالِهُ ا

(كتاب الصلاة)^(۱)

(المكتوبات) أي : المفروضات منها كل يوم وليلة (خمس) كما هو معلوم من الدين بالضرورة ، وأصله : قوله صلى الله عليه وسلم : « فرض الله على أمتي ليلة الإسراء خمسين صلاة ، فلم أزل أراجعه وأسأله التخفيف حتى جعلها خمساً في كل يوم وليلة ٢٠٠٦، وقوله للأعرابي : « خمس صلوات في اليوم والليلة ٢٠٠١، ولمعاذ لما بعثه إلى اليمن : « أخبرهم أن الله تعالى قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة » رواها الشيخان وغيرهما (٤).

(الظهر ، وأول وقته : زوال الشمس) أي : وقت زوالها ، وعبارة (الوجيز ، وغيره : يدخل وقته بالزوال () ، (وآخره : مصير) أي : وقت مصير (ظل الشيء () مثله سوى ظل استواء الشمس) أي : الظل الموجود عنده ، وبيان ذلك : أن الشمس إذا طلعت . وقع لكل شاخص ظل طويل في جهة المغرب ، ثم ينقص بارتفاع الشمس إلى أن تنتهي إلى وسط السماء ، وهي حالة الاستواء ، ويتمنّ حينتذ ظل في غالب البلاد ، ثم تميل إلى جهة المغرب فيتحول الظل إلى جهة المشرق ، وذلك الميار هو الزوال .

والأصل في المواقبت : حديث : « أثني جبريل عند البيت مرتين ، فصلىٰ بي الظهر حين ذالت الشمس ، والعصر حين كان ظله ـ أي : الشيء ـ مثله ، والمغرب حين أفطر الصائم ، والعشاء حين

الصلاة: هي في اللغة: الدعاء وسميت الصلاة الشرعية صلاة لاشتمالها عليه ، هذا هو الصواب ، وقول الجمهور من أهل اللغة وغيرهم . « دقائق المنهاج » (ص ٤١) .

 ⁽۲) صحيح البخاري (۳٤٩) ، صحيح مسلم (۱۲۳) عن سيدنا أبي ذر رضي الله عنه .

⁽٣) صحيح البخاري (٤٦) ، صحيح مسلم (١١) عن سيدنا طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه .

 ⁽٤) صحيح البخاري (١٣٩٥)، صحيح مسلم (١٩)، سنن الترمذي (١٢٤) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما.
 (٥) الدحد (ص. ٥١).

 ⁽٦) الظل : الستر ، ومنه : أنا في ظل فلان ، ومنه : ظل الجنة وظل الليل ، وظل الشمس : ما ستر الشخوص ،
 ويكون من أول النهار إلي أخره ويختص الفيء بما بعد الزوال، فالظل أهم . ٩ دقائق المنهاج ٩ (ص ٤١) .

وَهُوَ أَوْلُ وَفْتِ الْعَصْرِ ، وَيَنْفَىٰ حَنَّىٰ تَغُوبَ ، وَالِاخْتِيَارُ : أَلاَّ تُؤَخَّرَ عَنْ مَصِيرِ الظَّلِّ مِثْلَيْنِ . وَالْمَغْرِبُ : بِالْغُرُوبِ ، وَيَنْقَىٰ حَتَّىٰ يَغِيبَ الشَّفَقُ الأَخْمَرُ فِي الْقَدِيمِ ،

غاب الشفق ، والفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم ، فلما كان الغد. . صلىٰ بي الظهر حين كان ظله ـ أي : الشيء ـ مثله ، والعصر حين كان ظله مثليه ، والمغرب حين أفطر الصائم ، والعشاء إلىٰ ثلث الليل ، والفجر فأسفر وقال : الوقت ما بين هـٰذين الوقتين » رواه أبو داوود وغيره ، وصححه الحاكم وغيره(١) ، وقوله : « صلىٰ بي الظهر حين كان ظله مثله » أي : فرغ منها حينتذ كما شرع في العصر في اليوم الأول حينتذ ، قاله الشافعي رضي الله عنه نافياً به اشتراكهما في وقت^(۲) ، وهو موافق لحديث مسلم : « وقت الظهر : إذا زالت الشمس ما لم تحضر العصر »^(۳) وقوله : " حين أفطر الصائم " أي : حين دخل وقت إفطاره ، وفي " الصحيحين " حديث : " إذا أقبل الليل من هنهنا وأدبر النهار من هنهنا. . فقد أفطر الصائم »(٤) .

(وهو) أي : مصير ظل الشيء مثله (أول وقت العصر) وعبارة " الوجيز " وغيره : وبه يدخل وقت العصر^(ه) ، (ويبقيٰ) وقته (حتىٰ تغرب) الشمس ؛ لحديث « الصحيحين » : « ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس. . فقد أدرك العصر »(٦) ، وروى ابن أبي شيبة : « وقت العصر ما لم تغرب الشمس » وإسناده في مسلم^(٧) ، (والاختيار : ألاَّ تؤخر) بالفوقانية (عن) وقت (مصير الظل مثلين) بعد ظل الاستواء ؛ لحديث جبريل السابق ، وقوله فيه بالنسبة إليها : « الوقت ما بين هـلذين » محمول علىٰ وقت الاختيار ، وبعده : وقت جواز إلى اصفرار الشمس ، ثم وقت كراهة ؛ أي : يكره تأخير الصلاة إليه .

(والمغرب) يدخل وقتها: (بالغروب، ويبقيٰ حتىٰ يغيب الشفق الأحمر في القديم) لما سيأتي، واحترز بـ(الأحمر) عما بعده من الأصفر ثم الأبيض ، ولم يذكره في " المحرر " لانصراف الاسم

سنن أبى داوود (٣٩٣) ، المستدرك (١٩٣/١) وأخرجه ابن خزيمة في ٥ صحيحه ، (٣٢٥) ، والترمذي (١) (١٤٩) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

الأم (٢/ ١٦٠). (٢)

⁽٣) صحيح مسلم (٦١٢) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

⁽٤) صحيح البخاري (١٩٥٤) ، صحيح مسلم (١١٠٠) عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

الوجيز (ص ٥١) . (0)

صحيح البخاري (٥٧٩) ، صحيح مسلم (٦٠٨) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه . (٢) (V)

المصنف (٣٢٤٧) ، صحيح مسلم (٦١٢/ ١٧٢) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

وَفِي ٱلْجَدِيدِ : يَنْقَضِي بِمُضِيَّ قَدْرِ وُضُوءِ ، وَسَثْرِ عَوْرَةٍ ، وَأَذَانِ ، وَإِقَامَةٍ ، وَخَسْسِ رَكَمَاتٍ ، وَلَوْ شَرَعَ فِي ٱلْوَقْبِ وَمَدَّ حَتَّى غَابَ الشَّفْقُ. . جَازَ عَلَى ٱلصَّحِيحِ . قُلْثُ : ٱلْفَدِيمُ أَظْهَرُ ، وَاللهُ أَغَلَمُ . وَٱلْعِشَاءُ : بِمَغِيبِ الشَّفَقِ ، وَيَنْقَرْ إِلَى الْفَحْرِ ،

إليه لغة ، (وفي الجديد : ينقضي بمضي قدر) زمن (وضوء وستر عورة وأذان وإقامة وخمس ركعات) لأن جبريل صلاها في اليومين في وقت واحد ، بخلاف غيرها ، وللحاجة إلىٰ فعل ما ذكر معها اعتبر مضي قدر زمنه ، والاعتبار في جميع ما ذكر بالوسط المعتدل ، وسيأتي سن ركعتين خفيفتين قبل المغرب في وجه صححه المصنف^(۱) ؟ فقياسه كما قال في « الشرح الصغير » : اعتبار سبع ركعات .

(ولو شرع) فيها (في الوقت) على الجديد (ومد) بالتطويل في القراءة وغيرها (حتى غاب الشفق . . جاز على الصحيح) من الخلاف المبني على الأصح في غير المغرب : أنه لا يجوز تأخير بعضها عن وقتها مع القول بأنها أداء كما سيأتي ، والثاني : المنع كما في غير المغرب ، واستدل الأول بأنه صلى الله عليه وسلم : (كان يقرأ في المغرب بد الأعراف ، في الركعتين كلتيهما) صححه الحاكم على شرط الشيخين (") ، وفي « البخاري ، نحوه (") ، وقراءته لها تقرب من مغيب الشفق ؛ لتدبره ، ومده في الصلاة إلى فلك يجوز بناؤه على امتداد وقتها إليه ، وعلى عدم امتداده ، وبناه تالل الثاني على الامتداد فقط .

(قلت : القديم أظهر ، والله أعلم) ورجحه طائفة ، قال في « شرح المهذب » : بل هو جديد أيضاً ؛ لأن الشافعي رضي الله عنه علق القول به في « الإملاء » وهو من الكتب الجديدة علىٰ ثبوت الحديث ، وقد ثبتت أحاديث^(٤) ، منها : حديث مسلم : « وقت المغرب ما لم يغب الشفق ^(۵) .

(والعشاء) يدخل وقنها (بمغيب الشفق) أي : الأحمر المنصرف إليه الاسم ؛ لحديث جبريل السابق ، (ويبقىٰ إلى الفجر) أي : الصادق وسيأتي ؛ لحديث مسلم : * ليس في النوم تفريط ، وإنما التفريط علىٰ من لم يصل الصلاة حتىٰ يجيء وقت الصلاة الأخرىٰ ⁽¹⁷⁾ ظاهره : يقتضي امتداد

⁽١) سيأتي فيما بعد .

 ⁽۲) المستدرك (۲۳۷/۱) عن سيدنا زيد بن ثابت رضى الله عنه .

⁽٣) صحيح البخاري (٧٦٤) عن مروان بن الحكم .

⁽³⁾ Ilaques (7\37).

 ⁽٥) صحيح مسلم (١١٣/٦١٢) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

⁽٦) صحيح مسلم (٦٨١) عن سيدنا أبي قتادة رضى الله عنه .

وَالِاخْتِيَارُ : أَلاَ تُوَخِّرَ عَنْ ثُلُثِ اللَّيْلِ ، وَفِي قَوْلِ : نِصْفِهِ . وَالصَّبْحُ : بِالْفَجْرِ الصَّادِقِ ، وَهُو الْمُنْتَشِرُ صَوْقُهُ مُعْتَرِصًا بِالأَفْقِ ، وَيَبْقَىٰ حَتَّى نَطْلُحُ الشَّمْسُ ، وَاللِاخْتِيَارُ : أَلاَ تُؤَخِّرَ عَنِ الإِشْفَارِ . قُلْتُ : يُكُرُّهُ تَشْمِيَةُ الْمُغْرِبِ : عِشَاءً ، وَالْعِشَاءِ : عَتَمَةً ،

وقت كل صلاة إلىٰ دخول وقت الأخرىٰ من الخمس ؛ أي : غير الصبح لما سيأتي في وقتها ، (والاختيار : ألَّا تؤخر عن ثلث الليل) لحديث جبريل السابق ، وقوله فيه بالنسبة إليها : « الوقت ما بين هـٰذين ﴾ : محمول علىٰ وقت الاختيار ، (وفي قول : نصفه) لحديث : ٩ لولا أن أشق علىٰ أمتي. . لأخرت صلاة العشاء إلىٰ نصف الليل » صححه الحاكم علىٰ شرط الشيخين^(١) ، ورجح المصنف في « شرح مسلم » هـٰذا القول^(٢) ، وكلامه في « شرح المهذب » يقتضي : أن الأكثرين

(والصبح) يدخل وقتها : (بالفجر الصادق ، وهو المنتشر ضَوْؤُهُ معترضاً بالأفق) أي : نواحي السماء ، بخلاف الكاذب ، وهو يطلع قبل الصادق مستطيلاً ، ثم يذهب ويعقبه ظلمة ، (ويبقيٰ) الوقت (حتىٰ تطلع الشمس) لحديث مسلم : « وقت صلاة الصبح : من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس »(٤) ، وفي « الصحيحين » حديث : « من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس. . فقد أدرك الصبح ٣^(ه) ، (والاختيار : ألاَّ تؤخر عن الإسفار) لحديث جبريل السابق ، وقوله فيه بالنسبة إليها : « الوقت ما بين هـٰذين » : محمول علىٰ وقت الاختيار .

(قلت: يكره تسمية المغرب: عشاء ، والعشاء : عتمة) للنهي عن الأول في حديث البخاري : « لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم المغرب ، وتقول الأعراب : هي العشاء »(٦) ، وعن الثاني في حديث مسلم: « لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم ، ألا إنها العشاء وهم يعتمون بالإبل »(٧) بفتح أوله وضمه ، وفي رواية : « بحلاب الإبل »(^) ، قال في « شرح مسلم » : معناه :

المستدرك (١٤٦/١) عن سيدنا أبي هريرة رضى الله عنه . (1)

شرح صحيح مسلم (١٣٨/٥) . (٢)

المجموع (٢/ ٤٠) . (٣) (٤)

صحيح مسلم (١٧٣/٦١٢) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما . صحيح البخاري (٥٧٩) ، صحيح مسلم (٦٠٨) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه . (0)

صحيح البخاري (٥٦٣) عن سيدنا عبد الله بن مغفل رضى الله عنه . (1)

⁽V)

صحيح مسلم (٦٤٤) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما . (A)

وَالنَّوْمُ قَبْلَهَا ، وَالْحَدِيثُ بَعْدَهَا إِلَّا فِي خَيْرٍ ، وَاللهُ أَعْلَمُ . وَيُسَنَّ تَعْجِيلُ الصَّلاَةِ لِأَوَّلِ الْوَفْتِ ، وَفِي قَوْلِ : تَأْخِيرُ الْفِصَاءِ أَنْضَلُ . وَيُسَنَّ الإِبْرَادُ بِالظَّهْرِ فِي شِنَّةِ الْحَرُ

أنهم يسمونها (العتمة) لكونهم يعتمون بحلاب الإبل ؛ أي : يؤخرونه إلىٰ شدة الظلام(١١) ، (والنوم قبلها) أي : قبل العشاء ، (والحديث بعدها) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يكرههما ، رواه الشيخان عن أبي برزة(٢) ، (إلا في خير ، والله أعلم) كقراءة القرآن والحديث ومذاكرة الفقه وإيناس الضيف ، ولا يكره الحديث لحاجة .

(ويسن تعجيل الصلاة لأول الوقت) لحديث ابن مسعود : سألت النبي صلى الله عليه وسلم : أي : الأعمال أفضل ؟ قال : « الصلاة لأول وقتها » رواه الدارقطني وغيره ، وقال الحاكم : إنه على شرط الشيخين (٣) ، ولفظ « الصحيحين » : « لوقتها »(٤) ، فيشتغل أول الوقت بأسبابها ؛ كالطهارة والستر ونحوهما إلىٰ أن يفعلها ، وسواء العشاء وغيرها ، (وفي قول : تأخير العشاء أفضل) أي : ما لم يجاوز وقت الاختيار ؛ لحديث الشيخين عن أبي برزة قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستحب أن يؤخر العشاء)(٥) ، وجوابه ما قال في « شرح المهذب » : إن تقديمها هو الذي واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم(٦).

(ويسن الإبراد بالظهر في شدة الحر) إلىٰ أن يصير للحيطان ظل يمشى فيه طالب الجماعة ؛ لحديث الشيخين : « أبردوا بالصلاة »(٧) ، وفي رواية للبخاري : « بالظهر ؛ فإن شدة الحر من فيح جهنم اا^(٨) أي : هيجانها .

وفي استحباب الإبراد بالجمعة وجهان : أحدهما : نعم ؛ لحديث البخاري عن ابن عباس : (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبرد بالجمعة)(٩) ، وأصحهما : لا ؛ لشدة الخطر في فواتها المؤدي

(٣)

شرح صحيح مسلم (١٤٣/٥) . (1)

صحيح البخاري (٥٦٨) ، صحيح مسلم (٢٤٧/ ٢٣٧) عن سيدنا أبي برزة رضي الله عنه . (٢)

سنن الدارقطني (٢٤٦/١) ، المستدرك (١٨٩/١) ، وأخرجه ابن خزيمة (٣٢٧) ، وابن حبان . (1274)

صحيح البخاري (٧٥٣٤) ، صحيح مسلم (٨٥) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه . (٤)

⁽⁰⁾ صحيح البخاري (٥٤٧) ، صحيح مسلم (٦٤٧) .

المجموع (٩٩/٣) . (٦)

صحيح البخاري (٥٣٦) ، صحيح مسلم (٦١٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه . (V) (A)

صحيح البخاري (٥٣٨) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضى الله عنه . (4)

صحيح البخاري (٩٠٦) عن سيدنا أنس رضي الله عنه .

وَالْأَصَةُ : اخْتِصَاصُهُ بِنَلَدِ حَالٌ ، وَجَمَاعَةِ مَسْجِدٍ يَقْصِدُونَهُ مِنْ بُغْدٍ . وَمَنْ وَقَعَ بَغْضُ صَلاَتِهِ فِي الْوَفْتِ . . فَالأَصَةُ : اللّهُ إِنْ وَقَعَ رَكُمَةً . . فَالْجَمِيمُ أَدَاهٌ ، وَإِلاَّ . فَقَضَاءٌ . وَمَنْ جَهِلَ الْوَفْتَ . الْجُنْهَدَ بِوِرْدِ وَنَحْوِمٍ، فَإِنْ تَيْقَنَ صَلاَتَهُ قَبْلَ الْوَفْتِ . . فَضَىٰ فِي الْأَفْهَرِ، وَإِلاَّ . فَلاَ . فَلاَ

إليه تأخيرها بالتكاسل ، وهنذا مفقود في حق النبي صلى الله عليه وسلم ، (والأصح : اختصاصه ببلد حار وجماعة مسجد يقصدونه من بعد) ولا ظل في طريقهم إليه ، فلا يسن في بلد معتدل ، ولا لمن يصلي في بيته منفرداً ، ولا لجماعة مسجد لا يأتيهم غيرهم ، ولا لمن كانت منازلهم قريبة من المسجد ، ولا لمن يمشون إليه من بعد في ظل ، والثاني : لا يختص بذلك ، فيسن في كل ما ذكر ؛ لإطلاق الحديث ، وذكر المسجد جري على الغالب ، ومثله : الرباط ونحوه من أمكنة الجماعة .

(ومن وقع بعض صلاته في الوقت) ويعضها خارجه (. . فالأصح : أنه إن وقع) في الوقت (ركمة) فأكثر (. . فالجميع أداء ، وإلا) بأن وقع فيه أقل من ركعة (. . فقضاء) لحديث الشيخين : « من أدرك ركعة من الصلاة . . فقد أدرك الصلاة ، * أن الركعة تشتمل على معظم أفعال الصلاة ؛ إذ يدرك ركعة . . لا يدرك الصلاة ، والفرق : أن الركعة تشتمل على معظم أفعال الصلاة ؛ إذ معظم الباقي كالتكرير لها ، فجعل ما بعد الوقت تابعاً لها ، بخلاف ما دونها ، والوجه الثاني : أن المحميع أداء مطلقاً تبعاً لما بعد الوقت ، والرابع : أن الجميع أداء مطلقاً تبعاً لما بعد الوقت ، والرابع : أن ما وهم إلوقت أداء ، وما بعده قضاء وهو التحقيق ، وعلى القضاء : يأثم المصلي بالتأخير إلى الخديث .

(ومن جهل الوقت) لغيم أو حبس في بيت مظلم أو غير ذلك (. . اجتهد بورد ونعوه)
كخياطة ٢٠٠ ، وقيل : إن قدر على الصير إلى اليقين . . فلا يجوز له الاجتهاد ، فقوله : (اجتهد)
أي : جوازاً إن قدر ، ووجوياً إن لم يقدر ، وسواء البصير والأعمىٰ ، (فإن تيقن صلاته) بالاجتهاد
(قبل الوقت) وعلم بعده (. . قضىٰ في الأظهر) ، والثاني : لا ؛ اعتباراً بظنه ، وإن علم في
الوقت . . أعاد ؛ أي : بلا خلاف كما قاله في « شرح المهذب ٢٠٠ ، (وإلا) أي : وإن لم يتيقن الصلاة قبل الوقت ؛ بأن تيقنها في الوقت أو بعدة أو لم يتبين الحال (. . فلا) يقضى .

⁽١) صحيح البخاري (٥٨٠) ، صحيح مسلم (٦٠٧) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٢) في (ب) زيادة : (وكتابة) .

⁽٣) المجموع (٣/٧٩).

وَلِيَهَادِرُ بِالْفَائِدِ ، وَيُسَنُّ تَرَثِيبُهُ وَتَقْدِيمُهُ عَلَى الْحَاضِرَةِ الَّتِي لاَ يَخَافُ فَوْتَهَا . وَتُكُرُهُ الصَّلاَةُ عِنْدَ الْإِسْتِوَاءِ إِلاَّ يَوْمُ الْجُمُمُةِ ، وَيَعْدَ الصَّبْحِ حَتَّىٰ تَرْتَفَعَ الشَّمْسُ كُرْمِحٍ ، وَالْعَصْرِ حَتَّىٰ تَقُرُّب ، إِلاَّ لِسَبَّبٍ كَفَاتِتَةٍ ، وَكُمُوفٍ ، وَتَجَيِّةٍ ، وَسَجْدَةِ شُكْرٍ ،

(ويبادر بالفائت) وجوباً إن فات بغير علر ، وندباً إن فات بعذر ؟ كالنوم والنسيان مسارعة إلى
براءة الذمة ، (ويسن ترتيبه) كأن يقضي الصبح قبل الظهر والظهر قبل العصر ، (وتقديمه على
الحاضرة الذي لا يخاف فوتها) محاكاة للأداء ، فإن خاف فوتها . بدأ بها وجوباً ؟ لئلا تصير فائتة .
الحاضرة الذي لا يخاف فوتها) محاكاة للأداء ، فإن خاف فوتها . بدأ بها وجوباً ؟ لئلا تصير فائتة .
أبي داوود وغيره ((۱) ، (وبعد الصبح حتى ترتفع الشمس كرمح ، و) بعد (العصر حتى تغرب)
للنهي عنها في حديث الشيخين (۱۱) ، وليس فيه ذكر الرمح وهو تقريب ، وفي « المحرر) وغيره :
وعند طلوع الشمس حتى ترتفع كرمح ، وعند الاصفراد حتى تغرب (١٤) ؟ أي : للنهي عنها في حديث
مسلم السابق من غير ذكر الرمح ، ولم يذكر ذلك المصنف كغيره مع قوله في « شرح المهذب » : إن
ذكره أجود (١٩) ؟ وعاية للاختصار ؟ فإنه يندرج في قوله : (بعد الصبح . . والمصر) أي : لمن
صلى من حين صلاته ، ولمن لم يصل من الطلوع والاصفراد ، وأشار الرافعي إلى ذلك بقوله : ربعا
انقسم الواحد إلى متعلق بالفعل وإلى متعلق بالزمان (۱۱) .

(إلا) صلاة (لسبب ؛ كفائتة) فرض أو نفل وصلاة جنازة كما في " المحرر ؟ ") ، (و) صلاة (كل المحرر) المحرد) أو و) صلاة (كسوف وتحية) للمسجد (وسجدة شكر) أو تلاوة ، فلا تكره في الأوقات المذكورة ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم (فاته ركعتا سنة الظهر التي بعده ، فقضاهما بعد العصر) رواه الشيخان (م) وأجمعوا على صلاة الجنازة بعد الصبح والعصر ، وقيس غير ذلك مما ذكر عليه في الفعل والوقت ، وحمل النهي على صلاة لا سبب لها ؛ وهي النافلة المطلقة ، وكراهتها كراهة تحريم ؛ عملاً بالأصل

⁽١) صحيح مسلم (٨٣١) عن سيدنا عقبة بن عامر رضي الله عنه .

⁽٢) سنن أبي داوود (١٠٨٣) ، وأخرجه البيهقي (٢/ ٤٦٤) عن سيدنا أبي قتادة رضي الله عنه .

 ⁽٣) صحيح البخاري (١١٩٧) ، صحيح مسلم (٨٢٧) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

⁽٤) المحرر (ص ٢٧) .

⁽٥) المجموع (١٥١/٤).(٦) الشرح الكبير (٢٩٦/١).

⁽V) المحرر (ص ۲۷).

⁽A) صحيح البخاري (١٢٣٣) ، صحيح مسلم (٨٣٤) عن سيدتنا أم سلمة رضي الله عنها .

وَإِلاًّ فِي حَرَمِ مَكَّةَ عَلَى ٱلصَّحِيحِ .

فظنك

[فيمن تجب عليه الصلاة]

إِنَّمَا نَجِبُ ٱلصَّلاَةُ عُمَلَىٰ كُلِّ مُسْلِمٍ بَالغِ عَاقِلِ طَاهِرٍ ،

في النهي ، وقبل : كراهة تنزيه ، فلو أحرم بها. . لم تنعقد ؛ كصوم يوم العيد ، وقبل : تنعقد ؛ كالصلاة في الحمام ، وأدرجت السجدة في الصلاة ؛ لشبهها بها في الشروط والأحكام .

وفي « الروضة » و « أصلها » : لو دخل المسجد في أوقات الكراهة ليصلي التحية . . فوجهان ، أقسسها : الكراهة ؛ كما لو أخر الفائتة ليقضيها في هلذه الأوقات ، ولا تكره صلاة الاستسقاء فيها على الأصح ؛ والثاني : ينظر إلى أنها لا تفوت بالتأخير ، وتكره ركعتا الإحرام فيها على الأصح ؛ لأنه السبب ولم يوجد ، وقد لا يوجد ، والثاني يقول : السبب إرادته وهي موجودة (١٠ ، قال في « شرح المهذب » : وهو قوي (") ، وسيأتي في (صلاة العيد) أن وقتها من طلوع الشمس ، وذكرها الماوردي وغيره من ذوات السبب (") ؛ أي : وهو في حقها : دخول وقتها ، ومثلها صلاة الفسحي على ما في « الروضة » : أن وقتها : من طلوع الشمس (أن) فلا يكرهان قبل ارتفاعها ، ويسن تأخيرهما إليه كما سيأتي ، (وإلا) صلاة (في حرم مكة) (أن المسجد وغيره لا سبب لها ، فلا تكره (على الصحيح) لحديث : (يا بني عبد مناف ؛ لا تمنعوا أحداً طاف بهنذا البيت وصلي أية ساعة شاء من ليل أو نهار » رواه الترمذي وغيره ، وقال : حسن صحيح (") والثاني : تكره فيه كغيره ، قال : والصلاة في الحديث : ركدتا الطواف ، ولها سبب .

* *

(فصل : إنما تجب الصلاة على كل مسلم بالغ عاقل) ذكر أو أنثىٰ (طاهر) بخلاف الكافر فلا

⁽١) روضة الطالبين (١/١٩٣) ، الشرح الكبير (١/٣٩٨) .

⁽Y) Ilangare (3/101).

⁽٣) الحاوي الكبير (٢/ ٣٥٢).

 ⁽١) الحاوي الخبير (١ / ١٥١) .
 (٤) روضة الطالبين (١ / ٣٣٢) .

 ⁽٥) قولهما : (لا تكره الصلاة في وقت النهي في حرم مكة) أصوب من قول غيرهما : (في مكة) فإنه يوهم
 اختصاصها دون باقي الحرم . (دقائق المنهاج ، (ص ١٤) .

 ⁽٦) سنن الترمذي (٨٦٨) وأخرجه أبو داوود (١٨٩٤) ، والنساني (٢٨٤/١) ، وابن ماجه (١٢٥٤) عن سيدنا جبير بن مطحم رضي الله عنه .

وَلاَ فَضَاءَ عَلَى الْكَافِو إِلاَّ الْمُرْزَدُّ ، وَلاَ الصَّبِيِّ ، وَيُؤْمَرُ بِهَا لِسَبْعٍ ، وَيُصْرَبُ عَلَيْهَا لِعَشْوٍ ، وَلاَ ذِي حَيْضٍ ، أَوْ جُنُونِ ، أَوْ إِغْمَاءِ ، بِخِلاَفِ الشَّكْوِ . وَلَوْ زَالَتْ مَـلْفِ الأَسْبَابُ وَيَقِيَ مِنَ الْوَفْتِ تَكَبِيرَةٌ . . وَجَبَّتِ الصَّلاَةُ ، وَفِي قَوْلِ : يُشْتَرَطُ رَخْعَةٌ

تجب عليه وجوب مطالبة بها في الدنيا ؛ لعدم صحتها منه ، لكن تجب عليه وجوب عقاب عليها في الآخرة كما تقرر في الأصول ؛ لتمكنه من فعلها بالإسلام ، وبخلاف الصبي والمجنون ؛ لعدم تكليفهما ، وبخلاف الصبي والمجنون ؛ لعدم تكليفهما ، (ولا قضاء على الكافر) إذا أسلم ؛ ترغيباً له في الإسلام ، (إلا المرتد) بالجر ؛ فإنه إذا عاد إلى الإسلام . . يجب عليه قضاء ما فاته في زمن الردة حتى زمن الجنون فيها ؛ تغليظاً عليه ، بخلاف زمن الحيض والنفاس فيها ، والفرق : أن إسقاط الصلاة عن الحائض والنفساء عزيمة ، وعن المجنون رخصة ، والمرتد ليس من أهلها ، (ولا) قضاء على (الصبي) ذكراً كان أو أثني إذا بلغ ، (ويؤمر بها لسبع ، ويضرب عليها لعشر) لحديث أبي داوود وغيره : * مروا الصبي بالماصلة أؤا بلغ سبع سنين ، وإذا بلغ عشر سنين . فاضربوه عليها ا**) ، وهو حديث صحيح كما قاله المصنف في * شرح المهذب » قال : والأمر والفسرب واجب على الأباء والأمهات تعليم أولادهم الطهارة والصلاة بعد سبع سنين ، وضربهم على نتركها بعد عشر سنين ، وضربهم على تركها بعد عشر سنين ، وضربهم

(ولا) قضاء علىٰ شخص (ذي حيض) أو نفاس إذا طهر ، (أو جنون أو إغماء) إذا أفاق ، (بخلاف) ذي (السكر) إذا أفاق منه . فإنه يجب عليه قضاء ما فاته من الصلاة زمنه ؛ لتعديه بشرب المسكر ، فإن لم يعلم كونه مسكراً . فلا قضاء .

(ولو زالت هذه الأسباب) أي : الكفر والصبا والحيض والنفاس والجنون والإغماء (وبقي من الموقت تكبيرة) أي : قدرها (. . وجبت الصلاة) لإدراك جزء من الوقت ، كما يجب على المسافر الاتمام باقتدائه بمقيم في جزء من الصلاة ، (وفي قول : يشترط ركعة) أخف ما يقدر عليه أحد ، كما أن الجمعة لا تدرك بأقل من ركعة .

 ⁽١) سنن أبي داوود (٤٩٤) ، وأخرجه الحاكم (١٩٧/١) ، والترمذي (٤٠٧) عن سبرة بن معبد الجهني رضي الله عنه .

⁽Y) Ilangare (11/11).

١) روضة الطالبين (١٩٠/١) ، الشرح الكبير (٣٩٣/١) .

وَالأَظْهَرُ : وُجُوبُ الظُّهْوِ بِإِذْرَاكِ تَكْبِيرَةٍ آخِرَ الفَصْرِ ، وَالْمَغْرِبِ آخِرَ الْفِشَاءِ . وَلَوْ بَلَغَ فِيهَا . . أَنَّهُهَا وَأَخْرَأَتُهُ عَلَى الصَّجِيعِ ، أَوْ بَعْدَمَا . . فَلاَ إِعَادَةَ عَلَى الصَّجِيعِ . وَلَوْ حَاضَتْ أَوْ جُنَّ أَوْلَ الْوَفْتِ . . وَجَبَتْ ثِلْكَ إِنْ أَذَرْكَ قَدْرَ الْفَرْضِ ، وَإِلاَّ . . فَلاَ .

فِصَّنَائِنَّ [في بيان الأذان والإقامة]

(والأظهر) على الأول : (وجوب الظهر بإدراك تكبيرة آخر) وقت (العصر ، و) وجوب (المغرب) بإدراك تكبيرة (آخر) وقت (العشم ، و) وجوب فكذا في الوجرب) بإدراك تكبيرة (آخر) وقت (العشم فكذا في الوجوب ، والثاني : لا تجب الظهر والمغرب بما ذكر ، بل لا بد من زيادة أربع ركعات للظهر في المقيم ، وركعتين في المسافر ، وثلاث للمغرب ؛ لأن جمع الصلاتين الملحق به إنما يتحقق إذا تمت الأولى وشرع في الثانية في الوقت ، ولا تجب واحدة من الصبح والعصر والعشاء بإدراك جزء مما بعدها ؛ لاتفاء الجمع بينهما ، ولا يشترط في الوجوب إدراك زمن الطهارة ، ويشترط في الوجوب إدراك زمن الطهارة ،

(ولو بلغ فيها) بالسن (. . أتمها) وجوباً (وأجزأته على الصحيح) ، والثاني : لا يجب إتمامها ، بل يستحب ، ولا تجزئه ؛ لابتدائها في حال النقصان ، (أو) بلغ (بعدها) في الوقت بالسن أو الاحتلام أو الحيض (. . فلا إعادة على الصحيح) والثاني: تجب؛ لوقوعها حال النقصان . (ولو حاضت) أو نفست (أو جن) أو أغمي عليه (أول الوقت) واستغرقه ما ذكر (. . وجبت تلك) الصلاة (إن أورك) من عرض له ذلك قبل ما عرض (قدر الفرض) أخف ما يمكنه ؛ لتمكنه من فعله ؛ بأن كان متطهراً ، فإن لم تجز طهارته قبل الوقت كالمتيمم . . اشترط إدراك زمن الطهارة . أيضاً ، (وإلا) أي : وإن لم يدرك قدر الفرض (. . فلا) تجب تلك الصلاة ؛ لعدم التمكن من فعلها .

* * :

(فصل : الأذان)(١) بالمعجمة (والإقامة) أي : كل منهما (سنة) مؤكدة ؛ لمواظبة السلف والخلف عليهما ، (وقبل : فرض كفاية) لأنهما من شعائر الإسلام المظاهرة ، فإن اتفق أهل بلد

⁽١) قوله : (الأذان) والأذين والتأذين : الإعلام . « دقائق المنهاج » (ص ٤١) .

وَإِنَّمَا يُشْرَعَانِ لِلْمَكْتُوبَةِ ، وَيُقَالُ فِي ٱلْعِيدِ وَنَحُوهِ : ٱلصَّلاَةَ جَامِعَةٌ . وَٱلْجَدِيدُ : نَدْبُهُ لِلْمُنْفَرِدِ ، وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ

علىٰ تركهما. . قوتلوا على الثاني دون الأول .

(وإنما يشرعان للمكتوبة) دون النافلة ، (ويقال في العيد ونحوه) مما تشرع فيه الجماعة ؛ كالكسوف والاستسقاء والتراويح : (الصلاة جامعة) لوروده في حديث الشيخين في الكسوف^(١) ويقاس به نحوه، ونصب (الصلاة) على الإغراء، و(جامعة) على الحال كما قاله في « الدقائق »(٢) .

(والجديد : ندبه) أي : الأذان (للمنفرد) بالصلاة في صحراء أو بلد إن لم يبلغه أذان المؤذنين ، وكذا إن بلغه كما صححه المصنف في « التحقيق » « والتنقيح »(٣) ، والأصل فيه : الحديث الآتي ، والقديم : لا يندب له ؛ لأن المقصود من الأذان : الإعلام وهو منتف في المنفرد ، قال الرافعي بعد ذكر القولين كـ« الوجيز » : والجمهور اقتصروا علىٰ أنه يؤذن ، ولم يتعرضوا للخلاف^(٤) ، وأفصح في « الروضة » بترجيح طريقهم ، واكتفىٰ عنها هنا بذكر الجديد كـ المحرر الأ^(ه)، ويكفى في أذانه إسماع نفسه ، بخلاف أذان الإعلام ، (ويرفع صوته) ندباً ، روى البخاري عن عبد الله بن عبد الرحمان بن أبي صعصعة : أن أبا سعيد الخدري قال له : (إني أراك تحب الغنم والبادية ، فإذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت للصلاة. . فارفع صوتك بالنداء ؛ فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء. . إلا شهد له يوم القيامة ، سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم)^(٦) أي : سمعت ما قلته لك بخطاب لي كما فهمه الماوردي^(٧) والإمام(^) والغزالي ، وأورده باللفظ الدال علىٰ ذلك(٩) ؛ ليظهر الاستدلال به علىٰ أذان المنفرد ورفع صوته به ، وقيل : إن ضمير (سمعته) لقوله : (لا يسمع. . .) إلىٰ آخره فقط .

صحيح البخاري (١٠٤٥) ، صحيح مسلم (٩١٠) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما . (1)

دقائق المنهاج (ص٤١) . (Y)

التحقيق (ص١٦٨) . (T)

الشرح الكبير (١/ ٥٠٥-٤٠٦) ، الوجيز (ص٥٥) .

روضة الطالبين (١٩٦/١) ، المحرر (ص٢٧) . (0)

صحيح البخاري (٦٠٩) . (1)

الحاوي الكسر (٢/ ٥٩). (V)

نهاية المطلب (٢/ ٤٥_٢٤) . (A)

الوسيط (٢/ ٤٤) . (4)

(إلا بمسجد وقعت فيه جماعة) قال : في « الروضة » كـ « أصلها » : وانصرفوا^(١) ؛ أي : فلا يرفع في ذلك ؛ لتلا يتوهم السامعون دخول وقت صلاة أخرى سيما في يوم الغيم ، وذكر المسجد جري على الغالب ، ومثله : الرباط ونحوه من أمكنة الجماعة ، ولو أقيمت جماعة ثانية في المسجد . . سن لهم الأذان في الأظهر ، ولا يرفع فيه الصوت ؛ خوف اللبس على السامعين ، وتسن الإقامة في المسألتين على القولين فيهما .

(ويقيم للفائتة) من يريد فعلها ، (ولا يؤذن) لها (في الجديد) والقديم : يؤذن لها ؛ أي :
حيث تفعل جماعة ليجامع القديم السابق في المؤداة؛ فإنه إذا لم يؤذن المنفرد لها . . فالفائتة أولئ
كما قاله الرافعي^(۲) ، وعلى ما تقدم عنه من اقتصار الجمهور في المؤداة على أنه يؤذن يجري القديم
هنا على إطلاقه ، ويدل للجديد : حديث أبي سعيد الخدري : (أنه صلى الله عليه وسلم فاته يوم
الخندق الظهر والعصر والمغرب ، فدعا بلالا فأمره فأتما الظهر فصلاها ، ثم أقام العصر فصلاها ، ثم
أما العشاء في هم مسنديهما ، بإسناد صحيح
كما قاله في « شرح المهذب * (۲) ، واستدل في « المهذب المقديم بحديث ابن مسعود في ذلك أيضا،
كما قالم فأذن ثم أقام فصلى الظهر، ثم أقام فصلى العصر . .) إلى آخره (٤) وراه الترمذي (٥)
ففيه زيادة علم بالأذان على الأول ، فقدم عليه ، ثم ظهر أنه منقطع ؛ فإن الراوي عن ابن مسعود وهو
ابنه أبو عبيدة لم يسمع منه كما قاله « الترمذي » لصغر سنه (٢) ، فقدم الأول عليه في الجديد .

(قلت : القديم أظهر ، والله أعلم) لحديث مسلم : (أنه صلى الله عليه وسلم نام هو وأصحابه عن الصبح حتى طلعت الشمس ، فساروا حتى ارتفعت ، ثم نزل فتوضأ ، ثم أذن بلال الصلاة ، فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ، ثم صلى صلاة الغداة)</ · .

⁽١) روضة الطالبين (١/١٩٦) ، الشرح الكبير (٤٠٦/١) .

 ⁽۲) الشرح الكبير (۱/۸۶۱) .

⁽٣) مسند الشافعي (٥٩) ، مسند أحمد (٣/ ٢٥) ، وانظر « المجموع ، (٣/ ٩١) .

⁽٤) المهذب (١/ ٨٢) .

 ⁽٥) سنن الترمذي (۱۷۹) .
 (٦) سنن الترمذي (۲۳۸/۱) .

⁽٦) سنن الترمذي (٣٣٨/١)(٧) صحيح مسلم (٦٨١) ع.

ا صحيح مسلم (٦٨١) عن سيدنا أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه .

َ فَإِنْ كَانَ فَوَاثِتُ.. لَمْ يُؤَدُّنْ لِغَيْرِ الأُولَىٰ. وَثِنْنَبُ لِجَمَاعَةِ النَّسَاءِ الإِفَامَةُ ، لاَ الأَذَانُ عَلَى الْمُشْهُورِ. وَالأَذَانُ مَنْنَىٰ ، وَالإِفَامَةُ فُرَادَىٰ إِلاَّ لَفْظَ الإِفَامَةِ . وَيُسَنُّ إِذْرَاجُهَا ، وَتَزْتِيلُهُ ، وَالنَّاحِهُ فِهِ ،

(فإن كان فوائت. . لم يؤذن لغير الأولىٰ) قطعاً ، وفي الأولى الخلاف .

(ويندب لجماعة النساء الإقامة) بأن تأتي بها إحداهن ، (لا الأفان على المشهور) فيهما ؛ لأن الأفان يخاف من رفع المرأة الصوت به الفتنة ، والإقامة لاستنهاض الحاضرين ليس فيها رفع الأفان ، والثاني : يندبان ؛ بأن تأتي بهما واحدة منهن ، لكن لا ترفع صوتها فوق ما تسمع صواحبها ، والثالث : لا يندبان ؛ الأفان لما تقدم ، والإقامة تبع له ، ويجري الخلاف في المنفرد ؛ بناء على ندب الأفان للمنفرد ، قال في «شرح المهذب » : والخشى المشكل في هذا

(والأذان مثنىٰ ، والإقامة فرادىٰ ، إلا لفظ الإقامة)(٢٠ فإنه مثنىٰ ؛ لحديث الشيخين : (أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة إلا الإقامة)(٢٠ فإن : أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في النسائي(٤٠ ، ثم المراد : معظم الأذان والإقامة ؛ فإن كلمة التوحيد في آخر الأذان مفردة ، والتكبير في أوله أربع ، وفي الإقامة مثنىٰ فهي إحدىٰ عشرة كلمة ، والأذان تسع عشرة كلمة بالترجيع وسيأتي .

(ويسن إدراجها، وترتيله) للأمر بذلك في حديث الحاكم^(ه) ، والإدراج : الإسراع ، والترتيل : التأني ، (والترجيع فيه) وهو كما في « الدقائق » : أن يأتي بالشهادتين مرتين سراً قبل قولهما جهراً^(۱) ؛ لوروده في حديث مسلم^(۷) ، والمراد بالسر والجهر : خفض الصوت ورفعه كما عبر بهما

المجموع (٣/١٠١).

⁽٢) قوله: (الأذان مثنى) بإسكان الناء و(الإقامة فرادئى) أي : معظمها ، وإلا . . فلفظ الإقامة والتكبير مثنى ، ولهذا استثنى المستنى " المنهاج الفظ : الإقامة وإنما لم يستثن التكبير ؟ لأنه على نصف لفظه في الأذان ، فكأنه مفرد ولهذا يشمرع جمع كل تكبيرتين من الأذان بنفس واحد ، بخلاف باقي ألفاظه ؛ قإن كل لفظة بنفس . « دقائق المنهاج » (ص ٤٢) .

 ⁽٣) صحيح البخاري (٦٠٥) ، صحيح مسلم (٣٧٨) عن سيدنا أنس رضي الله عنه .

⁽٤) سنن النسائي (١٦٤٤) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

المستدرك (١/ ٢٠٤) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

 ⁽٦) دقائق المنهاج (ص٤٦) .
 (٧) صحيح مسلم (٣٧٩) عن سيدنا أبي محذورة رضى الله عنه .

لَلْمُحْدِثِ ، وَلِلْجُنُب

في « شرح مسلم »^(١) وغيره ، (والتثويب) بالمثلثة (في الصبح) وهو : أن يقول بعد الحيعلتين : (الصلاة خير من النوم) مرتين ؛ لوروده في حديث أبي داوود وغيره بإسناد جيد^(٢) كما قاله في « شرح المهذب » ، قال : وسواء ما قبل الفجر وما بعده . انتهىٰ^(٣) . وقيل : إن ثوب في الأول. . لم يثوب في الثاني ، واحترز بالصبح عما عداها ، فيكره فيه التثويب كما قاله في « الروضة »(٤) ، (و) يسن (أن يؤذن قائماً) لحديث الشيخين « يا بلال ؛ قم فناد »^(٥) ، ولأنه أبلغ في الإعلام ، (اللقبلة) لأنه المنقول سلفاً وخلفاً ، والإقامة كالأذان فيما ذكر ، ويسن الالتفات فيهما في الحيعلتين يميناً في الأولى وشمالاً في الثانية من غير تحويل صدره عن القبلة وقدميه عن مكانهما .

(ويشترط ترتيبه وموالاته) لأن تركهما يخل بالإعلام ، (وفي قول : لا يضر كلام وسكوت طويلان) بين كلماته كغيره من الأذكار ، قال في « شرح المهذب » : المراد : ما لم يفحش الطول ؟ بحيث لا يعد مع الأول أذانً^(١) ولا يضر اليسيران جزماً ، وفي رفع الصوت بالكلام اليسير تردد للجويني^(٧) ، ويبني في ترك الترتيب فيه على المنتظم منه ، ولو ترك كلمة منه. . أتن بها وأعاد

(وشرط المؤذن : الإسلام ، والتمييز) فلا يصح أذان الكافر وغير المميز ؛ من صبي ومجنون وسكران ؛ لأنه عبادة ، وليسوا من أهلها ، (والذكورة) فلا يصح أذان المرأة والخشى المشكل للرجال كإمامتهما لهم ، وسبق أذانهما لنفسهما وللنساء .

(ويكره للمحدث) حدثاً أصغر ؛ لحديث الترمذي : « لا يؤذن إلا متوضىء »(^) ، (وللجنب

(V)

شرح صحيح مسلم (١١/٤) . (1)

سنن أبي داوود (٥٠١) ، وأخرجه ابن حبان (١٦٨٢) عن سيدنا أبي محذورة رضي الله عنه . **(Y)** المجموع (٣/ ٩٩_ ١٠١) . (٣)

روضة الطالبين (٢٠٨/١) . (٤)

صحيح البخاري (٢٠٤) ، صحيح مسلم (٣٧٧) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما . (0)

المجموع (٣/ ١٢٢) . (٦)

نهاية المطلب (٢/ ٤٨) . (A)

سنن الترمذي (٢٠٠) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

أشد) كراهة ؛ لغلظ الجنابة ، (والإقامة أغلظ) من الأذان في الحدث والجنابة ؛ لقربها من الصلاة .

(ويسن صيت) أي : عالمي الصوت ؛ لأنه أبلغ في الإعلام ، (حسن الصوت)^(۱) لأنه أبعث على الإجابة بالحضور ، (عدل) لأنه يخبر بأوقات الصلاة .

(والإمامة أفضل منه) أي : من الأذان (في الأصح) لأنها للقيام بحقوقها أشق منه .

(قلت : الأصح : أنه أفضل) منها ، (والله أعلم) لأنه لإعلامه بالوقت أكثر نفعاً منها ، والثالث : هما سواء في الفضيلة .

(وشرطه) أي : الأذان : (الوقت) لأنه للإعلام به ، فلا يصح قبله (إلا الصح ؛ فمن نصف الليل) يصح الأذان لها كما صححه في « الروضة » (ا) وقيل : من سبع يبقئ من الليل في الشتاء ، ونصف سبع في الصيف تقريباً ؛ لحديث فيه ورجحه الرافعي () ، وكأنه أراده بقوله في « الممحرر » : آخر الليل () أن الفي « الدقائق » : قول « المنهاج » : (نصف الليل) أوضح من قول غيره : (آخر الليل) () ، والأصل في ذلك : حديث الشيخين : « إن بلالاً يؤذن بليل . . فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » () .

(ويسن مؤذنان للمسجد ؛ يؤذن واحد) للصبح (قبل الفجر ، وآخر بعده) للحديث المذكور ، فإن لم يكن إلا واحد . . أذن لها المرتين استحباباً أيضاً ، فإن اقتصر علىٰ مرة . . فالأولىٰ : أن يكون بعد الفجر .

(ويسن لسامعه) أي : المؤذن (مثل قوله) لحديث الشيخين : " إذا سمعتم النداء.. فقولوا

⁽١) قوله : (ويسن صيت حسن الصوت) أراد بالصيت رفيع الصوت (دقائق المنهاج ؟ (ص٢٤) .

⁽٢) روضة الطالبين (٢٠٨/١) .

 ⁽٣) الشرح الكبير (١/ ٣٧٥).

⁽٤) المحرر (ص ٢٨) .

 ⁽٥) دقائق المنهاج (ص٤١) .
 (٦) صحيح البخاري (٦١٧) ، صحيح مسلم (١٠٩٢) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

إِلَّا فِي حَيْعَلَنَيْهِ فَيَقُولُ : (لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ) . قُلْتُ : وَإِلاَّ فِي التَّثُوبِ ، فَيَقُولُ : صَدَفْتَ وَيَرِرْتَ ، وَٱللهُ أَغْلَمُ . وَلِكُلُّ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ فَرَاغِهِ ، ثُمَّ : (ٱللَّهُمَّ ؛ رَبَّ هَـٰنـٰدِهِ ٱلدَّعْوَةِ ٱلتَّامَّةِ ، وَٱلصَّلاَةِ ٱلْقَائِمَةِ ؛ آتِ مُحَمَّداً ٱلْوَسِيلَةَ وَٱلْفَضِيلَةَ ، وَٱبْعَثْهُ مَقَاماً مَحْمُوداً ٱلَّذِي وَعَدْتَهُ ﴾

مثل ما يقول المؤذن "() ، (إلا في حيعلتيه فيقول) بدل كل منهما : (لا حول ولا قوة إلا بالله) لحديث مسلم : " وإذا قال : حي على الصلاة. . قال ـ أي : سامعه ـ : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وإذا قال : حي على الفلاح . . قال : لا حول ولا قوة إلا بالله »^(٢) ، والإقامة كالأذان في ذلك ، ويأتي لتكرير الحيعلتين فيه بحوقلتين أيضاً كما قاله في « شرح المهذب ^{٣١)} ، ويقول بدل كلمة (الإقامة) : أقامها الله وأدامها ؛ لحديث في أبي داوود^(٤) .

(قلت : وإلا في التثويب فيقول) أي : بدل كل من كلمتيه كما قاله في « شرح المهذب »(°) : (صدقت وبررت ، والله أعلم) قال في « الكفاية » ؛ لخبر ورد فيه (٦٠ ، ويستحب أن يجيب في كل كلمة عقبها .

(و) يسن (لكل) من المؤذن وسامعه : (أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغه) لحديث مسلم: « إذا سمعتم المؤذن. . فقولوا مثل ما يقول ، ثم صلوا على »(٧) ، وقياس المؤذن على السامع في الصلاة ، (ثم) يقول : (اللهم ، رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة ؛ آت محمداً الوسيلة والفضيلة ، وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته)^(٨) لحديث « البخاري » : « من قال

- صحيح البخاري (٦١١) ، صحيح مسلم (٣٨٣) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه . (1)
 - صحيح مسلم (٣٨٥) عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه . **(Y)**
 - المجموع (٣/ ١٢٤) . (٣)
 - سنن أبي داوود (٥٢٨) عن سيدنا أبي أمامة رضي الله عنه . (٤)
 - المجموع (٣/ ١٢٤) . (0)
 - كفاية النبيه (٢/ ٤٣٣) . (7)

 - صحيح مسلم (٣٨٤) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما . (V)
- قوله : (وابعثه مقاماً محموداً) إنما أتن به منكراً لأنه ثبت كذلك في الصحيح ؛ موافقة لقوله تعالىٰ : ﴿ عَسَنَ (A) أَن يَبَعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا تَحْمُودًا﴾ وقوله بعده : (الذي وعدته) يكون بدلاً أو منصوباً بــ (أعني) أو مرفوعاً خبر مبتدأ محذوف ؛ أي : هو الذي وعدته ، والمراد : مقام الشفاعة العظميٰ في القيامة يحمده فيه الأولون والأخرون . ﴿ دَقَائق المنهاج ﴾ (ص٤٢) .

فضناف

[في بيان القبلة وما يتبعها]

حين يسمع النداء ذلك . . حلَّت له شفاعتي يوم القيامة ١٧٠ أي : حصلت ، والمؤذن يسمع نفسه ، والمدود : الأذان ، والوسيلة : منزلة في الجنة رجا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تكون له ، والمعقام المذكور : هو المواد في قوله تعالىٰ : ﴿ عَمَنَ أَن يَبَعَنُكَ رَبُّكَ مَقَامًا تَعْمُورًا ﴾ ، وهو مقام الشفاعة في فصل القضاء يوم القيامة ؛ يحمده فيه الأولون والآخرون ، وقوله : (الذي وعدته) بدل مما قبله ، لا نعت .

* * *

(فصل : استقبال القبلة) أي : الكعبة (شرط لصلاة القادر) عليه ، فلا تصح صلاته بدونه إجماعاً ، بخلاف العاجز عنه ؛ كمريض لا يجد من يوجهه إلى القبلة ، ومربوط علميٰ خشبة ، فيصلي علمٰ حاله ويعيد ، ويعتبر الاستقبال بالصدر لا بالوجه أيضاً ؛ لأن الالتفات به لا يبطل الصلاة كما يؤخذ مما سيأتي من كراهته ، (إلا في شدة الخوف) أي : لا يشترط الاستقبال فيها كما سيأتي في بابه للضرورة سواء فيه الفرض والنفل ، (و) إلا في (نفل السفر) .

(فللمسافر التنفل راكباً وماشياً) أي : صوب مقصده كما يؤخذ مما سيأتي ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم (كان يصلي علي راحلته في السفر حيثما توجهت به) أي : في جهة مقصده ، رواه الشيخان () ، وفي رواية للهما : (غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة) () ، وفي رواية للبخاري : (فإذا أراد أن يصلي المكتوبة . نزل فاستقبل القبلة) () ، وألحق الماشي بالراكب وسواء الراتبة وغيرها ، وفيل : لا يجوز العيد والكسوف والاستسقاء للراكب ، وفي « شرح المهلب » : والماشي ؛ لندرتها () ، (والا يشترط كالقصر ، والشاشي : يشترط كالقصر ،

⁽١) صحيح البخاري (٦١٤) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

⁽٢) صحيح البخاري (١٠٩٦) ، صحيح مسلم (٢٠٠/ ٣٧) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

⁽٣) صحيح البخاري (١٠٩٨) ، صحيح مسلم (٣٩/٧٠٠) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

 ⁽٤) صحيح البخاري (١٠٩٩) عن سيدنا جابر رضي الله عنه .
 (٥) المجموع (٢١٣/٣) .

وفرق الأول بأن النفل يتوسع فيه ؛ كجوازه قاعداً للقادر على القيام ، ويشترط ما سيأتي في (باب صلاة المسافر) : ألاَّ يكون السفر معصية ، وأن يقصد به موضع معين ، فليس للعاصي بسفره والهائم التنفل راكباً ولا ماشياً كما أفصح به في « شرح المهذب » (١) .

(فأن أمكن استقبال الراكب في مرقد) في جميع صلاته (وإتمام ركوعه وسجوده. لزمه) ذلك ؛ لتيسره عليه ، (وإلا) أي : وإن لم يمكن الراكب ذلك (.. فالأصح : أنه إن سهل الاستقبال.. وجب ، وإلا.. فلا) يجب ، والسهل : بأن تكون اللابة واقفة وأمكن انحرافه عليها ، أو تحريفها ، أو سائرة وبيده زمامها وهي سهلة ، وغير السهل : أن تكون مقطورة أو صعبة ، والثاني : لا يجب مطلقاً ؛ لأن وجوبه يشوش عليه السير ، والثالث : يجب مطلقاً ، فإن تعذر . لم تصمح الصلاة .

(ويبختص) وجوب الاستقبال (بالتحوم ، وقيل : يشترط في السلام أيضاً) ولا يشترط فيما بينهما جزماً ، وقال ابن الصباغ : القياس : أنه ما دام واقفاً . لا يصلي إلا إلى القبلة ، ويمال للأول : (أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سافر فأراد أن يتطوع . استقبل بناقته القبلة فكبر ، ثم صلىٰ حيث وجهة ركابه) رواه أبو داوود بإسناد حسن ، كما قاله في « شرح المهذب »(۲) .

(ويحرم انحرافه عن طريقه) لأنه بدل عن القبلة (إلا إلى القبلة) لأنها الأصل ، فإن انحرف إلى غيرها عامداً. . بطلت صلاته ، أو ناسياً وعاد على قرب . . لم تبطل ، وإن طال . . بطلت في الأصح ، (ويومىء بركوعه ، وبسجوده (٢٠٠٠ أخفض) من ركوعه ؛ أي : يكفيه الإيماء بهما ، ولا بد من كون السجود أخفض من الركوع ؛ تمييزاً بينهما ، روى البخاري : (أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي في السفر علىٰ راحلته حيث توجهت به ؛ يومىء إيماء إلا الفرائض)(٤٠) ، وفي حديث

⁽¹⁾ Ilanana (1/717).

 ⁽۲) سنن أبي داوود (۱۲۲۵) عن سيدنا أنس رضي الله عنه ، وانظر « المجموع» (۲۰۸/۳) .
 (۳) في (ب) و(د) : (وسجوده) .

⁽٤) صحيح البخاري (١٠٠٠) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

الترمذي في صلاته صلى الله عليه وسلم على الراحلة بالإيماء: (يجعل السجود أخفض من الركوع)(١).

(والأظهر: أن العاشي يتم ركوعه وسجوده ويستقبل فيهما وفي إحرامه) أي : يلزمه ذلك ؛ لسهولته عليه باللبث ، (ولا يمشي) أي : لا يجوز له المشي (إلا في قيامه وتشهده) لطولهما ، والثاني : يكفيه أن يومىء بالركوع والسجود كالراكب ، ولا يلزمه الاستقبال فيهما ، ويلزمه في الإحرام في الأصح ، ولا يلزمه على القولين في السلام على الأصح .

(ولو صلىٰ فرضاً علیٰ دابة واستقبل وأنم ركوعه وسجوده وهي واقفة (٢٠ . . جاز) وإن لم تكن معقولة ؛ لاستقراره في نفسه ، (أو سائرة . . فلا) يجوز ؛ لأن سيرها منسوب إليه ؛ بدليل جواز الطواف عليها فلم يكن مستقراً في نفسه .

(ومن صلىٰ في الكعبة واستقبل جدارها ، أو بابها مردوداً أو مفتوحاً مع ارتفاع عتبته ثلثي ذراع ، أو علىٰ سطحها مستقبلاً من بنائها ما سبق) أي : ثلثي ذراع (. . جاز) أي : ما صلاه ، بخلاف ما إذا كان الشاخص أقل من ثلثي ذراع . . فلا تصح الصلاة إليه ؛ لأن الشاخص سترة المصلي فاعتبر فيه قدرها ، وقد سئل صلى الله عليه وسلم عنها فقال : « كمؤخرة الرحل » رواه مسلم "" ، وهي : ثلثا ذراع إلى ذراع تقريباً بذراع الآدمي ، ولا فرق في الجواز بين الفرض والنفل ، وفي « الصحيحين » : (أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيها ركعتين)⁽²⁾.

(ومن أمكنه علم القبلة) ولا حائل بينه وبينها كأن كان في المسجد ، أو علىٰ جبل أبي قبيس ،

 ⁽١) سنن الترمذي (٤١١) عن سيدنا يعلى بن مرة رضى الله عنه .

كا - قول (المحرر ، في الصلاة على الدابة : (فإن كانت واقفة معقولة) الصواب حذف (معقولة) كما حذفها
 المنهاج ، وكما هي محذوقة من (الشرح ، للرافعي ومن (التهذيب ، وسائر الكتب . (دقائق المنهاج ، (ص٤٢)) .

⁽٣) صحيح مسلم (٢٤٤/٥٠٠) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

المحتوي البخاري (٣٩٧) ، صحيح مسلم (١٣٢٩) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

حُرُمَ عَلَيْهِ التَّقْلِيدُ وَالِاجْتِهَادُ ، وَإِلاَّ.. أَخَذَ بِقُولِ ثِقَةٍ يُخْبِرُ عَنْ عِلْمٍ ، فَإِنْ فُقِدَ وَأَمْكَنَ الإِجْتِهَادُ.. حُرُمَ التَّقْلِيدُ . وَإِنْ تَحَيَّرَ.. لَمْ يُمَلَّذُ فِي الأَظْهَرِ ، وَصَلَّىٰ كَيْفَ كَانَ وَيَغْضِي . وَيَجِبُ تَجْدِيدُ الْإِجْتِهَادِ لِكُلُّ صَلاَةٍ تَحْضُرُ عَلَى الصَّحِيحِ ،

أو سطح وشك فيها لظلمة أو غيرها (. . حرم عليه التقليد) أي : الأخذ بقول المجتهد بأن يعمل به فيها ، (والاجتهاد) أي : المعمل به فيها ؛ لسهولة علمها في ذلك ، وقول * الروضة » ك « أصلها » : (لا يجوز له اعتماد قول غيره) (المجتهد والمخير عن علم ، ولو حال بينه وبينها جبل أو بناء . . ففي * الروضة » و « أصلها » : له العمل بالاجتهاد ؛ للمشقة في تكليف المعاينة بالصمود ، أو دخول المسجد () ، ويؤخذ مما سيائي : أنه يعمل بقول المخير عن علم مقدماً على الاجتهاد ، (وإلا) أي : وإن لم يمكنه علم القبلة (. . أخذ بقول ثقة يخبر عن علم) سواء كان حراً أم غذاً ، ذكراً أم أنثى ، بخلاف الفاسق والمميز ، وليس له أن يجتهد مع وجوده .

(فإن فقد وأمكن الاجتهاد) بأن كان عارفا بأدلة القبلة ؛ كالشمس والقمر والنجوم من حيث دلالتها عليها (. . . حرم التقليد) ووجب عليه الاجتهاد ، فإن ضاق الوقت عنه . . صلئ كيف كان ، وتجب الإعادة ، (وإن تعير) المجتهد لغيم أو ظلمة أو تعارض أدلة (. . لم يقلد في الأظهر) لجواز زوال التحير عن قرب (وصلئ كيف كان) لحرمة الوقت (ويقضي) وجوباً ، والثاني : يقلد ولا يقضي ، قال في " شرح المهذب " : والخلاف جار سواء ضاق الوقت أم لا عند الجمهور("") وقال الإمام : محله : إذا ضاق الوقت ، ولا يجوز التقليد قبل ضيقه قطماً ؛ لعدم الحاجة(أن) انتهى . وسكت في " الروضة ؛ كـ " أصلها ؛ على مقالة الإمام (") ، وأنه قال بعدها : وفي المسألة احتمال من التيمم أول الوقت (") .

(ويجب تجديد الاجتهاد لكل صلاة تحضر) من الخمس أداء كانت أو قضاء (على الصحيح) إذ
 لا ثقة ببقاء الظن بالأول ، والثاني : لا يجب ؛ لأن الأصل : بقاء الظن ، ولا يجب للنافلة جزماً ،

⁽١) روضة الطالبين (٢١٧/١) ، الشرح الكبير (٢/٢٤١) .

⁽٢) روضة الطالبين (٢١٦/١) ، الشرح الكبير (٢٤٤١) .

⁽۱) روضه الطالبين (۲۱۱/۱) ، الشرح الخبير (۲۱۲/۱) (۳) المجموع (۱۹۸) .

⁽٤) نهاية المطلب (٢/ ٩٤).

⁽٥) روضة الطاليين (٢١٨/١) ، الشرح الكبير (٤٤٨/١) .

⁽۵) روضه الطانيين (۱۱۸/۱) ، السرح الخبير (۲۱۸/۱

⁽٦) نهاية المطلب (٢/ ٩٤).

وَمَنْ عَجَزَ عَنِ اَلِاجْتِهَادِ وَتَعَلَّمُ الأَدِلَّةِ كَاعْمَىٰ. . فَلَدَ فِقَةً عَارِفاً ، وَإِنْ فَدَرَ.. فَالأَصَعُّ : وُجُوبُ التَّعَلَّمُ فَيَحْرُمُ التَّقْلِيدُ . وَمَنْ صَلَّىٰ بِالإجْتِهَادِ فَتَيَقَّنَ الْخَطَاَ. . فَضَى فِي الأَظْهَرِ ، فَلَوْ تَتَقَفَّىُ فِيهَا . . وَجَبَ اسْتِثْنَافَهَا . وَإِنْ تَشَيِّرَ اجْتِهَادُهُ . عَمِلَ بالنَّانِي وَلاَ قَضَاءَ ،

وخص بعضهم الخلاف بما إذا لم يفارق موضعه كما في طلب الماء في التيمم حتى إذا فارقه . . يجب التجديد جزماً ، وفرق الرافعي بأن الطلب في موضع لا يفيد معرفة العدم في موضع آخر^(١) ، وأدلة القبلة أكثرها سماوية لا تختلف دلالتها بالمسافات القريبة .

نعم ؛ الخلاف مقيد بما إذا لم يكن ذاكراً لدليل الاجتهاد ، فالذاكر لدليله لا يجب عليه تجديده قطعاً كما قال في « الروضة » في (كتاب القضاء) في مسألة وقوع الحادثة مرة أخرى للمجتهد ، المقيسة علىٰ مسألة القبلة : أنه إن كان ذاكراً للدليل . لم يلزمه التجديد قطعاً^{677 .}

(ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم الأداة كأعمىٰ) لعدم رؤيته لها ، وبصير ليس له أهلية معرفتها (.. قلد ثقة عارفاً) بها ولو كان عبداً أو امرأة ، بخلاف الفاسق والمميز ، ولا يقضي ما يصليه بالتقليد ، وبعيد فيه السؤال لكل صلاة تحضر على الخلاف المتقدم في تجديد الاجتهاد كما ذكره في الكفاية ، (وإن قدر) الشخص على تعلمها (.. فالأصح : وجوب التعلم) عليه ، (فيحرم التقليد) فإن ضاق الوقت عن التعلم .. صلى كيف كان وأعاد وجوباً ، والثاني : لا يجب التعلم عليه بغضوصه ، بل هو فرض كفاية ، فيجوز له التقليد ، ولا يقضي ما يصليه به ، هذا ما ذكره الرافعي^(٣) ، وقال في « الروضة » : المختار ما قاله غيره : أنه إن أراد سفراً . ففرض عين ، وإلا . ففرض كفاية ()

(ومن صلىٰ بالاجتهاد فتيقن الخطأ) في الجهة في الوقت أو بعده (. . قضىٰ في الأظهر) ، والثاني : لا يجب القضاء ؛ لعذره بالاجتهاد ، (فلو تيقنه فيها . . وجب استثنافها) بناءً على القضاء ، ويتحرف علىٰ مقابله إلىٰ جهة الصواب ويتمها .

(وإن تغير اجتهاده) فظهر له الصواب في جهة غير جهة الأول (. . عمل بالثاني ولا قضاء) لما

⁽١) الشرح الكبير (١/ ٤٥٨).

⁽٢) روضة الطالبين (١١٠/١١) .

⁽٣) الشرح الكبير (١/ ٤٤٩) .

⁽٤) روضة الطالبين (٢١٨/١) .

⁽٥) المجموع (٣/١٩٩).

حَتَّىٰ لَوْ صَلَّىٰ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ لِأَرْبَعِ جِهَاتٍ بِٱلإِجْتِهَادِ.. فَلاَ فَضَاءَ .

فعله بالأول ؛ لأن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد ، وسواء تغير بعد الصلاة أم فيها ، (حتى لو صلىٰ) صلاة (أربع ركعات لأربع جهات بالاجتهاد) أربع مرات (. . فلا قضاء) لها ؛ لما ذكر ، ويندرج في عبارة المصنف الخطأ في التيامن أو التياسر ، فإن تيقنه بعد الصلاة . . أعادها ، أو فيها . . استأنفها على الأظهر فيهما ، وإن ظنه بالاجتهاد بعد الصلاة . لم يؤثر ، أو فيها . . انحرف وأتمها .

* * *

بائے صفہ الصّ لا ہ

(باب صفة الصلاة)

أي : كيفيتها ، وهي : تشتمل علىٰ فروض تسمىٰ أركاناً ، وعلىٰ سنن تأتي معها .

(أركانها ثلاثة عشر) وفي (الروضة) : سبعة عشر ، عد منها : الطمأنينة في محالها الأربعة من الركوع وما بعده أركاناً ، وجعلها هنا كالجزء من ذلك^(١) ، وهو اختلاف في اللفظ دون المعنلي :

(النية) وهي : القصد ، (فإن صلى فرضاً) أي : أراد أن يصلي ما هو فرض (. . وجب قصد فعله) بأن يقصد فعل الصلاة وهي هنا ما عدا النية ؟ لأنها لا تنوى ، ولذلك قبل : إنها شرط ، (وتعينه) بالرفع من ظهر أو غيره ، (والأصح : وجوب نية الفرضية) مع ما ذكر الصادق بالصلاة السمادة ؟ ليتعين بنية الفرضية للصلاة الأصلية ، والثاني يقول : هو منصرف إليها بدون هذه النية ، فلا تجب ، بخلاف الممادة فلا ينصرف إليها إلا بقصد الإعادة (دون الإضافة إلى الله تعالى) فلا تجب ؛ لأن العبادة لا تكون إلا له تعالى ، وقبل : تجب ليتحقق معنى الإخلاص ، (و) الأصح : تجب ؛ لأن العبادة لا تكون إلا له تعالى ، هو قبل : تجب ليتحقق معنى الإخلاص ، (و) الأصح : ولا في القضاء ، وعدم الصحة مبنى على اشتراط ذلك ، ومرادهم كما قال في ولا في القضاء ، وعدم الصحة مبنى على اشتراط ذلك ، ومرادهم كما قال في « شرح « الروضة » : الصحة لمن نوى جاهل الوقت لغيم أو نحوه (٢٠ ؛ أي : ظاناً خروج الوقت أو بقاءه ، ثم تمين الأمر بخلاف ظنه ، أما العالم بالحال . . فلا تنعقد صلاته قطعاً ؛ لتلاعبه ، نقله في « شرح المهذب » عن تصريحهم ٣٠ .

(والنفل ذو الوقت أو السبب. . كالفرض فيما سبق) من اشتراط قصد فعل الصلاة وتعيينها ؛ كصلاة عبدالفطر أو النحر، وصلاة الضحي، وراتبة العشاء والوتر ، وصلاة الكسوف أو الاستسقاء.

⁽١) روضة الطالبين (٢٢٣/١) .

⁽٢) روضة الطالبين (١/ ٢٢٦_ ٢٢٧) .

⁽٣) المجموع (٣/ ٢٣٥) .

(وفي) اشتراط (نية النفلية وجهان) كما في نية الفرضية .

(قلت : الصحيح : لا تشترط نية النفلية ، والله أعلم) لعدم المعنى المعلل به في الفرضية ، وفي اشتراط نية الأداء والقضاء والإضافة إلى الله تعالى الخلاف السابق .

(ويكفي في النفل المطلق) وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب (نية فعل الصلاة) لحصوله بها ، ولم يذكروا هنا خلافاً في اشتراط نية النفلية ، ويمكن مجيئه كما قال الرافعي ، ومجيء الخلاف في الإضافة إلى الله تعالىٰ(`` .

(والنية بالقلب) فلا يكفي النطق مع غفلته ، ولا يضر النطق بخلاف ما فيه كأن قصد الظهر وسبق لسانه إلى العصر ، (ويندب النطق) بالممنوي (قبيل التكبير) ليساعد اللسان القلب .

(الثاني : تكبيرة الإحرام ويتعين) فيها (على القادر : الله أكبر) لأنه صلى الله عليه وسلم : كان يستفتح الصلاة به رواه ابن ماجه وغيره (٢) ، وقال : « صلوا كما رأيتموني أصلي » رواه البخاري (٢) ، فلا يكفي : (الله الكبير) ، ولا (الرحمان أكبر) ، (ولا تضر زيادة لا تمنع الاسم كـ « الله الأكبر ») بزيادة اللام ، (وكذا « الله الجليل أكبر » في الأصح) ، والثاني : تضر الزيادة فيه ؛ لاستقلالها بخلاف الأولىٰ ، (لا : « أكبر الله ») أي : لا يكفي (على الصحيح) لأنه لا يسمىٰ تكبيراً ، والثاني : يمنع ذلك .

(ومن عجز) وهو ناطق عن التكبير (. . ترجم) عنه بأي لغة شاء ، ولا يعدل إلى غيره من الأذكار ، (ووجب التعلم إن قدر) عليه ولو بالسفر إلى بلد آخر ، وبعد التعلم. . لا يجب قضاء ما صلاه بالترجمة قبله . . إلا أن يكون أخره مع التمكن منه ؛ فإنه لا بد من صلاته بالترجمة عند ضيق الوقت ؛ لحرمته ، ويجب القضاء ؛ لتفريطه بالتأخير ، ويجب على الأخرس تحريك لسانه وشفتيه

الشرح الكبير (١/ ٤٦٩) .

⁽۲) سنن آبن ماجه (۸۰۳) وأخرجه ابن حبان (۱۸۷۰) عن سيدنا أبي حميد الساعدي رضي الله عنه .

⁽٣) صحيح البخاري (٦٣١) عن سيدنا مالك بن الحويرث رضى الله عنه .

وَيُسَنُّ رَفْعُ بَدَنِهِ فِي تَخْيِرِهِ حَذْقَ مَنْكِبَيْهِ ، وَالْأَصَعُّ : رَفْعُهُ مَعَ آئِيْدَائِهِ . وَيَحِبُ فَرَنُ النَّيْجِ بِالتَّخْبِيرِ ، وَقِيلَ : يَكْفِي بِأَوَّلِهِ . النَّالِثُ : الْقِيّامُ فِي فَرْضِ الْفَادِرِ . وَشَرْطُهُ : نَصْبُ فَقَارِهِ ، فَإِنْ وَقَفَ مُنْحَنِياً أَوْ مَائِلاً بِحَيْثُ لاَ يُسْعَىٰ قَائِماً . لَمْ يَصِحَّ . فَإِنْ لَمْ يُطِقِ النَّصَاباً وَصَارَ كَرَاكِعٍ . فَالصَّحِيثُ : أَنَّهُ يَقِفُ كَذَلِكَ ، وَيَزِيدُ ٱلْخِنَاءُ لِرُكُوعِهِ إِنْ فَدَرَ

ولهاته بالتكبير قدر إمكانه ، قال في « شرح المهذب » : وهلكذا حكم تشهده وسلامه وسائر أذكاره(١٠) .

(ويسن رفع يديه في تكبيره حذو منكبيه) لحديث ابن عمر : (أنه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة) متفق عليه^(۲۲) ، قال في * شرح مسلم ، وغيره : معنىٰ (حذو منكبيه) : أن يحاذي أطراف أصابعه أعلىٰ أذنيه ، وإبهاماه شحمتي أذنيه ، وراحتاه منكبيه^(۲۲) ، و وفال (حذو) وما تصرف منه معجمة ، (والأصح) في وقت الرفع : (رفعه مع ابتدائه) أي : التكبير ، والثاني : يرفع قبل التكبير ويكبر مع حط يديه ، وسواء على الأول انتهى التكبير مع الحط أم لا ، وقبل : يسن انتهاؤهما معاً .

. (ويجبُ قرن النية بالتكبير) يعني : يجب قرنها بأوله واستصحابها إلىٰ آخره كما في « الروضة » و* أصلها » و* المحرر »(^{٤)} وغيره ، (وقيل : يكفي) قرنها (بأوله) ولا يجب استصحابها إلىٰ آخره ، وقيل : يجب بسطها عليه ، ويتصور قرنها بأوله بأن يستحضر ما ينوي قبيله .

(الثالث : القيام في فرض القادر) عليه فيجب حالة الإحرام به ، وهنذا معنىٰ قوله في «الروضة »كـ«أصلها » : يجب أن يكبر قائماً حيث يجب القيام^(د) .

(وشرطه : نصب فقاره) وهو عظام الظهر ، (فإن وقف منحنياً) إلىٰ أمامه أو خلفه (أو ماثلاً) إلى اليمين أو اليسار (بحيث لا يسمئ قائماً . . لم يصح) قيامه .

(فإن لم يطق انتصاباً وصار كراكع) لكبر أو غيره (. . فالصحيح : أنه يقف كذلك) لقربه من الانتصاب ، (ويزيد انحناءه لركوعه إن قدر) على الزيادة ، وقال الإمام : يقعد^(٦) ، فإذا وصل إلى

⁽¹⁾ Ilaraes (7/07).

⁽٢) صحيح البخاري (٧٣٥) ، صحيح مسلم (٣٩٠ / ٢٢) .

⁽٣) شرح صحيح مسلم (٩٥/٤).

 ⁽٤) روضة الطالبين (١/ ٢٢٤) ، الشرح الكبير (١/ ٤٦٣) ، المحرر (ص٣١) .

⁽٥) روضة الطالبين (١/ ٢٢٩) .

 ⁽٦) نهاية المطلب (٢/٤/٢).

الركوع . . ارتفع إليه ؛ لأن حده يفارق حد القيام فلا يتأدى القيام به .

(ولو أمكنه القيام دون الركوع والسجود) لعلة يظهره (. . قام وفعلهما بقدر إمكانه) في الانحناء لهما بالصلب ، فإن عجز . . فبالرقبة والرأس ، فإن عجز . . أوماً إليهما .

(ولو عجز عن القيام) بأن يلحقه به مشقة شديدة أو زيادة مرض أو خوف الغرق أو دوران الرأس في السفينة (. . قعد كيف شاء ، وافتراشه أفضل من تربعه في الأظهر) لأنه قعود عبادة بخلاف التربع ، وعكسه وجه : بأن الافتراش لا يتميز عن قعود التشهد بخلاف التربع ، ويجري الخلاف في قعود النفل .

(ويكره الإقعاء) في هذا القعود وسائر قعدات الصلاة (بأن يجلس) الشخص (على وركبه) وهما : أصل الفخذين (ناصباً ركبته) ودليله حديث : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الإقعاء في الصلاة) صححه الحاكم (١١ ، (ثم ينحني) هذا المصلي قاعداً (لركوعه بحيث تحاذي جبهته ما قدام ركبتيه) وهذا أقل ركوعه ، (والأكمل : أن تحاذي موضع سجوده) وركوع القاعد في النفل كذلك ، وهما على وزان ركوع القائم في المحاذاة وسيأتي .

(فإن عجز) المصلي (عن القعود) بالمعنى السابق (. . صلىٰ لجنبه الأيمن) استحباباً ، ويجوز على الأيسر ، (فإن عجز) عن الجنب (. . فمستلقياً ^(۲۲) على ظهره ورجلاه للقبلة ، والأصل في ذلك : حديث البخاري : أنه صلى الله عليه وسلم قال لعمران بن حصين ـ وكانت به بواسيرـ : « صل قائماً ، فإن لم تستطع . . فقاعداً ، فإن لم تستطع . . فعلىٰ جنب »^{۲۲)} ، زاد النسائي : « فإن لم تستطع . . فمستلقياً ، لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ع⁽¹²⁾ ، ثم إذا صلىٰ علىٰ هيئة من هلذه الهيئات

⁽١) المستدرك (١/ ٢٧٢) عن سيدنا سمرة رضى الله عنه .

 ⁽٢) قول المنهاج » : (فإن عجز . . فمستلقيا) هو زيادة له . « دقائق المنهاج » (ص٣٤) .

 ⁽٣) صحيح البخاري (١١١٧) عن سيدنا عمران بن حصين رضي الله عنه .

 ⁽٤) انظر (التلخيص الحبير) (٢/٦٣٦) .

وَلِلْفَادِرِ النَّفْلُ قَاعِداً ، وَكَذَا مُشْطَجِعاً فِي الأَصَحُّ . الرَّااِمُّ : الْفِرَاءُهُ . وَيُسَنُّ بَعْدَ النَّحَرُمِ دُعَاءُ الِافْتِيَاحِ ، ثُمَّ النَّعَوُّذُ ، وَيُسِوَّهُمَا ، وَيَتَمَّوَّذُ كُلَّ رَكْمَةٍ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَالأُولَىٰ اتَكُدُ . وتَتَكَيْنُ (الْفَايِحَةُ) كُلَّ رَكْمَةٍ ،

وقدر على الركوع والسجود. . أتن بهما ، وإلا. . أوماً بهما منحنياً ، وقرب جبهته من الأرض بحسب الإمكان ، والسجود أخفض من الركوع .

(وللقادر) على القيام (النفل قاعداً . فله نصف أجر القائم ، ومن صلى نائماً . فله نصف أجر قائماً . فهو أفضل ، ومن صلى نائماً . فله نصف أجر القائم ، ومن صلى نائماً . فله نصف أجر القائم ، ومن صلى نائماً . فله نصف أجر القاعد ، () والمراد بـ (النائم) : المضطجع ، واليمين أفضل من اليسار كما قاله في « شرح مسلم ،) ويقعد للركوع والسجود ، وقيل : يومىء بهما ، ومقابل الأصح يقول لمن يقيس الاضطجاع على القعود : الاضطجاع يمحو صورة الصلاة ، بخلاف القعود ، قال في « شرح مسلم » : فإن استلقىٰ مع إمكان الاضطجاع . لم يصح () .

(الرابع : القراءة) أي : لـ(الفاتحة) كما سيأتي .

(ويسن بعد التحرم) يفرض أو نفل (دعاء الانتتاح) نحو: (وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين ، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومعاتي لله رب العالمين لا شريك له ، وبذلك أمرت وأنا من المسلمين) ، للاتباع في ذلك ، رواه مسلم (أ) ، إلا العالمين لا شريك له ، وبذلك أمرت وأنا من المسلمين) ، للاتباع في ذلك ، رواه مسلم أ) كلمة : (مسلماً) فابن حبان (أن أم التعوذ) للقراءة ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَإِنَا قَرْأَتُم النَّمْ التَّمَيْدُ فِلْقُو مِنْ الله من الشيطان الرجيم ، (ويسرهما) أي : دعاء الافتتاح والتعوذ في السرية والجهرية ، وفي قول : يستحب في الجهرية الجهر بالتعوذ ، (ويتعوذ كل ركعة على المذهب) لأنه يبتدىء فيه قراءة ، (والأولى آكد) مما بعدها ، والطريق ولان : أحدهما : هنذا ، والثاني : يتعوذ في الأولى ققط ؛ لأن القراءة في الصلاة واحدة .

(وتتعين «الفاتحة» كل ركعة) لحديث الشيخين: « لا صلاة لمن لم يقرأ بـ (فاتحة الكتاب) »(٦)

 ⁽۱) صحيح البخاري (۱۱۱۵) عن سيدنا عمران بن حصين رضي الله عنه .

⁽٢) شرح صحيح مسلم للنووي (٦/١٥) .

⁽٣) شرح صحيح مسلم (٦/ ١٥).

⁽٤) صحيح مسلم (٧٧١) عن سيدنا على بن أبي طالب رضى الله عنه .

⁽٥) صحيح ابن حبان (١٧٧١) عن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

 ⁽٦) صحيح البخاري (٧٥٦) ، صحيح مسلم (٣٩٤) عن سيدنا عبادة بن الصامت رضى الله عنه .

أي : في كل ركعة ؛ لما في حديث المسيء صلاته في رواية ابن حبان وغيره : «ثم اقرأ بأمَّ القرآن... » إلىٰ أن قال : «ثم اصنع ذلك في كل ركمة ، (ا (إلا ركعة مسبوق) فإنها لا تتعين فيها على الأصح الآتي في صلاة الجماعة ، (والبسملة منها) أي : من (الفاتحة) عملاً ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم عدها آية منها ، صححه ابن خزيمة والحاكم () ، ويكفي في ثبوتها من حيث العمل الظن ، (وتشديداتها) منها ؛ لأنها هيئات لحروفها المشددة ووجوبها شامل لهيئاتها .

(ولو أبدل ضاداً) منها أي : أنيٰ بدلها (بظاء . . لم تصح) قراءته لتلك الكلمة (في الأصح) لتغييره النظم ، والثاني : تصح ؛ لعسر التعييز بين الحرفين عليٰ كثير من الناس .

(ويجب ترتيبها) بأن يأتي بها على نظمها المعروف ، فلو بدأ بنصفها الناتي . لم يعتد به ، ويبني على الأول إن سها بتأخيره ولم يطل الفصل ، ويستأنف إن تعمد أو طال الفصل ، (وموالاتها) بأن يأتجزائها على الولاء ، (فإن تخلل ذكر) كتسبيح لداخل (. . قطع الموالاء) وإن قل ، (فإن تعلق بالصلاء ؛ كتأمينه لقراءة إمامه وفتحه عليه \" إذا توقف فيها (. . فلا) يقطع الموالاة (في الأصح) بناء على أن ذلك مندوب، وقبل : ليس بمندوب فيقطعها، (ويقطع السكوت) العمد (الطويل) لإشعاره بالإعراض عن القراءة ، (وكذا يسير قصد به قطع القراءة في الأصح) والثاني : لا يقطع ؛ لأن قصد الفطع لا يؤثر وحده ، والماني : لا يقطع ؟

(فإن جهل « الفاتحة ») أي : لم يعرفها وقت الصلاة بطريق ؛ أي : تعذرت عليه لعدم المعلم أو المصحف أو غير ذلك (. . فسبع آيات متوالية) أي : يأتي بها بدل (الفاتحة) التي هي سبع آيات بالبسملة ، (فإن عجز) عن المتوالية (. . فمتفرقة . قلت : الأصع المنصوص : جواز المتفرقة مع

 ⁽١) صحيح ابن حبان (١٧٨٧) عن سيدنا رفاعة بن رافع الزرقي رضي الله عنه ، وأخرجه البيهةي (١٣/٢) ،
 وأحمد (٤٠/٤) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

 ⁽٢) صحيح ابن خزيمة (٩٩٣) ، المستدرك (٢ ٢٣٢) عن سيدتنا أم سلمة رضي الله عنها .
 (٣) قدله : (فتحه علم) أي . : تلقنه إذا وقفت قراءته . « دقائة المنعاج) (ص ٣٤) .

حِفْطِهِ مُتَوَالِيَّةً ، وَاللهُ أَغْلَمُ . ۚ فَإِنْ ضَجَزَ.. أَنَىٰ بِذِكْرٍ ، وَلاَ يَجُوزُ نَقْصُ مُرُوفِ الْبَدَلِ عَنِ (اَلْفَاتِحَةِ) فِي الأَصَحُّ . فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ شَيْتاً.. وَتَقَىٰ قَذْرَ (الْفَاتِحَةِ) . وَيُسَنَّ عَقِبَ (اَلْفَاتِحَةِ) : (آمِينَ) ، خَفِيفَة الْفِيمِ بِالْمَدِّ، وَيَجُورُ الْقَصْرُ ، وَيُؤَمِّنُ مَعَ تأْمِينٍ إمَامِهِ ، وَيَجْهُرُهِ فِي الْأَطْهَرِ . وَتَسُنَّ سُورَةً بَعْدَ (الْفَاتِحَةِ) ، إِلاَّ فِي النَّالِيَةِ وَالرَّالِحَةِ فِي الأَطْهَرِ

حفظه متوالية ، والله أعلم) .

(فإن عجز) عن القرآن (. . أثن بذكر) غيره ؛ كتسبيح وتهليل ، قال البغوي : يجب سبعة أنواع من الذكر () ، وقال الإمام : لا () قال في الروضة » كد أصلها » : والأول أقرب () ، (ولا يجوز نقص حروف البدل) من قرآن أو ذكر (عن الفاتحة » في الأصح) وحروفها مئة وستة وضعه وخمسون حوفاً بقراءة (مالك) بالألف ، والثاني : يجوز سبع آيات أو سبعة أذكار أقل من حروف (الفاتحة) كما يجوز صوم يوم تقصير قضاء عن يوم طويل ، ودفع بأن الصوم يختلف زمانه طولاً وقصراً فلم يعتبر في قضائه مساواة ، بخلاف (الفاتحة) لا تختلف فاعتبر في بدلها المساواة .

(فإن لم يحسن شيئاً) من قرآن ولا ذكر (. . وقف قدر " الفاتحة ») في ظنه ولا يترجم عنها ، بخلاف التكبير ؛ لفوات الإعجاز فيها دونه .

(ويسن عقب (الفاتحة ») لقارئها : (آمين) للاتباع ، رواه أبر داوود وغيره⁽⁴⁾ (خفيفة العيم بالمد ، ويجوز القصر)⁽⁶⁾ وهو اسم فعل بمعنىٰ : (استجب) مبني على الفتح ، (ويؤمن) المأموم في الحجوية (مع تأمين إمامه)⁽⁷⁾ فإن لم يتفق له ذلك . . أمن عقب تأمينه (ويجهر به في الأظهر) تبعاً له ، والثاني : يسر كالتكبير ، والمنفرد يجهر به أيضاً .

(وتسن سورة بعد « الفاتحة » إلا في الثالثة والرابعة في الأظهر) للاتباع في الشقين ، رواه

⁽١) التهذيب (٢/١٠٤).

 ⁽۲) نهاية المطلب (۲/١٤٦_١٤٧).

⁽٣) روضة الطالبين (١/ ٢٤٦) ، الشرح الكبير (١/ ٥٠٤ ٥٠٥) .

^(\$) سنن أبي داوود (٩٣٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، وأخرجه ابن حبان (١٨٠٥) ، والترمذي (٢٤٨) عن سيدنا وائل بن حجر رضي الله عنه .

⁽٥) قول المنهاج؛ (في آمين بالمد ويجوز القصر) تنبيه علىٰ رجحان المد. ﴿ دَقَائَقُ الْمَنْهَاجِ ﴾ (ص23) .

 ⁽٦) قولهما (يقارنه فلا يتقدم ولا يتأخر)
 وليس في الصلاة ما يستحب مقارنته في جميعه غير التأمين . « دقائق المنهاج » (ص٣٣) .

الشيخان^(۱۱) ، ومقابل الأظهر : دليله الاتباع في حديث مسلم^(۱۲) ، والاتباعان في الظهر والعصر ، ويقاس عليهما غيرهما ، والسورة على الثاني أقصر كما اشتمل عليه الحديث ، وسيأتي آخر الباب سن تطويل قراءة الأولى على الثانية في الأصح ، وكذا الثالثة على الرابعة على الثاني ، ثم في ترجيحهم الأول تقديم لدليله الثاني على دليل الثاني المثبت عكس الراجح في الأصول ؛ لما قام عندهم في ذلك ، والعبارة تصدق بالإمام والمنفرد وبالمأموم ، وفيه تفصيل يأتي .

(قلت: فإن سبق بهما) من صلاة نفسه (. . قرأها فيهما) حين تداركهما (على النص ، والله أعلم) لئلا تخلو صلاته من السورة ، ذكره الرافعي في « الشرح » في آخر صلاة الجماعة^{٣٦)} ، وهو مفرع على القولين فيهما ، وقيل : على الثاني فقط .

(ولا سورة للمأموم) في الجهرية ؛ للنهي عن قراءتها رواه أبو داوود وغيره (٤) ، (بل يستمع) لقراءة الإمام ؛ قال تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا قُرِيكَ ٱلْشُرَعَانُ فَاسَسَكِمُوالَكُ ﴾ ، (فإن بعد) فلم يسمع قراءته (أو كانت) الصلاة (سرية . . قرأ) السورة (في الأصح) والثاني : لا ؛ لإطلاق النهي وإن ورد في الفجر .

(ويسن للصبح والظهر : طوال المفصل^(c) ، وللمصر والعشاء : أوساطه ، وللمغرب : قصاره) لحديث النساني وغيره في ذلك^() ، وأول المفصل : (الحجرات) كما صححه في ^و الدقائق ^(۲)

- (١) صحيح البخاري (٧٧٦) ، صحيح مسلم (١٥٥/ ١٥٥) عن سيدنا أبي قتادة رضي الله عنه .
 - (٢) صحيح مسلم (٤٥٢) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضى الله عنه .
 - (٣) الشرح الكبير (٢٠٤/٢).
- (٥) المفصل : من (الحجرات) إلى آخر الختمة وقيل : من (ق) وقيل : من (القتال) وقيل : من (الجائبة)
 سمى به لكثرة الفصول بين سوره ، وقيل : لقلة المنسوخ فيه . « دفاق المنهاج ؛ (ص٣٤).
- ٢) سنن النسائي (١٠٥٧) وأخرجه ابن ماجه (٨٢٧)، (٨٣٣)، (٨٣٦) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله
 - (٧) دقائق المنهاج (ص٤٣) .

وَلِصُنِحِ الْخُمُمَةِ : (اللّمَ تَنزِيلُ) ، وَفِي النَّائِينَةِ : (هَلْ أَفَىٰ) . الْخَابِسُ : الوُّكُوعُ . وَأَنَّلُهُ : أَنْ يَنْحَبِيَ فَلْرَ لِلْمُوخِ رَاحَتَكِ رُكْتَنِكِ مِطْمَالْمِينَةِ بِحَيْثُ يَنْفَصِلُ رَفْعُهُ عَنْ هُولِتِهِ ، وَلاَ يَفْصِدُ بِهِ غَيْرَهُ ، فَلَوْ هَوَىٰ لِيلِارَةٍ فَجَمَلَهُ رُكُوعًا . لَمْ يَكْفِ . وَأَخْدُلُهُ : تَسُويَةُ ظَهْرِهِ وَعُنْفِهِ ، وَنَصْبُ سَافَيْهِ ، وَأَخْذُرُ رُكْبَنِكِهِ بِيَذَيْهِ ، وَتَغْرِقَةُ أَصَابِعِدِ لِلْقِبَلَةِ ، وَيُكَرِّرُ فِي الْبَيْدَاءِ هُوكِيْهِ .

قال بعضهم : وطواله : إلى (عم) ، ومنها إلى (الضحن) أوساطه ، ومنها إلى آخر « القرآن » قصاره ، (ولصبح الجمعة في الأولى « الم تنزيل » ، وفي الثانية « هل أثى ») بكمالهما ؛ للاتباع ، رواه الشيخان^(۱) ، وهذا تفصيل للسورة فيما سبق ، ويتأدى أصل الاستحباب بقراءة شيء من القرآن لكن السورة أحب ، حتى أن السورة القصيرة أولى من بعض سورة طويلة ؛ أي : وإن كان أطول كما يؤخذ من « الشرح الصغير » ، وفي « أصل الروضة » : أولى من قدرها من طويلة ^(۱) .

(الخامس: الركوع) ومعلوم: أنه انحناه، (وأقله) للقائم: (أن ينحني قدر بلوغ راحتيه ركبتيه) إذا أراد وضعهما عليهما وهو معتدل الخلقة سالم اليدين والركبتين، ولو كان التمكن من وضع الراحتين على الركبتين بالانخناس وحده أو مع الانحناه. لم يكف ذلك في الركوع، والراحة: ما عدا الأصابع من الكف كما سيأتي في السجود، وتقدم ركوع القاعد، (بطمأنينة بعيث ينفصل رفعه عن هُريه) بأن تستقر أعضاؤه قبل رفعه ؛ ودليله: قوله صلى الله عليه وسلم للمسيء صلائه: (ثم اركع حتى تطمئن راكعاً » متفق عليه (^(۲)) ، (ولا يقصد به غيره) أي : بالهوي غير الركوع، (فلو هوى لتلاوة فجعله) عند بلوغ حد الركوع (ركوعاً. لم يكف) عنه ، بل عليه أن يعود إلى القيام ثم يركع.

(وأكمله : تسوية ظهره وعنقه) كالصفيحة ؛ للاتباع ، رواه مسلم⁽¹⁾ ، (ونصب ساقيه) لأنه أعون ، (وأخذ ركبتيه بيديه ، ونفرقة أصابعه) للاتباع ، رواه في الأول البخاري⁽²⁾ ، وفي الثاني : ابن حبان وغيره⁽¹⁷⁾ ، (للقبلة) أي : لجهتها ؛ لأنها أشرف الجهات ، (ويكبر في ابتداء هويه ،

⁽١) صحيح البخاري (٨٩١) صحيح مسلم (٨٨٠) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٢) الشرح الكبير (١/ ٥٠٧).

 ⁽٣) صحيح البخاري (٧٥٧) ، صحيح مسلم (٣٩٧) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

 ⁽٤) صحيح مسلم (٤٩٨) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .
 (٥) صحيح البخاري (٨٢٨) عن سيدنا أبي حميد الساعدي رضي الله عنه .

⁽٦) صحيح ابن حبان (١٩٢٠) ، وأخرجه البيهقي (٢/ ١١٣) عن سيدنا وائل بن حجر رضي الله عنه .

ويرفع يديه كإحرامه) أي : يرفعهما حذو منكبيه مع ابتذاء النكبير كما تقدم في تكبيرة الإحرام ، (ويقول : سبحان ربي العظيم ثلاثاً) للاتباع ، رواه في التكبير والرفع الشيخان^(۱) ، وفي التسبيح مسلم^(۱) ، وفي تلثيبية أبو داوود^(۱) ، (ولا يزيد الإمام) على التسبيحات الثلاث ؛ تخفيفاً على المأمومين ، (ويزيد المنفرد : اللهم ؛ لك ركعت ، وبك آمنت ، ولك أسلمت ، خشع لك سمعي وبصري ، وما ساتقت به قلمي⁽¹⁾ شرب العالمين) للاتباع ، رواه مسلم إلىٰ (عصبي)⁽²⁾ ما وابن حبان إلىٰ آخره^(۱) ، جعل لطوله زيادة للمنفرد ، وألحق به إمام قوم محصورين رضوا بالتطويل .

⁽١) صحيح البخاري (٧٣٥) ، صحيح مسلم (٣٩٠/ ٢٢) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

⁽Y) صحيح مسلم (٧٧٢) عن سيدنا حذيفة رضى الله عنه .

⁽٣) سنن أبي داوود (٨٨٦) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

 ⁽٤) قوله: (وما استقلت به قلعي) أي: قامت به وحملته ، ومعناه : جميع جسمي ، وإنما أن به بعد قوله :
 (خشع لك سمعي وبصري . . .) إلن آخره للتوكيد ، وهو من ذكر العام بعد الخاص . • دقائق المتهاج ؛

⁽ ص33) . صحيح مسلم (۷۷۱) عن سيدنا علي كرم الله وجهه .

⁽٦) صحيح ابن حبان (١٩٠١) عن سيدنًّا على كرم الله وجهه .

⁽V) سبق تخریجه .

 ⁽A) صحيح ابن حبان (۱۷۸۷) عن سيدنا رفاعة بن رافع الزرقي رضي الله عنه ، وأخرجه البيهقي (۲/ ۳۷۲) ،
 وابن ماجه (۱۰۲۰) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

وَلِيَسُنُّ رَفَعُ يَدَيُهِ مَعَ ٱلْبَنِدَاءِ رَفِعِ رَأْسِهِ قَائِلاً : (سَمِعَ آللهُ لِيَنْ حَمِيدَهُ) ، فَإِذَا ٱنتَصَبَ.. فَالَ : (رَبَّنَا لَكَ ٱلْحَمْدُ مِلُّ ٱلسَّمَاوَاتِ وَبِلْءً ٱلأَرْضِ ، وَمِلْ أُ مَا هِنْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعَدُ) ، وَيَزِيدُ ٱلمُنْفَرِدُ : (أَهْلُ ٱلنَّنَاءِ وَٱلْمَجْدِ ، أَحَقُّ مَا قَالَ ٱلْمَبْدُ ، وَكُلْنَا لَكَ عَبْدُ ، لاَ مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ ، وَلاَ مُعْطِي لِمَا مَنْعَتَ ، وَلاَ يَنْفَعُ ذَا ٱلْجَدِّ مِنْكَ ٱلْجَدُّ) . وَيُسَنُّ ٱلْفَنُوثُ فِي ٱغْنِدَالِ ثَانِيَّةٍ الصُّبْحِ ، وَهُو : (اللَّهُمَّ ؛ ٱلْمَذِينِي فِيمَنْ هَذَيْتَ...) إِلَىٰ آخِرِهِ ،

(ويسن رفع يديه) حذو منكبيه (مع ابتداء رفع رأسه قائلاً: سمع الله لمن حمده ، فإذا انتصب. قال : ربنا لك الحمد مل السماوات ومل الأرض ومل عا شت من شيء بعد ، ويزيد المنفرد : أهل الثناء والمجعد ، أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد ((() : لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي المنفرد ، وألا ينفع ذا البحد منك البجد) للاتباع ، رواه البخاري إلى (لك الحمد) ((() ومسلم الما منعت ، ولا ينفع ذا البجد منك البجد) الاتباع ، رواه البخاري إلى (لك الحمد) ، وصلم ويجهر الإمام بـ ((سمع الله لمن حمده) ، ويُسرُّ بما بعده، ويسرُّ المأمرم والمنفرد بالجميم ، والمبلغ كالإمام ، ذكره في (شرح المهذب (()) ، ومعنى ((سمع الله لمن حمده) : تقبله منه ، والمام بالرفع : صفة ، ويالنصب : حالاً ؟ أي : مالناً يتقدير أن يكون جسماً ، وقوله : (من شيء بعد) أي : كانكرسي : ﴿ وَسِحَ كُرْسِيُّهُ السَّكَوْتِ وَالْأَوْتِينَ ﴾ و(أهل) : بالنصب : منادئ ، شيء بعد) : مبتذاً ، و(لا مانع . .) إلمخ : خبره ، وما المبعد) : الغظمة ، و(أحق) : مبتذاً ، و(لا مانع . .) إلخ : خبره ، وما النجد) : المغذمة ، و(أحق) : مبتذاً ، و(لا مانع . .) إلخ : خبره ،

(ويسن القنوت في اعتدال ثانية الصبح ، وهو : اللهم ؛ اهدني فيمن هديت . . . إلي آخره) ، كذا في " المحرر »^(٦) ، وتتمته كما في " الشرح » : (وعافني فيمن عافيت ، وتولني فيمن توليت ، وبارك لي فيما أعطيت^(٧) ، وقني شر ما قضيت ، إنك تقضي ولا يقضى عليك ، إنه لا يذل من

 ⁽١) قول ا المنهاج ، : (أحق ما قال العبد وكذنا لك عبد) هنكذا هو في « صحيح مسلم ، وغيره (أحق) بالألف
 (وكذنا) بالواو ، ووقع في كتب الفقه بحذفها ، والصواب : إثباتها . « دقائق المنهاج » (ص٤٤) .

⁽۲) صحيح البخاري (٦٨٩) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

⁽٣) صحيح مسلم (٤٧٧) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضى الله عنه .

⁽³⁾ المجموع (٣/٣٥٣).

⁽٥) تهذيب اللغة (١٠/٥٥٥).

⁽٦) المحرر (ص٣٤).

⁽٧) في (ب) زيادة : (وارحمني فيمن رحمت) .

واليت ، تباركت ربنا وتعاليت)^(١) للاتباع ، رواه الحاكم في " المستدرك » عن أبي هريرة قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع في صلاة الصبح في الركعة الثانية. . رفع يديه فيدعو بهلذا الدعاء : اللهم ؛ اهدني. . .) إلىٰ آخر ما تقدم ، لكن لم يذكر : (ربنا) وقال : صحيح (٢) ، ورواه البيهقي عن ابن عباس قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا دعاء ندعو به في القنوت من صلاة الصبح. . .) فذكر ما تقدم (٣٠) ، وفي رواية له : (كان صلى الله عليه وسلم يقنت في صلاة الصبح ، وفي وتر الليل بهاؤلاء الكلمات. . .) فذكر ما تقدم^(٤) ، قال الرافعي : وزاد العلماء فيه قبل (تباركت) : (ولا يعز من عاديت)^(ه) ، قال في « الروضة » : وقد جاءت في رواية للبيهقي^(١) ، (والإمام بلفظ الجمع) لأن البيهقي رواه عن ابن عباس أيضاً بلفظ الجمع ، فحمل على الإمام .

(والصحيح : سن الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخره) رواها النسائي في قنوت الوتر الذي علمه النبي صلى الله عليه وسلم الحسن بن على(٧) ، وهو : ما تقدم مع زيادة فاء في إنك ، وواو في (إنه) بلفظ : (وصلى الله على النبي) فألحق به قنوت الصبح ، **والثان**ي يقول : لـم ترد في قنوته .

(و) الصحيح : سن (رفع يديه) فيه ؛ لما تقدم في حديث الحاكم ، والثاني : قاسه علىٰ غيره من أدعية الصلاة كما قيس الرفع فيه على (رفع النبي صلى الله عليه وسلم يديه كلما صلى الغداة يدعو على الذين قتلوا أصحابه القراء ببئر معونة) رواه البيهقي (^) ، (و) الصحيح : أنه (لا يمسح وجهه) أي : لا يسن ذلك ؛ لعدم وروده ، والثاني : يدخله في حديث : " سلوا الله ببطون أكفكم

الشرح الكبير (١٦/١٥) . (1)

المستدرك (٣/ ١٧٢) عن سيدنا الحسن بن على رضى الله عنهما . (٢)

السنن الكبري (٢/٢١٠). (٣)

السنن الكبري (٢/٢١٠). (٤)

الشرح الكبير (١١/١٥). (0)

⁽¹⁾

روضة الطالبين (١/ ٢٥٤) . (V)

سنن النسائي (١٤٤٧) عن سيدنا الحسن بن على رضي الله عنهما .

السنن الكبرئ (٢/ ٢١١) عن سيدنا أنس رضى الله عنه . (A)

ولا تسألوه بظهورها ، فإذا فرغتم . . فامسحوا بها وجوهكم » ، لكن قال أبو داوود : روي من طرق كلها واهية (١) ، والخلاف كما قال الرافعي : إذا قلنا : يرفع يديه ، فإن قلنا : لا . فلا يمسح جزما (٣) ، وسكت عن ذلك في (الروضة) للعلم به (٢) ، (و) الصحيح : (أن الإمام يجهر به) للاتباع في ظاهر حديث الحاكم المتقدم (٤) ، والثاني : لا ؛ كسائر الأدعية ، أما المنفرد . فيسر به جزماً ، (و) الصحيح بناء على جهر الإمام به : (أنه يؤمن المأموم للدعاء ويقول الثناء) وأوله : إنك تقضي ، والثاني : يؤمن فيه أيضاً ، وألحق المحب الطبري الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بالدعاء فيؤمن فيها ، هذا إن سمع الإمام ، (فإن لم يسمعه) لبعد أو غيره (. . قنت) كما يقت بناء على أنه يسر .

(ويشرع الفنوت) أي : يستحب (في سائر المكتوبات) أي : باقيها (للنازلة) كالوباء والقحط ، قال في « شرح المهذب » : والعدو ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم (قنت شهراً يدعو علىٰ قاتلي أصحابه القراء ببئر معونة)⁽⁶⁾ رواء الشيخان⁽¹⁾ ، ويقاس غير العدو عليه (لا مطلقاً على المشهور) لعدم وروده فيما عدا النازلة ، والثاني : يتغير بين القنوت وعدمه ؛ لأنه دعاء ، ويجهر الإمام به في السرية والجهرية ، ومحله : اعتدال الركعة الأخيرة .

(السابع : السجود ، وأقله : مباشرة بعض جبهته مصلاه) بألاَّ يكون عليها حائل كمصابة ، فإن كانت لجراحة . . أجزأ السجود عليها من غير إعادة ، ذكره في « الروضة »(٧) ، والمراد ما في شرح « المهذب » عن الجويني : أن شرط جواز ذلك : أن يكون عليه مشقة شديدة في إزالة العصابة^(٨)،

⁽١) سنن أبي داوود (١٤٨٥) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

⁽٢) الشرح الكبير (١٩/١هـ٥٢٠).

⁽٣) روضة الطالبين (١/ ٢٥٥) .

 ⁽٤) سبق تخريجه .

⁽O) المجموع (٣/ ٤٦٤).

⁽٦) صحيح البخاري (١٠٠٢) ، صحيح مسلم (١٧٧) عن سيدنا أنس رضي الله عنه .

⁽٧) روضة الطالبين (٢٥٦/١) .

⁽A) المجموع (٣/ ٣٨٤) .

فَإِنْ سَجَدَ عَلَىٰ مُتَصِلِ بِهِ. . جَازَ إِنْ لَمْ يَتَحَرَّكْ بِحَرَكَتِهِ . وَلاَ يَجِبُ وَضْعُ بَدَيْهِ وَرُكْبَتَنِّهِ وَقَدَمَيْهِ فِي ٱلأَظْهَرِ . ۚ قُلْثُ ۚ : ۖ ٱلأَظْهَرُ : ۚ وُجُوبُهُ ، وَٱللهُ أَعْلَمُ . وَيَجِبُ أَنْ يَطْمَئِنَّ وَيَنالَ مَسْجَدَهُ ثِقَلُ رَأْسِهِ ، وَأَلاَّ يَهْوِيَ لِغَيْرِهِ ، فَلَوْ سَقَطَ لِوَجْهِهِ . . وَجَبَ ٱلْعَوْدُ إِلَى ٱلاِغْتِدَالِ ،

ومشىٰ عليه في « التحقيق » فقال : وشق إزالتها^(١) ، (فإن سجد علىٰ متصل به) كطرف عمامته (. . جاز إن لم يتحرك بحركته) في قيامه وقعوده ؛ لأنه في معنى المنفصل عنه ، بخلاف ما يتحرك بحركته ، فلا يجوز السجود عليه ؛ لأنه كالجزء منه ، فإن سجد عليه عامداً عالماً بتحريمه . بطلت صلاته ، أو جاهلاً أو ساهياً. . لم تبطل ، وتجب إعادة السجود ، قاله في « شرح المهذب »^(٢) ، (ولا يجب وضع يديه وركبتيه وقدميه) في السجود (في الأظهر) لأنه لو وجب وضعها. . لوجب الإيماء بها عند العجز عن وضعها ، والإيماء بها لا يجب ، فلا يجب وضعها .

(قلت : الأظهر وجوبه ، والله أعلم) لحديث « الصحيحين » : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم : الجبهة ، واليدين ، والركبتين ، وأطراف القدمين »(٣) ، والأول يقول : الأمر فيه أمر ندب في غير الجبهة ، ويكفي على الوجوب وضع جزء من كل واحد منها ، والاعتبار في اليد بباطن الكف سواء الأصابع والراحة ، قاله في « شرح المهذب »(٤) ، وفي الرجل ببطون الأصابع ، ولا يجب كشف شيء منها ، وعلىٰ عدم الوجوب يتصور رفع جميعها ؛ بأن يصلي علىٰ حجرين بينهما حائط قصير ينبطح عليه عند السجود ويرفعها ، قاله في « شرح المهذب »(٥) .

(ويجب أن يطمئن) لحديث « الصحيحين »(٦٠) : « ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً » ، (وينال مسجده) بفتح الجيم بضبط المصنف ؛ أي : موضع سجوده (ثقل رأسه) فإن سجد على قطن أو نحوه. . وجب أن يتحامل عليه حتىٰ ينكبس ويظهر أثره في يد لو فرضت تحت ذلك ، (وألاَّ يهوي لغيره) بأن يهوي له ، أو من غير نية ، (فلو سقط لوجهه) أي : عليه في محل السجود (. . وجب العود إلى الاعتدال) ليهوي منه ؛ لانتفاء الهوي في السقوط ، ولو هوىٰ ليسجد فسقط علىٰ جبهته :

التحقيق (ص٢١٠) . (1)

المجموع (٣/ ٣٨٤) . **(Y)** صحيح البخاري (٨١٢) ، صحيح مسلم (٢٢٨/٤٩٠) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما . (٣)

المجموع (٣/ ٣٨٩) . (٤)

المجموع (٣/ ٣٨٩) . (0)

سبق تخريجه . (1)

إن نوى الاعتماد عليها.. لم يحسب عن السجود ، وإلا.. حسب ، (وأن ترتفع أسافله على أعاليه في الأصح) بأن يرفع أسافله فيما إذا كان موضع الجبهة مرتفعاً قليلاً ، والثاني : يجوز تساوي الأسافل والأعالي ، فلا حاجة إلى رفع الأسافل فيما ذكر ، ومهما كان المكان مستوياً.. فالأسافل أعلى ، ولو كانت الأعالي أعلى من الأسافل لارتفاع موضع الجبهة كثيراً.. لم يجزئه جزماً ؛ لعدم السم السجود ، كما لو أكبَّ على وجهه ومدَّ رجليه .

نعم ؛ إن كان به علة لا يمكنه السجود إلا ممدود الرجلين. . أجزأه ، ذكره المتولي وأقره في « شرح المهذب ؟ (...)

(وأكمله : يكبر لهويه بلا رفع) ليديه ، (ويضع ركبتيه ثم يديه) أي : كفيه ؛ للاتباع ، رواه في التكبير الشيخا^(٢٧) ، وفي عدم الرفع البخاري^(٣٧) ، وفي الباقي الأربعة وحسنه الترمذي^(١٤) ، (ثم جبهته وأنفه) للاتباع في ضم الأنف إلى الجبهة ، رواه أبو داوود^(۵) .

(ويقول : سبحان ربي الأعلىٰ ثلاثاً) للاتباع ، رواه من غير تثليث مسلم^(۲) ، وبه أبو داوود^(۷) ، ولا يزيد الإمام علىٰ ذلك ؛ تخفيفاً على المأمومين ، (ويزيد المنفرد : اللهم ؛ لك سجدت ، وبك آمنت ، ولك أسلمت ، سجد وجهي للذي خلقه وصوره ، وشق سمعه وبصره ، تبارك الله أحسن الخالقين) للاتباع ، رواه مسلم^(۸) ، جعل لطوله زيادة للمنفرد ، وألحق به إمام قوم محصورين

المجموع (٣٩٦/٣).

⁽٢) صحيح البخاري (٨٠٣) ، صحيح مسلم (٣٩٢/ ٢٨) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٣) صحيح البخاري (٧٣٨) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

 ⁽٤) سنن أبي داوود (٨٣٨) ، سنن الترمذي (٢٦٨) ، سنن النسائي (٦٨٠) ، سنن ابن ماجه (٨٨٢) عن سيدنا وائل بن حجر رضى الله عنه .

⁽٥) سنن أبي داوود (٨٩٤) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

⁽٦) صحيح مسلم (٧٧٢) عن سيدنا حذيفة رضي الله عنه .

⁽٧) سنن أبي داوود (٨٨٦) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

٨) صحيح مسلم (٧٧١) عن سيدنا علي كرم الله وجهه .

وَيَضَعُ يَدَنِهِ حَذْوَ مَنْكِبَتِهِ ، وَيَنْشُرُ أَصَابِعَهُ مَضْمُومَةً لِلْفِيلَةِ . وَيُفَرِّقُ رُكْبَتِهِ ، وَيَرْفَعُ بَطَلَهُ عَنْ فَخِذَنِهِ ، وَمِرْفَقَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ ، فِي رُكُّوعِهِ وَشُجُودِهِ ، وَتَضُمُّ الْمَرَاةُ وَالْخُشَّىٰ . اللَّامِنُ : الْجُلُوسُ بَيْنَ شَجْدَتَنِهِ مُطْمَنِيَنَا . وَيَجِبُ : اللَّا يَفْصِدَ يِرَفْهِرَ غَيْرَهُ ، وَالْأَيْطُولُهُ وَلاَ الإِخْتِدَالَ .

رضوا بالتطويل ، (ويضع يديه) في سجوده (حذو منكبيه) للاتباع ، رواه أبو داوود^(١) ، (وينشر أصابعه مضمومة للقبلة) للاتباع ، رواه في النشر والضم البخاري^(٢) ، وفي الباقي البيهقي^(٣) .

(ويفرق ركبتيه ، ويرفع بطنه عن فخذيه ، ومرفقيه عن جنبيه في ركوعه وسجوده) للاتباع في الثلاثة في السجود ، وفي الثالث : في الركوع ، رواه في الأولين في السجود أبو داوود^(٤) ، وفي الثالث فيه الشيخان(°) ، وفي الثالث في الركوع الترمذي وقال : حسن صحيح(٢) ، ويقاس الأولان فيه المزيدان على « المحرر » وغيره بالأولين في السجود ، وفي « الروضة » : يستحب التفريق بين القدمين بشبر^(٧) ، فيقاس به التفريق بين الركبتين ، (وتضم المرأة والخنثيٰ) بعضها إلىٰ بعض في الركوع والسجود كما اقتضاه السياق ؛ لأنه أستر لها وأحوط له ، وضم الخنثى المزيد على « المحرر » مذكور في « الروضة » كـ « أصلها » في الركوع(^^ ، وفي (نواقض الوضوء) من « شرح المهذب ال(٩) في السجود أيضاً ، وفيه هنا عن نص « الأم » : أن المرأة تضم في جميع الصلاة (١٠) ؛ أي : المرفقين إلى الجنبين .

(الثامن: الجلوس بين سجدتيه مطمئناً) لحديث «الصحيحين»: «ثم ارفع حتى تطمئن جالساً »(١١١) ، (ويجب ألا يقصد برفعه غيره) فلو رفع للدغة عقرب أو دخول شوكة في جبينه. . عليه أن يعود للسجود ، قاله القاضي حسين في « فتاويه » ، (وألا يطوله ، ولا الاعتدال) لأنهما

سنن أبي داوود (٧٣٤) عن سيدنا أبي حميد الساعدي رضي الله عنه . (1)

⁽٢) صحيح البخاري (٨٢٨) عن سيدنا أبي حميد الساعدي رضي الله عنه .

السنن الكبرى (١١٣/٢) عن سيدنا البراء بن عازب رضي الله عنه . (٣)

سنن أبي داوود (٧٣٥) عن سيدنا أبي حميد الساعدي رضي الله عنه . (٤)

صحيح البخاري (٣٩٠) ، صحيح مسلم (٤٩٥) عن سيدنا أبي بحينة رضي الله عنه . (0)

⁽⁷⁾ سنن الترمذي (٢٦٠) عن سيدنا أبي حميد الساعدي رضي الله عنه .

روضة الطالبين (١/ ٢٥٩) . (V)

روضة الطالبين (١/ ٢٥٠) ، الشرح الكبير (١١/١٥) . (A)

⁽⁴⁾ المجموع (٦٣/٢) . (1.)

المجموع (٣/ ٣٦٧) ، الأم (٢/ ٢٦٤) .

سبق تخريجه .

وَٱکۡمَلُهُ : یُکَبُّرُ وَیَاجْلِسُ مُفَتَرِشاً ، وَاضِعاً یَدَیٰهِ فَرِیباً مِنْ رُکُبَتَیْهِ ، وَیَنشُو اَصَابِعَهُ فَائِلاً : (رَبّ اَغْفِرْ لِي وَازَحَمْنِي وَاجْبُرْنِي وَازْفَنْنِي وَارْؤُفْنِي وَامْدِنِي وَعَافِنِي) . ثُمَّ یَسْجُدُ النَّائِیّةَ کَالاُولَیْ . وَالْمُشْهُورُ : سَنُّ جَلْسَةِ خَفِیفَةِ بَعْدَ السَّجْدَةِ النَّائِیّةِ فِی کُلُّ رَکْمَةِ یَقُومُ عَنْها

للفصل ، وسيأتي حكم تطويلهما في (باب سجود السهو) .

(وأكمله: يكبر) مع رفع رأسه (ويجلس مفترشاً) للاتباع ، رواه في الأول الشيخان () ، وفي الثاني الترمذي وقال: حسن صحيح () ، وسيأتي معنى الافتراش ؛ (واضعاً يديه) على فخذيه (قريباً من ركبتيه ، وينشر أصابعه) مضمومة للقبلة كما في السجود ؛ أخذاً من « الروضة ١٣٠٨ و قائلاً : رب ؛ اغفر لي وارحمني ، واجبرني وارفعني ، وارزقني واهدني وعافني) للاتباع ، روئ بعضه أبو داوود ، وباقيه ابن ماجه () ، (ثم يسجد الثانية كالأولىٰ) في الأقل والأكمل كما في « المحرر ١٩٠٥ .

(والمشهور : سن جلسة خفيفة) للاستراحة (بعد السجدة الثانية في كل ركعة يقوم عنها) بالأ يعقبها تشهد ؛ لحديث مالك بن الحويرث : (أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي ، فإذا كان في وتر من صلاته . لم ينهض حتى يستوي قاعداً) رواه البخاري (١٦) ، والثاني : لا تسن ؛ لحديث واثل بن حجر : (أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من السجود . استوى قائماً) ، ذكره صاحب « المهذب » وغيره (١٦) ، قال المصنف : وهو غريب ، ولو صح . . وجب حمله - ليوافق غيره - علىٰ تبيين الجواز في وقت أو أوقات (١٠) ، ثم السنة في هذاه الجلسة : الافتراش ؛ للاتباع ،

⁽١) صحيح البخاري (٧٨٥) ، صحيح مسلم (٣٩٢) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽۲) سنن الترمذي (۲۹۲) عن سيدنا وائل بن حجر رضى الله عنه .

⁽٣) روضة الطالبين (٢٦٠/١) .

⁽٥) المحرر (ص٣٦).

 ⁽٦) المعجور (عن ١١) .
 (٦) صحيح البخاري (٨٢٣) .

⁽V) المهذب (۱۱۱/۱) .

⁽A) Ilanga (7/013).

⁽٩) سنن الترمذي (۲۹۲) عن سيدنا وائل بن حجر رضى الله عنه .

التَّاسِعُ وَالْمَاشِرُ وَالْحَادِيَ صَفَرَ : التَّشَهَّدُ ، وَتُعُودُهُ ، وَالصَّلاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَالتَّشَهُٰذُ وَتُعُودُهُ إِنْ عَقَبَهُمَا سَلامٌ . . فَرُكْنَانِ ، وَإِلاَّ . فَسُنَّنَانِ ، وَكَفْ جَازَ . وَلِسَنُّ فِي الأَوْلِ : الإِفْرَاشُ ؛ فَيَجْلِسُ عَلَىٰ كَعْبِ يُسْرَاهُ ، وَيَنْصِبُ يُمْنَاهُ ، وَيَضَعُ أَطْرَافَ أَصَابِعِدِ لِلْقِبَلَةِ ، وَفِي الآخِرِ : التَّوْرُكُ ، وَهُو كَالاِفْتِرَاشِ ، لَكِنْ يُمْخِرُ مُسْرَاهُ مِنْ جِهَةٍ يَمِينِو وَيُلْصِقُ وَرِكُهُ بِالأَرْضِ . وَالْأَصَحُ : يَغْتَرِشُ الْمَسْبُوقُ وَالسَّاهِي

(الناسع والعاشر والحادي عشر : النشهد وقعوده ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) فيه علىٰ ما يأتي بيانه .

(فالتشهد وقعوده إن عقبهما) مع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (سلام . . فركنان ، وإلا . . فستنان) أما القسم الثاني . . فلأنه عليه الصلاة والسلام : (قام من ركعتين من الظهر ولم يجلس ، فلما قضى صلاته . كبر وهو جالس فسجد سجدتين قبل السلام ، ثم سلم) رواه الشيخان (۱) ، دل عدم تداركه على عدم وجوبه ، وأما القسم الأول . . فالتشهد منه دل على وجوبه ما روى الدارقطني والبيهقي _ وقالا : إسناده صحيح _ عن ابن مسعود قال : كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد : السلام على الله ، السلام على الله ، السلام على الله ، السلام على الله ، والمواد : فرضه في الجلوس آخر الصلاة ؛ لما تقدم ، وهو محله لينجه في الوجوب ، (وكيف قعد) في التشهدين (. . جاز) .

(ويسن في الأول: الافتراش؛ فيجلس علىٰ كعب يسراه) بحيث يلي ظهرها الأرض، ((وينصب يمناه، ويضع أطراف أصابعه) منها (للقبلة، وفي الآخر: النورك، وهو كالافتراش، لكن يخرج يسراه من جهة يمينه ويلصق وركه بالأرض) للاتباع فيهما، رواه البخاري^(٣)، والحكمة في ذلك: أن المصلي مستوفز في الأول للقيام بخلافه في الآخر، والقيام عن الافتراش أهون.

(والأصح : يفترش المسبوق) في التشهد الآخر لإمامه ؛ لاستيفازه للقيام (والساهي) في تشهده الآخر ؛ لاحتياجه إلى سجود بعده ، والثاني : يتوركان ؛ الأول متابعة لإمامه ، والثاني نظراً إلى أنه قمود آخر الصلاة ، والثالث في الأول : إن كان جلوسه محل تشهده. . افترش ، وإلا. . تورك للمتابعة .

⁽١) صحيح البخاري (٨٢٩) ، صحيح مسلم (٥٧٠) عن سيدنا عبد الله بن بحينة رضي الله عنه .

⁽٢) سنن الدارقطني (١/ ٣٥٠) ، السنن الكبرى (١٣٨/٢) .

 ⁽٣) صحيح البخاري (٨٢٨) عن سيدنا أبي حميد الساعدي رضي الله عنه .

وَيَضَعُ فِيهِمَا لِيُسْرَاهُ عَلَىٰ طَرَفِ رُكْبِيهِ مَنْشُورَةَ الأَصَابِعِ بِلاَ ضَمَّ . قُلْتُ : الأَصَعُ : الضَّمُّ ، وَاللهُ أَغَلَمُ . وَيَغْيِضُ مِنْ لِمُنَاهُ الْخِنْصِرَ وَالْبِنْصِرَ ، وَكُنَّا الْوُسْطَىٰ فِي الأَظْهَرِ ، ويُرْسِلُ الْمُسَبِّحَةُ وَيَوْفَعُهَا عِنْدَ قَوْلِهِ : (إِلاَّ اللهُ) ، وَلاَّ يُحَرِّكُهَا ، وَالأَظْهُرُ : ضَمُّ الإِبْهَامِ إِلَيْهَا كَمَاقِدِ فَالْأَنَّةِ وَخَمْسِينَ ...

(ويضع فيهما) أي : في التشهدين (يسراه علىٰ طرف ركبته) اليسرىٰ (منشورة الأصابع) للاتباع ، رواه مسلم' (،) ، (بلاضم) بأن يفرج بينها تفريجاً مقتصداً .

(قلت : الأصح : الضم ، والله أعلم) لتتوجه جميعها إلى القبلة .

(ويقبض من يمناه) ويضعها على طرف ركبته اليمنى (الخنصر والبنصر) بكسر أولهما وثالثهما، (وكذا الوسطى في الأظهر) للاتباع، رواه مسلم (٢) والثاني: يحلق بين الإبهام والوسطى ؛ للاتباع أيضاً ، رواه أبو داوود وغيره (٣) ، والأصح في كيفية التحليق: أن يحلق برأسيهما: والثاني: يضع أس الوسطى بين عقدتي الإبهام (ويرسل المسبحة) وهي التي تلي الإبهام (ويرفعها عند قوله: إلاالله) للاتباع ، رواه مسلم (٤) ، (ولا يحركها) للاتباع ، رواه البيهتي وقال: (الحديثان صحيحان) أبو داوود (٥) ، وقيل: يحركها ؛ للاتباع أيضاً ، رواه البيهتي وقال: (الحديثان صحيحان) انتهام إليها كماقد ثلاثة وخمسين (٧) للاتباع (١٠) ، والثاني: يضع الإبهام على الوسطى المقبوضة كعاقد ثلاثة وخمسين ؛ للاتباع أيضاً ، رواهما مسلم (١٠) .

- (١) صحيح مسلم (١١٤/٥٨٠) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .
- (٢) صحيح مسلم (٥٨٠/ ١١٥) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .
- (٣) سنن أبي داوود (٩٥٧) وأخرجه البيهقي (٢/ ١٣١) عن سيدنا وائل بن حجر رضي الله عنه .
 - (٤) صحيح مسلم (٥٨٠/ ١١٤) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .
 - (٥) سنن أبي داوود (٩٨٩) عن سيدنا عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما .
 - (٦) السنن الكبرئ (٢/ ١٣٢) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .
- (٧) قولهماً : (عقد ثلاثة وخمسين) هذا شرطه عند أمل الحساب : أن يضع طرف الخنصر على البنصر ، وليس ذلك مراداً منا ، بل المراد : أنه يضع الخنصر على الراحة ويكون على الصورة التي يسميها أهل الحساب تسعة وخمسين ، وإنما قال الفقهاء : (ثلاثة وخمسين) ولم يقولوا : (تسعة وخمسين) اتباعاً لرواية الحديث في و صحيح مسلم ، وغيره من رواية ابن عمر رضي الله عنهما . و دقائق المنهاج ، (ص2٤) .
 - (A) صحيح مسلم (۱۱۵/۵۸۰) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .
 - (٩) صحيح مسلم (١١٣/٥٧٩) عن سيدنا عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما .

وَالصَّلاَةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرْصٌ فِي التَّشَهَٰدِ الآخِرِ ، وَالأَظْهَرُ : سَنُّهَا فِي الأَوَّلِ . وَلاَ تَسُنُّ عَلَى الآلِ فِي الأَوَّلِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَتُسُنُّ فِي الآخِرِ ، وَقِيلَ : تَجِبُ …

(والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض في التشهد الآخِر) وفي معناه تشهد الصبح والجمعة والصلاة المقصورة ؛ لأنها كما قال الشافعي : واجبة بقوله تعالىٰ : ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِيكَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ ﴾(١) ، وأولىٰ أحوال وجوبها : الصلاة ، والمناسب لها منها : التشهد آخرها ، فتجب فيه ؛ أي : معه ؛ كما عبر به الغزالي(٢) ، ومعية لفظ لآخر من متكلم بمعنى البعدية ، فالمعنىٰ : أنها بعده ، وذلك موافق لما سيأتي من وجوب ترتيب الأركان ، وصرح به في ﴿ شرح المهذب ﴾ فقال : يشترط أن يأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغه من التشهد^(٣) ،

(والأظهر : سنها في الأول) أي : الإتيان بها فيه ؛ قياساً على الآخر ، وتكون فيه سنة ؛ لكونه

سنة ، والثاني : لا تسن فيه ؛ لبنائه على التخفيف . (ولا تسن) الصلاة (على الآل في الأول على الصحيح) وقيل : تسن فيه ، والخلاف كما في « الروضة » و« أصلها » مبنى علىٰ وجوبها في الآخر ، فإن لم تجب فيه وهو الراجح كما سيأتي. . لم تسن في الأول جزماً^(٤) ، (وتسن في الآخر ، وقيل : تجب) فيه ؛ لحديث : أمرنا الله أن نصلي عليك ، فكيف نصلي عليك ؟ قال : « قولوا : اللهم ؛ صل علىٰ محمد وعلىٰ آل محمد. . . » إلىٰ آخره ، رواه الشيخان إلا صدره فمسلم^(٥) ، فالصلاة فيه على الآل المزيدة في الجواب مطلوبة ، قال الثاني : عليْ وجه الوجوب كالجواب ، وقال الأول : عليْ وجه الندب كالذي بعدها وهو أظهر ، ومنهم من حكيٰ هـٰـذا الخلاف قولين ، ومشيٰ في « الروضة » كـ « أصلها »(٢) عليٰ ترجيحه ، ورجح في ا شرح المهذب ، أنه وجهان(٧) .

ولو صلىٰ في الأول على النبي ولم نسنها فيه أو صلىٰ فيه على الآل ولم نسنها فيه مع قولنا بوجوبها

الأم (۲/ ۲۷۰) . (1)

الوجيز (ص٦٥) . **(Y)**

⁽٣)

المجموع (٣/ ٤٣١) .

روضة الطالبين (١/٢٦٣) ، الشرح الكبير (١/٥٣٦_٥٣٥) . (1) (0)

صحيح البخاري (٤٧٩٧) عن سيدنا كعب بن عجرة رضى الله عنه ، صحيح مسلم (٤٠٥) عن سيدنا أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه .

روضة الطالبين (٢٦٣/١) ، الشرح الكبير (٢١٣١-٥٣٧) . (7) المجموع (٣/ ٤٣١) . (v)

وَآكُمُواُ التَّشَهُدِ مَشْهُورٌ . وَآفَلُهُ : (التَّحِيَّاتُ شُه ، سَلاَمٌ عَلَيْكَ أَلِهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَيَرَكَانُهُ ، سَلاَمٌ عَلَيْنَا وَعَلَىٰ عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَّكَ إِلاَّ اللهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللهِ) ، وَقِيلَ : يَخْذِفُ (وَيَرَكَانُهُ) وَ(الصَّالِحِينَ) ، وَيَقُولُ : (وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُهُ) . فُلْتُ : الأَصَحُّ : (وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللهِ) ، وَتَبَتَ نِي « صَحِيحٍ مُسْلِمٍ » ، وَأَلْهُ أَعْلَمُهُ ...

في الثاني. . فقد نقل ركناً قولياً من محله إلىٰ غيره فتبطل الصلاة بعمده في وجه يأتي في (باب سجود السهو) ، وأل النبي صلى الله عليه وسلم : أقاربه المؤمنون من بني هاشم وبني المطلب .

(وأكمل التشهد مشهور) ورد فيه أحاديث اختار الشافعي منها حديث ابن عباس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد ، فكان يقول : « التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلىٰ عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إلك إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله » رواه مسلم (١)

(وأقله : التحيات لله ، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إلله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله) إذ ما بعد التحيات من الكلمات الثلاث توابع له ، وقد سقط أو لاها في حديث غير ابن عباس ، وجاء في حديثه " سلام " في الموضعين بالتنوين ، رواء الشافعي والترمذي وقال فيه : حسن صحيح^(۱) ، (وقيل : يحذف (وبركاته ") للغنى عنه به (رحمة الله) ، (و) قيل : يحذف (الصالحين) للغنى عنه بإضافة (العباد) إلى (الله) تعالىٰ لانصرافه إلى الصالحين كما في قوله تعالىٰ : ﴿ فَيَنَا يَشْرَبُ يَا عَبُلاً الله ﴾ . (و) قبل : (وأشهد معالىٰ : ﴿ فَيَنَا يَشْرَبُ يَا عَبُلاً الله ﴾ . (و أشهد . .) إلىٰ آخره ؛ لأنه يؤدي معناه .

⁽١) صحيح مسلم (٤٠٣).

 ⁽۲) مسند الشافعي (ص۷۲) ، سنن الترمذي (۲۹۰) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

⁽٣) روضة الطالبين (٢٤٣/١) ، الشرح الكبير(٤٩٨/١) .

وَأَقَلُ ٱلصَّلاَةِ عَلَى النَّبيِّ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَآلِهِ : ﴿ ٱللَّهُمَّ ؛ صَلَّ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ ﴾ ، وَٱلزِّيَادَةُ إِلَىٰ ﴿ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ﴾.. سُنَّةٌ فِي ٱلأَخِيرِ ، وَكَذَا ٱلذُّعَاءُ بَعْدَهُ ، وَمَأْثُورُهُ أَفْضَلُ ، وَمِنْهُ : (ٱللَّهُمَّ ؛ ٱغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ...) إِلَىٰ آخِرِهِ ...

ما يحيا به من سلام وغيره ، ومنه : الصلاة ؛ أي : الدعاء بخير ، والقصد : الثناء على الله بأنه مالك لجميع التحيات من الخلق ، والمباركات : الناميات ، والطيبات : الصالحات . ﴿ وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله : اللهم ؛ صل علميٰ محمد وآله) كذا في

« الروضة » و« أصلها »^(١) ، وهو يتناول الصلاة الواجبة والمندوبة في التشهدين علىٰ ما تقدم ، وأكمل من قوله : (وآله) أن يقال : (وعلىٰ آل محمد) كما تقدم في الحديث ، (والزيادة إلىٰ : حميد مجيد) الواردة فيه ، وهي : كما صليت عليٰ آل إبراهيم ، وبارك عليٰ محمد وعليٰ آل محمد كما باركت علىٰ آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد (سنة في) التشهد (الأخير) بخلاف الأول ، فلا تسن فيه كما لا تسن فيه الصلاة على الآل ؛ لبنائه على التخفيف ، وفيما قاله إشارة إلىٰ أن ما في الحديث. . أكمل الصلاة ، وفي « الروضة » و« أصلها » في بيان الأكمل : (علىٰ إبراهيم ، وعلىٰ آل إبراهيم)^(٢) في الموضعين هو مأخوذ من بعض طرق الحديث ، وفي بعضها أيضاً بعد (آل

(وكذا الدعاء بعده) أي : بعد التشهد الآخر بما يتصل به من الصلاة على النبي وآله. . سنة للإمام وغيره بديني أو دنيوي ؛ لحديث : « إذا قعد أحدكم في الصلاة. . فليقل : التحيات لله. . . » إلىٰ آخرها ، « ثم ليتخير من المسألة ما شاء أو ما أحب » رواه مسلم^(٣) ، وروى البخاري : « ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو به الله ، أما التشهد الأول. . فلا يسن بعده الدعاء ؛ لما تقدم ، (ومأثوره) عن النبي (أفضل) من غير المأثور (ومنه : اللهم ؛ اغفر لي ما قدمت وما أخرت ٠٠٠ إلىٰ آخره)؛ أي : (وما أسررت وما أعلنت ، وما أسرفت وما أنت أعلم به مني ، أنت المقدم وأنت المؤخر ، لا إلـٰه إلا أنت) للاتباع ، رواه مسلم(٥) .

إبراهيم) الثاني (في العالمين) ، وآل إبراهيم : إسماعيل وإسحاق وأولادهما .

⁽¹⁾

روضة الطالبين (١/ ٢٦٥) ، الشرح الكبير (٢٦٥/١) . روضة الطالبين (١/ ٢٦٥) ، الشرح الكبير (١/ ٣٣٥) . (٢)

صحيح مسلم (٤٠٢) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه . (٣)

صحيح البخاري (٨٣٥) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضى الله عنه . (1)

⁽⁰⁾ أخرجه مسلم (٧٧١) عن سيدنا على كرم الله وجهه .

(ويسن ألاَّ يزيد) الدعاء (علىٰ قدر الشنهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) وفي «الروضة » كـ «أصلها » : الأنفسل : أن يكون أقل منهما ؛ لأنه تبع لهما ، فإن زاد. . لم يضر ، إلا أن يكون إماماً . . فيكره له التطويل . انتهىٰ(١٠) .

إذ ال يحور إماماً . فيجره له التقويل . المهلى .

(ومن عجز عنهما) أي : عن التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهو ناطق والكلام في الواجبين ؛ لما سيأتي (. . ترجم) عنهما ، وتقدم في تكبير الإحرام أنه يترجم عنه بأي لغة شاء ، وأنه يجب التعلم إن قدر عليه ولو بالسفر إلى بلد آخر ، فيأتي مثل ذلك هنا ، أما القادر عليهما . . فلا يجوز له ترجمتهما ، (ويترجم للدعاء) الذي تقدم أنه مسنون ، (والذكر المندوب) كالنشهد الأول ، والصلاة على النبي فيه ، والقنوت وتكبيرات الانتقالات ، والتسبيحات (الماجز لا القادر في الأصح) فيهما ؛ لعذر الأول دون الناني ، فلو ترجم . . بطلت صلاته ، والثاني : يترجمان ؛ أي : يجوز لهما الترجمة ؛ لقيام غير العربية مقامها في أداء المعنى ، والثالث : لا يترجمان ؛ إذ لا ضرورة إلى المندوب حتى يترجم عنه .

ثم المراد : الدعاء والذكر المأثوران ، فلا يجوز اختراع دعوة أو ذكر بالعجمية في الصلاة قطعاً ، نقله الرافعي عن الإمام تصريحاً في الأولىٰ ، واقتصر عليها في «الروضة» (٢٠) ، وإشعاراً في الثانية (٢٠) .

(الثاني عشر : السلام . وأقله : السلام عليكم ، والأصح : جواز سلام عليكم) بالتنوين كما في التشهد فيكون صورة ثانية للأقل .

(قلت: الأصح المنصوص: لا يجزئه ، والله أعلم) قال في " شرح المهذب " : ثبتت الأحاديث الصحيحة : أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول : " السلام عليكم "⁽⁴⁾ ، ولم ينقل عنه (سلام

- (١) روضة الطالبين (١/ ٢٦٥) ، الشرح الكبير (١/ ٥٣٨) .
 - (٢) روضة الطالبين (١/ ٢٦٦) .
 - (٣) الشرح الكبير (١/ ٩٣٩) .
- (٤) سنن أبي داوود (٩٩٦) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

وَأَنَّهُ لاَ تَجِبُ نِيَّةُ الخُرُوجِ . وَأَكْمَلُهُ : (السَّلاَمُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ) ، مَرْتَنِن يَبِينا وَشِمَالاً ، مُلْتَيَنا فِي الأُولَىٰ حَتَّىٰ يُرَىٰ حَلَّهُ الاَيْمِنُ ، وَفِي النَّائِيةِ الاَيْسَرُ ، نَاوِيا السَّلاَمَ عَلَى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ وَيَسَادِهِ مِنْ مَلاَئِكُةً وَإِنْسِ وَجِنَّ ، وَيُنْوِي الإِمَّامُ السَّلاَمَ عَلَى الْمُثْنَيْنَ ، وَهُمُ الرَّدَ عَلَيْهِ

عليكم) ، بخلاف النشهد^(۱) ، (و) الأصح : (أنه لا تجب نية الخروج) من الصلاة كغيرها من العبادات ، والثاني : تجب مع السلام ؛ ليكون الخروج كالدخول بنية ، لكن لا يحتاج إلىٰ تعيين الهـلات

(وأكمله : السلام عليكم ورحمة الله ؛ مرتين يميناً وشمالاً ملتفتاً في الأولى حتى يرئ خده الأيمن وفي الثانية الأيسر) للاتباع في ذلك ، رواه الدارقطني وابن حبان وغيرهما(٢٢) ، ويبتدىء السلام في المرتين مستقبل القبلة وينهيه مع تمام الالتفات (ناوياً السلام على من عن يمينه ويساره من ملائكة وإنس وجن) مؤمنين ؛ أي : ينويه بمرة اليمين على من عن اليمين ، وبمرة اليسار على من عن اليسار ، إماماً كان أو مأموماً ، والمنفود ينويه بالمرتين على الملائكة ، كذا في « الروضة » ك « أصلها ه(٣) .

(وينوي الإمام السلام على المقتدين) هلذا يزيد على ما تقدم بالمقتدين خلفه ، وليس في
« الروضة ؟ ولا « أصلها ؟ ويلحق بالإمام في ذلك المأموم ، (وهم الرد عليه) فينويه منهم من علىٰ
يمينه بالتسليمة الثانية ، ومن على يساره بالأولى ، ومن خلفه بأيتهما شاء ، وبالأولى أقضل ،
ويستحب أن ينوي بعض المأمومين الرد على بعض ، والأصل في ذلك : حديث على : (كان النبي
صلى الله عليه وسلم يصلي قبل العصر أربع ركعات يفصل بينهن بالتسليم على الملائكة المقربين ومن
معهم من المسلمين والمؤمنين) رواه الترمذي وحسنه (٤٠) ، وحديث سمرة : (أمرنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن نرد على الإمام ، وأن نتحاب ، وأن يسلم بعضنا على بعض) رواه أبو داوود
وغيره (٤٥) ، ويستحب لكل مصل أن ينوي بالتسليمة الأولى الخروج من الصلاة أيضاً إن لم نوجبها .

^{....}

⁽۱) المجموع (٣/٣٩٤) . (۲) ننن اللمارقطني (٢/٣٥٧) ، صحيح ابن حبان (١٩٩٠) وأخرجه أبو داوود (٩٩٦) ، والترمذي (٢٩٥)

عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

 ⁽٣) روضة الطالبين (١/ ٢٦٨) ، الشرح الكبير (١/ ٤٤٥) .

⁽٤) سنن الترمذي (٤٢٩).

⁽٥) سنن أبي داوود (۱۰۰۱) ، وأخرجه ابن ماجه (۹۲۲) .

(الثالث عشر : ترتيب الأركان) السابقة (كما ذكرنا) في عدها المشتمل على وجوب قرن النية بالتكبير ، ومعلوم : أن محله القيام كما تقدم ، وأن قعود التشهد مقارن له ، فالترتيب المراد فيما عدا ذلك وعده من الأركان بمعنى الفروض كما تقدم أول الباب. . صحيح ، وبمعنى الأجزاء فيه تغليب ، (فإن تركه) أي : الترتيب (عمداً) بتقديم ركن فعلى ؛ (بأن سجد قبل ركوعه. . بطلت صلاته) لتلاعبه ، بخلاف تقديم القولي ؛ كأن صلىٰ على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد. . فيعيدها بعده ، (وإن سها) في الترتيب بترك بعض الأركان (. . فما) فعله (بعد المتروك لغو) لوقوعه في غير محله ، (فإن تذكر) المتروك (قبل بلوغ مثله. . فعله ، وإلا) أي : وإن لم يتذكره حتىٰ فعل مثله في ركعة أخرىٰ (. . تمت به) أي : بمثله المفعول (ركعته) المتروك آخرها ؛ لوقوعه في محله ، (وتدارك الباقي) من الصلاة ، ويسجد في آخرها للسهو كما سيأتي في بابه . (فلو تيقن في آخر صلاته ترك سجدة من) الركعة (الأخيرة. . سجدها وأعاد تشهده) لوقوعه قبل محله وسجد للسهو ، (أو من غيرها. . لزمه ركعة) لأن الناقصة كملت بسجدة من التي بعدها ولغا باقيها ، (وكذا إن شك فيهما) أي : في الأخيرة وغيرها ؛ أي : في أيتهما المتروك منها السجدة. . فإنه يلزمه ركعة ؛ أخذاً بالأحوط ، ويسجد للسهو في الصورتين ، (وإن علم في قيام ثانية ترك سجدة) من الأولىٰ : (فإن كان جلس بعد سجدته) التي فعلها (. . سجد) من قيامه ؛ اكتفاء بجلوسه ، سواء نوى به الاستراحة أم لا ، (وقيل : إن جلس بنية الاستراحة. . لم يكفه) لقصده سنة ، (وإلا) أي : وإن لم يكن جلس بعد سجدته (. . فيجلس مطمئناً ثم يسجد ، وقيل : يسجد فقط) اكتفاء بالقيام عن الجلوس؛ لأن القصد به الفصل وهو حاصل بالقيام، ويسجد في الصورتين

(وإن علم في آخر رباعية ترك سجدتين أو ثلاث جهل موضعها) أي: الخمس في المسألتين (..

للسهو .

وجب ركعتان) أخذاً بالأسوأ ، وهو في المسألة الأولئ ترك سجدة من الركعة الأولئ ، وسجدة من السائلة ، فتنجبران بالثانية والرابعة ويلغو باقيهما ، وفي المسألة الثانية ما ذكر وترك سجدة من ركعة أخرى ، (أو أوبع) جهل موضعها (. . فسجدة ثم ركعتان) لاحتمال أنه ترك سجدتين من الركعة الأولى ، وسجدة من الثانية وسجدة من الرابعة ؛ فتلغو الأولى وتكمل الثانية بالثالثة ، (أو خمس أو ست) جهل موضعها (. . فثلاث) أي : فيجب ثلاث ركعات ؛ لاحتمال أنه في الخمس ترك سجدتين من الأولى ، وسجدتين من الثانية ، وسجدتين من الثانية ، وسجدة من الثالثة فتكمل بالرابعة ، وأنه في الست ترك سجدتين من كل من ثلاث ركعات ، (أو سبع) جهل موضعها (. . فسجدة ثم ثلاث) أي : ثلاث ركعات ؛ لأن الحاصل له ركعة إلا سجدة ، وفي ثمان سجدات . . يلزمه سجدتان وثلاث ركعات ويتصور بترك طمأنينة أو سجود على عمامة ، وفي الصور السبع يسجد للسهو .

(قلت : يسن إدامة نظره) أي : المصلي (إلى موضع سجوده) لأنها أقرب إلى الخشرع ، (وقبل : يكره تغميض عبنيه) لفعل اليهود له ، (وعندي : لا يكره إن لم يخف ضرراً) إذ لم يرد فيه نهى .

(و) يسن (الخشوع) قال تعالىٰ : ﴿ وَمَنْ أَلْفَكُمْ الْمُؤَمِّنُونَ ۖ الَّذِينَ هُمْ فِي صَكَتِهِمْ خَشِفُونَ ﴾ ، (وتدبر القراءة) أي : تأملها ، قال تعالىٰ : ﴿ وَيَنْتُ أَنَاتُهُ إِلَيْكَ مُبَرِّقٌ لِيَنْبَكُوا َالْكِيهِ ﴾ ، (والذكر) قياساً على القراءة ، (ودخول الصلاة بنشاط) للذم على ضد ذلك ، قال تعالىٰ : ﴿ وَيَاذَا فَامُوا إِلَى الصَّلَوْةِ قَامُوا لَمُ السَّوْقِ قَامُوا مَنْ المَّالَكِ ﴾ ، (وفراغ قلب) من الشواغل ؛ لأنها تشوش الصلاة ، (وجعل يديه تحت صدره آخذاً بيبعنه بساره) متخبراً بين بسط أصابع اليمين في عرض المفصل ، وبين نشرها في صوب الساعد ، وبين من وائل بن حجر : (أنه صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة ، ثم وضع يده اليمغن على البسرىٰ) (`` ، زاد ابن خزيمة : (علىٰ صدره) (`` أي] : آخره فيكون آخر اليد

⁽١) صحيح مسلم (٤٠١).

⁽Y) صحيح ابن خزيمة (٤٧٩) .

تحته ، وروى أبو داوود : (علىٰ ظهر كفه البسرىٰ والرسغ والساعد)(۱) ، والسين في (الرسغ) أفضح ، وهو : المفصل بين الكف والساعد ، (والدعاء في سجوده) لحديث مسلم : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ، فأكثروا الدعاء ،(۲) أي : في سجودكم ، (وأن يعتمد في قيامه من السجود والقعود علىٰ يديه) أي : بطنهما على الأرض ؛ لأنه أعون له ، وهو مأخوذ من حديث البخاري في (صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم) : (فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية . . جلس واعتمد على الأرض ثم قام)(۲) .

(وتطويل قراءة الأولى على الثانية في الأصح) للاتباع ، في الظهر والعصر ، رواه الشيخان⁽¹⁾ ، وفي التسوية وفي الصبح رواه مسلم⁽²⁾ ، ويقاس غير ذلك عليه ، والثاني : لا يسن تطويلها ؛ للاتباع في التسوية بينهما في الظهر والعصر ، رواه مسلم⁽¹⁾ ، ويقاس عليهما غيرهما ، وفي تطويل الثالثة على الرابعة . إذا قلنا بقراءة السورة فيهما - الرجهان : أحلهما : نعم ؛ قياساً على تطويل الأولى على الثانية ، والثاني : لا ، بل يسوي بينهما ؛ للاتباع في حديث مسلم^(٧) في الظهر والعصر ، ويقاس عليهما العشاء ، وصحح في « الروضة » الأول^(٨) ، وتقديم القياس فيه على النص ؛ لأن دليل أصله وهو الحديث المذكور النافي لقراءة السورة في الأخيرتين مقدم على حديث إثباتها المذكور كما تقدم .

(والذكر بعدها) أي : الصلاة ؛ كان صلى الله عليه وسلم إذا سلم من الصلاة . . قال : ﴿ لا إِلٰهُ إِلاَ اللهُ وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو علىٰ كل شيء قدير ، اللهم ؛ لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد » رواه الشيخان(٢٩) ، وقال

- (١) سنن أبي داوود (٧٢٧) عن سيدنا عاصم بن كليب رضي الله عنه .
 - (۲) صحيح مسلم (٤٨٢) عن سيدنا أبي هريرة رضى الله عنه .
 - (٣) صحيح البخاري (٨٢٤) عن سيدنا أبي قلابة رضي الله عنه .
- (٤) صحيح البخاري (٧٥٩) ، صحيح مسلم (٤٥١) عن سيدنا أبي قتادة رضي الله عنه .
 - (٥) صحيح مسلم (٤٥١) عن سيدنا أبي قتادة رضي الله عنه .
 - (٦) صحيح مسلم (٤٥٢) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضى الله عنه .
 - (V) صحيح مسلم (١٥٧/٤٥٢) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .
 - (A) روضة الطالبين (۲٤٨/١) .
- (٩) صحيح البخاري (٨٤٤) ، صحيح مسلم (٩٩٣) عن سيدنا المغيرة بن شعبة رضي الله عنه .

وَأَنْ بَشَقِلَ لِلنَّفْلِ مِنْ مَوْضِعِ فَرْضِعِ ، وَأَفْصَلُهُ : إِلَىٰ بَيْبِهِ ، وَإِذَا صَلَّىٰ وَرَاءَهُمْ نِسَاءً . . مَكَنُوا حَتَّى يَنْصَرِفْنَ ، وَأَنْ يَنْصَرِفَ فِي جِهَةِ حَاجَبِهِ ، وَإِلاَّ . فَيَمِينِهِ . وَتَنْقَضِي الْقُدُوةُ بِسَلامِ الإمَامِ ، فَلِلْمَأْمُومِ أَنْ يَشْتَوِلَ بِلدَّعَاءِ وَيَخْوِهِ ثُمَّ يُسَلِّمُ ، وَلَوِ الْقَصَرَ إِمَّامُهُ عَلَىٰ تَسْلِيمَةِ . سَلَّمَ وَنَتَيْنَ ، وَلَهُ أَعْلَمُ .

صلى الله عليه وسلم: (من سبح الله دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين ، وحمد الله ثلاثاً وثلاثين ، وكبر الله ثلاثاً وثلاثين ، ثم قال تمام المئة : لا إلئه إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير . . غفرت خطاياه وإن كانت مثل زيد البحر » رواه مسلم (۱٬ ، ويسن بعد الصلاة المدعاء أيضاً ، (وأن ينتقل للنفل من موضع فرضه) تكثيراً لمواضع السجود ؛ فإنها تشهد له ، قاله البغوي (۲٬ ، (وأفضله : إلىٰ بيته) لحديث « الصحيحين » : « صلوا أيها الناس في

بيوتكم ؛ فإن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة ^(٣).

(وإذا صلى وراءهم نساء . . مكنوا حنى ينصرفن) للاتباع في مكث النبي صلى الله عليه وسلم
والرجال معه لذلك ، رواه البخاري^(٤) ، (وأن ينصرف في جهة حاجته) أي جهة كانت ، (وإلا . .
فيمينه) أي : وإن لم يكن له حاجة . . فينصرف في جهة يمينه ؛ لأنها محبوبة ، (وتنقضي القلدوة
بسلام الإمام) التسليمة الأولى (فللمأموم أن يشتغل بدعاء ونحوه ثم يسلم) وله أن يسلم في
الحال ، (ولو اقتصر إمامه على تسليمة . سلم) هو (ثنتين ، والله أعلم) إحرازاً لفضيلة الثانية .

^{* * :}

⁽١) صحيح مسلم (٥٩٧) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٢) التهذيب (٢/ ١٣٦) .

⁽٣) صحيح البخاري (٧٣١) ، صحيح مسلم (٧٨١) عن سيدنا زيد بن ثابت رضى الله عنه .

 ⁽٤) صحيح البخاري (٨٣٧) عن سيدتنا أم سلمة رضى الله عنها .

بابُ [مشروط الصّلاة]

ُ شُوُوطُ الصَّلاَةِ حَمْسَةٌ : مَغْرِفَةُ الْوَقْتِ . وَالِاشْتِقْبَالُ . وَسَشُرُ الْعَوْرَةِ ، وَعَوْرَةُ الرَّجْلِ : مَا بَيْنَ شُرَّتِهِ وَرُكْتِيْهِ، وَكَذَا الأَمَّةُ فِي الأَصَحِّ ، وَالْحُرَّةِ : مَا سِوَى الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ . وَشُرْطُهُ : مَا مَنْعَ إِذْرَاكَ لَوْنِ النِّشَرَةِ، وَلَوْ طِينُّ وَمَاهٌ كَيْرٌ . وَالأَصَحُّ : وُجُوبُ النَّقَائِنِ عَلَى فَاقِدِ القُوبِ.

(باب) بالتنوين (شروط الصلاة)

وهي ما يتوقف عليها صحة الصلاة وليست منها (خمسة) :

أولها : (معرفة الوقت) يقيناً أو ظناً كما عبر به في ° شرح المهذب ١٠٠١ أي : العلم بدخوله ، أو ظنه كما عبر به في ° الروضة » كـ ° أصلها ١^(٢٠) ، فمن صلىٰ بدون ذلك . . لم تصح صلاته وإن وقعت في الوقت .

(و) ثانيها : (الاستقبال) علىٰ ما تقدم في فصله .

(و) ثالثها: (ستر العورة) صلى في الخلوة أو غيرها، فإن تركه مع القدرة.. لم تصح صلاته، (وعورة الرجل) حراً كان أو عبداً (ما بين سرته وركبته) لحديث البيهقي: «وإذا زوج أحدكم أمته عبده أو أجيره.. فلا تنظر إلى عورته، والعورة ما بين السرة والركبة ^(٣)، (وكذا الأمة) عورتها ما بين السرة والركبة (في الأصح) إلحاقاً لها بالرجل، والثاني : عورتها كالحرة إلا رأسها ؛ أي : عورتها ما عدا الوجه والكثين والرأس، والثالث : عورتها ما لا يبدو منها في حال خدمتها، بخلاف ما يبدو كالرأس والرقبة والساعد وطرف الساق، وسواء القنة والمدبرة والمكاتبة والمستولدة، وكذا المبعضة، (و) عورة (الحرة ما سوى الوجه والكثين) ظهرهما ويطنهما إلى الكوعين، قال تعالىٰ : ﴿ وَلَا يَتُورِكُمُ اللَّهِ اللَّهِ الكَثِينِ) في والكفين .

(وشرطه) أي : الساتر : (ما منع إدراك لون البشرة ولو) هو (طين وماء كدر) كأن صلى فيه علىٰ جنازة ، وفي كل منهما وجه : أنه لا يكفي في الستر ؛ لأنه لا يعدساتراً .

(والأصح) على الأول (وجوب التطين علىٰ فاقد الثوب) ونحوه .

المجموع (٣/٤٧٤).

⁽٢) روضة الطالبين (١/ ٢٧٠) ، الشرح الكبير (٣/٢) .

السنن الكبرئ (٢/ ٢٢٩) عن سيدنا عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما .

وَيَجِبُ : سَنْرُ أَعْلاَهُ وَجَوَانِيهِ لاَ أَسْفَلَهِ ، فَلَوْ رُئِيْتُ عَوْرَتُهُ مِنْ جَنِيهِ فِي رُكُوعَ أَوْ غَيْرِهِ . لَمْ يَخْفِ ، فَلَيْرُؤُهُ أَوْ يَشُدُّ وَشَلْفُهُ ، وَلَهُ سَنْوُ بَعْضِهَا بِيَدِهِ فِي ٱلأَصَحُ ، فَإِنْ وَجَدَ كأفِيَ سَوْءَتَنِهِ . نَعَيَّنَ لَهُمَّا ، أَوْ أَخَيهِمِمَا . فَقُبُّلُهُ ، وَقِيلَ : دُبُرُهُ ، وَقِيلَ : يَنَخَيْرُ . وَطَهَارَةُ ٱلْحَدَثِ ،

والثاني : لا يجب ؛ لما فيه من المشقة والتلويث ، ولا يكفي ما يدرك منه لون البشرة ؛ كالثوب الرقيق والغليظ المهلهل النسج والماء الصافي والزجاج ؛ لأن مقصود الستر لا يحصل بذلك .

(ويجب : ستر أعلاه) أي : الساتر (وجوانبه) للعورة (لا أسفله) لها ، ف (ستر) مضاف إلى فاعله ، (فلو رئيت عورته) أي : المصلي (من جبيه) أي : طوق قبيصه لسعته (في ركوع أو غيره . لم يكف) الستر بهذا القميص (فليزره أو يشد وسطه) بضم الراء وفتح الدال والسين في الأحسن ؛ حتى لا ترى عورته منه ، ولو رئيت عورته من ذيله بأن كان في علو والراثي في سفل . . لا يضر ذلك ، وقد ذكره في « المحرد »(١) ، ومعنى (رئيت عورته) في القسمين : كانت بحيث ترى ، ولو لم يفعل ما أمر به في القسم الأول وأحرم بالصلاة . . هل تنعقد ثم تبطل عند الركوع أو غيره أو لا تنعقد أصلا ؟ فيه وجهان ، أصحهما : الأول ، وعليه : يصح الاقتداء به قبل الركوع ، ويكني ستر موضع الجيب قبله ، (وله ستر بعضها بيده في الأصح) لحصول مقصود الستر ، محرماً ، قاله في « الكفاية » .

(فإن وجد كافي سوءتيه) أي : قبله ودبره (. . تعين لهما) لأنهما أفحش من غيرهما ، وسميا سوءتين ؛ لأن انكشافهما يسوء صاحبهما ، (أو) كافي (أحدهما . . فقبله) يستر ؛ لأنه للقبلة ، (وقبل) : يستر (دبره) لأنه أفحش في الركوع والسجود ، (وقبل : يتخبر) بينهما ؛ لتعارض المعنين ، والمعنى : أنه يجب أن يستر به قبله ، وقبل : دبره ، وقبل : أبهما شاء ، وسواء الرجل والمرأة في المسألتين ، ومنهم من حكى بدل الوجوب فيهما الاستحباب ، فعلى الوجوب : لو عدل فيهما إلى غير السوءتين ، وفي الثانية : على الوجه الأول إلى الدبر ، وعلى الثاني : إلى القبل . لم تصح صلاته كما يفهم من « شرح المهذب » ، وعلى الاستحباب .. تصح 77 .

(و) رابع الشروط : (طهارة الحدث) فلو لم يكن متطهراً عند إحرامه. . لم تنعقد صلاته، وإن

⁽١) المحرر (ص٣٩).

⁽Y) المجموع (۳/۱۸۳).

أحرم متطهراً (فإن سبقه) الحدث (. . بطلت) صلاته ؛ لبطلان طهارته كما لو تعمد الحدث ،
(وفي القديم) : لا تبطل صلاته ، بل (يبني) بعد الطهارة على ما فعله منها ؛ لعذره بالسبق ،
بخلاف المتممد ، ويلزمه أن يسمئ في تقريب الزمان وتقليل الأفعال ما أمكنه ، وما لا يستغنى عنه
من الذهاب إلى الماء واستقائه ونحو ذلك . . فلا بأس به ، ويشترط ألاً يتكلم إلا إذا احتاج إليه في
تحصيل الماء ، وليس له بعد تطهره أن يعود إلى الموضع الذي كان يصلي فيه إن قدر على الصلاة في
أقرب منه إلا أن يكون إماماً لم يستخلف ، أو مأموماً يقصد فضل الجماعة . . فلهما العود إليه ، كذا
في « الروضة » كـ « أصلها » (١٠) والمراد في الإمام : إذا انظره المأمومون ، وفي المأموم : إذا لم
يحصل له فضل الجماعة في غير موضعه بأن يكون في الصف الأخير ؛ لما سيأني في كراهة وقوف
المأموم فرداً .

(ويجريان) أي : القولان (في كل مناقض) أي : مناف للصلاة (عرض) فيها (بلا تقصير) من المصلي (وتعذر دفعه في الحال) كأن تنجس ثوبه أو بدنه واحتاج إلى غسله لعدم العفو عما تنجس به ، فتبطل صلاته في الجديد ، ويبني في القديم على ما فعله منها ، (فإن أمكن) اللفع في الحال ؛ (بأن كشفته ربح فستر في الحال) أو تنجس رداؤه فألقاه في الحال (. . لم تبطل) صلاته وينغضر هذا العارض ، (وإن قصر ؛ بأن فرغت مدة خفّ فيها) أي : الصلاة فاحتاج إلى غسل الرجلين أو الوضوء على القولين في ذلك (. . بطلت) صلاته قطعاً ؛ لتقصيره حيث افتتحها وبقية المدة لا تسمها .

(و) خامس الشروط : (طهارة النجس في الثوب والبدن والمكان) فلا تصح الصلاة مع النجس الذي لا يعفي عنه في واحد منها ، (ولو اشتبه طاهر ونجس) من ثوبين أو بيتين (. . اجتهد) فيهما للصلاة ، قال في « المحرر » : كما في الأواني^(٢٠) ؛ أي : جوازاً إن قدر عليٰ طاهر بيقين ، ووجوباً

⁽١) روضة الطالبين (١/ ٢٧٢) ، الشرح الكبير (٢/٤) .

⁽٢) المحرر (ص٤٠).

وَلَوْ نَجُسَ بَعْضُ ثَوْبِ وَبَدَنِ وَجُهِلَ. . وَجَبَ غَسْلُ كُلِّهِ ، فَلَوْ ظَنَّ طَرَفاً. . لَمْ يَكُفِ غَسْلُهُ عَلَى

إن لم يقدر عليه ؛ كما قال في « شرح المهذب ١١٥ : ومن القدرة عليه أن يقدر علي ماء يغسل به أحدهما ، ولو صلىٰ فيما ظنه الطاهر من الثوبين بالاجتهاد ثم حضرت صلاة أخرىٰ. . لم يجب تجديد الاجتهاد في الأصح ، ذكره في « شرح المهذب » و« التحقيق »(٢) ، فلو اجتهد فتغير ظنه. . عمل بالاجتهاد الثاني في الأصح ، ذكره في « الروضة »(٣) كـ « أصلها » فيصلي في الآخر من غير إعادة كما لا تجب إعادة الأولىٰ ، ومقابل الأصح : يصلي عرياناً وتلزمه الإعادة ، ذكره في « شرح المهذب »(٤) ، ويقاس بالثوبين فيما ذكر البيتان ، ويقال فيهما في مقابل الأصح : يصلى في أحدهما ويعيد ، ولو اجتهد في الثوبين فلم يظهر له شيء. . صلىٰ عرياناً ، وتجب الإعادة ، ذكره في « الروضة »(٥) .

(ولو نجس بعض ثوب وبدن وجهل) ذلك البعض في جميع الثوب أو البدن (. . وجب غسل كله) لتصح الصلاة فيه ؛ إذ الأصل بقاء النجاسة ما بقى جزء منه بلا غسل ، ولو أصاب شيء رطب بعض هـٰذا الثوب. . لم يحكم بنجاسته ؛ لأنا لا نتيقن نجاسة موضع الإصابة ، ولو كانت النجاسة في مقدم الثوب مثلاً وجهل موضعها. . وجب غسل مقدمه فقط ، (فلو ظن) بالاجتهاد (طرفاً) منه النجس كالكم واليد (. . لم يكف غسله على الصحيح) لأن الواحد ليس محلاً للاجتهاد ، ومقابله المزيد في « المحرر » على « الشرح » : يجعل الواحد باعتبار أجزائه كالمتعدد ، وفي « الشرح » : لو اشتبه مكان من بيت أو بساط. . لا يتحرىٰ في الأصح(٢) ؛ أي : لم يجز التحري يقبل قوله فيكفى غسله (٨).

المجموع (٣/ ١٤٩ ـ ١٥٠) . (1)

المجموع (٣/ ١٤٩) ، التحقيق (ص٨٠) . **(Y)**

روضة الطالبين (١/ ٢٧٤) ، الشرح الكبير (٨/٢) . (٣)

المجموع (٣/ ١٥١) . (٤)

روضة الطالبين (١/١٥١) . (0)

⁽٦) الشرح الكبير (١٦/٢) .

⁽V) روضة الطالبين (١/ ٢٧٧) .

المجموع (٣/ ١٥٠) . (A)

وَلَوْ غَسَلَ نِصْفَ نَجِسِ ثُمُّ بِالقِيْهُ . فَالاَصَحُّ : أَنَّهُ إِنْ غَسَلَ مَعَ بَاقِيهِ مُجَاوِرَهُ . طَهُرُ كُلُهُ ، وَلِلاَّ . فَغَيْرُ الْمُنْتَصَفِّ . وَلاَ تَصِحُّ صَلاَةُ مُلاَقِ يَعْصُ لِيَاسِهِ نَجَاسَةً وَإِنْ لَمْ يَتَحَرُّكُ بِحَرَّقِيهِ ، وَلاَ قَابِضِ طَوَفَ شَيْءٍ عَلَىٰ نَجِسٍ إِنْ نَحَرَّكَ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَتَحَرَّكُ فِي الأَصَحُ ، فَلَوْ جَمَلُهُ تَخْتَ رِجُلِهِ . صَحَّتُ مُطْلَقاً ، وَلاَ يَضُرُّ نَجِسٌ يُخاذِي صَدَرَهُ فِي الرَّعُوعِ وَالشَّجُودِ عَلَى الصَّحِيحِ . وَلَوْ وَصَلَ عَظْمَهُ بِنَجِسٍ لِفَقْدِ الطَّاهِرِ . . فَمَعْدُورٌ ، وَإِلاَّ . وَجَبَ نَزْعُهُ إِنْ لَمْ يَتَغَفْ ضَرَا ظَاهِراً

(ولو غسل نصف نجس) كثوب (ثم باقيه. . فالأصح : أنه إن غسل مع باقيه مجاوره) من المغسول أولاً (. . ظهر كله ، وإلا) أي : وإن لم يغسل المجاور (. . فغير المنتصف) بفتح الصاد يظهر ، والمنتصف وهو المجاور . . نجس ؛ لملاقاته وهو رطب للنجس ، والثاني : لا يظهر بذلك ؛ لأنه ينجس بالمجاور مجاوره ، وهلم من النصفين إلىٰ آخر الثوب ، وإنما يظهر بغسله دفعة واحدة ، ودفع بأن نجاسة المجاور لا تتعدى إلىٰ ما بعده ؛ كالسمن الجامد ينجس منه ما حول النجاسة فقط .

(ولا تصع صلاة ملاق بعض لباسه نجاسة وإن لم يتحرك بحركته) كطرف عمامته المتصل بنجاسة من غير حركة أو معها ، (ولا قابض طرف شيء) كحبل (على نجس إن تحرك) ذلك الشيء الكائن على النجس بحركته ، (وكذا إن لم يتحرك) بها (في الأصح) لأنه حامل لمتصل بنجاسة في المسائل الأربع فكأنه حامل لها ، ومقابل الأصح في الرابعة يقول : ليس حاملاً للطرف المتصل بلانجاسة ، بخلاف طرف المعامة المتصل بها ؛ لأنه من ملبوسه ، (فلو جعله) أي : طرف الشيء الكائن على نجس (تحت رجله . . صحت) صلاته (مطلقاً) أي : سواء تحرك بحركته أم لا ؛ لعدم الحمل له ، (ولا يضر نجس يحاذي صدره في الركوع والسجود على الصحيح) لعدم ملاقاته له ، والثاني يقول : المحاذى من مكان صلاته فتعتبر طهارته .

(ولو وصل عظمه) لانكساره واحتياجه إلى الوصل (بنجس) من العظم (لفقد الطاهر) الصالح للوصل (. . فمعذور) في ذلك ، فتصح صلاته معه ، وليس عليه نزعه إذا وجد الطاهر كما في الروضة ، و أصلها الله ، وقضية ما في التتمة ، : أنه يجب نزعه إن لم يخف منه ضرراً ، (وإلا) أي : وإن لم يفقد الطاهر ؛ أي : وجده (. . وجب) عليه (نزعه) أي : النجس (إن لم يغف) من نزعه (ضرراً ظاهراً) وهو ما يبيح التيمم ؛ كتلف عضو ، فلا تصح صلاته معه ،

روضة الطالبين (١/ ٢٧٥) ، الشرح الكبير (١١/٢) .

- فِيلَ : وَإِنْ خَافَ ـ فَإِنْ مَاتَ.. لَمْ يُنْزَعْ عَلَى الصَّحِيحِ . وَيُعْفَىٰ عَنْ مَحَلُّ السَّجْمَارِهِ ، وَلَوْ حَمَلَ مُسْتَجْهِراً . بَطَلَتْ فِي الأَصَّحُ . وَطِينُ الشَّارِعِ الْمُثَيَّقُنْ نَجَاسَتُهُ يُغْفَىٰ مِنْهُ عَمَّا يَتَمَدُّرُ الإخْتِرَازُ مِنْهُ غَالِباً ، وَيَخْتَلِفُ بِالْوَقْتِ وَمَوْضِعِهِ مِنَ النَّوْبِ وَالْبَدَٰنِ . وَعَنْ قَلِيلِ مِمْ الْبَرَاضِحِ وَوَيْهِمِ اللَّبَابِ ، وَالأَصَحُّ : لاَ يُعْفَىٰ عَنْ كَثِيرِهِ ، وَلاَ قَلِيلِ انْتَشَرَ بِعَرْقٍ ، وَنَعْرَفُ الْكَثْرَةُ بِالْعَادَةِ . قُلْثُ : الأَصَحُّ عِنْدَ الْمُحَقِّينَ : الْعَفْوُ مُطْلَقاً ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(قيل : وإن خاف) ذلك. . وجب عليه نزعه أيضاً ؛ لتعديه بوصله ، والأصح : عدم الوجوب ؛ رعاية لخوف الضرر ، (فإن مات) من وجب عليه النزع قبله (. . لم ينزع) منه ؛ أي : لم يجب النزع كما في (المحرر ، (() (على الصحيح) لعدم الحاجة إليه بزوال التكليف ، والثاني : يجب النزع ؛ لئلا يلقى الله تعالى حاملاً لنجاسة تعدى بحملها ، وسواء في وجوب النزع في الحياة أو الموت ، اكتسى العظم اللحم أم لم يكتسه ، وقيل : إن اكتساه . لا يجب نزعه .

(ويعفىٰ عن محل استجماره) في صلاته رخصة ، (ولو حمل مستجمراً) في الصلاة (... بطلت في الأصح) إذ لا حاجة إلى حمله فيها ، والثاني : لا تبطل ؛ للعفو عن محل الاستجمار ، (وطين الشارع المتيقن نجاسته يعفىٰ منه عما يتعذر الاحتراز منه غالباً ، ويختلف بالوقت وموضعه من الثوب والبدن) فيعفىٰ في زمن الشياء عما لا يعفىٰ عنه في زمن الصيف ، ويعفىٰ في الذيل والرجل عما لا يعفىٰ عنه ، وما تظن نجاسته لغليتها. . لا يعفىٰ عنه ، وما تظن نجاسته لغليتها . فيه قولا الأصلي والظاهرِ : أظهرهما : طهارته عملاً بالأصل ، وما لم تظن نجاسته . لا بأس به .

(و) يعفىٰ (عن قليل دم البراغيث وونيم الذباب) أي : روثه في الثوب والبدن ، (والأصح : لا يعفىٰ عن كثيره) لكثرته ، (ولا) عن (قليل) منه (انتشر بعرق) لمجاوزته محله ، (وتعرف الكثرة) والقلة (بالعادة) ويختلف باختلاف الأوقات والأماكن ، فيجتهد المصلي في ذلك ، فإن شك في شيء أقليل هو أم كثير . . فله حكم القليل في أرجح احتمالي الإمام ، والثاني أحوط .

(قلت : الأصح عند المحققين : العفو مطلقاً ، والله أعلم) لعموم البلوئ بذلك ، وقوة كلام الرافعي في «الشرح ، تعطي تصحيح العفو في كثير دم البراغيث ، كما صححه فيه في «أصل الروضة ،^(۲) وهو مقيد باللبس كما قال في «التحقيق » : لو حمل ثوب براغيث أو صليٰ عليه : إن

⁽١) المحرر (ص٤٠ـ٤١).

⁽٢) روضة الطالبين (١/ ٢٨٠) .

وَدَمُ ٱلْبَتَرَاتِ كَالْبَرَافِيثِ ، وَقِيلَ : إِنْ عَصَرَهُ.. فَلاَ . وَٱلدَّمَامِيلُ وَٱلْقُرُومُ وَمَوْضِهُ ٱلْفَصْدِ * وَٱلْحِجَامَةِ.. قِيلَ : كَالْبَتْرَاتِ ، وَالاَصَّخُ : إِنْ كَانَ مِثْلُهُ يَدُومُ غَالِباً.. فَكَالِاسْنِحاصَةِ ، وَإِلاَّ.. فَكَدَمَ الاَّجْنَبِيِّ فَلاَ يُعْفَىٰ ، وَقِيلَ : يُغْفَىٰ عَنْ قَلِلِهِ . فُلْثُ : الأَصَحُّ : أَنَّهَا كَالْبَتَرَاتِ ، وَٱلأَظْهَرُ : الْعَفُوعَنْ قَلِيلِ مَ الاَّجْنَبِيِّ ،

(ودم البثرات) يفتح المثلثة : جمع بثرة بسكونها ، وهي خراج صغير (. . كالبراغيث) أي : كلمها فيعضى عن قليله فقط على تصحيح « المحرد ^(٣) ، سواء خرج بنفسه أم عصره ، (وقيل : إن عصره . فلا) يعفى ؛ لأنه مستغن عنه ، وصحح في « أصل الروضة » العفو عن كثيره وعن المعصور⁽¹⁾ ، ولم يقيده بالقليل كما قيده به في « شرح المهذب »^(٥) كالرافعي ، وظاهر « المنهاج » : تصحيح العفو عن الكثير المعصور وغيره .

(والدماميل والقروح) أي : الجراحات (وموضع الفصد والحجامة . . قيل : كالبئرات) فيمغنى عن دمها قليله وكثيره على ما سبق ، (والأصح) ليست مثلها ؛ لأنها لا تكثر كثرتها ، فيقال في دمها في جزئياته : (إن كان مثله يدوم غالباً . فكالاستحاضة) أي : كدمها ، فيحتاط له كما قال في الشرح الصغير ، بإزالة ما أصاب منه وعصب محل خروجه عند إرادة الصلاة ، نظير ما تقدم في المستحاضة ، ويعفى عما يستصحب منه بعد الاحتياط في الصلاة كما ذكره الرافعي في المستحاضة ، و بلا) أي : وإن لم يكن كذلك بأن كان مثله لا يدوم غالبا (. . فكدم الأجنبي فلا يعفى) أي : دم الأجنبي كثيراً كان أو قليلاً ؛ لأنه لا يشق الاحتراز عنه ، (وقيل : يعفى عن قليله) للتسامح فيه ، فيكون حكم ذلك الدم المفو ، ثم في للتسامح فيه ، فيكون حكم ذلك الدم المغو ، ثم في الاحتياط في الذي يدوم مثله غالباً عدم العفو ، ثم في الاحتياط في الذي يدوم مثله غالباً عدم العفو ، ثم في الاحتياط في الذي يدوم مثله غالباً عدم العفو ، ثم في الاحتياط في الذي يدوم مثله غالباً عدم العفو ، ثم في الاحتياط في الذي يدوم مثله غالباً عدم العفو ، ثم في

(قلت : الأصح : أنها كالبثرات ، والأظهر : العفو عن قليل دم الأجنبي) من إنسان وغيره ،

⁽١) التحقيق (ص١٧٦) .

 ⁽۲) نهاية المطلب (۳۰۷/۲).

⁽٣) المحرر (ص٤١).

⁽٤) روضة الطالبين (١/ ٢٨٠) .

⁽⁰⁾ Ilaraes (7/181).

⁽٦) الشرح الكبير (٢٨/٢) .

(والله أعلم) قال في « شرح المهذب » : وقيده صاحب « البيان » بغير دم الكلب والخنزير وما تولد من أحدهما(۱۰) ، فلا يعني عن شيء منه قطعاً ، والجمهور سكتوا عن ذلك ، ثم الخلاف كما قال الرافعي(۲۰) : حكاه الجمهور قولين ، ومشىٰ عليه المصنف^(۲۲) خلاف ما في « المحرر » من حكايته وجهين تبعاً للغزالي وجماعة^(۱) .

(والقيح والصديد كالدم) في جميع ما ذكر فيه ؛ لأنه أصلهما ، (وكذا ماء القروح والمتنفط الذي له ربح) كالدم في نجاسته وما ذكر فيه ، (وكذا بلا ربح في الأظهر) لتحلله بعلة ، والثاني : هو طاهر كالعرق .

(قلت : المذهب : طهارته ، والله أعلم) أي : أنه طاهر قطعاً كما حكاه الرافعي $^{(\circ)}$.

(ولو صلىٰ بنجس) غير معفو عنه (لم يعلمه) ثم علمه في ثوبه أو بدنه أو مكانه (. . وجب) عليه (القضاء في الجديد) لأن ما أتن به غير معتد به ؛ لفوات شرطه ، والقديم : لا يجب القضاء ؟ لعذره بالجهل ، (وإن علم) بالنجس (ثم نسي) فصلىٰ ثم تذكر (. . وجب القضاء على المذهب) أي : وجب قطعاً ؛ لتفريطه بترك التطهير ، والطريق الثاني في وجوبه : القولان ؛ لعذره بالنسيان ، والمراد بـ (القضاء) : الإعادة في الوقت أو بعده ، وتجب إعادة كل صلاة تيقن مصاحبة النجس لها ، بخلاف ما احتمل حدوثه بعدها ، فلا تجب إعادتها ، لكن تستحب ؛ كما قاله في « شرح المهلب »(٢) .

* * *

المجموع (٣/ ١٤١_١٤٢)، البيان (٢/ ٩٢).

⁽۲) الشرح الكبير (۲/ ۲۷_۲۸) .

 ⁽٣) المجموع (٣/١٤٣/٣).
 (٤) المحرر (ص٤١-٤٤)، الوجيز (ص٦٨).

⁽٤) المحرر (ص٤١ـ٤٢) ، الوجيز(٥) الشرح الكبير (٢/ ٢٨ـ٢٩) .

⁽٦) المجموع (٣/١٥٨_١٥٩).

فضُنُكُ

[في ذكر بعض مبطلات الصلاة]

تَبْطُلُ بِالنَّطْقِ بِحَرْفَئِنِ أَذْ حَرْفٍ مُفْهِمٍ ، وَكَذَا مَدُّةٌ بَعْدَ حَرْفِ فِي الأَصَعُ . وَالأَصَعُ : أَنَّ الشَّخُتُحَ وَالصَّحِكَ وَالنِّكَاءَ وَالنِّيْنَ وَالنَّفَخَ إِنْ ظَهَرَ بِهِ حَرْفَانِ.. بَطَلَتْ ، وَإِلاَّ.. فَلاَ . وَيُعْفَرُ فِي يَسِيرِ الْكَلاَمِ إِنْ سَبَقَ لِسَانُهُ ، أَوْ نَسِيَ الصَّلاَةَ ، أَوْ جَهِلَ تَخْرِيعُهُ إِنْ قَرْبَ عَهْهُ بِالإِسْلامِ ، لاَ كَثِيرِه فِي الأَصَحُّ ، وَفِي النَّنَّخُتُح وَنَحْوِهِ لِلْغَلَيْمَ وَتَعَلَّدِ الْفِرَاءَةِ ، لاَ الْجَهْرِ فِي الأَصَحُّ

(فصل : تبطل) الصلاة (بالنطق) عمداً من غير القرآن والذكر والدعاء علىٰ ما سيأتي (بحرفين) أفهما أو لا ، نحو : (ق) من الوقاية ، (بحرفين) أفهما أو لا ، نحو : (ق) من الوقاية ، (وكذا مدة بعد حرف في الأصح) لأنها ألف ، أو واو ، أو ياء ، والثاني قال : إنها لا تعد حرفاً ، وهنا كله يسير فبالكثير من باب أولىٰ ، والأصل في ذلك : حديث مسلم : ﴿ إن هنذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، (أ) والكلام يقع على المفهم وغيره الذي هو حرفان ، وتخصيصه بالمفهم اصطلاح للنحاة .

(والأصح : أن التنحنح والضحك ، والبكاء والأنين ، والنفخ إن ظهر به) أي : بكل مما ذكر (حرفان . بطلت ، وإلا . فلا) تبطل به ، والثاني : لا تبطل به مطلقاً ؛ لأنه ليس من جنس الكلام .

(ويعذر في يسير الكلام إن سبق لسانه) إليه ، (أو نسي الصلاة) أي : نسي أنه فيها (أو جهل تحريمه) فيها (إن قرب عهده بالإسلام) بخلاف بعيد المهد به ؛ لتقصيره بترك التعلم (لا كثيره) فإنه لا يعذر فيه في الصور الثلاث (في الأصح) لأنه يقطع نظم الصلاة ، بخلاف اليسير ، والثاني يقول : يسوئ بينهما في العدر كما سوي بينهما في العمد ، واليسير بالعرف ، ويصدق بما في « الشرح » عن الشيخ أبي حامد : أنه كالكلمتين والثلاث ونحوها () ، وأسقط ذلك من « الروضة » ، (و) يعذر (في التنحنح ونحوه) مما تقدم وغيره ؛ كالسعال والعطاس وإن ظهر به حوان (للغلبة) هي راجعة للجميع ، (وتعذر القراءة) لـ (الفاتحة) هو راجع إلى (النتحنح) فقط كما اقتصر عليه في « الروضة » و « أصلها » (") ، (لا الجهر) بالقراءة (في الأصح) لأنه سنة

⁽١) صحيح مسلم (٥٣٧) عن سيدنا معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه .

⁽۲) الشرح الكبير (۲/۷۱_۸٤).

⁽٣) روضة الطالبين (١/ ٢٩٠) ، الشرح الكبير (٢/٢٤) .

وَلَوْ أَكُوهَ عَلَى الْكَلَامِ.. بَطَلَتْ فِي اَلْأَظْهَرِ. وَلَوْ نَطَقَ بِنَظْمِ الْفُرْآنِ بِقَصْدِ التَّفْهِيمِ كَ﴿يَبَحِنَى خُذِ الْحَكِنَكِ﴾ إِنْ تَصَدَ مَنَهُ فِرَاءَةً.. لَمْ تَبَطُلُ ، وَإِلاَّ .. بَطْلَتْ ، وَلاَ تَبْطُلُ بِالذَّكْرِ وَالدُّعَاءِ ، إِلاَّ أَنْ يُخَاطِبُ ؛ كَفَوْلِهِ لِعَاطِسِ : (رَحِمَكَ اللهُ) . وَلَوْ سَكَتَ طَوِيلاً بِلاَ غَرْضِ.. لَمْ تَبْطُلُ فِي الاَصْحُ... المَّصَدِّ

لا ضرورة إلى التنحنح له ، والثاني : يعذر في التنحنح له ؛ إقامة لشعاره ، وسكتوا عن ظهور أكثر من حرفين .

ر وُلُو أكره على الكلام . بطلت في الأظهر) لندرة الإكراه فيها ، والثاني : لا تبطل كالناسي ، وهذا يشعر بأن الخلاف في اليسير ، وأنها تبطل بالكثير جزماً .

(ولو نطق بنظم القرآن بقصد التفهيم ك : ﴿ يَبَيْضَ غُذِ ٱلْكِتَبَ ﴾) مفهماً به من يستأذن في أخذ شيء أن يأخذه : (إن قصد معه) أي : التفهيم (قراءة . لم تبطل) كما لو قصد القراءة فقط ، (وإلا) بأن قصد التفهيم فقط (. . بطلت) (أ) به ، وإن لم يقصد به شيئاً . . فغي و شرح المهذب ، ظاهر كلام المصنف وغيره : أنها تبطل ؛ لأنه يشبه كلام الآدمي فلا يكون قرآناً إلا بالقصد () ، وفي و الذائق » و والتحقيق » الجزم بالبطلان (") ، (ولا تبطل بالذكر والدعاء إلا أن يخاطب) به ؛ كلوله لماطس : رحمك الله) فتبطل به ، بخلاف : رحمه الله ، وخطاب الله ورسوله لا يضر كما علم من أذكار الركوع وغيره ومن التشهد .

⁽⁾ قول « المنهاء » : (ولو نطق بنظم برآن بقصد تفهيم كد ﴿ يَبَنَعَىٰ غَذِ ٱلْكِتَّتَى بِشَوْرَ ﴾ إن تصد معه قراءة . لم تبطل ، وإلا . بطلت) يفهم منه أربع مسائل إحداها : إذا قصد القراءة ، والثانية ! وأد قصد القراءة والإعلام ، والثالثة : يقصد الإعلام ، والرابعة : لا يقصد لشياء ، فالإمرائي والثانية لا تبطل الصلاة فيهما » والثالثة والرابعة تبطل الصلام : فيهما ، وتفهم الرابعة نم قوله : (وإلا . فلا) كما تفهم الثالثة منها ، وهذاته الرابعة لم يذكرها « المحمر ، وهي نفيمة لا يستغفل عن بيانها ، وسين مثلها في قول « المنهاج » : (وتحل أذكار القرآن لجنب لا يقصد قرآن) . « « مثالق المنهاج ، (صرة ») .

 ⁽۲) المجموع (۹۳/٤) .
 (۳) دقائق المنهاج (ص٤٥) ، التحقيق (ص٢٤٠) .

وَيُسَنُّ لِمَنْ نَابَهُ شَيْءٌ كَتَنْبِيهِ إِمَامِهِ ، وَإِذْنِهِ لِذَاخِل ، وَإِنْذَارِهِ أَعْمَىٰ : أَنْ يُسَبِّعَ ، وَتُصَفَّقَ ٱلْمَرْأَةُ بِضَرْب ٱلْيَمِين عَلَىٰ ظَهْرِ ٱلْيَسَار . وَلَوْ فَعَلَ فِي صَلاَتِهِ غَيْرَهَا : إِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِهَا. . بَطَلَتْ إِلاَّ أَنْ يَنْسَىٰ ، وَإِلاَّ . فَتَبَطُلُ بَكَثِيرِهِ لاَ قَلِيلِهِ ، وَٱلْكَثْرَةُ بالْعُرْفِ ، فَالْخَطْوَتَانِ أَوِ الضَّرْبَتَانِ . قَلِيلٌ ، وَالثَّلاَثُ كَثِيرٌ إِنْ تَوَالَتْ . وَتَبْطُلُ بِٱلْوَثْبَةِ ٱلْفَاحِشَةِ ، لاَ ٱلْحَرَكَاتِ ٱلْخَفِيفَةِ ٱلْمُتَوَالِيّةِ ؛ كَتَخرِيكِ أَصَابِعِهِ فِي سُبْحَةٍ أَوْ حَكِّ فِي ٱلأَصَحِّ .

(ويسن لمن نابه شيء) في صلاته ؛ (كتنبيه إمامه) علىٰ سهو ، (وإذنه لداخل) أي : لمستأذن في الدخول ، (وإنذاره أعمىٰ) أن يقع في بئر مثلاً (أن يسبح) الرجل ؛ أي : يقول : سبحان الله ، (وتصفق المرأة بضرب) بطن (اليمين على ظهر اليسار) فلو ضربت على بطنها على وجه اللعب. . بطلت صلاتها وإن كان قليلاً ؛ لمنافاة اللعب للصلاة ، والأصل في ذلك : حديث « الصحيحين » : « من نابه شيء في صلاته . . فليسبح ، وإنما التصفيق للنساء ١٠١٠ .

(ولو فعل في صلاته غيرها : إن كان من جنسها) كزيادة ركوع أو سجود (. . بطلت) لتلاعبه بها ، (إلا أن ينسىٰ) أنه فعل مثله ، فلا تبطل ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم (صلى الظهر خمساً وسجد للسهو ولم يعدها) متفق عليه (٢٠ ، ولو اقتدىٰ في حال سجود الإمام مثلاً. . وجبت متابعته فيه ، وسيأتي في باب يلى هاذا : أنه لو نقل ركناً قولياً عمداً. . لم تبطل صلاته في الأصح ، وكذا لو قاله مرتين. . لم تبطل على النص ، وعن ذلك احترز بقوله : (فعل) دون (أتميٰ) ، (وإلا) أي : وإن لم يكن من جنسها ؛ كالمشي والضرب (. . فتبطل بكثيره لا قليله) : لأنه صلى الله عليه وسلم (صلَّىٰ وهو حامل أمامة ، فكان إذا سجد. . وضعها ، وإذا قام . . حملها) متفق عليه^(٣) ، وسيأتي في (صلاة شدة الخوف) أنه يعذر فيها في الكثير لحاجة في الأصح ، ويستثنىٰ من القليل : الأكل فتبطل به ؛ لما سيأتي ، (والكثرة) والقلة (بالعرف ؛ فالخطوتان أو الضربتان قليل ، والثلاث) من ذلك (كثير إن توالت) لا إن تفرقت ؛ بأن تعد الثانية مثلاً منقطعة عن الأولىٰ عادة .

(وتبطل بالوثبة الفاحشة) قطعاً كما قال في « أصل الروضة »(٤) إلحاقاً لها بالكثير ، (لا الحركات الخفيفة المتوالية كتحريك أصابعه في سبحة ، أو حك في الأصح) إلحاقاً لها بالقليل ، والثانى : ينظر إلىٰ كثرتها .

صحيح البخاري (٦٨٤) ، صحيح مسلم (٤٢١) عن سيدنا سهل بن سعد رضي الله عنه . (1)

صحيح البخاري (٤٠٤) ، صحيح مسلم (٩١/٥٧٢) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه . **(Y)**

صحيح البخاري (٥١٦) ، صحيح مسلم (٥٤٣) عن سيدنا أبي قتادة رضي الله عنه . (٣) (٤)

روضة الطالبين (١/ ٢٩٤) .

وَسَهُوُ الْفِيْلِ تَعَمَّدِو فِي الأَصَعُ . وَتَنِمُلُ بِقَلِيلِ الأُخْلِ . فُلْتُ : إِلاَّ أَنْ يَكُونَ نَاسِياً أَوْ جَاهِلاً تَخْرِيمَهُ ، وَاللهُ أَعْلَمُ . فَلَوْ كَانَ بِفَهِهِ شُكَّرَةٌ فَيَلِعَ نَوْبَهَا . بَطَلْتْ فِي الأَصَعُ . وَلِسَنُّ لِلْمُصَلِّي إِلَىٰ جِنَارٍ ، أَوْ سَارِيَةٍ ، أَوْ عَصَا مَغُوْرِزَةٍ ، أَوْ يَسَطَ مُصَلِّى ، أَوْ خَطَّ قُبَالَتُهُ . . فغُ الْمَارُ ، . .

(وسهو الفعل) الكثير (كعمده) في بطلان الصلاة به (في الأصح) الذي اقتصر عليه الجمهور ؛ لأنه يقطع نظمها ، والثاني واختاره في « التحقيق » : أنه كعمد قليله فلا تبطل به(١٠) ، وجهل التحريم . . كالسهو ؟ أخذاً مما سيأتي .

(وتبطل بقليل الأكل) لإشعاره بالإعراض عنها .

(قلت : إلا أن يكون ناسياً أو جاهلاً تحريمه ، والله أعلم) فلا تبطل به كما ذكره الرافعي في « الشرح »^(٢) ، بخلاف كثيره ، فتبطل به مع النسيان ، أو جهل التحريم في الأصح ، والقلة والكثرة بالعرف.

(فلو كان بفمه سكرة) فذابت (فبلع) بكسر اللام (ذوبها . . بطلت) صلاته (في الأصح) لحصول المقصود من الأكل، والثاني: لا تبطل؛ لعدم المضغ، وعبارة «المحرر» ك « الشرح » : سكرة تذوب وتسوغ (٣) ؛ أي : تنزل إلى الجوف من غير فعل ، وعدل عنه إلى البلع ؛ لأنه أظهر في التفريع ، وهو قريب من تعبير الغزالي بامتصاصها(٤) .

(ويسن للمصلى) إذا توجه (إليٰ جدار أو سارية) أي : عمود (أو عصاً مغروزة أو بسط مصليً) كسجادة بفتح السين (أو خط قبالته) أي : تجاهه خطأ طولاً كما في « الروضة »(°) (. . دفع المار) بينه وبين أحد المذكورات ، والمراد بـ (المصليٰ) منها : أعلاه إذا لم يزد ما بينهما عليْ ثلاثة أذرع بذراع الآدمى ، قال صلى الله عليه وسلم : « إذا صلىٰ أحدكم إلىٰ شيء يستره من الناس ، فأراد أحد أن يجتاز بين يديه. . فليدفعه » رواه الشيخان(٢) ، هو ظاهر في الثلاثة الأولىٰ ، وألحق بها الباقيان ؛ لاشتراك الخمسة في سن الصلاة إليها المبنى عليه سن الدفع ، وقوله : ﴿ بين

التحقيق (ص٢٤١).

الشرح الكبير (٢/ ٥٩) . المحرر (ص٤٣) ، الشرح الكبير (٢٠/٢) . (٣)

الوجيز (ص٧٠) . (1)

روضة الطالبين (١/ ٢٩٤_ ٢٩٥) . (0)

صحيح البخاري (٥٠٩) ، صحيح مسلم (٢٥٩/٥٠٥) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه . (1)

وَٱلصَّحِيحُ : تَحْرِيمُ ٱلْمُرُورِ حِيتَلِنْ . قُلْتُ : يُكْرَهُ ٱلِالْتِفَاتُ لاَ لِحَاجَةٍ ،

يديه ؟ أي : أمامه إلى السترة التي هي غاية إمكان سجوده المقدر بالثلاثة أذرع ، (والصحيح :
تحريم المرور حينتذ) أي : حين سن الدفع ، قال صلى الله عليه وسلم : " لو يعلم المار بين يدي
المصلي ماذا عليه . لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه ؟ رواه الشيخان (١٠٠) ، هو بعد
حمله على المصلي إلىٰ سترة محتمل للكراهة المقابلة للصحيح ، وظاهر في التحريم ، ويدل عليه
نصاً : رواية للبخاري : " من الإثم » بعد توله : " عليه ، (١٠٠) .

ولو صلى من غير سترة أو تباعد عنها. . فليس له الدفع ؟ لتقصيره ، ولا يحرم المرور بين يديه ، قاله في « الروضة » ، وفيها : إذا صلى إلى سترة . . فالسنة أن يجعلها مقابلة ليمينه أو شماله ، ولا يصمد لها (⁽⁷⁷⁾ بضم الميم - أي : لا يجعلها تلقاء وجهه ، وهي كما تقدم في استقبال القبلة ثلثا ذراع ، قال بعضهم : ويظهر : أن يكون الخط كذلك ، وسن الصلاة إليها المشار إليه في كلام المصنف دليله الاتباع ، رواه في الجدار أبو داوود بإسناد صحيح (²⁴⁾ ، وفي الأسطوانة والمنزة ؛ أي : العمود والحربة الشيخان (⁶⁰⁾ ، والمصلى قيس على الخط المأمور به إن لم يكن معه عصا في حديث أبي داوود وابن ماجه ، وصححه ابن حبان وغيره (⁽⁷⁾ ، فهما - أي : الخط والمصلى عند الشاخص كما في « الروضة » و « أصلها » (⁽⁷⁾)

. (قلت: يكره الالتفات) بوجهه (لا لحاجة) لحديث عائشة: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال: « هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد » رواه البخاري^(۸)،

 ⁽١) صحيح البخاري (٥١٠)، صحيح مسلم (٥٠٧) عن سيدنا أبي الجهيم عبدالله بن الحارث الأنصاري رضي الله عنه .

 ⁽۲) صحيح البخاري (۵۱۰) عن سيدنا أبي الجهيم رضي الله عنه ، وهي رواية الكشميهني كما في ^و فتح الباري ا (۱/ ۸۵۵) .

⁽٣) روضة الطالبين (١/ ٢٩٥_ ٢٩٦) .

 ⁽٤) سنن أبي داوود (٧٠٨) عن سيدنا عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما .

 ⁽٥) صحيح البخاري (٣٧٦) عن سيدنا وهب بن عبد الله رضي الله عنه ، صحيح مسلم (٥٠١) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

 ⁽٦) سنن أبي داورد (٢٨٩) ، سنن ابن ماجه (٩٤٣) ، صحيح ابن حبان (٢٣٧٦) ، وأخرجه ابن خزيمة
 ((٨١١) عن سيدنا أبي هريرة رضى الله عنه .

⁽٧) روضة الطالبين (٢/ ٢٩٤) ، الشرح الكبير (٢/ ٥٧_ ٥٨) .

⁽٨) صحيح البخاري (٧٥١) .

وَرَفُعُ بَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ ، وَكَفُّ شَمْرِهِ أَوْ ثَوْيِهِ ، وَوَضْعُ يَدِهِ عَلَىٰ فَمِهِ بِلاَ حَاجَةِ ، وَالْقِيَامُ عَلَىٰ رِجْلٍ ، وَالصَّلاَةُ حَاقِناً أَوْ حَاقِبًا ، أَوْ بِحَضْرَةٍ طَعَامٍ يَتُوقُ إِلَيْهِ ،

(ورفع بصره إلى السماء) لحديث البخاري : ﴿ ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم ؟! لينتهن عن ذلك أو لتخطفن أبصارهم ؟`` ، (وكف شعره أو ثوبه) لحديث : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ، ولا أكف ثوباً ولا شعراً ؟ رواه الشيخان ، وهنذا لفظ مسلم ") ، ولفظ البخاري : ﴿ أمرنا أن نسجد ولا نكف ثوباً ولا شعريً إليهي عن كله : أنه يسجد معه ، قال في البهي حن كله : أنه يسجد معه ، قال في على حاله ، وذكر من ذلك : أن يصلي وشعره معقوص ، أو مردود تحت عمامته ، أو ثوبه ، أو كمه مشمر () ، (ووضع يده على فمه بلا حاجة) لحديث أبي هريرة : (نهي رسول الله صلى الله على وسلم أن يغطي الرجل فاه في الصلاة) رواه أبو داوود وصححه ابن حبان وغيره () ، ولا يكره لحلاء به ؛ فإن لحاجة ؛ كالثناؤب فيسن فيه ؛ لحديث مسلم : ﴿ إذا نناهب أحدكم . . فليمسك بيده على فيه ؛ فإن الشيعان يدخل ؟`) (والقيام على رجل) واحدة ؛ لأنه تكلف ينافي هيئة الخشوع .

نعم ؛ إن كان لحاجة كوجع الأخرىٰ. . فلا كراهة فيه .

(والصلاة حاقناً) بالنون ؛ أي : بالبول ، (أو حاقباً) بالموحدة ؛ أي : بالغائط ، (أو يكضرة طعام يتوق إليه) بالمثناة ؛ أي : يشتاق ؛ لحديث مسلم : « لا صلاة بحضرة طعام ، ولا وهو يدافعه الأخبثان °^^ أي : البول والغائط ، وتكره أيضاً مع مدافعة الربح ، ذكره في « الروضة » ك

- (١) سنن أبي داوود (٩١٦) عن سيدنا سهل بن الحنظلية رضي الله عنه .
 - (۲) صحيح البخاري (۷۵۰) عن سيدنا أنس رضى الله عنه .
 - (٣) صحيح مسلم (٤٩٠) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .
 - (٤) صحيح البخاري (٨١٠) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .
 - (٥) المجموع (٤/١٠٨-١٠٩).
- (٦) سنن أبي داورد (٦٤٣) ، صحيح ابن حبان (٣٣٥٣) ، وأخرجه الحاكم (٢٥٣/١) ، وابن ماجه (٩٦٦)
 عن سيدنا أبي هريرة رضى الله عنه .
 - (٧) صحيح مسلم (٢٩٩٥) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .
 - (٨) صحيح مسلم (٥٦٠) عن سيدتنا عائشة رضى الله عنها .

وَأَنْ يَبْصُقَ قِبَلَ رَجْهِدِ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ ، وَوَضْعُ يَدِهِ عَلَىٰ خَاصِرَتِهِ ، وَٱلْمُبَالَغَةُ فِي خَفْضِ الرَّأْسِ فِي رُكُوعِهِ ، وَالصَّلاَّةُ فِي الْحَمَّامِ وَالطَّرِيقِ وَالْمَرْبَلَةِ وَالْكَنِيسَةِ وَعَطَنِ ٱلإِبلِ وَٱلْمَقْبُرَةِ الطَّاهِرَةِ ، وَلَهُ أَعْلَمُ .

«أصلها » في (صلاة الجماعة) (() ، وسواه في الطعام المأكول والمشروب ، (وأن يبصق) إذا عرض له البصاق (قبل وجهه أو عن يمينه) بخلاف يساره ؛ لحديث الشيخين : «إذا كان أحدكم في الصلاة . . فإنه يناجي ربه عز وجل ، فلا يبزقن بين يديه ولا عن يمينه ، ولكن عن يساره (()) الصلاة . . فإنه كان أن يمينه ، ولكن عن يساره (()) الصلاة . . في غير المسجد ، فإن كان في مسجد . . حرم البصاق فيه ؛ لحديث الشيخين : «والبزاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها (()) بل يبصق في طرف ثوبه من جانبه الأيسر ككمه (()) ورسمق) و(برق) لغنان بمعنى ، (ووضع يده على خاصرته) لحديث أبي هريرة : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهلي أن يصلي الرجل مختصراً) رواه الشيخان (()) والمبالغة في خفض الرأس في ركوعه) لمجاوزته أكمله الذي هو فعل النبي صلى الله عليه وسلم من تسوية ظهره وعنقه كما تقدم .

(والصلاة في الحمام) ومنه : مسلخه ، (والطريق والمزبلة) أي : موضع الزبل ، (والكنيسة، وعطن الإبل): هو المموضع الذي تنحىٰ إليه الإبل الشاربة شيئاً فشيئاً إلىٰ أن تجتمع كلها فيه فتساق إلى المرعىٰ ، (والمقبرة الطاهرة) بأن لم تنبش ، (والله أعلم) لحديث الترمذي : أنه صلى الله عليه وسلم نهىٰ عن الصلاة في المذكورات أنها ، خلا الكنيسة ؛ فلم ترد في حديث وألحقت به (الحمام) ، والمعنىٰ في الكراهة فيهما : أنهما مأوى الشياطين ، وفي الطريق : اشتغال القلب بمرور الناس فيه ، وفي المربلة : نجاستها تحت الثوب المفروش عليها مثلاً ، وفي عطن الإبل :

⁽١) روضة الطالبين (١١/ ١٣٩) ، الشرح الكبير (٢/ ١٥١) .

⁽٢) صحيح البخاري (٤١٣) ، صحيح مسلم (٥٥١) عن سيدنا أنس رضي الله عنه .

⁽٣) صحيح البخاري (٤١٥) ، صحيح مسلم (٥٥٢) عن سيدنا أنس رضي الله عنه .

⁽³⁾ المجموع (3/111_111).

⁽٥) صحيح البخاري (١٢٢٠) ، صحيح مسلم (٥٤٥) .

⁽T) المجموع (1 \ 1 · A / E) .

⁽٧) سنن الترمذي (٣٤٦) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

نفارها المشوش للخشوع ، وفي المقبرة غير المنبوشة ، ولم يقيد في الحديث نجاسة ما تحتها بالصديد ، أما : المنبوشة . . فلا تصح الصلاة فيها من غير حائل ، ومعه تكره ، وألحق بعطن الإبل : مأواها ليلاً ؛ للمعنى المذكور فيه ، ولا تكره في مراح الغنم بضم الميم ؛ أي : مأواها

ليلاً ؛ لانتفاء ذلك المعنىٰ فيها ، وإن تصور فيها مثل عطن الإبل. . فلا تكره فيه أيضاً .

باسبِ [في سجو د السَّهُو]

(باب) بالتنوين (سجود السهو)

وهو كما سيأتي : سجدتان بين النشهد والسلام (سنة عند ترك مأمور به) من الصلاة (أو فعل منهي عنه) فيها ولو بالشك علىٰ ما سيأتي بيانه فيهما ، فرضاً كانت الصلاة أو نفلاً .

(فالأول) أي : المتروك منها (إن كان ركناً.. وجب تداركه) بفعله (وقد يشرع) مع تداركه (السجود كزيادة) بالكاف (حصلت بتدارك ركن كما سبق في) ركن (الترتيب) من حصولها ، وقد لا يشرع السجود بألا تحصل زيادة ؛ كما إذا كان المتروك السلام فنذكره ولم يطل الفصل . . فيسلم من غير سجود ، فإن طال الفصل . . فهو مسألة السكوت الطويل ، وقد تقدم في باب يليه هنا أنه لا يبطل الصلاة على الراجع ، وقد يقال : يسجد له ؛ أخذاً مما سيأتي في تطويل الركن القصير بالسكوت ، (أو) كان (بعضاً وهو القنوت أو قبامه) وإن استازم تركه ترك الفنوت ، (أو السلام تركه ترك الفنوت ، (وقبا الفسلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه في الأظهر) بناء على الأظهر : أنها سنة فيه كما تقدم (. . سجد) لتركه وإن كان عمداً ، (وقبل : إن ترك عمداً . فلا) يسجد .

(قلت : وكذا الصلاة على الآل حيث سنناها ، والله أعلم) وذلك في التشهد الأول علميٰ وجه ، وفي الآخر على الأصح كما نقدم ؛ فإنه يسجد لتركها .

(ولا تجبر سائر السنن) أي : باقيها إذا تركت بالسجود ؛ لعدم وروده فيها ، بخلاف الأبعاض ؛ لوروده في بعضها ؛ فإنه صلى الله عليه وسلم : (قام من ركعتين من الظهر ولم يجلس ، ثم سجد في آخر الصلاة قبل السلام سجدتين) رواه الشيخان^{(٢١} ، فيه : ترك التشهد مع قعوده المشروع له ،

⁽١) صحيح البخاري (٨٢٩) ، صحيح مسلم (٥٧٠) عن سيدنا عبد الله بن بحينة رضي الله عنه .

وَالنَّانِي : إِنْ لَمْ يُبْطِلُ عَمْدُهُ كَالِالْنِفَاتِ وَالْخَطْوَتِيَّنِ.. لَمْ يَسْجُدْ لِسَهْوِء ، وَالِأَ.. سَجَدَ إِنْ لَمْ تَنْطُلْ بِسَهْوِء ؛ كَكَلَام كَتيرِ فِي الاَصْحُ . وَتَطْوِيلُ الرَّئِنِ الْقَصِيرِ يُبْطِلُ عَمْدُهُ فِي الأَصَحُّ فَيَسْجُدُ لِسَهْوِه ، فَالإغْنِدَالُ قَصِيرٌ ، وَكَذَا الْخَلُوسُ بِينَ السَّجْدَتَنِنِ فِي الأَصْحُ

وفي معناه ترك التشهد وحده ، وقيس عليه ترك القنوت وحده ، أو مع قيامه المشروع له بجامع الذكر المقصود في محل مخصوص ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله حيث سنت ملحقة بالتشهد ؛ لما ذكر ، وسميت هنذه السنن أبعاضاً ؛ لقربها باللجبر بالسجود من الأبعاض الحقيقية ؛ أي : الأركان ، وفي « الروضة » : لو أراد القنوت في غير الصبح لنازلة وقلنا به فنسيه . . لم يسجد للسهو على الأصح ، ذكر ه في « البحر »(^).

(والثاني) أي: الفعل المنهى عنه في الصلاة: (إن لم يبطل عمده؛ كالالتفات والخطوتين. . لم يبجد لسهوه) لعدم ورود السجود له ، ويستيني من ذلك ما سيأتي ، وقوله: (لسهوه) كذا لعمده كما ذكره في « التحقيق » و « شرح المهذب » () ، (وإلا) أي: وإن أبطل عمده كركعة زائدة (. . سجد) لسهوه (إن أبط بسهوه (إن الم تبطل السهوه (في الأصح) كما تقدم ، ودليل السجود: (أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً ، وسجد للسهو بعد السلام) رواه الشيخان () ، وقياس غير ذلك عليه ، ويستنيل من هذا القسم : المتنفل في السفر إذا السكرة عن طريقة إلى غير القبلة ناسياً وعاد على قرب . فإن صلاته لا تبطل ، بخلاف العامد كما تقدم ، ولا يسجد للسهر على المنصوص المذكور في « الروضة » ك « أصلها » ، وصححه في « مرح المهذب » () .

(وتطويل الركن القصير) بسكوت أو ذكر لم يشرع فيه (يبطل عمده في الأصح) لإخلاله بالموالاة (فيسجد لسهوه) ، والثاني : لا يبطل عمده ، وفي السجود لسهوه وجهان ، أصحهما : نعم ، (فلاعتدال قصير) لأنه للفصل بين الركوع والسجود ، (وكذا الجلوس بين السجدتين) قصير (في الأصح) لأنه للفصل بينهما ، والثاني : طويل كالجلوس بعدهما .

⁽١) روضة الطالبين (٣١٨/١) .

 ⁽۲) (وطنة العالمين (۱۸/ ۲۱) .
 (۲) التحقيق (ص۲٤۲) ، المجموع (۱۳۱ ـ ۱۳۲) .

 ⁽٣) صحيح البخاري (٤٠٤) ، صحيح مسلم (٩١/٥٧٢) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضى الله عنه .

⁽٤) روضة الطالبين (٢/٢١٢) ، الشرح الكبير (١/ ٤٣٧) ، المجموع (٣/ ٢١٠) .

وَلَوْ نَفَلَ رُكْنَا قَوْلِيْنَا كَـ(فَاتِحَةً) فِي رُكُوعِ أَوْ تَشَهَّدٍ.. لَمْ تَبُطُلْ بِمَعْدِهِ فِي الأَصَحِّ ، وَيَشْجُدُ لِسَهْوِهِ فِي الأَصَحُّ ، وَعَلَىٰ مَذَا : تُسْتَثَنَىٰ مَانِهِ الصَّورَةُ عَنْ قَوْلِنَا : (مَا لاَ يُبْطِلُ عَمْدُهُ.. لاَ سُجُودَ لِسَهْوِهِ) . وَلَوْ نَسِيَ التَّشَهَّدَ الأَوْلَ فَذَكَرَهُ بَعْدَ انْبِصَابِهِ.. لَمْ يَعْدُ لَهُ ، فَإِنْ عَادَ عَالِماً بِتَحْرِيمِهِ.. بَطَلَتْ ، أَوْ نَاسِياً.. فَلاَ رَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ ، أَوْ جَاهِلاً.. فَكَذَا فِي الأَصَحُّ ،

(ولو نقل ركناً قولياً) إلى ركن طويل (كـ « فاتحة ») أو بعضها (في ركوع أو) جلوس (تشهد) آخر ، وكتشهد أو بعضه في قيام (. . لم تبطل بعمده في الأصح) ، والثاني : تبطل كنقل الركن الفعلي ، فرق الأول بأن نقل الفعلي يغير هيئة الصلاة بخلاف نقل القولي ، ولو نقل بعض (الفاتحة) أو التشهد إلى الاعتدال ولم يطل . فقيه الخلاف ، ولو أطاله بنقل كل (الفاتحة) أو التشهد . بطلت في الأصح) وهنذا من صور ما تقدم في تطويل الركن القصير ، (و) على عدم البطلان (يسجد لسهوه في الأصح) لتركه التحفظ المأمور به في الصلاة مؤكداً كتأكيد التشهد البطوف ، و وفيله : (ويسجد لسهوه) الأول ، (وعلى هذاذ ! تستثنى هذاه الصورة عن قولنا) المتقدم : (ما لا يبطل عمده . لا سجود لسهوه) ويضم إليها ما تقدم في تطويل القصير نفريماً على المرجوح ، وقوله : (ويسجد لسهوه) كذا لعمده ؛ كما سوئ بينهما في « شرح المهذب » () ويقاس به : العمد في تطويل القصير على المرجوح فيه ، وذكر في « الروضة » في (صفة الصلاة) : أنه لو قنت قبل الركوع . . لم يحسب على الصحيح ، بل يعيده بعد الرفع من الركوع ويسجد للسهو على الأصح المنصوص () ، وذلك صادق بالمعد والسهو ، فتضم مسألة السهو إلى المستثنى .

(ولو نسي التشهد الأول) مع قعوده أو وحده (فذكره بعد انتصابه. . لم يعد له) لتلبسه بفرض فلا يقطعه لسنة ، (فإن عاد) عامداً (عالماً بتحريمه . . بطلت) صلاته ؛ لزيادته قعوداً عمداً ، (أو ناسيًا) أنه في صلاة (. . فلا) تبطل ، ويلزمه القيام عند تذكره (ويسجد ، للسهو ، أو جاهلاً) تحريمه (. . فكذا) لا تبطل (في الأصح) لأنه مما يخفى على العوام ويسجد ، والثاني : تبطل ؛ لتقصيره بترك التعلم ، هذا كله في المنفرد ، وفي معناه الإمام ، ولو تخلف المأموم عن انتصابه للشهد . . بطلت صلاته ، إلا أن ينوي مفارقته . فيعذر ، ولو عاد الإمام قبل قيام المأموم . حرم قعوده معه ؛ لوجوب القيام عليه بانتصاب الإمام ، ولو انتصب معه ثم عاد هو . لم يجز له متابعته في العود ؛ لأنه إما مخطى ، به . . ذلا يوافقه في الخطأ ، أو عامد . . فصلاته باطلة ، بل يغارقه أو

⁽١) المجموع (٤/ ١٣٠).

⁽٢) روضة الطالبين (١/ ٢٥٥) .

وَلِلْمَانُمُومِ الْعَوْدُ لِمُنَاتِعَةِ إِمَامِهِ فِي الاَصَحَّ . قُلْتُ : الاَصَحُّ : وُجُوبُهُ ، وَاللهُ أَغْلَمُ . وَلَوْ تَذَكَّرَ قَبْلَ انْبِصَابِهِ . عَادَ لِلشَّهُٰفِدِ ، وَيَسْجُدُ إِنْ كَانَ صَارَ إِلَى الْفَيْامِ أَفْرَبَ . وَلَوْ نَهَضَ عَمْدا فَمَادَ . . بَطَلَتْ إِنْ كَانَ إِلَى ٱلْقِيَامِ أَقْرَبَ .

ينتظره ؛ حملاً علىٰ أنه عاد ناسياً ، وقيل : لا ينتظره ، ولو عاد معه عالماً بالتحريم. . بطلت صلاته ، أو ناسياً أو جاهلاً. . لم تبطل ، (وللمأموم) إذا انتصب دون الإمام سهواً (العود لمتابعة إمامه في الأصح) فهي مجوزة لعوده الممتنع في غيره ، والثاني : ليس له العود ؛ لتلبسه بركن القيام كغيره ، بل يصبر إلى أن يلحقه الإمام .

(قلت : الأصح : وجوبه) أي : العود ، (والله أعلم) لوجوب متابعة الإمام ، فإن لم يعد. . بطلت صلاته ، وأصل الخلاف : هل يعود أو لا ؟ وجهان حكاهما الإمام والغزالي في الجواز (١١) ، والشيخ أبو حامد ومن تبعه في الوجوب ، وحاصل ذلك : ثلاثة أوجه كما حكاها المصنف في « أصل الروضة » مع تصحيح الوجوب فيه (٢) ؛ أخذاً من قوة كلام « الشرح »(٣) ، ولو انتصب عامداً. . فقطع الإمام بحرمة العود ؛ كما لو ركع قبل الإمام عمداً ، وتعقبه الرافعي بأن العراقيين في المقيس عليه استحبوا العود فضلاً عن الجواز ؛ يعني : فيأتي مثل ذلك في المقيس ، ورجحه فيه في « التحقيق » حاكياً فيه الوجوب أيضاً (٤) .

(ولو تذكر) المصلى (قبل انتصابه. . عاد للتشهد) الذي نسيه ؛ لأنه لم يتلبس بفرض ، (ويسجد إن كان صار إلى القيام أقرب) منه إلى القعود ؛ لتغييره نظم الصلاة بما فعله ، بخلاف ما إذا كان إلى القعود أقرب ، أو كانت نسبته إليهما على السواء. . فلا يسجد ؛ لقلة ما فعله حينئذ.

(ولو نهض عمداً) من غير تشهد (فعاد . . بطلت) صلاته (إن كان) فيما نهض (إلى القيام أقرب) من القعود ، بخلاف ما إذا كان إلى القعود أقرب أو كانت نسبته إليهما على السواء.. فلا تبطل صلاته ، وشمل الصورتين قول « الروضة » كـ « أصلها » : وإن عاد قبل ما صار إلى القيام أقر ب(٥) .

نهاية المطلب (٢/ ٢٥٥) ، الوجيز (ص٧١) . (1)

روضة الطالبين (١/٣٠٤). (٢)

⁽٣) الشرح الكبير (٢/ ٧٩) .

التحقيق (ص ٢٤٨) .

^(£)

روضة الطالبين (١/ ٣٠٥) ، الشرح الكبير (٢/ ٨٠ _ ٨١) . (0)

(ولو نسي قنوتاً فذكره في سجوده . لم يعد له) لتلبسه بفرض ، (أو قبله . . عاد) لعدم التلبس به ، (ويسجد للسهو إن بلغ حدًّ الراكع) في هويه ؛ لزيادته ركوعاً ، بخلاف ما إذا لم يبلغه . . فلا يسجد .

(ولو شك في ترك بعض) بالمعنى السابق كالقنوت (.. سجد) لأن الأصل عدم فعله، (أو ارتكاب نهي) أي: منهي يجبر بالسجود؛ ككلام قليل ناسياً (.. فلا) يسجد؛ لأن الأصل عدم ارتكابه، ولو شك هل سهوه بالأول أو بالثاني.. سجد؛ لتيقن مقتضيه، ولو شك في ترك مندوب في الجملة.. لا يسجد؛ لأن المتروك قد لا يقتضيه.

(ولو سها) بما يجبر بالسجود (وشك هل سجد. . فليسجد) لأن الأصل عدم السجود .

(ولوشك) أي : تردد (أصلى ثلاثاً أم أربعاً . أثي بركعة) لأن الأصل عدم فعلها ، (وسجد) للتردد في زيادتها ، ولا يرجع في فعلها إلى ظنه ولا إلى قول غيره وإن كان جمعاً كثيراً ، والأصل في للتردد في زيادتها ، ولا يرجع في فعلها إلى ظنه ولا إلى قول غيره وإن كان جمعاً كثيراً ، والأصل فلك : حديث مسلم : ﴿ إذَا شلك أحديث ملي خمساً . . شفعن له وليين على ما استيقن ، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم ، فإن كان صلى خمساً . . شفعن له صلاته ، (وألل يسلم ، أن يسجد وإن زال شكه قبل سلامه) بأن تذكر أنها رابعة لفعلها مع التردد ، ومقابل الأصح : لا يعتبر التردد بعد زواله ، (وكذا حكم ما يصليه متردداً واحتمل كونه زائداً) أنه يسجد ؛ للتردد في زيادته وإن زال شكه قبل سلامه .

(ولا يسجد لما يجب بكل حال إذا زال شكه ، مثاله : شك في الثالثة) في الواقع من الرياعية (أثالثة هي أم رابعة فتذكر فيها) أنها ثالثة وأثن برابعة (. . لم يسجد) لأن ما فعله منها مع التردد لا بد منه ، (أو) تذكر (في الرابعة) التي أثن بها أن ما قبلها ثالثة (. . سجد) لأن ما فعله منها قبل التذكر محتمل للزيادة .

⁽١) صحيح مسلم (٥٧١) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(ولو شك بعد السلام في ترك فرض. . لم يؤثر على المشهور) لأن الظاهر : وقوع السلام عن تمام ، والثاني : يؤثر ؛ لأن الأصل عدم فعله فيبني على المتيقن ، ويسجد كما في صلب الصلاة إن لم يطل الفصل ، فإن طال. . استأنف كما في « أصل الروضة »^(١) ، ومرجع الطول العرف ، ولا فرق في البناء بين أن يتكلم ريمشي ريستدبر القبلة وبين آلاً يفعل ذلك .

(وسهوه حال قدوته) كأن سها عن التشهد الأول (يحمله إمامه) كما يحمل عنه الجهر والسورة وغيرهما ، (فلو ظن سلامه فسلم فبان خلافه) أي : خلاف ظنه (. . سلم معه) أي : بعد سلامه (ولا سجود) لأن سهوه في حال القدوة .

(ولو ذكر في تشهده ترك ركن غير النية والتكبيرة. قام بعد سلام إمامه إلى ركعته) التي فاتت بفوات الركن ؛ كأن ترك سجدة من ركعة غير الأخيرة ، فإن كانت من الأخيرة . كملها ، (ولا يسجد) لأن سهوه في حال القدوة ، وزاد على « المحرر » قوله كـ « الشرح » : غير النية والتكبيرة ؛ لأن التارك لواحدة منهما ليس في صلاة .

(وسهوه بعد سلامه) أي : سلام إمامه (لا يحمله) أي : إمامه ؛ لانتهاء القدوة ، (فلو سلم المسبوق بسلام إمامه) فذكر حاله (. . بنئ وسجد) لأن سهوه بعد انتهاء القدوة ، ولو سها المنفرد ثم اقتدئ . لا يحمل الإمام سهوه ، (ويلحقه) أي : المأموم (سهو إمامه) كما يحمل الإمام سهوه ، وفيهما حديث : « ليس علئ من خلف الإمام سهو ، فإن سها الإمام . . فعليه وعلى من خلفه السهو ، رواه الدارقطني والبيهقي وضعفه أن ، (فإن سجد) أي : إمامه (. . لزمه متابعته) فإن تركها عمداً . . بطلت صلاته ، واستثنى في « الروضة » كـ « أصلها » ما إذا تبين له حدث الإمام في ظنه وجود مقتض

⁽١) روضة الطالبين (١/ ٣٠٩) .

١) سنن الدارقطني (٢/ ٣٧٧) ، السنن الكبرى (٢/ ٣٥٢) عن سيدنا عمر رضى الله عنه .

وَإِلاَّ.. فَيَسْجُدُ عَلَى النَّصَّ. وَلَوِ اتَّفَدَىٰ مَسْبُوقٌ بِمَنْ سَهَا بَعْدَ اتْفِدَانِهِ ، وَكَذَا فَبَلُهُ فِي ٱلاَصَحِّ.. فَالصَّحِيمُ : أَنَّهُ يَسْجُدُ مَمَهُ ، ثُمَّ فِي آخِرِ صَلاَتِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْجُدِ ٱلإِمَامُ.. سَجَدَ آخِرَ صَلاَةٍ نَفْسِهِ عَلَى النَّصَّ . وَسُجُودُ السَّهْوِ وَإِنْ كَثْرُ سَجْدَنَانِ كَسُجُودِ الصَّلاَةِ ، وَالْجَدِيدُ : أَنَّ مَحَلَّهُ بَيْنَ تَسَهُلِهِ وَسَلاَمِهِ .

للسجود. . فلا يتابعه فيه^(۱) ، (وإلا) أي : وإن لم يسجد إمامه (. . فيسجد) هو (علىٰ النص) **وفي قول مخرج :** لا يسجد ، وهو ناظر إلىٰ أنه لا يلحقه سهو إمامه وإن لزمه متابعته في السجود ، وهـنـــا الكلام في الموافق .

(ولو اقتدئ مسبوق بمن سها بعد اقتدائه وكذا قبله في الأصح) وسجد الإمام (. . فالصحيح) في الصورتين : (أنه) أي : المسبوق (يسجد معه) رعاية للمتابعة ، (ثم) يسجد أيضاً (في آخر صلاته) لأنه محل سجود السهو الذي لحقه ، ومقابل الصحيح : أنه لا يسجد معه ، نظراً إلى أن موضع السجود آخر الصلاة ، وفي قول في الأولى ووجه في الثانية : يسجد معه متابعة ولا يسجد في آخر صلاة نفسه ، وهو المخرج السابق ، وفي وجه في الثانية هو مقابل الأصح : أنه لا يسجد معه متابعة ولا يسجد معه متابعة ولا يسجد معه نظمة) في المصرد تن شعه ؟ لأنه لم يحضر السهو ، (فإن لم يسجد الإمام . سجد) هو (آخر صلاة نفسه) في الصورتين (على النص) ، ومقابله : القول المخرج السابق .

(وسجود السهو وإن كثر) أي : السهو (سجدان كسجود الصلاة) في واجباته ومندوباته ، وحكن بعضهم : أنه يستحب أن يقول فيهما : سبحان من لا ينام ولا يسهو ، وهو لائق بالحال ، وقول له في * المحرد ؟ : (بينهما جلسة) (٢ أدخله المصنف في التثبيه ، (والجديد : أن محله) أي : السجود (بين تشهده وسلامه) أي : تشهده المختوم بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله كما قاله في * الكفاية ؟ ، وفي القديم : إن سها بنقص . سجد قبل السلام ، أو بزيادة . . في العديم تأخر : يتخير إن شاء قبله ، وإن شاء بعده ؛ لثبوت فعل الأمرين عنه صلى الله عليه وسلم في الحديث الأولين في الباس ، واستند القديم الأول : إلى أن السهو في الأول بالنقص ، وفي الثاني بالزيادة ، وحمل الجديد السجود فيه على أنه تدارك للمتروك قبل السلام سهواً ؛ لما في الحديث التعرض للزيادة .

⁽١) روضة الطالبين (١/ ٣١٢) ، الشرح الكبير (٢/ ٩٤) .

⁽٢) المحرر (ص٤٦).

فَإِنْ سَلَّمَ عَمْداً.. فَاتَ فِي الْأَصَحُّ ، أَرْ سَهْواَ وَطَالَ الْفَصْلُ.. فَاتَ فِي اَلْجَدِيدِ ، وَإِلَّا.. فَلاَ عَلَى النَّصُّ . وَإِذَا سَجَدَ.. صَارَ عَائِداً إِلَى الصَّلاَة فِي الاَصَحُّ . وَلَوْ سَهَا إِمَامُ اللَّجُمُّةِ وَسَجَدُوا فَبَانَ فَوْتُهُا.. أَتَنَّمُوا ظُهْراً وَسَجَدُوا . وَلَوْ ظَنَّ سَهْراَ فَسَجَدَ فَبَانَ عَدَمُهُ.. سَجَدَ فِي الاَصْحُ

(فإن سلم عمداً) على الجديد وكذا القديم في النقص من غير سجود (. . فات في الأصح) ، ومقابله : أنه كالسهو : إن قصر الفصل . سجد ، وإلا . فلا ، (أو سهواً وطال الفصل) ومرجعه العرف (. . فات في الجديد) بخلاف القديم في السهو بالنقص ، فلا يفوت عليه ، (وإلا) أي : وإن قصر الفصل (. . فلا) يفوت (على النص) لما تقدم من الحديث المحمول على ذلك ،

وقيل : يفوت ؛ حذراً من إلغاء السلام بالعود إلى الصلاة . (وإذا سجد) في صورة السهو على النص أو القديم (. . صار عائداً إلى الصلاة في الأصح) فيجب أن يعيد السلام كما صرح به في * شرح المهذب ٢٠٠٠ ، وإذا أحدث . . بطلت صلاته ، والثاني : لا يصير ؛ لحصول التحلل بالسلام ، ودفع بأن نسيانه السهو الذي لو ذكره لسجد لرغبته في السجود . . يخرج السلام عن كونه مُخلًاً ، وإذا سجد على مقابل الأصح في السلام عمداً .

لا يكون عائداً إلى الصلاة قطعاً . (ولو سها إمام الجمعة وسجدوا فبان فوتها . . أتموا ظهراً) كما سيأتي في بابها (وسجدوا) أيضاً ؛ لنيين أن ذلك السجو دليس في آخر الصلاة .

. (ولو ظن سهواً فسجد فبان عدمه . . سجد في الأصح) لزيادة السجود الأول ، والثاني : لا يسجد ؛ لأن سجو دالسهو يجر نفسه كما يجر غيره .

. .

المجموع (٣/٠٤٤).

باب ب [فی سجود الت لاوة ولت كر]

تُسَنُّ سَجَدَاتُ النَّلَادَةِ، وَهُنَّ فِي الْجَدِيدِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ : مِنْهَا سَجْدَنَا (الْحَجُّ)، لاَ (صَ) ؛ بَلْ هِيَ سَجْدَةُ شُكُو تُشْتَحُتُ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ ، وَتَعْرُمُ فِيهَا فِي الْأَصَحُّ

(باب)

في سجود التلاوة والشكر

(تسن سجدات التلاوة) بفتح الجيم (وهن في الجديد أربع عشرة ، منها : سجدتا « الحج ») وتسع في (الأعراف) و(الرعد) و(الزسل) و(الرسرا) و(مريم) و(الفرقان) و(النمل) و(الرّم تنزيل) و(حم السجدة) وثلاث في المفصل ؛ في (النجم) و(الانشقاق) و(اقرأ) ، وفي القديم : إحدى عشرة بإسقاط ثلاث المفصل ، واستدل للجديد بحديث عمرو بن العاص : (أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس عشرة سجدة في القرآن ، منها : ثلاث في المفصل ، وفي « الحج » سجدتان) رواه أبو داوود بإسناد حسن () ، والسجدة الباقية منه سجدة (ص) وسيأتي الكلام فيها ، واستدل للقديم بحديث ابن عباس : (أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول المدينة) رواه أبو داورد وضعفه البيهتي وغيره () .

(لا) سجدة (صّ) أي : ليست من سجدات التلاوة ، (بل هي سجدة شكر) كما نص عليه (تستحب في غير الصلاة وتحرم فيها) وتبطلها (في الأصح) لمن علم ذلك ، فإن جهله أو نسي أنه في صلاة . فلا ، لكن يسجد للسهو ، والثاني : لا تحرم فيها ولا تبطلها ؛ لتعلقها بالتلاوة ، بخلاف غيرها من سجدات التلاوة ؛ للحديث بخلاف غيرها من سجدات التلاوة ؛ للحديث الأول ، والصارف عنه إلى الشكر حديث النسائي : « سجدها داوود توية ، ونسجدها شكراً ، (الأول ، والصارف عنه إلى الشكر حديث النسائي : « سجدها داوود توية ، ونسجدها شكراً ، (الأ

⁽۱) سنن أبي داوود (۱٤٠١) . (۲) سنن أب داوود (۱٤٠٣) .

 ⁽۲) سنن أبي داوود (۱٤٠٣)، السنن الكبرئ (۲۱۲/۲)، وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»
 (۲۲٥/۱۱).

⁽٣) سنن النسائي (١٠٣١) عن سيدنا ابن عباس رضى الله عنهما .

أي : علىٰ قبول توبته كما قاله الرافعي^(١) وأسقطه من « الروضة » .

(ويسن) السجود (للقارى، والمستمع) أي : قاصد السماع (ويتأكد له بسجود القارى، . قلت) كما قال الرافعي^(۲) في « الشرح » : (وتسن للسامع) من غير قصد للسماع ، (والله

هلت) دما قال الرافعي ؟ في * الشرح » : (وتسن للسامع) من غير قصد نتسماع) ، والله اعلم) روى الشيخان عن ابن عمر : (أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ القرآن ، فيقرأ سورة فيها سجدة ، فيسجد ونسجد معه حتى ما يجد بعضنا موضعاً لمكان جبهته)^(٣) ، وفي رواية لمسلم : (في غير صلاة)⁽¹⁾ .

(وإن قرأ في الصلاة . . سجد الإمام والمنفرد) أي : كل منهما (لقراءته فقط) أي : ولا يسجد لقراءته فقط) أي : ولا يسجد لقراءته من غير سجود ، لقراءة غير الإمام من نفسه أو غيره ، (فإن سجد إمامه فتخلف) هو (أو انعكس) ذلك ؛ أي : سجد هو دون إمامه (. . بطلت صلاته) لمخالفته ، وقول المصنف : (الإمام والمنفرد) تنازع فيه (قرأ) و(سجد) ، فالفراء يعملهما فيه ، والكسائي يقول : حذف فاعل الأول ، والبصريون يضمرونه ، وهو مفرد لا مثنى ؛ لما تقدم من التأويل ، فالتركيب صحيح عليه كغيره .

(ومن سجد خارج الصلاة) أي : أراد السجود (. . نوئ) سجدة التلاوة (وكبر للإحرام) بها (رافعاً يديه) كالرفع لتكبيرة الإحرام ، (ثم) كبر (للهوي بلا رفع) ليديه (وسجد) سجدة (كسجدة الصلاة ورفم) رأسه (مكبرأ) وجلس (وسلم) من غير تشهد كتسليم الصلاة .

(وتكبيرة الإحرام شرط على الصحيح ، وكذا السلام في الأظهر) أي : لا بد منهما ، وتشترط النية أيضاً ، وقيل : لا ، ومدرك الخلاف في هذاه الثلاثة : أن السجدة تلحق بالصلاة ، أو لا تلحق

⁽١) الشرح الكبير (٢/ ١٠٤).

⁽٢) الشرح الكبير (٢/ ١٠٥).

⁽٣) صحيح البخاري (١٠٧٥) ، صحيح مسلم (٥٧٥) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

⁽٤) صحيح مسلم (٥٧٥/ ١٠٤) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

وَتُشْتَرَطُ شُرُوطُ الصَّلاَةِ ، وَمَنْ سَجَدَ فِيهَا . كَبَرَ لِلْهُوِيُّ وَللرَّفِي ، وَلاَ يَرْفُعُ يَدَيُهِ . قُلْتُ : وَلاَ يَجْلِسُ لِلاسْتِرَاحَةِ ، وَاللهُ أَغَلَمُ . وَيَقُولُ : (سَجَدَ وَجُهِيَ لِلَّذِي خَلَقُهُ وَصَوَّرَهُ ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَيَصَرَهُ بِحَوْلِهِ وَقُوْتِهِ) . وَلَوْ كَرَّوْ اَيَّةً فِي مَجْلِسَيْنِ . سَجَدَ لِكُلُّ ، وَكَذَا الْمَجْلسُ فِي الاَصْحَةُ ، وَرَحْمَةُ كَمَجْلِسٍ ، وَرَحْمَتَانِ كَمَجْلِسَيْنِ . فَإِنْ لَمْ يَسْجُدُ وَطَالَ الفَصْلُ . لَم يَشَجُدُ . وَسَجْدَةُ الشُّكْرِ لاَ تَذْخُلُ الصَّلاَةَ . وَتُشَلَّ لِهُجُومٍ بِغَمَةٍ ، أَو الْذِفَاعِ فِفْتَهِ ،

بها ، ولا يستحب التشهد في الأصح .

(وتشترط شروط الصلاة) قطعاً ؛ كالطهارة والستر والاستقبال (ومن سجد فيها) أي : أراد السجود في الصلاة (. . كبر للهوى وللرفع) من السجدة ندباً (ولا يرفع يديه) فيهما .

(قلت) كما قال الرافعي في (الشرح » : (ولا يجلس للاستراحة)^(۱) يعدها ، (والله أعلم) لعدم وروده .

(ويقول) فيها داخل الصلاة وخارجها : (سجد وجهي للذي خلقه وصوره ، وشق سمعه وبصره بحوله وقوته) رواه أبو داوود وغيره من غير لفظ (وصوره) وحسنه الترمذي^(٢) .

(ولو كرر آية) خارج الصلاة ؛ أي : أتن بها مرتين (في مجلسين . . سجد لكل) من المرتين عقبها ، (وكذا المجلس في الأصح) ، والثاني : تكفيه السجدة الأولئ عن المرة الثانية ، والثالث : تكفيه إن لم يطل الفصل ، فإن لم يسجد للمرة الأولئ . . كفاه سجدة عنهما ، (وركمة كمجلس) فيما ذكر (وركمتان كمجلسين) فيسجد فيهما .

(فإن لم يسجد) من سن له السجود عقب القراءة (وطال الفصل . لم يسجد) بخلاف ما إذا قصر . فيسجد ، ومرجع الطول والقصر العرف ، ومن كان محدثاً عند القراءة وتطهر على القرب . يسجد .

(وسجدة الشكر لا تدخل الصلاة) فلو فعلها فيها. . بطلت صلاته .

(وتسن لهجوم نعمة أو اندفاع نقمة) وفي « المحرر ، و« الروضة » كـ « الشرح » : من حيث لا يحتسب^(۲۲) ، قال في « البحر » : الأول كحدوث ولد أو مال له ، والثاني كنجاته من الهدم

⁽١) الشرح الكبير (٢/ ١٠٨).

⁽٢) سنن أبي داوود (١٤١٤) ، سنن الترمذي (٥٨٠) ، وأخرجه النسائي (٧١٨) عن سيدتنا عائشة رضي الله

⁽٣) المحرر (ص٤٧) ، روضة الطالبين (١/ ٣٢٤) ، الشرح الكبير (٢/ ١١٤) .

أَوْ رُوْقِةَ مُنتَلَىٰٓ أَوْ عَاصٍ . وَيُطْهِرُهَا لِلْمَاصِي لاَ لِلْمُنتَلَىٰ . وَهِيَ كَسَجْدَةِ الثَّاوَةِ . وَالأَصَحُّ : جَوَارُهُمَّا عَلَى الرَّاحِلَةِ لِلْمُسَافِرِ ، فَإِنْ سَجَدَ لِيَلاَوَةِ صَلاّةٍ . . جَازَ عَلَيْهَا فَطْعاً

أو الغرق^(١١) ، روىٰ أبو داوود وغيره : (أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا جاءه شيء يسره. . خرَّ

ساجداً)(٢) ، ولا يسن السجود لاستمرار النعم ، (أو رؤية مبتليّ) كزمن (أو عاص) قال : في « الكفاية » عن الأصحاب : يتظاهر بعصيانه ، روى الحاكم : (أنه صلى الله عليه وسلم سجد لرؤية زَمِنِ)(٣) ، والسجدة لذلك على السلامة منه .

(ويظهرها للعاصي) لعله يتوب (لا للمبتلىٰ) لئلا يتأذىٰ ، ويظهرها أيضاً لحصول نعمة أو اندفاع نقمة ، كما في « الروضة » و« أصلها »(٤) وفي « شرح المهذب » : فإن خاف من إظهار السجود للفاسق مفسدة أو ضرراً. . أخفاه (٥) .

(وهي كسجدة التلاوة) خارج الصلاة في كيفيتها وشروطها .

(والأصح : جوازهما) أي : السجدتين (على الراحلة للمسافر) بأن يومىء بهما لمشقة النزول ، والثاني : لا ؛ لفوات الركن الأظهر ؛ أي : السجود ، (فإن سجد لتلاوة صلاة. . جاز عليها قطعاً) كسجود الصلاة عليها .

⁽¹⁾ بحر المذهب (٣٠٦/٢) .

سنن أبي داوود (٢٧٧٤) وأخرجه الترمذي (١٥٧٨) عن سيدنا أبي بكرة نفيع بن الحارث رضي الله عنه . (٢)

⁽٣) المستدرك (٢٧٦/١) عن سيدنا أبي بكرة رضى الله عنه . (٤)

روضة الطالبين (١/ ٣٢٤_ ٣٢٠) ، الشرح الكبير (٢/ ١١٥) .

⁽⁰⁾ المجموع (٤/ ٧٧) .

بائب [في صلاة النف ل]

صَلاَةُ النَّفْلِ قِسْمَانِ : قِسْمُ لاَ يُسَنُّ جَمَاعَةً : فَمِنْهُ : الرَّوَانِبُ مَعَ الْفَرَائِضِ ؛ وَهِيَ : رَغُمَّانِ قَبْلَ الصَّبْحِ ، وَرَغُمَّتَانِ قَبْلَ الظَّهْرِ ، وَكَنَا بَعْنَاهَا وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ وَالْمِشَاءِ ، وَقِيلَ : لاَ رَاتِبَةً لِلْمِشَاءِ ، وَقِيلَ : أَرْبَعٌ تَبْلَ الظَّهْرِ ، وَقِيلَ : وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا ، وَقِيلَ : وَأَرْبَعُ قَبْلِ الْمُصْرِ . وَالْجَمِيعُ شَنَّةً ، وَإِنَّمَا الْخِلافُ فِي الرَّائِبِ الْمُؤَكِّدِ .

(باب) بالتنوين (صلاة النفل)

وهو ما عدا الفرض (قسمان : قسم لا يسن جماعة) بالنصب على التمييز المحول عن نائب الفاعل ؛ أي : لا تسن فيه الجماعة ، فلو صلىٰ جماعة . . لم يكره ، قاله في « الروضة » في (صلاة الجماعة)(١٠ .

(فمنه : الرواتب مع الفرائض ، وهي : ركعتان قبل الصبح ، وركعتان قبل الظهر ، وكذا بعدها ، وبعد المغرب والعشاء) لحديث الشيخين عن ابن عمر : أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي ما ذكر ، (وقيل : لا راتبة للعشاء) وما ذكر بعدها في الحديث " يجوز أن يكون من صلاة الليل ، كان من صلاة الليل ، كان يصلي قبل الظهر أربع قبل الظهر) لحديث مسلم عن عاشة : (أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر أربعاً ، وبعدها ركعتين '(") ، (وقيل : وأربع بعدها) لحديث : « من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها . حرمه الله تعالى على النار ، صححه الترمذي (") (وقيل : وأربع قبل العصر) لحديث علي : (أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل العصر أربع ركعات يفصل بينهن بالتسليم) حسنه الترمذي (") .

(والجميع سنة ، وإنما الخلاف في الراتب المؤكد) من حيث التأكيد ، فعلى الوجه الأخير :

⁽١) روضة الطالبين (١/ ٣٤٠) .

⁽٢) صحيح البخاري (١١٧٢) ، صحيح مسلم (٧٢٩) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

 ⁽٣) صحيح مسلم (٧٣٠) عن سيدتنا عائشة رضى الله عنها .

سنن الترمذي (٤٢٨) عن سيدتنا أم حبيبة رضي الله عنها .

⁽٥) سنن الترمذي (٤٢٩) .

وَقِيلَ : رَكْمَنَانِ خَفِيفَنَانِ قَبْلَ ٱلْمَغْرِبِ . قُلْتُ : هُمَا سُنَةٌ عَلَى ٱلصَّحِيحِ ؛ فَفِي " صَحِح ٱلبُّخَارِيِّ اللَّامُرُ بِهِمَا ، وَيَعْدَ ٱلْجُمُمَةِ أَرْبَعٌ ، وَقَبْلَهِا مَا قَبْلَ ٱلظُّهْرِ ، وَاللهُ أَغْلَمُ

(قلت: هما سنة على الصحيح ؛ ففي « صحيح البخاري » الأمر بهما)(() ولفظه : « صلوا قبل صلاة المغرب » أي : ركعتين كما في لفظ أبي داوود (() ، وفي « صحيح ابن حبان » : (أنه عليه الصلاة والسلام صلى قبل المغرب ركعتين $(()^{(7)})$ ، واستدل لمقابل الصحيح بما روى أبو داورد عن ابن عمر قال : (ما رأيت أحداً يصلي الركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم)(() وإسناده حسن كما قال في « شرح المهذب $(()^{(7)})$ ، ودفع بما روى الشيخان عن عقبة بن عامر وأنس : أنهم كانوا يصلون ركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله عليه وسلم ، قال أنس : (وكان يرانا نصليهما قبل عنها)(() ، قال في « شرح المهذب » : واستحبابهما قبل شروع المؤذن في الإقامة ، فإن شرع فيها . . كره الشروع في غير المكتوبة ؛ لحديث مسلم : « إذا أقيمت الصلاة . . فلا سلاة إلا المكتوبة » (() ، قال الرافعي : وليستا من الرواتب المؤكدة عند من قال باستحبابهما () ، ولم يصرح بذلك في « الروضة » للعلم به .

(وبعد الجمعة أربع) وكذا ركعتان كما في « الروضة » ؛ الأول : لحديث مسلم : « إذا صلىٰ أحدكم الجمعة . . فليصل بعدها أربعاً ^(٦) ، والثاني : لحديث الشيخين عن ابن عمر : (أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الجمعة ركعتين ^(١٠) ، (وقبلها ما قبل الظهر ، والله أعلم) من ركعتين أو أربع ، الأول : لحديث ابن ماجه : جاء سليك الغطفاني ورسول الله صلى الله عليه وسلم

⁽١) صحيح البخاري (١١٨٣) عن سيدنا عبد الله المزني رضي الله عنه .

 ⁽٢) سنن أبي داوود (١٢٨١) عن سيدنا عبد الله المزني رضي الله عنه .

 ⁽٣) صحيح ابن حبان (١٥٨٨) عن سيدنا عبد الله المزنى رضى الله عنه .

⁽٤) سنن أبي داوود (١٢٨٤) .

⁽٥) المجموع (١١/٤).

⁽٦) صحيح البخاري (٦٢٥) ، صحيح مسلم (٨٣٦) .

 ⁽٦) صحيح البخاري (٦٢٥) ، صحيح مسلم (٨٣٦) .
 (٧) صحيح مسلم (٧١٠) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، و انظر «المجموع» (١١/٤) .

⁽٨) الشرح الكبير (١١٧/٢) .

 ⁽٩) صحيح مسلم (٨٨١) عن سيدنا أبي هريرة رضى الله عنه .

⁽١٠) صحيح البخاري (٩٣٧) ، صحيح مسلم (٨٨٢) ، وانظر (روضة الطالبين» (٣٣٣/١) .

وَمِنْهُ : الْوِتْرُ ، وَاَقَلُهُ : رَكْمَةٌ ، وَأَكْثَرُهُ : إِحْدَىٰ عَشْرَةَ ، وَقِيلَ : ثَلَاثَ عَشْرَةَ . وَلِمَنْ زَادَ عَلَى رَكْمَةِ الْفَصْلُ وَهُوَ أَفْضَلُ ، وَالْوَصْلُ بَشَمَةًى ، أَوْ تَشْهَادَين فِي الآخِرَتَيْن

يخطب فقال له : « أصليت قبل أن تجيء ؟ » قال : لا ، قال : « فصل ركعتين وتجوز فيهما ؟ (أنه والثاني : بالقياس على الظهر ، قال في « الروضة » : ويستأنس فيه بحديث ابن ماجه : (أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الجمعة أربعاً ؟ (قال : وإسناده ضعيف جداً .

(ومنه) أي : من القسم الذي لا يسن جماعة : (الوتر ، وأقله : ركعة ، وأكثره : إحدىٰ عشرة) ركعة ، (وقيل : ثلاث عشرة) ركعة ، وأدنى الكمال : ثلاث ، وأكمل منه : خمس ، ثم سبع ، ثم تسع كما قاله في " شرح المهذب "(") ، فيحصل بكل مما ذكر ، قال صلى الله عليه وسلم : " من أحب أن يوتر بثلاث . فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بثلاث .. فليفعل ، وما أحب أن يوتر بواحدة . فليفعل ، رواه أبو داوود بإسناد صحيح (") كما قاله في " شرح المهذب » ، وروى الدارقطني : " أوتروا بخمس ، أو سبع ، أو تسع ، أو إحدىٰ عشرة "(") ، وروى الترمذي وحسنه عن أم سلمة قالت : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث عشرة "(") ، وحمل علىٰ أنها حسبت فيه سنة العشاء .

(ولمن زاد علىٰ ركعة . . الفصل) بين الركعات بالسلام ؛ فينوي ركعتين مثلاً من الوتر كما قاله في المسلام ؛ فينوي ركعتين مثلاً من الوتر كما قاله في المسلام والميره ، (وهو أفضل) من الوصل الآني ؛ لزيادته عليه بالسلام وغيره ، (والوصل بتشهد) في الأخيرة (أو تشهدين في الآخرتين) قال ابن عمر : (كان النبي صلى الله عليه وسلم يفصل بين الشفع والوتر بتسليم) رواه ابن حبان وغيره (١٨) ، وقالت عائشة : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بخمس لا يجلس إلا في آخرها (١٩) ، وقالت لما سئلت عن وتره صلى الله

⁽۱) سنن ابن ماجه (۱۱۱۶) عن أبي هريرة وعن أبي سفيان وعن جابر رضي الله عنهم .

⁽۲) سنن ابن ماجه (۱۱۲۹) عن سيدنا ابن عباس رضى الله عنهما ، وانظر اروضة الطالبين» (۱/٣٣٣) .

⁽T) المجموع (1V/E).

⁽٤) سنن أبي داوود (١٤٢٢) عن سيدنا أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه ، وانظر «المجموع» (٢٣/٤) .

 ⁽٥) سنن الدارقطني (٢/ ٢٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٦) سنن الترمذي (٤٥٧) .

⁽V) المجموع (X/1).

٨) صحيح ابن حبان (٢٤٣٤) ، وأخرجه أحمد (٢٦/٢) .

⁽٩) صحيح مسلم (٧٣٧) .

وَوَقْتُهُ بَيْنَ صَلاَةِ الْعِشَاءِ وَطُلُوعِ الْفَجْرِ . وَقِيلَ : شَرْطُ الْإِيتَارِ بِرَكْمَةٍ : سَبْقُ نَفْلِ بَعْدَ الْعِشَاءِ . وَيُسَنُّ جَعْلُهُ آخِرَ صَلاَةٍ اللَّيْلِ ، فَإِذْ أَوْنَرَ ثُمَّ تَهَجَّدَ . لَمْ يُعِدْهُ ، وَقِيلَ : يَشْفَعُهُ بِرَكْمَةِ ثُمَّ مُعدُهُ

عليه وسلم : (كان يصلي تسع ركعات لا يجلس إلا في الثامنة ولا يسلم ، والتاسعة ثم يسلم) رواهما مسلم^(۱) ، ولا يجوز في الوصل أكثر من تشهدين ولا فعل أولهما قبل الآخرتين ؛ لأنه خلاف المنقول من فعله صلى الله عليه وسلم .

(ووقته : بين صلاة العشاء وطلوع الفجر) لحديث أبي داوود وغيره : ﴿ إِنَّ اللهُ أَمدَكُم بِصَلَاةً هِي خير لكم من حمر النعم وهي الوتر ، فجعلها فيما بين العشاء إلى طلوع الفجر ، ^(٢٦) ، وفي رواية الترمذي : ﴿ فيما بين صلاة العشاء ، (^{٣)} ، وقبل : وقته : وقت العشاء .

(وقيل : شرط الإيتار بركعة : سبق نفل بعد العشاء) من سنتها أو غيرها ليوتر النفل .

(ويسن جعله آخر صلاة الليل) لحديث الشيخين : « اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وتراً »(*) ، فمن له تهجد . أي : تنفل في الليل بعد نوم _ يؤخر الوتر ليفعله بعد التهجد ، ومن لا تهجد له . . يوتر بعد راتبة العشاء ووتره آخر صلاة الليل ، كذا في « الروضة » ود أصلها »(*) ، وفي « شرح المهلب » : أن من لا تهجد له : إذا وثن باستيقاظه أواخر الليل . . يستحب له أن يؤخر الوتر ليفعله آخر الليل ؛ لحديث مسلم : « من خاف ألاً يقوم من آخر الليل . . فليوتر أوله ، ومن طمع أن يقوم آخره . . فليوتر آخر الليل »(*) ، (فإن أوتر ثم تهجد . . لم يعده) لحديث : « لا وتران في ليلة » رواه أبو داوود وغيره ، وحسنه الترمذي (*) ، (وقيل : يشفعه بركعة) بأن يأتي بها أول التهجد ، (ثم يعيده) بعد تما ما لتهجد كما فعل ذلك ابن عمر وغيره .

⁽١) صحيح مسلم (٧٤٦).

⁽٢) سنن أبي داوود (١٤١٨) ، وأخرجه الحاكم (٣٠٦/١) ، وابن ماجه (١١٦٨) عن سيدنا خارجة بن حذافة وضد الله عنه .

⁽٣) سنن الترمذي (٤٥٢) عن سيدنا خارجة بن حذافة رضي الله عنه .

⁽٤) صحيح البخاري (٩٩٨) ، صحيح مسلم (٧٥١) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

⁽٥) روضة الطالبين (١٩/١٦) ، الشرح الكبير (١/ ١٢٥) .

 ⁽٢) صحيح مسلم (٧٥٥) عن سيدنا جابر رضي الله عنه ، وانظر «المجموع» (٣٢٩/١) .

 ⁽٧) سنن أبي داورد (١٤٣٩) ، سنن الترمذي (٤٧٠) وأخرجه ابن حبان (٢٤٤٩) عن سيدنا طلق بن علي
 رضى الله عنه .

(وينلب القنوت آخر وتره) بثلاث أو أكثر ، وفي الوتر بركعة (في النصف الثاني من رمضان) روئ أبو داوود : (أن أبي بن كعب قنت فيه لما جمع عمر الناس عليه فصلى بهم $^{(1)}$ أي : صلاة التراويع ، (وقيل) : في (كل السنة) لإطلاق ما تقده في قنوت الصبح من أنه صلى الله عليه وصلم (كان يقت في وتر الليل) ، وعلم الحسن بن علي قنوت الوتر $^{(7)}$ ، (وهو كفنوت الصبح) في لفظه ومحله والجهر به ، واقضاء السجود بتركه كما صرح بها في * المحرر $^{(7)}$ وفي رفع البدين وغيره مما تقدم ، (ويقول قبله : اللهم ؛ إنا نستمينك ونستغفرك . . إلى آخره) أي : ونستهديك ونوفون بك ، ونتوكل عليك ، ونتني عليك الخير كله ، نشكرك ولا نكفرك ، ونخلع ونترك من يفجرك ، اللهم ؛ إياك نعبد ، ولك نصلي ونسجد ، وإليك نسعي ونحفد - أي : نسرع - نرجو رحمتك ، ونخشي عذابك الجد بالكفار ملحق ، هذا ما في * المحرر $^{(8)}$ رواه البيهقي بنحوه من فعل عمر رضي الله عنه $^{(8)}$.

(قلت: الأصح) يقوله (بعده) قال في «الروضة»: لأن قنوت الصبح ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الوتر^(ه) ؛ أي : كما تقدم ، وذكر في « شرح المهذب » في (باب صفة الصلاة) : أن الجمع بين القنوتين للمنفرد ، ولإمام قوم محصورين رضوا بالتطويل ، وأن غيرهما يقتصر على قنوت الصبح^(۲) ، (وأن الجماعة تندب في الوتر) المأتي به (عقب التراويح جماعة ، والله أعلم) بناء على ندبها في التراويح الذي هو الأصح الآتي ، وقوله : (عقب) وار جماعة) جرئ على الغالب ، فلا مفهوم له ليوافق ما في « الروضة » و« اصلها » : إذا استحببنا الجماعة في التراويح .. نستحبها في الوتر (عقبها ومتراخياً نستحبها في الوتر عقبها ومتراخياً ...

⁽١) سنن أبي داوود (١٤٢٩) عن سيدنا الحسن رضي الله عنه .

⁽٢) أخرجه أبو داوود (١٤٢٥) عن سيدنا الحسن بن علي رضي الله عنهما .

⁽m) المحرر (ص٤٨) .

⁽٤) السنن الكبرى (٢/ ٢١٠) وانظر «المحرر» (ص٤٨).

⁽٥) روضة الطالبين (١/ ٣٣١) .

⁽٢) المجموع (٣/ ٢٦٤).

⁽٧) روضة الطالبين (١/ ٣٣٠) ، الشرح الكبير (٢/ ١٣٢) .

وَمِنْهُ : ٱلضُّحَىٰ ، وَأَقَلُّهَا : رَكْعَتَانِ ، وَأَكْثَرُهَا : ثِنْتَا عَشْرَةَ .

عنها ، ولو أراد تهجداً بعد التراويح. . أخر الوتر ، ذكره في « شرح المهذب »(١) كـ « التنبيه » ، ووتر غير رمضان لا تندب فيه الجماعة .

(ومنه) أي : من القسم الذي لا يسن جماعة : (الضحيٰ ، وأقلها : ركعتان ، وأكثرها : ثنتا عشرة) ركعة ، ويسلم من كل ركعتين ، قال أبو هريرة : (أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم بثلاث : صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وركعتي الضحيٰ ، وأن أوتر قبل أن أنام) رواه الشيخان(٢) ، وقالت عائشة : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الضحىٰ أربعاً ويزيد ما شاء) رواه مسلم(٣) ، وقالت أم هانيء : (صلى النبي صلى الله عليه وسلم سبحة الضحيٰ ثمان ركعات يسلم من كل ركعتين) رواه أبو داوود بإسناد علىٰ شرط البخاري^(٤) ، كما قاله في « شرح المهذب » ، وفي « الصحيحين » عنها قريب منه (٥) ، والسبحة بضم السين : الصلاة ، وعن أبي ذر : أنه صلى الله عليه وسلم قال : « إن صليت الضحيٰ عشراً. . لم يكتب لك ذلك اليوم ذنب ، وإن صليتها ثنتي عشرة ركعة. . بني الله لك بيتاً في الجنة » رواه البيهقي ، وقال : في إسناده نظر(٢) ، وضعفه في « شرح المهذب » وقال فيه : أكثرها عند الأكثرين : ثمان ركعات ، وأدنى الكمال : أربع ، وأفضل منه : ست(٧) ، ثم وقتها فيما جزم به الرافعي(٨) : من ارتفاع الشمس إلى الاستواء، وفي «شرح المهذب» و«التحقيق»: إلى الزوال(٩)، وفي «الروضة»: قال أصحابنا : وقت الضحيٰ : من طلوع الشمس ، ويستحب تأخيرها إلى ارتفاعها ، وقال الماوردي : وقتها المختار : إذا مضيّ ربع النهار . انتهيُّ (١٠٠ . وكأنه سقط من القلم لفظة (بعض) قبل (أصحابنا)، ويكون المقصود: حكاية وجه بذلك كالأصح في صلاة العيد وإن لم يحكه في

المجموع (١٩/٤) . (1)

⁽Y)

صحیح البخاری (۱۹۸۱) ، صحیح مسلم (۷۲۱) : صحيح مسلم (٧١٩) . (٣)

سنن أبي داوود (١٢٩٠) ، وانظر «المجموع» (٤/ ٤٢) . (1)

صحيح البخاري (١١٧٦) ، صحيح مسلم (٣٣٦) عن سيدتنا أم هانيء رضي الله عنها . (0)

السنن الكبري (٣/٨٤) ، وانظر «المجموع» (٤٣/٤) . (٦)

المجموع (٤/ ٤١ ـ ٤٢) . (V)

الشرح الكبير (٢/ ١٣٠) . (A)

المجموع (٤٠/٤) ، التحقيق (ص٢٢٨) . (4)

^(1.) روضة الطالبين (١/ ٣٣٢) .

وَتَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ رَتَحَتَانِ ، وَتَحَصُّلُ بِفَرْضِ أَوْ نَفْلِ آخَرَ ، لاَ رَكْمَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ . فُلْتُ : وَكَذَا الْجِنَازَةُ ، وَسَجْدَةُ تِلاَوَةِ وَشُكُو ، وَتَكَرَّرُ بِنَكَرَّرُ لِنَكُولِ عَلَىٰ فُرْبِ فِي الأَصَّحُ ، وَاللهُ أَطْلَمُ . وَيَذْخُلُ وَقْتُ الرَّوَاتِبِ قَبْلَ الْفَرْضِ بِدُخُولِ وَقْتِ الْفَرْضِ ، وَيَعْدَهُ بِغِلْهِ ، وَيَخْرُجُ النَّذْعَانِ بِخُرُوجٍ وَقْتِ الْفَرْضِ . وَلَوْ فَاتَ النَّفْلُ الْمُؤَقَّتُ . . نُدِبَ قَضَاوُهُ فِي الأَظْهَرِ

«شرح المهذب»، والأول أوفق لمعنى الضحى، وهو كما قال في «الصحاح»: حين تشرق الشمس بضم أوله، ومنه قال الشيخ في «المهذب»: ووقتها: إذا أشرقت الشمس إلى الزوال(١٠)؛
 أي: أضاءت وارتفعت، بخلاف شرقت فمعناه: طلعت.

(وتحبة المسجد) لداخله على وضوء (ركعتان) قبل الجلوس ؛ لحديث الشيخين : ﴿ إِذَا دَخَلَ السَّيخِينَ : ﴿ إِذَا دَخَلَ الْحَدَمَ المسجد . . فلا يجلس حتىٰ يصلي ركعتين ^(٢) ، قال في ﴿ شرح المهذب ﴾ : فإن صلىٰ أكثر من ركعتين بتسليمة واحدة . . جاز وكانت كلها تحية ؛ لاشتمالها على الركعتين ^(٣) ، (وتحصل بغرض أو نفل آخر) سواء نويت معه أم لا ؛ لأن المقصود وجود صلاة قبل الجلوس ، وقد وجدت بما ذكر ، ولا يضره نبة التحية ؛ لأنها سنة غير مقصودة ، بخلاف نبة فرض وسنة مقصودة فلا تصم ، (لا ركعة) أي : لا تحصل بها التحية (على الصحيح) .

(قلت) كما قال الرافعي في « الشرح »⁽¹⁾ : (وكذا البحنازة وسجدة تلاوة و) سجدة (شكر) أي : لا تحصل بها التحية على الصحيح ؛ للحديث السابق ، والثاني : تحصل بواحدة من الأربع ؛ للحصول الإكرام بها المقصود من الحديث ، (وتتكرر) التحية (بتكرر الدخول على قرب في الأصح ، والله أعلم) كالبعد ، والثاني : لا ؛ للمشقة ، وهذاه المسألة زادها في « الروضة » أيضاً «)

(ويدخل وقت الرواتب قبل الفرض بدخول وقت الفرض ، وبعده بفعله ، ويخرج النوعان) أي : وقتهما (بخروج وقت الفرض) ففعل القبلية فيه بعد الفرض أداء .

(ولو فات النفل المؤقت) كصلاتي العيد والضحيٰ ورواتب الفرائض (.. ندب قضاؤه في الأظهر)

⁽۱) المهذب (۱/۹۱۱).

 ⁽۲) صحيح البخاري (۱۱۶۳) ، صحيح مسلم (۷۱٤) عن سيدنا أبي قتادة رضي الله عنه .

⁽٣) المجموع (٦/٤).

⁽٤) الشرح الكبير (٢/ ١٣٠) .

⁽٥) روضة الطالبين (١/ ٣٣٣) .

كما تقضى الفرائض بجامع التأقيت ، والثاني : لا يندب قضاؤه ؛ لأن قضية التأقيت في المبادة : اشتراط الوقت في الاعتداد بها ، خولف ذلك في الفرائض لأمر جديد ورد فيها ؛ كما في حديث الصحيحين » : « من نام عن صلاة أو نسيها . فليصلها إذا ذكرها هناك ، والثالث : يقضي المستقل كالعيد والضحع ؛ لمشابهته الفرائض في الاستقلال ، بخلاف رواتبها ، وكل هذا بالنظر إلى القياس ، واستدل للأول بإطلاق الحديث المذكور ، ويأنه صلى الله عليه وسلم : (قضي ركعتي سنة الظهر المتأخرة بعد العصر) رواه الشيخان (٢٠) ، (وركعني الفجر بعد الشمس لما نام في الوادي عن الصبح) رواه أبو داوود بإسناد صحيح (٢٠) ، وفي « مسلم » نحوه (٤٠) ، ثم على القضاء يقضي أبداً ، وفي قول : يقضي فائت النهار ما لم تغرب شمسه ، وفائت الليل ما لم يطلع فجره ، ولا مدخل للقضاء في غير المؤقت مما له سبب ؛ كالنحية والكسوف .

(وقسم يسن جماعة ؛ كالعيد والكسوف والاستسقاء) لما سيأتي في أبوابها ، (وهو أفضل مما لا يسن جماعة) لتأوده بسن الجماعة فيه ، (لكن الأصح تفضيل المراتبة) للفرائض (على التراويح) بناء على سن الجماعة فيها كما سيأتي ؛ لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على الراتبة ، كما يؤخذ من أدلتها السابقة دون التراويح ؛ لما سيأتي فيها ، والثاني : تفضيل التراويح على الراتبة ؛ لسن الجماعة فيها ، فإن قلنا : لا تسن فيها . فالراتبة أفضل منها جزماً .

(و) الأصح: (أن الجماعة تسن في التراويح) وهي عشرون ركعة بعشر تسليمات في كل ليلة من رمضان بين صلاة العشاء وطلوع الفجر، والأصل فيها : ما روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها : أنه صلى الله عليه وسلم خرج من جوف الليل ليالي من رمضان وصلى في المسجد وصلى الناس بصلاته فيها ، وتكاثروا فلم يخرج لهم في الرابعة ، وقال لهم صبيحتها : « خشيت أن تفرض عليكم صلاة الليل فتعجزوا عنها ا () .

وروى ابنا خزيمة وحبان عن جابر قال : (صلىٰ بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان

⁽١) صحيح البخاري (٥٩٧) ، صحيح مسلم (٦٨٤) عن سيدنا أنس رضي الله عنه .

⁽٢) صحيح البخاري (١٢٣٣) ، صحيح مسلم (٨٣٤) عن سيدتنا أم سلمة رضي الله عنها .

⁽٣) سنن أبي داوود (٤٤٤) عن سيدنا عمرو بن أمية الضمري رضي الله عنه .

 ⁽٤) صحيح مسلم (٦٨٠) عن سيدنا أبي هريرة رضى الله عنه .

⁽٥) صحيح مسلم (١٨٠) عن سيدنا آبي هريره رضي الله عنا (٥) صحيح البخاري (٩٢٤) ، صحيح مسلم (٧٦١) .

وَلاَ حَصْرَ لِلنَّفْلِ ٱلْمُطْلَقِ ، فَإِنْ أَحْرَمَ بِأَكْثَرَ مِنْ رَكْعَةٍ . . فَلَهُ ٱلتَّشَهُّدُ فِي كُلّ رَكْعَتَيْنِ ،

ثماني ركمات ثم أوتر ، فلما كانت القابلة . . اجتمعنا في المسجد ورجونا أن يخرج إلينا حتى الصبحنا. . .) الحديث (() ، وكأن جابراً إنما حضر في الليلة الثالثة والرابعة ، وما روي : (أنه صلى بهم عشرين ركعة) كما قال الرافعي (() ضعفه البيهقي (() ، وانقطع الناس عن فعلها جماعة في المسجد إلى زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ففعل بعضهم ذلك ، فجمعهم عمر على أبي بن كعب فصلى بهم في المسجد قبل أن يناموا ، رواه البخاري (() ، وروى البيهقي وغيره بالإسناد الصحيح كما قال في « شرح المهلب » : أنهم كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شهر رمضان بعشرين ركعة (() ، وروى مالك في « الموطأ) : بثلاث وعشرين (() ، وجمع البيهقي بينهما بأنهم كانوا يوترون بثلاث (() ، وسميت كل أربع منها ترويحة ؛ لأنهم كانوا يوترو ون

قال في « الروضة » : ولا تصح بنية مطلقة ، بل ينوي ركعتين من التراويح^(A) أو من قيام رمضان ، قال : ولو صلىٰ أربعاً بتسليمة . لم تصح ، ذكره القاضي حسين ؛ لأنه خلاف المشروع ، ومقابل الأصح : أن الانفراد بها أفضل كغيرها من صلاة الليل ؛ لبعده عن الرياء ورجوع النبي إليه بعد الليالي السابقة .

(ولاحصر للنفل المطلق) وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب ؛ قال صلى الله عليه وسلم لأبي ذر: « الصلاة خير موضوع ، استكثر أو أقل ، رواه ابن حبان في « صحيحه ، (^(۲) ، فله أن يصلي ما شاء من ركعة أو أكثر ، سواء عين ذلك في نيته أم أطلقها ، ويتشهد في الركعة إن اقتصر عليها ، (فإن أحرم بأكثر من ركعة . . فله التشهد في كل ركعتين) في العدد الشفع كما في الرباعية ، وفي العدد

⁽۱) صحیح ابن خزیمة (۱۰۷۰) ، صحیح ابن حبان (۲٤۰۹) .

⁽٢) الشرح الكبير (٢/ ١٣٣) .

⁽٣) السنن الكبرئ (٤٩٦/٢) عن سيدنا ابن عباس رضى الله عنهما .

⁽٤) صحيح البخاري (٢٠١٠) عن عبد الرحمان بن عبد القارىء رحمه الله تعالىٰ .

⁽٥) السنن الكبرى (٢/ ٤٩٦) ، وأخرجه عن سيدنا السائب بن يزيد ابنُ الجعد (٤١٣/١) ، وانظر «المجموع»

 ⁽٦) الموطأ (۱۱۰/۱۱) عن يزيد بن رومان رحمه الله تعالىٰ .

⁽٧) السنن الكبرى (٢/ ٤٩٦) عن يزيد بن رومان .

⁽A) روضة الطالبين (۱/ ٣٣٤) .

 ⁽٩) صحيح ابن حبان (٣٦١) عن سيدنا أبي ذر رضى الله عنه .

وَفِي كُلُّ رَكْعَةِ . فَلْتُ : الصَّحِيعُ : مَنْعُهُ فِي كُلُّ رَكْمَةٍ ، وَاللهُ أَغَلَمُ . وَإِذَا نَوَىٰ عَدَداَ.. فَلَهُ أَنْ يَزِيدَ وَيَنْقُصَ بِشَرْطٍ تَغْيِيرِ النَّتِيَّ قِبَلَهُمَا ، وَإِلاَّ .. فَيَطُلُ . فَلَوْ نَوَىٰ رَكَعَتَيْنِ فَقَامَ إِلَىٰ ثَالِثَةٍ سَهُواَ .. فَالأَصَعُ : أَنَّهُ يَقُمُدُ ثُمَّ يَقُومُ لِلزَّيَادَةِ إِنْ شَاءَ . قُلْتُ : نَقْلُ اللَّيْلِ أَفْضَلُ ، وَأَوْسَطُهُ أَفْضَلُ ، ثُمَّ آخِرُهُ ،

الوتر يأتي بتشهد في الآخرة ، (وفي كل ركعة) لجواز التطوع بها ، ذكره الإمام^(١) والغزالي^(٢) ، قال الرافعي : وفي كلام كثير من الأصحاب ما يقتضى منعه^{٣)} .

(قلت : الصحيح : منعه في كل ركعة ، والله أعلم) إذ لا عهد بذلك في الصلاة ، وله الاقتصار علىٰ تشهد في آخر الصلاة ؛ لأنه لو اقتصر عليه في الفريضة. . لجاز ، فإن اقتصر عليه . . قرأ السورة في جميع الركعات ، وإن أثني بتشهدين . . ففي قراءتها بعد الأول القولان في الفريضة .

(وإذا نوى عدداً . . فله أن يزيد) عليه (و) أن (ينقص) عنه (بشرط تغيير النية قبلهما) أي : قبل الزيادة والنقصان ، (وإلا) بأن زاد أو نقص قبل التغيير عمداً (. . فتبطل) صلاته ؛ لمخالفته لما

(فلو نوى ركعتين فقام إلى ثالثة سهواً) فتذكر (. . فالأصح : أنه يقعد ثم يقوم للزيادة إن شاء) ، ثم يسجد للسهو في آخر صلاته ؛ لزيادة القيام ، والثاني : لا يحتاج إلى القعود في إرادة الزيادة ، بل يصفي فيها كما لو نواها قبل القيام ، وإن لم يشأ الزيادة . قعد وتشهد وسجد للسهو وسلم ، ولو نوى ركعة . . فله أن يزيد عليها بشرط تغيير النية كما سبق .

(قلت : نفل الليل) أي : النفل المطلق فيه (أفضل) من النفل المطلق في النهار ؛ لحديث مسلم : « أفضل الصلاة بعد الفريضة : صلاة الليل ا⁽¹⁾ .

(وأوسطه أفضل) من طرفيه ، (ثم آخره) أفضل من أوله كما قال في « الروضة » : النصف الثاني أفضل من الأول ، والثلث الأوسط أفضل الأثلاث ، وأفضل منه : السدس الرابع والخامس^(ه) ؛ سئل صلى الله عليه وسلم : أي الصلاة أفضل بعد المكتوبة ؟ فقال : « جوف المليل » ، وقال : « أحب الصلاة إلى الله : صلاة داوود ؛ كان ينام نصف المليل، ويقوم ثلثه، وينام

(0)

⁽١) نهاية المطلب (٢/ ٣٥٠).

⁽۲) نهایه المطلب (۲۱،۰۲۱) . (۲) الوسیط (۲۱،۲۲) .

⁽٣) الشرح الكبير (٢/ ١٢١).

⁽٤) صحيح مسلم (١١٦٣) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

روضة الطالبين (١/ ٣٣٨) .

وَأَنْ يُسَلَّمَ مِنْ كُلِّ رَكْمَتَيْنِ ، وَيُسَنُّ النَّهَجُّدُ . وَيُكُونُهُ قِيَامُ كُلِّ اللَّيْلِ دَايِماً ، وَتَخْصِيصُ لَيْلَةِ الْجُمُمَةِ بِقِيَامٍ ، وَنَوْكُ تَهَجُّدِ اعْتَادَهُ ، وَاللهُ أَغْلَمُ .

سدسه»، وقال : • ينزل ربنا تبارك وتعالىٰ كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقىٰ ثلث الليل الأخير فيقول : من يدعوني فأستجيب له ؟ ومن يسألني فأعطيه ؟ ومن يستغفرني فأغفر له ؟ ، روى الأول مسلم٬٬٬٬ والثانيين الشيخان٬٬٬٬ ، ومعنیٰ (ينزل ربنا) : ينزل أمره .

(و) يسن (أن يسلم من كل ركعتين) في النقل المطلق في ليل أو نهار ؛ بأن ينويهما أو يطلق النية ، قال صلى النية ، قال صلى النية ، قال صلى الله النية ، قال صلى الله عليه وسلم : «صلاة الليل مثنىٰ مثنىٰ ، رواه الشيخان^{٣٦)} ، وفي «السنن الأربعة » : «صلاة الليل والنهار . . . ، وصححه ابن حبان وغيره ^(٤) ، (ويسن التهجد) وهو التنفل في الليل بعد نوم ، قال تعالىٰ : ﴿ وَمَنْ لَلْيِلْ فَتُهَجَّدُهِ ﴾ .

(ويكره قيام كل الليل دائماً) قال صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو بن العاص: «ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل ؟ فقلت: بلئ يا رسول الله ، قال: « فلا تفعل ، صم وأفطر ، وقم ونم ؟ فإن لجسدك عليك حقاً ... » إلى آخره ، رواه الشيخان^(٥) ، وقوله : (دائماً) : احتراز عن إحياء ليال منه ؟ ففي « الصحيحين » عن عائشة: (أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل العشر الأواخر من رمضان . أحيا الليل)⁽⁷⁾ ، (و) يكره (تخصيص ليلة الجمعة بقيام) لحديث مسلم : « لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ا⁽⁷⁾ ، (و) يكره (ترك تهجد اعتاده ، والله أعلم) قال صلى الله عليه وسلم لحبد الله بن عمرو بن العاص: « يا عبد الله ؛ لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل ثم تركه ، وواه الشيخان (^(۸))

* * *

⁽١) صحيح مسلم (١١٦٣) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٢) الحديث الأول: في «صحيح البخاري» (١٦٣١) ، وفي «صحيح مسلم» (١٨٩/١١٥٩) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما . والحديث الثاني : في «صحيح البخاري» (٧٤٩٤) ، وفي «صحيح مسلم» (٧٥٨) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٣) صحيح البخاري (٤٧٢) ، صحيح مسلم (٧٤٩) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

 ⁽٤) سنن أبي داوود (١٢٩٥) ، سنن الترمذي (٥٩٧) ، سنن النساني (٤٧٤) ، سنن ابن ماجه (١٣٢٢) ،
 صحيح ابن حيان (٢٤٥٣) عن سيدنا ابن عمر رضى الله عنهما .

⁽٥) صحيح البخاري (١٩٧٥) ، صحيح مسلم (١٨٢/١١٥٩) .

⁽٦) صحيح البخاري (٢٠٢٤) ، صحيح مسلم (١١٧٤).

⁽V) صحيح مسلم (١٤٨/١١٤٤) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٨) صحيح البخاري (١١٥٢) ، صحيح مسلم (١٨٥/١١٥٩) .

كناسبُ صلاذْ السجاعذ

هِيَ فِي الْفَرَائِشِ - غَيْرَ الْجُمُعَةِ ـ سُنَةٌ مُؤكَّدَةٌ ، وَقِيلَ : فَرْضُ كِفَايَةِ لِلرَّجَالِ . فَتَجِبُ بِحَنْثُ يَظْهَرُ الشَّعَارُ فِي الْفَرَيْةِ ، فَإِنِ امْتَنَعُوا كُلُّهُمْ . . فُوتِلُوا ، وَلاَ يَتَأَكَّدُ النَّدُبُ لِلنِّسَاءِ نَأَكُدُهُ لِلرَّجَالِ فِي الأَصَحُ . فَلْتُ : الاَصَحُ المَنْصُوصُ : أَنَّهَا فَرْضُ كِفَايَةٍ ، وَفِيلَ :

(كتاب صلاة الجماعة)

أقل الجماعة فيها : إمام ومأموم ، وسيأتي ما يدل علىٰ ذلك في (مسألة الإعادة) .

(هي) أي : الجماعة (في الفرائض - غير الجمعة - سنة مؤكدة) قال صلى الله عليه وسلم :

* صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة » رواه الشيخان (() ، وواظب صلى الله
عليه وسلم عليها كما هو معلوم بعد الهجرة ، وذكر في * شرح المهذب » في (باب هيئة الجمعة) :

أن من صلى في عشرة آلاف . له سبع وعشرون درجة ، ومن صلى مع اثنين . له كذلك ، لكن
درجات الأول أكمل (() ، وسيأتي في (باب الجمعة) : أن الجماعة شرط في صحتها ، فتكون فيها
فرض عين كما عبروا به هنا ، وقوله : (غير) بالنصب بمعنى : (إلا) أعربت إعراب المستثنى ،
وأضيفت إليه كما تقرر في علم النحو ، (وقيل : فرض كفاية للرجال ؛ فتجب بحيث يظهر الشعار
في القرية) مثلاً ، ففي القرية الصغيرة . يكفي إقامتها في موضع ، وفي الكبيرة والبلد . تقام في
المحال ، فلو أطبقوا على إقامتها في البيوت . لم يسقط الفرض ، (فإن امتنعوا كلهم) من إقامتها
على ما ذكر (. . قوتلوا) أي : قاتلهم الإمام أو نائبه ، وعلى السنة . لا يقاتلون ، وقيل : نمم ؛
على ما ذكر (. . قوتلوا) أي : قاتلهم الإمام أو نائبه ، وعلى السنة . لا يقاتلون ، وقيل : نمم ؛
تمانى : ﴿ وَالرِيّال عَلَيْهِمَ عَلَيْهُمُ عَلَيْهُمُ النساء تأكده للرجال في الأصح) لعزيتهم عليهن ، قال
على الأول ، وليست في حقهن فرضاً جزماً .

(قلت : الأصح المنصوص : أنها فرض كفاية) كما صححه في «أصل الروضة»^(٣)، (وقيل):

 ⁽١) صحيح البخاري (٦٤٥) ، صحيح مسلم (٦٥٠) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

⁽Y) المجموع (£/ ٢٦٤) .

⁽٣) روضة الطالس: (٢/ ٣٣٩) .

فرض (عين) وليست بشرط في صحة الصلاة كما قاله في « شرح المهلب »(١) ، (والله أعلم) الأول لحديث : « ما من ثلاثة في قرية أو بدو لا تقام فيهم الصلاة . . إلا استحوذ عليهم الشيطان » أي : غلب ، رواه أبو داوود وغيره ، وصححه ابن حبان وغيره (١) ، والثاني _ وحكاه الرافعي (١) أيضاً _ لحديث : « لقد هممت أن آمر بالصلاة فتقام ، ثم آمر رجلاً فيصلي بالناس ، ثم أنطلق معي برجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار » رواه الشيخان (٤) ، وأجيب بأنه بدليل السياق ورد في قوم منافقين يتخلفون عن الجماعة ولا يصلون .

قال في « الروضة » : والخلاف في المؤداة ، أما المقضية . . فليست الجماعة فيها فرض عين ولا كفاية قطعاً ، ولكنها سنة ؟ ففي « الصحيح » : (أنه صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه الصبح جماعة حين فاتتهم بالوادي) (ه) ، وبين في « شرح المهذب » : أن سنيتها في مثل ذلك مما يتفق فيه الإمام والمأموم ؛ كأن يفوتهما ظهر أو عصر () ، وأما غير ذلك . . فسيأتي الكلام فيه ، والمنذورة لا تشرع الجماعة فيها ؛ أي : لا تستحب كما فسره به في « الروضة ، () ، وتقدم ما تسن فيه الجماعة من النفل في بابه .

(و) الجماعة (في المسجد لغير المرأة أفضل) منها في غير المسجد كالبيت ، وجماعة المرأة في البيت ، وجماعة المرأة في البيت أفضل منها في المسجد ؛ قال صلى الله عليه وسلم فيما رواه الشيخان : « أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة ، (^^ أي : فهي في المسجد أفضل ، وقال : « لا تمنعوا نساءكم المساجد ، وبيوتهن خير لهن » رواه أبو داوود ، وصححه الحاكم على شوط الشيخين (^) ، وإمامة الرجل لهن

⁽¹⁾ Ilananga (3/171).

 ⁽۲) سنن أبي داوود (820) ، صحيح ابن حبان (۲۰۰۱) ، وأخرجه الحاكم (۲۱۱/۱) ، والنسائي (۲۲۹)
 عن سيدنا أبي الدوداء رضي الله عنه .

⁽٣) الشرح الكبير (٢/١٤٠ / ١٤١).

⁽٤) صحيح البخاري (٦٤٤) ، صحيح مسلم (٢٥١/ ٢٥٢) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه . (٥) . . وضة الطالب: (٣٤٠/١) ، والحدث أخد حه السخاري (٩٥٥) ، ومسلم (٦٨١) عن سد

 ⁽٥) روضة الطالبين (٣٤٠/١) ، والحديث أخرجه البخاري (٥٩٥) ، ومسلم (٦٨١) عن سيدنا أبي قتادة رضى الله عنه .

⁽T) المجموع (178/).

 ⁽۷) روضة الطالبين (۲۳۶۰) .
 (۸) صحيح البخاري (۷۳۱) ، صحيح مسلم (۷۸۱) عن سيدنا زيد بن ثابت رضي الله عنه .

⁽٩) سنن أبي داوود (٧٦٧) ، المستدرك (٢٠٩/١) عن سيدنا ابن عمر رضى الله عنهما .

وَمَا كَثُرُ جَمْمُهُ أَفْضَلُ إِلاَّ لِبِدْعَةِ إِمَامِهِ أَوْ تَعَطَّلِ مَسْجِدِ قَرِيبٍ لِغَيْبَيْهِ . وَإِذْرَاكُ تَكْبِيرَةَ الإخْرَامِ فَضِيلَةٌ ، وَإِنَّمَا تَخْصُلُ بِالإِشْتِغَالِ بِالنَّحْرُمِ عَقِبَ تَحَرُّمِ إِمَامِهِ ، وقِيلَ : بِإِذْرَاك بَعْضِ الْفِيَامِ ، وَقِيلَ : بِأَوْلِ رُكُوعٍ . وَالصَّحِيحُ : إِذْرَاكُ الْجَمَاعَةِ مَا لَمْ يُسَلَّمْ . وَلَيُخَفَّفِ الإِمَامُ مَعَ فِعْلِ الأَنْهَاهِ . وَالْيَخْفُفِ الإِمَامُ مَعَ فِعْلِ

أفضل من إمامة المرأة ، وحضورهن المسجد في جماعة الرجال. . تكره للشواب دون العجائز ؟ خوف الفتنة .

(وما كثر جمعه) من المساجد (أفضل) مما قل جمعه ؛ قال صلى الله عليه وسلم : « صلاة الرجل مع الرجل أزكل من صلاته وحده ، وصلاته مع الرجلين أزكل من صلاته مع الرجل ، وما كان أكثر . . فهو أحب إلى الله تعالى " رواه أبو داوود وغيره ، وصححه ابن حبان وغيره (١٦) (إلا للبدعة إمامه) كالمعتزلي ، (أو تعطل مسجد قريب لغيته) عنه بكونه إمامه ، أو يحضر الناس بحضوره ، فقليل الجمع أفضل من كثيره في ذلك .

(وإدراك تكبيرة الإحرام) مع الإمام (فضيلة ، وإنما تحصل بالاشتغال بالتحرم عقب تحرم إمامه) بخلاف المتراخي عنه ، (وقيل :) تحصل (بإدراك بعض القيام ، وقيل : بأول ركوع) أي : بإدراك الركوع الأول كما في (المحرر ^{(٢٧} وغيره ، قال في (الروضة) نقلاً عن (البسيط » وأقره : الوجه الثاني والثالث فيمن لم يحضر إحرام الإمام ، فأما من حضره وأخر . . فقد فانته فضيلة التكبيرة وإن أدرك الركعة (٣٠) .

(والصحيح : إدراك الجماعة ما لم يسلم) أي : الإمام وإن لم يجلس معه بأن سلم عقب تحرمه ، والثاني : لا تدرك إلا بركعة ؛ لأن ما دونها لا يحسب من صلاته ، ودفع بحسبان التحرم ، فتحصل به فضيلة الجماعة ، قال في « شرح المهذب » : لكن دون فضيلة من أدركها من أولها⁽⁴⁾ .

(وليخفف الإمام) ندباً (مع فعل الأبعاض والهيئات) أي : السنن غير الأبعاض ، فيخفف في القراءة والأذكار كما في « المهذب)^(ه) ، قال في « شرحه » : فلا يقتصر على الأقل ، ولا يستوفي

⁽٢) المحرر (ص٥٠).

⁽٣) روضة الطالبين (٢/ ٣٤٢) .

⁽٤) المجموع (٤/ ١٩١) .

⁽٥) المهذب (١٣٤/١).

إِلاَّ أَنْ يَرْضَىٰ بِنَطْوِيلِهِ مَحْصُورُونَ . وَيُكْرَهُ : النَّطْوِيلُ لِيَلْحَقَ آخَرُونَ ، وَلَوْ أَحَسَّ فِي الرُّكُوعِ أَوِ النَّشَهُلِدِ الأَخِيرِ بِدَاجِلٍ.. لَمْ يُكْرَهِ انْبِظَارُهُ فِي الأَظْهَرِ إِنْ لَمْ يُبَالِغُ فِيهِ ، وَلَمْ يَفُرُفُ بَيْنَ الدَّاخِلِينَ . قُلْتُ : الْمَذْهَبُ : اسْتِجْعَابُ انْبِظَارُهِ ، وَاللهُ أَعْلَمُ

الأكمل المستحب للمنفرد من طوال المفصل وأوساطه ، وأذكار الركوع والسجود (`` ، والأصل في التخفيف : حديث الشيخين : ﴿ إِذَا أَمْ أَحدكم الناس . فليخفف * '` وغيره ، ﴿ إِلا أَن يرضىٰ بتطويله محصورون) أي : لا يصلي وراءه غيرهم ، فلا بأس بالتطويل كما في ﴿ الروضة ﴾ و﴿ أصلها * '` ، وفي ﴿ شرح المهذب ﴾ عن جماعة : يستحب (ف) .

(ويكره التطويل ليلحق آخرون) أو رجل شريف كما في " المحرر "⁽⁰⁾ وغيره ؟ لتضرر المقتدين به ، قال في " شرح المهذب " : سواه كان المسجد في سوق ، أو محلة وعادة الناس يأتونه بعد الإقامة فوجاً فوجاً أم لا ، وسواء كان الرجل المنتظر مشهوراً بعلمه أو دينه أو دنياه " ، (ولو أحس) الإمام (في الركوع أو التشهد الأخير بداخل) يقتدي به (. . لم يكره انتظاره في الأظهر إن لم يللغ فيه) أي : في الانتظار (ولم يفرق) بضم الراه (بين الداخلين) بانتظار بعضهم لصداقة أو سيالغ فيه) أي : في الربيع واستمالة قلوبهم .

(قلت : المذهب: استحباب انتظاره) بالشروط المذكورة ، (والله أعلم) وأصل اللخلاف : هل ينتظره أو لا ؟ قولان : أحدهما : نعم بالشروط المذكورة ، حكاهما كما قال في • شرح المهذب ، كثيرون من الأصحاب في الكراهة نافين الاستحباب () ، وآخرون في الاستحباب نافين الكراهة ، فمعنى : (لا ينتظر) على الأول : يكره ، وعلى الثاني : لا يستحب ، فحصل من هذا الخلاف أقوال : يكره ، يستحب ، لا يكره ، ولا يستحب ، وهو مراد الرافعي بما رجحه () أي : يباح كما حكاه الماوردي () ، وجه الكراهة : ما فيه من التطويل المخالف للأمر بالتخفيف ، ووجه

⁽¹⁾ Ilançae (3/1991).

 ⁽۲) صحيح البخاري (۷۰۳) ، صحيح مسلم (٤٦٧) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٣) روضة الطالبين (٣٤٢١) ، الشرح الكبير (٢/ ١٤٥) .

⁽³⁾ Ilanaes (3/1991).

⁽۵) المجموع (۱۹۹/۲)(۵) المحرر (ص ٤٩).

⁽T) المجموع (Y+1/E).

⁽V) المجموع (٤/ ٢٠٠).

⁽٨) الشرح الكبير (٢/١٤٨).

⁽٩) الحاوي الكبير (٢/ ٤٠٥).

الاستحباب : الإعانة على إدراك الركعة في المسألة الأولى ، والجماعة في الثانية ، ووجه الإباحة : الرجوع إلى الأصل لتساقط الدليلين بتعارضهما ، ودفع التعارض بأن المراد من التخفيف : عدم المشقة ، والانتظار المذكور لا يشق على المأمومين ، وحيث انتفى شرط من الشروط المذكورة. . يجزم بكراهة الانتظار على الطريق الأول ، وبعدم استحبابه ؛ أي : بإباحته على الثاني .

(ولا ينتظر في غيرهما) أي : غير الركوع والنشهد الأخير من القبام وغيره جزماً ؛ أي : يجزم بكراهته ؛ لعدم الحاجة إليه ، وقيل : يطرد الخلاف فيه ؛ لإفادة بركة الجماعة .

(ويسن للمصلي) صلاة من الخمس (وحده ، وكذا جماعة في الأصح : إعادتها مع جماعة لل يدركها) في الوقت ، قال صلى الله عليه وسلم بعد صلاته الصبح لرجلين لم يصليا معه ، وقالا :
صلينا في رحالنا : (إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة . . فصلياها معهم ؛ فإنها لكما
نافلة » رواه أبو داوو و غيره ، وصححه الترمذي وغيره (() ، وقوله : (صليتما) يصدق بالانفراد
والجماعة ، ومقابل الأصح : يقصره على الانفراد ؛ نظراً إلى أن المصلي في جماعة قد حصل
فضيلتها فلا تطلب منه الإعادة ، وجوابه منع ذلك ، وسواء على الأصح استرت الجماعتان أم زادت
الثانية بفضيلة ؛ ككون الإمام أعلم أو أورع ، أو الجمع أكثر ، أو المكان أشرف ، وقيل : لا تسن
الإعادة في المستويتين ، والعبارة تصدق بما إذا كانت الأولى أفضل من الثانية ، وسيأتي ما يؤخذ منه
الاستحباب في ذلك .

(وفرضه) في الصورتين (الأولى في الجديد) لما سبق في الحديث ، وفي القديم : إحداهما لا بعينها يحتسب الله بما شاء منهما فينوي بالثانية الفرض ، (والأصح) على الجديد : (أنه ينوي بالثانية الفرض) أيضاً ، والثاني - واختاره إمام الحرمين - : ينوي الظهر أو العصر مثلاً ولا يتعرض للفرض ، قال في «الروضة » : الراجح : اختيار إمام الحرمين ، قال : ويستحب لمن صلى إذا رأى من يصلي تلك الفريضة وحده . . أن يصليها معه ؛ لتحصل له نضيلة الجماعة (٢) ، وهذا استدل عليه في « المهذب ٢٠٠١ بحديث أبي سعيد الخدري : (أن رجلاً جاء إلى المسجد بعد صلاة

 ⁽١) سنن أبي داوود (٥٧٥) ، سنن الترمذي (٢١٩) ، وأخرجه ابن حبان (١٥٦٥) ، والنساني (٩٣٣) عن سيدنا يزيد بن الأسود رضي الله عنه .

⁽۲) روضة الطالبين (۱/ ۳٤٤) .

⁽٣) المهذب (١/١٣٤).

وَلاَ رُخْصَةَ فِي تَرْكِهَا ـ وَإِنْ قُلْنَا : سُنَّةً ۚ إِلاَّ بِمُذْرِ عَامٌّ ؛ كَمَطَرٍ أَوْ رِبِحِ عَاصِفٍ بِالَّلْبَلِ ، وَكَذَا وَحَلْ شَدِيدٌ عَلَى الصَّحِيعِ ، أَوْ خَاصُّ ؛ كَمَرَضِ ، وَحَرُّ وَيَرْوِ شَدِيدَنَنِ ،

رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « من يتصدق علىٰ هنذا فيصلي معه ؟ » فصلىٰ معه رجل) رواه أبو داوود والترمذي وحسنه () ، قال المصنف في « شرحه » : فيه استحباب إعادة الصلاة في جماعة لمن صلاها في جماعة وإن كانت الثانية أقل من الأولىٰ ، وأنه تستحب الشفاعة إلىٰ من يصلي مع الحاضر ممن له عذر في عدم الصلاة معه ، وأن الجماعة تحصل بإمام ومأموم () ، وأن المسجد المطروق لا تكره فيه جماعة بعد جماعة ،

(ولا رخصة في تركها) أي : الجماعة (وإن قلنا) هي (سنة) لتأكدها ، (إلا بعذر) لحديث :

" من سمع النداء فلم يأته . . فلا صلاة له إلا من عذر » رواه ابن ماجه ، وصححه ابن حبان والحاكم
علىٰ شرط الشيخين" ، وقوله : (لا صلاة) أي : كاملة ، (عام ؛ كمطر) ليا كان أو نهاراً ؛
لبله الثوب ، ومثله ثلج يبل الثوب ، (أو ربيع عاصف) أي : شديدة (بالليل) لعظم مشقتها فيه
دون النهار ، (وكذا وكل) بفتح الحاء (شديد على الصحيح) لتلويثه الرجل بالمشي فيه ، والثاني
قال : يعتد له بالخف ونحوه ، (أو خاص ؛ كمرض) لمشقة المشي معه ، (وحر وبرد شديدين)
لمشقة الحركة فيهما ليلاً كان أو نهاراً كما اقتضاه كلام الرافعي في " اواتصو في " الروضة » : في
شدة الحرع على الظهر" كما اقتصر عليه الرافعي أول الكلام ، ثم قال بعد السوية في شدة البرد بين
الليل والنهار : إن شدة الحر في معناها () ، من الداك في " الروضة » ، ولا في " شرح
المهذب » ، وذكرا هنا كـ " المحرد () من الخاص ، وفي " الروضة » (كد الشرح » : من
العام ؛ لأنهما قد يحس بهما ضعيف الخلقة دون قويها فيكونان من الخاص ، بخلاف ما إذا أحس
بهما قوي الخلقة . فيحس بهما ضعيفها من باب أولن فيكونان من العام .

⁽١) سنن أبي داوود (٥٧٤) ، سنن الترمذي (٢٢٠) .

⁽٢) المجموع (٤/١٩٣).

 ⁽٣) سنن ابن ماجه (۷۹۳) ، صحيح ابن حيان (٢٠٦٤) ، المستدرك (٢٤٥/١) عن سيدنا ابن عباس رضي الله
 عنهما .

⁽٤) الشرح الكبير (٢/١٥١).

⁽٥) روضة الطالبين (١/ ٣٤٥) .

⁽٦) الشرح الكبير (٢/ ١٥٣).

٧) المحرر (ص ٥٢).

⁽A) روضة الطالبين (١/ ٣٤٥) ، الشرح الكبير (٢/ ١٥٣) .

وَجُوعِ وَعَطَشِ ظَاهِرَيْنِ ، وَمُدَافَعَةِ حَدَثٍ ، وَخَوْفِ ظَالِم عَلَىٰ نَفْسِ أَوْ مَالٍ ، وَمُلاَزَمَةِ غَرِيم مُعْسِرٌ ، وَعُقُوبَةٍ يُرْجَىٰ تَرْكُهَا إِنْ تَغَيَّبَ أَيَّاماً ،

(وجوع وعطش ظاهرين) قال : في « الروضة » كـ « أصلها » : وحضره الطعام والشراب وتاقت نفسه إليه ، فيبدأ بالأكل والشرب(١) ، فيأكل لقماً تكسر حدة الجوع ، إلا أن يكون الطعام مما يؤتني عليه مرة واحدة كالسويق واللبن ، (ومدافعة حدث)(٢) من بول أو غائط أو ريح. . فيبدأ بتفريغ نفسه من ذلك ؛ لأن الصلاة تكره مع هـاذه الأمور كما تقدم في آخر (شروط الصلاة) ، فلا تطلب معها فضلاً عن طلب الجماعة فيها ، وعدل عن قول « المحرر »(٣) وغيره : (شديدين) إلى ما هو بمعناه ؛ ليخالف التعبير به فيما قبله ، وعن قوله وغيره أيضاً : (الأخبثين) بالمثلثة ؛ أي : البول والغائط إلىٰ (حدث) ليشمل الريح المصرح به في « الشرح » و « الروضة »(٤) .

(وخوف ظالم عليٰ نفس أو مال) له أو لمن يلزمه الذب عنه ، ولا عبرة بالخوف ممن يطالبه بحق هو ظالم في منعه ، بل عليه الحضور وتوفية ذلك الحق ، (و) خوف (ملازمة غريم معسر) بإضافة (غريم) كما قال في « الدقائق »(°) : المعنىٰ : أن يخاف ملازمة غريم له ؛ بأن يراه وهو معسر لا يجد وفاء لدينه ، قال في « البسيط » : وعسر عليه إثبات ذلك ، والغريم يطلق لغة : على المدين والدائن ، ولفظ « المحرر » : أو خاف من حبس الغريم وملازمته وهو معسر(٦) ، وفي " الروضة "(٧) كـ أصلها " : عطف الملازمة بـ (أو) ، (وعقوبة يرجي تركها إن تغيب أياماً) بأن يعفيٰ عنها ؛ كالقصاص مجاناً ، أو عليٰ مال ، وكحد القذف ، بخلاف ما لا يقبل العفو ؛ كحد السرقة ، واستشكل الإمام جواز التغيب لمن عليه قصاص بأن موجبه كبيرة والتخفيف ينافيه ، وأجاب بأن العفو عنه مندوب إليه ، وهـٰـذا التغيب طريق إليه (^) .

روضة الطالبين (١/ ٣٤٦_٣٤٦) ، الشرح الكبير (٢/ ١٥٢) . (1)

قول • المنهاج » : (ومدافعة حدث) أعم وأحسن من قولهم : (مدافعة الأخبثين) لأنه يدخل فيه الربح . (٢) ا دقائق المنهاج ١ (ص ٤٦)

المحرر (ص٥٢٥). (٣)

الشرح الكبير (٢/ ١٥١) ، روضة الطالبين (١/ ٣٤٥) .

⁽٤)

الدقائق (ص ٤٦) . (0)

⁽¹⁾ المحرر (ص ٥٢) . روضة الطالبين (١/ ٣٤٥) ، الشرح الكبير (١٥١/٢) . (V)

نهاية المطلب (٣٦٨/٢) . (A)

وَعُرْيٍ ، وَتَأَهُّبٍ لِسَفَرٍ مَعَ رِفْقَةِ تَزَحَلُ ، وَأَكُلِ ذِي رِيعٍ كَرِيهِ ، وَحُضُورِ قَرِيبٍ مُختَضَرِ أَوْ مَرِيضٍ بِلاَ مُتَمَّهُدٍ أَوْ يَأْنَسُ بِهِ .

فِجِهُنَائِئُ [في صفات الأئمة]

لاَ يَصِحُّ ٱثْقِيَالُهُۥ بِمَنْ يَعْلَمُ بِمُلاَنَ صَلاَتِهِ أَوْ يَمْتَقِدُهُ ، كَمُجْتَهِدَيْنِ ٱخْتَلَفَا فِي ٱلْفِيلَةِ أَوْ إِنَامَيْنِ ، فَإِنْ تَعَدَّدَٱلطَّاهِرُ . . فَالاَصَحُّ : الصَّحَّةُ مَا لَمْ يَتَكَيْنُ

(وعري) وإن وجد ساتر العورة ؛ لأن عليه مشقة في خروجه كذلك إلا أن يعتاده ، (وتأهب لسفر مع رفقة ترحل) للمشقة في التخلف عنهم ، (وأكل ذي ربيح كريه) كبصل وكراث وثوم نيء ولم يمكنه إزالة ربيحه بغسل ومعالجة ؛ للتأذي به ، بخلاف المطبوخ ؛ لقلة ما يبقى من ربيحه فيغنفر ، يمكنه إزالة ربيحه بغسل ومعالجة ؛ للتأذي به ، بخلاف المطبوخ ؛ لقلة ما يبقى من ربيحه فيغنفر ، (وحضور قريب معتشر) أي : حضره الموت وإن كان له متعهد ؛ لتألم قريبه بغيبته عنه ، (أو موضور قريب معتشر) أي : بالحاضر ؛ لهريض بغيبته ، فحفظه أو تأنيسه أفضل من حفظ الجماعة ، والمملوك والزوجة وكل من له مصاهرة والصديق . كالقريب ، بخلاف الأجنبي الذي له متعهد ، أما الذي لا متعهد له . . فالحضور عنده عذر كما شمله قول « المحرر » : التمريض عذر إذا لم يكن للمريض متعهد ، ولو

* * *

(فصل : لا يصح اقتداؤه بعن يعلم بطلان صلاته) كملمه بحدثه أو نجاسة ثوبه ؟ لأنه ليس في صلاة ، (أو بعتقده) أي : البطلان (كمجتهدين اختلفا في القبلة أو) في (إناءين) من الماء طاهر ونجس ؟ بأن أدى اجتهاد أحدمما إلى غير ما أدئ إليه اجتهاد الآخر في المسالتين ، وتوضأ كل من إنائه في الثانية ، فليس لواحد منهما أن يقتدي بالآخر في كل من المسالتين ؛ لاعتقاده بطلان صلاته ، (فإن تعدد الطاهر) من الآنية ؛ كأن كانت ثلاثة والطاهر منها اثنان والمجتهدون ثلاثة وظن كل منهم طهارة إنائه فقط (. . فالأصح : الهمحة) أي : صحة اقتداء بعضهم ببعض ، (ما لم يتعين

المحرر (ص٥٢).

⁽٢) المحرر (ص ٥٢).

إِنَّاءُ الإِنَامِ لِلنَّجَاسَةِ ، فَإِنْ ظَنَّ طَهَارَةَ إِنَاءِ غَيْرِهِ . . اثَّتَدَىٰ بِهِ قَطْعاً ، فَلَو الشَّيَّةَ خَسْمَةٌ فِيهَا نَجِسٌ عَلَىٰ خَسْمَةٍ ، فَظَنَّ كُلُّ طَهَارَةَ إِنَاءِ فَنَوَضَّا بِهِ ، وَأَمَّ كُلُّ فِي صَلاَةٍ . . فَفِي الأَصَّحُ ؛ لِمِيدُونَ الْمِشَاءَ إِلاَّ إِنَامَهَا فَيُعِيدُ الْمُخْدِبَ . وَلَوِ اتَّقَدَىٰ شَافِعِيٌّ بِحَنْفِيِّ مَسَّ فَرْجَهُ أَوِ الْفَصَدَ . . فَالأَصَحُّ : الصَّحَّةُ فِي الْفَصْدِ ذُونَ الْمَسِّ ؛ اغْتِبَاراً بِيئِيَّةً الْمُفْتِدِي . وَلاَ تَصِحُّ مُلْوَةً بِمُفْتَدِ ، ولاَ يَمَن تَلْزَمُهُ إِعَادَةً كَمُفِيمٍ مَيْثَمَ ، ولاَ قارِيءٍ بِأَنْمِ فِي الْجَدِيدِ

إناء الإمام للنجاسة) وهو في الثلاثة الثالث ، فلا يصح الاقتداء بصاحبه ، والثاني : لا يصح اقتداء بعضهم ببعض ؛ لتردد كل منهم في استعمال غيره للنجس .

(فإن ظن) واحد (طهارة إناء غيره. . اقتدئ به قطماً) أو نجاسته . . لم يقتد به قطماً ، (فلو اشتبه خمسة) من الأواني (فيها نجس على خمسة) من الرجال (فظن كل طهارة إناء فتوضاً به وأم كل) منهم (في صلاة) من الخمس بالباقي مبتدئين بالصبح (. . ففي الأصح) السابق : (يعيدون العشاء إلا إمامها فيعيد المغرب) لتعين إنائهما للنجاسة في حق من ذكر من المقتدين فيهما ، والثاني : يعيد كل منهم ما صلاه مامرهاً وهو أربع صلوات ؛ لعدم صحة الاقتداء لما تقدم .

(ولو اقتدئ شافعي بحنفي مس فرجه أو افتصد. . فالأصح : الصحة) أي : صحة الاقتداء (في الفصد دون المس ؛ اعتباراً بنية المقتدي) أي : باعتقاده ، والثاني : عكس ذلك اعتباراً باعتقاد المقتدئ به أن الفصد ينقض الموضوء دون المس ، ولو ترك الاعتدال أو الطمأنينة أو قرأ غير (الفاتحة) . لم يصح اقتداء الشافعي به ، وقيل : يصح ؛ اعتباراً باعتقاده ، ولو حافظ على واجبات الطهارة والصلاة عند الشافعي . . صح اقتداؤه به ، ولو شك في إتيانه بها . فكذلك ؛ تحسيناً للظن به في توقى الخلاف .

(ولا تصح قدوة بمقند) لأنه تابع لغيره يلحقه سهوه ، ومن شأن الإمام الاستفلال وحمل سهو الغير فلا يجتمعان ، (ولا بمن تلزمه إعادة ؛ كمقيم تيمم) لعدم الماء ، وفاقد للطهورين ؛ لعدم الاعتداد بصلاته ، وقيل : يجوز اقتداء مثله به ، (ولا) قدوة (قارىء بأمي في الجديد) لأن الإمام بصدد تحمل القراءة عن المأموم المسبوق ، فإذا لم يحسنها . لم يصلح للتحمل ، والقديم : يصح اقتداؤه به في السرية لقراءة المأموم فيها ، بخلاف الجهرية ، فيتحمل الإمام عنه في القديم ، وفي ثالث مخرج : يصح اقتداؤه به في السرية والجهرية ؛ بناء على لزوم القراءة للمأموم فيهما في الجديد ، قال في « الروضة » : هذه الأقوال جارية ، سواء علم المأموم كون الإمام أمياً أم لا ،

وقيل: هي إذا لم يعلم كونه أمياً ، فإن علم .. لم يصح قطماً (۱) ، (وهو : من يخل بحرف أو تشديدة من « الفاتحة ») بألا يحسنه ، (ومنه : أرت) بالمثناة (يدغم في غير موضعه) أي : الإدغام ، (وألثغ) بالمثنائة (يبدل حرفاً) أي : يأتي بغيره بدله ؛ كأن يأتي بالمثلثة بدل السين ، أو بالغين بدل الراء ، فيقول : (المثنقيم غيغ المغضوب) ، (وتصح) قدوة أمي (بمثله) فيما يخل به ؛ كأرت بأرت ، وألثغ بألثغ في الكلمة ، بخلافهما في كلمتين ، وبخلاف الأرت بالألثغ وعكسه ، فلا تصح ؛ لأن كلاً منهما فيما ذكر يحسن ما لا يحسنه الآخر ، ومن هذا التعليل : أخذ التقليد بالكلمة فيما سبق .

(وتكره) القدوة (بالتعتام) وهو : من يكرر التاء ، (والفأفاء) بهمزتين ممدوداً ، وهو : من يكرر الفاء ، وذلك في غير (الفاتحة) إذ لا فاء فيها ، وجواز القدوة بهما مع زيادتهما ؛ لعذرهما يكرر الفاء ، (واللاحث^(۲)) بما لا يغير المعنى ؛ كضم هاء (ش) ، (فإن غير معنى ؛ كم أنعمت ، بضم أو كسر. . أبطل صافة من أعنه التعلم) ولم يتعلم ، (فإن عجز لسانه أو لم يمض زمن إمكان تعلمه : فإن كان في « الفاتحة » . . فكأمي) فقدوة مثله به صحيحة ، وقدوة صحيح اللسان به كقدوة ما قارىء بأمي ، (وإلا) بأن كان في غير (الفاتحة) (. . فتصح صلاته والقدوة به) قال الإمام : ولو قبل : ليس لهنذا اللاحن قراءة غير (الفاتحة) . . لم يكن بعيداً ؛ لأنه يتكلم بما ليس بقرآن بلا ضرورة (٢٠٠) .

(ولا تصح قدوة رجل ولا خنثيٰ بامرأة ولا خنثيٰ) لأن المرأة ناقصة عن الرجل ، والخنثى المأموم يجوز أن يكون ذكراً والإمام أنثىٰ ، وتصح قدوة المرأة بالمرأة وبالخنثىٰ ، كما تصح قدوة الرجل وغيره بالرجل .

⁽١) روضة الطالبين (٣٤٩/١) .

⁽٢) قول المنهاج ؟ : (لاحن) أحسن من (لحان) لأن (لحاناً) يقتضي الكثرة . « دقائق المنهاج ؟ (ص ٤٦) .

⁽٣) نهاية المطلب (٢/ ٣٨٠) .

(وتصح) القدوة (للمتوضىء بالمتيمم) الذي لا تلزمه إعادة (وبماسح الخف) للاعتداد بصلاتهما ، (وللقائم بالقاعد والمضطجع) وللقاعد بالمضطجع ؛ روى الشيخان عن عائشة : (أنه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته قاعداً وأبو بكر والناس قياماً)(١) فهو ناسخ لما في حديثهما عنها : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، من قوله : « وإذا صلى جالساً . فصلوا جلوساً أجمعين أ^{٢٧)} ، ويقاس المضطجع على القاعد ، فقدوة القاعد به من باب أولى ، (و) تصح أحمعين أي : البالغ الحر (بالصبي والعبد) للاعتداد بصلاتهما ، وسواء في الصبي الغرض والنفل ؛ و ووى البخاري : أن عمرو بن سلمة _ بكسر اللام _ كان يؤم قومه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ست أو سبع سنين " ، وأن عائشة كان يؤمها عبدها ذكوان (١٠) .

نعم ؛ البالغ أولئ من الصبي ، والحر أولئ من العبد ، قال في « شرح المهذب » : والعبد البالغ أولئ من الحر الصبي^(٥) .

(والأعمىٰ والبصير سواء على النص) وقيل : الأعمىٰ أولىٰ ؛ لأنه أخشع ، وقيل : البصير أولىٰ ؛ لأنه عن النجاسة أحفظ ، ولتعارض المعنيين سوى الأول بينهما .

(والأصح: صحة قدوة السليم بالسلس) بكسر اللام ؛ أي: سلس البول، (والظاهر بالمستحاضة غير المتحبرة) لصحة صلاتهما من غير قضاء ، والثاني يقول: صلاتهما صلاة ضرورة، ويفهم مما ذكر: الجزم بصحة قدوة مثلهما بهما كما في الأمي بمثله ، أما المتحيرة. فلا تصح القدوة بها لطاهرة ولا متحيرة على الصحيح ، كما ذكره في «الروضة »(١) في (كتاب الحيض) لوجوب القضاء عليها على الصحيح .

⁽۱) صحيح البخاري (۲۸۷) ، صحيح مسلم (۹٦/٤١٨) .

⁽٢) صحيح البخاري (٧٣٤) ، صحيح مسلم (٤١٧) عن سيدنا أنس رضي الله عنه .

⁽٣) صحيح البخاري (٤٣٠٢) .

 ⁽٤) ذكره البخاري معلقاً قبل الحديث (٦٩٢) .

⁽a) المجموع (٣/ ١٠٩).

⁽٦) روضة الطالبين (١/ ٣٥١) .

(ولو بان إمامه) بعد الصلاة على خلاف ظنه (امرأة أو كافراً معلناً) بكفره كاليهودي (قبل : أو مخفياً) كفره كالزنديق (. . وجبت الإعادة) لصلاته في الأولين ؛ لتقصيره بترك البحث فيهما ؛ إذ تمتاز المرأة بالصوت والهيئة وغيرهما ، ومثلها الخنثى ؛ لأن أمره ينتشر ، ويعرف معلن الكفر بالغيار وغيره ، بخلاف مخفيه ، فلا تجب الإعادة فيه في الأصح ، (لا) إن بان (جنباً) أو محدثاً كما في « المحرر » (١) ، (وذا نجاسة خفية) في ثوبه أو بدنه ، فلا تجب إعادة صلاة المؤتم به ؛ لاتقصير منه في ذلك ، بخلاف النجاسة الظاهرة ، وفيها كلام يأتي .

(قلت: الأصح المنصوص وقول الجمهور: أن مخفي الكفر هنا كمعلنه ، والله أعلم) فتجب إعادة صلاة الموتم به ؛ لنقصه بالكفر ، بخلاف الجنب مثلاً ، لا نقص فيه بالجنابة ، وذكر في «الروضة ، مع نحو المزيد هنا : أن ما صححه الرافعي من عدم وجوب القضاء هو الأقوى دليلاً ، وأن صاحبي « التبقة » « والتهذيب » وغيرهما قطعوا بأن النجاسة كالحدث ، ولم يفرقوا بين الخفية وغيرها ، وأن الإمام : أشار إلى أن الظاهرة كمسألة الزنديق^(۲) ؛ لأنها من جنس ما يخفى ؛ أي : فتكون على الوجهين فيه ، قال في « شرح المهذب » : وهذا أقوى ، وعليه يحمل كلام الشيخ في « التصحيح » بالخفية معبراً « التنبيه ^(۲) أي : فإنه أطلق النجاسة وحكم بالإعادة ، وتعقبه في « التصحيح » بالخفية معبراً بالصواب (⁽²⁾) لكنه قال في « التحقيق » : ولو بان على الإمام نجاسة . فكمحدث ، وقيل : إن كان ظاهرة . . فوجوب الإعادة فيها .

(والأمي كالمرأة في الأصح) بجامع النقص ، فيعيد القارىء المؤتم به ، **والثان**ي : كالجنب ؛ بجامع الخفاء ، فلا يعيد المؤتم به ، والخلاف مفرع على الجديد المانع من قدوة القارىء بالأمي ، ولو بان في أثناء الصلاة كون الإمام محدثاً أو جنباً. . نوى المأموم المفارقة وأثم الصلاة ، بخلاف

⁽١) المحرر (ص٥٤).

⁽٢) روضة الطالبين (١/ ٣٥٣_٣٥٣) .

⁽T) المجموع (3/277).

⁽٤) تصحيح التنبيه (١/١٤٩).

 ⁽۵) التحقيق (ص ۲۷۰).

وَلَوِ اَقْتَدَىٰ بِخُشَىٰ فَبَانَ رَجُلاً . . لَمْ يَسْقُطِ الْفَضَاءُ فِي الأَظْهَرِ . وَالْعَدَلُ أَوْلَىٰ مِنَ الْفَاسِقِ . وَالْأَصَحُّ : أَنَّ الأَفْقَةَ أَوْلَىٰ مِنَ الأَقْرَا وَالأَوْرَعِ . وَيُقَدَّمُ الأَفْقَةُ وَالأَقْرَأُ عَلَى الأَسْنُ السِّسِبِ ،

ما لو بان امرأة أو نحوها مما ذكر . . فيستأنفها كما هو ظاهر ، ولو عرف المأموم حدث الإمام ولم يتفرقا ولم يتطهر ثم اقتدئ به ناسياً . . وجبت الإعادة .

(ولو اقتدىٰ) رجل (بخش) وقد علم مما تقدم من عدم صحة القدوة أنه يجب القضاء (فبان رجلاً . لم يسقط القضاء في الأظهر) لأنه وجب لعدم صحة القدوة في الظاهر ؛ للتردد في حاله ، والثاني : ينظر إلى ما في نفس الأمر ، ولو بان في أثناء الصلاة . . استمر المأموم فيها على الثاني واستأنفها على الأول ، ويجري القولان فيما إذا اقتدى خشى بامرأة ثم بان امرأة ، أو خش بخشى ثم بانا رجلين ، أو امرأتين ، أو الإمام رجلاً أو المأموم امرأة .

(والعدل أولئ) بالإمامة (من الفاسق) وإن اختص بزيادة الفقه وغيره من الفضائل ؛ لأنه يخاف منه ألاً يحافظ على الشرائط .

(والأصح : أن الأُفقه أولئ من الأقرأ) أي : الأكثر قرآناً (والأورع) أي : الأكثر ورعاً ؛ وهو زيادة على العدالة بالعفة وحسن السيرة ؛ لأنه يحتاج في الصلاة إلى الأفقه ؛ لكثرة الوقائع فيها ، وقيل : الأورع أولئ من الآخرين ؛ لأنه أكرم عندالله ، وما يقع في الصلاة مما يحتاج إلىٰ كثير الفقه. فنادر ، وقيل : يستوي الأفقه والأورأ ؛ لتقابل الفضيلتين ، وقيل : الآوراً أولئ من الآخرين ، حكاه في « شرح المهذب ؟ () ويدل له فيما قيل : حديث مسلم : « إذا كانوا ثلاثة . فليؤمهم احدهم ، واحقهم بالإمامة أفرؤهم ؟ () ، وأجيب بأنه في المستوين في غير القراءة كالفقه ؛ لأن أهل العصر الأول كانوا يتفقهون مع القراءة ، فلا يوجد قارى . . إلا وهو فقيه ، فالحديث في تقديم الأقرأ من الفقهاء المستوين على غيره ، وفي « أصل الروضة » : فهماً من « الشرح » : أن الأقرأ مقدم على الأورع عند الجمهور () .

(ويقدم الأفقه والأقرأ على الأسن النسيب) فعلىٰ أحدهما من باب أولىٰ : أما الأفقه. . فلما تقدم ، وأما الأقرأ. . فإلىحاقاً به ، والمراد بــ(الأسن) : من يمضي عليه في الإسلام زمن أكثر من زمن الآخر فيه ، وبــ(النسيب) : من ينتسب إلىٰ قريش أو غيرهم مما يعتبر في الكفاءة كالعلماء

⁽¹⁾ المجموع (3/337).

 ⁽٢) صحيح مسلم (٦٧٢) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

⁽٣) روضة الطالبين (١/٣٥٥) .

والصلحاء ، (والجديد : تقديم الأسن على النسيب) لأن فضيلة الأول في ذاته ، والثاني في آبائه ، وفضيلة الذات أولىٰ ، والقديمة التعديم النسيب ؛ لأن فضيلته مكتسبة بالآباء ، وفضيلة الآخر مضي زمن لا اكتساب فيه ، والفضيلة المكتسبة أولىٰ ، وسكت كـ أصله ، عن الهجرة وهي إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو إلىٰ دار الإسلام بعده من دار الحرب ، وفي " الروضة ، كـ أصلها ، عن الشيخ أبي حامد وجماعة : تأخيرها عن السن والنسب نافين الخلاف في ذلك^(۱) ، وعن صاحبي « التنمة » « والتهذيب » : تقديمها عليهما^(۲) ، واختاره في « شرح المهذب » « والتحقيق » ، وقدم فيه الورع على الهجرة والسن والنسب^(۳) ، وأخره في « التنبيه » عن الكل^(٤) ، وأقره في « التنبيه » عن الكل^(٤) ، وأقره في « التنبيه »

(فإن استويا) أي : الشخصان في الصفات المذكورة من الفقه والقراءة والورع والسن في الإسلام والنسب وكذا الهجرة (. . فنظافة الثوب والبدن) من الأوساخ (وحسن الصوت وطيب الصنعة ونحوها) كحسن الوجه يقدم بها ؛ لأنها تفضي إلى استمالة القلوب وكثرة الجمع ؛ أي : يقدم بكل منها على مقابله ، فإن استويا فيها وتشاحا . . أقرع بينهما ، ذكره في « التحقيق » « وشرح المهذب "١٦) .

بتثبة

[فيمن يُقدّم للإمامة على غيره]

يقدم في النسب الهاشمي ، أو المطلبي من قريش علىٰ غيره ، وسائر قريش علىٰ سائر العرب ، وجميع العرب علىٰ العجم ، وفي الهجرة من هاجر علىٰ من لم يهاجر ، ومن تقدمت هجرته علىٰ من تأخرت هجرته ، وأولاد من هاجر أو تقدمت هجرته علىٰ أولاد غيرهم .

* * *

⁽١) روضة الطالبين (١/ ٣٥٤) ، الشرح الكبير (٢/ ١٦٩) .

⁽٢) التهذيب (٢/٢٨٦).

⁽٣) المجموع (٤/٥٤٤)، التحقيق (ص٢٧٣).

⁽٤) التنبيه (ص ٢٨) .

وَمُسْتَحِقُ الْمَنْفَكَةِ بِمِلْكِ وَتَحْوِهِ أَوْلَىٰ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلاَ.. فَلَهُ التَّقْوِيمُ ، ويُقَدَّمُ عَلَىٰ عَنِيْوِ السَّاكِنِ ، لاَ مُكَاتَبِهِ فِي مِلْكِهِ . وَالأَصَحُّ : تَقْدِيمُ الْمُكْتَرِي عَلَى الْمُكْوِي ، وَالْمُعِيرِ المُسْتَعِيرِ . وَالْوَالِي فِي مَحَلُّ وِلاَتِيهِ أَوْلَىٰ مِنَ الأَفْقَ وَالْمَالِكِ

(ومستحق المنفعة بملك ونحوه) كإجارة وإعارة وإذن من سيد العبد له (أولى) بالإمامة فيما استحق منفعته إذا كان أهلاً لها من غيره الأجنبي عن ذلك الموضع ، (فإن لم يكن أهلاً) لها كامرأة لرجال (. . فله التقديم) لمن يكون أهلاً ؟ وفي ذلك حديث مسلم : « لا يَوُمَنَّ الرجل الرجل في سلطانه ١٠٠٠ ، وفي رواية لأبي داوود : « في بيته ولا في سلطانه ١٠٠٠ ، وعبارة « الروضة » كـ أصلها » و« المحرر » : وساكن الموضعي بحق ٢٠٠٠ ، وصدقه على الصور الأربع المذكورة كما في الروضة » و« أصلها » أن أوضح من صدق قوله : (مستحق المنفعة) عليها ؛ إذ نوزع في صدقه على الأخيرتين منها ، (ويقدم) السيد (على عبده الساكن) بإذنه ، سواء أذن له في التجارة أم لا ؟ لرجوع فائلدة السكون إليه دون العبد ، فلا يجيء فيه خلاف المستعير الآتي ؛ لرجوع فائلدة السكون إليه ، (لا مكاتبه في ملكه) أي : المكاتب ؛ لأن سيده أجنبي منه .

(والأصح : تقديم المكتري على المكري) المالك ؛ نظراً إلى ملك المنفعة ، والثاني : ينظر إلى ملك الرقبة .

(و) تقديم (المعير على المستعبر) لملكه الرقبة والرجوع في المنفعة، والثاني: تقديم المستعبر ؛ لأنه صاحب السكني إلى أن يمنع.

والإمام الراتب للمسجد أولىٰ من غيره ، فإن لم يحضر. . استحب أن يبعث إليه ليحضر ، فإن خيف فوات أول الوقت . . استحب أن يتقدم غيره .

(والوالي في محل ولايته أولمن من الأفقه والمالك) فما ذكر معهما أولى ، وفي ذلك الحديث السابق ، ويتقدم أيضاً على الإمام الراتب في المسجد ، والمعنى فيه : أن تقدم غيره بحضرته لا يليق بهذل الطاعة ، فإن أذن في تقدم غيره . . فلا بأس ، ثم يراعى في حضور الولاة تفاوت درجتهم ؛ فالإمام الأعظم أولى من غيره ، ثم الأعلى فالأعلى ، وعبارة « المحرر » كــــ الشرح » : والوالي في

(٤)

⁽١) صحيح مسلم (٦٧٣) عن سيدنا أبي مسعود رضي الله عنه .

 ⁽۲) سنن أبي داوود (۵۸۲) عن سيدنا أبي مسعود البدري رضى الله عنه .

⁽٣) روضة الطالبين (١/ ٣٥٧) ، الشرح الكبير (٢/ ١٧٠) ، المحرر (ص ٥٥) .

روضة الطالبين (٢/٣٥٧) ، الشرح الكبير (٢/ ١٧١) .

فظناؤ

[في بعض شروط القدوة ومكروهاتها وكثير من آدابها]

لاَ يَتَقَدُّمُ عَلَىٰ إِمَامِهِ فِي الْمُوقِفِ ، فَإِنْ تَقَدَّمَ . بَطَلَتْ فِي الْجَوِيدِ . وَلاَ تَشُوُّ مُسَاوَاتُهُ ، وَيُنْدَبُ تَخَلُّفُهُ فَلِيلاً ، وَالإعْتِبَارُ بَالْمَهِبِ . وَيَسْتَذِيرُونَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَوْلَ الْكَمْبَةِ ، وَلاَ يَشُوُّ كَوْنَهُ أَفْرَبَ إِلَىٰ الْكَعْبَةِ فِي غَيْرِ جِهَةِ الإِمَامِ فِي الْأَصَحُ ،

محل ولايته أولىٰ من غيره(١٠) وإن اختص ذلك الغير بصفات مرجحة ، وهو أولىٰ من مالك المنفعة أيضاً ، فعدل المصنف عن بعضها إلىٰ ما قاله ؛ نظراً للمال .

* * *

(فصل : لا يتقدم) المأموم (على إمامه في الموقف) لأنه لم ينقل عن أحد من المقتدين بالنبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين ، (فإن تقدم) عليه . . (بطلت) صلاته (في الجديد) كما تبطل بتقدمه عليه في الفمل ، والقديم : لا تبطل ، كما لا تبطل بوقوفه على يساره ، وعبارة « المحرر » : لم تنعقد () : لا تنعقد لو تقدم عند التحرم ، وتبطل لو تقدم في خلالها () ، و شرح المهذب » : لو شك في تقدمه عليه . . فالصحيح المنصوص في « الأم » : تصح صلاته ؛ لأن الأصل : عدم المفسد ، وقيل : إن جاء من خلف الإمام . صحت ؛ لأن الأصل : عدم المفسد ، وقيل : إن جاء من خلف الإمام . صحت ؛ لأن الأصل : عدم تقدمه ، أو من قدامه . لم تصح ؛ لأن الأصل : بقاء تقدمه () ، قال في « الكفاية » : وهنذا أوجه .

(ولا تضر مساواته) للإمام ، (ويندب تخلفه) عنه (قليلاً) فتكره مساواته كما قاله في " شرح المهذب "^(٥) ، (والاعتبار) في التقدم والمساواة في القيام (بالعقب) وهو مؤخر القدم ، فلو تساويا فيه وتقدمت أصابع المأموم . لم يضر ، ولو تقدم عقبه وتأخرت أصابعه . . ضر ، وفي القعود بالألية ، وفي الاضطجاع بالجنب ، ذكره البغوي في " فتاويه » .

(ويستديرون في المسجد الحرام حول الكعبة) ويستحب أن يقف الإمام خلف المقام ، (ولا يضر كونه) أي : المأموم (أقرب إلى الكعبة في غير جهة الإمام) منه إليها في جهته (في الأصح) تفريعاً

⁽١) المحرر (ص٥٥)، الشرح الكبير (٢/ ١٧٠).

⁽٢) المحرر (ص٥٥).

⁽٣) الشرح الكبير (٢/ ١٧٢).

المجموع (٤/ ٢٥٧).

⁽O) . (Lagare (1/ YOY) .

وَكَذَا لَوْ وَقَفَا فِي ٱلْكَعْبَةِ وَٱخْتَلَفَتْ جَهَتَاهُمَا . وَيَقْفُ ٱلذَّكَرُ عَنْ يَمينِهِ ، فَإِنْ حَضَرَ آخَرُ. . أَحْرَمَ عَنْ يَسَارِهِ ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ ٱلإِمَامُ ، أَوْ يَتَأَخَّرَانِ وَهُوَ أَفْضَلُ . .

على الجديد ؛ لانتفاء تقدمه عليه ، والثاني يقول : هو في معنى التقدم عليه ، ودفع بأنه لا تظهر به مخالفة منكرة ، بخلاف الأقرب في جهة الإمام فيضر جزماً ، والجمهور قطعوا بالأول ، وعبر فيه في « الروضة » بالمذهب(١) ، وقول « المحرر » : في الأظهر(٢) ؛ أي : من الخلاف ، (وكذا لو وقفًا) أي : الإمام والمأموم (في الكعبة) أي : داخلها (واختلفت جهتاهما) كأن كان وجه المأموم إلىٰ وجه الإمام أو ظهره إلىٰ ظهره ، لا يضر كون المأموم أقرب إلى الجدار الذي توجه إليه من الإمام إلىٰ ما توجه إليه في الأصح ؛ لما تقدم ، وزاد في « أصل الروضة » : حكاية طريق القطع به وتصحيحها مما ذكره الرافعي في الأولىٰ (٣) ، ولو وقف الإمام في الكعبة والمأموم خارجها. . جاز له التوجه إلىٰ أي جهة شاء ، ولو وقفا بالعكس . . جاز أيضاً ، لكن لا يتوجه المأموم إلى الجهة التي توجه إليها الإمام على الجديد ؛ لتقدمه حينتذ عليه .

(. . أحرم عن يساره ثم يتقدم الإمام أو يتأخران) حيث أمكن التقدم والتأخر لسعة المكان من الجانبين ، (وهو) أي : تأخرهما (أفضل) روى الشيخان عن ابن عباس قال : (بت عند خالتي ميمونة ، فقام النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ، فقمت عن يساره ، فأخذ برأسي فأقامني عن يمينه)(٤) ، وروى مسلم عن جابر قال : (قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى ، فقمت عن يساره ، فأخذ بيدي حتى أدارني عن يمينه ، ثم جاء جبار بن صخر فقام عن يساره ، فأخذ بأيدينا جميعاً حتىٰ أقامنا خلفه)^(ه) ، ترجم البيهقي عليه (باب الرجل يأتم بالرجل) ، وعلى الأول : (باب الصبي يأتم برجل)(٢) ، ولو جاء الثاني في التشهد أو السجود. . فلا تقدم ولا تأخر حتىٰ يقوموا ، وإن لم يمكن إلا التقدم أو التأخر لضيق المكان من أحد الجانبين. . حافظوا على الممكن.

(ويقف الذكر عن يمينه) أي : الإمام بالغاً كان المأموم أو صبياً ، (فإن حضر آخر) في القيام

روضة الطالبين (١/٣٥٨) . (1)

⁽٢)

المحرر (ص٥٥).

روضة الطالبين (٣٥٨/١) ، الشرح الكبير (١٧٣/٢) . (٣)

صحيح البخاري (٦٩٩) ، صحيح مسلم (٧٦٣) . (1)

صحيح مسلم (٣٠١٠) . (0)

سنن البيهقي الكبرىٰ (٣/ ٩٥) . (7)

وَلَوْ حَضَرَ رَجُلاَنِ أَوْ رَجُلٌ وَصَبِيِّ .. صَفَّا خَلْفَهُ ، وَكَذَا أَمْرَأَةً أَوْ يِشْوَةٌ . وَيَقِفُ خَلْفَهُ الرَّجَالُ ثُمُّ الصَّبْنِيَانُ ثُمُّ النَّسَاءُ . وَتَقِفُ إِمَامَتُهُنَّ وَسُطَهُنَّ . وَيُكْرَهُ وُقُوفُ الْمَأْمُومِ فَرَداً ، بَلْ يَدْخُلُ الصَّفَّ إِنْ وَجَدَ سَعَةً ، وَإِلاَّ .. فَلَيَجُرَّ شَخْصاً بَعْدَ الإِحْرَام ، وَلَيْسَاعِدُهُ الْمُجَرُّورُ

(ولو حضر) مع الإمام في الابتداء (رجلان أو رجل وصبي . . صفا) أي : قاما صفأ (خلفه ، وكذا امرأة أو نسوة) تقوم أو يقمن خلفه ، وإن حضر معه رجل وامرأة . قام الرجل عن يعينه والمرأة خلف الرجل ، وإن حضر معه امرأة ورجلان أو رجل وصبي . . قام الرجلان أو الرجل والصبي خلفه صفأ ، وقامت المرأة خلفهما ؛ روى الشيخان عن أنس قال : (صلى النبي صلى الله عليه وسلم في بيت أم سليم ، فقمت أنا ويتيم خلفه وأم سليم خلفنا)(١) ، ولو حضر معه رجل وامرأة وختئى . . وقف الرجل عن يمينه والختئى خلفهما ؛ لاحتمال أنه امرأة ، والمرأة خلف الختئى ؛ لاحتمال أنه رجل .

(ويقف خلفه الرجال ثم الصبيان ثم النساء) قال صلى الله عليه وسلم : « ليليني منكم أولو الأحلام والنهن ، ثم الذين يلونهم » ثلاثاً ، رواه مسلم (٢٠) ، وقوله : « ليليني » بتشديد النون بعد الياء ، وبحذفها وتخفيف النون روايتان ، والنهئي : جمع نهية بضم النون وهو العقل ، وروى البهتي عن أبي مالك الأشعري قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يليه في الصلاة الرجال ثم الصبيان ثم النساء (٢٠) ، لكنه ضعفه ، وفي « التحقيق » كـ النبيه » : ثم الخنائل ثم النساء (٢٠) .

(وتقف إمامتهن وسطهن) بسكون السين ، روى البيهقي بإسنادين صحيحين : (أن عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما أمتا نساء فقامتا وسطهن)^(٥) ، ولو أمهن خنثىٰ . . تقدم عليهن ، ذكره في « الروضة ^(١) ، وكل ما ذكر مستحب ومخالفته لا تبطل الصلاة .

(ويكره وقوف المأموم فرداً ، بل يدخل الصف إن وجد سعة) فيه ، (وإلا . . فليجر شخصاً) منه (بعد الإحرام وليساعده المجرور) بموافقته فيقف معه صفاً ، روى البيهقي : أنه صلى الله عليه وسلم قال لرجل صلىٰ خلف الصف : « أيها المصلي ؛ هلاّ دخلت في الصف ، أو جررت رجلاً من

⁽١) صحيح البخاري (٨٧٤) ، صحيح مسلم (٦٦٠/٦٦٠) .

 ⁽٢) صحيح مسلم (٤٣٢) عن سيدنا ابن مسعود رضي الله عنه .

⁽٣) السنن الكبرى (٣/ ٩٧) عن سيدنا أبي مالك الأشعري رضي الله عنه .

⁽٤) التحقيق (ص ٢٧٥) ، التنبيه (ص ٢٩).

⁽٥) السنن الكبرى (٣/ ١٣١) .

⁽٦) روضة الطالبين (١/ ٣٦٠) .

وَيُشْتَرَطُ عِلْمُهُ بِانْفِقَالاَتِ الإِمَامِ ، بِأَنْ يَرَاهُ أَوْ بَعْضَ صَفَّ ، أَوْ يَسْمَمَهُ أَوْ بُنْفاً . وَإِذَا جَمَعَهُمَا مَسْجِدٌ . صَحَّ الِاثْقِدَاهُ وَإِنْ بُنُدَتِ الْمَسَافَةُ وَحَالَتْ أَنْبِيْتٌ . وَلَوْ كَانَا بِفَضَاءِ . شُوط أَلاَّ يَزِيدَ مَا يَنْهُمَا عَلَىٰ ثَلَاثِ مِنْهُ ذِرَاعٍ تَقْرِيباً ، وَقِيل : تَخْدِيداً . فَإِنْ نَلاَحَنَ شَخْصَانِ أَوْصَفَّانِ

الصف فيصلى معك ، أعد صلاتك »(١) وضعفه ، والأمر بالإعادة للاستحباب ؛ لما روى البخاري عن أبي بكرة : أنه انتهيٰ إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو راكع ، فركع قبل أن يصل إلى الصف ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « زادك الله حرصاً ، ولا تعد ٣^(٢) ، وفي رواية لأبي داوود بسند البخاري : (فركع دون الصف ثم مشيّ إلى الصف)^(٣) ، لم يأمره بالإعادة مع أنه أتيّ ببعض الصلاة منفرداً خلف الصف ، وفي « الروضة » كـ« أصلها » : له أن يخرق الصف إذا لم يكن فيه فرجة وكانت في صف قدامه ؛ لتقصيرهم بتركها^(٤) ، ويؤخذ من الكراهة : فوات فضيلة الجماعة على قياس ما سيأتي في المقارنة .

(ويشترط علمه) أي : المأموم (بانتقالات الإمام) ليتمكن من متابعته ؛ (بأن يراه ، أو بعض صف ، أو يسمعه ، أو مبلغاً) وفي « الروضة » كـ« أصلها » : وقد يعلم بهداية غيره إذا كان أعمىٰ ، أو أصم في ظلمة (٥) .

(وإذا جمعهما مسجد. . صح الاقتداء وإن بعدت المسافة وحالت أبنية) نافذة أغلق أبوابها أو لا ، وقيل : لا يصح في الإغلاق ، وإذا لم تكن نافذة. . لا يعد الجامع لهما مسجداً واحداً .

(ولو كانا بفضاء) أي : مكان واسع (. . شرط ألا يزيد ما بينهما علىٰ ثلاث مئة ذراع) بذراع الآدمي (تقريباً ، وقيل : تحديداً) وهـٰذا التقدير مأخوذ من عرف الناس ؛ فإنهم يعدونهما في ذلك مجتمعين ، وعلى التقريب : لا تضر زيادة أذرع يسيرة ؛ كثلاثة ونحوها ، وتضر على التحديد ، قاله في « شرح المهذب »(٦) .

(فإن تلاحق شخصان أو صفان) كذا في « المحرر »(٧) أيضاً ، والمراد به ما في « الروضة »

السنن الكبري (٣/ ١٠٥) عن سيدنا وابصة رضى الله عنه . (1)

صحيح البخاري (٧٨٣) . (٢)

سنن أبي داوود (٦٨٤) . (٣)

روضة الطالبين (١/ ٣٦٠) ، الشرح الكبير (٢/ ١٧٥) . (٤)

روضة الطالبين (١/ ٣٦٠) ، الشرح الكبير (١٧٦/٢) . (0)

المجموع (٤/ ٢٦١) . (٦)

المحرر (ص٥٦) . (V)

اغَيْرَتِ الْمَسَاقَةُ بَيْنَ الأَخِيرِ وَالأَوَّلِ . وَسَوَاءُ الْفَصَاهُ الْمَمْلُوكُ وَالْوَقْفُ وَالْمُبَغَّفُ . وَلاَ يَضُوُّ الشَّارِعُ الْمَطْرُوقُ وَالنَّيْمُ الْمُحْوِجُ إِلَىٰ سِبَاحَةِ عَلَى الصَّحِيحِ . فَإِنْ كَانَا فِي بِنَاءَيْنِ كَصَحْنٍ وَصُفَّةٍ أَوْ بَيْتِ . . فَطَرِيقَانِ : أَصَحُّهُمًا : إِنْ كَانَ بِنَاءُ الْمَاشُومِ بَعِيناً أَوْ شِمَالاً . وَجَبَ اتَصَالُ صَفُ مِنْ أَحَدِ الْبَنَاءَيْنِ يَالاَخْرِ ، وَلاَ تَضُرُّ فُوْجَةٌ لاَ تَسَعُ وَافِغاً فِي الاَصَحِّ

كـ« أصلها » : أنه لو وقف خلف الإمام صفان أو شخصان أحدهما وراء الآخر(١) (. . اعتبرت المسافة) المذكورة (بين الأخير والأول) من الشخصين أو الصفين ، لا بين الأخير والإمام ، حتى لو كثرت الصفوف وبلغ ما بين الإمام والأخير فرسخاً . . جاز .

(وسواء) في الحكم المذكور (الفضاء المملوك والوقف والمبعض) أي : الذي يعضه ملك ، ويعضه وقف ، والموات كما في « المحرر »^(٣) ، والمحوط والمسقف كما في « شرح المهذب » كــ« أصل الروضة » فهماً من « الشرح »^(٣) .

(ولا يضر) بين الشخصين أو الصفين (الشارع المطروق ، والنهر المحوج إلى سباحة) بكسر السين ؛ أي : عوم (على الصحيح) ومقابله يقول : الشارع قد تكثر فيه الزحمة فيمسر الاطلاع على أحوال الإمام ، والماء حائل كالجدار ، وأجيب بمنع العسر والحيلولة المذكورين ، ولا يضر جزماً الشارع غير المطروق ، والنهر الذي يمكن العبور من أحد طوفيه إلى الآخر من غير سباحة بالوثوب فوقه ، أو المشي فيه ، أو علىٰ جسر ممدود علىٰ حافتيه ، وذكر في « شرح المهذب » اعتبار المساقة المذكورة بين الشخصين أو الصفين عن يمين الإمام أو يساره أيضاً ! .

(فإن كانا في بناءين ؟ كصحن وصفة أو بيت) من مكان واحد (... فطريقان : أصحهما : إن كان بناء المأموم يميناً أو شمالاً) لبناء الإمام (.. وجب اتصال صف من أحد البناءين بالآخر) كأن يقف واحد بطوف الصفة ، وآخر بالصحن متصلاً به ؟ وذلك ليحصل الربط بين الإمام والمأموم في الموقف الذي أوجب اختلاف البناء افتراقهما فيه ، (ولا تضر) في الاتصال المذكور (فرجة لا تسع واتفاً في الأصح) نظراً للعرف في ذلك ، والثاني : ينظر إلى الحقيقة .

⁽١) روضة الطالبين (١/ ٣٦٢) ، الشرح الكبير (٢/ ١٧٩) .

⁽٢) المحرر (ص٥٦).

⁽٣) المجموع (٤/ ٢٦٤) ، روضة الطالبين (١/ ٣٦٢) ، الشرح الكبير (٢/ ١٨٠) .

^(£) المجموع (£/ ٢٦١) .

وَإِنْ كَانَ خَلْفَ بِنَاءِ ٱلإِمَامِ. . فَٱلصَّحِيحُ : صِحَّةُ ٱلْقُدْوَةِ بِشَرْطِ أَلاَّ يَكُونَ بَيْنَ ٱلصَّفَّيْنِ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُع . وَٱلطَّرِيقُ ٱلثَّأَنِي : لاَ يُشْتَرَطُ إِلاَّ ٱلْقُرْبُ كَٱلْفَضَاءِ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَاثِلٌ أَوْ حَالَ بَابٌ نَافِذٌ . فَإِنَّ حَالَ مَا يَمْنَعُ ٱلْمُرُورَ لاَ ٱلرُّؤْيَةَ . . فَوَجْهَانِ ، أَوْ جدَارٌ . . بَطَلَتْ بٱتَّفَاقِ ٱلطَّريقَيْن . قُلْتُ : ٱلطَّرِيقُ ٱلثَّانِي أَصَحُّ ، وَٱللهُ أَعْلَمُ . وَإِذَا صَحَّ ٱقْتِلَاؤُهُ فِي بِنَاءِ آخَرَ . . صَحَّ ٱقْتِلَاءُ مَنْ خَلْفَهُ وَإِنْ حَالَ جِدَارٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ٱلإِمَام

(وإن كان) بناء المأموم (خلف بناء الإمام . . فالصحيح) من وجهين : أحدهما : منع القدوة ؛ لانتفاء الربط بما تقدم ، (صحة القدوة بشرط ألاَّ يكون بين الصفين) أو الشخصين بالبناءين وقف أحدهما بآخر بناء الإمام ، والثاني بأول بناء المأموم كما في « الروضة » و« أصلها »(١) (أكثر من ثلاثة أذرع) تقريباً القدر المشروع بين الصفين ؛ لإمكان السجود يعدان به متصلين ، وهـٰـذا الاتصال هو الرابط بين الإمام والمأموم في الموقف هنا .

(والطريق الثاني : لا يشترط إلا القرب كالفضاء) بألاًّ يزيد ما بين الإمام والمأموم على ثلاث مئة ذراع (إن لم يكن حائل ، أو حال) ما فيه (باب نافذ) يقف بحذائه صف أو رجل كما في « الروضة » و « أصلها »(٢) .

(فإن حال ما يمنع المرور لا الرؤية) كالشباك (. . فوجهان) أصحهما في "أصل الروضة": عدم صحة القدوة ؛ أخذاً من تصحيحه الآتي في المسجد مع الموات (٣٠) ، (أو) حال (جدار . . بطلت) أي: لم تصح القدوة (باتفاق الطريقين) ويلحق بالجدار : الباب المغلق ، وبالشباك : الباب المردود؛ أخذاً مما سيأتي، ويؤخذ من فرض الجدار على الطريقة الأولىٰ : فرض الباب والشباك بحكمهما عليها.

(قلت: الطريق الثاني أصح، والله أعلم).

(وإذا صح اقتداؤه في بناء آخر) على الطريق الأول أو الثاني (. . صح اقتداء من خلفه ، وإن حال جدار بينه وبين الإمام) ويكون ذلك؛ كالإمام لمن خلفه. . لا يجوز تقدمهم عليه ، قال القاضي الحسين : ولا تقدم تكبيرهم (٤) ؛ أي : للإحرام علىٰ تكبيره ، وجزم به في ٩ التحقيق ١٥٠٠ .

روضة الطالبين (٣٦٣/١) ، الشرح الكبير (٢/ ١٨٠) . (1)

روضة الطالبين (١/٣٦٣) ، الشرح الكبير (٢/ ١٨١) . (٢)

روضة الطالبين (١/ ٣٦٥). (٣)

التعليقة (١٠٥٣/٢) . (٤) (0)

التحقيق (ص ۲۷۸) .

الشرح الكبير (١/ ١٨٢) .

⁽٢) المجموع (٤/ ٢٦٤) ، التحقيق (ص ٢٧٩).

⁽٣) روضة الطالبين (١/ ٣٦٥) ، الشرح الكبير (٢/ ١٨٤) .

هُلْتُ : يُكْرَهُ أَرْبَقَاعُ ٱلْمَالُمُومِ عَلَىٰ إِمَامِهِ ، وَعَكْمُهُ إِلاَّ لِحَاجَةِ . فَيُسْتَحَبُّ ، وَلاَ يَقُومُ حَتَّىٰ يَفْرِعُ آلِمُؤَذِّنُ مِنَ ٱلإِقَامَةِ ، وَلاَ يَبْتَدِىءُ نَفَلاَ بَعْدَ شُرُوعِهِ فِيهَا ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ . . أَنَتُهُ إِنْ لَمْ يَخْشَ فَوْتَ ٱلْجَمَاعَةِ ، وَاللهُ أَعْلَمُ . يَخْشَ فَوْتَ ٱلْجَمَاعَةِ ، وَاللهُ أَعْلَمُ .

لفي بعض شروط القدوة ايضاً ! شَرْطُ الْقُدُوّةِ : أَنْ يَنْوِيَ الْمَأْمُومُ مَعَ التَّكْبِيرِ الإِقْتِدَاءَ أَوِ الْجَمَاعَةَ ـ وَالْجُمُعَةُ كَغَيْرِهَا عَلَى الصَّحِيجِ ـ فَلَوْ تَرَكُ هَلْــِوْ النَّهِةُ وَتَابَعَ فِي الْأَفْعَالِ. . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ عَلَى الصَّحِيج

(قلت : يكره ارتفاع المأموم علىٰ إمامه وعكسه إلا لحاجة) كتعليم الإمام المأمومين صفة الصلاة ، وكتبليغ المأموم تكبير الإمام (. . فيستحب) ارتفاعهما لذلك .

(ولا يقوم) مريد الصلاة (حتىٰ يفرغ المؤذن من الإقامة) لأنه وقت الدخول في الصلاة ، (ولا يبتدىء نفلاً بعد شروعه) أي : المؤذن (فيها) لحديث مسلم : « إذا أقيمت الصلاة. . فلا صلاة إلا

(فإن كان فيه . . أتمه إن لم يخش فوت الجماعة) بإتمامه ، (والله أعلم) فإن خشيه . . قطع النفل ودخل في الجماعة ؛ لأنها أولىٰ منه بفرضيتها أو تأكدها ، وقد تقدم أنها تدرك ما لم يسلم الإمام ، ففوتها بسلامه كما صرح به هنا في « شرح المهذب »(٢) .

(فصل : شرط القدوة) في الابتداء : (أن ينوي المأموم مع التكبير الاقتداء أو الجماعة) وإلا. . فلا تكون صلاته صلاة جماعة ، ونية الجماعة صالحة للإمام ، وعبر بها فيه أبو إسحاق ، ذكره في « الكفاية » ، وتتعين بالقرينة الحالية للاقتداء والإمامة ، وسيأتي جواز قدوة المنفرد في خلال صلاته في الأظهر ، ولا تكبير فيها .

(والجمعة كغيرها) في اشتراط النية المذكورة (على الصحيح) .

والثاني يقول : اختصت بأنها لا تصح إلا بالجماعة ، فلا حاجة إلىٰ نيتها فيها .

(فلو ترك هـٰذه النية وتابع في الأفعال . . بطلت صلاته على الصحيح) لأنه وقفها علىٰ صلاة غيره

⁽١) صحيح مسلم (٧١٠) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

 ⁽۲) المجموع (٤/١٨٠).

وَلاَ يَجِبُ تَعْيِينُ ٱلإِمَامِ ، فَإِنْ عَيِّنَهُ وَأَخْطَأَ.. بَطَلَتْ صَلاَتُهُ . وَلاَ يُشْتَرَطُ لِلإِمَامِ نِيَّةُ ٱلإِمَامَةِ ، وَتُشْتَحَبُ ، فَلَوَ أَخْطَأَ فِي تَغْيِينِ تَابِعِو.. لَمْ يَضُرَّ . وَتَصِحُ قُدُوةُ ٱلْمُؤَدِّي بِالْقَاضِي وَالْمُفْتَرِضِ بِالْمُنْتَقِّلِ ، وَفِي الظَّهْرِ بِالْمَصْرِ ، وَبِالْمُكُوسِ ، وَكَذَا

من غير رابط بينهما ، والثاني يقول : المراد بالمتابعة هنا : أن يأتي بالفعل بعد الفعل لا لأجله وإن تقدمه انتظار كثير له فلا نزاع في المعنى .

(ولا يجب تعيين الإمام) في النية ، بل تكفي نية الاقتداء بالإمام الحاضر أو الجماعة معه ، (فإن عينه وأخطأ) كأن نوى الاقتداء بزيد فبان أنه عمرو (. . بطلت صلاته) لمتابعته من لم ينو الاقتداء به ، فإن قال : الحاضر أو هــٰذا. . فوجهان ، قال في « الروضة » : الأرجح : صحة الاقتداء(١١) .

(ولا يشترط للإمام نية الإمامة) في صحة الاقتداء به ، (وتستحب) له ؛ لينال فضيلة الجماعة ، وقيل : ينالها من غير نية ؛ لتأدى شعار الجماعة بما جرىٰ ، وقال القاضي حسين فيمن صلميٰ منفرداً فاقتدى به جمع ولم يعلم بهم : ينال فضيلة الجماعة ؛ لأنهم نالوها بسببه(٢) ، كذا في الأصل الروضة » عن القاضي حسين (٣) ، زاد في « شرح المهذب » عنه : أنه إن علمهم ولم ينو الإمامة. . لم تحصل له الفضيلة^(٤) ، وعبر في قوله بالوجه الثالث ، ومن فوائد الوجهين : أنه إذا لم ينو الإمامة في صلاة الجمعة. . هل تصح جمعته ؟ والأصح : لا تصح ، وبه قال القاضي حسين ، وسكت الشيخان عن وقت نية الإمامة ، وذكر الجويني في « التبصرة » : أنها عند الإحرام ، وقال في « البيان » في (باب صفة الصلاة) : تجوز بعده (٥) ، وقال هنا : لا تصح عنده (٦) ؛ أي : لأنه ليس بإمام الآن ، (فلو أخطأ في تعيين تابعه) الذي نوى الإمامة به (. . لم يضر) لأن غلطه في النية لا يزيد علىٰ تركها وهو جائز كما سبق .

(وتصح قدوة المؤدى بالقاضي والمفترض بالمتنفل، وفي الظهر بالعصر وبالعكوس) أي: القاضي بالمؤدي والمتنفل بالمفترض ، وفي العصر بالظهر ، ولا يضر اختلاف نية الإمام والمأموم ، (وكذا

روضة الطالسين (١/ ٣٦٦) . (1)

التعليقة (٢/ ٧٠٦) .

روضة الطالبين (١/٣٦٧) . (٣)

المجموع (٤/ ١٧٥) . (٤)

البيان (١٦٣/٢) . (0)

⁽٦)

البيان (۲/ ٣٦٧) .

الطَّهْرُ بِالصَّنحِ وَالْمَغْرِبِ ، وَهُوَ كَالْمَسْبُوقِ ، وَلاَ نَصُرُ مُنَابَتَهُ الإِمَامِ فِي الْفُنُوتِ وَالْجُلُوسِ الأَخِيرِ فِي النَّغْرِبِ ، وَلَهُ فِرَاقُهُ إِذَا الشَّغَلَ بِهِمَا . وَتَجُورُ الصَّبُحُ خَلْفَ الطُّهْرِ فِي الأَظْهَرِ ، فَإِذَا فَامَ لِلظَّلِكَةِ : إِنْ شَاءَ . فَارَقُهُ وَسَلَّمَ ، وَإِنْ شَاءَ . النَّظَرُهُ لِيسَلَّمُ مَمَهُ . فُلْثُ : انْنِظَارُهُ أَفْضَلُ ، وَاللَّهُ أَغَلَمُ . وَإِنْ أَنْكُنُهُ الْفُنُوتُ فِي الظَّانِيَّةِ . فَنَتَ ، وَإِلاَّ . تَرَكُهُ ، وَلَهُ فِرَاقُهُ لِيقْنُتَ . فَإِنْ الْحَتَلَفَ فِعْلُهُمَا ؛ كَمْكُتُوبَةٍ وَكُمُوفٍ أَوْ جَنَازَةٍ . لَمْ تَصِحَّعُ عَلَى الصَّحِيحِ

الظهر بالصبح والمغرب ، وهو) أي : المقتدي في ذلك (كالمسبوق) يتم صلاته بعد سلام إمامه ، (ولا تضر متابعة الإمام في القنوت) في الصبح (والجلوس الأخير في المغرب ، وله فراقه إذا اشتغل بهما) بالنية ، واستمراره أفضل ، ذكره في « شرح المهذب ١٠٪ .

(وتجوز الصبح خلف الظهر في الأظهر) وقطع به كمكسه ؛ بجامع أنهما صلاتان متفقتان في النظم ، والثاني : ينظر إلى فراغ صلاة المأموم قبل الإمام ، (فإذا قام) الإمام (للثالثة : إن شاء) المأموم (. . فارقه) بالنية (وسلم ، وإن شاء . . انتظره ليسلم معه) .

(قلت : انتظاره أفضل ، والله أعلم) .

(وإن أمكنه القنوت في الثانية) بأن وقف الإمام يسيراً (. . قنت ، وإلا . . تركه) قال في
« الروضة » كـ« أصلها » : ولا شيء عليه (٢) ؛ أي : لا يجبره بالسجود ؛ لأن الإمام يحمله عنه ،
(وله فراقه) بالنية (ليقنت) تحصيلاً للسنة ، ولو صلى المغرب خلف الظهر : فإذا قام الإمام إلى الرابعة . لم يتابعه ، بل يفارقه بالنية ويجلس ويتشهد ويسلم ، وليس له انتظاره في الأصح ؛ لأنه أحدث تشهداً لم يفعله الإمام ، بخلاف الصبح خلف الظهر .

(فإن اختلف فعلهما) أي : الصلاتين (كمكتوية وكسوف أو جنازة . لم تصح) القدوة فيهما (على الصحيح) لتعذر المنابعة ، والثاني : تصح ؛ لاكتساب الفضيلة ، ويراعي كل واجبات صلاته ، فإذا اقتدئ مصلي المكتوبة بمصلي الجنازة . لا يتابعه في التكبيرات والأذكار بينها ، بل إذا كبر الإمام الثانية . . تخير هو بين أن يخرج نفسه عن المتابعة وبين أن ينتظر سلام الإمام ، أو بمصلي الكسوف . . تابعه في الركوع الأول ، ثم إن شاء . . وفع رأسه معه وفارقه ، وإن شاء . . ا انتظره قبل الرفع ، ولا ينتظره بعده ؛ لما فيه من تطويل الركن القصير .

* * *

المجموع (٢٣٦/٤).

⁽٢) روضة الطالبين (٣٦٨/١) ، الشرح الكبير (٢/ ١٩٠) .

فظننا

[في متابعة الإمام]

تَجِبُ مُتَابَعَةُ ٱلإِمَّامِ فِي أَفْمَالِ الصَّلاَةِ ؛ يِأَنْ يَتَأَخَّرَ ٱبْتِنَاءُ فِعْلِدِ عَنِ ٱبْتِنَائِهِ ، وَيَتَقَدَّمَ عَلَىٰ فَرَاغِهِ مِنْهُ ، فَإِنْ فَارَنَهُ . لَمْ يَضُرُّ إِلاَّ تَكْبِيرَةَ ٱلإخرامِ . وَإِنْ تَخَلَّفَ بِرُكُنِ ؛ بِأَنْ فَرَغَ ٱلإِمَامُ مِنْهُ وَهُوَ فِيمَا قَبْلُهُ . لَمْ تَبْطُلُ فِي ٱلأَصَحُ ، أَوْ بِرُكْتَنِي ؛ بِأَنْ فَرَغَ مِنْهُمَا وَهُوَ فِيمَا

(فصل : تجب متابعة الإمام في أفعال الصلاة ؛ بأن يتأخر ابتداء فعله) أي : المأموم (عن ابتدائه) أي : الإمام ؛ أي : ابتداء فعله ، (ويتقلم) ابتداء فعل المأموم (على فراغه منه) أي : فراغ الإمام من الفعل ، فلا يجوز التقدم عليه ولا التخلف عنه على ما سيأتي بيانه ، وفي « صحيح مسلم » حديث : « لا تبادروا الإمام ، إذا كبر . . فكبروا ، وإذا ركح . . فلركوا ، وإذا ركح . . فلركوا ، وإذا ركم . . فلا إلى المقارنة في الله المقارنة في السلام أيضاً ؛ اعتباراً للتحلل بالتحرم ، ثم المقارنة في الأفعال مكروهة مفيلة الجماعة ، جزم به في « الروضة » ، وفي « أصلها » : ذكره صاحب « التهذيب » وفي « أصلها » : ذكره صاحب « التهذيب » وفي و أعلها عشر عصول فضيلتها .

(وإن تخلف) المأموم (بركن) فعلي ؛ (بأن فرغ الإمام منه وهو فيماً قبله) كأن ابتدأ الإمام وفع الاعتدال والمأموم في القيام (. . لم تبطل) صلاته وإن لم يكن عذر (في الأصح) لأن تخلف يسير ، والثاني : تبطل في التخلف من غير عذر ، ولو اعتدل الإمام والمأموم في القيام . لم تبطل صلاته في الأصح في « الروضة °^(۲) ، (أو) تخلف (بركتين ؛ بأن فرغ) الإمام (منهما وهو فيما

⁽١) صحيح مسلم (٤١٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

 ⁽٢) صحيح البخاري (٧٣٤) ، صحيح مسلم (٤١٧) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٣) قول «المحرر»: (ولو ساوقه.. لم يضر) هذا مما عد لحناً ، وقد أكثر (الغزالي) وغيره من استعماله وصوابه: (ولو قارنه) كما قاله « المنهاج » لأن المساوقة في اللغة: مجيء واحد بعد آخر . « دقائق المنهاج » (ص ٤٦) .

⁽٤) روضة الطالبين (١/ ٣٦٩) ، الشرح الكبير (١٩١/٢) .

⁽۵) التهذیب (۲/ ۲۷۶) ، الشرح الکبیر (۱۹۱/۲).

⁽١) روضة الطالبين (١/ ٣٧٠).

فَنَهُهُمَا : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عُدُّدُ . يَطَلَتْ ، وَإِنْ كَانَ بِأَنْ أَسْرَعُ قِرَاءَتُهُ وَرَكَعَ فَبَلَ إِنْمَامِ الْمَأْمُومِ (الْفَاتِحَةُ) . فَقِيلَ : يَبَنَّهُ وَتَسْقُطُ الْبَقِيَّةُ ، وَالصَّحِيثُ : يُبِيَّهُهَا وَيَسْمَىٰ حَلْقُهُ مَا لَمْ يُسْبَقَ بِأَكْثَرَ مِنْ لَالْاَقُ أَرْكَانِ مَفْصُودَةً وَهِيَ الطُويلَةُ وَإِنْ سُبِقَ بِالْكُثْرِ . فَقِيلَ : يُفَارِفُهُ ، وَالْأَصَحُ : يَتَنْهُهُ فِيمَا هُوَ فِيهِ ، نُمُّ يَتَدَارَكُ بَعْدَ سَلامِ الإمْرَامِ . وَلَوْ لَمْ يُرِيمٌ (الْفَاتِحَةَ يَلِشُغْلِهِ بِلْمَاءِ الإِنْسِتَاحِ.. فَمَعْدُورٌ . هَـنَذَا كُلَّهُ فِي الْمُوافِقِ ، فَأَمَّا مَسْبُوقُ رَكَعَ الإَمْامُ فِي فَايَحْدِهِ. فَالأَصَحُّ : أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَشْخِلُ بِالإِنْسِتَاحِ وَالتَّمُوذِ . ثَرَكَ قِرَاءَتُهُ وَرَكَعَ ، وَهُو مُدْوِكُ لِلوَكْمَةِ ،

قبلهما) كان ابتدأ الإمام هوي السجود والمأموم في قيام القراءة (فإن لم يكن عفر) كتخلفه لقراءة السورة (. . بطلت) صلاته ؛ لفحش تخلفه من غير عفر .

(وإن كان) عند ؛ (بأن أسرع) الإمام (قراءته وركع قبل إتمام المأموم و الفاتحة ») وهو بطي، القراء (أولو المنتفل بإتمامها لاعتدل الإمام وسجد قبله (. . فقيل : يتبعه وتسقط البقية) للعفر ، (والصحيح) : لا ، بل (يتمها ويسعى خلفه ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان مقصودة ـ وهي الطويلة ـ) فلا يعد منها القصير ؛ وهو الاعتدال والجلوس بين السجدة الثانية ، أو م م بوهو) السهو) ، فيسعى خلفه إذا فرغ من (الفاتحة) قبل فراغ الإمام من السجدة الثانية ، أو مع فراغه منها ؛ بأن ابتدأ الرفم اعتباراً ببقية الركمة ، (فإن سبق بأكثر) من الثلاثة المذكورة ؛ بأن لم يفرغ من (الفاتحة) إلا والإمام قائم عن السجود أو جالس للتشهد (. . فقيل : يفارقه) بالنية ؛ لتعدر الموافقة ، (والأصح) : لا يفارقه ، بل (يتبعه فيما هو فيه ، ثم يتدارك بعد سلام الإمام) ما فاته كالمسبوق ، وقبل : يراعي نظم صلاة نفسه ويجري على أثر الإمام وهو معذور .

(ولو لم يتم) المأموم (« الفاتحة » لشغله بدعاء الافتتاح) وقد ركع الإمام (. . فمعذور) كبطيء القراءة فيأتي فيه ما سبق .

(هـذا كله في) المأموم (الموافق) بأن أدرك محل (الفاتحة) ، (فأما مسبوق ركع الإمام في • فاتحته » . . فالأصح : أنه إن لم يشتغل بالافتتاح والتعوذ . . ترك قراءته وركع) مع الإمام ؛ لأنه لم يدرك غير ما قرأه ، (وهو) بالركوع مع الإمام (مدرك للركمة) حكماً ، (وإلا) أي : وإن اشتغل بالافتتاح أو التعوذ (. . لزمه قراءة بقدره) لأنه أدرك ذلك القدر وقصر بتفويته بالاشتغال بما لم يؤمر

⁽١) في (ب) زيادة : (للعجز لا للوسوسة).

به ، والثاني : يترك القراءة ويركع مع الإمام مطلقاً ، وما اشتغل به مأمور به في الجملة ، والثالث : يتخلف ويتم (الفاتحة) مطلقاً ؛ لأنه أدرك القيام الذي هو محلها ، فإن ركع مع الإمام على هلذا والشق الثاني من التفصيل . بطلت صلاته ، وإن تخلف عن الإمام على الوجه الثاني والشق الأول من التفصيل لإتمام (الفاتحة) حتى رفع الإمام من الركوع . فاتته الركمة ؛ لأنه غير معلور ، ولا تبطل صلاته إذا قلنا : التخلف بركن لا يبطل ، وقيل : تبطل ؛ لأنه ترك متابعة الإمام فيما فاتت به ركمة فهو كالتخلف بها ، أما المتخلف على الشق الثاني من التفصيل ليقرأ قدر ما فاته . . فقال البغوي : هو معلور ؛ لإلزامه بالقراءة (١٠) ، والمتولي كالقاضي حسين : غير معلور ؛ لاشتغاله بالسنة عن الفرض (١٠) ؛ أي : فإن لم يدرك الإمام في الركوع . . فاته الركمة كما قاله الغزالي (١٠) كإمامه ، ولا ينافي ذلك قول البغوي بعذره في التخلف ؛ لأنه لتدارك ما فوته بتفصيره ، إلا أن يريد انه كبطيء القراءة ، وفي « الروضة » و« أصلها » في (الصلاة على الميت) : أنه لو ركع الإمام عقب تكبير المسبوق . . ركع معه وسقطت عنه القراءة (١٠) ، وسكت هنا عن سقوطها ؛ للعلم به .

(ولا يشتغل المسبوق بسنة بعد التحرم) أي : لا ينبغي له ذلك كما عبر به في * المحرر »^(ه) وغيره ، (بل) يشتغل (بـ* الفاتحة ») فقط (إلا أن يعلم) أي : يظن (إدراكها) مع الاشتغال بسنة من افتتاح أو تعوذ فيأتي بها قبل (الفاتحة) .

(ولو علم المأموم في ركوعه أنه ترك " الفاتحة ») بأن نسيها (أو شك) في فعلها (. . لم يعد إليها) بالعود إلى محلها لفواته ، (بل يصلي ركعة بعد سلام الإمام ، فلو علم) بتركها (أو شك) في فعلها (وقد ركع الإمام ولم يركع هو . . قرأها) لبقاء محلها ، (وهو متخلف بعذر) كما في بطيء القراءة ، وقيل : لا ؛ لتقصيره بالنسيان ، (وقيل :) لا يقرأ ، بل (يركع ويتدارك بعد سلام

(1)

التهذيب (٢/ ٢٧٢) .

⁽٢) التعليقة (١٠٥٦/٢) .

 ⁽٣) الوسيط (٢/ ٢٣٨) .
 (٤) روضة الطالبين (٢/ ١٣٨) ، الشرح الكبير (٢/ ٤٤٠) .

⁽٥) المحرر (ص٩٥).

الإمَّامِ . وَلَوْ سَبَقَ إِمَّامَهُ بِالشَّحَوْمِ . لَمْ تَنَّعَيْدُ ، أَوْ بِـ(الْفَاتِحَةِ) أَوِ الشَّشَهْدِ . لَمْ يَضُرُهُ وَيُجْزِقُهُ ، وَقِيلَ : تَجِبُ إِعَادَتُهُ . وَلَوْ تَقَدَّمَ بِفِعْلِ ؛ كَرْكُوعٍ وَسُجُودٍ : إِنْ كَانَ بِرْمُخْنَيْنِ . . بَطَلَتْ ، وَإِلاَّ . فَلَا ، وَقِيلَ : تَبْطُلُ بِرُمْنِ .

الإمام) ركمة ، (ولو سبق إمامه بالتحرم. . لم تنمقد) صلاته ؛ لربطها بمن ليس في صلاة ، (أو بـه الفاتحة ، أو التشهد) بأن فرغ من ذلك قبل شروع الإمام فيه (. . لم يضره ويجزئه ، وقبل : تجب إعادته) مع فعل الإمام له أو بعده ، وقبل : يضر ؛ أي : تبطل صلاته .

2 - E

[في حكم ركوع المأموم قبل الإمام]

إذا ركع المأموم قبل الإمام ولم تبطل صلاته . ففي العمد يستحب له العود إلى القيام ؛ ليركع مع الإمام علىٰ أحد الوجهين المنصوص ، والثاني وقطع به البغوي والإمام : لا يجوز له العود^(٢٢) ، فإن عاد . بطلت صلاته ؛ لأنه زاد ركناً ، وفي ^و التحقيق ، و^{و ش}رح المهذب ، : وقيل : يجب العود ، وفي السهو : يتخير بين العود والدوام ، وقيل : يجب العود ، فإن لم يعد. . بطلت صلاته^(٢٢) ، وقيل : يحرم العود ، حكاه في ^و الروضة ، كـ و أصلها ، في (باب سجود السهو)^(٢٤) ، وفي ^و شرح

الشرح الكبير (١٩٦/٢) .

 ⁽۲) التهذيب (۲/ ۲۷۱) ، نهاية المطلب (۲/ ۲۰۰۰ ۲۰۲) .

⁽٣) التحقيق (ص ٢٦٤) ، المجموع (١٣٥/٤) .

⁽٤) روضة الطالبين (١/ ٣٧٣) ، السرح الكبير (٢/ ٧٧) .

فظناؤا

[في زوال القدوة وإيجادها]

إذَا خَرَجَ الإِمَّامُ مِنْ صَلاَتِهِ.. النَّقَطَتِ النُّدُّوةُ ، فإنْ لَمْ يَخْرِجُ وَقَطَعَهَا الْمَأْمُومُ.. جَازَ ، وَفِي فَوْلِى : لاَ يَجُوزُ إِلاَّ بِمُثْرِ يُرَخِّصُ فِي نَرْكِ الْجَمَاعَةِ ، وَمِنَ الْفُذْرِ : تَطْوِيلُ الإِمَامُ أَوْ نَرْكُهُ سُنَّةُ مَقْصُودَةٌ كَتَشَهُّلِهِ. وَلَوْ أَخْرَمَ مُنْفَرِداً ، ثُمَّ نَوى الْقُدْرَةَ فِي خِلاَلِ صَلاَتِهِ.. جَازَ فِي الأَظْهَرِ وَإِنْ كَانَ فِي رَكْمَةٍ أُخْرِىٰ ، ثُمَّ يَتَبَمُهُ قائِما كَانَ أَوْ قاعِداً ، فَإِنْ فَرَغَ الإِمَامُ أَوْلأ.. فَهُوَ كَمُسْبُوقِ ، أَوْ هُوَ ؛ فَإِنْ شَاءً

المهذب ، وغيره : أنه يحرم التقدم بفعل وإن لم يبطل ؛ لحديث النهي أول الفصل وغيره (١٠) .

(فصل : إذا خرج الإمام من صلاته) بحدث أو غيره (. . انقطعت القدوة) به ، (فإن لم يغرج و قطعها المأموم) بأن نوى المفارقة (. . جاز) سواء قلنا : الجماعة سنة أم فرض كفاية ؛ لأن السنة لا يلزم إتمامها ، وكذا فرض الكفاية إلا في الجهاد وصلاة الجنازة كما ذكر في (السير) ، (وفي قول) قال في " شرح المهلدب » : قديم () : (لا يجوز إلا يعذر) فتبطل الصلاة بدونه ؛ لقوله تمالئ : ﴿ وَلَوْ لَكُنْ الْبُوالُولُ أَصَلَكُوكُ ﴾ ، وقوله : (يرخص في ترك الجماعة) أي : ابتداء هو ما ضبط به الإمام العذر ، والحقوا به ما ذكره بقوله : (ومن العذر : تطويل الإمام) أي : القراءة لمن لا يصبر ؛ لضعف أو شغل كما في « المحرر » وغيره () ، (أو تركه سنة مقصودة ؛ كتشهد) وقنوت ، فيفارقه ليأتي بها .

(ولو أحرم منفرداً ثم نوى القدوة في خلال صلاته . . جاز) ما نواه (في الأظهر) كما يجوز أن يقتدي جمع بمنفرد فيصبر إماماً ، والثاني يقول : الجواز يؤدي إلى تحرم المأموم قبل الإمام ، وتبطل الصلاة بالقدوة (وإن كان في ركعة أخرى) أي : غير ركعة الإمام متقدماً عليه أو متأخراً عنه ، وقطع بعضهم بالمنع في هلذه الصورة ؛ لاختلافهما .

(ثم يتبعه قائماً كان أو قاعداً) وإن كان علىٰ خلاف نظم صلاته لو لم يقتد به؛ رعاية لحق الاقتداء، (فإن فرغ الإمام أولاً . . فهو كمسبوق) فيتم صلاته ، (أو) فرغ (هو) أولاً : (فإن شاء . .

⁽١) المجموع (٤/٢٠٥).

⁽Y) المجموع (X/ 10 P).

⁽٣) المحرر (ص ٦٠) .

فارقه) بالنية وسلم ، (وإن شاء . . انتظره ليسلم معه) وهو أفضل على قياس ما تقدم في الاقتداء في الصبح بالنظيم ، ثم الجواز في قطع القدوة واقتداء المنفرد يصاحبه الكراهة ؛ كما صرح بها في «شرح المهذب »(١) ، ويؤخذ منها : فوات فضيلة الجماعة في الثانية على قياس ما تقدم في المعارنة ، وفواتها في الأولى أيضاً ظاهر بقطع القدوة ، وظاهر : أنها لا تقوت في المفارقة المخير بينها وبين الانتظار .

(وما أدركه المسبوق) مع الإمام . . (فأول صلاته) وما يفعله بعد سلام الإمام آخرها ، (فيعيد في الباقي) من الصبح التي أدرك الأولىٰ منها وقنت مع الإمام (القنوت) في محله ، وفعله مع الإمام للمتابعة ، (ولو أدرك ركعة من المغرب . تشهد في ثانيته) لأنها محل تشهده الأول ، وتشهده مع الإمام للمتابعة .

نعم ؛ لو أدرك ركعتين من الرباعية . . قرأ السورة في الأخيرتين ؛ لئلا تخلو صلاته منها ، كما تقدم في (صفة الصلاة) ، (وإن أدركه) أي : الإمام (راكعاً . . أدرك الركعة) .

(قلت : بشرط أن يطمئن قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع ، والله أعلم) كما ذكر الرافعي أن صاحب «البيان » صرح به ، وأن كلام كثير من النقلة أشعر به وهو الوجه ، ولم يتعرض له الأكثرون(۲) . انتهلي .

وفي (الكفاية) : ظاهر كلام الأثمة : أنه لا يشترط^(٣) ، وفي المسألة حديث البخاري عن أبي بكرة : (أنه انتهلي إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو راكع فركع . . .)⁽¹⁾ إلى آخره السابق في الفصل الثاني ، وسيأتي في (الجمعة) : أن من لحق الإمام المحدث راكعاً . لم تحسب ركعته على الصحيح ، ومثله : من لحق الإمام في ركوع ركعة زائلة سهواً كما ذكر هناك .

(ولو شك في إدراك حد الإجزاء) بالطمأنينة علىٰ ما سبق قبل ارتفاع الإمام (.. لم تحسب ركعته

⁽¹⁾ Ilanana (3/111).

 ⁽۲) الشرح الكبير (۲/۳/۲).

⁽٣) كفاية النبيه (٣/ ٨٦٥).

⁽٤) صحيح البخاري (٧٨٣) .

فِي الْأَظْفَرِ . وَيُكَبُّرُ لِلإِحْرَامِ ثُمَّ لِلوُكُوعِ ، فَإِنْ نَوَاهُمَا بِتَكْبِيرَوْ . لَمْ تَنَعَفْد ، وَقِيلَ : تَنَعَفْد نَفَلاَ ، وَإِنْ لَمْ يَشْرِ بِهَا شَيْئًا . لَمْ تَنَعَفِدْ عَلَى الصَّمِيحِ . وَلَوْ أَوْرَكُهُ فِي اَعْتِدَالِهِ فَمَا يَعْدَهُ . ا نُشَقَلَ مَعُهُ مُكَبُرًا ، وَالْأَصَاحُ : أَنَّهُ يُمْوَافِنُهُ فِي النَّشَاهِ وَالشَّبِيحَاتِ ، وَأَنَّ مَنْ أَدْرَكُهُ فِي سَجَدَةٍ . لَمْ يَكَبُرُ لِلاِنْقِقَالِ إِلَيْهَا .

في الأظهر) لأن الأصل عدم الإدراك ، والثاني يقول : الأصل : بقاء الإمام في الركوع ، وتبع * الممحرر ، الغزالي في حكاية الخلاف قولين^(١) ، وحكاء في * الشرح ، عن الإمام وجهين^(٢) ، وصححه في * أصل الروضة ،^{٣)} ، وصوبه في * شرح المهذب » مع تصحيحه طريقة قاطعة بالأول ، قال : لأن الحكم بالاعتداد بالركعة بإدراك الركوع رخصة ، فلا يصار إليه إلا بيقين⁽¹⁾ .

(ويكبر للإحرام ثم للركوع) كغيره ، (فإن نواهما بنكبيرة . . لم تعقد) صلاته ؛ للتشريك بين فرض وسنة مقصودة ، (وقيل : تنعقد نفلاً) قال في " المهذب » : كما لو أخرج خمسة دراهم ونوئ بها الزكاة وصدقة التطوع (*) ؛ أي : فتقع صدقة تطوع بلا خلاف ، كما قال المصنف في شرحه ، ودفع القياس بأنه ليس فيه جامع معتبر (*) ، (وإن لم ينو بها شيئاً . لم تعقد) صلاته (على الصحيح) ، والثاني : تنعقد فرضاً ، كما صرح به في « شرح المهذب ؟ *) لأن قرينة الافتتاح تصرف إليه ، ونعارضتا ، وإن نوئ بالتكبيرة التحرم فقط أو الركوع فقط . . لم يَحْفَ الحكمُ كما قال في « المحرر » من الانعقاد في الأولى وعدمه في الناتية (٨)

(ولو أدركه) أي : الإمام (في اعتداله فما بعده. . انتقل معه مكبراً) موافقة له في تكبيره ، (والأصح : أنه يوافقه في التشهد والتسبيحات) أيضاً ، والثاني : لا يوافقه في ذلك ؛ لأنه غير محسوب له ، (و) الأصح : (إن من أدركه) أي : الإمام (في سجدة) أولى أو ثانية (. . لم يكبر للانقال إليها) والثاني : يكبر لذلك كما يكبر لو أدركه في الركوع ، وفرق الأول بأن الركوع

⁽۱) المحرر (ص ٦٠) ، الوسيط (٢/ ٢٣٩) .

⁽٢) الشرح الكبير (٢٠٣/٢).

⁽٣) روضة الطالبين (١/ ٣٧٧) .

⁽٣) روضة الطالبين (١٨٧/١)(٤) المجموع (١٨٧/٤) .

⁽٥) المهذب (١٣٣/١).

⁽⁷⁾ المجموع (117/1). (7) المجموع (1/18/1).

⁽۷) المجموع (۱۸٦/٤).

⁽۸) المجنوع (۱۸۱/۲) .(۸) المحرر (ص ٦٠) .

وَإِذَا سَلَّمَ ٱلْإِمَامُ. . قَامَ ٱلْمَسْبُوقُ مُكَبِّراً إِنْ كَانَ مَوْضِعَ جُلُوسِهِ ، وَإِلاًّ . . فَلاَ فِي ٱلأَصَحُّ .

محسوب له دون السجود ، ومثله التشهد .

(وإذا سلم الإمام. قام المسبوق مكبراً إن كان) جلوسه مع الإمام (موضع جلوسه) لو كان منفرداً ؟ بان أدركه في ثانية المغرب أو ثالثة الرباعية ، (وإلا) أي : وإن لم يكن جلوسه مع الإمام موضع جلوسه لو كان منفرداً ؟ كان أدركه في ثانية الرباعية أو ثالثة المغرب (. . فلا) يكبر عند قيامه (في الأصح) والثاني : يكبر ؟ لئلا يخلو الانتقال عن ذكر ، والسنة للمسبوق أن يقوم عقب تسليمتي الإمام ، ويجوز أن يقوم عقب الأولى ، ولو مكث بعدهما في موضع جلوسه . لم يضر ، أو في غيره . . بطلت صلاته ، قال في " شرح المهذب » : إن كان متعمداً عالماً ، فإن كان ساهياً . . لم يظر ويسجد للسهو (ال

وهل للمسبوقين أو للمقيمين خلف مسافر الاقتداء في بقية صلاتهم ؟ وجهان ، أصحهما : المنع ؛ لأن الجماعة حصلت ، وإذا أتموا فرادئ. . نالوا فضيلتها ، كذا في « الروضة » كد أصلها » في (كتاب الجمعة) آخر الاستخلاف^(۲) ، وفي « شرح المهذب » حكى الوجهين في المسبوقين في (باب صلاة الجماعة) وقال : أصحهما : الجواز ، قال : ولا يغتر بتصحيح ابن أبي عصرون المنع ، وكانه اغتر بقول الشيخ أبي حامد : لعل الأصح : المنع : انتهى (^{۳)} . والجمع بين هذا وبين ما تقدم عنه في « الروضة » : أن ذاك من حيث حصول الفضيلة ، وهذا من حيث جواز اقتداء المنفرد ؛ يدل عليه : أنه في « التحقيق » بعد أن ذكر جواز اقتداء المنفرد قال : واقتداء المسوق بعد سلام إمامه كغيره (⁴⁾ .

* * 4

⁽¹⁾ المجموع (٣/ ٤٤٧).

⁽٢) روضة الطالبين (١٨/٢) ، الشرح الكبير (٢/٣٧٣) .

⁽T) المجموع (T) (T) .

⁽٤) التحقيق (ص ٢٦٠) .

بابئ صلاة المشافر

إِنَّمَا نَقْصَرُ رُبَاعِيَّةٌ مُؤَدَّاةٌ فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ الْمُبَاحِ ، لاَ فَاتِئَّ الْحَضَرِ . وَلَوْ فَضَىٰ فَاتِئَنَّ السَّفَرِ . . فَالاَظْهَرُ : فَصْرُهُ فِي السَّفَرِ دُونَ الْخَصَرِ . وَمَنْ سَافَرَ مِنْ بَلَدَةٍ . فَأَوَّلُ سَفَرٍ ، خَجَاوَزَهُ سُورِهَا ، فَإِنْ كَانَ وَرَاءُ مُعِمَارَةٌ . الشُّرُطُ مُجَاوِزَتُهُا فِي الأَصْحَ . فُلْتُ : الأَصَحُ : لاَيْشَتُرطُ ، وَلَفْ أَعْلَمُ

(باب صلاة المسافر)

أي: كيفيتها من حيث القصر والجمع المختص هو بجوازهما، وختم بجواز الجمع بالمطر للمقيم.

(إنما تقصر رباعية) من الخمس فلا قصر في الصبح والمغرب (مؤداة في السفر الطويل المباح) أي : الجائز طاعة كان ؛ كالسفر للحح ، وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، أو غيرها ؛ كسفر التجارة ، (لا فائنة العضر) أي : لا تقصر إذا قضيت في السفر .

(ولو قضى فائتة السفر) أي : أراد قضاءها (. . فالأظهر : قصره في السفر دون الحضر) لأنه ليس محل قصر ، والثاني : يقصر فيهما ، والثالث : يتم فيهما ؛ اعتباراً للأداء في القصر ، وهذا هو الموافق للحصر في المؤداة دون ما قبله ، فالمراد من نفي الحصر للقصر في المقضية : ما ذكر فيها من التفصيل على الراجح ، فيضم منه إلى المؤداة مقضية فائتة السفر فيه ، ولو شك في أن الفائتة فائتة حضر أو سفر . . أتم فيه احتياطاً .

(ومن سافر من بلدة) لها سور (. . فأول سفره : مجاوزة سورها) المختص بها وإن كان داخله مواضع خربة ومزارع ؛ لأن جميع ما هو داخله معدود من البلدة ، (فإن كان وراءه عمارة) أي : دور متلاصقة كما في « الروضة » و « أصلها ^(۱۱) ، وفي « المحرر » : عمارات ودور^(۱۲) (. . اشترط مجاوزتها) أيضاً (في الأصح) لتبميتها للبلد بالإقامة فيها .

(قلت : الأصح : لايشترط) مجاوزتها ، (والله أعلم) لأنها لا تعد من البلد ، وهذا التصحيح في [«]أصل الروضة ^(٢٣) وفي [«]شرح المهذب ^{، عن «}شرح الرافعي ^(٤٤) وهو محتمل .

⁽١) روضة الطالبين (١/ ٣٨٠) ، الشرح الكبير (٢٠٨/٢) .

⁽٢) المحرر (ص ٦١).

⁽٣) روضة الطالبين (١/ ٣٨٠).

⁽٤) المجموع (٤/ ٢٨٨) .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شُورٌ.. فَأَوَّلُهُ : مُجَاوَزَةُ الْعُمْرَانِ ، لاَ الْخَرَابِ وَالْبَسَاتِينِ ، وَالْفَرَةُ كَبَلْنَةِ . وَأَوَّلُ شَفَرِ سَاكِنِ الْخِيَامِ : مُجَاوَزَةُ الْجِلَّةِ . وَإِذَا رَجَعَ . الْتُهَىٰ سَفَرُهُ بِبُلُوغِهِ مَا شُرِطَ مُجَاوَرَتُهُ اتِيدَاءَ . وَلَوْ نَوَىٰ إِفَامَةَ أَرْبَعَوَ أَيَّامٍ بِمَوْضِعٍ .. انْقَطَعَ سَفَرُهُ

(فإن لم يكن) لها (سور) مطلقاً أو في صوب سفره (. . فأوله: مجاوزة العمران) حتى لا يبقى بيت متصل ولا منفصل ، والخراب الذي يتخلل العمران معدود من البلد كالنهو بين جانبيها ، (لا العقراب) الذي لا عمارة وراءه ، فلا يشترط مجاوزته ؛ لأنه ليس موضع إقامة ، وقيل : يشترط ؛ لأنه معدود من البلد ، وصححه في « شرح المهذب »(۱۰ ، (و) لا (البساتين) والمزارع المتصلة بالبلد . فلا يشترط مجاوزتها وإن كانت محوطة ؛ لأنها لم تنخذ للسكني ، وقيل : يشترط ؛ لما ذكر ، فإن كان فيها قصور أو دور تسكن في بعض فصول السنة . فلا بد من مجاوزتها ، كذا في « الروضة » كـ« أصلها * () قال في « شرح المهذب » بعد نقله ذلك عن الرافعي : وفيه نظر ، ولم يتمرض له الجمهور ، والظاهر : أنه لا يشترط مجاوزتها ؛ لأنها ليست من البلد ()

(والقرية كبلدة) فيشترط مجاوزة العمران فيها لا الخراب والبساتين والمزارع وإن كانت محوطة ، وقال الغزالي : يشترط مجاوزة المحوطة⁽¹²⁾ ، وكذا قال الإمام في البساتين دون المزارع⁽⁶⁾ ، والقريتان لا انفصال بينهما : يشترط مجاوزتهما ، وفيه احتمال للإمام ، والمنفصلتان يكفي مجاوزة إحداهما ، واشترط ابن سريح مجاوزة المتقاربتين ، ولو جمع سور قرئ متفاصلة أو بلدتين متقاربين . لم يشترط مجاوزة السور .

(وأول سفر ساكن الخيام) كالأعراب والأكراد : (مجاوزة الحلة) مجتمعة كانت أو متفرقة ؛ بحيث يجتمعون للسمر في ناد واحد ويستمير بعضهم من بعض ، وهي كأبنية القرية ، والحلتان كالقريتين المتقاربتين ، ويعتبر مجاوزة مرافقها ؛ كمطرح الرماد وملعب الصبيان ، والنادي ومعاطن الإبل ؛ فإنها معدودة من مواضع إقامتهم .

(وإذا رجع) من السفر (. . انتهىٰ سفره ببلوغه ما شرط مجاوزته ابتداء) من سور أو عمران ، أو غير ذلك فينتهي ترخصه ، (ولو نوئ) المسافر (إقامة أربعة أيام بموضع) عينه (. . . انقطع سفره

⁽¹⁾ Ilanang (1/ TAA).

⁽٢) روضة الطالبين (١/ ٣٨١) ، الشرح الكبير (٢/ ٢٠٩) .

⁽۱) روضه الطالبين (۱۸۱/۱) ، ۱۱(۳) المجموع (۲۸۸/٤) .

^(£) الوسيط (Y \ Y \ Y) .

 ⁽٥) نهاية المطلب (٢١٢٢).

بِوُصُولِهِ ، وَلاَ يُحْسَبُ مِنْهَا يَوْمَا دُخُولِهِ وَخُرُوجِهِ عَلَى ٱلصَّحِيحِ

بوصوله) أي : بوصول ذلك الموضع ، ولو نوئ بموضع وصل إليه إقامة أربعة أيام . انقطع سفره ، ولو بلانية ، ولو نوئ إقامة ما دون الأربعة في المسألتين وإن زاد على الثلاثة . لم ينقطع سفره ، ولو أما أم بلانية . انقطع سفره بتمامها ، وأصل ذلك كله حديث : " يقيم المهاجر بعد قضاء أما منفق عليه (") ، وكان يحرم على المهاجرين الإقامة بمكة ومساكنة الكفار كما رواه الشيخان ") ، فالترخص بالثلاث : يدل على أنها لا تقطع حكم السفر ، بخلاف الأربعة ، وألحق بإقامتها : نية إقامتها ، وتعتبر بلياليها ، (ولا يحسب منها يوما دخوله وخروجه على الصحيح) لأن فيهما الحط والرحيل وهما من أشغال السفر ، والثاني : يحسبان منها ؛ كما يحسب من مدة مسح المخف يوم الحدث ويوم النزع ، فلو دخل يوم السبت وقت الزوال بنية الخروج يوم الأربعاء وقت الزوال. صار مقيماً على الأنول ، ولو نوئ الزوال. . صار مقيماً على الأنول ، ولو نوئ المناقد أربعا النوج ولا الأمير . فأقرى الوجهين : لهم المعبد أبي المعبد أبي الموضة أ^(٢) ، وعبر في " شرح لهم المعبل » : بالأصح (") .

ولو نوئ إقامة الأربعة المحارب ؟ أي : المقيم على القتال . . فكغيره ، وفي قول : يقصر أبداً ؟ لأنه قد يضطر إلى الارتحال فلا يكون له قصد جازم ، ولو نوى الإقامة مطلقاً . . انقطع سفره ، وفيما إذا لم يكن الموضع صالحاً لها كالمفازة . . قول : إنه لا ينقطع ونيته لغو ، قال في « شرح المهذب » : ولو نواها وهو سائر . . لا يصير مقيماً ؟ لوجود السفر ، ذكره البندنيجي وغيره . انتهانه . . وذكر في « التهذيب » : أنه يصير ؟ لأن الأصل الإقامة ، فيمود إليها بمجرد النية (١) .

⁽١) صحيح البخاري (٣٩٣٣) ، صحيح مسلم (٤٤٢/١٣٥٢) عن سيدنا العلاء بن الحضرمي رضي الله عنه .

⁽٢) قوله: (وكان يحرم...) إلخ ليس في رواية الشيخين ولا في أحدهما والذي فيهما هو الأول : (يقيم المهاجر...) إلخ ، وأما ما عزاه إليهما : فهو من فقه الحديث الأول كما في (فتح الباري ، (٧٧٧/ ٢) و وشرح مسلم ، (١٧٢/٩))، و فخلاصة الأحكام ، (٧٣/٢/)، و فالبدر المنير، (١٣/٥٥ ـ ٥٣٣)، والله تعالى أعلم .

⁽٣) روضة الطالبين (١/ ٣٨٥) .

⁽٤) المجموع (٣٠٣/٤).

⁽O) المجموع (٣٠١/٤).

⁽٦) التهذيب (٢/ ٣٠٠).

وَلَوْ أَفَامَ بِبَلَدِ بِيثِيْرِ أَنْ يُرْحُلَ إِذَا حَصَلَتْ حَاجَةٌ يَنَوَقَّعُهَا كُلُّ وَفْتِ.. فَصَرَ ثَمَانِيَّةَ عَشَرَ يَوْماً ، وَقِيلَ : أَرْبَعَةٌ ، وَفِي قَوْلٍ : أَبَدا ، وَقِيلَ : الْخِلاَفُ فِي خَاضِ الْقِتَالِ ، لاَ النَّاجِرِ وَنَخوِ وَلَوْ عَلِمَ بَقَاءَمًا مُدَّةً طَوِيلَةً .. فَلاَ قَصْرَ عَلَى الْمَذْهَبِ

(ولو أقام ببلد) أو قرية (بنية أن يرحل إذا حصلت حاجة يتوقعها كل وقت.. قصر ثمانية عشر يوماً) لأنه صلى الله عليه وسلم أقامها بمكة عام الفتح لحرب هوازن يقصر الصلاة ، رواه أبو داوود () ، (وقيل :) قصر (أربعة) فقط ؛ أي : غير تامة ؛ لأن القصر يمتنع بنية إقامة الأربعة لظهور أنه لو زادت حاجته صلى الله عليه ، (وفي قول) : قصر (أبداً) أي : بحسب الحاجة ؛ لظهور أنه لو زادت حاجته صلى الله عليه وسلم على الثمانية عشر.. لقصر في الزائد أيضاً ، (وقيل : الخلاف) المذكور ؛ وهو في الزائد على الأربعة المذكورة (في خاتف القتال) والمقاتل ، (لا التاج و ونحوه) كالمتفقه ، فلا يقصرا في الزائد عليها قطماً ، والمترق : أن للحرب أراً في تغيير صفة الصلاة ، وعبارة « المحرر » : فله القصر إلى أربعة أيام كما وصفائا ?) والأصح النافي للزائد على الأربعة : محكيّ قولاً في طريقة ، منفيّ في أخرى أسقطها من « الروضة » ، فساغ تعييره فيه هنا بد قبل) نظراً للطريقة الحاكية له وإن كان مشوشاً للفهم ، على أنها المصححة ، فلو قال بدل (قبل) : (وفي قول) . . كان حسناً ، ولا يخفي أن الأربعة لا يحسب منها يوم الدخول ، وكذا يقل في الثمانية عشر . .

(ولو علم بقاءها) أي : بقاء حاجته (مدة طويلة) وهي الزائدة على الأربعة المذكورة (. . فلا قصر) له أصلاً (على المذهب) لأنه مطمئن بعيد عن هيئة المسافر ، بخلاف المتوقع للحاجة كل وقت ليرحل ، وسواء المحارب وغيره كالتاجر ، وقيل : فيهما خلاف المتوقع من القصر أربعة أيام ، أو ثمانية عشر يوماً ، أو أبداً ، واستنكره الإمام في غير المحارب ، هذا حاصل ما ذكره الرافعي في « الشرح * ٢٠ ، وعبارة « المحرر » : فالأصح : أنه لا يقصر ^(١) .

. . .

⁽١) سنن أبي داوود (١٢٣٠) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

⁽٢) المحرر (ص ٦١).

 ⁽٣) الشرح الكبير (٢/٢١٧).

⁽٤) المحرر (ص ٦٢).

[في شروط القصر وتوابعها]

طَويلُ السَّفَر : ثَمَانِيَةٌ وَأَرْبَعُونَ مِيلاً هَاشمِيَّةً . قُلْتُ : وَهُوَ مَرْحَلَتَانِ بِسَيْرِ الأَثْقَالِ ، وَالْبَحْرُ كَالْبَرُّ ، فَلَوْ قَطَّعَ ٱلأَمْيَالَ فِيهِ فِي سَاعَةٍ . . قَصَرَ ، وَٱللهُ أَعْلَمُ . وَيُشْتَرَطُ قَصْدُ مَوْضِع مُعَيَّنِ أَوَّلاً ، فَلاَ قَصْرَ لِلْهَائِم وَإِنْ طَالَ تَرَدُّدُهُ ، وَلاَ طَالِب غَرِيم وَآبِقِ يَرْجِعُ مَتَىٰ وَجَدَهُ

(فصل : طويل السفر ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية) وهي ستة عشر فرسخاً ، وبها عبر في « المحرر »(١١) ، وهي أربعة برد مسافة القصر ، كان ابن عمر وابن عباس يقصران ويفطران في أربعة برد ، علقه البخاري بصيغة جزم^(۲) ، وأسنده البيهقى بسند صحيح^(٣) ، ومثله : إنما يفعل عن

(قلت) كما قال الرافعي في « الشرح »^(٤) : (وهو مرحلتان) أي : سير يومين معتدلين (بسير الأثقال) أي : الحيوانات المثقلة بالأحمال ، (والبحر كالبر) في المسافة المذكورة ، (فلو قطع الأميال فيه في ساعة) أو لحظة لشدة جري السفينة بالهواء (. . قصر) فيها ، (والله أعلم) كما يقصر لو قطع الأميال في البر في يوم بالسعى ، ولا تحسب من المسافة مدة الرجوع ، حتىٰ لو قصد موضعاً على مرحلة بنية ألاَّ يقيم فيه بل يرجع . . فليس له القصر لا ذاهباً ولا جائياً وإن نالته مشقة مرحلتين متواليتين ؛ لأنه لا يسمىٰ سفراً طويلاً ، والغالب في الرخص : الاتباع ، والمسافة تحديد ، وقيل : تقريب ، فلا يضر نقص ميل ؛ وهو منتهىٰ مد البصر أربعة آلاف خطوة ، والخطوة : ثلاثة أقدام ، واحترز بالهاشمية ؛ أي : المنسوبة لبني هاشم عن المنسوبة لبني أمية فالمسافة بها أربعون ؛ إذ كل خمسة منها قدر ستة هاشمية .

(ويشترط قصد موضع معين أولاً) أي : أول السفر ؛ ليعلم أنه طويل فيقصر فيه ، (فلا قصر للهائم) أي : من لا يدري أين يتوجه (وإن طال تردده) وقيل : إذا بلغ مسافة القصر . . له القصر ، قال في ﴿ أَصِلَ الرَّوضَةُ ﴾ : وهو شاذ منكر (٥) ، (ولا طالب غريم وآبق يرجع متى وجده) أي :

المحرر (ص ٦٢). (1)

في أبواب تقصير الصلاة : باب في كم يقصر الصلاة ، وسمى النبيُّ صلى الله عليه وسلم يوماً وليلة سفراً ، (Y) وكان ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم يقصران ويفطران في أربعة برد ، وهي ستة عشر فرسخاً . (٣)

السنن الكبرئ (٣/ ١٣٦_ ١٣٧) .

الشرح الكبير (٢/ ٢٢٠) .

روضة الطالبين (١/ ٣٨٦) . (0)

وَلاَ يَمْلُمُ مَوْضِعَهُ . وَلَوْ كَانَ لِمَقْصِدِهِ طَرِيقَانِ : طَوِيلٌ وَقَصِيرٌ ، فَسَلَكَ ٱلطَّوِيلَ لِخَرْضِ كَشْهُولَةِ أَوْ أَمْنِ . قَصَرَ ، وَإِلاَّ . فَكَ فِي الأَظْهَرِ . وَلَوْ تَبِعَ ٱلْمَنْدُ أَوِ الرَّوْجَةُ أَوِ ٱلجُنْدِيُّ مَالِكَ أَمْرِهِ فِي السَّقْرِ وَلاَ يَغْرِفُ مَقْصِدَهُ . فَلاَ قَصْرَ ، فَلَوْ نَوْواْ مَسَافَةَ الْقَصْرِ . فَصَرَ الْجُنْدِئِ

وجد مطلوبه منهما (ولا يعلم موضعه) وإن طال سفره ؛ لانتفاء العلم بطوله أوله ، فلو علم أنه لا يجده قبل مرحلتين ولم يعلم موضعه. . قصر كما قاله الرافعي ، وتبعه في ا الروضة »(١) ، ويشمله قول « المحرر » : ويشترط أن يكون قاصداً لقطعه ـ أي : الطويل ـ في الابتداء^(٢) ، ويشمل الهائم أيضاً إذا قصد سفر مرحلتين .

(ولو كان لمقصده) بكسر الصاد كما ضبطه المصنف (طريقان : طويل) يبلغ مسافة القصر (وقصير) لا يبلغها (فسلك الطويل لغرض ؛ كسهولة أو أمن) أو زيارة أو عيادة ، وكذا تنزه ، وفيه تردد للجويني(٣) (. . قصر ، وإلا) أي : وإن سلكه لا لغرض ، بل لمجرد القصر كما في « المحرر » وغيره (٤) (. . فلا) يقصر (في الأظهر) المقطوع به كما لو سلك القصير وطوله بالذهاب يميناً وشمالاً ، والثاني : ينظر إلى أنه طويل مباح ، ولو بلغ كل من الطريقين مسافة القصر وأحدهما أطول فسلكه لغير غرض. . قصر بلا خلاف .

(ولو تبع العبد أو الزوجة أو الجندي مالك أمره) أي : السيد أو الزوج أو الأمير (في السفر ولا يعرف مقصده. . فلا قصر) لهم ؛ لانتفاء علمهم بطول السفر أوله ، فلو ساروا مرحلتين. . قصروا ، ذكره في « شرح المهذب »^(٥) أخذاً من مسألة النص المذكورة في « الروضة » ، وهي : لو أسر الكفار رجلاً فساروا به ولم يعلم أين يذهبون به. . لم يقصر ، وإن سار معهم يومين. . قصر بعد ذلك^(٢) ، **ويؤخذ مما تقدم** : أنهم لو عرفوا أن سفره مرحلتان. . قصروا كما لو عرفوا أن مقصده مرحلتان .

(فلو نووا مسافة القصر. . قصر الجندي دونهما) قال في « الروضة » كــ« أصلها » : لأنه ليس

الشرح الكبير (٢/ ٢٢١) ، روضة الطالبين (٣٨٦/١) . (1)

المحرر (ص ٦٢) . **(Y)**

نهاية المطلب (٢/ ٤٥٩). (٣)

المحرر (ص ٦٢) . (٤)

المجموع (٤/ ٢٨٠) . (o)

روضة الطالبين (١/ ٣٨٧) . (7)

وَمَنْ فَصَدَ سَفَراً طَوِيلاً فَسَارَ ثُمَّ نَوَىٰ رُجُوعاً.. الْفَطَعَ، فَإِنْ سَازَ.. فَسَفَرٌ جَدِيدٌ. وَلا يَتَرَخَصُ الْغَاصِي بِسَفَرِهِ كَابِقِ وَنَاشِزَةٍ ، فَلَوْ أَنْشَأَ مُبَاحاً ثُمَّ جَمَلُهُ مَفْصِيَّةً.. فلا تَرَخُصَ فِي الاَضَحُ ، وَلَوْ أَنْشَأَهُ عَاصِياً ثُمُّ تَابَ.. فَمُنْشِيءُ الشَّفَرِ مِنْ حِينِ النَّوْبَةِ . وَلَوِ اقْتَدَىٰ يِمُثِمَّ لَحْظَةً.. لَزِمَهُ الإِنْمَامُ....

تحت يد الأمير وقهره (`` ؟ أي : وهما مقهوران فنيتهما كالعدم ، ومثلهما الجيش كما تقدم ، ولو قبل بأنه ليس تحت قهر الأمير كالآحاد. . لَمَظُم الفساد كما قاله بعضهم ، وفي * شرح المهذب » : قال البغوي : لو نوى المولئ والزوج الإقامة . . لم يثبت حكمها للعبد والمرأة ، بل لهما الترخص (`` ، وفي المحرر » : وتعتبر نية الجندي في الأظهر (') ، ولم يذكر هذا الخلاف في * الشرح » ، وسكت عنه المصنف ، وقوله : (مالك أمره) لا ينافيه التعليل المذكور في الجندي ؛ لأن الأمير المالك لأمره لا يبالي بانفراده عنه ومخالفته له ، بخلاف مخالفة الجيش ؛ إذ يختل بها نظامه .

(ومن قصد سفراً طويلاً فسار ثم نوئ رجوعاً. . انقطع) سفره فلا يقصر ، (فإن سار) إلىٰ مقصده الأول أو غيره (. . فسفر جديد) فإن كان مرحلتين . قصر ، وإلا . فلا .

(ولا يترخص العاصمي بسفره ؛ كآبق وناشزة) وغريم قادر على الأداء ؛ لأن السفر سبب الرخصة بالقصر وغيره فلا تناط بالمعصية ، (فلو أنشأ) سفراً (مباحاً ثم جعله معصية) كالسفر لقطع الطريق أو للزنا بامرأة (. . فلا ترخص) له (في الأصح) من حين الجعل ، والثاني : له الترخص ؛ اكتفاء بكون السفر مباحاً في ابتدائه ، ولو تاب . ترخص جزماً ، ذكره الرافعي في (باب اللقطة) (. .

(ولو أنشأه عاصياً ثم تاب. . فمنشىء السفر) بضم العيم وكسر الشين (من حين النوبة) فإن قصد من حينها مرحلتين . ترخص ، وإلا . . فلا ، وقيل : في ترخصه الوجهان فيما قبلها ، أحدهما : لا ؛ نظراً إلى اعتبار كون السفر مباحاً في الابتداء .

(ولو اقتلائى بمتم) مقيم أو مسافر (لحظة) كأن أدركه في آخر صلاته أو أحدث هو عقب اقتدائه (. . لزمه الإتمام) ولو اقتدىٰ في الظهر بمن يقضي الصبح مسافراً كان أو مقيماً. . فقيل : له القصر ؛ لتوافق الصلاتين في العدد ، والأصح : لا ؛ لأن الصبح تامة في نفسها ، ولو صلى الظهر

⁽١) روضة الطالبين (١/ ٣٨٦) ، الشرح الكبير (٢/ ٢٢١) .

⁽Y) المجموع (3/ · YA).

⁽٣) المحرر (ص ٢٢٤) . وقوله : (في الأظهر) موجودة في بعض نسخ ا المحرر » .

⁽٤) الشرح الكبير (٦/ ٣٦٠) .

خلف الجمعة. . أتم ؛ لأنها صلاة إقامة ، وقيل : إن قلنا : هي ظهر مقصورة. . فله القصر ، وإلا . . فهي كالصبح ، قال في « الروضة » : وسواء كان إمامها مسافراً أو مقيماً . . فهاذا حكمه (١٠) ، قال في « شرح المهذب » : ولو نوى الظهر خلف من يصلي المغرب في الحضر أو السفر . . لم يجز القصر بلا خلاف (٢٠) ، ويؤخذ مما ذكر : شرط للقصر ، وهو : ألاً يقتدي بمتم ، ولا بمصل صلاة تامة في نفسها قطماً أو صلاة جمعة ، ويصح إدراجها في المتم .

(ولو رعف الإمام المسافر) أو أحدث (واستخلف متماً) من المقتدين أو غيرهم (. . أتم المقتدون) المسافرون ؛ لأنهم مقتدون بالخليفة حكماً ؛ بدليل : أن سهوه يلحقهم ، (وكذا لو عاد الإمام واقتدىٰ به) . . يلزمه الإتمام .

(ولو لزم الإتمام مقتدياً) كما تقدم (ففسدت صلاته أو صلاة إمامه أو بان إمامه محدثاً . . أتم) لأنه التزم الإتمام بالاقتداء ، وما ذكر لا يدفعه ، قال في « شرح المهذب » : ولو أحرم منفرداً ولم ينو القصر ثم فسدت صلاته . . لزمه الإتمام^{77 .} .

(ولو اقتدى بمن ظنه مسافراً) فنوى القصر الذي هو الظاهر من حال المسافر بأن ينويه (قبان مقيماً) . . أثم ؛ لتقصيره في ظنه ؛ إذ شعار الإقامة ظاهر ، (أو) اقتدى ناوياً القصر (بمن جهل سفره) أي : شك في أنه مسافر أو مقيم (. . أثم) وإن بان مسافراً قاصراً ؛ لتقصيره في ذلك لظهور شعار المسافر والمقيم ، والأصل : الإتمام ، وقيل : يجوز له القصر فيما إذا بان كما ذكر ، (ولو علمه) أو ظنه (مسافراً وشك في نيته) القصر (. . قصر) أي : جاز له القصر بان ينويه ؛ لأنه الظاهر من حال المسافر، غإن بان أنه متم . . لزمه الإتمام كما صرح به الرافعي في التكلم على لفظ « الوجيز ، (¹² وأسقطه من « الوضة » .

⁽١) روضة الطالبين (١/ ٣٩١) .

⁽Y) المجموع (£/ ٢٩٥) .

⁽٣) المجموع (٢٩٦/٤).

⁽٤) الشرح الكبير (٢/٩/٢).

(ولو شك فيها) أي : في نية الإمام القصر (فقال) معلقاً عليها في نيته : (إن قصر قصرت ، وإلا) أي : وإن أتم (آتممت . قصر في الأصح) وعبارة " المحرر » : لم يضر^(۱) ؛ أي : التعليق كما في " الروضة » و " أصلها » ") الأصح) وعبارة " المحرر » : لم يضر الأمام . أتم ، وإن قصر . . قصر ، والثاني : لا بد من الجزم بالقصر ؛ أي : في جوازه ، ففي قصر الإمام يلزم هذا المأموم الإتمام : لا يلزمه ، فقول الشيخ : (قصر) أي : في قصر الإمام ؛ للعلم بأنه إذا أتم . . يلزم المأموم الإتمام قطعاً ، وعلى الأصح : لو خرج من الصلاة وقال : كنت نويت الإتمام . لزم المأموم الإتمام ، أو : نويت القصر . جاز للمأموم القصر ، وإن لم يظهر للمأموم ما نواه . . لزمه الإتمام . قطا ، وقيل : له القصر . وان لم يظهر للمأموم الوام .

(ولو قام القاصر لثالثة عمداً بلا موجب للإتمام) من نيته أو نية الإقامة أو غير ذلك (. . بطلت صلاته) كما لو قام المتم إلىٰ ركعة زائدة ، (وإن كان) قيامه (سهواً) فتذكر (. . عاد وسجد له وسلم ، فإن أراد) حين التذكر (أن يتم . . عاد) للقعود (ثم نهض متماً) أي : ناوياً الإتمام ، وقبل : له أن يمضي في قيامه .

⁽١) المحرر (ص ٦٣).

⁽٢) روضة الطالبين (١/ ٣٩١_ ٣٩٢) ، الشرح الكبير (٢/ ٢٢٩) .

وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ مُسَافِراً فِي جَمِيعِ صَلاَتِهِ ، فَلَوْ نَوَى الإِقَامَةَ فِيهَا ، أَوْ بَلَغَتْ سَفِيتَهُ دَارَ إِفَامَتِهِ . . أَنَّمَ . وَالْقَصْرُ أَفْضَلُ مِنَ الإِنْمَامِ عَلَى الْمُشْهُورِ إِذَا بَلْغَ فَلاَتَ مَرَاحِلَ ، وَالصَّوْمُ أَفْضَلُ مِنَ الْفِطْرِ إِنْ لَمْ يَتَضَرَّوْ بِهِ .

فضناف

[في الجمع بين الصلاتين]

يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ تَقْدِيماً وَتَأْخِيراً - وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ كَذَلِكَ - فِي السَّمْرِ الطَّوِيلِ ، وَكَذَا الْفَصِيرُ فِي قَوْلِ . فَإِنْ كَانَ سَائِراً وَفْتَ الأُولَىٰ. . فَتَأْخِيرُهَا أَفْضَلُ ، وَإِلاَّ . . : عَ مُهُ

(ويشترط) للقصر أيضاً (كونه) أي : الشخص الناوي له (مسافراً في جميع صلاته ، فلو نوى الإقامة فيها) أو شك هل نواها (أو بلغت سفيته) فيها (دار إقامته) أو شك هل بلغتها (. . أتم) ، ويشترط أيضاً العلم بجواز القصر ، فلو قصر جاهلاً بجوازه . . لم تصح صلاته ؛ لتلاعبه ، ذكره في « الروضة » كـ« أصلها » () ، وكأنَّ تركه لبُّعدٍ أن يقصر من لا يعلم جوازه .

(والقصر أفضل من الإتمام على المشهور إذا بلغ) السفر (ثلاث مراحل) فإن لم يبلغها . . فالإتمام أفضل ؛ خروجا من الخلاف ؛ فإن الإمام أبا حنيفة يوجب القصر في الأول والإتمام في الثاني ، ومقابل المشهور : أن الإتمام أفضل مطلقاً ؛ لأنه الأصل وأكثر عملاً ، ويستثنى على المشهور : الملاح الذي يسافر في البحر ومعه أهله وأولاده في سفيته . . فالأفضل له الإتمام ؛ لأنه في وطنه ، وللخروج من خلاف الإمام أحمد ؛ فإنه لا يجوز له القصر ، (والصوم) أي : صوم رمضان للمسافر سفراً طويلاً (أفضل من الفطر إن لم يتضرر به) أي : بالصوم ؛ لما فيه من تبرئة الذمة والمحافظة على فضيلة الوقت ، فإن تضرر به . . فالفطر أفضل .

* *

(فصل : يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديماً) في وقت الأولىٰ (وتأخيراً) في وقت الثانية ، (و) بين (المغرب والعشاء كذلك في السفر الطويل ، وكذا القصير في قول) .

(فإن كان سائراً وقت الأولئ . . فتأخيرها أفضل ، وإلا . فعكسه) أي : وإن لم يكن سائراً وقت الأولئ . . فتقديمها أفضل ؛ روى الشيخان عن أنس : (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ارتحل

⁽١) روضة الطالبين (١/ ٣٩٥) ، الشرح الكبير (٢/ ٢٣٥) .

قبل أن تزيغ الشمس. . أخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما ، فإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل. صلى الظهر والعصر ثم ركب) (١٠ ، ورويا أيضاً واللغظ لمسلم عن ابن عمر : (أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا جد به السير. . جمع بين المغرب والعشاء) (٢٠ ، وروي مسلم عن أنس : (أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا عجل به السير. . يؤخر الظهر إلى وقت العصر فيجمع بينهما ، ويؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء حين يغيب الشفق) (٣٠ ، وروى أبو داوود عن معاذ : (أنه صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك إذا غابت الشمس قبل أن يرتحل . . جمع بين المغرب والعشاء ، وإن ارتحل قبل أن تغيب الشمس . أخر المغرب حتىٰ ينزل للعشاء ثم جمع بينهما) وحسنه الترذي ، وقال البيهقي : هو محفوظ (١٤) .

وهليل القول المرجوح : إطلاق السفر في الأحاديث ، والراجح : قيده بالطويل كما في القصر بجامع الرخصة ، ولا يجوز الجمع في سفر المعصية ، ولا جمع الصبح إلىٰ غيرها ، ولا العصر إلى المغرب .

(وشروط التقديم ثلاثة : البداءة بالأولى') لأن الوقت لها ، والثانية تبع ، فلو صلى العصر قبل الظهر . . لم تصح ويعيدها بعد الظهر ، وكذا لو صلى العشاء قبل المغرب ، (فلو صلاهما) مبتدئاً بالأولىٰ (فبان فسادها) بفوات شرط أو ركن (. . فسدت الثانية) أيضاً ؛ لانتفاء شرطها من البداءة بالأولىٰ لفسادها .

(ونية الجمع) ليتميز النقديم المشروع عن النقديم سهواً ، (ومحلها) الفاضل : (أول الأولى ، وتجوز في أثنائها في الأظهر) لحصول الغرض بذلك ، والثاني : لا ؛ كالقصر ، وعلى الأول يجوز مع التحلل منها في الأصح .

(والموالاة بألاَّ يطول بينهما فصل ، فإن طال ولو بعذر) كالسهو والإغماء (. . وجب تأخير

⁽١) صحيح البخاري (١١١١) ، صحيح مسلم (٧٠٤) .

 ⁽۲) صحيح البخاري (۱۸۰۵) ، صحيح مسلم (٤٣/٧٠٣) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

⁽٣) صحيح مسلم (٤٨/٧٠٤).

 ⁽٤) سنن أبي داوود (١٢٢٠) ، سنن الترمذي (٥٥٣) ، السنن الكبرئ (٣/ ١٦٣) .

الثَّانِيَّةِ إِلَىٰ وَقُنِهَا ، وَلاَ يَضُوُّ فَصْلٌ يَسِيرٌ ، وَيُعْرَفُ طُولُهُ بِالْعُرْفِ . وَلِلْمُنَيْمُم اَلْجَمْعُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلاَ يَضُوُّ تَحَلُّلُ طَلَبِ تَخْفِفِ . وَلَوْ جَمَعَ ثُمَّ عَلِمَ نَزْكَ رُثُنِ مِنَ الْأُولَىٰ .. بَطَلَنَا وَثِيدِئُمُمَا جَامِمًا ، أَوْ مِنَ النَّالِيَّةِ : فَإِنْ لَمْ يَطُلُ .. تَدَارَكُ ، وَلِلاً .. فَبَاطِلَةٌ وَلاَ جَمْعَ ، وَلُوْ جَهِلَ .. أَعَادَمُمُنَا لِوَفْتَيْهِمَا . وَإِنَّا أَخْرَ الْأُولَىٰ .. نَمْ يَجِبِ التَّرْثِيثِ وَالْمُوالاَّ وَنِيَّةُ الْجُمْعِ عَلَى

الثانية إلىٰ وقتها ، ولا يضر فصل يسير ، ويعرف طوله) وقصره (بالعرف) ومن اليسير قدر الإقامة ، روى الشيخان عن أسامة : (أنه صلى الله عليه وسلم لما جمع بين الصلاتين . . والئ بينهما ، وترك الرواتب بينهما ، وأقام الصلاة بينهما)(١) .

(وللمتيمم الجمع على الصحيح ، ولا يضر تخلل طلب خفيف) والتيمم بين الصلاتين ؛ لأن ذلك من مصلحة الصلاة ، والمانع يقول : تخلل ذلك المحتاج إليه يطول الفصل بينهما ، قال في « شرح المهذب » : لو صليٰ بينهما ركعين سنة راتبة . . بطل الجمع (٢٠٠ .

(ولو جمع) بين الصلاتين (ثم علم) بعد فراغهما (ترك ركن من الأولى. . بطلتا) الأولى لترك الركن وتعذر التدارك بطول الفصل ، والثانية لانتفاء شرطها من الابتداء بالأولى ؛ لبطلانها ، (ويعيدهما جامعاً) إن شاء (أو) علم تركه (من الثانية ، فإن لم يطل) الفصل (. . تدارك) وصحتا ، (والا) أي : وإن طال (. . فباطلة ولا جمع) لطرل الفصل بها فبعيدها في وقتها ، (ولو جهل) أي : لم يدر أن الترك من الأولى أم من الثانية (. . أعادهما لوقتهها) رعاية للاحتمالين ؛ إذ باحتمال لترك من الأولى تبطلان ، وباحتماله من الثانية يمتنع الجمع ؛ لما تقدم ، والمسألة الأولى علمت مما تقدم ، وذكرت هنا عبداً للتقسيم .

(وإذا أخر الأولئ) إلى وقت الثانية (. . لم يجب الترتيب) بينهما (والموالاة ونية الجمع) في الأولئ (على الصحيح) ويستحب ذلك كما صرح به في ٥ شرح المهذب ٣٠٠٠ ، والثاني : يجب ذلك كما في جمع التقديم ، وفرق الأول بأن الوقت في جمع التأخير للثانية والأولئ تبع لها ، على خلافه في جمع التقديم فلا يجب الترتيب ، وإذا انتفى . انتفت الموالاة ونية الجمع ، وعلى الثاني : لو أخل بالترتيب أو أتى به وأخل بالموالاة أو بنية الجمع . صارت الأولى قضاء بمتنع

⁽۱) صحيح البخاري (۱۳۹) ، صحيح مسلم (۱۲۸۰) .

⁽Y) المجموع (1/ ٣١٤).

١) المجموع (٤/٣١٥).

وَيَحِبُ كُونُ التَّأْخِيرِ بِنِيَّةِ الْجَمْعِ ، وَإِلَّا . فَيَصِي وَنَكُونُ فَضَاءً . وَلَوْ جَمَعَ تَقْدِيما ، فَصَارَ بَيْنَ الصَّلاَتَيْنِ مُقِيماً . بَعَلَ الَّجَمْعُ ، وَفِي النَّانِيَّةِ وَيَعْدَهَا . لاَ يَبْطُلُ فِي الأَصَحُ ، أَوْ تَأْخِيراً ، فَأَقَامَ بَعْدَ فَوَاغِهِمَا . لَمْ يُؤَثَّرُ ، وَقَبْلَهُ . يَجْعَلُ الأُولَىٰ فَضَاءً . وَيَجُورُ الْجَمْعُ بالْمَطَرِ تَقْدِيماً ،

قصرها في وجه تقدم ، (ويجب كون التأخير) إلى وقت الثانية (بنية الجمع) قبل خروج وقت الأولى بزمن لو ابتدنت فيه .. كانت أداء ، نقله في « الروضة » كـ « أصلها » عن الأصحاب (١٠ ، وفي الروضة » : « شرح المهلب » عنهم : بزمن يسعها أو أكثر (١٠ ، وهو مبين أن المراد بالأداء في « الروضة » : الأداء الحقيقي ؟ بأن يُوتئي بجميع الصلاة قبل خروج وقتها ، بخلاف الإتيان بركعة منها في الوقت والباقي بعده ، فتسميته أداء بتبعية ما بعد الوقت لما فيه ؟ كما تقدم في (كتاب الصلاة) ، (وإلا) أي : وإن أخر من غير نية الجمع أو بنيته في زمن لا تكون الصلاة فيه أداء على ما ذكر (. . فيعصي وتكون قضاء) يمتنع قصرها في وجه تقدم .

(ولو جمع تقديماً) بأن صلى الأولى في وقتها ناوياً الجمع (فصار بين الصلاتين) أو في الأولى كما في « المحرر » وغيره (٢٠ (مقيماً) بنية الإقامة أو بانتهاء السفينة إلى مقصده (. . بطل الجمع) لزوال العذر ، فيتمين تأخير النانية إلى وقتها ، ولا تتأثر الأولى بما اتفق ، (وفي الثانية وبعدها) لو صار مقيماً (. . لا يبطل) الجمع (في الأصح) لانمقادها أو تمامها قبل زوال العذر ، والثاني يقول : هي معجلة على وقتها ؛ للعذر ، وقد زال العذر قبله وأدركه المصلي فليعدها فيه ، (أو) جمع (تأخيراً فأقام بعد فراغهما . لم يؤثر) ما ذكر ؛ لتمام الرخصة في وقت الثانية ، (وقبله) أي : قبل فراغهما (. . يجعل الأولى قضاء) لأنها تابعة للثانية في الأداء ؛ للعذر وقد زال قبل تمامها ، وفي « شرح المهذب » : إذا أتام في أثناء الثانية . . ينبغي أن تكون الأولى أداء (. .

(ويجوز الجمع) بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء (بالمطر تقديماً) للمقيم بشروط التقديم السابقة ؛ روى الشيخان عن ابن عباس : (أنه صلى الله عليه وسلم صلىٰ بالمدينة سبماً جميعاً ، وثمانياً جميعاً الظهر والعصر والمغرب والعشاء)⁽²⁾ ، وفي رواية لمسلم : (من غير خوف

⁽١) روضة الطالبين (١/ ٣٩٨) ، الشرح الكبير (٢٤٣/٢) .

⁽٢) المجموع (٤/ ٣١٥).

⁽٣) المحرر (ص ٦٤).

⁽٤) المجموع (٤/٢١٤).

⁽٥) صحيح البخاري (١١٧٤) ، صحيح مسلم (٧٠٥) .

وَالْجَدِيدُ : مَنْهُهُ تَأْخِيراً . وَشَرْطُ التَّقْدِيمِ : وُجُودُهُ أَوَّلَهُمَا ، وَالأَصَحُّ : اَشْيَرَاطُهُ عِنْدَ سَلاَمِ الأُولَىٰ . وَالنَّلْجُ وَالْبَرُدُ كَمَطَرِ إِنْ ذَابًا . وَالأَظْهُرُ : تَخْصِيصُ الرُّخْصَةِ بِالْمُصَلِّي جَمَاعَة بِمَسْجِدِ بَعِيدِ يَتَأَذِّنَ بِالْمَطَرِ فِي طَرِيقِهِ .

ولا سفر)^(۱) ، قال الإمام مالك : أرئ ذلك بعذر المطر^(۱۲) ، (والجديد : منعه تأخيراً) لأن المطر قد ينقطح قبل أن يجمع ، والقديم : جوازه ؛ كما في الجمع بالسفر ، فيصلي الأولى مع الثانية في وقتها ، سواء اتصل المطر أم انقطع ، قاله العراقيون ، وفي « التهذيب » : إذا انقطع قبل دخول وقت الثانية . لم يجز الجمع ، ويصلي الأولى في آخر وقتها^(۱۲) .

(وشرط التقديم : وجوده) أي ُ: المطر (أولهما) أي : الصلاتين ؛ ليقارن الجمع العذر ، (والأصح : اشتراطه عند سلام الأولميٰ) أيضاً ؛ ليتصل بأول الثانية ، ولا يضر انقطاعه في أثناء الأولى أو الثانية أو بعدها ، وسواء قوي المطر وضعيفه إذا بل الثوب .

(والثلج والبرد . . كمطر إن ذابا) لبلهما الثوب ، فإن لم يذوبا. . فلا يجوز الجمع بهما .

(والأظهر: تخصيص الرخصة بالمصلي جماعة بمسجد بعيد يتأذئ بالمطر في طريقه) بخلاف من يصلي في بيته منفرداً أو جماعة أو يمشي إلى المسجد في كن أو كان المسجد بباب داره.. فلا يترخص؛ لانتفاء المشقة كغيره عنه ، والثاني : يترخص؛ لإطلاق الحديث، وقوله: (والأظهر) هو لفظ « المحرر »⁽¹⁾، وفي « الروضة » : الأصُخ، وقيل : الأظهر؛ تبعاً لــ« أصلها »⁽⁰⁾.

* * *

⁽١) صحيح مسلم (٧٠٥) عن سيدنا ابن عباس رضى الله عنهما .

⁽٢) الموطأ (١/١٤٤).

⁽٣) التهذيب (٣١٨/٢).

⁽٤) المحرر (ص ٦٥).

⁽٥) روضة الطالبين (١/ ٣٩٩) ، الشرح الكبير (٢/ ٢٤٥) .

بابُصلاة الجمُّعت،

إِنَّمَا تَتَمَيَّنُ عَلَىٰ كُلِّ مُكَلَّفٍ حُرِّ ذَكَرٍ مُقِيمٍ بِلاَ مَرَضٍ وَنَحْوِهِ . وَلاَ جُمُعَةَ عَلَىٰ مَعْذُور بِمُرَخْصٍ فِي نَزْكِ الْجَمَاعَةِ وَالْمُكَاتَبِ ، وَكَذَا مَنْ بَعْضُهُ رَقِيقٌ عَلَى الصَّحِيحِ . وَمَنْ صَحَتُ ظُهُرُهُ . صَحَّتْ جُمُعَتْهُ

(باب صلاة الجمعة)

بضم الميم وسكونها ، هي كغيرها من الخمس في الأركان والشروط ، وتختص باشتراط أمور في لزومها، وأمور في صحتها ، والباب معقود لذلك مع آداب تشرع فيها ، ومعلوم : أنها ركعتان .

وشملهما قوله : (ولا جمعة علىٰ معذور بمرخص في ترك الجماعة) أي : يتصور في الجمعة ، وتقدمت المرخصات في (باب صلاة الجماعة) ، منها : الربح العاصفة بالليل فلا يتصور في الجمعة ، (والمكاتب) لا جمعة عليه ؛ لأنه عبد ما بقي عليه درهم ، (وكذا من بعضه رقيق) لا جمعة عليه (على الصحيح) تغليباً لجانب الرق ، والثاني : عليه الجمعة الواقعة في نوبته إن كان بينه وبين السيد مهاياة .

(ومن صحت ظهره) ممن لا تلزمه الجمعة ؛ كالصبي ، والعبد ، والمرأة ، والمسافر بخلاف المجنون (. . صحت جمعته) لأنها تصح لمن تلزمه فلمن لا تلزمه أولى ، وتجزئه عن الظهر ، ويستحب حضورها للمسافر والعبد والصبي ، قال في «شرح المهذب» عن البندنيجي :

⁽١) روضة الطالبين (٢/ ٣٤) .

 ⁽۲) سنن الدارقطني (۲٫۲) عن سيدنا جابر رضي الله عنه ، وأخرجه أبو داوود (۱۰۲۷) عن سيدنا طارق بن شهاب رضى الله عنه .

وَلَهُ أَنْ يَنْصَرِفَ مِنَ الْجَامِعِ ، إِلاَّ الْمَرِيضَ وَنَحُوهُ فَيَحُومُ انْصِرَافُهُ إِنْ دَخَلَ الْوَفْتُ إِلاَّ أَنْ يَزِيدَ ضَرَرُهُ بِالْنَظِارِهِ . وَتَلْزَمُ الشَّيْخَ الْهَرِمَ وَالزَّمِنَ إِنْ وَجَدًا مَرْكِبًا وَلَمْ يَشُقَّ الوُكُوبُ ، وَالأَغْمَىٰ يَجِدُ فَائِداَ . وَأَهْلُ الْفَرْيَةِ إِنْ كَانَ فِيهِمْ جَمْعٌ تَصِحُّ بِهِ الْجُمُعُةُ ، أَوْ بَلَغَهُمْ صَوْتٌ عَالٍ فِي هُدُوثُ مِنْ طَرَفِ يَلِيهِمْ لِيَلِدِ الْجُمُعَةِ . نَزِمَتُهُمْ ، وَإِلاَّ . فَلاَ ...فَلاَ

والعجوز (۱٬) ، (وله أن ينصرف من الجامع) قبل فعلها (إلا المريض ونحوه . . فيحرم انصرافه) قبل فعلها (إن دخل الوقت) قبل انصرافه ، (إلا أن يزيد ضرره بانتظاره) فعلها ، فيجوز انصرافه قبله ، والفرق : أن المانع في المريض ونحوه من وجوب الجمعة المشقة في حضور الجامع وقد حضروا متحملين لها ، والمانع في غير ذلك صفات قائمة بهم لا تزول بالحضور .

(وتلزم الشيخ الهرم والزمن إن وجدا مركباً) ملكاً أو بإجارة أو إعارة (ولم يشق الركوب) عليهما ، (والأعمى يجد قائداً) متبرعاً أو بأجرة أو ملكاً له ؛ أخذاً مما ذكر قبله ، فإن لم يجده . فأطلق الأكثرون أنه لا يلزمه الحضور ، وقال القاضي حسين : إن كان يحسن المشي بالعصا من غير قائد . لزمه .

(وأهل القربة : إن كان فيهم جمع تصح به الجمعة) وهو أربعون من أهل الكمال كما سيأتي (أو بلغهم صوت عال في هدو) للأصوات والرياح (من طرف يليهم لبلد الجمعة . . لزمتهم ، وإلا) أي : وإن لم يكن فيهم الجمع المذكور ولا بلغهم الصوت المذكور (. . فلا) تلزمهم الجمعة ، وسيأتي ما يدل للأولى ، ويدل للثانية : حديث أبي داوود : " الجمعة على من سمع النداء ،(٢٠) ثم المعتبر سماع من أصغى إليه ولم يجاوز سمعه حد العادة ، ولا يعتبر أن يقف المنادي على موضع عال ؛ كمنارة أو سور ، ولا في الموضع الذي تقام فيه الجمعة .

ولو كانت قرية على قُلُّة جبل يسمع أهلها النداء ؛ لعلوها ، ولو كانت على استواء الأرض ما سمعوا ، أو كانت في وهدة من الأرض لا يسمع أهلها النداء ؛ لانخفاضها ، ولو كانت على استواء لسمعوه . فوجهان : أصحهما في « الروضة » كـد أصلها » : لا تجب الجمعة في الأولى ، وتجب في الثانية ؛ اعتباراً بتقدير الاستواء^(٣) ، والثاني وصححه في « الشرح الصغير » : عكس ذلك ؛ اعتباراً بنفس السماع وعدمه .

⁽١) المجموع (٤/٥/٤).

 ⁽۲) سنن أبي داوود (۱۰۵٦) عن سيدنا عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما .

⁽٣) روضة الطالبين (٣٨/٢) ، الشرح الكبير (٢/ ٣٠٢) .

(ويحرم على من لزمته) الجمعة ؛ بأن كان من أهلها (السفر بعد الزوال) لتفويتها به (إلا أن تمكنه الجمعة في طريقه) أو مقصده كما في « المحرر » وغيره(١٠ ، (أو يتضرر بتخلفه) لها (عن الرفقة) بأن يفرته السفر معهم أو يخاف في لحوقهم بعدها .

(وقبل الزوال كبعده) في الحرمة (في الجديد) ، والقديم : لا ؛ لعدم دخول وقت الجمعة ، وعورض بأنها مضافة إلى اليوم ، ولذلك يجب السعي إليها قبل الزوال على بعيد الدار ، وقيد التشبيه المفهم للحرمة بقوله : (إن كان سفراً مباحاً) أي : كالسفر للتجارة ، (وإن كان طاعة) واجباً أو مندوباً ؛ كالسفر للحج بقسميه (. . جاز) قطعاً .

(قلت : الأصح : أن الطاعة كالمباح) فيحرم في الجديد ، (والله أعلم) وهذه الطريقة محكية في « الروضة » و « أصلها » عن مقتضى كلام العراقيين ورجحها فيها أيض $Y^{(1)}$ ، أما السفر الطاعة بعد الزوال . . ففي « الروضة » : لا يجوز $Y^{(2)}$ ، وفي « أصلها » : المفهوم من كلام الأصحاب : أنه ليس بعذ $Y^{(2)}$ ، ويوافقهما إطلاق « المنهاج » الحرمة $Y^{(3)}$ د « الشرح الصغير » ، وما في نسخ « المحرر » من قلط النساخ بتقديم الشرط على محله .

(ومن لا جمعة عليهم) وهم ببلد الجمعة (.. تسن الجماعة في ظهرهم) وقتها (في الأصح) لعموم أدلة الجماعة ، والثاني : لا تسن ؛ لأن الجماعة في هذا الوقت شعار الجمعة ، فإن كانوابغير بلد الجمعة.. سنت لهم بالإجماع ، قاله في «شرح المهذب ، (() ، (ويخفونها) استحباباً (إن خفي عدرهم) لئلا يتهموا بالرغبة عن صلاة الإمام ، فإن كان ظاهراً.. فلا

⁽١) المحرر (ص ٦٥).

⁽٢) روضة الطالبين (٣٨/٢) ، الشرح الكبير (٣٠٤/٢) .

⁽٣) روضة الطالبين (٣٨/٢) .

⁽٤) الشرح الكبير (٢/ ٣٠٥).

⁽٥) منهاج الطالبين (ص ١٣٢).

⁽٦) المحرر (ص ٦٥).

⁽V) المجموع (٤/٤١٤).

وْتِنْدَابُ لِمَنْ أَنْكَنَ زَوَالُ عُدْرِو تَأْجِيرُ ظُهْرِهِ إِلَى الْبَأْسِ مِنَ ٱلْجُمْمَةِ ، وَلِمَنْرِو كَأْلَمَزَأَةِ وَالزَّمِنِ : تَعْجِيلُهَا . وَلِصِحْتِهَا ـ مَعَ شَرَطِ عَيْرِهَا ـ شُرُوطُ : أَخَدُهَا : وَقَتْ الظَّهْرِ ، فَلاَ تَقْضَى جُمُعَةً ، فَلَوْ صَافَ عَنْهَا . صَلَّوا ظُهْراً ، وَلَوْ خَرَجَ وَهُمْ فِيهَا . وَجَبَ الظَّهْرُ بِنَاءً ، وَفِي قَوْلٍ : 1. مَنْهَا اللَّهُ مِنْهُ اللَّهُ مِنْهُ اللَّهُ مِنْهُ اللَّهُ مِنْهُ اللَّهُ مِنْهُ عَلَى اللَّهُ مِنْهُ ال

يستحب الإخفاء ؛ لانتفاء التهمة .

(ويندب لمن أمكن زوال عذره) قبل فوات الجمعة؛ كالعبد يرجو العتن، والمريض يتوقع الخفة:
(تأخير ظهره إلى اليأس من) إدراك (الجمعة) لأنه قد يزول عذره قبل ذلك فيأتي بها كاملاً ،
ويحصل اليأس برفع الإمام رأسه من ركوع الثانية ، (و) يندب (لغيره) أي : لمن لا يمكن زوال
عذره ؛ (كالمرأة والزمن : تعجيلها) أي : الظهر ؛ ليحوز فضيلة أول الوقت ، قال في « الروضة »
و « شرح المهذب » : هذا اختيار الخراسانين وهو الأصح ، وقال العراقيون : يستحب له تأخير
الظهر حتى تفوت الجمعة ؛ لأنه قد ينشط لها ؛ ولأنها صلاة الكاملين فاستحب كونها المقدمة ،

و عمل المجتب . معدا اسمير المحراساتين وهو الاصلح ال ولان الغرافون . يستحب له المقدمة ، الظهر حتى تفوت الجمعة ؛ لأنه قد ينشط لها ؛ ولأنها صلاة الكاملين فاستحب كونها المقدمة ، قال : والاختيار التوسط ، فيقال : إن كان هلذا الشخص جازماً بأنه لا يحضر الجمعة وإن تمكن منها . . استحب له تقديم الظهر ، وإن كان لو تمكن أو نشط حضرها . . استحب له التأخير (۱۱ . (ولصحتها) أي : الجمعة (مع شرط غيرها) من الخمس ؛ أي : كل شرط له وقد تقدم ذلك

(شروط) خمسة :

(أحدها: وقت الظهر) بأن تفعل كلها فيه؛ روى البخاري عن أنس: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس ^(٣)، وروى مسلم عن سلمة بن الأكوع قال : (كنا نجمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس ثم نرجع تنبع الفيء ^(٣)، (فلا تقضى) إذا فاتت (جمعة) بل تقضىٰ ظهراً ، (فلو ضاق) الوقت (عنها) بأن لم يبق منه ما يسع خطبتين وركعتين يقتصر فيهما علىٰ ما لا بد منه (. . صلوا ظهراً ، ولو خرج) الوقت (وهم فيها . وجب الظهر بناء) على ما فعل منها فيسر بالقراءة من حينتذ ، (وفي قول : استثنافاً) فينوي الظهر حينتذ ، ويتقلب ما فعل من الجمعة نفلاً ، أو يبطل ؟ قولان أصحهما في « شرح المهذب » : الأول⁽²⁾ ،

روضة الطالبين (۲/ ۳۹) ، المجموع (٤/ ٩/٤ - ٤١٠) .

⁽٢) صحيح البخاري (٩٠٤) .

⁽٣) صحيح مسلم (٨٦٠) .

^(£) المجموع (£/ ٤٢٩).

ولو شك هل خرج الوقت وهم فيها. . أتموها جمعة ؛ لأن الأصل : بقاء الوقت ، وقيل : ظهراً ؛ عوداً إلى الأصل عندالشك في شرط الجمعة ، هذا، كله في حق الإمام والمأمومين الموافقين .

(والمسبوق) المدرك مع الإمام ركعة (. . كغيره) في أنه إذا خرج الوقت قبل سلامه. . يتم صلاته ظهراً ، (وقيل : يتمها جمعة) لأنها تابعة لجمعة صحيحة .

(الثاني) من الشروط: (أن تقام في خطة ()أبنية أوطان المجمعين) لأنها لم تقم في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين إلا في مواضع الإقامة كما هو معلوم ، وهي ما ذكر سواء فيه المسجد والدار والفضاء ، بخلاف الصحراء ، وسواء كانت الأبنية من حجر أم طين أم خشب ، ولو انهدمت أينية البلدة أو القرية فاقام أهلها على العمارة. . لرمتهم الجمعة فيها ؛ لأنها وطنهم ، وسواء كانوا في مظال أم لا ، (ولو لازم أهل الخيام الصحراء) أي : موضعاً منها كما في المحرد ((٢٠٠٠) (أبداً . . فلا جمعة) عليهم (في الأظهر) إذ ليس لهم أبنية المستوطنين ، فلا تصح جمعتهم فلا تلزمهم ، والثاني : تلزمهم الجمعة في موضعهم ؛ لأنهم استوطنيو ، ولو لم يلازموه أبداً ؛ بأن انتقاء أو غيره . . فلا جمعة عليهم جزماً ، ولا تصح منهم في موضعهم ، وعلى انتقلوا عنه في الشتاء أو غيره . . فلا جمعة عليهم جزماً ، ولا تصح منهم في موضعهم ، وعلى الأظهر في الأولى: لو سمعوا النداء من محل الجمعة . . لزمتهم .

(الثالث) من الشروط : (ألا يسبقها ولا يقارنها جمعة في بلدتها) لامتناع تعددها في البلدة ؛ إذ لم تفعل في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين إلا في موضع واحد من البلدة كما هو معلوم ، (إلا إذا كبرت وعسر اجتماعهم في مكان) واحد. . فيجوز تعددها حينتذ ، (وقبل : لا تستتنى هلله الصورة) وتتُكتَّل فيها المشقة في الاجتماع في مكان واحد ، (وقبل : إن حال نهر عظيم بين شقيها) كبنداد (. . كانا) أي : الشقان (كبلدين) فتقام في كل شق جمعة ، (وقبل : إن كانت) البلدة (قرى فاتصلت) أبنيتها (. . تعددت الجمعة بعددها) فتقام في كل قرية جمعة كما

 ⁽١) قولهما : (خطة الأبنية) هي بكسر الخاء ؛ أي : محل الأبنية وما بينها . ١ دقائق المنهاج ١ (ص ٤٧) .

⁽٢) المحرر (ص٢٦).

كان ، ومنشأ هنذا الخلاف سكوت الشافعي رضي الله عنه لما دخل بغداد على إقامة جمعتين بها ، وقيل : ثلاث ، فقال الأول : الأصح : سكوته ؛ لعسر الاجتماع في مكان ، والثاني : لأن المجتهد لا ينكر علىٰ مجتهد ، وقد قال أبو حنيفة رحمه الله بالتعدد^(١) ، والثالث : لحيلولة النهر ، والرابع : لأنها كانت قرى فانصلت .

(فلو سبقها جمعة) والبناء على امتناع التعدد (. . فالصحيحة السابقة) مطلقاً ، (وفي قول : إن كان السلطان مع الثانية . . فهي الصحيحة) حذراً من التقدم على الإمام ، ومن تفويت الجمعة علىٰ أكثر أهل البلد المصلين معه بإقامة الأقل .

(والمعتبر : سبق التحرم) وهو بآخر التكبير ، وقيل : بأوله ، (وقيل) : سبق (التحلل ، وقيل) : السبق (بأول الخطبة) نظراً إلىٰ أن الخطبتين بمثابة ركمتين ، ولو دخلت طائفة في الجمعة فأخبروا أن طائفة سبقتهم بها. . استحب لهم استثناف الظهر ولهم إتمام الجمعة ظهراً ؛ كما لو خرج الوقت وهم فيها .

(فلو وقعتا معاً أو شك) في المعية (. . استؤنفت الجمعة) بأن وسعها الوقت ؛ لتدافع الجمعتين في المعية فليست إحداهما أولى من الأخرى ؛ ولأن الأصل في صورة الشك : عدم جمعة مجزئة ، وبحث الإمام بأنه يجوز فيها تقدم إحدى الجمعتين فلا تصح جمعة أخرى ، فينبغي لتيرأ ذمتهم بيقين أن يصلوا بعدها الظهر^(۲) ، قال في « شرح المهذب » : وهذا، مستحب^(۲) .

(وإن سبقت إحداهما ولم تتعين) كأن سمع مريضان أو مسافران خارج المسجد تكبيرتين متلاحقتين فأخبرا بذلك ولم يعرفا المتقدمة ممن (أو تعينت ونسيت. صلوا ظهراً) لالتباس الصحيحة بالفاسدة ، (وفي قول : جمعة) والالتباس يجعل الصحيحة كالعدم ، وفي « الروضة » و« أصلها » : ترجيح طريقة قاطعة في الثانية بالأول⁽¹⁾ ، وأشار في « المحرر » إلىٰ ذلك بتعبيره في

⁽١) انظر * البحر الرائق ؛ (٢/ ٢٥٠) .

⁽٢) نهاية المطلب (٢/ ٥٦٠).

⁽٣) المجموع (٤/٤٤).

⁽٤) روضة الطالبين (٢/٢) ، الشرح الكبير (٢/٤٥٢_٢٥٥) .

الرَّابِعُ : الْجَمَاعَةُ ، وَشَرْطُهَا : كَفَيْرِهَا ، وَأَنْ نَقُامَ بِأَرْبَعِينَ مُكَلِّفًا حُرَّا ذَكَرا مُسْتَوْطِنَا لاَ يَظْمَنُ شِنَاءَ وَلاَ صَيْفا إِلاَّ لِحَاجَةِ . وَالصَّجِيعُ : انْفِقادُهَا بِالْمَرْضَىٰ ، وَأَنَّ الإِمَامُ لاَ يُشْتَرَطُ كُونُهُ فَوْقَ أَرْبَعِينَ . وَلَوِ انْفَضَّ الأَرْبُعُونَ أَوْ بَعْضُهُمْ فِي الْخُطْبَةِ . . لَمْ يُحْسَبِ الْمَفْعُولُ فِي

الأولىٰ بأقيس القولين ، وفي الثانية : بالأصمح^(۱) ، ولو كان السلطان في إحدى الجمعتين في الصور الأربع وقلنا فيما قبلها : إن جمعته هي الصحيحة مع تأخرها. . فهنا أولىٰ ، وإلا. فلا أثر لحضوره .

(الرابع) من الشروط: (الجماعة) الأنها لم تفعل في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين فمن بعدهم إلا كذلك كما هو معلوم، (وشرطها) أي: الجماعة فيها (كغيرها) أي : كشرطها في غيرها ؛ كنية الاقتداء، والعلم بانتقالات الإمام، وعدم التقدم عليه، وغير ذلك مما تقدم في (باب الجماعة)، (و) زيادة (أن تقام باربعين مكلفاً حرا ذكراً) روى البيهقي عن ابن مسعود: (أنه صلى الله عليه وسلم جمع بالعدينة وكانوا أربعين رجلاً أن)، والصفات المذكورة مع الإقامة الداخلة في الاستيطان تقدم اعتبارها في الوجوب، واعتبرت هنا في الانعقاد، (مستوطناً) بمحل الجمعة المعلوم من الشرط الثاني (لا يظعن) عنه (شتاء ولا صيفاً إلا لحاجة) لأنه صلى الله بعدلم المستيطان، وكان يوم عرفة عليه وسلم لم يتجمع بحجة الوداع مع عزمه على الإقامة أياماً ؛ لعدم الاستيطان، وكان يوم عرفة في هدين في حديث

(والصحيح : انعقادها بالمرضى) لكمالهم ، وعدم الوجوب عليهم تخفيف ، والثاني : لا تنعقد بهم كالمسافرين ، وحكاء في « الروضة » كـ « أصلها » قولاً () ، (وأن الإمام لا يشترط كونه فوق أربعين) وقبل : يشترط ؛ لإشعار الحديث السابق بزيادته ، قلنا : لا نسلم ذلك ، وحكي الخلاف قولين أيضاً ، ثانيهما : قديم .

(ولو انفض الأربعون) الحاضرون (أو بعضهم في الخطبة . . لم يحسب المفعول) من أركانها (في

المحرر (ص ٦٧).

⁽٢) السنن الكبرئ (٣/ ١٨٠).

⁽٣) صحيح البخاري (٤٥) ، صحيح مسلم (١٢١٨) عن سيدنا جابر رضي الله عنه .

⁽٤) صحيح مسلم (١٢١٨).

⁽٥) روضة الطالبين (۲/۲) ، الشرح الكبير (۲/۲٥٦) .

غَيْنَتِهِمْ ، وَيَجُوزُ ٱلْبِنَاءُ عَلَىٰ مَا مَضَىٰ إِنْ عَادُوا قَبْلَ طُولِ ٱلْفَصْلِ ، وَكَذَا بِنَاءُ ٱلصَّلاَةِ عَلَى ٱلْخُطُّيَةُ إِنِ ٱنْفَضُّوا بَيْنَهُمَا . فَإِنْ عَادُوا بَغَد طُولِهِ. . وَجَبَ ٱلاِسْتِثْنَافُ فِي ٱلأَظْهَرِ ، وَإِنِ ٱنْفُضُّوا فِي ٱلصَّلاَةِ.. بَطَلَتْ ، وَفِي قَوْلِ : لاَ ، إِنْ بَقِيَ ٱلثَّانِ

غيبتهم) لعدم سماعهم له المشروط كما سيأتي ، (ويجوز البناء علىٰ ما مضىٰ) منها (إن عادوا قبل طول الفصل) ومرجعه العرف كما قاله في « شرح المهذب »(١) ، (وكذا بناء الصلاة على الخطبة إن انفضوا بينهما) أي : يجوز إن عادوا قبل طول الفصل .

(فإن عادوا بعد طوله) في المسألتين (. . وجب الاستثناف) فيهما للخطبة (في الأظهر) لانتفاء الموالاة في ذلك التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم والأثمة بعده كما هو معلوم ، فيجب اتباعهم فيها ، والثاني : يجوز البناء في ذلك ؛ لحصول المقصود معه .

(وإن انفضوا) أي: الأربعون أو بعضهم (في الصلاة. . بطلت) نظراً إلى اشتراط العدد في دوامها كالوقت ، فيتمها من بقى ظهراً ، (وفى قول : لا) تبطل (إن بقى اثنان) مع الإمام ؛ اكتفاء بدوام مسمى الجمع ، وفي قديم : يكفي واحد معه ؛ اكتفاء بدوام مسمى الجماعة ، ويشترط في الواحد والاثنين صفة الكمال في الصحيح ، وفي رابع مخرج : له إتمام الجمعة وإن لم يبق معه أحد ، وفي خامس مخرج : إن كان الانفضاض في الركعة الأولىٰ. . بطلت ، أو بعدها. . فلا ، ويتم الإمام الجمعة وحده ، وكذا من معه إن بقي معه أحد كما في المسبوق المدرك ركعة من الجمعة يتمها .

[شروط تمام الجمعة بالأربعين]

لو لحق أربعون قبل انفضاض الأولين. . تمت بهم الجمعة وإن لم يكونوا سمعوا الخطبة ، وقال الإمام: لا يمتنع عندي اشتراط بقاء أربعين سمعوها ، فإن لم يسمعها اللاحقون.. لا تستمر الجمعة (٢) ، ولو لحق أربعون على الاتصال بانفضاض الأولين.. قال في « الوسيط » : تستمر الجمعة بشرط أن يكونوا سمعوا الخطبة (٣) ، ذكر ذلك في « الروضة » كـ « أصلها »(٤) .

(٣)

المجموع (٤/٧/٤) . (1)

نهاية المطلب (٢/ ٤٨٤) . (٢)

الوسيط (٢٦٨/٢).

روضة الطالبين (٢/ ٩) . (٤)

وَتَصِيعُ خَلْفَ الْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ وَالْمُسَافِرِ فِي الأَظْهَرِ إِذَا تَمَّ الْعَدَدُ بِغَيْرِهِ . وَلَوْ بَانَ الإِمَامُ جُنُبًا أَوْ مُخدِثاً . . صَحَّتْ جُمُمَتُهُمْ فِي الأَظْهَرِ إِنْ تَمَّ الْفَدَدُ بِغَيْرِهِ ، وَإِلاَّ . . فَلاَ . وَمَنْ لَجِعَلَ الإِمَامُ المُمْحَدِثَ رَاكِعاً . . لَمْ تُحْسَبُ رَكَعَتُهُ عَلَى الصَّجِيعِ . الْخَامِسُ : خَطْبَتَانِ قَبَلَ الصَّلاَةِ ، . . .

(وتصح) الجمعة (خلف العبد والصبي والمساقر) أي : خلف كل منهم (في الأظهر ؛ إذا تم العدد بغيره) لصحتها منهم وإن لم تلزمهم ، والثاني يقول : الإمام أولى باعتبار صفة الكمال من غيره ، والخلاف في الصبي قولان ، وفي العبد والمسافر وجهان ، قطع البغوي بأولهما () ، ورجح القطع به في « أصل الروضة » () ، وزاد في « شرح المهذب » : وقال البنديجي وغيره : قولان () ، ولو صليا ظهر يومهما قبل الجمعة . . ففي صحتها خلفهما القولان في صحتها خلف المنتفل الذي تم العدد بغيره ؛ أظهرهما : الصحة ، وظاهر أنه إذا تم العدد بواحد من الأربعة . . لا تصح الجمعة جزماً .

(ولو بان الإمام جنباً أو محدناً.. صحت جمعتهم في الأظهر إن تم العدد بغيره) كغيرها ، والنبي : لا تصع ؛ لأن الجماعة شرط في الجمعة دون غيرها ، وهي لا تحصل بالإمام المحدث ، ودفع هنذا بأنا لا نسلم عدم حصولها لماموم الجاهل بحاله ، بل تحصل له وينال فضيلتها في الجمعة وغيرها ، كما قال به الأكثرون ؛ نظراً لاعتقاده حصولها ، وحكى في « شرح المهذب » طريقة قاطعة بالأول وصححها⁽¹⁾ ، (وإلا) أي : وإن لم يتم العدد بغيره بأن تم به (. . فلا) تصح جمعتهم جزماً ، (ومن لحق الإمام المحدث) أي : الذي بان حدثه (راكعاً.. لم تحسب ركعته على الصحيح) في الجمعة وغيرها مع البناء على حصول الجماعة بالإمام المحدث ؛ لأن المحدث لعدم حسبان صلاته لا يتحمل عن المسبوق القراءة ، والثاني : تحسب ، ولا حاجة إلى اعتبار التحمل .

(الخامس) من الشروط : (خطبتان قبل الصلاة) للاتباع ، قال في [«] شرح المهذب » : ثبتت صلاته صلى الله عليه وسلم بعد خطبتين ، وروى الشيخان عن ابن عمر قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة خطبتين يجلس بينهما)^(د) .

(1)

التهذيب (٣٤٧/٢) .

⁽٢) روضة الطالبين (٢/ ١٠).

⁽T) المجموع (Y1V/E).

^(£) المجموع (£/٤٣٤).

⁽٥) صحيح البخاري (٩٢٨) ، صحيح مسلم (٨٦١) ، انظر «المجموع» (٤٣٢/٤) .

وَازْكَانُهُمَا خَمْسَةٌ : حَمْدُ اللهِ تَعَالَىٰ ، وَالصَّلاَةُ عَلَىٰ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَفْظُهُمَا مُتَمَيِّنٌ ، وَالْوَصِيَّةُ بِالنَّمُوىٰ ، وَلاَ يَتَعَيَّنُ لَفْظُهَا عَلَى الصَّحِيح ، وَهَلِو النَّلاَئَةُ أَرْكَانٌ فِي النُّخْطَبَيْنِ ، وَالرَّالِمُ : فِرَاءَةُ آيَةٍ فِي إِحْدَاهُمَا ، وَقِيلَ : فِي الْأُولَىٰ ، وَقِيلَ : فِيهِمَا ، وَقِيلَ : لاَ نَجِبُ ،

(وأركانهما خمسة : حمد الله تعالميٰ) للاتباع ، روىٰ مسلم عن جابر قال : (كانت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة يحمد الله ويثني عليه. . .)(١) الحديث ، (والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) لأن ما يفتقر إلىٰ ذكر الله تعالىٰ. . يفتقر إلىٰ ذكر رسوله صلى الله عليه وسلم ؛ كالأذان والصلاة ، (ولفظهما) أي : الحمد والصلاة (متعين) كما جرى عليه السلف والخلف ، فيكفي : (الحمد لله والصلاة عليٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، (والوصية بالتقويٰ) للاتباع ، روى مسلم عن جابر : (أنه صلى الله عليه وسلم كان يواظب على الوصية بالتقويٰ في خطبته)(٢) ، (ولا يتعين لفظها) أي : الوصية بالتقوى (على الصحيح) لأن غرضها الوعظ وهو حاصل بغير لفظها ، فيكفى : (أطيعوا الله) ، والثاني : وقف مع ظاهر الحديث ، (وهـٰـذه الثلاثة أركان في الخطبتين) أي : في كل منهما ، (والرابع : قراءة آية في إحداهما) لا بعينها ، (وقيل : في الأولميٰ ، وقيل : فيهما) أي : في كل منهما ، (وقيل : لا تجب) في واحدة منهما ، بل تستحب ، وسكتوا عن محله ، ويقاس بمحل الوجوب ، وعلى الأول : قال في « شرح المهذب » : يستحب جعلها في الأولى^(٣) ، والأصل في ذلك : ما روى الشيخان عن يعلى بن أمية قال : (سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ على المنبر : ﴿ وَنَادَوْا يَكَنِكِ ﴾)(١٤) ، وغيره من الأحاديث الدالة على أنه كان يقرأ في الخطبة ، وذلك محتمل للوجوب والندب ، وصادق بالقراءة فيهما وفي إحداهما فقط ، وعين الثاني الأولىٰ ؛ لتكون القراءة فيها في مقابلة الدعاء في الثانية ، وحكى الوجوب والاستحباب قولين أيضاً ، وسواء في الآية الوعد والوعيد ، والحكم والقصة ، قال الإمام : ويعتبر كونها مفهمة فلا يكفي : ﴿ ثُمَّ نَظَرُ ﴾ وإن عد آية (٥) ، ولا يبعد الاكتفاء بشطر آية طويلة .

⁽۱) صحيح مسلم (۱۸۲۷ ع) .

⁽٢) صحيح مسلم (٤/٨٨٥).

⁽٣) المجموع (٤/٨٣٤).

⁽٤) صحيح البخاري (٣٢٦٦) ، صحيح مسلم (٨٧١) .

⁽٥) نهاية المطلب (١/ ٤١٥).

(والخامس: ما يقع عليه اسم دعاء للمؤمنين في الثانية) كما جرئ عليه السلف والخلف ،
(وقيل : لا يجب) بل يستحب ، وحكي الخلاف قولين أيضاً ، والمراد بـ (المؤمنين) : الجنس
الشامل للمؤمنات ، ويهما عبر في « الوسيط » () ، وفي التنزيل : ﴿ وَكُنْتُ مِن َ الْقَبْيِينَ ﴾ ، قال
الإمام : وأرئ أن يكون الدعاء متعلقا بأمور الآخرة ، غير مقتصر على أوطار الدنيا () ، وأن
يخصص بالسامعين ؛ كأن يقول : رحمكم الله ، أما الدعاء للسلطان بخصوصه . ففي
« المهذب » : لا يستحب () ؛ لما روي عن عطاء أنه محدث ، وفي « شرحه » : اتفق أصحابنا على
أنه لا يجب ولا يستحب () ، والمختار : أنه لا بأس به إذا لم يكن فيه مجازفة في وصفه ونحوها ،
ويستحب بالاتفاق الدعاء لأئمة المسلمين وولاة أمورهم بالصلاح والإعانة على الحق ، والقيام
بالعدل ونحو ذلك ، ولجيوش الإسلام ، وفي « الروضة » بعض ذلك () .

(ويشترط: كونها) كلها (عربية) كما جرئ عليه الناس، وقيل: لا يشترط ذلك؛ اعتباراً بالمعمنيٰ، وعلى الأول: إن لم يكن في المصلين من يحسن العربية.. خطب أحدهم بلسانه، ويجب أن يتعلم واحد منهم الخطبة بالعربية، فإن مضت مدة إمكان التعلم ولم يتعلمها أحد منهم.. عصوا كلهم بذلك ولا جمعة لهم، بل يصلون الظهر، هذا ما في « شرح المهلب» (())، وهو مبني على أن فرض الكفاية على البعمس وهو المحتار، وما في « الروضة » كـ« أصلها » من أنه يجب أن يتعلمها كل واحد منهم وأنهم إن لم يتعلموا عصوا (().. مبني على قول الجمهور: إن فرض الكفاية على الجميع، ويسقط بفعل البعض، وسقطت لفظة (كل) من بعض نسخ « الشرح » ، ويدل عليها : ضمير الجمع في (لم يتعلموا) ، ومعناه: انتفى التعلم عن كل واحد منهم.

وأجاب القاضي حسين عن سؤال : ما فائدة الخطبة بالعربية إذا لم يعرفها القوم ؟ بأن فائدتها :

⁽¹⁾ الوسيط (Y/ Y/ Y) .

⁽٢) نهاية المطلب (٢/ ٤٤٥) .

⁽٣) المهذب (١/١٥١).

⁽٤) المجموع (٤/٠٤٤).

⁽o) روضة الطالبين (٢/ ٢٥) .

المجموع (٤٤٠/٤).

⁽٧) روضة الطالبين (٢٦/٢) ، الشرح الكبير (٢٨٦/٢) .

مُرَتَّبَّةَ ٱلأَرْكَانِ ٱلثَّلاَثَةِ ٱلأُوَلِ ، وَيَعْدَ ٱلزَّوَالِ ، وَٱلْقِيَامُ فِيهِمَا إِنْ قَدَرَ ، وَٱلْجُلُوسُ بَيْنَهُمَا ، وَإِسْمَاعُ أَرْبَعِينَ كَامِلِينَ .

العلم بالوعظ من حيث الجملة ، ويوافقه ما في « الروضة » كـ أصلها » : فيما لو سمعوا الخطبة ولم يفهموا معناها . . أنها تصح(١) .

(مرتبة الأركان الثلاثة الأول) كما ذكرت من البداءة بالحمد ، ثم الصلاة ، ثم الوصية كما جرى عليه الناس، وسيأتي تصحيح المصنف لعدم اشتراط ذلك، ولا يشترط الترتيب بين القراءة والدعاء ، ولا بينهما وبين غيرهما ، وقيل : يشترط ذلك ، فيأتي بعد الوصية بالقراءة ثم الدعاء ، حكاه في « شرح المهذب »(٢) (و) كونها (بعد الزوال) للاتباع ، روى البخاري عن السائب بن يزيد قال: (كان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الإمام على المنبر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما)(٣) ، قال في «شرح المهذب » في (باب هيثة الجمعة) : ومعلوم : أنه صلى الله عليه وسلم كان يخرج إلى الجمعة متصلاً بالزوال ، وكذلك جميع الأئمة في جميع الأمصار^(٤) ، (والقيام فيهما إن قدر ، والجلوس بينهما) للاتباع ، روئ مسلم عن جابر بن سمرة : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخطب خطبتين يجلس بينهما ، وكان يخطب قائماً ﴾^(ه) ، فإن عجز عن القيام. . فالأولىٰ : أن يستنيب ، ولو خطب قاعداً. . جاز

الجلوس بينهما كما في الجلوس بين السجدتين ، ولو خطب قاعداً لعجزه.. لم يفصل بينهما بالاضطجاع ، بل بسكتة وهي واجبة في الأصح . (وإسماع أربعين كاملين) عدد من تنعقد بهم الجمعة بالاتفاق ، مع قطع النظر عن الإمام بأن يرفع صوته ؛ ليحصل وعظهم المقصود بالخطبة ، فلو لم يسمعوها لبعدهم أو إسراره. . لم تصح ، ولو كانوا كلهم أو بعضهم صماً. . لم تصح في الأصح ، والمشترط : إسماع أركانها فقط كما تقدم في الانفضاض.

كالصلاة ، ويجوز الاقتداء به ، سواء قال : لا أستطيع القيام أم سكت ؛ لأن الظاهر : أنه إنما قعد لعجزه ، فإن بان أنه كان قادراً. . فهو كما لو بان الإمام جنباً وقد تقدم ، وتجب الطمأنينة في

روضة الطالبين (٢٨/٢) ، الشرح الكبير (٢/ ٢٨٩) . (1)

⁽٢) المجموع (٤٤٠/٤) .

صحيح البخاري (٩١٢) . (٣) المجموع (٤٦١/٤) .

⁽¹⁾

صحیح مسلم (۲۲۸/ ۳۵) . (0)

(والجديد : أنه لا يحرم عليهم الكلام) فيها ، (ويسن الإنصات) لها ، والقديم : يحرم الكلام ويجب الإنصات ؛ واستدل له بقوله تعالىٰ : ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْشُرَّوَانُ فَاسْتَمِعُواْ لَمُ وَأَنصِتُوا ﴾ ، ذكر في التفسير : أنها نزلت في الخطبة ، وسميت قرآناً ؛ لاشتمالها عليه ، والأمر للوجوب ، واستدل للأول بما روى البيهقي بإسناد صحيح عن أنس: أن رجلاً دخل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة فقال : متى الساعة ؟ فأومأ الناس إليه بالسكوت فلم يقبل ، وأعاد الكلام ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم في الثالثة : « ماذا أعددت لها ؟ " قال : حب الله ورسوله ، قال : « إنك مع من أحببت »(١) ، وجه الاستدلال : أنه لم ينكر عليه الكلام ، ولم يبين له وجوب السكوت ، والأمر في الآية للاستحباب ؛ جمعاً بين الدليلين ، ولا يحرم الكلام على الخطيب قطعاً ، وقيل بطرد القولين فيه ؛ تخريجاً على أن الخطبتين بمثابة ركعتين أو لا ، والخلاف في كلام لا يتعلق به غرض مهم ناجز ، فأما إذا رأى أعمىٰ يقع في بئر ، أو عقرباً تدب إلىٰ إنسان فأنذره ، أو علم إنساناً شيئاً من الخير أو نهاه عن منكر . . فهاذا ليس بحرام قطعاً ، ويجوز للداخل في أثناء الخطبة أن يتكلم ما لم يأخذ لنفسه مكاناً ، والقولان بعد قعوده ، وعلى القديم : ينبغي ألاَّ يسلم ، فإن سلم. . حرمت إجابته ، ويحرم تشميت العاطس على الصحيح فيهما ، وعلى الجديد : يجوزان قطعاً ، ويستحب التشميت على الأصح ، وصحح البغوى : وجوب رد السلام^(٢) ، ووافقه في [«] شرح المهذب » وصرح فيه بكراهة السلام على القولين^{٣)} ، وحيث حرم الكلام. . لا تبطل به جمعة المتكلم قطعاً .

هنداً كله فيمن يسمع الخطبة وإن زادوا على الأربعين ، أما من لا يسمعها ؛ لبعده عن الإمام وزاد على الأربعين السامعين . ففيه على القديم وجهان : أحدهما : لا يحرم عليه الكلام ، ويستحب أن يشتغل بالذكر والتلاوة ، وأصحهما : يحرم ؛ لئلا يشوش على السامعين ، فيتخير بين السكوت وبين ما ذكر ، فقول المصنف⁽³⁾ : (عليهم) أي : على الأربعين السامعين للخطبة وإن انضم إليهم غيرهم من الكاملين سمعوها أو لا ، وعبر في « المحرر » : بالقوم (*) .

⁽۱) السنن الكبرئ (۲۲۱/۳).

⁽۲) التهذيب (۲/۳٤۱).

 ⁽٣) المجموع (٤/٢٤٤).
 (٤) منهاج الطالبين (ص ١٣٥).

⁽²⁾ منهاج الطالبين (ص ١٢٥

⁽٥) المحرر (ص ٦٩).

(قلت : الأصح : أن ترتيب الأركان ليس بشرط ، والله أعلم) لحصول المقصود بدونه .

(والأظهر : اشتراط الموالاة وطهارة الحدث) الأصغر والأكبر (والخبث) في البدن والثوب والمكان (والستر) للعورة في الخطبة كما جرئ عليه السلف والخلف في الجمعة ، والثاني : لا يشترط واحد مما ذكر فيها ؛ أما الموالاة . . فلحصول المقصود من الوعظ بدونها ، وأما الباقي . . فلشبه الخطبة بالأذان ؛ فإنها ذكر يتقدم الصلاة ، وعلى اشتراط الطهارة فيها لو سبقه حدث . لم يعتد بما يأتي به منها حال الحدث ، فلو تطهر وعاد . . وجب استثنافها وإن لم يطل الفصل في الأصح ، ومسألة الستر مزيدة على « المحرر » (` مذكورة في « الروضة » و « أصلها » (` .

(و تسن) الخطبة (على منبر) (لأنه صلى الله عليه وسلم كان يخطب عليه) رواه الشيخان () و رفسن (مرتفع) إن لم يكن منبر كما في « الروضة » و « أصلها » (كا لقيامه مقامه في بلوغ صوب الخطيب عليه الناس ، ويسن كون المنبر على يمين المحراب ؛ لأن منبره صلى الله عليه وسلم كان كذلك ؛ أي : على يمين المستقبل للمحراب كما هو معلوم ، (ويسلم على من عند المنبر) إذا انتهى إليه كما في « المحرر » () أن يسن ذلك ، (وأن يقبل عليهم إذا صعد) المنبر (ويسلم عليهم ويجلس) بعد السلام ، (ثم يؤذن) بفتح الذال في حال جلوسه ؛ للاتباع في جميع ذلك ، وروى الأخير _ أي : التأذين حال الجلوس _ البخاري () كما تقدم ، وما قبله البيهقي وغيره () ، ووجلس ويشتغل المجلس ، وإذا فرغ الموذن .. قام () ،

⁽١) المحرر (ص ٦٩).

⁽٢) روضة الطالبين (٢/ ٢٧) ، الشرح الكبير (٢/ ٢٨٨) .

 ⁽٣) صحيح البخاري (٩١٧) ، صحيح مسلم (٥٤٤) عن سيدنا سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه .

⁽٤) روضة الطالبين (٢/ ٣١) ، الشرح الكبير (٢/ ٢٩٤) .

 ⁽۵) المحرر (ص ٦٩).

⁽٦) صحيح البخاري (٩١٢) عن سيدنا السائب بن يزيد رضى الله عنه .

 ⁽٧) السنن الكبرى (/ ١٩٩١) عن سيدنا يحيى بن سعيد الأنصاري رضي الله عنه ، وأخرجه ابن ماجه (١١٠٩)
 عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

⁽٨) المحرر (ص٧٠).

وَأَنْ تَكُونَ بَلِيغَةً مَفْهُومَةً قَصِيرَةً ، وَلاَ يَلْتَقِتُ يَمِيناً وَشِمَالاً فِي شَيْءٍ مِنْهَا ، وَيَعْتَمِدُ عَلَىٰ سَيْفٍ أَوْ عَصاً وَنَحْوهِ . . .

والمراد بصعود المنبر ما في « الروضة » و« أصلها » : أن يبلغ في صعوده الدرجة التي تلي موضع الجلوس المسمىٰ بالمستراح(١) ، وفي « المهذب » : (أنه صلى الله عليه وسلم كان يقف على الدرجة التي تلي المستراح)^(٢) ، قال المصنف في « شرحه » : هو حديث صحيح ، وقال فيه : ويلزم السامعين رد السلام عليه في المرتين ، وهو فرض كفاية كالسلام في باقي المواضع (٣) .

(و) يسن (أن تكون) الخطبة (بليغة) لامبتذلة ركيكة؛ فإنها لا تؤثر في القلوب، (مفهومة) أي : قريبة من الأفهام لا غريبة وحشية ؛ فإنها لا ينتفع بها أكثر الناس ، (قصيرة) لأن الطويلة تمل ، وفي حديث مسلم : « أطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة »^(٤) بضم الصاد ، وعبارة « المحرر » كــ« الوجيز » : مائلة إلى القصر^(ه) ؛ أي : متوسطة كما عبر به في « الروضة » كـــــ أصلها »^(١) ، وروىٰ مسلم عن جابر بن سمرة قال : (كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قصداً وخطبته قصداً)(٧) أي : متوسطة .

(ولا يلتفت يميناً و) لا (شمالاً في شيء منها) بل يستمر على ما تقدم من الإقبال عليهم إلىٰ فراغها ؛ أي : يسن ذلك ، ويسن لهم أن يقبلوا عليه مستمعين له ، (ويعتمد علىٰ سيف أو عصاً ونحوه) روىٰ أبو داوود : (أنه صلى الله عليه وسلم قام في خطبة الجمعة متوكثاً علىٰ عصاً أو قوس)(^^) ، وروي : أنه اعتمد عليٰ سيف ، قال في « الكفاية » : وإن لم يثبت. . فهو في معنى القوس (٩) ، والحكمة في ذلك : الإشارة إلى أن هذا الدين قام بالسلاح ، ويستحب أن يكون ذلك في يده اليسرى ؛ كعادة من يريد الضرب بالسيف والرمي بالقوس ، ويشغل يده اليمني بحرف

- روضة الطالبين (٢/ ٣١) ، الشرح الكبير (٢/ ٢٩٤) . (1)
 - المهذب (١٥٦/١) .
 - المجموع (٤٤٧-٤٤٦) . (٣)
 - صحيح مسلم (٨٦٩) عن سيدنا عمار رضى الله عنه . (1)
 - المحرر (ص ٧٠) ، الوجيز (٨٦) . (0)
- روضة الطالبين (٢/ ٣٢) ، الشرح الكبير (٢/ ٢٩٥) . (7) صحيح مسلم (٨٦٦) . (V)
- سنن أبي داوود (١٠٩٦) عن سيدنا الحكم بن حزن رضي الله عنه .
 - (4)
 - كفاية النبيه (٤/ ٣٥٢) .

وَيَكُونُ جُلُوسُهُ بَيْنَهُمَا نَحْوَ (سُورَةِ الإِخْلاَصِ) ، وَإِذَا فَرَغَ.. شَرَعَ اَلْمُؤَذُّنُ فِي الإِقَامَةِ ، وَيَادَرُ الإِمَامُ لِيَنْلُغُ الْمِحْرَابَ مَعَ فَرَاغِدِ ، وَيَقْرَأُ فِي الأُولَى (اَلْجُمُعَةَ) ، وَفِي النَّالِيَةِ (الْفُنَافِقِينَ) جَهْراً

العنبر ، فإن لم يجد شيئاً مما ذكر . . جعل اليمنئ على اليسرئ أو أرسلهما ، ولا يعبث بهما ، (ويكون جلوسه بينهما) أي : الخطبتين (نحو " سورة الإخلاص ") أي : يسن ذلك ، وقبل : يجب فلا يجوز أقل منه .

(وإذا فرغ) من الخطبة (.. شرع الموؤن في الإقامة وبادر الإمام ليبلغ المحراب مع فراغه) من الإقامة فيشرع في الصلاة ، والمعمل في ذلك : المبالغة في تحقيق الموالاة التي تقدم وجوبها ، وفي المستحب له أن يأخذ في النزول من المغير عقب فراغها ، ويأخذ الموذنون⁽⁽⁽⁾⁾ في الإقامة ، ويبلغ المحراب مع فراغ الإقامة . انتهى⁽⁽⁽⁾⁾ فيه تصريح باستحباب ما ذكر هنا ، (ويقرأ) بمد (الفاتحة) (في الأولى : « الجمعة » ، وفي الثانية : « المنافقين » جهراً ((((() تم تمام تمام بلغظ : (() كان يقرأ)(()) وهو ظاهر في الجهر ، وروئ هو أيضا : أنه كان يقرأ في الجمعة : ((() سبح اسم ربك الأعلى) ، و : ((هل أناك حديث الغاشية)((()) ، قال في « الروضة) : كان يقرأ هاتين في وقت ، وهاتين في وقت (() ، فلماء) : لو ترك كان يقرأ المنافقين) في الأولى . قرأ المورتين (() .

* * *

 ⁽١) في (ب) و(هـ) وا المجموع : (المؤذن) .

⁽Y) المجموع (3/833).

 ⁽٣) قوله : (يقرأ في الأولى (الجمعة ، والثانية (المنافقين ، جهراً) لفظة : (جهراً) من زوائد (المنهاج ، هنا وفي (صلاة العيد) . (دقائق المنهاج ، (ص ٤٧) .

⁽٤) صحيح مسلم (٨٧٩) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

 ⁽٥) صحيح مسلم (٨٧٨) عن سيدنا النعمان بن بشير رضي الله عنه .

⁽٦) روضة الطالبين (٢/٥٤).

⁽٧) روضة الطالبين (٢/ ٤٥) ، الشرح الكبير (٢/ ٣١٥) .

فضياها

[في الأغسال المستحبة في الجمعة وغيرها]

يُسَوُّ الْغُسْلُ لِحَاضِرِهَا، وَقِيلَ: لِكُلِّ أَحَدٍ، وَوَقَٰثُّة: مِنَ الْفَجْرِ، وَتَقْرِيمُهُ مِنْ ذَهَابِهِ أَفْضَلُ ، فَإِنْ عَجَزَ. تَيَتَّمَ فِي اَلاَصْحُ . وَمِنَ الْمُسْنُونِ : غُسْلُ الْعِيدِ وَالْكُسُوفِ وَالِاسْتِشْقَاءِ ،

(فصل : يسن الغسل لحاضرها) أي : لمن يريد حضور الجمعة وإن لم تجب عليه ، (وقيل :
لكل أحد) حضر أو لا ، ويدل للأول حديث الشيخين : « إذا جاء أحدكم الجمعة . فليغتسل الأنا)
إي : إذا أراد مجيئها ، وحديث ابن حبان وأيي عوانة : « من أتى الجمعة من الرجال والنساء . .
فليغتسل الأنا ، وصرف الأمر عن الوجوب إلى الندب حديث : « من توضأ يوم الجمعة . فيها
ونعمت ، ومن اغتسل . فالغسل أفضل ا رواه أبو داوود وغيره ، وحسنه الترمذي ، وصححه
أبو حاتم الرازي () ، وقوله : « فيها » أي : بالسنة أخذ ؛ أي : بما جوزته من الوضوء مقتصراً
عليه ، (ونعمت) الخصلة أو الفعلة ، والغسل معها أفضل ، ويدل للثاني حديث الشيخين :
« فسل الجمعة واجب على كل محتلم ا () أي : بالغ ، والمراد : أنه ثابت طلبه ندباً ؛ لما تقدم .

(ووقته : من الفجر) لحديث الشيخين : « من اغتسل يوم الجمعة »^(٥) وسيأتي تعامها ، (وتقريبه من ذهابه) إلى الجمعة (أفضل) لأنه أفضى إلى الغرض من انتفاء الرائحة الكريهة حال الاجتماع ، (فإن عجز) عن الغسل ؛ لنفاد الماء بعد الوضوء أو لقروح في غير أعضائه (. . تيمم) بنية الغسل (في الأصح) وحاز الفضيلة ، والثاني وهو احتمال للإمام (٢٠) ، ورجعه الغزائي - : أنه لا يتيمم (٣) ؛ لأن الغرض من الغسل التنظيف وقطع الروائح الكريهة ، والتيمم لا يفيد هنذا الغرض .

(ومن المسنون: غسل العيد والكسوف والاستسقاء) لاجتماع الناس لها كالجمعة، وسيأتي وقت

⁽١) صحيح البخاري (٨٧٧) ، صحيح مسلم (٨٤٤) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

⁽٢) صحيح ابن حبان (١٢٢٦) ، مسند أبي عوانة (٢٥٩٤) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

⁽٣) سنن أبي داوود (٣٥٤) ، سنن الترمذي (٤٩٧) ، وأخرجه النسائي (١٦٩٦) ، العلل (٢/ ٥٤٠ ـ ٥٤١) عن سيدنا سمرة بن جندب رضى الله عنه .

⁽٤) صحيح البخاري (٨٥٨) ، صحيح مسلم (٨٤٦) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

⁽٥) صحيح البخاري (٨٨١) ، صحيح مسلم (٨٥٠) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٦) نهاية المطلب (٢/ ٢٩٥).

⁽٧) الوجيز (ص ٨٧).

وَلِغَاسِلِ الْمُنْيَّتِ ، وَالْمُجُنُونِ وَالْمُغْمَىٰ عَلَيْهِ إِذَا أَفَافَا ، وَالْكَافِوِ إِذَا أَسْلَمَ ، وَأَغْسَالُ الْحَجُّ . وَآكَدُهَا : غُسْلُ غَاسِلِ الْمَيّْتِ ثُمَّ الْجُمُعَةِ ، وَعَكَسَهُ : الْفَدِيمُ . قُلْثُ : الْفَدِيمُ هُمَّا أَظْهُرُ ، وَرَجَّحَهُ ٱلأَكْثَرُونَ ، وَأَحَادِيثُهُ صَحِيحَةٌ كَثِيرَةٌ ، وَلَيْسَ لِلْجَدِيدِ

غسل العيد في بابه ، قال في « شرح المهذب » في (باب صلاة الكسوف) : ويدخل وقت الغسل للكسوف بأوله^(١) ، (و) الغسل (لغاسل الميت) مسلماً كان أو كافراً ، ذكره في «شرح المهذب ال^(٢) لحديث : « من غسل ميتاً. . فليغتسل » رواه ابن ماجه ، وحسنه الترمذي ، وصححه ابن حبان^(٣) ، والصارف للأمر عن الوجوب حديث : « ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه » صححه الحاكم علىٰ شرط البخارى(٤) ، (والمجنون والمغمىٰ عليه إذا أفاقا) روى الشيخان عن عائشة : (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغميٰ عليه في مرض موته ، فإذا أفاق. . اغتسل)^(ه) ، وقيس المجنون بالمغمىٰ عليه ، (والكافر إذا أسلم) لأمره صلى الله عليه وسلم قيس بن عاصم بالغسل لما أسلم ، وكذلك ثمامة بن أثال ، رواهما ابنا خزيمة وحبان وغيرهما(٢٠) ، وليس أمر وجوب ؛ لأن جماعة أسلموا فلم يأمرهم بالغسل كما هو معلوم ، وهـٰذا حيث لم يعرض له في الكفر ما يوجب الغسل من جنابة أو حيض ، فإن عرض له ذلك. . وجب عليه الغسل ، ولا عبرة بغسل مضي في الكفر في الأصح .

(وأغسال الحج) وستأتى في بابه ، (وآكدها) أي : الأغسال المسنونة : (غسل غاسل الميت ، ثم) غسل (الجمعة ، وعكسه القديم) فقال : آكدها غسل الجمعة ثم غسل غاسل الميت .

(قلت : القديم هنا أظهر ، ورجحه الأكثرون ، وأحاديثه صحيحة كثيرة) وهي أحاديث غسل الجمعة كما في « الروضة »^(٧) ، منها : حديثا الشيخين السابقان أول الفصل ، (وليس للجديد

(٣)

المجموع (٥/٥٥). (1)

المجموع (٢/ ٢٣٢) . (٢)

سنن ابن ماجه (١٤٦٣) ، سنن الترمذي (٩٩٣) ، صحيح ابن حبان (١١٦١) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

المستدرك (٣٨٦/١) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما . (1)

صحيح البخاري (٦٨٧) ، صحيح مسلم (٤١٨) . (0)

صحيح ابن خزيمة (٢٥٤) ، صحيح ابن حبان (١٢٤٠) عن سيدنا قيس بن عاصم رضي الله عنه ، وصحيح (1) ابن خزيمة (٢٥٢)، صحيح ابن حبان (١٢٣٩) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه، سنن الترمذي

⁽ ٦٠٥) ، سنن أبي داوود (٣٥٥) . (٧) روضة الطالبين (٢/٢٤).

(والتبكير إليها) لحديث الشيخين : « من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ـ أي : كغسلها ـ ثم راح في الساعة راح ؛ أي : في الساعة الأولىٰ . . فكأنما قرب بدنة ـ أي : واحداً من الإبل ـ ومن راح في الساعة الثانية . . فكأنما قرب بقرة ، ومن راح في الساعة الثانية . . فكأنما قرب بقراً أقرن ، ومن راح في الساعة الرابعة . . فكأنما قرب بيضة ، فإذا الساعة الرابعة . . فكأنما قرب بيضة ، فإذا خرج الإمام . . حضرت الملائكة يستمعون الذكر »(1) ، وروى النسائي : « في الخامسة كالذي يهدي عصفوراً ، وفي السادسة بيضة »(٥) .

والساعات : من طلوع الفجر، وقيل: من طلوع الشمس، قال في « شرح المهذب » : فمن جاء في أول ساعة منها ومن جاء في آخرها . مشتركان في تحصيل أصل البدنة ، أو البقرة أو غيرهما ، ولكن بدنة الأول أكمل من بدنة الآخر ، وبدنة المتوسط متوسطة (٢٠٠ ؛ يعني : وعلى هذا القياس ، وفي « الروضة » كـه أصلها » : المراد : ترتيب الدرجات وفضل السابق على الذي يليه ؛ لئلا يستوي في الفضيلة رجلان جاءا في طرفي ساعة (٢٠٠ وليس المراد بها : الفلكية ؛ وإلا . لاختلف الأمر باليوم الشاتي والصائف ، وفي حديث أبي داوود والنسائي بإسناد صحيح كما قاله في « شرح

المجموع (٥/١٤١).

⁽٢) الشرح الكبير (٢/ ٣١١_ ٣١٢).

⁽٣) روضة الطالس: (٢/٢٤).

⁽٤) صحيح البخاري (٨٨١) ، صحيح مسلم (٨٥٠) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

 ⁽٥) سنن النسائي (١٦٩٥) عن سيدنا أبي هريرة رضى الله عنه .

⁽٢) المجموع (٤/ ١٢٤).

⁽٧) روضة الطالبين (٢/٤٤ـ٥٤) ، الشرح الكبير (٢/٣١٤).

مَاشِياً بِسَكِينَةٍ ، وَأَنْ يَشْتَغِلَ فِي طَرِيقِهِ وَحُضُورِهِ بِقِرَاءَةٍ أَوْ ذِكْرٍ ، وَلاَ يَتَخَطَّىٰ ،

المهذب : « يوم الجمعة ثنتا عشرة ساعة ؟^(١) وهو شامل لجميع أيامه ، وذكر الماوردي : أن الإمام يختار له أن يتأخر إلى الوقت الذي تقام فيه الجمعة ؛ اتباعاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفانه (١) .

(ماشياً) لا راكباً ؛ للحث على ذلك مع غيره في حديث رواه أصحاب «السنر» الأربعة، وحسنه الترمذي ، وصححه ابن حيان والحاكم على شرط الشيخين (٣) .

(بسكينة) لحديث الشيخين : ﴿ إِذَا أَتِيتِم الصلاة . فعليكم بالسكينة ا^(٤) ، وهو مبين للمراد من قوله تعالىٰ : ﴿ إِذَا نُوْوِى الشَّلَوْةِ مِن تِرِمِ الْمُثَمِّدَةِ فَاسْتُوا إِلَىٰ وَكِّ الشَّهِ أَي : امضوا كما قرى، به ، وفي ﴿ الروضة ﴾ كـ﴿ أصلها ﴾ : تقييد المشي إلى الجمعة علىٰ سكينة بما لم يضق الوقت ، وأنه لا يسعىٰ إلىٰ غيرها من الصلوات أيضاً ﴿ ﴾ .

ر وأن يشتغل في طريقه وحضوره) قبل الخطبة (بقراءة أو ذكر) أو صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، والطريق مزيد على " المحرر » وغيره ") ، وفي التنزيل : ﴿ فِي يُئِوتِ أَنِنَ أَنْتُ أَنْ مُؤَكِّمَ وَيُنْكِرَ فِيهَا اَسْمُهُ ﴾ وفي " الصحيحين » : ﴿ وإن أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه " () ، وفي ﴿ صحيح مسلم » : ﴿ فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة . فهو في صلاة " () (ولا يتخطل) () . (ولا الناس ؛ للحث على ذلك مع غيره في حديث رواه أبو داوود ، وصححه ابن حبان

 ⁽١) سنن أبي داوود (١٠٤٨)، سنن النسائي (١٧٠٩) عن سيدنا جابر رضي الله عنه، انظر «المجموع»
 (٤٦١/٤).

⁽٢) الحاوي الكبير (٢/٢٥).

٢) سنن أبي داوود (٣٤٥) ، سنن الترمذي (٤٩٦) ، سنن النساني (١٩٩٧) ، سنن أبن ماجه (١٠٨٧) ، م صحيح ابن حبان (٢٧٨١) ، المستدرك (٢٨٢١) عن سبدنا أوس بن أوس التثفي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (من غسل يوم الجمعة واغتسل ثم بكر وابتكر ومشى ولم يركب ودنا من الإمام فاستمع ولم يلغ . . كان له بكل خطوة عمل سنة أجر صيامها وقيامها » .

⁽٤) صحيح البخاري (٦٣٨) ، صحيح مسلم (٦٠٣) عن سيدنا أبي قتادة رضي الله عنه .

⁽٥) روضة الطالبين (٢/٤٥) ، الشرح الكبير (٢/٢١٥).

 ⁽٦) المحرر (ص ٧٠).

⁽V) صحيح البخاري (٦٥٩) ، صحيح مسلم (٦٤٩) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

 ⁽٧) صحيح البحاري (١٥٦) ، صحيح مسلم (١٥٦) عن سيدنا ابي
 (٨) صحيح مسلم (١٥٢/١٠٢) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

 ⁽٩) قوله: (ولا يتخطئ) هو بلا همز من خطا يخطو خطوة . د دقائق المنهاج ؟ (ص ٤٧) .

(وأن ينزين بأحسن ثيابه وطيب) لذكرهما في الحديث السابق في التخطي ، وأولى النياب : البيض ، فإن لبس مصبوغاً . . فما صبغ غزله ثم نسج كالبرد لا ما صبغ منسوجاً .

(قلت) كما قال الرافعي في « الشرح » : (وأن يقرأ « الكهف » يومها وليلتها)^(٥) أي : لحديث : « من قرأ (سورة الكهف) في يوم الجمعة . . أضاء له من النور ما بين الجمعتين » رواه الحاكم وقال : صحيح الإسناد^(١) ، وحديث : « من قرأ (سورة الكهف) ليلة الجمعة . . أضاء له من النور ما بينه وبين البيت العتيق » رواه الدارمي في « مسنده »^(٧) .

- (١) سنن أبي داوود (١١١٨) ، صحيح ابن حبان (٢٧٩٠) ، المستدرك (٢٨٨/) عن سيدنا عبد الله بن
 بسر رضي الله عنه قال : (جاء رجل يتخطئ رقاب النامى فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : اجلس فقد
 آذیت) .
 - (۲) روضة الطالبين (۲/۲۶) ، الشرح الكبير (۲/۳۱۲) .
 - (T) المجموع (3/173).
 - (٤) مسند البزار (٨٢٩١) .
 - (٥) الشرح الكبير (٣١٦/٢).
 - (٦) المستدرك (٣٦٨/٢) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .
 - (٧) مسند الدارمي (٣٤٥٠) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(ويكثر الدعاء) يومها ؛ رجاء أن يصادف ساعة الإجابة ، ففي حديث * الصحيحين » بعد ذكر يوم الجمعة : * فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله شيئاً . إلا أعطاه إياه » وأشار بيده صلى الله عليه وسلم يقللها (() ، وفي رواية لمسلم : * وهمي ساعة خفيفة (()) ، وورد تعيينها أيضاً ، ففي عليه وسلم يقللها (() ، وفي رواية لمسلم : * وهمي ساعة خفيفة (()) ، وبعد بعد العصر (()) ، وفي حديث مسلم : * هي ما بين أن يجلس الإمام - أي : على المنبر - إلى أن تقضى الصلاة (() أي المن حديث مسلم : قطى المنبر الي أن يجلس الإمام - أي : على المنبر - إلى أن تقضى الصلاة (() أي أي يغرغ منها ، قال في * شرح المهذب » بعد ذكر لحديثين وغيرهما : يحتمل أنها منتقلة تكون في يغرغ منها ، قال في وقت آخر كما هو المختار في ليلة القدر ، وقال فيه بعد ذكر أنوال التعيين بما ذكر وغيره : قال القاضي عباض : وليس معنى هنذه الأقوال أن هذا كله وقت الهذه الساعة ، بل المعنى : أنها تكون في أثناء ذلك الوقت ؛ لقوله : (وأشار بيده يقللها) ، قال : وهذا الذي قاله القاضي صحيح (() ، وذكر في * الروضة » في (كتاب صلاة العبدين) : أن الشافعي رضي الله عنه بلغه : أنه يستجاب الدعاء في ليلة الجمعة ، وأنه استحب الدعاء فيها (() .

(و) يكثر (الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) يوم الجمعة وليلتها ؛ لحديث : * أكثروا الصلاة عليّ ليلة الجمعة ويوم الجمعة ؛ فمن صلىٰ علي صلاة . . صلى الله عليه عشراً الا^(٧) رواه البيهقي بإسناد جيد ، وصحح ابن حبان والحاكم على شرط الشيخين حديث : * إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة ، فأكثروا من الصلاة علىّ فيه ا^(٨) .

(ويحرم علىٰ ذي الجمعة) أي : من تلزمه (التشاغل بالبيع وغيره) المزيد في " الروضة " : من

⁽١) صحيح البخاري (٩٣٥) ، صحيح مسلم (١٤/٨٥٢) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

 ⁽٢) صحيح مسلم (١٥٨/ ١٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٣) الحديث سبق تخريجه .

 ⁽۱) الحديث سبن تحريجه .
 (٤) صحيح مسلم (٨٥٣) عن سيدنا أبي بردة بن أبي موسى الأشعري رضى الله عنهما .

⁽٥) المجموع (٤/٠٧٤_٤٧١).

⁽٦) روضة الطالبين (٢/٧٥).

۷) او صه العامين (۲۰٫۱) .

⁽٧) السنن الكبرى (٣/ ٢٤٩) عن سيدنا أنس رضي الله عنه .

 ⁽A) صحيح ابن حبان (۹۱۰) ، المستدرك (۱/ ۲۷۸) عن سيدنا أوس بن أوس رضي الله عنه .

بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الأَذَانِ بَيْنَ يَنَيِ الْخَطِيبِ ، فَإِنْ بَاعَ . . صَحَّ ، وَيُكُرَهُ قَبْلَ الأَذَانِ بَعْدَ الزَّوالِ ، وَاللهُ أَعْلَمُ .

فظناه

[في بيان ما يحصل به إدراك الجمعة]

العقود والصنائع وغيرها^(١) (بعد الشروع في الأذان بين يدي الخطيب) قال تعالى : ﴿ إِفَا تُوتِكَ لِلصَّلَوَةِ مِن يَوْمِ الْمَجْوَةِ مِن يَوْمِ الْمَجْوَبِ ، وهو بالترك للوجوب ، وهو بالترك فيحرم الفعل ، وقيس على البيع غيره مما ذكر ؟ لأنه في معناه في تفويت الجمعة ، وتقييد الأذان بين يدي الخطيب ؟ أي : بوقت كونه على المنبر ؛ لأنه الذي كان في عهده صلى الله عليه وسلم كما تقدم ، فانصرف النداء في الآية إليه ، فلو أذن قبل جلوس الخطيب على المنبر . لم يحرم البيع كما قاله في « الروضة ^(١) وكذا ما قيس به ، قال فيها : وحرمته في حق من جلس له في غير المسجد ، أما إذا سمع النداء فقام بقصد الجمعة فبايع في طريقه أو قعد في الجامع وباع . . فلا يحرم ، صرح به في « التتمن " ، وهو ظاهر ، لكن البيع في المسجد مكروه . انتهن ") .

ولو تبايع اثنان أحدهما ممن تلزمه الجمعة دون الآخر. . أثم الآخر أيضاً ؛ لإعانته على الحرام ،
وفي * شرح المهذب ؟ عن البندنيجي وصاحب * العدة » : كره له ، وهو شاذ ، وفيه : إذا تبايعا
وليسا من أهل فرض الجمعة . لم يحرم بحال ولم يكره (٤٤) ، (فإن باع) من حرم عليه البيع (. .
صح) بيعه ؛ لأن المنع منه لمعنى خارج عنه ويقاس به غيره من العقود ، (ويكره) التشاغل
المذكور (قبل الأذان) المذكور (بعد الزوال ، والله أعلم) بخلافه قبل الزوال فلا يكره ، واقتصر
في * الروضة » كـد أصلها » على البيع في الكراهة وعدمها(٥٠) .

. . .

(فصل: من أدرك ركوع الثانية) من الجمعة مع الإمام واستمر معه إلى أن سلم (. . أدرك الجمعة)

⁽١) روضة الطالبين (٢/ ٤٧) .

⁽٢) روضة الطالبين (٤٧/٢) .

⁽٣) روضة الطالبين (٢/٤٧) .

⁽٤) المجموع (٤/٩/٤).

⁽٥) روضة الطالبين (٢/ ٤٧) ، الشرح الكبير (٣١٦ / ٣١٦) .

أي : لم تفته (فيصلي بعد سلام الإمام ركعة) لإتمامها ، قال صلى الله عليه وسلم : « من أورك من صلاة الجمعة ركعة . فقد أدرك الصلاة » ، وقال : « من أدرك من الجمعة ركعة . فليصل إليها أخرى » رواهما الحاكم ، وقال في كل منهما : إسناده صحيح على شرط الشيخين (،) قال في « شرح المهذب » : وقوله : « فليصل » هو يضم الياء وفتح الصاد وتشديد اللام (وتقدم في الباب أن من لحق الإمام المحدث راكماً . لم تحسب ركعته على الصحيح فاستغنى به عن التقييد هنا بغير المحدث ، (وإن أدركه) أي : الإمام (بعده) أي : بعد ركوع الثانية (. . فاته) الجمعة ؛ لمفهوم الحديث الأول (فيتم بعد سلامه) أي : الإمام (ظهراً أربعاً) وفيه حديث : « من أدرك الركوع من الركعة الأخيرة يوم الجمعة . فليضف إليها أخرى ، ومن لم يدرك الركوع من الركعة الجمعة) موافقة للإمام ، والثاني : الظهر ؛ لأنها التي يفعلها .

بنتيتة

[حكم الاستخلاف في صلاة الجمعة]

من صلى الركعة الأولىٰ مع الإمام ثم فارقه بعذر أو بغيره وقلنا بالراجح : إنه لا تضر المفارقة . . أتمها جمعة كما لو أحدث الإمام في الثانية .

* * :

(وإذا خرج الإمام من الجمعة أو غيرها) من الصلوات (بحدث أو غيره) كرعاف (. . جاز) له (الاستخلاف في الأظهر) فيتم القوم الصلاة مقتدين بالخليفة من غير استثناف نية القدوة كما سيأتي ، والثاني يقول : يتمونها وحداناً ؛ ففي الجمعة : إن كان الحدث في الأولىٰ . . يتمونها ظهراً ، أو في الثانية . . فيتمها ظهراً من لم يدرك مع الإمام ركعة ، وعلى الأول : قال الإمام :

⁽١) المستدرك (٢٩١/١) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽Y) Ilanana (3/17).

٣) سنن الدارقطني (١٢/٢) عن سيدنا أبي هريرة رضى الله عنه .

وَلاَ يَسْتَخَلِفُ لِلْجُمْمَةِ إِلاَّ مُقْتَدِيا بِهِ قَبْلَ حَدَيْهِ ، وَلاَ يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ حَضَرَ النُّطْبَةَ وَلاَ الرَّكُمَةَ الأُولَىٰ فِي الأَصَحُّ فِيهِمَا ، ثُمَّ إِنْ كَانَ أَذَرَكَ الأُولَىٰ . . تَمَتْ جُمُعَتُهُمْ ، وَإِلاَّ . فَتَجُهُ لَهُمْ دُونَهُ فِي الأَصَحِّ ، ويُرَاعِي الْمَسْبُوقُ نَظْمَ الْمُسْتَخْلِفِ ، فَإِذَا صَلَّىٰ رَكْعَةً . . تَشَهَّدَ وَأَشَارَ إِلَيْهِمْ لِيُغَارِقُوهُ أَوْ يَنْظِرُوا ، .

يشترط حصول الاستخلاف علىٰ قرب ، فلو فعلوا على الانفراد ركناً. . امتنع الاستخلاف بعده (١١) .

(ولا يستخلف للجمعة إلا مقتدياً به قبل حدثه) لأن في استخلاف غير المقتدي ابتداء جمعة بعد انعقاد جمعة وذلك لا يجوز ، (ولا يشترط) في جواز الاستخلاف (كونه) أي : المقتدي (حضر الخطبة ، ولا الركعة الأولى في الأصح فيهما) ، وقبل : يشترط حضوره الخطبة وإن لم يسمعها ، الغطبة ، ولا الركعة الأولى الركعة الأولى الم يحضر الغطبة (ثم) على الأصح : (إن كان أدرك) الركعة (الأولى. . تمت جمعتهم) أي : القوم الشامل له سواء أحدث الإمام في الأولى أم في الثانية كما قله في " المحرر » وغيره ') ، وإلا) كأن اقتدى في الثانية (. . فتتم) الجمعة (لهم دونه) أي : غيره (في الأصح) لأنه لم يدرك مع الإمام ركعة فيتمها ظهراً ، والثاني : تتم ؛ لأنه صلى أي خركعة في جماعة ، (ويراعي المسبوق) الخليفة (نظم) صلاة (المستخلف ، فإذا صلى) بهم (ركعة . . تشهد) جالساً (وأشار إليهم) بعد التشهد عند القيام (ليفارقوه) بالنية ويسلموا (أو ركعة على الخلاف ، ولم اقتدى به مسبوق في الركعة التي صلاها بهم . صحت له الجمعة ؛ بناء على صحة الجمعة خلف الظهر وهو الراجع ، وقصح جمعتهم بكل حال ؛ لأن لهم الانفراد بالركعة على الخلاف ، ولم ابتدى النظم .

وقوله : (ليفارقوه...) إلى آخره علة غائية للإشارة ؛ أي : فيكون بعدها وليس ناشئاً عنها كما قبل ، أما غير الجمعة.. فيجوز أن يستخلف فيها غير مقتد به عند الأكثرين بشرط ألاً يخالفه في ترتيب صلاته ؛ كأن يستخلفه في الأولئ أو الثالثة من الرباعية ، بخلاف الثانية والأخيرة ؛ لاحتياجه بعدهما إلى القبام وهم يحتاجون إلى القعود .

⁽١) نهاية المطلب (٢/ ٥٠٧).

⁽٢) المحرر (ص ٧١).

⁽T) المجموع (£/ ٤٨٩) .

وَلاَ يَلزَمُهُمُ اسْتِثْنَافُ نِيِّةِ الْقُدْوَةِ فِي الأَصَحُّ . وَمَنْ زُحِمَ عَنِ السُّجُودِ فَأَمْكَنَهُ عَلَىٰ إِنْسَانِ. . فَعَلَ ، وَإِلاَّ . فَالصَّحِيثُ : أَنَّهُ يَنْتَظِرُ ، وَلاَ بُمِيءُ بِهِ ، ثُمَّ إِنْ تَمَكَّنَ قَبَلَ رُكُوع إِمَامِهِ. سَجَدَ ، فَإِنْ رَفَعَ وَٱلإِمَامُ قَائِمٌ . . قَرَأَ ،

ولو استخلف مقتدياً به في غير الأولىٰ. . جاز اتفاقاً كما قاله في « شرح المهذب »^(١) ، ويراعي الخليفة نظم صلاة الإمام ؛ ففي استخلافه في ثانية الصبح يقنت فيها ، ويقعد للتشهد ويأتي به كما صرح به في « شرح المهذب »^(۲) ، ثم يقنت في ثانيته لنفسه ، وعند قيامه إليها يفارقونه بالنية ويسلمون ، أو ينتظرون سلامه بهم وهو الأفضل كما قاله في « التحقيق »^(٣) ، وإن لم يعرف المسبوق نظم صلاة الإمام. . ففي استخلافه قولان : قال في « الروضة » : أرجحهما دليلاً ، وفي « شرح المهذب » : أقيسهما : أنه لا يصح^(٤) ، وفي « التحقيق » : أظهرهما : صحته^(٥) ، ويراقب المأمومين إذا أتم الركعة : فإن هموا بالقيام.. قام ، وإلا.. قعد ، (ولا يلزمهم استئناف نية

القدوة) أي : أن ينووها بالخليفة (في الأصح) في الجمعة وغيرها ؛ لتنزيل الخليفة منزلة الأول في

دوام الجماعة ، والثاني يقول : بخروجه من الصلاة صاروا منفردين . (ومن زحم عن السجود) على الأرض مع الإمام في الركعة الأولىٰ من الجمعة (فأمكنه علىٰ إنسان) مثلاً كظهره أو رجله (. . فعل) ذلك لزوماً ؛ لتمكنه من سجود يجزئه ، وقد روى البيهقي بإسناد صحيح عن عمر رضي الله عنه قال : (إذا اشتد الزحام. . فليسجد أحدكم علىٰ ظهر أخيه)(٢) ، ولا بد في إمكانه من القدرة علىٰ رعاية هيئة الساجد ؛ بأن يكون علىٰ مرتفع والمسجود عليه في منخفض ، وقيل : لا يضر الخروج عن هيئة الساجد ؛ للعذر ، (وإلا) أي : وإن لم يمكنه السجود عليٰ شيء مع الإمام (. . فالصحيح : أنه ينتظر) التمكن منه ، (ولا يوميء به) لقدرته عليه ، والثاني : يوميء به أقصىٰ ما يمكنه كالمريض للعذر ، والثالث : يتخير بينهما ، (ثم) على الصحيح : (إن تمكن) منه (قبل ركوع إمامه) في الثانية (. . سجد ، فإن رفع) من السجود (والإمام قائم. . قرأ) فإن ركع الإمام قبل إتمامه (الفاتحة). . ركع معه على الأصح الآتي في

المجموع (١٨٨_ ١٨٩) . (1)

المجموع (٢١١/٤). (٢)

التحقيق (ص ٢٦٦) . (٣) المجموع (٢١٢/٤) ، روضة الطالبين (٢/١٤) . (٤)

التحقيق (ص ٢٦٦) . (0)

السنن الكبرئ (٣/ ١٨٣). (r)

۳.۷

أَوْ رَاكِعٌ .. فَالاَصَحُ : يَرْكَعُ وَهُوَ كَمْشَبُوقِ ، فَإِنْ كَانَ إِمَامُهُ فَيْغَ مِنَ الرُّكُوعِ وَلَمْ يُسَلَّمَ .. وَإِنْ كَانَ سَلَّمَ .. فَاتَتِ الْجُمُمَةُ . وَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ السُّجُودُ حَتَّى رَكَعَ الإِمَامُ .. فَنِي قَوْلٍ : يُرَاعِي نَظْمَ نَظْمِ ، وَالأَظْهَرُ : أَنَّذَ يَرْكُعُ مَمَهُ ، السُّجُودُ حَتَّى رَكَعَ الإِمَامُ .. فَنِي قَوْلٍ : يُرَاعِي نَظْمَ نَشْهِ ، وَالأَظْهَرُ : أَنَّذَ يَرْكُعُ مَمَهُ ، وَيُحْدَثُ مُلْفَقَةً مِنْ رُكُوعٍ الأُولَىٰ وَسُجُودِ النَّانِيَّةِ ، وَيَلْدَكُ إِنَّ مِنْ المُجْدِدِ النَّانِيَّةِ ، وَيَلْدَكُ إِنَّ المُعْتَامِعُهُ .. بَطَلَتْ مِنْ المُؤْمِّ ، وَإِذْ اسَجَدَ عَلَى تَرْبِيبِ نَفْسِهِ عَالِما بِأَنْ وَاجِبُهُ المُثَابِعَةُ .. بَطَلَتْ صَالَّانِهُمْ . وَلِمْ اللَّهُ وَلَا سَجَدَ وَلَوْ اسَجَدَ الْمُنْانِعَةُ .. بَطَلَتْ صَادِيْهُ المُعْلَقِيْقُ .. عُسِبَ ، ...

قوله : (أو راكع. . فالأصح : يركع) معه (وهو كمسبوق) لأنه لم يدرك محل القراءة ، والثاني : لا يركع معه ؛ لأنه مؤتم به في حال قراءته ، بخلاف المسبوق . . فيتخلف ويقرأ ويسعى خلفه وهو متخلف بعذر .

(فإن كان إمامه فرغ من الركوع ولم يسلم.. وافقه فيما هو فيه) كالمسبوق (ثم صلى ركعة بعده) وبهالما قطع الإمام^(۱) ، وحكى غيره معه الوجه السابق : أنه يشتغل بترتيب صلاة نفسه ، (وإن كان سلم.. فاتت الجمعة) لأنه لم تتم له ركعة قبل سلام الإمام ، بخلاف ما إذا رفع رأسه من السجود فسلم الإمام في الحال.. فيتم في هذا الجمعة وفيما قبله الظهر .

(وإن لم يمكنه السجود حتى ركع الإمام) في النائية (.. فقي قول: يراعي نظم) صلاة (نفسه) فيسجد الآن، (والأظهر: أنه يركع معه ويحسب ركوعه الأولى وسجود الثانية) الذي وقت الاعتداد بالركوع، والثاني للمتابعة ، (فركعته ملفقة من ركوع الأولى وسجود الثانية) الذي أتى به (وتدرك بها الجمعة في الأصح) لصدق الركعة في الحديث السابق، بها ، والثاني يقول: لا أن لنقصها ، ومقابل الأصح السابق: يحسب ركوعه الثاني دون الأول؛ لطول المدة بينه وبين السجود ، وعلى هنذا: ندرك الجمعة بهنذه الركعة جزماً ، (فلو سجد على ترتيب) صلاة (نفسه عالماً بأن واجبه المتابعة) في الركوع على القول الأظهر فاكراً لذلك (. . بطلت صلاته ، وإن نسي) عالماً بأن واجبه المتابعة) في الركوع على القول الأظهر فاكراً لذلك (. . بطلت صلاته ، وإن نسي) فلك (. . لم يحسب سجوده الأول) لمخالفته به الإمام ، ولا تبطل به صلاته ؛ لعذره ، (فإذا سجد ثانياً . حسب) هنذا السجود ، قاله الغزالي (" كالإمام والصيدلاني ، وهم المراد في قول «المحره» المامتول: أنه يحسب به "؟ أي : فتكمل به الركعة .

⁽١) نهاية المطلب (٢/ ٤٩٠).

⁽۲) الوجيز (ص ۸٥) ، نهاية المطلب (۲/ ٤٩٤ ـ ٤٩٥) .

⁽٣) المحرر (ص ٧٢) .

وَالأَصَحُّ : إِذْرَاكُ ٱلْجُمُمَةِ بِهِنذِهِ الرَّكْعَةِ إِذَا كَمُلَتِ السَّجْدَنَانِ قَبْلَ سَلاَمِ ٱلإِمَامِ ، وَلَوْ سَخَلَفَ بِالشَّجُودِ نَاسِيا حَثِّى رَكَعَ ٱلإِمَامُ لِلثَّانِيَّةِ . . رَكَعَ مَعَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ .

(والأصح : إدراك الجمعة بهاذه الركعة) الملفقة من ركوع الأولى وسجود الثانية ؛ لما تقدم (إذا كملت السجدتان) فيها (قبل سلام الإمام) بخلاف ما إذا كملتا بعد سلامه، وبحث الرافعي فيما ذكر عن الغزالي وغيره بأنه إذا لم يحسب سجوده والإمام راكع لكون فرضه المتابعة . . وجب الأ يحسب والإمام في ركن بعد الركوع ، قال : والمفهوم من كلام الأكثرين : ألا يحسب له شيء مما يأتي به على غير سبيل المتابعة، وإذا سلم الإمام . . سجد سجدتين؛ لتمام الركعة ولا يكون مدركاً للجمعة (أن وسكت على ذلك في « الروضة) ، وقال في « شرح المهذب) : قطع به المصنف والجمهور (أن) ، ولو فرغ من سجوده الأول فوجد الإمام ساجداً فتابعه في سجدتيه . . حسبتا له وتكون ركعة ملفقة .

(ولو تخلف بالسجود) في الأولئ (ناسياً) له (حتى ركع الإمام للثانية) فذكره (. . ركع معه على المذهب) أي : كما صرح به في " المحرر » على القول الأظهر الذي قطع به بعضهم^(۱۲) ، والقول الثاني : يراعي نظم صلاة نفسه كالمزجوم ، وفرق القاطع بالأول بأنه مقصر بالنسيان ، قال الروياني : وطريق القطم أظهر⁽¹²⁾ .

المنتشقة

[فيمن زحم عن السجود في غير الجمعة]

لو زحم عن السجود في غير الجمعة حتىٰ ركع الإمام في الثانية . . ففيه القولان^(ده) ، وقيل : يركع معه قطعاً ، وقيل : يراعي نظم صلاة نفسه قطعاً ، وإنما ذكروا الزحام في (باب الجمعة) لأنه فيها أكثر .

* *

^{(**** (*) (1) +1) (1)}

⁽١) الشرح الكبير (٢٧٨/٢).

⁽Y) المجموع (£/88).

⁽٣) المحرر (ص ٧٢).(٤) بحد المذهب (٩٤/٣).

 ⁽٤) بحر المذهب (۱۰۹/۳).
 (٥) في (ب): (أحدهما داعي

في (ب) : (أحدهما يراعي نظم صلاة نفسه والأظهر أنه يركع معه) .

بالب صلاة النحوف

(باب صلاة الخوف)

أي : كيفيتها من حيث إنه يحتمل في الفراتض فيه في الجماعة وغيرها ما لا يحتمل في غيره علىٰ ما سيأتي بيانه .

(هي أنواع) أربعة كما سيأتي :

(الأول) ما يذكر في قوله: (يكون العدو في) جهة (القبلة فيرتب الإمام القوم صفين ويصلي بهم ، فإذا سجد .. سجد من حرس ولحقوه ، وسجد معه في الثانية من حرس أولاً وحرس صف ، فإذا قاموا .. سجد من حرس ولحقوه ، وسجد معه في الثانية من حرس أولاً وحرس الأخرون ، فإذا جلس .. سجد من حرس وتشهد بالصفين وسلم ، وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسفان) رواها مسلم (١٠ ذاكراً فيها سجود الصف الأول في الركعة الأولىٰ ، والثاني : في الثانية ، وعبارة (المنهاج ، كـ المصور » صادقة بذلك وبعكسه (١٠) وهو جائز أيضاً ، ويجوز فيه أيضاً أن يتقدم في الركعة الثانية الصف الثاني ويتأخر الأول إذا لم تكثر أفعالهم ؟ بأن يكون كل من التقدم والتأخر بخطوتين ينفذ كل واحد في ويتأخر الأول إذا لم تكثر أفعالهم ؟ بأن يكون كل من التقدم والتأخر بخطوتين ينفذ كل واحد في التقدم بين اثنين ، وهل هنذا التقدم والتأخر أفضل أو ملازمة كل واحد مكانه أفضل ؟ وجهان ، والأول موافق للوارد في المحكس في الحديث المذكور ، ويجوز أن يزاد على صفين ويحرس صفان . ولو حرس فيهما) أي : في الركعتين (فرقتا صف) على المناوية ودام غيرهما على المتابعة (.. ولذا فرقة في الأصح) ، والثاني : لا تصح صلاة هذه الفرقة ؟ لزيادة التخلف فيها على المتابعة (، وكذا فرقة في الأصح) ، والثاني : لا تصح صلاة هذه الفرقة ؟ لزيادة التخلف فيها على المتابعة (، وكذا فرقة في الأصح) ، والثاني : لا تصح صلاة هذه الفرقة ؟ لزيادة التخلف فيها على

⁽١) صحيح مسلم (٨٤٠) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضى الله عنهما .

٢) منهاج الطالبين (ص ١٣٨) ، المحرر (ص ٧٢) .

الثانيي : يَكُونُ فِي غَيْرِهَا ، فَيُصَلِّى مَرْتَيْنِ ، كُلُّ مَرَّةٍ بِفِرْقَةٍ ، وَهَدْبِهِ صَلَّهُ رَسُولِ اللهِ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمْ بَبِطْنِ نَخْلِ . النَّالِكُ : أَوْ تَقِفُ فِرْقَةٌ فِي وَجْهِهِ وَيُصَلِّى بِفِرْقَةٍ رَكْمَةً ، فَإِذَا قَامَ لِلثَّائِيَّةِ .. فَارْقَتُهُ وَاتَقَتْ وَذَهَبَ إِلَىٰ وَجْهِهِ ، وَجَاءَ الوَافِقُونَ فَافَتَدَوْا بِهِ فَصَلَّى بِهِمُ الثَّائِيَّةَ ، فَإِذَا جَلَسَ لِلشَّفَهُو.. قَامُوا فَأَتَقُوا فَايَتِكُمْ وَلَحِقُوهُ وَسَلَّمَ بِهِمْ ، وَهَدْدٍ صَلاَّةً رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَاتِ الرَّقَاعِ ، وَالأَصَّحُ : أَنَّهَا أَفْصَلُ مِنْ بَطْنِ نَخْلٍ ، وَيَقرَأُ الإِمَامُ فِي أَنْظُارِهِ الثَّائِيَةَ وَيَشَلَّمَ بِذَاتِ الرَّقَاعِ ، وَالأَصَحُّ : أَنَّهَا أَفْصَلُ مِنْ بَطْنِ نَخْلٍ ، وَيَقرَأُ الإِمَامُ فِي

ما في الحديث ، ودفع بأن الزيادة لتعدد الركعة لا تضر ، وعسفان : قوية علىٰ مرحلتين من مكة بقرب خليص .

(الثاني) من الأنواع: ما يذكر في قوله: (يكون) العدو (في غيرها) أي: غير القبلة (فيضلي) الإمام بعد جمله القوم فرقتين إحداهما في وجه العدو (مرتين ؛ كل مرة بفرقة) تذهب المصلية أولاً إلى وجه العدو ، وتأتي الأخرى فيصلي بها تلك الصلاة وتكون له نافلة ، (وهلذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ببطن نخل) رواها الشيخان (()، وهي وإن جازت في غير الخوف.. ندب إليها فيه عند كثرة المسلمين وقلة عدوهم ، وخوف هجومهم عليهم في الصلاة ، وسواء كانت ركعتين أم ثلاثاً أم أربعاً .

والنرع (الثالث) ذكره في قوله : (أو تقف فرقة في رجهه) أي : العدو (ويصلي) الإمام (بفرقة ركعة ، فإذا قام للثانية . فارقته) بالنية (وأتمت وذهبت إلى وجهه) أي : العدو (وجاء الواقفون) والإمام منتظر لهم (فاقتدوا به فصلى بهم الثانية ، فإذا جلس للتشهد . قاموا فأتموا ثانيتهم) وهو منتظر لهم (ولحقوه وسلم بهم ، وهذاه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع) رواها الشيخان^(۲۲) أيضاً ، (والأصح : أنها أفضل من) صلاة (بطن نخل) لسلامتها عما في تلك من اقتداه المفترض بالمتنفل المختلف فيه ، والثاني : عكسه ؛ لأن الاقتداء في كل الصلاة أفضل منه في بعضها ، وبطن نخل وذات الوقاع : موضعان من نجد .

. (ويقرأ الإمام في انتظاره) الفرقة (الثانية) في القيام (الفاتحة) والسورة ، (ويتشهد) في انتظارها في الجلوس ، وبعد لحوقها في القيام يقرأ من السورة قدر (الفاتحة) وسورة قصيرة ثم يركع ،

⁽١) صحيح البخاري (١٣٧٤) ، صحيح مسلم (٨٤٣) عن سيدنا جابر رضى الله عنه .

صحيح البخاري (١٩٤٠) ، صحيح مسلم (١٨٤٧) عن صالح بن تحوات عمن شهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلى صلاة الخوف .

وَفِي فَوْلِ : يُؤخُرُ لِتَلْحَقَهُ . فَإِنْ صَلَّىٰ مَغْرِباً . فَيَفِرْفَةِ رَكْمَتَنِنِ ، وَبِالنَّانِيَةِ رَكْمَةً ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَكْسِدِ فِي الأَظْهَرِ ، وَيَشْظِرُ فِي تَشْهَادِهِ ، أَوْ قِيَامِ الثَّالِثَةِ وَهُوَ أَفْضَلُ فِي الأَصْحُ . أَوْ رُبَاعِيَّةً .. فَيَكُلُّ رَكْمَتَنِى ، فَلَوْصَلَّى بِكُلُ فِرْفَةِ رَكْمَةً .. صَحَّتْ صَلاَةُ الْجَمِيعِ فِي الأَظْهَرِ ، .

(وفي قول : يؤخر) القراءة والتشهد (لتلحقه) فندركهما معه ، ويشتغل هو بما شاء من الذكر والنسبيح إلى لحوقها ، وقطع بعضهم بالأول ، والقطع به في النشهد هو الراجع في « الروضة » كـ« أصلها الأن نظراً إلى أن المعنى الذي أخرت القراءة له في قول : النسوية بين الفرفتين في القراءة بهما ، وهذا المعنى لا يجىء في النشهد ، وما ذكر في الصلاة الثنائية .

(فإن صلى مغرباً.. فبفرقة ركعتين ، وبالثانية ركعة ، وهو أفضل من عكسه) الجائز أيضاً (في الأظهر) لسلامته من التطويل في عكسه بزيادة تشهد في أولى الثانية ، والثاني : عكسه أفضل ؛ لتنجبر به الثانية عما فاتها من فضيلة التحرم ، (ويتنظر) الإمام في صلاته بالأولى ركعتين الثانية (في) جلوس (تشهده أو قيام الثالثة وهو) أي : انتظاره في القيام (أفضل في الأصح) لأنه محل للتطويل ، بخلاف جلوس الفشل ؛ ليدركوا معه المتحقق ، نا ألكمة من أولها كالفرقة الأولى ، وتبع الشيخ هنا « المحرر » في حكاية الدخلاف وجهين (،) ، وفي الروضة » كـ « أصلها » في حكايته فولين (،) ، وهي بالذكر ؟ فيه الخلاف السابق ، قال في « شرح المهذب » : وكذا الخارف في أنه يتشهد في انتظارهم بعد قوله : إن الفرقة الأولى إنما تفارقه بعد الشهد ؛ لأنه موضع تشهدهم () .

(أو) صلىٰ (رباعية) بأن كانوا في الحضر أو أرادوا الإتمام في السفر (. . فبكل) من الفرقتين (ركمتين) ويتشهد بهما ، وينتظر الثانية في جلوس النشهد ، أو قيام الثالثة وهو أفضل كما تقدم ، (فلو صلىٰ) بعد جعلهم أربع فرق (بكل فرقة ركمة) وفارقته كل فرقة من الثلاث وأتمت وهو منتظر فراغ الأولىٰ في قيام الركمة الثانية ، وفراغ الفرقة الثانية في تشهده ، أو قيام الثالثة ، وفراغ الثالثة في قيام الرابعة ، وفراغ اللومية في تشهده الآخر فسلّم بها (. . صحت صلاة الجميع في الأظهر)

⁽١) روضة الطالبين (٣٢٨-٤٥) ، الشرح الكبير (٣٢٨/٢) .

⁽٢) المحرر (ص ٧٣).

⁽٣) روضة الطالبين (٢/ ٥٥) .

⁽٤) المجموع (٤/ ٣٥٩).

والثاني : تبطل صلاة الإمام ؛ لزيادته على الانتظارين في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في ذات الرقاع كما سبق ، وصلاة الإمام ، والثالث : تبطل صلاة الراما ، والثالث : تبطل صلاة الراما و والثالث : تبطل صلاة المرام ، والثالث : تبطل صلاة المرة النائث ؛ لمغارقتها قبل انتصاف صلاتها ، على خلاف المفارقة في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم المذكورة ؛ فإنها بعد الانتصاف ، والرابع : ذكره في « الروضة » : تبطل صلاة الجميع (١١) وأسقط قول « المحرر » في جواز ما ذكر إذا مست الحاجة إليه (٢١) الذي نقله في « الشرح » عن الإمام ، على المهذب » : لم يذكره الأكثرون ، والصحيح : عدم اشتراطه (٥٠) ، وبقية كلام الإمام : أنه إن لم تكن حاجة . . فهو كفعله في حال الاختيار (٢٠) ، ويقاس بما ذكر العفرب إذا صلى بكل فرقة ركعة .

(وسهو كل فرقة) من الفرقتين في الثنائية (محمول في أولاهم) لاقتدائهم فيها ، والمقتدي يحمل سهوه الإمام ، (وكذا ثانية الثانية) سهوهم فيها محمول (في الأصح) لاستمرار اقتدائهم بانتظار الإمام لهم ، والثاني يقول : انفردوا بها حساً ، (لا ثانية الأولىٰ) لمفارقتهم الإمام أولها .

(وسهوه) أي: الإمام (في الأولىٰ يلحق الجميع) فتسجد الأولىٰ آخر صلاتها ، وكذا الثانية وإن لم يسجد الإمام ، (و) سهوه (في الثانية لا يلحق الأولين) لمفارقتهم له قبل سهوه ويلمحق الآخرين .

(ويسُن حمل السلاح) كالسيف والرمح والقوس والنشاب ، بخلاف الترس والدرع (في هلذه الأنواع) الثلاثة من الصلاة ؛ احتياطاً ، (وفي قول : يجب) قال تعالىٰ : ﴿ وَلَيَأْتُمُواۤ السَّحَيِّمُۥ﴾ وقطع بعضهم بالأول ، وبعضهم بالثاني ، وهما في الطاهر ، فالنجس ؛ كسيف عليه دم ، أو سقي سماً نجساً ، ونبل بريش ميتة . لا يجوز حمله ، وكذا البيضة المانعة من مباشرة الجبهة ، ويكره حمل ما يتأذى به أحد ؛ كالرمح في وسط القوم ، ولو كان في ترك الحمل تعرض للهلاك ظاهراً .

⁽١) روضة الطالبين (٢/٥٦) .

 ⁽۱) روضه انظائين (۱/۱۷)
 (۲) المحرر (ص ۷۳).

⁽٣) الشرح الكبير (٢/ ٣٣١) ، نهاية المطلب (٢/ ٧٩٥) .

⁽٤) روضة الطالبين (٢/٥٦_٥٧) .

⁽⁰⁾ Ilanang (1/87).

⁽٦) نهاية المطلب (٢/ ٥٧٩).

وجب على الأول أيضاً ، ويجوز ترك الحمل للعذر ؛ كمرض أو مطر ، قال الإمام : ووضع السيف مثلاً بين يديه كحمله إذا كان مد اليد إليه في السهولة كمدها إليه وهو محمول(١٠)

(الرابع) من الأنواع بمحله (: أن يلتحم القتال) فلم يتمكنوا من تركه بحال، (أو يشتد الخوف) وإن لم يلتحم القتال فلم يأمنوا العدو لو ولوا عنه أو انقسموا (. . فيصلي) كل منهم (كيف أمكن راكبًا وماشياً) ولا يؤخر الصلاة عن الوقت ، قال تعالىٰ : ﴿ فَإِنْ خِفْتُدْ فَرَجَالًا أَوْ رُكَّبَانًا ﴾ ، (ويعذر في ترك) استقبال (القبلة) بسبب العدو ؛ للضرورة ، فلو انحرف عنها بجماح الدابة وطال الزمان. . بطلت صلاته ، ويجوز اقتداء بعضهم ببعض مع اختلاف الجهة ؛ كالمصلين حول الكعبة ، قال في ا الروضة » عن الأصحاب : وصلاة الجماعة في هـلـٰده الحالة أفضل من الانفراد كحالة الأمن(٢) ، (وكذا الأعمال الكثيرة) كالطعنات والضربات المتوالية يعذر فيها (لحاجة) إليها (في الأصح) قياساً عليٰ ما في الآية من المشي والركوب ، والثاني : لا ؛ لعدم ورود العذر بها ، والثالث : يعذر فيها بدفع أشخاص دون شخص واحد ؛ لندرة الحاجة إليها في دفعه ، (لا صياح) أي : لا يعذر فيه ؛ لعدم الحاجة إليه ، (ويلقى السلاح إذا دمى) حذراً من بطلان صلاته ، وفي « الروضة » كــ أصلها » : أو يجعله في قرابه تحت ركابه إلىٰ أن يفرغ من صلاته إن احتمل الحال ذلك(٣) ، (فإن عجز) عما ذكر شرعاً ؛ بأن احتاج إلىٰ إمساكه (. . أمسكه ولا قضاء) للصلاة حينئذ (في الأظهر) ونقل الإمام عن الأصحاب : أنه يقضي ؛ لندور عذره ؛ أي : دمي السلاح ، ومنع لهم ندوره وقال : هو عام ، وخرج المسألة على القولين فيمن صلىٰ في موضع نجس ، وقال : هـٰذه أوليٰ بنفي القضاء للقتال الذي احتمل له الاستدبار وغيره^(١) ، قال الرافعي : فجعل الأقيس نفي القضاء ، والأشهر : وجوبه^(ه) ، واقتصر في « المحرر » على الأقيس^(١) ، ولم يزد في

نهایة المطلب (۲/۸۹۵).

⁽٢) روضة الطالبين (٢/ ٦٠) .

⁽٣) روضة الطالبين (٢/ ٦١) ، الشرح الكبير (٢/ ٣٤٠) .

⁽٤) نهاية المطلب (٢/٩٣م-٥٩٤).

⁽٥) الشرح الكبير (٢/ ٣٤٠).

⁽٦) المحرر (ص ٧٤).

فَإِنْ عَجَزَ عَنْ رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ.. أَوْمَا ، وَالشَّجُودُ أَخْفَضُ . وَلَهُ ذَا النَّوْعُ فِي كُلُّ فِنَالِ وَهَرِيمَةٍ مُبَاحَيْنِ ، وَهَرَبِ مِنْ حَرِيقِ ، وَسَلِلِ ، وَسَبُعٍ ، وَغَرِيمٍ عِنْدَ الإِخْسَارِ وَخَوْفٍ حَسْمِ ، وَالأَصَعُ : مَنْعُهُ لِمُنْجِمٍ خَافَ فَوْتَ الْحَجُّ ، وَلَوْ صَلَّوا لِسَوَادٍ ظَنُّوهُ عَدُواً فَبَانَ بِخِلاَفٍ ظَنُّهِمْ .. فَضَوْا فِي الأَظْهَرِ .

« الروضة » على كلام الإمام شيئاً^(١) ، وقال في « شرح المهذب » قبله : ظاهر كلام الأصحاب : القطم بوجوب الإعادة^(٢) .

القطع بوجوب الإعادة^(٢) . (فإن عجز عن ركوع أو سجود. . أوماً) بهما ، (والسجود أخفض) من الركوع في الإيماء بهما.

(فإن عجز عن ركوع أو سجود. . أوما) بهما ، (والسجود اخفض) من الركوع في الإيماء بهما . (وله ذا النوع) أي : صلاة شدة الخرف (في كل قتال وهزيمة مباحين) أي : لا إثم فيهما ؟ كقتال أهل العدل لأهل البغي ، وقتال الرفقة لقطاع الطريق ، بخلاف عكسهما ، وكهرب المسلم في قتال الكفار من الثلاثة ، بخلاف ما دونها ، (وهرب من حريق وسيل وسيع) إذا لم يجد معدلاً عنه ، (وهريم عند الإعسار وخوف حبسه) بالاً يصدقه المستحق وهو عاجز عن بينة الإعسار، (والأصح: منعه لمحرم خاف فوت الحج) بفوت وقوف عرفة لو صلى متمكناً ؟ لأنه لم يخف فوت ما هو حاصل كفوت النفس ، والثاني يقول : المحج بالإحرام كالحاصل والفوات طارىء عليه ، وعلى الأول : وجهان : أحدهما : يؤخر الصلاة ويحصل الوقوف ؛ لأن قضاء الحج صعب وقضاء الصلاة هين ، والثاني : يصلي متمكناً على الأرض ويفوت الحج ؛ لعظم حرمة الصلاة ، وهلذا أشبه في « الشرح الكبير »⁽⁷⁷ وأقرب في « الصغير » ، وقال في « الروضة » : الصواب : الأول. (10)

(ولو صلوا) هذا النوع (لسواد ظنو، عدواً فبان بخلاف ظنهم) كإبل أو شجر (. . قضوا في الأظهر) لتركيم فروضاً من الصلاة بظنهم الذي تبين خطؤه ، والثاني : لا يجب القضاء ؛ لوجود الخوف عند الصلاة ، وقد قال تعالى : ﴿ وَإِنْ خِقْتُمْ وَيَبَالاً أَوْرُكُيَاناً ﴾ وسواء في جريان القولين كانوا في دار الاسلام أو لم في دار الحرب أم دار الإسلام ، استند ظنهم إلى إخبار أم لا ، وقيل : إن كانوا في دار الإسلام أو لم يستند ظنهم إلى إحبار أم لا ، وقيل إن كانوا في دار الإسلام أو لم

* * *

روضة الطالبين (۲/ ٦٦) .

^{(1) (}وصه الطالبين (۱۱/۱) . (۲) المجموع (۱/۲۷) .

⁽٣) الشرح الكبير (٢/ ٣٤١_ ٣٤٢).

⁽٤) روضة الطالبين (٦٣/٢) .

فظنا

[فيما يجوز لبسه وما لا يجوز]

(فصل : يحرم على الرجل استعمال الحوير بفرش وغيره) كلبسه والتدثر به ، واتخاذه ستراً ؟ روى الشيخان عن حذيفة حديث : « لا تلبسوا الحوير ولا الديباج ، () ، وروى البخاري عنه أيضاً : (نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير والديباج وأن نجلس عليه ، () ، (ويحل للمرأة لبسه) لحديث : « أحل الذهب والحوير لإناث أمتي ، وحرم على ذكورها » قال الترمذي : حسن صحيح () ، والخنثى كالرجل ، (والأصح : تحريم افتراشها) إياه ؛ لأنه ليس في الفرش ما في اللبس من التزين للزوج المطلوب ، (وأن للولي إلباسه الصبي) إذ ليس له شهامة تنافي خنوثة الحرير بخلاف الرجل .

(قلت: الأصح: حل افتراشها) إياه (وبه قطع العراقيون وغيرهم ، والله أعلم) لإطلاق الحديث السابق ، والوجه الثاني : في الصبي ليس للولي إلباسه الحرير ، بل يمنعه منه كغيره من المحرمات ، والثالث : الأصح في « الشرح » : له إلباسه قبل سبع سنين دون ما بعدها ؛ كي لا يعتاده (⁽¹⁾) و ونصل المعرب أن الأصح : الجواز مطلقاً كما في « المحرر ⁽⁰⁾ ـ قال : ونص الشافعي رضي الله عنه والأصحاب على تزيين الصبيان يوم العيد بحلي الذهب والمصبغ ويلحق به الحرير (⁽¹⁾.

(ويجوز للرجل لبسه للضرورة ؛ كحر وبرد مهلكين ، أو فجأة حرب ولم يجد غيره ، وللحاجة ؛ كجرب وحِكة ودفع القمل) روى الشيخان عن أنس : (أنه صلى الله عليه وسلم رخص

⁽١) صحيح البخاري (٢٠٦٧) ، صحيح مسلم (٢٠٦٧) .

⁽٢) صحيح البخاري (٥٨٣٧) .

⁽٣) سنن الترمذي (١٧٢٠) عن سيدنا أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .

⁽٤) الشرح الكبير (٢/ ٣٥٧).

⁽٥) المحرر (ص٧٤).

⁽٦) روضة الطالبين (٢/ ٦٧) .

وَلِلْفَتَالِ كَدِيبَاجٍ لاَ يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ ، وَيَحْرُمُ الْمُرَكَّبُ مِنْ إِيْرِيسَمٍ وَغَيْرِهِ إِنْ زَادَ وَزْنُ الإِبْرِيسَمِ ، وَيَبِحلُّ عَكْسُهُ ، وَكَنَا إِنِ اسْتَوْيَا نِي الأَصَحِّ . وَيَجِلُّ مَا طُرُّزَ أَلْ طُوفَ بِحَرِيرٍ فَلْاَ الْمَانَةِ ، وَلُبُسُ التَّوْبِ النَّجِسِ فِي غَيْرِ الصَّلاةِ وَنَحْوِهَا ، لاَ جِلْدِ كَلْبٍ وَخِيْزِيرٍ إِلاَّ لِضَرُورَةِ

لعبد الرحمان بن عوف والزبير بن العوام في لبس الحرير ؛ لحكة كانت بهما)^(١) ، وأنه رخص لهما لما شكوا إليه القمل في قمص الحرير ، وسواء فيما ذكر السفر والحضر ، و(فجاءة) بضم الفاء وفتح الجيم والمد ، وبفتح الفاء وسكون الجيم ، (وللقتال ؛ كديباج لا يقوم غيره مقامه) في دفع السلاح ؛ قياساً علىٰ دفع القمل ، (ويحرم المركب من إبريسم) أي : حرير (وغيره إن زاد وزن الإبريسم ، ويحل عكسه) تغليباً للأكثر فيهما ، (وكذا) يحل (إن استويا) وزنا (في الأصح) والثاني : يغلب الحرام ، و(إبريسم) بفتح الهمزة والراء ، وبكسرهما ، وبكسر الهمزة وفتح

(ويحل ما طرز ، أو طرف بحرير قدر العادة) في التطريف ، وقدر أربع أصابع في الطراز كما في « الروضة » و« أصلها »(٢٪ : فإن جاوز ذلك. . حرم ؛ روىٰ مسلم عن عمر رضي الله عنه : (نهیٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير إلا موضع إصبعين ، أو ثلاث ، أو أربع)(٣) ، وروىٰ مسلم أيضاً عن أسماء بنت أبي بكر : (أنه صلى الله عليه وسلم كان له جبة يلبسها لها لبنة من ديباج ، وفرجاها مكفوفان بالدِّيباج)^(٤) واللُّبنة بكسر اللام وسكون الموحدة بعدها نون : رقعة في جيب القميص ؛ أي : طوقه ، وفي رواية لأبي داوود : (مكفوفة الجيب والكمين والفرجين بالديباج)(٥) ، والمكفوف : الذي جعل له كفة _ بضم الكاف _ أي : سجاف .

(و) يحل (لبس الثوب النجس في غير الصلاة ونحوها) كالطواف مطلقاً ، بخلاف لبسه في ذلك ، وهو فرض فيحرم؛ لقطعه الفرض بخلاف النفل، (لا جلد كلب وخنزير) أي: لا يحل لبسه (إلا لضرورة ؛ كفجأة قتال) ولم يجد غيره ؛ لأن الخنزير لا يحل الانتفاع به في حياته بحال ، وكذا

(4)

صحيح البخاري (۲۹۱۹) ، صحيح مسلم (۲۰۷۱) . (1)

روضة الطالبين (٢٨/٢) ، الشرح الكبير (٣٥٦/٢) . (٢)

صحيح مسلم (٢٠٦٩/ ١٥) . صحیح مسلم (۲۰۲۹/ ۱۰) . (٤)

سنن أبي داوود (٤٠٥٤) عن سيدتنا أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما . (0)

وَكَنَا جِلْدُ ٱلْمُبْتِيَّ فِي ٱلْأَصَحُّ . وَيَحِلُّ ٱلِاسْتِصْبَاحُ بِالدُّهْنِ النَّجْسِ عَلَى ٱلْمُشْهُورِ .

الكلب إلا لأغراض مخصوصة ، فبعد موتهما أولئ ، (وكذا جلد الميتة) لا يحل لبسه إلا لضرورة (فـ الأصح) كحلد الكلب ، والثانر : بحا. مطلقاً ، بخلاف حلد الكلب ؛ لغلظ نجاسته .

(في الأصح) كجلد الكلب ، والثاني : يحل مطلقاً ، بخلاف جلد الكلب ؛ لغلظ نجاسته .

(ويحل الاستصباح باللدهن النجس على المشهور) سواء عرضت له النجاسة كالزيت أم لا ؛

كودك الميتة ، والثاني : لا ؛ لما يصيب بدن الإنسان وثيابه من الدخان عند القرب من السراج ،
وأجيب بأنه قليل معفو عنه ، وروى الطحاوي في « بيان المشكل » عن أبي هريرة : سئل النبي
صلى الله عليه وسلم عن فأرة وقعت في سمن فقال : " إن كان جامداً . فخذوها وما حولها
فألقوه ، وإن كان مائماً . فاستصبحوا به » أو « فانتفعوا به »(`` وقال : إن رجاله ثقات ، وروى
الدارقطني : « استصبحوا به ولا تأكلوه » وسنده ضعيف (``) .

* * *

⁽١) شرح مشكل الآثار (٣٥٤) .

 ⁽٢) سنن الدارقطني (٢٩٢/٤) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

بالبُصلاة العيبَ دين

(باب صلاة العيدين) عيد الفطر وعيد الأضحى

(هي سنة) مؤكدة ؛ لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليها كما هو معلوم ، (وقيل : فرض كفاية) نظراً إلىٰ أنها من شعائر الإسلام ، فإن تركها أهل بلد. . قوتلوا على الثاني دون الأول ، (وتشرع جماعة) كما فعلها النبي صلى الله عليه وسلم ، (وللمنفرد والعبد والمرأة والمسافر) ولا يخطب المنفرد ، ويخطب إمام المسافرين ، (ووقتها : ما بين طلوع الشمس وزوالها ، ويسن تأخيرها لتوتفع) الشمس (كرمح) كما فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقيل : إنما يدخل وقتها بالإرتفاع لينفصل عن وقت الكراهة ، ودفع بأنها ذات سبب ؛ أي : وقت كما تقدم .

(وهي ركعتان يحرم بهما) بنية عيد الفطر أو الأضحى ، (ثم يأتي بدعاء الافتتاح ، ثم سبع تكبيرات) وروى الترمذي وحسنه : (أنه صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين في الأولى سبماً قبل القراءة ، وفي الثانية خمساً قبل القراءة) (() ، (يقف بين كل ثنتين كآية معتدلة يهلل ويكبر ويمجد) رواه البيهقي عن ابن مسعود بنحوه بسند جيد (() ، (ويحسن) في ذلك : (سبحان الله ، والله أكبر) وهي الباقيات الصالحات في قول ابن عباس وجماعة (() ، ما يتعوذ ويقرأ) (الفاتحة) وما سيأتي ، (ويكبر في الثانية) بعد تكبيرة القيام (خمساً) بالصفة السابقة (قبل القراءة) للحديث السابق ، (ويرفع يديه في الجميع) السبع والخمس ، قال

⁽١) سنن الترمذي (٥٣٦) عن سيدنا عمرو بن عوف رضي الله عنه .

⁽٢) السنن الكبري (٣/ ٢٩١) .

⁽٣) الدر المئثور (٥/٣٩٦).

البيهةي : رويناه في حديث موسل^(۱) ، ويضع يمناه علىٰ يسراه بين كل تكبيرتين ، (ولسن فرضاً ولا بعضاً) فلا يجبر ترك شيء منها بالسجود ، (ولو نسيها وشرع في القراءة. . فاتت) لفوات محلها ، (وفي القديم : يكبر ما لم يركع) فإن تذكر في أثناء (الفاتحة) . . قطعها وكبر ثم استأنفها ، أو بعدها . كبر ، واستحب استثنافها ، فإن ركع . . لا يعود إلى القيام ليكبر .

(ويقرأ بعد « الفاتحة » في الأولى « قَ » وفي الثانية « اقتربت » بكمالهما جهراً) روى مسلم عن أبسي واقمد الليشي : (أنه صلى الله عليه وسلم كمان يقسراً فسي الأضحى والفطر بـ « قَ » و « اقتربت »)^(۲۲) ، وعن النعمان بن بشير : (أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيهما بـ « سبح اسم ربك الأعلى » و « هل أتاك حديث الغاشية »)^(۲۲) ، قال في « الروضة » : فهو سنة أيضاً ^(۱8) .

(ويسن بعدها خطبتان) روى الشيخان عن ابن عمر: (أنه صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر (ويسن بعدها خطبتان) روى الشيخان عن ابن عمر: (أنه صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانوا يصلون العيدين قبل الخطبة)⁽⁶⁾ ، ولو قدمت على الصلاة . قال في ^و الروضة » : لم يعتد بها كالسنة الراتية بعد الفريضة إذا قدمت ⁽⁷⁾ ، (أركانهما كهي) أي : كأركان الخطبتين (في الجمعة) وهي حمد الله تعالى، والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم، والوصية بالتقوى فيهما ، وقراءة آية في إحداهما ، والدعاء للمؤمنين في الثانية ، ولا يشترط فيهما القيام ، فإن قام . . قال في هسرح المهذب » : يسن الجلوس بينهما (⁽⁶⁾ ، أما الجلوس قبلهما على المنبر . فقيل : لا يستحب ، والأصبر . فقبل ، قال العبر من حد الأستورة ، وقبله يقبل على الناس بوجهه ويسلم عليهم ، قال

١) معرفة السنن والآثار (٦٨٩١) .

⁽۲) صحيح مسلم (۸۹۱). (۳)

⁽٣) صحيح مسلم (٨٧٨) .

 ⁽³⁾ روضة الطالبين (۲/۲۷) .
 (٥) صحيح البخاري (۹٦٣) ، صحيح مسلم (۸۸۸) .

 ⁽٦) صحيح البحاري (۲۱۱) ، صدر (۲)
 (٦) خلاصة الأحكام (۲/ ۸۳۸) .

⁽٧) روضة الطالبين (٢/ ٧٤) .

⁽A) المجموع (٤/٤٣٤).

وَيُمَلَّمُهُمْ فِي الْفِطْوِ الْفِطْرَةَ ، وَالْأَضْحَى الْأَصْحِيّةَ ، يَفْتَيَّحُ الأُولَىٰ بِتِسْمِ تَكْبيرَاتٍ ، وَالنَّائِيّةَ بِسَمْعِ وِلاَّةً . وَثُنْدَبُ : النِّمْشُلُ ، وَيَذْخُلُ وَقَتْهُ بِنِصْفِ اللَّبْلِ - وَفِى قَوْلٍ : بِالْفَخرِ - وَالطُّبُ وَالثَّرِيُّقُ كَالْجُمُمَةِ ، وَفِعْلُهَا بِالْمَسْجِدِ أَفْصَلُ - وَقِيلَ : بِالصَّحْرَاءِ إِلاَّ لِمُذْرٍ ،

في « شرح المهذب » : ويردون عليه كما سبق في الجمعة (١) ، (ويعلمهم) استحباباً (في) عيد (الفطر الفطرة : صدقة الفطر ، وهي الفطرة أو في عيد (الأضحى الأضحية) أي : أحكامهما ، والفطرة : صدقة الفطر ، وهي كما قال المصنف : _ بكسر الفاء _ مولدة (٢) ، وابن الرفعة كابن أبي الله : بضمها ، (يفتتع) استحباباً (الأولى بتسع تكبيرات) ولاء ، (والثانية بسبع ولاء) قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود من التابعين : إن ذلك من السنة ، رواه الشافعي والبيهقي (٣) ، ولو فصل بينهما بالحمد والتهليل والثناء . . جاز ، قال في « الروضة » : نص الشافعي رضي الله عنه وكثيرون من الأصحاب على أنها ليست من الخطبة ، وإنما هي مقدمة لها ، ومن قال منهم : يفتتح الخطبة بها . . يحمل على ذلك ؛ لأن افتتاح الشيء قد يكون ببعض مقدماته التي ليست من نفسه (١) .

(ويندب الفسل) للعيد ، ورى ابن ماجه عن ابن عباس : (أنه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل للعيدين) وسنده ضعيف (أن ورد على وقت بنصف الليل ، وفي قول : بالفجر) كالجمعة ، ووجه الأول أن أهما القرى الذين يسمعون النداء يبكرون لصلاة العيد من قراهم ؛ فلو لم نجوز الفسل قبل الفجر . لشق عليهم ، والفرق بين العيد والجمعة: تأخير صلاتها وتقديم صلاته ، فعنى غسله بالنصف الثاني ، وقيل : بجميع الليل ، (و) يندب (الطيب والتزين كالجمعة) بأن يتزين بأحسن ثيابه ، وإزالة الظفر ، والربع الكريهة كما تقدم ، وسواء في الفسل وما بعده القاعد في بيته والخارج للصلاة ، هنذا حكم الرجال ، وأما النساء . فيكره لذوات الجمال والهيئة الحضور ، ويستحب للعجائز ، ويتنظفن بالماء ، ولا يتطيبن ، ويخرجن في ثياب بذلتهن ، (وفعلها) أي : صلاة العيد (بالمسجد أفضل) لشرفه ، (وقيل : بالصحراء) أفضل ؛ لأنها أرفق بالراكب وغيره ، (إلا لعذر) كفيق المسجد على الأول . فتكره فيه ؛ للتشوش بالزحام ، ووجود المطر أو الثلج على

⁽¹⁾ المجموع (XA/E).

⁽٢) المجموع (٦/٥٨).

 ⁽٣) الأم (٢/١١ه-١٢٥) ، السنن الكبرى (٣/ ٢٩٩).

⁽٤) روضة الطالبين (٢/ ٧٤) .

 ⁽۵) سنن ابن ماجه (۱۳۱۵) .

وَيَسْتَخْلِفُ مَنْ يُصَلِّي بِٱلضَّعَفَةِ ـ وَيَلْدَهَبُ فِي طَرِيقِ وَيَرْجِعُ فِي آخَرَ ،

الثاني ، فتكره في الصحراء على قياس كراهتها في المسجد ، قال في ، شرح المهذب ؛ عن الأصحاب : إذا وجد مطر أو غيره وضاق المسجد الأعظم . صلى الإمام فيه ، واستخلف من يصلي بباقي الناس في موضع آخر^(۱) ، وفي ، الروضة ، كـه أصلها » : إن المسجد الحرام أفضل قطعاً ، وألحق به بيت المقدس الصيدلاني^(۱) ، قال في ، شرح المهذب ، والبندنيجي : وسكت الجمهور عنه ، وظاهر إطلاقهم : أنه كغيره ، انتهى (^(۱)) .

أما مسجد المدينة. . فقال أبو هريرة : (أصابنا مطر في يوم عيد ، فصلىٰ بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد) رواه أبو داوود بإسناد جيد⁽²⁾ ، وروى الشيخان عن أبي سعيد الخدري : (أنه صلى الله عليه وسلم كان يخرج يوم الأضحىٰ ويوم الفطر فيبدأ بالصلاة. . .)⁽⁰⁾ إلىٰ آخره ؟ أي : يخرج إلى المصلىٰ ؛ لذكرها فيه ، ومواظبته على الخروج إليها ؛ لضيق مسجده عمن يحضر صلاة المجمعة .

(1)

المجموع (٧/٥) .

⁽٢) روضة الطالبين (٢/ ٧٤) .

⁽٣) المجموع (٥/٢).

⁽٤) سنن أبي داوود (١١٦٠) .

رد) اسل بي سرود در در

⁽٥) صحيح البخاري (٩٥٦) ، صحيح مسلم (٨٨٩) .

⁽٦) الأم (٨/٨٠٤).

⁽٨) صحيح البخاري (٩٨٦) .

وثِيْكُرُ النَّاسُ ، وَيَخْضُرُ الإِمَامُ وَفْتَ صَلاَتِهِ وَيُعَجَّلُ فِي الأَضْحَىٰ . قُلْتُ : وَيَأْكُلُ فِي عِيدِ الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلاَةِ ، وَيُمْسِكُ فِي الأَضْحَىٰ ، وَيَذْهَبُ مَاشِياً بِسَكِينَةٍ ، وَلاَ يُكُرُهُ النَّفُلُ قَبْلُهَا لِغَيْرِ الإِمَامِ ، وَاللهُ أَغَلَمُ .

[في التكبير المرسل والمقيد]

يُنْدَبُ ٱلتَّكْبِيرُ بِغُرُوبِ ٱلشَّمْسِ لَيْلَّتَي ٱلْعِيدِ

الذهاب في طريق والرجوع في آخر في الجمعة وغيرها ، ذكره المصنف في « رياضه »(١) ، (ويبكر الناس) ليأخذوا مجالسهم وينتظروا الصلاة ، (ويحضر الإمام وقت صلاته) لحديث أبي سعيد السابق ، (ويعجل) الحضور (في الأضحىٰ) ويؤخره في الفطر قليلاً ؛ (كتب صلى الله عليه وسلم إلىٰ عمرو بن حزم حين ولاه البحرين أن عجل الأضحىٰ ، وأخر الفطر) رواه البيهقي وقال : هو مرسل^(٢) ، وحكمته : اتساع وقت التضحية ، ووقت صدقة الفطر : قبل الصلاة .

(قلت) كما قال الرافعي في « الشرح »(٣) (: ويأكل في عيد الفطر قبل الصلاة ، ويمسك في الأضحىٰ) عن الأكل حتىٰ يصلي ، قال بريدة : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتىٰ يطعم ، ولا يطعم يوم الأضحىٰ حتىٰ يصلي) رواه الترمذي ، وصححه ابن حبان والحاكم(؛) ، وحكمته : امتياز يوم العيد عما قبله بالمبادرة بالأكل أو تأخيره ، (ويذهب ماشياً) كالجمعة (بسكينة) لحديث الشيخين : « إذا أتيتم الصلاة . . فعليكم بالسكينة ، (و لا يكره النفل قبلها) بعد ارتفاع الشمس ولا بعدها (لغير الإمام ، والله أعلم) بخلاف الإمام ، فيكره له ذلك ؛ لمخالفته لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ؛ إذ صلىٰ عقب الحضور ، وخطب عقب الصلاة كما علم من الأحاديث السابقة وغيرها .

(فصل : يندب التكبير بغروب الشمس ليلتي العيد) اللام فيه للجنس الصادق بعيد الفطر وعيد

رياض الصالحين (ص٢٨٥) . (1)

السنن الكبرى (٣/ ٢٨٢) . (٢)

الشرح الكبير (٢/ ٣٦٠) . (٣)

سنن الترمذي (٥٤٢) ، صحيح ابن حبان (٢٨١٢) ، المستدرك (١/ ٢٩٤) . (1)

صحيح البخاري (٦٣٥) ، صحيح مسلم (٢٠٣) عن سيدنا أبي قتادة رضي الله عنه . (0)

فِي اَلْمَنَاوَلِ وَالطُّرُقِ وَالْمَسَاجِدِ وَالاَسْوَاقِ بِرَفِي الصَّوْتِ ، وَالاَّظْهُرُ : إِدَامَتُهُ حَتَّىٰ يُحْرِمَ الإِمَامُ بِصَلاةِ النَّهِيدِ ، وَلاَ يُكَبُّرُ الْحَاجُّ لِيَلةَ الأَضْحَىٰ ، بَلْ يُلبِّي . وَلا يُسَنُّ لِيَلةَ الْفِطْرِ عَقِبَ الصَّلَوَاتِ فِي الأَصَحُ . وَيُكَبُّرُ الْحَاجُّ مِنْ ظُهْرٍ النَّخْرِ ، وَيَخْتِمُ بِصُنْحِ آخِرِ التَّشْرِيقِ ، وَغَيْرُهُ الاَشْهَرِ ، وَفِي قَوْلِ : مِنْ مَغْرِبِ لِيَلةِ النَّخْرِ ، وَفِي قَوْلٍ : مِنْ صُنْحِ عَرَفَةً وَيَخْتِمُ بِمُصْرِ آخِرِ التَشْرِيقِ ، وَالْمَمْلُ عَلَىٰ هَمْذًا . وَالْأَظْهَرُ : أَنَّهُ لِكَبُّرُ فِي هَنْلِهِ الأَيَّامِ لِلْفَاتِيّةِ وَالرَّائِيةِ وَالنَّافِلَةِ .

الأضحىٰ ؛ ودليله في عيد الفطر قوله تعالىٰ : ﴿ وَلِيُصَحِيدُوا اللَّهِ مَنْ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ عَد صوم رمضان ﴿ وَلِيُصَبِّرُوا اللَّهُ ﴾ أي : عند إكمالها ، وفي عيد الأضحىٰ : القياس على عيد الفطر ، (في المنازل والطرق والمساجد والأسواق) ليلاً ونهاراً (برفع الصوت) إظهاراً لشعار العيد ، (والأظهر : إدامت حتىٰ يحرم الإمام بصلاة العيد) ، والثاني : حتىٰ يخرج لها ، والثالث : حتىٰ يفرغ منها ، قيل : ومن الخطبين ؛ وهو فيمن لا يصلي مع الإمام ، (ولا يكبر الحاج ليلة الأضحىٰ ، بل يلبي) لأن النابية شعاره .

(ولا يسن لبلة الفطر عقب الصلوات في الأصح) لعدم وروده ، والثاني : يقيسه على التكبير ليلة الأضحىٰ علىٰ ما سيأتي ، فيكبر خلف المغرب والعشاء والصبح .

(ويكبر الحاج من ظهر) يوم (النحر) لأنها أول صلاته بعد انتهاء وقت التلبية ، (ويختم بصبح آخر) أيام (النشريق) لأنها آخر صلاته بمنى ، (وغيره . . كهو) أي : غير الحاج كالحاج في ذلك (في الأظهر) تبعاً له (وفي قول :) يكبر غيره (من مغرب ليلة النحر) ويختم بصبح آخر أيام التشريق ، التشريق كما تقدم ، (وفي قول : من صبح) يوم (عرفة ويختم بمصر آخر) أيام (التشريق ، والعمل علىٰ هنذا) في الأمصار ، قال في « الروضة » : وهو الأظهر عند المحققين ؛ للحديث (١٠) أي : الذي رواه الحاكم : أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ، وقال فيه : صحيح الإسناد (٢٠).

⁽١) روضة الطالبين (٢/ ٨٠) .

⁽٢) الحاكم (٢٩٩/١) عن سيدنا علي وعمار رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر في المكتوبات ببسم الله الرحم'ن الرحيم ، وكان يقنت في صلاة الفجر ، وكان يكبر من يوم عرفة صلاة الغذاة ويقطعها صلاة العصر آخر أيام التشريق .

وَصِيفَتُهُ الْمُحْبُوبَةُ : (اللهُ أَخْبُرُ اللهُ أَخْبُرُ اللهُ أَخْبُرُ لاَ إِنَّهَ إِلاَّ اللهُ، وَاللهُ أَخْبُرُ اللهُ أَخْبُرُ اللهُ أَخْبُرُ اللهُ أَخْبُرُ اللهُ أَخْبُرُ اللهُ اللهُ

(وصيغته المحبوية : الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إليه إلاالله ، والله أكبر ، الله أكبر ، ولله الحمد ، ويستحب أن يزيد) بعد التكبيرة الثالثة : (كبيراً ، والحمد لله كثيراً ، وسبحان الله بكرة وأصيلاً) وفي « الروضة ، و « أصلها ، : قبل (كبيراً) : (الله أكبر) ، وبعد (أصيلاً) : (لا إليه إلا الله ، ولا نعبد إلا إياه ، مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ، لا إليه إلا الله وحده ، صدق وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده) `` .

(ولو شهدوا يوم الثلاثين قبل الزوال برؤية الهلال الليلة المناضية . أفطرنا وصلينا العبد) حيث بقي من الوقت ما يسع جمع الناس والصلاة ، وإلا . . فكما لو شهدوا بين الزوال والغروب وسيأتي . .

(وإن شهدوا بعد الغروب. . لم تقبل الشهادة) في صلاة العيد ، وتصليٰ من الغد أداء ، وتقبل في غيرها ؛ كوقوع الطلاق والعتق المعلقين برؤية الهلال ، (أو) شهدوا (بين الزوال والغروب. . أفطرنا وفاتت الصلاة) أداء ، (ويشرع قضاؤها منى شاء في الأظهر) كغيرها ، والثاني : لا يجوز قضاؤها بعد شهر العيد ، (وقبل : في قول :) لا يفوت أداؤها ، بل (تصلیٰ من الغد أداء) لعظم حرمتها ، والقول الآخر : الفوات كطريق القطع به الراجعة ، ولو شهدوا قبل الغروب وعدلوا بعده. . فالعبرة بوقت التعديل ، وفي قول : بوقت الشهادة وقد تقدم حكمهما .

to 400 400

⁽١) روضة الطالبين (٢/ ٨١) ، الشرح الكبير (٢/ ٣٥٠) .

بالمصلاة الكسوفين

هِيَ سُنَةٌ ، فَيُحْرِمُ بِنِيَةِ صَلاَةِ ٱلْكُسُوفِ ، وَيَقْرَأُ (ٱلْفَاتِحَةَ) وَيَرْكَعُ ، ثُمَّ يَرْفَعُ ثُمَّ يَقْرَأُ (ٱلْفَاتِحَةَ) ، ثُمَّ يَرْكُعُ ثُمَّ يَمْتَدِلُ ثُمَّ يَسْجُدُ ، فَهَاذِهِ رَكْعَةٌ ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَانِيَةٌ كَذَلِكَ . وَلاَ يَجُوزُ زِيَادَةُ رُكُوعِ ثَالِثٍ لِتَمَادِي ٱلْكُسُوفِ ، وَلاَ نَقْصُهُ لِلانْجِلاَءِ فِي ٱلْأَصَحُّ .

(باب صلاة الكسوفين)

كسوف الشمس وكسوف القمر ، ويقال فيهما : خسوفان ، وفي الأول : كسوف ، والثاني : خسوف وهو أشهر ، وحكى عكسه(١) .

(هي سنة) وفي « الروضة » كـ« أصلها » : مؤكدة(٢) ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بها ، وصلىٰ لكسوف الشمس رواهما الشيخان^(٣) ، (فيحرم بنية صلاة الكسوف ، ويقرأ « الفاتحة » ويركع ، ثم يرفع ، ثم يقرأ « الفاتحة » ، ثم يركع ، ثم يعتدل ، ثم يسجد) السجدتين ويأتى بالطمأنينة في محالها (فهاذه ركعة ، ثم يصلي ثانية كذلك) هاذا أقلها كما في ﴿ الروضة ﴾ و السلها ": فهي ركعتان في كل ركعة ركوعان (٤) كما فعلها صلى الله عليه وسلم.

(ولا يجوز زيادة ركوع ثالث) فأكثر (لتمادي الكسوف ولا نقصه) أي: نقص ركوع من الركوعين (للانجلاء في الأصح) والثاني : يزاد وينقص ما ذكر ؛ لما ذكر ، ويجري الوجهان في إعادة الصلاة إذا بقي الكسوف بعد السلام ، والأصح : المنع ، وما في رواية لمسلم : (أنه صلى الله عليه وسلم صلاها ركعتين في كل ركعة ثلاثة ركوعات)^(٥) ، وفي أخرىٰ له : (أربعة ركوعات)^(٦) ، وفي رواية لأبي داوود وغيره : (خمسة ركوعات)(٧). . أجاب الأئمة عنها بأن روايات الركوعين أشهر

يقال : كسفت الشمس والقمر ، وكسفا وخسفا وخسفا وانكسفا وانخسفا ، وقيل : كسفت وخسف ، وقيل : أول تغيرهما : كسوف ، وكماله : خسوف . ﴿ دقائق المنهاج ﴾ (ص٤٧) .

روضة الطالبين (٢/ ٨٣) ، الشرح الكبير (٢/ ٣٧٢) . (٢)

صحيح البخاري (١٠٤٣) ، صحيح مسلم (٩١٥) عن سيدنا المغيرة بن شعبة رضي الله عنه . (٣)

روضة الطالبين (٢/ ٨٣) ، الشرح الكبير (٢/ ٣٧٢) . (£) (0)

صحيح مسلم (٩٠٢) عن سيدتنا عائشة رضى الله عنها .

صحيح مسلم (٤/٩٠١) عن سيدتنا عائشة رضى الله عنها . (1)

سنن أبي داوود (١١٨٢) عن سيدنا أبي بن كعب رضي الله عنه ، وأخرجه الحاكم (٣٣٣/١) ، وأحمد (V) . (18 /0)

وأصح فقدمت ، وما في حديثي أبي داوود وغيره : (أنه صلى الله عليه وسلم صلاها ركعتين)(١) أي : من غير تكرير ركوع ، كما قال به أبو حنيفة رحمه الله . قال في « شرح المهذب » : أجاب عنهما أصحابنا بجوابين ، أحدهما : أن أحاديثنا أشهر وأصح وأكثر رواة ، والثاني : أنا نحمل أحاديثنا على الاستحباب والحديثين علىٰ بيان الجواز ، قال : ففيه تصريح منهم بأنه لو صلاها ركعتين كسنة الظهر ونحوها . صحت صلاته للكسوف وكان تاركاً للأفضل . انتهى(٢٠) .

ولا ينافي هذا ما تقدم من امتناع نقص ركوع منها ؛ لأنه بالنسبة لمن قصد فعلها بالركوعين ، وفي « شرح المهذب » عن « الأم » : أن من صلى الكسوف وحده ثم أدركها مع الإمام. . صلاها معه^(۲) .

(والأكمل) فيها مع ما تقدم : (أن يقرأ في القيام الأول بعد «الفاتحة ») وما يتقدمها من دعاء الافتتاح والتعوذ (البقرة) أو قدرها إن لم يحسنها ، (وفي الثاني : كمتني آية منها ، وفي الثالث : منه (والرابع : مئة تقريباً) وفي نص آخر في الثاني : (آل عمران) أو قدرها ، وفي الثالث : (النساء) أو قدرها ، وفي الرابع : (المائدة) أو قدرها ، وهما متقاربان ، والأكثرون على الأول ، وفي استحباب التعوذ للقراءة في القومة الثانية وجهان في «الروضة » ، قال : وهما الوجهان في «الروضة » ، قال : وهما الوجهان في التعوذ في الركعة الثانية (¹³ ؛ أي : في سائر الصلوات ، أصحهما كما قال في « شرح المهانب : الاستحباب (⁹⁾ .

(ويسبح في الركوع الأول قدر مئة من « البقرة » ، وفي الثاني : ثمانين ، والثالث : سبعين ، والرابع : خمسين تقريباً) ويقول في الرفع من كل ركوع : سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ،

الحديث الأول: في (سنن أبي داوره ۱ (۱۹۳۳) عن سيدنا التعمان بن بشير رضي الله عنه ، وأخرجه النسائي (۱۸۸۷) عنه ، والحديث الثاني : في (سنن أبي داوره ؟ (۱۹۱۶) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ، وأخرجه الترمذي (٥٦٠) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

⁽۲) المجموع (٥/٥٦).

⁽T) المجموع (0/ TT) .

⁽٤) روضة الطالبين (٢/ ٨٤) .

⁽٥) المجموع (٥/٣٥).

وَلاَ يُطَوِّلُ ٱلسَّجَدَاتِ فِي ٱلأَصَحِّ . قُلْتُ : ٱلصَّحِيحُ : تَطْوِيلُهَا ثَبَتَ فِي ﴿ ٱلصَّحِيحَيْنِ » . . .

قال في « شرح المهذب » : إلىٰ آخره(١١) ، روى الشيخان عن ابن عباس قال : (انخسفت الشمس علىٰ عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصليٰ) ، قال مسلم : ﴿ والناس معه فقام قياماً طويلاً نحواً من قراءة « سورة البقرة » ، ثم ركع ركوعاً طويلاً ، ثم رفع فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ، ثم سجد ، ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ، ثم رفع فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول، ثم سجد، ثم انصرف وقد تجلت الشمس)^(۲) ورويا أيضاً عن عائشة : أنه قرأ في القيام الثاني قراءة طويلة هي أدنىٰ من القراءة الأولىٰ ، وأنه قال في الرفع من الركوعين : « سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد »^(٣) ، (ولا يطول السجدات في الأصح) كالجلوس بينهما ، والاعتدال والتشهد ، قال في « شرح المهذب » : وهاذا هو الراجح عند جماهير الأصحاب^(٤) ، وحكىٰ فيه وفي ا الروضة ، الخلاف قولين^(٥) ، وقال الرافعي في « الشرح » : فيه قولان ، ويقال : وجهان (٦) ، وأطلق في « المحرر » الأظهر (٧) ، وقيس مقابله على الركوع .

(قلت: الصحيح: تطويلها) كما قال ابن الصلاح(^): (ثبت في « الصحيحين ») في صلاته صلى الله عليه وسلم لكسوف الشمس من حديث أبي موسىٰ ، ولفظه : (فصلىٰ بأطول قيام وركوع وسجود ما رأيته قط يفعله في صلاته)(٩) ، ومن حديث عائشة ولفظها في " صحيح البخاري " فى الركعة الأولىٰ : (فسجد سجوداً طويلاً) وفي الثانية : (ثم سجد وهو دون السجود الأول)(١٠٠)، وفي " صحيح مسلم " : (ما ركعت ركوعاً قط ولا سجدت سجوداً قط كان أطول

(1)

المجموع (٥٦/٥).

⁽٢)

صحيح البخاري (۱۰۵۲) ، صحيح مسلم (۹۰۷) .

صحیح البخاری (۱۰٤٦) ، صحیح مسلم (۳/۹۰۱) . (٣)

المجموع (٥٤/٥). (1)

روضة الطالبين (٢/ ٨٤) . (0)

الشرح الكبير (٢/ ٣٧٥) . (٦) المحرر (ص٧٨) . (V)

مشكل الوسيط (٢/ ٣٤٣_ ٣٤٣) . (A)

صحيح البخاري (١٠٥٩) ، صحيح مسلم (٩١٢) . (4)

^(1.) صحيح البخاري (١٠٥٦) .

وَنَصَّ فِي ﴿ ٱلْنُوْيَطِيُّ ﴾ : أَنَّهُ لِطَوَّلُهَا نَحْوَ الرُّكُوعِ الَّذِي قَبْلُهَا ، وَاللهُ أَغَلَمُ . وَتُسُنَّ جَمَاعَةً ، وَيَجْهُمُ بِقِرَاءَ كُسُوفِ الْفَمَرِ لاَ السَّمْسِ ، ثُمَّ يَخْطُبُ الإِمَامُ خُطْبَنَيْنِ بِأَرْكَانِهِمَا فِي الْجُمُعَةِ ، وَيَحْتُ عَلَى النَّؤَيْةِ

منه)(١٠) ، وذكر الرافعي : أن تطويل السجود في ٥ صحيح مسلم ٤ (٢٠) ، (ونص في الله الله ولا الله ولا الله وله الله ولا الله وله الله وله الله وله الله وله أعلم) قال البغوي : فالسجود الأول كالركوع الأول ، والشجود الثاني ٤٤ ، واختاره في ٥ الروضة ٢٥٠ .

(وتسن جماعة) بالنصب على التمييز المحول عن نائب الفاعل ؛ أي : تسن الجماعة فيها ، ويعث وينا ويندي لها : (الصلاة جامعة) كما فعلها صلى الله عليه وسلم في كسوف الشمس جماعة ، ويعث منادياً : الصلاة جامعة ، رواهما الشيخان (" ، وتسن للمنفرد والعبد والمرأة والمسافر كما ذكره في اشرح المهذب (" ، ويستجم بقراءة كسوف القمر لا الشمس) لأن الأولى في الليل ، والثانية في النهار ، وما روى الشيخان عن عائشة : (أنه صلى الله عليه وسلم جهر في صلاة الخصوف بقراءته) () ، والترمذي عن سمرة قال : (صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم في كسوف الأ نسم له صوتاً) () وقال : حسن صحيح . . قال في « شرح المهذب ؟ : يجمع وسلم أي كسوف الشمس ، والجهر في كسوف القمر (١٠٠٠) .

(ثم) بعد الصلاة (يخطب الإمام) كما فعل صلى الله عليه وسلم في كسوف الشمس ، رواه الشيخان (۱۱۰ ، (خطبين بأركانهما في الجمعة) قياساً عليها ، (ويحث) الناس فيهما (على التوبة

⁽۱) صحيح مسلم (۹۱۰).

⁽٢) الشرح الكبير (٢/ ٣٧٥).

 ⁽٣) البويطي: منسوب إلىٰ بويط؛ قرية من صعيد مصر الأدنىٰ ، اسمه يوسف بن يحيىٰ ، يكنىٰ أبا يعقوب ، وهو

خليفة الشافعي في حلقته ، وأجل أصحابه المنسوبين إليه . ﴿ دقائق المنهاج ﴾ (ص٤٨) . (٤) التهذيب (٢٨٨/٢ .

⁽۵) روضة الطالبين (۲/ ۸٤) .

 ⁽٦) صحيح البخاري (١٠٤٥) ، صحيح مسلم (٩١٠) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما .

⁽V) المجموع (٥٠/٥).

⁽٨) صحيح البخاري (١٠٦٦) ، صحيح مسلم (٩٠١) .

⁽٩) الترمذي (٥٦٢) .

⁽¹⁰⁾ المجموع (0/٢٥).

⁽١١) صحيح البخاري (١٠٤٤) ، صحيح مسلم (٩٠١) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

والخبر) قال في « الروضة » : ويحرضهم على الإعتاق والصدقة ، ويحذرهم الغفلة والاغترار ؛ ففي « صحيح البخاري » عن أسماء : (أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالعتاقة في كسوف الشمس)(١) ، ويخطب إمام المسافرين ، ولا تخطب إمامة النساء ، ولو قامت واحدة ووعظتهن . . فلا بأس .

(ومن أدرك الإمام في ركوع أول) من الركعة الأولئ أو الثانية (. . أدرك الركعة) كما في سائر الصلوات ، (أو في) ركوع (ثان أو قيام ثان) من أي ركعة (. . فلا) يدرك الركعة ؛ أي : شيئاً منها (في الأظهر) لأن الركوع الثاني وقيامه كالتابع للأول وقيامه ، والثاني : يدرك ما لحق به الإمام منها (في الأظهر) لأن الركوع الثاني التي قبله ، فإذا كان ذلك في الركعة الأولئ وسلم الإمام . . قام هو وقرأ ، وركع واعتدل وجلس وتشهد وسلم ، أو في الثانية وسلم الإمام . . قام وقرأ وركع ، ثم أتن بالركعة الثلغ بركوعيها ، وضعف هنذا القول بأن الإتيان فيه بقيام وركوع من غير سجود مخالف لنظم الصلوات .

(ولو اجتمع كسوف وجمعة أو فرض آخر. . قدم الفرض) الجمعة أو غيرها (إن خيف فوته) لضيق

⁽١) صحيح البخاري (١٠٥٤) ، وانظر (روضة الطالبين) (٢/ ٨٥) .

وَإِلاَّ… فَالأَظْهَرُ : نَقْدِيمُ الْكُسُوفِ ، ثُمَّ يَغْطُبُ لِلْجُمُمَةِ مُتَمَرِّضاً لِلْكُسُوفِ ، ثُمَّ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ . وَلَوِ اَخْتَمَعَ عِبدُ أَوْ كُسُوفٌ وَجَازَةً . فَدُمَتِ الْجَنَازَةُ .

وقته ؛ فغي الجمعة يخطب لها ، ثم يصليها ، ثم يصلي الكسوف ، ثم يخطب لها ، (وإلا) أي : وإن لم يخف فوت الفرض (. . فالأظهر : تقديم الكسوف) لتعرضها للفوات بالانجلاء ، (ثم يخطب للجمعة) في صورتها (متعرضاً للكسوف) ولا يجوز أن يقصده والجمعة بالخطبتين ؛ لأنه تشريك بين فرض ونفل ، (ثم يصلي الجمعة) ، والثاني : يقدم الجمعة أو الفرض الآخر ؛ لأنهما أهم ، (ولو اجتمع عبد أو كسوف وجنازة . قدمت الجنازة) لما يخاف من تغير الميت بتأخرها ، وإن اجتمع جمعة وجنازة ولم يضق الوقت . قدمت الجنازة ، وإن ضاق . قدمت الجمعة ، ولو

* * *

بالشيصلاة الاستنفاء

(باب صلاة الاستسقاء)

أي : طلب السقيا ، وسيأتي أنها ركعتان .

(هي سنة عند الحاجة) لانقطاع ماء الزرع ، أو قلته بحيث لا يكفي ، بخلاف انقطاع ما لا يحتاج إليه في ذلك الوقت ، ولو انقطع عن طائفة من المسلمين واحتاجت . سن لغيرهم أيضاً أن يصلوا ويستسقوا لهم ويسألوا الزيادة لأنفسهم ، وسواء في سنها أهل الأمصار والقرئ والبوادي والمسافرون ؛ لاستواء الكل في الحاجة ، وقد فعلها صلى الله عليه وسلم ، رواء الشيخان^(۱) ، (وتعاد ثانياً وثالثاً إن لم يسقوا) حتى يسقيهم الله تعالى .

(فإن تأهبوا للصلاة فسقوا قبلها . . اجتمعوا للشكر والدعاء ، ويصلون على الصحيح) شكراً ، والثاني : استند إلىٰ أنه صلى الله عليه وسلم ما صلىٰ هـٰذه الصلاة إلا عند الحاجة^(٢٧) ، وقطع بالأول الأكثرون ، وأجري الوجهان فيما إذا لم ينقطع الماء وأرادوا أن يصلوا ؛ للاستزادة .

(ويأمرهم الإمام بصيام ثلاثة أيام أولاً ، والتوبة ، والتقرب إلى الله تعالى بوجوه البر ، والخروج من المظالم) في الدم والعرض والمال ؛ لأن لكل مما ذكر أثراً في إجابة الدعاء ، (ويخرجون إلى الصحراء في الرابع صياماً في ثباب بذلة وتخشع) قال ابن عباس : (خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الاستسقاء متبذلاً متواضعاً متضرعاً حتىٰ أتى المصلىٰ . . .) الحديث ، وفي آخره : (أنه

⁽١) صحيح البخاري (١٩١٦) ، صحيح مسلم (١٩٩٧) عن سيدنا أنس رضي الله عنه قال : (بينما النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة ، إذ قام رجل فقال : يا رسول الله ؛ هلك الكراع ، وهلك الشاء ، فادع الله أن يسقينا ، فمد يديه ودعا) .

⁽٢) قال الحافظ في (التلخيص الحبير) (٣/ ١١٢٦) : (لم أجده صريحاً ، لكن بالاستقراء يتبين صحة ذلك) .

وَيُخْرِجُونَ الصَّبْيَانَ وَالشَّيُوخَ ، وَكَذَا الْبُهَائِمُ فِي الأَصَحُّ ، وَلاَ يُمْنَعُ أَهْلُ الدُّمَّةِ الْمُحْسُورَ ، وَلاَ يَمْتَلِطُونَ بِنَا . وَهِيَ رَكْمَتَانِ كَالْهِيدِ ، لَكِنْ قِيلَ : يَمْزَأُ فِي الثَّائِيَّةِ (إِنَّا أَوْسَلْنَا نُوحا) ، وَلاَ يَخْتَصُّ بِوَقْتِ ٱلْعِيدِ فِي ٱلأَصَحِّ

صلىٰ ركعتين كما يصلي العيد) قال الترمذي : حسن صحيح(١١) ، وقوله : (متبذلاً) هو كما يؤخذ من « النهاية »(٢) : من تبذل ؛ أي : لبس ثياب البذلة ، والبذلة بكسر الموحدة وسكون المعجمة : المهنة ، قال في « شرح المهذب » : وثياب البذلة : هي التي تلبس في حال الشغل ومباشرة الخدمة ، وتصرف الإنسان في بيته^(٣) ، (ويخرجون الصبيان والشيوخ) لأن دعاءهم أقرب إلى الإجابة ، (وكذا البهائم في الأصح) ، والثاني : لا يستحب إخراجها ؛ إذ ليس لها أهلية دعاء ، ورد بحديث : « خرج نبي من الأنبياء يستسقى ؛ فإذا هو بنملة رافعة بعض قوائمها إلى السماء فقال : ارجعوا ؛ فقد استجيب لكم من أجل شأن النملة » رواه الدارقطني والحاكم وقال : صحيح الإسناد(٤) ، (ولا يمنع أهل الذمة الحضور) لأنهم مسترزقة ، وفضل الله واسع ، (ولا يختلطون بنا) لأنه قد يحل بهم عذاب بكفرهم المتقرب به في اعتقادهم .

(وهي ركعتان) كما فعلها صلى الله عليه وسلم ، رواه الشيخان^(٥) (كالعيد) في التكبيرات سبعاً وخمساً ، والجهر بالقراءة وما يقرأ ؛ لحديث ابن عباس السابق ، (لكن قيل : يقرأ في الثانية) بدل (اقتربت) : (إنا أرسلنا نوحاً) لاشتمالها على اللائق بالحال ؛ وهو قوله تعالىٰ : ﴿ فَقُلْتُ اَسْتَغْفِرُوا رَبُّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّازًا * يُرْسِلِ ٱلسَّمَاءَ عَلَيْكُمْ يَدْرَازًا ﴾ ، والأصح : يقرأ (اقتربت) كما يقرأ في الأولىٰ (قَ) ، وما روى الدارقطني عن ابن عباس : أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في الأولىٰ : (سبح اسم ربك الأعلىٰ) وقرأ في الثانية : (هل أتاك حديث الغاشية)(٢٠). . قال في ﴿ شرح المهذب ﴾ : ضعيف^(٧) ، (ولا يختص بوقت العيد في الأصح) فيجوز فعلها في أي وقت كان من ليل أو نهار ،

الترمذي (٥٥٨). (1)

النهاية في غريب الحديث (١١١/١) . (1)

المجموع (٥/٧١). (٣)

سنن الدارقطني (٦٦/٢) ، المستدرك (١/ ٣٢٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه . (1)

صحيح البخاري (١٠١٢) ، صحيح مسلم (٢/٨٩٤) عن سيدنا عبد الله بن زيد رضي الله عنه : أن النبي (0)

صلى الله عليه وسلم خرج إلى المصليٰ ، فاستسقىٰ ، فاستقبل القبلة ، وقلب رداءه ، وصلىٰ ركعتين . سنن الدارقطني (٦٦/٢) . (1)

المجموع (٥/ ٧٤) . (V)

وَيَخْطُبُ كَالْمِيدِ ، لَكِنْ يَسْتَغْفِرُ اللهُ تَعَالَىٰ بَنَلَ التَّكْبِيرِ ، وَيَدْعُو فِي الْخُطْبَةِ الأُولَىٰ : (اللَّهُمَّ ؛ اَسْفِنَا غَيْنا مُفِينا ، هَنِينا مَرِينا ، مَرِيعا غَدَقا ، مُجَلَّدٌ سَخا ، طَبَقا دَائِما ، اللَّهُمَّ ؛ اسْفِنا النَّيْثَ وَلاَ تَجْعَلْنَا مِنَ الْفَانِطِينَ ، اللَّهُمَّ ؛ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ إِنَّكَ كُنْتَ غَفَّاراً ، فَأَرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْنَا مِذْرَاراً)

والثاني : تختص به ؛ أخذاً من حديث ابن عباس السابق .

(ويخطب) بعد الصلاة ، وسيأتي جواز أن يخطب قبلها ، دليل الأول : حديث ابن ماجه وغيره : (أنه صلى الله عليه وسلم خرج إلى الاستسقاء فصلىٰ ركعتين ، ثم خطب)`` (كالعيد) أي : كخطبتيه في الأركان وغيرها ، (لكن يستغفر الله تعالىٰ بدل التكبير) أولهما فيقول : (أستغفر الله الذي لا إلك إلا هو الحي القيوم وأنوب إليه) بدل كل تكبيرة ، ويكثر في أثناء الخطبة من الاستغفار ومن قول : ﴿ اَسَتَغَيْرُواَرَيَكُمْ إِنَّهُمْ كَاكَ غَفَّارًا ﴿ يُرِيلُ السَّمَةَ مَتِكُمْ يَدُورًا ﴾ .

(ويدعو في الخطبة الأولى : اللهم ؛ اسقنا غيناً) هو المطر (مغيناً) بضم الميم ؛ أي : مروياً مشبعاً ، (ميناً) بالهمز : هو المحمود العاقبة ، (مريناً) بفتح الميم وكسر الراء ؛ أي : ذاريع ؛ أي : نماه ، (غدقاً) بفتح الغين المعجمة والدال المهملة ؛ أي : كثير الخير ، (مجللاً) بكسر اللام : يجلل الأرض ؛ أي : يعمها كجل الفرس ، (طبقاً) بفتح الطاء والباء : يطبق الأرض ، (طبقاً) بالمهملتين ؛ أي : شديد الوقع على الأرض ، (طبقاً) بفتح الطاء والباء : يطبق الأرض ، فيصبر كالطبق عليها ، (دائماً) إلى انتهاء الحاجة إليه ، (اللهم ؛ اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين) أي : الأيسين بتأخيره ، (اللهم ؛ إنا نستغفرك إنك كنت غفاراً ، فأرسل السماء) أي : المعلم (علينا مدرازاً) أي : كثيراً ، روى الشافعي عن ابن عمر : أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا المسقى . قال : « اللهم ؛ اسقنا غيناً . . ، "(" إلى آخره ، وفيه بين (القانطين) وما بعده زيادة مذكورة في « الروضة » كـ« أصلها » " ، ذكر في « المحرد » أكثرها أنا ، وأسقطه المصنف

⁽١) سنن ابن ماجه (١٢٦٨) وأخرجه البيهقي (٣٤٧/٣) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽Y) Il'n (1/k30).

⁽٣) روضة الطالبين (٢/ ٧٦) ، الشرح الكبير (٢/ ٣٨٩) .

⁽٤) المحرر (ص٧٩) .

وَيَسْتَغِيلُ الْفِبْلَةَ بَعْدَ صَدْرِ الْمُحْلَمَةِ النَّالِيَةِ ، وَيُبَالِغُ فِي الدُّعَاءِ سِرَا وَجَهْرا ، وَيُحَوْلُ رَدَاءَهُ عِنْدَ اسْتِفْنَالِدِ فَيَجْعَلُ يَمِينَهُ يَسَارَهُ وَعَكْسَهُ ، وَيُنَكَّسُهُ ـ عَلَى الْجَدِيدِ ـ فَيَجْعَلُ أَعْلاهُ أَسْفَلَهُ

(ويستقبل القبلة بعد صدر الخطبة الثانية) وهو نحو ثلثها كما قاله في « الدقائق »(١) ، (ويبالغ في الدعاء) حينئذ (سرأ وجهراً) لقوله تعالىٰ : ﴿ أَدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعُا وَخُفْيَةً ﴾ ، فإذا أسر . . دعا الناس سراً ، وإذا جهر. . أمنوا ، ويرفعون كلهم أيديهم في الدعاء مشيرين بظهور أكفهم إلى السماء ، روى مسلم عن أنس: (أنه صلى الله عليه وسلم استسقىٰ فأشار بظهر كفيه إلى السماء)(٢) ، والحكمة فيه : أن القصد دفع البلاء ، بخلاف قاصد حصول شيء ، فيجعل بطن كفيه إلى السماء ، وذكر في ا المحرر ، دعاء أسقطه المصنف اختصاراً (٣) .

(ويحول رداءه عند استقباله ؛ فيجعل يمينه يساره وعكسه) روى البخاري عن عبد الله بن زيد بن عاصم المازني : (أنه صلى الله عليه وسلم في استسقائه لما أراد أن يدعو. . استقبل القبلة وحول رداءه)(٤) ، وروى أبو داوود في حديث عبد الله المذكور : (أنه عليه الصلاة والسلام حول رداءه ؛ فجعل عطافه الأيمن علىٰ عاتقه الأيسر ، وجعل عطافه الأيسر علىٰ عاتقه الأيمن)^(ه) ، (**وينكسه^(٦)** علىٰ العجديد : فيجعل أعلاه أسفله وعكسه) روىٰ أبو داوود وغيره عن عبد الله بن زيد أيضاً قال : (استسقىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه خميصة سوداء ، فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعله أعلاها ، فلما ثقلت عليه . . قلبها علىٰ عاتقه)(٧) ، فهمُّه بذلك يدل علىٰ أنه مستحب وترك للسبب المذكور ، والقديم : ينظر إلى أنه لم يفعله ، ويحصل التحويل والتنكيس بجعل الطرف الأسفل الذي على شقه الأيسر على عاتقه الأيمن ، والطرف الأسفل الذي على شقه الأيمن على عاتقه الأيسر ، والحكمة فيهما : التفاؤل بتغير الحال إلى الخصب والسعة ، روى الدارقطني عن جعفر بن

دقائق المنهاج (٤٨) . (1)

صحيح مسلم (۸۹۲) . **(Y)**

المحرر (ص٧٩_٨٠). (٣)

صحيح البخاري (١٠١٢) . (٤)

سنن أبي داوود (١١٦٣) عن محمد بن مسلم . (0)

قوله : (وينكسه) بفتح أوله مخففاً ويجوز ضمه مشدداً . ﴿ دقائق المنهاج ﴾ ص (٤٨) . (1)

سنن أبي داوود (١١٦٤) . (V)

وَيُحَوِّلُ النَّاسُ مِثْلَهُ . قُلْتُ : وَيُشَرَكُ مُحَوَّلاً حَتَّىٰ يُشْرَعَ النَّيَابُ ، وَلَوْ تَرَكَ الإمَامُ الإسْنِسْفَاءَ . . فَعَلَهُ النَّاسُ ، وَلَوْ خَطَبَ قَبْلَ الصَّلاَةِ . . جَازَ ، وَيُسَنُّ أَنْ يُبْرُزَ لأَوَّلِ مَطْرِ السَّنَةِ ، وَيَكْضِفَ غَيْرَ

محمد عن أبيه : (أنه صلى الله عليه وسلم استسقىٰ وحول رداءه ليتحول القحط)(١) ، (ويحول الناس مثله) أي : مثل تحويل الخطيب المشتمل على التنكيس ؛ ففي " الروضة " كـ" أصلها " و" المحرر " : ويفعل الناس بأرديتهم كفعل الإمام^(٣) ، روى الإمام أحمد في حديث عبد الله بن زيد : (أنه عليه الصلاة والسلام حول رداءه وقلب ظهراً لبطن ، وحول الناس معه)^(٣) .

(قلت : ويترك محولاً حتىٰ ينزع الثياب) لأنه لم ينقل أنه عليه الصلاة والسلام غير رداءه بعد التحويل ، و(يترك) و(ينزع) مبنيان للمفعول ؛ ففي «الروضة » كـــ«أصلها » : ويتركونها ؛ أي : الأردية محولة إلىٰ أن ينزعوا الثياب (٤) ، وإذا فرغ الخطيب من الدعاء مستقبلاً. . أقبل على الناس بوجهه ، وحثهم علىٰ طاعة الله تعالىٰ ، وصلىٰ على النبي صلى الله عليه وسلم ، ودعا للمؤمنين والمؤمنات ، وقرأ آية أو آيتين ، وقال : أستغفر الله لي ولكم .

(ولو ترك الإمام الاستسقاء . . فعله الناس) محافظة على السنة ، (ولو خطب) له^(ه) (قبل الصلاة. . جاز) نقله في « الروضة » عن صاحب « التتمة » ، قال : ويحتج له بالحديث الصحيح في « سنن أبي داوود » وغيره : (أنه صلى الله عليه وسلم خطب ثم صليٰ)^(٢) ، وفي « شرح المهذب » : قال الشيخ أبو حامد : قال أصحابنا : تقديم الخطبة في هـٰذا الحديث وغيره محمول علىٰ بيان الجواز في بعض الأوقات(٧) .

(ويسن أن يبرز لأول مطر السنة ، ويكشف غير عورته ليصيبه) المطر روى مسلم عن أنس قال : أصابنا مطر ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فحسر ثوبه حتىٰ أصابه المطر ، فقلنا :

(1)

سنن الدارقطني (٢/ ٦٦) . (1)

المحرر (ص٨٠) ، روضة الطالبين (٢/ ٩٤) ، الشرح الكبير (٢/ ٣٩٠) . **(Y)**

مسند أحمد (٤١/٤) . (٣)

روضة الطالبين (٢/ ٩٤) ، الشرح الكبير (٢/ ٣٩٠) . (٤)

في (ب) : (الإمام) . (o)

سنن أبي داوود (١١٧٣) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها ، وأخرجه البيهقي (٣٤٩/٣) عن سيدنا عبد الله بن يزيد رضى الله عنه ، وانظر ﴿ روضة الطالبين ﴾ (٢/ ٩٥) .

المجموع (٥/٨٦). (Y)

وَأَنْ يَفْسَلِ أَوْ يَتَوَضَّا فِي السَّيْلِ ، وَيُسَبَّحَ عِنْدَ الرَّعْدِ وَالْبَرْقِ ، وَلاَ يَثْبِعَ بَصَرَهُ الْبُرْقَ ، وَيَقُولَ عِنْدَ الْمُطَرِ: (اللَّهُمَّ؛ صَبِّبًا نَافِعاً)، وَيَدْعُو بِمَا شَاءَ ، وَيَعْدُهُ:

يا رسول الله ؛ لم صنعت هلذا ؟ قال : « لأنه حديث عهد بربه ^(۱) أي : بتكوينه وتنزيله ، ورواه الحاكم بلفظ : (كان إذا أمطرت السماء . حسر ثوبه عن ظهره حتى يصيبه المطر . . .)^(۱) الحديث ، وفي « الصحاح » : حسرت كمي عن ذراعي : كشفت ^(۱) » (وأن يغتسل أو يتوضاً في السيل) روى الشافعي في « الأم » : أنه صلى الله عليه وصلم كان إذا سال السيل . قال : « اخرجوا بنا إلى هذا اللذي جعله الله طهوراً فتطهر منه ونحمد الله عليه ⁽¹⁾ » (ويسبح عند الرعد والبرق) روى مالك في « الموطأ » عن عبد الله بن الزبير : أنه كان إذا سمع الرعد . . ترك الحديث وقال : (مبيحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته)^(٥) » ولم يذكر البرق في « المهلب » و« الروضة » (۱) » وكان ذكره ؛ لمقارنته الرعد المسموع » (ويتم بصره البرق) روى الشافعي في « الأم » عن عروة بن الزبير أنه قال : (إذا رأى أحدكم البرق أو الودق . . فلا يشر إليه) » الهودق بالمهملة : المطر .

(ويقول عند المطر: اللهم؛ صيباً) بتشديد الياء؛ أي : مطراً (نافعاً) روى البخاري عن عائشة: أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى المطر.. قال ذلك^(٢) ، (ويدعو بعا شاء) لحديث البيهقي : (يستجاب الدعاء في أربعة مواطن : عند التقاء الصفوف ، ونزول الغيث ، وإقامة الصلاة، ورؤية الكعبة (⁽¹⁾).

(و) يقول (بعده) أي : بعد المطر ؛ أي : في أثره كما عبر به في «شرح المهذب» عن

⁽¹⁴¹⁾

⁽۱) صحيح مسلم (۸۹۸) .

⁽۲) المستدرك (٤/ ٥٨٥).

⁽٣) الصحاح (٢/٢١٥).

⁽٤) الأم (٢/ ٥٥٣).

⁽٥) الموطأ (٢/٢٩٢).

⁽۷) التنبيه (ص٣٤) ، روضة الطالبين (٢/ ٩٥).

 ⁽۷) التنبيه (ص۳۶)،
 (۸) الأم (۲/۷۰۰).

^{. 1: 11 (4}

⁽٩) صحيح البخاري (١٠٣٢) .

١٠) السنن الكبرى (٣/ ٣٦٠) عن سيدنا أبي أمامة رضي الله عنه .

(مُطِوْنَا بِفَصْلِ اللهِ وَرَحْمَتِهِ)، وَيُكُوّرُهُ : (مُطِوْنَا بِنَوْءِ كَذَا) ، وَسَبُّ الرَّبِحِ ، وَلَوْ تَضَرَّرُوا بِكُنْرَةِ الْمُطَرِ . فَالشُنَّةُ : أَنْ يَسْأَلُوا اللهَ تَعَالَىٰ رَفْعَهُ : (اللَّهُمَّ ؛ حَوَالَيْنَا وَلاَ عَلَيْنَا) ، وَلاَ يُصَلَّىٰ لِذَلِكَ ، وَاللهُ أَعْلَمُ .

الأصحاب ((1): (مطرنا بفضل الله ورحمته ، ويكره : مطرنا بنوه كذا) بفتح النون وبالهمز آخره ؟ أي : بوقت النجم الفلاني على عادة العرب في إضافة الأمطار إلى الأنواء ، فإن اعتقد أن النوء هو الممطر الفاعل حقيقة . كفر ، وإن أراد أنه وقت أوقع الله فيه المطر . فهر محل الكراهة ؟ لإيهامه الأولى ، روى الشيخان عن زيد بن خالد الجهني قال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة المسبح على أثر سماء كانت من الليل ، فلما انصرف . أقبل على الناس فقال : « أتدرون ماذا قال ربكم ؟ » قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : « قال : أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر ، فأما من قال : مطرنا بنوء كذا . . فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب ، ومن قال : مطرنا بنوء كذا . .

(و) يكره (سب الربح) روئ أبو داوود وغيره بإسناد حسن عن أبي هريرة : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « الربح من روح الله تعالىٰ _ أي : رحمته _ تأتي بالرحمة ، وتأتي بالعذاب ، فإذا رأيتموها . فلا تسبوها ، واسألوا الله خيرها ، واستعيذوا بالله من شرها ٢٣٠٪ ، (ولو تضرروا بكثرة المطر . فالسنة : أن يسألوا الله رفعه) بأن يقولوا كما قال صلى الله عليه وسلم لما شكي إليه ذلك : (اللهم ؛ حواليتا ولا علينا) رواه الشيخنان ٤٤ أي : اجعل المطر في الأودية والمراعي لا في الأبنية ونحوها ، (ولا يصلي لذلك ، والله أعلم) لعدم ورود الصلاة له .

^{20. 20. 20.}

⁽¹⁾ المجموع (X/AA).

⁽٢) صحيح البخاري (٨٤٦) ، صحيح مسلم (٧١) .

⁽٣) سنن أبي داوود (٥٠٩٧) ، وأخرَجه الحاكم (٤/ ٢٨٥) ، وابن ماجه (٣٧٢٧) .

⁽٤) صحيح البخاري (٩٣٣) ، صحيح مسلم (٩٨٩٧) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

(بابٌ)

(إن ترك) المكلف (الصلاة) المعهودة الصادقة بإحدى الخمس (جاحداً وجوبها) بأن أنكره بعد علمه به (.. كفر) لإنكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة ، فيجري عليه حكم المرتد ، بخلاف من أنكره لقرب عهده بالإسلام ؛ لجواز أن يخفي عليه فلم يعلمه ، (أو) تركها (كسلاً.. قتل حداً) لا كفراً ؛ قال صلى الله عليه وسلم : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إلك قتل حداً) لا كفراً ؛ قال صلى الله عليه وسلم : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إلك «خمس صلوات كتبهن الله على العباد ، فمن جاء بهن فلم يضيع منهن شيئاً استخفافاً بحقهن .. كان له عند الله عهد : إن شاء .. عليه ، وإن شاء .. عليه ، وإن شاء .. أدخله الجنة ، وواه أبو داوود وإبن حبان (") و لا يدخل الجنة كافر ، (والصحيح : قتله بصلاة فقط) لظاهر الحديث (بشرط إخراجها عن وقت الضرورة) فيما لها وقت ضرورة ؛ بأن تجمع مع الثانية في وقتها ، فلا يقتل بترك الظهر حتى تغرب الشمس ، ولا بترك المغرب حتى يطلع المنجر ، ويقتل في الصبح بطلوع الشجر ، وفي العشر بغيرها ، وفي العشاء بطلوع الفجر ، قال في المحرد « كد الشرح » : فيطالب بأدائها إذا ضاق وقتها ، ويتوعد بالقتل إن أخرجها عن الوقت ، فإن أصر وأخرج .. استوجب القتل (") ، ومقابل الصحيح أوجه : إنما يقتل إذا ضاق وقت اللوات عن النائبة وامتع من أدائها ، إذا ترك أدبع صلوات وامتنع عن القضاء ، إذا ترك أذر يُظهر منذا التالد ك .

(ويستتاب) على الكل قبل القتل ، وتكفى الاستتابة في الحال ، وفي قول : يمهل ثلاثة أيام ،

⁽١) صحيح البخاري (٢٥) ، صحيح مسلم (٢٢) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

⁽٢) سنن أبي داوود (١٤٢٠) ، صحيح ابن حبان (١٧٣٢) عن سيدنا عبادة بن الصامت رضي الله عنه .

⁽٣) المحرر (ص٨٠) .

ثُمَّ نَضْرَبُ عُنُقُهُ ـ وَقِيلَ : يُنْخَسُ بِحَدِيدَةٍ حَتَّى يُصَلِّيَ أَوْ يَمُوتَ ـ وَيُغَسَّلُ وَيُصَلَّىٰ عَلَيْهِ وَيُدْفَنُ مَعَ الْمُسْلِمِينَ ، وَلاَ يُطْمَسُ فَنْرُهُ .

وهما في الاستحباب ، وقيل : في الوجوب ، والمعنىٰ : أن الاستنابة في الحال أو بعد الثلاثة مستحبة ، وقيل : واجبة ، (ثم تضرب عنقه) بالسيف إن لم يتب ، (وقيل : ينخس بحديدة حتىٰ يصلي أو يموت) وقيل : يضرب بالخشب حتىٰ يصلي أو يموت ، (ويغسل) ويكفن (ويصلىٰ علبه ويدفن مع المسلمين ، ولا يطمس قبره) وقيل : لا يغسل ولا يكفن ولا يصلىٰ عليه ، وإذا دفن في مقابر المسلمين . . طمس قبره حتىٰ ينسىٰ ولا يذكر .

بنت ثية

[في حكم تارك الجمعة]

تارك الجمعة يقتل ، فإن قال : أصليها ظهراً . . فقال الغزالي : لا يقتل^(١) ، وأقره الرافعي^(١) ، و ومشى عليه في " الحاوي الصغير ^(١) ، وزاد في « الروضة ، عن الشاشي : أنه يقتل⁽¹⁾ ، واختاره ابن الصلاح⁽²⁾ ، قال في « التحقيق » : وهو القري⁽¹⁾ .

* * *

⁽۱) فتاوي الغزالي (ص۹۸) .

 ⁽۲) الشرح الكبير (۲/ ٤٦٤).

⁽٣) الحاوي الصغير (ص٢٠٠) .

⁽٤) روضة الطالبين (٢/ ١٤٨) .

⁽٥) فتاوئ ومسائل ابن الصلاح (٢٥٢/١) .

⁽٦) التحقيق (ص١٦٠) .

كنابُ لِجَن ائِز

(كتاب الجنائز)

بالفتح : جمع جنازة ، بالفتح والكسر : اسم للميت في النعش ، من جنزه ؛ أي : ستره ، وذكر هنا دون الفرائض ؛ لاشتماله على الصلاة .

(ويضجع المحتضر) أي : من حضره الموت (لجنبه الأيمن إلى القبلة على الصحيح ، فإن تعذر لضيق مكان ونعوه) كعلة بجنبه (. . التي على قفاه ووجهه وأخمصاه) بفتح الميم (للقبلة) بأن يرفع رأسه قليلاً كما ذكره في ^و شرح المهذب ^(٣) ، ومقابل الصحيح : الإلقاء المذكور ، قال الإمام : وعليه عمل الناس^(٤) ، ووسط في ^و شرح المهذب ^(٥) بينه وبين الإضجاع على الأيمن عند تعذره بالإضجاع على الأيسر إلى القبلة ، وظاهر : أنه إذا قبل بالإلقاء على القفا أولاً فتعذر. .

⁽١) سنن التومذي (٢٣٠٧) ، صحيح ابن حبان (٢٩٩٢) ، المستدرك (٧٩٠٩) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله

⁽٢) سنن النسائي (١٩٦٣) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٣) المجموع (٥/٥٠١).

⁽٤) نهاية المطلب (٦/٣).

⁽o) المجموع (o/ ١٠٥).

يضجع علىٰ جنبه الأيمن ، والأخمصان : هنا أسفل الرجلين ، وحقيقتهما : المنخفض من أسفلهما ، قاله في «الدقائق "^(١) .

(ويلقن الشهادة) أي : لا إلله إلا الله ؛ قال صلى الله عليه وسلم : « لقنوا موتاكم : لا إلله الله الواه مسلم (1) ، قال المصنف : المراد : ذكروا من حضره الموت ، وهو من باب تسمية الشيء بما يصير إليه (1) (بلا إلحح) لتلا يضجر ، ولا يقال له : قل ، بل يشهد عنده ، وليكن غير وارث ؛ لثلا يتهمه باستعجال الارث ، فإن لم يحضر غير الورثة . . لقنه أشفقهم عليه ، وإذا قالها مرة . لا تعاد عليه إلا أن يتكلم بعدها ، ونقل في « الروضة » و « شرح المهذب » عن جماعة من أصحابنا : أنه يلقن (محمد رسول الله) أيضاً ، قال : والأول : أصح ؛ لظاهر الحديث (1) (ويقرأ عنده « يس ») قال صلى الله عليه وسلم : « اقرووا على موتاكم (يس) » رواه أبو داوود وابن ماجه ، وصححه ابن حبان وقال : المراد به : من حضره الموت ؛ لأن الميت لا يقرأ عليه (وليحسن ظنه بربه سبحانه وتعالى) روئ مسلم عن جابر قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول قبل موته بثلاث : « لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله تعالى الله عليه وسلم ويعفو عنه ، ويستحب لمن عنده : تحسين ظنه وتطميعه في رحمة الله تعالى .

(فإذا مات. . غمض) وإلا . لبقيت عيناه مفتوحتين وقبح منظره، وروئى مسلم عن أم سلمة : أنه عليه الصلاة والسلام دخل على أبي سلمة وقد شق بصره فأغمضه ثم قال : ﴿ إِنْ الروح إِذَا قبض. . تبعه البصر »(٬٬) قال المصنف : ناظراً أين تذهب(٬٬) ، وقبض : خرج من الجسد ، وشق بصوه

⁽١) دقائق المنهاج (ص٤٩).

 ⁽۲) صحيح مسلم (۹۱٦) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

⁽٣) المجموع (٥/١٠١).

^(£) المجموع (٥/٥٠١).

⁽۷) صحيح مسلم (۹۲۰).

⁽۷) صحیح مسلم (۲۱۳). (۸) شرح صحیح مسلم (۲۲۳/۱).

وَشُدَّ لَخَيَاهُ بِمِصَابَةِ ، وَلَيُنَتْ مَفَاصِلُهُ ، وَشُيْرَ جَمِيعُ بَنَذِهِ بِنَوْبٍ خَفِيفٍ ، وَوُضِعَ عَلَىٰ بَطْنِهِ شَيْءٌ فَقِيلٌ ، وَوُضِعَ عَلَىٰ سَرِيرٍ وَنَحُوهٍ ، وَنُوْعَثَ ثِيمَائِهُ ، وَوُجُّهُ لِلْقِبَلَةِ كَمُخْتَصَرِ ، وَيَمَوَلَىٰ ذَلِكَ أَوْفَقُ مَحَارِمِهِ ، وَثَبَادَرُ بِغُسْلِهِ إِنَّا ثَكِفَّنَ مَوْتُهُ

بفتح الشين وصم الراء: شخص؛ أي : بفتح الشين والخاء، قال في « شرح المهذب » : ويستحسن أن يقول حال إغماضه : باسم الله ، وعلىٰ ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم (۱) ، مفاصله) فيدخله الهوام ، (ولينت مفاصله) فيد ساعده إلى عضده ، وساقه إلىٰ فخذه ، وفخذه إلىٰ بطنه ثم يمدها ، ويلين أصابعه أيضاً ؛ وذلك ليسهل غسله ؛ فإن في البدن بعد مفارقة الروح يقية حرارة إن لينت المفاصل في تلك الحالة . . لانت ، وإلا . لم يمكن تلينها بعد ذلك ، (وستر جميع بدنه بثوب خفيف) بعد نزع ثيابه كما ذكره في « شرح المهذب ؟ ? : ويجعل طرف الثوب تحت رأسه ، وطرفه الآخر تحت رابه ؛ واحترز بالخفيف عن الثقيل ؛ فإنه يحميه فيغيره ، روى الشيخان عن عائشة قالت : (سجي رسول الله صلى الله عليه وسلم حين مات بثوب حيرة) (٢) ، هو بالإضافة وكسر الحاء المهملة وفتح الموحدة ، وهو من برود اليمن ، وسجي : غطي جميع بدنه .

(ووضع على بطنه شيء ثقيل) كمرآة ؛ لئلا ينتفغ ، فإن لم يكن حديد . . فطين رطب ، ويصان المصحف عنه ، (ووضع على سرير ونحوه) لئلا يصيبه نداوة الأرض فيغير ، (ونزعت) عنه (ثيابه) التي مات فيها بحيث لا يرى بدنه كما قاله في « شرح المهذب »⁽¹⁾ فإنها تسرع إليه الفساد فيما حكي ، (ووجه للقبلة كمحتضر) وقد تقدم كيفية توجيهه ، (ويتولى ذلك) جميعة (أرفقُ محارمه) به بأسهل ما يقدر عليه ، قال في « الروضة » : ويتولاه الرجال من الرجال ، والنساء من النساء ، فإن تولاه الرجال من الرجال ، والباد) معارمه) بغية الدال (بغسله إذا تيقن موته) بظهور أماراته مع وجود العلة ؛ كأن تسترخي قدماه فلا تنتصبا ، أو يعمل أنفه ، أو ينخسف صدغاه ، وإن شك في موته بألاً يكون به علة ، واحتمل عروض سكتة أو

⁽¹⁾ Ilanaes (0/11).

⁽۲) المجموع (٥/٩٠١).

⁽٣) صحيح البخاري (٥٨١٤) ، صحيح مسلم (٩٤٢) .

⁽٤) المجموع (٥/١٠٩).

⁽٥) روضة الطالبين (٢/ ٩٧) .

وَغُسُلُهُ وَنَكُفِينَهُ وَالصَّلاَةُ عَلَيْهِ وَقَفْتُهُ . فُرُوضُ كِفَايَةِ . وَأَقَلُّ الْغُسْلِ : تَعْمِيمُ بَدَيهِ بَعْدُ إِوَالَةِ النَّجْسِ ، وَلاَ نَجِبُ نِيَّةُ النَّاسِلِ فِي الاَصَحِّ ، فَيَكْفِي عَرَقُهُ أَوْ غَسْلُ كَافِرٍ . قُلْتُ : الصَّحِيخُ المُمْصُوصُ : وُجُوبُ غَسْلِ الْغَرِيقِ ، وَاللهُ أَعْلَمُ . وَالأَكْمَلُ : وَضْعُهُ بِمَوْضِعِ خَالٍ مَسْتُورِ

ظهرت أمارات فزع أو غيره. . أخر إلى اليقين بتغير الرائحة أو غيره .

(وغسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه . . فروض كفاية) في حق الميت المسلم بالإجماع ، أما الكافر . . فسيأتي حكمه في فرع الأولياء .

(وأقل الغسل: تعميم بدنه) مرة (بعد إزالة النجس) عنه إن كان ، كذا في « الروضة » $\mathbb{E}^{(n)}$ ما سلما ۽ أيضاً $\mathbb{E}^{(n)}$ ، فلا يكفي لهما غسلة واحدة ، وهو مبني عليٰ ما صححه الرافعي في الحي : أن الغسلة لا تكفيه عن النجس والحدث $\mathbb{E}^{(n)}$ ، وصحح المصنف : أنها تكفيه $\mathbb{E}^{(n)}$ كما تقدم في (باب الغسل) وكأنه ترك الاستدراك منا للعلم به من هناك ، (ولا تجب نية الغاسل) أي : لا تشترط في صحة الغسل (في الأصح) لأن القصد بغسل الميت النظافة ، وهي لا تتوقف عليٰ نية ، والثاني : تجب ؛ لأنه غسل واجب كغسل الجنابة ، فينوي عند إفاضة الماء القراح الغسل الواجب ، أو غسل الميت ، ذكره في « شرح المهذب $\mathbb{E}^{(n)}$ ، (فيكفي) على الأصح : (غرقه) عن الغسل (أو غسل كافر) له .

(قلت) كما قال الرافعي في " الشرح " : (الصحيح المنصوص : وجوب غسل الغريق ، والله أعلم^(ه)) لأنا مأمورون بغسل الميت فلا يسقط الفرض عنا إلا بفعلنا .

(والأكمل : وضعه بموضع خال) من الناس (مستور) عنهم لا يدخله إلا الغاسل ومن يعينه والولي ؛ لأنه كان يستتر عند الاغتسال فيستر بعد موته ، وقد يكون ببعض بدنه ما يكره ظهوره ، وقد تولئ غسله صلى الله عليه وسلم عليَّ والفضل بن عباس ؛ وأسامة بن زيد يناول الماء ، والعباس واقف ثُمَّ ، رواه ابن ماجه وغيره (٢٠ .

روضة الطالبين (۲/ ۱۰۰) ، الشرح الكبير (۲/ ۳۹۸) .

⁽٢) الشرح الكبير (١/ ٧٩) .

⁽T) المجموع (1/ ۲۱۸) .

 ⁽³⁾ المجموع (() ۱۲۲)).
 (0) الشرح الكبير () / ۳۹۹ ۳۹۳) .

^{.ً7) -} سنن أبن ماجه (١٤٦٧) ، وأخرجه الحاكم في « المستدرك » (٣٦٢/١) ، وأخرجه البيهقي في « الكبرى » (٣٨٨/٣) .

(علميٰ لوح) أو سرير مُمِّيءَ لذلك ، وليكن موضع رأسه أعلىٰ ؛ لينحدر الماء عنه ولا يقف تحته ، (ويغسل في قميص) يلبس عند غسله ؛ لأنه أستر له ، وقد غسل صلى الله عليه وسلم في قميص ، رواه أبر داوود وغيره (۱۰ ، وليكن القميص سحيقاً أو بالياً ، ويدخل الغاسل يده في كمه إن كان واسعاً . . ويغسله من تحته . وإن كان ضيقاً . . فتق رؤوس الدخاريص وأدخل يده في موضع الفتق ، فلو لم يوجد قميص أو لم يتأت غسله فيه . . ستر منه ما بين السرة والركبة ، وسياتي حكم نظره في (المسائل المنثورة) .

(بعاء بارد) لأنه يشد البدن ، بخلاف المسخن ؛ فإنه يرخيه ، إلا أن يحتاج إليه ؛ لوسخ أو برده وفي " المحرر » وغيره : أنه يكون الماء في إناء كبير ") ويبعد عن المغتسل بحيث لا يصيبه رشاشه ، (ويجلسه الغاسل) برفق (على المغتسل ماثلاً إلى ورائه ، ويضع يمينه على كتفه ، وإيهامه في نقرة قفاه) لتلا يميل رأسه ، (ويسند ظهره إلى ركبته البمنى ، ويمر يساره على بطنه إمراراً بليغاً ليخرج ما فيه) من الفضلات ، ويكون عنده حينند مجمرة متقدة فائحة بالطيب ، والمعين يصب عليه ماء كثيراً ؛ لتلا تظهر رائحة ما يخرج ، (ثم يضجعه لقفاه ويغسل بيساره وعليه خرقة) ملفوفة بها (سوءتيه) أي : دبره وقبله وما حوله كما يستنجي الحي ، وفي * النهاية ، فو الوسيط » : أنه يغسل كل سوءة بخرقة () ، وهو أبلغ في النظافة ، لكن الذي ذكره الجمهور و " الوسيط » : أنه يغسل كل سوءة بخرقة () ، وهو أبلغ في النظافة ، لكن الذي ذكره الجمهور الأول ، ويتعهد ما على بدنه من قذر ونحوه ، (ثم) بعد إلقاء الخرقة وغسل يده بماء وأشنان (يلف) خرقة (أخرى) على اليد (ويدخل إصبعه فمه ويمرها على أسنانه) بشيء من الماء كما يستندا الماء ، (ويوضئه كالحي) ثلاثاً ثلاثاً بمضمضة واستنشاق ، وقبل : يستغنى عنهما بما مع شيء من الماء ، (ويوضئه كالحي) ثلاثاً ثلاثاً بمضمضة واستنشاق ، وقبل : يستغنى عنهما بما

 ⁽١) سنن أبي داوود (٣١٤١) عن سيدننا عائشة رضي الله عنها ، وأخرجه الحاكم في (المستدرك ١ (٣٥٤) .
 وأخرجه ابن ماجه (٢١٤٦) عن سيدنا بويدة رضي الله عنه .

⁽٢) المحرر (ص٨١).

⁽٣) نهاية المطلب (١/٣) ، الوسيط (٢/ ٣٦٤) .

ئُمُ يَفْسِلُ رَأَسَهُ لُمُ الخَيَّةُ بِسِدْرِ وَنَحْوِهِ وَلِمُسْرَّحُهُمَا بِمِشْطِ وَاسِعِ الأَسْنَانِ بِرِفْقِ، وَيَرَوُّ الْمُسْتَقَ إِلَيْهِ . وَيَفْسِلُ شِقَّهُ الاَيْمَنَ ثُمُّ الاَيْسَرَ ، ثُمُّ يُحَرَّفُهُ إِلَىٰ شِقْهِ الاَيْسَرَ فَيَفْسِلُ الأَيْسَرَ كَلَيْكَ ، فَهَالِهِ عَسْلَةٌ . الْفَقَا وَالطَّهْرَ إِلَى الْفَقَامِ ، ثُمَّ يُحْرَفُهُ إِلَىٰ شِقْهِ الاَيْمَنِ فَيَغْسِلُ الاَيْسَرَ كَلْكَ ، فَهَالِهِ عَسْلَةٌ . وَتُشْتَحَكُ ثَايَثَةٌ وَثَالِثَةٌ ، وَأَنْ يُسْتَعَانَ فِي الأُولَىٰ بِسِدْرِ أَوْ خِطْمِينُ ثُمَّ يَصَبُ مَا إِلَىٰ فَدَهِ بِعَدْ زَوَالِ السَّدْرِ ، وَأَنْ يُحْمَلَ فِي كُلُّ غَسْلَةٍ قَلِيلُ كَافُورٍ .

تقدم ، ويميل رأسه فيهما ؛ لئلا يصل الماء باطنه ، ولخوف ذلك حكى الإمام تردداً في أنه يكفي وصول الماء مقاديم الثغر والمنخرين ، أو يوصل الداخل ، وقطع بأن أسنانه لو كانت متراصة . . لا تفتع^(۱۷) ، (ثم يغسل رأسه ، ثم لمحيّه^(۱۲) بسدر ونحوه) أي : خطمي ، (ويسرحهما) إن تلبد شعرهما (بمشط^(۱۲) واسع الأسنان برفق) ليقل الانتناف ، (ويرد المنتنف إليه) بأن يوضع في كفنه كما نقله في « الروضة » قبيل (باب التكفين) عن البغوي وغيره ⁽¹⁾ .

(ويغسل شقه الأيمن ثم الأيسر) المقبلين من عنقه إلى قدميه ، (ثم يحرفه) بالتشديد (إلى شقه الأيسر فيغسل شقه الأيمن مما يلي القفا ، والظهر إلى القدم ، ثم يحرفه إلى شقه الأيمن فيغسل الأيسر كذلك ، فهذه) الأغسال المذكورة مع قطع النظر عن السدر ونحوه فيها . . (غسلة) .

(وتستحب ثانية وثالثة) فإن لم تحصل النظافة . . زيد حتى تحصل ، فإن حصلت بشفع . . الستحب الإيتار بواحدة ، (و) يستحب (أن يستعان في الأولى بسدر أو خطمي) بكسر الخاء وحكي فتحها ؛ للتنظيف والإنقاء ، ومنه ما تقدم في الرأس واللحية ، (ثم يصب ماء قراح) بفتح القاف وتخفيف الراء ؛ أي : خالص (من فرقه إلى قدمه بعد زوال السدر) أو نحوه بالماء . فلا تحسب غسلة السدر ، ولا ما أزيل به من الثلاث ؛ لتغير الماء به التغير السائب للطهورية ، وإنما تحسب منها غسلة الماء القراح فتكون الثلاث ؛ بالماء القراح يسقط الواجب بأولاها .

(و) يستحب (أن يجعل في كل غسلة) من الثلاث بالماء القراح (قليل كافور) بحيث لا يضر الماء ؛ لأن رائحته تطرد الهوام وهو في الأخيرة آكد ، ويلين مفاصله بعد الغسل ، ثم ينشف تنشيفًا

(ولحيته) . ٥ دقائق المنهاج ١ (ص٤٩)

نهاية المطلب (٩/٣).

 ⁽٢) قول * المنهاج » : (ثم يغسل رأسه ثم لحيته) نبه به على استحباب الترتيب ، وهو مراد * المحرر » بقوله :

⁽٣) المشط : بضم الميم والشين، وبإسكان الشين مع ضم الميم وكسرها، وممشط. «دقائق المنهاج» (ص٤٩)

٤) روضة الطالبين (٢/ ١٠٩).

وَلَوْ خَرَجَ بَعْدَهُ نَجَسٌ . . وَجَبَ إِزَالتُهُ فَقَطْ ، وَفِيلَ : مَعَ ٱلْغُسْلِ إِذْ خَرَجَ مِنَ ٱلْفَرْج ، وَفِيلَ : الْوُصُوءِ . وَيُغَسَّلُ الرَّجُلُ الرَّجُلُ ، وَالنَّمِزَاةَ النَّمْزَاةُ أَنْ وَيُغَسَّلُ أَمَنَةً وَزَوْجَتَهُ ، وَهِيَ ذَوْجَهَا ،

بلبغاً ؛ لئلا تبتل أكفانه فيسرع إليه الفساد ، وفي « الصحيحين » : قوله صلى الله عليه وسلم لغاسلات ابنته زينب رضي الله عنها : « ابدأن بميامنها ومواضع الوضوء منها ، واغسلنها ثلاثاً أو خمساً ، أو أكثر من ذلك إن رأيتن ذلك بماء وسدر ، واجعلن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور » قالت أم عطية منهن : (ومشطناها ثلاثة قرون) (١٠) ، وفي رواية : (فضفرنا شعرها ثلاثة قرون والقيناها خلفها) (١٠) ، وقوله : « أو خمساً . . » إلى آخره : هو بحسب الحاجة في النظافة إلى الزيادة على الثلاث مع رعاية الوتر لا للتخيير ، وقوله : « إن رأيتن » أي : احتجن ، وكاف الزيادة على الثلاث مع رعاية الوتر لا للتخيير ، وقوله : « إن رأيتن » أي : احتجن ، وكاف ضفائر القرنين والناصية .

(ولو خرج بعده) أي : الغسل (نجس. . وجب إزالته فقط) وإن خرج من الفرج ؟ لسقوط الفرض بما وجد ، (وقيل :) تجب إزالته (مع الغسل إن خرج من الفرج ") ليختم أمره بالأكمل ، (وقيل :) تجب مع (الوضوء) لا الغسل في الخارج من الفرج كما في الحي ، وأطلق الحجمهور الخلاف ، وأشار صاحب « العدة » إلى تخصيصه بالخارج قبل الإدراج في الكفن ، قال في « الروضة » : توافق صاحب « العدة » والقاضي أبو الطيب والمحاملي والسرخسي صاحب « الأمالي » فجزموا بالاكتفاء بغسل النجاسة بعد الإدراج (¹²⁾ ، وقال في « شرح المهذب » : إطلاق الجمهور محمول على ما قبل الإدراج (¹⁰⁾ .

(ويغسل الرجلَ الرجل، والمرأة المرأة) هذا هو الأصل ، والأول فيهما : المنصوب ، (ويغسل أمته وزوجته ، وهي زوجهها) أي : لهم ذلك ، بخلاف الأمة . . لا تغسل سيدها في الأصح ؛ لانتقالها عنه ، والزوجة لا تنقطع حقوقها بالموت ؛ بدليل : التوارث ، وقد قال صلى الله عليه

⁽١) صحيح البخاري (١٢٥٤) ، صحيح مسلم (٩٣٩) عن سيدتنا أم عطية رضي الله عنها .

 ⁽٢) صحيح البخاري (١٢٦٣) عن سيدتنا أم عطية رضي الله عنها .

⁽٣) قول: " (المنهاء ؟ : (ولو خرج بعد النسل نجس. . . وجب إزالته فقط ، وقيل : مع الغسل إن خرج من الفرج) تصريح بأن الخلاف في الغسل مختص بالنجاسة الخارجة من الفرج ، وهو مواد " الممحرر " بإطلاقه . " دقائل المنهاج) (صر ٤٩)

⁽٤) روضة الطالبين (٢/١٠٣).

⁽o) المجموع (o/1871).

وَيَلْفُانِ خِرْقَةَ وَلاَ مَسَّ . فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ إِلاَّ أَجْنَبِيُّ أَوْ أَجْنَبِيَّةٌ . يُمِّمَ فِي الأَصَحُ . وَأُولَى الرَّجَالِ بِهِ : أَوْلاَهُمْ بِالصَّلاَةِ ، وَبِهَا : فَرَابَاتُهُا ، وَيُقَدَّشَ عَلَىٰ زَوْجٍ فِي الْأَصَحُ ، وَأَوْلاَهُنَّ : ذَاتُ مَخْرَمِيْتِيْ ،

وسلم لعائشة : «لو مت قبلي . . لغسلتك وكفتك » رواه ابن ماجه وغيره (۱) ، وسواء في الأمة في الشقين الفنة والمدبرة وأم الولد ، أما المكاتبة . . فله غسلها أيضاً ؛ لارتفاع كتابتها بموتها ، وليس لها غسله بلا خلاف ؛ لأنها كانت محرمة عليه ، وليس له غسل المزوجة ، والمعتدة ، والمستبرأة ، ولا لهن غسله بلا خلاف ؛ لحرمة بضعهن عليه ، وسواء في الزوجة المسلمة والذمية في الشقين ، إلا أن غسل الذمية لزوجها المسلم مكروه ، ذكره الرافعي كـ المهذب » عن النص (۱۲) ، وفي «شرحه » : لسيد الذمية غسلها (۲۲) ، وليفان) أي : السيد وأحد الزوجين (خرقة) على يدهما ، (ولا مس) بينهما وبين الميت ؛ أي : ينبغي ذلك كما عبر به في « المحرر الانا) ، فإن لم يفعله . . وصح الفسل ، ولا يبني على الخلاف في انتقاض طهر الملموس ، وأما وضوء الغاسل . فينتقض .

(فإن لم يحضر إلا أجنبي) في العبت المرأة (أو أجنبية) في الرجل (. . يعم في الأصح) إلحاقاً لفقد الغاسل بفقد الماء ، والثاني : يغسل العبت في ثيابه ، ويلف الغاسل علىٰ يده خرقة ويغض طرف ما أمكنه ، فإن اضطر إلى النظر . . نظر للضرورة .

(وأولى الرجال به) أي : بالرجل في غسله : (أولاهم بالصلاة) عليه ؟ وهم رجال العصبات من النسب ، ثم الولاء كما سيأتي ، وقيل : تقدم الزوجة عليهم ؛ لأنها كانت تنظر منه إلى ما لا ينظرون وهو ما بين السرة والركبة ، وبعدهم ذوو الأرحام ، ثم الرجال الأجانب ، ثم الزوجة ، ثم النساء المحارم ، وقيل : تقدم الزوجة على الرجال الأجانب ، (و) أولى النساء (بها) أي : بالمرأة في غسلها : (قراباتها ، ويقدمن على زوج في الأصح) ووجه مقابله : أنه كان ينظر منها إلى ما لا ينظرن إليه ، (وأولاهن : ذات محرمية) وهي من لو قدرت ذكراً . لم يحل له نكاحها ، فإن استوت اثنتان في المحرمية . . فالتي في محل العصوبة أولى ؛ كالعمة مع الخالة ، واللواتي

 ⁽١) سنن ابن ماجه (١٤٦٥)، وأخرجه ابن حيان في «صحيحه» (١٥٨٦)، والبيهقي في «الكبرئ»
 (٣٩٧/٣).

⁽۲) الشرح الكبير (۳۹٦/۲) ، المهذب (۱۷٦/۱) .

⁽T) المجموع (٥/ ١٢٠) .

⁽٤) المحرر (ص٨٢) .

نُمَّ الْأَجْنَيَةُ ، ثُمَّ رِجَالُ الْقَرَاتِيْ كَتَرَيْبٍ صَلاَتِهِمْ . فُلْثُ : إِلاَّ ابْنَ الْمُمَّ وَنَحْوَهُ فَكَالاَجْنَيِّيُ ، وَاللهُ أَطَلَمُ . وَيُقَدِّمُ عَلَيْهِمُ الزَّوْجُ فِي الأَصَعُ . وَلاَ يَقَرَّبُ اللَّمْخِرِمُ طِيباً ، وَلاَ يُؤْخُهُ وَقَلْمُوهُ ، وَتَطَيِّبُ اللَّمُعَنَّدُهُ فِي الأَصَعُ ، وَالْجَدِيدُ : أَنَّهُ لاَ يُخْرَهُ فِي غَيْرِ اللَّ وَشَعْرِ إِبْطِهِ وَعَانَتِهِ وَشَارِبِهِ

لا محرمية لهن يقدم منهن الأقرب فالأقرب ، (ثم) بعد القرابات ذوات الولاء كما ذكره في « شرح المهذب $^{(1)}$ ، ثم (الأجنبية ثم رجال القرابة كترتيب صلاتهم) .

(قلت : إلا ابن العم ونحوه) وهو كل قريب ليس بمحرم (فكالأجنبي ، والله أعلم) فلا حق له في غسلها بلا خلاف ، قاله في « شرح المهذب » ، وقال : نبه عليه صاحب « العدة » وغيره ، وأهمله الأكثرون(٢) .

(ويقدم عليهم) أي : علىٰ رجال القرابة (الزوج في الأصح) لأنهم ذكور وهو ينظر إلىٰ ما لا ينظرون إليه ، والثاني : يقدمون عليه ؛ لأن القرابة تدوم والنكاح ينتهي بالموت ، ثم كل من قدم شرطه : الإسلام ، وألاَّ يكون قاتلاً للميت .

(ولا يقرب المحرم طيباً) كالكافور في غسله وكفنه ، (ولا يؤخذ شعره وظفره) إبقاء لأثر الإحرام ؛ قال صلى الله عليه وسلم في المحرم الذي مات وهو واقف معه بعرفة : « لا تمسوه بطيب ، ولا تخمروا رأسه ؛ فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً ، رواه الشيخان^(٣) ، (وتطيب المعتدة) التي كان يحرم عليها الطيب ؛ بأن كانت في عدة وفاة (في الأصح) لزوال المعنى المرتب عليه تحريم الطيب وهو التفجع علىٰ زوجها ، والتحرز عن الرجال ، والثاني : يستصحب التحريم ؛ قياساً على المحرم ، ورد بأن التحريم في المحرم لحق الله تعالىٰ ولا يزول بالموت ، (والجديد : أنه لا يكره في غير المحرم أخذ ظفره وشعر إبطه وعانته وشاربه) قال الرافعي كالروياني : ولا يستحب^(٤) ، وقال في « الروضة » عن الأكثرين أو الكثيرين : ال**جديد** : أنه يستحب كالحي ، والقديم: أنه يكره ؛ لأن مصيره إلى البلي (٥) .

المجموع (١١٦/٥) . (1)

المجموع (٥/١١٦) . (٢)

صحيح البخاري (١٢٦٧) ، صحيح مسلم (١٢٠٦) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما . (٣)

الشرح الكبير (٢٩٨/٢) ، بحر المذهب (٢٩٧/٣) . (٤)

⁽⁰⁾ روضة الطالبين (٢/ ١٠٧) .

قُلْتُ : ٱلأَظْهَرُ : كَرَاهَتُهُ ، وَٱللهُ أَعْلَمُ .

فظننك

[في تكفين الميت] يُكَفَّنُ بِمَا لَهُ لُبُسُهُ حَيَّا ، وَأَقَلُهُ : فَوْبٌ ، وَلاَ تَنْقُذُ وَصِيَّتُهُ بِإِسْفَاطِهِ

(قلت: الأظهر: كراهته ، والله أعلم) لما قاله في " الروضة ؛ من أن أجزاء المبت محترمة فلا تتهك بهاذاً^(۱) ، قال : ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة فيه شيء معتمد ، ونقل في « شرح المهذب » كراهته عن " الأم » و" المختصر »^(۲) ولذلك عبر هنا بـ(الأظهر) ، وفي « الروضة » : قال أصحابنا : وتفعل هذه الأمور قبل الغسل^(۳) .

※ ※

(فصل : يكفن بما له لبسه حباً) من حرير وغيره للمرأة ، وغير حرير للرجل ، ويحرم تكفينه بالحرير ، ويكره تكفينها به ؛ للسرف ، قال في « الروضة » : ويعتبر فيه حال المبت ، فإن كان مكثراً . فمن خباد الثياب ، أو متوسطاً . فمن وسطها ، أو مقلاً . فمن خشنها (⁴⁾ ، وسيأتي في الزيادة كلام آخر ، (وأقله : ثوب) وهو ما يستر العورة أو جميع البدن ، إلا رأس المحرم ووجه المحرمة . . وجهان ، أصحهما في « الروضة » « وشرح المهذب » : الأول^(٥) ؛ فيختلف قدره في الذكورة والأنوثة ، وجزم بالثاني الإمام والغزالي والبغري وغيرهم (^{٢)} ، (ولا تنفذ) بالتشديد (وصيته بإسقاطه) أي : الثوب الواحد ؛ لأنه حق لله تعالىٰ ، بخلاف الثوب الثاني والثالث الآتي ذكرهما في الأفضل ؛ فإنهما حق للميت تنفذ وصيته بإسقاطهما (^{٣)}

ولو أوصىٰ بساتر العورة. . ففي « شرح المهذب » عن صاحب « التقريب » والإمام والغزالي

⁽١) روضة الطالبين (١٠٨/٢) .

⁽Y) المجموع (a/ ١٣٨) .

⁽٣) روضة الطالبين (١٠٨/٢) .

⁽٤) روضة الطالبين (٢/ ١٠٩) .

⁽٥) روضة الطالبين (٢/١١٠) ، المجموع (٥/٩٥١) .

⁽٦) الوجيز (ص٩٧) ، التهذيب (٢/٤١٢) .

⁽٧) في (ب) : (كما أوصىٰ أبو بكر رضي الله عنه أن يدفن في ثوبه الخلق ، فنفذت وصيته . رواه البخاري عن عائشة رضي الله عنها) .

وَٱلأَفْضَلُ لِلرَّجُلِ: ثَلَاثَةٌ ، وَيَجُوزُ رَابِعٌ وَخَامِسٌ ، وَلَهَا : خَمْسَةٌ . وَمَنْ كُفُنَ مِنْهُمَا بِثَلَاثَةٍ . . فَهِيَ لَفَاَيْثُ . وَإِنْ كُفِّنَ فِي خَمْسَةٍ . . زِيدَ قَمِيصٌ وَعِمَامَةٌ تَحْتَهُنَّ

وغيرهم : لم تصح وصيته ، ويجب تكفينه بساتر لجميع بدنه(١١) ، ولو لم يوص فقال بعض الورثة : يكفن بثوب يستر جميع البدن أو ثلاثة ، وبعضهم بساتر العورة فقط وقلنا بجوازه. . كفن بثوب أو ثلاثة ، ذكره في " شرح المهذب "(٢) ، ولو قال بعضهم : يكفن بثوب وبعضهم بثلاثة . . كفن بها ، وقيل : بثوب ، ولو اتفقوا علىٰ ثوب. . ففي « التهذيب » : يجوز^(٣) ، وفي « النتمة » : أنه على الخلاف ، قال في « الروضة » : قول « التتمة » أقيس^(٤) ، ولو كان عليه دين مستغرق فقال الغرماء : ثوب ، والورثة : ثلاثة. . أجيب الغرماء في الأصح ؛ لأنه إلىٰ إبراء ذمته أحوج منه إلىٰ زيادة الستر ، قال في " شرح المهذب " : ولو قال الغرماء : يكفن بساتر العورة ، والورثة : بساتر جميع البدن. . نقل صاحب « الحاوي » وغيره الاتفاق علىٰ ساتر جميع البدن ، ولو اتفقت الورثة والغرماء علىٰ ثلاثة أثواب. . جاز بلا خلاف ، صرح به القاضي حسين وآخرون ، وقد يتشكك فيه إنسان من حيث إن ذمته تبقى مرتهنة بالدين . انتهى (٥) .

(والأفضل للرجل : ثلاثة) قالت عائشة : (كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب يمانية بيض ، ليس فيها قميص ولا عمامة) رواه الشيخان^(١) ، (ويبجوز رابع وخامس) قال في « شرح المهذب » : من غير كراهة^(٧) ، (ولها) أي : والأفضل للمرأة : (خمسة) رعاية لزيادة الستر فيها ، والزيادة على الخمسة مكروهة في الرجل والمرأة ؛ للسرف ، والخنثيٰ كالمرأة فيما ذکر .

(ومن كفن منهما بثلاثة . . فهي لفائف) يستر كل منها جميع البدن .

(وإن كفن) الرجل (في خمسة . . زيد قميص وعمامة تحتهن) روى البيهقي : أن عبد الله بن عمر

(1)

المجموع (٥/١٥١). المجموع (٥/١٥١). **(Y)**

التهذيب (۲/ ٤١٩) . (٣)

روضة الطالبين (٢/ ١١٠) . (1)

⁽⁰⁾ المجموع (٥/ ١٥١) .

صحيح البخاري (١٢٦٤) ، صحيح مسلم (٩٤١) (٢)

المجموع (٥/٥٥). (V)

كفن ابناً له في خمسة أثواب : قميص وعمامة وثلاث لفائف^(١) .

(وإن كفنت في خمسة. فإزار وخمار وقعيص ولفاقتان ، وفي قول : ثلاث لفائف وإزار وخمار) والإزار والمئزر : ما تستر به العورة ، والخمار : ما يغطى به الرأس ويجعل بعد القعيص وهو بعد الإزار ثم يلف ، روى أبو داوود : (أنه صلى الله عليه وسلم أعطى الغاسلات في تكفين ابته أم كلئوم رضي الله عنها الحقاء ، ثم الدرع ، ثم الخمار ، ثم الملحفة ، ثم أدرجت بعد في الثور الآخر)⁽⁷⁾ والحقاء بكسر الحاء : الإزار ، والدرع : القميص .

(ويسن الأبيض) قال صلى الله عليه وسلم : « البسوا من ثيابكم البياض ؛ فإنها خير ثيابكم ، وكفنوا فيها موتاكم » رواه الترمذي وغيره وقال : حسن صحيح(٣) ، وسيأتي في الزيادة : أن

المغسول أولئ من الجديد .

(ومعله : أصل التركة) يبدأ به في جملة مؤنة التجهيز منها كما سيأتي أول (الفرائض) أنه يبدأ
من تركة الميت بمؤنة تجهيزه ، إلا أن يتعلق بعين التركة حق. . فيقدم عليها ، ويستثنى من هلذا
الأصل : من لزوجها مال . . فكفنها عليه في الأصح الاتي ، (فإن لم يكن) للميت في غير الصورة
المستثناة تركة (. . فعلىٰ من عليه نفقته من قريب وسيد) سواء في الميت الأصل والفرع ، الصغير
والكبير ؛ لعجزه بالموت ، والقن وأم الولد والمكاتب ؛ لانفساخ كتابته بموته ، (وكذا الزوج)
معطوف على (أصل التركة) أي : عليه كفن زوجته في جملة مؤنة تجهيزها (في الأصح) لوجوب
معطوف على (أصل التركة) أي : عليه كفن زوجته في جملة مؤنة تجهيزها (في الأصح) لوجوب
معلوف على الأصح : لو لم يكن للزوج
ماله) ، وإذا لم يكن للميت مال ولا كان له من تلزمه نفقته . . يجب كفنه ومؤنة
تجهيزه في بيت المال ؛ كنفقته في الحياة ، فإن لم يكن في بيت المال مال . . فعلى عامة
المسلمين ، ولا يلزمهم التكفين بأكثر من ثوب ، وكذا بيت المال ومن عليه نفقته ، وقبل : يلزمهما
التكفين بثلاثة أثواب .

⁽١) سنن البيهقي (٣/٤٠٤).

 ⁽٢) سنن أبي داوود (٣١٥٧) عن سيدتنا ليلي بنت قانف الثقفية رضي الله عنها .

 ⁽٣) سنن النّرمذي (٩٩٤) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما ، وأخرجه الحاكم (١٨٥/٤) ، وأبو داوود
 (٤٠٦١) .

وَتُبِسَطُ أَخْسَنُ اللَّمَافِ وَأَوْسَمُهُمَا ، وَالنَّائِيَةُ فَوْفَهَا ، وَكَذَا الثَّالِئَةُ ، وَيُذَذُ عَلَىٰ كُلُّ وَاجِدَةٍ حَوْطٌ . وَيُوصَعُ الْمَيِّتُ فَوْفَهَا مُسْتَلْفِيا وَعَلَيْهِ حَنُوطٌ وَكَافُورٌ ، وَتُشَدُّ الْنَيَاهُ ، وَيَعْلَ عَلَىٰ مَنَافِذِ بَنَيْهِ فُطُنِّ ، وَتُلْفُّ عَلَيْهِ اللَّفَائِفُ وَتُشَدُّ ، فَإِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِه . . فَرَحْلُ النَّجَازَةِ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ المُشْحِرِمُ الذَّكُومِ عَفِي الأَصَحِّ ، وَمُو : أَنْ يَضَعَ الْخَشْبَيْنِ الْمُقَدَّمَتِينِ عَلَىٰ عَافِقْهِ وَرَأْشُهُ أَفْصَلُ مِنَ التَّرْبِيعِ فِي الأَصَحِّ ، وَمُو : أَنْ يَضَعَ الْخَشْبَيْنِ الْمُقَدَّمَتِينِ عَلَىٰ عَافِقْهِ وَرَأْشُهُ

(وتبسط أحسن اللفائف وأوسعها ، والثانية فوقها ، وكذا الثالثة) أي : فوق الثانية ، (ويذر) بالمعجمة (على كل واحدة حنوط) بفتح الحاء : نوع من الطيب ، وكافور ؛ يذر على الأولى قبل وضع الثانية ، وعلى الثانية قبل وضع الثالثة .

(ويوضع المبت فوقها مستلقباً) على ظهره (وعليه حنوط وكافور) ويستحب تبخير الكفن المعود أولاً ، (وتشد الياه أ\' بخرقة بعد أن يلس بينهما قطن عليه حنوط وكافور ، (ويبجعل على منافذ بدنه) من المنخرين والأذنين والعينين (قطن) عليه حنوط وكافور ، (وتلف عليه اللفائف) بأن يثنى كل منها من طرف شقه الأيسر على الأيسر كما يفعل الحين على الأيسر كما يفعل الحي بالقباء ، ويجمع الفاضل عند رأسه ورجليه ، ويكون الذي عند رأسه أكثر (وتشد) بشداد ؟ خوف الانتشار عند الحمل ، (فإذا وضع في قبره . نزع الشداد) عنه .

(ولا يلبس المحرم الذكر مخيطً^{٢٦٧} ، ولا يستر رأسه ، ولا وجه المحرمة) إبقاء لأثر الإحرام ، وتقدم أنه لا يقرب طبياً .

(وحمل البعنازة بين العمودين أفضل من التربيع في الأصح) كحمل سعد بن أبي وقاص عبدَ الرحمان بن عوف ، وحمل النبي صلى الله عليه وسلم سعدَ بن معاذ ، رواهما الشافعي في « الأم ^{۲۸۱} ، الأول بسند صحيح ، والثاني بسند ضعيف ، والثاني : التربيع أفضل ، والثالث : هما سواء ، (وهو) أي : الحمل بين العمودين : (أن يضع الخشبين المقدمتين) وهما العمودان (علىٰ عانقيه ورأسه بينهما ، ويحمل المؤخرتين رجلان) أحدهما من الجانب الأيمن ، والآخر من

 ⁾ قول (المنهاج ٤ : (وتشد ألياه) هو بمثناة تحت وليس معها مثناة فوق ، هلذا هو الصحيح المشهور . ٥ دقائق المنهاج ٤ (صـ ٤٩)

 ⁽۲) قول (المنهاج » : (لا يلبس المحرم الذكر مخيطاً) هو الصواب وينكر قول (المحرر » : (لا يلبس المحرم والمحرمة مخيطاً) . (دقائق المنهاج » (ص٥٠) .

⁽٣) الأم (٢/٢٠٢-٣٠٢).

وَالتَّرْبِيعُ : أَنْ يَتَقَدَّمَ رَجُلاَنِ وَيَتَأَخَّرَ آخَرَانِ . وَالْمَشْيُ أَمَامَهَا يِقُرْبِهَا أَفْصَلُ ، وَيُسْرَعُ بِهَا إِنْ لَمْ يُخَفُ تَغَيُّرُهُ .

الأيسر ، ولو توسط المؤخرتين واحد كالمقدمتين . لم ير ما بين قدميه ، بخلاف المقدمتين ، (والتربيع : أن يتقدم رجلان ويتأخر آخران) في حملها ؛ يضع أحد المتقدمين العمود الأيمن عليً عائقه الأيسر ، والآخر العمود الأيسر علي عائقه الأيمن ، والمتأخران كذلك .

(والمشي أمامها بقربها) بحيث لو التفت.. رآها (أفضل) (١) منه ببعدها فلا يراها ؛ لكثرة المامثين معها ، والمشي أمامها أفضل منه خلفها للراكب والماشي ، وفي " الروضة " : ينبغي ألاً يركب في ذهابه معها إلا لعذر (١٦٠ ؛ كمرض أو ضعف ، قال في " شرح المهذب " : فلا بأس به ، وهو لغير علمر.. يكره (١٦٠ ، روى أصحاب " السنن " الأربعة عن ابن عمر : (أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة) وصححه ابن حبان (١٤) ، وروى الحاكم عن المغيرة : أنه صلى الله عليه وسلم قال : " الراكب يسير خلف الجنازة ، والماشي عن يمينها وشمالها قوياً منها ، والسقط يصلى عليه ، ويدعى لوالديه بالعافية والرحمة " وقال : صحيح على شرط البخاري (٥٠) .

(ويسرع بها) ندباً ؛ لحديث الشيخين : « أسرعوا بالجنازة ، فإن تك صالحة . . فخير تقدمونها إليه ، وإن تك سوئ ذلك . . فشر تضعونه عن رقابكم »^(١) (إن لم يخف نغيره) أي : الميت بالإسراع . فيأتي به حينتذ ، والإسراع : فوق المشي المعتاد ودون الخبب ؛ لئلا ينقطع الضعفاء ، فإن خيف تغير الميت من غير الإسراع أو انفجاره أو اتفاخه . . زيد في الإسراع .

* * *

 ⁽١) قول (المنهاج): (العشي أمامها بقربها أفضل) زاد: (بقربها) وهو مواد (المحور): بإطلاق (أمامها). (دقائق المنهاج) (ص٠٥)

⁽۲) روضة الطالبين (۲/۱۱٦).

⁽T) المجموع (٥/٥٣٢).

 ⁽٤) صحيح ابن حبان (٣٠٤٥) .
 (٥) المستدرك (١/ ٣٥٥) عن سيدنا المغيرة بن شعبة رضي الله عنه .

 ⁽٦) صحيح البخاري (١٣١٥) ، صحيح مسلم (٩٤٤) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

فضنك

[في الصلاة على الميت]

لِصَلاَتِهِ أَرْكَانٌ : أَحَدُهَا : النَّبَّةُ ، وَوَقَتُهَا كَغَيْرِهَا ، وَتَكْفِي نِيَّةُ الْفَرْضِ ، وَقِيلَ : يُشْتَرَطُ نِيَّةُ فَرْضِ كِفَاتِهْ . وَلاَ يَجِبُ تَمْبِينُ الْمَيْتِ ، فَإِنْ عَيْنَ وَأَخْطَأَ . بَطَلَتْ . وَإِنْ حَضَرَ مُؤشَ نَوَاهُمْ . النَّانِي : أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ ، فَإِنْ خَشَّسَ.. لَمْ تَبْطُلُ فِي الأَصَعُ

(فصل : لصلاته أركان : أحدها : النية) كسائر الصلوات ، (ووقتها كغيرها) أي : كوقت نية غيرها من الصلوات ؛ وهو وقت التكبير للإحرام كما تقدم في (باب صفة الصلاة) : أنه يجب قرن النية بالتكبير ، (وتكفي نية الفرض) فلا بد من التعرض له ، وفيه الخلاف المتقدم في (باب صفة الصلاة) ، (وقيل : يشترط نية فرض كفاية) تعرضاً لكمال وصفها .

(ولا يجب نعيين الميت) كزيد أو عمرو ، أو رجل أو امرأة ، بل يكفيه نية الصلاة علىٰ هلذا الميت ، وإن كان مأموماً ونوى الصلاة علىٰ من يصلي عليه الإمام. . جاز ، (فإن عين وأخطأ) كأن نوى الصلاة علىٰ زيد ؛ فإذا هو عمرو ، أو الرجل فكان امرأة (. . بطلت) أي : لم تصح صلاته كما عبر به في « المحرر » وغيره (١٠ ، زاد في « الروضة » : هذا إذا لم يشر إلى المعين ، فإن أشار . . صحت في الأصعر ٢٠ .

(وإن حضر موتيٰ. . نواهم) أي : قصدهم في نيته ، وعبارة (المحرر ؛ وغيره : نوى الصلاة عليهم^(۲۲) ، ويجب على المقتدي نية الاقتداء .

(الثاني) من الأركان: (أربع تكبيرات) روى الشيخان عن ابن عباس: (أنه صلى الله عليه وسلم صلى على قبر بعدما دفن فكبر عليه أربعاً)⁽²⁾ ، (فإن خمس) عمداً (... لم تبطل) صلاته (في الأصح) لأنه زاد ذكراً ، والثاني يقول: زاد ركناً ، وروئ مسلم عن زيد بن أرقم: (أنه صلى الله عليه وسلم كان يكبر خمساً)⁽⁹⁾ ، ولا تبطل في السهو جزماً ، ولا مدخل لسجود السهو فيها .

⁽١) المحرر (ص٨٤).

⁽٢) روضة الطالبين (٢/ ١٢٤).

⁽٣) المحرر (ص٨٤).

⁽٤) صحيح البخاري (١٣١٩) ، صحيح مسلم (٩٥٤) .

⁽٥) صحيح مسلم (٩٥٧).

وَلَوْ خَمَّسَ إِمَامُهُ . . لَمْ يُتَابِعْهُ فِي ٱلأَصَحَّ ، بَلْ يُسَلِّمُ أَوْ يَنْتَظِرُهُ لِيُسَلِّمَ مَعَهُ . ٱلنَّالِكُ : ٱلسَّلاَمُ كَغَيْرِهَا . ٱلرَّابِعُ : قِرَاءَةُ (ٱلْفَاتِحَةِ) بَعْدَ ٱلأُولَىٰ . قُلْتُ : تُجْزَىءُ (ٱلْفَاتِحَةُ) بَعْدَ غَيْر ٱلأُولَىٰ ، وَٱللهُ أَعْلَمُ . ٱلْخَامِسُ : ٱلصَّلاَةُ عَلَىٰ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ ٱلثَّانِيَةِ ،

(ولو خمس إمامه) وقلنا لا تبطل صلاته (. . لم يتابعه في الأصح) وفي « الروضة » كـ« أصلها » : (الأظهر)^(۱) ، ورجح في « شرح المهذب » القطع به^(۲) ، (بل يسلم أو ينتظره ليسلم معه) والثاني : يتابعه ، وإن قلنا بالبطلان . . فارقه .

(الثالث : السلام) وهو (كغيرها) أي : كسلام غيرها من الصلوات في كيفيته وتعدده ، ونية الخروج معه وغير ذلك .

(الرابع : قراءة « الفاتحة ») كغيرها من الصلوات (بعد) التكبيرة (الأولىٰ) قبل الثانية كما هو ظاهر كلام الغزالي^(٣) ، روى البيهقي عن جابر : (أنه صلى الله عليه وسلم كبر على الميت أربعاً ، وقرأ بـ أم القرآن » بعد التكبيرة الأولى)(٤) .

(قلت : تجزىء « الفاتحة » بعد غير الأولىٰ ، والله أعلم) قال في « شرح المهذب » : صرح به جماعة من أصحابنا^(ه) ، وفي « الروضة » كـ« أصلها » عن النص : أنه لو أخر قراءتها إلى التكبيرة الثانية . . جاز^(٦) ،

(الخامس : الصلاة علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الثانية) أي : عقبها ، ذكره في « شرح المهذب » عن السرخسي^(٧) ، وكأنه مبني علىٰ تعين (الفاتحة) قبلها ، روى الدارقطني والبيهقي عن عائشة حديث : ﴿ لا يقبل الله صلاة إلا بطهور ، والصلاة عليَّ ﴾(^^) ، لكن ضعفاه ، (والصحيح : أن الصلاة على الآل لا تجب) فيها ، بل تسن ، وقيل : تجب ، وهو الخلاف

روضة الطالبين (٢/ ١٢٤) ، الشرح الكبير (٢/ ٤٣٥) . (1)

المجموع (٥/ ١٨٤ ـ ١٨٥). **(Y)**

الوسيط (٢/ ٣٨٣) . (٣)

سنن البيهقي (٣٩/٤) . (٤)

المجموع (١٨٨/٥) . (0)

روضة الطالبين (٢/ ١٢٥) ، الشرح الكبير (٢/ ٤٣٥) . (1)

المجموع (٥/ ١٩١) .

سنن الدارقطني (١/ ٣٥٥) ، سنن البيهقي (٢/ ٣٧٩) . (A)

السَّادِسُ : الدُّعَاءُ لِلْمَتِّتِ بَعْدَ النَّالِثَةِ . السَّامِعُ : الْفَيْتِامُ عَلَى الْمُنْدُّتِ إِنْ فَدَرَ . وَيُسَنُّ رَفْعُ يَدَيُهِ فِي النَّكْمِيرَاتِ ، وَإِسْرَارُ الْفَرَاءَ ، وَقِيلَ : يَجْهَرُ لَيْلاً ، وَالأَصْخُ : نَذَبُ النَّمَؤُذِ دُونَ الإِفْتِتَاح ، وَيَقُولُ فِي الثَّالِثَةِ : (اللَّهُمَّ ؛ هَـٰذَا عَبْدُكُ وَأَبْنُ عَبْدُيْكَ . . .) إِلَى آخِرِهِ ،

المتقدم في التشهد الآخر ، وهـٰلـذه أولىٰ بالمنع ؛ لبنائها على التخفيف .

(السادس: الدعاء للميت بعد الثالثة) قال في " شرح المهذب " : لا يجزىء في غيرها بلا خلاف ، وليس لتخصيصه بها دليل واضح . انتهل^(١) . وأقله : ما ينطلق عليه الاسم ؛ نحو : اللهم ؛ ارحمه ، اللهم ؛ اغفر له ، وسيأتي أكمله .

(السابع : القيام على المذهب إن قدر) عليه كغيرها من الفرائض ، وقيل : وجهان : أحدهما : لا يجب ؛ لشبهها بالنافلة في جواز الترك ، والثاني : يجب إن تعينت عليه .

(ويسن رفع يديه في التكبيرات) فيها حلو منكيبه، ووضعهما على صدره كغيرها من الصلوات، (ويسن رفع يديه في التكبيرات) فيها حلو منكيبه، ووضعهما على صدره كغيرها من الصلوات، قال (وإسرار القراءة) فيها في ليل أو نهار ، (وقبل : يجهر ليلاً) روى النسائي عن أيمي أمامة بن سهل قال : (السنة في الصلاة على الجنازة أن يقرأ في التكبيرة الأولى : يده أم القرآن ، مخافتة ، ثم يكبر ثلاثاً ، والتسليم عند الأخيرة أ⁽⁷⁾ ، (والأصح : تدب التعوذ دون الافتتاح) لطوله ، والثاني : ينبان كما في غيرها ، والثالث : لا يندب واحد منهما ؛ تخفيفاً ، ولا تندب السورة في الأصح ، أخره) ويقيته كما في « المحرر » : (خرج من روح الدنيا وسعتها) بفتح أولهما ؛ أي : نسيم ريحها واتساعها (ومحبوبه وأحياته فيها) أي : ما يحبه ومن يحبه (إلى ظلمة القبر وما هو لاقيه) أي : من الإموال (كان يشهد أن لا إلله إلا أنت ، وأن محمداً عبدك ورسولك ، وأنت أعلم به ، اللهم ؛ إنه نزل بك وأنت غير منزول به ، وأصبح فقيراً إلى رحمتك وأنت غني عن عذابه ، وقد جتناك راغيين إليك شفعاء له ، اللهم ؛ إن كان محسناً . فزد في إحسانه ، وإن كان مسيئاً . فاغفر له وتجاوز عنه ، ولقه برحمتك رضاك ، وقد فتنة القبر وعذابه ، وافسح له في قبره ، وجاف الأرض وتجبيه ، ولقه برحمتك الأمن من عذابك حنى تبعثه إلى جتبك يا أرحم الراحمين) "جمع عن جنبه ، ولقه برحمتك الأمن من عذابك حنى تبعثه إلى جتنك يا أرحم الراحمين) ""جمع

⁽¹⁾ Ilanae (0/191).

 ⁽۲) التعبيعي (۲۱۲۷).
 (۲) سنن النسائي (۲۱۲۷).

٣) المحرر (ص٨٥).

الشافعي(^(۱) رضي الله عنه ذلك من الأحاديث ، واستحسنه الأصحاب ، فإن كان الميت امرأة. . قال : اللهم ؛ هنذه أمتك وبنت عبديك ، ويؤنث الضمائر ، قال في « الروضة » : ولو ذكرها علىٰ إرادة الشخص. . لم يضر^(۲) .

(ويقدم عليه : اللهم ؛ اغفر لحينا وستنا ، وشاهدنا وغائبنا ، وصغيرنا وكبيرنا ، وذكرنا وأثنانا ، اللهم ؛ من أحيبته منا . . فأحيه على الإسلام ، ومن توفيته منا . . فتوفه على الإيمان) روئ أبو داوود والترمذي وابن ماجه وغيرهم عن أبي هريرة قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فقال : « اللهم ؛ اغفر لحينا وميتنا . . » إلى آخره ، زاد غير الترمذي : « اللهم ؛ لا تحرمنا أجره ولا تضلنا بعده ه⁽⁷⁷⁾ ، والجمع بين الدعاءين ذكره في « الشرح الصغير » ، وأشار إليه في « الكبير ه⁽¹⁴⁾ ، ولم يذكره في « الروضة » ولا « شرح المهذب » ، وتقديم الثاني منهما ؛ لأن بعض الأول بالمعنى ، (ويقول في الطفل مع هذا الثاني : اللهم ؛ اجعله فرطأ لأبويه) أي : سابقاً مهيئاً مصالحهما في الآخرة (وسلفاً وذخراً) بالذال المعجمة ، (وعظة) أي : موعظة (واعتباراً وشفيعاً ، وثقل به موازينهما ، وأفرغ الصبر على قلويهما) وفي « الروضة » كـ« أصلها » : وشفيعاً بده ، ولا تحرمهما أجره () ، ويشهد للدعاء لهما ما في حديث المغيرة السابق : « والسقط يصلى عليه ويدعى لوالديه بالعافية والرحمة ها . . .

(وفي الرابعة : اللهم ؛ لا تحرمنا أجره) بفتح التاء وضمها ، (ولا تفتنا بعده) أي : بالابتلاء

⁽۱) الأم (٢/٢١٢_١١٢).

⁽٢) روضة الطالبين (٢/١٢٦).

⁽٣) سنن أبيي داوود (٣٠٠١) ، سنن الترمذي (١٠٢٤) ، سنن ابن ماجه (١٤٩٨) ، وأخرجه ابن حبان (٣٠٧٠) ، والحاكم ((٣٥٨) .

⁽٤) الشرح الكبير (٢/ ٣٨ ٤) .

⁽٥) روضة الطالبين (١٢٧/٢) ، الشرح الكبير (٢/ ٤٣٨) .

⁽٦) الحديث سبق تخريجه .

وَلَوْ نَخَلَّفَ ٱلْمُقْتَدِي بلاَ عُذْر فَلَمْ يُكَبِّرْ حَنَّىٰ كَبَّرَ إِمَامُهُ أُخْرَىٰ. بَطَلَتْ صَلاَتُهُ . وَيُكَبّرُ ٱلْمَسْبُوقُ وَيَقْرَأُ (ٱلْفَاتِحَةَ) وَإِنْ كَانَ ٱلإِمَامُ فِي غَيْرِهَا ، وَلَوْ كَبَّرَ ٱلإِمَامُ أُخْرَىٰ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي (ٱلْفَاتِحَةِ). . كَبَّرَ مَعَهُ وَسَقَطَتِ ٱلْقِرَاءَةُ ، وَإِنْ كَبَّرَهَا وَهُوَ فِي (ٱلْفَاتِحَةِ). . تَرَكَهَا وَتَابَعَهُ فِي ٱلأَصَحُّ . وَإِذَا سَلَّمَ ٱلإِمَامُ.. تَدَارَكَ ٱلْمَسْبُوقُ بَاقِيَ ٱلتَّكْبِيرَاتِ بِأَذْكَارِهَا ، وَفِي فَوْلٍ : لاَ تُشْتَرَطُّ ٱلأَذْكَارُ . وَتُشْتَرَطُ شُرُوطُ ٱلصَّلاَةِ لاَ ٱلْجَمَاعَةُ، وَيَسْقُطُ فَرْضُهَا بِوَاحِدٍ ، وَقِيلَ : . . .

بالمعاصي ، وفي « التنبيه » وغيره : واغفر لنا وله^(١) ، وقد تقدم الأولان في حديث أبي هريرة . (ولو تخلف المقتدي بلا عذر فلم يكبر حتىٰ كبر إمامه أخرىٰ. . بطلت صلاته) لأن التخلف

بالتكبير هنا متفاحش شبه بالتخلف بركعة ، وفي « الشرح الصغير » : احتمال أنه كالتخلف بركن ، (ويكبر المسبوق ويقرأ « الفاتحة » وإن كان الإمام في غيرها) كالدعاء ؛ رعاية لترتيب صلاة نفسه ، قال الرافعي : كذا ذكروه وهو غير صاف عن الإشكال(٢) ؛ أي : لما قدمه عن النص من جواز تأخير قراءتها إلى التكبيرة الثانية ، (ولو كبر الإمام أخرىٰ قبل شروعه في « الفاتحة ») بأن كبر عقب تكبيره (. . كبر معه وسقطت القراءة) عنه ؛ كما لو ركع الإمام عقب تكبير المسبوق. . فإنه يركع معه ، (وإن كبرها وهو في « الفاتحة ». . تركها وتابعه في الأصح) والثاني : يتخلف ويتمها ، وهما كالوجهين فيما إذا ركع الإمام في (فاتحة) المسبوق ، والأصح هناك كما تقدم : ثالث ؛ وهو أنه : إن اشتغل بافتتاح أو تعوذ. . تخلف وقرأ بقدره ، وإلا. . تابع الإمام ، ولم يذكر الشيخان هـٰذا التفصيل هنا ، وفي « الكفاية » : لا شك في جريانه هنا ، وبه صرح الفوراني ؛ أي : بناء علىٰ ندب التعوذ والافتتاح .

(وإذا سلم الإمام. . تدارك المسبوق باقى التكبيرات بأذكارها) كما في تدارك بقية الركعات ، (وفي قول : لا تشترط الأذكار) بل يأتي بباقي التكبيرات نسقاً ؛ لأن الجنازة ترفع بعد سلام الإمام، فليس الوقت وقت التطويل، ويستحب ألاًّ ترفع حتىٰ يتم المسبوق، ولا يضر رفعها قبل

(وتشترط شروط الصلاة) في هـنـذه الصلاة ؛ كالطهارة ، وستر العورة ، والاستقبال ، ويشترط أيضاً: تقدم غسل الميت كما سيأتي في الزيادة ، (لا الجماعة) .

نعم ؛ تستحب فيها كعادة السلف ، (ويسقط فرضها بواحد) لحصول المقصود به ، (وقيل :

⁽۱) التنبيه (ص٣٦) .(۲) الشرح الكبير (٢ / ٤٤٠) .

يجب) لسقوط الفرض (اثنان) أي : فعلهما ، (وقيل : ثلاثة) لحديث الدارقطني : « صلوا علميٰ من قال : لا إلك إلا الله ا^(۱) ، وأقل الجمع : اثنان أو ثلاثة ، (وقيل :) يجب (أربعة) كما يجب عند قاتله : أن يحمل الجنازة أربعة ؛ لأن في أقل منها ازدراء بالميت ، قال : وسواء صلوا جماعة أم أفراداً ، كذا في « الشرح ا^(۱) ، وعبارة « الروضة » : ومن اعتبر العدد.. قال : سواء ... إلىٰ آخره (^(۱) ، واقتصر فيها علمٰ حكاية الأول والثالث قولين ، والرافعي ذكر ذلك عن جماعة بعد تعبيره بالوجوه كما في « المحرر ا^(۱) .

ويتفرع عليها : ما لو بان حدث الإمام أو بعض المأمومين : إن بقي العدد المعتبر.. سقط الفرض ، وإلا.. فلا ، وهل الصبيان المميزون كالبالغين على اختلاف الوجوه ؟ فيه وجهان ، أصحهما : نعم ، قال في « شرح المهلب » : قال أصحابنا : إذا صلى على الجنازة عدد زائد على المشروط.. وقعت صلاة الجميع فرض كفاية (⁶⁾.

(ولا يسقط) فرضها (بالنساء وهناك رجال في الأصح) لأن دعاءهم أقرب إلى الإجابة ،

والثاني : استند إلى صحة صلاتهن وجماعتهن كالرجال ، فيأتي عليه الوجوه السابقة فيهم ، وعلى الأصح فيهن : إن لم يكن رجل . صلين للضرورة منفردات وسقط الفرض بهن ، ولا تستحب لهن الجماعة ، وقبل : تستحب في جنازة المرأة ، قال في « الروضة » : إذا لم يحضر إلا النساء . توجه الفرض عليهن ، فلو لم يحضر إلا رجل وفساء وقلنا : لا يسقط إلا بثلاثة . توجه التنميم عليهن .

والظاهر: أن الخنثى في هنذا الفصل كالمرأة^(٢) ، وجزم بهنذا التشبيه في ^و شرح المهذب [»] وقال فيه في (باب الأحداث) : إذا صلى الخنثى على الميت.. فله حكم المرأة ، فلا يسقط

- (١) سنن الدارقطني (٢/ ٥٦) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .
 - (٢) الشرح الكبير (٢/٤٤٣).
 - (٣) روضة الطالبين (١٢٩/٢) .
 - (٤) المحرر (ص٨٥ـ٨٦) .
 - (۵) المجموع (۲/۱۲۷).
 - (٦) روضة الطالبين (١٢٩/٢) .

وَيُصَمَّىٰ عَلَى ٱلْغَائِبِ عَنِ ٱلْبَلَدِ . وَيَجِبُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الدَّفْنِ ، وَتَصِحُّ بَعْدَهُ ، وَالأَصَحُّ : تَغْضِيصُ ٱلصَّحَةِ بِمَنْ كَانَ مِنْ أَفْلِ فَرْضِهَا وَقْتَ الْمَوْتِ . وَلاَ يُصَلَّىٰ عَلَىٰ قَبْرِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحَالٍ .

به الفرض في الأصح^(١) .

(ويصليٰ على الغائب عن البلد) لأنه صلى الله عليه وسلم أخبرهم بموت النجاشي في اليوم الذي مات فيه ، ثم خرج بهم إلى المصليٰ فصليٰ عليه وكبر أربعاً ، رواه الشيخان^(٢) ، وذلك في رجب سنة تسع ، وسواء كان الميت في جهة القبلة أم لا ، علىٰ مسافة القصر أم لا ، أما الحاضر في البلد. . فلا يصلى عليه إلا من حضره ، ويشترط ألاَّ يكون بينهما أكثر من ثلاث مئة ذراع تقريباً ، قاله الشيخ أبو محمد .

(ويجب تقديمها) أي : الصلاة (على الدفن) فإن دفن قبلها. . أثم الدافنون وصلى على القبر كما قال ، (وتصح بعده) أي : بعد الدفن على القبر ، سواء دفن قبلها أم بعدها ، وقد تقدم حديث صلاته صلى الله عليه وسلم على القبر ، (والأصح : تخصيص الصحة بمن كان من أهل فرضها وقت المموت) والثاني : بمن كان من أهل الصلاة وقت الموت ، فمن كان وقته غير مميز.. لا تصح صلاته قطعاً ، ومن كان وقته مميزاً. . لا تصح صلاته على الأول وتصح على الثاني ، وإلىٰ متىٰ يصلىٰ على القبر ؟ قيل : إلىٰ ثلاثة أيام ، وقيل : إلىٰ شهر ، وقيل : ما بقي شيء من الميت ، وقيل : أبداً .

(ولا يصليٰ عليٰ قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحال) وكذا قبر غيره من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ، ذكره في ا شرح المهذب الله عليه وسلم : ا لعن الله اليهود والنصاري اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » رواه الشيخان(؟) ، ويشترط في الصلاة على القبر أو الميت الحاضر: ألاَّ يتقدم عليه في المذهب كما سيأتي في الزيادة.

المجموع (٦٣/٢) . (1)

صحيح البخاري (١٢٤٥) ، صحيح مسلم (٩٥١) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه . (٢)

المجموع (٥/ ٢٠٤_ ٢٠٥) . (٣)

صحيح البخاري (٤٣٦) ، صحيح مسلم (٥٣١) عن سيدتنا عائشة وسيدنا ابن عباس رضي الله عنهم . (٤)

فِرَبُرْعُ [في بيان الأولميٰ بالصلاة]

الُخِدِيدُ : أَنَّ الْوَلِيَّ أَوْلَىٰ بِإِمَامَتِهَا مِنَ الْوَالِي ، فَيُقَدَّمُ الأَبُّ ، ثُمُّ الْخِنْ مُمُّ البُّهُ ، ثُمُّ الأُخْ ـ وَالأَظْهِرُ : تَقْدِيمُ الأَخِ لِأَيْونِينِ عَلَى الأَخِ لِأَبِ ـ ثُمَّ البُّنُ الأَخ لِأَبِ ، ثُمَّ الْعَصَبْةُ عَلَىٰ تَرْتِيبِ الإِرْثِ ، ثُمَّ ذَوْرِ الأَرْحَامِ

فَيْنِي

زاد الترجمة به ؛ لطول الفصل قبله بما اشتملَ عليه ، كما نقص ترجمة التعزية بفصل ؛ لقصر الفصل قبله .

(الجديد : أن الولي أولئ بإمامتها) أي : الصلاة على الميت (من الوالي) لأن دعاءه أقرب إلى الإجابة ، والقديم : أن الوالي أولئ من الولي كما أنه أولئ من المالك في إمامة الصلوات ، وبعد الوالي على القديم : إمام المسجد ثم الولي ، فيقدم الأب ثم الجد) أيره (وإن علا ، ثم الابن ثم البن ثم البن أن م الأبن أن الأصل أشفق من القروع أفقق من الحواشي ، ودعاء الأشفق أقرب إلى الإجابة ، (والأظهر : تقديم الأغ لأبوين على الأغ لأب) لأن الأول أشفق بزيادة قربه ، والثاني : هما سواء ؟ إذ لا مدخل للأمومة في إمامة الرجال فلا يرجع بها ، وفي « الروضة » كد أصلها » تصحيح طريق القطع بالأول\(^{11}) ، وعبر في « المحرد » بالأصح\(^{11}) ، (ثم) بعدهما (ابن الأخ لأبوين ، ثم لأب ، ثم العصبة) الباقون (على ترتيب الإرث) يقدم العم لأبوين ، ثم لأب ، وفي « شرح المهذب » : لو اجتمع عمان أو ابنا عم أحدهما لأبوين والأخر لأب ، أو ابنا عم أحدهما أخ لأم . . . فقيه الطريقان\(^{21}) ، وذكر في « الروضة » الأخيره\(^{21})) ، وسكت عن اجتماع ابن أخ لأبوين وابن أخ لأب ؛ للعلم بأن اجتماعهما كاجتماع أبويهما ، ففيه الطريقان ، ثم بعد عصبة النسب المعتق ثم عصبته ، (ثم ذوو الأرحام) والأخ للأم (أ

روضة الطالبين (۲/ ۱۲۱) ، الشرح الكبير (۲/ ٤٤٩) .

⁽٢) المحرر (ص٨٦) .

⁽٣) المجموع (٥/١٧٣).

⁽٤) روضة الطالبين (۱۲۱/۲) .

⁽٥) ضرب في (ب) علمل قوله : (والأخ للأم) ، وفي هامش (ج) : (يعني منهم) ، وفيها أيضاً : (وهو ــ أي : الأخ للأم ـ أيضاً من ذوي الأرحام) ، وذلك لأنه في (باب الإرث) لم يعتبر من ذوي الأرحام .

وَلَوِ أَجْنَمَعَا فِي دَرَجَةِ. . فَالأَسَنُّ الْعَدْلُ أَوْلَىٰ عَلَى النَّصُّ . وَيُقَدَّمُ الْحُرُّ الْبَعِيدُ عَلَى الْغَرْبِ الْقَرِيبِ . وَيَقِفُ عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ وَعَجُزِهَا

يقدم منهم أبو الأم، ثم الأخ للأم، ثم الخال، ثم العم للأم، وقول «الوجيز» بعد ذكر العصبات: (ثم إن لم يكن وارث.. فذوو الأرحام)(أ): حمله الرافعي على وارث من العصبات⁽⁷⁾؛ حتى لا ينافي ما نقله عن «التهذيب» من تقديم أبي الأم على الأخ للأم⁽⁷⁾، وأقره على ذلك، وجزم به في «الروضة» و«شرح المهذب»⁽⁴⁾.

(ولو اجتمعاً) أي : اثنان من الأولياء (في درجة) كابنين أو أخوين (. . فالأسن العدل أولئ على النص) من الأفقه ، ونص في سائر الصلوات على أن الأفقه أولئ من الأسن ، فمن الأصحاب من خرج من كل من المسألتين قولاً في الأخرى ، والجمهور قرروا النصين ، وفرقوا بين صلاة الحاذازة وغيرها بأن الغرض منها : الدعاء للميت ، والأسن أشفى عليه ؛ فدعاؤه أقرب إلى الإجابة ، والمراد به : الأكبر سناً في الإسلام وإن كان شاباً ، وإنما يقدم إذا حمدت حاله ، أما الفاسق والمبتدع . . فلا ، كنا في « الروضة » وه أصلها ه () وعبارة « المحرر » : فالأسن أولئ على الأصح ؛ إن كان عدلاً ، والحر أولئ من الرقيق () ؛ أي : من المجتمعين في درجة ، وقال المصنف بدل هذه المسألة ؛ لوضوحها : (ويقدم الحر البعيد على العبد القريب) أي : كأخ رقيق وعم حر نظراً للحرية ، وقبل : المعكس نظراً للقرب ، وقبل : هما سواء ؛ لتعارض المعنيين ، ولو اجتمعوا في درجة واستوت خصالهم : فإن رضوا بتقديم واحد . . فذاك ، وإلا . . أقرع بينهم ؛ قطعاً للنزاع .

(ويقف) المصلي إماماً كان أو منفرداً (عند رأس الرجل وعجزها) أي : المرأة ، كذا فعل أنس رضي الله عنه ، فقيل له : هل كان هئكذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم عند رأس الرجل وعجيزة المسرأة ؟ قال : (نعم) رواه أبو داوود وابن ساجه والترمذي وحسنه^(٧٧) ، وفي

⁽١) الوجيز (ص٩٩) .

⁽٢) الشرح الكبير (٢/ ٢٩ ٤٤- ٤٣٠).

⁽٣) التهذيب (٢/ ٤٣٠) .

⁽٤) روضة الطالبين (٢/ ١٢١) ، المجموع (٥/ ١٧٣) .

⁽٥) روضة الطالبين (٢/ ١٢٢) ، الشرح الكبير (٢/ ٤٣٠) .

⁽٦) المحرر (ص٨٦).

⁽٧) سنن أبي داوود (٣١٩٤) ، سنن ابن ماجه (١٤٩٤) ، سنن الترمذي (١٠٣٤) .

« الصحيحين » عن سمرة : (أنه صلى الله عليه وسلم صلىٰ على امرأة نقام وسطها)^(۱) ، قال في « شرح المهذب » : والخش'ى كالمرأة فيقف عند عجيزته^(۲) .

(وتجوز على الجنائز صلاة) لأن المقصود منها الدعاء والجمع فيه ممكن ، والأولى : إفراد كل جنازة بصلاة إن أمكن ، وعلى الجمع : إن حضرت دفعة . قدم إلى الإمام الرجل ، ثم الصبي ، ثم النخشى ، ثم المرأة ، فإن كانوا رجالاً أو نساء . . قدم إليه أفضلهم بالورع ونحوه مما يرن بخب في الصلاة عليه ، ولا يقدم بالحرية ، أو متعاقبة . . قدم إليه الأسبق من الرجال أو النساء وإن كان المتأخر أفضل ، فلو سبق صبي رجلاً . . المتأخر أفضل ، وقيل : الرجل ، ولا بد من رضا الأولياء بصلاة واحدة ، فإن رضوا وحضرت الجنائز مرتبة . . فولى السابقة أولى رجلاً كان ميته أو امرأة ، وإن حضرت معاً . . أفرع بينهم .

(وتحرم) الصلاة (عليٰ الكافر) حربيا كان أو ذمياً ؟ قال تعالىٰ : ﴿ لَا تُشَلِّ عَلَّ أَسُونِتُهُمْ مَاتَ الْبَالِي ، و لا يجب غسله) على المسلمين ذمياً كان أو حربياً ، لكن يجوز لهم ، وقد غسل علي رضي الله عنه أباه ، رواه أبو داوود وغيره ، وضعفه البيهقي^(٣) ، وضم في «شرح المهلب » إلى المسلمين غيرهم في الشقين ، وإلى الغسل التكفين والدفن في الجواز للمسلم^(٤) ، ويقاس به غيره ، وسواء في الجواز القريب والأجنبي ، وسيأتي في « الزيادة » أن القريب الكافر أحق من المسلم ، (والأصح : وجوب تكفين الذمي ودفته) على المسلمين إذا لم يكن له مال كما ذكره في « شرح المهلب » وفاه بذمته ، والثاني يقول : انتهت ذمته ؛ أي : عهده بالموت فلا يجبان ، قال في « شرح المهلب » : بل يندبان .

ولا يجب تكفين الحربي ولا دفنه قطعاً ، وقبل : يجب دفنه **في وجه ، وفي وجه** : لا ، بل يجوز إغراء الكلاب عليه ، فإن دفن . . فلئلا يتأذى الناس برائحته ، والمرتد كالحربي^(c) .

⁽۱) صحيح البخاري (۳۳۲) ، صحيح مسلم (۹٦٤) .

⁽Y) المجموع (O/ ۱۸۰).

⁽٣) سنن أبي داوود (٣٢١٤) ، وأخرجه النسائي (١٩٣) ، سنن البيهقي (٣٩٨ /٣) .

⁽³⁾ Ilaranga (0/11-11).

⁽٥) المجموع (٥/١١٩).

وَلَوْ وُجِدَ عُضْوُ مُسْلِمٍ عُلِمَ مَوْتُهُ . صُلِّيَ عَلَيْهِ . وَالسَّفْطُ إِنِ اَسْتَهَالَّ أَوْ يَكَىٰ . . كَكَبيرٍ ، وَإِلاَّ : فَإِنْ ظَهَرَتْ أَعَارَهُ النَّحِيَّةِ وَكَاشِخِلاَج . . صُلِّيَ عَلَيْهِ فِي الاَظْهَرِ ، وَإِنْ لَمْ نَظْهَرْ ، وَلَمْ يَبْلُغُ أَرْبَعَةً أَشْهُرٍ . . لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ ، وَكَذَا إِنْ بَلَغْهَا فِي الاَظْهَرِ . وَلاَ يُغَسِّلُ الشَّهِيدُ وَلاَ يُصَلَّى عَلَيْهِ ، . .

(ولو وجد عضو مسلم علم موته. . صلي عليه) بعد غسله ومواراته بخرقة بنية الصلاة علىٰ جملة العبت ؛ كما صلت الصحابة رضي الله عنهما علىٰ يدعبد الرحمان بن عتاب بن أسيد رضي الله عنه ، القاها طائر نسر بمكة من وقعة الجمل وعرفوا أنها يده بخاتمه ، رواها الزبير بن بكار في «الأنساب» ، وذكرها الشافعي بلاغآلاً ، ووقعة الجمل في جمادىٰ سنة ست وثلاثين ، ولو لم يعلم موت صاحب العضو . . لم يصل عليه ، لكن يدفن كالأول ؟

(والسقط) بتثليث السين : (إن استهل) أي : صاح (أو بكن) ثم مات (. . . كبير) فيصلن عليه لتيقن حياته وموته بعدها ويغسل ويكفن ، (وإلا) أي : وإن لم يستهل أو لم يبك : (فإن ظهرت أمارة العجاة كاختلاج) أو تحرك (. . صلي عليه في الأظهر) وقبل : قطعاً ؛ لظهور حياته بالأمارة ، والثاني : لا ؛ لعدم تيقنها ، ويغسل قطعاً ، وقبل : فيه القولان ، (وإن لم تظهر) أمارة الحياة (ولم يبلغ أربعة أشهر) حد نفخ الروح فيد (. . لم يصل عليه) لعدم إمكان حياته ، والثاني : ينظر إلى (وكذا إن بلغها) فصاعداً . لا يصلي عليه (في الأظهر) لعدم ظهور حياته ، والثاني : ينظر إلى إمكانها ولا يغسل في الأولى ، ويغسل في الثانية قطعاً ، والفرق بين الصلاة والغسل : أن الغسل أومع ؛ فإن الذمي يغسل بلا صلاة كما تقدم ، وقبل : في الغسل فيهما قولان ، وحكم التكفين

(ولا يغسل الشهيد ولا يصليٰ عليه) أي : لا يجوز ذلك ، وقيل : يجوز غسله إن لم يكن عليه دم الشهادة ، وقيل : تجوز الصلاة عليه وإن لم يجز غسله ، وتترك للاشتغال بالحرب ؛ روى البخاري عن جابر : (أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر في قتليٰ أحد بدفتهم بدمائهم ، ولم يغسلهم ، ولم يصل عليهم)^(٣) ، وفي لفظ له : (ولم يغسلوا ، ولم يصل عليهم)⁽⁴⁾ بفتح اللام ، والحكمة في ذلك : إيقاء أثر الشهادة عليهم ، والتعظيم لهم باستغنائهم عن دعاء القوم .

⁽١) الأم (٢/١٠٢).

 ⁽٢) قولُ المحرر ٤ : (بلغ السقط حداً ينفخ فيه الروح) هو أربعة أشهر كما صرح به ١ المنهاج ٩ . والروح :
 مؤنثة وتذكر ، وهي أجسام لطيفة . ١ دقائق المنهاج ٤ (ص٥٠) .

⁽٣) صحيح البخاري (١٣٤٧) .

⁽٤) صحيح البخاري (١٣٤٣) .

وَهُوَ مَنْ مَاتَ فِي قِتَالِ الْكُفَّارِ بِسَبَيِهِ ، فَإِنْ مَاتَ بَعْدَ انْفِضَائِهِ ، أَوْ فِي قِتَالِ الْلُبُمَّاةِ.. فَفَيْرُ شَهِيدِ فِي الأَظْهَرِ ، وَكَذَا فِي الْفَتَالِ لاَ بِسَبِيهِ عَلَى الْمَذْهَبِ . وَلَوِ اسْتُشْهِدَ جُنُبٌ .. فَالاصَحْ : أَنَّهُ لاَ يُغَمِّدُنُ .. فَالاصَحْ : أَنَّهُ لاَ يُغَمِّدُنُ ، وَاللَّهُ عَيْرَ الدَّمِ يُغَمِّدُلُ ، وَأَنَّهُ نُوزُكُ نَجَاسَتُهُ غَيْرَ الدَّمِ .

(وهو) أي : الشهيد الذي لا يغسل ولا يصليٰ عليه : (من مات في قتال الكفار بسببه) كأن قتله أحدهم ، أو أصابه سلاح مسلم خطأ ، أو عاد إليه سلاحه ، أو تردئ في حملته في وهدة ، أو سقط عن فرسه ، أو رمحته دابة فمات ، أو وجد قتيلاً عند انكشاف الحرب ولم يعلم سبب موته وإن لم يكن عليه أثر دم ؛ لأن الظاهر : أن موته بسبب القتال ، (فإن مات بعد انقضائه) وفيه حياة مستقرة بجراحة في القتال يقطع بموته منها (أو) مات (في قتال اللبغاة . . فغير شهيد في الأظهر) ومقابله : يلحق الأول باللميت في القتال ، والثاني بالميت في قتال الكفار ، ولو انقضى القتال وحركة المجروح حركة مذبوح . . فشهيد بلا خلاف ، أو وهو متوقع البقاء . . فغير شهيد بلا خلاف ، أو وهو متوقع البقاء . . فغير شهيد (على المذهب) وقيل : إنه شهيد في وجه ؛ لموته في قتال الكفار ، أما الشهيد العاري عن الضابط المذكور ؛ كانذيق والمبطون والمعطون ، والميت عشقاً والميتة طلقاً ، والمقتول في غير القتال ظلماً . .

(ولو استشهد جنب. فالأصح: أنه لا يغسل) كغيره ، والثاني : يغسل ؛ لأن الشهادة إنما تؤثر في غسل وجب بالموت وهذا الغسل كان واجباً قبله ، قلنا : وسقط به كما سبأتي ، والوجهان متفقان على أنه لا يصلى عليه ، (و) الأصح : (أنه) أي : الشهيد (تزال نجاسته غير اللم) أي : دم الشهادة بأن تغسل ، والثاني : لا تزال ؛ سداً لباب الغسل عنه ، وعبارة « الروضة » كد أصلها » : ولو أصابته نجاسة لا بسبب الشهادة.. فالأصح : أنها تغسل ، والثاني : لا ، ووائالث : إن أدئ غسلت إلى إزالة أثر الشهادة.. لم تغسل ، وإلا .. غسلت أن ، وعبارة « المحرر » : والأصح : أن الجنب إذا استشهد.. كغيره ، وأن النجاسة التي أصابته لا بسبب الشهادة تزال أن ، وهي تصدق بما إذا أدت إزالتها إلى إزالة دم الشهادة ، بخلاف عبارة « المنهاج » .

⁽١) روضة الطالبين (١٢٠/٢) ، الشرح الكبير (٢/٤٢٧) .

⁽٢) المحرر (ص٨٧).

وَيُكَفَّنُ فِي ثِيَابِهِ ٱلْمُلَطَّخَةِ بِٱلدَّمِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَوْبُهُ سَابِغاً.. تُمُّمَ .

[في دفن الميت]

(ويكفن في ثيابه الملطخة بالدم) ندباً ، (فإن لم يكن ثوبه سابقاً. . تمم) وإن أراد الورثة نزع ما عليه من الثياب وتكفيته في غيرها . . جاز ، أما الدرع والجلود والفراء والخفاف . . فتنزع عنه .

* * *

(فصل : أقل القبر : حضرة تمنع) إذا ردمت (الرائحة) أن تظهر منه فتؤذي الحي ، (والسبع) أن ينبش ليأكل الميت فتتهك حرمته ، وفي ذكر الرائحة والسبع وإن لزم من منع أحدهما منع الآخر . . بيان فائدة الدفن .

(ويندب أن يوسع ويعمق قامة وبسطة) بأن يقوم رجل معتدل ويبسط يديه مرفوعة(١١)، قال صلى الله عليه وسلم في قتلي أحد : (احفروا وأوسعوا وأعمقوا) رواه الترمذي وغيره(١٢) وقال : حسن صحيح ، وأوصى عمر رضي الله عنه : أن يعمق قبره قامة وبسطة (١) ، (واللحد (١) أقضل من الشق) بفتع الشين (إن صلبت الأرض) بخلاف الرخوة . . فالشق فيها أفضل ، وهو : أن يعمق في وسطها كالنهر ، ويبنى الجانبان باللبن أو غيره ويوضع الميت بينهما ، ويسقف عليه باللبن أو غيره ، قال في «شرح المهلب » : ويوفع السقف قليلاً بحيث لا يمس الميت (٥) ، واللحد : أن يحفر في أسفل حائط القبر الذي من جهة القبلة مقدار ما يسع الميت ، روى مسلم عن سعد بن أبي وقاص : أنه قال في مرض موته : (ألحدوا لي لحداً ، وانصبوا علي اللبن نصباً كما صنع برسول الله صلى الله عليه

 ⁽١) قولهما : (قامة وبسطة) أي : قامة رجل معتلل رافعاً يديه قائماً ، وذلك نحو أربع أذرع ونصف ، وقال المحاملي : ثلاث ونصف وغلطوه . * دقائق المنهاج) (ص٠٥) .

 ⁽۲) سنن الترمذي (۱۷۱۳) ، وأخرجه أبو داوود (۳۲۱۵) عن سيدنا هشام بن عامر رضي الله عنه .

⁽٣) أخرجه ابن أبي شيبة في (مصنفه ١ (١١٧٨٤) .

⁽٤) اللحد : بفتح اللام وضمها ولحد وألحد ، وأصله الميل . (دقائق المنهاج » (ص٠٥٠) .

⁽o) المجموع (o/٢٤٦).

وسلم)(۱) ، (ويوضع رأسه) أي : الميت (عند رجل القبر) أي : مؤخره الذي سيكون عند سفله رجل الميت ، (ويسل من قبل رأسه برفق) روئى أبو داوود : أن عبد الله بن يزيد الخطمي الصحابي أدخل الحارث القبر من قبل رجل القبر وقال : هذا من السنة ، قال البيهقي : إسناده صحيح (۱) ، وورى الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح عن ابن عباس : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سل من قبل رأسه)(۲) ، (ويدخله القبر الرجال) وإن كان امرأة ، بخلاف النساء ؛ لضعفهن عن ذلك غالباً ، (وأولاهم) بذلك : (الأحق بالصلاة عليه) .

(قلت) كما قال الرافعي في « الشرع » (⁽²⁾ : (إلا أن تكون امرأة مزوجة.. فأولاهم) به : (الزوج ، والله أعلم) ولا حق له في الصلاة ، ويليه الأحق بها من المحارم الأب ، ثم الجد ، ثم الابن ، ثم ابن الأخ ، في السابق في الصلاة ، ذكره في « شرح المهذب » (⁽³⁾ ، وذكر فيه بعد العم : المحرم من ذوي الأرحام ؛ كأبي الأم ، والخال ، والحم للأم ، ويؤخذ مما تقدم في الصلاة : أن الأخ للأم يلي ابا الأم ، فإن لم يكن أحد من المحارم .. فعبيدها ، وهم أحق من بني العم ؛ لأنهم كالمحارم في جواز النظر ونحوه على الأصح ، فإن لم يكن لها عبيد .. فالخصيان الأجانب ؛ لضعف شهوتهم ، فإن لم يكونوا .. فأدو الأرحام الذين لا محرمية لهم ؛ كبني العم ، فإن لم يكونوا .. فأهل الصلاح من الأجانب ، قال في « شرح المهلب » : (لو استوى اثنان في درجة .. قدم أفقههما وإن كان غيره أسن ، نص عليه الشافعي رضي الله عنه ، واتفق عليه الأصحاب)(٢) ، والمراد بر الأفقه) : أسن ، نص عليه الشافعي رضي الله عنه ، واتفق عليه الأصحاب)(٢) ، والمراد بر الأفقه) : الأولئ في الدرجات لا في الصفات الميت القبر ، ويقولهم : (الأولئ بالصلاة) : الأولئ في الدرجات لا في الصفات أيضاً ؛ أي : فلا يرد عليه تقديم الأفقه على الأسن .

⁽١) صحيح مسلم (٩٦٦).

⁽٢) سنن أبي داوود (٣٢١١) ، سنن البيهقي (٤/٤ ه) .

⁽٣) الأم (١١٨/٢) ، سنن البيهقي (٤/٤٥) .

 ⁽٤) الشرح الكبير (٢/٨٤٤).
 (٥) المجموع (٥/٢٤٩).

٥) المجموع (٥/٢٤٩).

⁾ المجموع (٥/٢٤٩).

وَيَكُونُونَ وِتْراً ، وَيُوضَعُ فِي ٱللَّحْدِ عَلَىٰ يَمِينِهِ لِلْقِبْلَةِ وَيُسْنَدُ وَجْهُهُ إِلَىٰ جِدَارهِ ، وَظَهْرُهُ مِلَمَةٍ

(ويكونون وتراً) ثلاثة فأكثر بحسب الحاجة ، روى ابن حبان عن ابن عباس : أنه صلى الله عليه وسلم دفنه علي والعباس والفضل(١١ ، (ويوضع في اللحد علىٰ يمينه) ندباً (للقبلة) وجوباً ، فلو دفن مستدبراً أو مستلقياً. . نبش ووجه للقبلة ما لم يتغير ، فإن تغير . . لم ينبش ، ولو وضع على اليسار مستقبل القبلة . . كره ولم ينبش ، ويقاس باللحد فيما ذكر جميعه الشق ، ويشملهما قوله في « شرح المهذب » : ويجب أن يوضع الميت في القبر للقبلة ، ويستحب أن يوضع علىٰ جنبه الأيمن^(٢) ، (ويسند وجهه إلىٰ جداره) أي : القبر (وظهره بلبنة ونحوها) حتىٰ لاينكب ولا يستلقي ، ويجعل تحت رأسه لبنة أو حجر ، ويفضى بخده الأيمن إليه أو إلى التراب ، قال في « شرح المهذب » : بأن ينحى الكفن عن خده ويوضع على التراب(٣) .

(ويسد فتح اللحد) بفتح الفاء وسكون الناء (بلبن) وطين مثلاً حتىٰ لا يدخله تراب ، (ويحثو من دنا ثلاث حثيات تراب) بيديه جميعاً ؛ روى ابن ماجه عن أبي هريرة : (أنه صلى الله عليه وسلم حثىٰ من قبل رأس الميت ثلاثاً) قال البيهقي : إسناده جيد (٤) ، ويستحب أن يقول مع الأولىٰ : ﴿ مِنْهَا خَلَقَنْكُمْ ﴾ ، ومع الثانية : ﴿ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ ﴾ ، ومع الثالثة : ﴿ وَبِينَّهَا نُضْرِبُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ ﴾ ، وقـولـه : (حثيـات) مـن (يحثـي) لغـة فـي (يحثـو) ، (ثــم يهـال) أي : يــردم التــراب (بالمساحي)(٥) إسراعاً بتكميل الدفن ، (ويرفع القبر شبراً فقط) ليعرف فيزار ويحترم ، وروى ابن حبان عن جابر : أن قبره عليه الصلاة والسلام رفع نحواً من شبر^(٦) ، ولو مات مسلم في بلاد الكفار.. فلا يرفع قبره ، بل يخفيٰ ؛ لئلا يتعرضوا له إذا رجع المسلمون ، (والصحيح : أن تسطيحه أولىٰ من تسنيمه) كما فعل بقبره صلى الله عليه وسلم وقبري صاحبيه ، روىٰ أبو داوود

صحیح ابن حبان (٦٦٣٣) . (1)

⁽Y)

المجموع (٥/٢٥٢). المجموع (٥/٢٥٢). (٣)

سنن ابن ماجه (١٥٦٥) ، السنن الكبرى (٣/ ٤١٠) . (£)

المساحي بفتح الميم : جمع مسحاة بكسرها : كالمجرفة إلا أنها من حديد . • دقائق المنهاج ١ (ص٥١) . (0)

صحيح ابن حبان (٦٦٣٥) . (1)

وَلاَ يُدْفَنُ ٱثْنَانِ فِي قَبْرِ إِلاَّ اِضَرُورَةٍ ، فَيُقَدَّمُ أَفْضَلُهُمَا . وَلاَ يُجْلَسُ عَلَى ٱلْفَبْرِ ، وَلاَ يُوطَأُ ،

بإسناد صحيح عن القاسم بن محمد بن أبي بكر : أنه رآها كذلك^(١) ، **والثاني** : تسنيمه أولىٰ ؛ لأن التسطيح صار شعاراً للروافض فيترك مخالفة لهم ، وصيانة للميت وأهله عن الاتهام بالبدعة ، ودفع بأن السنة لا تترك لموافقة أهل البدع فيها .

(ولا يدفن اثنان في قبر) قال في « شرح المهذب » : هي عبارة الأكثرين ، وصرح السرخسي بأنه لا يجوز ، وصرح جماعة بأنه يستحب ألاًّ يدفن اثنان في قبر^(٢) ، وهـٰـذا يصدق بقوله في « الروضة » كـ أصلها »: يستحب في حال الاختيار أن يدفن كل ميت في قبر (٣) ؛ أي : فيكون دفن اثنين فيه مكروهاً ، (إلا لضرورة) كأن كثر الموتىٰ ؛ لوباء أو غيره وعسر إفراد كل واحد بقبر (فيقدم) في دفن اثنين (أفضلهما) إلىٰ جدار اللحد ، روى البخاري عن جابر : (أنه صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الرجلين من قتلي أحد في ثوب واحد ثم يقول : ﴿ أَيْهِم أَكْثُر أَخِذَا لَلْقُرآنَ ؟ ﴾ فإذا أشير إلى أحدهما. . قدمه في اللحد)(٤) ويقدم الأب على الابن وإن كان الابن أفضل منه ؛ لحرمة الأبوة ، وكذا تقدم الأم على البنت ، ويقدم الرجل على الصبي ، ولا يجمع بين الرجل والمرأة إلا عند تأكد الضرورة ، ويجعل بينهما حاجز من تراب ، وكذا بين الرجلين والمرأتين على الصحيح في « الروضة »(٥) ، وفي كلام الرافعي إشارة إليه(٢) .

(ولا يجلس على القبر) ولا يتكأ عليه، (ولا يوطأ) أي: يكره ذلك إلا لحاجة ؛ بألاَّ يصل إلىٰ قبر ميته إلا بوطئه ، قال في « الروضة » : وكذا يكره الاستناد إليه(٧) ، قال صلى الله عليه وسلم : « لا تجلسوا على القبور ، ولا تصلوا إليها » رواه مسلم(^) ، وروى الترمذي عن جابر : (نهيٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يوطأ القبر)^(٩) وقال : حسن صحيح ، وسيأتي بطوله في (التجصيص) ،

سنن أبي داوود (٣٢٢٠) . (1)

المجموع (٥/ ٢٤٢) . (1)

روضة الطالبين (٢/ ١٣٨) ، الشرح الكبير (٢/ ٤٥٤) . (T)

صحيح البخاري (١٣٤٣) . (٤)

روضة الطالبين (٢/ ١٣٩) . (0)

الشرح الكبير (٢/ ٤٥٥) . (1)

روضة الطالبين (٢/ ١٣٩) . (V)

صحيح مسلم في كتاب الجنائز : (٩٧١) عن سيدنا أبي مرثد الغنوي رضي الله عنه . (A)

سنن الترمذي (١٠٥٢) . (4)

(ويقرب زائره) منه (كقربه منه) في زيارته (حياً) أي : ينبغي له ذلك كما عبر به في « الروضة » و« أصلها ١٠٠٠ ، وسيائى ندب زيارة القبور للرجال .

(والتعزية سنة قبل دفته ، وبعده) أي : هما سواه في أصل السنية ، وتأخيرها أحسن ؛ لاشتغال الما المعيت جزعاً شديداً . فيختار أهل المعيت جزعاً شديداً . فيختار تقديمها ؛ ليصبرهم (" (ثلاثة أيام) تقريباً ، فلا تعزية بعدها إلا أن يكون المعزي أو المعزي أو المعزي أعائباً ، وفي « شرح المهذب » : فال أصحابنا : وقت التعزية من حين الموت إلى الدفن وبعد الدفن بثلاثة أيام ، وتكوه بعد الملاثة (") أي : لتجديد الحزن بها للمصاب بعد سكون قلبه بالثلاثة غالباً ، ومعناها : الأمر بالصبر ، والحمل عليه بوعد الأجر ، والتحقير من الوزر بالجزع ، والدعاء للميت بالمغفرة ، وللمصاب بجبر المصيبة ، روى الشيخان عن أسامة بن زيد قال : أرسلت إحدى بنات النبي صلى الله عليه وسلم تدعوه وتخبره أن ابناً لها في الموت ، فقال الرسول : « ارجع إليها فيتمبرها أن نة تعالى ما أخذ ، وله ما أعطى ، وكل شيء عنده بأجل مسمى ، فمرها فلتصبر ولتحسب) ...

(ويعزى المسلم بالمسلم) أي : يقال في تعزيته به : (أعظم الله أجرك) أي : جعله عظبهاً ، (وأحسن عزاءك) بالمد⁽⁶⁾ ؛ أي : جعله حسناً ، (وغفر لميتك ، و) المسلم (بالكافر : أعظم الله أجرك وصبرك) وفي « الروضة » كـ« أصلها » : وأخلف عليك⁽⁷⁾ ، (والكافر بالمسلم : غفر الله لميتك وأحسن عزاءك) ويجوز للمسلم أن يعزي الذمي يقريه الذمي فيقول : أخلف الله عليك ، ولا نقص عددك ، وهذا الثاني ؛ لتكثر الجزية للمسلمين ، قال في « شرح المهذب » :

⁽١) روضة الطالبين (٢/ ١٣٩) ، الشرح الكبير (٢/ ٤٥٦) .

⁽۲) روضة الطالبين (۲/ ۱٤٤).

 ⁽١) روضه الطالبين (١٤٤/٦).
 (٣) المجموع (٥/ ٢٧٠).

⁽٤) صحيح البخاري (٧٤٤٨) ، صحيح مسلم (٩٢٣) .

⁽٥) العزاء: ممدود ، هو : الصبر . ١ دقائق المنهاج ٤ (ص٥١)

⁽١) روضة الطالبين (٢/ ١٤٥) ، الشرح الكبير (٢/ ٤٥٩) .

وهو مشكل ؛ لأنه دعاء ببقاء الكافر ودوام كفره ، فالمختار : تركه(١) .

(ويجوز البكاء (٢) عليه) أي : الميت (قبل الموت وبعده) وهو قبله أولئ ، قال في « شرح المهذب » : وبعده خلاف الأولئ ، وقبل : مكروه (٢) ، روى الشيخان عن أنس قال : (دخلنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وإبراهيم ولده يجود بنفسه ، فجعلت عيناه تذرفان) أي : يسيل دمعهما (٤) ، وروى البخاري عن أنس قال : (شهدنا دفن بنت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرايت عينيه تدمعان وهو جالس على القبر) (٥) ، وروى مسلم عن أبي هريرة : (أنه عليه الصلاة والسلام زار قبر أمه فبكن وأبكن من حوله) (١) ، وروى مالك في « الموطأ ؛ والشافعي وأحمد في « مسنده » وأبو داوود والنسائي وغيرهم بأسانيد صحيحة كما قاله في « شرح المهذب » (٢) حديث : « فإذا وجبت . فلا تبكين باكية ، قالوا : وما الوجوب يا رسول الله ؟ قال : « الموت) (٨) استدل به من قال بالكراهة ، وقال الجمهور : المراد : أن الأولئ تركه ، ذكره في « شرح المهذب » (١) .

(ويحرم الندب بتعديد شمائله) نحو : واكهفاه ، واجبلاه ، (والنوح) : وهو رفع الصوت بالندب ، (والنوح) نفرب صدره ونحوه) كشق الثوب ونشر الشعر وضرب الخد ، قال صلى الله عليه وسلم : " ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب ، ودعا بدعوى الجاهلية » رواه الشيخان (۱۰۰ ، وفي رواية لمسلم في (كتاب الجهاد) بلفظ : " أو » بدل الواو ، وقال صلى الله عليه وسلم : " النائحة إذا لم تتب قبل موتها . تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من

المجموع (٥/٢٧٠).

⁽٢) البكاء: يمد ويقصر . « دقائق المنهاج » (ص٥١) .

⁽T) Ilanga (0/177).

⁽٤) صحيح البخاري (١٣٠٣) ، صحيح مسلم (٢٣١٥) .

⁽٥) صحيح البخاري (١٢٨٥) .

 ⁽۲) صحیح ابتحاری (۱۱۸۵).
 (۱) صحیح مسلم (۱۰۸/۹۷۱).

۱) صحیح مسلم (۱۹۱۱/۸۰۰

⁽٧) المجموع (٥/ ٢٧٢).(٨) الموطأ (١٣٣)، الأو

⁽٩) المجموع (٥/ ٢٧٢).

⁽١٠) صحيح البخاري (١٢٩٧) ، صحيح مسلم (١٠٣) عن سيدنا ابن مسعود رضي الله عنه .

جرب ٩ رواه مسلم٢٠ ، والسربال : القميص كالدرع ، والقطران بكسر الطاه وسكونها : دهن شجر يطلئ به الإبل الجرب ويسرج به ، وهو أبلغ في اشتمال النار في النائحة .

(قلت : هذه مسائل منثورة) متعلقة بالباب :

(يبادر بقضاء دين الميت و) تنفيذ (وصيته) كما ذكره الرافعي في ° الشرح ^(٢) تعجيلاً للخير ، وروى الترمذي وغيره وحسنه حديث : ° نفس المؤمن معلقة بدينه حتىٰ يقضىٰ عنه ^(٣) ، قال المصنف : المراد بـ(النفس) : الروح ، و(معلقة) : مجبوسة عن مقامها الكريم .

(ويكره تمني الموت لضر نزل به) كذا في « الروضة ⁽¹⁾ ، وفي « شرح المهذب » : لضر في بدنه ، أو ضيق في دنياه ونحو ذلك⁽⁰⁾ ، قال صلى الله عليه وسلم : « لا يتمنين أحدكم الموت لضر أصابه ، فإن كان لا بد فاعلاً . . فليقل : اللهم ؛ أحيني ما كانت الحياة خيراً لي ، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي » رواه الشيخان^(۱) ، (لا لفتنة دين) أي : لا يكره لخوف فتنة في دينه ؛ كما أفصح به في « شرح المهذب » وقال : ذكره البغوي وآخرون ، وهو ظاهر مفهوم من الحديث المذكور^(۷) ، وهو بمعنى قول « الروضة » : لا بأس^(۱) .

(ويسن التداوي) كما ذكره الرافعي^(٩) ، قال صلى الله عليه وسلم : « ما أنول الله داء . . إلا أنول له شفاء » رواه البخاري^{(١١٠} ، وصحح الترمذي وغيره : أن الأعراب قالوا : يا رسول الله ؛ أنتداوئ ؟ فقال : « تداووا ؛ فإن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء غير الهوم »^(١١) ، قال في [«] شرح

- (١) صحيح مسلم (٩٣٤) عن سيدنا أبي مالك الأشعري رضي الله عنه .
 - (٢) الشرح الكبير (٢/ ٣٩٤).
- (٣) سنن الترمذي (۱۰۷۹) ، وأخرجه ابن ماجه (٢٤١٣) عن سيدنا أبي هويرة رضي الله عنه .
 - (٤) روضة الطالبين (٩٨/٢) .
 - (a) المجموع (97/ P) .
 - (٦) صحيح البخاري (٥٦٧١) ، صحيح مسلم (٢٦٨٠) عن سيدنا أنس رضي الله عنه . (٧) المحيد (٥٦ / ٥١)
 - (۷) المجموع (٥/٩٦).
 - (٨) روضة الطالبين (٢/ ٩٨) .
 - (٩) الشرح الكبير (٢/ ٣٩٢).
 - (١٠) صحيح البخاري (٥٦٧٨) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .
- ١١) سنن الترمذي (٢٠٣٨) وأخرجه أبو داوود (٣٨٥٥) ، عن سيدنا أسامة بن شريك رضي الله عنه .

المهذب » : فإن ترك التداوي توكلاً . . فهو فضيلة^(۱) ، (ويكره إكراهه) أي : المريض (عليه) أي : التداوي ، وفي « الروضة » : علىٰ تناول الدواء^(۱) ؛ أي : لما في ذلك من التشويش عليه ، وقال في « شرح المهذب » : حديث : « لا تكرهوا مرضاكم على الطعام والشراب ؛ فإن الله يطعمهم ويسقيهم » . . ضعيف^(۱) ؛ ضعفه البيهتي وغيره⁽¹⁾ ، وادعى الترمذي : أنه حسن⁽²⁾ .

(ويجوز لأهل العبت ونحوهم) وفي « الروضة » و« شرح المهذب » : (وأصدقائه) بدل (ونحوهم)^(٦) (تقبيل وجهه) روئ أبو داوود وغيره : (أنه صلى الله عليه وسلم قبل عثمان بن مظعون بعد موته ^(٧) وصححه الترمذي وغيره ، وروى البخاري عن عائشة : (أن أبا بكر رضمي الله عنه قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته)^(٨) .

(ولا بأس بالإعلام بموته للصلاة) عليه (وغيرها) ذكره في « الروضة » ، وصحح في « شرح المهذب » : أنه مستحب^(۵) ، (بخلاف نعي^(۱۱) الجاهلية) فإنه يكره ، كما قاله في « الروضة » و « شرح المهذب »^(۱۱) وهو النداء بموت الشخص وذكر مآثره ومفاخره ، روى البخاري عن ابن عباس : أنه صلى الله عليه وسلم قال في إنسان كان يقم المسجد ؛ أي : يكنسه ، فمات فدفن ليلاً : « أما كند مآذنه نوني ابد؟ » (۱۳۰ ، ووي الترمذي

⁽¹⁾ Ilanaes (0/97).

⁽٢) روضة الطالبين (٩٨/٢) .

 ⁽٣) المجموع (٩/ ٩٨) .
 (٤) السنن الكبرئ (٣٤٤٧) ، وأخرجه ابن ماجه (٣٤٤٤) عن سيدنا عقبة بن عامر الجهني رضى الله عنه .

 ⁽٥) سنن الترمذي (٢٠٤٠) عن سيدنا عقبة بن عامر رضى الله عنه .

 ⁽٦) روضة الطالبين (۲/ ۹۸) ، المجموع ((/ ۱۱۱) .

 ⁽٧) سنن أبي داوود (٣١٦٣) ، سنن الترمذي (٩٨٩) ، وأخرجه ابن ماجه (١٤٥٦) ، المستدرك (٣٠/ ١٩٠)
 عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

⁽٨) صحيح البخاري (٤٤٥٧) .

 ⁽٩) روضة الطالبين (٩٨ / ٩) ، المجموع (٥/ ١٧١) .

⁽١٠) النعي : بكسر العين مشدد وبإسكانها مخفف . ﴿ دَقَائِقَ الْمَنْهَاجِ ﴾ (ص٥١) .

⁽١١) روضة الطالبين (٩٨/٢) ، المجموع (٥/ ١٧٠) .

⁽۱۲) صحيح البخاري (۱۳۲۱) .

⁽١٣) صحيح البخاري (١٢٤٧) .

وَلاَ يَنْظُرُ الْغَاسِلُ مِنْ بَكَنِهِ إِلاَّ قَدْرَ الْحَاجَةِ مِنْ غَيْرِ الْعَوْرَةِ . وَمَنْ تَعَذَّرَ غُسُلُهُ.. يُمُّمَ ، وَيُغَشَّلُ الْجُنْبُ وَالْحَانِصُ الْمَنْيَتَ بِلاَ تَرَاهَةٍ ، وإِذَا مَانَا.. غُشُلاَ غُسْلاً فَقَطْ . وَلَيْكُنِ الْغَاسِلُ أَمِيناً ،

عن حذيفة قال: (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهن عن النعي)(١) وقال: حديث ، ومراده: نعي الجاهلية ، لا مجرد الإعلام بالموت ؛ وهو بسكون العين وبكسرها مع تشديد الياء: مصدر: نعاه ينعيه ، (ولا ينظر الغاسل من بدنه إلا قدر الحاجة من غير العورة) بأن يريد معرفة المغسول من غيره ؛ أي : يكره نظر الزائد على ذلك ، ويحرم نظر العورة ؛ أي : ما بين السرة والركبة ، كذا في « الروضة » و « أصلها) (١٠ ، وفي « شرح المهنب » : أن الأولى خلاف الأولى ، وقيل : مكروه ، وأن المس فيه كالنظر ، وأن نظر المعين فيه مكروه (٢٠ ، وفي « الروضة » و « أصلها » : لا ينظر المعين إلا لضرورة (١٠) .

(ومن تعذر غسله) كأن احترق ، ولو غسل لتهرئ (. . يمم) ولا يغسل ؛ محافظة على جثته لتدفن بحالها ، ذكره الرافعي قال : ولو كان عليه قروح وخيف من غسله تسارع البلى إليه بعد الدفن . غسل ، ولا مبالاة بما يكون بعده ؛ فالكل صائرون إلى البلى ($^{(0)}$) (ويغسل البحنب والحائض المبت بلا كراهة) ذكره في « الروضة $^{(7)}$ ، قال في « شرح المهذب » : وكرههما الحسن وغيره $^{(7)}$ ، دليلنا : أنهما طاهران كغيرهما ، (وإذا ماتا . غسلا غسلاً فقط) ذكره في « الروضة $^{(8)}$ ، والغسل الذي كان عليهما سقط بالموت ، قال في « شرح المهذب » : وقال الحسن وحده : يغسلان غسلان غسلان غسلان أ

(وليكن الغاسل أميناً) أي : ينبغي أن يكون أميناً كما عبر به في « شرح المهذب » كـ « الروضة »

⁽۱) الترمذي (۹۸٦).

 ⁽۲) العرصدي (۱۸۲۶).
 (۲) روضة الطالبين (۲/۹۹)، الشرح الكبير (۲/۳۹۷).

⁽T) Ilaraes (0/177).

⁽٤) روضة الطالبين (٢/٩٩) .

⁽٥) الشرح الكبير (٢/ ٤٠٩).

⁽٦) روضة الطالبين (۲/ ۱۰۸) .

 ⁽۷) روضه الطالبين (۱۹۸/۱)
 (۷) المجموع (۱٤٣/٥)

⁽٨) روضة الطالبين (١٠٨/٢) .

⁽٩) المجموع (٥/١٢٣).

وقال فيه : فلو غسله فاسق. . وقع الموقع^(۱) ، (فإن رأى خيراً . ذكره) استحباباً كما قاله في « الروضة » ، (أو غيره . . حرم ذكره إلا لمصلحة) كذا في « الروضة » ، أه وفي « شرح المهذب » : أن الجمهور أطلقوا ، وأن صاحب « البيان » قال : لو كان الميت مبتدعاً مظهراً لبدعته ، ورأى الغاسل فيه ما يكره . . فالذي يقتضيه القياس : أن يتحدث به في الناس ؛ زجراً عن بدعته ، وأن كلام الأصحاب خرج على الغالب . انتهى () . وهذا البحث هو مراده بقوله : (إلا لمصلحة) .

(ولو تنازع أخوان أو زوجتان) في الغسل ولا مرجح لأحدهما (. . أقرع) بينهما ؛ قطعاً للنزاع ، والمسألة الثانية في « الروضة »^(٤) ، (والكافر أحق بقريبه الكافر) من قريبه المسلم في غسله ، كذا في « الروضة » و« أصلها »^(٥) ، ومثله التكفين والدفن .

(ويكره الكفن المعصفر) والمزعفر لمن لا يكره له في الحياة ؛ وهو المرأة ؛ لما فيه من الزينة ، وقد صرح في « الروضة » و « شرح المهلف » بالمرأة والمزعفر أيضاً " ، (و) تكره (المغالاة فيه) أي : في الكفن بارتفاعه في الشمن ، ويستحب تحسينه في البياض والنظاقة ، وسبوغه وكثافته ، ذكر ذلك كله في « الروضة » و « شرح المهذب » (") ، قال صلى الله عليه وسلم : « لا تغالوا في الكفن ؛ فإنه يسلب سلباً سريعاً » رواه أبو داوود بإسناد حسن كما قاله في « شرح المهذب » (أم وقال صلى الله عليه وسلم : « إذا كفن أحدكم أخاه . ، فليحسن كفنه » رواه مسلم (") ، (والمغسول) بأن

- (١) المجموع (٥/ ١٢٥) ، روضة الطالبين (٢/ ١٠٩) .
 - (٢) روضة الطالبين (١٠٩/٢) .
 - (٣) المجموع (٥/١٤٣).
 - (٤) روضة الطالبين (١٠٩/٢) .
- (٥) روضة الطالبين (۱۱۸/۲) ، الشرح الكبير (۲/۲۱) .
 (٦) روضة الطالبين (۲/۱۰۹) ، المجموع (٥/١٥٣) .
 - ١) روضه الطالبين (١٠٩/١) ، المجموع (١٥٢/٥)
- (۷) روضة الطالبين (۱۱۰/۲) ، المجموع (۱۵۳۵) .
 (۸) سنن أبي داورد (۳۱۵۶) عن سيدنا على كرم الله وجهه ، وانظر « المجموع » (۱۵۲/۵) .
 - (٩) صحيح مسلم (٩٤٣) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضى الله عنهما .

َ أَوْلَىٰ مِنَ الْجَدِيدِ . وَالصَّبِيُّ كَبَالِغِ فِي تَكْفِيدِهِ إِلْنُوابِ . وَالْحَنُوطُ مُسْتَحَبُّ ، وَقِيلَ : وَاجِبٌ . وَلاَ يَحْمِلُ الْجَنَازَةَ إِلاَّ الرَّجَالُ وَإِنْ كَانَتْ أُنْثَى ، وَيَعْرُمُ حَمْلُهُا عَلَىٰ هَيْثَةٍ مُزْرِيّةٍ ، وَهَيْتِهُ يُخَافُ مِنْهَا سُقُوطُهَا . وَيُنْدَبُ لِلْمَرْأَة مَا يَسْتُرُهَا كَتَابُوتِ

لبس (أوليٰ من الجديد) كما ذكره في « الروضة » و« شرح المهذب »(١) لأنه للصديد ، والحي أحق بالجديد كما قاله أبو بكر رضى الله عنه ، رواه البخاري(٢) .

(والصبي كبالغ في تكفينه بأثواب) فيستحب تكفينه بثلاثة كما قاله في « الروضة » و« شرح المهذب »^(۳) .

(والحنوط) أي: ذره كما تقدم (مستحب، وقيل: واجب) كالكفن، وعبر الرافعي بالتحنيط (٤).

(ولا يحمل الجنازة إلا الرجال وإن كانت أنثيٰ) لضعف النساء عن حملها ، (ويحرم حملها عليٰ هيئة مزرية) كحملها في غرارة ، (وهيئة يخاف منها سقوطها) ذكر المسألتين الرافعي^(٥) ، قال في « شرح المهذب » : ويحمل الميت علىٰ سرير أو لوح أو محمل ، وأي شيء حمل عليه. . أجزأ ، فإن خيف تغيره وانفجاره قبل أن يهيأ له ما يحمل عليه. . فلا بأس أن يحمل على الأيدي والرقاب حتىٰ يوصل إلى القبر(٦).

(ويندب للمرأة ما يسترها كتابوت) وفي « الروضة » : كالخيمة والقبة (٧) ، قال في « شرح المهذب " : علىٰ السرير ، وفيه عزؤ التعبير بالخيمة لصاحب « البيان " ، وبالقبة لصاحب « الحاوي » ، وبالمكبة وأنها تغطىٰ بثوب للشيخ نصر المقدسي ، وأنهم استدلوا بقصة جنازة زينب أم المؤمنين رضي الله عنها ، وأن البيهقي روى : أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصت أن يتخذ لها ذلك ففعلوه^(٨) ، وهي قبل زينب بسنين كثيرة ، فقوله : (كتابوت) أي : لها ؛

روضة الطالبين (١٠٩/٢) ، المجموع (٥/١٥٣) . (1)

صحيح البخاري (١٣٨٧) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها . (Y)

روضة الطالبين (٢/ ١١٤) ، المجموع (٥/ ١٥٠) . (٣)

الشرح الكبير (٢/ ٤١٥). (1)

الشرح الكبير (٤١٦/٢) . (0)

المجموع (٥/ ٢٢٨_ ٢٢٩) . (1)

روضة الطالبين (١١٦/٢) . (Y)

المجموع (٢٢٩/٥) ، والبيان (٨٨ /٣) ، الحاوى الكبير (٣٤ /٩ ٧) ، السنن الكبرى (٣٤ /٤) عن (A) سيدتنا أسماء رضي الله عنها .

وَلاَ يُكْرَهُ ٱلرُّكُوبُ فِي ٱلرُّجُوعِ مِنْهَا . وَلاَ بَأْسَ بِٱتَبًاعِ ٱلْمُسْلِمِ جِنَازَةَ قَوِيبِهِ ٱلْكَافِرِ . وَيُكْرَهُ ٱللَّغْطُ فِي ٱلْجَنَازَة . .

فإنه مشتمل في العادة علىٰ ما هو كالقبة ، وعلىٰ تغطيته بستارة وغير ذلك .

(ولا يكره الركوب في الرجوع منها) هو بمعنىٰ قوله في « الروضة » و« شرح المهذب » : لا بأس به(١) ، روى مسلم عن جابر بن سمرة : (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ابن الدحداح ، وحين انصرف. . أتي بفرس مُعْرَوْرَىّ فركبه)(٢) ، وفي رواية له : (بفرس عري)^(٣) ، قال المصنف : هو بمعنى الأول ، وهو بفتح الراء الثانية منونة . انتهيْ (٤) . وفي « الصحاح » : اعروريت الفرس : ركبته عرياناً ، وفرس عري : ليس عليه سرج^(ه) ، وروى الترمذي عن جابر بن سمرة : (أن النبي صلى الله عليه وسلم تبع جنازة ابن الدحداح ماشياً ، ورجع علمٰ فرس)^(١) وقال : حديث حسن ، والدحداح : بمهملات وفتح الدال .

(ولا بأس باتباع المسلم) بتشديد المثناة (جنازة قريبه الكافر) هو معنىٰ قوله في " الروضة » و" شرح المهذب " عن الأصحاب : لا يكره'(٧) ، روىٰ أبو داوود وغيره عن علي رضي الله عنه قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : إن عمك الضال قد مات ، فقال : " اذهب فواره »(٨) ، قال في « شرح المهذب » : إسناده ضعيف(٩) ، وقال غيره : حسن .

(ويكره اللغَّط في الجنازة) وعبارة « الروضة » : في المشي معها ، والحديث في أمور الدنيا ، بل المستحب : الفكر في الموت وما بعده ، وفناء الدنيا ونحو ذلك(١٠٠ ، وفي « شرح المهذب » عن قيس بن عباد _ بضم العين وتخفيف الموحدة _ : أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يكرهون رفع

- المجموع (٥/ ٢٣٥) ، روضة الطالبين (٢/ ١١٦) . (1)
 - صحيح مسلم (٩٦٥) . **(Y)**
 - صحيح مسلم (٩٦٥) . (٣)
 - المجموع (٥/ ٢٣٤). (1)
 - الصحاح (٥/ ١٩٣٠) .
 - سنن الترمذي (١٠١٤) . (7)
- المجموع (٥/ ٢٣٧) ، روضة الطالبين (٢/ ١١٦) . (Y) سنن أبي داوود (۱۰۱٤) ، وأخرجه النسائي (۱۹۳) . (A)
 - المجموع (٥/ ٢٣٧).
 - (١٠) روضة الطالبين (٢/١١٦).

الصوت عند الجنائز ، وعن الحسن : أنهم كانوا يستحبون خفض الصوت عندها^(۱) ، (وإتباهها) بسكون المثناة (بنار) قال في [«] الروضة » : في مجمرة أو غيرها^(۱) ، وفي [«] شرح المهذب » : يكره البخور في المجمرة بين يديها إلى القبر^(۱) ، وعنده حال الدفن ؛ لأنه يتفامل بذلك فأل السوء ، وفي [«] سنن أبي داوود » مرفوعاً : « لا تتبع الجنازة بصوت ولا نار ⁽¹⁾ ، لكن فيه مجهولان ، وورى البيهقي عن أبي موسىٰ : أنه وصیٰ : (لا تتبعوني بصارخة ، ولا مجمرة ، ولا تجعلوا بيني وبين الأرض شيئاً (⁽⁰⁾ ، وروئ مسلم في (كتاب الإيمان) بكسر الهمزة عن عمرو بن العاص قال : (إذا أنا مت . . فلا تصحبني نار ، ولا نائحة)^(۱) .

(ولو اختلط مسلمون بكفار) كأن انهدم عليهم سقف ولم يتميزوا (. . وجب) للخروج عن الوجب (غسل الجميع والصلاة) عليهم ، (فإن شاء . صلى على الجميع) دفعة (بقصد المسلمين) منهم (وهو الأفضل والمنصوص ، أو على واحد فواحد ناوياً الصلاة عليه إن كان مسلماً ، ويقول : اللهم ؛ اغفر له إن كان مسلماً) ويغتفر التردد في النية ؛ للضرورة ، وقوله : (وهو الأفضل والمنصوص) زاده في * الروضة » على الرافعي وقال : واختلاط الشهداء بغيرهم كاختلاط الكفار(٧٧) .

(ويشترط لصحة الصلاة : تقدم غسله ، وتكره قبل تكفينه ، فلو مات بهدم ونحوه) كأن وقع في بثر (وتعذر إخراجه وغسله . . لم يصل عليه) لفقد الشرط ، وقوله : (وتكره قبل تكفينه) زاده

المجموع (٥/ ٢٨٣).

⁽۲) روضة الطالبين (۲/ ۱۱۲).

⁽٣) المجموع (٥/ ٢٣٧).

 ⁽٤) سنن أبي داوود (٣١٧١) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽۵) سنن البيهقي (۳/ ۳۹۵).

⁽٦) صحيح مسلم (١٢١) .

⁽٧) روضة الطالبين (٢/١١٨).

وَيُشْتَرَطُ أَلاَّ يَتَقَدَّمَ عَلَى ٱلْجَنَازَةِ ٱلْحَاضِرَةِ ، وَلاَ ٱلْقَبْرِ عَلَى ٱلْمَذْهَبِ فِيهِمَا . وَتَجُوزُ ٱلصَّلاَةُ

وجوازها في « الروضة » على الرافعي^(١) ، وقال في « شرح المهذب » : تصح وتكره ، صرح به البغوي وآخرون(٢) .

(ويشترط ألاَّ يتقدم على الجنازة الحاضرة ولا القبر) في الصلاة عليهما (علىٰ المذهب فيهما) والرافعي قال : حرمت الصلاة على الصحيح^(٣) ، وعبارة ا أصل الروضة » في أثناء الباب :ولو تقدم على الجنازة الحاضرة أو القبر . . لم تصح على المذهب(٤) ، والرافعي هنا اقتصر على التقدم على الجنازة وقال : قال في « النهاية » : خرجه الأصحاب على القولين في تقدم المأموم على الإمام ، ونزلوا الجنازة منزلة الإمام ، قال : ولا يبعد أن يقال : تجويز التقدم على الجنازة أولىٰ ؛ فإنها ليست إماماً متبوعاً يتعين تقدمه ، وهـٰذا الذي ذكره إشارة إلىٰ ترتيب الخلاف ، وإلا.. فقد اتفقوا علىٰ أن الأصح: المنع . انتهىٰ (٥) .

فأقام النووي بحث الإمام طريقة قاطعة بالجواز ، وطردها في المسألة الثانية علىٰ مقتضى اصطلاحه في تعبيره بــ(المذهب) ، وقال في « شرح المهذب » : في تقدمه في المسألتين وجهان مشهوران ، أصحهما : بطلان صلاته ، وقال المتولى وجماعة : إن جوزنا تقدم المأموم على الإمام. . جاز هـٰذا ، وإلا . . فلا على الصحيح^(٦) ، واحترزوا بالحاضرة عن الغائبة عن البلد ؛ فإنه يصليٰ عليها كما تقدم وإن كانت خلف ظهر المصلى ؛ للحاجة إلى الصلاة عليها لنفع المصلى والمصلى عليه .

(وتجوز الصلاة عليه) أي : على الميت (في المسجد) بلا كراهة كما صرح به في " الروضة " و« شرح المهذب » وقال فيه : بل هي مستحبة ، وفيها : بل هي فيه أفضل^(٧) ؛ لحديث مسلم عن عائشة : (أنه صلى الله عليه وسلم صلىٰ علىٰ سهيل ابن بيضاء وأخيه في المسجد)^(٨) واسمه

روضة الطالبين (٢/ ١٢٩) .

المجموع (٥/ ١٧٧) .

الشرح الكبير (٢/ ٤٣٢) . (٣) روضة الطالبين (٢/ ١٢٢) . (1)

الشرح الكبير (٢/ ٤٣٢) . (0)

المجموع (٥/ ١٨٢) . (7)

المجموع (٥/ ١٦٧) ، روضة الطالبين (٢/ ١٣١) . (V)

صحیح مسلم (۱۰۱/۹۷۳) . (A)

وَيُسَنُّ جَعْلُ صُفُوفِهِمْ ثَلَاثَةً فَأَكْثَرَ . وَإِذَا صُلِّيَ عَلَيْهِ فَحَضَرَ مَنْ لَمْ يُصَلَّ. صَلَّىٰ ، ومَنْ صَلَّىٰ.. لاَ يُعِيدُ عَلَى الصَّحِيعِ . وَلاَ تُؤَخَّرُ لِزِيَادَةِ مُصَلِّينَ

سهل ، والبيضاء : وصف أمهما ، واسمها : دعد ، وفي " تكملة الصغاني " : إذا قالت العرب : فلان أبيض وفلانة بيضاء. . فالمعنىٰ : نقاء العرض من الدنس والعيوب ، (ويسن جعل صفوفهم) أي : المصلين عليه (ثلاثة فأكثر) قال في « الروضة » : للحديث الصحيح فيه (١٠) ، وقال في « شرح المهذب » : إنه حسن رواه أبو داوود والترمذي وقال : حديث حسن ، وقال الحاكم : هو صحيح علىٰ شرط مسلم ، ولفظه : « ما من مسلم يموت فيصلي عليه ثلاثة صفوف. . إلا غفر له »^(۲) ، وهـٰـذا الاستثناء معنىٰ رواية غيره : ﴿ إِلاَّ أُوجِب » أي : أُوجِب الله له الجنة ، ﴿ وإذا صُلمَى عليه فحضر من لم يصل. . صلىٰ) لأنه صلى الله عليه وسلم صلىٰ بعد الدفن(٣) كما تقدم ، ومعلوم : أن الدفن إنما كان بعد صلاة ، وتقع الصلاة الثانية فرضاً كالأولىٰ ، سواء كانت قبل الدفن أم بعده ، جزم به في « الروضة » كـ« أصلها »^(٤) فينوي بها الفرض كما ذكره في « شرح المهذب » عن المتولى (٥) .

(ومن صليٰ. . لا يعيد) أي : لا تستحب له الإعادة (على الصحيح) والثاني : تستحب في جماعة لمن صلىٰ منفرداً ، كذا في « الروضة » و« أصلها » وفيه توجيه النفي بأن المعادة تكون تطوعاً ، وهـٰذه الصلاة لا تطوع فيها^(١) ، ونقضه في « شرح المهذب » بصلاة النساء مع الرجال على الجنازة ؛ فإنها تقع نافلة في حقهن وهي صحيحة ، وقال فيه : على الصحيح : لو صلىٰ ثانياً. . صحت صلاته وإن كانت غير مستحبة وتقع نفلاً ، وقال القاضي حسين : فرضاً ، وحكىٰ فيه وجهاً مطلقاً باستحباب الإعادة ، ووجهاً بكراهتها(٧) .

(ولا نؤخر لزيادة مصلين) ذكره في « الروضة »^(۸) .

روضة الطالبين (٢/ ١٣١) . (1)

⁽Y) سنن أبي داوود (٣١٦٦) ، سنن الترمذي (١٠٢٨) ، المستدرك (١٣١٤) عن سيدنا مالك بن هبيرة رضى الله عنه ، وانظر «المجموع» (٥/ ١٦٥) .

سبق تخريجه . (٣)

روضة الطالبين (٢/ ١٣٠) ، الشرح الكبير (٢/ ٤٤٣) . (٤)

المجموع (٢٠٣/٥) . (0)

روضة الطالبين (٢/ ١٣٠) ، الشرح الكبير (٢/ ٤٤٣) .

المجموع (٥/ ٢٠٢) . (V)

روضة الطالبين (٢/ ١٣١) . (A)

وَقَاتِلُ نَفْسِهِ كَغَيْرِهِ فِي ٱلنَّمْسُلِ وَالصَّلاَةِ . وَلَوْ نَوَى ٱلإمّامُ صَلاَةَ غَايِبٍ ، وَالْمَأْشُومُ صَلاَةَ حَاضِرٍ ، أَوْ عَكَسَ. . جَازَ . وَالدَّفْنُ بِالْمَقْئِرَةِ أَفْضَلُ ، وَيُكْرَهُ ٱلْمَبِيثُ بِهَا . وَيُنْدَبُ بِنُوْبٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلاً ، وَأَنْ يَقُولَ : (بِٱسْمَ ٱللهِ وَعَلَىٰ مِلَّةِ رَسُولِ ٱللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴾ . وَلاَ يُفْرَشُ تَحْتَهُ شَيْءٌ وَلاَ مِخَدَّةٌ

(وقاتل نفسه كغيره في الغسل والصلاة) عليه ، قاله في " الروضة » و" شرح المهذب "^(١) .

(ولو نوى الإمام صلاة غائب والمأموم صلاة حاضر أو عكس) كل منهما (. . جاز) ذكره في « الروضة » ، وضم إليه في « شرح المهذب »(٢) : لو نوى الإمام غائباً والمأموم غائباً آخر .

(والدفن بالمَقبُّرة أفضل) لينال الميت دعاء المارين والزائرين ، قاله الرافعي^(٣) ، (ويكره المبيت بها) ذكره في « الروضة »(٤) ، ونقله في « شرح المهذب » عن الشافعي والأصحاب^(٥) ؛ لما فيها من الوحشة .

(ويندب ستر القبر بثوب) عند الدفن (وإن كان) الميت (رجلاً) أي : فهو في المرأة آكد ، والمعنىٰ فيه : أنه ربما ينكشف عند الإضجاع وحل الشداد فيظهر ما يستحب إخفاؤه ، (وأن يقول) من يدخله القبر : (باسم الله ، وعلىٰ ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم) روى الترمذي وغيره عن ابن عمر : أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا وضع الميت في القبر. . قال : ﴿ باسم الله ، وبالله ، وعلىٰ ملة رسول الله » ، وفي رواية : « وعلىٰ سنة »(٦) ، وأنه صلى الله عليه وسلم قال : « إذا وضعتم موتاكم في القبر . . فقولوا : باسم الله ، وعلىٰ سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم 🕊 ، والمسألتان ذكرهما الرافعي(٨) مع المسائل الثلاث بعدهما .

(ولا يفرش تحته شيء) من الفراش ، (ولا) يوضع تحت رأسه (مخدة) بكسر الميم ؛ أي : يكره ذلك ؛ لأنه إضاعة مال ، وقال في « التهذيب » : لا بأس به (٩) .

روضة الطالبين (٢/ ١٣١) ، المجموع (٥/ ٢٢١) . (1)

روضة الطالبين (٢/ ١٣١) ، المجموع (٥/ ١٨٤) . (Y)

الشرح الكبير (٢/ ٤٤٦) . (٣)

روضة الطالبين (٢/ ١٤٣) . (1)

المجموع (٥/ ٢٧٩). (0)

سنن الترمذي (١٠٤٦) ، وأخرجه أبو داوود (٣٢١٣) . (7)

مسند أحمد (٢/٢٧) عن سيدنا ابن عمر رضى الله عنهما . (V)

الشرح الكبير (٢/ ٤٤٩ - ٥٥) . (A)

التهذيب (٢/ ٤٤٤) . (4)

وَيُكُونُهُ دَفْتُهُ فِي تَابُوتِ إِلاَّ فِي أَرْضٍ نَدِيَةِ أَوْ رَخْوَةٍ . وَيَجُوزُ الدَّفْقُ لَيْلاً ، وَوَفْتَ كَرَاهَةِ الصَّلاَةِ إِذَا لَمْ يَنتَحَرُهُ ، وَغَيْرُهُمَا أَفْضَلُ . وَيُكُرَهُ تَخْصِيصُ الْغَنْبِ ، وَالْبِنَاءُ وَٱلْكِينَابَةُ عَلَيْهِ ،

(ويكره دفنه في تابوت ، إلا في أرض ندية) بتخفيف التحتانية (أو رخوة) بكسر الراء وفتحها ، فلا يكره ، ولا تنفذ وصيته به إلا في هاذه الحالة ، وتكون من رأس المال .

(ويجوز) من غير كراهة (الدفن ليلاً ، ووقت كراهة الصلاة : إذا لم يتحره) ذكر ذلك في « الروضة » وقال : حديث عقبة بن عامر في « صحيح مسلم » : (ثلاث ساعات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيهن ، وأن نقبر فيهن موتانا ، وذكر : وقت الاستواء ، والطلوع ، والغروب)(١). . محمول ـ كما قال القاضي أبو الطيب والمتولى ـ على تحري ذلك وقصده ؟ لحكاية الشيخ أبي حامد وجماعة الإجماع علىٰ عدم كراهة الدفن في الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها^(٢) ، و(نقبر) بفتح النون وضم الموحدة وكسرها : ندفن ، (وغيرهما) أي : غير الليل وهو النهار وغير وقت الكراهة (أفضل) للدفن منهما ؛ أي : فاضل عليهما ، وعبارة « الروضة » : المستحب : أن يدفن نهارأ^{٣٧)} ، وسكت فيها وفي « شرح المهذب » المذكور فيه جميع ما ذكر في المسألتين عن الفضيلة في الآخر ؛ للعلم بها من النهي ، وذكر فيه للمسألة الأولىٰ حديث جابر بن عبد الله قال : (رأىٰ ناس ناراً في المقبرة فأتوها ؛ فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبر ؛ وإذا هو يقول : «ناولوني صاحبكم»، وإذا هو الرجل الذي كان يرفع صوته بالذكر) رواه أبو داوود بإسناد على شرط الشيخين(٤) .

(ويكره تجصيص القبر والبناء) عليه (والكتابة عليه) هاذه المسائل وما بعدها ذكرها الرافعي (٥) إلا ما ينبه عليه ؛ قال جابر : (نهيٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجصص القبر ، وأن يبنيٰ عليه) رواه مسلم^(٢) ، زاد الترمذي : (وأن يكتب عليه ، وأن يوطأ) وقال : حسن صحيح^(٧) ،

صحیح مسلم (۸۳۱) . (1)

روضة الطالبين (٢/ ١٤٣_١٤٣) . (Y)

روضة الطالبين (٢/ ١٤٢) . (٣)

سنن أبي داوود (٣١٦٤) ، وانظر «المجموع» (٥/ ٢٦٤_ ٢٦٥) . (1)

الشرح الكبير (٢/ ٤٥٢). (0)

صحيح مسلم (٩٧٠) . (٦)

سنن الترمذي (١٠٥٢) . (V)

وَلَوْ بُتِيَ فِي مَقْبَرَةٍ مُسَبَّلَةٍ . . هُدِمَ . وَيُنْدَبُ أَنْ يُرَشَّ ٱلْقَبْرُ بِمَاءٍ ، وَيُوضَعَ عَلَيْهِ حَصَىً ، وَعِنْدَ رَأْسِهِ حَجَرٌ أَوْ خَشَبَةٌ ، وَجَمْعُ ٱلأَقَارِبِ فِي مَوْضِع ،

والتجصيص : التبييض بالجص ، وهو الجير ، وألحق به الإمام والغزالي : التطيين(١) ، ونقل الترمذي عن الشافعي : أنه لا بأس به ، وسواء في البناء بناء قبة أم بيت أم غيرهما ، وفي المكتوب اسم صاحبه أم غير ذلك ، في لوح عند رأسه أم في غيره ، قاله في « شرح المهذب »(٢٠) ، (ولو بني) عليه (في مقبرة مسبلة. . هدم) البناء ، بخلاف ما إذا كان في ملكه ، وصرح في [«] شرح المهذب ٩ بحرمة البناء فيها^{٣٧)} ، (ويندب أن يرش القبر بماء) لأنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك بقبر سعد ، رواه ابن ماجه^(٤) ، وأمر به في قبر عثمان بن مظعون ، رواه البزار^(ه) ، وسعد المذكور : هو ابن معاذ كما في «طبقات ابن سعد »(٦) ، قال في «الروضة » : قال صاحب « التهذيب » : ويكره أن يرش على القبر ماء الورد(٧) ، ونقل في « شرح المهذب » كراهة هـنـذا ، وأن يطلى القبر بالخلوق عن المتولي وآخرين ؛ لأنه إضاعة مال ، (ويوضع عليه حصيّ) روى الشافعي : (أنه صلى الله عليه وسلم رش عليٰ قبر ابنه إبراهيم ، ووضع عليه حصباء)^(^) ، وهي بالمد وبالموحدة : الحصى الصغار ، وهو حديث مرسل ، (وعند رأسه حجر أو خشبة) روى أبو داوود بإسناد جيد : أنه صلى الله عليه وسلم وضع حجراًـ أي : صخرة ـ عند رأس عثمان بن مظعون وقال : « أتعلم بها قبر أخي ، وأدفن إليه من مات من أهلي »(٩) ، وأتعلم بمعنىٰ : علَّم من العلامة ، (وجمع الأقارب في موضع) ذكره الشيخ في « المهذب »(١٠) واستدل بالحديث

الوجيز (ص١٠١) . (1)

المجموع (٥/٢٦٠). (٢)

المجموع (٥/ ٢٦٠). (٣)

سنن ابن ماجه (١٥٥١) عن سيدنا أبي رافع رضي الله عنه . (٤)

سنن البزار (٣٨٢٢) عن سيدنا عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه رضي الله عنه أن النبي قام على قبر عثمان بن (0) مظعون بعدما دفنه وأمر برش الماء .

طبقات ابن سعد (٣/ ٤٠٠) . (1)

روضة الطالبين (١٣٦/٢) . (V)

مسند الشافعي (٢ /٦١٩) عن جعفر بن محمد عن أبيه : أن النبي صلى الله عليه وسلم رش علىٰ قبر إبراهيم (A)

ابنه ، ووضع عليه حصباء . سنن أبي داوود (٣٢٠٦) . (9)

⁽١٠) المهذب (١٠/١) .

وَزِيَارَةُ ٱلْفُنُورِ لِلرَّجَالِ ، وَتُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ ، وَقِيلَ : تَحْرُمُ ، وَقِيلَ : تُبَاحُ ، وَيُسَلِّمُ ٱلزَّائِرُ وَيَقْرَأُ

المذكور ، ونقله المصنف في « شرحه » كـ« الروضة » عن الشافعي والأصحاب وقال فيه : قال البندنيجي: ويستحب أن يقدم الأب إلى القبلة، ثم الأسن فالأسن(١).

(و) يندب (زيارة القبور للرجال) روى مسلم عن بريدة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها »(٢⁾ ، قال في « شرح المهذب » : واختلف العلماء في دخول النساء فيه ، والمختار عند أصحابنا : أنهن لا يدخلن في ضمير الرجال(٣) ، (وتكره للنساء) لقلة صبرهن وكثرة جزعهن ، (وقيل : تحرم) قاله الشيخ في « المهذب »^(٤) ، واستدل بحديث أبي هريرة : (أنه صلى الله عليه وسلم لعن زوارات القبور) رواه الترمذي وغيره وقال : حسن صحيح^(٥) ، وضم في « شرح المهذب » إلى الشيخ صاحب « البيان »^(٢) ، والدائر على الألسنة ضم زاي (زوارات) جمع زوار ، جمع زائرة سماعاً ، وزائر قياساً ، (وقيل : تباح) إذا أمنت الفتنة ؛ عملاً بالأصل ، والحديث فيما إذا ترتب عليها بكاء ونوح وتعديد كعادتهن ، وفهم المصنف الإباحة من حكاية الرافعي عدم الكراهة ، وتبعه في « الروضة » و« شرح المهذب » وذكر فيه حمل الحديث على ما ذكر ، وأن الاحتياط للعجوز : ترك الزيارة ؛ لظاهر الحديث^(٧) ، (ويسلم الزائر) فيقول كما قال صلى الله عليه وسلم وقد خرج إلى المقبرة : « السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » رواه مسلم(^) ، زاد أبو داوود وابن ماجه : « اللهم ؛ لا تحرمنا أجرهم ، ولا تفتنا بعدهم » وإسنادها ضعيف^(٩) ، وقوله : « دار » أي : أهل دار ، ونصبه على الاختصاص أو النداء ، وقوله : « إن شاء الله » : للتبرك ، (ويقرأ ويدعو) عقب قراءته ، والدعاء ينفع الميت ، وهو عقب القراءة أقرب إلى الإجابة .

المجموع (٥/ ٢٥٩) ، روضة الطالبين (٢/ ١٤٢) . (1)

صحيح مسلم (۹۷۷) . (٢)

المجموع (٥/ ٢٧٧) . (٣)

المهذب (۱۹۰/۱) . (٤)

سنن الترمذي (١٠٥٦) ، وأخرجه ابن ماجه (١٥٧٦) . (0) (1)

المجموع (٥/ ٢٧٧) . الشرح الكبير (٢/ ٤٥٦) ، روضة الطالبين (٢/ ١٣٩) ، المجموع (٥/ ٢٧٧) . (V)

صحيح مسلم (٩٧٤) عن سيدتنا عائشة رضى الله عنها . (A)

سنن أبي داوود (٣٢٠١) ، سنن ابن ماجه (١٥٤٦) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها . (9)

وَيَخْرُمُ نَقُلُ الْمَيْتِ إِلَىٰ بَلَدِ اَخَرَ ـ وَقِيلَ : يُخْرَهُ - إِلاَّ أَنْ يَكُونَ بِقُوْبِ مَكَّةَ أَوِ الْمَدِينَةِ أَوْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ نَصَّ عَلَيْهِ . وَنَبُشُهُ بَعْدَ دَفْهِ لِلشَّلِ وَغَيْرِهِ حَرَامٌ إِلاَّ لِشَرُّورَةٍ ؛ بِأَنْ دُفِنَ بِلاَ غَسْلٍ ، أَوْ فِي أَرْضِ أَوْ نَوْبِ مَغْصُوبَيْنِ ، أَوْ وَقَعَ فِيهِ مَالٌ ، أَوْ هُونَ لَغَيْرِ الْقِبْلَةِ ، لاَ لِلتَّخْفِينِ فِي الأَصَحُ .

(ويحرم نقل المبت) قبل دفنه من بلد موته (إلى بلد آخر) ليدفن فيه ، (وقبل: يكره ، إلا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو ببت المقلس).. فيختار أن ينقل إليها ؛ لفضل الدفن فيها (نص عليه) الشافعي رضي الله عنه ، ولفظه: (لا أحبه إلا أن يكون...) (١) إلى آخره ، وقال بالكراهة البغوي (١) وغيره ، وبالحرمة المعتولي وغيره ، ووجهها: أن في نقله تأخير دفنه المأمور بتعجيله ، وتعريضه لهتك حرمته وتغيره وغير ذلك ، وقد صح عن جابر رضي الله عنه قال: (كنا حملنا القتلى يوم أحد لندفنهم ، فجاء منادي النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمركم أن تدفنوا القتلى في مضاجمهم) رواه أبو داوود والترمذي والنسائي بأسانيد صحيحة ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح "، ذكر ذلك كله في مسألة النقل في «الروضة » و «شرح المهذب (١٤).

(ونبشه بعد دفته للنقل وغيره . . حرام ، إلا لضرورة ؛ بأن دفن بلا غسل) وهو واجب الغسل ، فيجب نبشه ؛ تداركاً لغسله الواجب ما لم يتغير ، قال في « شرح المهذب » : وللصلاة عليه ، قال : فإن تغير وخشي فساده . لم يجز نبشه ؛ لما فيه من انتهاك حرمته () ، (أو في أرض أو ثوب مغصوبين) . . فيجب نبشه وإن تغير ؛ ليرد كل على صاحبه إذا لم يرض ببقائه ، وفي الثوب وجه : أنه لا يجوز النبش لرده ؛ لأنه كالتالف ، فيعطل صاحبه قيمته ، (أو وقع فيه) أي : في القبر (مال) خاتم أو غيره . . فيجب نبشه لأخذه ، قال في « شرح المهذب » : هلكذا أطلقه أصحابانا () ، وقيده المصنف بما إذا طلبه صاحبه ، ولم يوافقوه على التقبيد ، (أو دفن لغير القبلة) . . فيجب نبشه ما لم يغير ، وتوجيهه للقبلة كما تقدم ، (لا للتكفين في الأصح) لأن

⁽١) الأم (٢/٧٢٢) . ولفظه : (أحببت أن يدفن في مقابرهما) .

⁽٢) التهذيب (٢/٤٤٧).

⁽٣) سنن أبي داوود (٣١٦٥) ، سنن الترمذي (١٧١٧) ، سنن النسائي (٢١٤٣) .

⁽٤) روضة الطالبين (٢/٣٤٢) ، المجموع (٥/ ٢٦٥) .

⁽o) المجموع (o/٢٦١).

⁽T) Ilanae (0/ 777).

وَيُسَنُّ أَنْ يَقِفَ جَمَاعَةٌ بَعْدَ دَفْيهِ عِنْدَ قَنْبِهِ سَاعَةً يَسْأَلُونَ لَهُ التَّبْبِيتَ ، وَلِجِيرَانِ أَهْلِهِ نَهْبِيَّهُ طَعَامٍ يُشْبِعُهُمْ يَوْمُهُمْ وَلَيْلَتَهُمْ ، وَيَلِثَحُ عَلَيْهِمْ فِي الأَكْلِ ، وَيَحْرُمُ مَهْبِيَّتُهُ لِلنَّائِحَاتِ ، وَانْهُ أَعْلَمُ .

الغرض منه الستر وقد ستره التراب ، والاكتفاء به أولىٰ من هنك حرمته بالنبش ، **والثاني** : يقيسه على الغسل .

(ويسن أن يقف جماعة بعد دفته عند قبره ساعة يسألون له التثبيت) روى أبو داوود والحاكم ـ
وقال : صحيح الإسناد ـ عن عثمان رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فرغ
من دفن الميت . . وقف عليه وقال : « استغفروا لأخيكم ، واسألوا له التثبيت ؛ فإنه الآن
يسأل ١٠٠١ ، وعبارة « شرح المهذب » : يستحب أن يمكث على القبر بعد الدفن ساعة يدعو للميت
ويستغفر له ، نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب (٢٠ ، والرافعي اقتصر على أن يقف على القبر
ويستغفر للميت . . . وذكر الحديث (٣)

(و) يسن (لجيران أهله تهيئة طعام يشبعهم يومهم وليلتهم) لشغلهم بالحزن عنه ، (ويلح عليهم في الأكل) ندباً ؛ لتلا يضعفوا بتركه ، (ويحرم تهيئته للنائحات ، والله أعلم) لأنه إعانة على معصية ، وقوله : (لجيران أهله) أحسن حكما قال : في « الروضة » حن قول الرافعي : لجيرانه ؛ ليدخل فيه ما لو كان الميت في بلد وأهله في غيره ، والأباعد من قرابته كالجيران ، ذكره في « الروضة » كـ « أصلها » ⁽²⁾ ، والأصل في ذلك : قوله صلى الله عليه وسلم لما جاء خبر قتل جعفر بن أبي طالب في غزوة مؤتة : « اصنعوا لأل جعفر طعاماً ؛ فقد جاءهم ما يشغلهم » رواه أبو داورد وغيره ، وحسنه الترمذي ، وقال الحاكم : صحيح الإسناد (⁽²⁾) ، ومؤتة بضم الميم وسكون الهمزة : « أوضع معروف عند الكرك ، وقتل جعفر في جمادي سنة ثمان .

* * *

⁽١) سنن أبي داوود (٣٢٢١) ، المستدرك (١/ ٣٧٠) .

⁽Y) المجموع (O(101).

⁽۳) الشرح الكبير (۲/۲۵۹).

 ⁽١) السرح الكبير (١/ ١٤٥) .
 (٤) روضة الطالبين (٢/ ١٤٥) ، الشرح الكبير (٢/ ٤٥٩) .

⁽٥) سنن أبي داوود (٣٦٣٦) ، سنن آلترمذي (٩٩٨) ، المستدرك (٣٧٢/١) ، وأخرجه ابن ماجه (١٦١٠) عن سيدنا عبد الله بن جعفر رضى الله عنهما .





شرَحُ مِنْهَ الطَّالِبُينَ

تاليف الإسّام الأمرُّك المِيّالِقِيّه جَلَّالُ ٱللّيِّنْ مُجَلِّرُ الْمُتَّكِّدُ الْمُجَلِّيِّ رَحِمَّهُ اللّهِ مُثَالِقُ رَحِمَّةُ اللّهِ مُثَالِقًا

الجُزْءُ الثَّانِي



كنائبالزكاهٔ بابث زكاهٔ الحيوان

(كتاب الزكاة)^(١)

هي أنواع تأتي في أبواب .

(باب زكاة الحيوان)

بدؤوا به وبالإبل منه للبداءة بالإبل في الحديث الآتي ؛ لأنه أكثر أموال العرب ، (إنما تجب منه في النعم : وهي الإبل والبقر والغنم) فتجب في الثلاث إجماعاً ، (لا الخيل والرقيق ، والمتولد من غنم وظباء) فلا تجب فيها ؛ قال صلى الله عليه وسلم : " ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة » رواه الشيخان^{(۲۲} ، والأصل : عدم الوجوب في المتولد المذكور .

(ولا شيء في الإبل حتى تبلغ خمساً؛ ففيها: شاة ، وفي عشر: شاتان ، وخمس عشرة: ثلاث ، وعشرين: أربع ، وخمس وعشرين: بنت لبون، وست وألاتين: جقة ، وإحدى وستين: جنعة ، وست وسبين: بنتا لبون، وإحدى وتسعين: حقتان، ومئة وإحدى وعشرين: وإحدى وستين: حقتان، ومئة وإحدى وعشرين : فلاث بنات لبون ، ثم) في الأكثر من ذلك (في كل أربعين بنت لبون ، و) في (كل خمسين حقة) لحديث أي بكر رضي الله عنه بذلك في كتابه بالصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، رواه البخاري عن أنس ، ومن لفظه : « فإذا زادت على عشرين ومئة . . في كل

⁽١) هي من زكا يزكو إذا زاد . (دقائق المنهاج) (ص٣٥) .

⁽۲) صحيح البخاري (١٤٦٤) ، صحيح مسلم (٩٨٢) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

وَيِنْتُ الْمَخَـاضِ : لَهَـا سَنَـةٌ ، وَاللَّبُـرِنِ : سَنتَـانِ ، وَالْحِقَّـةُ : ثَـلاَكْ ، وَالْجَـلَــَهُ : أَرْبَعُ . وَالشَّاةُ : جَلَـَـَهُ ضَأَنِ لَهَا سَنَةً ـ وَقِيلَ : سِنَّةُ أَشْهُرٍ ـ أَوْ : ثَنِيَّةٌ مَثْرِ لَهَا سَنتَانِ ، وَقِيلَ : سَنَةٌ

أربعين ... ، ^(۱) إلى آخر ما تقدم ، وهذا يصدق بما زاد واحدة وهو المراد ، وذلك مشتمل على ثلاث أربعينات ؛ فقيه ثلاث بنات لبون ، كما صرح به في رواية لأبي داوود بلفظ : « فإذا كانت إحدى وعشرين ومتة .. ففيها ثلاث بنات لبون ، ^(۱) ، فصرح الفقهاء بذلك ، وذكروا الضابط الشامل له بعده ؛ ففي متة وثلاثين بنتا لبون وحقة ، وفي متة وأربعين حقنان وبنت لبون ، وفي متة وخمسين ثلاث بنات لبون وحقة ، وفي متة وضمين ثلاث بنات لبون وحقة ، وفي متة وضمين ثلاث بنات لبون وحقة ، وفي متة حقاق وبنت لبون ، وفي متتين ما سيأتي من أربع حقاق ، وني متة وسبعين ثلاث بنات لبون ، وللواحدة الزائدة على العشرين والمئة قسط من الواجب ، وقال الإصطخري : لا يسقط شيء ، وقال أيضاً فيما زاد بعض واحدة : وإلى يجب ثلاث بنات لبون ، والصحيح : حقتان ، وما بين النصب عفو ، وفي قول : يتعلق به الواجب يجب ثلاث بنات لبون ، والصحيح : حقتان ، وما بين النصب عفو ، وفي قول : يتعلق به الواجب اليشا ؛ فلو كان معه تسع من الإبل فتلف منها أربع بعد الحول ، وقبل التمكن .. وجبت شاة ، وعلى الثاني : خمسة أنساع شاة إن قلنا : التمكن شرط في الضمان دون الوجوب وهو الأظهر .

(وينت المخاض: لها سنة) وطعنت في الثانية ، (والليون : سنتان) وطعنت في الثالثة ، (والحقة: ثلاث) وطعنت في الخاسة ، وجه (والمحقة: ثلاث) وطعنت في الخاسة ، وجه التسمية : أن الأولئ أن لأمها أن تكون من المخاض ؛ أي : الحوامل ، وأن الثانية أن لأمها أن تلد فتصير لبوناً ، وأن الثالثة استحقت أن يطرقها الفحل ، أو أن تركب ويحمل عليها ، قولان ، وأن الرابعة تجذع مقدم أسنانها ؛ أي : تسقطه .

(والشاة) المذكورة : (جذعة ضأن لها سنة) ودخلت في الثانية ، (وقيل : سنة أشهر ، أو ثنية معز لها سنتان) ودخلت في الثالثة ، (وقيل : سنة) وما ذكر تفسير للجذعة والثنية ، سواء كانتا من الضأن أم المعز ، وقائل الأول فيهما واحد ، وكذا قائل الثاني ، وقيدت الشاة بالجذعة أو الثنية ؛ حملاً للمطلق على المقيد في الأضحية .

⁽١) صحيح البخاري (١٤٥٤).

⁽٢) سنن أبي داوود (١٥٧٠) عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب .

(والأصح: أنه مخير بينهما) أي: بين الضأن والمعز من غنم البلد ، (ولا يتعين غالب غنم البلد) ، والثاني : يتعين الغالب منهما ، فإن استويا . تغير بينهما ، ولا يجوز العدول عن غنم البلد) ، والثاني : يتعين الغالب منهما ، فإن استويا . تغير بينهما ، ولا يجوز العدول عن غنم البلد إلا بخير منها قيمة أو مثلها ، (و) الأصح : (أنه يجزى الذكر) أي : جذع الضأن أو ثني المعز وإن كانت الإبل إناثاً ؛ لصدق الشأة على الذكر ، والثاني : لا يجزى م في الإبل الذكور دون الإناث المراد : الأنشئ ؛ لما فيها من الدر والنسل ، والثاني : لا يجزى « (عن دون خمس وعشرين) (١٠) لأنه يجزى عنها فعمًا دونها أولى ، والثاني : لا يجزى » البعير الناقص عن قيمة شأة في الخمس ، واشتين في العشر ، وثلاث في الخمس عشرة ، وأربع في العيرين ، والثالث : لا بد في العشر من وابنائث : لا بد في العشر من أربعة على قياس من الثلاثة حيوانات ، وفي العشرين من أربعة على قياس ما تقدم ، والبعير : يطلق على الذكر والأثني ، ويإضافته المزيدة على من أربعة على قياس ما تقدم ، والبعير : يطلق على الذكر والأثني ، ويإضافته المزيدة على « المحرر » إلى الزكاة أريد : الأنثى بنت المخاض فما فوقها ، كما قاله في « شرح المهذب » (٢٠) وهما الفرض في الخمس جميعه أو خمسه والباقي تطوع ؟ وجهان ، قال في « الروضة » : الأصح : أنجميعه فرض (٣٠) .

(فإن عدم بنت مخاض) بأن لم يملكها وقت الوجوب (. . فابن لبون) وإن كان أقل قيمة منها ، ولا يكلف تحصيلها ، (والمعببة . . كمعدومة) ففي حديث البخاري السابق : ﴿ فإن لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابن لبون . فإنه يقبل منه وليس معه شيء ، ^{(4) ،} فإن عدم ابن اللبون أيضاً . . حصل ما شاء منهما ، وقبل : تتعين بنت المخاض ، وفي (شرح المهذب ، : أن

 ⁽١) قول ٥ المنهاج ١ : (يجزى، بعير الزكاة عن دون خمس وعشرين) يعتي : أن البعير الذي لا يجزى، في الزكاة لا يكفي هنا قطعاً حتى لو كان له سنة إلا يوماً.. لا يكفي، وهو مراد ٥ المحرر ١ يإطلاقه البعير . ٥ دقائق المنهاج ٥ (ص٥٣) .

⁽٢) المجموع (٥/٨٤٣).

⁽٣) روضة الطالبين (٢/١٥٥).

⁽٤) صحيح البخاري (١٤٤٩) عن سيدنا أنس رضي الله عنه .

وَلاَ يَكَلَّفُ كَرِيمَةً لَكِنْ تَمْنَعُ ٱبْنَ لَبُونِ فِي ٱلأَصَحُّ . وَيُؤخَذُ الْجِنُّ عَنْ بِنْتِ مَخَاضِ ، لاَ عَنْ بِنْتِ لَبُونِ فِي الأَصَحُ . ولَوِ اتَّفَقَ فَرَضَانِ كَمِثَتَيْ بَعِيرٍ . . فَالْمُذَهَبُ : لاَ يَتَمَيُّنُ أَرْبُعُ حِفَاقٍ ، بَلْ هُنَّ أَوْ خَمْسُ بَنَاتِ لَبُونِ ،

المغصوبة والمرهونة . . كالمعدومة ، ذكره الدارمي وغيره (١) .

(ولا يكلف كريمة) عنده ؛ أي : إخراجها وإبله مهازيل ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين بعثه عاملاً : « إياك وكرائم أموالهم » رواه الشيخان^(٢) ، (لكن تمنع) الكريمة عنده (ابن لبون في الأصح) لوجود بنت المخاض عنده ، والثاني يقول : هي لعدم وجوب إخراجها كالمعدومة .

(ويؤخذ الحق عن بنت مخاض) عند فقدها ؛ فإنه أولى من ابن لبون ، (لا عن بنت لبون) عند عدمها (في الأصح) ، والثاني : يقيسه على ابن اللبون عند عدم بنت المخاض ؛ نظراً إلى أن زيادة السن جابرة لفضيلة الأنوثة ، وأجاب الأول بأن زيادة السن في ابن اللبون . . توجب اختصاصه بقوة ورود الماء والشجر ، والامتناع من صغار السباع ، بخلافها في الحق فلا توجب اختصاصه عن بنت اللبون بهنذه القوة ، بل هي موجودة فيهما جميعاً ، فليست الزيادة هنا في معنى الزيادة هناك ، فلا يلزم من جبرها هناك جبرها هنا ، وقوله : (الأصح) : عبر بدله في « أصل الروضة » بد (المذهب) ، قال : وبه قطع الجمهور ، وحكت طائفة فيه وجهين .

(ولو اتفق فرضان) في الإبل (كمنتي بعير) فرضها بحساب بنات اللبون خمس وبحساب الحقاق أربع (. . فالمذهب : لا يتمين أربع حقاق ، بل هن أو خمس بنات لبون) ، والقديم : يتمين الحقاق ؛ نظراً لاعتبار زيادة السن أولاً ؛ بدليل : الترقي إلى الجذعة التي هي منتهى الكمال في الأسنان ، ثم العدول إلى زيادة العدد ، واستدل في " المهذب " وغيره للجديد بما في نسخة كتابه صلى الله عليه وسلم بالصدقة : « فإذا كانت مئتين . . ففيها أربع حقاق ، أو خمس بنات لبون ، أي السنين وجدت أخذت " أن الواه أبر داوود وغيره عن سالم بن عبد الله بن عمر : أنه قرأه من الكتاب ، ولم يذكر سماعه له من أبيه في جملة حديث الكتاب (أ) ، وقطع بعض الأصحاب

المجموع (٥/٥٥٣).

 ⁽٢) صحيح آلبخاري (١٤٩٦) ، صحيح مسلم (١٩) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

⁽٣) الشرح الكبير (٢/ ٤٨٠ ٤٨١).

 ⁽٤) المهذب (۲۰۰۱_۲۰۰۱) .
 (٥) سنن أبي داوود (۱۵۷۰) ، وأخرجه الدارقطني (۲/ ۱۱۲) .

بالجديد، وحمل القديم على ما إذا لم توجد إلا الحقاق ، ولم يصرح في * الروضة * كـ * أصلها * بتصحيح واحد من الطريقين $^{(1)}$ ، وصحح طريق القولين في * الشرح الصغير * و * شرح المهذب $^{(7)}$ ، فعلى القديم : إن وجدت الحقاق عنده بصغة الإجزاء من غير نفاسة . لم يجز غيرها ، وإلا . نزل منها إلى بنات اللبون ، أو صعد إلى الجذاع مع الجبران ، قال في * شرح المهذب * : وإن شاء . . اشترى الحقاق $^{(7)}$.

(فإن وجد) على المذهب الجديد (بماله أحدهما . أخذ) منه كما سبق في الحديث ، سواء لم يوجد من الآخر شيء أم وجد بعضه ؛ إذ الناقص كالمعدوم ، وكذلك المعيب ، ولو كان الآخر أنفع للمساكين . لم يكلف تحصيل ، (وإلا) أي : وإن لم يوجد بماله أحدهما (. . فله تحصيل ما شاء) منهما بشراء أو غيره ، (وقيل : يجب الأغيط للفقراء) كما يجب إخراجه إذا وجد في ماله كما سيأتي ، وله الأ يحصل واحداً منهما ، بل ينزل أو يصعد مع الجبران ، فإن شاء . . جعل الحقاق أصلاً وصعد إلى أربع جذاع فأخرجها وأخذ أربع جبرانات ، وإن شاء . . جعل بنات اللبون أصلاً ونزل إلى خمس بنات مخاص فأخرجها ودفع معها خمس جبرانات ، وإن وجدهما) في ماله (. . فالصحيح : تعين الأفيط) منهما للفقراء ، والمراد بهم ويالمساكين هنا : جميع المستحقين ، ولشعرتهم يسبق اللسان إلى ذكرهم ، والثاني : يتخير الملك بينهما كما لو لم يكونا عنده (ولا يجزىء) على الأول (غيره) أي : غير الأغيط (إن دلس) المالك في إعطائه (أو قصر الساعي) في أخذه ، (وإلا . فيجزىء) .

(والأصح) مع إجزائه: (وجوب قدر النفاوت) بينه وبين الأغبط، **والناني**: يستحب ، فإذا كانت قيمة بنات اللبون أربع مئة وخمسين وقيمة الحقاق وقد أخذت أربع مئة . . فقدر النفاوت خمسون ، (ويجوز إخراجه دراهم) كما يجوز إخراج شقص به ، (وقيل : يتعين تحصيل شقص به) وعلى

⁽١) روضة الطالبين (٢/ ١٥٧) ، الشرح الكبير (٢/ ٤٨٠ ـ ٤٨١) .

⁽Y) المجموع (0/777).

⁽T) HARAGE (0/777).

هنذا: يكون من الأغبط ؛ لأنه الأصل ، وقيل : من المخرج ؛ لثلا يتبعض ، وقيل : يتخير يبنهما ؛ فقي المثال المتقدم يخرج خمسة أتساع بنت لبون ، وقيل : نصف حقة ، وقيل : يتخير بينهما ويصرف ذلك للساعي ، وفي إخراج الدراهم قيل : لا يجب صرفها إليه ؛ لأنها من الأموال الباطنة ، والأصبح في « الروضة » : وجوب صرفها إليه ؛ لأنها جبران الظاهرة (١٠) ، ومرادهم بـ (الدراهم) : نقد البلد كما صرح به جماعة منهم ، ولكثرة استعمالها تجري على اللسان ، قال في « شرح المهلب » : على استحباب التفاوت له أن يفرقه كيف شاء ، ولا يتعين ؛ لاستحبابه الشقص مالاتفاق (١٠) .

[المنظقة]

[حكم دفع الجبران عند فقد بعض الفرض]

لو وجد ثلاث حقاق وأربع بنات لبون. تخير بين أن يدفع الحقاق مع بنت لبون وجبران ، وبين أن يدفع بنات اللبون مع حقة ويأخذ جبرانا ، وله دفع حقة مع ثلاث بنات لبون وثلاث جبرانات في الأصح ، ومقابله : ينظر إلى بقاء بعض الفرض عنده وكثرة الجبران ، ولو وجد حقتين فقط. . فله أن يخرجهما مع جدعتين ويأخذ جبرانين ، وله أن يخرج خمس بنات مخاض بدل بنات اللبون مع خمس جبرانات ، ولو وجد ثلاث بنات لبون فقط. . فله إخراجهن مع بنتي مخاض وجبرانين ، وله أن يخرج أربع جدعات بدل الحقاق ويأخذ أربع جبرانات ، كذا ذكر البغوي الصورتين^(٣) ، وطرد أن يغرج أربع جدعات بدل الحقاق ويأخذ أربع جبرانات ، كذا ذكر البغوي الصورتين^(١) ، ولو أخرج عن المتين حقين وبنتي لبون ونصفاً . لم يجز ؛ للتشقيص ، ولو ملك أربع معة . . فعليه ثمان حقاق أو عشر بنات لبون ، ويعود فيها جميع ما تقدم من الخلاف والتفريع ، ولو أخرج عنها أربع حقاق وخمس بنات لبون . . جاز ؛ لأن كل مئين أصل ، وقيل : لا يجوز ؛ لتغريق الفرض .

泰 泰 泰

⁽۱) روضة الطالبين (۱۰۹/۲).(۲) المجموع (۳۱۵/۵).

 ⁽۲) المجموع (۳۱۵ / ۳۱۵)
 (۳) التهذيب (۱۷ / ۲۱)

 ⁽۱) التهديب (۱۲/۱) .
 (٤) الشرح الكبير (۲/ ٤٨٤ ـ ٤٨٥) .

(ومن لزمه بنت مخاض فعدمها وعنده بنت لبون . . دفعها وأخذ شاتين أو عشرين درهماً ، أو) لزمه (بنت لبون فعدمها . و) دفع (حقة وأخذ (بنت لبون فعدمها . و) دفع (حقة وأخذ شاتين ، أو عشرين درهماً ، أو) دفع (حقة وأخذ شاتين ، أو عشرين درهماً) روى ذلك في المسألتين البخاري عن أنس في كتاب أبي بكر السابق ذكره ، وصفة الشاة : ما تقدم في شاة الخمس ، والدراهم : هي النقرة ، قال في « شرح المهذب » : المخالصة () والشاتان أو العشرون درهماً هو مسمى الجبران الواحد ، وقوله : (فعدمها) أي : في ماله : احتراز عما لو وجدها فيه . . فليس له النزول ، وكذا الصعود إلا ألاً يطلب جبراناً ؟ لأنه زاد خيراً كما ذكروه فيما سيأتي .

(والخيار في الشاتين والدراهم لدافعها) ساعياً كان أو مالكاً كما هو ظاهر الحديث المذكور ، (وفي الصعود والنزول للمالك في الأصح) لأنهما شُرِعاً تخفيفاً عليه ، ومقابله : للساعي إن دفع المالك غير الأغبط ، فإن دفع الأغبط . لزم الساعي أخذه قطعاً ، (إلا أن تكون إبله معيبة) بمرض أو غيره . فلا خيار له في الصعود ؛ لأن واجبه معيب ، والجبران للتفاوت بين السليمين وهو فرق التفاوت بين المعيين ، فإن أراد النزول ودفع الجبران . قبل ؛ لأنه تبرع بزيادة .

(وله صعود درجتين وأخذ جبرانين ، وتزول درجتين مع) دفع (جبرانين بشرط تعذر درجة في الأصح) كأن يعطي بدل بنت المخاض عند فقدها وفقد بنت اللبون حقة ويأخذ جبرانين ، أو يعطي بدل الحقة عند فقدها وفقد بنت اللبون بنت مخاض ويدفع جبرانين ، وجه الاشتراط : النظر إلى تقليل الجبران ، ومقابله يقول : القربى الموجودة ليست واجبة ؛ فوجودها كعدمها ، ولو صعد مع وجودها ورضي بجبران واحد. . جاز بلا خلاف ، ولو تعذرت درجة في الصعود ووجدت في الناول ؛ كأن لزمه بنت لبون فلم يجدها ولا حقة ووجد بنت مخاض . . ففي إخراج الجذعة وجهان ، أصحهما في « شرح المهذب » : الجواز ، وله الصعود والنزول ثلاث درجات بشرط تعذر

⁽¹⁾ Ilanaes (0/80).

درجتين في الأصح ؛ كما صرح به في أ شرح المهذب ؟ بأن يعطي بدل الجذعة عند فقدها وفقد الحقة وبنت اللبون بنتَ مخاص مع ثلاث جبرانات ، أو يعطي بدل بنت المخاص الجذعة عند فقد ما بينهما ويأخذ ثلاث جبرانات(١٠) .

(ولا يجوز أخذ جبران مع ثنية) يدفعها (بدل جذعة) عليه فقدها (على أحسن الوجهين) لأن الثنية وهي أعلى من الجذعة بسنة ليست من أسنان الزكاة .

(قلت : الأصح عند الجمهور : الجواز ، والله أعلم) كما في سائر المراتب ، ولا يلزم من انتفاء أسنان الزكاة عن الثنية بطريق الأصالة انتفاء نيابتها ، فإن دفعها ولم يطلب جبراناً . جاز قطعاً ؛ لأنه زاد خيراً .

(ولا تجزىء شاة وعشرة دراهم) لجبران واحد ؛ لأنه خلاف ما تقدم في الحديث ، فإن كان المالك آخذاً أو رضي بالتفريق. . جاز ؛ لأن الجبران حقه وله إسقاطه ، (وتجزىء شاتان وعشرون) درهما (لجبرانين) من المالك أو الساعي ؛ نظراً إلى أن الشاتين لواحد والعشرين للآخر ، وقال في « شرح المهذب » : لو توجه جبرانان على المالك أو الساعي . . جاز أن يخرج عن أحدهما عشرين درهماً وعن الآخر شاتين ، ويجبر الآخر على قبوله ، وكذا لو توجه ثلاث جبرانات في ناخرج عن أحدها شاتين وعن الآخرين أربعين درهماً أو عكسه . . جاز بلا خلاف (ا) .

(ولا شيء في البقر حتى تبلغ ثلاثين. ففيها : تبيع ابن سنة) وطعن في الثانية ، وقبل : شتة أشهر ، (ثم في كل ثلاثين : تبيع ، وكل أربعين : مسنة لها سنتان) وطعنت في الثالثة ، وقبل : سنة ؛ روى الترمذي وغيره عن معاذ قال : (بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن ، فأمرني أن آخذ من كل أربعين بقرة مسنة ، ومن كل ثلاثين تبيعاً) وصححه الحاكم وغيره (٣٠) . والبقرة : تقع على الذكر والأنش ؛ ففي ستين تبيعان ، وفي سبعين تبيع ومسنة ، وفي ثمانين

⁽¹⁾ المجموع (0/P09).

⁽Y) Ilanga (0/ 77).

⁽٣) سنن الترمذي (٦٢٣) ، المستدرك (٣٩٨/١) ، وأخرجه مالك (٢٥٩/١) ، وابن حبان (٤٨٨٦) .

وَلاَ شَيْءَ فِي الْغَنَمِ حَتَّىٰ تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ فَشَاةٌ جَلَعَةُ ضَأَنِ أَوْ ثَبَيَّةٌ مَثْوِ ، وَفِي مِثَةِ وَإِحْدَىٰ وَعِشْرِينَ : شَاتَانِ ، وَمِثْتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ : ثَلَافٌ ، وَأَرْبَعٍ مِثَةٍ : أَرْبَعٌ ، ثُمَّ فِي كُلُّ مِثَةٍ : شَاةٌ .

[في بيان كيفية الإخراج] إنِ اتَّحَدَ نَوْعُ الْمَاشِيَةِ.. أُخِذَ الْفَرْضُ مِنْهُ ، فَلَوْ أَخَذَ عَنْ ضَأْنِ مَعَزاً أَوْ عَكْسُهُ.. جَازَ فِي ٱلأَصَحُّ بِشَوْطِ رِعَايَةِ ٱلْقِيمَةِ

مسنتان ، وفي تسعين ثلاثة أتبعة ، وفي مئةٍ مسنةٌ وتبيعان ، وفي مئة وعشرة مسنتان وتبيع ، وفي مئة وعشرين ثلاث مسنات أو أربعة أتبعة ، وحكمها حكم بلوغ الإبل مثتين في جميع ما تقدم من الخلاف والتفريع .

(ولا شيء في الغنم حتىٰ تبلغ أربعين ؛ فشاة) أي : ففيها شاة (جذعة ضأن ، أو ثنية معز) وسبق بيانهما ، (وفي مئة وإحدىٰ وعشرين : شاتان ، ومئتين وواحدة : ثلاث ، وأربع مئة : أربع ، ثم فى كل مئة : شاة) روى البخاري عن أنس في كتاب أبي بكر السابق ذكره : (وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلىٰ عشرين ومئة. . شاة ، فإذا زادت علىٰ عشرين ومئة إلىٰ مئتين. . ففيها شاتان ، فإذا زادت علىٰ مئتين إلىٰ ثلاث مئة . . ففيها ثلاث شياه ، فإذا زادت علىٰ ثلاث مئة . . ففي كل مئة شاة ، فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة.. فليس فيها صدقة إلا أن یشاء ربها)^(۱) .

(فصل : إن اتحد نوع الماشية) كأن كانت إبله كلها أرحبية أو مهرية ، أو بقره كلها جواميس أو عراباً ، أو غنمه كلها ضأناً أو معزاً (. . أخذ الفرض منه) وهـــٰذا هو الأصل ، (فلو أخذ عن ضأن معزاً أو عكسه. . جاز في الأصح بشرط رعاية القيمة) بأن تساوي ثنية المعز في القيمة جذعة الضأن وعكسه ، وهـٰذا : نظر إلى اتفاق الجنس ، ومقابله : نظر إلى اختلاف النوع ، والثالث : يجوز أخذ الضأن عن المعز ؛ لأنه أشرف منه ، بخلاف العكس ، وقولهم في توجيه الأول : (كالمهرية مع الأرحبية) يدل علىٰ جواز أخذ إحداهما عن الأخرىٰ جزماً حيث تساويا في القيمة ، ومعلوم : أن قيمة الجواميس دون قيمة العراب فلا يجوز أخذها عن العراب ، بخلاف العكس ، ولم يصرحوا

⁽١) صحيح البخاري (١٤٥٤) .

وَإِنِ الْخَنَلَفَ كَشَانُو وَمَعْزِ.. فَفِي قَوْلِ : يُؤخَذُ مِنَ الأَكْثَرِ ، فَإِنِ السَّوَيَّا.. فَالأَغْبَطُ . وَالأَظْهُرُ : أَنَّهُ يُخْرِجُ مَا شَاهَ مُقَشَطا عَلَيْهِمَا بِالْقِيمَةِ ، فَإِذَا كَانَ ثَلاَتُونَ عَنْزا وَعَشْرُ نَمَجَاتٍ.. اَخَذَ عَنْزا أَوْ نَعْجَةً بِقِيمَةِ ثَلَاثَةٍ أَرْبَاعٍ عَنْزٍ وَرُئِحٍ نَمْجَةٍ . وَلاَ تَؤْخَذُ مَرِيضَةٌ ، وَلاَ مَمِيتٌ إِلاَّ مِنْ مِثْلِهَا ، وَلاَ ذَكُو ۚ إِلاَّ إِذَا وَجَبَ ، وَكَذَا لَوْ تَمَحَّشَتُ ذُكُوراً فِي الأَصَحُ

بذلك ، ولا جبران في زكاة البقر والغنم ؛ لعدم وروده فيهما .

(وإن اختلف) النوع (كضأن ومعز) من الغنم، وأرحبية ومهرية من الإبل، وعراب وجواميس من البقر (. . ففي قول : يؤخذ من الأكثر ، فإن استويا . . فالأغبط) للفقراء ، وقيل : يتخير المالك .

. (والأظهر: أنه يخرج ما شاء مقسطاً عليهما بالقيمة ، فإذا كان) أي : وجد (ثلاثون عنزاً) وهي أثنى المعز (وعشر نعجات) من السأن (. . أخذ عنزاً ، أو نعجة بقيمة ثلاثة أرباع عنز وربع نعجة) وفي عكس الصورة بقيمة ثلاثة أرباع نعجة وربع عنز ، وعلى القول الأول : يؤخذ في الصورة الأولى ثنية معز ، وفي الثانية : جذعة ضان ، ولو كان له من الإبل خمس وعشرون خمس عشرة أرحبية وعلى الثاني بنت مخاص أرحبية أو مهرية . . أخذ منه على القول الأول بنت مخاص أرحبية ، وعلى الثاني بنت مخاص أرحبية أو المراب ثلاثون ومن الجواميس عشر . . أخذ منه على القول الأول مسنة من العراب ، وعلى الثاني فيما يظهر : مسنة منها الجواميس عشر . . أخذ منه الحراب الأول مسنة منها البعراء مسنة منها وربع جاموسة .

(ولا تؤخذ مريضة ولا معية) بما تُرَّدُ به في البيع (إلا من مثلها) أي : المريضات أو المعيبات ، وتكفي مريضة متوسطة ، ومعيبة من الوسط ، وقيل : تؤخذ من الخيار ، ولو انقسمت الماشية إلى صحاح ومراض أو إلى سليمة ومعيبة . أخذت صحيحة وسليمة بالقسط ؛ فغي أربعين شأة نصفها صحاح ونصفها مراض ، وقيمة كل صحيحة ديناران ، وكل مريضة دينار . تؤخذ صحيحة بقيمة نصف صحيحة ونصف مريضة مما ذكر وذلك دينار ونصف ، وكذا لو كان نصفها سليماً ونصفها معيباً كما ذكر ، (ولا) يؤخذ (ذكر إلا إذا وجب) كابن لبون في خمس وعشرين من الإبل عند فقد بنت المخاض ، وكالتبيع في البقر .

(وكذا لو تمحضت ذكوراً) وواجبها في الأصل أنثل. . يؤخذ عنها الذكر بسنها (في الأصح) وعلى هذا : يؤخذ في ست وثلاثين من الإبل ابن لبون ، أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين منها؛ لئلا يسوي بين النصابين، ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة؛ أي: فإذا كان قيمة المأخوذ في خمس وعشرين خمسين درهماً . . يكون قيمة المأخوذ في ست وثلاثين اثنين وسبعين درهماً بنسبة

زيادة الست وثلاثين على الخمس والعشرين ؛ وهي خمسان وخمس خمس ، والثاني : المنع ، وعلى هنذا : تؤخذ أنثى دون قيمة المأخوذة في محض الإناث ؛ بأن تقوم الذكور بتقديرها إناثاً والأثنى المأخوذة عنها ، وتعرف نسبة قيمتها من الجملة ، ثم تقوم ذكوراً وتؤخذ أنثى قيمتها ما تقضيه النسبة ؛ أي : فإذا كانت قيمتها إناثاً ألفين وقيمة الأثنى المأخوذة عنها خمسين وقيمتها ذكوراً ألف. . أخذ عنها أنثى قيمتها خمسة وعشرون ، والوجهان في الإبل والبقر ، أما المغم .. فيؤخذ عنها الذكر قطعاً ، وقيل : على الوجهين ، والمنقسمة من الثلاث إلى الذكور والإناث لا يؤخذ عنها إلا الإناث كالمتمحضة إناثاً .

(وفي الصغار : صغيرة في الجديد) كأن ماتت الأمهات عنها من الثلاث . . فيبني حولها على حولها كما سيأتي ، والقديم : لا يؤخذ عنها إلا كبيرة ، لكن دون الكبيرة المأخوذة من الكبار في القيمة ، وحكي الخلاف وجهين أيضاً ، وعلى الأول : يجتهد الساعي في غير الغنم ، ويحترز عن التسوية بين القليل والكثير ؛ فيأخذ في ست وثلاثين : فصيلاً فوق المأخوذ في خمس وعشرين ، وفي ست وأربعين : فوق المأخوذ في ست وثلاثين . . وعلىٰ هنانا القياس ، ولو انقسمت الماشية إلىٰ صغار وكبار . . فقياس ما تقدم : وجوب كبيرة في الجديد ، وفي القديم : تؤخذ كبيرة بالقسط .

(ولا) تؤخذ (ربي^(۱) وأكولة) وهما كما في « المحرر ، وغيره : الحديثة العهد بالنتاج والمسمنة للأكل^(۲) ، (وحامل وخيار إلا برضا المالك) بذلك ، والربيل يطلق عليها الاسم ، قال الأزهري : إلى خمسة عشر يوماً من ولادتها ، والجوهري عن الأموي : إلى شهورين ، وحكى خلاقاً في أنها تختص بالمعز ، أو تطلق على الضأن أيضاً ، قال : وقد تطلق على الإبل ، قال غيره : والبقر^(۲) .

(ولو اشترك أهل الزكاة في ماشية) نصاب بشراء أو إرث أو غيره (. . زَكَيًّا كرجل واحد، وكذا لو خلطا مجاورة) لكن (بشرط ألا تتميز) ماشية أحدهما عن ماشية الآخر (في المشرع) أي : موضع الشرب ؛ بأن تسقىٰ من ماء واحد من نهر أو عين أو بثر أو حوض أو من مياه متعددة ، (والمسرح)

 ⁽١) الرُّئيُّ بضم الراء وتشديد الباء ومقصورة : هي قريبة العهد بالولادة . ٥ دقائق المنهاج ٤ (ص٥٥) .

⁽۲) المحرر (ص۹۲).

⁽٣) الزاهر (ص٩٧) ، الصحاح (١١٩/١) ، تهذيب اللغة (١٨١ /١٥) .

وَٱلْمُرَاحِ ، وَمَوْضِعِ ٱلْحَلَبِ ، وَكَذَا الرَّاعِي وَٱلْفَحْلُ فِي ٱلأَصَحُّ ، لاَ يَيَّةُ ٱلْخُلْطَةِ فِي ٱلأَصَحُّ .

الشامل للمرعى ؛ أي : الموضع الذي تسرح إليه لتجتمع وتساق إلى المرعى ، والموضع الذي ترعى فيه ؛ لأنها مسرحة إليهما كما قال الرافعي (() ، ولو قال المصنف : والمسرح والمرعى كما في « أصل الروضة (() وغيرها . لكان أوضع ، (والمراح) بضم الميم ؛ أي : مأواها ليلاً ، (وموضع الحلب) بفتح اللام مصدر ، وحكي سكونها ، وهو : المحلب بفتح الميم ، (وكذا الراعي والفحل في الأصح) وبه قطع الجمهور في الفحل ، وكثير من الأصحاب في الراعي ، ولا بأس بتعدده لهما ، وسواء كانت الفحول مشتركة بينهما ، أم مملوكة لأحدهما ، أم مستعارة ، وظاهر : أن الاشتراك في الفحل فيما يمكن ؛ بأن تكون ماشيتهما نوعاً واحداً ، بخلاف الضأن . والمعز كما قاله في « شرح المهذب (()) .

(لا نية الخلطة في الأصح) ولا يشترط الاشتراك في الحالب ، والمحلب : بكسر المبم ؛ أي : الإناء الذي يحلب فيه في الأصح فيهما ، فمجموع الشروط باتفاق واختلاف عشرة ، ويدل على أن الخلطة مؤثرة : ما روى البخاري عن أنس في كتاب أبي بكر السابق ذكره : (ولا يجمع بين متفرق ، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة)⁽⁴⁾ وفي حديث الدارقطني بعد ذلك من رواية سعد بن أبي وقاص : (والخليطان : ما اجتمعا في الحوض والفحل والراعي)⁽⁶⁾ ، نبه بذلك على غيره من الشروط ، لكن ضعف الحديث المذكور ، ومن الجمع بين متفرق أن يكون لكل واحد أربعون شاة فيخلطاها ، ومن مقابله : أن يكون لهما أربعون فيفرقاها ، فخلط عشرين بمثلها يوجب الزكاة ، وأربين بمثلها يقللها ، ومئة وواحدة بمثلها يكره أم

ومقابل الأصح: في الراعي والفحل ينظر إلى أن الافتراق فيهما لا يرجع إلى نفس المال ، بخلافه فيما قبلهما ، على أنه يشترط اتحاد موضع الإنزاء، والمشترطُ لنية الخلطة قال : الخلطة تغير أمر الزكاة بالنكثير أو التقليل ، ولا ينبغي أن تكثر من غير قصده ورضاه ، ولا أن تقل إذا لم يقصده ؛ محافظة على حق الفقراء ، ودفع بأن الخلطة إنما تؤثر من جهة خفة المؤتة باتحاد المرافق ، وذلك

⁽١) الشرح الكبير (٢/ ٥٠٤).

 ⁽۲) الشرح الكبير (۲/۳۰۵-۵۰٤).

⁽T) المجموع (7) (T).

⁽٤) صحيح البخاري (١٤٥٠).

 ⁽۵) سنن الدارقطني (۲/ ۱۰۶) .

وَالأَظْهَرُ : تَأْثِيرُ خُلْطَةِ النَّمَرِ وَالزَّرْعِ وَالنَّقْدِ وَعَرْضِ النَّجَارَةِ بِشَرْطِ اَلاَّ بَتَمَيَّزَ : النَّاطُورُ ، وَالْحَرِينُ ، وَالدُّكَانُ ، وَالْحَارِسُ ، وَمَكَانُ الْمِفْظِ .. وَنَحُوْهَا

لا يختلف بالقصد وعدمه ، وقوله : (أهل الزكاة) : احتراز عن غيره ، فلو كان أحدهما ذمياً أو مكاتباً . . فلا أثر للاشتراك والخلطة ، بل إن كان نصيب الحر المسلم نصاباً . . زكاه زكاة الانفراد ، وإلا . . فلا شيء عليه .

ولا بد من دوام الاشتراك والخلطة جميع السنة ، فلو ملك كل منهما أربعين شاة غرة المحرم ثم خلطا غرة صفر. . فلا تثبت الخلطة في هذه السنة في الجديد ، فيجب على كل منهما في المحرم شاة ، وفي القديم : نصف شاة ، وتثبت في السنة الثانية وما بعدها قطعاً ، وإذا خلطا عشرين من الفنم بعشرين ، وأخذ الساعي شاة من نصب أحدهما . . رجع على صاحبه بنصف قيمتها لا بنصف شاة ؛ لأنها غير مثلية ، ولو كان لأحدهما مئة وللآخر خمسون ، فأخذ الساعي الشاتين الواجبتين من صاحب المئة . . رجع بثلث قيمتهما ، أو من كل واحد شاة . . رجع بالثي قيمة شاته ، ولو تنازعا واحد شاة . . رجع صاحب المئة بثلث قيمة شاته ، ولو تنازعا في قيمة المأخوذ . . فالقول قول المرجوع عليه ؛ لأنه غارم .

(والأظهر : تأثير خلطة النمر والزرع والنقد وعرض التجارة) باشتراك أو مجاورة ؛ لعموم ما تقدم في الحديث : (ولا يفرق بين مجتمع ؛ خشية الصدقة) ، والثاني : لا تؤثر علطة الاشتراك ليس فيها ما في خلطة الماشية من نفع المالك تارة بتقليل الزكاة ، والثالث : تؤثر خلطة الاشتراك نقط ، وقيل : لا تؤثر خلطة الجوار في النقد وعرض التجارة ، وعلى الأول قال : (بشرط ألا يتميز) أي : في خلطة الجوار : (الناطور) بالمهملة () وهو : حافظ النخل والشجر ، (والدكان ، والحارس ، ومكان الحفظ ولوجوها) كالمتعهد ، وصورتها : أن يكون لكل واحد منهما صف نخيل أو زرع في حائط واحد ، أو كيس دراهم في صندوق واحد ، أو أمتعة تجارة في دكان واحد ، ولم يذكر في (الروضة » الشرط المذكور () ، والرافعي علل تأثير الخلطة بالارتفاق باتحاد الناطور وما ذكر معه () ، وزاد على ذلك في « شرح المهذب » : اتحاد الماء ، والحراث ، واللملف ، وجذاذ النخل ، والملقع ، واللماظ ،

⁽١) الناطور : بالمهملة والمعجمة . ﴿ دَقَائق المنهاج ﴾ (ص٤٥).

⁽٢) روضة الطالبين (٢/١٧٣) .

⁽٣) الشرح الكبير (٢/ ٥٠٧).

والحمال ، والكيال ، والوزان ، والميزان للتاجرين في حانوت واحد ، والبيدر . انتهل^(١) . وهو بموحدة ثم تحتانية : موضع دياس الحنطة ونحوها .

(ولوجوب زكاة الماشية) أي : الزكاة فيها كما في « المحرر »(٢) (شرطان) :

أحدهما: (مضي الحول في ملكه) روى أبو داوود وغيره حديث: " لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول)(٢) ، (لكن ما نتج من نصاب. يزكى بحوله) أي: النصاب ؟ بأن وجد فيه مع مقتض لزكاته من حيث العدد ؟ كمتة شاة نتج منها إحدى وعشرون ؟ فتجب شاتان ، وكأربعين شاة ولدت أربعين ثم ماتت وتم حولها على النتاج ؟ فتجب شاة ، وقيل : يشترط بقاء شيء من الأمهات ولو واحدة ، والأصل في ذلك : ما روى مالك في " المواطأ » عن عمر رضي الله عنه أنه قال لساعيه : (اعتد عليهم بالسخلة)(٤) ، وهو اسم يقع على الذكر والأنثى ، ويوافقه : أن المعنى في الشراط الحول : أن يحصل النماء والنتاج نماء عظيم ، فتتبع الأصول في الحول وإن ماتت فيه ، اشتراط الحول : أن يحصل النماء والنتاج نماء عظيم ، فتتبع الأصول في الحول وإن ماتت فيه ، ونتج من دون نصاب وبلغ به نصاباً . يبتدأ حوله من حين بلوغه ، وقد ذكره في « المحرر)(٥) .

(ولا يضم المملوك بشراء وغيره) كهية أو إرث إلى ما عنده (في الحول) لأنه ليس في معنى التاج وإن ضم إليه في النصاب ، مثاله : ملك ثلاثين بقرة سنة أشهر ، ثم اشترى عشراً ؛ فعليه عند تمام كل حول للعشر : ربع مسنة ، وعند تمام الحول الأول للثلاثين : تبيع ، ولكل حول بعده : ثلاثة أرباع مسنة ، وقال ابن سريج : لا يضم في النصاب كالحول ، فلا ينعقد الحول على العشر حتىٰ يتم حول الثلاثين فيستأنف حول الجميع ، (فلو ادعىٰ) المالك (النتاج بعد الحول . صدق) لأن الأصل : عدم وجوده قبله ، (فإن اتهم . حلف) وعبارة « الروضة » و « أصلها » : فإن اتهمه

المجموع (٥/٩٠٤).

⁽٢) المحرر (ص٩٣).

 ⁽٣) سنن أبي داوود (١٥٧٣) عن سيدنا علي رضي الله عنه ، وأخرجه البيهقي في «الكبرئ» (١٠٣/٤).
 والترمذي (١٣٦) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

⁽٤) الموطأ (١/٢٦٥).

⁽٥) المحرر (ص٩٣).

الساعي.. حلفه (()) و نحوها في و المحرر (()) وأعادها في و الروضة) آخر (كتاب قسم الصدقات) وقال : إن اليمين مستحبة بلا خلاف في هذا الذي لا يخالف الظاهر ، ومستحبة _ وقيل : واجبة _ فيما يخالف الظاهر ، وكتبه نه واتبهم وقيل : واجبة _ فيما يخالف الظاهر قائدا ، كتب بعت المال في أثناء الحول ثم اشتريته ، واتبهم الساعي في ذلك فيحلفه ، قال : فإن قلنا : اليمين مستحبة فامتنع منها.. فلا شيء عليه ، وإلا.. أخذت منه لا بالنكول ، بل بالسبب السابق () أي : لها ، (ولو زال ملكه في الحول) ببيع أو غيره (في بادل بمثله) كابل بإبل أو بنوع آخر كابل بيقر (. . استأنف) المحول ؛ لا تقطاع الأول بما فعله وإن قصد به الفرار من الزكاة ، والفرار منها مكروه ، وقيل : حرام .

(و) الشرط الثاني : (كونها سائمة) علىٰ ما يأتي بيانه ، والأصل في ذلك : ما تقدم في حديث البخاري : (وفي صدقة الغنم في سائمة ا ...) إلى آخره ، دل بمفهو مه علىٰ نفي الزكاة في معلوفة الغنم و في سائمة إبل في الغنم ، وقيس عليها معلوفة الإبل والبقر ، و وفي حديث أبي داوو د وغيره : و في كل سائمة إبل في أربعين : بنت لبون $^{(4)}$ قال الحاكم : صحيح الإسناد ، واختصت السائمة بالزكاة ؛ لتوفر مؤنتها المرعي في كلا مملوك .. فهل هي سائمة أو معلوفة ؟ وجهان في د البيان $^{(6)}$ ، (فإن علقت معظم الحول) لياد ونهاراً (.. فلا زكاة) فيها ، معلوفة ؟ وجهان في د البيان $^{(6)}$ ، (فإن علقت معظم الحول) لياد ونهاراً (.. فلا زكاة) فيها ، (وإلا) بأن علفت دون المعظم (.. فلا) تجب وجبت) زكاتها ؛ لقلته ، (وإلا) بأن لم تعش بدونه أو عاشت بدونه مع ضرر بين (.. فلا) تجب فيها زكاة ، والماشية تصبر عن العلف اليوم واليومين ولا تصبر الثلاثة ، والوجه الثاني : إن علفت قدراً يعد الإضافة إلي رفق الماشية .. فلا زكاة ، وإن احتم بالإضافة إليه .. وجبت .

وفسر الرفق بدرها ونسلها وأصوافها وأوبارها ، قال الرافعي : ويجوز أن يقال : المراد منه :

⁽١) روضة الطالبين (٢/ ١٨٦) ، الشرح الكبير (٢/ ٢٩٥) .

⁽٢) المحرر (ص٩٣).

⁽٣) روضة الطالبين (٢/ ٣٤٠).

⁽٥) روضة الطالبين (٢/ ١٩١) ، البيان (٣/ ١٥١) .

وَلَوْ سَامَتْ بِنَفْسِهَا أَوِ اُعْنَلَفَتِ السَّائِمَةُ ، أَوْ كَانَتْ عَوَامِلَ فِي حَرْثِ وَنَصْحٍ وَنَحُوهِ.. فَلاَ زَكَاةَ فِي الأَصَحُ . وَإِذَا وَرَدَتْ مَاءً.. أُخِذَتْ زَكَاتُهَا عِنْدُهُ ، وَإِلاَّ.. فَعِنْدُ بُثُوتِ أَفْلِهَا . وَيُصَدَّقُ ٱلْمَالِكُ فِي عَدَدِهَا إِنْ كَانَ ثِقَةً ، وَإِلاًّ . . فَتُعَدُّ عِنْدَ مَضِيقٍ .

وفق إسامتها ؛ فإن في الرعي تخفيفاً عظيماً ، والثالث : إن كانت الإسامة أكثر من العلف. . وجبت الزكاة ، وإلا. . فلا تجب ، والرابع : لا تجب الزكاة مع علف ما يتمول وإن قل ، أما علف ما لا يتمول.. فلا أثر له قطعاً ، ومن محل الخلاف : ما لو كانت تسام نهاراً وتعلف ليلاً في جميع السنة ، ولو قصد بالعلف قطع السوم. . انقطع الحول لا محالة ، ذكره صاحب « العدة » وغيره ، قال الرافعي: ولعله الأقرب، ولا أثر لمجرد نية العلف(١).

(ولو سامت) الماشية (بنفسها أو اعتلفت السائمة ، أو كانت عوامل في حرث ونضح) وهو حمل الماء للشرب (ونحوه) كحمل غير الماء (. . فلا زكاة في الأصح) نظراً في الأولين إلى اعتبار القصد في السوم وعدمه في العلف ، وفي الثالثة إلىٰ أن العوامل لاقتنائها للاستعمال لا للنماء ؛ كثياب البدن ومتاع الدار ، والثاني يقول : الاستعمال زيادة فائدة علىٰ حصول الرفق بإسامتها ، ويدل للأول : حديث الدارقطني : « ليس في البقر العوامل شيء »(٢) ، قال ابن القطان : إسناده صحيح .

(وإذا وردت ماء . . أخذت زكاتها عنده) ولا يكلفهم الساعي ردها إلى البلد ، كما لا يلزمه أن يتبع المراعي ، (وإلا) أي : وإن لم ترد الماء ؛ بأن اكتفت بالكلإ في وقت الربيع (. . فعند بيوت أهلها) وأفنيتهم كما نص عليه ، قال الرافعي : وقضيته : تجويز تكليفهم الرد إلى الأفنية ، وقد صرح به المحاملي وغيره(٢٣)، وفي المسألة حديث الإمام أحمد : « تؤخذ صدقات المسلمين على مياههم ٩(٤) ، وحديث البيهقي : « تؤخذ صدقات أهل البادية علىٰ مياههم وأفنيتهم »(٥) ، وهو إشارة إلى الحالين .

(ويصدق المالك في عددها إن كان ثقة ، وإلا. . فتعد عند مضيق) تمر به واحدة واحدة ، وبيد كل من المالك والساعي أو نائبهما قضيب يشيران به إلىٰ كل واحدة ، أو يصيبان به ظهرها ؛ فذلك أبعد عن الغلط ، فإن اختلفا بعد العد وكان الواجب يختلف به. . أعادا العد .

(٣)

الشرح الكبير (٢/ ٣٦٥) . (1)

سنن الدارقطني (١٠٣/٢) عن سيدنا على كرم الله وجهه . (٢)

الشرح الكبير (٣/ ١٢) . مسند أحمد (٢/ ١٨٤_ ١٨٥) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما . (1)

السنن الكبرى (٤/ ١١٠) عن سيدتنا عائشة رضى الله عنهما . (0)

باب زكاة النّب ت

(باب زكاة النبات)

أي : النابت من شجر وزرع .

(تختص بالقوت ، وهو من الثمار : الرطب والعنب ، ومن الحب : الحنظة والشعير والأرز) يفتح الهمزة وضم الراء وتشديد الزاي في أشهر اللغات ، (والعدس وسائر المقتات اختياراً) كاللمرة والحمص والباقلاء ، والدخن والجلبان ، فتجب الزكاة في ذلك ؛ لورودها في بعضه في الأحاديث الآتية ، وألحق به الباقي ، ولا تجب في السمسم والتين ، والجوز واللوز ، والرمان والتفاح ، ونحوها قولاً واحداً .

(وفي القديم : تجب في الزيتون والزعفران والورس) بسكون الراء ، وهو شبيه بالزعفران ، (والقرطم) بكسر القاف والطاء وضمهما ، (والعسل) من النحل ، روي الأول عن عمر رضي الله عنه (۱) ، وما بعده خلا الزعفران عن أبي بكر رضي الله عنه (۱) ، وقول الصحابي حجة في القديم ، وقيس فيه : الزعفران على الورس ، واحترزوا بقيد الاختيار عما يقتات في حال الضرورة ؛ كحيي الحنظل والغاسول ، ومن الأحاديث : ما روى أبو داورد والترمذي وابن حبان عن عتاب بن أسيد . بغتج الهمزة .. قال : (أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخرص العنب كما يخرص النخل ، وتؤخذ زكاته زبيباً كما تؤخذ زكاة النخل تمرأ (۱) ، وما روى الحاكم وقال : إسناده صحيح عن أبي موسى الأشعري : أنه صلى الله عليه وسلم قال له ولمعاذ حين بعثهما إلى اليمن : الا تأخذا الصدقة إلا من هذه الأربعة : الشمير ، والحنطة ، والتمر ، والزبيب (۱) وهذا الحصر إضافي ؛

⁽١) السنن الكبرئ (٤/١٢٥).

⁽٢) انظر (التلخيص الحبير) (٣٤٢/٣)) .

⁽٣) سنن أبي داوود (١٦٠٣) ، سنن الترمذي (٦٤٤) ، صحيح ابن حبان (٣٢٧٩) .

⁽٤) المستدرك (١/١).

وَيَصَابُهُ : خَمْسَةُ أَوْشَقِ ، وَهِيَ : أَلَفُ وَسِثْ مِنةِ رِطْلٍ بَعْدَاوِيَّةٍ ، وَبِاللَّمِشْفِيِّ : ثَلَاثُ مِنَةٍ وَسِئَّةٌ وَأَرْبَعُونَ رِطْلاَ وَثَلْنَانِ . قُلْتُ : الاَصَحُّ : ثَلاَثُ مِنَّةٍ وَاثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ وَسِئَةُ أَسْبَاعٍ وِطْلٍ ؛ لِأَنَّ الاَصَحَّ : أَنَّ رِطْلَ بَغْدَادَ : مِنَّةً وَنَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ وِرْهَما وَأَرْبَعَهُ أَسْبَاعٍ وِرْهَمٍ ، وَقِيلَ : بِلاَ أَسْبَاعٍ ، وَقِلَ : وَنَلاَقُونَ ، وَاللهُ أَعْلَمُ ...

لما روى الحاكم وقال: صحيح الإسناد عن معاذ: أنه صلى الله عليه وسلم قال: « قيما سقت السماء والسيل والبعل: العشر، وفيما سقي بالنضح: نصف العشر ه^(۱)، وإنما يكون ذلك في التمر والحنطة والحبوب، فأما القتاء والبطيخ والرمان والقضب. فعفو ؛ عفا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والقضب بسكون المعجمة: الرطبة بسكون الطاء ، (ونصابه خمسة أوسق) فلا زكاة في أقل منها ؛ قال صلى الله عليه وسلم: « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، رواه الشيخان ، وفي رواية لمسلم: « ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق ه^(۱) ، ولهي: ألف وست مئة رطل بغدادية) لأن الموسق: ستون صاعاً كما رواه ابن حبان وغيره في الحديث السابق، والصاع: أربعة أمداد كما هو معلوم ، والمعد: رطل وثلث بالبغدادي ، وقدرت به ؛ لأنه الرطل الشرعي ، قاله المحب الطبري ، (وباللقيشقي: ثلاث مئة وستة وأربعون رطلاً وثلثان) لأن الرطل الدمشقي: ست مئة درهم ، والرطل البغدادي : مئة وثلاثون درهماً فيما جزم به الرافعي ، فتضرب في ألف وست مئة . تبلغ مئتي ألف وثمانية آلاف ، ويقسم ذلك على ست

(قلت: الأصح: ثلاث مئة واثنان وأربعون وستة أسباع رطل ؛ لأن الأصح: أن رطل بغداد: مئة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم ، وقبل : بلا أسباع ، وقبل : وثلاثون ، وألله أعلم) بيانه : أن تضرب ما سقط من كل رطل وهو درهم وثلاثة أسباع درهم في ألف وست مئة . تبلغ ألفي درهم ومئتي درهم وخمسة وثمانين درهماً وخمسة أسباع درهم ، يسقط ذلك من مبلغ الضرب الأولى فيكون الزائد على الأربعين بالقسمة ما ذكره المصنف رحمه الله ، وعبارة « المحرر » : وهي – أي : الخمسة أوسق بالمن الصغير : ثمان مئة من م وبالكبير الذي وزنه ست مئة درهم : ثلاث مئة

⁽١) المستدرك (١/١) .

⁽٢) صحيح البخاري (١٤٠٥) ، صحيح مسلم (٩٧٩ ٥) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

⁽٣) صحيح مسلم (٩٧٩) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

وَيُغْتَبُرُ نَمْراَ أَوْ زَبِينا إِنْ تَتَمَّرَ أَوْ تَزَبَّكِ ، وَإِلاَّ . فَوَطَبَا وَعِبَا ، وَالْحَبُّ مُصَفَّى مِنْ بِنْبِهِ ، وَمَا التُّخِرَ فِي فِشْرِهِ - كَالأَرْزُ وَالْعَلَسِ - فَعَشَرَهُ أَوْشِي . وَلاَ يُكَمَّلُ جِنْسٌ بِجِنْسٍ ، ويُصَم النَّوْع ، وَيُغْرِجُ مِن كُلُّ بِفِسْطِهِ ، فَإِنْ عَشْرَ . أُخْرِجَ الْوَسَطُ ،

منَّ وستة وأربعون مناً وثلثا منُّ(۱) ، ولمساواة هذا المن للرطل الدمشقي عبر المصنف به ، والمن السطير و المن يد المصنف به ، والمن السفير : قال في « الدقائق » : وطلان (۱٬۲۰۰ كما قال الرافعي في « الشرح »(۱٬۲۰۰ ويوخد من كلامه : أن الرطل : منة درهم وثلاثون درهما كما أقصح به في (زكاة الفطر) ، وهذا النصاب تحديد (۱٬۰۰ وقبل : بالوزن » وقبل في بالكيل ۱٬۲۰ وقبل : بالوزن » وقال في « العدة » : بالتحديد في الكيل ، وبالتقريب في الوزن ؛ لأن التقدير به للاستظهار (۱٬۰۰) ويعتبر النصاب فيما تقدم على القديم على المذهب إلا الزعفران والورس ؛ لأن القابل : الايحصل للواحد منهما قدر النصاب ، فتجب في القليل منهما على المذهب ، والاعتبار في العسل : بالوزن كما قاله الجرجاني .

(ويعتبر) في قدر النصاب غير الحب (تمراً أو زبيباً إن تتمر أو تزبب ، وإلا . . فرطباً وعنباً) وتخرج الزكاة منهما كما صحح به الشيخ في « النتيبه ٢٠٠٠) ، (والحب مصفئ من تبنه) بخلاف ما يؤكل قشره معه كالذرة . . فيدخل في الحساب وإن كان قد يزال تنعماً كما تقشر الحنطة ، (وما ادخر في قشره) ولم يؤكل معه (كالأرز والعلس) بفتح العين واللام ، وسيأتي أنه نوع من الحنطة (. . فعشرة أوسق) نصابه ؛ اعتباراً لقشره الذي ادخاره فيه أصلح له وأبقل بالنصف ، وعن الشيخ أي حامد : أن الأرز قد يخرج منه الثلث فيعتبر ما يكون صافيه نصاباً ويؤخذ واجبهما في قشره .

(ولا يكمل) في النصاب (جنس بجنس) فلا يضم النمر إلى الزبيب ، ولا الحنطة إلى الشعير ، (ويضم النوع إلى النوع) كأنواع النمر ، وأنواع الزبيب وغيرهما ، (ويخرج من كل بقسطه ، فإن عسر) لكثرة الأنواع وقلة مقدار كل نوع منها (. . أخرج الوسط) منها لا أعلاها ولا أدناها ؛ رعاية

(1)

المحرر (ص٩٤) .

⁽٢) دقائق المنهاج (ص٤٥).

⁽۳) دفاق المهاج (ص ۵) .(۳) الشرح الكبير (۳/ ٥٥ ـ ٥) .

 ⁽٤) في (ب) و(و) زيادة : (على الأصح في الشرح) و الروضة) .

⁽٥) في (ب) زيادة : (على الأصح).

 ⁽٦) نقله الرافعي في ٩ الشرح الكبير ٢ (٣/٥٦).

⁽٧) التنبيه (ص(٤)).

وْيُضَمَّ الْمُلَسُ إِلَى الْحِنْطَةِ ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنْهَا ، وَالشَّلْتُ جِنْسٌ مُسْتَكِلٌ ، وَقِيلَ : شَجِيرٌ ، وَقِيلَ : حِنْطَةٌ . وَلاَ يُضَمَّ نَمَوُ عَامٍ وَزَرْعُهُ إِلَىٰ آخَرَ . وَيُضَمَّ نَمَوُ الْغَامِ بَعْضُهُ إِلَىٰ بَعْض إِذْرَاكُهُ ، وَقِيلَ : إِنْ طَلَعَ النَّانِي بَعْدَ جَدَادِ الأَوَّلِ.. لَمْ يُضَمَّ . وَزَرْعَا الْمُعَامِ يُضَمَّانِ ، وَالْأَطْهَرُ : اغْتِبَارُ وَقُوعِ حَصَادَتِهِمَا فِي سَنَةٍ

للجانبين ، ولو تكلف وأخرج من كل نوع بقسطه . . جاز^(۱۱) ، وقيل : يجب ذلك ، وقيل : يجب ذلك ، وقيل : يجب الإخراج من الغالب ويجعل غيره تبعاً له ، ومنهم من قطع بالأول ، (ويضم العلس إلى الحنطة ؛ لأنه نوع منها) وهو قوت صنعاء اليمن ، (والسلت) بضم السين وسكون اللام (جنس مستقل) فلا يضم إلى غيره ، (وقيل : ضعير) فيضم إليه ، ووقيل : حنطة) فيضم إليها ، وهو : حب يشبه المحنطة في اللون والنعومة والشعير في برودة الطبع ، وقيل : إنه في صورة الشعير وطبعه حار كالمحنطة فالحق بها في وجه وبه في آخر ؛ للشبهين ، والأول قال : اكتسب من تركب الشبهين طبعاً انفرد به وصار أصلاً برأسه .

و لا يضم ثمر عام وزرعه إلى) ثمر وزرع عام (آخر) في إكمال النصاب وإن فرض إطلاع ثمرة العام الثاني قبل جداد ثمرة الأول ، (ويضم ثمر العام بعضه إلى بعض وإن اختلف إدراكه) لاختلاف أنواعه ، أو بلاده حرارة وبرودة ؟ كتجد وتهامة ، فتهامة : حارة يسرع إدراك الثمر بها ، بخلاف نجد ؟ لبردها ، (وقيل : إن طلع الثاني بعد جداد الأول) بفتح الجيم وكسرها وإهمال الدالين ، في « الصحاح » : أي : قطعه (. . لم يضم) لأنه يشبه ثمر عامين ، وعلى هذا : لو طلع قبل جداد الأول ربعد بدو صلاحه . . فوجهان ، أصحهما في « التهذيب » : لا يضم () ، وعليه أيضاً يقام وقت الجداد مقام الجداد في أفقه الوجهين ، ولو طلع الثاني قبل بدو صلاح الأول . . ضم إليه جزماً .

(وزرعا العام يضمان) وذلك كالذرة تزرع في الخريف والربيع والصيف ، (والأظهر) في الضم : (اعتبار وقوع حصاديهما في سنة) وإن كان الزرع الأول خارجاً عنها ، فإن وقع حصاد الثاني بعدها . . فلا ضم ؛ لأن الحصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجوب ، والثاني : الاعتبار بوقوع الزرعين في سنة وإن كان حصاد الثاني خارجاً عنها ؛ لأن الزرع هو الأصل والحصاد فرعه وثمرته ، والثالث : الاعتبار بوقوع الزرعين والحصادين في سنة ؛ لأنهما حينتذ يعدان زرع سنة واحدة ،

⁽١) في (ج) زيادة : (جاز ، بل هو الأفضل كما ذكره في « شرح المهذب ») .

⁽٢) التهذيب (٣/ ٧٩).

بخلاف ما إذا كان الزرع الأول ، أو حصاد الثاني خارجاً عنها ، وهي اثنا عشر شهراً عربية ، والميتار بوقوع أحد الطرفين الزرعين أو الحصادين في سنة ، وفي قول : إن ما زرع بعد حصد الأول في العام. . لا يضم إليه ، ومنهم من قطع بالضم فيما لو وقع الزرع الثاني بعد اشتداد حب الأول ، والأصح : أنه على الخلاف ، ولو وقع الزرعان معا أو على التواصل المعتاد ثم أدرك أحدهما والآخر بقل لم يشتد حبه . . فالأصح : القطع فيه بالضم ، وقيل : على الخلاف .



[إذا اختلف المالك والساعي. . فالقول قول المالك]

لو اختلف المالك والساعي في أنه زرع عام أو عامين.. صدق المالك في قوله: عامين، فإن اتهمه الساعي.. حلفه استحباباً ؛ لأن ما ادعاه ليس مخالفاً للظاهر، ذكره في " شرح المهذب ١٠١٦.

非 幸 等

(وواجب ما شرب بالمعطر أو عروقه لقربه من الماء) وهو البعل (من ثمر وزرع : العشر) وفي معنى ذلك : ما شرب من ماء ينصب إليه من جبل أو نهر أو عين كبيرة ، (و) واجب (ما سقي بنضح) بان سقي من ماء بثر أو نهر ببعير أو بقرة ويسمى ناضحاً (أو دولاب) $^{(7)}$ أو دالمية : وهي ما تديره المقرة ، أو ناهورة : وهي معناه : المغصوب ؛ لعظم المنة فيه (نصفه) أي : نصف العشر ، والغرق : ثقل المؤنة فيه (نصفه) أي : نصف العشر ، والغرق : ثقل المؤنة في هذلك : حديث البخاري : ﴿ فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً : العشر ، وفيما سقي بالنضح : نصف العشر $^{(7)}$ ، وحديث مسلم : ﴿ فيما سقت الأنهار والغيم : العشر ، وفيما سقي بالسانية : نصف العشر $^{(8)}$) وحديث أيي داوود : ﴿ فيما سقت السماء والأنهار والعيون أو كان بعلاً: العشر ، وفيما سقي بالسواني أو النضح : نصف العشر $^{(8)}$ ،

⁽¹⁾ Ilanana (0/273).

 ⁽۲) الدولاب: بضم الدال وقتحها ، فارسي معرب . ﴿ دَفَاتِق المنهاج ﴾ (ص ٥٥) .

⁽٣) صحيح البخاري (١٤٨٣) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

 ⁽٤) صحيح مسلم (٩٨١) عن سيدنا جابر رضي الله عنه .

⁽٥) سنن أبي داوود (١٥٩٦) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

والعثري بفتح المهملة والمثلثة : ما سقي بماء السيل ، قاله الأزهري وغيره^(١) ، والغيم : المطر ، والسانية والناضح : اسم للبعير والبقرة الذي يسقىٰ عليه من البئر أو النهر ، والأنثىٰ ناضحة .

(والقنوات كالمطر على الصحيح) ففي المسقي بما يجري فيها من النهر : العشر ، وقبل : نصفه ؛ لكثرة المؤنة فيها ، والأول يمنع ذلك .

(و) واجب (ما سقي بهما) أي : بالنوعين كالنضح والمطر (سواه : ثلاثة أرباعه) أي : المسر ؛ عملاً بواجب النوعين ، (فإن غلب أحدهما . فقي قول : يعتبر هو) فإن كان الغالب المطر . فالواجب : العشر ، أو النضح . فضف العشر ، (والأظهر : يقسط) والغلبة والتقسيط (باعتبار عيش الزرع) أو الثمر (ونمائه ، وقيل : بعدد السقيات) والمراد : النافعة بقول أهل الخبرة ، ويعبر عن الأول باعتبار المدة ، فلو كانت المدة من يوم الزرع إلى يوم الإدراك ثمانية أشهر واحتاج في ستة أشهر زمن الشتاء والربيع إلى سقيتين فسقي بماء السماء ، وفي شهرين من زمن السيف إلى شقب شقي بالنضح : وفي أول اعتبرنا عدد السقيات . فعلى قول التوزيع : يجب خصف العشر ؛ لأن عدد السقيات بالنضح أكثر ، وإن اعتبرنا المدة . فعلى قول التوزيع : يجب نصف العشر وربع عدد السقيات بالنضح أكثر ، وإن اعتبرنا المدة . فعلى قول التوزيع : يجب نامه السماء أطول .

ولو سقي الزرع بماء السماء والنضح وجهل مقدار كل منهما. . وجب فيه ثلاثة أرباع العشر ؟ أخذاً بالاستواء ، وقيل : نصف العشر ؟ لأن الأصل : براءة اللدمة من الزيادة عليه ، وسواء في جميع ما ذكر في السقي بماءين أنشأ الزرع على قصد السقي بهما ، أم أنشأه قاصداً السقي بأحدهما ثم عرض السقي بالأخر ، وقيل : في الحال الثاني يستصحب حكم ما قصده ، ولو اختلف المالك والساعي في أنه بماذا سقي . صدق المالك ؟ لأن الأصل : عدم وجوب الزيادة عليه ، قال في «رح المهذب» : فإن اتهمه الساعي . حلفه ، وهنذه اليمين مستحبة بالاتفاق ؟ لأن قوله لا يخالف الظاهر ") ، ولو كان له زرع مستي بماء السماء وآخر مسقي بالنضح ولم يبلغ واحد منهما

 ⁽١) تهذیب اللغة (٢/ ٣٢٤) .

⁽٢) المجموع (٥/٢٢٤).

وَتَجِبُ بِبُدُوَّ صَلاَح ٱلنَّمَرِ ، وَٱشْتِدَادِ ٱلْحَبِّ . وَيُسَنُّ خَرْصُ النَّمَرِ إِذَا بَدَا صَلاَحُهُ عَلَىٰ مَالِكِهِ ، وَٱلْمَشْهُورُ : إِدْخَالُ جَمِيعِهِ فِي ٱلْخَرْصِ ، وَأَنَّهُ يَكْفِي خَارِصٌ ،

نصابًا. . ضم أحدهما إلى الآخر لتمام النصاب وإن اختلف قدر الواجب ؛ وهو العشر في الأول ونصفه في الآخر ، وضم في « شرح المهذب » إلى الزرع في ذلك التمر (١٠) .

(وتجب) الزكاة فيما تقدم (ببدو صلاح الثمر) لأنه حينتذ ثمرة كاملة وهو قبل ذلك بلح وحصرم ، (واشتداد الحب) لأنه حينئذ طعام وهو قبل ذلك بقل ، ولا يشترط تمام الاشتداد ، كما لا يشترط تمام الصلاح في الثمر ، وبدو الصلاح في بعضه كبدوه في الجميع ، قال في « شرح المهذب » : واشتداد بعض الحب كاشتداد كله(٢) ، وسيأتي في (باب الأصول والثمار) قوله : (وبدو صلاح الثمر ظهور مبادىء النضج والحلاوة فيما لا يتلون ، وفي غيره ؛ بأن يأخذ في الحمرة أو السواد) وأسقط قول « المحرر » هنا تفريعاً علىٰ بدو الصلاح : حتىٰ لو اشترىٰ أو ورث نخيلاً مثمرة وبدا الصلاح عنده. . كانت الزكاة عليه لا علىٰ من انتقل الملك عنه^(٣) ؛ للعلم بتفريعه ، وليس المراد بوجوب الزكاة بما ذكر : وجوب الإخراج في الحال ، بل المراد : انعقاد سبب وجوب إخراج التمر والزبيب ، والحب المصفىٰ عند الصيرورة كذلك ، ولو أخرج في الحال الرطب والعنب مما يتتمر ويتزبب.. لم يجزه ، ولو أخذه الساعي.. لم يقع الموقع ، ومؤنة جداد التمر وتجفيفه وحصاد الحب وتصفيته من خالص مال المالك لا يحسب شيء منها من مال الزكاة .

(ويسن خرص الثمر) الذي تجب الزكاة فيه (إذا بدا صلاحه علىٰ مالكه) لأمره صلى الله عليه وسلم بخرصه في حديث عتاب بن أسيد المتقدم أول الباب^(٤) ؛ فيطوف الخارص بكل نخلة ويقدر ما عليها رطباً ثم تمراً ، ولا يقتصر علىٰ رؤية البعض ، وقياس الباقي به ، وإن اتحد النوع. . جاز أن يخرص الجميع رطباً ثم تمراً ، (والمشهور : إدخال جميعه في الخرص)^(ه) وفي قول قديم وجديد : يترك للمالك ثمر نخلة أو نخلات يأكله أهله ، ويختلف ذلك بقلة عياله وكثرتهم ، ويقاس بالنخل في ذلك كله : الكرم ، (وأنه يكفي خارص) واحد ؛ لأن الخرص ينشأ عن اجتهاد ، وفي

المجموع (٥/٢٠١). (1)

المجموع (٥/٢٦٦). **(Y)** (٣) المحرر (ص٩٥).

الحديث سبق تخريجه . (1)

الخرص : حَزْرُ ما على النخل من الرطب تمرأ . ﴿ دَقَائِقَ المنهاجِ ﴾ (ص٥٥) .

قول : لا بد من اثنين ؛ لأنه تقدير للمال فيشبه التقويم ، وقطع بعضهم بالأول ، (وشرطه) واحداً كان أو اثنين مع علمه بالخرص : (العدالة) في الرواية ، (وكذا الحرية والذكورة في الأصح) هو مبني علمي الاكتفاء بواحد ، فإن اعتبرنا اثنين . . جاز أن يكون أحدهما عبداً أو امرأة ، وهنذا مقابل الأصح .

(فإذا خرص. فالأظهر: أن حق الفقراء ينقطع من عين الشمر، ويصير في ذمة المالك التمر والزبيب لبخرجهما بعد جفافه، ويشترط) في الانقطاع والصيرورة المذكورين: (التصريح) من الخارص (بتضمينه) أي : حق الفقراء للمالك، (وقبول المالك) التضمين (على المذهب) فإن الخارص (بنفس لفرص) فلا يحتاج إلى تضمينه من الفقراء على ما كان، (وقبل : ينقطع) حقهم لم يضمنه أو ضمنه فلم يقبل المالك. بقي حق الفقراء على ما كان، (وقبل : ينقطع) حقهم وجهي الطريقة الثانية، وثانيهما: أنه لا بدمن تضمين الخارص، وعلى هذاه: قال الإمام: الذي أراه: أنه لا يحتاج إلى قبول المالك (٬٬٬ ومقابل الأظهر: أن حق الفقراء لا ينقطع من عين الشعر بخرصه وتضمين الخارص، وقبول المالك له لغو، بل يبغى حقهم على ما كان، وفائدة الخرص على هذا قبل العبرة، والأول قول التضمين على هذا قول العبرة، والأول قول التضمين . وعلى قال : (فإذا ضمن) أي : المالك (٬. جاز تصرفه في جميع المخروص بيعاً وغيره) أما قبل الخرص. ففي ه التهذيب ٤ : لا يجوز له أن يأكل شيئاً ، ولا أن يتصرف في شيء ٬٬٬ ، فإن لم يبعث الحاكم خارصاً أو لم يكن حاكم. . تحاكم إلى عدلين يخرصان عليه ، ولا مدخل للخرص في يبعث الحاكم خارصاً أو لم يكن حاكم. . تحاكم إلى عدلين يخرصان عليه ، ولا مدخل للخرص في الحب ؛ لأنه لا يمكن الوقوف على قدره لاستناه .

(ولو ادعىٰ) المالك (هلاك المخروص) كله أو بعضه (بسبب خفي ؛ كسرقة ، أو ظاهر عرف) كالبرد والنهب والجراد ونزول العسكر ، واتهم في الهلاك به (. . صدق بيعينه) وإن لم يتهم في

نهایة المطلب (۲۲۰/۲).

⁽۲) التهذيب (۳/ ۸٤).

ْ فَإِنْ لَمْ يُعْرَفِ الظَّاهِرُ . . طُولِبَ بِبَيِّتَةِ عَلَى الصَّحِيحِ ، ثُمَّ يُصَدَّقُ بِيَمِينِهِ فِي الْهَلاَكِ بِهِ . وَلَوِ ادَّعَىٰ حَيْثَ الْخَارِصِ أَوْ عَلَطُهُ بِمَا يَنْعُدُ . . لَمْ يُعْبَلْ ، أَوْ بِمُخْتَلِ . . فَبِلَ فِي الأصْعُ

ذلك.. صدق بلا يمين ، (فإن لم يعرف الظاهر.. طولب ببينة) بوقوعه (على الصحيح) لإمكانها ، (ثم يصدق بيمينه في الهلاك به) والثاني : يصدق بيمينه بلا بينة ؛ لأنه موتمن شرعاً ، واليمين فيما ذكر مستحبة ، وقيل : واجبة ، ولو اقتصر على دعوى الهلاك.. قال الرافعي : فالمفهوم من كلام الأصحاب : قبوله مع اليمين ؛ حملاً على وجه يغني عن البينة (١) ، قال في « شرح المهذب » : وهو كما قال الرافعي : ولو قال : هلك بحريق وقع في الجرين ، وعلمنا أنه لم يقع في الجرين ، وعلمنا أنه لم

(ولو ادعل حيف المخارص) فيما خرصه (أو غلظه) فيه (بما يبعد. . لم يقبل) وعبارة (الروضة » كـ (أصلها » : في الأولى : لم يلتفت إليه كما لو ادعل ميل الحاكم أو كذب الشاهد. . لا يقبل إلا ببينة ، وفي الثانية : لم يقبل في حط جميعه ، وفي حط المحتمل منه وجهان ، أصحهما : يقبل^(٢٢) ، (أو بمحتمل) بفتح الميم (. . قبل في الأصح) هو صادق بما في « الروضة » ك « أصلها » : أنه إن كان فوق ما يقع بين الكيلين ؛ كخمسة أوسق في مئة . قبل ، فإن اتهم . . حلف ⁽¹³⁾ ؛ أي : استحباباً ، وقبل : وجوباكما ذكره في « شرح المهذب »⁽⁰⁾ ، وإن كان قدر ما يقع بين الكيلين ؛ أي : كوسق في مئة وادعاه بعد الكيل . فوجهان :

أحدهما : لا يحط ؛ لاحتمال أن النقص وقع في الكيل ، ولو كيل ثانياً. . لوفَّيٰ .

والثاني : يحط ؛ لأن الكيل يقين والخرص تخمين فالإحالة عليه أولىٰ ، وزاد : قلت : هـٰذا أقوىٰ ، وصحح إمام الحرمين الأول^(٢) ، وكذا قال في ³ شرح المهذب ،(^{٧٧)} ، وفي بعض نسخ

⁽١) الشرح الكبير (٣/ ٨٥).

⁽٢) المجموع (٥/ ٤٣٩) ، الشرح الكبير (٣/ ٨٤) .

⁽٣) روضة الطالبين (٢/ ٢٥٤) ، الشرح الكبير (٣/ ٨٤) .

⁽٤) روضة الطالبين (٢/ ٢٥٤).

 ⁽٥) المجموع (٥/٤٤).

⁽٦) روضة الطالبين (٢٥٤/٢).

⁽V) المجموع (٥/٠٤٤).

« شرح الرافعي » : (وأصحهما) بدل (والثاني)^(۱) ، ويوافقه تصحيح « المحرر »⁽¹⁾ ، وفي

« شرح المهذب » تصوير الإمام المسألة بعد فوات عين المخروص^(٣) ؛ أي : فإن بقي . . أعيد كيله وعمل به ، ولو ادعىٰ غلط الخارص ولم بيين قدراً . لم تسمع دعواه .

. .

(١) الشرح الكبير (٣/ ٨٥).

(٢) المحرر (ص٩٦) .

(٣) المجموع (٥/٤٤٠).

مابئ زكاة النّت

نِصَابُ ٱلْفِضَّةِ : مِثْنَا دِرْهَمٍ ، وَاللَّهَبِ : عِشْرُونَ مِثْقَالاً بِورْنِ مَكَّةَ ، وَزَكَاتُهُمَا : رُبُعُ عُشْرٍ . وَلاَ شَيْءَ فِي ٱلْمُغْشُوشِ حَتَّى يَبْلُغَ خَالِصُهُ نِصَاباً

(باب زكاة النقد)

أي : الذهب والفضة ، مضروباً كان أو غير مضروب .

(نصاب الفضة: متنا درهم، والذهب: عشرون مثقالاً بوزن مكة، وزكاتهما ربع عشر) في النصاب وما زاد عليه، ولا زكاة فيما دونه ؛ قال صلى الله عليه وسلم: «ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة» رواه الشيخان (۱)، وأواق: كجوار، وإذا نطق بيائه. تشدد وتخفف، ووروى البخاري في حديث أبي بكر في كتابه السابق ذكره في (زكاة الحيوان): « وفي الرقة: ربع المعشر ۱۳٬۳، والرقة والورق: الفضة، والهاء عوض من الواو، والأوقية بضم الهمزة وتشديد الباء: أربعون درهماً، قال في «شرح المهذب»: بالنصوص المشهورة وإجماع المسلمين (۱۳، قال و وغيره بإسناد صحيح أو حسن عن علي، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من عشرين دينارأشي، ، وفي عشرين نصف دينار ۱۵٪.

وقوله : (بوزن مكة) استدلوا عليه بحديث : « المكيال مكيال أهل المدينة ، والوزن وزن مكة » رواه أبو داوود والنساني بإسناد صحيح^(ه) ، والدرهم : ستة دوانيق ، والمنقال : درهم وثلاثة أسباعه ، فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، ولو نقص عن النصاب حبة أو بعضها . فلا زكاة وإن راج رواج النام ، ولو نقص في ميزان وتم في آخر . . فالصحيح : لا زكاة ، ولا يكمل نصاب أحد النقدين بالآخر .

(ولا شيء في المغشوش) منهما (حتىٰ يبلغ خالصه نصاباً) فإذا بلغه. . أخرج الواجب خالصاً ، أو

 ⁽١) صحيح مسلم (٩٧٩) ، صحيح البخاري (١٤٠٥) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

⁽٢) صحيح البخاري (١٤٥٤) عن سيدنا أنس رضي الله عنه .

⁽T) المجموع (1/1).

⁽٤) سنن أبي داوود (١٥٧٣) ، وانظر (المجموع ٤ (٦/٦) .

 ⁽٥) سنن أبي داوود (٣٣٤٠) ، سنن النسائي (٢٣١١) عن سيدنا ابن عمر رضى الله عنهما .

وَلَوِ اَخْتَلَطَ إِنَاءٌ مِنْهُمَّ اَرْجُهِلَ أَكَثَرُهُمَا.. . زُكِّيَ الأَكْثَرُ ذَهَبَا وَنِضَّةً ، أَوْ مُيُّرَ . وَيُزَكِّى الْمُحَرَّمُ مِنْ حُلِيٍّ وَغَنِيْوٍ ، لاَ الْمُبَاحُ فِي الأَظْهَرِ ، فَمِنَ الْمُحَرَّمِ : الْإِنَاءُ ، وَالسُّوَارُ وَالْخَلْخَالُ لِلْبُسِ الرَّجُلِ ، فَلَوِ اَتَّخَذَ سِوَاراً بِلاَ فَصْدِ أَوْ بِقَصْدِ إِجَارَتِهِ لِمَنْ لَهُ اسْتِهْمَالُهُ.. فَلا زَكَاةً فِي الأَصْحُ ، وَكَذَا لَوِ انْكَسَرَ الْحُلِئِي وَقَصَدَ إِصْلاَحَهُ . وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ خُلِئِي الذَّهَبِ

أخرج من المغشوش ما يعلم اشتماله على خالص بقدر الواجب .

(ولو اختلط إناء منهما) بأن أذيبا معاً وصيغ منهما الإناء (وجهل أكثرهما . . زكي الأكثر ذهباً وفضة) فإذا كان وزنه ألفاً ؛ من أحدهما ست مئة ، ومن الآخر أربع مئة . . زكي ست مئة ذهباً وست مئة فضة ، (أو ميز) بينهما بالنار ، قال في « البسيط » : ويحصل ذلك بسبك قدر يسير إذا تساوت أجزاؤه .

(ويزكّى المحرّم من حلي) بضم الحاء وكسر اللام وتشديد الياء: جمع حلي بفتح الحاء وصكون اللام (وغيره) بالجر، (لا المباح في الأظهر) الخلاف مبني على أن الزكاة في النقد لجوهره أو للاستغناء عن الانتفاع به، فتجب في المباح على الأول دون الثاني، (فمن المحرم: لجوهره أو للاستغناء عن الانتفاع به، فتجب في المباح على الأول دون الثاني، (فمن المحرم: الإناء) من الذهب أو الفضة للرجل والمرأة، وهو محرم لعينه، (والشُوار، والخلخال) بفتح (بلا قصد، أو بقصد إجارته لمن له استعماله.. فلا زكاة) فيه (في الأصح) لانتفاء القصد المحرم، والثاني: ينظر في الأولى إلى أنه ليس له لبسه، وفي الثانية إلى أنه معد للنماء، ولو اتخذه ليعيره.. فلا زكاة جزماً عند الجمهور، وحكى الإمام فيه خلافاً\(^1)، (وكذا لو انكسر الحلي) لمن له لبسه بحيث يمنع الاستعمال (وقصد الإمامة عنه خلافاً\(^1)، (وكذا لو انكسر الحلي) لمن له لبسه بحيث يمنع الاستعمال (وقصلاحه).. لا زكاة في في الأصح؛ لدوام صورته وقصد إصلاحه، والثاني: فيه الزكاة؛ لتعذر وأول الحول/: وقت الانكسار، وكذا لو قبل الإصلاح وقصد كنزه، ولو لم يقصد شيئاً.. وأول الحول/: وقت الانكسار، وكذا لو قبل الإصلاح وقصد كنزه، ولو لم يقصد شيئاً.. فوجهان، وقبل: قولان، أرجحهما: الوجوب، ولو كان الانكسار لا يمنع الاستعمال.. فلا

(ويحرم على الرجل حلي الذهب) قال صلى الله عليه وسلم: "أحل الذهب والحرير لإناث أمتي،

⁽١) نهاية المطلب (٢٨٨ /٣) .

إِلاَّ الأَنْفَ وَالأَنْمُلَةَ وَالسَّنَّ لاَ الإِصْبَعَ ، وَيَحْرُمُ سِنَّ الْخَاتَمِ عَلَى الصَّجِيحِ . وَيَحِلُّ لَهُ مِنَ الْفِضَّةِ الْخَاتَمْ ، وَحِلْيُهُ الاَتِ الْحَرْبِ ـ كَالسَّيْفِ وَالوُمْحِ وَالْمِنْطَقَةِ ـ لاَ مَا لاَ يَلْبَسُهُ كَالسَّرْجِ وَالْلُجَامِ فِي الْأَصَحُ ...

وحرم على ذكورها ، صححه الترمذي (1) ، (إلا الأنف والأنعلة) بتثليث الميم والهمزة (والسن) فيجوز اتخاذها لمن قطع أنفه أو أنملته أو قلعت سنه ، (لا الإصبع) (2) فلا يجوز اتخاذها ، والأصل في ذلك : (أن عرفجة بن أسعد قطع أنفه يوم الكلاب _ يضم الكاف : اسم لماء كانت الوقعة عنده في الجاهلية _ فاتخذ أنفاً من ورق فأتن عليه ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم فاتخذ أنفاً من ذهب) رواه أبو داوود والنسائي والترمذي وحسنه (2) ، وقيس على الأنف : الأنملة والسن ، وتجويز الثلاثة من الفضة أولى ، والفرق بين الأنملة والأصبع : انها تعمل ، بخلاف الأصبع واليد ، فلا يجوز اتخاذهما من ذهب ولا فضة ، قال في « الروضة » : وفيه وجه : أنه يجوز (1) .

(ويحرم سن الخاتم)^(ه) من ذهب على الرجل (على الصحيح) وقال الإمام : لا يبعد تشبيه القليل منه بالضبة الصغيرة في الإناء ، وعبر بتطويق الخاتم بأسنانه^(۱۲) ، وفرق الرافعي بأن الخاتم ألزم للشخص من الإناء واستعماله أدوم^(۷) .

(ويحل له من الفضة الخاتم) لأنه صلى الله عليه وسلم (اتخذ خاتماً من فضة) رواه الشيخان^(۱۸) ، (وحلية آلات الحرب كالسيف والرمح والمنطقة) بكسر الميم ، والدرع والخف وأطراف السهام ؛ لأن ذلك يغيظ الكفار ، (لا ما لا يليسه ؛ كالسرج واللجام) والركاب ، والثفر ، ويرة الناقة (في الأصبح) والثاني : يلحقه بالأول ، ولا يحل له تحلية شيء مما ذكر بالذهب .

- (١) سنن الترمذي (١٧٢٠) عن سيدنا أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .
- (٢) الأصبع: مثلثة الهمزة والباء ، والعاشرة أصبوع . « دُقائق المنهاج » (ص٥٥) .
- (٣) سنن أبي داوود (٤٢٣٢) ، النسائي (٩٤٠٠) ، الترمذي (١٧٧٠) عن سيدنا عرفجة بن أسعد رضي الله
 عنه .
 - (٤) روضة الطالبين (٢/ ٢٦٢) .
- (٥) الخاتم: بفتح الناء وكسرها ، وخاتام ، وخيتام . اهـ « دقائق المنهاج » (ص٥٥) ، وسن الخاتم : المراد
 به : الشعبة التي يستمسك الفص بها .
 - (٦) نهاية المطلب (٣/ ٢٨٥).
 - (٧) الشرح الكبير (٣/٩٩).
 - (٨) صحيح البخاري (٦٥) ، صحيح مسلم (٢٠٩٢) عن سيدنا أنس رضي الله عنه .

وَلَيْسَ لِلْمُرْأَةِ حِلْيَةُ آلَةِ الْحَرْبِ، وَلَهَا لَبُسُ أَنْوَاعِ حُلِيُّ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَكَذَا مَا نُسِجَ بِهِمَا فِي الاَصْحُ. وَالاَصْحُ : تَخْرِيمُ النُّبَالَغَةِ فِي السَّرَفِ كَخَلْخَالِ وَزْنَّهُ مِثْنَا دِينَارٍ، وَكَذَا إِسْرَافُهُ فِي اللَّهُ الْحَرْبِ، وَجَوَارُ تَخْلِيمُ النُّمُوسَخَفِ بِفِضَّةٍ، وَكَذَا لِلْمُرْأَةِ بِلَنَهَبٍ. وَشَرْطُ زَكَاةِ النُقْلِدِ: الْحَوْلُ. وَلاَ زَكَاةً فِي سَائِرِ الْجَرَاهِرِ كَاللَّؤْلُو.

(وليس للمرأة حلية آلة الحرب) بالذهب والفضة ؛ لما فيه من التثبيه بالرجال ، وليس لها التشبه بهم وإن جاز لها المحاربة بآلة الحرب في الجملة ، (ولها ليس أنواع حلي الذهب والفضة) كالطوق والخاتم والسحار والخلخال ، وكذا النعل ، وقيل : لا ؛ للسرف ، (وكذا ما نسج بهما) لها لبسه (في الأصح) والثاني : لا ؛ لما فيه من السرف والخيلاء .

(والأصح: تحريم المبالغة في السرف) للمرأة (كخلخال وزنه مثنا دينار ، وكذا إسرافه) أي : الرجل (في آلة الحرب) فإنه يحرم في الأصح ، (و) الأصح : (جواز تحلية المصحف بفضة) للرجل والمرأة ، (وكذا للمرأة بذهب) لا للرجل ، والثاني : الجواز لهما ، والثالث : المنع لهما ، ولا يجوز تحلية سائر الكتب قطعاً .

. (وشرط زكاة النقد : الحول) لحديث أبي داوود وغيره : ﴿ لَا زَكَاةَ فِي مَالَ حَتَىٰ يَحُولُ عَلَيْهِ الحول (١٠٠) .

(ولا زكاة في سائر الجواهر كاللؤلؤ) والياقوت ؛ لعدم ورودها في ذلك .

^{* * *}

⁽١) سنن أبي داوود (١٥٧٣) ، وأخرجه أحمد (١٤٨/١) ، والبيهقي (٩٥/٤) عن سيدنا علمي رضي الله عنه .

بإب زكاة المعدن والزِ كاز والتحب ارة

مَنِ اَسْتَخْرَجَ ذَهَبَا أَوْ فِشَّةً مِنْ مَعْدِنِ.. لَزِمَهُ رُبُعُ عُشْرِهِ ، وَفِي قَوْلِ : الْخُمْسُ ، وَفِي قَوْلِ : إِنْ حَصَلَ بِتَكَبِ.. فَرُبُعُ عُشْرِهِ ، وِإِلاَّ.. فَخُمْسُهُ . وَيُشْتَرَطُ النَّصَابُ لاَ الْحَوْلُ عَلَى الْمُذْهَبِ فِيهِمَا . وَيُصْمُّ بَعْضُهُ إِلَىٰ بَعْضِ إِنْ بَتَابَعَ الْخَمَلُ ، وَلاَ يُشْتِرُطُ اتْصَالُ النَّيْلِ عَلَى الْجَدِيدِ ، وَإِذَا قُطِعَ الْعَمْلُ بِعُذْرٍ.. ضُمَّ ، وَإِلاَّ.. فَلاَ يُشَمُّ الأَوْلُ إِلَى النَّانِي

(باب زكاة المعدن والركاز والتجارة)

(من استخرج ذهباً أو فضة من معدن) أي : مكان خلقه الله فيه ، موات أو ملك له كما ذكره في
« شرح المهلاب ، عن الأصحاب (() ، ويسمى المستخرج معدناً أيضاً كما في الترجمة (. . لزمه ربع
عشره) لملكه إياه كما في غير المعدن ؛ لشمول الأدلة ، (وفي قول : الخمس) كالركاز ؛ بجامع
الخفاء في الأرض ، (وفي قول : إن حصل بتعب) بأن احتاج إلى الطحن والمعالجة بالنار (. . فرم عشره ، وإلا) أي : وإن حصل بلا تعب ؛ بأن استغنى عنهما (. . فخمسه) كما اختلف
الواجب في المسقي بالمطر والمسقي بالنضح .

(ويشترط النصاب لا الحول على المذهب فيهما) وقيل : في اشتراط كل منهما قولان ، كذا في « أصل الروضة ^(٢) ، والفرق بينهما على الأول : أن ما دون النصاب لا يحتمل المواساة ، والحول إنما اشترط للتمكن من تنمية المال ، والمستخرج من المعدن نماء في نفسه ، وطريق الخلاف في النصاب مفرع على وجوب الخمس ، وفي الحول مفرع على وجوب ربع العشر .

(ويضم بعضه) أي : المستخرج (إلَّى بعض) في النصاب (إن تتابع العمل ، ولا يشترط) في النصاب (إن تتابع العمل ، ولا يشترط) في الفصر (انصال النيل على الجديد) لأن العادة تفرقه ، والقديم : إن طال زمن الانقطاع . لا يضم ، (وإذا قطع العمل بعذر) ثم عاد إليه (. . ضم) قصُر الزمان أم طال عرفاً ، وقيل : الطويل ثلاثة أيام ، وقيل : يوم كامل ، ومن العذر : إصلاح الآلات ، وهرب الأجراء ، والسفر والمرض ، (وإلا) أي : وإن قطع العمل بغير عذر (. . فلا يضم الأول إلَّى الثاني) طال الزمان أم قصر ؛ لإعراضه .

⁽١) المجموع (٦٦/٦).

⁽۲) روضة الطالبين (۲/ ۲۸۲).

(ويضم الثاني إلى الأول كما يضمه إلى ما ملكه بغير المعدن في إكمال النصاب) فإذا استخرج من الفضة خمسين درهما بالعمل الأول ومئة وخمسين بالثاني . . فلا زكاة في الخمسين ، وتجب في المئة والخمسين كما تجب فيها لو كان مالكا لخمسين من غير المعدن ، ويتعقد الحول على المئتين من حين تماهمها إذا أخرج حق المعدن من غيرهما ، ولو استخرج الثان من معدن نصاباً . . فوجوب الزكاة في مبني على ثبوت الخلطة في غير المواشي ، والأظهر كما تقدم : النبوت فيه ، ووقت وجوب حق المعدن بناء على المغدم : أن الحول لا يشترط فيه حصول النيل في يده ، ووقت الإخراج : التخليص والتنقية من التراب والحجر ، فلو أخرج منه قبلهما . لم يجزه ، ووقتهما على المالك .

ولا زكاة في غير الذهب والفضة من المستخرج من معدن ، وفي وجه شاذ : تجب في كل مستخرج منه ، منطبعاً كان كالحديد والنحاس ، أو غيره كالكحل والباقوت .

(وفي الركاز الخمس) رواه الشيخان من حديث أبي هريرة (١) : (يصرف مصرف الزكاة على المشهور) لأنه حق واجب في المستفاد من الأرض فأشبه الواجب في الثمار والزروع ، والثاني : يصرف مصرف خمس الفيء ؛ لأن الركاز : مال جاهلي حصل الظفر به من غير إيجاف خيل ولا ركاب فكان كالفيء ، فيصرف خمس الفيء ، (وشرطه : النصاب والنقد) أي : الذهب والفقة (على المذهب) وقيل : في اشتراط ذلك قولان ، المجديد : الاشتراط ، كذا في « أصل الروضة ٢٠٠١ ، والذي في نسخ من « الشرح » : ترجيح طريق القولين ، واستدل لعدم الاشتراط باطلاق الحديث ") (لا الحول) فلا يشترط بلا خلاف ، وعلى اشتراط النصاب : لو وجد دونه وهو مالك من جنسه ما يكمل به النصاب . . وجبت زكاة الركاز ، وعلى الوجوب في غير النقد . . يؤخذ خمس الموجود منه لا قيته .

 (وهو) أي : الركاز (الموجود الجاهلي) أي : الذي هو من دفين الجاهلية ، (فإن وجد إسلامي) بأن كان عليه شيء من « القرآن » ، أو اسم ملك من ملوك الإسلام (علم مالكه. . فله)

⁽١) صحيح البخاري (١٤٩٩) ، صحيح مسلم (١٧١٠) .

٢) روضة الطالبين (٢/ ٢٨٦).

⁽٣) الشرح الكبير (٣/ ١٣٧) .

وَإِلاَّ . فَلَفَطَةٌ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يُعْلَمْ مِنْ أَيِّ الضَّرْتِيْنِ هُوَ . وَإِنَّمَا يَشْلِكُهُ الْوَاحِدُ وَتَلْزَمُهُ الزَّكَاةُ إِذَا وَجَدَهُ فِي مَوَاتٍ أَوْ مِلْكِ أَخْيَاهُ . فَإِنْ وُجِدَ فِي مَسْجِدِ أَوْ شَارِعٍ . فَلَقَطَةٌ عَلَى الْمَذْهَبَ ، أَوْ فِي مِلْكِ شَخْصِ . فَلِلشَّخْصِ إِنِ اتَّعَاهُ ، وَإِلاَّ . فَلِمِنْ مُلِكَ مِنْهُ ، وَهَكَذَا حَثَّى بَتَهِيَ إِلَى المُخْعِي . وَلَوْ تَنَازَعُهُ بَاعِمٌ وَمُشْنَتِي ، أَوْ مُكْوِ وَمُكْتَرِ وَمُعِيرٌ وَشُشْتِيرٌ . صُدْقَ ذُو الْبَدِ بِيقِينِهِ.

لا للواجد ، فيجب رده عليه ، (وإلا) أي : وإن لم يعلم مالكه (. . فلقطة) يعرفه الواجد سنة ، ثم له تملكه إن لم يظهر مالكه ، (وكذا إن لم يعلم من أي الضربين) الجاهلي والإسلامي (هو) بأن كان مما يضرب مثله في الجاهلية والإسلام ، أو كان مما لا أثر عليه ؛ كالتبر والحلي والأواني ، فهو لقطة يفعل فيه ما تقدم .

(وإنما يملكه) أي : الركاز (الواجد وتلزمه الزكاة) فيه (إذا وجده في موات ، أو مِلْكِ أحياه) ويملكه في الثانية بالإحياء كما سيأتي .

(فإن وجد في مسجد أو شارع.. فلقطة على المذهب) يفعل فيه ما تقدم ، وقيل : ركاز كالرمات ؛ بجامع اشتراك الناس في الثلاثة ، (أو) وجد (في ملك شخص.. فللشخص إن ادعاه) يأخذه بلا يمين ؛ كالأمتعة في الدار ، (وإلا) أي : وإن لم يدعه (.. فلمن ملك منه ، وهاكذا حتى ينتهي) الأمر (إلى المحيى) للأرض فيكون له وإن لم يدعه ؛ لأنه بالاحياء ملك ما في الأرض ، وبالبيع لم يزل ملكه عنه ؛ فإنه مدفون منقول ، فإن كان المحيى أو من تلقى الملك عنه هالكاً . فورثته قائمون مقامو ، فإن قال بعض ورثة من تلقى الملك عنه : هو لمورثنا ، وأباه بعضهم .. سُلَّم نصيب المدعي إليه وسلك بالباقي ما ذكر .

(ولو تنازعه) أي : الركاز في الملك (بائع ومشتر أو مكر ومكتر ومعير ومستمير) فقال كل منهما : هو لي وأنا دفته (. . صدق ذو اليد) أي : المشتري والمكتري والمستمير (بيمينه) كما لو تنازعا في متاع الدار ، وهنذا إذا احتمل صدق صاحب اليد ولو علىٰ بعد ، فإن لم يحتمل صدقه في ذلك لكون مثله لا يمكن دفته في مدة يده . . فلا يصدق .

ولو وقع النزاع في مسألتي المكري والمعير بعد عود الدار إلىٰ يدهما : فإن قال كل منهما : أنا دفنته بعد عود الدار إلي . . فالقول قوله بشرط الإمكان ، وإن قال : دفنته قبل خروجها من يدي . . فقيل : القول قوله ، والأصح : قول المستأجر والمستعير ؛ لأن المالك سلم له حصول الكنز في يده ، فيده ننسخ اليد السابقة .

فظننك

[في أحكام زكاة التجارة]

شَرْطُ زَكَاةِ النَّجَارَةِ الْمُحَوْلُ ، وَالنَّصَابُ مُعْتَبَراً بَاخِرِ الْمُحَوْلِ ، وَفِي فَوْلِ : بِطَرَفَنِهِ ، وَفِي فَوْلِ : بِجَمِيعِهِ . فَعَلَى الأَظْهَرِ : لَوْ رُدَّ إِلَى النَّقْدِ فِي خِلاَلِ الْحَوْلِ ، وَهُوَ دُونَ النَّصَابِ ، وَالشَّوَىٰ بِهِ سِلْعَةً . . فَالأَصَحُّ : أَنَّهُ يَنْفَطِعُ الْحَوْلُ ، وَيَتَنْكِىءُ حَوْلُهُا مِنْ شِرَائِهَا . وَلُوْ تَمَّ الْحَوْلُ وَقِيمَةُ الْمُرْضِ دُونَ النَّصَابِ . . فَالأَصَحُّ : أَنَّهُ يُتِنْكِىءُ حَوْلُهُا مِنْ أَمْرَائِهَا

(فصل) النجارة : تقليب العال بالمعاوضة لغرض الربح ، وفي زكاتها ما روى الحاكم بإسنادين _ وقال : هما صحيحان علىٰ شرط الشيخين _ عن أبي ذر : أنه صلى الله عليه وسلم قال : « في الإبل صدقتها ، وفي البقر صدقتها ، وفي الغنم صدقتها ، وفي البز صدقته ^(١) وهو بفتح الموحدة وبالزاي : يطلق على الثياب المعدة للبيح ، وما روى أبو داوود عن سمرة : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي يعد للبيع)^(١).

(شرط زكاة التجارة : الحول والنصاب) كغيرها (معتبراً) أي : النصاب (بآخر الحول ، وفي قول : بطرفيه) أي : أوله وآخره دون وسطه ، (وفي قول : بجميعه) كالنقد ، وفرق بينهما بأن الاعتبار عنها بالقيمة ، ويعسر مراعاتها كل وقت ؛ لاضطراب الأسعار انخفاضاً وارتفاعاً ، واكتفي باعتبارها آخر الحول ؛ لأنه وقت الوجوب ، والثاني : يضم إليه وقت الانعقاد ، ومنهم من عبر هنا بالأوجه ؛ لأن الأول منصوص ، والآخران مخرجان ، والمخرج يعبر عنه بالوجه تارة ، وبالقول أخرئ .

(فعلى الأظهر) وهو الاعتبار بآخر الحول : (لو رد) مال التجارة (إلى النقد) بأن بيع به (في خلال الحول وهو دون النصاب واشترئ به سلعة . فالأصح : أنه ينقطع الحول ، ويبتدى حولها من) حين (شرائها) والثاني : لا ينقطع ، ولو بادله بسلعة . فالأصح : أنه لا ينقطع ، ولو تربص به حتى تم الحول . فهالم الصورة الأصلية للأظهر وغيره ، ولو كان النقد غير ما يقوم به آخر الحول ؛ كأن باعه بالدراهم والحال يقتضي التقويم بالدنانير . فهو كبيعه بالسلعة ، وما ذكر من النفريع يأتي على القول الثاني أيضاً .

(ولو تم الحول وقيمة العرض دون النصاب. . فالأصح: أنه يبتدىء حول ويبطل الأول) فلا تجب

⁽١) المستدرك (١/ ٣٨٨).

⁽۲) سنن أبي داوود (۱۵٦٢) .

وَيَصِيرُ عَرْضُ النَّجَارَةِ لِلْفُنْيَةِ بِيَنِيَهَا ، وَإِنَّمَا يَصِيرُ الْعَرْضُ لِلنَّجَارَةِ إِذَا اَفْتَرَنَتُ بِيَثْهَا بِكَسْمِهِ بِمُعَاوَضَةِ كَشِرًاءِ ، وَكَذَا الْمَهُرُ وَعِرَضُ الْخُلْعِ فِي الأَصَّحِ ، لاَ بِالْهِبَةِ وَالإخْيَطَابِ وَالِاسْتِرْدَادِ بِعَيْبٍ ، وَإِذَا مَلَكَهُ بِنَفْدِيضَابٍ.. فَحَرْلُهُ مِنْ حِينِ مِلْكِ النَّقْلِ ، أَوْ دُونُهُ أَوْ بِمَرْضٍ قُنْيَّةٍ . فَمِنَ الشَّرَاءِ ، وقِيلَ : إِنْ مَلَكَهُ بِيضَابِ سَائِمَةٍ . . بَنَىٰ عَلَىٰ حَوْلِهَا . وَيَضُمُّ الرَّبْعَ إِلَى الأَصْلِ فِي الْحَوْلِ إِنْ لَمْ يَبْضُ ، . .

له زكاة ، والثاني : لا ، بل منى بلغت قيمة العرض نصاباً . . وجبت الزكاة ، ثم يبتدىء حول ثان ، ولو كان معه من أول الحول ما يكمل به النصاب . . زكاهما آخره كما قال في (شرح المهلب ، : لو كان معه مئة درهم ، فاشترئ عرضاً للتجارة بخمسين منها ، فبلغت قيمته في آخر الحول مئة وخمسين . لزمه زكاة الجميم(`` .

(ويصير عرض النجارة للقنية بنيتها) لأنها الأصل ، (وإنما يصير العرض للنجارة إذا اقترنت نيتها بكسبه بمعاوضة ؛ كشراء) سواء كان بعرض ، أم نقد ، أم دين حال ، أم مؤجل ، (وكذا المهر وعوض الخلع) كأن زوج أمته أو خالع زوجته بعرض نوى به النجارة . فهر مال تجارة بنيتها (في الأصح) والثاني يقول : المعاوضة بهما ليست محضة ، (لا بالهبة) المحضة (والاحتطاب والاسترداد بعيب) كأن باع عرض قنية بما وجد به عيباً فرده واسترد عرضه . . فالمكسوب بما ذكر ونحوه ؛ كالاحتشاش والاصطياد والإرث ، ورد العرض بعيب لا يصير مال تجارة بنيتها ؛ لاتنفاء المعاوضة فيه ، والهبة بثواب كالشراء ، ولو تأخرت النية عن الكسب بمعاوضة . . فلا أثر لها ، وقال الكجارة .

(وإذا ملكه) أي : عرض التجارة (بنقد نصاب) كأن اشتراه بعشرين ديناراً أو بمتني درهم ؟ أي : بعين ذلك (. . فحوله من حين ملك) ذلك (النقد) بخلاف ما إذا اشتراه بنصاب في الذمة ثم نقده . . ينقطع حول النقد ، ويبتدىء حول التجارة من حين الشراء ، وفرق بين المسألتين بأن النقد لم يتعين صرفه للشراء في الثانية ، بخلاف الأولئ ، (أو دونه) أي : النصاب ، (أو بعرض قنية) كالعبيد والماشية (. . فمن الشراء) حوله ، (وقيل : إن ملكه بنصاب سائمة . . بني علي حولها) كما لو ملكه بنصاب تقد ، وفرق الأول بأن الواجب في المقيس مختلف على خلافه في المقيس على على خلافه في المقيس عليه .

(ويضم الربح إلى الأصل في الحول إن لم ينض) فلو اشترىٰ عرضاً بمئتي درهم، فصارت قيمته في

⁽¹⁾ Ilanang (1/70).

لاَ إِنْ نَفَّ فِي اَلأَظْهَرِ. وَالأَصَحُّ : أَنَّ وَلَدَ الْفَرْضِ وَثَمَرَهُ مَالُ يَجَارَةٍ ، وَأَنَّ حَوْلُهُ حَوْلُ الأَصْلِ . وَوَاجِبُهَا رُبُحُ عُشْرِ الْقِيمَةِ ، فَإِنْ لُمِلِكَ بِنَقْدٍ.. فَوْمَ بِدِ إِنْ لَمُلِكَ بِنِصَابٍ ،

الحول ولو قبل آخره بلحظة ثلاث منة . . زكاها آخره ، (لا إن نض) أي : صار الكل ناضاً دراهم أو دنانير من جنس رأس المال الذي هو نصاب ، وأمسكه إلى آخر الحول ، أو اشترى به عرضاً قبل تمامه . . فيفرد الربح بحوله (في الأظهر) قال في « المحرد » : فإذا اشترى عرضاً بمثنى درهم وباعه بعد سنة أشهر بثلاث منة وأمسكها إلى تمام الحول ، أو اشترى بها عرضاً وهو يساوي ثلاث منة في آخر الحول . . فيخرج الزكاة عن مئتين ، فإذا مضت سنة أشهر أخرىٰ . . أخرج عن المئة () ، والثانى : يزكى الربع بحول الأصل .

ولو كان الناض المبيع به من غير جنس رأس المال. . فهو كبيع عرض بعرض ، فيضم الربح إلى الأصل ، وقبل : على الخلاف فيما هو من الجنس ، ولو كان رأس المال دون نصاب ؛ كأن اشترى عرضا بمئة درهم وباعه بعد ستة أشهر بمثني درهم ، وأمسكها إلىٰ تمام حول الشراء واعتبرنا النصاب آخر الحول فقط. . زكاهما إن ضممنا الربح إلى الأصل ، وإلا . . زكى مئة الربح بعد ستة أشهر أخرى ، وإن اعتبرنا النصاب في جميع الحول أو في طرفيه . . فابتذاء حول الجميع من حين باع ونض ، فإذا تم . . زكى المثين .

(والأصح : أن ولد العرض) من الحيوان غير السائمة ؛ كالخيل والجواري والمعلوفة (وثمره) من الأشجار (مال تجارة) ، والثاني يقول : لم يحصلا بالتجارة ، (و) الأصح على الأول : (أن حوله حول الأصل) ، والثاني : لا ، بل يفرد بحول من انفصال الولد وظهور الثمر ، وإذا قلنا : الولد ليس مال تجارة ونقصت الأم بالولادة . . جبر نقصها من قيمته ؛ ففيما إذا كانت قيمتها ألفًا وصارت بالولادة تسع مئة وفيمة الولد مثنين . . يزكي الألف ، وسيأتي الكلام في العرض السائمة .

(وواجبها) أي : التجارة (ربع عشر القيمة) وهذه العبارة أخصر وأوضح من قول المحرر » : والمخرج للزكاة من مال التجارة القيمة (٢٠) أي : النقد الذي تقوم به ، وتقدم : أن واجب النقد ربع العشر ، وعبارة (الوجيز » : وأما المخرج . . فهو ربع عشر القيمة (٢٠) .

(فإن ملك) المعرض (بنقد. . قوم به إن ملك بنصاب) دراهم أو دنانير وإن كان غير نقد البلد

⁽١) المحرر (ص٩٩).

⁽۲) المحرر (ص۹۹) .

⁽٣) الوجيز (ص١١٧) .

وَكَذَا دُونَةَ فِي الْأَصَعُ ، أَوْ يِعَرْضِ.. فَيِغَالِبِ نَقْدِ الْبَلَّذِ، فِإِنْ غَلَبَ نَقْدَانِ وَيَلَغَ بِأَحَدِهِمَا نِصَاباً.. قُومٌ بِهِ ، فَإِنْ بَلَغَ بِهِمَا.. قُومٌ بِالْأَنْفِي لِلْفُقْرَاءِ ، وَقِيلَ : يَتَحَدُّ الْمَالِكُ . وَإِنْ مُمِلِكَ بِغَفْهِ وَعَرْضٍ.. قُومٌ مَا قَائِلَ النَّقْدَ بِهِ ، وَالْبَاقِي بِالْغَالِبِ . وَتَجِبُ فِطْرَةُ عَبِيدِ النَّجَارَةِ مَعَ زَكَاتِهَا . وَلَوْ كَانَ الْمُرْضُ سَائِمَةً ، فَإِنْ كَمْلَ نِصَابُ إِخْدَى الزَّكَاتَيْنِ فَقَطْ.. وَجَبَتْ ، أَوْ نِصَائِمُهُمَا.. فَزَكَاةُ الْمُنْوَ فِي الْجَدِيدِ ...

الغالب ، (وكذا دونه) أي : دون النصاب (في الأصح) ، والثاني : يقوم بغالب نقد البلد إن لم يكن مالكاً لبقية النصاب من ذلك النقد ، فإن كان قوم به لبناء حول النجارة على حوله كما في الأول ؛ كأن اشترى عرضاً بمئة درهم وهو يملك مئة أخرى (أو) ملك (بعرض) للقنية (. . فبغالب نقد البلد) من الدراهم أو الدنانير يقوم ، وكذا لو ملك بنكاح أو خلع ، (فإن غلب نقدان) على التساوي (وبلغ بأحدهما) دون الآخر (نصاباً . قوم به ، فإن بلغ) نصاباً (بهما . قوم بالأنفع للفقراء ، وقيل : يتخير المالك) فيقوم بما شاء منهما ، وصححه في « أصل الروضة » لنقل الرافعي تصحيحه عن العراقيين والروياني ، وتصحيح الأول عن مقتضى إيراد الإمام والبغوي ('') ،

(وإن ملك بنقد وعرض. . قوم ما قابل النقد به ، والباقي بالغالب) من نقد البلد وفيما إذا كان النقد دون نصاب الوجه السابق .

(وتجب فِطرة عبيد التجارة مع زكاتها) لاختلاف سببهما .

(ولو كان العرض سائمة : فإن كمل) بتثليث الميم (نصاب إحدى الزكاتين) العين والتجارة (فقط) أي : دون نصاب الأخرى ؛ كاربعين من الغنم لا تبلغ قيمتها نصاباً آخر الحول ، أو تسع وثلاثين فما دونها قيمتها نصاب (. . وجبت) زكاة ما كمل نصابه ، (أو) كمل (نصابهما . . فزكاة العين) تجب (في الجديد) وزكاة التجارة في القديم ، ولا يجمع بين الزكاتين ، ويجري القرلان في ثمر العرض إذا بلغ نصاباً ، وعلى الجديد : تضم السخال إلى الأمهات ، وعلى القديم : تقوم مع درها ونسلها وصوفها وما اتخذ من لبنها ؛ بناء على أن النتاج مال تجارة ، ولا يضر نقص قيمتها عن النصاب في أثناء الحول ؛ بناء على أن الاعتبار بآخره .

⁽١) روضة الطالبين (٢/ ٢٧٥)، الشرح الكبير (٣/ ١١٨).

⁽٢) المحرر (ص١٠٠).

(فعلىٰ هذا) أي : الجديد : (لو سبق حول التجارة ؛ بأن اشترىٰ بمالها بعد سنة أشهر) من حولها (نصاب سائمة . . فالأصح : وجوب زكاة التجارة النمام حولها ، ثم يفتتح) من تمامه (حولاً لزكاة العين أبداً) أي : فتجب في سائر الأحوال ، والثاني : يبطل حول التجارة وتجب زكاة العين لتمام حولها من الشراء ولكل حول بعده ، وعلى القديم : تجب زكاة التجارة وتحب / وإذا قلنا : عامل القراض لا يملك الربح) المشروط له (بالظهور) بل بالقسمة وهو الأظهر كما سيأتي في بابه (. . فعلى المالك) عند تمام الحول (زكاة الجميع) رأس المال والربح ؛ لأنه ملكه ، في ابنه (فإن أخرجها) من عنده . فذاك ، أو (من مال القراض . حسبت من الربح في الأصح) كالمؤن التي تلزم المال من أجرة الدلال والكيال وغيرهما ، والثاني : من رأس المال ، والثالث : من الجميع بالتقسيط ، فإذا كان رأس المال مثنين والربح مئة . . فثانا المخرج من رأس المال وثله من الربح .

روإن قلنا : يملك) العامل الربح المشروط له (بالظهور . . لزم المالك زكاة رأس المال وحصته من الربح ، والمذهب : أنه يلزم العامل زكاة حصته) والقول الثاني : لا يلزمه ؛ لأنه غير متمكن من كمال التصرف فيها ، وقطع بعضهم بالأول ؛ لتمكنه من الوصول إليها بطلب القسمة ، وقطع بعضهم بالثاني ؛ لعدم استقرار ملكه ؛ لاحتمال الخسران ، وسكت في « الروضة » كـ « أصلها » : عن ترجيح واحدة من هذه الطرق (١٠) ، ورجع في « شرح المهذب» القطع باللزوم وابتداء الحول عليه من طن الظهر (٢٠) ، فإذا تم وحصته نصاب . . لزمه زكاتها ، ولا يلزمه إخراجها قبل القسمة ، وله الاستداد بإخراجها قبل القسمة ، وله الاستداد بإخراجها من مال القراض .

李 李 :

⁽١) روضة الطالبين (٢/ ٢٨١) ، الشرح الكبير (٣/ ١٢٥) .

⁽۲) المجموع (۱۰/۱).

بابُ زُكاهٔ الفِطر

(باب زكاة الفطر)

روى الشيخان عن ابن عمر قال : (فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الشيخان عن ابن عمر قال : (فرض رسول الله صلى الناس صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، على كل حر أو عبد ، ذكر أو أنثى من المسلمين\'\'. (تجب بأول ليلة العيد في الأظهر) ، والثاني : بطلوع فجره ، والثالث : بهما ، (فتخرج) على الأول (عمن مات بعد الغروب دون من ولد) بعده ، ولا تخرج على الآخرين عن الميت ، وتخرج على الثاني عن المولود ويلزم من انتفاء إخراجها عنه على الأول انتفاء إخراجها عنه على الثالث .

(ويسن ألاَّ تؤخر عن صلاته) أي : العبد بأن تخرج قبلها في يومه كما ذكره في « شرح المهذب ^{۱۲۱}، ودليله : ما روى الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بزكاة الفطر أن تودئ قبل خروج الناس إلى الصلاة ^(۲۲) ، (ويحرم تأخيرها عن يومه) أي : العيد ، فيجوز إخراجها فيه بعد صلاته ، وإذا أخرت عنه . تقضىٰ .

(ولا فطرة على كافر) لقوله في الحديث السابق : « من المسلمين » ، (إلا في عبده) المسلم (وقريبه المسلم) . . فتجب عليه عنهما (في الأصح) المبني على الأصح : أنها تجب ابتداء على المودئ عنه ثم يتحمل عنه المؤدي ، والثاني _ وهو عدم الوجوب _ مبني على أنها تجب ابتداء على الدودي عن غيره والكافر ليس من أهلها ، وعلى الأول : قال الإمام : لا صائر إلى أن المتحمل عنه ينوي ، والكافر لا تصح منه النية () ، وظاهر : أن الأمة كالمبد ، وعبر في « الووضة » ك « أصلها » بـ (المستولدة) () .

⁽١) صحيح البخاري (١٥٠٤) ، صحيح مسلم (٩٨٤) .

 ⁽۲) المجموع (۲/۱۰۱).
 (۳) صحيح البخاري (۱۰۰۹).

 ⁽٣) صحيح البخاري (١٥٠٩) ، صحيح مسلم (٩٨٦) .
 (٤) نهاية المطلب (٣/ ٤٠٩) .

⁽٥) روضة الطالبين (٢/ ٢٩٨) ، الشرح الكبير (٣/ ١٥٦).

ولو أسلمت ذمية تحت ذمي ودخل وقت وجوب الفطرة وهو متخلف في العدة.. ففي وجوب فطرتها عليه الوجهان ؛ بناء على وجوب نفقة مدة التخلف وهو الصحيح الآتي في بابه ، وفي وجوبها على المرتد.. الأقوال في بقاء ملكه ، أظهرها : أنه موقوف : إن عاد إلى الإسلام.. تبيّنا بقاءه فتجب ، وإلا.. فلا ، ذكره في « شرح المهلب »(١).

(ولا) فطرة على (وقيق) أما غير المكاتب. . فلأنه لا يملك شيئاً ، وفطرته على سيده قنا كان أو أم ولد أو معلق العتق بصفة ، وأما المكاتب. . فلشعف ملكه ، ولا فطرة على سيده أو مدبراً ، أو أم ولد أو معلق العتق بصفة ، وأما المكاتب وجه) لغي عليه درهم ، (وفي المكاتب وجه) أنه تجب عليه فطرته ، وفطرة زوجته وعبده في كسبه كنفقتهم ، (ومن بعضه حر . . يلزمه) من الحرية إذا لم يكن بينه وبين مالك بعضه مهايأة ، وكذا يلزم كلاً من شريكين في عبد بقدر حصته منه إذا لم يكن بينهما مهايأة ، فإن كانت في المسألتين . اختصت الفطرة بمن وقب وقبه ، وقبل : توزع بينهما كما سبق .

(ولا) فطرة علىٰ (معسر) وإن أيسر بعد وقت الوجوب .

(فمن لم يفضل عن قوته وقوت من في نفقته ليلة العيد ويومه شيء) يخرجه في الفطرة (. . فممسر) بخلاف من فضل عنه ما يخرجه فيها من أي جنس كان من المال فهو موسر ، لكن بالشرط المذكور بقوله : (ويشترط كونه) أي : الفاضل عما ذكر (فاضلاً عن مسكن) يحتاج إليه (وخادم يحتاج إليه في الأصح) وهذا في الابتداء ، فافو ثبت الفطرة في ذمة إنسان . بعنا خادمه ومسكنه فيها ؛ لأنها بعد الثبوت التحقت بالديون ، ولا يشترط كونه فاضلاً عن دين الآدمي على الأشبه بالمذهب في « الشرح الصغير » الموافق لمقتضى كلام « الكبير » () ، وسكت عليه في بالمذهب في « شرح المهذب » : هو كما قال () ، قالا : والإمام قال : يشترط (الروضة) ، قالا : والإمام قال : يشترط

المجموع (٦/٨٧).
 الشرح الكبير (٦/٨٧).

⁽٣) روضة الطالبين (٢/ ٣٠٠).

⁽¹⁾

⁽٤) المجموع (٦/١١٧).

وَمَنْ لَزِمَهُ فِطْرَتُهُ .. لَزِمَهُ فِطْرَةُ مَنْ لَزِمَهُ نَفَقَتُهُ ، لَكِينَ لاَ يَلْزَمُ الْمُشْلِمَ فِطْرَةُ الْمَنْبِدُ وَالْفَرِيبِ وَالزَّوْجَةِ النَّحْفَارِ ، وَلاَ النَّبَدُ فِطْرَةُ زَوْجَتِهِ ، وَلاَ الِابْنَ فِطْرَةُ زَوْجَةِ أَلِيهِ ، وَفِي الابْنِي وَجُهُ . وَلَوْ أَعْسَرَ الزَّوْجُ أَوْ كَانَ عَبْداً .. فَالأَظْهَرُ : أَنَّةً يَلْزَمُ وَرَجَتَهُ الْحُرَّةُ فِلطَّرَتُهُا ، وَكَمَا سَيْمُدُ الأَمْةِ .. فَلْمُكُ : الأَصَحُ الْمَنْصُوصُ : لاَ تَلْزَمُ الْحُرَّةِ ، وَاللهُ أَعْلَمُ . وَلَوْ انْفَطَعَ خَيْرُ الْمَبْدِ .. فَالْمَذْهَبُ : وُجُوبُ إِخْرَاجٍ فِطْرَتِهِ فِي الْحَالِ ، وقِيلَ : إِذَا عَاذَ ، وَفِي قَوْلٍ : لاَ شَيْءً

بالاتفاق(١٠) ، ومشى عليه صاحب (الحاوي الصغير) والمصنف في (نكت التنبيه) ، ويؤخذ مما ذكر طريقان .

(ومن لزمه فطرته . . لزمه فطرة من لزمه نفقته) وذلك بملك أو قرابة أو نكاح ، (لكن لا يلزم المسلم فطرة العبد والقريب والزوجة الكفار) وإن لزمه نفقتهم ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث السابق : * من المسلمين ، ، (ولا العبد فطرة زوجته) حرة كانت أو أمة وإن لزمه نفقتها في كسبه ؛ لأنه ليس أهلاً لفطرة نفية ، فكيف يحمل عن غيره ؟! (ولا الابن فطرة زوجة أبيه) وإن لزمه نفقتها ؛ للزوم الإعفاف الآتي في بابه ، (وفي الابن وجه) : أنه يلزمه فطرتها كنفقتها ، وقال الأول : الأصل في النفقة والفطرة : الأب وهو معسر ، ولا تجب الفطرة على المعسر ، بخلاف النفقة ، فيتحملها الابن .

(ولو أعسر الزوج أو كان عبداً. . فالأظهر : أنه يلزم زوجته الحرة فطرتها ، وكذا سيد الأمة) ، والثاني : لا يلزمهما ، والخلاف مبني على أنها تجب ابتداء على المؤدئ عنه ثم يتحملها المؤدي فتلزمهما ، أو تجب ابتداء على المؤدي فلا تلزمهما ، هذا أحد الطريقين في المسألتين .

(قلت : الأصح المنصوص : لا تلزم الحرة) ويلزم سيد الأمة ، (والله أعلم) .

هـُذَا الطريق الثاني : تقرير النصين ، والفرق : كمال تسليم الحرة نفسها ، بخلاف الأمة ؛ لاستخدام السيد لها .

(ولو انقطع خبر العبد) الغائب مع تواصل الرفاق (. . فالمذهب : وجوب إخراج فطرته في الحال ، وقبل : إذا عاد ، وفي قول : لا شيء) وجه وجوبها : أن الأصل : بقاؤه حياً ، ووجه مقابله : أن الأصل : براءة الذمة منها ، وعلى الأول الذي قطع به بعضهم الخلاف في وجوب إخراجها في الحال ، والثاني منه قاسها علىٰ زكاة المال الغائب ، والأول قال : المهلة شرعت فيه لمعنى النماء وهو غير معتبر هنا .

⁽١) الشرح الكبير (١٥٨/٣) ، المجموع (١٩٨٦).

وَالْأَصَعُ : أَنَّ مَنْ أَيْسَرَ بِبَعْضِ صَاعِ.. يَلْزَمُهُ ، وَأَنَّا لَوْ وَجَدَ بَعْضَ الصَّيعَانِ.. قَدَمَ نَفْسَهُ ، ثُمَّ زَوْجَتَهُ ، نُمُّ وَلَدَهُ الصَّغِيرَ ، نُمُّ اللَّبَ ، نُمُّ اللَّمَ ، نُمُّ الكَبِيرَ . وَهِيَ : صَاعٌ ، وَهُو : سِثْ مِثَةٍ دِرْهُم وَتَلَاثَةُ وَيَسْعُونَ وَتُلُكُّ . قُلْتُ : الاصَحُّ : سِثْ مِيَّةٍ وَخَمْسَةٌ وَنَفَائُونَ دِرْهَما وَخَمْسَةُ اَسْبَاعِ دِرْهُم ؛ لِمَا سَبَقَ فِي (زَكَاةِ النَّبَاتِ) ، وَاللهُ أَعْلَمُ

(والأصح: أن من أيسر ببعض صاع) وهو فطرة الواحد (... يلزمه) أي : إخراجه ؛ محافظة على الواجب بقدر الإمكان ، والثاني يقول : لم يقدر على الواجب ، (و) الأصح: (أنه لو وجد بعض الصيعان.. قدم نفسه ، ثم زوجته ، ثم ولده الصغير ، ثم الأب ، ثم الأم ، ثم) ولده الكبير) فإذا وجد صاعاً.. أخرجه عن نفسه ، وقيل : عن زوجته ، ووجه بأن فطرتها دين ، والدين يمنع وجوب الفطرة على وجه تقدم ، وقيل : يتخير بينهما ، أو صاعين.. أخرجهما عن نفسه وزوجته ، مقدمة على القريب ؛ لأن نفقتها آكد ؛ إذ لا تسقط بمضي الزمان ، بخلاف نفقته ، وقيل : يؤخرها عن القريب ؛ لأن علقته لا تنقطع ، وعلقتها يعرض لها الانقطاع ، وقيل : يتخير بينهما أو ثلاثة أصع فأكثر .. أخرج الثالث عن ولده الصغير ، والرابع عن الأب ، والخامس عن الأم ، وفي « شرح المهذب » عن الإمام وغيره حكاية وجه بتقديم الولد الكبير على الأبوين ، ووجه بتقديم الأم على الأب ، ووجه بأنه يتخير بينهما كالخلاف في نفقتهما ، لكن الأصح منه : تقديم الأم ، والمرق : أن النفقة تجب لسد الخلة ، والأم أحوج وأقل حيلة ، والفطرة تجب لتطهير المحرج عنه وتشريفه ، والأب أحق بهئذا ؛ فإنه منسوب إليه ويشرف بشرفه ".

(وهي) أي : فطرة الواحد (صاع ؛ وهو ست منة درهم وثلاثة وتسعون وثلث) لأنه أربعة
 أمداد ، والمهد : رطل وثلث بالبغدادي ، والرطل : منة درهم وثلاثون درهما .

(قلت: الأصح: ست منة وخمسة وثمانون درهماً وخمسة أسباع درهم ؛ لما سبق في " زكاة النبات » والله أعلم) من أن الأصح: أن رطل بغداد: مئة درهم وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم ، قال ابن الصباغ وغيره: الأصل في ذلك: الكيل ، وإنما قدره العلماء بالوزن استظهار (٢١) ، قال في " الروضة » : يختلف قدره وزناً باختلاف جنس ما يخرج ؛ كالذرة والحمص وغيرهما ، والصواب ما قاله الدارمي: أن الاعتماد على الكيل بصاع معاير بالصاع الذي كان يخرج به في عصر رسول الله صلى الله عليه وصلم ، ومن لم يجده . . وجب عليه إخراج قدر يتيقن أنه

⁽¹⁾ المجموع (7/ PP).

⁽٢) انظر ﴿ روضة الطالبين ﴾ (٣٠٢/٢) .

وَجِنْسُهُ : اَلْقُوتُ الْمُعَشَّرُ ، وَكَذَا الأَفِطُ فِي الأَظْهَرِ . وَتَجِبُ مِنْ قُوتِ بَلَدِهِ ، وَقِيلَ : قُوتِهِ ، وَقِيلَ : يَتَخَبُّرُ بَيْنَ الأَقُواتِ ، وَيُعْجِزِىءُ الأَغْلَىٰ عَنِ الأَذْنَىٰ ، وَلاَ عَكْسَ ، وَالاِعْتِبَارُ بِالْقِيمَةِ فِي

لا ينقص عنه ، وعلى هاذا : فالتقدير بخمسة أرطال وثلث. . تقريب(١) .

(وجنسه) أي : الصاع الواجب : (اللّهوت المعشر) أي : الذي يجب فيه العشر ، وكذا نصفه ، (وكذا الأقط في الأظهر) بفتح الهمؤة وكسر القاف ، قال في «التحرير » : هو لبن يابس غير منزوع الزيد^(۲) ، روى الشيخان عن أبي سيد الخدري قال : (كنا نخرج إذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن كل صغير أو كبير حر أو مملوك صاعاً من طعام ، أو صاعاً من أقط ، أو صاعاً من شعير ، أو صاعاً من تمر ، أو صاعاً من زيب)(^{۳)} .

ومنشأ القولين : التردد في صحة الحديث ، وقد صح ولذلك قطع بعضهم بجوازه ، قال في « الروضة » : ينبغي أن يقطع بجوازه ؛ لصحة الحديث فيه من غير معارض^(١) ، وفي معناه : اللبن والجبن فيجزنان في الأصح ، وأجزأ كل من الثلاثة لمن هو قوته ، ولا يجزىء المخيض والمصل والسمن والجبن المنزوع الزيد ؛ لانتفاء الاقتيات بها ، ولا المملح من الأقط الذي أفسد كثرة الملح جوهره ، بخلاف ظاهر الملح فيجزىء ، لكن لا يحسب الملح ، فيخرج قدراً يكون محض الأقط منه صاعاً .

(وتجب) في البلدي (من قوت بلده ، وقيل : قوته ، وقيل : يتخير بين) جميع (الأقوات) لقوله في الحديث السابق : (صاعاً من طعام ، أو صاعاً من أقط ، أو صاعاً من شعير . . .) إلى القوله في الحديث السابق : (و اعامً من طعام ، أو صاعاً من اقط ، أو صاعاً من شعير . . .) بلاء الخمير وقوته الأولان بأن (أو) فيه ليست للتخيير ، بل لبيان الأنواع التي تخرج منها ، فلو كان قوت بلده الشعير وقوته البر تعمأ . . تعين البر على الثاني ، وأجزأ الشعير على الأول ، وأجزأ غيرهما على الثالث ، وعبر في « المحرر » و« الروضة » و « أصلها » بغالب قوته وغالب قوت البلد () . والقيمة في (ويجزئ) على الأولين (الأعلى عن الأدنى ولا عكس والاعتبار) في الأعلى والأدنى (بالقيمة في

⁽١) روضة الطالبين (٢/ ٣٠٢) .

⁽۲) تحرير ألفاظ التنبيه (ص۱۱۷) .

⁽٣) صحيح البخاري (١٥٠٦) ، صحيح مسلم (٩٨٥) .

⁽٤) روضة الطالبين (٢/٣٠٢).

⁽٥) المحرر (ص١٠٢) ، روضة الطالبين (٢/ ٣٠٥) ، الشرح الكبير (٣/ ١٦٦) .

وَجْهِ ، وَيَزِيَادَةِ الِافْتِيَاتِ فِي الاَصَحِّ ؛ فَالْبُؤْ خَنِرٌ مِنَ النَّنْرِ وَالاَّرَّةِ ، وَالاَصَحُّ : أَنَّ الشَّمِيرَ خَيْرٌ مِنَ النَّمْرِ ، وَاَنَّ النَّمْرَ خَيْرٌ مِنَ الرَّبِيبِ . وَلَهُ أَنْ يُخْرِجَ عَنْ نَفْسِهِ مِنْ قُوتِ ، وَعَنْ فَرِيبِهِ أَعْلَىٰ مِنْهُ . وَلاَيْبَعْصُ الصَّاحُ . وَلَوْ كَانَ فِي بَلَدِ أَقْوَاتُ لاَ غَلِبَ فِيهَا . . نَخَيْرٌ ، وَالأَفْصَلُ أَشْرَعُهَا . وَلَوْ كَانَ عَبْدُهُ بِيَلَدِ آخَرَ . . فَالأَصَحُّ : أَنَّ الاِعْتِيَارَ بِفُوتِ بَلَدِ الْعَبْدِ

وجه) فما قيمته أكثر من قيمة الآخر. . أعلىٰ والآخر أدنىٰ ، ويختلف الحال علىٰ هـٰـذا باختلاف الأوقات والبلاد ، إلا أن تعتبر زيادة القيمة في الأكثر ، (ويزيادة الاقتيات في الأصح ؛ فالبر خير من النمر والأرز) قال في « شرح المهذب » : والزبيب والشعير (١) .

(والأصح: أن الشعير خير من التمر) لأنه أبلغ في الاقتيات ، وقيل : التمر خير منه ، (وأن التمر خير منه ، (وأن التمر خير من الزبيب) لذلك أيضاً ، وقيل : الزبيب خير منه ، قال في « شرح المهذب » : والصواب : تقديم الشعير على الزبيب^(۱) ؛ أي : من تردد فيه للشيخ أبي محمد كتردده في التمر والزبيب ، وجزم بتقديم التمر على الشعير ، وقدم البغوي الشعير على التمر (۱) ، فعبر عن قوليهما وعن تردد الأول بالوجهين (1) .

(وله أن يخرج عن نفسه من قوت) واجب ، (وعن قريبه) أو عبده (أعلىٰ منه) .

(ولا يبعض الصاع) عن واحد ؛ بأن يخرجه من قوتين وإن كان أحدهما أعلى من الواجب ؛ كأن وجب التمر فأعرج نصف صاع منه ونصفاً من البر ، قال الرافعي : ورأيت لبعض المتأخرين تجويزه (۵۰) ، وهو خلاف ظاهر الحديث أول الباب : (فرض صاعاً من تمر ، وصاعاً من شعير) ، ولو ملك نصفين من عبدين فأخرج نصف صاع عن أحد النصفين من الواجب ونصفاً عن الثاني من جنسين بكل حال .

(ولو كان في بلد أقوات لا غالب فيها . تخير) بينها ، فيخرج ما شاء منها ، (والأفضل : أشرفها) أي : أعلاها ، وهنذا التعبير موافق لتعبير « المحرر » فيما تقدم بغالب قوت البلد^(١٦) . (ولو كان عبده ببلد آخر . . فالأصح : أن الاعتبار بقوت بلد العبد) بناء على الأصح : أنها تجب

المجموع (٦/٦١).

⁽Y) Ilanana (T/111).

⁽٣) التهذيب (١٢٨/٣) .

⁽٤) المجموع (١١٣/٦) .(٥) الشرح الكبير (١٦٧/٣) .

⁽۵) السرح الخبير *(۱۱۹۱۱*) (۲) ال ((۱۸۷۰)

⁽٦) المحرر (ص١٠٢).

قُلُثُ : الْوَاجِبُ الْحَبُّ السَّلِيمُ ، وَلَوْ أَخْرَجَ مِنْ مَالِدِ فِطْرَةَ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ الْغَنِيِّ. . جَازَ كَأَجَنَيُّ أَذِنَ ، بِخِلاَفِ الْكَبِيرِ ، وَلَوْ الشَّتَرَكَ مُوسِرٌ وَمُعْسِرٌ فِي عَبْدِ. . لَزِمَ الْمُوسِرَ نِصْفُ صَاع ، وَلَوْ أَنِسَرًا وَاخْتَلَفَ وَاجِبُهُمَا . . أَخْرَجَ كُلُّ وَاحِدِ نِصْفَ صَاع مِنْ وَاجِبِهِ فِي الْأَصَحُ ، وَاللهُ أَغْلَمُ .

ابتداء على المؤدئ عنه ثم يتحمل عنه المؤدي ، والثاني : الاعتبار بقوت بلد المالك ؛ بناء علىٰ أنها تجب ابتداء على المؤدي عن غيره .

(قلت: الواجب: الحب السليم) فلا يجزىء المسوس والمعيب، ولا الدقيق والسويق كما ذكره الرافعي في الشرح السب السليم) فلا يجزىء المسوس والمعيب، ولا الدقيق والسويق أذن) فيجوز إخراجها عنه ، (بخلاف الكبير).. فلا يجوز بغير إذنه ؛ لأن الأب لا يستقل بتمليكه، فيجوز إخراجها عنه ، (ولو اشترك موسر ومعسر في عبد.. لزم المحلاف الصغير ؛ فكأنه ملكه فطرته ثم أخرجها عنه ، (ولو اشترك موسر ومعسر في عبد.. لزم المستركان في عبد (واختلف واجبهما) باختلاف قوت بلديهما أو قوتهما (.. أخرج كل واحد نصف صاع من واجبه في الأصح) كما ذكره الرافعي في الشرح المحتم (والله أعلم) لأنه إذا أخرج نصف صاع من واجبه في الأصح) كما ذكره الرافعي في الشرع الشير الله أنها للمخرج عنه واحد فلا يتبعض واجبه ، فيخرجان من أعلى القوتين في وجه ؛ رعاية للفقراء ، ومن أدناهما في آخر ؛ دفعاً لفرر أحد المالكين ، وقوله : (من واجبه) أي : قوت بلده أو قوته وإن كان العبد ببلد آخر ؛ بناء على السيد ابتداء ، فإن قلنا : تجب بالتحمل .. فالمخرج من قوت بلد العبد كما ذكره الرافعي بعد تصحيحه السابق ، ولم يذكره في الروضة » .

* * *

⁽١) الشرح الكبير (٣/ ١٦٤) .

⁽٢) روضة الطالبين (٢/ ٣٠٤) .

⁽٣) الشرح الكبير (٣/١٦٧_١٦٨).

بابئِ من ملزمه الزُكاهْ ، و ماتجب فيه

شَوْطُ وُجُوبِ زَكَاةِ الْمَالِ : ٱلإِسْلاَمُ ، وَالْحُرَّيَّةُ ، وَتَلْزَمُ الْمُوْتَةَ إِنْ أَبَقَيْنَا مِلْكَهُ ، دُونَ الْمُكَاتَبِ. وَتَجِبُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ، وَكَذَا مَنْ مَلْكَ بِبَغْمِيهِ الْخُرُّ نِصَاباً فِي الْأَصْحُ ، وَفِي الْمُغْصُوبِ

(باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه)

مما يأتي بيانه كالمغصوب والضال وغيرهما ، وترجم بعده بفصلين .

(شرط وجوب زكاة المال) بأنواعه السابقة من حيوان ونبات ونقد وتجارة على مالكه : (الإسلام) لقوله في حديث الصدقة السابق أول (زكاة الحيوان) : (فرضها على المسلمين) ، فلا تجب على الكافر وجوب مطالبة بها في الدنيا ، لكن تجب عليه وجوب عقاب عليها في الآخرة كما تقرر في الأصول ، ويسقط عنه بالإسلام ما مضى ؛ ترغيباً فيه ، (والحرية) فلا تجب على القن إذا ملكه سيده مالاً زكوياً وقلنا : يملكه على قول مرجوح يأتي في بابه ؛ لضعف ملكه ؛ إذ للسيد انتزاعه متى شاء ، ولا زكاة فيه على السيد ؛ لأن ملكه زائل ، وقيل : نعم ؛ لأن ثمرة الملك باقية ؛ إذ يتصرف فيه كيف شاء ، والمدبر وأم الولد كالقن فيما ذكر .

(وتلزم المرتد إن أبقينا ملكه) مؤاخذة له بحكم الإسلام ، فإن أزلناه . . فلا ، أو قلنا : موقوف _ وهو الأظهر الآتي في بابه _ فموقوقة : إن عاد إلى الإسلام . . لزمته ؛ لتبين بقاء ملكه ، وإن هلك مرتداً . . فلا ، والخلاف كما في « الروضة » و « أصلها » فيما حال عليه الحول في الردة ، أما التي لزمته قبلها . . فلا تسقط جزماً ، ويجزئه الإخراج في حال الردة في هئذه ، وفي الأولى على قول : اللزوم فيها ؛ نظراً إلى جهة المال ، وفيه احتمال لصاحب « التقريب » نظراً إلى أن الزكاة فربة مفتقرة إلى النبة (١٠) ، (دون المكاتب) فلا تلزمه ؛ لضعف ملكه ؛ إذ لا يرث ولا يورث عنه ولا يعتق عليه قريبه ، وبتعجيزه نفسه يصير ما في يده لسيده .

(وتجب في مال الصبي والمجنون) ويخرجها منه وليهما ؛ لشمول حديث الصدقة السابق لمالهما ، ولا تجب في المال المنسوب إلى الجنين ؛ إذ لا وثوق بوجوده وحياته ، وقيل : تجب فيه إذا انفصل حياً ، (وكذا من ملك ببعضه الحر نصاباً) تجب زكاته عليه (في الأصح) لتمام ملكه له ، والثاني : لا تجب عليه ؛ لنقصه بالرق ، (و) تجب (في المغصوب

⁽١) روضة الطالبين (١٤٩/٢_١٥٠) ، الشرح الكبير (٣/ ٣٣٥) .

والفنال والمجحود) كأن أودع فجحد ؛ أي : تجب في كل مما ذكر (في الأظهر) ماشية كان أو غيرها ، (ولا يجب دفعها حتى يعود) فيخرجها عن الأحوال الماضية ، ولو تلف قبل التمكن . . سقطت ، والثاني وحكي قديماً : أنها لا تجب في المذكورات ؛ لتعطل نمائها وفائدتها على مالكها بخروجها من يده وامتناع تصرفه فيها ، (والمشترى قبل قبضه) بأن حال عليه الحول في يدالبائع . . تجب فيه الزكاة ، على المشتري ، (وقيل : فيه القولان) في المغصوب ، وفرق الأول بتعذر الوصول إليه وانتزاعه ، بخلاف المشتري ؛ لتمكنه منه بتسليم الثمن .

(وتبجب في الحال عن) المال (الغائب إن قدر عليه) وتخرج في بلده ، فإن كان سائراً . . فلا يجب الإخراج حتىٰ يصل إليه ، (وإلا) أي : وإن لم يقدر عليه ؛ لانقطاع الطريق أو انقطاع خبره (. . فكمفصوب) فتجب في الأظهر ، ولا يجب إخراجها حتىٰ يصل إليه ، (واللَّينُ : إن كان ماشية أو غير لازم ؛ كمال كتابة . . فلا زكاة) فيه ؛ أما الماشية . . فلان شرط زكاتها السوم وما في النمة لا يسوم ، وأما مال الكتابة . . فلان الملك غير تام فيه وللعبد إسقاطه متىٰ شاء ، (أو عرضاً أو نقداً . . فكذا) أي : لا زكاة فيه (في القديم) لأنه لا ملك في الدين حقيقة .

(وفي الجديد إن كان حالاً وتعذّر أخذه لإعسار وغيره) أي : كجحود ولا بينة أو مطل أو غيبة مليء (. . فكمغصوب) فتجب فيه في الأظهر ، ولا يجب إخراجها حتىٰ يحصل ، (وإن تيسر) أخذه ؛ بأن كان علىٰ مليء مقر حاضر باذل (. . وجب تزكيته في الحال) وإن لم يقبض .

(أو مؤجلاً . فالمذهب : أنه كمغصوب) فتجب فيه في الأظهر ، وقيل : قطعاً ، ولا يجب دفعها حتىٰ يقبض ، (وقبل : يجب دفعها قبل قبضه) وهو مبني علىٰ طريق القطع المقيس على المال الغائب الذي يسهل إحضاره ، ووجه طريق الخلاف بأنه لا يتوصل إلى التصرف فيه قبل الحلول ، وقبل : لا تجب فيه قطعاً ؛ لأنه لا يملك شيئاً قبل الحلول .

(ولا يمنع الدين وجوبها في أظهر الأقوال) لإطلاق النصوص الواردة فيها، والثاني: يمنع كما يمنع

وَالتَّالِثُ : يَمْنَمُ فِي الْمَالِ الْبَاطِنِ ، وَهُوَ النَّقُدُ وَالْمَرْضُ . فَعَلَى الأَوَّلِ : لَوْ حُجِرَ عَلَيْهِ لِلَيْنِ ، فَحَالَ الْحَوْلِ : لَوْ حُجِرَ عَلَيْهِ لِلَيْنِ ، فَحَالَ الْحَوْلُ فِي الْحَجْرِ . فَكَمَفْصُوبِ . وَلَوِ اَجْتَمَ زَكَاةً وَدَيْنُ آدَمِيُّ فِي تَوَكَّهِ . وَلَمْ اَجْفَادَ الْفَالِمُونَ مُثْمَتُهُ مَا وَفِي قَوْلٍ : يَسْتَوِيَانِ . وَالْفَلِيمُونَ مَثَلِكُمُ الْفَصْدِي فِي الْحَالَمُ الْفَالِمُونَ مَثَلَكُمُ وَمَضَى بَعْدَهُ حُولًا ، وَأَلْتَجْمِي فِي الْحَلْمَةِ . . وَجَبَتْ زَكَاتُهُا ، وَلِلَّا . فَلاَ . وَلَوْ أَصْدَقَهَا نِصَابَ الْمُعْمُونِ فِي الْمُؤْلِقَةِ . . وَجَبَتْ زَكَاتُهُا ، وَلِلَّا . فَلاَ . وَلَوْ أَصْدَقَهَا نِصَابَ سَائِمَةٍ مُكْتِئًا . لَوْمَهَا زَكَاتُهُ إِذَا تَمْ حُولًا مِنَ الْإِصْدَاقِ . . . وَمَنْ أَنْ الْمُعْلَقِ . . وَجَبَتْ زَكَاتُهُا فِي اللّهِ . . فَوَلَا أَصْدَقَهَا نِصَابَ

وجوب العج (والثالث : يمنع في المال الباطن وهو النقد والعرض) والركاز وزكاة الفطر كما سيأتي في الفصل ، ولا يمنع في الظاهر ؛ وهو الماشية والزرع والثمر والمعدن ، والفرق : أن الظاهر ينمو بنفسه ، والباطن إنما ينمو بالتصرف فيه ، والدين يمنع من ذلك ويحوج إلىٰ صوفه في قضائه ، وسواء كان الدين حالاً أم مؤجلاً ، من جنس المال أم لا .

(فعلى الأول : لو حجر عليه لدين فحال الحول في الحجر . . فكمغصوب) لأن الحجر مانع من التصرف ، ولو عين الحاكم لكل من غرمائه شيئاً من ماله ومكنهم من أخذه فحال الحول قبل أخذه . . فلا زكاة عليه قطعاً ؛ لضعف ملكه ، وقبل : فيها خلاف المغصوب .

(و) على الأول أيضاً : (لو اجتمع زكاة ودين آدمي في تركة) بأن مات قبل أداء الزكاة (. .
 قدمت) تقديماً لدين الله ، وفي حديث « الصحيحين » : « فدين الله أحق بالقضاء ١٠٠٩ ، (وفي قول :) يقدم (الدين) لانتقار الآدمي واحتياجه ، (وفي قول : يستويان) فيوزع المال عليهما ؟ لأن الزكاة تعود فائدتها إلى الآدمين أيضاً .

و الغنيمة قبل القسمة إن اختار الغانمون تملكها ومضى بعده حول ، والجميع صنف زكوي ، وبلغ نصيب كل شخص نصاباً ، أو بلغه المجموع في موضع ثبوت الخلطة) ماثمية كانت أو غيرها (... وجبت زكاتها ، وإلا) أي : وإن لم يختاروا تملكها (... فلا) زكاة عليهم فيها ؛ لأنها غير مملوكة لهم ، أو مملوكة ملكاً في نهاية من الضعف يسقط بالإعراض ، وكذا لو اختاروا تملكها وهي أصناف... فلا زكاة فيها ، سواء كانت مما تجب الزكاة في جميعها أم بعضها ؛ لأن كل واحد لا يدري ماذا يصيبه وكم نصيبه ، وكذا لو كانت صنفاً لا يبلغ نصاباً إلا بالخمس.. فلا زكاة عليهم ؛ لأن لغير معين مين معين معين معين معين عليهم المناسكة المناسكة

(ولو أصدقها نصاب سائمة معيناً. . لزمها زكاته إذا تم حول من الإصداق) سواء دخل بها أم لا،

⁽١) صحيح البخاري (١٩٥٣) ، صحيح مسلم (١١٤٨) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

وَلَوْ أَكْرَىٰ دَاراً أَرْبَعَ سِنِينَ بِمَمَانِينَ دِينَاراً وَقَبَضَهَا.. فَالأَطْهُرُ: أَنَّهُ لاَ يَلْزُمُهُ أَنْ يُحْرِجَ إِلاَّ زِكَاةَ مَا اَسْتَقَوْ ، فَيُخْرِجُ عِنْدَ تَمَامِ السَّنَةِ الأُولَىٰ زَكَاةَ عِشْرِينَ ، وَلِتَمَامِ الثَّانِيقِ زَكَاةَ عِشْرِينَ لِسَنَقِ وَعِشْرِينَ لِسَنَتَيْنِ ، وَلِتَمَامِ الثَّالِيةِ زَكَاةَ أَرْبَعِينَ لِسَنَةٍ وَعِشْرِينَ لِللَافِ سِنِينَ ، وَلِتَمَامِ الرَّابِمَةِ زَكَاةً سِتَّينَ لِسَنَةٍ وَعِشْرِينَ لاَرْبَعِ ، وَالثَّانِي : يُحْرِجُ لِثَمَامِ الأُولِينَ لِنَاقَةَ الْنَهْزِينَ .

> جمبور [في أداء الزكاة]

وسواء قبضته أم لا ؛ لأنها ملكته بالعقد ، واحترز بــ (المعين) : عما في الذمة ، فلا زكاة فيه كما تقدم .

(ولو أكرى دارا أربع سنين بثمانين ديناراً وقبضها. . فالأظهر : أنه لا يلزمه أن يخرج إلا زكاة ما استقر) لأن ما لم يستقر معرض للسقوط بانهدام الدار فملكه ضعيف ، والفرق بين هذا وبين ما ذكر في مسألة الصداق ؛ إذ هو بعرض أن يجود نصفه بالطلاق قبل الدخول . . أن عود نصفه بملك جديد من غير انفساخ لعقد ، بخلاف عود بعض الأجرة ؛ فإنه بانفساخ الإجارة ، (فيخرج عند تمام السنة الأولى زكاة عشرين ألانها التي استقر ملكه عليها ، (ولتمام الثانية زكاة عشرين لسنة) وهي التي استقر ملكه عليها الآن ، (ولتمام الثالثة زكاة أدبعين لسنة) وهي التي استقر ملكه عليها الآن ، (ولتمام الثالثة زكاة أدبعين لسنة) وهي التي زكاها (وعشرين لثلاث سنين) وهي التي استقر ملكه عليها الآن ، (ولتمام الرابعة زكاة سنين لسنة) وهي التي استقر ملكه عليها الآن ، (والثاني : يخرج لتمام الأولى زكاة الثمانين) لأنه ملكها ملكا تاما ، والكلام فيما إذا كانت أجرة السنين متساوية وأحرج الزكاة من غير المقبوض ، وفي « الروضة » كـ « أصلها » : أن كلام نقلة المذهب يشمل وأذا كانت الأجرة في الذمة وقبضت ، وما إذا كانت معينة () .

* * *

(فصل : تجب الزكاة) أي : أداؤها (على الفور إذا تمكن ، وذلك بعضور المال والأصناف) أي : المستحقين ؛ لأن حاجتهم إليها ناجزة ، أما زكاة الفطر . . فموسعة بليلة العيد ويومه كما تقدم في بابها ، (وله أن يؤدي بنفسه زكاة المال الباطن) وقد تقدم : أنه النقد والعرض ، وزيد عليهما هنا

⁽١) روضة الطالبين (٢٠٣٢) ، الشرح الكبير (٢/٥٥٧ ـ ٥٥٨) .

وَكَذَا الظَّاهِرُ عَلَى الْجَدِيدِ ، وَلَهُ التَّوْكِيلُ ، وَالصَّرْفُ إِلَى الإِمَامِ ، وَالأَظْهَرُ : أَنَّ الصَّرْفَ إِلَى الإِمَامَ أَفْضَلُ ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ جَارِرًا . وَتَجِبُ النَّيَّةُ ، فَيَنْوِي : (هَـلْذَا فَرْضُ زَكَاةِ مَالِي) ، أَوْ (فَرْضُ صَدَقَةِ مَالِي) ، وَنَحْوَهُمَا ،

في « الروضة » كـ « أصلها » الركاز وزكاة الفطر^(١) ، (وكذا الظاهر) وهو الماشية والزرع والشمر والمعدن (على الجديد) ، والقديم : يجب دفع زكاته إلى الإمام وإن كان جائراً ؛ لنفاذ حكمه ، فلو فرقها المالك بنفسه. . لم تحسب ، وقيل : لا يجب دفعها إلى الجائر ، (وله) مع الأداء بنفسه في المالين (التوكيل) فيه (والصرف إلى الإمام) بنفسه أو وكيله ، (والأظهر : أن الصرف إلى الإمام أفضل) من تفريقه بنفسه ؛ لأنه أعرف بالمستحقين وأقدر على التفريق بينهم ، والثاني : تفريقه بنفسه أفضل ؛ لأنه بفعل نفسه أوثق ، وهـٰذا كما في " الروضة » و" أصلها » في المال الباطن ، أما المال الظاهر.. فصرف زكاته إلى الإمام أفضل قطعاً ، وقيل : على الخلاف وهو وجهان ، وقيل : قولان^(٢) ، (إلا أن يكون جائراً). . فتفريق المالك بنفسه أفضل من الصرف إليه ، وقيل : فيه الخلاف ، وتفريقه بنفسه أفضل من التوكيل بلا خلاف ، قال في « الروضة » : والدفع إلى الإمام أفضل من التوكيل قطعاً(٣) ، وفيها كـ« أصلها » : لو طلب الإمام زكاة الأموال الظاهرة. . وجب التسليم إليه بلا خلاف^(٤) ، وأما الأموال الباطنة. . فقال الماوردي : ليس للولاة نظر في زكاتها ، وأربابها أحق بها ، فإن بذلوها طوعاً. . قبلها الوالي(٥) .

(وتجب النية، فينوي: هـٰذا فرض زكاة مالي ، أو : فرض صدقة مالي ، ونحوهما) أي : كزكاة مالي المفروضة ، أو صدقة مالي المفروضة ، وعبر في « الروضة » و« أصلها » و« شرح المهذب » بالصدقة المفروضة^(٦) ، ولو نوى الزكاة دون الفرضية. . أجزأه ، وقيل : لا ؛ كما لو نوى صلاة الظهر ، ورد بأن الظهر قد يقع نفلاً كالمعادة ، والزكاة لا تقع إلا فرضاً ، وفي " شرح المهذب " : وقال البغوي : إن قال : هـٰـذه زكاة مالي. . كفاه ، وإن قال : زكاة. . ففي إجزائه وجهان^(٧) ، ولم

روضة الطالبين (٢/ ٢٠٥) ، الشرح الكبير (٣/ ٤) . (1)

روضة الطالبين (٢/ ٢٠٥) ، الشرح الكبير (٣/ ٥) . **(Y)**

روضة الطالبين (٢٠٦/٢) . (٣)

روضة الطالبين (٢/ ٢٠٦) ، الشرح الكبير (٣/ ٥) . (٤)

الأحكام السلطانية (ص٢٠٣) . (0)

روضة الطالبين (٢٠٧/٢) ، الشرح الكبير (٦/٣) ، المجموع (١٦٧/) . (1) (V)

في (ب) : (وجهان وقيل : قولان) .

وَلاَ يَكُنِي : ﴿ فَرْضُ مَالِي ﴾ وَكَذَا الصَّلَقَةُ فِي الأَصَّحُ . وَلاَ يَجِبُ تَغْيِينُ الْمَالِ ، وَلَوْ عَتَنَ . لَمْ يَقَعْ عَنْ غَيْرِهِ . وَتَلْزَمُ الْوَلِيُّ النَّبَةُ إِذَا أَخْرَجَ زَكَاةَ الصَّبِيِّ وَالْمَخُونِ . وَتَكْفِي نِيَّةُ الْمُوكَلِّ عِنْدَ الصَّرْفِ إِلَى الْوَكِيلِ فِي الأَصَحُّ ، وَالأَفْصُلُ أَنْ يَنْوِيَ الْوَكِيلُ عِنْدَ التَّقْرِيقِ أَيْضاً . وَلَوْ تَفَوَّ إِلَى الشَّلْطَانِ .. كَفَتِ النَّيُّةُ عِنْدَهُ ، وَالأَفْصُلُ أَنْ يَنْوِيَ الْوَكِيلُ عِنْدَ التَّقْرِيقِ أَيْضاً .

يصحح شيئا^(۱)، وأصحهما : الإجزاء، (ولا يكفي) : هـنذا (فرض مالمي) لأنه يكون كفارة ونذراً ، (وكذا الصدقة) أي : صدقة مالي (في الأصح) لأنها تكون نافلة ، والثاني : يكفي ؛ لظهورها في الزكاة ، وعبارة « الروضة » كـ « أصلها » : ولا يكفي مطلق الصدقة على الأصح^(۱) ، وقال في « شرح المهذب » : على المذهب ، وبه قطع الجمهور⁽⁷⁾ ، وعبر فيه في الأولئ بـ (الأصح)¹⁾ .

(ولا يجب تعيين العال) المزكل في النبة عند إخراج الزكاة ، (ولو عين . لم يقّم) أي : المخرج (عن غيره) فلو ملك مئتي درهم حاضرة ومئتين غائبة فأخرج خمسة دراهم بنية الزكاة مطلقاً ثم بان تلف الغائبة . فله جعل المخرج عن الحاضرة ، ولو كان عينه عن الغائبة . لم يكن له صوفه إلى الحاضرة ، والمراد : الغائبة عن مجلسه ، لا عن البلد ؛ بناء على منع نقل الزكاة ، وهو الأظهر الآتي في (كتاب قسم الصدقات) .

(وتلزم الولمي النية إذا أخرج زكاة الصبي والمجنون) فلو دفع بلا نية. . لم يقع الموقع وعليه الضمان كما قاله ابن كج ، وضم إليهما في ^و شرح المهذب السفيه^(٥) .

(وتكفي نية الموكل عند الصرف إلى الوكيل في الأصح ، والأفضل : أن ينوي الوكيل عند التفريق أيضاً) على المستحقين ، والثاني : لا تكفي نية الموكل وحده ، بل لا بد من نية الوكيل المذكورة ، ولو نوى الوكيل وحده . لم يكف ، إلا أن يكون الموكل فوض إليه النية . . فيكفي ، ولو نوى الموكل وحده عند تفريق الوكيل . . كفيٰ ، قاله في « شرح المهذب » ، ونفيٰ فيه الخلاف في المسائل الثلاث (٢) .

(ولو دفع) الزكاة (إلى السلطان. . كفت النية عنده) أي : عند الدفع إليه وإن لم ينو السلطان

⁽¹⁾ المجموع (1/ ١٦٧) ، التهذيب (٣/ ٦٣) .

 ⁽۲) التعجیدی (۲/۲۰) ۱ التهدیب (۲/۲) .
 (۲) روضة الطالبین (۲/۲۰) ، الشرح الکبیر (۲/۲) .

⁽T) المجموع (T/١٦٧).

⁽٤) روضة الطالبين (٢٠٧/٢) .

⁽٥) المجموع (٦/ ١٧٠).

⁽T) المجموع (T/ ۱۷۰).

فَإِنْ لَمْ يَنْوٍ . . لَمْ يُنْجُزِ عَلَى الصَّحِيحِ وَإِنْ نَوَى السُّلْطَانُ . وَالأَصَّحُ : أَنَّهُ يَلْزُمُ السُّلْطَانَ النَّبُتُّ إِذَا اَخَذَ زَكَاةَ الْمُمْتَنِعِ ، وَاَنْ يَبِيَّهُ نَتَخْفِي .

فِصَّنَاكُ [في تعجيل الزكاة]

لاَ يَصِحُّ تَعْجِيلُ ٱلزَّكَاةِ عَلَىٰ مِلْكِ ٱلنَّصَابِ ، وَيَجُوزُ قَبْلَ ٱلْحَوْلِ ،

عند القسم على المستحقين ؛ لأنه ناتبهم فالدفع إليه كالدفع إليهم ، (فإن لم ينو) عند الدفع إليه (. . لم يجز على الصحيح وإن نوى السلطان) عند القسم عليهم ، كما لا يجزىء الدفع إليهم بلا نية ، والثاني : يجزى، نوى السلطان أم لم ينو ؛ لأنه لا يدفع إليه إلا الفرض ، ولا يقسم إلا الفرض فأغنت هذاه القرينة عن النية .

(والأصح: أنه يلزم السلطان النية إذا أخذ زكاة الممتنع) من أدانها نيابة عنه ؛ لتجزئه في الظاهر فلا يطالب بها ثانياً ، وقيل : تجزئه من غير نية فلا تلزم السلطان ، (و) الأصح : (أن نيته) أي : السلطان (تخفي) في الإجزاء باطناً ؛ إقامة لها مقام نية المالك ، والثاني : لا تكفي ؛ لأن المالك لم ينو وهو متعبد بأن يتقرب بالزكاة ، وبنى الإمام والغزالي الحلاف الأول على الثاني فقالا : إن قلنا : لا تبرأ ذمة الممتنع باطناً. . لم تجب النية على الإمام ، وإن قلنا : تبرأ . . فوجهان : أحدهما : لا تجب ؛ لأن الإمام فيما يليه من أمر الزكاة كولي الطفل ، والممتنع مقهور كالطفل () .

* * *

(فصل : لا يصح تعجيل الزكاة) في المال الحولي (على ملك النصاب) لفقد سبب وجوبها ، (ويجوز) تعجيلها (قبل الحول) بعد ملكه النصاب ؛ لوجود السبب ، والأول مقيد في « الروضة » و « أصلها » بالزكاة العينية () ، فإذا ملك مئة درهم فعجل منها خمسة أو ملك تسعة وثلاثين شاة فعجل شاة ليكون المعجل عن زكاته إذا تم النصاب وحال الحول عليه واتفق ذلك . لم يجزئه المعجل ، ولو ملك مثتي درهم وتوقع حصول مئتين من جهة أخرى فعجل زكاة أربع مئة فحصل ما توقعه . لم يجزئه ما عجله عن الحادث ، ولو ملك خمساً من الإبل فعجل شاتين فبلغت عشراً بالتوالد . لم يجزئه ما عجله عن النصاب الذي كمل الآن في الأصح ، أما زكاة التجارة ؛ كأن

⁽١) نهاية المطلب (١٩٩٣) ، الوسيط (٤٤٣/٢) .

١) روضة الطالبين (٢/ ٢١٢) ، الشرح الكبير (٣/ ١٥) .

اشترىٰ عرضاً يساوي منة درهم فعجل زكاة متنين وحال الحول وهو يساويهما.. فإنه يجزئه المعجل؛ بناء علىٰ أن اعتبار النصاب فيها بآخر الحول، وهو القول الراجع كما تقدم، ولو اشترىٰ عرضاً بمتنين فعجل زكاة أربع منة وحال الحول وهو يساويهما.. أجزأه المعجل؛ بناء علىٰ ما ذكر، وقيل : لا يجزئه في المئتين الزائدتين .

(ولا يعجل لعامين في الأصح) لأن زكاة العام الثاني لم ينعقد حولها ، والتعجيل قبل انعقاد الحول لا يعجز كالمعجيل قبل كمال النصاب ، فما عجل لعامين . يجزىء للأول فقط ، والثاني : استند إلى أنه عليه الصلاة والسلام تسلف من العباس صدقة عامين ، رواه البيهقي(١٠) ، وأجيب بانقطاعه كما بينه ، ووباحتمال النسلف في عامين ، والجواز على الثاني مقيد بما إذا يقي بعد التعجيل نصاب ؛ كأن ملك الثنين وأربعين شاة فعجل منها شاتين : فإن عجلهما من إحدى وأربعين . لم يجزىء ؛ لأن المعجل كالباقي على ملكه النصاب في جميع العام ، فالتعجيل له تعجيل على ملك النصاب في جميع العام ،

(وله تعجيل الفطرة من أول رمضان) ليلاً، وقيل: نهاراً؛ لأنها تجب بالفطر من رمضان فهو سبب أخولها، (والصحيح: منعه قبله) أي: منع التعجيل قبل رمضان؛ لأنه تقديم على السببين ، والثاني: جواز تقديمه في السنة كما حكاه في ٥ شرح المهلب ١٠٠٥ ، (و) الصحيح : (أنه لا يجوز إخراج زكاة الثمر قبل بدو صلاحه، ولا الحب قبل المتداده) لأنه لا يعرف قدره تحقيقاً ولا تخميناً ، (ويجوز بعدهما) أي : بعد بدو الصلاح واشتداد الحب قبل الجفاف والتصفية ، لمعرفة قدره تخميناً ، والثاني : لا يجوز فيهما ؛ للعلم بالقدر حينتذ ، والثالث : يجوز فيهما ؛ للعلم بالقدر عينتذ ، والثالث : يجوز فيهما ؛ للعلم بالقدر بعد ذلك ، فإن نقص المعجل عن الواجب . . أخرج باقيه ، أو زاد . فالزيادة تطوع ، ولا يجوز المهروانعقاد الحب قطعاً ، والإخراج لازم بعد الجفاف والتصفية ؛ لأنه وقته .

(وشرط إجزاء المعجل) أي: وقوعه زكاة كما في «المحرر»(٣): (بقاء المالك أهلاً للوجوب)

⁽١) السنن الكبرئ (١١١/٤) .

⁽Y) Ilanae (1/01).

٣) المحرر (ص١٠٦).

عليه (إلى آخر الحول) فلو مات أو تلف ماله أو باعه . لم يكن المعجل زكاة كما أفصح بذلك في « المحرر ؟ () ، (وكون القابض في آخر الحول مستحقاً) فلو كان ميتاً أو مرتداً . لم يحسب المدفوع إليه عن الزكاة ، (وقيل : إن خرج عن الاستحقاق في أثناء الحول) كأن ارتد ثم عاد (. . لم يجزئه) أي : المالك المعجل ، (ولا يضر غناه بالزكاة) أي : كما في « الروضة » و « أصلها » المدفوعة إليه وحدها أو مع غيرها ، ويضر غناه بغيرها () ، قال الفارقي : كزكاة أخرى واجبة أو معجلة أخذها بعد الأولى، بشهر مثلاً .

(وإذا لم يقع المعجل زكاة) لعروض مانع (. . استرد) المالك (إن كان شرط الاسترداد إن عرض مانع) عملاً بالشرط .

(والأصح : أنه إن قال : هذه زكاتي المعجلة فقط) أو علم القابض أنها معجلة (. . استرد) لذكره التعجيل أو العلم به وقد بطل ، والثاني : لا يسترد ويكون تطوعاً ، (و) الأصح : (أنه إن لذكره التعجيل) بأن اقتصر على ذكر الزكاة (ولم يعلمه القابض . لم يسترد) ويكون تطوعاً ، و والثاني : يسترد لظنه الوقوع عن الزكاة ولم يقع عنها ، (و) الأصح : (أنهما لو اختلفا في مثبت الاسترداد) وهو ذكر التعجيل ، أو عِلْم القابض به على الأصح وشرط الاسترداد على مقابل الأصح (. . صدق القابض بيمينه) لأن الأصل : عدم ذلك ، والثاني : يصدق المالك بيمينه ؛ لأنه المؤدي وهو أعرف بقصده ، وهذا في غير علم القابض ؛ لأنه أعلم بعلمه ، وعلى الاسترداد في المسألة الانبرة يصدق المالك بيمينه ؛ فأنه أعرف بنيته ، والأنبرة يصدق المالك بيمينه إذ أنازعه القابض في قوله : قصدت التعجيل ؛ فإنه أعرف بنيته ،

(ومتىٰ ثبت) الاسترداد (والمعجل تالف. . وجب ضمانه) بالمثل إن كان مثلياً، وبالقيمة إن كان

⁽١) المحرر (ص١٠٦).

⁽٢) روضة الطالبين (٢/ ٢١٤) ، الشرح الكبير (٣/ ٢١) .

متقوماً ، (والأصح) في المتقوم : (اعتبار قيمته يوم القبض) والثاني : قيمته يوم التلف ، (و) الأصح : (أنه إن وجده ناقصاً) نقص أرش (. . فلا أرش) له ؛ لأن النقص حدث في ملك القابض فلا يضمنه ، والثاني : له أرشه ؛ اعتباراً له بالتلف ، ولو كان المعجل بعيرين أو شاتين فتلف أحدهما ويقي الآخر . . رجع فيه ويقيمة التالف ، ذكره في « شرح المهذب ١٠٠٠) ، (و) الأصح : (أنه لا يسترد زيادة منفصلة) كالولد واللبن ، والثاني : يستردها مع الأصل ؛ لأنه لتبين أنه لم يقع الموقع كان القابض لم يملكه في الحقيقة ، أما الزيادة المتصلة كالسمن والكبر . . فتتبع الأصل فيسترده معها .

. (وتأخير الزكاة) أي : أدائها (بعد التمكن) وقد تقدم (. . . يوجب الضمان) لها (وإن تلف الممان) لها (وإن تلف الممان) للمحتجد ، (ولو تلف قبل التمكن) بعد الحول (. . فلا) ضمان ؛ لانتفاء التقصير ، (ولو تلف بعضه) قبل التمكن ويقي بعضه (. . فالأظهر : أنه يغرم قسط ما بقي) والثاني : لا شيء عليه ؛ بناء على أن التمكن شرط للوجوب ، فإذا تلف واحد من خمس من الإبل قبل التمكن . . ففي الباقي أربعة أخماس شاة على الأول ، ولا شيء على الثاني . و (وإن أتلفه بعد الحول وقبل التمكن . . لم تسقط الزكاة) لتقصيره بإتلافه .

المجموع (٦/ ١٣٣).

فَلَوْ بَاعَهُ قَبْلَ إِخْرَاجِهَا. . فَٱلأَظْهَرُ : بُطْلاَنُهُ فِي قَدْرِهَا ، وَصِحَّتُهُ فِي ٱلْبَاقِي .

ولو كان الواجب من غير جنس المال ؟ كالشاة الواجبة في الإبل. فقيل : لا يجري فيه قول الشركة ، والأصع : جريانه وتكون الشركة بقدر قيمة الشاة ، وهل الواجب على قول الشركة في الشركة بني أربعين شاة منهمة أو جزء من كل شاة ؟ وجهان يأتيان على قول تعلق الرهن أيضاً بالبعض ، وفي « الروضة » و« أصلها » أن الجمهور جعلوا تعلق الرهن والذمة قولاً واحداً فقالوا : تتعلق بالذمة والمال مرتهن بها ، وحكاية قول رابع : أنها تتعلق به تعلق الأرش برقبة العبد الجاني ؛ لسقوطها يتلف المال والتعلق بقدرها منه (١٠) ، وقيل : بجميعه ، وعلى الأول يأتي الوجهان في مسألة الشياه السابقة .

(فلو باعه) أي : المال بعد وجوب الزكاة (قبل إخراجها . فالأظهر : بطلانه) أي : البيم (في قدرها وصحته في الباقي) والثاني : يطلانه في الجميع ، والأولان : صحته في الجميع ، والأولان قولا تغريق الصفقة ، ويأتيان على تعلق الشركة وتعلق الرهن أو الأرش بقدر الزكاة ، ويأتي الثالث على تعلق الشركة ؛ لأن ملك المستحقين غير مستقر فيه ؛ إذ للمالك إخراج الزكاة من غير مالها ، وعلى تعلق الشركة ؛ لأنه ثبت من غير اختيار المالك ولغير معين ، فيسامع في فيه بما لا يسامع به في سائر الرهن ، وعلى تعلق الأرش ويكون بالبيع مختاراً للإخراج من مال آخر ، وإذا صح في قدرها .. فما سواه أولى ، وعلى تعلق الأدمة يصح بيم الجميع عظماً ، ولو باع بعض المال ولم يبق قدر الزكاة . فهر كما لو باع الجميع ، وإن أبقى قدرها بنية الصبود فيها أو بلا نية . فعلى تعلق الشركة في صحة البيع وجهان ، قال ابن الصباغ : أنيسهما : البطلان (٢٠ ؟ لان حق المستحقين شائع ، فأي قدر باعه .. كان حقه وحقهم ، والأول قال : ما باعه . . حقه ، وعلى تعلق الدهن أو الأرش بقدر الزكاة يصح البيع ، أما بيع مال التجارة قبل إخراج زكاته . فيصحة البيع ، أما بيع مال التجارة قبل إخراج زكاته . فيصحة البيع ، أما بيع مال التجارة قبل إخراج زكاته . فيصح ؟ لأن متعلقها القيمة وهي لا تفوت بالبيع .

带 牵 专

⁽١) روضة الطالبين (٢٢٦/٢) ، الشرح الكبير (٣/ ٤١) .

⁽٢) انظر ٥ روضة الطالبين ٥ (٢٢٨ ٢) .

كناب الضيام

يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ بِإِكْمَالِ شَعْبَانَ ثَلَائِينَ ، أَوْ رُوْيَةِ الْهِلَالِ . وَثُبُوتُ رُوْيَتِهِ بِعَدْلِ ، وَفِي فَوْلِ : عَدْلَانِ . وَشَرْطُ الْوَاحِدِ : صِفَةُ الْمُدُولِ فِي الْأَصَحُ ، لاَ عَبْدِ وَالْمَرَاةِ

(كتاب الصيام)^(۱)

(يجب صوم رمضان بإكمال شعبان ثلاثين) يوماً (أو رؤية الهلال) ليلة الثلاثين منه ؛ قال صلى الله عليه وسلم : « صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ، فإن غم عليكم . . فأكملوا عدة شعبان ثلاثين ، رواه البخاري^(۲۲) ، ولا بد في الوجوب على من لم يره من ثبوت رؤيته عند القاضي .

(وثبوت رؤيته) يحصل (بعدل) قال ابن عمر : (أخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أني رأيت الهلال ، فصام وأمر الناس بصيامه) رواه أبو داوود وابن حبان^(۲۲) ، (وفي قول :) يشترط في ثبوت رؤيته (عدلان) كغيره من الشهور .

(وشرط الواحد : صفة العدول في الأصح ، لا عبد وامرأة) فليسا من العدول في الشهادة ، وإطلاق العدول ينصرف إليها ، بخلاف إطلاق العدل فيصدق بها وبالرواية ، والمرأة لا تقبل في الشهادة وحدها ، والخلاف مبني على أن الثبوت بالواحد شهادة أو رواية ؛ فلا يثبت بواحد منهما على الأول ، ويثبت به على الثاني ، ويشتر فل لفظ الشهادة على الأول أيضاً ، وهي شهادة حسبة . وفي اشتراط العدالة الباطنة فيه وهي التي يرجع فيها إلى أقوال المزكين . وجهان ، وتشترط على قول العدلين جزماً ، وعليه : لا مدخل لشهادة النساء ولا اعتبار بقول العبيد جزماً ، ولا فرق على القولين بين أن تكون السماء مصحية أو مغيمة ، وعلى الأول : قال البغوي : لا نوقع الطلاق والعتق المعلقين بهلال رمضان ، ولا نحكم بحلول الدين المؤجل إليه (⁽²⁾) ، وعلى أنه رواية : قال الإمام المبناغ : إذا أخبره موثوق به بالرؤية . . لزم قبوله وإن الم يذكره عند القاضي (⁽³⁾) ، وطائفة منهم وابن الصباغ : إذا أخبره موثوق به بالرؤية . . لزم قبوله وإن الصباغ : إذا أخبره موثوق به بالرؤية . . لزم قبوله وإن الم يذكره عند القاضي (⁽³⁾) وطائفة منهم

⁽١) الصيام: أصله الإمساك. (دقائق المنهاج) (ص٥٥).

 ⁽۲) صحيح البخاري (۱۹۰۹) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .
 (۳) سنن أبي داوود (۲۳٤۲) ، صحيح ابن حبان (۳٤٤٧) .

 ⁽٤) التهذيب (٣/ ١٥١ - ١٥٢).

 ⁽۵) التهدیب (۱۵۱/۳) .
 (۵) نهایة المطلب (۱۳/۶) .

البغوي قالوا : يجب الصوم بذلك إذا اعتقد صدقه(١) ، ولم يفرعوه علىٰ شيء .

(وإذا صمنا بعدل ولم نر الهلال بعد ثلاثين. . أفطرنا في الأصح وإن كانت السماء مصحة) لأن الشهر يتم بمضي ثلاثين ، والثاني : لا نفطر ؛ لأنه إفطار بواحد وهو لا يجوز ، كما لو شهد بهلال شوال واحد ، وأجاب الأول بأن الشيء يثبت ضمناً بما لا يثبت به مقصوداً ، وقوله : (وإن كانت السماء مصحية) أشار به إلىٰ أن الخلاف في حالتي الصحو والغيم ، وأن بعضهم قال بالإفطار في حالة الغيم دون الصحو .

(وإذا رئي ببلد. . لزم حكمه البلد القريب دون البعيد في الأصح) والثاني : يلزم في البعيد ايضاً ، (والبعيد مسافة القصر ، وقيل :) البعيد (باختلاف المطالع) .

(قلت: هذا، أصح ، والله أعلم) لأن أمر الهلال لا تعلق له بمسافة القصر ، والإمام قال : اعتبار المطالع يحوج إلن حساب وتحكيم المنجمين ، وقواعد الشرع تأبئ ذلك ، بخلاف مسافة القصر التي علق الشرع بها كثيراً من الأحكام^{٢٠)} ، قال في * الروضة » : فإن شك في اتفاق المطالع . لم يجب الصدم على الذين لم يروا ؛ لأن الأصل : عدم الوجوب^{٢٠)} .

(وإذا لم نوجب على) أهل (البلد الآخر) وهو البعيد ؛ لكونه علىٰ مسافة القصر أو لاختلاف المطالع (فسافر إليه من بلد الرؤية . . فالأصح : أنه يوافقهم في الصوم آخراً) لأنه صار منهم ؛ والثاني : يفطر ؛ لأنه لزمه حكم البلد الأول فيستمر عليه .

(ومن سافر من البلد الآخر إلىٰ بلد الرؤية. . عبَّد معهم وقضىٰ يوماً) بناء على الأصح ، وهي مفروضة في « الروضة » و« أصلها » و« المحرر » فيما إذا عبدوا التاسع والعشرين من صومه وذلك

⁽۱) التهذيب (۳/١٥٦).

⁽۲) نهاية المطلب (۱۷/٤).

⁽٣) روضة الطالبين (٢/ ٣٤٩) .

وَمَنْ أَصْبَحَ مُعَيِّداً فَسَارَتْ سَفِينَتُهُ إِلَىٰ بَلْدَةِ بَعِيدَةِ أَهْلُهَا صِيَامٌ.. فَالأَصَحُ : أَنَّهُ يُمْسِكُ بَقِيَّةَ الْيُوم .

ڣڞٛڵٷ

[حكم النية في الصوم]

النَّيَّةُ شَرَطٌ لِلصَّوْمِ ، وَيُشْتَرَطُ لِفَرْضِهِ النَّبِيثُ . وَالصَّحِيحُ : أَنَّهُ لاَ يُشْتَرَطُ النَّصْفُ الآخِرُ مِنَ اللَّيْلِ ، وَأَنَّهُ لاَ يَضُوُّ الأَكْلُ وَالْجَمَاعُ بَعْدَهَا ، وَأَنَّهُ لاَ يَجِبُ التَّجْدِيدُ إِذَا نَامَ ثُمَّ تَنَبَّهَ

شرط للقضاء ؛ كما قال في « شرح المهذب »(١) : وإذا أفطر. . قضىٰ يوماً إذا لم يصم إلا ثمانية وعشرين يوماً ، وسكوته في « المنهاج » عن ذلك للعلم به .

(ومن أصبح معيداً فسارت سفيته إلى بلدة بعيدة أهلها صيام. . فالأصح) من وجهين مبنيين على الأصح السابق أيضاً : (أنه يمسك بقية اليوم) والثاني : لا يجب إمساكها ، وتتصور المسألة : بأن يكون ذلك اليوم يوم الثلاثين من صوم أهل البلدين ، لكن المنتقل إليهم لم يروه وبأن يكون الناسع والعشرين من صومهم لتأخر ابتدائه بيوم .

* * *

(فصل : النية شرط للصوم) وعبارة « المحرر » : لا بد من النية في الصوم^(۲) ، وفي « الشرح » لم يوردوا الخلاف _ في أنها ركن في الصلاة أم شرط _ هشمنا ؛ أي : بل جزموا بأنها ركن كالإمساك ، قال : والأليق بمن اختار كونها شرطاً هناك أن يقول بمثله هشهنا^(۲۲) ، (ويشترط لفرضه : التبييت) للنية ؛ أي : إيقاعها ليلاً ؛ قال صلى الله عليه وسلم : « من لم يبيت الصيام قبل الفجر . . فلا صيام له » رواه الدارقطني وغيره وقال : رواته ثقات ⁽²⁾ .

(والصحيح: أنه لا يشترط) في التبييت (التصف الآخر من الليل) لإطلاقه في الحديث ، والثاني : يقربُ النية من العبادة لما تعذر اقترانها بها ، (و) الصحيح : (أنه لا يضر الأكل والجماع بعدها) وقبل : يضر فيختاج إلى تجديدها ؛ تحرزاً عن تخلل المناقض بينها وبين العبادة لما تعذر اقترانها بها ، (و) الصحيح : (أنه لا يجب التجديد) لها (إذا نام) بعدها (ثم تنبه) قبل

 ⁽١) روضة الطالبين (۴٤/ ۲) ، الشرح الكبير (٣/ ١٨١) ، المحرر (ص١٠٠) ، المجموع (٢٧٧) .
 (٢) المحرر (ص١٠٩) .

 ⁽۳) الشرح الكبير (۳/۱۸۳).

⁽٤) سنن الدارقلني (٢/ ١٧١ - ١٧٢) عن سيدتنا عائنّـة رضي الله عنها ، وأخرجه النسائي (٣٦٥٣) ، والدارمي (١٧٤٠) ، والبيهقي (٢٠٢/٤) عن سيدتنا حفصة رضي الله عنها .

. الفجر ، وقيل : يجب ؛ تقريباً للنية من العبادة بقدر الوسع .

(ويصح النفل بنية قبل الزوال ، وكذا بعده في قول) في جميع ساعات النهار ، والراجع : العنم ، دخل صلى الله عليه وسلم على عائشة ذات يوم فقال : « هل عندكم شيء ؟ » قالت : لا ، قال : « فإني إذا أصوم » ، قالت : ودخل علي يوما آخر فقال : « أعندك شيء ؟ » قلت : نعم ، قال : « إذا أنظر وإن كنت فرضت الصوم » رواه الدارقطني والبيهقي وقال : إسناده صحيح (الموقوق وفي رواية للأول وقال : إسناده صحيح : « هل عندكم من غداه ؟ (الموقوق الغين : اسم لما يؤكل قبل الزوال ، والعشاء : اسم لما يؤكل بعده ، والقول المرجوح : يقيس ما بعد الزوال على ما قبله ، ودفع بأن الأصل : ألا يخالف النفل الفرض في وقت النية ، وورد الحديث في النفل قبل الزوال فائتصر عليه ، على أن المزني وأبا يحيى البلخي قالا بوجوب النبيت في النفل ؟ للحديث السابق (من أول السابق () ، والقصحيح : اشتراط حصول شرط الصوم) في النية قبل الزوال أو بعده (من أول الجمين الركعة ثواباً ، أم قلنا : إنه صائم من أوله ثواباً وهو الصحيح ؛ كما أن مدرك الركوع مع الإمام مدرك الجميع الركعة ثواباً ، أم قلنا : إنه صائم من حين النية ، وإلا . يبطل مقصود الصوم ، وقبل على المغطرات من أكل وجماع وغيرهما ، والخلو عن الكفر والحيض والجنون .

(ويجب) في النية (التعبين في الفرض) سواء فيه رمضان والنفر والكفارة وغيرها، أما النفل . . فيصع بنية مطلق الصوم ، قال في ^و شرح المهذب » : هنكذا أطلقه الأصحاب ، وينبغي أن يشترط التعبين في الصوم المرتب ؛ كصوم عرفة وعاشوراء ، وأيام البيض ، وستة من شوال ونحوها ، كما يشترط ذلك في الرواتب من نوافل الصلاة⁽²⁾ ، ويجاب بأن الصوم في الأيام المذكورة منصرف إليها ، بل لو نوئ به غيرها . حصلت أيضاً ؛ كتحية المسجد؛ لأن المقصود وجود صوم فيها ،

⁽١) سنن الدارقطني (٢/ ١٧٥) ، السنن الكبري (٢٠٣/٤) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

⁽٢) سنن الدارقطني (٢/ ١٧٦) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

⁽٣) انظر ٥ الشرح الكبير ١ (٣/ ١٨٦) .

⁽٤) المجموع (٦/ ٣٠٠).

وَكَمَالُهُ فِي رَمَضَانَ : أَنْ يَنْوِيَ صَوْمَ غَدِ عَنْ أَدَاءِ فَرْضٍ رَمَضَانِ مَنْدِهِ السَّنَةِ فَهِ تَعَالَىٰ . وَفِي الأَدَاءِ وَالْفَرْضِيَّةِ وَالإضَافَةِ إِلَى اللهِ تَعَالَى الْلَجْادُفُ النَّذَكُورُ فِي الصَّلاَةِ . وَالصَّحِيحُ : أَنَّهُ لاَ يُشْتَهَانَ صَوْمَ غَدِ عَنْ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ مِنْهُ ، يُشْتَرَطُ تَخِينُ السَّنَةِ . وَلَوْ نَوَى لَيْلَةَ الشَّلاَئِينَ مِنْ شَعْبَانَ صَوْمَ غَدِ عَنْ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ مِنْهُ ، فَكَانَ مِنْهُ مَثْهُ إِنَّهُ وَيَعْ إِنْ كَانَ مِنْ رَمَضَانَ . . أَجْزَأَةُ إِنْ كَانَ مِنْ رَمَضَانَ صَوْمَ غَدِ إِنْ كَانَ مِنْ رَمَضَانَ . . أَجْزَأَةُ إِنْ كَانَ مِنْ

(وكماله) أي: التعيين كما في « المحرر » و «الشرح» (١)، وفي « أصل الروضة » : وكمال النية ^(٢) (في رمضان: أن ينوي صوم غد عن أداء فرض رمضان هنذه السنة لله تعالى) بإضافة (رمضان).

(وفي الأداء والفرضية والإضافة إلى الله تعالى الخلاف المذكور في الصلاة) كذا في « الروضة » و « أصلها » أيضاً ٢٣ ، وتقدم في (الصلاة) تصحيح وجوب نية الفرضية دون الآخرين ، وقال في « شرح المهذب »: الأصح عند الأكثرين: عدم اشتراط الفرضية هنا، والفرق: أن صوم رمضان من البالغ لا يكون إلا فرضاً، بخلاف صلاته للظهر ، فتكون نفلاً في حق من صلاها ثانياً في جماعة ١٠٠٠.

(والصحيح : أنه لا يشترط تعيين السنة) كما لا يشترط الأداء ؛ لأن المقصود منهما واحد ، وقيل : يشترط ، ولا يغني عنه الأداء ؛ لأنه قد يقصد به معنى القضاء .

(ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد عن رمضان إن كان منه فكان منه) وصامه (. . لم يقع عنه) للشك في أنه منه حال النية ، فليست جازمة ، (إلا إذا اعتقد كونه منه بقول من يثق به من عبد أو امرأة أو صبيان رشداء) . . فإنه يقع عنه ؛ لظن أنه منه حال النية ، وللظن في مثل هنذا حكم اليقين فتصح النية المبنية عليه ، وذكر في « شرح المهذب » اعتماد الصبي المراهق أيضاً عن الجرجاني والمحاملي (^(۵) .

(ولو نوئ ليلة الثلاثين من رمضان صوم غد إن كان من رمضان. . أجزأه إن كان منه) لأن الأصل : بقاء رمضان .

⁽١) المحرر (ص١٠٩) ، الشرح الكبير (٣/ ١٨٣) ، روضة الطالبين (٢/ ٣٥٠) .

⁽۲) روضة الطالبين (۲/ ۳۵۰).

⁽٣) روضة الطالبين (٢/ ٣٥٠) ، الشرح الكبير (١٨٣/٣) .

⁽³⁾ Ilanana (1/ 1997).

⁽O) Ilanae (1/17).

وَلَوِ الْمُنْبَهُ . صَامَ شَهْرًا بِالاِحْبَهَادِ ، فَإِنْ وَافَقَ مَا بَعْدَ رَمَضَانَ . أَجْزَأَهُ ، وَهُوَ فَضَاءٌ عَلَى الاَصْحُ ، فَلَوْ نَقَصَ وَكَانَ رَمَضَانُ نَامَاً . لَزِمَهُ يَوْمُ آخَرُ ، وَلَوْ غَلِطَ بِالتَّقْدِيمِ وَأَدْرُكُ رَمْضَانَ . . لَزِمَهُ صَوْمُهُ ، وَإِلاَّ . فَالْجَدِيدُ : وَجُوبُ ٱلْقَضَاءِ . وَلَوْ نَوَتِ الْخَاتِصُ صَوْمَ غَدِ قَبْلُ ٱلْغِطَاعِ مَهِمًا ، ثُمَّ ٱنْقَطَعَ لَيلاً . صَحَّ إِنْ ثَمَّ فِي النَّلِ أَعْثُو ٱلْحَيْضِ ، وَكَذَا قَدْرُ ٱلْعَادَ فِي الأَصْحُ . .

(ولو اشتبه) رمضان على محبوس (. . صام شهراً بالاجتهاد) ولا يكفيه صوم شهر بلا اجتهاد وإن وافق) صومه بالاجتهاد (ما بعد رمضان . أجزاه) قطعاً ، (وهو قضاء على وافق رمضان ، (فإن وافق) صومه بالاجتهاد (ما بعد رمضان . . أجزاه) قطعاً ، (وهو قضاء على الأصه بعد الوقت وقتاً كما في الجمع بين المحاتين ، (فلو نقص وكان رمضان تاماً . . فزمه يوم آخر) على القضاء ، ولا يلزمه على الأداء كما لو كان رمضان ناقصاً ، ولو كان الأمر بالمحسن : فإن قلنا : قضاء . . فله إفطار اليوم الأخير إذا عرف الحال ، وإن قلنا : أداء . . فلا ، ولو وافق صومه شوالاً . . حصل منه تسعة وعشرون إن كمل ، وثمانية وعشرون إن نقص ، فإن قلنا : قضاء وكان رمضان كاملاً . . فلا شيء عليه على التقدير الأول ، ويقضي يوماً على التقدير الأول ، واين كان رمضان كاملاً . . قضي يوماً على التقدير الأول ، وعيمن على التقدير الأول ، وخمسة وعشرون إن نقص ، فإن قلنا : قضاء وكان رمضان خصل منه ستة وعشرون يوماً إن كمل ، وخمسة وعشرون إن نقص ، فإن قلنا : قضاء وكان رمضان ناقصاً . . قضي ثلاثة أيام على التقدير الأول ، وأربعة على التقدير الأول ، وخمسة على التقدير الأول ، وأربعة على التقدير الأول ، وخمسة على التقدير الأول ، وخمسة على التقدير الأول ، وخمسة على التقدير الأول ، وأربعة على التقدير الأول ، وخمسة على التقدير الأول ، وخمسة على التقدير الأول ، وأربعة على التقدير الأول ، وخمسة على الناني ، وإن قلنا : أداء . . قضي أربعة بكل حال .

(ولو غلط) في اجتهاده وصومه (بالتقديم وأدرك رمضان) بعد بيان الحال (. . لزمه صومه) بلا خلاف، (وإلا) أي: وإن لم يدركه؛ بأن لم يتبين الحال إلا بعده (. . فالجديد : وجوب القضاء) والقديم : لا يجب ؛ للعذر ، وقطع بعضهم بالأول ، وإن تبين الحال بعد مضي بعض رمضان . ففي وجوب قضاء ما مضي منه الخلاف ، وقطع بعضهم بوجوبه ، وهم القاطع بالوجوب في الأولىٰ وبعض الحاكين للخلاف فيها .

(ولو نوت الحائض صوم غد قبل انقطاع دمها ثم انقطع ليلاً . . صح) صومها بهنذه النية (إن تم) لها (في الليل أكثر الحيض) مبتدأة كانت أم معتادة بأكثر الحيض ، (وكذا) إن تم لها (قدر العادة) التي هي دون أكثر الحيض . . فإنه يصح صومها بتلك النية (في الأصح) لأن الظاهر: استمرار عادتها، والثاني يقول : قد تتخلف فلا تكون النية جازمة، وإن لم يتم لها ما ذكر . . لم يصح صومها بتلك النية ؛ لعدم بنائها علىٰ أصل ، وكذا لو كان لها عادات مختلفة .

فضناف

[مفطرات الصوم]

شَرْطُ الصَّوْمِ : الإِمْسَاكُ : عَنِ الْجِمَاعِ ، وَالإِسْتِقَاءَ ، وَالصَّحِيحُ : اَنَّهُ لَوْ تَيَقَّنَ اَنَّهُ لَمْ يَرْجِعْ شَيْءٌ إِلَىٰ جَوْفِهِ .. بَطَلَ . وَلَوْ غَلَبَهُ الْقَيْءُ .. فَلاَ بَأْسَ ، وَكَذَا لَوِ اَقْتَلَمَ نُخَامَةٌ وَلَفَظَهَا فِي الاَصْحُ ، فَلَوْ نَزَلَتْ مِنْ دِمَاغِهِ وَحَصَلَتْ فِي حَدُّ الظَّهِوِ مِنَ الْفَمِ. . فَلَيْضُلَعْهَا مِنْ مَجْرَاهَا وَلَيْمُجُهَا ، فَإِنْ تَرَكَهَا مَعَ الْفُدُورَ فَوَصَلَتِ الْجُوفَ .. أَفْطَرَ فِي الْأَصَحُ . وَعَنْ وُصُولِ الْعَيْنِ إِلَىٰ مَا يُسَمَّىٰ جَوْفًا ، وَقِيلَ : يُشْمَرُطُ مَعَ هَنْذَا أَنْ تَكُونَ فِيهِ قُوةٌ نُحِيلُ الْفِذَاءَ أَوِ اللَّوَاءَ

(فصل : شرط الصوم) من حيث الفعل ، وسيأتي شرطه من حيث الفاعل : (الإمساك عن الجماع) فمن تقبأ عامداً . أفطر ؛ قال الجماع) فمن تقبأ عامداً . أفطر ؛ قال الجماع) فمن تقبأ عامداً . أفطر ؛ قال صمل الله عليه وسلم : « من ذرعه القيء وهو صائم . فليس عليه قضاء ، ومن استقاء . فليقض » رواه أصحاب « السنن » الأربعة وغيرهم (١٦) ، وفرعه : بالمذال المعجمة ؛ أي : غلبه ، (والصحيح : أنه لو تيقن أنه لم يرجع شيء إلى جوفه) بالاستقاءة (. . بطل) صومه ؛ بناء على أن الفطر عيها كالإنزال ؛ لظاهر الحديث ، والثاني : مبنى على أن الفطر بها ؛ لتضمنها رجوع شيء إلى الجوف وإن قل .

(ولو غلبه القيء.. فلا بأس) للحديث ، (وكذا لو اقتلع نخامة) من الباطن (ولفظها) أي : رماها.. فلا بأس بذلك (في الأصح) لأن الحاجة إليه مما يتكرر فليرخص فيه ، والثاني : يفطر به كالاستقاءة ، (فلو نزلت من دماغه وحصلت في حد الظاهر من الفم.. فليقطمها من مجراها وليمجها ، فإن تركها مع القدرة) على ذلك (فوصلت الجوف.. أفطر في الأصح) لتقصيره ، والثاني : لا يفطر ؛ لأنه لم يفعل شيئاً ، وإنما أمسك عن الفعل ، ولو ابتلعها.. أفطر ، ولو لم تحصل في حد الظاهر من الفم ، أو حصلت فيه ولم يقدر على قطعها ومجها.. لم تضر.

 (و) الإمساك (عن وصول العين إلى ما يسمئ جوفاً ، وقيل : يشترط مع هذا أن تكون فيه قوة تحيل الغذاء) بكسر الغين وبالذال المعجمة (أو الدواء) وألحق بالجوف على الأول الحلق ، قال الإمام : ومجاوزة الحلقوم⁽⁷⁷) .

 ⁽١) سنن أبي داوود (۲۳۸٠) ، سنن الترمذي (۲۷۰) ، سنن النسائي (۲۱۱۷) ، سنن ابن ماجه (۲۱۲۷) ،
 وأخرجه الدارمي (۲۷۷۰) ، والدارقطني (۲/ ۱۸۶) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽۲) نهاية المطلب (۲/ ۱۳/۶).

فَعَلَى الْوَجْهَيْنِ : بَاطِنُ الدُّمَاغِ وَالْبَطْنِ وَالأَمْعَاءِ وَالشَّفَاتَةِ مُفَطَّرٌ بِالاِسْتِعَاطِ أَوِ الأَخْلِ أَفَظُرٌ اللَّهِ الْمَاغِ وَالْمُغَلِّمُ اللَّهُوْنِ وَالإِلْحِيلِ مُفَطَّرٌ اللَّهُوْنِ وَالإِلْحِيلِ مُفَطِّرٌ فِي بَاطِنِ الأَذْنِ وَالإِلْحِيلِ مُفَطِّرٌ فِي الْصَحَّ . وَشَرْطُ الْوَاصِلِ : كَوْنُهُ فِي مَنْفَذِ مَنْتُوجٍ ، فَلاَ يَشُولِ مَنْوَلُ اللَّهُوْنِ مَنْتُوبِ اللَّهُوْنِ وَمَلَّ اللَّهُوْنِ وَمَلَّ اللَّهُونِ وَمَلَّ اللَّهُوْنِ وَمَلَّ جَوْفُهُ ذَابَاتُهُ ، أَوْ اللَّمِيقِ مِنْ مَدْبِنِهِ ، فَلَوْ اللَّهِ فِي مَنْفَذِهِ ، وَكُونُهُ فَيْطِرُ . وَلاَ يُفْطِرُ بِبَلْمُ رِيقِهِ مِنْ مَدْبِنِهِ ، فَلَوْ عَلَى اللَّهُ عِلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكِ مِنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ مِنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ مِنْ اللَّهِ اللَّهُ عَلَيْكُ مِنْكُونَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ مِنْ اللَّهِ عِلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ مِنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ مِنْ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَى الْوَجْعِيقِ مَنْ مَدْبِنِهِ ، فَلَوْلُهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُونَ مُعْلِقًا اللَّهِ عَلَيْكُونَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُونَ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْوَلِيقِ مَا لَمُؤْلِقُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُونَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعُلِيقِ عَلَى اللْعَلِيقِ عَلَى اللْعَلِيقِ عَلَى اللْعَلِيقِ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلِيقِ عَلَى الْعَلِيقِ عَلَى الْعَلِيقِ عَلَى اللْعِلْمِ وَلَوْلًا لَهُ اللَّهُ عَلَى الْعَلَى الْعَلِيقِ عَلَى الْعَلِيقِ عَلَى الْعَلِيقِ عَلَى الْعَلِيقِ عَلَى الْعَلَى الْعِلَى الْعَلَى اللْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلِيقِ عَلَى الْعَلِيقِ عَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى اللْعَلِيقِ الْعِلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعِلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعِلْمُ اللْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعِلْمِلْعِلَ عَلَى الْعِلْمُ اللْعِلَالِ اللْعَلَى الْعَلَى الْعَلَا

(فعلى الوجهين: باطن الدماغ والبطن والأمعاء) المصارين: جمع معنى بوزن رضاً ، (والمثانة) بالمثلثة ، وهي : مجمع البول (. . مفطر بالاستماط ، أو الأكل ، أو الحقنة ، أو الوصول من جائفة) بالبطن (ومأمومة) بالرأس (ونحوهما) وإن لم يكن الوصول من الجائفة إلى باطن الأمعاء ، وكذا لو كان الوصول من المأمومة إلىٰ خريطة الدماغ المسماة أم الرأس دون باطنها المسمىٰ باطن الدماغ .

(والتقطير في باطن الأذن والإحليل) أي : الذكر (. . مفطر في الأصح) من الوجهين المذكورين ؛ كما في « المحرر ا^(۱) لأنه في جوف غير محيل ، ولو أوصل الدواء لجراحة على الساق إلىٰ داخل اللحم أو غرز فيه سكيناً وصلت مخه . . لم يفطر ؛ لأنه ليس بجوف ، ولو طعن نفسه أو طعنه غيره بأذنه فوصل السكين جوفه . . أفطر .

(وشرط الواصل : كونه في منفذ) بفتح الفاء (مفتوح ، فلا يضر وصول الدهن) إلى الجوف (بنشرب المسام) كما لو طلىٰ رأسه أو بطنه به ، كما لا يضر اقتساله بالماء وإن وجد له أثراً في باطنه ، (ولا) يضر (الاكتحال وإن وجد طعمه) أي : الكحل (بحلقه) لأنه لا منفذ من العين إلى الحلق والواصل إليه من المسام ، (وكونه) أي : الواصل (بقصد ، فلو وصل جوفه ذبابة أو بعوضة أو غبار الطريق وغربلة الدقيق . لم يفطر) لأن التحرز عن ذلك يعسر ، ولو فتح فاه عمداً حتىٰ دخل الغبار جوفه . لم يفطر على الأصح في « التهذب » "." .

(ولا يفطر ببلع ربقه من معدنه) لأنه لا يمكن الاحتراز عنه، (فلو خرج عن الفم) لأعلى اللسان (ثم رده) إليه بلسانه أو غيره (وابتلعه ، أو بل خيطًا بريقه ورده إلىٰ فمه) كما يعتاد عند الفتل

⁽١) المحرر (ص١٠٠).

⁽٢) التهذيب (٣/١٦٣).

وَعَلَيْهِ رُطُوبَةٌ تَفَصِلُ ، أَوِ ابْتَكَمَ رِيقَهُ مَخْلُوطاً بِغَيْرِهِ أَوْ مُتَنَجِّساً.. أَفْطَرَ . وَلَوْ جَمَعَ رِيقَهُ فَابْتَلَمَهُ.. لَمْ يُغْطِرُ فِي الأَصَحَّ . وَلَوْ سَيَقَ مَاءُ ٱلْمَصْمَصْةِ أَوِ الإَسْتِنْشَاقِ إِلَىٰ جَوْفِ فَالْمَذْهُبُ : أَنَّهُ إِنْ بَالغَ . أَفْطَرَ ، وَإِلاَّ . فَلاَ . وَلَوْ بَقِيَ طَمَامٌ بَيْنَ أَسْنَانِو فَجَرَىٰ يِورِيقُهُ . لَمْ يُغْطِرُ إِنْ عَجَزَ عَنْ تَنْبِيزِهِ وَمَجِّدٍ ، وَلَوْ أُوجِرَ مُكْرَمًا.. لَمْ يُغْطِرْ ، فَإِنْ أَكْرِهَ حَظَّى أَكَلَ.. أَفْطَرْ فِي الْأَظْهَرِ .

(وعليه رطوبة تنفصل) وابتلمها ، (أو ابتلع ريقه مخلوطاً بغيره) الطاهر كمن فتل خيطاً مصبوغاً تغير به ريقه ، (أو متنجساً) كمن دميت لئته ، أو أكل شيئاً نجساً ولم يفسل فعه حتىٰ أصبح (. . . أفطر) في المسائل الأربع ؛ لأنه لا حاجة إلىٰ رد الريق وابتلاعه ، ويمكن التحرز عن ابتلاع المخلوط والمتنجس منه ، ولو أخرج اللسان وعليه الريق ثم رده وابتلع ما عليه . . لم يفطر في الأصح ؛ لأن اللسان كيفما تقلب معدود من داخل الفم فلم يفارق ما عليه معدنه .

(ولو جمع ريقه فابتلعه. . لم يفطر في الأصح) لأنه لم يخرج عن معدنه ، والثاني : يفطر ؛ لأن الاحتراز عنه هين .

(ولو سبق ماء المضمضة أو الاستئناق إلمي جوفه) من باطن أو دماغ (. . فالمذهب : أنه إن بالغ) في ذلك (. . أفطر) لأنه منهي عن المبالغة ، (وإلا) أي : وإن لم يبالغ (. . فلا) يفطر ؛ لأنه تولد من مأمور به بغير اختياره ، وقيل : يفطر مطلقاً ؟ لأن وصول الماء إلى الجوف بفعله ، وقيل : لا يفطر مطلقاً ؟ لأن وصوله بغير اختياره ، وأصل الخلاف : نصان مطلقان بالإفطار وعدمه ؛ فمنهم من حمل الأول على حال المبالغة ، والثاني : على حال عدمها ، والأصح : حكاية قولين : فقيل : هما في الحالين ، وقيل : هما فيما إذا بالغ ، فإن لم يبالغ . لم يفطر قطعاً ، والأصح كما في « المحرر » : أنهما فيما إذا لم يبالغ ، . أفطر قطعاً ، ولو كان ناسياً للصوم . لم يفطر بحال .

(ولو بقي طعام بين أسنانه فجرئ به ريقه) من غير قصد (. . لم يفطر إن عجز عن تعييزه ومجه) فإن قدر عليهما . أفطر ، وفي المسألة نصان مطلقان بالإفطار وعدمه حملاً على هـنذين الحالين ، وحكيا قولين^(٢٢) ، (ولو أوجر) أي : صب في حلقه (مكرهاً . لم يفطر) لأنه لم يفعل ولم يقصد ، (فإن أكره حتىٰ أكل . أفطر في الأظهر) أي : عند الغزالي كما قال الرافعي في

⁽١) المحرر (ص١١١).

⁽٢) انظر ﴿ الشرح الكبير ﴾ (٣/ ٢٠٠) ، و﴿ روضة الطالبين ﴾ (٢/ ٣٦١) .

فُلُتُ : الْأَظْهَرُ : لاَ يُفْطِرُ ، وَاللهُ أَعْلَمُ . وَإِنْ أَكُلْ نَاسِياً . لَمْ يُفْطِرْ إِلاَّ أَنْ يَكْثِرَ فِي الْأَصَحُ . فَلُفُ : الْأَصَحُ : لاَ يَفْطِرُ ، وَاللهُ أَعْلَمُ . وَالْجِمَاعُ كَالاَّفِلِ عَلَى الْمَلْمَدِ . وَعَنِ الاستهنئاءِ ، فَغُطِرُ بِهِ ، وَكَذَا خُرُوجُ الْمَنِيِّ بِلَمْسِ وَقُبْلَةٍ وَمُضَاجَعَةٍ ، لاَ الْفِكْرِ والنَّظْرِ بِشَهْوَ . وَتُكُوهُ الْفُبْلَةُ لِمَنْ خَرَّكَتْ شَهْوَتَهُ ، وَالأَوْلَىٰ لِغَيْرِهِ تَرْكُهَا . قُلْتُ : هِيَ كَرَاهَةُ تَخْرِيمٍ فِي الأَصَحُ ، وَاللهُ أَعْلَمُهُ . أَعْلَمُ .

 « الشرح » ؛ لأنه دفع به الضرر عن نفسه (۱۰ ، وعبارة « المحرر » : فالذي رجع من القولين : أنه يفطر(۲۰ ، قال في « الشرح الصغير » : ولا يبعد أن يرجع عدم الفطر .

(قلت : الأظهر : لا يفطر ، والله أعلم) لأن أكله ليس منهياً عنه .

(وإن أكل ناسياً . لم يفطر) قال صلى الله عليه وسلم : « من نسي وهو صائم فأكل أو شرب . . فليتم صومه ؛ فإنما أطعمه الله وسقاه ، رواه الشيخان^(٣) ، (إلا أن يكثر) . . فيفطر به (في الأصح) لأن النسيان في الكثير نادر .

(قلت : الأصح : لا يفطر ، والله أعلم) لعموم الحديث .

(والجماع) ناسياً (كالأكل) ناسياً فلا يفطر به (على المذهب) وقيل : فيه قولا جماع المحرم
 ناسياً ، وفرق الأول بأن المحرم له هيئة يتذكر بها الإحرام بخلاف الصائم .

(و) الإمساك (عن الاستمناء ، فيفطر به) لأن الإيلاج من غير إنزال مفطر ، فالإنزال بنوع شهوة أولئ أن يكون مفطراً ، (وكذا خروج المني بلمس وقبلة ومضاجعة) يفطر به ؛ لأنه إنزال بمباشرة ، (لا الفكر والنظر بشهوة) لأنه إنزال من غير مباشرة كالاحتلام .

(وتكره القبلة لمن حركت شهوته) خوف الإنزال ، (والأولىٰ لغيره تركها) فيكون فعلها خلاف الأولىٰ ، وعدل هنا وفي * الروضة » عن قول * أصليهما » : (تحرك) إلىٰ (حركت)⁽¹⁾ لما لا يخفىٰ .

(قلت : هي كراهة تحريم في الأصح ، والله أعلم) كذا قال في « أصل الروضة » أيضاً ^(٥)،

١) الشرح الكبير (٢٠٢/٣).

⁽۲) المحرر (ص۱۱۱) .

 ⁽٣) صحيح البخاري (١٩٣٣) ، صحيح مسلم (١١٥٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٤) روضة الطالبين (٢/ ٣٦٢)، الشرح الكبير (٣/ ٢٠١).

⁽٥) روضة الطالبين (٢/ ٣٦٢) .

وَلاَ يُفْطِرُ بِالْفَصْدِ وَالْحِجَامَةِ . وَالِاحْتِيَاطُ أَلاَ يَأْكُلَ آخِرَ النَّهَارِ إِلاَّ بِيقِينِ ، وَيَحِلُ بِالاِجْتِهَادِ فِي الاَصَحُّ ، وَيَحُورُ إِذَا ظَنَّ بَتَمَا اللَّيْلِ . قُلْتُ : وَكَذَا لَوْ شَكَّ ، وَاللهُ أَطْلَمَ . وَلَوْ أَكَلَ بِالْجَهَادِ أَوْلاً أَوْ آخِراً وَبَانَ الْفَلَطُ . بَطَلَ صَوْمُهُ ، أَوْ بِلاَ ظَنَّ وَلَمْ بَيِنِ الْحَالُ . صَحَّ إِنْ وَقَعَ فِي أَوْلِهِ ، وَمَطَلَ فِي آخِرِهِ . وَلَوْ طَلَعَ الْفَجُرُ وَفِي فَمِهِ طَمَامٌ فَلْفَظَهُ . . صَحَّ صَوْمُهُ ، وَكَذَا لَوْ كَانَ مُجَامِعاً فَنَرَّعَ فِي الْحَالِ ، فَإِنْ مَكَتَ . بَطَلَ . .

والرافعي حكىٰ عن «التتمة » وجهين : التحريم والتنزيه ، وقال : والأول هو المذكور في «التهذيب ۱٬۷۰ .

(ولا يفطر بالفصد والحجامة) وسيأتي استحباب الاحتراز عنهما .

(والاحتياط ألا يأكل آخر النهار إلا بيقين) كأن يشاهد غروب الشمس ، (ويحل) الأكل آخره (بالاجتهاد) بورد وغيره (في الأصح) ، والثاني : لا ؛ لقدرته على اليقين بالصبر ، (ويجوز) الأكل (إذا ظن بقاء الليل) .

(قلت : وكذا لو شك) فيه (والله أعلم) لأن الأصل : بقاؤه .

(ولو أكل باجتهاد أولاً أو آخراً) من النهار (وبان الغلط . . بطل صومه ، أو بلا ظن ولم يبن الحال . . صح إن وقع) الأكل (في أوله) لأن الأصل بقاء الليل ، (وبطل) إن وقع الأكل (في آخره) لأن الأصل بقاء النهار ، ولا مبالاة بالتسمح في هذا الكلام ؛ لظهور المعنى المراد .

(ولو طلع الفجر وفي فمه طعام فلفظه.. صح صومه) وإن ابتلع شيئاً منه.. أفطر ، وإن سبق شيء منه إلى جوفه.. فوجهان مخرجان من سبق الماء في المضمضة ، قال في « الروضة » : الصححح : لا يفطر () ، (وكذا لو كان) طلوع الفجر (مجامعاً فنزع في الحال) .. صح صومه وإن أنزل ؛ لتولده من مباشرة مباحة ، قاله في « شرح المهلب) " ، وأولي من هذا بالصحة : أن يحس وهو مجامع بتباشير الصبح فينزع بحيث يوافق آخر النزع ابتداء الطلوع ، (فإن مكث) بعد الملاع مجامعاً (. . بطل) صومه وإن لم يعلم بطلوعه إلا بعد المكث فنزع حين علم .

帝 帝 帝

الشرح الكبير (٣/ ٢٠١) ، التهذيب (٣/ ١٦٦) .

⁽۲) روضة الطالبين (۲/ ٣٦٤).

⁽T) Ilanga (7/7T).

فضناؤا

[شرط صحة الصوم من حيث الفاعل والوقت]

(فصل : شرط الصوم) من حيث الفاعل : (الإسلام) فلا يصح صوم الكافو أصلياً كان أو مرتداً ، (والعقل) فلا يصح صوم المجنون ، (والنقاء عن الحيض والنفاس) فلا يصح صوم الحائض والنفساء (جميع النهار) فلو ارتد أو جن أو حاضت أو نفست في أثناء النهار . . بطل صومه .

(ولا يضر النوم المستغرق) للنهار (على الصحيح) والثاني : يضر كالإغماء ، وفرق الأول بأن الإغماء يخرج عن أهلية الخطاب ، بخلاف النوم ؛ إذ يجب قضاء الصلاة الفائتة به دون الفائتة بالإغماء .

(والأظهر : أن الإغماء لا يضر إذا أفاق لحظة من نهاره) إنبّاحاً بزمن الإغماء زمن الإفاقة ، فإن لم يفق. . ضر ، والثاني : يضر مطلقاً ، والثالث : لا يضر إذا أفاق أول النهار ، وفي « الروشة » و« أصلها » : لو شرب دواء لياؤ فزال عقله نهاراً . . ففي « النهذيب » : إن قلنا : لا يصح الصوم في الإغماء . . فهنا أوليٰ ، وإلا . . فوجهان ، والأصح : أنه لا يصح ؛ لأنه بفعله ، ولو شرب المسكر ليكّ ويقي سكره جميع النهار . لزمه القضاء ، وإن صحا في بعضه . . فهو كالإغماء في بعض النهار ، قاله في « التتمة »(1) .

(ولا يصح صوم العبد) أي : عبد الفطر أو الأضحى ؛ نهى صلى الله عليه وسلم عن صيام يومين : يوم الفطر، ويوم الأضحى ، رواه الشيخان (٢) ، (وكذا التشريق) أي : أيامه الثلاثة بعد يوم الأضحى لا يصح صومها (في الجديد) لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن صيامها ، رواه أبو داوود بإسناد صحيح (٢) ، وفي حديث مسلم : ﴿ إنها أيام أكل وشرب ، وذكر الله عز وجل المنارع ، وفي المحيم : يجوز للمتمتم العادم الهدي صومها عن الثلاثة الواجبة في الحج ؛ لما روى البخاري عن

⁽۱) روضة الطالبين (۲/ ۳۶۳) ، الشرح الكبير (۳/ ۲۰۹) ، التهذيب (۳/ ۱۷۷) .

⁽٢) صحيح البخاري (١٩٩٠) ، صحيح مسلم (١١٣٨) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٣) سنن أبي داوود (٢٤١٩) عن سيدنا عقبة بن عامر رضي الله عنه .

⁽٤) صحيح مسلم (١١٤١) عن سيدنا نبيشة الهذلي رضى الله عنه .

عائشة وابن عمر قالا : (لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدي) (، ، قال في « الروضة » : وهنذا القديم هو الراجح دليار (،) أي : نظراً إلى أن المراد : لم يرخص رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(ولا يحل التطوع) بالصوم (يوم الشك بلا سبب) قال عمار بن ياسر : (من صام يوم الشك . . فقد عصلى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم) رواه أصحاب " السنن الأربعة " ، وصححه الترمذي وابن حبان والمحاكم (") ، (فلو صامه) تطوعاً بلا سبب (. . لم يصح في الأصح) ، والثاني : يصح ؛ لأنه قابل للصوم في الجملة ، (ولك صومه عن القضاء والنذر) والكفارة ، (وكذا لو وافق يصح ؛ لأنه قابل للصوم في الجملة ، (ولك صومه عن القضاء والنذر) والكفارة ، (وكذا لو وافق صلما نقط على اعتد و على التعدوم على الله عليه وسلم : « لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين ، إلا رجل كان يصوم صوماً . فليصمه » رواه الشيخان (⁽³⁾) و (تقدموا) أصله : تتقدموا بتاءين حدفت منه إحداهما تحفيفاً ، فليصمه » رواه الشيخان () في بأن الهلال رئي ليتعدوم الله و عبيد أو فسقة) وظن صدقهم ، أو ليلته والسماء مصحية ولم يشهد بها أحد ، (أو شهد بها صبيان أو عبيد أو فسقة) وظن صدقهم ، أو المبيد أو المبيد أو المبيد أو المبيد أو المبيد أو الفساق : قد رأيناه (⁽³⁾) ، ولا يصح صومه عن رمضان ؛ لأنه لم يشت كونه منه .

نعم ؛ من اعتقد صدق من قال : إنه رآه ممن ذكر . . يجب عليه الصوم كما تقدم عن البغوي في طائفة أول الباب ، وتقدم في أثنائه صحة نية المعتقد لذلك ، ووقوع الصوم عن رمضان إذا تبين كونه منه ، فلا تنافى بين ما ذكر فى المواضم الثلاثة .

⁽١) صحيح البخاري (١٩٩٨) .

⁽۲) روضة الطالبين (۲/ ۳۱۲).

⁽٣) سنن أبي داوود (٢٣٣٤) ، سنن الترمذي (٢٨٦) ، سنن النسائي (٢٥٠٩) ، سنن ابن ماجه (١٦٤٥) ، صحيح ابن حبان (٣٥٨٥) ، المستدرك (٢٤٤) .

⁽٤) صحيح البخاري (١٩١٤) ، صحيح مسلم (١٠٨٢) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

 ⁽٥) المحرر (ص١١٢) ، الشرح الكبير (٣/٣١٣) .

وَلَيْسَ إِطْبَاقُ ٱلْغَيْمِ بِشَكٍّ . وَيُسَنُّ تَغْجِيلُ ٱلْفِطْرِ عَلَىٰ تَمْرٍ ، وَإِلاًّ . فَمَاءٍ ، وَتأخيرُ ٱلسَّحُورِ مَا

(وليس إطباق الغيم) ليلة الثلاثين (بشك) فلا يكون هو يوم شك ، بل يكون من شعبان ؛ لما تقدم في الحديث : « فإن غم عليكم. . فأكملوا عدة شعبان ثلاثين »(١) ، ولا أثر لظننا رؤيته لولا السحاب ؛ لبعد الهلال عن الشمس ، ولو كانت السماء مصحية وتراءى الناس الهلال فلم يتحدث برؤيته. . فليس بيوم شك ، وقيل : هو يوم شك ، ولو كان في السماء قطع سحاب يمكن أن يرى الهلال من خلالها وأن يخفيٰ تحتها ولم يتحدث برؤيته. . فقيل : هو يوم شك ، وقيل : لا ، قال في « الروضة » : الأصح : ليس بشك (٢) .

(ويسن تعجيل الفطر) إذا تحقق غروب الشمس (علىٰ تمر ، وإلا. . فماء) قال صلى الله عليه وسلم : « لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر » رواه الشيخان(٣) ، وقال : « إذا كان أحدكم صائماً. . فليفطر على التمر ، فإن لم يجد التمر . . فعلى الماء ؛ فإنه طهور " صححه الترمذي وابن حبان والحاكم وقال : على شرط البخاري(٤) ، وعبارة « المحرر » : يسن للصائم أن يعجل الفطر ، وأن يفطر علىٰ تمر ، فإن لم يتيسر . . فعلىٰ ماء (٥) ، (وتأخير السحور) قال صلى الله عليه وسلم : « لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر ، وأخروا السحور » رواه الإمام أحمد في « مسنده »(٦٠ ، (ما لم يقع في شك) في طلوع الفجر ، فالأفضل : تركه ، قاله في « شرح المهذب »(٧) ، وعبارة « المحرر » : وأن يتسحر ويؤخره (^) ، وفي « الصحيحين » حديث : « تسحروا ؛ فإن في السحور بركة ١(٩) ، وفيهما عن زيد بن ثابت قال : (تسحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قمنا إلى الصلاة وكان قدر ما بينهما خمسين آية)(١٠) ، وفي « صحيح ابن حبان » : « تسحروا ولو

(٣)

الحديث سبق تخريجه . (1)

روضة الطالبين (٢/ ٣٦٧) . (٢)

صحيح البخاري (١٩٥٧) ، صحيح مسلم (١٠٩٨) عن سيدنا سهل بن سعد رضي الله عنه . (£)

الترمذي (٦٩٥) ، ابن حبان (٣٥١٥) ، الحاكم (١/ ٤٣٢) عن سيدنا سلمان بن عامر رضي الله عنه .

المحرر (ص١١٣) . (0)

مسند أحمد (١٤٧/٥) عن سيدنا أبي ذر رضي الله عنه . (1)

المجموع (٦/ ٣٧٩) . (V)

المحرر (ص١١٣) . (A) صحيح البخاري (١٩٢٣) ، صحيح مسلم (١٠٩٥) عن سيدنا أنس رضي الله عنه . (4)

صحيح البخاري (١٩٢١) ، صحيح مسلم (١٠٩٧) .

بجرعة ماه ^{۱۲۱}، وفي (شرح العهذب » : وقت السحور بين نصف الليل وطلوع الفجر ، وأنه يحصل بكثير المأكول وقليله وبالعاه^(۲۲) .

(وليصن لسانه عن الكذب والغيبة ، ونفسه عن الشهوات) قال في « الدقائق » : اشترك النوعان في الأمر بهما ، لكن الأول أمر إيجاب ، والثاني استحباب . انتهن (المحرر » : (وأن يصور المحتل : أنه يسن السان) (الله عن الكن أن عن السنن كما صرح به في « الشرح الأ كغيره ، والمعنى : أنه يسن للصائم من حيث الصوم صون لسانه عن الكذب والغيبة المحرمين فلا يبطل صومه بارتكابهما ، بمخلاف ارتكاب ما يجب اجتنابه من حيث الصوم كالاستفاءة ، فلا حاجة إلى عدول « المنهاج » عما في « المحرر » وغيره ، وظاهر : أن المراد : الكف عن الشهوات التي لا تبطل الصوم ؛ كشم الرياحين ، والنظر إليها ولمسها ؛ لما في ذلك من الترفه الذي لا يناسب حكمة الصوم ، ويدل للأول : حديث البخاري : « من لم يدع قول الزور والعمل به . . فليس لله حاجة أن يدع طعامه وشرابه ا() .

(ويستحب أن يغتسل عن الجنابة) ونحوها (قبل الفجر) ليكون على طهارة من أول الصوم ، (وأن يحترز عن الحجامة) والفصد ؛ لأنهما يضعفانه ، (والقبلة) بناءً فيمن تُحركُ شهوته على إطلاق « المحرر » كراهتها المنصرف إلى كراهة التنزيه ، وعلى تصحيح المصنف : أن كراهتها كراهة تحريم يجب الاحتراز عنها ، وتقدم : أن الأولى لمن لم تحرك القبلة شهوته تركها ، (وفوق الطعام) خوف الوصول إلى حلقه ، (والعلك) بفتح العين ؛ لأنه يجمع الريق ، فإن ابتلعه . . أفطر في وجه تقدم وإن ألقام . عطشه .

(وأن يقول عند فطره : « اللهم؛ لك صمت وعلىٰ رزقك أفطرت ») روىٰ أبو داوود عن معاذ بن

 ⁽۱) صحیح ابن حبان (۳٤٧٦) عن سیدنا عبد الله بن عمرو رضی الله عنهما .

⁽Y) المجموع (7\979).

⁽٣) دقائق المنهاج (ص٥٥) .

ر) المحرر (ص11°). (٤) المحرر (ص11°).

⁽۵) الشرح الكبير (٣/ ٢١٥).

⁽٦) صحيح البخاري (١٩٠٣) عن سيدنا أبي هريرة رضى الله عنه .

وَأَنْ يُكْثِرَ ٱلصَّدَقَةَ وَتِلاَوَةَ ٱلقُرْآنِ فِي رَمَضَانَ ، وَأَنْ يَمْتَكِفَ لاَسِيَّمَا فِي ٱلْعَشْرِ ٱلأَوَاخِرِ مِنْهُ . هُمُنِیِّ اللهُ

زهرة : أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أفطر .. قال ذلك ، وإسناده حسن ، لكنه مرسل^(۱) ، (وأن يكثر الصدقة وتلاوة القرآن في رمضان ، وأن يعتكف) فيه (لا سيما في العشر الأواخر منه) روى يكثر الصدقة وتلاوة القرآن في رمضان ، (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخير ، وكان أجود ما يكون في شهر رمضان ، إن جبريل كان يلقاء في كل سنة في رمضان حتى ينسلخ فيعرض عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن (^{۲)} ، وفي رواية : (وكان يلقاء في كل ليلة (^{۳)} ، ورويا عن ابن عمر رضي الله عنهما : (أنه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف في العشر الأواخر من رمضان (¹³) ، وعن عائشة قالت : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف في العشر الأواخر من من رمضان حتىٰ توفاه الله) وفي رواية للبخاري : (أنه كان يعتكف في كل رمضان)^(۱) ، من خيره ، وكنا إكنار الصدقة والتلاوة فيه ، ولأفضلية ذلك فيه عُمَّ من

密 密 杂

(فصل : شرط وجوب صوم رمضان : العقل ، والبلوغ) وهذا يصدق مع الكفر والحيض وغيرهما ، فلا يجب على الكافر مع عدم صحته وغيرهما ، فلا يجب على الكافر مع عدم صحته منه . . وجوب عقاب عليه في الآخرة كما تقرر في الأصول ، ووجوبه على الحائض والنفساء والمريض والمسافر . . وجوب انعقاد سبب كما تقرر في الأصول أيضاً ؛ لوجوب القضاء عليهم كما سيأتي ، وكذا يقال في المرتد والمغمل عليه والسكران : أنه انعقد السبب في حقهم ؛ لوجوب

السنن فيه وإن كان مسنوناً على الإطلاق.

⁽۱) سنن أبي داوود (۲۳۵۸) .

⁽۲) صحيح البخاري (٤٩٩٧) ، صحيح مسلم (٢٣٠٨) .

⁽٣) صحيح البخاري (٦) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

⁽٤) صحيح البخاري (٢٠٢٥) ، صحيح مسلم (١١٧١) .

⁽٥) صحيح البخاري (٢٠٢٦) ، صحيح مسلم (١١٧٢/٥) .

 ⁽٦) صحيح البخاري (٢٠٤٤) عن سيدتنا عائشة رضى الله عنها .

وَإِطَاقَتُهُ . وَيُؤْمِرُ بِهِ الصَّبِيُّ لِسَبْعِ إِذَا أَطَاقَ . وَيُبَاحُ تَوْكُهُ : لِلْمَرِيضِ إِذَا وَجَدَ بِهِ ضَرَراً شَدِيداً ، وَلِلْمُسَافِي سَفَراً طَوِيلاً ثَبْاحاً . وَلَوْ أَصْبَحَ صَائِماً فَمَرِضَ . . أَفْطَرَ ، وَإِنْ سَافَر. فَلا أَصْبَحَ الْمُسَافِرُ وَالْمَرِيشُ صَائِمَيْنِ ثُمَّ أَرَادَا الْفِطْرَ . جَازَ ، فَلُوْ أَنَامَ وَشُفِيَ . حَرْمَ الْفِطْرُ عَلَى الصَّحِيحِ . وَإِذَا أَفْطَرَ الْمُسَافِرُ وَالْمَرِيشُ . . فَضَيّا ، وَكَنَّا الْحَائِضُ ،

القضاء عليهم ، (وإطاقته) أي : الصوم ، فلا يجب علىٰ من لا يطبقه لكبر أو مرض لا يرجئ برؤه ، ويجب عليه لكل يوم مدكما سيأتى .

(ويؤمر به الصبي لسبع إذا أطاق) وفي « المهذب » : ويضرب علىٰ تركه لعشر ؛ قياساً على الصلاة (١) ، وفي « شرحه » : (يجب على الولي أن يأمره به ويضربه علىٰ تركه (٢) ، ثم قال : ولا يصح صومه إلا بنية من الليل) انتهى (٢) . ونظر بعضهم في القياس بأن ضربه عقوبة فيقتصر فيها علىٰ محل ورودها ، وكأن الرافعي لم يذكره لذلك ، والمراد بـ (الصبي) : الجنس الصادق بالذكر والأنفىٰ .

(ويباح تركه للمريض إذا وجد به ضرراً شديداً) وهو ما تقدم بيانه في (التيمم) ، ثم المرض إن كان مطبقاً . . فله ترك النية وإن كان يحم وينقطع ، فإن كان يحم وقت الشروع . . فله ترك النية ، وإلا . . فعليه أن ينوي ، فإن عاد واحتاج إلى الإفطار . أفطر ، (و) يباح تركه (للمسافر سفراً طويلاً مباحاً) فإن تضرر به . . فالفطر أفضل ، وإلا . . فالصوم أفضل كما تقدم في (باب صلاة المسافر) .

(ولو أصبح) المقيم (صائماً فمرض. . أفطر) لوجود المبيح للإفطار ، (وإن سافر . . فلا)
 يفطر ؛ تغليباً لحكم الحضر ، وقيل : يفطر ؛ تغليباً لحكم السفر .

(ولو أصبح المسافر والمريض صائمين ثم أرادا الفطر . . جاز) لهما ؛ لدوام عذرهما ، (فلو أقام) المسافر (وشفني) المريض (. . حرم) عليهما (الفطر على الصحيح) لزوال عذرهما ، والثاني : يجوز لهما الفطر ؛ اعتباراً بأول اليوم .

(وإذا أفطر المسافر والمريض. . قضيا) قال تعالىٰ : ﴿ فَمَنَ كَاكَ مِنْكُمْ مِّرِيشًا أَوْعَلَ سَفَرِ فَبِدَّةٌ مِّن أَيَّامِ أَخْرَ ﴾ أي : فأفطر فعدة ، (وكذا الحائض) تقضي ما فاتها كما تقدم في (باب الحيض) ،

⁽١) المهذب (١/ ٢٣٩).

⁽Y) المجموع (T/ ٢٥٠).

المجموع (7/397).

ومثلها النفساء ، (والمفطر بلا عذر وتارك النية) عمداً أو سهواً. . يقضيان .

(ويجب قضاء ما فات بالإغماء) بخلاف ما فات من الصلاة به كما تقدم في بابها ؛ للمشقة فيها يتكررها ، (والردة) أي : يجب قضاء ما فات بها إذا عاد إلى الإسلام ، وكذا السكر يجب قضاء ما فات به ، (دون الكفر الأصلي) فلا يجب قضاء ما فات به إذا أسلم ؛ ترغيباً في الإسلام ، (والصيلي والجنون) فلا يجب قضاء ما فات بهما ؛ لعدم مرجبه ، ولو اتصل الجنون بالردة. . وجب قضاء ما فات به ، بخلاف ما لو اتصل بالسكر ؛ لأن حكم الردة مستمر ، بخلاف السكر .

(ولو بلغ) الصبي (بالنهار صائماً) بأن نوى ليلاً (. . وجب) عليه (إتمامه بلا قضاء) وقيل : يستحب إتمامه ويلزمه القضاء ؛ لأنه لم ينو الفرض .

(ولو بلغ) الصبي (فيه مفطراً أو أفاق) المجنون فيه ، (أو أسلم) الكافر فيه (.. فلا قضاء) عليهم (في الأصح) لأن ما أدركوه منه لا يمكنهم صومه ، ولم يؤمروا بالقضاء ، والثاني : يلزمهم القضاء كما تلزمهم الصلاة إذا أدركوا من آخر وقتها ما لا يسعها ، (ولا يلزمهم إمساك بقبة النهار في الأصح) بناء على عدم لزوم القضاء ، والثاني مبني على لزومه ، ومنهم من عكس ذلك فبنى خلاف القضاء على خلاف الومساك ، وقبل : من يوجب الإمساك .. يكتفي به ولا يوجب القضاء ، ومن يوجب القضاء ، ومن يوجب القضاء ، لا يجبان ، لا يجبان ، يعجب الإمساك ، يجب الإمساك ، يجب

(ويلزم) أي : الإمساك (من تعدى بالفطر أو نسي النية) لأن نسيانه يشعر بترك الاهتمام بأمر العبادة فهو ضرب تقصير ، (لا مسافراً ومريضاً زال عذرهما بعد الفطر) بأن أكلا ؛ أي : لا يلزمهما الإمساك ، لكن يستحب ؛ لحرمة الوقت ، فإن أكلا . فليخفياه كي لا يتعرضا للتهمة وعقوبة السلطان ، (ولو زال) عذرهما (قبل أن يأكلا ولم ينويا ليلاً . . فكذا) أي : لا يلزمهما الإمساك (في المذهب) لأن من أصبح تاركاً للنية . فقد أصبح مفطراً ، فكان كما لو أكل ، وقبل : يلزمهما الإمساك ؛ حرمة لليوم ، ومنهم من قطع بالأول .

وَاللَّغْهُوُ : أَنَّهُ يَلْزُمُ مَنْ أَكَلَ يَوْمَ الشَّكُ ثُمَّ ثَبَتَ كَوْنُهُ مِنْ رَمَضَانَ . وَإِمْسَاكُ بَقِيَّةِ الْيَوْمِ مِنْ خَوَاصُّ رَمَضَانَ ، بِخِلاَفِ النَّذْرِ وَالْقَضَاءِ

فظتاف

[في فدية الصوم الواجب]

(والأظهر : أنه يلزم) الإمساك (من أكل يوم الشك ثم ثبت كونه من رمضان) ، والثاني : لا يلزمه ؛ لعذره كمسافر قدم بعد الأكل ، وفرق الأول بأن الأكل في السفر مباح مع العلم بأن اليوم من رمضان ، بخلاف الأكل في يوم الشك ، ولو بان أنه من رمضان قبل الأكل. . فحكى المتولي في لزوم الإمساك القولين ، وجزم الماوردي وجماعة بلزومه (ك . .

 (وإمساك بقية اليور^(۱) من خواص رمضان ، بخلاف النذر والقضاء) فلا إمساك على متعد بالفظر فيهما ، ثم الممسك ليس في صوم ، فلو ارتكب محظوراً . لا ثميء عليه سوى الإثم

* *

(فصل : من فاته شيء من رمضان فمات قبل إمكان القضاء . . فلا تدارك له) أي : للفائت ، (ولا إثم) به إن فات بعذر ؛ كمرض استمر إلى الموت ، (وإن مات بعد التمكن) من القضاء ولم يقض (. . لم يصم عنه وليه في الجديد بل يخرج من تركته لكل يوم مد طعام) وفي القديم : يصوم عنه وليه ؛ أي : يجوز له الصوم عنه ، ويجوز له الإطعام ، فلا بد من التدارك على القولين سواء فات بعذر أم بغيره ، (وكذا النذر والكفارة) في تداركهما القولان .

(قلت: القديم هنا أظهر) قال في (الروضة) : للأحاديث الصحيحة فيه ، وذهب إلى تصحيحه جماعة من محققي أصحابنا ، والمشهور في المذهب تصحيح الجديد ، والحديث الوارد بالإطعام ضعيف^(۲۲) ؛ أي : وهو حديث ابن عمر : (من مات وعليه صبام شهر . . فليطعم عنه مكان كل يوم

⁽١) الحاوي الكبير (٣٠٦/٣).

⁽٢) في (ب) : (النهار).

⁽٣) روضة الطالبين (٢/ ٣٨٢) .

وَالْوَلِيُّ : كُلُّ قَرِيبٍ عَلَى اللَّمُخْتَارِ ، وَلَوْ صَامَ أَجْنَبِيٌّ بِإِذْنِ الْوَلِيُّ . صَحَّ ، لاَ مُسْتَقِلاً فِي الاَصَحُّ ، وَلَوْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَلاَةٌ أَوِ اَعْتِكَافٌ . . لَمْ يُغْتَلُ عَنْهُ وَلاَ فِذْيَةَ ، وَفِي الإغْتِكَافِ قَوْلٌ ، وَاللهُ أَغَلَمُ . وَالْأَظْهُرُ : وُجُوبُ الْفَلْدَ عَلَىٰ مَنْ أَفْطَرَ لِلْكِبَرِ

مسكيناً ، رواه ابن ماجه والترمذي وقال : الصحيح وقفه على راويه (١) ، ومن أحاديث القديم : « من مات وعليه صيام . . صام عنه وليه ، رواه الشيخان من حديث عائشة (١) ، وتأوله ونحوه المصححون للجديد بأن المراد : أن يفعل وليه ما يقوم مقام الصيام وهو الإطعام ؛ لأن الصوم عبادة بدنية لا تدخلها النيابة في الحياة فكذلك بعد الموت ؛ كالصلاة .

(والولي) الذي يصوم على القديم : (كل قريب) أي : أيّ قريب كان (على المختار) من احتمالات الإمام ، وهي : أن المعتبر الولاية ؛ كما في الحديث ، أو مطلق القرابة ، أو بشرط الإرث ، أو المصوبة ، قال الرافعي : (وإذا فحصت عن نظائره . . وجدت الأشبه اعتبار الإرث) التها⁽⁷⁷⁾ . وفي " صحيح مسلم » : أنه صلى الله عليه وسلم قال لامرأة قالت له : إن أمي ماتت وعليها صوم نذر أقاصوم عنها ؟ قال : " صومي عن أمك $^{(12)}$ وهذا يبطل احتمال ولاية المال والعصوبة كما قاله في " شرح المهانب $^{(2)}$.

(ولو صام أجنبي بإذن الولي) على القديم (. . صح) بأجرة أو دونها كالحج ، (لا مستقلاً في الأصح) لأنه ليس في معنى ما ورد به النص ، والثاني : يصح ؛ كما يوفي دينه بغير إذنه ، (ولو مات وعليه صلاة أو اعتكاف. ل. لم يفعل) ذلك (عنه ، ولا فدية) له ، (وفي الاعتكاف قول ، والله أعلم) أنه يفعله عنه وليه ، وفي رواية : (يطعم عنه عن كل يوم بليلته مداً) ، وهنذه المسائل ذكرها الرافعي في (الشرح ، ،) ، وقوله : (وفي رواية) أي : عن الشافعي () .

(والأظهر : وجوب المد) لكل يوم (علىٰ من أفطر) في رمضان (للكبر) بأن لم يطق الصوم ،
 وكذا من لا يطبقه لمرض لا يرجىٰ برؤه ؛ قال تعالىٰ : ﴿ وَعَلَى ٱلذِّيرَكَ يُطِيعُونَهُ وَلَدَّيَّةٌ طُمّامُ مِسْكِينٍ ﴾

⁽۱) سنن ابن ماجه (۱۷۵۷) ، الترمذي (۷۱۸) .

⁽٢) صحيح البخاري (١٩٥٢) ، صحيح مسلم (١١٤٧) .

⁽٣) الشرح الكبير (٣/ ٢٣٧). (٤) محمد ال (١١٤٨) وتعالى والسيف الله

⁽٤) صحيح مسلم (١١٤٨) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

⁽٥) المجموع (٣٨٩/٦) .(٦) الشرح الكبير (٣٣٨) .

 ⁽۱) الشرح الخبير (۱۱۸/۱).
 (۷) الأم (۳/ ۲۲۲) .

وَأَمَّا الْحَامِلُ وَالْمُرْضِمُ فَإِنْ أَفْطَرَتَا خَوْفاً عَلَىٰ نَفْسَيْهِمَا.. وَجَبَ الْقَضَاءُ بِلاَ فِلدَيْق ، أَوْ عَلَى الْوَلَدِ.. لَوِمَتْهُمَا الْفَصَاءُ ، وَكَذَا الْفِيدَيَّةُ فِي الأَظْهَرِ . وَالأَصَحُّ : أَنَّهُ يُلْحَقُ بِالْمُرْضِعِ مَنْ أَفْطَر لإنْقاذِ مُشْرِفِ عَلَىٰ هَلاكِ ، لاَ الْمُنتَدَّق بِفِطْرِ رَمْضَانَ بِغَيْرٍ جِمَاعٍ

المراد : لا يطيقونه ، والثاني يقول : لا تقدير ؛ لتخييرهم في صدر الإسلام بين الصوم والفدية ، ثم نسخ بتعين الصوم بقوله تعالىٰ : ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشُّهْرَ فَلْيَصُمُّهُ ﴾ ، وعلى الأول : لو أعسر بالفدية . . ففي استقرارها في ذمته القولان في الكفارة ، أظهرهما فيها : الاستقرار كما سيأتي ، قال في « شرح المهذب » : وينبغي هنا تصحيح السقوط ؛ لأن الفدية ليست في مقابلة جناية ، بخلاف الكفارة^(١).

(وأما الحامل والمرضع : فإن أفطرتا خوفاً) من الصوم (علىٰ نفسيهما) وحدهما أو مع ولديهما كما قاله في « شرح المهذب »(٢) (. . وجب) عليهما (القضاء بلا فدية) كالمريض ، (أو) خوفاً (على الولد) أي : ولد كل منهما (. . لزمتهما) مع (القضاء ، وكذا الفدية في الأظهر) أخذاً من قوله تعالىٰ : ﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُ وِندَّيَةٌ ﴾ ، قال ابن عباس : (إنها باقية بلا نسخ في حقهما) رواه البيهقي عنه^(٣) ، والثاني : لا تلزمهما ؛ كالخوف على النفس ؛ لأن الولد جزء منهما ، والثالث : تلزم المرضع ؛ لانفصال الولد عنها دون الحامل ، وسكت عن إباحة الفطر لهما وعن الضرر المخوف ؛ للعلم بهما من المرض ، وهل تفطر المستأجرة لإرضاع غير ولدها ؟ قال الغزالي في « الفتاويٰ » : لا^(٤) ، وقال صاحب « التتمة » : نعم ، وتفدي ، وصححه في « الروضة »^(٥) .

(والأصح : أنه يلحق بالمرضع) في لزوم الفدية في الأظهر مع القضاء (من أفطر لإنقاذ مشرف علىٰ هلاك) بغرق أو غيره ؛ لأنه فطر ارتفق به شخصان كما في المرضع ، والثاني : لا يلحق بها ، فلا تلزمه الفدية جزماً ؛ لأن لزومها مع القضاء بعيد عن القياس فيقتصر على محل ورودها ، وقول الرافعي في المحتاج في إنقاذ المذكور إلى الفطر : (له ذلك). . قال في « الروضة » : مراده : أنه يجب عليه ذلك ، وقد صرح به أصحابنا(٢) ، (لا المتعدي بفطر رمضان بغير جماع) فإنه لا يلحق

(1)

المجموع (٦/ ٢٥٧) . (1)

المجموع (٢٦٨/٦) . (٢)

⁽٣)

السنن الكبري (٤/ ٢٧١) . الفتاوي (ص١١٢) ، وانظر كلام النووي في (المجموع) (٢٦٨/٦) . (1)

روضة الطالبين (٢/ ٣٨٣) . (0)

روضة الطالبين (٢/ ٣٨٤) .

وَمَنْ أَخَرَ فَضَاءَ رَمَضَانَ مَعَ إِمْكَانِهِ حَثَىٰ دَخَلَ رَمَضَانٌ آخَرُ. لَزِمَهُ مَعَ الْفَضَاءِ لِكُلُ يَوْمٍ مُكُّ ، وَالْأَصَحُّ : تَكَوَّرُهُ بِتَكُوْرِ السَّنِينَ ، وَأَنَّهُ لَوْ أَخَرَ الْقَضَاءَ مَمَ إِمْكَانِهِ فَمَاتَ.. أُخْرِجَ مِنْ تَرِكَتِهِ لِكُلُّ يَوْمٍ مُثَانِ : مُكَّ لِلْفَوَاتِ وَمُكَّ لِلتَّأْخِيرِ . وَمَصْرِفُ الْفِلْنَةِ : الْفُقَرَاءُ وَالْمُسَاكِينُ ، وَلَهُ صَرْفُ أَنْدَادِ إِلَىٰ شَخْصِ وَاحِدٍ . وَجِنْسُهَا : جِنْسُ الْفِطْرَةِ .

بالمرضع في لزوم الفدية مع القضاء في الأصح ، فلا تلزمه جزماً ؛ لأن فطوها ارتفق به شخصان من غير تمد بخلاف فطره ، والثاني : يلحق بها في اللزوم من باب أولئ ؛ لتعديه .

ومن أخر قضاء رمضان مع إمكانه) بأن كان مقيماً صحيحاً (حتىٰ دخل رمضان آخر. . لزمه مع القضاء لكل يوم مد) وأثم كما ذكره في * شرح المهذب * ، وذكر فيه : أنه يلزم المد بمجرد دخول رمضان (() ، ومن أدرك رمضان فأقطر لمرض ، ثم رمضان (() ، ومن الدركة رمضان فأقطر لمرض ، ثم مصح ولم يقضه ، وى الدركة رمضان أقطر لمرض ، ثم يقمي ما عليه ، ثم يقلم عن كل يوم مسكيناً * وضعفاه (() ، قالا : وروي موقوفاً على راويه بإسناد صحيح (() ، أما من لم يمكنه اللقضاء ؛ بأن استم مسافراً أو مريضاً حتى دخل رمضان . فلا شيء عليه بالتأخير ؛ لأن تأخير الأداء بهذا العذر جائز ، فتأخير القضاء أولى بالجواز ، (والأصح : تكرره) أي : المد (بتكور السنين) والثاني : لا يتكرر ، أي : يكفي المد عن كل السنين ، (و) الأصح : (أنه لو أخر القضاء مع إمكانه فمات . . أخرج من تركته لكل يوم مدان : مد للقوات) على الجديد ، (ومد للتأخير) ، والثاني : يكفي مد وهو للفوات ، وسقط مد التأخير ، وعلى القديم : يصوم عنه الولي ويخرج مد التأخير .

(ومصرف الفعلية : الفقراء أو المساكين) خاصة ؛ لأن المسكين ذكر في الآية والحديث ، والفقير أسوأ حالاً منه ، (وله صرف أمداد) منها (إلىٰ شخص واحد) ولا يجوز صرف مد منها إلىٰ شخصين ، (وجنسها : جنس الفطرة) فيعتبر غالب قوت البلد على الأصح ، ولا يجزىء الدقيق والسويق كما سبق .

\$ \$ S

المجموع (٦/ ٣٨٥).

⁽٢) سنن الدارقطني (١٩٧/٢) ، السنن الكبرى (٢٥٣/٤) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٣) سنن الدارقطني (٢/١٩٧) ، السنن الكبرى (٤/ ٢٥٤) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

فظننك

[في بيان كفارة الصوم]

تَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِإِفْسَادِ صَوْمٍ يَوْم مِنْ رَمَصَانَ بِجِمَاعِ أَثِمَ بِهِ بِسَبَبِ الصَّوْمِ ، وَلاَ كَفَّارَةَ : عَلَىٰ نَاسِ ، وَلاَ مُفْسِدِ غَيْرِ رَمَصَانَ ، أَوْ بِغَيْرِ جِمَاعِ ، وَلاَ مُسَافِرِ جَامَعَ بِيثَةِ التَّرَخُصِ ، وَكَذَا بِغَيْرِهَا فِي ٱلأَصَحُ ، وَلاَ عَلَىٰ مَنْ ظَنَّ اللَّيْلَ ثَبَانَ نَهَاراً ، وَلاَ مَنْ جَامَعَ بَعْدَ الأَكْنِ نَاسِياً وَظَنَّ أَنْهُ أَنْظَرَ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ الأَصَحُّ بُطْلاَنَ صَوْمِهِ ،

(فصل : تجب الكفارة) وستأتي (بإفساد صوم يوم من رمضان بجماع أثم به بسبب الصوم) فهنده خمسة قيوه تتنفي الكفارة بانتفاء كل واحد منها كما قال : (ولا كفارة على ناس) لأن جماعه لا يفسد الصوم على الممذهب كما تقدم ، وإن قلنا : يفسده . فقيل : تجب الكفارة ؛ لاتسابه إلى التقصير ، والأصح : لا تجب ؛ لأنها تتبع الإثم ، (ولا مفسد غير رمضان) من نذر أو قضاء أو التقصير ، والأصح : لا تجب ؛ لأنها تتبع الإثم ، (ولا مفسد غير رمضان) من نذر أو قضاء أو كفارة ؛ لأن النص ورد في رمضان كما سيأتي وهو مخصوص بفضائل لا يشاركه غيره فيها ، (أو) مفسد رمضان (بغير جماع) كالأكل والشرب ، والاستمناء والمباشرة فيما دون الفرج المفضية إلى الإنزال ؛ لأن النص ورد في الجماع وما عداه ليس في معناه ، (ولا) على (مسافر) صائم (جامع بنية الترخص) لأنه لم يأثم به ، (وكذا بغيرها) وإن قلنا : يأثم به (في الأصح) لأن الإقطار مباح لم فيصير شبهة في درء الكفارة ، وهذا القول الثاني : تلزمه لإثمه ؛ فإن الرخصة لا تباح بدون قصدها ، والمريض كالمسافر فيما ذكر .

(ولا على من ظن الليل) وقت الجماع (فبان نهاراً) لعدم إثمه ، قال الإمام : ومن أوجب الكفارة بجماع الناسي . . يوجبها هنا ؛ للتقصير في البحث (() ، ولو ظن غروب الشمس فجامع فبان خلافه . . ففي « التهذيب » وغيره : أنه لا كفارة ؛ لأنها تسقط بالشبهة (() ، قال الرافعي : وهذا النينيني أن يكون مفرعاً على تجويز الإنقار بالظن ، وإلا . . فتجب الكفارة ؛ وفاء بالشابط المذكور لما يوجبها (() ، ناس على على (من جامع) عامداً (بعد الأكل ناسياً وظن أنه أقطر به وإن كان الأصح بطلان صومه) بالجماع ؛ لأنه جامع وهو يعتقد أنه غير صائم فلم يأثم به ، ولذلك قبل : لا يبطل صومه ، وبطلانه مقيس على ما لو ظن الليل وقت الجماع فبان خلافه ، وعن القاضي أبي الطيب :

نهاية المطلب (٤/ ٣٧).

⁽۲) التهذيب (۳/۱۷۰).

⁽٣) الشرح الكبير (٣/ ٢٣١).

أنه يحتمل أن تجب الكفارة ؛ لأن هنذا الظن لا يبيح الوطء (١) ، (ولا) على (من زنى ناسياً) للصوم ، وقلنا كما في « الروضة ، و « أصلها » : الصوم يفسد بالجماع ناسياً ؛ لأنه لم يأثم بالجماع بسبب الصوم ؛ لأنه ناس له ، وقيل : تجب عليه الكفارة (٢) ، (ولا) على (مسافر أفطر بالزنا مترخصاً) بالفطر ؛ لأنه لم يأثم بالفطر بالجماع بسبب الصوم ؛ فإن الفطر به جائز له ، وإنما أثم بالفطر به من حيث إنه زنا .

(والكفارة على الزوج عنه) لأنه المخاطب بها في الحديث كما سيأتي ، (وفي قول : عنه وعنها) لاشتراكهما في الجماع ، ويتحملها عنها ، (وفي قول : عليها كفارة أخرىٰ) لأنهما اشتركا في الجماع فيستويان في العقوبة بالكفارة كحد الزنا ، والكلام فيما إذا كانت صائمة وبطل صومها ، فإن كانت مفطرة بحيض أو غيره ، أو لم يبطل صومها لكونها نائمة مثلاً . . فلا كفارة عليها قطعاً .

(وتلزم من انفرد برؤية الهلال وجامع في يومه) لأنه يوم من رمضان برؤيته .

(ومن جامع في يومين . لزمه كفارتان) سواء كفر عن الأول قبل الثاني أم لا ، بخلاف من جامع مرتين في يوم . . فليس عليه إلا كفارة للجماع الأول ؛ لأن الثاني لم يفسد صوماً .

(وحدوث السفر بعد الجماع لا يسقط الكفارة ، وكذا المرض على المذهب) والقول الثاني في حدوث العرض : إنه يسقطها ؛ لأنه يبيح الفطر فيتبين به أن الصوم لم يقع مستحقاً ، ودفع بأنه هتك حرمة الصوم بما فعل ، ومنهم من قطع بالأول ، وبعضهم ألحق السفر بالعرض في الخلاف .

(ويجب معها قضاء يوم الإنساد على الصحيح) والثاني: لا يجب ؛ لأن الخلل انجبر
 بالكفارة ، والثالث: إن كفر بالصوم. . دخل فيه القضاء ، وإلا . . فلا يدخل فيجب .

(وهي : عتق رقبة ، فإن لم يجد. . فصيام شهرين متنابعين ، فإن لم يستطع . . فإطعام ستين مسكيناً) روى الشيخان عن أبي هريرة قال : جاء رجل إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :

انظر (الشرح الكبير) (٣ / ٢٣١) .

⁽٢) روضة الطالبين (٢/ ٣٧٨) ، الشرح الكبير (٣/ ٢٣٢) .

فَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْجَمِيعِ . . اَسْتَقَرَّتْ فِي ذِئْتِهِ فِي الْأَظْهَرِ ، فَإِذَا قَدَرَ عَلَىٰ خَصْلَةِ . . فَعَلَهَا .وَالأَصَّخُ : أَنَّ لَهُ الْمُدُولَ عَنِ الصَّوْمِ إِلَى الإطْعَامِ ؛ لِشِدَّةِ الْغُلُمَةِ ، وَأَنَّهُ لاَ يَجُوزُ لِلْفَقِيرَ صَرْفُ كَفَّارَتِهِ إِلَى عِبَالِهِ .

يا رسول الله ؛ هلكت ! قال : ﴿ وما أهلكك ؟ » قال : وقعت على امرأتي في رمضان ، قال : ﴿ هل تبدل الله عليه ﴿ هل تبدل الله عليه ﴿ هل تبدل الله عليه لا » قال : ﴿ هل تبدل الله عليه لا » قال : ﴿ فل تبدل الله عليه لا » قال : ﴿ فل تبدل الله عليه الله عليه وسلم بعرى فيه تم من الله عليه الله عليه الله عليه الله عليه الله عليه وسلم حتى بدت أنابه ، ثم قال : ﴿ اهم فاطعمه أهلك ١٠٠ ، وفي رواية للبخاري : ﴿ فأعتى رقبة » ، ﴿ فصم شهرين » ، ﴿ فأطعم ستين » بلفظ الله الأمر(٢٠) ، وفي رواية للبخاري : ﴿ فأعتى رقبة » ، ﴿ فصم شهرين » ، ﴿ فأطعم ستين » بلفظ الأمر(٢٠) ، وفي رواية للبخاري : ﴿ فأعتى بعرق فيه تمر قدر خمسة عشر صاعاً ١٣) ، واقتصروا في صفة الكفارة على ما في الحديث ، وكمالها مستقصى في ﴿ كتاب الكفارة) الآتي عقب ﴿ كتاب الظهار) ، ومنه : كون الرقبة مؤمنة ، وأن الفقير كالمسكين ، وأن كلاً منهم يطعم مداً مما يكون فطمة) ونها أ دلي والثاني : لا تستقر ، بل تسقط كزكاة الفطر . فإذا قدر على خصلة) منها ﴿ . . فعلها) والثاني : لا تستقر ، بل تسقط كزكاة الفطر .

(والأصح : أن له العدول عن الصوم إلى الإطعام لشدة الغلمة) بضم المعجمة وسكون اللام ؟ أي : الحاجة إلى النكاح ؟ لأنه لا يأمن وقوعه في الصوم فيبطل تتابعه ، ويؤدي إلى حرج شديد ، والثاني : ينظر إلى قدرته على الصوم ، (و) الأصح : (أنه لا يجوز المفقير صرف كفارته إلى عباله) كغيرها من الكفارات ، والثاني : يجوز ؟ لقوله في الحديث : « فأطعمه أهلك » ، وجوابه : لا نسلم أن إطعامهم عن الكفارة وإن تقدمه الإذن بالصرف فيها ؟ لما توسط بينهما من ذكر احتياجه وأهله إليه ، والكفارة إنما يجب إخراجها بعد الكفاية .

* * *

⁽١) صحيح البخاري (٢٦٠٠) ، صحيح مسلم (١١١١) .

⁽٢) صحيح البخاري (٥٣٦٨) .

⁽٣) سنن أَبِي داوود (٢٣٩٣) .

مائيصوم النطيوع

يُسَنُّ : صَوْمُ ٱلاثنَيْن ، وَٱلْخَمِيسِ ، وَعَرَفَةَ ، وَعَاشُورَاءَ ، وَتَاسُوعَاءَ ، وَأَيَّام ٱلْبيضِ ، .

(باب صوم التطوع)

(يسن صوم الاثنين والخميس) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يتحري صومهما وقال : ٩ تعرض الأعمال يوم الاثنين والخميس ، فأحب أن يعرض عملي وأنا صائم ، رواهما الترمذي وغيره ، الأول من حديث عائشة^(١) ، والثاني من حديث أبي هريرة^(٢) ، (و) يوم (عرفة) لغير الحاج ؛ وهو التاسع من ذي الحجة ، (وعاشوراء) وهو العاشر من المحرم ، (وتاسوعاء) وهو التاسع منه ، قال. . صلى الله عليه وسلم : « صيام يوم عرفة أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله ، والسنة التي بعده ، وصيام يوم عاشوراء أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله ؛ ، وقال : « لئن بقيت إلىٰ قابل. . لأصومن اليوم التاسع » فمات قبله ، رواهما مسلم(٣) ، أما الحاج. . فيستحب له الفطر يوم عرفة ؛ للاتباع ، رواه الشيخان(؛) ، وسواء كما قال في « شرح المهذب » عن الجمهور : أضعفه الصوم عن الدعاء وأعمال الحج أم لا. . فصومه له خلاف الأولي ، وقيل : مكروه ؛ لحديث أبى داوود : (أنه صلى الله عليه وسلم نهيٰ عن صوم يوم عرفة بعرفة)^(٥) ، وضعف بأن في إسناده مجهو لا (٢).

(وأيام) الليالي (البيض) وهي الثالث عشر وتالياه، قال أبو ذر : (أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصوم من الشهر ثلاثة أيام البيض ؛ ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة) رواه النسائي

- سنن الترمذي (٧٤٥) ، وأخرجه ابن حبان في « صحيحه » (٣٦٤٣) ، والنسائي (٢٦٨١) ، وابن ماجه (1) . (VT9)
- سنن الترمذي (٧٤٧) ، وأخرجه النسائي (٢٦٧٩) ، وأحمد (٢/٣٢٩) عن سيدنا أسامة بن زيد رضي الله (Y)
- الأول : عن سيدنا أبي قتادة رضي الله عنه برقم (١١٦٢) ، والثاني : برقم (١٣٤/١٣٤) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما . صحيح البخاري (١٦٥٨) ، صحيح مسلم (١١٢٣) عن سيدتنا أم الفضل رضي الله عنها . (1)
 - سنن أبي داوود (٢٤٤٠) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه . (o)
 - - انظر (المجموع ا (٦/٦)) .

(T)

وابن حبان^(۱) ، ووصفت الليالي بالبيض ؛ لأنها تبيض بطلوع القمر من أولها إلى آخرها ، (وستة من شواك) قال صلى الله عليه وسلم : « من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال . . كان كصيام الدهر » رواه مسلم^(۲۲) ، وروى النسائي حديث : « صيام شهر رمضان بعشرة أشهر ، وصيام ستة أيام بشهرين ، فذلك صيام السنة »^(۲۲) ، (وتتابعها أفضل) وكذا اتصالها بيوم العيد مبادرة إلى العبادة .

. ويكره إفراد الجمعة ، وإفراد السبت) بالصوم ؛ قال صلى الله عليه وسلم ، * لا يصوم أحدكم وراد الجمعة ، وإفراد السبت) بالصوم ؛ قال صلى الله عليه وسلم : * لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله أو يصوم بعده ، وراه الشيخان (¹²⁾ ، وقال : * لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم ، وراه أصحاب * السنن الأربعة ، وحسنه الترمذي ، وصححه الحاكم على شرط الشيخين (¹⁰⁾ ، (وصوم الدهر غير العيد والتشريق مكروه لمن خاف به ضرراً أو فوت حق ، ومستحب لغيره) وعلى الحالة الثانية هو مراد * الروضة ، كـ « أصلها ، بعدم كراهته (¹⁷⁾ .

(ومن تلبس بصوم تطوع أو صلاته. . فله قطعهما ولا قضاء) قال صلى الله عليه وسلم : « الصائم المتطوع أمير نفسه ؛ إن شاء . صام ، وإن شاء . . أفطر » رواه الحاكم من حديث أم هانيء وقال : صحيح الإسناد^(۸) ، وروئ أبو داوود : (أن أم هانيء كانت صائمة صوم تطوع ، فخيرها عليه الصلاة والسلام بين أن تفطر بلا قضاء ، وبين أن تتم صومها)^(۱) ، وقيس الصلاة على الصوم في الأمرين .

⁽١) سنن النسائي (٢٧٤٣) ، صحيح ابن حبان (٣٦٥٦) .

⁽Y) صحيح مسلم (١١٦٤) عن سيدنا أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه .

⁽٣) سنن النسائي (٢٨٧٣) عن سيدنا ثوبان رضي الله عنه .

عند البخاري (۱۹۸۵) ، صحيح مسلم (۱۱۶۶) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

 ⁽٥) سنن أبي داوود (٢٤٢١) ، الترمذي (٤٧٤٤) ، النساني (٢٧٧٢) ، ابن ماجه (١٧٢٦) ، وأخرجه الحاكم
 (٢٣٥/١) عن عبد الله بن بسر عن أخته سيدتنا الصماء رضي الله عنهم .

 ⁽٦) صحيح مسلم (١٨٦/١١٥٩) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

⁽۷) روضة الطالبين (۲۸۸/۲) ، الشرح الكبير (۳/ ۲٤۸) .

⁽۸) المستدرك (۱/ ۱۳۹) .

⁽٩) سنن أبي داوود (٢٤٥٦) .

وَمَنْ تَلَبَّسَ بِقَضَاءِ. . حَرُمَ عَلَيْهِ قَطْمُهُ إِنْ كَانَ عَلَى ٱلْفَوْرِ ، وَهُوَ صَوْمُ مَنْ تَعَدَّىٰ بِٱلْفِطْرِ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى ٱلْفَوْر فِي ٱلاَصَحِّ ؛ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ تَعَدَّىٰ بِٱلْفِطْرِ .

(ومن تلبس بقضاء) للصوم الفائت من رمضان (. . حرم عليه قطعه إن كان) قضاؤه (على الفور ، ومن تلبس بقضاء) الفور ، ومو صوم من تعدى بالفطر ، وكذا إن لم يكن على الفور في الأصح ؛ بأن لم يكن تعدى بالفطر) ، والثاني : يجوز الخروج منه ؛ لأنه متبرع بالشروع فيه قلا يلزمه إتمامه .

非 非 杂

كناب لاعتِيَاف

(كتاب الاعتكاف)(١)

يؤخذ مما سيأتي : أنه اللبث في المسجد بنيته .

(هو مستحب كل وقت) ويجب بالنذر ، (و) هو (في العشر الأواخر من رمضان أفضل) منه في حديث الشيخين (") ، في غيره ؛ لمواظبته صلى الله عليه وسلم على الاعتكاف فيه كما تقدم في حديث الشيخين (") ، وقالوا في حكمة ذلك: (لطلب لبلة القدر) التي هي كما قال تعالى : ﴿ غَيِّرُ مِنْ أَلَّفِ تَشْهِرٍ ﴾ أي : العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها لبلة القدر ، وقال صلى الله عليه وسلم : « من قام لبلة القدر إيماناً واحتساباً . غفر له ما تقدم من ذنبه » رواه الشيخان ") ، وهي في العشر المذكور ، (وميل الشافعي رحمه الله إلى أنها لبلة المحادي أو الثالث والعشرين) منه ، دل على الأول حديث الشيخين (") ، وعلى الثاني حديث مسلم (") ، قال المزني وابن خزيمة : إنها تنتقل كل سنة إلى لبلة ؟ جمعاً بين الأخيار (") ، قال في « الروضة » : وهو قوي ، ومذهب الشافعي : أنها تلزم ليلة بعينها (") . (وإنما يصح الاعتكاف في المسجد) كما فعله صلى الله عليه وسلم ، (والجامع أولي) لثلا يحتاج إلى الخروج للجمعة .

(والجديد: أنه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها؛ وهو المعتزل المهيأ للصلاة) والقديم :

⁽١) الاعتكاف: أصله الحبس واللبث وملازمة الشيء . (دقائق المنهاج » (ص٥٥) .

⁽۲) صحيح البخاري (۲۰۲٦) ، صحيح مسلم (۱۱۷۲) عن سيدتنا عائشة رضى الله عنها .

 ⁽٣) صحيح البخاري (١٩٠١) ، صحيح مسلم (٧٦٠) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

 ⁽٤) صحيح البخاري (٢٠٢٧) ، صحيح مسلم (٢١٥/١١٦٧) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

 ⁽٥) صحيح مسلم (١١٦٥) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

⁽٦) انظر ﴿ روضة الطالبين ؛ (٢/ ٣٨٩) .

⁽٧) روضة الطالبين (٣٨٩/٢) .

وَلَوْ عَيْنَ الْمَشْجِدَ الْحَرَامُ فِي نَذْرِهِ الاِعْتِكَافَ.. تَعَيَّنَ ، وَكَذَا مَشْجِدُ الْمَدِينَةِ وَالأَفْصَىٰ فِي الاَظْهَرِ ، وَيَهُومُ الْمَشْجِدُ الْحَرَامُ مَقَامَهُمَا وَلاَ عَخْسَ ، وَيَهُومُ مَشْجِدُ الْمَدِينَةِ مَقَامَ الأَفْصَىٰ وَلاَ عَخْسَ . وَالاَصَحُّ : أَنَّهُ يُشْدَرَطُ فِي الاِعْتِكَافِ لُبُثُ قَدْرٍ يُسَمَّىٰ مُكُوفاً ، وَقِيلَ : يَنْخفِي الْمُرُودُ بِلاَ لَبْثِ ، وَالاَصَحُّ : أَنَّهُ يُشْدَرَطُ فِي الاِعْتِكَافِ لُبُثُ قَدْرٍ يُسَمَّىٰ مُكُوفاً ، وَقِيلَ : يَنْخفِي الْمُرُودُ

يصح اعتكافها فيه ، وعلى هذا: في صحته للرجل في مسجد بيته وجهان : أصحهما في ا شرح المهذب " : لا يصح ، وعلى الجديد : كل امرأة يكره لها الخروج للجماعة. . يكره لها الخروج للاعتكاف ، ومن لا . . فلاً (') .

(ولو عين المسجد الحرام في نفره الاعتكاف. . تعين ، وكذا مسجد المدينة و) المسجد (الأقصىٰ) إذا عينهما في نفره . تعينا (في الأظهر) فلا يقوم غير الثلاثة مقامها ؛ لمزيد فضلها ، قال صلى الله عليه وسلم : " لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : مسجدي هذا ، والمسجد الحرام ، والمسجد الأقصىٰ » رواه الشيخان ") ومقابل الأظهر : أنهما لا يتعينان ، بخلاف المسجد الحرام ؛ لاختصاصه بتعلق النسك به ، ومنهم من خرجه على القولين ، ولو عين في نفره غير الثلاثة . لم يتعين كما لو عينه للصلاة ، وفي وجه - وقيل : قول - يتعين ؛ لأن الاعتكاف غير الثلاثة . لم يتعين كما لو عينه للصلاة ، (ويقوم المسجد الحرام مقامهما ولا عكس) لمزيد فضله عليهما ، (ويقوم مسجد المدينة أفضل من المسجد الاقصىٰ ؛ قال صلى الله عليه وسلم : " صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام ، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مئة صلاة في مسجدي » رواه الإمام أحمد ، وصححه ابن ماجه "" ، ولو عين زمن الاعتكاف في نذره . تعين على الصحيح ، فلا يجوز التقديم عليه ، ولو تأخر . كان قضاء .

(والأصح : أنه يشترط في الاعتكاف لبث قدر يسمىٰ عكوفاً) أي : إقامة ، يقال : عكف واعتكف ؛ أي : أقام ، فلا يكفي فيه أقل ما يكفي في الطمانينة في الصلاة ، ولا يعتبر فيه السكون ، بل يكفي التردد ، (وقيل : يكفي المرور بلا لبث) كأن دخل من باب وخرج من آخر ،

المجموع (٦/٤٧٤).

 ⁽۲) صحيح البخاري (۱۱۸۹) ، صحيح مسلم (۱۳۹۷) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

 ⁽٣) مسند أحمد (٩/٤) عن سيدنا عبد الله بن الزبير رضي الله عنهماً ، سنن ابن ماجه (١٤٠٦) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضى الله عنهما .

وقيلَ : بُشْتَرَطُ مُمْثُ نَحْوِ يَوْمٍ . وَيَبْطُلُ بِالْجِمَاعِ ، وَأَظْهَرُ الْأَقْوَالِ : أَنَّ الْمُبَاشَرَةَ بِشَهْرَةٍ ـ كَلَمْسِ وَقُلْلَةٍ - تُبُطِلُهُ إِنْ أَنْزَلَ ، وَإِلاَّ . فَلاَ . وَلَوْ جَامَعَ نَاسِياً . فَكَجِمَاعِ الصَّايِمِ ، وَلاَ يَشُو التَّظَيْثُ وَالتَّزِّئِينُ وَالْفِطْرُ ، بَلْ يَصِحْ أَعْتِكَافُ اللَّيلِ وَخْدَهُ . وَلَوْ نَذَرَ أَغْيِكَافَ يَوْمٍ هُو فِيهِ صَائِمٌ . لَوِمَهُ . وَلَوْ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَائِماً أَوْ يَصُومَ مُعْتَكِفاً . لَوْمَاهُ ، وَالأَصَحُ : وُجُوبُ جَمْعِهِمَا

(وقيل :) لا يكفي لبث القدر المذكور ؛ أي : أقل ما يصدق به ، بل (يشترط مكث نحو يوم) أي : قريب منه كما في (المحرر ، وغيره^(۱) ؛ لأن ما دون ذلك معتاد في الحاجات التي تعن في المساجد ، فلا يصلح للقربة ، وعلى الأصح : لو نذر اعتكاف ساعة . . صح نذره ، ولو نذر اعتكافاً مطلقاً . . خرج من عهدة النذر بأن يعتكف لحظة .

(ويبطل بالجماع) إذا كان ذاكراً له عالماً بتحريم الجماع فيه ، سواء جامع في المسجد أم عند الخروج منه لقضاء الحاجة ؛ لانسحاب حكم الاعتكاف عليه حيننذ ، (وأظهر الأقوال : أن المباشرة الخروج منه لقضاء الحاجة ؛ لانسحاب حكم الاعتكاف عليه حينند ، فلا) كالصوم ، والثاني : تبطله مطلقاً ؛ لحرمتها ، والثالث : لا تبطله مطلقاً كالحج ، وهي حرام على كل قول ، قال تعالى : ﴿ وَلا يَبْسُونُوكُ وَأَنْشُرُ عَلَاثُونُ فِي ٱلْتَسْتَهِدِ﴾ ، ولا بأس باللمس بغير شهوة ، ولا بالتقبيل على سبيل الشفقة والإكرام .

(ولو جامع ناسياً) للاعتكاف (. . فكجماع الصائم) ناسياً ، فلا يضر على المذهب ، وكذا جماع الجاهل بتحريمه .

(ولا يضر التطبب والنزين) بلبس التياب وترجيل الشعر ، (و) لا (الفطر ، بل يصح اعتكاف الليل وحده) وحكي قول قديم : أنه لا يصح ، وأنه يشترط الصوم في الاعتكاف .

(ولو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائم . . لزمه) الاعتكاف يوم صومه ، وليس له إفراد أحدهما عن الآخر ، فلو اعتكف في رمضان . . أجزاه ؛ لأنه لم يلتزم بالنذر صوماً .

(ولو نذر أن يعتكف صائماً أو يصوم معتكفاً. لزماه) أي : الاعتكاف والصوم ، (والأصح : وجوب جمعهما) والثاني : لا يجب ؛ كما لو نذر أن يعتكف مصلياً أو يصلي معتكفاً. لا يجب جمعهما ، وقبل بطرد الوجهين ، وفرق الأول بأن الصوم يناسب الاعتكاف ؛ لاشتراكهما في

⁽١) المحرر (ص١١٧) .

وَيُشْمَرُهُ نِيَّةُ الِاعْتِكَافِ ، وَيَنْوِي فِي النَّذِرِ الْفَرْصِيَّةَ ، وَإِذَا أَطْلَقَ. . كَفَتُهُ نِيَّةُ وَإِنْ طَالَ مُكْثُهُ ، لَكِنْ لَوْ خَرَجَ وَعَادَ . أَخْتَجَ إِلَى الإِسْتِئْنَافِ . وَلَوْ نَوَىٰ مُدَّةً فَخَرَجَ فِيهَا وَعَادَ : فَإِنْ خَرَجَ لِغَيْرِ قَضَاءِ الْمُحَاجَةِ . لَوِمَهُ الإِسْتِئْنَافُ ، أَوْ لَهَا . فَلاَ ، وَقِيلَ : إِنْ طَالَتْ مُثَنَّةُ خُرُوجِهِ . اسْتَأَنْفَ ، وَقِيلَ : لاَ يَسْتَأْنِفُ مُعْلِقًا . وَلَوْ نَذَرْ مُدَّةً مُتَنَامِقَهُ ، فَخَرَجَ لِمُذْرِ لاَ يَغْطَعُ التَّنَامِعُ . لَمْ يَجِبِ اسْتِئْنَافُ النَّئِةِ ، وقِيلَ : إِنْ خَرَجَ لِغَيْرِ الْحَاجَةِ وَغُلْلِ الْجَنَابَةِ . . وَجَبَ

الكف ، والصلاة أفعال مباشرة لا تناسب الاعتكاف ، والثالث : يجب الجمع في المسألة الأولئ دون الثانية ، والفرق : أن الاعتكاف لا يصلح وصفاً للصوم ، بخلاف عكسه ؛ فإن الصوم من مندوبات الاعتكاف .

(ويشترط نبة الاعتكاف) في ابتدائه ، وعبارة « المحرر » : لا بد من النية في الاعتكاف^(۱) ، و وعبر فيها في « الروضة » كـ« الوجيز » بالركن^(۲) ، (وينوي في النذر الفرضية) وجوباً ، (وإذا أطلق) نية الاعتكاف (. . كفته نيته) هذه (وإن طال مكثه ، لكن لو خرج) من المسجد (وعاد) إليه (. . احتاج إلى الاستثناف) للنية ، سواء خرج لقضاء الحاجة أم لغيره ؛ فإن ما مضىٰ عبادة تامة ، والثاني اعتكاف جديد .

(ولو نوى مدة) كيوم أو شهر (فخرج فيها وعاد : فإن خرج لغير قضاء الحاجة . . لزمه الاستئناف) للنية وإن لم يطل الزمان ؛ لقطعه الاعتكاف ، (أو لها . . فلا) يلزمه وإن طال الزمان ؛ لأنها لا بد منها فهي كالمستثنى عند النية ، (وقيل : إن طالت مدة خروجه . استأنف) النية ؛ لتعذر البناء ، بخلاف ما إذا لم تطل ، وسواء خرج لقضاء الحاجة أم لغيره ، (وقيل : لا يستأنف مطلقاً) لأن النية شملت جميع المدة بالتعيين .

(ولو نذر مدة متنابعة فخرج لعذر لا يقطع التنابع) وعاد (. . لم يجب استئناف النبة ، وقيل : إن خرج لغير الحاجة وغسل الجنابة) يعني : مما له منه بد ؛ كالأكل فإنه مع إمكانه في المسجد يجوز الخروج له على الصحيح ؛ لأنه قد يستحي منه ، ويشق عليه فيه ، بخلاف الشرب . . فلا يجوز الخروج له مع إمكانه في الأصح ؛ فإنه لا يستحي منه في المسجد (. . وجب) استئناف النبة ؛ لأنه خرج عن المبادة بما عرض ، والأصح : لا يجب ؛ لشمول النبة جميع المدة ، أما ما لا بد له منه

المحرر (ص١١٨).

⁽٢) روضة الطالبين (٢/ ٣٩٥) ، الوجيز (ص١٢٩) .

وَضَرَطُ الْمُمْتَكِفِ : الإِسْلاَمُ ، وَالْمُقَالُ ، وَالنَّقَاءُ مِنَ الْحَيْفِ وَالْجَنَابَةِ . وَلُو ارْتَدُ الْمُغْتَكِثُ أَوْ صَكِرَ . بَعَلَلَ ، وَالْمَدَافُ : إِنَّهُ اللَّهُ مَا عَضَى مِن اعْتِكَافِهِمَا الْمُتَنَابِعِ . وَلُو طَرَأَ جُنُونٌ أَوْ إِنْ مَا مُنَى الْمِثْمَاءِ مِنَ الإِغْتِكَافِ دُونَ الْجُنُونِ ، إِنْهُ الْجَنَابُةُ إِنْ تَمَدَّرُ الْغَمْاءِ مِنَ الإِغْتِكَافِ دُونَ الْجُنُونِ ، أَو الْحَيْضُ .. وَجَمَّا الْجَنَابُةُ إِنْ تَمَدَّرُ الْخَسُلُ فِي الْمَسْجِدِ ، فَلَوْ الْمَكَنَ .. جَازَ الْجُنُونِ ، وَلا الْجَنَابَةُ إِنْ تَمَدَّرُ الْخَسُلُ فِي الْمَسْجِدِ ، فَلَوْ الْمَكَنَ .. جَازَ الْجُنُونِ ، وَلا يَلْمَنْ الْجَيْضُ وَلا الْجَنَائِيةِ .

كالحيض. . فهو كالحاجة قطعاً ، ولو خرج لعذر يقطع التنابع ؛ كعيادة المريض. . وجب استثناف النبة عند العود .

(وشرط المعتكف : الإسلام ، والعقل ، والنقاء من الحيض) والنفاس (والجنابة) فلا يصح اعتكاف الكافر والمجنون ، وكذا المغمئ عليه والسكران ؛ إذ لا نية لهم ، ولا اعتكاف الحائض والنفساء والجنب ؛ لحرمة المكث في المسجد عليهم .

(ولو ارتد المعتكف أو سكر. . بطل) اعتكافه زمن الردة والسكر ، (والمذهب : بطلان ما مضى من اعتكافهما الممتنابع) من حيث التنابع ؛ فإن ذلك أشد من الخروج من المسجد بلا علم ، ما مضى من اعتكافهما الممتنابع) من حيث التنابع ؛ فإن ذلك أشد من الخرو والصحو ؛ أما في الردة . . فترغيباً في الإسلام ، وأما في السكر . . فإلحاقاً له بالنوم ، وقيل : يبطل في الأول دون الثاني ؛ لما تقدم فيه ، وهذا بمعنى المنصوص عليه فيهما من المناء في الأول ؛ لما تقدم فيه ، وهذا بمعنى المنصوص عليه فيهما من البناء في الأول بعد الإسلام ، والاستئناف في الثاني بعد الصحو ، وقيل : فيهما قولان ، هذه خمسة طرق ، وأصحاب الطريق الأول حملوا نص المرتد على اعتكاف غير متنابع ، وأصحاب الطريق الثاني حملوا نص المسجد .

(ولو طرأ جنون أو إغماء) على الممتكف (. . لم يبطل ما مضى) من اعتكافه المتنابع (إن لم يبخر) بالبناء للمفعول من المسجد ؛ لأنه معذور بما عرض له ، فإن أخرج منه وكان يمكن حفظه فيه بمشقة . . بطل تتابع اعتكافه في قول ، والأظهر : لا يبطل كما لو لم يمكن حفظه فيه ؛ لعذره بالإخراج من غبط اختياره ، (ويحسب زمن الإغماء من الاعتكاف) كالنوم ، (دون) زمن (الجنون) لمنافاته للاعتكاف ، (أو) طرأ (الحيض . . وجب الخووج ، وكذا المجنابة إن تعذر العنسل في المسجد) لحرمة المكث فيه على الحائض والجنب ، (فلو أمكن) الفسل فيه (. . جاز الغروج) له (ولا يلزم) بل يجوز الغسل فيه ، ويلزمه أن يبادر به ؛ كي لا يبطل تنابع اعتكافه ، المسجد من الاعتكاف ؛ لمنافاتهما له .

فظنناؤ

[في حكم الاعتكاف المنذور]

(فصل : إذا نذر مدة متتابعة) كأن قال : لله علمي اعتكاف عشرة أيام متتابعة ، أو : شهرٍ متتابع (. . لزمه) التتابع فيها ، وفي مدة الأيام يلزم اعتكاف الليالي المتخللة بينها في الأرجح .

(والصحيح: أنه لا يعجب التنابع بلا شرط)، والثاني : يجب؛ كما لو حلف لا يكلم فلانا شهراً. يكون متنابعاً، وقرق الأول بأن مقصود اليمين الهجران ولا يتحقق بدون التنابع ، وعلمي الأول : لو نوى التنابع ولم يتلفظ به . لا يلزمه في الأصح ؛ كما لو نذر أصل الاعتكاف بقلبه ، ولا يلزم في مدة الأيام اعتكاف الليالي المتخللة بينها في الأرجع ، ولو شرط النفرق . خرج عن المهدة بالتنابع في الأصح ؛ لأنه أفضل ، (و) الأصح كما في " الروضة » : (أنه لو نفر يوماً . لم يجز تفريق ساعاته) على الأيام () ؛ لأن المفهوم من لفظ اليوم : المتصل ، والثاني : يجوز ؛ تنزيلاً للساعات من اليوم منزلة الأيام من الشهر ، (و) الأصح كما في " الروضة » : (أنه لو عين ماة كأسبوع) عينه (وتعرض للتنابع وفاته . . لومه التنابع في القضاء) والثاني : لا يلزمه ؛ لأن التنابع يقع ضرورة فلا أثر لتصريحه به () ، (وإن لم يتعرض له . لم يلزمه في القضاء) قطعاً .

(وإذا ذكر التتابع) في نذره (وشرط الخروج لعارض.. صح الشرط في الأظهر) لأنه لم يلتزم إلا بحسبه ، والثاني : يلغو ؛ لمخالفته لمقتضى التتابع ، وعلى الأول : إن عين العارض فقال : لا أخرج إلا لعيادة المرضى أو لعيادة زيد.. خرج لما عينه دون غيره وإن كان أهم منه ، وإن أطلق فقال : لا أخرج إلا لعارض أو شغل.. خرج لكل شغل ديني ؛ كالعيادة والجماعة ، أو دنيوي مباح ؛ كلقاء السلطان ، واقتضاء الغريم ، وليست النزهة من الشغل ، ويلزمه العود بعد قضاء الشغل ، (والزمان المصروف إليه) أي : العارض (لا يجب تداركه إن عين المدة ؛ كهذا الشهر)

⁽١) روضة الطالبين (٣٩٩/٢) .

⁽٢) روضة الطالبين (٢/ ٤٠٠) .

لأن النذر في الحقيقة لما عداه ، (وإلا) أي : وإن لم يعين المدة ؛ كشهر (. . فيجب) تداركه لتتم المدة ، وتكون فائدة الشرط : تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة في أن التتابع لا ينقطع به .

(وينقطع التتابع بالخروج) من المسجد (بلا عذر) وسيأتي بيانه في صور .

(ولا يضر إخراج بعض الأعضاء) كرأسه أو يده أو إحدى رجليه أو كلتيهما وهو قاعد ماد لهما ، فإن اعتمد عليهما. فهو خارج وإن كان رأسه داخلاً ، (ولا) يضر (الخروج لقضاء الحاجة) وغسل الجنابة كما تقدم ، (ولا يجب فعلها في غير داره) كسقاية المسجد ودار صديقه المجاورة له ؛ للمشقة في الأول ، والمنة في الثاني ، (ولا يضر بعدها) عن المسجد (إلا أن يفحش . فيضر في الأصح) لأنه قد يأتيه البول إلى أن يرجم فيبقى طول يومه في الذهاب والرجوع ، واستثنى في الروضة » ك « الروضة » ك « أصلها » على هذا: ألا يجد في طريقه موضعاً لقضاء الحاجة ، أو كان لا يليق بحاله أن يدخل لقضائها غير داره (١٠)، والثاني : لا يضر ؛ لما سبق من المشقة أو المنة في غيرها .

(ولو عاد مريضاً في طريقه) لقضاء الحاجة (. . لم يضر ما لم يطل وقوفه أو) لم (يعدل عن طريقه) فإن طال أو عدل . . . فقبل : يضر ؛ طريقه) فإن طال أو عدل . . فقبل : يضر ؛ لندوره ، والأصح : لا يضر ؛ نظر أإلى جنسه ، ولا يكلف في الخروج لها الإسراع ، بل يمشي على سجيته المعهودة ، وإذا فرخ منها واستنجى . . فله أن يتوضاً خارج المسجد ؛ لأنه يقع تابعاً لها ، بخلاف ما لو خرج له مع إمكانه في المسجد . . فلا يجوز في الأصح .

(ولا ينقطع التنابع) بالخروج (بمرض يحوج إلى الخروج) في أظهر القولين كما ذكره في « المحرر)^(۲) كالخروج لقضاء الحاجة ، والثاني : ينقطع ؛ لأن المرض لا يغلب عروضه ، بخلاف قضاء الحاجة ، وقوله : (يحوج إلى الخروج) : صادق بما يشق معه المقام في المسجد ؛ للحاجة إلى الفراش والخادم وتردد الطبيب ، وبما يخاف منه تلويث المسجد ؛ كالإسهال وإدرار

⁽١) روضة الطالبين (٢/ ٤٠٥) ، الشرح الكبير (٣/ ٢٧٣) .

⁽٢) المحرر (ص١١٩).

البول ، وفي « الروضة » كـ « أصلها » حكاية القولين في الأول ، والقطع في الثاني بالنفي ، وقيل : على القولين ، أما المرض الذي لا يشق معه المقام في المسجد ؛ كالصداع والحمى الخفيفة. . فينقطع التتابع بالخروج سببه(۱) .

(ولا) يتقطع (بحيض إن طالت مدة الاعتكاف) بأن كانت لا تخلو عنه غالباً ؛ كشهر ، (فإن كانت بحيث تخلو عنه. . انقطع في الأظهر) وقيل : الأصح ؛ لأنها بسبيل مِنْ أن تشرع في الاعتكاف عقب طهرها فتأتي به في زمن الطهر ، والثاني : لا ينقطع ؛ لأن جنس الحيض يتكرر بالجبلة فلا يؤثر في التنابع ؛ كقضاء الحاجة ، (ولا) ينقطع (بالخروج) من المسجد (ناسياً) للاعتكاف (على المذهب) وقيل : فيه قولان أو وجهان ، أحدهما : ينقطع ؛ لأن اللبث مأمور به ، والنسيان ليس بعذر في ترك المأمورات ، وعبر في « المحرر » بأظهر القولين(٢) ، والمكره كالناسي فيما ذكر ، وعلى الراجع : لو لم يتذكر الناسي إلا بعد طول الزمان . فوجهان ؛ كما لو ألل الصائم كثيراً ناسياً .

(ولا) ينقطع (بخروج المؤذن الراتب إلى منارة) بفتح الميم (منفصلة عن المسجد للأفان) يخلاف غير الراتب (في الأصح) فيهما ، والثاني : ينقطع فيهما ؛ لأنه لا ضرورة إلى صعود المنارة ؛ لإمكان الأفان على سطح المسجد ، والثالث : لا ينقطع فيهما ؛ لأنها مبنية للمسجد معدودة من توابعه ، والأول : يضم إلى هنذا اعتياد الراتب صعودها ، واستئناس الناس بصرته فيعذر ، ويجعل زمان الأذان والخروج للها لغير الأذان ، ولا يجوز الخروج إليها لغير الأذان ، وصواء في الخلاف فيها كانت ملتصقة بحريم المسجد أم منفصلة عنه ، أما التي بابها في المسجد أو في الخياد به نظم المنابعة عن سمت البناء وتربيعه ، وللإمام احتمال في الخارجة عن المست ، المسجد أو الرحبة أم خارجة عن سمت البناء وتربيعه ، وللإمام احتمال في الخارجة عن السمت ، قال لا تعد من المسجد ، ولا يصح الاعتكاف فيها ، قال الرافعي : وكلام الأصحاب ينازعه

⁽١) روضة الطالبين (٢/ ٤٠٨_ ٤٠٨) ، الشرح الكبير (٣/ ٢٧٥_ ٢٧٦) .

⁽٢) المحرر (ص١١٩).

وَيَجِبُ قَضَاءُ أَوْقَاتِ ٱلْخُرُوجِ بِٱلأَعْذَارِ إِلاَّ أَوْقَاتَ قَضَاءِ ٱلْحَاجَةِ

فيما وجه به (٬٬٬ ، وسكت على ذلك المصنف في « الروضة » ، وقال في « شرح المهذب » : هذا. اللدى قاله الرافعي صحيح٬٬٬ .

(ويجب قضاء أوقات الخروج) من المسجد في أداء الاعتكاف المنذور المتتابع (بالأعذار) التي لا ينقطع التتابع بها كأوقات الحيض والجنابة وغيرهما ؛ لأنه غير ممتكف فيها ، (إلا أوقات قضاء الحاجة) فإنه لا بد منه ، بخلاف غيره ؛ فأوقاته كالمستئناة لفظاً عن المدة المنذورة ، وكذا أوقات الأذان للمؤذن الراتب كما تقدم ، وتقدم : أن الزمان المصروف إلى المارض في المدة المعينة لا يجب تداركه لذلك أيضاً .

* * *

الشرح الكبير (٣/ ٢٧١).

⁽Y) Ilanage (1/093).

كثاب ليحتبج

(كتاب الحج)

(هو فرض) كما هو معلوم من الدين بالضرورة ، وأصله : قوله تعالى : ﴿ وَلِيْهِ عَلَى اَلنَايِن حِجُ الْبَيْتِ ﴾ ، ولا يجب بأصل الشرع في العمر إلا مرة واحدة ، وتجب الزيادة عليها بعارض ؛ كالنذر والقضاء ، (وكذا العمرة) فرض (في الأظهر) كالحج ، وقد قال تعالى : ﴿ وَأَيْثُوا لَمُنَجَّ وَلَيْهُ } أي : اثتوا بهما على وجه التمام ، والثاني : أنها سنة ؛ لحديث الترمذي عن جابر : أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة : أواجبة هي ؟ قال : ﴿ لا ، وأن تعتمر فهو أفضل ١٠٠٠ ، قال في المسهليب » : اتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف ، ولا يغتر بقول الترمذي فيه : حسن صحيح (٢٠٠) قال ني اللهذب » : اتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف ، ولا يغتر بقول الترمذي فيه : حسن صحيح (٢٠٠) قال ني الرسول الله ؛ هل على النساء جهاد ؟ قال : ﴿ جهاد لا قتال فيه : الحج والعمرة ١٠٠٠ ، وروى البيمين والإسلام والإحسان : المجهدي بإسناد موجود في ﴿ صحيح صلم » في حديث السؤال عن الإيمان والإسلام والإحسان : « الإسلام : أن تشهد أن لا إلنه إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وأن تقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وروى وتصوم رمضان ١٤٠١ ، وروى الدارقطني هذا اللفظ بحروفه (١٠٠) ثم قال : هذا إلساد صحيح ثابت (٢٠٠) .

(وشرط صحته) أي: الحج : (الإسلام) فقط ، فلا يصح حج كافر أصلي أو مرتد ، ولا يشترط فيها التكليف ، (فللولي أن يحرم عن الصبي الذي لا يميز والمجنون) وإن لم يحج عن نفسه أو أحرم عنها ، والمميز يحرم بإذن الولي ، وقيل : بغير إذنه ، وعلى الأول : للولي أن يحرم عنه في

⁽١) سنن الترمذي (٩٣١) .

⁽Y) Ilanga (1/7) .

⁽٣) سنن ابن ماجه (٢٩٠١) ، السنن الكبرى (٤/ ٣٥٠) ، وأخرجه أحمد (٦/ ٧٥) .

⁽٤) السنن الكبرئ (٣٤٩/٤) عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

 ⁽٥) سنن الدارقطني (٢/ ٢٨٢) عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

⁽T) المجموع (V/3_0).

وَإِنَّمَا نَصِحٌ مُبَاشَرَتُهُ مِنَ ٱلْمُسْلِمِ ٱلْمُمَيَّرِ . وَإِنَّمَا يَقَعُ عَنْ حَجَّةِ ٱلإِسْلاَمِ بِٱلْمُبَاشَرَةِ إِذَا بَاشَرَهُ ٱلْمُكَلَّفُ ٱلْحُوْ ، فَيُخْزِىءُ حَجُّ ٱلْفَقِيرِ دُونَ ٱلصَّبِّحِ وَالْعَلْبِدِ

ا**لأصح** في « أصل الروضة »^(١) ، **والأصل في حج الصبي _** والمراد به : الجنس الصادق بالصبية أيضاً : ما روى مسلم عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم لقى ركباً بالروحاء ففزعت « نعم ، ولك أجر »(٢) ، وقيس المجنون على الصبي ، والولمي : الأب والجد وإن علا عند عدم الأب ، وقيل : مع وجوده أيضاً ، وكذا الوصي وقيم الحاكم دون الأخ والعم والأم في الأصح ، ولو أذن الأب لمن يحرم عن الصبي. . فالصحيح في « الروضة » : صحته (٣) ، وفي « شرح المهذب » عن الأصحاب: صفة إحرام الولى عن الصبي: أن ينوي جعله محرماً ، فيصير الصبي محرماً بمجرد ذلك(٤) ، ولا يشترط حضوره ومواجهته في الأصح ، ويطوف الولي به ، ويصلي عنه ركعتي الطواف ، ويسعىٰ به ، ويحضره عرفة والمزدلفة والمواقف ، ويناوله الأحجار فيرميها إن قدر ، وإلا. . رميٰ عنه من لا رمي عليه ، والمميز يطوف ويصلي ويسعيٰ بنفسه ، وظاهر : أن المجنون كغير المميز فيما ذكر ، والمغمىٰ عليه لا يحرم عنه غيره ؛ لأنه ليس بزائل العقل وبرؤه مرجو على القرب.

(وإنما تصح مباشرته من المسلم المميز) بالغاً كان أو غير بالغ ، حراً كان أو عبداً ، فلا تصح مباشرة المجنون والصبي غير المميز ، وتقدم افتقار المميز إلىٰ إذن الولي .

(وإنما يقع عن حجة الإسلام بالمباشرة ؛ إذا باشره المكلف) أي : البالغ العاقل (الحر) وإن لم يكن غنياً (فيجزىء حج الفقير) كما لو تحمل الغني خطر الطريق وحج ، (دون) حج (الصبي والعبد) إذا كملا بعده ؛ قال صلى الله عليه وسلم : « أيما صبي حج ثم بلغ. . فعليه حجة أخرىٰ ، وأيما عبد حج ثم أعتق. . فعليه حجة أخرىٰ » رواه البيهقي^(٥) بإسناد جيد كما قاله في « شرح المهذب الالا) .

روضة الطالبين (٣/٣) . (1)

صحيح مسلم (١٣٣٦) . **(Y)**

روضة الطالبين (٣/ ١٢٠) . (٣)

المجموع (٢٢/٧) . (٤)

⁽⁰⁾

السنن الكبري (٤/ ٣٢٥) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما . المجموع (٣٦/٧) . (٦)

وَشَرَطُ وُجُوبِهِ: الإِشلاَمُ وَالتَّكْلِيفُ وَالْحُرْيَّةُ وَالِاسْتِطَاعَةُ، وَهِيَ نَوْعَانِ: ـ أَحَدُهُمَا : اسْتِطَاعَةُ مُبَاشَرَةِ، وَلَهَا شُرُوطٌ : أَحَدُهَا: وُجُودُ الرَّادِ وَأُوْعِيَتِهِ، وَشُؤْنَةِ ذَهَابِهِ وَإِيَابِهِ، وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بِبَلَيْهِ أَهْلٌ وَعَشِيرَةٌ . لَمْ تُشْتَرُطْ نَفَقَةُ الإِيَابِ، فَلَوْ كَانَ يَكْسِبُ مَا يَغِي بِزَادِهِ وَسَفَرَهُ طَوِيلٌ .

(وشرط وجوبه : الإسلام ، والتكليف ، والحرية ، والاستطاعة) قال تعالىٰ : ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَيِيلًا﴾ ، أما الكافر . . فلا يجب عليه وجوب مطالبة به في الدنيا ، لكن يجب عليه وجوب عقاب عليه في الآخرة كما تقرر في الأصول ، فإن أسلم وهو معسر بعد استطاعته في الكفر . . فلا أثر لها ، إلا في المرتد ؛ فإن الحج يستقر في ذمته باستطاعته في الردة ، ذكره في « شرح المهذب » (١) .

برسمود [حكم وشروط العمرة]

العمرة على القول الأظهر بفرضيتها كالحج في شرط مطلق الصحة ، وصحة المباشرة والوجوب والإجزاء عن عمرة الإسلام ، والاستطاعة الواحدة كافية لهما جميعاً .

徐 蔡

(وهي نوعان: أحدهما: استطاعة مباشرة ، ولها شروط: أحدها: وجود الزاد وأوعيته ومؤنة دهابه وإيابه) وعبارة (المحرر » : وما يحتاج إليه في السفر مدة الذهاب والإياب (٢) ، وعبارة (الروضة » : أن يجد الزاد وأوعيته وما يحتاج إليه في السفر ، فإن كان له أهل أو عشيرة . . اشترط ذلك لذهابه ورجوعه ، وإن لم يكن له بيلده على الأصح (٣) ، (وقيل : إن لم يكن له بيلده) بهاء الضمير (أهل) أي : من تلزمه نفقتهم (وعشيرة) أي : أقارب ؛ أي : لم يكن له واحد منهما (. لم تشترط) في حقه (نفقة الإياب) المذكورة من الزاد وغيره ؛ لأن البلاد في حق مثله متفاربة ، والأصح : اشتراطها ؛ لما في الغربة من الوحشة ، ولنزع النفوس إلى الأوطان ، ويجري الرجهان في اشتراط الراحلة للرجوع ، وسيأتي ، وليس المعارف والأصدقاء كالعشيرة ؛ لأن الاستبدال بهم متيسر .

(فلو) لم يجد ما ذكر لكن (كان يكسب) في سفره (ما يفي بزاده) ومؤنته (وسفره طويل) أي :

⁽١) المجموع (١٧/٧).

⁽٢) المحرر (ص١٢٠).

⁽٣) روضة الطالبين (٣/٥).

لَمْ يُكَلَّفِ الْمُحَمَّ ، وَإِنْ نَصُرَ وَهُوَ يَخْسِبُ فِي يَوْمِ كِفَايَةَ آيَامٍ . . كُلُفُ . النَّانِي : وُجُودُ الرَّاطِلَةِ لِمَنْ بَيْنَهُ وَيَبْنِ مَكَّةَ مَرْحَلَتَانِ ، فَإِنْ لَحِقَهُ بِالرَّاطِلَةِ مَشْقَةً شَدِيدَةً . . اشْثُوطُ وُجُودُ مَخْمِلِ ، وَالشُّرُطُ شَرِيكٌ يَجْلِسُ فِي الشَّقِ الآخَوِ . وَمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا دُونَ مَرْحَلَتَيْنِ وَهُو قَوِيًّ عَلَى الْمُشْفِي . يَلْزُمُهُ الْفَحَمُّ ، فَإِنْ ضَعْفَ . فَكَالْبَعِيدِ . وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ الرَّادِ وَالرَّاطِةَ فَاصِلَيْنِ عَنْ دَئِيهِ ، وَهُوْنَةٍ مَنْ عَلَيْهِ فَلْقَتْهُمْ مُلْقَةُ فَعَابِهِ وَإِيَابِهِ ،

مرحلتان فأكثر (... لم يكلف العج) لأنه قد ينقطع عن الكسب لعارض ، وبتقدير ألا ينقطع فالجمع بين تعب السفر والكسب تعظم فيه المشقة ، (وإن قصر) السفر (وهو يكسب في يوم كفاية أيام.. كلف) الحج بأن يخرج له ؛ لقلة المشقة فيه ، بخلاف ما إذا كان لا يكسب في كل يوم إلا كفاية يومه.. فلا يلزمه ؛ لأنه قد ينقطع عن كسبه في أيام الحج فيتضرر .

(الثاني) من الشروط: (وجود الراحلة لمن بينه وبين مكة مرحلتان) سواء قدر على المشي أم لا ، لكن يستحب للقادر عليه الحج ، (فإن لحقه بالراحلة شقة شديدة. اشترط وجود محمل) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية ، ذكره الجوهري(١٠) ، (واشترط شريك يجلس في الشق الآخر) فإن لم يجد الشريك. . فلا يلزمه الحج وإن وجد مؤنة المحمل بتمامه ، قال في «الشامل »: ولو لحقه مشقة عظيمة في ركوب المحمل . اعتبر في حقه الكنيسة(١٠) ، وأطلق المحاملي وغيره: أن المرأة يعتبر في حقها المحمل ؛ لأنه أستر لها(١٠) .

(ومن بيده وبينها) أي : مكة (دون مرحلتين وهو قوي على المشي . . يلزمه الحج) ولا يعتبر في حقه وجود الراحلة ، (فإن ضعف) عن المشي (. . فكالبعيد) عن مكة فيعتبر في حقه وجود الراحلة والمحمل أيضاً إن لم يمكنه الركوب بدونه ، وحيث اعتبر وجودهما . . فالمراد : التمكن من تحصيلهما بشراء أو استثجار بثمن العثل أو أجرة المثل .

 (ويشترط كون الزاد والراحلة) بما ذكر معهما (فاضلين عن دينه ، ومؤنة من عليه نفقتهم ملة ذهابه وإيابه) والمؤنة: تشمل النفقة المذكورة في «المحرر» وغيرها كالكسوه⁽¹⁾ ، وسواء في الدين

⁽١) الصحاح مادة : (حمل) .

 ⁽٢) الكنيسة : شبه هودج ، يغرز في المحمل أو في الرحل قضبان ، ويلقىٰ عليه ثوب يستظل به الراكب ويستتر به .
 «المصباح المنبر» مادة (كنس) .

⁽٣) انظر د روضة الطالبين = (٣/٤).

⁽٤) المحرر (ص١٢٠).

الحال ؛ لأنه ناجز والحج على التراخي ، والمؤجل ؛ لأنه إذا صرف ما معه إلى الحج . . فقد يحل الأجل و لا يجد ما يقضي به الدين ، وقد تخترمه المنية فتبقىٰ ذمته مرهونة ، ولو كان ماله ديناً في ذمة إنسان : فإن أمكن تحصيله في الحال . فكالحاصل ، وإلا . فكالمعدوم ، (والأصح : اشتراط كونه) أي : المذكور الفاضل عما ذكر (فاضلاً) أيضاً (عن مسكنه وعبد يحتاج إليه لخدمته) لزمانته أو منصبه ، والثاني : لا يشترط ، بل عليه بيعهما ويكتفي بالاكتراء ، والخلاف فيما إذا كانت الدار مستغرقة لحاجته وكانت سكنى مثله والعبد عبد مثله ، فأما إذا أمكن بيع بعض الدار ووفى ثمنه بمؤنة الحج ، أو كانا نفيسين لا يليقان بمثله ولو أبدلهما لوفى التفاوت بمؤنة الحج . . فإنه يلزمه ذلك جزماً ، ولا يلزم أن يأتي في النفيسين المألوفين الخلاف فيهما في الكفارة ؟ لأن لها بدلاً ، قاله في «الروضة » معترضاً به قول الرافعى : لا بد من عوده هنا () .

(و) الأصح: (أنه يلزمه صرف مال تجارته إليهما) أي : إلى الزاد والراحلة بما ذكر معهما ، وفارق المسكن والعبد ؛ لأنهما محتاج إليهما في الحال وهو إنما يتخذ ذخيرة للمستقبل ، والثاني : لا يلزمه ؛ لثلا يلتحق بالمساكين ، ولو كان له مستغلات يحصل له منها نفقته . . لزمه بيعها وصرفها إلى ما ذكر في الأصح أيضاً ، ولا يلزم الفقيه بيع كتبه للحج في الأصح ؛ لحاجته إليها ، إلا أن يكون له بكل كتاب نسختان . فيلزمه بيع إحداهما ؛ لعدم حاجته إليها ، ذكره في ا شرح المعلب الماكم عنه المعلب المحلب الأكاع لخوفه العنت . فصرف المال إلى النكاح لخوفه العنت . فصرف المال إلى النكاح الحم ؛ لأن الحاجة إليه ناجزة ، والحج على التراخي ، وصرح الإمام بعدم وجوبه عليه ، وصرح كثير من العراقين وغيرهم بوجوبه المصححة في «الروضة الأيل ال.

(الثالث) من الشروط : (أمن الطريق) ظناً بحسب ما يليق به ، (فلو خاف) في طريقه (علىٰ نفسه أو ماله سبعاً أو عدواً أو رصدياً ولا طريق) له (سواه . . لم يجب المحج) عليه وإن كان

⁽١) روضة الطالبين (٣/٩)، الشرح الكبير (٣/٢٨٦).

⁽Y) المجموع (V/ ٢3).

⁽٣) نهاية المطلب (٤/ ١٣٢) .

⁽٤) روضة الطالبين (٣/٧) .

وَٱلأَظْهَرُ : وُجُوبُ رُكُوبِ ٱلْبَحْرِ إِنْ غَلَبَتِ ٱلسَّلاَمَةُ ، وَأَنَّهُ تَلْزَمُهُ أُجْرَةُ ٱلْبَذْرَقَةِ

الرصدي يرضيٰ بشيء يسير ، ويكره بذل المال لهم ؛ لأنه يحرضهم على التعرض للناس ، وسواء كان الذين يخافهم مسلمين أم كفاراً ، لكن إن كانوا كفاراً وأطاقوا مقاومتهم. . استحب لهم أن يخرجوا للحج ويقاتلوهم ؛ لينالوا ثواب الحج والجهاد ، وإن كانوا مسلمين. . لم يستحب الخروج والقتال ، ولو كان له طريق آخر آمن. . لزمه سلوكه وإن كان أبعد من الأول إذا وجد ما يقطعه به .

(والأظهر : وجوب ركوب البحر) لمن لا طريق له سواه (إن غلبت السلامة) في ركوبه ؛ كسلوك طريق البر عند غلبة السلامة ، والثاني : المنع ؛ لأن عوارض البحر عسرة الدفع ، فإن غلب الهلاك لخصوص ذلك البحر أو لهيجان الأمواج في بعض الأحوال. . لم يجب ركوبه جزماً ، وإن استوى الأمران. . فوجهان ، قال في « الروضة » : أصحهما : لا يجب(١١) ، وإذا قلنا : لا يجب. . استحب على الأصح إن غلبت السلامة ، وإن غلب الهلاك. . حرم ، وإن استويا. . ففي التحريم وجهان ، قال في « الروضة » : أصحهما : التحريم^(٢) ، ومنهم من حكى القولين في لزوم ركوبه مطلقاً ؛ للزوم الظواهر المطلقة في الحج ، وعدم اللزوم ؛ لما في ركوبه من الخوف والخطر ، هـلذا كله في الرجل ، أما المرأة. . ففيها خلاف مرتب ، وأولى بعدم الوجوب ؛ لضعفها عن احتمال الأهوال ، ولأنها عورة معرضة للانكشاف وغيره ؛ لضيق المكان ، فإن لم نوجبه عليها. . لم يستحب لها ، وقيل : يطرد الخلاف ، وليست الأنهار العظيمة كجيحون ونحوه في حكم البحر ؛ لأن المقام فيها لا يطول والخطر فيها لا يعظم (٣) .

(وأنه تلزمه أجرة البذرقة) بفتح الموحدة وسكون المعجمة ؛ أي : الخفارة ؛ لأنها من أُهَب الحج ، فيشترط في وجوبه القدرة عليها ، والثاني يقول : هي خسران لدفع الظلم فلا يجب الحج مع طلبها ، والخلاف وجهان ، والتصحيح للإمام^(٤) ، وفي « شرح المهذب » عن جمهور العراقيين والخراسانيين : أنه إذا احتاج إلىٰ خفارة. . لم يجب الحج ، وحمله علىٰ إرادة ما يأخذه الرصديون في المراصد وقد تقدم (٥) .

روضة الطالبين (٣/٩) . (1)

روضة الطالسن (٩/٣) . (Y)

روضة الطالسن (٩/٣) . (٣)

نهاية المطلب (٤/ ١٥٠) . (٤)

المجموع (٧/ ٥١) . (0)

(ويشترط) في رجوب الحج : (وجود الماء والزاد في المواضع المعتاد حمله منها بثمن المشل ؛ وهو القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان) فإن كان لا يوجد بها ؛ لخلوها من أهلها وانقطاع المياه أو كان يوجد بها بأكثر من ثمن المثل. . لم يجب الحج ، (وعلف الدابة في كل مرحلة) لأن المؤنة تعظم بحمله ؛ لكثرته ، وفي « شرح المهذب » : ينبغي اعتبار العادة فيه كالهاه (١٠) .

(و) يشترط (في المرأة) لوجوب الحج عليها: (أن يخرج معها زوج أو محرم) بنسب أو غير نسب ، (أو نسوة ثقات) لتأمن على نفسها ، (والأصح: أنه لا يشترط وجود محرم لإحداهن) لأن الأطماع تنقطع بجماعتهن ، والثاني : يشترط وجوده ؛ ليكلم الرجال عنهن ، ويعينهن إذا نابهن أمر ، ومثله في ذلك الزوج ، وقد عطفه عليه في «شرح المهذب » بد (أو) ") ، (و) الأصح: أر أنه يلزمها أجرة المحرم إذا لم يخرج إلا بها) لأنه من أهبة سفرها ؛ ففي حديث الشيخين : « لا تسافر امرأة إلا مع محرم " " ، فيشترط في وجوب الحج عليها قدرتها على أجرته ، والثاني يقول : من حقه المخروج معها ، فإذا لم يخرج إلا بأجرة . لا يجب الحج عليها ، والمسألة مبنية على أجرة البذوة وأولى باللزوم ، ويظهر : أن أجرة الزوج كأجرة المحرم ، قال في «شرح المهذب » : الخنى المشكل يشترط في حقه من المحرم ما يشترط في المرأة ، فإن كان معه نسوة من محارمه كأخواته وعماته . جاز ، وإن كن أجنبيات . فلا ؛ لأنه يحرم عليه الخلوة بهن ، ذكره صاحب «البين » وغيره . انتهى في وقدره بلامة في الخشى فيها ، وللامة وللامام وغيره بحرمة ذلك " ، فاستُدَى بهاذا الاعتراض عن مثله في الخشى الملحق بالرجل ؛ احتباطاً .

⁽¹⁾ المجموع (V/83).

⁽Y) المجموع (V/00).

 ⁽٣) صحيح البخاري (١٨٦٢) ، صحيح مسلم (١٣٤١) عن سيدنا ابن عباس رضى الله عنهما .

⁽٤) المجموع (٧/٧٥) ، البيان (٣٦/٤) .

⁽o) المجموع (V/30).

الرَّابِعُ : أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ بِلاَ مَشْقَةِ شَدِيدَةٍ . وَعَلَى الأَعْمَى الْحَجُّ إِنْ وَجَدَ فَائِداً ، وَهُوَ كَالْمَخْرَمِ فِي حَقْ الْمَرْأَةِ . وَالْمُخْجُورُ عَلَيْهِ لِسَفَّةٍ كَفْيْرِهِ ، لَكِنْ لاَ يُدْفَعُ الْمَالُ إِلَيْهِ ، بلْ يَخْرُجُ مَعَهُ ٱلْوَلِيُّ أَوْ يَنْصِبُ شَخْصاً لَهُ . .

(الرابع) من الشروط : (أن يثبت على الراحلة بلا مشقة شديدة) في محمل ، فمن لم يثبت عليها أصلاً أو ثبت عليها في محمل بمشقة شديدة لمرض أو غيره. . لا يجب عليه الحج بنفسه ، بخلاف من انتفت عنه المشقة في المحمل. . فيجب عليه الحج كما تقدم .

(وعلى الأعمى الحج إن وجد قائداً) مع الشروط المذكورة ؛ يقوده ويهديه عند النزول ، ويركبه وينزله ، (وهو) في حقه (كالمحرم في حق المرأة) قال في « شرح المهذب » : فيكون في وجوب استئجاره وجهان ، أصحهما : الوجوب(١) .

(والمحجور عليه لسفه. . كغيره) في وجوب الحج عليه ، (لكن لا يدفع المال إليه) لتبذيره ، (بل يخرج معه الولى أو ينصب شخصاً له) لينفق عليه في الطريق بالمعروف ، ويظهر : أن أجرته كأجرة المحرم .

[تكملة شرط أمن الطريق وحكم إمكان السير]

يدخل في شرط أمن الطريق كما قال الرافعي ما ذكر البغوي وغيره : أنه يشترط أن يجد رفقة يخرج معهم على العادة^(٢) ، قال المتولي : فإن كانت الطريق بحيث لا يخاف الواحد فيها . . فلا حاجة إلى الرفقة ، أما إمكان السير ؛ وهو أن يبقىٰ زمن يمكن السير فيه إلى الحج السير المعهود. . فنقل الرافعي عن الأثمة : أنه شرط في وجوب الحج^(٣) ، وقال ابن الصلاح : إنما هو شرط استقراره في ذمته ليجب قضاؤه من تركته لو مات قبل الحج ، وليس شرطاً لأصل الوجوب ، فيجب على المستطيع في الحال ؛ كالصلاة تجب بأول الوقت قبل مضى زمن يسعها ، وتستقر في الذمة بمضي زمن التمكن من فعلها^(٤) ، وصوب في « الروضة » الأول ، وأجاب عن الصلاة بأنها إنما تجب في أول الوقت لإمكان تتميمها^(ه) .

(T)

المجموع (٧/٤٥). (1)

الشرح الكبير (٣/ ٢٩٤) . (٢)

الشرح الكبير (٣/ ٢٩٤) . شرح مشكل الوسيط (٢/ ٥٨٧) .

روضة الطالبين (٣/ ١٢) . (0)

- النَّوْعُ النَّانِي : اسْتِطَاعَةُ تَخْصِيلِهِ بِغَنْرِهِ ، فَمَنْ مَاتَ وَفِي ذِقِيوِ حَجَّ . . وَجَبَ الإخجَاجُ عَنْهُ مِنْ تَرَكَّيُهِ . وَالْمُعْشُوبُ الْمَاجِزُ عَنِ الْخَاجَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِيمَنْ حَجَّ عِنْهُ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ. . لَوَمَهُ ، وَيُشْتَرَطُ تَوْنُهُا فَاصِلَةً عَنِ الْخَاجَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِيمَنْ حَجَّ بِنَفْسِهِ ، لَكِنْ لاَ تُشْتَرَطُ نَفَقَةً الْمِيَالِ ذَهَاباً وَإِيَاباً . وَلَوْ بَنَلَ وَلَكُهُ أَنْ الْجَنِيِّ مَالاً لِلأَجْرَةِ . . لَمْ يَجِبُ قَبُولُهُ فِي الاَصَحَّ ، . . .

(النوع الثاني : استطاعة تحصيله بغيره ، فمن مات وفي ذمته حج. . وجب الإحجاج عنه من تركته) كما تقضى منها ديونه ، فلو لم يكن له تركة . استحب لوارثه أن يحج عنه ، فإن حج عنه بنفسه أو باستجار . . مسقط الحج عن الميت ، ولو حج عنه اجنبي . . جاز وإن لم يأذن له الوارث ، كما يقضي دينه بغير إذن الوارث ويبرأ المبت به ، ذكر ذلك كله في * شرح المهلب * ") ، وروى مسلم عن بريدة : أن امرأة قالت : يا رسول الله ؛ إن أمي ماتت ولم تحج قط أفاحج عنها ؟ قال : « حجي عنها * ") ، وروى النسائي وغيره بإسناد جيد : أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الحج عن أبيه فقال : « أرأيت لو كان على أبيك دين فقضيته عنه . . أكان ذلك يجزىء عنه ؟ » قال : نعم ، قال : « فاحجج عنه » ") .

والمعضوب (أن العاجز عن الحج بنفسه) لكبر أو غيره : (إن وجد أجرة من يحج عنه بأجرة المثل . لزمه) الحج بها ، (ويشترط كونها فاضلة عن الحاجات المذكورة فيمن حج بنفسه ، لكن لا تشترط نفقة العيال ذهاباً وإياباً) فإنه إذا لم يفارق أهله . . يمكنه تحصيل نفقتهم ، ولو لم يجد إلا أجرة ماش . . وجب استنجاره في الأصح ؛ إذ لا مشقة عليه في مشي الأجير ، بخلاف ما إذا حج بنفسه . . يشق عليه المشي ، وقوله : (العاجز . . .) إلى آخره : صفة كاشفة في معنى التفسير لـ (المعضوب) .

(ولو بذل) بالمعجمة ؛ أي : أعطىٰ (ولده أو أجنبي مالاً للأجرة . . لم يجب قبوله في الأصح) لما فيه من المنة الثقيلة ، والثاني : يجب ؛ لحصول الاستطاعة به ، والوجوب في الولد أولىٰ منه في الأجنبي ، وبذل الأب المال كبذل الابن ، أو كبذل الأجنبي ، فيه احتمالان ذكرهما الإمام ،

⁽١) المجموع (٧/ ٧٧_٧٨).

⁽٢) صحيح مسلم (١١٤٩).

 ⁽٣) سنن النسائي (٣٦٠٥) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنه ، وأخرجه الدارمي (١٨٧٨) عن سيدنا عبد الله بن
 الزبير رضى الله عنهما ، وأحمد (١٢/١) عن سيدنا الفضل بن عباس رضى الله عنهما .

إ.خ) المعضوب : بالضاد المعجمة ، وحكيت المهملة ، وهو : المأيوس من قدرته على الحج بنفسه . • دقائق المتهاج ، (ص٥٦) .

وَلَوْ بَذَلَ ٱلْوَلَدُ ٱلطَّاعَةَ. . وَجَبَ قَبُولُهُ ، وَكَذَا ٱلأَجْنَبِيُّ فِي ٱلأَصَحُّ .

أصحهما : الأول (() ، (ولو بذل الولد الطاعة) في الحج (.. وجب قبوله) بالإذن له فيه ، (وكذا الأجنبي في الأصح) والمنة في ذلك ليست كالمنة في المال ؛ ألا ترئ أن الإنسان يستنكف عن الاستعانة بمال الغير ، ولا يستنكف عن الاستعانة بمال الغير ، ولا يستنكف عن الاستعانة بمال الغير ، ولا يستنكف عن الولد بضعة منه فغسه كنفسه بخلاف غيره ، والأخ والأب كالأجنبي ؛ لأن استخدامهما في « الروضة » : بذل الولد أو الوالد الطاعة ليحج ماشياً . ففي وجوب قبوله رجهان ، أصحهما في « الروضة » : لا يجب ؛ لأنه يشق عليه مشهما ، بخلاف مشي الاجنبي (()) ، ولو طلب الوالد من الولد أن يحج عنه . استحب له إجابته كما ذكره في « شرح المهذب » (()) ، ولو بذل الولد الطاعة ثم أراد الرحوع : فإن كان بعد إحرامه . لم يجز ، أو قبله . . جاز في الأصح ، وإذا كان رجوعه الجائز قبل أن يمحج أهل بلده . تبينا أنه لم يجب على الأب ، وروى الشيخان عن ابن عباس : (أن امرأة من خنعم قالت : يا رسول الله ؛ إن فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يشت على الراحلة أقاحج عنه ؟ قال : « نعم » وذلك في حجة الوداع)($^{(2)}$.

* * *

⁽١) نهاية المطلب (١٣٧/٤).

⁽٢) روضة الطالبين (٢/١٦_١٧).

⁽T) المجموع (V/ ٢٦).

⁽٤) صحيح البخاري (١٥١٣) ، صحيح مسلم (١٣٣٤) .

بابُ المواقيت

(باب المواقيت) للحج والعمرة زماناً ومكاناً

(وقت إحرام العجج : شوال وذو القعدة وعشر ليال) بالأيام بينها (من ذي الحجة ، وفي ليلة النحر) وهي العاشرة(وجه) : أنها ليست من وقته .

(وجميع السنة وقت لإحرام العمرة) وقد يمتنع الإحرام بها لعارض ؛ كالعاكف بمنئ للمبيت والرمي لا ينعقد إحرامه بها ؛ لعجزه عن التشاغل بعملها .

(والميقات المكاني للحج في حق من بمكة) من أهلها وغيرهم: (نفس مكة) للحديث الآتي، (وقيل: كل الحرم) لاستواء مكة وما وراءها من الحرم في الحرمة، وقوله: (للحج)يشمل المفرد والقارن، وقيل: يجب أن يخرج القارن إلى أدنى الحل كما لو أفرد العمرة، (وأما غيره. فميقات المتوجه من المدينة: ذو الحليفة، ومن الشام ومصر والمغرب: الجحفة، ومن تهامة اليمن: يلملم، ومن نجد اليمن ونجد الحجاز: قَرْنٌ ، وَمِنَ الْمَشْرِقِ : ذَاتُ عِرْقِ . وَالأَفْصَلُ : أَنْ يُنخِرِمَ مِنْ أَوَّلِ الْعِيفَاتِ ، وَيَجُوزُ مِنْ آخِرِهِ . وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقَا لاَ يَشْهِي إِلَىٰ مِيقَاتِ : فَإِنْ حَاذَىٰ مِيقَاتًا . أَخْرَمَ مِنْ مُخاذَاتِهِ ، أَوْ مِيقَاتَيْنِ . فَالأَصَحُّ : أَنَّهُ يُمْخِرُمُ مِنْ مُخاذَاةِ أَبْعَدِهِمَا ، وَإِنْ لَمْ يُخاذِ . أَخْرَمَ عَلَىٰ مَرْحَلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةً فَالأَصَحُّ : أَنَّهُ يُمْخِرُمُ مِنْ مُخاذَاةِ أَبْعَدِهِمَا ، وَإِنْ لَمْ يُخاذِ . أَخْرَمَ عَلَىٰ مَرْحَلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةً فَالأَصَحُ

قرن^(۱) ، ومن الممشرق) العراق وغيره (ذات عرق) روى الشيخان عن ابن عباس قال : وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرناً ، ولأهل البمن يلملم وقال : « هن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن معن أراد الحج والعمرة ، فمن كان دون ذلك . . فمن حيث أنشأ ، حتى أهل مكة من مكة أ^(۱) ، وروى الشافعي في " الأم » عن عائشة : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام ومصر والمعرب المجحفة أ^(۱) ، وروى أبو داوود ، والنسائي والدارقطني بإسناد صحيح كما قاله في المراق ذات عرق أ⁽¹⁾ .

(والأفضل : أن يحرم من أول المبيقات) وهو الطرف الأبعد من مكة ؛ ليقطع الباقي محرماً ، (ويجوز من آخره) لوقوع الاسم عليه .

رو من سلك طريقاً لا ينتهي إلى ميقات) مما ذكر : (فإن حاذى) بإعجام الذال (ميقاتاً) منها ؛ أي : ومن سلك طريقاً لا ينتهي إلى ميقات) مما ذكر : (فإن حاذى) بإعجام الذال (ميقاتاً) منها ؛ أي : سامته بمنة أو يسرة (. . أحرم من محاذاته) سواء أكان في البر أم في البحر ، (أو) حاذى (ميقاتين) منها ؛ بأن كان طريقه ، فإن تساويا في المسافة إلى مكة . أحرم من محاذاتهما ، سواء تساويا في المسافة إلى طريقه أم تفاوتا ، ومسألة الخلاف مفروضة في « الروضة » كـ « أصلها » فيما إذا تساويا في المسافة إلى طريقه ، وفيهما : لو تفاوت الميقاتان في المسافة إلى مكة وإلى طريقه . فهل الاعتبار بالقرب إليه أو إلى مكة ؟ فيه وجهان ، أصحهما : الأول () ، (وإن لم يحاذ) ميقاتاً (. . أحرم على مرحلتين من مكة) إذ ليس شيء من المواقيت أقل مسافة من هنذا القدر .

(o)

 ⁽١) قرن : بإسكان الراء بلا خلاف ، وغلطوا الجوهري في فتحها ، وفي زعمه أن أويساً رضي الله عنه منسوب
 إليه ، إنما هو منسوب إلى قبيلة من مراد . ٥ دقائق المنهاج ٤ (ص٥٦) .

 ⁽۲) صحيح البخاري (۱۵۲۹) ، صحيح مسلم (۱۱۸۱) .
 (۳) الأم (۲۶۳/۶) عن سيدنا ابن عباس رضى الله عنهما .

⁽٤) سنن أبي داوود (١٧٣٩) ، سنن النسائي (٣٦٢٢) ، الدارقطني (٢٣٦ / ٢٣٢) ، المجموع (١٦٩/٧) .

روضة الطالبين (٣/ ٤٠ ـ ٤١) ، الشرح الكبير (٣/ ٣٣٥) .

وَمَنْ مَسْكَنُهُ بَيْنَ مَكَّةَ وَٱلْمِيقَاتِ.. فَمِيقَاتَهُ مَسْكَنُهُ. وَمَنْ بَلَغَ مِيقَاتاً غَيْرَ مُريد نُسُكاً ، ثُمَّ أَرَادَهُ. . فَمِيقَاتُهُ مَوْضِعُهُ ، وَإِنْ بَلَغَهُ مُريداً. . لَمْ تَجُزْ مُجَاوَزَتُهُ بَغَيْر إحْرَام ، فَإِنْ فَعَلَ. . لَزَمَهُ ٱلْعَوْدُ لِيُحْرِمَ مِنْهُ إِلاَّ إِذَا ضَاقَ ٱلْوَقْتُ ، أَوْ كَانَ ٱلطَّرِيقُ مَخُوفاً ، فَإِنْ لَمْ يَغَدْ. . لَزِمَهُ دَمّ ، وَإِنْ أَحْرَمَ ثُمَّ عَادَ.. فَٱلأَصَحُّ : أَنَّهُ إِنْ عَادَ قَبْلَ تَلَبُّسِهِ بِنُسُكٍ.. سَقَطَ ٱلدَّمُ ، وَإِلاَّ.. فَلا

(ومن مسكنه بين مكة والميقات. . فميقاته مسكنه) من قرية أو حلة ؛ لما في الحديث السابق بعد ذكر المواقيت : « فمن كان دون ذلك. . فمن حيث أنشأ » .

(ومن بلغ ميقاتاً غير مريد نسكاً ثم أراده. . فميقاته موضعه) لما ذكر في الحديث أيضاً ، (وإن بلغه مريداً) نسكاً (. . لم تجز مجاوزته بغير إحرام) قال في « شرح المهذب » : بالإجماع^(١) ، (فإن فعل. . لزمه العود) إليه (ليحرم منه ، إلا إذا) كان له عذر ؛ كأن (ضاق الوقت أو كان الطريق مخوفاً) أو خاف الانقطاع عن الرفقة ، قال في « شرح المهذب » : أو كان به مرض شاق. . فإنه لا يلزمه العود(٢).

(فإن لم يعد) للعذر أو غيره (. . لزمه دم) إذا أحرم ؛ لإساءته بترك الإحرام من الميقات ، قال ابن عباس : (من نسي من نسكه شيئاً أو تركه. . فليهرق دماً) رواه مالك^(٣) ، وإن عاد وأحرم من الميقات. . فلا دم عليه ، سواء كان دخل مكة أم لا ، وقال الإمام والغزالي : إن كان دخلها. . فعليه دم^(٤) ، وقيل : إن عاد بعد مسافة القصر . . فعليه دم ، (وإن أحرم ثم عاد) إلى الميقات (. . فالأصح : أنه إن عاد) إليه (قبل تلبسه بنسك . . سقط الدم) عنه ؛ لقطعه المسافة من الميقات محرماً وأداء المناسك بعده ، (وإلا) أي : وإن عاد بعد تلبسه بنسك (. . فلا) يسقط الدم ؛ لتأدي النسك بإحرام ناقص ، وسواء كان النسك ركناً كالوقوف أم سنة كطواف القدوم ، ومقابل الأصح : إطلاق الغزالي وطائفة وجهين في سقوط الدم(٥) ، وجه عدم السقوط : تأكد الإساءة بإنشاء الإحرام من غير موضعه ، قال الإمام : وإن طالت المسافة. . فأولىٰ بألا يسقط^(١٦) ، وإن دخل مكة. . فهو

المجموع (٧/ ١٨٠) . (1)

المجموع (٧/ ١٨٢) . (1) الموطأ (١٩/١) . (٣)

نهاية المطلب (٢٠٨/٤) ، الوسيط (٢٠٩/٢) . (()

الوسيط (۲/ ۲۱۰) . (0)

نهاية المطلب (٢٠٨/٤) . (1)

أولىٰ بعدم السقوط ، وعبر في « الروضة ، في التفصيل بالمذهب ، ولا فرق في لزوم الدم للمجاوز بين أن يكون عالماً بالحكم ذاكراً له أو ناسياً أو جاهلاً به ، ولا إثم على الناسي والجاهل^(١) .

(والأفضل : أن يحرم) من هو فوق الميقات (من دويرة أهله) لأنه أكثر عملاً ، (وفي قول :) الأفضل : (من الميقات) .

(قلت : الميقات أظهر ، وهو الموافق للأحاديث الصحيحة ، والله أعلم) لأنه صلى الله عليه وسلم : أحرم بحجته وبعمرة الحديبية من ذي الحليفة ، روى الأول الشيخان من رواية جماعة من الصحابة^(۲) ، والثاني البخاري في (كتاب المغازي)^(۳) .

(وميقات العمرة لمن هو خارج الحرم : ميقات الحج) لقوله في الحديث السابق : « ممن أراد الحج والعمرة ا⁽¹⁾ » (ومن بالحرم . . يلزمه الخروج إلى أدنى الحل ولو بخطوة) من أي جهة شاء فيحرم بها ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم : أرسل عائشة بعد قضاء الحج إلى التنميم فاعتمرت منه ، رواه الشيخان⁽⁰⁾ ، والتنعيم : أقرب أطراف الحل إلى مكة على ثلاثة أميال منها ، وقيل : أربعة ، فلو لم يكن الخروج واجباً . لما أمرها به ؛ لضيق الوقت برحيل الحاج ، (فإن لم يخرج وأتى بأفعال العمرة . . أجزأته) عن عمرته (في الأظهر ، وعليه دم) لتركه الإحرام من الميقات ، والثاني : لا تجزئه ؛ لأن العمرة أحد النسكين فيشترط فيه الجمع بين الحل والحرم ؛ كالحج لا بد

(فلو خرج) على الأول (إلى الحل بعد إحرامه) فقط (. . سقط الدم على المذهب) والثاني :

⁽١) روضة الطالبين (٣/ ٤١_٢٤) .

⁽٢) صحيح البخاري (١٤٤٤) ، صحيح مسلم (١١٨٧) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

⁽٣) صحيح البخاري (٣٩١٧) عن سيدنا أنس رضي الله عنه .

⁽٤) ستى تخرىجە .

⁽٥) صحيح البخاري (١٦٣٨) ، صحيح مسلم (١٢١١) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

وَأَفْضَلُ بِفَاعِ ٱلْحِلِّ ٱلْجِعْرَانَةُ ، ثُمَّ ٱلتَّنْعِيمُ ، ثُمَّ ٱلْحُدَيْبِيَةُ .

تخريجه على الخلاف في عود من جاوز الميقات إليه محرماً ، وفرق الأول بأن المجاوز مسيء ، بخلاف المحرم من مكة ؛ فإنه شبيه بمن أحرم قبل الميقات .

(وأفضل بقاع الحل) للإحرام بالعمرة (الجعرانة (()) ثم التنعيم ، ثم الحديبية) لأنه صلى الله عليه وسلم أحرم بها من الجعرانة ، رواه الشيخان (() وأمر عائشة بالاعتمار من التنعيم كما تقدم (() وبعد إحرامه بها بذي الحليفة عام الحديبية كما تقدم ؛ هم باللخول إليها من الحديبية فصده المشركون عنها ، فقدم الشافعي ما فعله ، ثم ما أمر به ، ثم ما هم به ، والجعرانة والحديبية على ستة فراسخ من مكة ؛ والأولى بطرف الطائف ، والثانية بين طريق جدة وطريق المدينة ، والتنعيم على طريق المدينة وفيه مساجد عائشة .

格 格 格

⁽١) الجعرانة والحديبية : بالتخفيف والتشديد . ٩ دقائق المنهاج » (ص٥٦) .

⁽٢) صحيح البخاري (١٧٨٠) ، صحيح مسلم (١٢٥٣) عنَّ سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

⁽٣) سبق تخريجه .

بابئ الإحرام

يَنْعَدِدُ مُمَيِّنَا ؛ بِأَنْ يُنْوِيَ حَجَّا أَوْ عُمْرَةً أَوْ كِلَيْهِمَا ، وَمُطْلَقًا ؛ بِالْأَ يَزِيدَ عَلَىٰ نَفْسِ الإخرَامِ ، وَالتَّمْيِينُ أَفْضَلُ ، وَفِي قَوْلِ : الإطْلاَقُ . فَإِنْ أَحْرَمَ مُطْلَقًا فِي أَشْهُرِ الْنَحَجُّ . صَرَفَهُ بِالنَّيِّتَةِ إِلَىٰ مَا شَاءَ مِنَ النَّشَكِيْنِ أَوْ إِلَيْهِمَا ثُمَّ اشْتَغَلَ بِالأَعْمَالِ ، وَإِنْ أَظْلَقَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ . . فَالأَصَحُّ : اتْبِهَادُهُ عُمْرَةً ، فَلاَ يَمْشِرُهُهُ إِلَى الْنَحَجُّ فِي أَشْهُرِهِ . وَلَهُ أَنْ يُحْرِمَ كَإِخْرَام زَيْدٍ ، الأَخْتَهُ

(باب الإحرام)

أي : الدخول في النسك .

(ينعقد معيناً ؛ بأن ينوي حجاً أو عمرة أو كليهما ، ومطلقاً ؛ بألا يزيد) في النية (على نفس الإحرام) روئ مسلم عن عائشة قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ﴿ من أراد منكم أن يهل بحج . . فليفعل ، ومن أراد أن يهل بحج . . فليفعل ، ومن أراد أن يهل بعمرة . . فليفعل ، وروى الشافعي رضي الله عنه : أنه صلى الله عليه وسلم خرج هو وأصحابه مهلين ينتظرون القضاء -أي : نزول الوحي - فأمر من لا هدي معه أن يبجعل إحرامه عمرة ، ومن معه هدي أن يجعله حجاً^(۱۲) ، (والتعبين أفضل) ليعرف ما يدخل عليه ، (وفي قول : الإطلاق) أفضل ؛ ليتمكن من صوفه إلى ما لا يخاف فوته .

(فإن أحرم مطلقاً في أشهر الحج. . صرفه بالنية إلى ما شاء من النسكين أو إليهما ثم اشتغل بالأعمال) ولا يجزىء العمل قبل النية ، (وإن أطلق في غير أشهره . . فالأصح : انعقاده عمرة ، فلا يصرفه إلى الحج في أشهره) ، والثاني : ينعقد مبهماً فله صرفه إلى عمرة ، وبعد دخول الأشهر إلى حج أو قران ، فإن صرفه إلى الحج قبل الأشهر . . كان كالإحرام بالحج قبل أشهره فينعقد عمرة على المصجيح كما تقدم .

(وله أن يحرم كإحرام زيد) روى الشيخان عن أبي موسىٰ : أنه صلى الله عليه وسلم قال له : ٩ بم أهللت ؟ ، فقال : لَبَيْتُ بإهلال كإهلال النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : ٩ فقد أحسنت ، طف

⁽١) صحيح مسلم (١١٤/١٢١١).

 ⁽٢) الأم (١ / ٣١٥) عن سيدنا طاووس رضى الله عنه .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ مُخْرِماً. . اتْعُقَدَ إِخْرَامُهُ مُطْلَقاً ـ وَقِيلَ : إِنْ عَلِمَ عَدَمَ إِخْرَامِ زَيْدِ . . لَمْ يَنْمَقِدْ وَإِنْ كَانَ زَيْدٌ مُخْرِماً . . اتْعُقَدَ إِخْرَامُهُ كَإْخْرَامِهِ ، فَإِنْ نَكَدَّرَ مَعْرِقَةً إِخْرَامِهِ بِمَوْتِهِ . . جَعَلَ نَفْسَهُ فَارِنَا وَعَبِلَ أَغْمَالَ النَّسُكَيْنِ .

فظنكك

[في ركن الإحرام]

بالبيت وبالصغا والمروة وأحل (()) ، (فإن لم يكن زيد محرماً.. انمقد إحرامه مطلقاً) ولغت الإضافة إلى زيد ، (وقيل : إن علم عدم إحرام زيد .. لم ينمقد) إحرامه ؛ كما لو قال : إن كان محرماً .. نقد أحرمت ، فلم يكن محرماً ، وفرق الأصح بان في المقيس عليه تعليق أصل الإحرام بخلاف المقيس ، (وإن كان زيد محرماً . انعقد إحرامه كإحرامه) إن كان حجاً . فحج ، وإن كان بخلاف المقيس ، (وإن كان قراناً . وإن كان مطلقاً .. فعملل ، ويتخير كما يتخير زيد ، ولا يلزمه الصرف إلى ما يصرف إليه زيد ، وإن كان مطلقاً ، نعملل ، انعقد إحرامه مطلقاً ، وقيل : لا ينعقد له ، (فإن تعلر وقيل : معيناً ، وإن كان أحرام زيد فاسداً .. انعقد لهذا مطلقاً ، وقيل : لا ينعقد له ، (فإن تعلر معرامه بموته) أو جنونه أو غيبته كما في « الروضة » و « أصلها ه⁽⁷⁾ (. . جعل) هذا (نفسه قارناً) بأن ينوي القران (وعمل أعمال التسكين) ليتحقق الخروج عما شرع فيه .

幸 幸

⁽١) صحيح البخاري (١٧٩٥) ، صحيح مسلم (١٢٢١) .

⁽٢) روضة الطالبين (٣/ ٦٢) ، الشرح الكبير (٣/ ٣٦٩) .

⁽T) المجموع (T/ 200) _ (V/ 2017).

(ويسن: الغسل للإحرام) لأنه صلى الله عليه وسلم اغتسل لإحرامه ، رواه الترمذي وحسنه () ، وسواء في ذلك الإحرام بحج أم بعمرة أم بهما ، ذكره في و شرح المهذب $^{(7)}$ ، (فإن عجز) عن الغسل ؛ لعدم الماء ، أو لعدم القدرة على استعماله (. . تيمم $^{(7)}$ لأن التيمم ينوب عن الغسل الواجب فعن المندوب أولى ، (و) الغسل (للخول مكة) لأنه صلى الله عليه وسلم فعله بذي طوئ ، رواه الشيخان) ، وسيأتي بطوله أول الباب الآتي ، قال في و شرح المهذب ، و وهذا الغنس مستحب لكل داخل محرم ، سواء كان محرم أبحيج أم بعمرة أم قرآن () (وللوقوف بعرقة) عشية ، (وبمزدلفة غذاة النحر ، وفي أيام النشريق) الثلاثة (للرمي) لأن هذه مواطن يجتمع لها الناس فسن الغسل لها ؛ قطعاً للروائح الكريهة ، وسواء في هذه الأغسال كلها الرجل والمرأة الطاهر وغيرها ، وروئ مسلم : أن أسماء بنت عميس ولدت محمد بن أبي بكر بذي الحليفة ، فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل وتهل () .

وللإمام نظر في نية الحائض والنفساء^(۱۷) ، قال الرافعي : والظاهر : أنهما ينويان ؛ لأنهما يقيمان مسنون^(۱۸) ، ولا يسن الغسل لرمي جمرة العقبة اكتفاء بغسل العيد ، ومن عجز عن الغسل لغير الإحرام . تيمم أيضاً ، وما تقدم في (باب الجمعة) من حكاية وجه : (أن من عجز عن غسلها . . لا يتيمم) . . يأتي هنا كما قاله الرافعي ؛ لما تقدم في وجهه من أن الغرض من الغسل : التنظيف وقطع الروائح الكريهة^(۱۹) ، والتيمم لا يفيد هذا الغرض .

 ⁽١) سنن الترمذي (٨٣٠) عن سيدنا زيد بن ثابت رضي الله عنه .

⁽Y) المجموع (V/ ۱۸۷) .

 ⁽٣) قول (المنهاج) (فإن عجز . . تيمم) أي : عجز لفقد الماء أو لمرض أو جراحة أو برد ونحوها ، وهو أعم
 من قول (المحرر) (ص٢٤)) : (فإن لم يجد الماء . تيمم) . (دقائق المنهاج) (ص٥٥)) .

⁽٤) صحيح البخاري (١٥٧٤) ، صحيح مسلم (١٢٥٩) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

⁽o) المجموع (V/ ۱۸۷).

⁽¹⁾⁽¹⁾⁽¹⁾⁽¹⁾⁽¹⁾

 ⁽٦) صحيح مسلم (١٢٠٩).
 (٧) نهاية المطلب (٢١٩/٤).

 ⁽۷) نهاية المطلب (۲۱۹/٤).
 (۸) الشرح الكبير (۳۷٦/۳۷).

⁽۹) الشرح الكبير (۳/۱۳).(۹) الشرح الكبير (۳/۱۳).

وَأَنْ يُطَيِّبَ بَنَنَهُ لِلإِخْرَامِ ، وَكَذَا ثَوْيُهُ فِي الأَصَحُ ، وَلاَ بَأْسَ بِاسْتِدَامَتِهِ بَعْدَ الإِخْرَامِ ، وَلاَ بِطِيبٍ لَهُ جِرْمٌ ، لَنكِنْ لَوْ نَزَعَ ثَوْيَهُ الْمُطَيِّبُ ثُمَّ لَيِسَهُ . لَزِمَهُ الْفِذْيَةُ فِي الأَصَحُ ، وَأَنْ تُخَصِّبُ الْمَرَاةُ لِلإِخْرَامِ يَدَيْهَا

ويستحب أن يتأهب للإحرام بحلق العانة ، ونف الإبط ، وقص الشارب ، وتقليم الأظفار ، وينبغي تقدم هذه الأمور على الغسل كما تقدم في حق الميت ، وفي ا شرح المهذب ، : أن من خرج من مكة فأحرم بالعمرة من الحل واغتسل للإحرام . . استحب له أن يغتسل لدخول مكة إن كان أحرم من موضع بعيد منها كالجعرانة والحديبية ، وإن أحرم من موضع قريب منها كالتنجيم أو من أدنى الحل . . لم يغتسل لدخولها؛ لأن المراد من هذا الغسل: النظاقة ، وهي حاصلة بالغسل السابق (().

(وأن يظيب بدنه للإحرام) للاتباع ، روى الشيخان عن عائشة قالت : (كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه قبل أن يحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت) () وسواء في ذلك الرجل والمرأة ، وفي قول : لا يستحب لها ، (وكذا ثوبه) أي : إزار الإحرام ورداؤه (في الأصح) قباساً على البدن ، والثاني : لا يجوز تطبيبه ؛ لأنه ينزع ويلبس ، وإذا نزعه ثم أعاده . كان كما لو استأنف لبس ثوب مطبب ، وفي « الروضة » و « أصلها » التعبير في الأول (") بالجواز (") بالجواز (") ، وفي التتمة » بالاستحباب ، قال في « شرح المهذب » : وهو غريب ، ولو تعطر ثوبه من بدنه . . فلا بأس به قطعا () ، (ولا بأس باستدامته بعد الإحرام ، ولا بطيب له جرم) لما روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها قالت : (كأني أنظر إلى وبيص الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة رضي الله عنها قالت : (كأني أنظر إلى وبيص الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم) () والوبيص : بالموحلة والمهملة البريق ، وسواء في الاستدامة البدن والثوب ، (لكن لو نزع فوبه المطيب ثم لبسه . لزمه الفدية في الأصح) كما لو أخذ الطيب من بدئه ثم رده إليه ، والثاني : لا تلزمه ؛ لأن العادة في الثوب أن ينزع ويعاد فجمل عفوا ، ولو تطيبت المرأة ثم لزمتها عدة . . يلزمها إزالة الطيب في وجه ؛ لأن في العدة حق آدمي فالمضايقة فيه أكثر .

(وأن تخضب المرأة للإحرام يديها) أي: كل يد منها إلى الكوع بالحناء؛ لأنهما قد تنكشفان، وأن

⁽¹⁾ المجموع (A/ a) .

⁽٢) صحيح البخاري (١٥٣٩) ، صحيح مسلم (١١٨٩) .

⁽٣) في هامش (أ): المراد بالأول: الأصح.

⁽٤) رَوْضَةَ الطَالْبِينَ (٣/ ٧١) ، الشرح الكَبِيرِ (٣/ ٣٧٩) .

⁽۵) المجموع (۱۹٦/۷).

⁽٦) صحيح البخاري (٢٧١) ، صحيح مسلم (١١٩٠) .

تمسح وجهها بشيء من الحناء ؛ لأنها تؤمر بكشفه فلتستر لون البشرة بلون الحناء ، ويكره لها الخضاب بعد الإحرام ؛ لما فيه من إزالة الشعث ، ولا يخضب الرجل والخنثل للإحرام (ويتجردُ الما للرحل لإحرام عنه مخيط الثياب) ليتنفي عنه لبسه في الإحرام الذي هو محرم عليه كما سيأتي ، و(يتجرد) بالرفع بضبط المصنف ، وصرح في « شرح المهذب » كالرافعي بوجوب التجرد ؛ لما ذكر ، فهو واجب كغيره () . (ويلبس إزاراً ورداء أبضين) جديدين ، وإلا . فعضولين ، (ونعلين ويصلي ركعتين) للإحرام و تغني عنهما الغريضة ؛ روى الشيخان : (أنه صلى الله عليه وسلم صلى بذي الحليفة ركعتين ، شم أحرم في إزار ورداء أن) ، و (انه صلى الله عليه وسلم صلى بذي الحليفة ركعتين ، شم أحرم () ، و وتقدم في (الجنائز) حديث : « البسوا من ثبابكم البياض » () ، و قال ابن المنذر : ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال : « ليحرم أحدكم في إزار ورداء ونعلين » انتهى . ورواه أبو عوانة في « صحيحه » () .

ي (ثم الأفضل : أن يحرم إذا انبعث به راحلته) أي : استوت قائمة إلى طريقه ، (أو توجه لطريقه ماشياً) روى الشيخان عن ابن عمر : (أنه صلى الله عليه وسلم لم يهل حتى انبعثت به دابته) (۱٪ ، ماشياً) روى الشيخان عن ابن عمر : (أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أهللنا أن نحرم إذا توجهنا) (۱٪) (وفي قول : يحرم عقب الصلاة) جالساً ؛ روى الترمذي عن ابن عباس : (أنه صلى الله عليه وسلم أهل بالحج حين فرغ من ركعتيه) وقال : حديث حسن (۱٪)

(ويستحب إكثار التلبية ورفع صوته) أي: الرجل (بها) بحيث لا يضر بنفسه (في دوام إحرامه)

المجموع (٧/ ٢٢٧) ، الشرح الكبير (٣/ ٣٨٠) .

⁽٢) صحيح البخاري (١٥٤٥) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

 ⁽٣) صحيح البخاري (١٥٤٧) ، صحيح مسلم (٢١/١١٨٤) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

 ⁽٤) سنن الترمذي (٩٩٤) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

 ⁽٥) أخرجه أحمد (٣٤/٢) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما ، وانظر «التلخيص الحبير» (٤/ ١٥٥٥).

⁽٦) صحيح البخاري (٢٨٦٥) ، صحيح مسلم (١٦٦) .

⁽٧) صحيح مسلم (١٢١٤).

⁽A) سنن الترمذي (٨١٩) عن سيدنا ابن عباس رضى الله عنهما .

هو متعلق بـ (إكتار) و(رفع) أي: ما دام محرماً في جميع أحواله ، (وخاصة) بمعنى: خصوصاً (عند تغاير الأحوال؛ كركوب ونزول، وصعود وهبوط، واختلاط رفقة) بضم الراء وكسرها، وفراغ صلاة ، وإقبال الليل والنهار، ووقت السحر فالاستحباب في ذلك متأكد، روئ مسلم عن جابر في (صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم): (أنه لزم تلبيته)(١)، وروى الترمذي حديث: «أتاني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالإهلال، وقال: حسن صحيح (١)، والمرأة لا ترفع صوتها، بل تقتصر على إسماع نفسها، فإن رفعته. كره، والخنثى كالمرأة، كما ذكره في «شرح المهذب ١٩٧٩).

(ولا تستحب) التلبية (في طواف القدوم) والسعي بعده ؛ لأن فيهما أذكاراً خاصة ، (وفي القديم : تستحب فيه) وفي السعي (بلا جهر) ولا يلبي في طواف الإفاضة جزماً ؛ لأخذه في أسباب التحلل ، وتستحب التلبية في المسجد الحرام ، ومسجد الخيف بعثى ، ومسجد إبراهيم بعرفة ، وكذا سائر المساجد في الجديد ، ويرفع الصوت فيها ، (ولفظها : ليك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك) للاتباع ، رواه لا شريك لك البيك ، إن الحمد⁽¹⁾ والنعمة لك والملك ، لا شريك لك) للاتباع ، رواه الشيخان⁽⁶⁾ ، ويستحب تكريرها ثلاثاً ، والقصد به (لبيك) وهو مثنى مضاف : الإجابة لدعوة الحج في قوله تعالى : ﴿ لبيك إن العيش الحج في قوله تعالى : ﴿ لبيك إن العيش عبش الآخرة ») قاله صلى الله عليه وسلم حين وقف بعرفات ورأئي جميع المسلمين ، رواه الشافعي والبيهقي عن مجاهد مرسلاً ، وهعناه : أن الحياة المطلوبة الهنيئة للدائمة هي حياة الدار الآخرة .

⁽۱) صحيح مسلم (۱۲۱۸) .

⁽٢) سنن الترمذي (٨٢٩) عن سيدنا السائب بن خلاد بن سويد رضي الله عنهم .

⁽T) المجموع (V/ ۲۲۰).

 ⁽٤) قولهما : (لبيك إن الحمد) بكسر الهمزة وفتحها . « دقائق المنهاج » (ص٥٦) .

⁽٥) صحيح البخاري (١٥٤٩) ، صحيح مسلم (١١٨٤) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

 ⁽٦) الأم (٣٩١/٣) ، السنن الكبرى (٤٨/٧) .

وَإِذَا فَرَغَ مِنْ تَلْبِيَهِ. صَلَّىٰ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَسَأَلَ اللهَ تَعَالَى الْجَنَّة وَرَضُوانَهُ، وَاسْتَعَاذَ بِهِ مِنَ النَّارِ.

(وإذا فرغ من تلبيته . . صلى على النبي صلى الله عليه وسلم) قال تعالى : ﴿ رَبَفْنَا لَكَ ذِكَرَكَ ﴾ أي : لا أذكر إلا وتذكر معي ؛ لطلبي ذلك ، (وسأل الله تعالى الجنة ورضوانه ، واستعاذ به من النار) روى الشافعي والدارقطني والبيهقي : (أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا فرغ من تلبيته في حج أو عمرة . . سأل الله رضوانه والجنة ، واستعاذ برحمته من النار) (، قال في « شرح المهذب » : والجمهور ضعفوه () .

告 告 告

الأم (٣/٣٩٦)، سنن الدارقطني (٢٣٨/٢)، السنن الكبرى (٥/٤٦).

⁽٢) المجموع (٧/ ٢١٨).

بابب دخول مكّنهٔ

(باب دخول) أي : المحرم (مكة) زادها الله شرفاً

(الأفضل) للمحرم بالحج (دخولها قبل الوقوف) بعرفة كما فعل صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وهو مشهور ، (وأن يغتسل داخلها) الجائي (من طريق المدينة بذي طوئ (١) ويدخلها من ثنية كداء) روى الشيخان عن نافع قال : كان ابن عمر إذا دخل أدنى الحرم . . أمسك عن التلبية ، ثم يبيت بذي طوئ ، ثم يصلي به الصبح ويغتسل ، ويحدث أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك (٢٦) ، وفي رواية لمسلم : أن ابن عمر كان لا يقدم مكة إلا بات بذي طوئ حتى يصبح ويغتسل ، ثم يدخل مكة نهاراً ، ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعله (٢٠) ورواية لمسلم كان يدخل مكة من النبية العليا ، ويخرج من الثنية السفلي) والعليا : ويتحرج من الثنية السفلي) أن والعليا : تسمى ثنية كداء بالفتح والمد والننزين ، والسفلى : تسمى ثنية كدى بالضم والقصر والتنوين وهي عند جبل قعيقمان ، والثنية : الطريق الضيق بين الجبلين ، وفو طوئ : يبن التبين وأوب إلى السفلى ، وهو مثلت الطاء ، أما الجاني من غير طريق المدينة . فلا يؤمر بالغبل بذي طوئ ، يل بنحو مسافته من طريقه كما ذكره في « شرح المهذب ، (٥) ، ولا بالمنجول من النبي المدينة . وقد عدل النبي (الروضة » و «شرح المهذب » لما قاله الشبخ أبو محمد : يستحب له الدخول منها ، وصححه في الروضة » و «شرح المهذب » لما قاله الشبخ من أنها ليست على طريق العدينة وقد عدل النبي الهاراث) .

⁽١) طوئ : مثلثة الطاء ، الفتح أفصح . « دقائق المنهاج ١ (ص٥٦) .

⁽٢) صحيح البخاري (١٥٧٣) ، صحيح مسلم (١٢٥٧) ٢ .

 ⁽٣) صحيح مسلم (١٢٥٩) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .
 (٤) صحيح البخاري (١٥٧٥) ، صحيح مسلم (١٢٥٧) .

⁽٥) المجموع (٨/٥) . (٥) المجموع (٨/٥) .

⁽٦) روضة الطالبين (٣/ ٧٥) ، المجموع (٦/٨) ، نهاية المطلب (٤/ ٢٧٦) .

وَيَقُولَ إِذَا أَبْصَرَ الْنَبْتَ : (اللَّهُمَّ ؛ زِدْ هَنذَا الْنَبْتَ تَشْرِيفاً وَتَغَظِيماً وَتَخْرِيماً وَمَهَابَةً ، وَزِدْ مَنْ شَرَّفَهُ وَعَظَّمَهُ مِثْنَ حَجَّهُ أَوِ اعْتَمَرُهُ تَشْرِيفاً وَتَكْرِيما وَتَغْظِيماً وَبِرَّا ، اللَّهُمَّ ؛ أَنْتَ السَّادُمُ وَمِنْكَ السَّلامُ مَ فَحَيَّنا رَبَّنا بِالسَّلامِ) . ثُمُّ يَدْخُلُ الْمُشْجِدَ مِنْ بَابِ بَنِي شَبْئَةَ وَبَنْداً بِطَوَافِ الْقُدُومِ .

(ويقول إذا أبصر البيت) أي : الكعبة بعد رفع يديه : (اللهم ؛ زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومعاية ، وزد من شرفه وعظمه ممن حجه أو اعتمره تشريفاً وتكريماً وتعظيماً وبرأ) للاتباع ، واه الشافعي والبيهقي (و كرمه) ، ((اللهم ؛ أنت السلام ومنك السلام ، فحينا ربنا بالسلام) قاله عمر رضي الله عنه ، رواه عنه البيهقي () ، قال في « شرح المهذب » : وإسناده ليس بقوي () ، وعنى (السلام) الأول : ذو السلامة من النقائص ، والثاني والثالث : السلامة من الأفات ، وبناه البيت رفيع يرئ قبل دخول المسجد إذا لحمل من أعلى مكة .

(ثم يدخل المسجد من باب بني شبية) سواء كان في صوب طريقه أم لا بلا خلاف ؛ لأنه صلى الله وسلم دخل منه ولم يكن على طريقه ، قاله الرافعي وغيره $^{(4)}$ ، وروى البيهقي دخوله صلى الله عليه وسلم منه عن ابن عباس في عهد قريش ؛ وذلك في عمرة القضاء ، وعن ابن عمر وعطاء ، ولم يصرحا بالحج الذي الكلام فيه ولا بغيره $^{(6)}$ ، وفي «شرح المهذب»: اتفق أصحابنا على أنه يستحب يصرحا بالمحجره أن يدخل المسجد الحرام من باب بني شبية $^{(7)}$ ، (ويبدأ بطواف القدوم) روى الشيخان عن عائشة : (أنه صلى الله عليه وسلم أول شيء بدأ به حين قدم مكة أنه توضأ ، ثم طاف بالمبيت $^{(V)}$ ، وأورده الرافعي : (حج ؛ فأول شيء . . .) إلى آخره $^{(A)}$ ، ولو دخل والناس في مكتوبة . . صلاها معهم أولاً ، ولو أقيمت الجماعة وهر في أثناء الطواف . . قدم الصلاة ، وكذا لو خاف فوت فريضة أو سنة مؤكدة ، ولو قدمت المرأة نهاراً وهي جميلة أو شريفة لا تبرز للرجال . . أخوت

⁽١) مسند الشافعي (٤٧٠) ، الأم (٣/ ٤٢٢) ، السنن الكبرىٰ (٥/ ٧٣) عن سيدنا ابن جريج رضي الله عنه .

⁽۲) السنن الكبرئ (۵/۷۳).

⁽٣) المجموع (٩/٨) .

 ⁽٤) الشرح الكبير (٣/ ٣٨٦).

⁽۵) السرح الحبير (۱۸۱/۱)

⁽٥) السنن الكبرئ (٥/ ٧٢).

 ⁽٦) المجموع (١١/٨).

⁽٧) صحيح البخاري (١٦١٥) ، صحيح مسلم (١٢٣٥) .

⁽۸) الشرح الكبير (٣/ ٣٨٦).

فظناف

الطواف إلى الليل ، وهو تحية البقعة ؛ أي : المسجد الحرام كما ذكره في " شرح المهذب " قال : وفي فواته بالتأخير وجهان حكاهما إمام الحرمين (١٠) ، ويؤخر عنه اكتراء منزله وتغيير ثبابه ، وهلذه المسألة قد تستفاد من قول " المحرر): وأن يقصد المسجد الحرام كما فرغ من الدعاء (٢) .

(ويختص طواف القدوم) في المحرم (بحاج دخل مكة قبل الوقوف) فلا يطلب من الداخل بعده ، ولا من المعتمر ؛ لدخول وقت طواف الفرض عليهما ، أما الحلال.. فيستحب طواف القدوم له أيضاً ، (ومن قصد مكة لا لنسك) كأن دخلها لتجارة أو رسالة أو زيارة (. . استحب) له (أن يحرم أيضاً ، (ومن قصد مكة لا لنسك) كأن دخلها لتجارة أو رسالة أو زيارة (. . استحب) له (أن يحرم أو مهرة) كتحية المسجد لداخله ، (وفي قول : يجب) لإطباق الناس عليه ، والسنن يندر فيها الاتفاق العملي ، (إلا أن يتكرر دخوله ؛ كحطاب وصياد) . . فلا يجب عليه جزماً ؛ للمشقة وبالتكرر ، وللوجوب في غيره شروط : أن يجيء من خارج الحرم ، فأهله لا إحرام عليهم قطعاً ، والا يدخلها لقتال ولا خائفاً ، فإن دخلها لقتال باغ أو قاطع طريق أو غيرهما ، أو خائفاً من ظالم أو غريم يحبسه وهو معسر لا يمكنه الظهور لأداء النسك . لم يلزمه الإحرام قطعاً ، وأن يكون حراً ، فلهو كحر ، وعلى فالعبد لا إحرام عليه قطعاً ، وقبل : إن أذن صيده في الدخول محرماً . . فهو كحر ، وعلى الوجوب : لو دخل غير محرم . . فقيل : يلزمه القضاء ؛ بأن يخرج ثم يعود محرماً ، والأصح : القطع بأنه لا قضاء عليه ؛ لأن الإحرام : تحية البقعة فلا يقضل كتحية المسجد ، قال ابن كج : القطع بأنه لا قضاء عليه ؛ لأن الإحرام : حدم بعد مجاوزة الميقات . . فعله دم، والحرم كمكة فيما ذكر () . .

* * *

(فصل : للطواف بأنواعه)كطواف القدوم وطواف الفرض وطواف الوداع (واجبات) لا يصح إلا بها ، (وسنن) يصح بدونها .

المجموع (١/٨).

⁽۲) المحرر (ص۱۲۵).

⁽٣) انظر (روضة الطالبين) (٧٨/٣) .

(أما الواجبات. . فيشترط) له :

(ستر العورة وطهارة الحدث والنجس) كما في الصلاة ، قال صلى الله عليه وسلم : « الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله قد أحل فيه المنطق ، فمن نطق . . فلا ينطق إلا بخير » رواه الحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم (۱) ، فلو طاف عاريا أو محدثاً أو على ثوبه أو بدنه نجاسة غير معفو عنها . لم يصح طوافه ، وكذا لو كان يطاً في مطافه النجاسة ، قال في « شرح المهذب » : وغلبتها فيه مما لم يصح طوافه ، وكذا لو كان يطاً في مطافه النجاسة ، قال في « شرح المهذب » : وغلبتها فيه معتب به البلوئ ، وقد اختار جماعة من أصحابنا المتأخرين المحققين : المعفو عنها ، وينبغي أن يقال : يقال : يعفى عما يشق الاحتراز عنه من ذلك (۱) ، (فلو أحدث فيه . . توضأ وبغي ، وفي قول : يستأنف) كما في الصلاة ؛ كالفمل الكثير والكلام ، ولو سبقه الحدث : فإن قلنا في التعمد : يبني . . فهنهنا أولئ ، وإلا . فقولان : أرجحهما : البناء ، وسواء على البناء طال الفصل أم لا ؛ بناء على ما سيأتي : أن من سنن الطواف أرجحهما : البناء ، وموية ول : إنها واجبة ، فيستأنف في الطول بلا عذر على هنذا ، وحيث لا نوجب الاستئناف . . نستحبه .

(وأن يجعل البيت عن يساره) ويمر تلقاء وجهه (مبتدئاً) في ذلك (بالحجر الأسود محاذياً) بالمعجمة (له في مروره) عليه ابتداء (بجميع بدنه) بألا يقدم جزءاً من بدنه على جزء من الحجر ، وفي " المهذب " و" شرحه " : يستحب استقباله ، ويجوز جعله عن يساره ، وذكر الإمام والغزالي : أن المراد بـ (جميع البدن) : جميع الشق الأيسر^{٣) ،} ، (فلو بدأ بغير الحجر . . لم يحسب ، فإذا انتهى إليه . . ابتداً منه) ولو حاذاه ببعض بدنه وبعضه مجاوز إلى جانب الباب . . فالجديد : لا يعتد بهذه الطوفة ، ولو حاذي بجميع البدن بعض الحجر دون بعض . أجزاًه ، ذكره

⁽١) المستدرك (١/ ٤٥٩) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

⁽Y) المجموع (17/A) .

⁽T) المجموع (A/ 28_ 0T) .

وَلَوْ مَشَىٰ عَلَى الشَّاذَرَوَانِ أَوْ مَسَّ الْجِدَارَ فِي مُوَازَاتِهِ ، أَوْ دَخَلَ مِنْ إِخْدَىٰ فَتَعَني الْجِخْرِ وَخَرَجَ مِنَ الْأَخْرَىٰ . . لَمْ تَصِحَّ طَوْفَتُهُ ، وَفِي مَشْالَةِ الْمَسُّ وَجْهٌ . وَأَنْ يَطُوفَ سَبْعا دَاخِلَ أَنَّ دَا

العراقيون ، كذا في * الروضة » كـ * أصلها » في المسألتين (() ، وفي * شرح المهذب » في الثانية :
إن أمكن ذلك ، ثم قال : وذكر صاحب * العدة » وغيره في المسألتين قولين انتهن (() . وظاهر : أن
العراد بمحاذاة الحجر في المسألتين : استقباله ، وأن عدم الصحة في الأولى ؛ لعدم العرور بجميع
البدن على الحجر ، فلا بد في استقباله المعتد به مما تقدم ؛ وهو ألا يقدم جزءاً من بدنه على جزء
من الحجر المذكور في * الروضة » و * أصلها » وإن عبر فيه بـ (ينبغي) ، ولو استقبل البيت أو
استدبره أو جعله عن يمينه ومشى نحو الركن اليماني أو نحو الباب ، أو عن يساره ومشى قهقرى نحو
الركن اليماني . لم يصح طوافه .

(ولو مشَىٰ على الشاذروان) بفتح الذال المعجمة ، وهو : الجدار البارز عن علوه بين ركن الباب والركن الشامي (أو مس الجدار) الكائن (في موازاته) أي : الشاذروان (أو دخل من إحدان فتحتي الحجر) بكسر الحاء (وخرج من الأخرى) وهو بين الركنين الشاميين عليه جدار قصير (. . لم تصح طوفته) في المسائل الثلاث ؛ لأنه فيها طائف في البيت لا به ، وقد قال تمالى : ﴿ وَلَمِمَلُومُوا لَمُ الْمِمْتِحِينَ ﴾ والموجر : قيل : جميعه من البيت ، والصحيح : قدر ستة أذرع فقط ، (وفي مسألة المس وجه) : أنه تصح طوفته فيها ؛ لأن معظم بدنه خارج فيصدق أنه طائف بالبيت .

(وأن يطوف سبعاً داخل المسجد) ولو في أخرياته ، ولا بأس بالحائل فيه كالسقاية والسواري ، والأصل فيما ذكر : الاتباع ، منه : ما روئ مسلم عن جابر : (أنه صلمي الله عليه وسلم لما قدم مكة . . أتى الحجر فاستلمه ، ثم مشئ علئي يمينه فرمل ثلاثاً ومشئ أربعاً) (⁷⁷⁾ ، وروى البخاري من حديث ابن عمر نحوه إلا المشي على يمينه ⁽²⁾ ، وروئ مسلم عن جابر : رأيت رسول الله صلمي الله عليه وسلم يومىء على راحلته يوم النحر ويقول : « لتأخذوا عني مناسككم ؛ فإني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتى هنذه الأه) .

⁽١) روضة الطالبين (٣/ ٨٠) ، الشرح الكبير (٣٩٣/٣) .

⁽Y) Ilanana (A/07).

⁽٣) صحيح مسلم (١٢١٨).

⁽٤) صحيح البخاري (١٦٠٥) .

⁽۵) صحيح مسلم (۱۲۹۷) .

وَأَمَّا الشَّننُ : فَأَنْ يَطُوفَ مَاشِياً . وَيَسْتَلِمَ الْحَجَرَ أَوَّلَ طَوَافِهِ وَيُقَبَّلُهُ ، وَيَضَعَ جَبْهَتُهُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ عَجَزَ . اسْتَلَمَ ، فَإِنْ عَجَزَ . أَشَارَ بِيلِهِ ، وَيَرَاعِيَ ذَلِكَ فِي كُلُّ طَوْفَةٍ ، وَلاَ يُقَبَّل الرُّكُنَيْنِ الشَّامِيَّيْن وَلاَ يَشْتَلِمُهُمَّا . وَيَسْتَلِمَ الْيُمَانِيُّ وَلاَ يُقِيَّلُهُ ،

(وأما السنن. . فأن يطوف ماشياً) كما تقدم في الحديث ، ولا يركب إلا لعذر كمرض ، وطاف صلى الله عليه وسلم راكباً في حجة الوداع كما رواه الشيخان(٢٠٠ ؛ ليراه الناس فيستفتوه ، ولو طاف راكباً بلا عذر . . جاز بلا كراهة ، قال الإمام : وإدخال البهيمة التي لا يؤمن تلويثها المسجد مكروه(٢٠) .

(ويستلم الحجر أول طوافه) كما تقدم في الحديث ، (ويقبله) روى الشيخان عن عمر : (أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبله)^(٣) ، (ويضع جبهته عليه) روى الشيهقي عن ابن عباس قال : (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم سجد على الحجر)⁽¹⁾ ، (فإن عجز) عن التقييل ووضع الجبهة لزحمة (. . استلم) أي : اقتصر على الاستلام بالبيد ، ثم قبلها ، (فإن عجز) عن الاستلام الجبهة لزحمة (. . أشار بيده أو لل التقبيل ، وفي " الروضة » : يستحب الاستلام بالبيد ، ثم أيلها ، (فإن عجز) عن الاستلام بالخشبة ونحوها إذا لم يتمكن من الاستلام بالبيد ⁽⁶⁾ ؛ أي : ويقبل الخشبة أو نحوها ، وفي " شرح المهذب » : فإن لم يتمكن بعصاً ونحوها . أشار بيده أو بشيء فيها ثم قبل ما أشار بد⁽⁷⁾ ، وفي " الروضة » : ولا يستحب للنساء استلام ولا تقبيل إلا عند خلو المطاف في الليل أو غيره ⁽⁷⁾ ، وفي " شرح المهذب » : يستحب أن يخفف القبلة ؛ بحيث لا يظهر لها صوت (⁷⁾ ، (ويراعي ذلك) أي : الاستلام وما بعده (في كل طوفة ، ولا يقبل الركنين الشاميين ولا يستلمهما) .

(ويستلم اليماني ولا يقبله) لكن يقبل اليد بعد استلامه، ويفعل ذلك في كل طوفة، روى الشيخان عن ابن عمر : (أنه صلى الله عليه وسلم كان يستلم الركن اليماني والحجر الأسود في كل طوفة ،

⁽١) صحيح البخاري (١٦٣٢) ، صحيح مسلم (١٢٧٢) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

⁽٢) نهاية المطلب (٢/ ٢٨٨) .

⁽٣) صحيح البخاري (١٦١١) ، صحيح مسلم (١٢٧٠) .

 ⁽٤) السنن الكبرئ (٥/٧٤).

⁽٥) روضة الطالبين (٣/ ٨٥) .

المجموع (٣٦/٨) .

 ⁽۷) روضة الطالبين (۳/ ۸۵) .
 (۸) المجموع (۲/ ۳۱) .

وَأَنْ يَقُولَ أَوْلَ طَوَافِي : (بِلَسْمِ آلْهُ وَاللهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُمَّ ؛ لِيمَاناً بِكَ ، وَتَصْدِيفاً بِحَتَابِكَ ، وَوَفَاءَ بِمَهْدِكَ ، وَاتَّبَاعاً لِسُنَّةِ نَبِئِكَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وَلَيْقُلْ ثُبَالَةَ البَابِ : (اللَّهُمَّ ؛ النِّيَتُ بَيْئُكَ ، وَالنَّحَرُمُ حَرَمُكُ ، وَالأَمْنُ أَشْكُ ، وَهَذَا مَقَامُ الْعَانِدِ بِكَ مِنَ النَّارِ) ، وَبَيْنَ النَّيَائِيْنِ : (اللَّهُمَّ ؛ اَنِنَا فِي النُّنْنِا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّرِ) ، وَلَيْنَاخُ بِمَا شَنَّ ، وَمَأْثُورُ الدُّعَاءِ أَفْضَلُ مِنَ الْفِرَاءَ ، وَهِيَ أَفْضِلُ مِنْ غَنِرِ مَأْثُورِهِ . وَأَنْ يَرَمُلُ فِي الأَشْوَاطِ النَّذَةِ الأُولَىٰ ؛ بِأَنْ يُشْرِعَ مَشْبُهُ مُقَارِباً تُحْقَاهُ ، وَيَهْتِي فِي الْلَّهِي ،

ولا يستلم الركنين اللذين يليان الحجر)(١) .

(وأن يقول أول طواقه: باسم الله والله أكبر ، اللهم ؛ إيماناً بك ، وتصديقاً بكتابك ، ووفاء بعهدك ، واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم) قال الرافعي : روي ذلك عن عبد الله بن السائب عن النبي صلى الله عليه وسلم ، انتها (٢٠٠ . وهو غريب ، وقوله : (إيماناً) : مفعول له لد (أطوف) مقدراً ، (وليقل قبالة الباب : اللهم ؛ البيت ببتك ، والحرم حرمك ، والأمن أمنك ، وهذاء ماما الغانة بك من النار) ويشير إلى مقام إبراهيم ، وهذا اللاعاء أورده الشيخ أبو محمد مع دعاء عند الركن الشامي ، ودعاء تحت الميزاب ، ودعاء بين الشامي واليماني ، وأسقطها جميعها من « الروضة ؟ (وبين اليمانيين : اللهم ؛ آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب طلار) رواه أبو داوود بلفظ : (ربنا) بدل (اللهم) ، عن عبد الله بن السائب : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوله بين الركتين) (٤٠ وفي « المحرر » و « الشرح » : (ربنا) (٥٠ ، وفي « المحرر » و « الشرح » : (ربنا) (٠٠) ،

(وليدع بما شاء) في جميع طوافه ، (ومأثور الدعاء) فيه (أفضل من القراءة ، وهي) فيه (أفضل من غير مأثوره) وفي وجه : أنها أفضل من مأثوره أيضاً .

(وأن يرمل في الأشواط الثلاثة الأُولى ؛ بأن يسرع مشيه مقارباً خطاه ، ويمشي في الباقي) علىٰ

⁽۱) صحيح البخاري (١٦٠٩) ، صحيح مسلم (١٢٦٧) .

⁽٢) الشرح الكبير (٣/ ٤٠٠).

⁽٣) انظر «الشرح الكبير» (٣/٤٠٠).

⁽٤) سنن أبي دارود (۱۸۹۲) .

⁽٥) المحرر (ص١٢٦) ، الشرح الكبير (٣/ ٤٠٠) .

⁽٦) روضة الطالبين (٣/ ٨٥) .

هيته ؛ للاتباع كما تقدم ، ويستوعب البيت بالرمل ، روئ مسلم عن ابن عمر قال : (ومل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحجر إلى الحجر ثلاثاً ، ومشئ أربعاً \(^\) ، ولو طاف راكباً أو محمولاً . . حرك الدابة ورمل به الحامل ، ولو ترك الرمل في الثلاثة . . لا يقضيه في الأربعة ؛ لأن مرسل في الله تغير ، (ويختص الرمل بطواف يعقبه سعي ، وفي قول : بطواف القدوم) لأن ما رمل فيه النبي صلى الله عليه وسلم كان للقدوم وسعى عقبه ، فعلى القولين : لا يرمل في طواف الواع ، ويرمل من قدم مكة معتمراً ؛ لإجزاء طوافه عن القدوم ، وكذا من لم يدخلها حاجاً إلا بعد الوقوف ، فإن دخلها قبله ولم يرد السعي عقب طوافه للقدوم . . رمل فيه على الثاني دون الأول ، والحاج منها يرمل في طواف للقدوم . . رمل فيه على الثاني دون الأول ، فيه على القولين ، وإذا رمل فيه وسعى عقبه ، لا يرمل في طواف الإفاضة إن لم يرد السعي عقبه ، وكذا إن أراده في الأظهر ؛ لأنه غير مطلوب منه ، فقول المصنف : (يعقبه سعي) أي : مطلوب أو محسوب ، وإذا طاف للقدوم ومعى عقبه ولم يرمل فيه طواف الإفاضة في الأصح ، محسوب ، وإذا طاف للقدوم ومعى عقبه ولم يرمل فيه . . لا يقضيه في طواف الإفاضة في الأصح ،

(وليقل فيه) أي : في الرمل : (اللهم ؛ اجعله حجاً مبروراً ، وذنباً مغفوراً ، وسعياً مشكوراً) قال الرافعي : روي ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ^(٢) ، وقوله : (اجعله) أي : ما أنا فيه من العمل المصحوب بالذنب ، قال في (النبيه » : ويقول في الأربعة : رب ؛ اغفر وارحم ، وتجاوز عما تعلم ؛ إنك أنت الأعز الأكرم ، ربنا آتنا في الدنيا حسنة ، وفي الآخرة حسنة ، وقنا عذاب النار^(۲).

(وأن يضطبع في جميع كل طواف يرمل فيه ، وكذا في السعي على الصحيح ؛ وهو جعل وسط ردائه تحت منكبه الأبمن وطرفيه علمل) منكبه (الأيسر) كدأب أهل الشطارة ، مأخوذ من الضبع بسكون

⁽١) صحيح مسلم (١٢٦٢) .

⁽٢) الشرح الكبير (٣/٤٠٤).

⁽٣) التنبية (ص٥٤) .

وَلاَ نَرَمُلُ الْمَدْأَةُ وَلاَ تَضْطَيعُ . وَأَنْ يَقُرُب مِنَ النَّبَتِ ، فَلَوْ فَاتَ الرَّمَلُ بِالْفُربِ لِزَحْمَةِ . . فَالرَّمَلُ مَعَ بُعْدِ أَوْلَىٰ ، إِلاَّ أَنْ يَخَافَ صَدْمَ النَّسَاءِ . . فَالْقُرْبُ بِلاَ رَمَلِ أَوْلَىٰ . وَأَنْ يُوَالِيَ طَوَالهُ ، ويُصَلَّىٰ بَعْدَهُ رَتُعْتَئِنِ خَلْفَ الْمُمَامِ ، يَقْرَأُ فِي الأُولَىٰ : (قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ) ، وَالثَّانِيَةِ : (الإِخْلاصَ) ، وَيَجْهُو لَئِلاً ، وَفِي قَوْلِ : تَجِبُ الْمُوالاَةُ وَالصَّلاَةُ

الموحدة ، وهو : العضد ، روئ أبو داوود عن ابن عباس بإسناد صحيح كما قاله في " شرح المهذب "() : (أنه صلى الله عليه وسلم وأصحابه اعتمروا من الجعرانة فرملوا بالبيت ، وجعلوا أرديتهم تحت آباطهم ، ثم قذفوها على عواتقهم البسري (() ، وقيس السعي على الطواف بجامع قطع مسافة مأمور بتكررها سبعاً ، ومقابله يقف مع الوارد ، (ولا ترمل المرأة ولا تضطيع) أي : لا يطلب منها ذلك ، قال في « شرح المهذب » : والخشي في ذلك كالمرأة () .

(وأن يقرب من البيت) تبركاً به ، (فلو فات الرمل بالقرب لزحمة . . فالرمل مع بُعُدٍ أولى') لأنه متعلق بنفس العبادة ، والقرب متعلق بموضعها ، (إلا أن يخاف صدم النساء) بحاشية المطاف (. . فالقرب بلا رمل أولى') تحرزاً عن مصادمتهن المؤدية إلى انتقاض الطهارة ، وكذا لو كان بالقرب أيضاً نساء يخاف مصادمتهن في الرمل . فتركه أولى' ، ولو كان من يفوته الرمل مع القرب لزحمة يرجو فرجة . . وقف ليجدها فيرمل فيها .

(وأن يوالي طوافه) وفي قول : تجب موالاته كما سيأتي ، فيبطل بالتفريق الكثير بلا عذر ، قال الإمام : وهو ما يغلب على الظن تركه الطواف ، ولو أقيمت المكتوبة وهو فيه . فتفريقه بها تفريق بعذر⁽¹⁾ ، (ويصلي بعده ركعتين خلف المقام ؛ يقرأ في الأولىٰ : « قل يا أيها الكافرون » والثانية : « الإخلاص ») للاتباع ، رواه في غير القراءة الشيخان⁽⁰⁾ ، وفيها مسلم⁽⁷⁾ ، (ويجهر) بها (ليلاً) ويسر نهاراً ، (وفي قول : تجب الموالاة) كما تقدم (والصلاة) لأنه صلى الله عليه وسلم لما فعله . ثان الآية آمرة

⁽¹⁾ المجموع (۲۰/۸) .

⁽۲) سنن أبي داوود (۱۸۸٤) .

⁽٣) المجموع (٨/ ٢١_ ٢٢) .

⁽٤) نهاية المطلب (٤/ ٢٨٥) .

 ⁽٥) صحيح البخاري (٣٩٥) ، صحيح مسلم (١٢٣٤) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

⁽٦) صحيح مسلم (١٢١٨) عن سيدنا جابر رضي الله عنه .

⁽V) صحيح مسلم (۱۲۱۸) عن سيدنا جابر رضي الله عنه .

وَلَوْ حَمَلَ الْحَلاَلُ مُخْرِماً وَطَافَ بِهِ.. حُسِبَ لِلْمُحْمُولِ ، وَكَذَا لَوْ حَمَلَهُ مُخْرِمٌ فَدْ طَافَ عَنْ نَفْسِهِ ، وَإِلاَّ .. فَالأَصَعُّ : أَنَّهُ إِنْ فَصَدَهُ لِلْمُحْمُولِ.. فَلَهُ ، وَإِنْ فَصَدَهُ لِنَفْسِهِ أَوْ لَهُمَا.. فَالْمَحَامِلُ فَقَطْ .

بها ، والأمر للوجوب ، وعورض بما في حديث ا الصحيحين المشهور : هل عليَّ غيرها ؟ قال : ا لا ، إلا أن تطوع ا^(١) ، وعلى الوجوب : يصح الطواف بدونها ، ولا يجبر تركها بدم .

بنتيتا

[حكم النية في الطواف]

لا تجب النية في الطواف في الأصح ؛ لأن نية الحج أو العمرة تشمله .

نعم ؛ يشترط : ألا يصرفه إلى غرض آخر ؛ كطلب غريم في الأصح ، ولو نام فيه علىٰ هيئة لا تنقض الوضوء . . صح طوافه في الأصح ، أما الطواف في غير حج وعمرة . . فلا يصح بغير نية بلا خلاف ، ذكره في « شرح المهذب »⁽⁷⁾ .

* *

(ولو حمل المحلال محرماً) لمرض أوغيره (وطاف به. حسب) الطواف (للمحمول ، وكذا لو حمله محرم قد طاف عن نفسه ، وإلا) أي : وإن لم يكن طاف عن نفسه (.. فالأصبح : أنه إن قصده للمحمول.. فله) وينزل الحامل منزلة الدابة ، وهنذا مخرج على اشتراط ألا يصرف الطواف الفي غرض آخر ، والثاني : يقع الطواف للحامل ، وهو مخرج على عدم اشتراط ما ذكر ، والثالث : يقع لهما ؛ لأن أحدهما دار والآخر دير به ، (وإن قصده لنفسه أو لهما . فللحامل فقط) قاله الإمام ، وحكى انفاق الأصحاب عليه في الصورة الأولى "" ، وحكى البغوي في الثانية وجهين في حصوله للمحمول مع الحامل ؛ لأنه دار به ، ولو لم يقصد واحداً من الأقسام الثلاثة .. فهو كما لو تصد نفسه أو كليهما ؛ أي : فيقع للحامل فقط ، ويؤخذ مما ذكر : أن الحلال لو نوى الطواف لنفسه . وقع له فقط ، وفي «شرح المهذب » : لو كانا محرمين ونويا الطواف .. فأقوال : أصحها : وقوعه عن الحامل فقط ؛ لأنه الطائف ، والثاني : عن المحمول فقط والحامل كالدابة ،

⁽١) صحيح البخاري (٤٦) ، صحيح مسلم (١١) عن سيدنا طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه .

⁽Y) المجموع (۱۷ / ۱۷) .

⁽٣) نهاية المطلب (٣٠١/٤).

[شروط ومستحبات السعي]

يَسْتَلِمُ ٱلْحَجَرَ بَعْدَ ٱلطَّوَافِ وَصَلاَتِهِ ، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْ بَابِ ٱلصَّفَا لِلسَّعْي . وَشَرْطُهُ : أَنْ يَبْدَأَ بٱلصَّفَا ، وَأَنْ يَسْعَىٰ سَبْعاً ، ذَهَابُهُ مِنَ ٱلصَّفَا إِلَى ٱلْمَرْوَةِ مَرَّةٌ ، وَعَوْدُهُ مَنْهَا إِلَيْهِ أُخْرَىٰ ، وَأَنْ يَسْعَىٰ بَعْدَ طَوَافِ رُكْنِ أَوْ قُدُوم بِحَيْثُ لاَ يَتَخَلَّلُ بَيْنَهُمَا ٱلْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ ، وَمَنْ سَعَىٰ بَعْدَ قُدُوم . . لَمْ يُعِدْهُ

والثالث : عنهما(١١) ؛ لنيتهما مع الدوران ، ويقاس بهما الحلالان الناويان ، فيقع للحامل منهما في الأصح .

* * *

(فصل : يستلم الحجر بعد الطواف وصلاته) استحباباً ، (ثم يخرج من باب الصفا للسعي) بين الصفا والمروة ؛ للاتباع في كل ذلك ، رواه مسلم (٢) .

(وشرطه : أن يبدأ بالصفا ، وأن يسعىٰ سبعاً ، ذهابه من الصفا إلى المروة مرة ، وعوده منها إليه أخرىٰ) للاتباع في كل ذلك ، وقال : « ابدؤوا بما بدأ الله به » رواه مسلم^(٣) ، (وأن يسعىٰ بعد طواف ركن أو قدوم بحيث لا يتخلل بينهما) أي : بين السعى وطواف القدوم كما في ا المحرر ١(٤) (الوقوف بعرفة) بأن يسعىٰ قبله ؛ للاتباع المعلوم من الأحاديث في هـٰـلذا(٥٠) ، وفي طواف الركن في العمرة ، ويقاس به طواف الركن في الحج ، (ومن سعي بعد) طواف (قدوم . . لم يعده) لما روي مسلم عن جابر قال : (لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً طوافه الأول) أي : سعيه^(١) ، وفي التنزيل : ﴿فَلَاجُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَوَّفَ بِهِمَا﴾ ، وعبارة « المحرر » كــ « الشرح » : لم تستحب إعادته بعد طواف الركن(٧) ؛ فهي خلاف الأولىٰ ، وقال الشيخ أبو محمد : مكروهة .

(1)

المجموع (٨/ ٣٠) .

صحيح مسلم (١٢٣٤) عن سيدنا ابن عمر رضى الله عنهما . (Y)

صحيح مسلم (١٢١٨) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضى الله عنهما . (٣)

المحرر (ص١٢٧).

^(£) صحيح البخاري (٣٩٦) ، صحيح مسلم (١٢٦١) . (0)

صحيح مسلم (١٢١٥) . (٦)

المحرر (ص١٢٨) ، الشرح الكبير (٣/ ٤٠٩) .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَرْقَىٰ عَلَى ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَة قَدْرَ قَامَةٍ ، فَإِذَا رَقِيَ. . قَالَ : (ٱللهُ أَكْبَرُ ٱللهُ أَكْبَرُ ٱللهُ أَكْبَرُ وَللهِ ٱلْحَمْدُ ، ٱللهُ أَكْبَرُ عَلَىٰ مَا هَدَانَا ، وَٱلْحَمْدُ للهِ عَلَىٰ مَا أَوْلاَنَا ، لاَ إِلَكَ إِلاَّ ٱللهُ وَحْدَهُ لاَ شَريكَ لَهُ ، لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ يُحْيِي وَيُمِيتُ بِيَدِهِ ٱلْخَيْرُ ، وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) ، ثُمَّ يَدْعُو بِمَا شَاءَ دِيناً وَدُنْيًا . قُلْتُ : وَيُعِيدُ ٱلذِّكْرَ وَٱلدُّعَاءَ ثَانِياً وَثَالثاً ، وَٱللهُ أَعْلَمُ . وَأَنْ يَمْشي أَوَّلَ ٱلْمَسْعَىٰ وَآخِرَهُ وَيَعْدُوَ فِي ٱلْوَسَطِ ، وَمَوْضِعُ ٱلنَّوْعَيْنِ مَعْرُوفٌ

(ويستحب أن يرقىٰ على الصفا والمروة قدر قامة) لما روىٰ مسلم عن جابر : (أنه صلى الله عليه وسلم بدأ بالصفا فرقى عليه حتىٰ رأى البيت ، وأنه فعل على المروة كما فعل على الصفا)(١) ، قال الشيخ في « التنبيه » : والمرأة لا ترقيٰ^(٢) ، والواجب علىٰ من لم يرق : أن يلصق عقبه بأصل ما يذهب منه ، ويلصق رؤوس أصابع رجليه بما يذهب إليه من الصفا والمروة ، (فإذا رقى) بكسر القاف (. . قال : الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، ولله الحمد ، الله أكبر علىٰ ما هدانا ، والحمد لله علىٰ ما أولانا ، لا إلـٰه إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، يحيي ويميت ، بيده الخير ، وهو علىٰ كل شيء قدير ، ثم يدعو بما شاء ديناً ودنيا) .

(قلت : ويعيد الذكر والدعاء ثانياً وثالثاً ، والله أعلم) كذا قال الرافعي في « الشرح » : أيضاً إلا الدعاء ثالثاً(٣) ، وزاده في « الروضة »(٤) ، وفي حديث جابر السابق بعد قوله : (رأى البيت فاستقبل القبلة ، فوحد الله وكبره وقال : « لا إلـٰه إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو علميٰ كل شيء قدير ، لا إلـٰه إلا الله وحده ، أنجز وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده » ثم دعا بين ذلك ، قال هـٰـذا ثلاث مرات)^(ه) ، وروى النسائى : (يحيى ويميت) عقب (وله الحمد)(٦).

(وأن يمشي) علىٰ هينته (أول المسعىٰ وآخره ويعدو) أي: يسعىٰ سعياً شديداً (في الوسط) لقول جابر بعد قوله: (مرات): (ثم نزل إلى المروة حتىٰ إذا انصبت قدماه في بطن الوادي. . سعىٰ ، حتىٰ إذا صعدتا. . مشىٰ إلى المروة) ، (وموضع النوعين) أي : المشي والعدو (معروف)

صحيح مسلم (١٢١٨) . (1)

التنبيه (ص٥٥) . (٢)

الشرح الكبير (٣/ ٤٠٧) . (٣) روضة الطالبين (٣/ ٨٩) . (٤)

⁽⁰⁾

صحیح مسلم (۱۲۱۸) . سنن النسائي (٣٩٥٤) . (7)

[في الوقوف بعرفة]

يُسْتَحَبُّ لِلإِمَام أَوْ مَنْصُوبِهِ أَنْ يَخْطُبَ بِمَكَّةَ فِي سَابِع ذِي ٱلْحِجَّةِ بَعْدَ صَلاَةِ ٱلظُّهْر خُطْبَةٌ فَرْدَةٌ ، يَأْمُرُ فِيهَا بِٱلْغُذُوِّ إِلَىٰ مِنَىَّ ، وَيُعَلِّمُهُمْ مَا أَمَامَهُمْ مِنَّ ٱلْمَنَاسِكِ ، وَيَخْرُجَ بهمْ مِنْ غَدٍ إِلَىٰ مِنَى وَيَبِيتُوا بِهَا ، فَإِذَا طَلَعَتِ ٱلشَّمْسُ.. قَصَدُوا عَرَفَاتِ

هناك ؛ فيمشى حتىٰ يبقىٰ بينه وبين الميل الأخضر المعلق بركن المسجد علىٰ يساره قدر ستة أذرع ، فيعدو حتىٰ يتوسط بين الميلين الأخضرين ، أحدهما في ركن المسجد ، والآخر متصل بدار العباس رضي الله عنه ، فيمشي حتىٰ ينتهي إلى المروة ، وإذا عاد منها إلى الصفا. . مشيٰ في موضع مشيه ، وسعيٰ في موضع سعيه أولاً ، والمرأة لا تسعىٰ .

ويستحب أن يقول في سعيه : رب اغفر وارحم ، وتجاوز عما تعلم ، إنك أنت الأعز الأكرم ، وأن يوالي بين مرات السعى ، وبينه وبين الطواف ، ولا يشترط فيه الطهارة وستر العورة ، ويجوز فعله راكباً ، ولو شك في عدد ما أتني به من مرات السعى أو الطواف. . أخذ بالأقل ، ولو كان عنده أنه أتمها فأخبره ثقة ببقاء شيء منها. . لم يلزمه الإتيان به ، لكن يستحب .

(فصل : يستحب للإمام) إذا خرج مع الحجيج (أو منصوبه) المؤمر عليهم ؛ وقد بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر رضي الله عنه أميراً على الحجيج في السنة التاسعة من الهجرة، متفق عليه(١)، (أن يخطب بمكة في سابع ذي الحجة بعد صلاة الظهر خطبة فردة ؛ يأمر فيها بالغدو إلىٰ منيّ ، ويعلمهم ما أمامهم من المناسك) إلى الخطبة الثانية الآتية ، قال ابن عمر : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان قبل يوم التروية بيوم. . خطب الناس وأخبرهم بمناسكهم) رواه البيهقي بإسناد جيد^(٢) كما قاله في « شرح المهذب ٣^(٣) ، **ويوم التروية** : اليوم الثامن ، ولو كان السابع يوم جمعة. . خطب بعد صلاة الجمعة ، (ويخرج بهم من غد) للاتباع ، رواه مسلم^(١) ، بعد صلاة الصبح ، وإن كان يوم جمعة. . فقبل الفجر (إلى منيَّ ويبيتوا بها ، فإذا طلعت الشمس. . قصدوا عرفات) .

صحيح البخاري (١٦٢٢) ، صحيح مسلم (١٣٤٧) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه . (1) السنن الكبرى (٥/١١١). **(Y)**

⁽٣)

المجموع (٨٤ /٨) .

رواه مسلم (١٢١٨) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

قُلْتُ : وَلاَ يَلدُّخُلُونَهَا بَلْ يُقِيمُونَ بِنَوِرَةَ بِقُرْبِ عَرَفَاتٍ حَتَّىٰ تَزُولَ الشَّمْسُ ، وَاللهُ أَغَلَمُ . ثُمَّ يَخْطُكُ اللَّإِمَّامُ بَمُدَ الزَّوَالِ خُطَبَيْقِ ، ثُمُّ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ الظَّهْرَ وَالْمَصْرَ جَمْعاً ، ويَقِفُوا بِعَرَفَةُ إِلَى الْغُرُوبِ ، وَيَذْكُرُوا اللهُ تَعَالَىٰ وَيَدْعُوهُ ، وَيُكَثِيرُوا النَّهْلِيلَ ،

(قلت) كما قال الرافعي في « الشرح »(١) : (ولا يدخلونها ، بل يقيمون بنمرة بقرب عرفات حتى ا تزول الشمس ، والله أعلم) .

(ثم يخطب الإمام بعد الزوال خطبتين) للاتباع في كل ذلك ، رواه مسلم^(۲) ، يبين لهم في أولاهما ما أمامهم من المناسك إلىٰ خطبة يوم النحر ، ويحرضهم علىٰ إكثار الدعاء والتهليل بالموقف ، ويخففها ويجلس بعد فراغها بقدر (سورة الإخلاص) ، ثم يقوم إلى الثانية ويأخذ المؤذن في الأذان ، ويخففها بحيث يفرغ منها مع فراغ المؤذن ، قيل : من الإقامة ، وقيل : من الأذان ، وصححه في « الشرح الصغير » و« الروضة »(٣) ، وفيه حديث رواه البيهقي(٤) ، (ثم يصلي بالناس الظهر والعصر جمعاً) للاتباع ، رواه مسلم^(ه) ، والجمع للسفر ، وقيل : للنسك ، ويقصرهما أيضاً المسافرون ، بخلاف المكيين ، وتفعلان والخطبتان قيل : بنمرة ، والجمهور : بمسجد إبراهيم ، وصدره من عرنة ، وآخره من عرفة ، ويميز بينهما صخرات كبار فرشت هناك ، قال البغوى : وصدره محل الخطبة والصلاة (٢) .

(ويقفوا) أي : الإمام أو منصوبه والناس بعد الصلاتين (بعرفة إلى الغروب) للاتباع ، رواه مسلم(٧) ، قال في « الروضة » : وبين هـٰذا المسجد وموقف النبي صلى الله عليه وسلم بالصخرات نحو ميل(^)، (ويذكروا الله تعالى ويدعوه ، ويكثروا التهليل) روى الترمذي حديث : « خير الدعاء دعاء يوم عرفة ، وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك

(٣)

روضة الطالبين (٣/٣) .

الشرح الكبير (٣/ ٤١٢) . (1)

⁽Y)

صحيح مسلم (١٢١٨) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

البيهقي (٥/ ١١٤) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضى الله عنهما . (1)

صحيح مسلم (١٢١٨) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما . (0)

انظر (روضة الطالبين) (٩٦/٣) . (1)

صحيح مسلم (١٢١٨) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضى الله عنهما . (Y)

روضة الطالبين (٩٦/٣) . (A)

فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ.. فَصَدُوا مُزْوَلِفَةَ وَأَشُرُوا الْمُغْرِبِ لِيُصَلُّوهَا مَعَ الْمِشَاءِ بِمُؤْولِفَةَ جَمْعاً . وَوَاجِبُ الْوُقُوفِ : حُضُورُهُ بِجُزْءِ مِنْ أَرْضِ عَرَفَاتٍ ، وَإِنْ كَانَ مَازَاً فِي طَلَبِ آبِقِ وَنَحْوِ بِشَرَطِ كَوْنِهِ أَهْلَا لِلْمِبَادَةِ لاَ مُنْعَى عَلَيْهِ ، وَلا بَأْسَ بِالنَّوْمِ . وَوَفْتُ ٱلْوُقُوفِ : مِنَ الزَّوَالِ يَوْمَ عَرَفَةً ، وَالصَّحِيثُ : بَقَاقُهُ إِلَى الْفَجْرِيوْمَ النَّحْرِ ،

وله الحمد ، وهو علىٰ كل شيء قدير ه^(۱) ، وزاد البيهقي : « اللهم ؛ اجعل في قلبي نوراً ، وفي سمعي نوراً ، وفي بصري نوراً ، اللهم ؛ اشرح لي صدري ، ويسر لي أمري ^(۱) ، (فإذا غربت الشمس . . قصدوا مزدلفة وأخروا المغرب ؛ ليصلوها مع العشاء بمزدلفة جمعاً) للاتباع ، رواه الشيخان^(۱) ، والجمع للسفر ، وقيل : للنسك ، ويذهبون بسكينة ووقار ، فمن وجد فرجة . . أسرع .

(وواجب الوقوف: حضوره) أي: المحرم (بجزء من أرض عرفات) قال صلى الله عليه وسلم: (وواجب الوقوف: حضوره) أي: المحرم (بجزء من أرض عرفات) قال صلى الله عليه كدابة شاردة ؟ أي: لا يشترط فيه المكث ، ولا ألا يصرفه إلى جهة أخرى ، قال الإمام: ولم يذكروا فيه الخلاف السابق في صرف الطواف ، ولعل الفرق: أن الطواف قربة مستقلة أن ، (بشرط كونه أهلاً للعبادة لا مغمى عليه) فلا يجزئه ، ولا السكران والمجنون ، وقبل : يجزئهم ، (ولا بأس بالنوم) المستغرق ، وقبل : يضر ، ولو لم يعلم أنها عرفة . أجزأه ، وقبل : لا .

(ووقت الوقوف : من الزوال يوم عرفة) وقبل : بعد مضي زمان إمكان صلاة الظهر من الزوال ، (والصحيح : بقاؤه إلى الفجر يوم النحر) والثاني : لا يبقىٰ إلىٰ ذلك ، بل يخرج بغروب الشمس ، والثالث: يبقىٰ بشرط تقدم الإحرام علىٰ ليلة النحر، ويدل للأول : حديث : « الحج عرفة ، من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر . . فقد أدرك الحج» رواه أصحاب «السنن الأربعة» بأسائيد صحيحة (٢)

- (١) سنن الترمذي (٣٥٨٥) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما .
 - (٢) السنن الكبرىٰ (١١٧/٥) عن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه .
- (٣) صحيح البخاري (١٦٧٢) ، صحيح مسلم (١٢٨٠) عن سيدنا أسامة بن زيد رضي الله عنهما .
- (٤) صحيح مسلم في كتاب الحج : باب ما جاء أن عرفة كلها موقف (١٤٩/١٢١٨) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضى الله عنهما .
 - (٥) نهاية المطلب (٣١٢/٤).
- (٦) سنن أبي داوود (١٩٤٩) ، سنن الترمذي (٨٨٩) ، سنن النسائي (٣٩٩٧) ، سنن ابن ماجه (٣٠١٥) عن سيدنا عبد الرحمان بن يعمر الديلي رضي الله عنه .

وَلَوْ وَقَفَ نَهَاراً ثُمَّ فَارَقَ عَرَفَةَ قَبْلَ ٱلْغُرُوبِ وَلَمْ يَعُدْ. . أَرَاقَ دَمَا ٱسْتِحْبَاباً ، وَفِي قَوْلٍ : يَجِبُ ، وَإِنْ عَادَ فَكَانَ بِهَا عِنْدَ ٱلْغُرُوبِ. . فَلاَ دَمَ ، وَكَذَا إِنْ عَادَ لَيْلاً فِي ٱلأَصَحّ . وَلَوْ وَقَفُوا ٱلْيَوْمَ ٱلْعَاشِرَ غَلَطاً. . أَجْزَأَهُمْ ، إلاَّ أَنْ يَقِلُوا عَلَىٰ خِلاَفِ ٱلْعَادَةِ فَيَقْضُونَ فِي ٱلأَصَحُّ

كما قاله في ا شرح المهذب ١١١١ ، وليلة جمع : هي ليلة المزدلفة ، (ولو وقف نهاراً ثم فارق عرفة قبل الغروب ولم يعد. . أراق) مع إدراكه الوقوف (دماً استحباباً) خروجاً من خلاف من أوجبه ، (وفي قول : يجب) لأنه ترك نسكاً هو الجمع بين الليل والنهار الذي فعله النبي صلى الله عليه وسلم في الوقوف ، (وإن عاد) إلىٰ عرفة (فكان بها عند الغروب. . فلا دم) يؤمر به ، (وكذا إن عاد ليلاً في الأصح) ورجح القطع به في (شرح المهذب »(٢) ، والثاني : يجب الدم ؛ لأن النسك الوارد الجمع بين آخر النهار وأول الليل وقد فوته ، والخلاف في « الروضة » و« أصلها » مبنى على الوجوب في عدم العود^(٣) .

(ولو وقفوا اليوم العاشر غلطاً) لظنهم أنه التاسع ؛ بأن غم عليهم هلال ذي القعدة فأكملوه ثلاثين ، ثم بان أن الهلال أهل ليلة الثلاثين إما في أثناء الوقوف أو بعده (. . أجزأهم) وقوفهم ، (إلا أن يَقَلُوا على خلاف العادة) في الحجيج (. . فيقضون) هـٰذا الحج (في الأصح) لأنه ليس في قضائهم مشقة عامة ، وا**لثاني** : لا يقضون ؛ لأنهم لا يأمنون مثل ذلك في القضاء ، ولو بان الأمر قبل الزوال من العاشر فوقفوا بعده . . قال في « التهذيب » : المذهب : أنه لا يجزئهم ؛ لأنهم وقفوا علىٰ يقين الفوات^(٤) ، قال الرافعي : وهـٰذا غير مُسلَّم ؛ لأن عامة الأصحاب ذكروا : أنه لو قامت البينة علىٰ رؤية الهلال ليلة العاشر وهم بمكة لا يتمكنون من حضور الموقف بالليل. . يقفون من الغد ويحسب لهم ؛ كما لو قامت البينة بعد الغروب اليوم الثلاثين من رمضان على رؤية الهلال ليلة الثلاثين. . نص على أنهم يصلون من الغد العيد ، فإذا لم نحكم بالفوات بقيام الشهادة ليلة العاشر. . لزم مثله في اليوم العاشر ، وسكت علىٰ ذلك في « الروضة »(٥) ، ولو وقفوا اليوم الحادي عشر . . لم يصح حجهم بحال(٦) .

المجموع (۱۹۹۸) . (1)

المجموع (۱۰۳/۸) . (٢)

روضة الطالبين (٢/ ٩٧) ، الشرح الكبير (٣/ ٤١٩) . (T) انظر «الشرح الكبير» (٣/ ٤١٩) ، روضة الطالبين (٣/ ٩٨) .

⁽¹⁾

روضة الطالبين (٩٨/٣) . (0) الشرح الكبير (٣/ ٤١٩) . (7)

وَإِنْ وَقَفُوا فِي النَّامِنِ وَعَلِمُوا قَبَلَ فَوْتِ الْوَقْتِ.. وَجَبَ الْوُقُوفُ فِي الْوَقْتِ ، وَإِنْ عَلِمُوا بَعْدَهُ.. وَجَبَ الْقَضَاءُ فِي الاَصَحِّ .

فضياؤ

[في المبيت بالمزدلفة والدفع منها]

(وإن وقفوا في) اليوم (الثامن وعلموا قبل فوت الوقت. . وجب الوقوف في الوقت ، وإن علموا بعده) أي : بعد فوت الوقوف أ⁽¹⁾ (. . وجب القضاء) لهاذا الحج (في الأصح) والثاني : لا يجب ؛ كما في الغلط بالتأخير ، وفرق الأول بأن تأخير العبادة عن وقنها أقرب إلى الاحتساب من تقديمها عليه ، وبأن الغلط بالتقديم يمكن الاحتراز عنه ؛ فإنه إنما يقع لغلط في الحساب ، أو لخلل في الشهود الذين شهدوا بتقديم الهلال ، والغلط بالتأخير قد يكون بالغيم المانع من رؤية الهلال ، ومثل ذلك لا يمكن الاحتراز عنه ، ولو غلطوا في المكان فوقفوا بغير عوفة . لم يصح حجهم .

(فصل : وبيبتون بمزدلفة) للاتباع المعلوم من الأحاديث الصحيحة ، (ومن دفع منها بعد نصف الليل أو قبله وعاد قبل الفجر . . فلا شيء عليه ، ومن لم يكن بها في النصف الثاني) بأن كان بها في النصف الأول فقط أو ترك المبيت بها أصلاً (. . أراق دماً ، وفي وجوبه القولان) السابقان فيمن لم يكن بعرفة عند الغروب ، قال في * الروضة » : والأظهر : وجوب الدم بترك المبيت ، وقال : لو لم يحضر مزدافة في النصف الأول وحضرها ساعة في النصف الثاني . . حصل المبيت ، نص عليه في « الأم) "" ، وفي قول : يشترط معظم الليل "" .

(ويسن تقديم النساء والضعفة بعد نصف الليل إلى من) ليرموا جمرة العقبة قبل الزحمة ؛ روى الشيخان عن عائشة : (أن سورة أقاضت في النصف الأخير من مزدلفة بإذن رسول الله صلى الله عليه

⁽١) في النسخة (ب) و(ج) : (الوقت) .

⁽٢) الأم (٣/١٥٥).

⁽٣) روضة الطالبين (٩٩/٣) .

وَيَبْتَىٰ غَيْرُمُمْ حَتَّىٰ يُصَلُّوا الصَّبْعَ مُغَلَّسِينَ ، ثُمَّ يَدْفَعُونَ إِلَىٰ مِنَى وَيَأْخُذُونَ مِنْ مُزْدَلِفَةَ حَصَىٰ الرَّشِي ، فَإِذَا بَلَغُوا الْمُشْعَرَ الْحَرَامَ .. وَقَفُوا

وسلم ، ولم يأمرها بالدم ولا النفر الذين كانوا معها (```) ، ورويا عن ابن عباس قال : (أنا ممن قدم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة في ضعفة أهله (```) ، ولو انتهل إلى عرفة ليلة النحر واشتغل بالوقوف عن مبيت المزدلفة . . فلا شيء عليه ، ولو أفاض من عرفة إلى مكة وطاف للإفاضة بعد نصف الليل ففاته المبيت بمزدلفة . . قال القفال : لا شيء عليه ؛ لاشتغاله بالطواف ، قال الإمام : وفيه احتمال ؛ لأنه غير مضطر إلى ترك المبيت ، بخلاف الأول (``) ، (ويبقىٰ غيرهم حتىٰ يصلوا المسبح مغلسين) (``) بها ؛ للاتباع ، رواه الشيخان (``) ، والتغليس هنا أشد استحباباً من باقي الأيام ؛ ليتسم الوقت لما يين أيديهم من الأعمال في يوم النحر .

(ثم يدفعون إلى من ويأخذون من مزدلفة حصى الرمي) قال الجمهور: ليلاً، وقال البغوي : بعد صلة لمرمي يوم النحر ، وقيل : سبعون حصاة لرمي يوم النحر وأيام الشجون حصاة لرمي يوم النحر وأيام الشجرية على ما سيأتي بيانه ، روى البيهقي والنسائي بإسناد صحيح على شرط مسلم كما قاله في « شرح المهذب * () عن الفضل بن عباس : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له غذاة يوم النحر : « التقط لي حصى » قال : فلقطت له حصيات مثل حصى الخذف) () ، وهو بإعجام الخاه والذال الساكنة ، وظاهر : أن المتقدمين بالليل يأخذون حصى الرمي من مزدلفة أيضاً ، (فإذا بلغوا المشعر الحرام) () وهو جبل في آخر المزدلفة يقال له : قرح بضم القاف وبالزاي (. . وقفوا)

⁽١) صحيح البخاري (١٥٨١) ، صحيع مسلم (١٢٩٠) .

⁽٢) صحيح البخاري (١٦٧٨) ، صحيح مسلم (٣٠١/١٢٩٣) .

⁽٣) نهاية المطلب (٤/ ٣٣٥).

 ⁽٤) قولهما : (يصلون الصبح مغلسين) أي : في أول وقتها . (دقائق المنهاج ٤ (ص٥٥) .

 ⁽٥) صحيح البخاري (١٦٨٢) ، صحيح مسلم (١٢٨٩) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

⁽T) المجموع (1/2 / 1).

⁽V) المجموع (117/A).

 ⁽A) السنن الكبرى للبيهقي (٥/١٢٧) ، السنن الكبرى للنسائي (٤٠٤٩) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

⁾ المشعر الحرام : بفتح الديم على الصحيح المشهور ، وبه جاء القرآن ، وحكى الجوهري وغيره كسرها ، ومعنى الحرام : المحرم الذي يحرم فيه الصيد وغيره ؛ فإنه من الحرم ، وقيل : فو الحرمة ، وسعي مشمراً ؛ لما فيه من الشعائر ، وهي معالم الدين ، وهو عند الفقهاء : جيل بالمؤدلفة يقال له : قزح ، وعند المفسرين والمحدثين : هو جميع المؤدلفة . « دقائق المنهام » (ص٧٥) .

وَدَعَوْا إِلَى ٱلإِسْفَارِ ، ثُمَّ يَسِيرُونَ فَيَصِلُونَ مِنَىّ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، فَيَرْمِي كُلُّ ضَخْصٍ حِينَتِذِ سَبْعَ حَصَيَاتٍ إِلَىٰ جَمْرَةِ الْمُقَدِّقِ ، وَيَغْطَعُ التَّلِيَةَ عِنْدَ ابْتِيدَاءِ الرَّهْيِ ، وَيُكَثِّرُ مَعَ كُلُّ حَصَاةِ ، ثُمَّ يَذْبُخُ مِنْ مَعْهُ هَذَيْ ، ثُمَّ يَحْلِقُ أَوْ يُفَصِّرُ ، وَالْحَلُقُ أَفْصَلُ ، وَتُقَصَّرُ الْمَرْأَةُ . وَالْحَلُقُ نُسُكُ

فذكروا الله تعالىٰ ، (ودعوا إلى الإسفار) مستقبلين الكعبة ؛ روىٰ مسلم عن جابر : (أنه صلى الله عليه وسلم لما صليٰ. . ركب القصواء حتىٰ أتىٰ على المشعر الحرام ، واستقبل القبلة ، ودعا الله تعالیٰ ، وکبر وهلل ووحد ، ولم يزل واقفاً حتیٰ أسفر جداً)^(۱) ، (ثم يسيرون فيصلون منیّ بعد طلوع الشمس ، فيرمي كل شخص حينئذ سبع حصيات إلىٰ جمرة العقبة ، ويقطع التلبية عند ابتداء الرمي) لأخذه في أسباب التحلل ، (ويكبر مع كل حصاة) روىٰ مسلم عن جابر ː (أنه صلى الله عليه وسلم أتي الجمرة _ يعني : يوم النحر _ فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها قدر حصى الخذف)(٢) .

(ثم يذبح من معه هدي ، ثم يحلق) للاتباع ، رواه مسلم^(٣) ، (أو يقصر ، والحلق أفضل) قال تعالىٰ : ﴿ تُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَيُقَصِّرِينَ ﴾ ، وقال صلى الله عليه وسلم : « اللهم ؛ ارحم المحلقين » فقالوا : يا رسول الله ؛ والمقصرين ؟ فقال : « اللهم ؛ ارحم المحلقين » ، قال في الرابعة : « والمقصرين » رواه الشيخان(^{؛)} ، (وتقصر المرأة) ولا تؤمر بالحلق ؛ روىٰ أبو داوود بإسناد حسن كما قاله في «شرح المهذب»(٥) حديث: «ليس على النساء حلق، إنما على النساء التقصير »(٦٠) ، وفي « شرح المهذب » عن جماعة : يكره للمرأة الحلق(٧) ، وعن العجلي : أن التقصير للخنثيٰ أفضل كالمرأة .

(والحلق) أي : إزالة الشعر في الحج أو العمرة في وقته (نسك على المشهور) فيثاب عليه ، وهو ركن كما سيأتي، واستدل على أنه نسك: بالدعاء لفاعله بالرحمة في الحديث السابق، والثاني:

صحيح مسلم (١٢١٨) . (1)

صحيح مسلم (١٢١٨) . (Y) صحيح مسلم (١٢١٨) . (٣)

صحيح البخاري (١٧٢٧) ، صحيح مسلم (١٣٠١) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما . (٤) المجموع (٨/ ١٤٧) . (0)

سنن أبي داوود (١٩٨٤) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما . (1)

المجموع (١٥٠/٨). (V)

وَاقَلَٰهُ : ثَلَاثُ شَعَرَاتٍ ، حَلْفاً أَوْ تَقْصِيراً أَوْ نَتْفا أَوْ إِحْرَافاً أَوْ فَصَا ، وَمَنْ لاَ شَعْرَ بِرَأْسِهِ . . يُشْتَحَبُّ إِمْرَانُ النَّهُوسَىٰ عَلَيْهِ . فَإِذَا حَلَّىَ أَوْ فَصَّرْ . . دَحَلَ مَكَّةً وَطَافَ طَوَافَ الوَثْنِ وَسَعَىٰ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَعَىٰ ، ثُمَّ يَمُودُ إِلَىٰ مِنْمَ . وَصَاذاً الرَّمْنِي وَاللَّائِحُ وَالْخَلُقُ وَالطَّوَافُ يُسَقُّ مَرْتِيبَهَا كَمَا ذَكَرْنَا ، وَيَنْخُلُ وَقُمْهَا بِيضِفِ لَيْلَةٍ النَّحْرِ ،

هو استباحة محظور ؛ لأنه كان محرماً عليه كما سيأتي فأبيح له ، فلا ثواب فيه كما قاله في « شرح المهذب » كالرافعي^(۱) ، وقال الغزالي : إنه مستحب بلا خلاف^(۱) ، (وأقله ثلاث شعرات) بفتح العين ؛ أي : [زالتها من شعر الرأس (حلقاً ، أو تقصيراً ، أو نتفاً ، أو إحراقاً ، أو قصاً) مما يحاذي الرأس ، أو مما استرسل عنه في دفعة أو دفعات ، قال تعالىٰ : ﴿ يُمِيَّوِينَ رُمُوسَكُمُ ﴾ أي : شعرها وهو يصدق بالثلاث ، (ومن لا شعر برأسه . يستحب) له (إمرار الموسىٰ عليه) (^(۱) تشبيهاً بالحالفين .

(فإذا حلق أو قصر . . دخل مكة وطاف طواف الركن) للاتباع ، رواه مسلم ^(٤) ، (وسعى إن لم يكن سعىٰ) بعد طواف القدوم كما تقدم : أن من سعىٰ بعده . . لم يعده ، وسيأتي أن السعي ركن ، (ثم يعود إلىٰ منّ) ليبيت بها .

(وهنذا الرمي والذبح والحلق والطواف يسن ترتيبها كما ذكرنا) ولا يجب ؛ روئ مسلم: أن رجادً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ؛ إني حلقت قبل أن أرمي ؟ قال : « ارم ولا حرج » ، وأناه آخر فقال : إني أفضت إلى البيت قبل أن أرمي ؟ فقال : « ارم ولا حرج » (*) وروى الشيخان : أنه صلى الله عليه وسلم ما سئل عن شيء يومئذ قدم ولا أخر . . إلا قال : « الهمل ولا حرج » ، وأنه قبل له في الذبح والحلق والرمي والتقديم والتأخير فقال : « لا حرج » (*) ، وعلى القول بأن الحلق استباحة محظور : لو فعله قبل الرمي والطواف معاً . . لزمه الفدية ؛ لوقوع الحلق قبل التحرل ، (ويدخل وقنها) يعني : غير الذبح ؛ لما سيأتي فيه (بنصف ليلة النحر) لمن

⁽١) المجموع (٨/ ١٥١) ، الشرح الكبير (٣/ ٤٢٤) .

⁽٢) الوسيط (٢/ ٦٦٣).

 ⁽٣) الموسىٰ : وزنه أفعلیٰ ، وقيل : مُفعل ، من أوسيت رأسه ؛ أي : حلقته . ٩ دقائق المنهاج ٩ (ص٥٥) .

⁽٤) صحيح مسلم (١٢١٨).

 ⁽٥) صحيح مسلم (٣٣٣/١٣٠٦) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما .

⁽٦) صحيح البخاري (٨٣) ، صحيح مسلم (١٣٠٦) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما .

وقف قبل ذلك ؛ روئ أبو داوود بإسناد صحيح علىٰ شرط مسلم كما قاله في « شرح المهذب ⁽⁽¹⁾ ، عن عائشة : (أنه صلى الله عليه وسلم أرسل أم سلمة ليلة النحر فرمت قبل الفجر ثم أفاضت)^(۲) ، وقيس الباقي منها علىٰ ذلك ، (ويبغىٰ وقت الرمي إلىٰ آخر يوم النحر) روى البخاري : أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم : إني رميت بعدما أمسيت ، قال : « لا حرج ^{((۲)} ، والمساء من بعد الزوال .

(ولا يختص الذبح) للهدي (بزمن) .

(قلت: الصحيح: اختصاصه بوقت الأضحية ، وسيأتي في آخر " باب محرمات الإحرام " على الصواب ، والله أعلم) وعبارته هناك : ووقنه : وقت الأضحية على الصحيح ، والمرادبه : ما سيق تقرياً لله تعالىٰ ، وفي " الروضة " و " شرح المهذب " في (باب الأضحية) : أنها تستحب للحاج بمنىٰ من كان معه هدي ومن لم يكن () ، وقال العبدري : لا أضحية في حقه ؛ كما لا يخاطب بصلاة العيد من أجل حجه انتهى () . وفي " شرح التنبيه " للمحب الطبري عن الإمام في بعض كتبه : استحباب صلاة العيد للحاج بعنى .

(والحلق والطواف والسعي) إن لم يكن فعل بعد طواف القدوم (لا آخر لوقتها)⁽¹⁾ وفعلها يوم النحر كما تقدم أفضل .

(وإذا قلنا : الحلق نسك) وهو المشهور (ففعل اثنين من الرمي والحلق والطواف) المتبوع بالسعي

⁽¹⁾ Ilanaes (1/101).

⁽۲) سنن أبي داوود (۱۹٤۲).

⁽٣) صحيح البخاري (١٧٢٣) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

⁽³⁾ روضة الطالبين (٣/ ٢٢٨) ، المجموع (٨/ ٢٧٦) .

⁽٥) انظر «روضة الطالبين» (٣/ ٢٢٨) ، و«المجموع» (٨/ ٢٧٦) ، وقال النووي متعقباً العبدري : (هـــلـذا الذي

استثناه العبدري شاذ باطل مردود مخالف لنص الشافعي الذي ذكرناه . . .) إلخ . (٦) قول * المنهاج ؛ : (والحلق والطواف والسعي لا آخر لوقتها) ، لفظة : (السعي) مما زاده * العنهاج * . * دقائق المنهاج ؛ (ص/9) .

حَصَلَ التَّحَلُّلُ الأَوَّلُ ، وَحَلَّ بِهِ اللَّبْسُ وَالْحَلْقُ وَالْفَلْمُ ، وَكَذَا الصَّبْلُ وَعَفْدُ النُّكَاحِ فِي الأَظْهَرِ . قُلْتُ : الأَظْهَرُ لاَ يَجِلُّ عَفْدُ النُّكَاحِ ، وَاللهُ أَغْلَمُ . وَإِذَا فَعَلَ النَّالِكَ.. حَصَلَ النُّحُلُّلُ النَّانِي ، وَحَلَّ بِدِ بَافِي الْمُحَرَّمَاتِ .

إن لم يفعل قبل (. . حصل التحلل الأول) من تحللي الديج ، (وحل به اللبس والحلق) إن لم يفعل (والقلم) وستر الرأس للرجل ، والوجه للمرأة ، وذكر في « المحرر » : ستر الرأس دون الحلق^(۱) ، (وكذا الصيد وعقد النكاح) يحلان به (في الأظهر) .

(قلت) كما نقل الرافعي في « الشرح » عن الأكثر : (الأظهر : لا يحل عقد التكاح ، والله أعلم) وكذا نقل عنهم في المباشرة فيما دون الفرج ؛ كالقبلة أن الأظهر : تحريمها () ، ورجع في السلام المسألتين ، قال : وفي التطيب طريقان : أشهرهما : أنه على القولين ، والثاني : القطع بالحل ، وسواء أثبتنا الخلاف أم لم نتبته . فالمذهب : أنه يحل ، بل يستحب أن يتطيب ؛ لحله بين التحللين ، قالت عائشة رضي الله عنها : (طيبت رسول الله صلى الله على وسلم لإحرامه قبل أن يحر ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت) انتهل ، والحديث متفق عليه بلفظ : (كنت أطيب) () والدهن ملحق بالتطيب .

(وإذا فعل الثالث) بعد الاثنين (. . حصل التحلل الثاني ، وحلَّ به باقي المحرمات) وهو الجماع والمباشرة فيما دون الفرج ، وعقد النكاح على ما تقدم ، وإذا قلنا : الحلق ليس بنسك . . حصل التحلل الأول بواحد من الرمي والطواف ، والتحلل الثاني بالآخر ، وروى النسائي وابن ماجه حديث : عن إذا رميتم الجمرة . فقد حلَّ لكم كل شيء إلا النساء ، وروى البيهقي حديث : إذا رميتم وحلقتم - وفي رواية : وذبحتم . . فقد حل لكم الطيب والثياب وكل شيء إلا النساء ، وضعفه أن أن للحج تحللين بخلاف العمرة : أنه يطول زمانه وتكثر أفعاله بخلافها ، فأبح بعض محرماته في وقت وبعضها في آخر .

⁽١) المحرر (ص١٣٠).

⁽٢) الشرح الكبير (٣/٤٢٩).

⁽٣) صحيح البخاري (١٧٥٤) ، صحيح مسلم (١١٨٩) .

⁽٤) السنن الكبرى (٤٠٧٦) ، ابن ماجه (٣٠٤١) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

 ⁽٥) السنن الكبرئ (٥/ ١٣٦) عن سيدتنا عائشة رضى الله عنها .

فضناؤا

[في المبيت بمنىٰ ليالي التشريق]

(فصل : إذا عاد) بعد الطواف يوم النحر (إلىٰ منىً . . بات بها ليلتي النشريق) الأولتين والثالثة أيضاً ، (ورمیٰ کل يوم) من أيام التشريق الثلاثة ؛ وهي الحادي عشر وتالياه (إلى الجموات الثلاث کل جمرة سبع حصبات) فمجموع المرمي ثلاث وستون حصاة ، ودليل ذلك کله : الاتباع المعلوم من الأحاديث الصحيحة .

(فإذا رمى اليوم الثاني فأراد النفر) بسكون الفاء (قبل غروب الشمس. . جاز وسقط مبيت الليلة الثالثة ورمي يومها) قال تعالى : ﴿ كَنَ تَمَمَّلُ فِي يُوَمِّيْنِ فَكَرْ إِنْتُمْ عَلِيْتِهِ ﴾ ، ﴿ فإن لم ينفر) بكسر الفاء (حتى غربت) الشمس (. . وجب مبيتها ورمي الغد) كما رواه مالك في * الموطأ ، عن ابن عمر () ، وعلم مما ذكر : وجوب العبيت والرمي إلى الجمرات ، وفي قول : يستحب العبيت ويحصل بمعظم الليل ، وفي قول : المعتبر كونه حاضراً طلوع الفجر .

(ويدخل رمي التشريق بزوال الشمس) أي : رمي كل يوم من الثلاثة بزوال شمسه ؛ للاتباع رواه مسلم (٢) ، (ويخرج بغروبها) لعدم وروده بالليل ، (وقبل : يبقل) في اليومين الأولين (إلى الفجر) كما يبقى الوقوف إلى الفجر ، بخلاف الثالث ؛ لخروج وقت المناصك بغروب شمسه ، ويخطب الإمام بمنل بعد الزوال يوم النحر خطبة يعلمهم فيها رمي أيام التشريق ، وحكم المبيت وغير ذلك ، وثاني أيام التشريق خطبة يعلمهم فيها جواز النفر فيه وغير ذلك ويودعهم ، (ويشترط رمي السبع واحدة واحدة) للاتباع ، رواه البخاري (٣) ، (وترتبب الجمرات) بأن يرمي أولاً إلى الجمرة التي يرمي أولاً إلى الوسطى ، ثم إلى جمرة العقبة ؛ للاتباع ، رواه الجمرة التي تلي مسجد الخيف ، ثم إلى الوسطى ، ثم إلى جمرة العقبة ؛ للاتباع ، رواه

⁽١) الموطأ (٢٠٧/١) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

 ⁽۲) صحيح مسلم (۳۱٤/۱۲۹۹) عن سيدنا جابر رضي الله عنه .

⁽٣) صحيح البخاري (١٧٥٣) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

وَكُوْنُ ٱلْمَرْمِيُّ حَجَراً ، وَأَنْ يُسَمَّىٰ رَمْياً ، فَلاَ يَكُغِي الْوَضْعُ . وَالسُّنَّةُ : أَنْ يَرْمِيَ بِقَدْرِ حَصَى الْخَذْفِ . وَلاَ يُشْتَرَطُ بَقَاءُ الْحَجَرِ فِي الْمَوْمَىٰ ، وَلاَ كَوْنُ الرَّامِي خَارِجاً عَنِ الْجَمْزةِ . وَمَنْ عَجَرَ عَنِ الرَّهْمِي . . السَّتَنَابَ . وَإِذَا تَرَكُ رَهْيَ يَوْمٍ . . تَدَارَكُهُ فِي بَافِي الأَيْمَامِ عَلَى الأَظْهَرِ

البخاري(``)، (وكون المرمي حجراً) لذكر الحصىٰ في الأحاديث السابقة وهو من الحجر، فيجزىء بأنواعه ؛ كالكذان والبرام والمرمر ، وكذا ما يتخذ منه الفصوص ؛ كالياقوت والعقيق في الأصح ، ولا يجزىء اللؤلؤ وما ليس بحجر من طبقات الأرض ؛ كالإثمد والزرنخ والجص، وما ينطبع ؛ كالذهب والفضة وغيرهما ، (وأن يسمىٰ رمياً ، فلا يكفي الموضع) في المرمىٰ ؛ لأنه خلاف الوارد ، وقيل : يكفي ، ويشترط قصد المرمىٰ ، فلو رمىٰ في الهواء فوقع في المرمىٰ . لم يعتد به .

(والسنة : أن يرمي بقدر حصى الخذف) لما تقدم في جمرة العقبة ؛ وروى مسلم حديث : « عليكم بحصى الخذف *`` وهو دون الأنملة طولاً ، وعرضاً في قدر الباقلاء .

(ولا يشترط بقاء الحجر في المرمل) فلو تدحرج وخرج منه. لم يضر ، (ولا كون الرامي خارجاً عن الجمرة) فلو وقف في طرفها ورمني إلى الطرف الآخر. . جاز .

(ومن عجز عن الرمي) لعلة لا يرجئ زوالها قبل خروج وقت الرمي (. . استناب) ولا يمنع زوالها بعده ، ولا يصح رمي النائب عن المستنيب إلا بعد رميه عن نفسه ، فلو خالف . . وقع عن نفسه ، ولو زال عذر المستنيب بعد رمي النائب والوقت باق . . فليس عليه إعادة الرمي ، وظاهر : أن ما ذكر من اشتراط الرمي واحدة واحدة وكون المرمي حجراً وما بعده إلىٰ هنا . . يأتي في رمي يوم النحر .

(وإذا ترك رمي يوم) أو يومين عمداً أو سهواً (. . تداركه في باقي الأيام على الأظهر) فيتدارك الأول في الثاني ، أو الثاولين في الثالث ويكون ذلك أداء ، وفي قول : قضاء ؛ لمحاوزته للوقت المضروب له ، وعلى الأداء : يكون الوقت المضروب وقت اختيار كوقت الاختيار للصلاة ، وجملة الأيام في حكم الوقت الواحد ، ويجوز تقديم رمي التدارك على الزوال ، ويجب الترتبب بينه وبين رمي يوم التدارك بعد الزوال ، وعلى القضاء : لا يجب الترتبب بينهما ، ويجوز الدارك بالليل ؛ لأن القضاء لا يتأقت ، وقيل : لا يجوز ؛ لأن الرمي عبادة النهار كالصوم ، هنذا

 ⁽١) صحيح البخاري (١٧٥٣) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

⁽٢) صحيح مسلم (١٢٨٢) عن سيدنا الفضل بن عباس رضي الله عنهما .

وَلاَ دَمَ ، وَإِلاًّ . . فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَٱلْمَذْهَبُ : تَكْمِيلُ ٱلدَّم فِي ثَلَاثِ حَصَيَاتٍ

جميعه ذكره الرافعي في « الشرح » وتبعه في « الروضة » و « شرح المهذب » () ، وحكى في
« الشرح الصغير » على القضاء وجهين في التدارك قبل الزوال ، أصحهما : المنح ؛ لأن ما قبل
الزوال لم يشرع فيه رمي قضاء ولا أداء ، قال : ويجري الوجهان في التدارك ليلاً ، وإن جملناه
أداء .. ففيما قبل الزوال والليل الخلاف ، قال الإمام : والوجه : القطع بالمنع ؛ فإن تعين الوقت
بالأداء ألين () ، وهذا ما أورده في الكتاب فقال : إذا قلنا : أداء .. تأقت بما بعد الزوال . انتهى ،
ومقابل الأظهر في « المنهاج » : أن الرمي المتروك في بعض الأيام لا يتدارك في باقبها كما لا يتدارك
بعدها .

(ولا دم) مع التدارك ، وفي قول : يجب الدم معه ؛ كما لو أخر قضاء رمضان حتى أدركه رمضان آخر.. يقضي ويفدي ، (وإلا) أي : وإن لم يتدارك المتروك (. . فعليه دم) في ترك رمي للوم ، وكذا في اليومين والثلاثة ؛ لأن الرمي فيها كالشيء الواحد ، وفي قول : يجب لترك رمي كل يوم دم ؛ لأنه عبادة برأسها ، وعلى قول عدم التدارك : يجب لكل يوم دم ؛ لفوات رميه بغروب شمسه واستقرار بدله في الذمة ، (والمذهب : تكميل الدم في) ترك (ثلاث حصيات) أيضاً كما يكمل في حلق ثلاث شعرات ، وقيل : إنما يكمل في وظيفة جمرة كما يكمل في وظيفة جمرة يوم النحر ، وفي الحصاة والحصاتين على الطريقين الأقوال في حلق الشعرتين : أظهرها : أن في الحصاة الواحدة مد طعام ، والثاني : درهماً ، والثالث : ثلث دم على الأول ، وسبعه على الناني ، وفي الحصاتين شعف ذلك .

[حكم ترك المبيت ليالي التشريق]

يجب ـ وفي قول: يستحب ـ في ترك المبيت ليالي التشريق دم، وفي قول : في كال ليلة دم، وعلى الأول في الليلة : مد ، وفي قول : درهم ، وفي آخر : ثلث دم ، وفي الليلتين : ضعف ذلك إن لم ينفر قبل الثالثة ، فإن نفر قبلها . . ففي وجه : الحكم كذلك ؛ لأنه لم يترك إلا ليلتين ، والأصح : وجوب الدم بكماله لترك جنس المبيت بمنىٰ ، قال في « شرح المهذب » : وترك المبيت ناسياً كتركه

⁽١) الشرح الكبير (٣/ ٤٤١ ـ ٤٤٢) ، روضة الطالبين (٣/ ١٠٨ ـ ١٠٩) ، المجموع (٨/ ١٧٠) .

⁽٢) نهاية المطلب (٤/ ٣٢٤).

عامداً ، صرح به الدارمي وغيره(١) ، هـٰذا كله في غير المعذورين ، أما هم كأهل سقاية العباس ورعاء الإبل. . فلهم ترك المبيت ليالي منيٰ من غير دم ، روى الشيخان عن ابن عمر : (أنه صلى الله عليه وسلم رخص للعباس أن يبيت بمكة ليالي منىٰ لأجل السقاية)^(٢) ، وروىٰ مالك وأصحاب « السنن الأربعة » وغيرهم عن عاصم بن عدى : (أنه صلى الله عليه وسلم رخص لرعاء الإبل أن يتركوا المبيت بمني . . .) الحديث ، قال الترمذي : حسن صحيح (٣) ، وإذا ترك رمي يوم النحر . . ففي تداركه في أيام التشريق طريقان : أصحهما : أنه على القولين في تدارك رميها ، والثاني : لا يتدارك قطعاً ؛ لأن له أثراً في التحلل بخلاف رميها ، وعلى التدارك : يأتي فيه ما تقدم من كونه أداء وجوازه قبل الزوال ووجوب الترتيب بعده كما صرح بذلك المصنف كابن الصلاح في « مناسکهما »(٤) .

(وإذا أراد الخروج من مكة) بعد فراغ النسك (. . طاف للوداع) روى البخاري عن أنس : (أنه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من أعمال الحج. . طاف للوداع)(°) ، وروى مسلم عن ابن عباس : أنه صلى الله عليه وسلم قال : ﴿ لَا يَنْفُرِنَ أَحَدَ حَتَّىٰ يَكُونَ آخَرَ عَهَدُهُ بِالبِّيتِ ﴾ أي : الطواف بالبيت كما رواه أبو داوود^(١) ، قال في [«] شرح المهذب » : ولو أراد الحاج الرجوع إلىٰ بلده من منیٰ. . لزمه دخول مكة لطواف الوداع إن قلنا : هو واجب ، ولو طاف يوم النحر للإفاضة ثم للوداع ثم أتىٰ منىٰ ثم أراد النفر منها في وقته إلىٰ وطنه. . فقيل : يجزئه ذلك الطواف ، وقيل : لا ، ذكرهما صاحب « البيان » ، وهـاذا الثاني هو الصحيح ، وهو مقتضىٰ كلام الأصحاب انتهىٰ (^{٧٧)} . ومن لـم يكن في نسك وأراد الخروج من مكة ؛ كالمكي يريد سفراً والآفاقي يريد الرجوع إلىٰ وطنه. . طاف للوداع أيضاً في الأصح ؛ تعظيماً للحرم ، وتشبيهاً لاقتضاء خروجه الوداع باقتضاء دخوله الإحرام ،

المجموع (٨/ ١٧٩) . (1)

صحيح البخاري (١٦٣٤) ، صحيح مسلم (١٣١٥) . (٢)

الموطأ (٤٠٨/١) ، أبو داوود (١٩٧٥) ، الترمذي (٩٥٥) ، النسائي (٤١٦٤) ، ابن ماجه (٣٠٣٧). **(T)**

انظر االإيضاح؛ (ص٣٦٧) . (٤)

صحيح البخاري (١٧٥٦) . (0)

صحيح مسلم (١٣٢٧) ، سنن أبي داوود (٢٠٠٢) . (٦)

⁽V)

وَلاَ يَمْكُنُ بَعْدَهُ ، وَهُوَ وَاحِبٌ يُجْبَرُ تَرَكُهُ بِدَمٍ ، وَفِي قَوْلِ : شُنَّةٌ لاَ يُجْبَرُ ، فَإِنْ أَوْجَبَنَاهُ ، فَخَرَجَ بِلاَّ وَوَاعِ فَمَادَ قَبْلَ مَسَاقَةِ الْقَصْدِ . . شَقْطَ اللَّهُمُ ، أَوْ بَعْدَهَا . . فَلاَ عَلَى الصَّحِيحِ . وَلِلْحَائِضِ النَّفُرُ بِلاَّ وَمَاعٍ . وَيُسَنَّ شُوْبُ مَاءٍ زَمْزَمَ ، وَزِيَارَةُ قَبْرِ

والثاني : يجعل طواف الوداع من المناسك فيخصه بذي النسك ، ومن أراد الإقامة بمكة بعد فراغ النسك . . لا يؤمر به ، وقوله : (أراد الخروج) أي : إلىٰ مسافة القصر ، وفي ° شرح المهذب » : ودونها على الصحيح (') .

(ولا يمكن بعده) لحديث ابن عباس السابق ، فإن مكث لغير اشتغال بأسباب الخروج ؟ كشراء متاع أو قضاء دين أو زيارة صديق أو عيادة مريض . . أعاده ، وإن اشتغل بأسباب الخروج ؟ كشراء الزاد وشد الرحل ونحوهما . لم يحتج إلى إعادته ، قال في « الروضة » : ولو أقيمت الصلاة فصلاها . لم يعده (٢٢) ، (وهو واجب يجبر بركه بدم) وجوباً ، (وفي قول : سنة لا يجبر) أي : لا يجب جبره ، ولكن يستحب ، (فإن أوجبناه فخرج بلا وداع فعاد قبل مسافة القصر) وطاف (. . فلا) سقط اللم) كما لو جاوز الميقات غير محرم ثم عاد إليه ، (أو) عاد (بعدها) وطاف (. . فلا) يسقط (على الصحيح) لاستقراره ، والثاني : يسقط كالحالة الأولى ، ويجب العود فيها ، ولا يجب في الثانية .

(وللحائض النفر بلا) طواف (وداع) روى الشيخان عن ابن عباس أنه قال : (أُمرَّ الناسُّ أَن يكونَ آخر عهدهم بالبيت إلا أنه قد خُفُف عن المرأة الحائش)^(٢٢) ، فلو طهرت قبل مفارقة خطة مكة . . لزمها العود والطواف ، أو بعدها . . فلا، والنفساء كالحائض في ذلك، ذكره في ١ شرح المهذب)^(٤).

(ويسن شرب ماء زمزم) للاتباع ؛ رواه الشيخان^(د) ، وروئي مسلم حديث : " إنها مباركة ؛ إنها طعام طعم ^(۱7) ، زاد أبو داورد الطيالسي في " مسنده » : " و شفاء سقم ^(۱۷) ، (وزيارة قبر

⁽١) المجموع (٨/ ١٨٧) .

⁽۲) روضة الطالبين (۳/۱۱۷).

⁽٣) صحيح البخاري (١٧٥٥) ، صحيح مسلم (١٣٢٨) .

⁽٤) المجموع (١٨٦ / ١٨٦) .

⁽٥) صحيح البخاري (١٦٣٥) ، صحيح مسلم (٢٠٢٧) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

⁽٦) صحيح مسلم (٢٤٧٣) عن سيدنا أبي ذر رضى الله عنه .

 ⁽٧) مسند أبي داوود الطيالسي (٦١) عن سيدنا سليمان بن المغيرة رضي الله عنه .

رَسُولِ ٱللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ فَرَاغِ ٱلْحَجِّ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد فراغ العجع) ففي حديث : « من حج ولم يزرني . . فقد جفاني » رواه ابن عدي في « الكامل » وغيره (() ، وروى الدارقطني وغيره : « من زار قبري . . وجبت له شفاعتي »(٢) ، ومفهومه : أنها تجوز لغير زائره ، وفي « شرح المهلف » : زيارة قبره صلى الله عليه وسلم من أهم القربات ، فإذا انصرف الحجاج والمعتمرون من مكة . . استحب لهم استحباباً متأكداً أن يتوجهوا إلى المدينة لزيارته صلى الله عليه وسلم ، وليكثر المتوجه إليها في طريقه من الصلاة والنسليم عليه ، ويزيد منهما إذا أبصر أشجارها مثلاً ، ويستحب أن يغتسل قبل دخوله ، ويلبس أنظف ثيابه ، فإذا دخل المسجد . قصد الروضة ؛ وهي ما بين القبر والمنبر فيصلي تحية المسجد بجنب المنبر ، ثم يأتي القبر فيستقبل رأسه ويستدبر القبلة ، ويبعد منه نحو أربعة أذرع ، فيفف ناظراً إلى أسفل ما يستقبله في مقام الهيبة والإجلال ، فارغ القلب من علائق الدنيا ، ويسلم ولا يرفع صوته ، وأقل السلام عليه : السلام عليك يا رسول الله ، صلى الله عليك وسلم ، وروئ الوروي حتى أرد عليه السلام »()") .

ثم يتأخر إلى صوب يمينه قدر ذراع فيسلم علىٰ أبي بكر رضي الله عنه ؛ فإن رأسه عند منكب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم يتآخر قدر ذراع آخر فيسلم علىٰ عمر رضي الله عنه ، ثم يرجع إلى موقفه الأول قبالة وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتوسل به في حق نفسه ، ويستشفع به إلى ربه سبحانه وتعالىٰ ، ثم يستقبل القبلة ويدعو لنفسه ومن شاء والمسلمين . انتهى(⁽²⁾ .

. . .

 ⁽١) رواه ابن عدي في « الكامل ١ (١٤/٧) وابن حبان في « المجروحين ١ (١٤/٢٤) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

⁽Y) سنن الدارقطني (۲۷۸/۲) والبزار كما في و مجمع الزوائد ؟ (٤/ ٥) من سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما ، قال ابن حجر في و تلخيص الحبير ؟ (٤/ ١٦٤١) : (طرق هذا الحديث كلها ضعيفة ، لكن صححه من حديث ابن عمر : أبو علي ابن السكن في إيراده إياه في أثناء ٥ السنن الصحاح ١ له ، وعبد الحق في و الأحكام ؛ في سكوته عنه ، والشيخ تقي الدين السيكل من المتأخرين باعتبار مجموع طرقه) .

 ⁽٣) سنن أبي داوود (٢٠٤١) وأخرجه أحمد في المسند (٢/ ٥٢٧) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽³⁾ المجموع (A/ ۲۰۱_ ۲۰۳) .

فضناؤا

[في بيان أركان الحج والعمرة]

(فصل : أركان الحج خسسة : الإحرام) به ؟ أي : نية الدخول فيه (والوقوف) بعرفة ؟ للحديث السابق : « أَلَّتِيمَّوُوُّ إِلَّتَيْبِ الْقَبِيقِ ﴾ ، (والطواف) قال تعالىٰ : ﴿ وَلَيَشَوْوُا يَالَيْبِينِ الْقَبِيقِ ﴾ ، (والسعي) روى الدار قطني والبيهةي بإسناد حسن كما قاله في « شرح المهذب ١٩٠٤ : أنه صلى الله عليه وسلم استقبل الناس في المسعىٰ وقال : « يا أيها الناس ؛ اسعوا فإن السعي قد كتب عليكم ١٩٠٤ ، (والحلق إذا جعلناه نسكاً) وهو المشههور كما تقدم ؛ لتوقف التحلل عليه كالطواف ، ولا تجبر) هذاه الخمسة ؛ أي : لا مدخل للجبران فيها بحال ، وقد تقدم ما يجبر بالمدم ، ويسمىٰ بعضاً ، وغيره يسمىٰ هيئة ، (وما سوى الوقوف أركان في العمرة أيضاً) لشمول الأدلة السابقة لها . (ويؤدى النسكان علىٰ أوجه) بأن يحرم بهما معاً ، أو يبدأ بالحج أو بالعمرة ، قالت عائشة : (خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمنا من أهلً بعمرة ، ومنا من أهلً بحج ، ومنا من أهلً بحج و ومؤه) ورواه الشيخان ():

(أحدها : الإفراد ؛ بأن يحج ، ثم يحرم بالعمرة كإحرام المكي) بأن يخرج إلى أدنى الحل فيحرم بها (ويأتي بعملها) هنذه الصورة الأصلية للإفراد ، ويضم إليها صور فوات الشروط الآتية في التمتع على وجه .

(الثاني : القران ؛ بأن يحرم بهما) معاً (من الميقات ، ويعمل عمل الحج فيحصلان) هلذه الصورة الأصلية للقران .

⁽١) الحديث سبق تخريجه .

⁽Υ) المجموع (Λ(ΛΥ)).

⁽٣) نن الدارقطني (٢٥٥/ ٢) كتاب الدحج : باب العواقيت ، البيهقي (٩٧/٥) عن صفية بنت شبية عن نسوؤ من بنى عبد الدار اللاتن أدركن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٤) صحيح البخاري (٤٤٠٨) ، صحيح مسلم (١١٤/١٢١١) .

(ولو أحرم بعمرة في أشهر الحج ثم بحج قبل الطواف. . كان قارناً) يكفيه عمل الحج ؛ روى مسلم : أن عائشة رضي الله عنها أحرمت بعمرة فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدها تبكي ، فقال : ﴿ ما شأنك ؟ ﴾ قالت : حضت وقد حلَّ الناس ولم أحلل ، ولم أطف بالبيت ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : ﴿ أهلي بالحج » ، فقملت ووقفت المواقف ، حتى إذا طهرت . . طافت بالبيت وبالصفا والمروة ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : ﴿ قد حللت من حجك وعمرتك جميماً » () ، وقوله : (قبل الطواف) أي : قبل الشروع فيه ، فلو شرع فيه . لم يصح الإحرام بالحج ؛ لأنه اشتغل بعمل من أعمال العمرة ، (ولا يجوز عكسه في الجديد) وهو : أن يحرم بالحج في أشهره ، ثم بعمرة قبل الطواف للقدوم ، وجوزه القديم ؛ قباساً على العكس ، فيكون قارناً أيضاً ، وفرق الأول بأن إدخال الحج على العمرة يفيد زيادة على أعمالها في بالوقوف والرمي والمبيت ، بخلاف العكس ، ولو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم أدخله عليها في المود . فقبل : لا يصح هذا الإدخال ؛ لأنه يؤدي إلى صحة الإحرام بالحج ثبل أشهره ، وقبل : يصح و لأنه إنما يسير محرماً بالحج وقت إدخاله ، قال في « الروضة » : الثاني أصح () ؛ أي : يصح ؛ لأنه إنما يضارناً ، ولو أحرم بهما بعد مجاوزته الميقات مريداً للإحرام . . كان قارناً أيضاً وإن أساء .

(الثالث : التمتع ؛ بأن يحرم بالممرة من ميقات بلده ويفرغ منها ، ثم ينشىء حجاً من مكة) هداد الصورة الأصلية للتمتع ، ويلزمه فيه دم بشرطه كما سيأتي ، ولو جاوز الميقات مريداً للنسك ثم أحرم بالعمرة وبينه وبين مكة مسافة القصر . . لزمه دم النمتع مع دم الإساءة عند الأكثرين فيكون متمتعاً ، وكذا لو جاوزه غير مريد للنسك ثم بدا له فأحرم بالعمرة . . فإنه يلزمه دم التمتع على ما سيأتي فيكون متمتعاً ، ولو خرج من مكة وأحرم بالحج من الميقات الذي أحرم بالعمرة منه أو من مثل مسافته . . فلا دم عليه كما سيأتي وهو متمتع ، ووجه التسمية بالمتمتع : استمتاعه بمحظورات الإحرام بين العمرة والحج .

⁽١) صحيح مسلم (١٢١٣).

⁽٢) روضة الطالبين (٣/ ٤٥) .

(وأفضلها) أي : أوجه أداء النسكين (: الإفراد ، وبعده التمتع ، وفي قول : التمتع أفضل من الإفراد) وأما القران . فمؤخر عنهما جزما ؛ لأن أفعال النسكين فيهما أكمل منها فيه ، وحكي عن العزني وابن المنذر وأبي إسحاق المروزي : أن القران أفضل منهما () ، ومنشأ الخلاف : اختلاف الرواة في إحرامه صلى الله عليه وسلم ، روى الشيخان عن أنس : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : (البيك عمرة وحجاً) () ، ورويا عن ابن عمر : (أنه صلى الله عليه وسلم أحرم متمتماً) () ، ورويا عن جابر وعائشة : (أنه صلى الله عليه وسلم أفرد الحج) () ، ورواه مسلم عن ابن عباس أيضاً () ، ورواه مسلم عن ابن عباس أيضاً () ، ويأن جابراً منهم أقدم صحبة ، وأشد عناية بضبط المناسك ، وأفعال النبي صلى الله عليه وسلم من لدن خروجه من المدينة إلى أن تحلل ، وشرط المناسل الإفراد : أن يعتمر في سنته ، فلو أخرت عنها . . فكل من التمتع والقران أفضل منه ؛ لأن

(وعلى المتمتع دم) قال تعالىٰ : ﴿ فَنَ تَشَعَّ إِلْلَمْنَ ﴾ أي : بسببها إلى الحج ﴿ فَالسَّيْسَرَ وَيَالَمْنَيَ ﴾ أي : بسببها إلى الحج ﴿ فَالسَّيْسَرَ وَيَالَمْنَيْ ﴾ (بشرط ألا يكون من حاضري المسجد الحرام) قال تعالىٰ : ﴿ وَكَلِكَ لِمَنْ أَمْ يَكُنَ ٱمْلُهُ حَاضِرِي المُسَجِدِ المُحرام) قال تعالىٰ من مكة) كمن المُسَاكِنهم بها .

(قلت : الأصح : من الحرم^(١) ، والله أعلم) والرافعي في « الشرح » حكى الوجهين وقال :

⁽١) انظر ﴿ روضة الطالبين ۗ (٣/ ٤٤) .

⁽٢) صحيح البخاري (٤٣٥٤) ، صحيح مسلم (١٢٣٢) .

⁽٣) صحيح البخاري (١٦٩١) ، صحيح مسلم (١٢٢٧) .

 ⁽³⁾ صحيح البخاري (١٥٦٨) ، صحيح مسلم (١٢١٦) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، وصحيح البخاري (١٥٦٢) ، صحيح مسلم (١١٨/١٢١١) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

⁽٥) صحيح مسلم (١٩٩/١٢٤٠).

⁽٦) قول قرآلمتهاج ٤: (حاضروا المسجد الحرام: من دون مرحلتين من مكة أو من الحرم) هو الصواب، وأما قول قول المحرر ١ (ص١٣٦) : (إن غير الحاضر: من مسكته فوق مرحلتين).. فمقتضاه : أن من مسكته على مرحلتين فقط.. فهو من حاضريه ، وليس هو مراده ، بل نفس المرحلتين له حكم ما فوقه ، فكان الأجود حدف لفظة : (فوق) . قد قاتق المتهاج ٤ (ص٥٧))

وَأَنْ تَقَعَ عُمْرَتُهُ فِي أَشْهُرِ الْحَجَّ مِنْ سَتَتِهِ . وَاَلاَّ يَعُودَ لإحْرَامِ الْحَجَّ إِلَى الْمِيقَاتِ . وَوَفْتُ وُجُوبِ اللَّمِ : إِحْرَامُهُ بِالْحَجِّ ، وَالْأَفْصَلُ : ذَبْحُهُ يَوْمَ النَّخرِ

الثاني هو الدائر في عبارات أصحابنا العراقيين () ، وقال في الشرح الصغير » : إنه أشبه ، وعبارة
الروضة » : وهم مَنْ مسكنُه دون مسافة القصر من الحرم ، وقيل : من نفس مكة () ، والقريب
من الشيء يقال : إنه حاضوه ؛ قال تعالى : ﴿ وَسَمَلَهُمْ عَنِ الْقَرْرَيْةِ الْقِي كَاتَتَ عَاضِرَةَ الْلَيْحَدِ ﴾
أي : قريبة منه ، ومن إطلاق المسجد الحرام على جميع الحرم كما هنا قوله تعالى : ﴿ فَلَا يَقَرُقُوا الْمَحْدَرُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ ؛ والمختار في
قبل دخوله مكة أو عقب دخولها . لزمه دم التمتع على الأصح في الأولى ، والمختار في
« الروضة » في الثانية ؛ لأنه ليس من الحاضرين ، والثاني : يعده منهم () .

(وأن تقع عمرته في أشهر العجع من سنته) أي : الحج ، فلو وقعت قبل أشهره أو فيها والحج في سنة قابلة . فلا دم ، ولو أحرم بها قبل أشهره وأثن بجميع أفعالها في أشهره .. ففي قول : يجب الدم ، والأظهر : لا ؛ لنقدم أحد أركانها ، ولو تقدم بعض أفعالها أيضاً . فأولئ : ألا يجب الدم ، وعلى الأول قبل : يجب ، والأصح : لا .

(والأيعود لإحرام العج إلى الميقات) الذي أحرم بالعمرة منه ، فلو عاد إليه أو إلى مثل مسافته وأحرم بالحج . . فلا دم ، وكذا لو عاد إلى ميقات أقرب إلى مكة من ميقات عمرته وأحرم منه . . . لا دم عليه في الأصح ؛ لانتفاء تمتعه وترفهه ، ولو أحرم به من مكة ثم عاد إلى الميقات . . سقط عنه الدم في الأصح ، ثم الشرط الثاني مناط وجوب الدم ، والخارج بالأول والثالث كالمستثنى منه ، ولا تعتبر هذا الشروط في التسمية بالمتمتع ، وقبل : تعتبر فيها أيضاً ، حتى لو فات شرط منها . . يكون مفرداً .

(ووقت وجوب اللم : إحرامه بالحج) لأنه حينتذ يصير متمتماً بالعمرة إلى الحج ، ولا تتأقت إراقته بوقت ؛ وهو دم شاة بصفة الأضحية ، ويقوم مقامها سبع بدنة أو سبع بقرة ، (والأفضل : ذبحه يوم النحر) ويجوز قبل الإحرام بالحج بعد التحلل من العمرة في الأظهر ، ولا يجوز قبل التحلل منها في الأصح .

⁽١) الشرح الكبير (٣٤٨/٣).

⁽٢) روضة الطالبين (٢/ ٤٦) .

⁽٣) روضة الطالبين (٣/ ٤٦) .

(فإن عجز عنه في موضعه) وهو الحرم ؟ بأن لم يجده فيه أو لم يجد ما يشتريه به فيه (. . وسام) بدله (عشرة أيام ؛ ثلاثة في الحج تستحب قبل يوم عرفة) لأنه يستحب للحاج فطره كما تقدم في صوم التطوع ، ولا يجوز تقديمها على الإحرام بالحج ؛ لأنها عبادة بدنية فلا تقدم على وقنها ، ولا يجوز له صوم شيء منها في يوم النحر ولا في أيام التشريق ، وجوز صومها له القليم كما تقدم في (كتاب الصيام) ، (وسبعة إذا رجع إلى أهله في الأظهر) قال تمالى : ﴿ فَنَ ثُمْ يَهِدَ فَهِيكَا أَيْكَةَ لَكُمْ وَنَهَا الله الله الله الله الله والله القليم كما تقدم للم يجد . . فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله » رواه الشيخان (ا ، والله ين ، في المحج وسبعة إذا رجع إلى أهله » رواه الشيخان أي و للنهي : إذا في من الحج ؛ لأن قوله تعالى : ﴿ وَسَيَعَ إِنَا رَبَيْتَمَ مُ مسبوق بقوله : ﴿ نَسَرَقَ أَيَامِ فَي لَقَهَى فنتصوف أيه اللفراغ رجع عما كان مقبلاً عليه من الأعمال ، وعلى الأول : لو توطن مكة بعد فراغه من الحج . . صام بها ، وإن لم يتوطنها . لم يجز صومه بها ، ولا يجوز صومها في الطريق إذا توجه وعلى الثاني : لو أخره حتى رجع إلى وطنه . . جاز ، بل هو أفضل ؛ خروجاً من الخلاف ، وفي قول : التقديم أفضل ؛ مبادرة إلى الواجب ، وعلى القولين : لا يصح صوم شيء من السبعة في أيام النشريق ؛ لأنه بَعْدُ في الحج . .

(ويندب تنابع الثلاثة ، وكذا السبعة) وحكي قول مخرج من كفارة اليمين : أنه يجب فيهما التتابع .

(ولو فاته الثلاثة في الحج) ورجم إلى أهله (. . فالأظهر : أنه يلزمه أن يفرق في قضائها ببنها وبين السبعة) كما في الأداء ، والثاني : يقطع النظر عن الأداء ، وعلى الأول : يكفي التفريق بيوم في قول ، والأظهر : يفرق بأربعة أيام ، ومدة إمكان سيره إلى أهله على العادة الغالبة ؛ لتتم محاكاة القضاء للأداء ، وإن قلنا : يجوز له صوم أيام التشريق . كفى التفريق بمدة إمكان السير ، واذا قلنا : الرجوع الفراغ من الحج ، وقلنا : ليس له صوم أيام التشريق .. فرق بأربعة أيام ، وفي قول :

⁽١) صحيح البخاري (١٦٩١) ، صحيح مسلم (١٢٢٧) عن سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

وَعَلَى ٱلْفَارِنِ دُمْ كَدَمِ ٱلتَّمَتُّعِ . قُلْتُ : بِشَرْطِ ٱلاَّ يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ، وَاللهُ أَغَلَمُ .

بيوم ، وفي آخر : لا يلزم التفريق ، وإن قلنا : له صومها. . لم يجب التفريق ، وقيل : يجب بيوم ؛ ليقوم مقام انفصال الثلاثة في الأداء عن السبعة بكونها في الحج ، والحاصل : خمسة أقوال ، وما بعد الخامس متداخل ، وفي سادس مخرج : أنها لا تقضى ويستقر الهدي في ذمته بدلها ، وفواتها بفوات يوم عرفة ، وإن جوزنا له صوم أيام التشريق . . فيفوات أيامه وإن تأخر طواف الركن عنها ؛ لأن تأخيره بعيد في العادة ، فلا يقع الصوم قبله بعدها مراداً من قوله تعالىٰ : ﴿ تَلْتَكُونَاكُم وَقِيل : يقع .

(وعلى القارن دم كدم التمتع) في صفته وبدله عند العجز عنه .

(قلت) كما قال الرافعي في (الشرح (``): (بشرط ألا يكون من حاضري المسجد الحرام ، والله أعلم) كما في المتمتع الملحق به القارن فيما ذكر بطريق الأولى ؛ فإن أفعال المتمتع أكثر من أفعاله ، وروى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها : (أنه صلى الله عليه وسلم ذبح عن نساته البقر بوم النحر ، قالت : وكن قارنات)^(٢) ، ولو دخل القارن مكة قبل يوم عرفة ثم عاد إلى الميقات . سقط عنه الدم كما يسقط عن المتمتع إذا عاد بعد الإحرام بالحج إلى الميقات ، وقبل : لا يسقط ، والفرق : أن اسم القران لا يزول بالعود إلى الميقات ، بخلاف التمتع .

* * *

⁽١) الشرح الكبير (٣٤٦/٣).

⁽٢) صحيح البخاري (١٧٠٩) ، صحيح مسلم (١٢١/ ١٢١١) .

بابش محزَّهات الإحرام

(باب محرمات الإحرام)

أي : ما يحرم بسبب الإحرام .

(أحدها: ستر بعض رأس الرجل) مع البعض الآخر أو لا (بما يعد ساتراً) من مخيط أو غيره ؛ كقلنسوة وعمامة وخرقة وعصابة ، وكذا طين ثخين في الأصح ، (إلا لحاجة) كمداواة أو حر أو برد. . فيجوز وتجب الفدية ، واحترز بـ(الرجل) عن المرأة ، وبـ(ما يعد ساتراً) عما لا يعد ؛ كوضع يده أو يد غيره ، أو زنبيل أو حمل ، والتوسد بوسادة أو عمامة ، والانغماس في الماء ، والاستظلال بالمحمل وإن مس رأسه وشده بغيط لمنع الشعر من الانتشار وغيره .

(ولبس المخيط) كالقميص (أو المنسوج) كالزرد (أو المعقود) كجبة اللبد (في سائر) أي :
باقي (بدنه) أي : الرجل ، (إلا إذا لم يجد غيره). . فيجوز لبس السراويل منه ، والخفين إذا
قطعا أسفل من الكعبين ، ولا فدية ، وإن احتاج إلى لبس المخيط لمداواة أو حر أو برد . . جان
ووجبت الفدية كما تقدم في الستر ، وإن ستر أو لبس المخيط من غير عفر . . وجبت الفدية ، ومن
المحرم عليه : القفاز وسيأتي ، وألحق به ما لو اتخذ لساعده مثلاً مخيطاً ، أو للحيته خريطة يغلقها
بها إذا خضبها ، (ووجه المرأة كرأسه) أي : الرجل في حرمة الستر المذكور فيه ، إلا لحاجة . .
فيجوز وتجب الفدية كما تقدم ، وإن سترته من غير عذر . . وجبت الفدية .

(ولها لبس المخيط) في الرأس وغيره ، (إلا القفاز في الأظهر) وهو مخيط محشو بقطن يعمل للبدين ؛ ليقيهما من البرد ويزر على الساعدين ، روى الشيخان : أنه صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي خر من بعيره ميتاً : « لا تخمروا رأسه ؛ فإنه يبعث يوم القيامة ملمياً ^(١١)، وأنه صلى الله عليه وسلم قال : « لا يلبس المحرم القميص ولا السراويل ولا البرنس ولا العمامة

⁽١) صحيح البخاري (١٢٦٥) ، صحيح مسلم (١٢٠٦) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

ولا الخف ، إلا ألا يجد النعلين . فليلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين ، ولا تلبس من الثياب ما مسه ورس أو زعفران » ، زاد البخاري : « ولا تتنقب المرأة ، ولا تلبس القفازين ^{۱۱۲} ، ورويا : أنه صلى الله عليه وسلم قال : « السراويل لمن لم يجد الإزار ^{۱۳۲} ، وروى مسلم : « من لم يجد إزاراً . فليلبس سراويل ^{۱۳۲۱} ، وروى الشافعي في « الأم » عن سعد بن أبي وقاص : أنه كان يأمر بناته بلبس القفازين في الإحرام⁽⁴⁾ ، وروى الدارقطني والبيهقي حديث : « ليس على المرأة إحرام إلا في وجهها » ، قالا : والصحيح : وقفه على ابن عمر راويه (°) .

والأصل في وجوب الفدية : قوله تعالى : ﴿ فَنَى كَانَ يَنْكُم مَرِيشًا أَوْبِية أَدَى تِن رَأْسِهِ، فَيَوَنِيّكُ ﴾ أي : فحلق . ففدية ، وقيس على الحلق باقي المحرمات ؛ للعذر ، فلغيره أولى ، ثم اللبس مرعي في وجوب الفدية على ما يعتاد في كل ملبوس ، فلو ارتدئ بقميص أو اتزر بسراويل . فلا فدية ؛ كما لو اتزر بإزار ملفق من رقاع ، ولو لم يجد رداء . لم يجز له لبس القميص ، بل يرتدي به ، ولو لم يجد إزاراً ووجد سراويل يتأتى الانزار به على هيته . . انزر به ولم يجز له لبسه كما صرح به في « شرح المهذب ، (() ، والسراد بعدم وجدان الإزار أو النملين المذكور في الحديث : ألا يكون في ملكه ، ولا يقدر على تحصيله بشراء أو استنجار بعوض مثله أو استمارة ، بخلاف الهبة . . فلا يلزم قبولها ؛ لعظم المنة فيها ، وإذا وجد الإزار أو النعلين بعد لبس السراويل أو الخفين الجبائز له . . .

ويجوز له أن يعقد الإزار ويشد عليه خيطاً ليثبت ، وأن يجعل له مثل الحجزة ، ويدخل فيها التكة إحكاماً ، وأن يغرز طرف ردائه في طرف إزاره ، ولا يجوز عقد الرداء ولا خله بخلال أو مسلة ، ولا ربط طرفه إلى طرفه بخيط ونحوه ، فإن فعل ذلك . . لزمته الفدية ؛ لأنه في معنى المخيط من حيث إنه مستمسك بنفسه ، قاله في « شرح المهذب » () ، ولا بد للمرأة أن تستر من الوجه القدر

 ⁽١) صحيح البخاري (١٨٣٨) ، صحيح مسلم (١١٧٧) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

 ⁽۲) صحيح البخاري (٥٨٥٣) ، صحيح مسلم (١١٧٨) عن سيدنا ابن عباس رضى الله عنهما .

 ⁽٣) صحيح مسلم (١١٧٩) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .
 (٤) الأم (٣/ ٣٠) .

 ⁽۵) سنن الدارقطني (۲۹۱۶) ، السنن الكبرئ (۲/۵) عن سيدنا ابن عمر رضى الله عنهما .

⁽⁷⁾ المجموع (٧/ ٢٣٢).

⁽V) المجموع (٧/ ٢٣٠) .

اليسير الذي يلي الرأس ؛ إذ لا يمكن استيعاب ستر الرأس الواجب إلا به ، ولها أن تسدل على وجهها ثوباً متجافياً عنه بخشبة ونحوها ؛ لحاجة من حر أو برد أو فتنة ونحوها أو لغير حاجة ، فإن وقعت الخشبة فأصاب الثوب وجهها بغير اختيارها ورفعته في الحال.. فلا فدية ، وإن كان عمداً أو استدامته . لزمها الفدية ، فال في « شرح المهلب » : ما ذكر في إحرام المرأة ولبسها لم يفرقوا فيه بين الحرة والأمة ، وشذً القاضي أبو الطبب فحكي وجهاً : أن الأمة كالرجل في حكم الإحرام ، ووجهين فيمن نصفها حر ونصفها رقيق . . هل هي كالأمة أو كالحرة .

وإذا ستر الخنثى المشكل رأسه فقط أو وجهه فقط . . فلا فدية ، وإن سترهما . . وجبت (١١) .

وفي « شرح المهذب » عن القاضي أبي الفتوح : وليس له كشفهما ؛ لأن فيه تركأ للواجب ، وله كشف الوجه ، قال صاحب « البيان » : وقياسه : وليس المخيط ، ويستحب أن يستتر بغيره ؛ لجواز كونه رجلاً ، فإن ليسه . . فلا فلدية ؛ لجواز كونه امرأة ، وقال القاضي أبو الطيب : لا خلاف أنا نامره بالستر وليس المخيط كما نامره أن يستتر في صلاته كالمرأة ولا تلزمه الفدية ؛ لأن الأصل براءته ، وقيل : تلزمه ؛ احتياط ٢٠٠١ .

(الثاني) من محرمات الإحرام: (استعمال الطيب في ثوبه أو بدنه) كالمسك والكافور، والورس، وهو أشهر طيب في بلاد اليمن، والزعفران وإن كان يطلب للصبغ والتداوي أيضاً، وقد تقدم ذكره مع الورس في الحديث في الثوب، وقيس عليه البدن، وعليهما بقية أنواع الطيب، وأدبرج فيه ما معظم الغرض منه رائحته الطبية ؛ كالورد والياسمين، والنرجس والبنفسج ، والريحان الفارسي، وما اشتمل على الطيب من الدهن ؛ كدهن الورد ودهن البنفسج ، وعد من استعمال الطبب أن يأكله أو يحتقن به أو يستعط، وأن يحتوي على مجمرة عود فيتبخر به ، وأن يشد المسك أو العنبر في طرف ثوبه ، أو تضعه المرأة في جيبها ، أو تلبس الحلي المحشوبه ، وأن يجلس أو ينام على فراش مطيب أو أرض مطيبة ، وأن يدوس الطيب بنعله ؛ لأنها ملبوسة .

ومعنى استعمال الطيب في محل: إلصاقه به تطيباً، فلا استعمال بشم ماء الورد، ولا يحمل المسك ونحوه في كيس أو نحوه ، ولا بأكل العود أو شده في ثوبه ؛ لأن التطيب به إنما يكون بالنبخر به ، ولا يحرم على المحرم استعمال الطيب جاهار بكونه طيباً ، أو ظاناً أنه يابس لا يعلق به منه شيء ، أو

⁽¹⁾ المجموع (A/ 377).

⁽٢) المجموع (٨/ ٢٣٤) ، البيان (١٥٧/٤) .

وَدَهْنُ شَعْرِ الرَّأْسِ أَوِ اللَّحْيَةِ ، وَلاَ يُكُرَهُ غَسْلُ بَكَنِهِ وَرَأْسِهِ بِخِطْمِيٍّ . النَّالِكُ : إِزَالَةُ الشَّمْرِ أَوِ الظُّفُرِ ، وَتَكَمْلُ النَّهِدْيَةُ فِي لَلَاثِ شَعَرَاتِ أَوْ ثَلاَقةٍ أَظْفَارٍ ،

ناسياً لإحرامه ، ولا فدية في ذلك ، ولا فيما إذا ألقت عليه الربيح الطيب ، لكن يلزمه المبادرة إلىٰ إزالته في هنذه الصورة وفيما قبلها عند زوال عذره ، فإن أخر . . وجبت الفدية كما تجب في استعماله المحرم ، وتجب فيه المبادرة إلى الإزالة أيضاً .

(ودهن شعر الرأس^(١) أو اللحية) بدهن غير مطيب ؛ كالزيت والسمن ، والزبد ودهن اللوز ؛ لما فيه من التزين المنافي لحديث : «المحرم أشعث أغبر »^(٢) أي : شأنه المأمور به ذلك ، ففي مخالفته بالدهن المذكور الفدية ، وفي دهن الرأس المحلوق الفدية في الأصح ؛ لتأثيره في تحسين الشعر الذي ينبت بعده ، ولا فدية في دهن رأس الأقرع والأصلع وذقن الأمرد ، ويجوز استعمال هـٰذا الدهن في سائر البدن شعره ويشره ؛ لأنه لا يقصد به تزيينه ، ويجوز أكله ، (ولا يكره غسل بدنه ورأسه بخطمي) أو سدر ؛ أي : يجوز ذلك ، لكن المستحب ألا يفعل ، وحكى قديم بكراهته ؛ لما فيه من التزيين ، ولا فدية فيه ، وفارقه دهن شعر الرأس بأن فيه مع التزيين التنمية . (الثالث) من محرمات الإحرام : (إزالة الشعر)(٣) من الرأس أو غيره ، حلقاً أو غيره ، (أو الظفر) من اليد أو الرجل قلماً أو غيره ؛ قال تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَحَلِقُوا رُءُوسَكُو حَتَّى بَلُغَ الْمَدَّى تَجَلَّهُ ﴾ ، وقيس علىٰ شعر الرأس : شعر باقى الجسد ، وعلى الحلق : غيره ، وعلىٰ إزالة الشعر : إزالة الظفر ؛ بجامع الترفه في الجميع ، والمراد بـ(الشعر) : الجنس الصادق بالواحدة فصاعداً لما سيأتي ، (وتكمل الفدية في ثلاث شعرات ، أو ثلاثة أظفار) لأنها تجب على المعذور بالحلق ؛ للآية كما سيأتى فعلىٰ غيره أولىٰ ، والشعر يصدق بالثلاث ، وقيس بها : الأظفار ، ولا يعتبر جميعه بالإجماع ، ويعتبر إزالة الثلاث أو الثلاثة دفعة واحدة في مكان واحد ، ولو حلق جميع شعر رأسه دفعة واحدة في مكان واحد. . لم يلزمه إلا فدية واحدة ؛ لأنه يعد فعلاً واحداً ، وكذا لو حلق شعر رأسه وبدنه على التواصل ، ويقاس بالشعر في ذلك : الأظفار من اليدين والرجلين .

 ⁽١) قولهما : (يحرم عليه دهن شعر الرأس) احترزوا بالشعر عن دهن رأس الأصلع الذي لا شعر له لفساد منبته .
 دقائق السنهاج ١ (ص٧٥) .

 ⁽٢) أورده غير واحد من الأثمة ، والذي في المستدرك (٢١ / ٤٦٥) وغيره : انظروا إلى عبادي شعثاً غبراً ، عن
سيدنا أبي هريرة رضى الله عنه .

[.]٣٪ قول «المُنهاج»: (يعترم إزالة شعر المعترم) إنما قال: (إزالة) ليتناول الحلق والنتف والإحراق والقص والإزالة بالنورة وغير ذلك؛ فهو أحسن وأعم من عبارة من يقتصر على الحلق. «دقائق المنهام» (ص٧٥-٨٥).

وَالأَظْهُرُ : أَنَّ فِي الشَّعْرَةِ مُدَّ طَعَام ، وَفِي الشَّمْرَتَيْنِ مُدَّيْنِ ، وَلِلْمَعْذُورِ أَنْ يَخْلِقَ وَيَغْدِينَ . الزايعُ : الْحِمَاعُ ، وَتَفَسُّدُ بِهِ الْمُمْرَةُ ، وَكَذَا الْمَجُّ قَبْلَ النَّحَلُّلِ الأَوَّلِ ، وَتَحِبُ بِهِ : بَنَنَةٌ ، وَالْمُفِيُّ فِي فَاسِدِهِ ،

ولو حلق شعر رأسه في مكانين أو في مكان واحد لكن في زمانين متفرقين. . وجبت فديتان ، وقيل : واحدة ، ولو حلق ثلاث شعرات في ثلاثة أمكنة أو ثلاثة أوقات متفرقة . . وجب في كل واحدة ما يجب فيها لو انفردت ، وقد ذكره في قوله : (والأظهر : أن في الشعرة مد طعام ، وفي الشعرتين مدين) والثاني : في الشعرة درهم ، وفي الشعرتين درهمان ، والثالث : ثلث مم وثلثان علىٰ قياس وجوب الدم في الثلاث عند اختياره ، والأولان قالا : تبعيض الدم عسر ، فعدل الأول منهما إلى الطعام ؛ لأن الشرع عدل الحيوان به في جزاء الصيد وغيره ، والشعرة الواحدة هي النهاية في الفلة ، والمد أقل ما وجب في الكفارات فقوبلت به ، وعدل الثاني إلى القيمة ، وكانت قيمة الشاة في عهده صلى الله عليه وسلم ثلاثة دراهم تقريباً ، فاعتبرت عند الحاجة إلى التوزيع ، وتجري كان عذره لكثرة القمل أم للتأذي بجراحة أو بالحق (أن يحلق ويفدي) للآية المتقدمة ، وسواء كان عذره لكثرة القمل أم للتأذي بجراحة أو بالحر .

(الرابع) من محرمات الإحرام: (الجماع) قال تعالى: ﴿ فَلَا رَفَتُ فَسُوكَ وَلَا حِمْالً فِي الْحَمْةِ ﴾ أي: فلا ترفئوا ولا تفسقوا، والرفث: مفسر بالجماع، (وتفسد به العمرة) قبل الحلق إن المحتاة فسكا، وإلا.. فقبل السعي، (وكذا الحج) يفسد به (قبل التحلل الأول) بعد الوقوف أو جعلناه نسكا، وإلا .. فقبل اللسعي، (وكذا الحج) يفسد به (قبل العمرة في ضمن القران أيضاً فيه ، ولا يفسد به بين التحللين، وقبل: يفسد، ولا تفسد به العمرة في ضمن القران أيضاً كالتجعال به، وقبل: تفسد به إن لم يأت بشيء من أعمالها، واللواط كالجعاع، وكذا إتيان البهيمة على الصحيح، ولا فساد بعماع الناسي والجاهل بالتحريم ومن جن بعد أن أحرم عاقلاً في المجلع المفسد (بدنة) وقبل: لا يجب في إفساد العمرة إلا شأة، وفي الجماع بين التحللين؛ بناء على عدم الفساد به شأة، وفي قول: بدنة، ولو جامع ثانياً بعد أن فسد حجه بالجماع.. وجب في الجماع الثاني شأة، وفي قول: بدنة، ولو كانت المرأة محرمة أيضاً وفسد حجها بالجماع؛ بأن طاوعته.. فلا بدنة عليها في الأظهر، والبدنة: الواحد من الإبل ألهر ذكراً كان أو أنثياً ،

(والمضي في فاسده) أي : المذكور من حج أو عمرة بأن يتم ؛ قال تعالىٰ : ﴿ تَأْيَتُوا َلْمُتَنَّعُ وَالْمُتَرَّعُ يَهُ ﴾ ، هو يتناول الصحيح والفاسد ، وغير النسك في العبادات لا يمضي في فاسده ؛ إذ يحصل وَٱلْفَضَاءُ وَإِنْ كَانَ نُشُكُهُ تَطَوُّعاً ، وَٱلاَّصَحُّ : أَنَّهُ عَلَى ٱلْفَوْرِ . ٱلْخَامِسُ : ٱصْطِيَادُ كُلُّ مَأْكُولٍ بَرَّيُّ

الخروج منه بالفساد ، (والقضاء) اتفاقاً ، (وإن كان نسكه تطوعاً) . فإن النطوع منه يصير بالشروع فيه فرضاً ؛ أي : واجب الإتمام كالفرض ، بخلاف غيره من التطوع (والأصح : أنه) أي : القضاء (على الفور) والثاني : على التراخي كالأداء ، والأول نظر إلى تضيقه بالشروع فيه ، ويقر القضاء عن المفسد ويتأدئ به ما يتأدئ بالمفسد لولا الفساد من فرض الإسلام أو غيره ، ويلزمه أن يحرم في القضاء مما أحرم منه في الأداء من ميقات ، أو قبله من دويرة أهله أو غيرها ، وإن كان جاوزه غير مريد في المحتات مريداً للنسك . . لزمه في القضاء الإحرام منه ، وكذا إن كان جاوزه غير مريد في الأصح .

هذا ؛ إن سلك في القضاء طريق الأداء ، قال في « الروضة » : ولا يلزمه سلوكه بلا خلاف ، لكن يشترط إذا سلك غيره . . أن يحرم من قدر مسافة الإحرام في الأداء (() يعني : إن لم يكن جاوز الميقات غير محرم كما تقدم ، ولا يلزمه أن يحرم في مثل الزمن الذي أحرم فيه بالأداء ، فله التأخير عنه والتقديم عليه ، ويتصور قضاء الحج في عام الإفساد ؛ بأن يحصر بعد الإفساد ويتعذر عليه المضي في الفاسد فيتحلل ، ثم يزول الحصر والوقت باق فيشتغل بالقضاء ، ولو أفسد القضاء بالجماع . لزمته الكفارة ، ولزمه قضاء واحد .

بْنَيْكَيْهُ

[حكم مقدمات الجماع للمحرم]

يحرم على المحرم مقدمات الجماع بشهوة ؛ كالمفاخذة والقبلة واللمس قبل التحلل الأول في الحج ، وقبل المحلق ألل المدنة وإن الحج ، وقبل الحلق في العمرة ، ولا يفسد بشيء منها النسك ، وتجب به الفدية لا البدنة وإن أنزل ، والاستمناء بالبد يوجب الفدية في الأصح ، ولا فدية على الناسي بلا خلاف ، ويلحق به الجامل بالتحريم ومن أحرم عاقلاً ثم جن ؛ أخذاً مما تقدم في (الجماع) ، ولو باشر دون الفرج ثم جامع . . دخلت الشاة في البدنة في الأصح .

章 泰

(الخامس) من محرمات الإحرام : (اصطياد كل) صيد (مأكول بري) من طير أو دابة ، وكذا

⁽١) روضة الطالبين (٣/١٤٠).

وضع اليد عليه بشراء أو غيره ؛ قال تعالىٰ : ﴿ وَمُومَ عَلَيْكُمْ صَيْدٌ الْآيَرِ مَا وَمُشَدِّ مُرُما ﴾ أي : أخذه ، ولا فوق بين المسلوك وغيره ، ولا توحش إنسي. لم يحرم التعرض له ، ولا يحرم التعرض لغير المأكول ؛ فمنه ما هو مؤذ . فيستحب قتله ؛ كالنمر والنسر ، ومنه ما فيه منفعة ومضرة كالفهد والصقر . فلا يستحب قتله ؛ لنفعه ، ولا يكره ؛ لضرره ، ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كالسرطان والرخمة . فيكره قتله ، ويحل اصطباد البحري ؛ وهو ما لا يعيش لله يعيش فيه وفي البر . فكالبري .

(قلت) كما قال الرافعي في «الشرح»: (وكذا المتولد منه)(١) أي: من المأكول البري (ومن غيره) (٢) يحرم اصطياده (والله أعلم) احتياطاً، ويصدق غيره بغير المأكول من وحشي أو إنسي، وبالمأكول غير البري؛ أي: الإنسي، مثالها: المتولد من الضبع والذئب، والمتولد من الحامرا الوحشي والحمار الأهلي، والمتولد من الطبي والشاة.

(ويحرم ذلك) أي : اصطياد المأكول البري والمتولد منه ومن غيره (في الحرم على الحلال) ويحرم عليه وضع اليد عليه بشراء أو غيره ؛ كما يؤخذ من « شرح المهذب * كل على صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة : « إن هنذا البلد حرام بحرمة الله تعالى ، لا يعضد شجره ، ولا ينفر صيده . . . » الحديث ، رواه الشيخان (كل أي : كل يجوز تنفير صيده لمحرم ولا حلال ، فاصطياده وما ذكر معه أولي ، وقيس على مكة باقي الحرم ، وقوله : (في الحرم) : حال من (ذا) المشار به إلى الاصطياد ، وهو نسبة متعلقة بالصائد والمصيد ، صادق بما إذا كانا في الحرم أو أحدهما فيه ، والآخر في الحرل ، كا نرمل من الحرم صيداً في الحل ، أو من الحل صيداً في الحرم ، أو أرسل كلباً في الصورتين . فيحرم في جميع ذلك .

(فإن أتلف) من حرم عليه الاصطياد المذكور من محرم أو حلال كما تقدم (صيداً) مما ذكر

الشرح الكبير (٣/ ٤٩٥).

⁽٢) قول أ المنتهاج ٤ : (يحرم اصطباد مأكول بري ومتولد منه ومن غيره) ، يدخل في قوله : (منه ومن غيره) شيئان ، أحدهما : المتولد من مأكول وغير مأكول ، والثاني : المتولد من شاة وضبع أو غلبي ؛ فإنه متولد من صيد وغيره ، وهو حرام بلا خلاف ، وقل من نبه عليه . • « دقائق المنهاج ٤ (ص٥٠٨) .

^{.(}٣) المجموع (٧/ ٢٧٥).

⁽٤) صحيح البخاري (٣١٨٩) ، صحيح مسلم (١٣٥٣) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

ضَمِنَهُ ؛ فَفِي ٱلنَّعَامَةِ : بَدَنَةٌ ، وَفِي بَقَرِ ٱلْوَحْشِ وَحِمَارِهِ : بَقَرَةٌ ، وَٱلْغَزَالِ : عَنْزٌ ،

مملوكاً أو غير مملوك (. . ضمنه) بما سيأتي ؛ قال تعالىٰ : ﴿ لاَ تَقَالُواْ اَلْتَيَادَ وَأَشَّمُ مُرَّا وَمَنَ فَلَا يُوعِنُمُ مُرَّا وَمَ عَلَى المحرم : الحلال المذكور ؛ بجامع حرمة الاصطياد ، ولو تسبب في تلف الصيد ؛ كأن أرسل كلباً فاتلفه ، أو نصب الحلال شبكة في الحرم ، أو نصبها الححرم حيث كان فتعلق بها صيد وهلك . ضمنه كما لو أتلفه ، ولو تلف في يد المحرم صيد من صيد . ضمنه كالغاصب ؛ لحرمة إساكه ، وكذا لو تلف في يد الحلال في الحرم صيد من الحرم . يضمنه ؛ لما ذكر ، بخلاف ما لو أدخل معه إلى الحرم صيداً مملوكاً له . فله إساكه فيه ولنجه والتصرف فيه كيف شاء ؛ لأنه صيد حل ، ولو أحرم من في ملكه صيد بيده . . زال ملكه عنه ولزمه إرساله وإن تحلل ، ولا يملك محرم صيده ويلزمه إرساله ، وما أخذه من الصيد بشراه . ولا يملك ؛ لعدم صحة شرائه ، ويلزمه وره إلى مالكه ؛ ويقاس بالمحرم في المسألتين : الحلال في الحرم ، ثم لا فرق في الضمان بالإتلاف وغيره بين العامد والخاطيء والناسي للإحرام ، وفي « المهذب » وغيره : والجاهل بالتحريم () ، كما في الضمانات الواجبة للآدميين ، ولا مفهوم دار متعداً) في الآية .

نعم ؛ لو صال صيد على محرم أو على حلال في الحرم فقتله دفعاً.. فلا ضمان ، ولو خلص المحرم صيداً من فم سبع أو هرة أو نحوهما وأخذه ليداويه أو يتعهده فمات في يده.. لم يضمنه في الأظهر ، ولو أحرم ثم جُنَّ فقتل صيداً. لم يجب ضمانه في الأظهر ، ويقاس به في المسألتين : الحلال في الحرم على قتل صيد فقتله.. فلا جزاء عليه في وجه ، والوأصح : عليه الجزاء ويرجع به على الآمر .

ثم الصيد ضربان : أحدهما : ما له مثل من النعم في الصورة والخلقة على التقريب.. فيضمن
به ، ومنه : ما فيه نقل عن السلف. . فيتيع ؛ قال تعالى : ﴿ يَكُمُّ بِهِ. ذَوَا عَدُلُو يَسَكُمُ ﴾ ، ﴿ فَفي النعامة) الذكر أو الأنثى : (بدنة) أي : واحد من الإبل ، ﴿ وفي بقر الوحش) أي : الواحد منه (وحماره : بقرة) أي : واحد من البقر ، ﴿ و ﴾ في ﴿ الغزال : عنز) وهي الأنثى من المعز التي
تمت لها سنة ، والغزال : ولد الظبية إلى أن يطلع قرناه ، ثم يسمى الذكر ظبياً ، والأنفى ظبية ، وهما المراد بالغزال هنا ؛ ليناسب كبر العنز ، ويجب فيه بمعناه الأصلى ما يجب في الصغار ، قاله

⁽¹⁾ المجموع (V/VY).

الإمام (١) ، (و) في (الأرنب: عناق) وهي الأنثى من المعز من حين تولد ما لم تستكمل سنة ، و و) في (اليربوع) وهو معروف: (جفرة) وهي الأنثى من المعز إذا بلغت أربعة أشهر ، والمراد من العناق: ما فوق الجفرة ؛ فإن الأرنب خير من اليربوع ، وفي الضبع: كبش ، روى البيعقي عن عمر وعلي وابن عباس ومعاوية: أنهم قضوا في النعامة ببدئة (١) ، وعن ابن عباس: أنه قضى في الربوع أولي عبيدة وعروة بن الزبير: أنهم قضوا في حمار الوحش ويقره ببقرق (٥) ، وعن ابن عباس: أنه قضى في اليربوع بعفر أو جفرة (٥) ، وعن عمر وابن عوف : أنهما حكما في اللبي بشاة (١) ، وعن عمر وابن عوف: أنهما حكما في اللبي بشاة (١) ، وعن عمر ابن عوف : أنهما حكما في اللبي بشاة عن أبي الزبير ، عن عوف وسعد: أنهما حكما في اليربوع عرف ابن عباس : في البربوع بعبر : أن عمر قضى في الطبي بتيس أعفر (١) ، وروى الشافعي عن مالك عن أبي الزبير ، عن بهجفرة ، وهذا إسناده صحيح مليح (١) .

(وما لا نقل فيه) عن السلف (. . يحكم بمثله) من النعم (عدلان) فقيهان فطنان، ثم الكبير من الصيد يفدى بالكبير من مثله من النعم ، والصغير بالصغير ، ويجزىء فداء الذكر بالأنثى وعكسه ، والمريض بالمريض ، والمعيب بالمعيب ؛ إذا اتحد جنس العيب كالعور ، وإن كان عور أحدهما في الهين والآخر في اليسار ، فإن اختلف كالعور والجرب . فلا ، ولو قابل المريض بالصحيح أو المعيب بالسليم . . فهو أفضل ، قال في « شرح المهلب » : ويفدي السمين بسمين والهزيل بهزيل (. . القيمة) قياساً ، ويستثنى منه الحمام ؛ ففي

⁽١) نهاية المطلب (٤/٠٠٠) .

⁽٢) السنن الكبري (٥/ ١٨٢).

 ⁽۳) السنن الكبرئ (۵/ ۱۸۲) .
 (۳) السنن الكبرئ (۵/ ۱۸۲) .

⁽۱) السن الحبري (- ۱۱۱۱)

⁽٤) السنن الكبرى (٥/ ١٨٤) .

⁽٥) السنن الكبرى (٥/ ١٨٤) .

⁽٦) السنن الكبرىٰ (٥/ ١٨١) .

⁽٧) السنن الكبرئ (٥/ ١٨١).

٨) الأم (٣/٤٩٤_٧٩٤).

⁽٩) المجموع (٣٦٢/٧) .

الحمامة شاة ، رواه الشافعي والبيهقي عن عمر وعثمان وابن عباس ، زاد البيهقي : وابن عمر (۱) ، وهو محمول على أن مستندهم فيه توقيف بلغهم ، وتعتبر القيمة بمحل الإتلاف ، ويقاس به : محل التلف ، وسيأتي ما يفعل بالقيمة والتخيير بينه وبين الصوم ، والتخيير في المثلي بين ذبح مثله وتقويمه والصوم .

(ويحرم قطع نبات الحرم الذي لا يستنبت) بالبناء للمفعول ؟ أي : لا يستنبت الناس ؟ وهو ما ينبت بنفسه شجراً كان أو غير شجر وهو الحشيش الرطب ، وسيأتي : أن المستنبت من الشجر كغيره ، ودليلهما : ما في حديث الشيخين السابق بعد ذكر البلد ؟ أي : مكة : « لا يعضد شجره » أي : لا يقطع « ولا يختلل خلاه ها ") ، هو بالقصر : الحشيش الرطب ؛ أي : لا ينتزع بقلع ولا قطع ، وقياس باقي الحرم على مكة ، وقلع الشجر كقطعه ، (والأظهر : تعلق الضمان به) أي : بنبات الحرم من الحشيش الرطب إذا قطع أو قلع (ويقطع أشجاره) أو قلعها ؛ قياساً على صيده إذا أتلف بجامع المنع من الإتلاف ؛ لحرمة الحرم ، والثاني : لا يتعلق به الضمان ؛ لأن الإحرام لا يوجب ضمان الشجر والنبات فكذلك الحرم .

وعلى الأول : (ففي الشجرة الكبيرة : بقرة ، والصغيرة : شاة) رواه الشافعي عن ابن الزبير (**) ، وضم إليه الرافعي ابن عباس ، قال : ومثل هنذا لا يطلق إلا عن توقيف (**) ، قال الإمام : والبدنة في معنى البقرة (**) ، وتضبط الشجرة المضمونة بالشاة ؛ بأن تقع قريبة من سبع الكبيرة ؛ فإن الشاة من البقرة سبعها ، فإن صغرت جداً . فالواجب : القيمة ، وجزم بجميع هنذا الذي قاله الإمام في المراض الروضة » ، وعبر فيها كـ اصلها ، بأن ما دون الكبيرة تضمن بشاة (*) ، فضبط الإمام بالنسبة إلى أقل ما يضمن بها ، ويدل عليه : ما عقبه به ، أما غير الشجر وهو الحشيش الرطب . فيضمن

⁽١) الأم (٣/ ٥٠٣ ـ ٥٠٤) ، السنن الكبرى (٥/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦) .

 ⁽۲) صحيح البخاري (۳۱۸۹) ، صحيح مسلم (۱۳۵۳) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .
 (۳) الأم (۳۸/۳) .

 ⁽٤) الشرح الكبير (٣/١٥).

⁽٥) نهاية المطلب (٤١٨/٤).

⁽٦) روضة الطالبين (٣/ ١٦٧) ، الشرح الكبير (٣/ ١٩٥) .

بالقيمة إن لم يخلف ، فإن أخلف. . فلا ضمان قطعاً ، والمضمون به هنا على التعديل والتخيير كما في الصيد .

(قلت) كما قال الرافعي في « الشرح »(١) : (والمستنبت) من الشجر (كغيره) في الحرمة والضمان (على المذهب) وهو القول الأظهر ، وقطع به بعضهم ؛ لشمول الحديث له ، والثاني : المنع ؛ تشبيهاً له بالزرع ؛ أي : كالحنطة والشعير ، والذرة والقطنية ، والبقول والخضراوات ، فإنه يجوز قطعه ولا ضمان فيه بلا خلاف ، ذكره في « شرح المهذب »(٢) .

(ويحل) من شجر الحرم (الإذخر) بالذال المعجمة ؛ لما في الحديث السابق ؛ قال العباس : يا رسول الله ؛ إلا الإذخر ؛ فإنه لقينهم وبيوتهم ، فقال صلى الله عليه وسلم : ﴿ إِلَّا الْإِذْخُرِ ﴾(٣) ، ومعنىٰ كونه لبيوتهم : أنهم يسقفونها ـ بضم القاف ـ به فوق الخشب ، والقين : الحداد ، (وكذا الشوك) أي : شجره (كالعوسج وغيره) يحل (عند الجمهور) كالصيد المؤذي فلا ضمان في قطعه ، وفي وجه : يحرم ؛ لإطلاق الحديث ، وصححه في ا شرح مسلم ا(٤) ويضمن ، (والأصح : حل أخذ نباته) من حشيش ونحوه (لعلف البهائم) بسكون اللام (وللدواء ، والله أعلم) للحاجة إلىٰ ذلك كالإذخر ، والثاني : يقف مع ظاهر الحديث ، ويجوز تسريح البهائم في حشيشه لترعىٰ جزماً ، ومن الممتنع أخذه ليبيعه ؛ كما أفصح به في « شرح المهذب »^(ه) ، وهو صادق ببيعه ممن يعلف به ، ويجوز أخذ ورق الشجر بسهولة لا بخبط ، قال في « شرح المهذب » : ويجوز أخذ ثمره وعود السواك ونحوه باتفاق أصحابنا^(٢) ، أما اليابس من الشجر. . فيجوز قطعه وقلعه ، واليابس من الحشيش. . يجوز قطعه ، ولو قلعه. . قال البغوي : لزمه الضمان ؛ لأنه لو لم يقلعه. . لنبت ثانياً ، قال في « شرح المهذب » : ولا يخالفه قول الماوردي : إذا جف الحشيش

الشرح الكبير (٣/ ١٩٥) . (1)

⁽٢)

المجموع (٧/ ٣٨١) . الحديث سبق تخريجه . (٣)

شرح صحيح مسلم (١٢٦/٩) . (٤)

المجموع (٧/ ٣٨١) . (0)

المجموع (٧/ ٣٧٩) . (1)

ومات. . جاز قلعه وأخذه ؛ فقول البغوي فيما لم يمت^(١) .

(وصيد المدينة حرام) وفي " المحرر n : صيد حرم المدينة n ، وفي " الروضة n كد أصلها n : وضهره n ، ويؤخذ من " شرح المهذب n : وخلاه n ، وي الشيخان : أنه صلى الله عليه وسلم قال : " إن إيراهيم حرم مكة ، وإني حرمت المدينة ما بين لابتيها لا يقطع شجرها n » ، واني حرمت المدينة ما بين لابتيها لا يقطع شجرها n » ، واني حديث أبي داوود بإسناد صحيح كما قاله في " شرح المهذب n » (n لا يختلي خلاها ولا ينفر صيدها n ، ولا إلى العرائل والمهذب n المكنية ومواها n ، وهما في حديث المدينة وغريبها ، فحرمها ما بينهما عرضاً n وما بين جبلها طولاً n وهما في حديث الشيخين : « المدينة وغريبها ، فحرمها ما بينهما عرضاً n ، وما بين جبلها طولاً n بمكة من غلط الرواة ، وأن الرواية المحيحة : (أحد)، ودفع بأن وراءه جبلاً صغيراً يقال له : ثور . (ولا يضمن) الصيد والشجر والخلا (في المحيد) لأنه ليس محلاً للنسك ، بخلاف حرم مكة ، والقديم : يضمن بسلب الصائد وقاطع الشجر أو الخلا ، واختره في « شرح المهذب » للأحاديث الصحيحة فيه بلا معارض ، روى مسلم : أن سعد بن وقاص وجد عبداً يقطع شجراً أو يخبطه فسله ، فلما رجع سعد . . جاءه أهل العبد فكلموه أن يرد على غلامهم أو عليهم ما أخذ من غلامهم نقال : (معاذ الله أن أو دجد رجلاً يصيد في يرد على غلامهم أو عليهم أن يو دوه عليهم (n) ، وروى أبو داوود (n) : أنه وجد رجلاً عير ومكا أن يوده عليهم (n) ، وروى أبو داوو (n) : أنه وجد رجلاً عليه وسلم) وأبئى أن يوده عليهم (n) ، وروى أبو داوود (n) : أنه وجد رجلاً عصيد في

⁽¹⁾ المجموع (V/ ٣٨١).

⁽۲) المحرر (ص۱۳۳).

⁽٣) روضة الطالبين (٣/ ١٦٨) ، الشرح الكبير (٣/ ٢١٥) .

⁽³⁾ Ilangare (1/ 1977).

⁽٥) صحيح البخاري (٢١٢٩) ، صحيح مسلم (١٣٦٠) عن سيدنا عبد الله بن زيد بن عاصم رضي الله عنه .

⁽٦) صحيح مسلم (١٣٦٢) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

⁽۷) المجموع (۳۹۳/۷). (۵) بنائر داده (۳۸۳۵) میبانا ما کیاشید.

 ⁽A) سنن أبي داوود (۲۰۳۵) عن سيدنا علي كرم الله وجهه .

 ⁽٩) صحيح البخاري (١٧٥٥) ، صحيح مسلم (١٣٧٠) عن سيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، واللفظ لمسلم .

⁽١٠) صحيح مسلم (١٣٦٤) .

١) سنن أبي داوود (٢٠٣٧) عن سيدنا سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه .

وَيَتَخَتِّرُ فِي الصَّيْدِ الْمِثْلِيِّ بَيْنَ ذَفِع مِثْلِهِ وَالصَّدَقَةِ بِهِ عَلَىٰ مَسَاكِينِ الْحَرَم ، وَبَيْنَ أَنْ يُقَوَّمُ الْمِثْلَ دَرَاهِمَ وَيَشْتَرِيَ بِهَا طَعَاماً لَهُمْ ، أَوْ يَصُومَ عَنْ كُلِّ مُدَّ يَوْماً . وَغَيْرُ الْمِثْلِيِّ يَتَصَدَّقُ بِقِيمَتِهِ طَعَاماً أَوْ يَصُومُ

حرم المدينة فسلبه ثيابه ، فجاء مواليه فكلموه فيه فقال : (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم هذا الحرم ، فقال : (من أخذ أحداً يصيد فيه . . فليسلبه) فلا أرد عليكم طعمة أطعمنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن إن شتتم . . دفعت إليكم ثمنه) ، وروى البيهقي : أنه كان يخرج من المدينة فيجد الحاطب معه شجر رطب قد عضده من يعض شجر المدينة فيأخذ سلبه ، فيكلم فيه فيقول : (لا أدع غنيمة غنمنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإني لمن أكثر الناس مالاً) (١) ، وظاهر الحديث وكلام الأثمة في الاصطياد : أنه يسلب وإن لم يتلف الصيد ، وقال الإمام : لا أدري : أيسلب إذا أرسل الصيد أم لا يسلب حتى يتلفه (١) .

ثم سلب الصائد أو القاطع كسلب القتيل جميع ما معه من ثياب وفرس ونحو ذلك ، وقبل : ثيابه فقط ، وهو للسالب ، وقبل : لفقراء المدينة ، وقبل : لبيت المال ، وهل يترك للمسلوب ما يستر به عورته ؟ وجهان ، أصوبهما : في « الروضة » وأصحهما في « شرح المهذب » : نعم^(۲7) .

(ويتخير في الصيد المثلي بين ذبح مثله والصدقة به علىٰ مساكين الحرم) بأن يفرق لحمه عليهم ، أو يملكهم جملته مذبوحاً لا حياً (وبين أن يقوم المثل دراهم ويشتري بها طعاماً) مما يجزى، في الفطرة ، قاله الإمام ، وأشار إلى أنه يجوز أن يخرج بقدرها من طعامه (¹²⁾ ، (لهم) أي : لاجلهم بأن يتصدق به عليهم ، ولا يجوز أن يتصدق بالدراهم ، (أو يصوم عن كل مد) من الطعام (يوماً) حيث كان ، قال تعالىٰ : ﴿ هَذَيَّا يُنِكِمُ الْكَمْبُرَةُ الْكَمْبُرَةُ طَمَّامُ مُسَكِيرًا أَوْعَلُلُ وَالِكَعْبَ

(وغير المثلى بتصدق بقيمته طعاماً) لمساكين الحرم، ولا يتصدق بالدراهم (أو يصوم) عن كل مد يوماً كالمثلي ، فإن انكسر مد في القسمين . . صام يوماً ؛ لأن الصوم لا يبعض ويقاس بالمساكين : الفقراء ، والعبرة في قيمة غير المثلي : بمحل الإتلاف ؛ قياساً على كل متلف متقوم ، وفي قيمة مثل المثلي بمكة : يوم إرادة تقريمه ؛ لأنها محل ذبحه لو أريد ، وهل يعتبر في العدول إلى الطعام

⁽١) السنن الكبرى (٥/ ١٩٩) عن سيدنا سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه .

⁽۲) نهاية المطلب (٤٢١/٤).

⁽٣) روضة الطالبين (٣٩٦/٣) ، المجموع (٣٩٦/٧) .

⁽٤) نهاية المطلب (٣/٣٠٤).

وَيَتَخَبِّرُ فِي فِدْيَةِ الْحَلْقِ بَيْنَ ذَبْعِ شَاءٍ ، وَالنَّصَدُّقِ بِثَلاَقَةِ اَصُعٍ لِسِنَّةِ مَسَاكِينَ ، وَصَوْمِ ثَلاَئَةِ أَلِّامٍ. وَالاَصَّخُّ: أَنَّ الدَّمْ فِي نَرْكِ الْمُنْأُمُورِ -كَالاِحْرَامِ مِنَ الْفِيقَاتِ -دَمُ تَرْتِيتٍ ، فَإِذَا عَجَزَ . اشْتَرَكُ بِقِيمَةِ الشَّاةِ طَعَاماً وَنَصَدُّقَ بِهِ ، فَإِنْ عَجَزَ . صَامَ لِكُلُّ مُدَّ يَوْماً . وَدَمُ الْفَوَاتِ كَدَمِ النَّمَثُغِ ،

سعره بمحل الإتلاف أو بمكة ؟ احتمالان للإمام ، والظاهر منهما : الثاني(١١) .

(ويتخير في فدية الحعلق بين ذبح شاة) بصفة الأضحية (والتصدق بثلاثة آصع) بالمد (لسنة مساكين) لكل مسكين نصف صاع ، وجمعه في الأصل : أصوع ، أبدل من واوه همزة مضمومة قدمت على الصاد ونقلت ضمتها إليها وقلبت هي الفأ ، (وصوم ثلاثة أيام) قال تعالىٰ : ﴿ فَن كَانَ يَعْمُ مَيْهِا أَذْ بِهِ آذَى يَن زَلْمِهِ ﴾ ، وروى الشيخان : أنه صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن عجرة : ﴿ أيؤنيك هوام رأسك ؟ ، قال : نعم ، قال : ﴿ انسك شاة ، أو صم ثلاثة أيام ، أو أطعم فرقاً من الطعام على ستة مساكين ٢٠٠٠ ، والفوق : بفتح الفاء والواء : ثلاثة آصع ، وقيس القلم على الحلق ، وغير المعذور فيهما عليه ، والفقراء على المساكين ، وكفدية الحلق فدية الاستمتاع ؛ كالتطب والادهان ، واللبس ومقدمات الجماع ؛ الاستراكهما في الترف ، مذاذ ام تخير .

(والأصح : أن اللم في ترك المأمور كالإحرام من الميقات) والمبيت بمزدلفة ليلة النحر ، وبمنى ليالي التشريق ، والرمي وطواف الوداع (. . دم ترتيب) إلحاقاً له بدم التمتع ؛ لما في التمتع من ترك الإحرام من الميقات ، وقيس به ترك باقي المأمورات ، (فإذا عجز) عن الدم (. . اشترى بقيمة الشاة طعاماً وتصدق به ، فإن عجز) عن ذلك (. . صام لكل مد يوماً) وهذا يسمى تعديلاً ، وصححه الغزالي كالإمام ، والأكثرون على أنه إذا عجز عن الدم . يصوم كالمتمتع ثلاثة أيام في الحج وسبعة بعد رجوعه ، وهو الأصح في « الروضة » كـ« أصلها » ويسمى تقديراً ، والأول قال : النج وسبعة بعد رجوعه ، وهو الأصح في « الروضة » كـ« أصلها » ويسمى تقديراً ، والأول قال : التعرب طعى القياس ، والتقدير لا يعرف إلا بتوقيف ، وقيل : يلزمه إذا عجز عن الدم صوم الحاق ، ومقابل الترتيب : أنه دم تخيير وتعديل كجزاء الصيد " .

(ودم الفوات) أي : فوات الحج بفوات الوقوف ، وسيأتي في آخر الباب الآتي وجوبه مع القضاء (. . كدم التعتع) في صفته وحكمه عند العجز عنه وغيره ؛ لأن دم التمتع لترك الإحرام من

نهاية المطلب (٤٠٦/٤).

⁽٢) صحيح البخاري (٤١٩٥) ، صحيح مسلم (١٢٠١) .

⁽٣) روضةً الطالبين (٣/ ١٨٥) ، الشرحَ الكبيرُ (٣/ ٥٤٣) .

وَيَذْبَهُهُ فِي حَجَّةِ الْفَصَاءِ فِي الْأَصَّحُ . وَالدَّمُ الْوَاحِبُ فِفِعْلِ حَرَامٍ أَوْ تَزْكِ وَاجِبٍ لاَ يَخْتَصُّ بِرَمَانِ ، وَيَخْتَصُّ ذَبْخُهُ بِالْمَرَمِ فِي الأَطْهَرِ ، وَيَجِبُ صَرْفُ لَحْدِهِ إِلَىٰ مَسَاكِينِهِ . وأَفْضَلُ بُفْمَةٍ لِذَبْعِ الْمُعْتَمِرِ الْمُرْوَةُ ، وَالْحَاجُ مِنْقَ ،

الميقات ، والوقوف المتروك في الفوات أعظم منه ، (ويذبحه في حجة القضاء) وجوباً (في الأصح) كما أمر به عمر رضي الله عنه ، رواه مالك في " الموطأ ⁽⁽¹⁾ ، وسيأتي يطوله في آخر الباب الآتي ، والثاني : يجوز ذبحه في سنة الفوات ؛ كدم الفساد يراق في الحجة الفاسدة ، وفي " الروضة » كـة أصلها » حكاية الخلاف قولين (⁽⁷⁾ ، وفي " شرح المهذب » منهم من حكاه وجهين ، ثم وقت الوجوب على الثاني : سنة الفوات ، وعلى الأول : إذا أحرم بالقضاء ؛ كما يجب دم التمتع أو أحرم بالغضاء ؛ كما يجب دم التمتع إذا أحرم بالحج ، أما إذا كفر بالصوم وقلنا : وقت الوجوب إذا أحرم بالقضاء . . لم يقدم صوم الثلاثة على الفضاء ، ويصوم السبعة إذا رجع منه ، وإن قلنا : يجب بالفوات . ففي جواز صوم كاما (⁽⁷⁾ في حجة الفوات وجهان ، وجه المنع : أنه في إحرام ناقص والمعهود إيقاعها في نسك كاما (⁽⁷⁾)

(والدم الواجب) في الإحرام (بفعل حرام أو ترك واجب لا يختص بزمان) بل يجوز في يوم النحر وغيره ، وإنما يختص بيوم النحر وأيام التشريق الضحايا ، (ويختص ذبحه بالحرم في النحر وغيره ، والناني : ﴿ مَدَيَّا بَلِيَعَ الْكَمْيَةِ ﴾ ، فلو ذبح خارج الحرم . . لم يعتد به ، والثاني : يعتد به بشرط أن ينقل ويفرق في الحرم قبل تغير اللحم ؛ لأن المقصود هو اللحم ، وقد حصل به الغرض المذكور في قوله : (ويجب صرف لحمه إلى مساكيته) أي : الحرم جزماً القاطنين والطارئين ، والصرف إلى الفقطين والطارئين ، والمصرف إلى الفاطنين الفطار بدلاً عن اللمجم . وقبل التجرىء الصرف إلى ثلاثة ، وقبل : يتعين في الطام لكل مسكين مد كالكفارة ، وتجب النية عند التفرقة ، ذكره في « الروضة » عن الرواني (٤٠) ، وقيس الفقراء على المساكين .

(وأفضل بقعة) من الحرم (لذبح المعتمر : المروة ، والحاج : منىً) لأنهما محل تحللهما ،

⁽١) الموطأ (١/ ٣٨٣).

⁽٢) روضة الطالبين (٣/ ١٨٦_ ١٨٧) ، الشرح الكبير (٣/ ٤٤٧) .

⁽T) المجموع (Y/ ٤٠١).

⁽٤) روضة الطالبين (١٨٨/٣) .

وَكَذَا حُكْمُ مَا سَاقًا مِنْ هَدْيِ مَكَاناً ، وَوَقْتُهُ وَقْتُ ٱلأُضْحِيَةِ عَلَى ٱلصَّحِيح .

(وكذا حكم ما ساقا من هدي) تطوع أو منذور (مكاناً) في الاختصاص والأفضلية ، (ووقته : وقت الأضحية على الصحيح) والثاني : لا يختص بوقت ؛ كدم الجبران ، وعلى الأول : لو أخر ذبحه عن أيام التشريق : فإن كان واجباً . . ذبحه قضاء ، وإلا . . فقد فات ، فإن ذبتكه . . قال الشافعي رضي الله عنه : كانت شاة لحم^(١) ، ومعلوم : أن الواجب يجب صرف لحمه إلى مساكين الحرم وفقراته ، وأنه لا بد في وقوع التطوع موقعه من صرفه إليهم ، وفي « الصحيحين » : (أنه صلى الله عليه وسلم أهدئ في حجة الوداع مة بدنة)(^{١)} ، فيستحب لمن قصد مكة بحج أو عمرة . . أن يهدى إليها شيئاً من النحم ، ولا يجب ذلك إلا بالنذر .

* * *

 ⁽١) انظر «الشرح الكبير» (٣/ ٥٥٠).

⁽٢) صحيح البخاري (١٧١٨) ، صحيح مسلم (١٣١٧) عن سيدنا على رضى الله عنه .

بابئ لاحب الرحب اروالفوات

(باب الإحصار والفوات) للحج

(من أحصر) عن إتمام حج أو عمرة ؛ أي : منعه عن ذلك عدو من المسلمين أو الكفار من جميع الطرق (. . تحلل) أي : جاز له التحلل ، وسيأتي ما يحصل به ، قال تعالىٰ : ﴿ فَإِنْ الْمُشْرِثُمُ ﴾ أي : وأردتم التحلل ﴿ فَاَسْتَيْسَرَ وَنَ أَلْمُنْكِ ﴾ ، وفي * الصحيحين › : (أنه صلى الله عليه وسلم تحلل بالحديبية لما صده المشركون وكان محرماً بالعمرة) () ، وصواء أحصر الكل أم البعض ، (وقيل : لا تتحلل الشرفمة) بالمعجمة من جملة الوققة ؛ لا ختصاصها بالإحصار كما لو أخطأت الطريق أو مرضت ، ودفع بأن مشقة كل واحد التي جاز التحلل لها لا تختلف بين أن يتحمل غيره مثلها أو لا ، ثم إن كان الوقت للحج واسعاً . فالأفضل : ألاً يعجل التحلل ؛ فربما زال المنع فأتم الحمرة ، وإلا . فالأفضل : تعجيل التحلل ؛ لثلا يفوت الحج ، ولو منعوا ولم يتمكنوا من الرجوع أيضاً . . جاز لهم التحلل في الأصح . الظلم في أداء الحج ، ومثله العمرة ، ولو منعوا من الرجوع أيضاً . . جاز لهم التحلل في الأصح .

(ولا تحلل بالمرض) لأنه لا يفيد زوال المرض ، بخلاف التحلل بالإحصار ، بل يصبر حتى
يبراً ، فإن كان محرماً بعمرة . . أتمها ، أو بحج وفاته . . تحلل بعمل عمرة ، (فإن شَرَطُهُ) أي :
التحلل بالمرض ؛ أي : أنه يتحلل إذا مرض (. . تحلل به) أي : بسبب المرض (على المشهور)
والثاني : لا يجوز ؛ لأنه عبادة لا يجوز الخروج منها بغير علم فلا يجوز بالشرط كالمصلاة
المفروضة ، واستدل الأول : بما روى الشيخان عن عائشة قالت : دخل رسول الله صلى الله عليه
وسلم على ضباعة بنت الزبير فقال لها : « أردت الحج ؟ » قالت : والله ؛ ما أجدني إلا وجعة ،
فقال : « حجي واشترطي وقولي : اللهم ؛ محلي حيث حبستني ه (٢) وما قبل من جهة القول
الأخر : إنه مخصوص بضباعة . خلاف الظاهر ، وتقاس العمرة بالحج ، ولو قال : إذا مرضت فأنا

⁽١) صحيح البخاري (١٨٠٦) ، صحيح مسلم (١٢٣٠) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

⁽٢) صحيح البخاري (٥٠٨٩) ، صحيح مسلم (١٢٠٧) .

وَمَنْ نَحَلَّلَ.. ذَبَعَ شَاةً حَيْثُ أُخْصِرَ . قُلْثُ : إِنَّمَا يَخْصُلُ الثَّكُلُّ بِاللَّبِعِ وَنِيَّةِ التَّحَلُّلِ ، وَكَذَا الْحَلْقُ إِنْ جَمَلَنَاهُ شُكَا ، فَإِنْ لَفِدَ اللَّهُمِ.. وَالأَظْهَرُ : أَنَّ لَهُ بَدَلاً ، وَالَّهُ طَعَامُ بِفِيمَةِ الشَّاةِ ، فَإِنْ عَجَزَ . صَامَ عَنْ كُلُّ مُدَّ يَوْماً ، وَلَهُ النَّحَلُّلُ فِي الْحَالِ فِي الأَظْهَرِ ، وَاللَّهُ أَغْلَمُ

حلال. . صار حلالاً بنفس المرض ، وقيل : لا بد من التحلل .

(ومن تحلل) أي : أراد التحلل ؛ أي : الخروج من النسك بالإحصار (. . فيح) لزوماً ؛ للآية السابقة (شأة حيث أحصر) من حل أو حرم وفرق لحمها على مساكين ذلك الموضع ، ويقاس بهم فقراؤه ، ولا يلزمه إذا أحصر في الحل أن يبعث بها إلى الحرم ؛ فإنه صلى الله عليه وسلم فيح بالحديبية وهي من الحل ، ويقوم مقام الشأة بدنة أو بقرة أو سبح إحداهما ، ولا يسقط الدم إذا شرط عند الإحرام أنه يتحلل إذا أحصر ، وقبل : يسقط في ذلك ، وقوة الكلام تعطي حصول التحلل بالذبح .

(قلت) كما قال الرافعي في (الشرح ا^(۱): (إنما يعصل التحلل بالذبح ونية التحلل) عنده ؛
لاحتماله لغير التحلل ، (وكذا الحلق إن جعلناه نسكاً) وهو المشهور كما تقدم ، وينزي عنده
التحلل أيضاً ؛ لما تقدم ، وقد صرح به في (الروضة ، في تحلل العبد كما سيأتي من غير تنبيه على
زيادته (۲) ، وإن قلنا : الحلق ليس بنسك وأسقطنا الدم في الصورة السابقة . . حصل التحلل فيها
بمجرد النبة .

(فإن فقد الدم. . فالأظهر : أن له بدلاً) كما في دم التمتع وغيره ، والثاني : لا بدل له ؛ لعدم وروده بخلاف دم التمتع ، (و) الأظهر على الأول : (أنه) أي : بدله (طعام بقيمة الشاة ، فإن عجز) عنه (. . صام عن كل مديوماً ، وله) إذا انتقل إلى الصوم (التحلل في الحال في الأظهر ، والله أعلم) بالحلق والنبة عنده ، ومقابله : يتوقف التحلل على الصوم كما يتوقف على الإطعام ، وفرق الأول بأن الصوم يطول زمانه فتعظم المشقة في الصبر على الإحرام إلى فراغه ، والقول الثاني : بدل الدم الطعام فقط ؛ وهو ما تقدم ، أو ثلاثة آصع لستة مساكين كالحلق ؛ وجهان ، والثالث : بدل الصوم فقط ؛ وهو عشرة أيام كصوم التمتم ، أو ثلاثة كصوم البحلق ، أو ما يؤدي إليه التعديل بالأمداد كما تقدم ؛ أقوال ، ووجه ترجيح الأول من أقوال البدل : اشتماله على الطعام والصيام .

⁽١) الشرح الكبير (٣/ ٢٨٥).

⁽٢) روضة الطالبين (٣/ ١٧٧) .

(وإذا أحرم العبد بلا إذن.. فلسيده تحليله) لأن تقريره على الإحرام يعطل منافعه عليه ، والأولى: أن يأذن له في إتمام النسك ؛ فإحرامه منعقد ، والمراد بتحليل السيد له : أن يأمره بالتحلل فيجوز له حينتذ ، فيحلق وينوي التحلل ، وإن ملكه السيد شاة وقلنا بالمرجوح : أنه يملك.. ذبح ونوى التحلل وحلق ونوى التحلل ، وإن أحرم بإذن السيد.. لم يكن له تحليله ، وإن أذن له في الإحرام ثم رجع ولم يعلم العبد فأحرم.. فله تحليله في الأصح ، وأم الولد والمدبر والمعلق عتقه بصفة ومن بعضه حر.. كالقن(١٠).

(وللزوج تحليلها) أي : زوجته (من حج تطوع لم يأذن فيه ، وكذا من) الحج (الفرض) أي : فرض الإسلام بلا إذن (في الأظهر) لأن تقريرها عليه يعطل حقه من الاستمتاع بها ، والثاني : يقسمه على الصوم والصلاة المفروضين ، وفرق الأول بأن مدتهما لا تطول فلا يلحق الزوج كبير يقسمه على الصوم والصلاة المفروضين ، وفرق الأول بأن مدتهما لا تطول فلا يلحق الزوج كبير وبالفرض في الأظهر ، وخلاف التحليل مبني عليه فيكون في المنع والتحليل أقوال ، ثالثها : له وبالفرض في الأظهر ، وخلاف التحليل مبني عليه فيكون في المنع والتحليل أقوال ، ثالثها : له المنع دون التحليل ، ولو أذن لها . فليس له تحليلها ، ويقاس بالحج العمرة ، والمراد بتحليله إياها : أن يأمرها بالتحلل ، وتحللها كتحلل المحصر ، ولو لم تتحلل . فله أن يستمتع بها والإثم عليها ، حكاه الإمام عن الصيدلاني^(۲) ، ثم توقف فيه ؛ لأن المحرمة محرمة لحق الله تعالى كالمرتدة فيحتمل أن يعنع الزوج من الاستمتاع إلى أن تتحلل ، قال في « شرح المهذب » :

(ولا قضاء على المحصر المتطوع) إذا تحلل ؛ لعدم وروده ، (فإن كان) نسكه (فرضاً مستقراً) عليه، كحجة الإسلام بعد السنة الأولى من سني الإمكان وكالقضاء والنذر (. . بقي في ذمته) كما لو شرع في صلاة فرض ولم يتمها . . تبقي في ذمته ، (أو غير مستقر) كحجة الإسلام في السنة الأولىٰ

انظر (روضة الطالبين (٣/ ١٧٨).

⁽۲) نهاية المطلب (٤/٤٤).

⁽T) المجموع (1/ 121) .

أَغْتُبِرَتِ الإسْتِطَاعَةُ بَعْدُ . وَمَنْ فَانَةُ ٱلْوُقُوفُ.. تَحَلَّل بِطَوَافٍ وَسَعْيٍ وَحَلْقٍ ، وَفِيهِمَا قَوْلٌ ، وَعَلَيْهِ دَمُّ وَٱلْفَضَاءُ .

من سني الإمكان (. . اعتبرت الاستطاعة بعد) أي : بعد زوالِ الإحصار : إن وجدت. . وجب ، وإلا . . فلا .

ومن فاته الوقوف) وبفواته يفوت الحج كما تقدم (. . تحلل) أي : جاز له التحلل ؛ لأن في بقاته محرماً حرجاً شديداً يعسر احتماله (بطواف وسعي وحلق ، وفيهما) أي : السعي والحلق (قول) : أنهما لا يجبان في التحلل ؛ بناء على أن الحلق ليس بنسك ، ونظراً إلى أن السعي ليس أسباب التحلل ؛ لإجزائه قبل الوقوف عقب طواف القدوم ، والكلام فيمن لم يتقدم منه سعي ، فمن سعى عقب طواف القدوم . لا يحتاج في تحلله إلى سعي ، (وعليه دم والقضاء) للحج الذي فاته بفوات الوقوف تطوعاً كان أو فرضاً ، وعبر في « الروضة » كـ« أصلها » « والمحرر » : بأن الفرض يبغى في ذمته ثم القضاء على الفور في الأصح (١٠).

والأصل في ذلك كله: ما رواه مالك في « الموطأ » بإسناد صحيح كما قاله في « شرح المهذب ، " أن هبار بن الأسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب ينحر هديه ، فقال : يا أمير المهذب ، " أن هبار بن الأسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب ينحر هديه ، فقال : يا أمير المؤمنين ؛ أخطأنا العد ، وكنا نظن أن هنذا أليوم يوم عوفة ؟ فقال له عمر : (اذهب إلى مكة فطف بالبيت أنت ومن معك ، واسعوا بين الصفا والمروة ، وانحروا هدياً إن كان معكم ، ثم احلقوا أو قصروا ، ثم ارجعوا ، فإذا كان عام قابل . فحجوا واهدوا ، فمن لم يجد . . فصيام ثلاثة أيام في الصحابة ولم ينكر ، والله أعلم (²⁾ .

* * *

⁽١) روضة الطالبين (٣/ ١٨٢) ، الشرح الكبير (٣/ ٥٣٥) ، المحرر (ص ١٣٤) .

⁽٢) المجموع (٨/ ٢٢٠).

⁽٣) الموطأ (١/٣٨٣).

 ⁽³⁾ جاء في (هـ): (تم الجزء الأول من شرح (المنهاج) ويليه الجزء الثاني بحمد الله وعونه ، وصلى الله علىٰ
سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم) .

كناب بسبيع

شَوْطُهُ : الإيجَابُ ؛ كَيغْتُكَ وَمَلَّكُتْكَ ، وَالْقَبُولُ ؛ كَاشْتَرَيْتُ وَتَمَلِّكُتُ وَقَبَلْتُ ، وَيَجُوزُ تَقَلَّمُ لَفْظِ الْمُشْتَرِي ، وَلَوْ قَالَ : (بِغْنِي) ، فَقَالَ : (بِغْنُكَ).. انْعُقَدَ فِي الأَظْهَرِ

(كتاب البيع)

هو كفوله : بعتك هذا بكذا فيقول : اشتريته به ، فيتحقق بالعاقد والمعقود عليه ـ ولهما شروط تأتي ـ والصيغة التي بها يعقد ، وبدأ بها كغيره ؛ لأنها أهم للخلاف فيها ، وعبر عنها بالشرط خلاف تعبيره في « شرح المهذب » كالغزالي عن الثلاثة بأركان البيع() ، فقال :

(شرطه: الإيجاب؛ كبعنك وملكتك، والقبول؛ كاشتريت وتملكت وقبلت) أي: فلا يصح البيع بدونهما؛ لأنه منوط بالرضا؛ لحديث ابن ماجه وغيره: (إنما البيع عن تراض ه (٢٠)، والرضا خفي فاعتبر ما يدل عليه من اللفظ، فلا بيع بالمعاطاة، ويرد كل ما أخذه بها أو بدله إن تلف، وقيل: في كل ما يعد فيه بيعاً، بخلاف غيره؛ كالدواب والمقار، واختاره المصنف في «الروضة» وغيره (٣٠)، (ويجوز تقدم لفظ المشتري) على لفظ البائع؛ لحصول المقصود مع ذلك، ومنع الإمام تقدم (قبلت)، وجزم الرافعي والمصنف بجوازه في عقد النكاح، والبيع مثله (٤)، وهذا ناظر إلى المعني، والأول إلى المائفظ، (ولو قال: بعني، فقال: بمتك. اتعقد) البيع (في الأظهر) لدلالة (بعني) على الرضا، والثاني: لا ينعقد؛ لاحتمال (بعني) لاستبانة الرغبة، ويهذه الصيغة تقديراً البيع الضمني في: (أعتق عبدك عني بكذا) ففعل، فإنه يعتق عن الطالب ويلزمه العوض كما سيأتي في (كفارة الظهار) فكانه قال: امترمني فقال: اشترمني فقال: اشترمني فقال: اشترمني فقال: اشترمني فقال: امتريت.

⁽¹⁾ المجموع (١٤٠/٩) ، الوسيط (٣/٥) .

 ⁽۲) سنن ابن ماجه (۲۱۸۵) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضى الله عنه .

⁽٣) روضة الطالبين (٣/ ٣٣٩) .

⁽٤) الشرح الكبير (١١/٤) ، روضة الطالبين (٣٩/٣).

(وينعقد بالكناية) وهي ما يحتمل البيع وغيره ؛ بأن ينويه (كجعلته لك بكذا) أو خذه بكذا ناوياً البيع (في الأصح) هو راجع إلى الانعقاد ، والثاني : لا ينعقد بها ؛ لأن المخاطب لا يدري أخوطب ببيع أم بغيره ، وأجيب بأن ذكر العوض ظاهر في إرادة البيع ، فإن توفرت القرائن علىٰ إرادته. . قال الإمام : وجب القطع بصحته ، وبيع الوكيل المشروط عليه الإشهاد فيه. . لا ينعقد بها جزماً ؛ لأن الشهود لا يطلعون على النية^(١) ، فإن توفرت القرائن عليه. . قال الغزالي : **فالظاهر** :

(ويشترط ألا يطول الفصل بين لفظيهما) ولا يتخللهما كلام أجنبي عن العقد ، فإن طال أو تخلل.. لم ينعقد، كذا في « الروضة » كـ« أصلها »(٣) ، وفي « شرح المهذب » : الطويل : ما أشعر بإعراضه عن القبول ، ولو تخلل كلمة أجنبية . . بطل العقد^(٤) ، انتهىٰ . (وأن يقبل علمٰ وفق الإيجاب ، فلو قال : بعتك بألف مكسرة ، فقال : قبلت بألف صحيحة. . لم يصح) وكذا عكسه ، ولو قال : بعتك هـٰذا بألف ، فقال : قبلت نصفه بخمس مئة. . لم يصح ، ولو قال : ونصفه بخمس مئة. . قال المتولي : يصح ، ونظر فيه الرافعي بأنه عدد الصفقة(٥) ، قال في « شرح المهذب » : لكن الظاهر : الصحة ، قال فيه : والظاهر : فساد العقد فيما إذا قبل بألف وخمس مئة ، خلاف قول القفال بصحته ، انتهىٰ (⁽¹⁾ . ونبه الإمام علىٰ أنه لا يلزمه عنده إلا ألف .

(وإشارة الأخرس بالعقد) كالبيع والنكاح (كالنطق) به من غيره فيصح بها ، وسيأتي في (كتاب الطلاق) الاعتداد بإشارته في الحل أيضاً ؛ كالطلاق والعتاق ، وأنه إن فهمها الفطن وغيره. . فصريحة ، أو الفطن فقط . ، فكناية .

نهاية المطلب (٥/ ٣٩٣_ ٣٩٣) . (1)

الوسيط (٣/ ١٠) . (7) روضة الطالبين (٣٤٢/٣) ، الشرح الكبير (١٣/٤) . (٣)

المجموع (٩/ ١٦٠). (٤)

الشرح الكبير (١٤/٤) . (0)

المجموع (١٦١/٩) . (٦)

وَشَرْطُ الْعَاقِدِ : الرُّشْدُ . قُلْتُ : وَعَدَمُ الإِكْرَاهِ بِغَيْرِ حَقَّ ، وَلاَ يَصِخُ شِرَاءُ الْكَافِرِ الْمُصْحَفَ وَالْمُسْلِمَ فِي الأَظْهَرِ ، إِلاَّ أَنْ يَعْنِيَ عَلَيْهِ فَيَصِحُّ فِي الأَصَحُّ ، وَلاَ الْحَرْبِيُّ سِلاَحا ، وَاللهُ أَغَلَمُ . وَلِلْمَبِيعِ شُرُوطٌ : طَهَارَةُ عَنِيْهِ ، فَلاَ يَصِحُ بَيْعُ الْكَلْبِ وَالْخَمْرِ

(وشرط العاقد) البائع أو غيره : (الرشد) وهو أن يبلغ مصلحاً لدينه وماله ، فلا يصح عقد الصبي والمجنون ومن بلغ غير مصلح لدينه وماله .

نعم ؛ من بلغ مصلحاً لهما ثم بذر . . فإنه وإن صح عقده قبل الحجر عليه لا يصح بعده .

(قلت : وعدم الإكراء بغير حق) أي : فلا يصح عقد المكره في ماله بغير حق ، ويصح بحق ، قال في « الروضة » المزيد فيها هـلذا الشرط : (بأن توجه عليه بيع ماله لوفاء دين ، أو شراء مال أسلم إليه فيه فأكرهه الحاكم عليه) انتهى^(١) . ولو باع مال غيره بإكراهه عليه . . صح ، قاله القاضي حسين ؛ كالصحيح فيمن طلق زوجة غيره بإكراهه عليه : أنه يقع الطلاق ؛ لأنه أبلغ في الإذن .

(ولا يصح شراء الكافر المصحف) وكتب الحديث ، (والمسلم في الأظهر) لما في ملكه للأولين من الإهانة ، وللثالث من الإذلال ، وقد قال تعالى : ﴿ وَلَن يَهْمَلُ اللَّهُ فِينَ كُلُ ٱللَّهُ فِي اللَّهُ اللَّهُ فِي اللَّهُ اللَّهُ فَيْنَ كُلُ ٱللَّهُ فِي اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّةُ اللللِّهُ الللللَّةُ الللللَّ

(وللمبيع شروط) خمسة : أحدها : (طهارة عينه ، فلا يصح بيع الكلب والخمر) وغيرهما من

⁽١) روضة الطالبين (٣٤٤/٣).

⁽٢) روضة الطالبين (٣٤٦/٣) ، الشرح الكبير (١٧/٤) .

⁽٣) الشرح الكبير (٤/ ١٣٤) .

⁽³⁾ المجموع (P/ ٢٣٩) .

وَالْمُنَنَجُسِ الَّذِي لاَ يُمْكِنُ تَطْهِيرُهُ كَالْخَلُّ وَاللَّبِنِ ، وَكَذَا الدُّمْنُ فِي الأَصَحُ . النَّانِي : النَّفْعُ ، فَلاَ يَصِحُّ بَيْعُ الْمَشْرَاتِ ، وتُكُلِّ سَبُع لاَ يَنْفُعُ ، وَلاَ حَبَّيِ الْجِنْطَةِ ، وَالَهِ اللَّهْوِ ، وقيل : يَصِحُّ فِي الاَلَةِ إِنْ عُدَّ رُِضَاضُهَا مَالاً .

نجس العين ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب(١٠ وقال : ﴿ إِن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير ﴾ رواهما الشيخان(٢٠) ، والمعنى في المذكورات : نجاسة عينها ، فألحق بها باقي نجس العين ، ﴿ والمتنجس الذي لا يمكن تطهيره ﴾ لأنه في معنى نجس العين ﴿ كالمخل واللبن ، وكذا الدهن ﴾ كالزيت والسمن لا يمكن تطهيره ﴿ في الأصح ﴾ ، والثاني : يمكن بغسله ؛ بأن يصب عليه في إناء ماه يغلبه ، ويحرك بخشية حملي يصل إلى جميع أجزائه كما تقدم في ﴿ باب النجاسة ﴾ مع رده بعا في حديث الفارة تموت في السمن : ﴿ إِن كان جامداً. . فألقوها وما حولها ، وإن كان مائماً . فلا تقربوه ﴾ (٣٠) ، وفي رواية : ﴿ فأريقوه ﴾ ، فلو أمكن تطهيره شرعاً . لم يقل فيه ذلك ، وعلى إمكان تطهيره قبل : يصح بيعه ؛ قياساً على الثوب المتنجس ، والأصح : المنع ؛ للحديث ، ويجري الخلاف في بيع الماء النجس ؛ لأن تطهيره ممكن بالمكاثرة ، وأشار بعضهم إلى الحزم بالمنع وقال : إنه ليس بتطهير ، بل يستحيل ببلوغه قلتين من صفة النجاسة إلى الطهارة ؛ كالخمر تتخلل .

(الثاني) من شروط المبيع : (النفع) فما لا نفع فيه ليس بمال فلا يقابل به ، (فلا يصحع بيع الحشرات) بفتح الشين ؛ كالحيات والمقارب ، والفتران والخنافس ، والنمل ونحوها ؛ إذ لا نفع فيها يقابل بالمال وإن ذكر لها منافع في الخواص ، (وكل سبع لا ينفع) كالأسد والذئب والنمر ، وما في اقتناء الملوك لها من الهيبة والسياسة . ليس من المنافع المعتبرة ، والسبع النافع ؛ كالفسيع للأكل ، والفهيل للمحتلة) ونحوها ؛ لأن ذلك لا يعد للأكل ، والفهيل للقتال ، (ولا) بيع (حبتي المحتطة) ونحوها ؛ لأن ذلك لا يعد مالاً وإن غد بضمه إلى غيره ، (وآلة اللهو) كالطنبور والمزمار ؛ إذ لا نفع بها شرعاً ، (وقيل : يصح في الآلة) أي : بيعها (إن عد رضاضها) بضم الراء ؛ أي : مكسرها (مالاً) لأن فيها نفما متوقعاً ؛ كالجحش الصغير ، ورد بأنها على هيتها لا يقصد منها غير المعصية .

⁽١) صحيح البخاري (٢٢٣٧) ، صحيح مسلم (١٥٦٧) عن سيدنا أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه .

⁽۲) صحيح البخاري (۲۳۳۱)، صحيح مسلم (۱۵۸۱) عن سيدنا جابر بن عبدالله رضي الله عنهما .ولفظهما : (إن الله ورسوله) .

٣) سنن أبي داوود (٣٨٤٢) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

وَيَصِحُّ بَيْعُ الْمُنَاءِ عَلَى الشَّطُّ ، وَالتُرَّابِ بِالصَّحْرَاءِ فِي الأَصَحُّ . الثَّالِكُ : إِنْكَانُ تَمَلِيمِهِ ، فَلاَ يَصِحُّ بَيْعُ الضَّالُ وَالآبِقِ وَالْمَنْصُوبِ . فَإِنْ بَاعَهُ لِقَادِرِ عَلَى انْنِزَاعِهِ . صَحَّ عَلَى الصَّجِيعِ . وَلاَ يَصِحُّ بَنِيمُ نِضْفٍ مُمَيَّنِ مِنَ الإِنَّاءِ وَالسَّيْفِ وَنَحْوِهِمَا ، وَيَصِحُّ فِي النَّوْبِ الَّذِي لاَ يَنْفُصُ يِقَطْهِ فِي الأَصَحُّ ،

(ويصح بيع الماء على الشط) أي : جانب النهر ، (والتراب بالصحراء) ممن حازهما (في الأصح) لظهور المنفعة فيهما ، ولا يقدح في ذلك ما قال الثاني من إمكان تحصيل مثلهما بلا تعب ولا مؤنة .

(الثالث) من شروط المبيع : (إمكان تسليمه) بأن يقدر عليه ليوثق بحصول العوض ، (فلا يصح بيع الضال والآبق والمغصوب) للعجز عن تسليمها في الحال .

(فإن باعه) أي : المغصوب (لقادر على انتزاعه) دونه (. . صح على الصحيح) نظراً إلىٰ وصول المشتري إلى المبيع ، والثاني : ينظر إلىٰ عجز البائع بنفسه ، ولو قدر على انتزاعه . صح بيعه قطعاً ، ولو باعا الآبق ممن يسهل عليه رده . ففيه الوجهان في المغصوب ، وكذا يقال في الفسال ، قال الأزهري وغيره : ولا يقع إلا على الحيوان (أ إنساناً كان أو غيره .

(ولا يصح بيع نصف) مثلاً (معين من الإناء والسيف ونحوهما) كثوب نفيس تنقص بقطعه قيمته ؛ للعجز عن تسليم ذلك شرعاً ؛ لأن التسليم فيه لا يمكن إلا بالكسر أو القطع ، وفيه نقص وتضييع للمال ، (ويصح في الثوب الذي لا ينقص بقطعه) كفليظ الكرباس (في الأصح) ، والثاني قال : قطعه لا يخلو عن تغيير لمين العبيع ، وقيل : يصح في النفيس ؛ لرضا البائع بالضرر ، قال الرافعي : والقياس : طرده في السيف والإناء (() ، ومما يصدق به النصف أو نحوه من بالموس أن يكون ذراعاً ، قال في « شرح المهذب » : وطريق من أراد شراء ذراع من ثوب حيث قلنا : لا يصح : أن يواطيء صاحبه على شرائه ثم يقطعه قبل الشراء ثم يشتريه فيصح بلا خلاف ، أما بيع الجزء الشائع من الإناء ونحوه . فيصح ويصير مشتركاً (() ، وبيع ذراع معين من الأرض . يصح أيضاً ؛ لحصول التمييز فيها بين النصبيين بالعلامة من غير ضرر ، قال الرافعي : ولك أن تقول : قد

⁽١) الزاهر (ص١٧٤) .

⁽٢) الشرح الكبير (٤/ ٣٧).

٣) المجموع (٩/ ٣٠١).

تنضيق مرافق البقعة بالعلامة وتنقص القيمة ، فليكن الحكم في الأرض على التفصيل في الثوب^(١) ، وسيأتي بيع ذراع مبهم من أرض أو ثوب .

(ولا) يصح بيع (المرهون بغير إذن مرتهنه) للمجز عن تسليمه شرعاً ، (ولا البجاني المتعلق برقبه مال في الأظهر) لتعلق حق المجني عليه به كما في المرهون ، والثاني : يصح في الموسر ، قبل : والمعسر ، والفرق : أن حق المجني عليه ثبت من غير اختيار المالك ، بخلاف حق المرتهن ، وعلى هذا : يكون السيد الموسر ببيعه مع علمه بالجناية مختاراً للفداء ، وقيل : لا ، بل هو على غيرته إن فدي . أمضى البيع ، وإلا . فسخ ، ولو باعه بعد اختيار الفذاء . . صح جزماً ، والفداء بأقل الأمرين من قيمته وأرش الجناية كما سيأتي في (باب موجبات اللية) ، وصور تعلق المال برقبته أن يكون جنى خطأ أو شبه عمد أو عمداً ، وعفي على مال أو أتلف مالاً ، (ولا يضر تعلقه بلمته) بأن اشترئ شيئاً فيها بغير إذن سيده وأتلفه ؛ لأن البيع إنما يرد على الرقبة ، ولا تعلق لرب الدين بها ، (وكذا تعلق القصاص) برقبته لا يضر (في الأظهر) لأنه يرجى سلامته بالعفو ، لواشني : يضر ؛ لأن مستحق القصاص قد يعفو على مال فيتعلق برقبته ، وتعلقه بها ضار كما تقدم ، ولا يضر تعلق القصاص بعضوه جزماً كما ذكر في (باب الخيار) فيشت به الرد كما سيأتي فيه .

(الرابع) من شروط المبيع : (الملك) فيه (لمن له المقد) الواقع ؛ وهو العاقد أو موكله أو موليه ؛ أي : أن يكون مملوكاً لأحد الثلاثة ، (فبيع الفضولي باطل) ؛ لأنه ليس بمالك ولا وكيل ولا ولي ، (وفي القديم :) هو (موقوف ؛ إن أجاز مالكه) أو وليه (. . نفذ) بالمعجمة ، (وإلا . . فلا) ينفذ ، ويجري القولان فيما لو اشترئ لغيره بلا إذن بمين ماله أو في ذمته ، وفيما لو زوج أمة غيره أو بنته ، أو طلق منكوحته ، أو أعتق عبده ، أو آجر داره بغير إذنه .

(ولو باع مال مورثه ظاناً حياته وكان ميناً) بسكون الياء (. . صح في الأظهر) لتبين أنه ملكه ، والثاني : لا يصح ؛ لظنه أنه ليس ملكه ، ويجري الخلاف فيمن زوج أمة مورثه علميٰ ظن أنه حي

⁽١) الشرح الكبير (٢٧/٤).

الْخَامِسُ: الْعِلْمُ بِهِ ، فَبَيْعُ أَحَدِ النَّوْيَيْنِ بَاطِلٌ ، وَيَصِحُ بَيْعُ صَاعٍ مِنْ صُنْرَةِ تَعْلَمُ صِيعَاتُهَا ، وَكَذَا إِنْ جُهِلَتْ فِي الاَصَحِّ . وَلَوْ بَاعَ بِمِلْءَ ذَا الْبَنْيَّ حِنْطَةً ، أَوْ يِزِنَهَ هَايُو النَصَاةِ ذَهَبًا ، أَوْ بِمَا بَاعَ بِهِ فَلاَنْ فَرَسَهُ ، أَوْ بِٱلْفِ وَرَاهِمَ وَمَانَيْنِرَ . لَمْ يَصِحَّ . وَلَوْ بَاعَ بِنَقْدٍ وَفِي الْبَلَدِ نَقْدُ غَالِبٌ . نَعَيْنَ ، أَوْ نَقْدَاوِلُمْ يَغْلِبُ أَحَدُمُمَا . الشُّرِطُ التَّغْيِينُ

فبان ميتاً . . هل يصح النكاح ؟ قال في « شرح المهذب » : والأصح : صحته (١) .

(الخامس) من شروط الحبيع: (العلم به) عيناً وقدراً وصفة على ما سيأتي بيانه ؛ حذراً من الغرب ؛ لما روئ مسلم عن أبي هريرة : (أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر) (٢) ، (فبيع أحد الثوبين) أو العبدين مثلاً (باطل) وإن تساوت قيمتهما ؛ للجهل بعين العبيع ، (ويصح بيع صاع من صبرة تعلم صيعانها) للمتعاقدين ، وينزل على الإشاعة ، فإذا علما أنها عشرة آصع .. فالمبيع عشرها ، فلو تلف بعضها . تلف بقدره من المبيع ، وقبل : المبيع صاع منها أي صاع كان ، فيبقى المبيع المبيع ماع منها أي صاع كان ، فيبقى المبيع ما بقي صاع ، (وكذا إن جهلت) صبعانها للمتعاقدين . . يصح البيع (في الأصح) المنصوص ، والمبيع صاع منها أي صاع كان ، وللبائع تسليمه من أسفلها وإن لم يكن مرئياً ؛ لأن رؤية ظاهر الصبرة كرؤية كلها ، والثاني : لا يصح ؛ كما لو فرق صبعانها وقال : بعتك صاعاً منها ، ولو باعه ذراعاً من أرض أو دار أو ثوب وهما يعلمان فرعان ذلك كعشرة . . صح ؛ وكان موادن ذلك كعشرة . صح ؛

(ولو باع بملء ذا البيت حنطة ، أو يزنة هذاه الحصاة ذهباً ، أو بما باع به فلان فرسه) أي : بمثل ذلك وأحدهما لا يعلمه (أو بألف دراهم ودنانير . . لم يصح) البيع ؛ للجهل بقدر الثمن الذهب والفضة وغيرهما ، وفي « الروضة » كـ« أصلها » : (مل»)(٣) منصوباً ، وهو صحيح أيضاً .

(ولو باع بنقد) دراهم أو دنانير أو فلوس (وفي البلد نقد غالب) من ذلك ونقد غير غالب منه (. . تعين) الغالب ؛ لظهور أن المتعاقدين أراداه ، (أو نقدان) من واحد مما ذكر (لم يغلب أحدهما . . اشترط التعيين) لأحدهما في العقد ؛ ليعلم ، وهـلذا كما قال في « البيان » : إذا تفاوتت قيمتهما ،

⁽١) المجموع (٢٤٨/٩) .

⁽٢) صحيح مسلم (١٥١٣).

⁽٣) روضة الطالبين (٣٦٤/٣) ، الشرح الكبير (٤٦/٤) .

وَيَصِحُّ بَيْعُ الصَّبْرَةِ الْمَجْهُولَةِ الصِّبَعَانِ كُلَّ صَاعِ بِدِرْهَمٍ ، وَلَوْ بَاعَهَا بِمِثَةِ دِرْهَمٍ كُلُّ صَاعٍ بِدِرْهَمٍ.. صَحَّ إِنْ خَرَجَتْ مِنَّهُ ، وَالِأَ.. فَلاَ عَلَى الصَّحِيعِ . وَمَنَى كَانَ الْعِوضُ مُعَيَّناً.. كَفَتْ مُعَايَنَتُهُ . وَالْأَطْهُرُ : أَنَّهُ لاَ يَصِحُّ بَيْمُ الْغَانِبِ ، وَالنَّانِي : يَصِحُ ،

فإن استوت. . صح البيع بدون التعيين ، وسلم المشتري ما شاء منهما(١) .

(ويصح بيع الصبرة المجهولة الصيمان) للمتعاقدين (كل صاع بدرهم) بنصب (كل) كأن يقول: بعتك هذه الصبرة كل صاع بدرهم، فيصح البيع ، ولا يضر الجهل بجملة الثمن ؛ لأنه معلوم بالتفصيل ، وكذا لو قال: يعتك هذه الأرض أو الدار أو هذا الثوب كل ذراع بدرهم ، أو هذه الأغنام كل شاة بدرهم ، وقيل : لا يصحح البيع في الجميع ، ولو علما عدال الشوب كل ذراع بدرهم ، أو والأغنام .. صح البيع جزما كما هو ظاهر ، وذكر منه في « شرح المهذب » مسألة الدار" ، (ولو باعها بعثمة دوهم كل صاع بدرهم .. صح إن خرجت مئة ، وإلا) أي : وإن لم تخرج مئة ؛ بأن باعها بعثة درهم كل صاع بدرهم .. صح البيع (على الصحيح) لتعذر الجمع بين جملة الثمن خرجت أقل منها أو أكثر (. . فلا) يصح البيع (على الصحيح) لتعذر الجمع بين جملة الثمن الصبرة به ، أو بالقسط ؛ لمقابلة كل صاع بدرهم ؛ وجهان ، والزيادة للمشتري ، ولا خيار للبائع ، وقول : هي للبائع ، وللمشتري الخيار ، وكذا الكلام فيما لو قال : بعتك هذه الأرض أو هذا الثوب بمئة درهم كل ذراع بدرهم ، وقوله : (على الصحيح) تبع فيه « المحرر » في حكاية الخلاف وجهين () ، وحكاه في « الروضة » كـ« أصلها » قولين () .

(ومثىٰ كان العوض معيناً) أي : مشاهداً (. . كفت معاينته) من غير علم بقدره ، وكذا المعوض ، فلو قال : بعتك بهلذه الدراهم أو هذه الصبرة ولا يعلمان قدرها . صح البيع ، لكن يكره ؛ لأنه قد يوقع في الندم ، وفي « التتمة » : أن شراء مجهول الذرع لا يكره .

(والأظهر : أنه لا يصح بيع الغائب) وهو : ما لم يره المتعاقدان أو أحدهما ، (والثاني : يصح) اعتماداً على الوصف بذكر جنسه ونوعه ؛ كأن يقول : بعتك عبدي التركي ، وفرسي العربي ، ولا يفتقر بعد ذلك إلى ذكر صفات أخر .

⁽١) البيان (٥/١٠٦).

⁽Y) المجموع (Y99/).

⁽٣) المحرر (ص١٣٧).

⁽٤) روضة الطالبين (٣/ ٣٦٨) ، الشرح الكبير (٤/ ٤٩) .

نعم ؛ لو كان له عبدان من نوع. . فلا بد من زيادة يقع بها التمييز ؛ كالتعرض للسن أو غيره .

(ويثبت الخيار) للمشتري (عند الرؤية) وإن وجده كما وصف ؛ لأن الخبر ليس كالمعاينة ، وفيه حديث : « من اشترئ ما لم يره . . فهو بالخيار إذا رآه » ، لكن قال الدارقطني والبيهقي : إنه ضعيف (۱۰ ، وينفذ قبل الرؤية الفسخ دون الإجازة ، ولا خيار للبائع ، وقبل : له الخيار إن لم يكن رأى المبيع ، وحيث ثبت . فقبل : هو على الفور ، والأصح : يمتد امتداد مجلس الرؤية ، ويجري القولان في رهن الغائب وهبته ، وعلى صحتهما : لا خيار عند الرؤية ؛ إذ لا حاجة إليه .

(و) على الأظهر في اشتراط الرؤية: (تكفي الرؤية قبل العقد فيما لا يتغير غالباً إلى وقت العقد) عالاً راضي والأواني ، والحديد والنحاس ، (دون ما يتغير غالباً) كالأطعمة التي يسرع فسادها ؛ نظراً للغالب فيهما ، وفيما يحتمل منها التغير وعدمه سواء كالحيوان.. وجهان ، أصحهما : صحة البيع ؛ لأن الأصل : بقاء المرئي فيها بحاله ، فإن وجده متغيراً . فله الخيار ، فإن نازعه الباتع في تغيره . فقيل : القول قوله ؛ لأن الأصل : عدم التغير ، والأصح : قول المشتري بيمينه ؛ لأن البائع يدعي عليه علمه بهنأه الصفة وهو ينكره ، وفي " شرح المهذب » عن المسترى ينمينه ؛ لأن البائع يدعي عليه علمه بهنأه الصفة وهو ينكره ، وفي " شرح المهذب » عن المالودية السابقة : أن يكون حال البيع متذكر الأوصاف ، فإن سبها لطول المدة ونحوه . فهو بيع غائب ، قال : وهنأة غريب لم يتعرض له الجمهور (**) .

(وتكفي رؤية بعض المبيع إن دل على باقيه؛ كظاهر الصبرة) من الحنطة والشعير ، والجوز واللوز وغيرها مما الغالب ألا تختلف أجزاؤه ، ولا خيار له إذا رأى الباطن . . إلا إذا خالف الظاهر ، بخلاف صبرة البطيخ والرمان والسفرجل ؛ لأنها تختلف اختلافاً بيناً وتباع عدداً ، فلا بد فيها من رؤية واحد واحد ، (و) مثل : (أنموذج المتماثل) أي : المتساوي الأجزاء كالحبوب ؛ فإن رؤيته تكفي عن رؤية باقي المبيع ، فلا بد من إدخاله في البيع ، وهو بضم الهمزة والمبيم وفتح الذال المعجمة (أو كان صواتاً) بكسر الصاد (للباقي خلقة ؛ كقشر الرمان والبيض ، والقشرة السفلي للجوز واللوز) أي : تكفي رؤية القشر المذكور ؛ لأن صلاح باطنه في إيقائه فيه وإن لم يدل هو

⁽١) سنن الدارقطني (٣/٤) ، السنن الكبرى (٥/٢٦٨) عن مكحول .

⁽٢) المجموع (٩/ ٢٨٢).

عليه ، فقوله : (أو كان...) إلى آخره قسيم قوله : (إن دل...) إلى آخره ، وقوله كـ المحرر ؟ : (خلقة) (() مزيد على الروضة ؟ والأصلها ؟ (() وهو صفة لبيان الواقع في الأمثلة المذكورة ونحرها ، وقد يحترز به عن جلد الكتاب ونحوه ، واحترزوا بوصف القشرة بالسفلى ؛ لما ذكر ؟ وهي التي تكسر حالة الأكل عن العليا ، فلا تكفي رؤيتها ، فلا يصح ببعه فيها ؛ كما سيأتي في (باب بيع الأصول والثمار) لاستتاره بما ليس من مصلحته ، والخشكتان تكفي رؤية ظاهره كما ذكره في الأصول والثمار) لاستتاره بما ليس من مصلحته ، والخشكتان تكفي رؤية ظاهره كما فيظر منه بقدر الإمكان ، وأطلق الغزالي في الإحياه ؟ : المسامحة به (أ) ، قال في الروضة ؟ وغيرها : الأصح : قول الغزالي ؛ لأن بقاءه في الكوز من مصلحته . ()

(وتعتبر رؤية كل شيء) غير ما ذكر (علىٰ ما يليق به) فيعتبر في الدار : رؤية البيوت والسقوف ، والسطوح والجداران ، والمستحم والبالوعة ، وفي البستان : رؤية الأشجار والمجدران ، ومسايل الماء ، وفي العبد : رؤية الوجه والأطراف ، وكذا باقي البدن غير العورة في الأصح ، والأمة كالعبد ، وقيل : يكني فيها رؤية ما يظهر عند الخدمة ، وفي الدابة : رؤية مقدمها ومؤخرها ، وقوائمها وظهرها ، وفي الثوب الدياج المنقش : رؤية وجهيه ، وكذا البساط ، وفي الكرباس : رؤية أحد وجهيه ، وقيل : رؤيتهما ، وفي الكتب والورق : البياض ، والمصحف : رؤية جميع الأوراق .

(والأصح : أن وصفه) أي : الشيء الذي يراد بيعه (بصفة السلم لا يكفي) عن رؤيته ، والثاني : يكفي ، ولا خيار للمشتري عند الرؤية ؛ لأنه يفيد المعرفة كالرؤية ، ودفع بأن الرؤية تفيد ما لا تفيده العبارة .

(ويصح سلم الأعمىٰ) أي: أن يسلم أو يسلم إليه بعوض في الذمة يعين في المجلس، ويوكل

(0)

⁽١) المحرر (ص١٣٨) .

⁽۲) روضة الطالبين (۳/ ۳۷۳) ، الشرح الكبير (٤/٧٥) .

⁽٣) المجموع (٩/ ٢٨٣).

⁽٤) إحياء علوم الدين (٢٦/٢) .

روضة الطالبين (٣/ ٣٧٥) .

وَقِيلَ : إِنْ عَمِيَ قَبْلَ تَمْيِيزِهِ. . فَلاَ .

من يقبض عنه أو يقبض له رأس مال السلم والمسلم فيه ؛ لأن السلم يعتمد الوصف لا الرؤية ، (وقبل : إن عمي قبل تمييزه) بين الأشياء أو خلق أعمىٰ (. . فلا) يصح سلمه ؛ لانتفاء معرفته بالأشياء ، ودفع بأنه يعرفها بالسماع ويتخيل فرقاً بينها ، أما غير السلم مما يعتمد الرؤية ؛ كالبيع والإجارة والرهن. . فلا يصح منه وإن قلنا بصحة بيع الغائب ، وسبيله : أن يوكل فيها ، وله أن يشتري نفسه ويؤجرها ؛ لأنه لا يجهلها ، ولو كان رأى قبل العمىٰ شيئاً مما لا يتغير . . صح بيعه وشراؤه إياه كالبصير ، ويصح نكاحه .

* * *

بابُالرِّب

إِذَا بِيعَ الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ ؛ إِنْ كَانَا جِنْساً.. اَشْتُرِطَ الْخُلُولُ ، وَالْمُمَاثَلَةُ ، وَالتَّقَابُضُ قَبَلَ التَّقَوْقِ ، أَوْ جِنْسَيْنِ ؛ كَمِنْطَةِ وَشَمِيرِ.. جَازَ التَّقَاضُلُ ، وَانْشُرُطَ الْخُلُولُ وَالتَّقَابُضُ وَالطَّعَامُ مَا فَصِدَ لِلطَّنْمُ افْتِيَاناً أَوْ تَفَكُّها أَوْ تَدَاوِياً

(باب الربا)

بالقصر، وألفه بدل من واو، والقصد بهنذا الباب: بيع الربويات وما يعتبر فيه زيادة على ما تقدم.
(إذا بيع الطعام بالطعام: إن كانا) أي: الطعام من الطرفين (جنساً) واحداً ؟ كحنطة وحنطة
(. . اشترط) في صحة البيع ثلاثة أمور: (الحلول ، والمماثلة ، والتقابض قبل التفرق ، أو
جنسين ؟ كحنظة وشعير . جاز التفاضل ، واشترط الحلول والتقابض) قبل التفرق ؛ قال صلى الله
عليه وسلم مما رواه مسلم : « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ،
والتمر بالتمر ، والملح بالملح . مثلاً بمثل ، سواه بسواه ، يداً بيد ، فإذا اختلفت هاله الإجناس . . فبيعوا كيف شتم إذا كان يداً بيد ، (أي : مقابضة ، ويؤخذ من ذلك : الحلول ، فإن
بيع الطعام بغيره ؛ كنفد أو ثوب ، أو غير الطعام بغير الطعام وليسا نقدين ؛ كحيوان بحيوان . لم
يشترط شيء من الثلاثة ، والنقدان كالطعامين كما سيأتي .

(والطعام: ما قصد للطعم) بضم الطاء: مصدر طعم بكسر العين ؟ أي : أكل (اقتياتاً أو تفكها أو تداوياً) هلئه الأفسام مأخوذة من الحديث السابق ؟ فإنه نص فيه على البر والشعير ، والمقصود منه : منهما : التقوت ، فألحق بهما ما يشاركهما في ذلك كالأرز والذرة ، وعلى النمر ، والمقصود منه : التأدم والتفكه ، فألحق به ما يشاركه في ذلك كالزبيب والتين ، وعلى الملح ، والمقصود منه : الإصلاح ، فألحق به ما يشاركه في ذلك ؟ كالمصطكى وغيرها من الأدوية ، وخرج بقوله : (قصد) : ما لا يقصد تناوله مما يؤكل كالجلود ، فلا ربا فيه ، بخلاف ما يؤكل نادراً كالبلوط ، وقوله : (للطمم ..) إلى آخره ظاهر في إرادة مطعوم الآدميين وإن شاركهم فيه البهائم قليلاً أو على السواء ، فخرج ما اختص به الجن كالعظم ، أو البهائم كالحشيش والتين ، أو غلب تناول

 ⁽۱) صحيح مسلم (۱۱۵۸/ ۸۱) عن سيدنا عبادة بن الصامت رضي الله عنه .

وَآوِقَةُ الأُصُولِ الْمُخْتَلِفَةِ الْجِشْيِ وَخُلُولُهَا وَآذَهَانُهَا.. أَجْنَاسٌ ، وَاللَّحُومُ وَالأَلْبَانُ كَذَلِكَ فِي اللَّظْهَرِ . وَاللَّمُمَانَلَةُ تُعْتَرُفِي اللَّمَكِيلِ كَيْلاً ، وَالْمَوْزُونِ وَزْنَا . وَالْمُعْتَبُرُ : غَالِبُ عَادَهُ الْحِجَازِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَمَا جُهِلَ يُرْعَىٰ فِيهِ عَادَةُ بَلَدِ النَّبِيْع ، وَفِيلَ : الْكَتْلُ ،

البهائم له ، فلا ربا في شيء من ذلك ، وقوله : (تفكهاً) يشمل التأدم والتحلي ، وقد ذكرهما في (الأيمان) فقال : (والطعام يتناول قوتاً وفاكهة وأدماً وحلوئ)(١) ولم يذكر الدواء ؛ لأن الطعام لا يتناوله عرفاً ، والأيمان مبنية على العرف ، وقوله : (تداوياً) يشمل التداوي بالماء العذب ، وهو وبوى مطعوم ، قال تعالى : ﴿ وَمَن لَمْ يَتَلَمَنَهُ فَيَاتُمُونِيّ ﴾ .

(وأدقة الأصول المختلفة الجنس وخلولها وأدهانها . . أجناس) كأصولها ، فيجوز بيع دقيق الحنطة بدقيق الشعير متفاضلاً ، وخل التمر بخل العنب كذلك ، ودهن البنضج بدهن الورد كذلك ، واحترز بر المختلفة) عن المتحدة ؛ كأدقة أنواع الحنطة فهي جنس ، (واللحوم والألبان) أي : كل منهما (كذلك) أي : أجناس (في الأظهر) كأصولها ، فيجوز بيع لحم البقر بلحم الشأن متفاضلاً ، والثاني : هي جنس فلا يجوز التفاضل فيما ذكر ، وعلى الأول : لحوم البقر والجواميس جنس ، ولحوم الضأن والمعز جنس ، وألبان البقر والجواميس جنس ، ولحوم الضأن والمعز جنس ، وألبان البقر والجواميس جنس .

(والمماثلة تعتبر في المكيل كيلاً ، والموزون وزناً) فالمكيل لا يجوز بيع بعضه ببعض وزناً ، ولا يضر مع الاستواء في الكيل التفاوت وزناً ، والموزون لا يجوز بيع بعضه ببعض كيلاً ، ولا يضر مم الاستواء في الوزن التفاوت كيلاً .

(والمعتبر) في كون الشيء مكيلاً أو موزوناً (غالب عادة العجاز في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) لظهور أنه اطلع علىٰ ذلك وأقوه ، فلو أحدث الناس خلاف ذلك . فلا اعتبار بإحداثهم .

(وما جهل) أي : لم يعلم هل كان يكال أو يوزن في عهده صلى الله عليه وسلم ، أو علم أنه كان يوزن في عهده مرة ويكال أخرىٰ ولم يغلب أحلهما ، أو لم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم (. . يُرعىٰ فيه عادة بلد البيع ، وقبل : الكيل) لأن أكثر المطعومات في عهده صلى الله عليه وسلم

⁽١) منهاج الطالبين (ص٤٩٥) .

وَفِيلَ : الْوَزْنُ ، وَقِيلَ : يَتَخَيُّرُ ، وَفِيلَ : إِنْ كَانَ لَهُ أَصْلٌ . . أَغَيُّبُرَ . وَالنَّفُدُ بِالنَّفْدِ كِطَعَامٍ بِطَعَامٍ . وَلَوْ تِاعَ جِزَافا تَخْمِينا . لَمْ يَصِحَّ وَإِنْ خَرَجَا سَوَاءً . وَتُغْتَبُرُ الْمُمَاثِلَةُ وَقُتَ الْجَفَافِ ـ وَقَدْ يُغْتَبِرُ الْكَمَالُ أَوَّلًا ـ فَلاَ يُبْرَعُ رُطَبٌ بِرُطْبٍ وَلاَ بِتَمْرٍ ، وَلاَ عِنْبٌ بِعِنْبٍ ولا بِزَيبٍ

مكيل ، (وقيل : الوزن) لأنه أحصر وأقل تفاوتاً (وقيل : يتخير) بين الكيل والوزن ؛ لتعادل وجهيهما (وقيل : إن كان له أصل . . اعتبر) أصله في الكيل أو الوزن فيه ، فعلى هذا : دهن السمسم مكيل ، ودهن اللوز موزون ، والخلاف فيما إذا لم يكن أكبر جرماً من التمر ، فإن كان كالبيض . فالاعتبار فيه بالوزن جزماً ، وسواء المكيال المعتاد في عصره صلى الله عليه وسلم والمكايل المحدثة بعده ، ويجوز الكيل بقصمة مثلاً في الأصح ، والوزن بالقبان .

(والنقد) أي : الذهب والفضة مضروباً كان أو غير مضروب (بالنقد ؛ كطعام بطعام) فإن بيع بجنسه كذهب بذهب أو فضة بفضة . . اشترط المماثلة والحلول والتقابض قبل التفرق ، وإن بيع بغير جنسه كذهب بفضة . . جاز التفاضل ، واشترط الحلول والتقابض قبل التفرق ؛ للحديث السابق ، ولا ربا في الفلوس الرائجة في الأصح ، فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلاً وإلىٰ أجل .

(ولو باع) طعاماً أو نقداً بجنسه (جزافاً) بكسر الجيم (`` (تخميناً) أي : حزراً للتساوي (. . لم يصح) البيع (وإن خرجا سواء) للجهل بالمماثلة حال البيع ، وبيعه بغير جنسه جزافاً . . يصح وإن لم يتساويا ، ولو باعه هنذه الصبرة بتلك مكايلة ؛ أي : كيلاً بكيل أو هنذه الدراهم بتلك موازنة : فإن كالا أو وزنا وخرجتا سواء . . صح البيع ، وإلا . . لم يصح على الأظهر ، وعلى الثاني : يصح في الكبيرة بقدر ما يقابل الصغيرة ، ولمشتري الكبيرة الخيار .

(وتعتبر المماثلة) في الثمار والحبوب (وقت الجفاف) الذي يحصل به الكمال ، (وقد يعتبر المماثلة) ، (فلا يباع الكمال) بالجفاف (أولاً) وذلك في مسألة العرايا الآتية في (باب الأصول والثمار) ، (فلا يباع رطب) بضم الراء (برطب ولا بتمر ، ولا عنب بعنب ولا بزبيب) للجهل الآن بالمماثلة وقت الجفاف ، والأصل في ذلك : (أنه صلى الله عليه وسلم ستل عن بيع الرطب بالتمر فقال : « أينقص الرطب إذا يبس ؟ » فقالوا : نعم ، فنهئ عن ذلك) رواه الترمذي وغيره وصححه (٢٦ ، فيه إشارة إلى أن المماثلة تعتبر عند الجفاف ، وألحق بالرطب فيما ذكر طري اللحم فلا يباع بطريه ولا بقديده من

⁽١) الجزاف : بكسر الجيم وضمها وفتحها . ﴿ دَقَائقَ المنهاجِ ﴾ (ص٥٥) .

وَمَا لاَ جَفَافَ لَهُ كَالَفِّقَاءِ وَالْمِنَبِ الَّذِي لاَ يَتْزَقِبُ.. لاَ يُبَاعُ أَصْلاً ، وَفِي قَوْلِ : تَخْفِي مُمَائلَتُهُ رَطْباً . وَلاَ تَخْفِي مُمَاثلَةُ الدَّقِيقِ وَالسَّوِيقِ وَالْخُبْرِ ، بَلْ تَخْتَبُرُ الْمُمَاثلَةُ فِي الْخُبُوبِ : حَبَّا ، وَفِي حُبُوبِ الدُّهْنِ كَالسَّمْسِمِ : حَبَّا أَوْمُهْنَا ، وَفِي الْمِنْبِ : رَبِيباً أَوْ خَلَّ عِنْبٍ ، وَكَذَا الْمَصِيرُ فِي الْأَصَحُ ، وَفِي اللَّبْنِ : لَبَنَا أَوْ سَمْنا أَوْ مَنْهِما صَافِياً ،

جنسه ، ويباع قديده بقديده بلا عظم ولا ملح يظهر في الوزن .

(وما لا جفاف له كالقتاء) بكسر القاف وبالمثلثة والمد^(۱) (والعنب الذي لا يتزب. . لا يباع) بعضه ببعض (أصلاً) كالرطب ، (وفي قول : تكفي مماثلته رطباً) بفتح الراء ؛ كاللبن باللبن فيباع وزناً وإن أمكن كيله ، وقيل : ما يمكن كيله كالتفاح والتين . . يباع كيلاً ، ولا بأس على الوجهين بتفاوت العدد ، ومما لا جفاف فيه : الزيتون ، وقد نقل الإمام عن صاحب التقريب ، وارتضاه جواز يبع بعضه ببعض (۲) ، وجزم به في الوسيط ، (۳) .

(ولا تكفي مماثلة الدقيق والسويق) أي : دقيق الشعير (والخبز) فلا يجوز بيع بعض كل منها بيعضه ؛ للجهل بالمماثلة المعتبرة بتفاوت الدقيق في النعومة والخبز في تأثير النار ، (بل تعتبر المماثلة في الحبوب : حباً) لتحققها فيها وقت الجفاف ، (و) تعتبر (في حبوب الدهن كالسمسم) بكسر السينين (حباً أو دهناً ، وفي العنب : زبيباً أو خل عنب ، وكذا العمسر) أي : عصير العنب (في الأصح) لأن ما ذكر حالات كمال ، فيجوز بيع بعض السمسم أو دهنه ببعض ، ويمها بالأصحح فيه يمنع وبيع بعض النبيب أو خل العنب ببعض ، ويمها بالمماثلة ، ويجوز بيع بعض خل الرطب ببعض ، بخلاف خل الزبيب أو التمر ؛ لأن فيه ماه ، فيمتنع العلم بالمماثلة ، والمعيار في الدهن والخل والعمير : الكيل ، (و) تعتبر المماثلة (في اللبن : لبناً) بحاله أن الكبل ، (و) تعتبر المماثلة (في اللبن : لبناً) بحاله (أو سمناً أو مخيضاً صافياً) أي : خالصاً من الماء ، فيجوز بيع بعض اللبن ببعض كيلاً ، سواء فيه الحليب والحامض والرائب والخائر ما لم يكن مغلياً بالنار ، ولا مبالاة بكون ما يحويه المكيال من الخائر أكثر وزناً ، ويجوز بيع بعض السمن ببعض وتيل : كيلاً ، وقيل : وزناً إن كان جامداً ، وكيلاً إن كان مائماً ،

⁽١) القثاء : بكسر القاف وضمها . « دقائق المنهاج » (ص٥٥) .

⁽٢) نهاية المطلب (٥/ ٧٣).

⁽٣) الوسيط (٣/٥٣).

وَلاَ يَكْفِي الثَّمَائُلُ فِي سَائِرِ أَخْوَالِهِ كَالْجُئُنِ وَالأَفِطِ . وَلاَ تَكُفِي مُمَائَلَةُ مَا أَثُوتُ فِيهِ النَّارُ بِالطَّيْخِ أَو الْقَلْمِ أَو الشَّيِّ . وَلاَ يَضُوُّ تَأْثِيرُ تَنْهِيرِ كَالْمَسَلِ وَالسَّمْنِ . وَإِذَا جَمَمَتِ الصَّفْفَةُ رِبَوِيّا مِنَ الْجَائِيْتِنِ وَاخْتَلَفَ الْجِنْسُ مِنْهُمًا - كَمُدًّ عَجْرَةٍ وَوِرْهَمٍ بِمُدًّ وَوِرْهَمٍ ، وَكَمُدُّ وَوِرْهَمٍ بِمُدَّتِينٍ أَوْ وِرْهَمْيْنِ - أَو النَّوْعُ ؛ كَصِحَاحٍ وَمُكَثَّرَةٍ بِهِمَا أَوْ بِأَحْلِهِمَا . . فَبَاطِلَةٌ

ويجوز بيع بعض المخيض الصافي ببعض ، أما المشوب بالماء.. فلا يجوز بيعه بمثله ، ولا بخالص ؛ للجهل بالمماثلة .

(ولا يكفي التماثل في سائر أحواله) أي : باقيها (كالجبن ('') والأقط) والمصل والزيد ؛ لأنها لا تخلو عن مخالطة شيء ؛ فالجبن تخالطه الإنفحة ، والأقط يخالطه الملح ، والمصل يخالطه الدقيق ، والزيد لا يخلو عن قليل مخيض ، فلا تتحقق فيها المماثلة المعتبرة ، فلا يجوز بيع بعض كل منها ببعضه ، ولا يجوز بيع الزيد بالسمن ، ولا بيع اللبن بما يتخذ منه ؛ كالسمن والمخيض .

(ولا تكفي معائلة ما أثرت فيه النار بالطبخ أو القلي أو الشي) فلا يجوز بيع بعضه ببعض حباً كان أو غيره ؛ كالسمنسم واللحم ؛ للجهل بالمعائلة باختلاف تأثير النار قوة وضعفاً ، وفيما أثرت فيه بالعقد ؛ كالدبس والسكر . . وجهان ، أصحهما : لا يباع بعضه ببعض .

(ولا بضر تأثير تمييز) بالنار (كالعسل والسمن) يُميزان بالنار عن الشمع واللبن ، فيجوز بيع بعض كل منهما ببعضه بعد النمييز ، ولا يجوز قبله ؛ للجهل بالمماثلة .

(وإذا جمعت الصفقة) أي : عقد البيع سعي بذلك ؛ لأن أحد المتبايعين يصفق يده على يد الأخر في عادة العرب (ربوياً من الجانبين واختلف الجنس) أي : جنس الربوي (منهما) جميعهما أو مجموعهما ؛ بأن اشتمل أحدهما على جنسين اشتمل الآخر عليهما أو على أحدهما فقط (كمد عجوة ودرهم بمد ودرهم بمدين أو درهمين أو) اختلف (النوع) أي : نوع الربوي باختلاف الصفة مثلاً من الجانبين جميعهما أو مجموعهما ؛ بأن اشتمل أحدهما من اللراهم أو باختلاف الصفة مثلاً من الجانبين جميعهما أو على أحدهما فقط (كصحاح ومكسرة بهما) أي : بصحاح فقط أو بمكسرة فقط ، وقيمة المكسرة دون أي : بصحاح ومكسرة (أو بأحدهما) أي : بصحاح فقط أو بمكسرة فقط ، وقيمة المكسرة دون قيمة المكسرة فقر في المقد على مالين مختلفين : أن يور ما في الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة .

⁽١) الجبن : بإسكان الباء وضمها ، وفي لغة : تشدد النون مع الضم . ﴿ دَقَائق المنهاجِ ﴾ (ص٩٥) .

مثاله : باع شقصاً من دار وسيفاً بألف ، وقيمة الشقص مئة والسيف خمسون. . يأخذ الشفيع الشقص بثلثي الألف ، والتوزيع فيما نحن فيه يؤدي إلى المفاضلة أو عدم تحقق المماثلة ، ففي بيع مد ودرهم بمد ودرهم : إن اختلفت قيمة المد من الطرفين ؛ كدرهمين ودرهم. . فمد الدرهمين ثلثا طرفه فيقابله ثلثا مد وثلثا درهم من الطرف الآخر ، يبقيٰ منه ثلث مد وثلث درهم في مقابلة الدرهم من ذلك الطرف بالسوية ، فتتحقق المفاضلة في مقابلة ثلث درهم بنصف درهم ، وإن استوت قيمة المد من الطرفين. . فالمماثلة غير محققة ؛ لأنها تعتمد التقويم ، وهو تخمين قد يخطىء ، وفي بيع مد ودرهم بمدين أو درهمين : إن كانت قيمة المد الذي مع الدرهم درهماً. . فالمماثلة غير محققة ؛ لما ذكر ، وإن كانت قيمته أكثر من درهم ؛ كدرهمين أو أقل منه كنصف درهم. . تحققت المفاضلة ؛ ففي الصورة الأولىٰ : مقابلة مد بمد وثلث أو بثلثي مد ، وفي الثانية : مقابلة درهم بثلثي درهم أو بدرهم وثلث درهم ، وفي بيع الدراهم أو الدنانير الصحاح والمكسرة بهما : إن استوت قيمة المكسرة من الطرفين.. لم تتحقق المماثلة ؛ لما تقدم ، وإن اختلفت.. تحققت المفاضلة علىٰ وزان ما تقدم ، كما هي متحققة في البيع بصحاح فقط أو مكسرة فقط ؛ لما تقدم في فرض المسألة : أن قيمة المكسرة دون قيمة الصحاح ، فلو تساوت قيمتهما. . فلا بطلان ، ولو فصل في العقد فجعل المد في مقابلة المد أو الدرهم ، والدرهم في مقابلة الدرهم أو المد. . صح ، ولو لم يشتمل أحد جانبي العقد علىٰ شيء مما اشتمل عليه الآخر ؛ كبيع دينار ودرهم بصاع حنطة وصاع شعير ، أو بصاعي حنطة أو شعير ، وبيع دينار صحيح وآخر مكسر بصاع تمر برني وصاع معقلي أو بصاعين برني أو معقلي . . جاز .

(ويحرم بيع اللحم بالحيوان من جنسه) كبيع لحم البقر بالبقر ، (وكذا بغير جنسه من مأكول وغيره) كبيع لحم البقر بالشاة وبيعه بالحمار (في الأظهر) لأنه صلى الله عليه وسلم (نهى أن تباع الشاة باللحم) رواه الحاكم والبيهقي وقال : إسناده صحيح (١) ، و(نهى عن بيع اللحم بالحيوان) رواه أبو داوود عن سعيد بن المسيب مرسلاً (٢) ، وأسنده الترمذي عن زيد بن سلمة الساعدي (٣)

⁽١) المستدرك (٢/٣٥) ، السنن الكبرى (٢٩٦/٥) عن سيدنا سمرة رضي الله عنه .

⁽۲) مراسیل أبی داوود (۲/۱٦٦).

 ⁽٣) كذا في جميع النسخ ، ومثله في « الغور البهية » (٤٩٧/٤) و و مغني المحتاج » (٢٠٤٢) ، وقال في
 د تعفة المحتاج » (٤٩٠/٤) : (وإسناده مجبور بإسناد الترمذي له) ، ومثله في « النهاية » (٣/٤٤٤) =

.....

ومقابل الأظهر : الجواز ، أما في المأكول وهو مبني على أن اللحوم أجناس. . فبالقياس على بيع اللحم باللحم ، وأما في غيره. . فوجه بأن سبب المنع : بيع مال الربا بأصله المشتمل عليه ولم در حد ذلك هنا .

* * *

وهو وهم تيج به بعضهم بعضاً ، ولعل صواب العبارة : (واستده الدارقطني عن سهل بن سعد الساعدي) والله أعلم ، انظر « التلخيص الحبير » (٤/١٧٤٥) .

بابُّ [فيمانُهيَ عن بن البيوع وغير ذ لكك]

(باب) فيما نهي عنه من البيوع وغير ذلك

(نهلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل) رواه البخاري من رواية ابن عمر (١٠) و و عسب) بفتح الدين وسكون السين المهملتين ، (وهو : ضرابه) أي : طروقه للأنشى ، (وهو : ضرابه) أي : مضاف ليصح النهي ؛ أي نهل عن عند لله عسب الفحل من أجرة ضرابه أو ثمن مائه ؛ أي : بدل ذلك وأخذه ، (فيحرم ثمن مائه ، وكذا أجرته) للضراب (في الأصح) عملاً بالأصل في النهي من التحريم ، والمعمني ثمن مائه ، وكذا أجرته) للضراب (في الأصح) عملاً بالأصل في النهي من التحريم ، والمعمني فهه : أن ماه الفحل ليس بمتقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه ، وضرابه لتعلقه باختياره غير مقدور على تسليمه ، وضرابه لتعلقه باختياره غير مقدور على تلليم الإستئجار لتلقيح النخل ، ومقابل الأصح : جواز استئجاره للضراب ؛ كالاستئجار لتلقيح النخل ، ويجوز أن يعطى صاحب الأنثى صاحب الفحل شيئاً هدية ، والإعارة للضراب مجبوبة .

(وعن حيل الحيلة) يفتح المهملة والموحدة ، رواه الشيخان عن ابن عمر بلفظ : (نهئ عن بيع حيل الحيلة) (**) ، (وهو : نتاج النتاج ؛ بأن يبيع نتاج النتاج أو بثمن إلى نتاج النتاج) أي : إلى أن تلح ملذه الدابة ويلد ولدها ، فولد ولدها نتاج النتاج ، وهو بكسر النون بضبط المصنف كالجوهري من تسمية المفعول بالمصدر ، يقال : نتجت الناقة بالبناء للمفعول نتاجاً بكسر النون ؛ أي : ولدت (**) ، وبطلان البيع المستفاد من النهي على التفسير الأول ؛ لأنه بيع ما ليس بمملوك ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه ، وعلى الثاني ؛ لأنه إلى أجل مجهول .

⁽١) صحيح البخاري (٢٢٨٤) .

⁽٢) صحيح البخاري (٢١٤٣) ، صحيح مسلم (١٥١٤) .

⁽٣) تهذيب اللغة (١١/ ٥-٦).

(وعن الملاقيح : وهي ما في البطون) من الأجنة .

(والمضادين : وهي ما في أصلاب الفحول) من الماء ، روى النهي عن بيعهما مالك في « الموطأ ؛ عن سعيد بن المسيب مرسل^{۲۱۷} ، واليزار عن سعيد عن أبي هريرة مسند^{۲۲۱} ، ويطلان البيع فيهما لما علم مما ذكر .

(والملامسة) رواه الشيخان عن أبي هريرة وقال : (والمنابلة)^(۱۲) ، وعن أبي سعيد بلفظ : (نهن عن بيعتين : المنابلة والملامسة)⁽²⁾ (بأن يلمس) بضم الميم وكسرها (ثوباً مطوياً) أو في ظلمة (ثم يشتريه على أن لا خيار له إذا رآه) اكتفاء بلمسه عن رؤيته ، (أو يقول : إذا لمسته . فقد بعتكه) اكتفاء بلمسه عن الصيغة ، أو يبيعه شيئاً علىٰ أنه متىٰ لمسه . لزم البيع وانقطع خيار المجلس وغيره .

(والمنابذة) بالمعجمة (بأن يجعلا النبذ بيعاً) اكتفاء به عن الصيغة ؛ فيقول أحدهما : أنبذ إليك ثوبي بعشرة فيأخذه الآخر ، أو يقول : بعتك هذا بكذا على أني إذا نبذته إليك . . لزم البيع وانقطع الخيار ، والبطلان فيهما ؛ لعدم الرؤية أو عدم الصيغة أو للشرط الفاسد .

(وبيع العصاة) رواه مسلم عن أبي هريرة (٥) (بأن يقول : بعنك من هذاه الأثواب ما تقع هذاه الحصاة عليه ، أو يجعلا الرمي) لها (بيعاً) اكتفاء به عن الصيغة ؛ فيقول أحدهما : إذا رميت هذه الحصاة . . فهذاذ الثوب مبيع منك بعشرة ، (أو) يقول : (بعتك ولك الخيار إلى رميها) والبطلان في ذلك ؛ للجهل بالمبيع ، أو بزمن الخيار ، أو لعدم الصيغة .

⁽١) الموطأ (٢/٤٥٢).

⁽Y) البحر الزخار (۷۷۸۰) .

⁽٣) صحيح البخاري (٣٦٨) ، صحيح مسلم (١٥١١) .

⁽٤) صحيح البخاري (٢١٤٤) ، صحيح مسلم (١٥١٢) .

⁽٥) صحيح مسلم (١٥١٣).

(وعن بيعتين في بيعة) رواه الترمذي وغيره عن أبي هريرة وقال : حسن صحيح (١٠ (بأن يقول : بعتك) هذاه (بألف نقداً أو بالفين إلىٰ سنة) فخذ بأيهما شئت ، أو شئت أنا ، (أو : بعتك ذا العبد بألف علىٰ أن تبيعني دارك بكذا) أو تشتري مني داري بكذا ، والبطلان في ذلك للجهل بالموض في الأول ، وللشرط الفاسد في الثاني كما سيأتي في قوله :

(وعن يبع وشرط) رواه عبد الحق في " الأحكام " عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وروى أبو داوود وغيره بهاندا الطريق : (لا يحل سلف وبيع ، ولا شرط وبيع) (⁷⁷) ، (كبيع بشرط وروى أبو داوود وغيره بهاندا الطريق : (لا يحل سلف وبيع ، ولا شرط وبيع) (⁷⁷) ، (كبيع بشرط بيع) كما تقدم ، (أو قرض) كأن ببيعه عبده بألف بشرط أن يقرضه مئة ، والمعنى في ذلك : أنه جعل الألف ورفق العقد الثاني ثمناً ، واشراط العقد الثاني فاسد فيطل بعض الثمن ، وليس له قيمة عملومة حتى يفرض التوزيع عليه وعلى الباقي فيطل العقد ، (ولو اشترى زرعاً بشرط أن يحصده البائع) بضم الصاد وكسرها (أو ثوياً ويغيطه) البائع ، أو بشرط أن يخيطه (. . فالأصح : بطلانه) أي : الشراء ؛ لاشتماله على شرط عمل فيما لم يملكه بعد وذلك فاسد ، والثاني : يبطل الشرط ، الشرط ، وهو في المعنى بيع وإجارة يوزع المسمى عليهما باعتبار القيمة ، والثالث : يبطل الشرط ، ويصح البيع من المسمى ، وهذا حاصل الطرق الثلاثة في الممائة ؛ اصحها : بطلان البيع والشرط ، والثانية : فيهما القولان في الجمع بين بيع وإجارة ، والثالثة : يبطل الشرط ، وفي البيع قولا تفريق الصفقة .

وتستثنىٰ) من النهي عن بيع وشرط (صور) تصح ؛ لما سيأتي (كالبيع بشرط الخيار ، أو البراءة من العبب ، أو بشرط قطع الشمر) وسيأتي الكلام علىٰ ذلك في محاله ، (والأجل والرهن والكفيل المعينات لثمن في الذمة) أما الأجل. . فلقوله تعالىٰ : ﴿ إِذَاتَدَايَتُمْ يُهَيِّهُ إِنَّ أَجَكُولُهُ مُسَكَّى ﴾ أي : معين

 ⁽١) سنن الترمذي (١٢٣١) ، وأخرجه النسائي (٦١٨٣) ، وأحمد (٧١/٢) عن سيدنا ابن عمر رضي الله
 عنهما .

 ⁽۲) سنن أي داوود (٣٥٠٤) ، وأخرجه الترمذي (١٦٣٤) ، والنسائي (٦١٦٠) جميعهم عن سيدنا عبد الله بن عمر و رضى الله عنهما .

وَالْإِشْهَادِ ، وَلاَ يُشْتَرَطُ تَغْيِينُ الشَّهُودِ فِي الأَصَحُّ ، فَإِنْ لَمْ يَرْهَنْ أَوْ لَمْ يَنَكَفُّلِ الْمُعَيَّنُ . . فَلِلْبَائِعِ الْخِيَارُ . وَلَوْ بَاعَ عَبْدَا بِشَرْطِ إِغْنَاقِهِ . . فَالْمَشْهُورُ : صِحَّةُ الْبَيْعِ وَالشَّرْطِ ،

(والإشهاد) للأمر به ؛ قال تعالىٰ : ﴿ وَلَشَهِـدُواْ إِذَا تَسَكَيْتُكُ ﴾ ، (ولا يشترط تعيين الشهود في الأصح) ، والثاني : يشترط كالرهن والكفيل ، وفرق الأول بتفاوت الأغراض فيهما ، بخلاف الشهود ؛ فإن الحق يثبت بأي عدول كانوا ، وقطع الإمام بالأول ، ورد الخلاف إلى أنه لو عينهم . . هل يتعينون ^(٥) (فإن لم يرهن) المشتري أو لم يشهد كما في * أصل الروضة ^(١) (أو لم يتكفل المعين . فللبائع الخيار) لفوات ما شرطه ، ولو عين شاهدين فامتنعا من التحمل . . ثبت الخيار إن اشترط التعيين ، وإلا . . فلا .

(ولو باع عبداً بشرط إعتاقه . . فالمشهور : صحة البيع والشرط) لتشوف الشارع إلى العتق ، والثاني : بطلانهما ؛ كما لو شرط بيعه أو هبته ، والثالث : صحة البيع وبطلان الشرط كما في

⁽١) الشرح الكبير (١٠٨/٤).

⁽٢) روضة الطالبين (٣/ ٤٠١).

⁽٣) روضة الطالبين (٣/ ٤٠١) ، الشرح الكبير (٤/ ٢٠١) .

⁽٤) الشرح الكبير (١٠٧/٤).

⁽٥) نهاية المطلب (٦/ ٢٢٧).

⁽٦) روضة الطالبين (٣/٤٠٤).

النكاح ، (والأصح) على الأول : (أن للبائع مطالبة المشتري بالإعتاق) وإن قلنا : الحق فيه لله تعالى وهو الأصح ؛ كالملتزم بالنذر ؛ لأنه لا والمية للم والمئاني : ليس له مطالبته ؛ لأنه لا ولاية له في حق الله تعالى ، فإن قلنا : الجق له .. فله مطالبته ويسقط بإسقاطه ، فإن امتنع من الإعتاق . . أجبر عليه ؛ بناء على أن الحق فيه لله تعالى ، فإن قلنا : الحق للبائع . . فله الخيار في فسخ البيع ، وإذا أعتقه المشتري . . فالولاء له وإن قلنا : الحق فيه للبائع .

(و) الأصح : (أنه لو شرط مع العتق الولاء له) أي : للبائع (أو شرط تدبيره أو كتابته أو إعتاقه بعد شهر) مثلاً (. . لم يصح البيع) أما في شرط الولاء . . فلمخالفته لما تقرر في الشرع من أن الولاء لمن أعتق ، وأما في الباقي . . فلأنه لم يحصل في واحد منه ما تشوف إليه الشارع من العتق الناجز ، والثاني : يصح البيع ويبطل الشرط ، وهو في مسألة الولاء قول منصوص أو مخرج .

(ولو شرط مقتضى العقد كالقبض والرد بعيب ، أو ما لا غرض فيه كشرط ألاً يأكل إلا كذا. . صح) العقد فيهما ولغا الشرط في الثاني ، وأعد من كلام في «التنمة» ونص في « الأم » فساد العقد في الثاني ، (ولو شرط وصفاً يقصد ؛ ككون العبد كاتباً أو الدابة حاملاً أو لبوناً . . صح) الشرط مع العقد ، (وله الخيار إن أخلف) الشرط ، (وفي قول : يبطل العقد في الدابة) بصورتبها ؛ للجهل بما شرط فيها ، بخلاف شرط الكتابة ؛ لإمكان العلم بها بالاختبار في الحال ، وأجاب الأول بأن العلم بما شرط في الدابة في ثاني الحال كاف ، ويجري الخلاف في بيع الجارية بشرط أنها حامل ، وقطع بعضهم فيها بالصحة ؛ لأن الحمل فيها عيب ، فاشتراطه إعلام بالعيب كما لو باعها آيقة أو سارقة .

(ولو قال : بعتكها) أي : الدابة (وحملها.. بطل) البيع (في الأصح) لجعله الحمل المجهول مبيعاً ، بخلاف بيعها بشرط كونها حاملاً.. فقيّه جعل الحاملية وصفاً تابعاً ، والثاني يقول : لو سكت عن الحمل. . دخل في البيع ، فلا يضر التنصيص عليه .

(ولا يصح بيع الحمل وحده) لأنه غير معلوم ولا مقدور عليٰ تسليمه ، (ولا الحامل دونه) لأنه

وَلاَ ٱلْحَامِلِ بِحُرُّ . وَلَوْ بَاعَ حَامِلاً مُطْلَقاً . . دَخَلَ ٱلْحَمْلُ فِي ٱلْبَيْعِ . ؛ ﷺ

[في المنهيات التي لأ يقتضي النهي فسادها]

لا يجوز إفراده بالعقد فلا يجوز استثناؤه ؛ كأعضاء الحيوان ، (ولا الحامل بحر) لأنه لا يدخل في البيع فكأنه استثني ، وقيل : يصح البيع ويكون الحمل مستثنى شرعاً .

(ولو باع حاملاً مطلقاً) عن ذكر الحمل معها ونفيه (. . دخل الحمل في البيع) تبعاً لها .

恭 恭 崇

(فصل : ومن المنهي عنه ما لا يبطل) بضم الياء بضبط المصنف ؛ أي : النهي فيه البيع بخلافه فيما تقدم ، وبفتحها أيضاً (لرجوعه) أي : النهي في ذلك (إلى معني يقترن به) لا إلى ذاته (كبيع حاضر لباد ؛ بأن يقدم غريب بمتاع تعم الحاجة إليه ليبيعه بسعر يومه فيقول) له (بلدي : اتر كه عندي لأبيعه) لك (على التدريج) أي : شيئاً فشيئاً (بأعلى) فيوافقه على ذلك ؛ قال صلى الله عليه وسلم : * لا يبع حاضر لباد ؛ رواه الشيخان من رواية أيي هريرة وغيره (١٠) ، زاد مسلم : * دعوا الناس ؛ يرزق الله بعضهم من بعض ١٩٠٥ ، والمعنى في النهي عن ذلك : ما يؤدي إليه من التضييق على الناس ؛ بأن يكون المشاع ما عليهما التفسير ، أحدهما : أن يكون المتاع مما تعم الحاجة إليه ؟ كالأطعمة ، فما لا يحتاج إليه إلا نادراً . لا يدخل في النهي ، ثانيهما : قصد القادم البيع بسعر يومه ، فلو قصد البيع على التدريج فسأله البلدي تفويض ذلك إليه . . فلا بأس ؛ لأنه لم يضح بالنبل ، ولا سبيل إلى منع المالك منه ، والنهي للتحريم ، فيأثم بارتكابه العالم به ، ويصح البيع ، قال في * الروضة » : قال القفال : الإثم على البلدي دون البدوي ، ولا خيار للمشتري (٢٠) . انهى والبدي : ساكن البادية ، والنميا الماضرة ؛ وهي المدن والقرئ والريف ، وهو أرض فيها زرع وخصب ، وذلك خلاف البادية ، والنسبة إليها بدوي ، وإلى الحاضرة حضري .

⁽۱) صحيح البخاري (۲۱٤٠) ، صحيح مسلم (۱٤١٣) .

 ⁽٢) صحيح مسلم (١٥٢٢) عن سيدنا جابر رضي الله عنه .

⁽٣) روضة الطالبين (٣/ ٤١٤) .

وَتَلَقِّى الوُكْتِانِ ؛ يَأَنْ يَتَلَقَّىٰ طَائِفَةَ يَحْمِلُونَ مَتَاعاً إِلَى الْنَبْلَدِ ، فَيَشْتَرِيَّهُ قَبَلُ فُدُومِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ بِالسَّفْرِ ، وَلَهُمُ الْمُخِتَارُ إِذَا عَرَفُوا الْغَبْنَ . وَالسَّوْمِ عَلَىٰ سَوْمٍ غَيْرِهِ ، وَإِنَّمَا اَسْتِفْرَادِ الشَّمْنِ . وَالْنَبِيْعِ عَلَىٰ بَيْعَ غَيْرِهِ قَبْلَ لُؤُمِهِ ؛ بِأَنْ يَأْمُرُ الْمُشْتَرِي بِالْفُسْخِ لِيَبِيمَهُ مِنْلُهُ . وَالشَّرَاءِ عَلَى الشَّرَاءِ ؛ بِأَنْ يَأْمُرَ الْبَائِعَ بِالْفَسْخِ

(وتلقي الركبان ؟ بأن يتلقى طائفة يحملون متاعاً إلى البلد فيشتريه) منهم (قبل قدومهم ومعرفتهم بالسعر ، ولهم الخيار إذا عرفوا الغين) قال صلى الله عليه وسلم : « لا تتلقوا الركبان لليمع ، رواه الشيخان عن أبي هريرة (() ، وفي رواية لمسلم : « فإذا أنى سيده السوق . فهو بالخيار ، (() ، والمعنى في النهي : غينهم ، وهو نهي تحريم فيأثم مرتكبه العالم به ، ويصح شراؤه ، ولو لم يقصد التلقي ، بل خرج لاصطياد أو غيره فرآهم فاشترى منهم . . فالأصح : عصيانه ؟ لشمول المعنى ، وعلى مقابله : لا خيار لهم وإن كانوا مغيونين ، ولو كان الشراء بسعر البلد أو بدون سعره وهم عالمون به . . فلا خيار لهم ، ويؤخذ من كلام الرافعي : أنه لا يأثم في الصورتين () ، وحيث ثبت لهم الخيار . . فهو على الفور ، ولو تلقى الركبان وباعهم ما يقصدون شراءه من البلد . . فهل هو كالتلقى للشراء ؟ فيه وجهان ، والركبان : جمع راكب .

(والسوم على سوم غيره) قال صلى الله عليه وسلم: « لا يسوم الرجل على سوم أخيه » رواه الشيخان عن أبي هريرة (٤) ، وهو خبر بمعنى النهي ، فيأثم مرتكبه العالم به ، والمعنى فيه : الإيذاء ، (وإنما يحرم ذلك بعد استقرار الثمن) وصورته : أن يقول لمن أخذ شيئاً ليشتريه بكذا : رده حتى أبيعك خيراً منه بهذا الثمن أو مثله بأقل ، أو يقول لمالكه : استرده لأشتريه منك بأكثر ، ولو باع أو اشترئ. . صح ، واستقرار الثمن بالتراضي به صريحاً ، ففي السكوت وغير الصريح لا يحرم السوم ، وقبل : يحرم ، وما يطاف به على من يزيد. . لغير من طلبه الدخول عليه والزيادة في الثمن .

(والبيع على بيع غيره قبل لزومه) بانقضاء خيار المجلس أو الشرط (بأن يأمر المشتري بالفسخ ليبيعه مثله) أي : المبيع بأقل من ثمنه (والشراء على الشراء) قبل لزومه (بأن يأمر الباتع بالفسخ

⁽۱) صحيح البخاري (۲۱۰۰) ، صحيح مسلم (۱۱/۱۵۱۵) .

⁽۲) صحيح مسلم (۱۷/۱۵۱۹) عن سيدنا أبي هريرة رضى الله عنه .

⁽٣) الشرح الكبير (٢٨/٤).

٤) صحيح البخاري (٢٧٢٧) ، صحيح مسلم (١٥١٥) .

لِيَشْتَرِيهُ . وَالنَّجَشِ ؛ بِأَنْ يَزِيدَ نِي النَّمَنِ لاَ لِرَغْبَةِ بَلْ لِيَخْدَعَ غَيْرَهُ ، وَالأَصَعُ : أَنَّهُ لاَ خِيَارَ . وَيَتِيمُ الوُطْبِ وَالْعِنْبِ لِمَاصِرِ الْخَدْمِ . وَيَحْرُمُ التَّقْرِيقُ بَيْنَ الْأَمْ وَالْوَلَدِ حَتَّى

ليشتريه) بأكثر ؟ قال صلى الله عليه وسلم : « لا يهم بعضكم على بيع بعض » رواه الشيخان عن ابن عمر (۱) ، زاد النسائي : « حتى يبتاع أو يذر ^(۱) ، وفي معناه : الشراء على الشراء ، وروئ مسلم من حديث عقبة بن عامر : « المؤمن أخو المؤمن ، فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذر ^(۱) ، والمعنى في تحريم ذلك وهو للعالم بالنهي عنه : الإيذاء ، ولو أذن البائع في البيع على بيعه . . ارتفع التحريم ، وكذا المشتري في الشراء ، ولو باع أو اشترى دون إذن . . صح .

(والنجش ؛ بأن يزيد في الشعن) للسلعة المعروضة للبيع (لا لرغبة) في شرائها ، (بل ليخدع غيره) فيشتريها ، روى الشيخان عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم : (نهل عن النجش)⁽¹⁾ ، والمعنى في تحريمه : الإيذاء ، وهو للعالم بالنهي عنه كما نقله البيهقي عن الشافعي⁽⁶⁾ وإن سكت عنه في المختصر » ، (والأصح : أنه لا خيار) للمشتري ؛ لتفريطه ، والثاني : له الخيار إن كان النجش بمواطأة البائع ؛ لتدليسه ؛ أي : لا خيار له في غير المواطأة جزماً ، ولا فيها على الأصح ، ويؤخذ من قوله : (ليخدع غيره) ما ذكره في الكفاية » : أن يزيد عما تساويه العين (١٠) .

(وبيع الرطب والعنب لعاصر الخمر) والنبيذ ؛ أي : ما يؤول إليهما ، فإن توهم اتخاذه إياهما من المبيع . فالبيع له مكروه ، أو تحقق . فحرام أو مكروه ؛ وجهان ، قال في « الروضة » : الأصح : التحريم (٧٠) ، والمراد بـ(التحقق) : الظن القوي ، وبـ(التوهم) : الحصول في الوهم ؛ أي : الذهن ، ويصح البيع على التقديرين ، وحرمته أو كراهته لأنه سبب لمعصية متحققة أو متدهدة

(ويحرم التفريق بين الأم) الرقيقة (والولد) الرقيق الصغير (حتىٰ يميز) بسبع سنين أو ثمان سنين

⁽۱) صحيح البخاري (۲۱۲۵) ، صحيح مسلم (۱٤۱۲) .

⁽٢) السنن الكبرئ (٦٠٥١) عن سيدنا ابن عمر رضى الله عنهما .

 ⁽٣) السن العبري (١٠١٠) عن سيدة بن عمر رضي الله
 (٣) صحيح مسلم (١٤١٤).

⁽٤) صحيح البخاري (٦٩٦٣) ، صحيح مسلم (١٥١٦) .

⁽٥) السنن الكبري (٥/ ٣٤٤).

⁽٦) كفاية النبيه (٩/ ٢٧٧) .

⁽V) روضة الطالبين (٤١٨/٣) .

وَنِي فَوْلِ : حَنَّىٰ يَبْلُغُ ، وَإِذَا فُرُقَ بِبِيْعِ أَوْ هِيَةٍ . . بَطَلاَ فِي الأَظْهَرِ . وَلاَ يَصِعُ بَيْعُ الْعَرَبُونِ ؛ بِأَنْ يَشْشَرِيَ وَيُعْظِيّهُ ذَرَاهِمَ لِتكُونَ مِنَ الشَّمْنِ إِنْ رَضِيَ السَّلْغَةُ ، وَإِلاَّ . . فَهِبَة

تقريباً ، (وفي قول : حتىٰ يبلغ) قال صلى الله عليه وسلم : " من فرق بين والدة وولدها. . فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة » ، حسنه الترمذي ، وصححه الحاكم على شرط مسلم^(١) ، وسواء التفريق بالبيع والهبة والقسمة ونحوها ، ولا يحرم التفريق في العتق ولا في الوصية ؛ فلعل الموت يكون بعد انقضاء زمان التحريم ، ولو كانت الأم رقيقة والولد حراً أو بالعكس. . فلا منع من بيع الرقيق منهما ، (وإذا فرق ببيع أو هبة. . بطلا في الأظهر) للعجز عن التسليم شرعاً بالمنع من التفريق ، والثاني يقول : المنع من التفريق لما فيه من الإضرار لا لخلل في البيع ، ولو فرق بعد البلوغ ببيع أو هبة. . صح قطعاً ، لكن يكره ، وقوله : (وفي قول) موافق لما في « الروضة » كـ أصلها ، ، وفي (المحرر ، في أحد الوجهين (٢) .

(ولا يصح بيع العربون) بفتح العين والراء ، وبضم العين وإسكان الراء^(٣) (بأن يشترى ويعطيه دراهم لتكون من الثمن إن رضى السلعة ، وإلا. . فهبة) بالنصب ، روىٰ أبو داوود وغيره عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده : (أنه صلى الله عليه وسلم نهىٰ عن بيع العربان)(٤) أى : بضم العين وسكون الراء لغة ثالثة ، وعدم صحته لاشتماله علىٰ شرط الرد والهبة إن لم يرض السلعة ، وقد ذكره الرافعي في « الشرح » هنا ، ونبه علىٰ أنه من قسم المناهي الأول^(ه) ، وقدمه في « الروضة » إلىٰ محله^(١) فكان ينبغي تقديمه هنا أيضاً ، وتقديم مسألة التفريق للبطلان فيها .

قوله : (بيع العربون) وفي (المحرِر ؟ : (العربان) ، يقال : عربون بالفتح ، وعربون بضم العين ، وعربان

(٣)

(7)

سنن الترمذي (١٢٨٣) ، المستدرك (٢/ ٥٥) عن سيدنا أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه . (1)

روضة الطالبين (٣/٤١٤) ، الشرح الكبير (١٣٣/٤) ، المحرر (ص١٤٢) . (٢)

بضم العين ، وأَرَبُونٌ ، [وأُرْبُونٌ] وأُرْبَانٌ . ﴿ دَقَائِقِ الْمَنْهَاجِ ﴾ (ص٦٠) . (٤)

سنن أبي داوود (٣٥٠٢) ، وأخرجه مالك في ﴿ الموطأ ؛ (٢/ ٢٠٩) ، وابن ماجه (٢١٩٢) .

الشرح الكبير (٤/ ١٣٤) . (0) روضة الطالبين (٣/ ٣٩٩) .



[في تفريق الصفقة]

بَاعَ خَلاً وَخَدْراً ، أَوْ عَبْدَهُ وَحُرًا ، أَوْ وَعَبْدُ غَيْرِهِ ، أَوْ مُشْتَرَكا بِغَيْرِ إِذْنِ الآخرِ . صَعَّ فِي مِلْكِهِ فِي الأَظْهَرِ ، فَيَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي إِنْ جَهِلَ ، فَإِنْ أَجَازَ . . فَبِحِصَّتِهِ مِنَ الْمُسَمَّى بِأغْنِبَارِ فِيمَنِهِمَا ، وَفِي قَوْلِ : بَجَمِيعِهِ ،

(فصل : باع) في صفقة واحدة (خلاً وخمراً ، أو عبده وحراً ، أو) عبده (وعبد غيره ، أو مشتركاً بغير إذن الآخر) أي : الشريك (. . صح) البيع (في ملكه) من الخل والعبد وحصة المشتركاً بغير إذن الآخر) أي : الشريك (. . صح) البيع (في ملكه) من الخل والعبد وحصة المشترك ، ويطل في غيره (في الأظهر) إعطاء لكل منهما حكمه ، والثاني : يبطل في الجميع ؟ تغليباً للحرام على الحلال ، قال الربيع : وإليه رجع الشافعي آخراً () ، والقولان بالأصالة في بيع عبد وعبد غيره ، وطرداً في بقية الصور ، والصحة في الأولى دونها في الثانية ، وفي الثانية دونها في الثالثة دونها في الثالثة دونها لم الرابعة ؛ لما سيأتي من التقدير في الأوليين مع فرض تغير الخلقة في الأولى ، ولما في الثالثة من الجهل بما يخص عبد البائع ، بخلاف ما يخصه من المشترك في الرابعة ، ولو أذن له الشريك في البيع . صح ببعه جزماً ، بخلاف ما لو أذن مالك العبد . . فإنه لا يصح بيع العبدي المعالى عند العقد () الموضة ، والثاني : يكتفي بالعلم به بعد توزيع الثمن عليهما على قدر قيمتهما ، وسكت في « الروضة » كه أصلها » عن الترجيح في ذلك ())

(فيتخبر المشتري) بناء على الصحة (إن جهل) كون بعض المبيع خمراً أو غيره مما ذكر بين الفسخ والإجازة ؟ لتبعيض الصفقة عليه ، وخياره على الفور كما قاله في " المطلب " ، فإن علم ذلك . . فلا خيار له ؟ كما لو اشترى معيباً يعلم عييه ، وفيما يلزمه الخلاف الآمي من الحصة أو جميع الشمن ، وقيل : يلزمه الجميع قطعاً ؟ لأنه التزمه عالماً بأن بعض المذكور لا يقبل المقد ، (فإن أجاز) البيع (. . فبحصته) أي : المملوك له (من المسمىٰ باعتبار قيمتهما) ويقدر الخمر خلاً ، وقيل : عصيراً ، والحر رقيقاً ، فإذا كانت قيمتهما ثلاث متة والمسمىٰ متة وخمسين وقيمة المملوك مئة . . فحصته من المسمىٰ خمسون ، (وفي قول : بجميعه) وكأنه بالإجازة رضي بجميع الثمن في

⁽١) الأم (٧/ ١٨٤).

⁽Y) المجموع (P/777).

⁽٣) روضة الطالبين (٣/ ٤٢٢) ، الشرح الكبير (٤/ ١٤١_ ١٤٢) .

مقابلة المملوك للبائع ، (ولا خيار للبائع) وإن لم يجب له إلا الحصة ؛ لتعديه حيث باع ما لا يملكه وطمع في ثمنه .

(ولو باع عبديه فتلف أحدهما قبل قبضه). انفسخ البيع فيه كما هو معلوم ، و(لم ينفسخ في الآخر على المذهب) وإن لم يقبضه ، والطريق الثاني : ينفسخ في المدفرجين من القولين المخرجين من القولين السابقين في بيع عبده وعبد غيره معاً (بل يتخير) المشتري بين القسخ والإجازة ، (فإن أجاز . فبالحصة) من المسمئ باعتبار قيمتهما (قطعاً) وطرد أبو إسحاق المروزي فيه القولين ، أحدهما : بجميع الثمن ، وضعف بالفرق بين ما اقترن بالعقد وبين ما حدث بعد صحة العقد مع توزع الثمن فيه عليهما ابتداء .

(ولو جمع في صفقة مختلفي الحكم كإجارة وبيع أو) إجارة و(سلم) كقوله: بعتك عبدي وآجرتك داري سنة بكذا ، وكقوله: آجرتك داري شهراً وبعتك صاع قمح في ذمني سلماً بكذا (... صحا في الأظهر ، وبوزع المسمى على قيمتهما) أي : قيمة المؤجر من حيث الأجرة وقيمة المبيع صحا في الأظهر ، وبوزع المسمى على قيمتهما) أي : قيمة المؤجر من حيث الأجرة وقيمة المبيع أو المسلم فيه ، والثاني : يبطلان ؛ لأنه قد يعرض لاختلاف حكمهما باختلاف أسباب الفسخ والانفساخ وغير ذلك ما يقتضي فسخ أحدهما فيحتاج إلى التوزيع ، ويلزم الجهل عند العقد بعا يخوب كالمؤمن من دار في صفقة وإن اختلفا في الشفعة واحتيج إلى التوزيع اللازم له ما ذكر ، (أو بيع وبكم عند العقد بيع دونكاح) كقوله : زوجتك بيتي وبعتك عبدها وهي في حجره (.. صح النكاح ، وفي البيع والصداق القولان) السابقان ، أظهرهما : صحتهما ، ويوزع المسمى على قيمة المبيع ومهر المثل ، والثاني : بطلائهما ، ويجب مهر المثل ، وأعاد المصنف المسألة في (كتاب الصداق) بأسط مما ذكره هنا .

(وتتعدد الصفقة بتفصيل الثمن ؛ كبعتك ذا بكذا وذا بكذا) فيقبل فيهما ، وله رد أحدهما بالعيب ، (ويتعدد البائع) نحو : بعناك هنذا بكذا فيقبل منهما ، وله رد نصيب أحدهما بالعيب ،

وَكَذَا بِتَعَدُّدِ ٱلْمُشْتَرِي فِي ٱلأَظْهَرِ . وَلَوْ وَكَلَّهُ أَوْ وَكَلَّهُمَا. . فَالأَصَحُّ : ٱعْتِبَارُ ٱلْوَكِيلِ .

(وكذا بتعدد المشتري) نحو : بمتكما هذا بكذا نيقبلان (في الأظهر) كالبائع ، والثاني : لا ؛ لأن المشتري بان على الإيجاب السابق ، فالنظر إلى من صدر منه الإيجاب ولو وفّى أحد المشتريين نصيبه من الثمن ؛ فعلى الأول : يجب على البائع أن يسلمه قسطه من المبيع كما يسلم المشاع ، وعلى الثاني : لا يجب حتى يوفي الآخر نصيبه ؛ كما لو اتحد المشتري لثبوت حق الحبس .

(ولو وكلاه أو وكلهما) في البيع أو الشراء (. . فالأصح : اعتبار الوكيل) () في اتحاد الصفقة وتعددها ؛ لتعلق أحكام العقد به ؛ كرؤية المبيع ، وثبوت خيار المجلس وغير ذلك ، والثاني : اعتبار الموكل ؛ لأن الملك له ، وصححه في « المحرر (() في أكثر نسخه كما قاله في « المدور () تتم تصحيح الأول عن الأكثرين () ، ونقل في « الشرحين ، تصحيح الأول عن الأكثرين () ، ولو خرج ما اشتراه من وكيل عن اثنين أو من وكيلين عن واحد معيباً . فعلى الأول : له رد نصفه في الصورة الثانية دون الأولى ، وعلى الثاني : ينعكس الحكم ، ولو خرج ما اشتراه وكيل عن اثنين أو وكيلان عن واحد معيباً . . فعلى الأول : للموكل الواحد رد نصفه ، وليس لأحد الموكلين رد نصفه ، وليس لأحد الموكلين رد نصفه ، وطي الثاني : ينعكس الحكم .

* * *

 ⁽١) قول المنهاج ، : (الأصح اعتبار الوكيل) ، وكذا وقع في بعض نسخ (المحرر ، وفي أكثرها : الموكل ،
 والصواب الأول . (دقائق المنهاج ، (ص ٦٠) .

⁽٢) المحرر (ص ١٤٣).

⁽٣) دقائق المنهاج (ص٦٠).

٤) الوجيز (ص ١٦٤) .

⁽٥) الشرح الكبير (١٥٩/٤).

بابئ النحب ار

(باب الخيار)

هو شامل لخيار المجلس ، وخيار الشرط ، وخيار العيب ، وستأتي الثلاثة .

(يثبت خيار المجلس في أنواع البيع: كالصرف، و) بيع (الطعام بالطعام، والسلم، والسلم، والسلم، والسلم، والتولية، والتشريك، وصلح المعاوضة) قال صلى الله عليه وسلم: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، أو يقول أحدهما للآخر: اختر، وواه الشيخان () ، و(يقول) قال في «شرح المهذب، تمنصوب بد (أو) بتقدير (إلا أن) ، أو (إلى أن) ، ولو كان معطوفاً. لكان مجزوماً ، ولقال: أو يقل () ، وسيأتي السلم وما بعده وتقدم ما قبله ، واحترز بذكر (المعاوضة) عن صلح الحطيطة؛ فليس ببيع ، ولا خيار في غير البيع كما سيأتي .

(ولو اشترئ من يعتق عليه) من أصوله أو فروعه . . بني الخيار فيه على خلاف الملك ، (فإن قلنا : الملك في زمن الخيار للبائع أو موقوف . . فلهما الخيار) كما هو الأصل ، (وإن قلنا : للمشتري . . تخير البائع دونه) لثلا يتمكن من إزالة الملك ، وهذه أقوال ستأتي بتوجيهها في (خيار الشرط) أظهرها : الثاني ، فيكون الأظهر في شراء من يعتق عليه : ثبوت الخيار لهما ، ولا يحكم بعتقه على كل قول حتى يلزم المقد فيتين أنه عتق من حين الشراء ، ولو باع العبد من نفسه . . ففي ثبوت الخيار وجهان ، رجع في « الشرح الصغير » و« شرح المهذب » : النفي (؟) .

(ولا خيار في الإبراء والنكاح والهبة بلا ثواب) لأنها ليست بيعاً ، والحديث ورد في البيع ،

⁽١) صحيح البخاري (٢١٠٩) ، صحيح مسلم (١٥٣٢) عن سيدنا حكيم بن حزام رضي الله عنه .

⁽٢) المجموع (٩/١٦٦).

٣) المجموع (١٦٧/٩).

وَكَذَا ذَاتُ الثَّوَابِ وَالشُّفْمَةُ وَالإِجَارَةُ وَالْمُسَافَاةُ وَالصَّدَاقُ فِي الأَصَحُّ . وَيَفْطِعُ بِالنَّجَائِدِ ؛ بِأَنْ يَخْتَارَا لُزُومَةَ ، فَلَوِ انْحَارَ أَحَدُهُمَا.. سَقَطَ حَقَّهُ وَيَقِيَ لِلاَحْرِ ، وَبِالنَّقَوْقِ بِيَنَفِهَا ، فَلَوْ طَالَ مُحْتُهُمَا أَوْ فَامَا وَتَمَاشَيَا مَنَازِلَ.. دَامَ خِيَارُهُمَا ، وَيُغْتَبُرُ فِي النَّقُوقِ الْمُرْفُ . وَلَوْ مَاتَ فِي الْمُخْلِس أَوْجُنَّ.. فَالأَصَحُّ : انْتِقَالُهُ إِلَى الْوَارِثِ وَالْوَلِقْ

(وكذا ذات الثواب والشفعة والإجارة والمساقاة والصداق في الأصح) في المسائل الخمس ؛ لأنها لا تسمى بيعاً ، والثاني : يثبت فيها ؛ لأن الهبة بثواب في المعنى بيع ، والشفيع في معنى المشتري له الرد بالعيب ، والإجارة بيع للمنافع والمساقاة قريب منها ، والصداق عقد عوض ، فإن فسخ . . وجب مهر المثل ، ومثله : عوض الخلع فلا خيار فيه ، ولا في الحوالة على الأصح ، قال القفال وطائفة : الخلاف في الإجارة في إجارة العين ، وأما إجارة الذمة . . فيثبت فيها الخيار قطماً كالسلم .

(ولو مات) أحدهما (في المجلس أو جن . . فالأصح انتقاله) أي : الخيار (إلى الوارث والولمي) ويتولى الولي ما فيه المصلحة من الفسخ والإجازة ، فإن كانا في المجلس . . فواضح ، أو غائبين عنه وبلغهما الخبر . . امتد الخيار لهما امتداد مجلس بلوغ الخبر ، وقيل : لا يمتد ، بل يكون على

⁽١) صحيح البخاري (٢١٠٧) .

⁽٢) صحيح مسلم (١٥٣١/ ٤٥) .

وَلَوْ تَنَازَعَا فِي ٱلتَّقَرُقِ أَوِ ٱلْفَسْخِ قَبْلَهُ. . صُدَّقَ ٱلنَّافِي .

فكثاث

[في خيار الشرط وما يتبعه]

لَهُمَا وَلِأَحَدِهِمَا شَوْطُ ٱلْمِتِيَارِ فِي أَنْوَاعِ ٱلبَّنِيعِ إِلاَّ أَنْ يُشْتَرَطُ ٱلْفَبْضُ فِي ٱلْمُجْلِسِ كَرِبَوِيُّ وَسَلَمٍ . وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِي مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ لاَ تَزِيدُ عَلَىْ نَارَقَةٍ أَيَّامٍ ،

الفور ، ومقابل الأصح : سقوط الخيار ؛ لأن مفارقة الحياة أولىٰ به من مفارقة المكان ، وفي معناها : مفارقة العقل ؛ لسقوط التكليف بهما ، وعبر في «الروضة» في مسألة الموت بـ(الأظهر)(``) وهو منصوص ، ومقابله مخرج ، فيصح التعبير فيهما بـ(الأصح) تغليباً للمقابل ؛ كما يصح بـ(الأظهر) تغليباً للمنصوص ، ولكل من العتبايعين فسخ البيع قبل لزومه .

(ولو تنازعا في النفرق أو الفسخ قبله) أي : قبل النفرق ؛ بأن جاءا معاً وادعىٰ أحدهما النفرق قبل المجيء وأنكره الآخر ليفسخ ، أو اتفقا على النفرق وادعىٰ أحدهما الفسخ قبله وأنكره الآخر (. . صدق النافي) بيمينه ؛ لموافقته للأصل .

35

(فصل : لهما) أي : لكل من المتبايعين (ولأحدهما شرط الخيار) على الآخر المدة الآتية (في أنواع البيع) لما سيأتي ، (إلا أن يشترط) في بعضها (القبض في المجلس ؛ كربوي وسلم) . . فلا يجوز شرط الخيار فيه ، وإلا . . لادئ إلىٰ بقاء علقة فيه بعد التفرق ، والقصد منه : أن يتفرقا ولا علقة بينهما .

(وإنما يجوز في مدة معلومة لا نزيد على ثلاثة أيام) فلو كانت مجهولة أو زائدة على ثلاثة . . بطل العقد ، والأصل في ذلك : حديث الشيخين عن ابن عمر قال : ذكر رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يخدع في البيوع ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من بايعت . . فقل له : لا خلابة ** ورواه البيهقي وابن ماجه بإسناد حسن _ كما قاله في « شرح المهذب ** _ بلفظ : « إذا بايعت . . فقل : لا خلابة ، ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال *^(٤) ، وفي رواية

⁽١) روضة الطالبين (٣/ ٤٤١) .

⁽٢) صحيح البخاري (٢١١٧) ، صحيح مسلم (١٥٣٣) ، واللفظ لمسلم .

⁽T) المجموع (P/ ۱۸۰).

⁽٤) السنن الكبرى (٥/ ٢٧٣) ، سنن ابن ماجه (٢٣٥٥) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

الدارقطني عن عمر : (فجعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم عهدة ثلاثة أيام)(١) ، وسعى الرجل في هذه الرواية حبان بن منقذ بفتح المهملة وبالموحدة ، وفي الرواية التي قبلها أن منقذاً والده بالمعجمة ، وخلابة : بكسر الخاء المعجمة وبالموحدة ، قال في « شرح المهذب » : وهمي الغبن والخديمة (٢) ، وفي « الروضة » كـ اصلها » : اشتهر في الشرع أن قول : (لا خلابة) عبارة عن اشتراط الخيار ثلاثة أيام (٢) ، والواقعة في الحديث الاشتراط من المشتري ، وقيس عليه الاشتراط من المشتري ، وقيس عليه الاشتراط من البائع ، ويصدق ذلك باشتراطهما معاً .

(وتحسب) المدة المشروطة من الثلاثة فما دونها (من العقد) الواقع فيه الشرط ، (وقيل : من التفقر) شرط في العقد أو بعده ؛ لأن الظاهر : أن الشارط يقصد بالشرط زيادة على ما يفيده المعلس ، وعورض بأن اعتبار التفرق يورث جهالة ؛ للجهل بوقته ، ولو شرطت المدة على الأول من وقت النفرة . . بطل العقد ، وعلى الثاني من وقت العقد . . صح الشرط ؛ للتصريح بالمقصود ، ولو شرط العقد وقبل التفرق . . حسبت المدة على الأول من وقت الشرط ، ومثل التفرق فيما ذكر فيه : التخاير ، ولو شرط في العقد الخيار من الغد . . بطل العقد ، وإلا . . لأدي إلى جوازه بعد لزومه ، ولو شرط لأحد العاقدين يوم وللآخر يومان أو ثلاثة . . جاز ، ففي اليوم : قال في المعد المهذب » : إن كان العقد نصف النهار . يثبت الخيار إلى أن ينتصف النهار من اليوم الثاني ، وتدخل الليلة في حكم الخيار للضرورة ، وإن كان العقد في الليل . . يثبت الخيار إلى غروب الشمس من اليوم المتصل بذلك لليل ، قاله المتولي وغيره ⁽⁴⁾ ، ولو شرط الخيار لأجنبي . . جاز في الأظهر ؛ لأن الحاجة قد تندعو إلى ذلك لكون الأجنبي أعرف بالمبيع ، وسواء شرطاه لواحد زمن الخيار . . ويثبت له الآن في الأصح .

وليس للوكيل في البيع شرط الخيار للمشتري ، ولا للوكيل في الشراء شرط الخيار للبائع ، فإن خالف . . بطل العقد ، وللوكيل بالبيع أو الشراء شرط الخيار للموكل ، قيل : لا ، وَطُوِدَ في شرطه

⁽١) سنن الدارقطني (٣/ ٥٤) .

⁽Y) المجموع (P/ ۱۷۹).

⁽٣) روضة الطالبين (٣/٤٤٦) ، الشرح الكبير (١٨٣/٤) .

⁽٤) المجموع (٩/ ١٨٣).

وَالأَظْهَرُ : أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَاعِ.. فَمِلْكُ الْمَسِيعِ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي.. فَلَهُ ، وَإِنْ كَانَ لَهُمَا.. فَمَوْفُوكٌ ، فَإِنْ تَمَّ الْبَيْعُ.. بَانَ أَنَّهُ لِلْمُشْتَرِي مِنْ حِينِ الْعَقْدِ ، وَإِلاً

الخيار لنفسه ، فإن جوزناه أو أذن له فيه صريحاً . ثبت له الخيار ، وقول المصنف : (في أنواع البيع) مخرج لما تقدم نفي خيار المجلس فيه جزماً ، أو على الأصح . فلا يجوز شرط الخيار في غير الشفعة منه ولا يتصور فيها ، ولا يجوز في شراء من يعتل عليه شرط الخيار لنفسه ، بخلاف شرطه للبائع أو لكليهما على وزان ما تقدم في (خيار المجلس) ، وعلى وزانه أيضاً في بيع المبد من نفسه لا يجوز شرط الخيار فيه ، وقضية عدم الجواز فيما ذكر : أنه لو شرط . بطل المقد .

بنتيتة

[فيما يقطع خيار الشرط]

علىٰ وزان ما تقدم في خيار المجلس ينقطع خيار الشرط باختيار من شرطه منهما أو من أحدهما لزوم العقد ، وبانقضاء المدة المشروطة ، ولو مات أحدهما أو جن قبل انقضائها . انتقل الخيار إلى الوارث أو الولي ، ولمن شرط الخيار الفسخ قبل انقضاء المدة ، ولو تنازعا في انقضائها أو في الفسخ قبله . . صدق النافي بيمينه .

* * *

(والأظهر: أنه إن كان الخيار) المشروط (للبائع. فملك المبيع) في زمن الخيار (له ، وإن كان للمشتري. فله) أي : الملك ، (وإن كان لهما. فموقوف) أي : الملك ، (فإن تم البيع . بان أنه) أي : الملك (للمشتري من حين المقد ، وإلا . فللبائع) وكأنه لم يخرج عن ملكه ، والثاني : الملك للمشتري مطلقاً ؛ لتمام البيع له بالإيجاب والقبول ، والثالث : للبائع مطلقاً ؛ لنفوذ تصرفاته فيه ، والخلاف جار في خيار المجلس كما تقدم ، وكونه لأحدهما ؛ بأن يختار الآخر لزوم العقد ، وحيث حكم بملك المبيع لأحدهما . بأن توقف في الثمن ، وينيني على الخلاف كسب المبيع ـ العبد أو الأمة ـ في زمن الخيار ، فإن تم البيم . فهو للمشتري إن فلنا: الملك له أو موقوف ، وإن قلنا : للبائع . فهو له ، وقيل : للمشتري ، وإن قسنخ البيع . فهو للبائع إن قلنا : الملك له أو موقوف ، وإن قلنا : للبائع . فهو له ، وفي معنى الكسب : اللبن والبيض والثمرة ومهم الجارية الموطوءة مشمة .

(ويحصل الفسخ والإجازة) في زمن الخيار (بلفظ يدل عليهما) ففي الفسخ : (كفسخت البيع ، ورفعته ، واسترجعت المبيع) ورددت الثمن ، (وفي الإجازة : أجزته) أي : البيع ، (وأمضيته) وألزمته ونحو ذلك .

(ووطء الباتع) العبيع (وإعتاقه) إياه في زمن الخيار المشروط له أولهما (. . فسخ) للبيع ، (وكذا بيعه وإجارته وتزويجه) للمبيع في زمن الخيار المذكور . . فسخ للبيع (في الأصح) الإشعارها بعدم البقاء عليه ، والثاني : ما يكتفي في الفسخ بذلك ، وفي وجه : أن الوطء ليس بفسخ ، ولا خلاف في الإعتاق ، وهو نافذ على كل قول من أقوال الملك ، بخلاف الوطء . فهو حلال للبائع إن قلنا : الملك له ، وإلا . . فحرام ، وعقود البيع وما عطف عليه بناء علىٰ أنها فسخ صحيحة ، وقيل : لا ؛ لبعد أن يحصل بالشيء الواحد الفسخ والعقد جميعاً .

(والأصح : أن هلذه التصرفات) الوطء وما بعده (من المشتري) في زمن الخيار المشروط له أو لهما (إجازة) للشراء ؛ لإشعارها بالبقاء عليه ، والثاني : ما يكتفي في الإجارة بذلك ، ومسألتا الإجارة والتزويج ذكرهما في ا الوجيز الإسماء ، وخلا عنهما الروضة الاحراق أصلها ا ، وهما ومسألة البيع غير صحيحة قطعاً ، والإعتاق فيما إذا كان الخيار للمشتري . . نافذ على جميع أقوال الملك ، وفيما إذا كان الخيار لهما . عير نافذ إن قلنا : الملك للبائع أو للمشتري وإن تم البيع في الأصح ؟ صيانة لحق البائع عن الإبطال ، وإن قلنا : الملك موقوف : فإن تم البيع . . نفذ العتق ، وإلا . في الوطء فيما إذا كان الخيار لهما . حرام قطعاً ، وفيما إذا كان للمشتري وحده . . حلالً إن قلنا : الملك له ، وإلا . . فحرام .

(و) الأصح : (أن العرض) للمبيع (على البيع والتوكيل فيه) في زمن الخيار المشروط (ليس فسخاً من البائع ، ولا إجازة من المشتري) والثاني : أن ذلك فسخ وإجازة منهما ؛ لإشعاره من البائع بعدم البقاء على البيع ، ومن المشتري بالبقاء عليه ، والأول يمنع إشعاره بذلك ، ويقول : يحتمل معه التردد في الفسخ والإجازة .

⁽١) الوجيز (ص١٦٦) .

فَضِنَا إِنْ

[في خيار النقيصة]

(فصل : للمشتري الخيار) في رد المبيع (بظهور عيب قديم) بالنسبة إلى القبض ، فيصدق بالحادث قبله بعد العقد كما سيأتي (كخصاء رقيق) بالمد ، وجب ذكره ؛ لنقصه المفوت للغرض من الفحل فإنه يصلح لما لا يصلح له الخصى والمجبوب وإن زادت قيمتهما باعتبار آخر ، والخصاء في البهيمة عيب أيضاً ، قاله الجرجاني في « شافيه » ، (وزناه ، وسرقته ، وإباقه) أي : بكل منها وإن لم يتكرر ؛ لنقص القيمة بذلك ، ذكراً كان أو أنثىٰ ، واستثنى الهروي في « الإشراف » الصغير ، (وبوله بالفراش) في غير أوانه مع اعتياده ذلك ؛ لنقص القيمة به ، ذكراً كان أو أنثىٰ ، أما في الصغير. . فلا ، وقدره في « التهذيب » بما دون سبع سنين^(١) ، وقيل : لا يعتبر الاعتياد ، (وبخره) وهو الناشيء من تغير المعدة ؛ لنقص القيمة به ، ذكراً كان أو أنثىٰ ، أما تغير الفم لقلح الأسنان.. فلا ؛ لزواله بالتنظيف ، (وصنانه) علىٰ خلاف العادة ؛ بأن يكون مستحكماً لنقص القيمة به ، ذكراً كان أو أنثىٰ ، أما الصنان لعارض عرق أو حركة عنيفة أو اجتماع وسخ. . فلا ، (وجماح الدابة) بالكسر؛ أي : امتناعها علىٰ راكبها ، (وعضها) ورمحها؛ لنقص القيمة بذلك ، (وكل ما) بالجر (ينقص العين) بضم القاف مع فتح الياء بضبط المصنف (أو القيمة نقصاً يفوت به غرض صحيح إذا غلب في جنس المبيع عدمه) عطف هـٰذا الضابط للعيب علىٰ ما ذكره من أمثلته ؛ للإشارة إلىٰ أنه لا مطمع في استيعابها ، واحترز بقوله : (يفوت به غرض صحيح) عما لو بان قطع فلقة صغيرة من فخذه أو ساقه لا تورث شيئاً ولا تفوت غرضاً. . فإنه لا يرد بذلك ، وبقوله : (إذا غلب. . .) إلىٰ آخره عن الثيوبة في الأمة ؛ فإنها تنقص القيمة ، ولا رد بها ؛ لأنه ليس الغالب في الإماء عدمها ، (سواء) في ثبوت الخيار (قارن) العيب (العقد) بأن كان موجوداً قبله ، وذلك ظاهر (أم حدث) بعده (قبل القبض) للمبيع ؛ لأن المبيع حينئذ من ضمان البائع .

⁽١) التهذيب (٣/ ٤٤٥).

(ولو حدث) العيب (بعده) أي : بعد القبض (. . فلا خيار) في الرد به ، (إلا أن يستند إلى سبب متقدم) على القبض (كقطعه) أي : المبيع العبد أو الأمة (بجناية) أو سرقة (سابقة) على القبض جهلها المشتري (. . فيثبت) له (الرد) بذلك (في الأصح) لائه لتقدم سببه كالمتقدم ، والثاني : لا يثبت الرد به ؛ لكونه من ضمان المشتري ، لكن يثبت به الأرش ، وهو ما بين قيمته مستحق القطع وغير مستحقه من الشمن ، فإن كان المشتري عالماً بالحال . . فلا رد له به جزماً ولا أرش ، (بخلاف موته) أي : المبيع (بمرض سابق) على القبض جهله المشتري ، فلا يثبت به لا أرش ، (بخلاف موته) أي : المبيع (بمرض سابق) على القبض جهله المشتري ، فلا يثبت به المقطوع به ؛ لأن المرض يزداد شيئاً فشيئاً إلى الموت فلم يحصل بالسابق ، والثاني يقول : السابق أفضى إليه ، فكأنه سبق أيضاً فينفسخ البيع قبيل الموت ، وعلى الأول : للمشتري أرش المرض ؛ وهو ما بين قيمة المبيع صحيحاً ومريضاً من الشمن ، فإن كان المشتري عالماً بالمرض . . فلا شء له جزماً .

(ولو قتل) المبيع (بردة سابقة) على القبض جهلها المشتري (. . ضمنه البائع في الأصح) بجميع الثمن ؛ لأن قتله لتقدم سببه كالمتقدم ، فينفسخ البيع فيه قبيل القتل ، والثاني : لا يضمنه الباغ ، ولكن تعلق القتل به عيب يثبت به الأرش ؛ وهو ما بين قيمته مستحق القتل وغير مستحقه من الثمن ، فإن كان المشتري عالماً بالحال . . فلا شيء له جزماً ، وينبني على الخلاف في المسألتين مؤنة التجهيز والدفن ، فهي في الأصع على المشتري في الأولىٰ ، وعلى البائع في الثانية ، ولو أخر المصنف عبارة الأولىٰ عن الثانية . . لاستغنىٰ عن التأويل السابق .

(ولو باع) حيواناً أو غيره (بشرط براءته من العيوب) في المبيع (. . فالأظهر : أنه يبرأ عن عب باطن بالحيوان لم يعلمه دون غيره) أي : دون غير العيب المذكور من العيوب ، فلا يبرأ عن عبب غير الحيوان كالمقار والثياب مطلقاً ، ولا عن عيب ظاهر بالحيوان علمه أو لا ، ولا عن عيب باطن بالحيوان علمه ، والثائف : لا يبرأ عن كل عيب ؛ عملاً بالشرط ، والثائف : لا يبرأ عن عيب ما ؛ للجهل بالمبرإ منه ، وهو القياس ، وإنما خرج منه على الأول : صورة من الحيوان ؛ لما روئ مالك في « الموطأ » وصححه البيهقي : أن ابن عمر باع عبداً له بثمان منة درهم بالبراءة ، فقال له

المشتري: به داء لم تسمه لي ، فاختصما إلى عثمان ، فقضى على ابن عمر أن يحلف : لقد باعه العبد ما بداء يعلمه ، فأيل أن يحلف وارتجع العبد ، فباعه بألف وخمس متة (١) ، وفي البحاوي ، و الشامل ، ان المشتري زيد بن ثابت (١) كما أوره الرافع الله عنه ، على البراءة في يقول : (تركت اليمين لله ، فعوضني الله عنها) ، دل قضاء عثمان رضي الله عنه ، على البراءة في صورة الحيوان المذكورة ، وقد وافق اجتهاده فيها اجتهاد الشافعي رضي الله عنه ، وقال : الحيوان يغتذي في الصحة والسقم وتحول طبائعه ، فقلما ينفك عن عيب خفي أو ظاهر (١) ؛ أي : فيحتاج وما لا يعلمه من الخفي دون ما يعلمه لتلبيسه فيه ، وما لا يعلمه من الظاهر ؛ لندرة خفائه عليه ، والبيع صحيح على الأقوال ، وقيل : على بطلان الشرط باطل ، ورد باشتهار القضية المذكورة بين الصحابة وعدم إنكارهم .

(وله) أي: للمشتري (مع هذا الشرط الرد بعيب حدث قبل القبض) لانصراف الشرط إلى ما كان موجوداً عند العقد ، (ولو شرط البراءة عما يحدث) من العيب قبل القبض (. . لم يصح) الشرط (في الأصح) وكذا لو شرط البراءة من الموجود وما يحدث . . لم يصح في الأصح ، ولو شرط البراءة من عيب عينه : فإن كان مما لا يعاين ؛ كالزنا أو السرقة أو الإباق . . برىء منه قطعاً ؛ لأن ذكرها إعلام بهها ، وإن كان مما يعاين كالبرص : فإن أراء قدره وموضعه . . برىء منه قطعاً ، وإلا .. فهو كشرط البراءة مطلقاً ، فلا يبرأ منه على الأظهر ؛ لتفاوت الأغراض باختلاف قدره وموضعه . .

(ولو هلك المبيع عند المشتري) كأن مات العبد أو تلف الثوب أو أكل الطعام (أو أعتقه) أو وقفه أو استولد الجارية (ثم علم العيب) به (. . رجع بالأرش) لتعذر الرد بفوات العبيع حساً أو شرعاً ، ولو اشترى بشرط الإعتاق وأعتق ، أو اشترى من يعتق عليه ثم علم العيب . . ففي رجوعه بالأرش وجهان ، (وهو) أي : الأرش (جزء من ثمنه) أي : المبيع ، (نسبته إليه) أي : نسبة

الموطأ (٢/٦١٣)، السنن الكبرئ (٥/٣٢٨).

⁽٢) الحاوي (٦/ ٣٣١).

⁽٣) الشرح الكبير (٢٤٣/٤).

⁽٤) الأم (٨/ ٥٢٢).

الجزء إلى الثمن (نسبة) أي : مثل نسبة (ما نقص العيب من القيمة لو كان) المبيع (سليماً) إليها ، وترك هنذه اللفظة ؛ للعلم بها ، فإذا كانت القيمة بلا عيب مئة وبالعيب تسعين . فنسبة النقص إليها عشر ، فالأرش عشر الثمن ، فإن كان مئتين . . رجع بعشرين منه ، أو خمسين . . فبخمسة ، وإنما كان الرجوع بجزء من الثمن ؛ لأن المبيع مضمون على البائع بالثمن ؛ فيكون جزؤه ، مضموناً عليه بجزء من الثمن ، فإن كان قبضه . . رد جزأه ، وإلا . . سقط عن المشتري بطلبه ، وقيل : بلا طلب .

(والأصح: اعتبار أقل قيمه) أي: المبيع (من يوم البيع إلى القبض) عبارة «المحرر» كـ الشرح» وتبعه في «الروضة» (أن : أقل القيمتين من يوم البيع والفيض ، ولم مقابلان: كـ الشرح» وتبعه في «الروضة» (أنه يوم مقابلة الشمن بالمبيع ، والثاني : قيمة يوم القبض ؛ لأنه يوم دخول المبيع في ضمان المشتري ، ووجه أقل القيمتين : أن القيمة إن كانت يوم البيع أقل.. فما أقول محكية في طريقة ، والطريقة الراجحة : القطع باعتبار أقل القيمتين ، وحمل قول : (يوم التيم) على ما إذا كانت القيمة فيه أقل ، وكذا قول : (يوم القبض) ، وقول المصنف : (أقل البيع) على ما إذا كانت القيمة فيه أقل ، وكذا قول : (يوم القبض) ، وقول المصنف : (أقل البيع) على ما إذا كانت القيمة فيه أقل ، وكذا قول : (يوم القبض) ، وقول المصنف : (أقل البيع) على ما إذا كانت القيمة فيه أقل ، وكذا قول : (المحرد » لاعتباره الوسط(**) ؛ أي : بين قيمتي البومين ، وعبر بـ (الأصح) دون الأظهر ؛ ليوانق الطريقة الراجحة وإن لم يشعر بها ، ولو عبر بـ (المذهب) كما في « الروضة ***.. كان أولى ...

(ولو تلف الثمن) المقبوض أو خرج عن الملك (دون المبيع) المقبوض وأريد رده بالعيب (. . رده وأخذ مثل الثمن) إن كان مثلياً (أو قيمته) إن كان متقوماً ، قال الرافعي : (أقل ما كانت من يوم البيع إلى يوم الفبض ؛ لأنها إن كانت يوم البيع أقل . . فالزيادة حدثت في ملك البائع ، وإن كانت يوم القبض أقل. . فالنقصان من ضمان المشتري ، قال : ويشبه أن يجري فيه الخلاف

⁽١) المحرر (ص١٤٥) ، الشرح الكبير (٢٤٦/٤) ، روضة الطالبين (٣/ ٤٧٤) .

⁽۲) دقائق المنهاج (ص٦٠).

⁽٣) روضة الطالبين (٣/٤٧٤).

وَلَوْ عَلِمَ الْمُعَنِّبَ بَمْدَ زَوَالِ مِلْكِهِ إِلَىٰ غَيْرِهِ.. فَلَا أَرْشَ فِي الْأَصَحُّ ، فَإِنْ عَادَ الْمِلْكُ.. فَلَهُ الرَّةُ ، وَقِيلَ : إِنْ عَادَ بِغَيْرِ الرَّهُ بِعَيْبٍ.. فَلاَ رَدَّ . وَالرَّةُ عَلَى الْفَوْرِ ، فَلَيْبَاوِرْ عَلَى الْعَادَةِ . فَلَوْ عَلِمْهُ وَهُو يُصَلِّي أَوْ يَأْقُلُ.. فَلَهُ تَأْجِيرُهُ حَتَّى يَفُوخُ ، أَوْ لَيْلاً.. فَحَتَّى يُضبحَ . فَإِنْ كَانَ الْبَائِهُ بِالنَّبَلَدِ.. رَدَّهُ عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ أَوْ وَكِيلِهِ أَوْ عَلَىٰ وَكِيلِهِ ، وَلَوْ نَرَكُهُ وَرَفِحَ الأَمْرَ إِلَى الْحَاكِمِ..

المذكور في اعتبار الأرش) ، انتهل () . وأسقط هذا الأخير من « الروضة » مع التعليل ، وفيه إشارة إلىٰ أن أقل القيمة هنا لا ينافي أقل قيمتي اليومين هناك ، ويكون المراد هناك : ما إذا لم تنقص القيمة بين اليومين عن قيمتهما ؛ بأن ساوت قيمة أحدهما أو زادت على قيمتهما ، فإن نقصت عن القيمتين . فالعبرة بها كما تقدم عن المصنف .

(ولو علم العيب) بالمبيع (بعد زوال ملكه) عنه (إلى غيره) بعوض أو لا بعوض (. . فلا أرض) له (في الأصح) المنسوص ؛ لأنه قد يعود إليه فيرده كما قال : (فإن عاد الملك) إليه (. . فلا فله الرد) سواه عاد إليه بالرد بالعيب أم بغيره ؛ كالإقالة والهية والشراء ، (وقيل) فيما زال ملكه بعوض : (إن عاد) إليه (بغير الرد بعيب . . فلا رد) له ؛ لأنه بالاعتياض عنه استدرك الظلامة وغين غيره كما غين هو ، ولم يبطل ذلك الاستدراك ، بخلاف ما لو رد عليه بالعيب ، وهنذا مبني على أن الملمة في أن الأرش له استدراك الظلامة ، والصحيح : أنها إمكان عود المبيع كما تقدم ، ومقابل الملمة في أن الأرش واسترداد الشريح : له الأرش ؛ لتعذر الرد ، فلو أخذه ثم رد عليه بالعيب . . فهل له رده مع الأرش واسترداد الثمن ؟ وجهان ، وعلى الأصح : لو تعذر العود لتلف أو إعتاق . . رجع بالأرش المشتري الثاني على الأول ، والأول على باتعه بلا خلاف ، وله الرجوع عليه قبل الغرم للثاني ومع إبرائه منه ، وقبل : لا فيهما ؛ بناء على التعليل باستدراك الظلامة .

(والرد) بالعيب (على الفور) فيبطل بالتأخير من غير عذر ، (فليبادر) مريده إليه (على العادة) .

(فلو علمه وهو يصلي أو يأكل) أو يقضي حاجته (. . فله تأخيره حتى يفرغ) ولو علمه وقد
دخل وقت هاذه الأمور فاشتغل بها . . فلا باس حتىٰ يفرغ منها ، (أو) علمه (ليلاً . . فحتیٰ
يصبح) ولا بأس بلبس ثوبه وإغلاق بابه ، ولا يكلف العدو في المشي والركض في الركوب ليرد .

⁽١) الشرح الكبير (٢٤٦/٤).

فَهُرَ آكَدُ ، وَإِنْ كَانَ غَايِبًا . رَفَعَ إِلَى الْحَاكِمِ . وَالْأَصَةُ : أَنَّهُ يَلْزَمُهُ اللِّشْهَادُ عَلَى الْفَسْخِ إِنْ أَمْتَكُهُ حَتَّىٰ يُشْهِئُهُ إِلَى الْبَائِعِ أَوِ الْحَاكِمِ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ اللِّشْهَادِ. لَمْ يَلْزَمُهُ التَّلَّقُطُ بِالْفَسْخِ فِي الاَصْمُعُ . وَيُشْتَرِطُ تَرْكُ الإِسْتِمْمَالِ ، فَلُوِ اسْتَخْدَمَ الْعَبَدَ أَوْ تَرَكَ عَلَى الدَّائِقِ سَرْجَهَا أَوْ إكافَهَا . بَطَلَ حَقَّهُ ، وَيُعْذَرُ فِي رُكُوبٍ جَمُوحٍ يَعْسُرُ سَوْفُهَا وَقَوْمُقَا . وَإِذَا سَقَطَ رَكُ بِتَفْصِيرِ . فَلاَ أَرْشُ

ويرده عليه (.. فهو آكد) في الرد ، (وإن كان) الباتع (غائباً) عن البلد ولم يكن له وكيل بالبلد
(.. رفع) الأمر (إلى الحاكم) قال القاضي حسين : فيدعي شراء ذلك الشيء من فلان الغائب
بثمن معلوم قبضه ثم ظهر العيب ، وأنه فسخ البيع ، ويقيم البينة على ذلك في وجه مسخر ينصبه
الحاكم ويحلفه ؛ أي : أن الأمر جرى كذلك ، ويحكم بالرد على الغائب ويبقى الثمن ديناً عليه ،
ويأخذ المبيع ويضعه عند عدل ، ويقضي الدين من مال الغائب ، فإن لم يجد له سوى المبيع . باعه
فيه ، انتهى ، وأقره الشيخان ، ولا ينافي ما ذكراه في (باب المبيع قبل القبض) عن صاحب
« التتمة » وأقراه : أن للمشتري بعد الفسخ بالعيب حبس المبيع إلى استرجاع الثمن من البائع ؛ فإن
القاضي ليس كالبائع كما هو ظاهر ، وسكوتهما على نصب مسخر للعلم بما صححاه في محله : أنه
لا يلزم الحاكم نصبه في سماع الدعوى على الغائب كما سيأتى .

(والأصح : أنه يلزمه الإشهاد على الفسخ إن أمكنه حتى ينهيه إلى البائع أو الحاكم) ، والناني : لا ، لكن يفسخ عند أحدهما ، (فإن عجز عن الإشهاد. . لم يلزمه التلفظ بالفسخ في الأصح) فيؤخره إلى أن يأتي به عند البائع أو الحاكم ، والثاني : يلزمه مبادرة إلى الفسخ ما أمكن .

(ويشترط) في الرد : (ترك الاستعمال ، فلو استخدم العبد) كقوله : اسقني ، أو : ناولني الثوب ، أو : أغلق الباب (أو ترك على الدابة سرجها أو إكافها) أي : البرذعة (. . بطل حقه) من الرد ؛ لإشعار ذلك بالرضا بالعيب ، وإضافة السرج أو الإكاف إلى الدابة لملابسته لها ، وعبارة « الروضة » كـ أصلها » : لو كان عليها سرج أو إكاف فتركه عليها . بطل حقه ؛ لأنه انتفاع () . ويعذر في ركوبها حين توجهه لردها ، ولو ربعذر في ركوبها حين توجهه لردها ، ولو ركب غير الجموح لهدها . . بطل حقه منه ، وقيل : لا يبطل ؛ لأنه أسرع للرد .

(وإذا سقط رده بتقصير) منه (. . فلا أرش) له كما لا رد .

⁽١) روضة الطالبين (٣/ ٤٨١) ، الشرح الكبير (٤/ ٢٥٤) .

وَلَوْ حَدَثَ عِنْدُهُ عَيْبٌ.. سَقَطَ الرَّدُ قَهْراً ، ثُمَّ إِنْ رَضِي بِهِ الْبَائِحُ.. رَدَّهُ الْمُشْتَرِي أَوْ فَنَعَ بِهِ ، وَإِلَّا.. فَانِيتُشُمُ الْمُشْتَرِي أَرْشَ الْمَحَادِثِ إِلَى الْمَشِيعِ وَيَوُدُّ ، أَو يَغْرَمُ الْبَائِعُ أَرْشَ الْقَدِيمِ وَلاَّ يَرُدُّ ، فَإِن اتَّفَقَا عَلَىٰ أَحَدِهِمَا.. فَلَمَاكُ ، وَإِلاَّ.. فَالأَصَّعُ : إِجَابُةُ مَنْ طَلَبَ الإِهْسَاكُ . وَيَجِبُ أَنْ يُعْلِمَ الْمُشْتَرِي الْبَائِعَ عَلَى الْفَوْرِ بِالْحَادِثِ لِيَخْتَارَ ، فَإِنْ أَخْرَ إِطْلاَمُهُ بِإِذْ كُفْرِدٍ.. فَلاَ رَدُّ وَلاَ أَرْشَ . وَلَوْ حَدَثَ عَبْثِ لِمَ يُعْرِفُ الْفَدِيمُ إِلاَّ بِدِ كَكَشْرِ بَيْضِ وَرَائِحٍ ، وَتَقْوِيرٍ بِطُخِيةٍ مُمُدُّودٍ.. وَذَوْلاَ أَرْشَ عَلَيْهِ فِي الْأَطْهَوِ

(ولو حدث عنده عيب) بآفة أو غيرها ثم اطلع على عيب قديم (. الرد قهراً) أي : الرد النقيري ؛ لإضراره بالبائع ، (ثم إن رضي به) أي : بالمبيع (البائع) معيباً (. . . رده المشتري) بلا أرش عن العديم ، (وإلا) أي : وإن لم يرض البائع به معيباً (. . . فليضم المشتري أرش الحادث إلى المبيع ويرد ، أو يغرم البائع أرش القديم ولا يرد) المشتري ؛ وعاية للجانبين ، (فإن اتمقنا على أحدهما . . فذلك) ظاهر ، (وإلا) بأن طلب أحدهما الرد مع أرش العدادث والآخر الإمساك مع أرش القديم (. . فالأصح : إجابة من طلب الإمساك) مع أرش القديم ، سواء كان الطالب المشتري أم البائع ؛ لتقريره العقد ، والثاني : يجاب المشتري مطلقاً ؛ لأنه إما غارم أو آخذ ما لم يرد العقد عليه ، بخلاف المشترى .

(ولو حدث عيب لا يعرف القديم إلا به ككسر بيض) وجوز (ورانج) ـ بكسر النون ؛ وهو الجوز الهندي ـ ظهر عببها (وتقوير بطيخ) بكسر الباء (مدود) بكسر الواو في بعض أطرافه (. . رد) ما ذكر بالقديم قهراً ، (ولا أرش عليه) للحادث (في الأظهر) لأنه معذور فيه ، والثاني : يرد

ْ فَإِنْ أَمْكَنَ مَعْرِفَةُ الْقَدِيمِ بِأَقَلَّ مِمَّا أَحْدَثَهُ.. فَكَسَائِرِ الْعُيُوبِ الْحَادِثَةِ . فَكَسَائِرِ الْعُيُوبِ الْحَادِثَةِ . فَكَسَائِرِ الْعُيُوبِ الْحَادِثَةِ . فَكَسَائِرِ الْعُيُوبِ الْحَادِثَةِ .

[في عدم تفريق الصفقة بالعيب]

وعليه الأرش ؛ رعاية للجانبين وهو ما بين قيمته صحيحاً معيباً ومكسوراً معيباً ، ولا نظر إلى الثمن ، والثالث : لا يرد أصلاً كما في سائر العبوب الحادثة ، فيرجع المشتري بأرش القديم أو يغرم أرش الحادث . . . إلى آخر ما تقدم ، أما ما لا قيمة له ؛ كالبيض المذر والبطيخ المدود كله أو المعفن . . فيتبين فيه فساد البيع ؛ لوروده على غير متقوم ، ويلزم البائع تنظيف المكان منه .

(فإن أمكن معرفة القديم بأقل صما أحدثه) المستري ؛ كتقوير البطيخ الحامض إذا أمكن معرفة حموضته بغرز شيء فيه ، وكالتقوير الكبير المستغنى عنه بالصغير ، وكشق الرمان المشروط حلاوته لإمكان معرفة حموضته بالغرز (. . فكسائر العبوب الحادثة) فيما نقدم فيها ، ولا رد قهراً ، وقيل : فيه القولان ؛ وفي « الروضة » كـ« أصلها »(١) : أن ترضيض بيض النعام وكسر الرانج من هـنذا القسم ، وثقبه من الأول .

(فِيَّعُ)

إذا (أسترئ عبدين معيين صفقة) ولم يعلم عيبهما (.. ردهما) بعد ظهوره ، ويجري في رد أحدهما الخلاف الآتي في قوله : (ولو ظهر عيب أحدهما) دون الآخر (.. ردهما ، لا المعيب وحده في الأظهر) إذ لا ضرورة إلى تفريق الصفقة ، والثاني : له رده وأخذ قسطه من الثمن ، ولو تلف اللهم أو بيح قبل ظهور العيب. فرد المعيب أولى بالجواز ؛ لتعلر ردهما ، والقو لان يجربان فيما ينفصل أحدهما عن الآخر كالثويين ، بخلاف ما لا ينفصل كزوجي الغف ، فلا يرد المعيب منهما وحده قطعاً ، وقيل : فيه القولان ، ولو رضي البائع بإفراد أحد المعيين بالرد . . جاز في الأصح ، وسبيل التوزيع : تقديرهما سليمين وتقويمهما ، وتقسيط الثمن المسمى على القبيين .

⁽١) روضة الطالبين (٣/ ٤٨٧) ، الشرح الكبير (٢٦١ / ٢٦١) .

وَلَوِ الشَّتَرَىٰ عَبَدَ رَجُلَيْنِ مَعِيبًا.. فَلَهُ رَةُ نَصِيبٍ أَحَدِهِمَا ، وَلَوِ الشَّتَرَيَاةُ.. فَلاَحَدِهِمَا الرَّفُّ فِي الأَظْهَرِ . وَلَوِ اخْتَلَفَا فِي قِدَمِ الْغَيْبِ.. صُدُّقَ الْبَائِعُ بِيَصِينِهِ عَلَىٰ حَسَبٍ جَوَابِهِ . وَالزَّيَادَةُ الْمُشَّصِلَةُ فَالسَّمَنِ تَتَكُمُ الأَصْلَ ، وَالْمُنْفَصِلَةُ كَالْوَلَدِ وَالأَجْرَةِ لاَ تَشْنَعُ الرَّوَّ رَدَّ بَعْدَ الْفَيْضِ ، وَكَذَا فَبَلَهُ فِي الأَصْحُ . وَلَوْ يَاعَهَا حَامِلاً فَانْفَصَلَ . رَدَّهُ مَعَهَا فِي الأَظْهَرِ .

(ولو اشترىٰ عبد رجلين معيباً.. فله رد نصيب أحدهما) لتعدد الصفقة بتعدد البائع ، (ولو اشترى أي أي : اشترى اثنان عبد واحد كما في المحرر آ^(۱) (. . فلأحدهما الرد) لنصيبه (في الأظهر) المبنى على الأظهر في تعدد الصفقة بتعدد المشترى وقد تقدم .

(ولو اختلفاً في قلم العيب) الممكن حدوثه ؛ بأن ادعاه المشتري وأنكره البائع (.. صدق البائع) لموافقة للأصل من استمرار العقد (بيمينه) لاحتمال صدق المشتري وأنكره البائع (.. صدق البائع) السين ؛ أي : مثله ، فإن قال في جوابه : ليس له الرد علي بالعيب الذي ذكره ، أو ! لا يلزمني قبوله .. حلف على خسب جوابه) بفتح قبوله .. حلف على ذلك ، ولا يكلف التمرض لعدم العيب وقت القبض ؛ لجواز أن يكون المشتري علم العيب ورضي به ، ولو نطق البائع بذلك .. كلف البينة عليه ، وإن قال في جوابه : ما أقبضته وبه هنذا العيب ، أو ما أقبضته إلا سليماً من العيب .. حلف كذلك ، وقبل : يكفيه الاقتصار على أنه لا يستحق الرد به ، أو لا يلزمني قبوله ، ولا يكفي في الجواب والحلف : ما علمت به هلذا العيب عندي ، ويجوز له الحلف على البت ؛ اعتماداً على ظاهر السلامة إذا لم يعلم أو يظن خلافه ، ولو لم يمكن حدوث العيب عند المشتري ؛ كشين الشجة المندملة والبيع أسى .. صدق المشتري ،

(والزيادة المتصلة كالسمن) وتعلم الصنعة والقرآن وكبر الشجرة (تتبع الأصل) في الرد ، ولا شيء على البائع بسببها ، (والمنفصلة كالولد) والثمرة (والأجرة) الحاصلة من المبيع (لا تمنع الرد) بالعيب ، (وهي للمشتري إن رد) المبيع (بعد القبض) سواء حدثت بعد القبض أم قبله ، (وكذا) إن رد (قبله في الأصح) بناء على الأصح : أن الفسخ يرفع العقد من حينه ، ومقابله : مبنى على الرفع من أصله .

(ولو باعها) أي : الجارية أو البهيمة (حاملاً) وهي معيبة (فانفصل) الحمل (. . رده معها) حيث كان له ردها ؛ بأن لم تنقص بالولادة (في الأظهر) بناء على الأظهر : أن الحمل يعلم ويقابل

⁽١) المحرر (ص١٤٦).

وَلاَ يَمْنَعُ الرَّذَ الاِسْتِخْدَامُ وَوَلَمْ النَّبُّبِ . وَاقْتِضَاضُ الْبِكْرِ بَعْدَ الْقَبْضِ نَقْصٌ حَدَثَ ، وَقَبْلَهُ جِنَايَّةٌ عَلَى الْمَسِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ .

جهبابط [في التصرية]

التَّصْرِيَةُ حَرَامٌ تُنَّبِتُ الْخِيَارَ عَلَى الْفَوْرِ ، وَقِيلَ : يَمْنَدُ ثَلَاثَةَ أَيَّام

بقسط من الثمن ، ومقابله : مبني على عدم ذلك ، فيفوز المشتري بالولد ، ولو نقصت بالولادة . . فلبس له ردها ويرجح بالأرش ، ولو لم ينفصل الحمل . . ردها كذلك .

(ولا يعنع الرد الاستخدام ووطء الثيب) الواقعان من المشتري بعد القبض أو قبله ، ولا مهر في الوطء .

(واقتضاض البكر) بالقاف من المشتري أو غيره (بعد القبض نقص حدث) فيمنع الرد ، (وقبله جناية على المبيع قبل القبض) فإن كان من المشتري . . فلا رد له بالعيب ، أو من غيره و إجاز هو البيع . . فله الرد بالعيب ، ولا شيء له في اقتضاض البائع ، وله في اقتضاض الأجنبي بذكره مهر مثلها بكراً ، وبغير ذكره ما نقص من قيمتها ، فإن ردها بالعيب . . فللبائع من ذلك قدر أرش البكارة ، وإن تلفت بعد اقتضاض المشتري . . فعليه للبائع من الثمن ما استقر باقتضاضه ؛ وهو قدر ما نقص من قيمتها .

* * *

(فصل : التصرية حرام) وهي : أن تربط أخلاف الناقة أو غيرها ولا تحلب يومين أو أكثر في ضرعها ، ويظن أبديادة ، فيجتمع اللبن في ضرعها ، ويظن الجاهل بحالها كثرة ما تحلبه كل يوم فيرغب في شرائها بزيادة ، والأصل في التحريم والأخلاف : جمع خلفة بكسر المعجمة وسكون اللام وبالفاء : حلمة الضرع ، والأصل في التحريم - والمعخى فيه : التلبيس - : حديث الشيخين : « لا تصروا الإبل والغنم ، فمن ابتاعها بعد ذلك .. فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ، إن رضيها . أسسكها ، وإن سخطها . ردها وصاعاً من تم الله عن الله عن المنافق على الحوض جمعه ، وقوله : « بعد تم الله عن النقور) من الاطلاع عليها ؛ كخيار العيب ، (وقبل : ذلك ؛ أي : بعد النهي ، (تثبت الخيار على القور) من الاطلاع عليها ؛ كخيار العيب ، (وقبل : يمتد ثلاثة أيام) لحديث مسلم : « من اشترئ شاة مصراة .. فهو بالخيار ثلاثة أيام ، فإن ردها .. رد

⁽١) صحيح البخاري (٢١٤٨) ، صحيح مسلم (١١/١٥١٥) عن سيدنا أبي هويرة رضي الله عنه .

معها صاع تمر لا سمراء (١٠) أي : حنطة ، وأجيب عنه بأنه محمول على الغالب ؛ وهو أن التصرية لا تظهر إلا يثلاثة أيام ؛ لإخالة نقص اللبن قبل تمامها على اختلاف العلف أو الماوى أو تبدل الأيدي أو غير ذلك ، وابتداء الثلاثة من العقد ، وقبل : من التفرق ، ولو عرفت التصرية قبل تمام الثلاثة بإقرار البائع أو بينة . . امتد الخيار إلى تمامها ، أو بعد التمام . . فلا خيار ؛ لامتناع مجاوزة الثلاثة ، وعلى الأول : له الخيار ، ولو اشترى وهو عالم بالتصرية . . فله الخيار الثلاثة ؛ للحديث ، ولا خيار له على الأول كسائر العيوب .

(فإن رد) المصراة (بعد تلف اللبن.. رد معها صاع نمر) للحديث : (وقبل : يكفي صاغ وقوس) لما في رواية أبي داوود والترمذي للحديث الثاني : " صاعاً من طعام ١٩٦١) ، وهل يتخير بين الأقوات أو يتعين غالب قوت البلد ؟ وجهان : أصحهما : الثاني ، وقبل : يكفي رد مثل اللبن أو قيمته عند إعواز المثل ؛ كسائر المتلفات ، وعلى تعين التمر لو تراضيا على غيره من قوت أو غيره .. جاز ، وقبل : لا يجوز على البر ، ولو فقد التمر.. رد قيمته بالمدينة ، ذكره الماوردي ، وأوه الشيخان (٢٠) ، أما رد المصراة قبل تلف اللبن. فلا يتعين رد الصاع معه ؛ لجواز أن يرد المشتري اللبن ويأخذه البائع فلا شيء له غيره ، فإن لم يتفق ذلك ؛ لعدم لزومه بما حدث واختلط من اللبن من جهة المشتري وبذهاب طراوة اللبن أو حموضته من جهة البائع . وجب رد الصاع ، ولو علم التصرية قبل الحلب . رد ولا شيء عليه .

(والأصح: أن الصاع لا يختلف بكثرة اللبن) وقلته؛ لظاهر الحديث، والثاني: يختلف ، فيتقدر التمر أو غيره بقدر اللبن ؛ فقد يزيد على الصاع وقد ينقص عنه ، (و) الأصح : (أن خيارها) أي : المصراة (لا يختص بالنعم) وهي : الإبل والبقر والغنم ، (بل يعم كل مأكول) من الحيوان (والجارية والأتان) بالمثناة؛ وهي الأنفئ من الحمر الأهلية؛ لرواية مسلم: "من اشترى مصراة"^(ة)

⁽١) صحيح مسلم (٢٦/١٥٢٤) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٢) سنن أبي داوود (٣٤٤٤) ، سنن الترمذي (١٢٥٢) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٣) الحاوي (٢٩٢/٦) ، الشرح الكبير (٤/ ٣٣١) ، روضة الطالبين (٣/ ٦٦٩) .

⁽٤) صحيح مسلم (٢٦/١٥٢٤) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

وَلاَ يَرُدُّ مَعَهُمَا شَيْناً ، وَفِي الْجَارِيَةِ وَجُدُّ . وَحَبْسُ مَاهِ الْفَنَاةِ وَالرَّحَى الْمُرْسَلِ عِنْدَ الَبَيْعِ ، وَتَخْمِيرُ الْوَجْوِ ، وَتَشْوِيدُ الشَّمْرِ وَتَجْمِيدُهُ يُشِيثُ الْخِيَارَ ، لاَ لَطْخُ نَوْبِهِ تَخْيِيلاً لِكِتَابَيْهِ فِي الأَصْحُ .

وللبخاري : ﴿ من اشترئ محفلة ه (١) وهي بالتشديد : من الحفل ؛ أي : الجمع ، ﴿ ولا يرد ممهما شيئاً ﴾ بدل اللبن ؛ لأن لبن الآميات لا يعتاض عنه غالباً ، ولبن الأتان نجس لا عوض له ، ﴿ وَفِي الجارية وجه ﴾ : أنه يرد معها بدل اللبن ؛ لطهارته ، ومقابل الأصح : أن الخيار يختص بالنعم ، فلا خيار في غيرها من الحيوان المأكول ؛ لعدم وروده ، والمراد في الحديث : المصراة والمحفلة من النعم ، ولا في الجارية ؛ لأن لبنها لا يقصد إلا نادراً ، ولا في الأتان ؛ إذ لا مبالاة بلبنها ، ودفع بأنه مقصود لتربية الجحش ، ولبن الجارية الغزير مطلوب في الحضانة مؤثر في القيمة ، وما ذكر أنه المراد في الحديث . خلاف الظاهر منه .

(وحبس ماء القناة والرحى المرسل عند البيع ، وتحمير الوجه ، وتسويد الشعر وتجعيده) الدال علىٰ قوة البدن (. . يثبت الخيار) للمشتري عند علمه به كالتصرية بجمامع التلبيس ، (لا لطخ ثويه) أي : العبد بالمداد (تخييلاً لكتابته) فبان غير كاتب ؛ فإنه لا يثبت الخيار بذلك (في الأصح) لأنه ليس فيه كبير غرر ، والثاني : ينظر إلىٰ مطلق التلبيس .

* * *

⁽١) صحيح البخاري (٢١٤٩) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

بابُ [في حكم لمهب يي قبل قبضه وبعب ده واتبصة ف فيه]

(باب) بالتنوين

(المبيع قبل قبضه من ضمان البائع ، فإن تلف) بآفة (.. انفسخ البع وسقط الثمن) عن المشتري ، (ولو أبرأه المشتري عن الضمان .. لم يبرأ في الأظهر ولم يتغير الحكم) المذكور للتلف ؛ لأنه إبراء عما لم يجب ، والثاني : يبرأ ؛ لوجود سبب الضمان ، ويتغير الحكم المذكور للتلف فلا ينفسخ به البيع ولا يسقط به الثمن .

(وإتلاف المشتري) للمبيع كأن أكله (.. قبض) له (إن علم) أنه المبيع حالة إتلافه ، (وإلا) أي : وإن جهل ذلك وقد أضله به البائع (.. فقولان) وفي « الروضة » كـ« أصلها » : وجهان (أكاكل المالك طعامه المفصوب ضيفاً) للغاصب جاهلاً بأنه طعامه.. هل يبرأ الغاصب بذلك ؟ فيه قولان ، أرجعهما : نعم ، فعلىٰ هناذا : إتلاف المشتري قبض ، وعلىٰ مقابله : يكون كإتلاف البائع ، وقد ذكره بقوله :

(والمذهب: أن إتلاف البائع) للمبيع (كتلفه) بآفة فينفسخ البيع فيه ، ويسقط الثمن عن المشتري ، وقطع بعضهم بهنذا ، ومقابله قول: أنه لا ينفسخ البيع ، بل يتخبر المشتري ، فإن فسخ . سقط الثمن ، وإن أجاز . غرم البائع القيمة وأدئ له الثمن ، وقد يتقاصان .

(والأظهر : أن إتلاف الأجنبي لا يُفسخ) البيع ، (بل يتخير المشتري) به (بين أن بجيز ويغرم الاجنبي) القيمة (أو يفسخ فيغرم البائع الأجنبي) القيمة ، وقطع بعضهم بهاذا ، ومقابله : أن البيع ينفسخ كالتلف بآفة .

⁽١) روضة الطالبين (٣/ ٥٠٢) ، الشرح الكبير (٢٨٩ /٤) .

(ولو تعبب) المبيع بآفة (قبل القبض فرضيه) المشتري ؛ بأن أجاز البيع (. . أخذه بكل الشمن) ولا أرش له ؛ لقدرته على الفسخ .

(ولو عببه المشتري . . فلا خيار) له بهـذا العـب ، (أو الأجنبي . . فالخيار) بتعييبه للمشتري ، (فإن أجاز) البيع (. . غرم الأجنبي الأرش) بعد قبض المبيع ، أما قبل قبضه . . فلا ؛ لـجواز تلفه وانفساخ البيع ، قاله الماوردي^(١١) ، وأقره في « الروضة » كـ« أصلها »^{٢١)} ، ولو كان المبيع عبداً

وعيبه الأجنبي بقطع يده. . فأرشه نصف قيمته ، وفي قول : ما نقص من قيمته .

(ولو عيبه البائع . . فالمذهب : ثبوت الخيار لا التغريم) ومقابله : ثبوت التغريم مع الخيار ؛ بناء علىٰ أن فعل البائع كفعل الأجنبي ، والأول مبني علىٰ أنه كإتلافه الذي هو كالتلف بآفة علمى الراجع المقطوع به كما تقدم ، فصح التعبير هنا بـ(المذهب) كما هناك ، ولو قال : ثبت الخيار لا التغريم في المذهب . . كان أوضح .

(ولا يصح بهع العبيع قبل قبضه) منقولاً كان أو عقاراً وإن أذن البائع وقبض الثمن ؛ قال صلى الله
عليه وسلم لحكيم بن حزام: «لا تبيعن شيئاً حتى تقبضه» رواه البيهتي وقال: إسناده حسن متصل^(۱7)
وروى أبو داوود عن زيد بن أثابت : (أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تباع سلعة حيث تباع حتى
يحوزها التجار إلى رحالهم (⁽¹⁾) ، قال في « شرح المهذب » : وفي « الصحيمين » أحاديث بمعنى
ذلك^(٥) ، (والأصح : أن يبعه للبائع كغيره) فلا يصح ؛ لعموم الأحاديث ، والثاني : يصح ؛ كبيع
المغصوب من الغاصب ، والخلاف في ببعه بغير جنس الثمن أو بزيادة أو نقص أو تفاوت صفة ،
وإلا .. فهو إقالة بلفظ البيع ، قاله في « التتمة » ، وأقره في « الروضة » كـ« أصلها » (١٠) .

⁽١) الحاوي (٧/٧٠).

⁽٢) روضة الطالبين (٣/٣٠٥) ، الشرح الكبير (٤/ ٢٩١) .

 ⁽۳) روعه الصابين (۱۹/۱۳) .
 (۳) السنن الكبرئ (۱۳/۳) .

٤) سنن أبي داوود (٣٤٩٩) .

 ⁽٥) المجموع (٢٥٢١)، وانظر: «صحيح البخاري» (٢١٣٦)، «صحيح مسلم» (١٥٢٦) عن سيدنا ابن

عمر رضي الله عنهما . (٦) روضة الطالبين (٣/ ٥١١) ، الشرح الكبير (٢٩٥ /٤) .

وَاَنَّ الإِجَارَةَ وَالرَّهْنَ وَاللَّهِمْ كَالْبَيْعِ ، وَانَّ الإِعْتَاقَ بِخِلاَقِهِ . وَالنَّمَنُ الْمُمَتِئُ كَالْمَبِيعِ ، فَلاَ يَبِيمُهُ الْبَائِحُ قَبْلَ فَبْضِهِ . وَلَهُ بَيْعُ مَالِهِ فِي يَدِ وَلِيهِ بَغْدَ رُشْدِهِ ، وَكَذَا عَارِيَةٌ وَمَأْخُوذٌ بِسَوْمٍ . وَلاَ يَضِحُّ الْفِكَاكِهِ ، وَمَوْرُوثِ ، وَبَاقِ فِي يَدِ وَلِيهِ بَغْدَ رُشْدِهِ ، وَكَذَا عَارِيَةٌ وَمَأْخُوذٌ بِسَوْمٍ . وَلاَ يَضِحُّ بَيْعُ الْمُشْلَمِ فِيهِ ، وَلاَ الإِغْتِياضُ عَنْهُ . وَالْجَدِيدُ : جَوَازُ الإِسْتِبْدَالِ عَنِ الشَّمَنِ ، فَإِنِ اسْتَبَدَل مُوافِقاً فِي عِلَّةِ الرَّبَا كَذَاهِمَ عَنْ دَنَايِيرَ . . اشْشُوطَ قَبْصُ الْبَدَلِ فِي الْمَجْلِسِ

(و) الأصح: (أن الإجارة والرهن والهبة كالبيع) فلا تصح؛ لوجود المعنى المعلل به النهي فيها وهو ضمف الملك، (وأن الإعناق بخلاله) فيصح؛ لتشوف الشارع إليه، ويكون به قابضاً، ومقابل الأصح فيه : يلحقه بالبيع ؛ لأنه إزالة ملك ، ومقابل الأصح فيما قبله : لا يلحق بالبيع غيره .

(والثمن المعين) دراهم كان أو دنانير أو غيرهما (كالمبيع ، فلا ببيعه البائع قبل قبضه) لعموم النهي له ، وعبر في " الروضة » كـ« أصلها » و« المحور »(١٠) بــ(التصرف) وهو أعم ، ولو تلف. . انفسخ البيع ، ولو أبدله المشتري بمثله أو بغير جنسه برضا البائع . . فهو كبيع العبيع للبائع .

(وله بيع ماله في يد غيره أمانة ؛ كوديمة وتُشتيرُك وقراض ، ومرهون بعد انفكاكه ، وموروث ، وباق في يد وليه بعد رشده ، وكذا عارية ومأخوذ بسوم) لتمام الملك في المذكورات ، وفصل الأخيرين بـ(كذا) ؛ لأفهما مضمونان ، ويستثنىٰ من الموروث : ما اشتراه المورث ولم يقبضه ، فلا يملك الوارث بيعه كالمورث .

(ولا يصح بيع المسلم فيه) قبل قبضه ، (ولا الاعتياض عنه) لعموم النهي لذلك .

(والجديد : جواز الاستبدال عن الشمن) الذي في الذمة ؛ لحديث ابن عمر : كنت أبيع الإبل بالدنانير وآخذ مكانها الدراهم ، وأبيع بالدراهم وآخذ مكانها الدنانير ، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته عن ذلك فقال : « لا بأس إذا تفرقتما وليس بينكما شيء » رواه أصحاب « السنن الأربعة » وابن حبان ، وصححه الحاكم على شرط مسلم (۲) ، والقديم : المنع ؛ لعموم النهي السابق لذلك ، والثمن النقد والمثمن مقابله ، فإن لم يكن نقد أو كانا نقدين . فالثمن ما دخلته الباء والمثمن مقابله ، (فإن استبدل موافقاً في علة الربا ؛ كدراهم عن دنانير) أو عكسه (. . اشترط قبض البدل في المجلس) كما دل عليه الحديث المذكور ؛ حذراً من الربا .

⁽١) روضة الطالبين (٣/ ١٣ ه) ، الشرح الكبير (٤/ ٣٠٠) ، المحرر (ص ١٤٨) .

 ⁽۲) سنن أبي داورد (۳۳۵۶) ، والترمذي (۱۲۶۲) ، والنسائي (۱۲۳۷) ، وابن ماجه (۲۲۲۲) ، وصحيح
 ابن حبان (٤٩٢٠) ، والمستدرك (۲/٤٤) .

(والأصح: أنه لا يشترط التعيين) للبدل؛ أي : تشخيصه (في العقد) كما لو تصارفا في اللغة ، والثاني : يشترط ؛ ليخرج عن بيع الدين بالدين ، (وكذا) لا يشترط في الأصح (القبض) للبدل (في المجلس إن استبدل ما لا يوافق في العلة) للربا (كثوب عن دراهم) كما لو باع ثوباً بدراهم في اللغة . . لا يشترط بخش الثوب في المجلس ، والثاني : يشترط ؛ لأن أحد العوضين دين فيشترط قبض الآخر في المجلس ؛ الأخر في المجلس ؛ كرأس مال السلم ، وسكت المصنف عن اشتراط التعيين للبدل في المجلس ؛ للعلم به من شروط المبيع ، ولا يشترط تعيينه في العقد على الأصح السابق ، فيصفه فيه ثم يعينه .

ڣ*ۘ*ڗؽؙ

[حكم استبدال المؤجل عن الحال وبالعكس]

لا يجوز استبدال المؤجل عن الحال ويجوز عكسه ، وكأن صاحب المؤجل عجله .

* * *

(ولو استبدل عن القرض وقيمة المتلف.. جاز) لاستقرار ذلك، وعبر في «الروضة» كـه أصلها» و«المحرر»: بدين القرض والإنالاف^(۱)، وهو شامل لمثل المتلف، (وفي اشتراط قبضه) أي : البدل (في المجلس ما سبق) فإن كان موافقاً في علة الربا.. اشترط، وإلا.. فلا يشترط في الأصح، وفي تعيينه ما سبق.

(وبيع الدين لغير من عليه باطل في الأظهر ؛ بأن يشتري عبد زيد بمئة له علمي عمرو) لعدم قدرته على تسليمه ، والثاني : يصبح ؛ لاستقراره كبيعه ممن عليه وهو الاستبدال المتقدم ، وصححه في « الروضة ⁽⁷⁾ مخالفاً للرافعي ، ويشترط عليه قبض العوضين في المجلس ، فلو تفرقا قبل قبض أحدهما . بطل البيع ، كذا في « الروضة ، و« أصلها ، كـ« التهذيب ،⁷⁷⁾ ، وفي « المطلب ، : أن مقتضىٰ كلام الأكثرين يخالفه .

⁽١) روضة الطالبين (٣/ ٥١٥) ، الشرح الكبير (٤/ ٣٠٤) ، المحرر (ص١٤٨) .

⁽۲) روضة الطالبين (۳/۱٦٥).

⁽٣) روضة الطالبين (٣/ ٥١٦) ، الشرح الكبير (٤/ ٣٠٤) ، التهذيب (٣/ ٤١٧) .

وَلَوْ كَانَ لِزَيْدِ وَعَدْوِ وَدَيْنَانِ عَلَىٰ شُخْصٍ ، فَبَاعَ زَيْدٌ عَمْراً دَيْنَهُ بِدَنِيْهِ . بَطَلَ فَطْعاً . وَقَبْصُ الْمُقَارِ : تَخْلِيتُهُ لِلْمُشْتَرِي وَتَمْكِينُهُ مِنْ التَّصَرُّفِ ، بِشَرْطِ فَرَاعِهِ مِنْ أَمْتِمَةِ الْبَاتِعِ ، فَإِنْ لَمْ يَخْضُو ِ الْمُعَلِيْنُهُ ، فَإِنْ جَرَى الْبَيْعُ بِمَوْضِعِ لاَ يَخْتِصُ بِالنَّبِائِعِ المُنْقُولِ : تَخْوِيلُهُ ، فَإِنْ جَرَى الْبَيْعُ بِمَوْضِعِ لاَ يَخْتَصُ بِالنَّبَائِعِ

(ولو كان لزيد وعمرو دينان علىٰ شخص ، فباع زيد عمراً دينه بدينه . . بطل قطعاً) اتفق الجنس أو اختلف ؛ لنهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالىء بالكالىء ، رواه الحاكم وقال : إنه علىٰ شرط مسلم('') ، وفسر ببيع الدين بالدين كما ورد التصريح به في رواية للبيهتي^(۲۲) ، وقوله : (قطعاً) كقول « المحرر » : (بلاخلاف)^(۲۷) مزيد على « الروضة » كـ« أصلها » .

(وقبض العقار : تخليته للمشتري وتمكينه من التصرف) فيه (بشرط فراغه من أمتعة البائع) نظراً للمرف في ذلك ؛ لعدم ما يضبطه شرعاً أو لغة ، ولو أتى المصنف بالباء في التخلية كما في العرضة ، و « أصلها » و « المحرر » (* أ. لكان أقوم ، إلا أن يفسر القبض بالإقباض ، والعقار : يشمل الأرض والبناء وغيرهما ، ولو كان في الدار المبيعة أمتعة للبائع . توقف القبض على تفريغها ، ولو جمعت في بيت منها . توقف القبض له على تفريغه ، (فإن لم يحضر العاقدان المبيع . اعتبر) في حصول قبضه (مضي زمن يمكن فيه المضي إليه في الأصح) اعتباراً لزمن إمكان الحضور عند عدمه ؛ بناء على عدم اشتراطه في القبض ، وهو المرجع ، وقبل : يشترط حضور المشتري وحده ؛ ليتأتى إثبات يده على المبيع ، ودفع الوجهان بالمشقة في الحضور ، ومقابل الأصح : لا يعتبر ما ذكر .

(وقبض المنقول: تحويله) روى الشيخان عن ابن عمر : (أنهم كانوا يبتاعون الطعام جزافاً بأعلى السوق ، فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيعوه حتىٰ يحولوه)⁽⁶⁾ ، دل علىٰ أنه لا يحصل القبض فيه إلا بتحويله كما هو العادة فيه ، (فإن جرى البيع) والمبيع (بموضع لا يختص بالبائع)

⁽١) المستدرك (٧/٢) عن سيدنا ابن عمر رضى الله عنهما .

⁽٢) السنن الكبري (٥/ ٢٩٠).

⁽٣) المحرر (ص١٤٩) .

⁽٤) روضة الطالبين (٣/ ٥١٧) ، الشرح الكبير (٤/ ٣٠٥) ، المحرر (ص١٤٩) .

⁽٥) صحيح البخاري (٦٨٥٢) ، صحيح مسلم (١٥٢٧) .

كَفَىٰ نَقَلُهُ إِلَىٰ حَبُرٍ ، وَإِنْ جَرَىٰ فِي دَارِ ٱلْبَائِعِ . لَمْ يَكْفِ ذَلِكَ إِلاَّ بِإِذْنِ ٱلْبَائِعِ فَبَكُونُ مُعِيراً لِلْبُقْمَةِ

ربي المربيع إذا لم يسلم الثمن]

كشارع أو دار للمشتري (. . كفي) في قبضه (نقله) من حيزه (إلى حيز) آخر من ذلك الموضع ، (وان جري) آخر من ذلك الموضع ، (وان جري) النيع والمبيع (في دار البائع . لم يكف) في قبضه (ذلك) النقل ، (إلا بإذن البائع) في ر فيكون) مع حصول القبض به (معيراً للبقمة) التي أذن في النقل إليها للقبض .

نعم ؛ لو نقله المشتري من غير إذن. . دخل في ضمانه ؛ لاستيلائه عليه ، ومن المنقول : العبد ، فيأمره بالانتقال من موضعه ، والدابة فيسوقها أو يقودها ، والثوب فيتناوله باليد .

> ربي زاد الترجمة به [في حكم قبض المبيع إذا لم يسلم الثمن]

(للمشتري قبض المبيع) من غير إذن البائع (إن كان الثمن مؤجلاً ، أو سلمه) إن كان حالاً لمستحقه ، (وإلا) أي : وإن لم يسلمه (. . فلا يستقل به) أي : بالقبض ، وعليه إن استقل به الرد ؛ لأن البائع يستحق الحبس ؛ لاستيفاء الثمن ، ولا ينفذ تصرفه فيه ، لكن يدخل في ضمانه ، ولو كان الثمن مؤجلاً وحل قبل القبض . . استقل به ؛ أخذاً مما في « الروضة » كـ « أصلها » في مسألة الترجمة بالفرع الآتي في نص بخلاف ذلك . مسألة الترجمة بالفرع الآتي في نص بخلاف ذلك . (ولو بيع الشيء تقديراً ؛ كتوب وأرض فرعاً) بإعجام الذال (وحنطة كيلاً أو وزناً . اشترط) في قبضه (مع النقل) في المنقول (فرعه) إن بيع ذرعاً ؛ بأن كان يذرع ، (أو كيله) إن بيع كيلاً ، (أو وزناً ، أو عده إن بيع عدداً ، والأصل في ذلك : حديث مسلم : « من ابتاع طعاماً . . فلا يبع حيث يكتاله ، "" ، دل على أنه لا يحصل القبض فيه إلا بالكيل ، وقيس عليه

⁽١) روضة الطالبين (٣/ ١٩٥) ، الشرح الكبير (٣٠٧/٤) .

⁽٢) صحيح مسلم (١٥٢٥/ ٣١) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

مِثَالُهُ : (بِغَنْكُهَا كُلَّ صَاعِ بِدِرْهَم) ، أَوْ (عَلَىٰ أَنَّهَا عَشَرَةُ آصُعٍ) . وَلَوْ كَانَ لَهُ طَعَامٌ مُقَدَّرٌ عَلَىٰ زَنِيدٍ ، وَلِعَمْرِو عَلَيْهِ مِثْلُهُ . . فَلَيْحُتَلُ لِنَفْسِهِ ثُمَّ يَكِيلُ لِمَمْرِو . فَلَوْ قَالَ : (ٱلْغِيضْ مِنْ زَئِيدٍ مَا لِيَ عَلَيْهِ لِنَفْسِكَ) فَفَعَلَ . فَالْقَبْضُ فَاسِدٌ . مَا لِيْ عَلَيْهِ لِنَفْسِكَ) فَفَعَلَ . فَالْقَبْضُ فَاسِدٌ .

فِرَجَ [حكم تسليم المبيع والثمن]

قَالَ الْبَائِعُ : (لَا أَسَلَمُ الْمَسِعَ حَتَّىٰ أَقْبِضَ ثَمَنَهُ ۖ) ، وَقَالَ الْمُشْتَرِي فِي النَّمْنِ مِثْلُهُ.. أُخِيرَ الْبَائِعُ ، وَفِي قَوْلِ : الْمُشْتَرِي ، وَفِي قَوْلِ : لاَ إِجْبَارَ ، فَمَنْ سَلَّمَ.. أُجْبِرَ صَاحِبُهُ ، وَفِي قَوْلِ : يُجْبَرَانِ

الباقي ، (مثاله) في المكيل : (بعتكها) أي : الصبرة (كل صاع بدرهم ، أو) : بعتكها بعشرة مثلاً (على أنها عشرة آصع) ولو قبض ما ذكر جزافاً. . لم يصح القبض ، لكن يدخل المقبوض في ضمانه .

(ولو كان له) أي : لشخص (طعام مقدر علىٰ زيد) كعشرة أصع سلماً (ولعمرو عليه مثله . . فلبكتل لنفسه) من زيد (ثم يكيل لعمرو) ليكون القيض والإقباض صحيحين .

(فلو قال) لعمرو : (اقبض من زيد ما لي عليه لنفسك) عني (ففعل . . فالقبض فاسد) له ، وهو بالنسبة إلى القائل صحيح تبرأ به ذمة زيد في الأصح ؛ لإذنه في القبض منه ، ووجه فساده لعمرو : كونه قابضاً لنفسه من نفسه وما قبضه مضمون عليه ، ويلزمه رده للدافع علي مقابل الأصح ، وعلى الأصح : يكيله المقبوض له للقابض ، وكدين السلم : دين القرض والإتلاف ، والعبارة تشمل الثلاثة .

فِيَجُعُ)

زاد الترجمة به

إذا (قال البائع) بثمن في الذمة حال : (لا أسلم العبيع حتى أقبض ثمنه ، وقال المشتري في الثمن مثله) أي : لا أسلمه حتى أقبض العبيع ، وترافعا إلى الحاكم (. . أجبر البائع) لرضاه بتعلق حقه بالذمة ، (وفي قول : المشتري) لأن حقه لتعلقه بالعين لا يفوت ، (وفي قول : لا إجبار) أولاً ، ويمنعهما الحاكم من التخاصم ، (فمن سلم . أجبر صاحبه) على التسليم ، (وفي قول : يجبران) فيلزم الحاكم كل واحد منهما بإحضار ما عليه ، فإذا أحضراه . . سلم الثمن إلى البائع والمبيع إلى المشتري يبدأ بأيهما شاء .

فَلْتُ: وَإِنْ كَانَ الشَّمَنُ مُعَيَّناً.. سَقَطَ الْقَوْلاَنِ الأَوْلاَنِ وَأَجْبِرَا فِي الْأَطْهَرِ ، وَاللهُ أَعْلَمُ وَإِذَا سَلَمَ الْلَبَائِعُ .. أُجْبِرَ الْمُشْتِئُ .. وَإِلاَّ كَانَ مُضْرِاً وَعَاللُهُ بِالْبَلِدِ أَوْ بِمَسَافَةٍ قَرِينَةٍ .. حُجِرَ عَلَيْهِ فِي اَلْمَوالِهِ حَتَّى يُسَلَمُ ، وَإِنْ كَانَ مُسَافَةٍ اللهِ عَلَى مُسَلَمٌ ، وَإِنْ كَانَ مُوسَاقَةٍ الْفَلْمِ حَتَّى إِلَيْهِ إِلَى إِلْحَصْرِ وَعَلَيْهِ مِنْ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ مَعْرَدِ اللهِ عَلَى مُسَلِّمٌ ، وَإِنْ مَا لَكُونُهُ وَتَنَازَعُ اللهِ عَلَى إِلَيْهِ مَحَى مَتَى مُسَلِّمٌ ، وَإِلَّهُ مِنْ مُتَوْدِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ وَاللهُ إِلهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ ا

(قلت : فإن كان الشمن معيناً. . سقط القولان الأولان ، وأجبرا في الأظهر ، والله أعلم) وذكر الرافعي في « الشرح » سقوط الأولين في بيع عرض بعرض^(۱) ، واقتصر في غيره عليٰ سقوط الثانمي ، وزاد في « الروضة » سقوط الأول أيضاً عن الجمهور^(۱7) ، وفي « الشرح الصغير » سقوطه أيضاً ، فسكوت « الكبير » عنه لا ينفيه .

(وإذا سلم البائع) بإجبار أو دونه (. . أجبر المشتري إن حضر الثمن) على تسليمه ، (وإلا) أي : وإن لم يحضر : (فإن كان) المشتري (معسراً) بالثمن فهو مفلس (. . فللبائع الفسخ بالفلس) وأخذ المبيع بشرطه ؛ لما سيأتي في بابه ، (أو موسراً وماله بالبلد أو بمسافة قرية) أي : دون مسافة الفقصر (. . حجر عليه في أمواله) كلها (حتى يسلم) الثمن أو لتصرف فيها بما يبطل حق البائع ، (فإن كان بمسافة القصر . لم يكلف البائع الصبر إلى إحضاره) لتضره بذلك ، و اللاصح : أن له الفسخ) وأخذ المبيع ؛ لتعذر تحصيل الثمن كالإفلاس به ، والثاني : لا ينفسخ ، ولكن يباع المبيع ويؤدي حقه من ثمنه ، (فإن صبر) البائع إلى إحضار المال (. . فالحجر كما ذكرنا) أي : يحجر على المشتري في أمواله كلها إلى أن يسلم الثمن ؛ لما

(وللبائع حبس مبيعه حتىٰ يقبض ثمنه) الحال بالأصالة (إن خاف فوته بلا خلاف) وكذلك المشتري له حبس الثمن المذكور إن خاف فوت المبيع به كما ذكره في « الروضة ، كـــــ أصلها ، ^(۳) أي : بلا خلاف ، (وإنما الأقوال) السابقة (إذا لم يخف فوته) أي : البائع فوت الثمن ، وكذلك المشتري فوت المبيع (وتنازعا في مجرد الابتداء) بالتسليم ، أما الثمن المؤجل. . فليس للبائع حبس المبيع

⁽١) الشرح الكبير (٢١٢/٤).

⁽٢) روضة الطالبين (٣/ ٢٤٥) .

⁽٣) روضة الطالبين (٣/ ٢٦) ، الشرح الكبير (٤/ ٣١٥) .

* * *

⁽١) روضة الطالبين (٢٦/٣) ، الشرح الكبير (٣١٥/٤) .

⁽۲) كفاية النبيه (۱۳/ ۲٤٦ / ۲۲) .

باسبُ التّوليت والإشراك والمراسجت

(باب التولية والإشراك والمرابحة)

وفيه المحاطة ، إذا (اشترى شخص (شيئاً) بمثلي (ثم قال) بعد قبضه (لعالم بالشمن) بإعلام المشتري أو غيره : (ولينك هنذا العقد ، فقبل) كقوله : قبلته أو توليته (. . لمزمه مثل الشمن) جنساً وقدراً وصفة ، (وهو) أي : عقد التولية (بيع في شرطه) كالقدرة على التسليم والتقابض في الربوي (وترتب أحكامه) ١ منها : تجدد الشفعة إذا كان المبيع شقصاً مشفوعاً وعفا الشفيع في العقد الأول ، (لكن لا يحتاج) عقد التولية (إلى ذكر الثمن) .

(ولوحط عن المولي) بكسر اللام (بعض الثمن) بعد التولية (. . انحط عن الموليٰ) بفتحها ؛ لأن خاصة التولية التنزيل على الثمن الأول ، ولو حط جميعه . . انحط عن المولىٰ أيضاً ، ولو كان الحط قبل التولية للبعض . . لم تصح التولية إلا بالباقي ، أو للكل . لم تصح التولية أصلاً ، ولو كان الثمن عرضاً . . لم تصح التولية إلا إذا انتقل العرض إلىٰ من يتولى العقد .

(والإشراك في بعضه) آبى : المشترئ (كالتولية في كله) في الأحكام السابقة (إن بين البعض) كقوله : أشركتك فيه بالنصف . . كفوله : أشركتك في النصف . . كان له الربع ، ذكره في « الروضة ه (۱۲) ، وهو مبني على الراجع في قوله : (فلو أطلق) الإشراك (. . صح) العقد (وكان) المشترئ (مناصفة ، وقيل : لا) يصح ؛ للجهل بقدر المبيع وثمنه . (ويصح بيع المرابحة؛ بأن يشتريه بمئة ثم يقول لعالم بذلك : (بعتك بما المشتريت) أى : يمثله

 ⁽١) قولهما : (هو بيع في شرطه وترتب أحكامه) يستفاد منه : أنه لا يجوز النولية قبل الفبض ، وهالما هو الصحيح ، وهي مسألة نفيسة . 3 دقائق المنهاج » (ص ٦٠) .

⁽٢) روضة الطالبين (٣/ ٢٨٥) .

وَرِيْعِ دِرْهُمْ لَكُلُّا عَشَرَةٍ ، أَوْ رِنْعِ * دَهْ يَازْدَهْ *) . وَالْمُعَاطَّةِ كَـ(بِغْثُ بِمَا الشُتَرَيْثُ وَحَطَّ * دَهْ يَازْدَهْ *) ، وَيُحَطَّ مِنْ كُلُّ آحَدَ عَشَرَ وَاحِدٌ ، وَقِيلَ : مِنْ كُلُّ عَشَرَةٍ . وَإِذَا قَالَ : (بِغْثُ بِمَا آشَيْرَيْثُ) . . لَمْ يَدْخُلُ فِيهِ سِوى النَّمْنِ ، وَلَوْ قَالَ : (بِمَا قَامَ عَلَيْ) . . دَخَلَ مَعَ ثَمَنِهِ أُجْرَةُ الْكَيَّالِ وَالدَّلَالِ وَالْمُحَارِسِ وَالْفَصَّارِ وَالوَّفَاءِ وَالصَّبَاعِ وَقِيمَةُ ٱلصَّبْعِ وَسَايرِ الْمُؤْوَّ الْمُوافَقِ لِلِاشْتِرْبَاحِ . وَلَوْ فَصَرَ بِنَفْسِهِ أَوْ كَالَ أَوْ حَمَلَ أَوْ تَطَلَّعَ بِهِ شَخْصٌ . . لَمْ تَذْخُلُ أُجْرَتُهُ

(وربع درهم لكل عشرة) أو في كل عشرة ، (أو ربع ده يازده)^(١) فسره الرافعي بما قبله^(١) ، فكأنه قال : بمئة وعشرة ، فيقبله المخاطب .

(و) يصح بيع (المحاطة ؛ كبعت) لك (بما اشتريت وحط ده يازده) فيقبل ، (ويحط من كل أحد عشر واحد) كما أن الربح في المرابحة واحد من أحد عشر ، (وقبل :) يُحط (من كل عشرة) واحد كما زيد في المرابحة على كل عشرة واحد ، فإذا كان اشترى بمئة وعشرة. . فالمحطوط منه على الأول عشرة ، وعلى الثاني أحد عشر .

(وإذا قال: بعت بما اشتريت. لم يدخل فيه سوى الثمن) وهو ما استقر عليه العقد عند لزومه ، وذلك صادق بما فيه حط عما عقد به العقد ، أو زيادة عليه في زمن خيار المجلس أو الشرط ، (ولو قال : بما قام علي . . دخل مع ثمنه أجرة الكيال) للثمن المكيل (والدلال) للثمن المكيل أن اشترى به المبيع كما أفصح بهما ابن الرفعة في « الكفاية *** وه المطلب » ، (والحارس والقصار والرفاه) بالمد : من رفأت الثوب بالهمز ، وربما قيل : بالواو ، (والصباغ) كل من الأربعة للمبيع (وقيمة الصبغ) له (وسائر المؤن المرادة للاسترباح) أي : لطلب الربح فيه ؟ كأجرة الحمال والمكان والختان وتطيين الدار ، ولا يدخل ما يقصد به استبقاء الملك دون الاسترباح ؛ كنفقة العبد وكسوته وعلف الدابة ، ويقع ذلك في مقابلة الفوائد المستوفاة من المبيع .

نعم ؛ العلف الزائد على المعتاد للتسمين يدخل .

(ولو قصر بنفسه أو كال أو حمل) أو طين (أو تطوع به شخص . . لم تدخل أجرته) مع الشمن في قوله : (بما قام علي) لأن عمله وما تطوع به غيره لم يقم عليه ، وإنما قام عليه ما بذله ، وطريقه

 ⁽١) قوله : (ده يازده) أي : عشرة بأحد عشر ، وهي عجمية ، بفتح الدالين المهملتين وإسكان الزاي . ٩ دقائق المتهاج ٩ (ص ٦٠) .

⁽٢) الشرح الكبير (٣١٩/٤).

⁽٣) كفاية النبيه (٩/ ٢٧٠) .

وَلَيْمُلْمَا لَمَنَهُ أَوْ مَا فَامَ بِهِ ، فَلُوْ جَهِلَهُ آحَدُهُمَا.. بَطَلَ عَلَى الصَّحِيحِ . وَلَيْصُدُقِ الْبَايِمُ فِي فَدْرِ النَّمْنِ وَالأَجْلِ ، وَالشَّرَاءِ بِالْعَرْضِ ، وَيَبَانِ النَّيْبِ الْحَادِثِ عِنْدَهُ ، فَلَوْ قَالَ : (بِحِثَقُ) ، فَبَانَ بِيْسُعِينَ .. فَالأَظْهَرُ : أَنَّهُ يَمُحُظُّ الرَّيَادَةَ وَرِيْحَهَا ، وَأَنَّهُ لاَ خِبَارَ لِلْمُشْتَرِي .. وَلَوْ زَعَمَ أَنَّهُ مِنَةً وَعَشَرَةً وَصَدَّقَهُ الْمُشْتَرِي .. لَمْ يَصِحَّ الْبَيْمُ فِي الأَصَحُ . فَلْثُ: الأَصَحُّ : صَحَّتُهُ ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

أن يقول : وعملت فيه ما أجرته كذا ، أو : عمله لي متطوع .

(وليعلما) أي : المتبايعان (ثمنه) أي : المبيع في صورة : بعت بما اشتريت ، (أو ما قام به) في صورة : بعت بما قام علي ، (فلو جهله أحدهما. . بطل) البيع (على الصحيح) والثاني : يصح ؛ لسهولة معرفته ، وفي اشتراطها في المجلس وجهان ، ولو قبل في الصورة الثانية : وربح كذا . كانت من صور الموابحة كما ذكره المصنف في الأولى ، ولها صورة ثالثة وهي : بعتك برأس المال وربح كذا ، وهو كقوله : (بما اشتريت) ، وقبل : (بما قام على) .

(وليصدق الباقع في قدر الثمن) الذي استقر عليه العقد أو قام به المبيع عليه عند الإخبار به ؟ أي : يجب عليه الصدق في ذلك ، (والأجل والشراء بالعرض ، وبيان العيب الحادث عنده) لأن المستري يعتمد أمانته فيما يخبر به بذلك الثمن ، فيذكر أنه اشتراه بكذا الأجل ؛ لأنه يقابله قسط من المستري يعتمد أمانته فيما يخبر به بذلك الثمن ، وأنه اشتراه بعرض قيمته كذا ، ولا يقتصر على ذكر القيمة ؛ لأنه يشدد في البيع بالعرض فوق ما يشدد في البيع بالنقد ، وأنه حدث عنده هذا العيب ؛ لنقص المبيع به عما كان حين شرائه ، (فلو قال :) اشتريته (بمنة) وباعه مرابحة ؛ أي : بما اشتراه وربع درهم لكل عشرة كما تقدم (فبان) أنه اشتراه (بتسعين) ببينة أو إقرار (. . فالأظهر : أنه يحط الزيادة وربعها) لكذبه ، والثاني : لا يحط شيء ؛ لعقد البيع بما ذكر ، (و) الأظهر بناء على الحط : (أنه لا خيار للمشتري) لأنه قد رضي بالأكثر فأولن أن يرضئ بالأقل ، والثاني : له الخيار ؛ لأنه قد يكون له غرض في الشراء بذلك المبلغ لإبرار قسم أو إنفاذ وصية ، وعلى قول عدم الحط : للمشتري الخيار ؛ ونما به المستر المهاد ، وعلى قول الحط : لا خيار للبائع ، وفي وجه - وقيل : قول - له الخيار ؛ لأنه لم يسلم له ما سماه ،

(ولو زعم أنه) أي : الثمن الذي اشترى به (منة وعشرة) وأنه غلط في قوله أولاً : بمئة (وصدقه المشتري) في ذلك (. . لم يصح البيع) الواقع بينهما مرابحة (في الأصح) لتعذر إمضائه مزيداً فيه العشرة المتبوعة بربحها .

(قلت: الأصح: صحته، والله أعلم) ولا تثبت العشرة المذكورة ، وللبائع الخيار ، وقيل : تثبت

وَإِنْ كَذَّبَهُ رَاّمَ يُمِيِّنُ لِغَلَطِهِ رَجْهَا مُحْتَمَلاً.. لَمْ يُغْبَلُ قَوْلُهُ وَلاَ بَيَّتَتُهُ ، وَلَهُ تَخلِيفُ ٱلْمُشْتَرِي أَنَّهُ لاَ يَعْرِفُ ذَلِكَ فِي الأَصَعُ . وَإِنْ بِيَّنَ.. فَلَهُ التَّخلِيفُ ، وَالأَصَعُ : سَمَاعُ بَيَّتِيمِ .

العشرة بربحها ، وللمشتري الخيار .

(وإن كذبه) المشتري (ولم يبين) هو (لغلطه وجهاً محتملاً) بفتح الميم (. . لم يقبل قوله ولا يبته) إن أقامها عليه ؛ لتكذيب قوله الأول لهما ، (وله تحليف المشتري أنه لا يعرف ذلك في الأصح) لأنه قد يقر عند عرض اليمين عليه ، والثاني : لا ، كما لا تسمع بينته ، وعلى الأول : إن حلف حلف . . أمضى العقد على ما حلف عليه ، وإن نكل عن اليمين . . ردت على البائع ؟ بناء على أن اليمين المردودة كالإقرار ، وهو الأظهر ، وقيل : لا ؛ بناء على أنها كالبينة ، وعلى الرد : يحلف أن أنها كالبينة ، وعلى الرد : يحلف أن ثمنه مئة وعشرة ، وللمشتري حينئذ الخيار بين إمضاء العقد بما حلف عليه وبين فسخه ، قال في « الروضة » كـه أصلها » : كذا أطلقوه ، ومقتضى قولنا : (إن اليمين المردودة مع نكول المدعى عليه كالإقرار) : أن يعرد فيه ما ذكرنا في حالة التصديق () .

(وإن بين) لغلطه وجهاً محتملاً ؟ كأن قال : كنت راجعت جريدتي فغلطت من ثمن متاع إلىٰ غيره (. . فله التحليف) كما سبق ؟ لأن ما بينه يحرك ظن صدقه ، وقيل : فيه الخلاف ، (والأصح) على التحليف : (سماع بينته) التي يقيمها بأن الثمن مثة وعشرة ، والثاني : لا تسمع ؛ لتكذيب قوله الأول لها ، قال في «المطلب » : وهنذا هو المشهور في المذهب والمنصوص عليه .

歌 歌 楽

⁽١) روضة الطالبين (٣/ ٥٣٧) ، الشرح الكبير (٣٢٧/٤) .

بابئيالأصول والتنسار

قَالَ : (بِعْنُكَ هَـنَدِهِ الأَرْضَ أَوِ السَّاحَةَ أَوِ الْبُقْعَةَ) ، وَفِيهَا بِنَاءٌ وَشَجَرٌ. . فَالْمَذْهَبُ : أَنَّهُ يَدْخُلُ فِي النَّبِهِ دُونَ الرَّهْنِ . وَأَصُولُ الْبَقْلِ النِّي تَبْقَىٰ سَنَتَيْنِ ـ كَالْفَتْ وَالْهِنْدَبَاءِ ـ كَالشَّجَرِ ،

(باب) بيع (الأصول والثمار)

كذا ترجم الشيخ في (التنبيه ١ () ، وتوجم في (المحرر) يد فصل ١ () ، فال في (التحرير) : الأصول : الشجر والأرض ، والثمار : جمع ثمر ، وهو جمع ثمر أ () ، ويأتي في الباب غير ذلك . إذا (قال : بعتك هذاه الأرض أو الساحة أو البقعة) أو العرصة (وفيها بناء وشجر . . فالمذهب : أنه يدخل) البناء والشجر (في البيع دون الرهن) أي : إذا قال : رهنتك هذاه الأرض . . إلى آخر أنه يدخل) البناء والشجر (في البيع دون الرهن) أي : إذا قال : رهنتك هذاه الأرض . . . إلى آخر الم تقدم ، وهذا هو المنصوص عليه فيهما ، والطويق الثاني : فيهما قولان بالنقل والتخريج ، وجه الدخول : أنها للبنات والدوام في الأرض فتتم ، ووجه المنع : أن اسم الأرض ونحوه لا يتناولها ، ولطويق الثالث : القطع بعدم الدخول فيهما ، وحمل نصه في (البيع) على ما إذا قال : بحقوقها ، وكذا المحكم في الرهن أو قال : بعتكها بما فيها . دخلت قطعاً ، أو : دون ما فيها . لم فيستبع ، بخلاف الرهن ، ولو قال : بعتكها بما فيها . دخلت قطعاً ، أو : دون ما فيها . لم تدخل قطعاً ، ويقال مثل ذلك في الرهن ، وفي قوله : (بحقوقها) وجه : أنها لا تدخل في البيع ، ويأتي مثله في الرهن ، ووجهه : أن حقوق الأرض إنما تقع على الممر ومجرى الماء إليها ونحو دنيا من غيقال هنا في الشجرة أغصائها إلا اليابس ؛ لأن العادة فيه القطع ، فيقال هنا في الشجر الياب كذلك .

(وأصول البقل التي تبقىٰ) في الأرض (سنتين) أو أكثر ، ويجز هو مراراً (كالقت) بالمثناة ، والقضب بالمعجمة ، (والهندباء) بالمد والقصر ، والنعناع والكرفس ، أو تؤخذ ثمرته مرة بعد أخرىٰ ؛ كالنرجس والبنفسج (. . كالشجر) ففي دخولها في بيع الأرض ورهنها الطرق السابقة ، هاذا مقتضى النشبيه ، واقتصر في « الروضة » كـ« أصلها » علىٰ أن في دخولها في البيع الخلاف

⁽١) التنبيه (ص٦٥) .

⁽٢) المحرر (ص١٥١).

⁽٣) تحرير ألفاظ التنبيه (ص١٨٠) .

وَلاَ يَلْخُلُ مَا يُؤْخَذُ دَفَمَةً كَالْحِنْطَةِ وَالشَّمِيرِ وَسَائِرِ الزَّرُوعِ . وَيَصِحُّ بَيْمُ الأَرْضِ الْمَزْرُوعَةِ عَلَى الْمَنْهَبِ ، وَلِلْمُشْتَرِي الْمِخِيَانُ إِنْ جَهِلَهُ ، وَلاَ يَشْتُمُ الزَّرْعُ دُخُولَ الأَرْضِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي وَضَمَانِهِ إِذَا حَصَلَتِ التَّخْلِيَةُ فِي الأَصَحُّ . وَالنَّذْرُ كَالزَّرْعِ . وَالأَصَحُّ : أَنَّهُ لاَ أُجُرَةً لِلْمُشْتَرِي مُدَّةً بَقَاءِ الزَّرْعِ

السابق ، وعلى الدخول في البيع الثمرة الظاهرة ، وكذا الجزة الظاهرة عند البيع للبائع فليشترط عليه قطعها ؛ لأنها تزيد ويشتبه المبيع بغيره ، سواء بلغ ما ظهر أوان الجز أم لاً\' ، قال في * التشمة » : إلا التضب ؛ فإنه لا يكلف قطعه إلا أن يكون ما ظهر قدراً يتضع به ، وسكت عليه في * الروضة » كـد أصلها » ('') ، (ولا يدخل) في مطلق بيع الأرض كما في * المحرر » و* الروضة » و* أصلها » (ما يؤخذ دفعة) واحدة ('') (كالحنظة والشعير وسائر الزروع) كالجزر والفجل والبصل والثوم ؛ لأنه ليس للدوام والثبات ، فهو كالمنقولات في الدار .

(ويصح بيع الأرض المزروعة) هذا الزرع الذي لا يدخل (على المدهب) كما لو باع داراً مصحونة بأمتعة ، والطريق الثاني : تخريجه على القولين في بيع الدار المستأجرة لغير المكتري ، أحدهما : البطلان ، وفرق الأول بأن يد المستأجر حائلة ، (وللمشتري الخيار إن جهله) أي : الزرع ؛ بأن سبقت رؤيته للأرض قبل البيع وحدث الزرع بينهما ؛ لتأخر انتفاعه ، فإن كان عالما بالزرع . . فلا خيار له ، (ولا يمنع الزرع) المذكور (دخول الأرض في يد المشتري وضمانه إذا حصلت التخلية في الأصح) والثاني : يمنع ، كما تمنع الأمتعة المشحون بها الدار من قبضها ، وفرق الأول بأن تفريغ الدار متات في الحال .

(والبذر) بالذال المعجمة (كالزرع) فالبذر الذي لا ثبات لنباته ويؤخذ دفعة واحدة. لا يدخل في بيع الأرض ، ويبقئ إلىٰ أوان الحصاد ، ومثله القلع فيما يقلع ، وللمشتري الخيار إن جهله ، فإن تركه البائع له . سقط خياره وعليه القبول ، ولو قال : آخذه وأفرغ الأرض. . سقط خياره أيضاً إن أمكن ذلك في زمن يسير ، والبذر الذي يدوم كنوى النخل وبذر الكراث ونحوه من البقول . . حكمه في الدخول في بيع الأرض حكم الشجر .

(والأصح: أنه لا أجرة للمشتري مدة بقاء الزرع) الذي جهله وأجاز ، كما لا أرش له في الإجازة

⁽١) روضة الطالبين (٣/٥٤٠) ، الشرح الكبير (٤/٣٣٠).

⁽۲) روضة الطالبين (۳/ ٥٤٠) ، الشرح الكبير (٤/ ٣٣٠) .

⁽٣) المحرر (ص ١٥١) ، روضة الطالبين (٣/ ٩٣٥) ، الشرح الكبير (٣٢٩/٤) .

في العيب ، والثاني وصححه في « الرجيز » : له الأجرة^(١) ، قال في « البسيط » : لأن المنافع متميزة عن المعقود عليه ؛ أي : فليست كالعيب ، وفي « أصل الروضة » : قطع الجمهور بأن لا أجرة ، وقيل : وجهان ، الأ**ضح** : لا أجرة^(٢) ، وظاهر : أن الزرع يبقىٰ إلىٰ أوان الحصاد أو التلم . التلم .

(ولو باع أرضاً مع بذر أو زرع) بها (لا يفرد بالبيع) عنها ؛ أي : لا يجوز ببعه وحده ؛ كالحنطة في سنبلها ، وستأتي ؛ فهي مستورة كالبذر (. . بطل) البيع (في الجميع) قطعاً ؛ للجهل بأحد المقصودين وتعذر التوزيع ، (وقيل : في الأرض قولان) أحدهما : الصحة فيها بجميع الثمن ، وذكر في " المحرر ، البذر بعد صفة الزرع^(٣) ، وقدمه في " المنهاج ، قيل : لتعود الصفة إليه أيضاً ، فيخرج بها : ما رئي قبل العقد ولم يتغير وقدر على أخذه ؛ فإنه يفرد بالبيع ، ولم يتبه في " الدقائق ، علىٰ ذلك ، وقد أطلق البذر في " الروضة » كـ " أصلها » .

(ويدخل في بيع الأرض الحجارة المخلوقة فيها) والمبنية، (دون المدفوقة) كالكنوز ، (ولا خيار للمشتري إن علم) الحال ، (ويلزم البائع النقل) المسبوق بالقلع وتسوية الأرض ، ولا أجرة عليه لمدة ذلك وإن طالت ، (وكذا إن جهل) الحال (ولم يضر قلعها) . . لا خيار له ضر تركها أو لا ، ويلزم البائع النقل وتسوية الأرض ولا أجرة عليه لمدة ذلك ، (وإن ضر) قلعها (. . فله الخيار) ضر تركها أو لا (فإن أجاز . . لزم البائع النقل وتسوية الأرض) بأن يعيد التراب المزال بالقلم مكانه ، قاله في « المطلب » ، (وفي وجوب أجرة المثل مدة النقل أوجه ، أصحها : تجب إن نقل بعد القبض لا قبله) لأن النقل المفوت للمنفعة مدته جناية من البائع ، وهي مضمونة عليه بعد القبض

⁽١) الوجيز (ص١٧٣) .

⁽٢) روضة الطالبين (٣/ ٤١٥) .

⁽٣) المحرر (ص١٥٢).

⁽٤) روضة الطالبين (٣/ ٥٤١) ، الشرح الكبير (٤/ ٣٣٠) .

وَيَدْخُلُ فِي بِنِمِ الْبُسْتَانِ : الأَرْضُ وَالشَّجُرُ وَالْحِيطَانُ ، وَكَذَا الْبِنَاءُ عَلَىٰ الْمُذَهَبِ ، وَفِي بَنِعِ الْفَرَتِيْةِ: الْأَنْيَنَةُ وَسَاحَاتُ يُحِيطُ بِهَا السُّورُ، لاَ الْمَزَارِعُ عَلَى الصَّحِيحِ، وَفِي بَنِع الدَّارِ: الأَرْضُ، وَكُلُّ بِنَاءٍ حَتَّىٰ حَمَّامُهَا، لاَ الْمُنْقُولُ كَالنَّلُو وَالْبَكْرَةِ وَالسَّرِيرِ، وَتَذَخُلُ الْأَبْو وَحَلَّهُهَا وَالإِجْلَاكُ ، وَالرَّفُ وَالسُّلَمُ الْمُسَمَّرَانِ ، وَكَذَا الأَسْفُلُ مِنْ حَجَرِي الرَّحَىٰ عَلَى

لا قبله في المرجح ، والثاني : تجب مطلقاً ؛ بناء على أنه يضمن جنايته قبل القبض ، والثالث : لا تجب مطلقاً ؛ لأن إجازة المشتري رضي بتلف المنفعة مدة النقل ، ويجري الخلاف في وجوب الأرش فيما لو بقى في الأرض بعد التسوية عيب .

(ويدخل في بعع البستان) بقوله : بعنك هذا البستان : (الأرض والشجر والحيطان) لأنه لا يسمئ بستاناً بدون ذلك ، (وكذا البناء) الذي فيه يدخل (على المذهب) وقيل : لا يدخل ، وقيل : في دخوله قولان ؛ وهي الطرق المتقدمة في دخوله في بيع الأرض ، (و) يدخل (في بيع القرة) بقوله : بعتك هذاه القرية : (الأبنية وساحات يجعه بها السور) وفي الأشجار وسقلها : الخلاف السابق ؛ الصحيح : دخولها ، (لا المزارع) أي : لا تدخل (على الصحيح) كما لو حلف لا يدخل القرية .. فإنه لا يحنث بدخول مزارعها ، وفي " النهاية » : أنها تدخل () ، وقال ابن كج : إن قال : بحقوقها . دخلت ، وإلا . فلا ألا أنه ي : وهما غربيان () ، وعبر في « المحرر » بـ (الصحيح) () .

(و) يدخل (في بيع الدار) بقوله : بعتك هئذه الدار : (الأرض وكل بناء) بها (حتی حمامها) لأنه من مرافقها ، ولو كان في وسطها أشجار . ففي دخولها الخلاف السابق ، وحكى الإمام أوجها ً ثالثها : إن كثرت بحيث يجوز تسمية الدار بستاناً . لم تدخل ، وإلا . . دخلت ^(۵) ، (لا المنتقول ؛ كالدلو والبكرة) بسكون الكاف ، (والسرير) والحمام الخشب ، (وتدخل الأبواب المنصوبة وحلقها) بفتح الحاء ، وأغلاقها (والإجانات) المثبتة بكسر الهمزة وتشديد الجيم : ما يغسل فيها ، (والرو) والحار (على

⁽١) نهاية المطلب (٥/ ١٢٨).

⁽٢) انظر (روضة الطالبين) (٣/ ٥٤٥) .

⁽٣) الشرح الكبير (٤/ ٣٣٥).

⁽٤) المحرر (ص١٥٢) .

⁽٥) نهاية المطلب (٥/ ١٢٨).

الصَّحِيحِ ، وَالأَعْلَىٰ ، وَمِفْتَاحُ غَلَقِ مُثْبَتِ فِي الأَصَّحُ ، وَفِي بَيْعِ الدَّائِةِ : نَعْلُهَا ، وَكَذَا ثِيَابُ العَبْدِ فِي بَيْهِ فِي الأَصَحُ . قُلْتُ : الأَصَّحُ : لاَ يَدْخُلُ ثِيَابُ الْعَبْدِ ، وَاللهُ أَفْلَمُ .

رك [في دخول ما يتبع المبيع في البيع]

بَاعَ شَجَرَةً. . دَخَلَ عُرُوقُهَا وَوَرَقُهَا _ وَفِي وَرَقِ ٱلتُّوتِ

الصحيح) لباته ، والثاني : لا يدخل ؛ لأنه منقول ، وإنما أثبت لسهولة الارتفاق به ؛ كي لا ينزعزع عند الاستعمال ، (والأعلى) من الحجرين ، (ومفتاح غلق) بفتح اللام : ما يغلق به الباب (مثبت) يدخلان (في الأصح) لأنهما تابعان لشيء مثبت ، والثاني : لا يدخلان ؛ نظراً إلى أنهما منقولان ، والخلاف في الأعلى مبني على دخول الأسفل ، صرح به في « الشرح » وه المحرر ه^(۱) ، وأسقطه من « الروضة » كـ« المنهاج » ، قيل : وأسقط منه تقييد الإجانات بالمشبتة ، وحكاية وجه فيها ، وفي المسألين بعدها ، ولفظ « المحرد » : وكذا الإجانات والرفوف المنبتة ، والسلالم المسمرة ، والتحتاني من حجري الرحي على أصح الوجهين (١٦ ، وفهم المصنف أن القييد وحكاية الخلاف لما ولياه فقط .

(و) يدخل (في بيع الدابة : نعلها) لاتصاله بها ، (وكذا ثياب العبد) التي عليه تدخل (في بيعه فى الأصح) للعرف كما صححه الغزالى^(٢) .

(قلّت : الْأَصح : لا تدخل ثياب العبدُ) في بيعه ، (والله أعلم) كما قال الرافعي : إن صاحب ا التهذيب ، وغيره رجحوه ؛ مستدركاً به تصحيح الغزالي بقوله : (لكن. . .) إلىٰ آخره^(٤) . وقيل : يدخل ساتر العورة دون غيره ، والأمة كالعبد ، قاله في ا شرح مسلم ، (^(٥) .

فرع)

إذا (باع شجرة) رطبة (. . دخل عروقها وورقها ، وفي ورق النوت) المبيع شجرته في الربيع

الشرح الكبير (٤/ ٣٣٥) ، المحرر (ص١٥٢).

۱۰ انسرے انتہیر ۲۰ (۱۰)

⁽۲) المحرر (ص۱۵۲).(۳) الوجيز (ص۱۷۶).

⁽٤) الشرح الكبير (٤/٣٣٨).

⁽٥) شرح صحيح مسلم (١٩٢/١٠).

وَجْهٌ _ وَأَغْصَانُهَا إِلاَّ ٱلْيَابِسَ ، وَيَصِحُّ بَيْعُهَا بِشَرْطِ ٱلْقَلْعِ أَوِ ٱلْقَطْعِ ، وَبِشَرْطِ ٱلإِبْقَاءِ ، وَٱلإِطْلاَقُ يَقْتَضِي ٱلإِبْقَاءَ ، وَٱلأَصَعُ : ۚ أَنَّهُ لاَ يَذْخُلُ ٱلْمَغْرَسُ لَكِنْ يَشْتَحِقُ مَنْفَعَتُهُ مَا بَقِيَتِ ٱلشَّجَرَةُ . وَلَوْ كَانَتْ يَابِسَةً . لَزِمَ ٱلْمُشْتَرِيَ ٱلْقَلْعُ . وَثَمَرَةُ ٱلنَّخْلِ ٱلْمَبيع إِنْ شُرِطَتْ لِلْبَائِعِ أَوِ ٱلْمُشْتَرِي.. عُمِلَ بهِ ، وَإِلاًّ ؛ فَإِنْ لَمْ يَتَأَبَّرْ مِنْهَا شَيْءٌ.. فَهِيَ لِلْمُشْتَرِي ، وَإِلاَّ.. فَلِلْبَائِع .

وقد خرج (وجه) : أنه لا يدخل ؛ لأنه كثمر سائر الأشجار ؛ إذ يربىٰ به دود القز ؛ وهو ورق الأبيض الأنثىٰ ، قاله ابن الرفعة في « الكفاية »(١) و« المطلب » ، وفي ورق النبق وجه من طريق : أنه لا يدخل ؛ لأنه يغسل به الرأس ، (وأغصانها ، إلا اليابس) فلا يدخل ؛ لأن العادة فيه القطع فهو كالثمرة ، (ويصح بيعها بشرط القلع أو القطع ، وبشرط الإبقاء) ويتبع الشرط ، (والإطلاق يقتضى الإبقاء) للعادة ، (والأصح : أنه لا يدخل) في بيعها (المغرس) بكسر الراء ؛ أي : موضع غرسها حيث أبقيت ؛ لأن اسمها لا يتناوله ، (لكن يستحق) المشتري (منفعته ما بقيت الشجرة) والثاني : يدخل ؛ لاستحقاقه منفعته لا إلىٰ غاية ، وله علىٰ هـٰذا إذا انقلعت أو قلعها. . أن يغرس بدلها وأن يبيع المغرس .

(ولو كانت) الشجرة المبيعة (يابسة . . لزم المشترى القلع) للعادة ، فلو شرط إبقاءها . . بطل البيع ، بخلاف شرط القلع أو القطع ، وتدخل العروق عند شرط القلع دون شرط القطع ، فتقطع فيه عن وجه الأرض ، قال ذلك جميعه المتولي ، وسكت عليه في « الروضة » كـ« أصلها »(٢) .

(وثمرة النخل المبيع) أي : طلعه (إن شرطت للبائع أو المشتري. . عمل به) تأبرت أو لا ، (وإلا) أي : وإن لم تشرط لواحد منهما ؛ بأن سكت عنها : (فإن لم يتأبر منها شيء. . فهي للمشترى ، وإلا) أي : وإن تأبر منها شيء (. . فللبائع) أي : فهي جميعها له ، والأصل في ذلك : ما روى الشيخان عن ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من باع نخلاً قد أبرت.. فثمرتها للبائع ، إلا أن يشترط المبتاع »^(٣) ، مفهومه : أنها إذا لم تؤبر.. تكون الثمرة للمشتري إلا أن يشترطها البائع ، وكونها في الأول للبائع صادق بأن تشرط له أو يسكت عن ذلك ، وكونها في الثاني للمشتري صادق بمثل ذلك ، وألحق تأبير بعضها بتأبير كلها بتبعية غير المؤبر للمؤبر ؛ لما في تتبع ذلك من العسر ، والتأبير : تشقيق طلع الإناث وذر طلع الذكور فيه ليجيء

كفاية النبيه (٩/ ١٨٢_ ١٨٣) . (1)

روضة الطالبين (٣/ ٥٤٩) ، الشرح الكبير (٣٣٩ /٤) . (٢) (٣)

صحيح البخاري (٢٢٠٤) ، صحيح مسلم (١٥٤٣) .

وَمَا يَخْرُجُ نَمَوْهُ بِلاَ نَوْرٍ - كَتِينِ وَعِنَبٍ - إِنْ بَرَزَ فَمَرُهُ. . فَلِلْتَافِعِ ، وَإِلاَّ . فَلِلْمُشْتَرِي . وَمَا خَرَجَ فِي نَوْرِ ثُمُّ سَمَطًا ، كَمِشْمِشِ وَتَفَاحٍ . فَلِلْمُشْتِي إِنْ لَمْ تَنَجَدِ الظَّمَرَةُ ، وَكَذَا إِنِ الْتَعَقَدَثُ وَلَمْ يَتَنَاثِرُ النَّوْرُ فِي الاَصَحِّ ، وَبَعْدَ النَّنَّاثُورِ لِلْبَائِعِ . وَلَوْ بَاعَ نَخَلاَتٍ بُسْنَانِ مُطْلِعَةً وَبَعْضُهَا مُؤَيِّرٌ . فَلِلْبَائِع ،

رطبها أجود معا لم تؤبر ، والعادة الاكتفاء بتأبير البعض ، والباقي يتشقق بنفسه وينبث ريح الذكور إليه ، وقد لا يؤبر شيء ويتشقق الكل ، والحكم كالمؤبر اعتباراً بظهور المقصود ، ولذلك عدل المصنف عن قول * المحرر » : (لم تكن مؤبرة) (١ أيلى ما قاله ، وشمل طلع الذكور ؛ فإنه يتشقق بنفسه ولا يشق غالباً ، وفيما لم يتشقق منه وجه : أنه للبائع أيضاً ؛ لأنه لا ثمرة له حتى يعتبر ظهررها ، بخلاف طلع الإناث .

(وما يخرج ثمره بلا نور) يفتح النون ؛ أي : زهر (كتين وعنب : إن برز ثمره) أي : ظهر (. . فللبائع ، وإلا . فللمشتري) اعتباراً لبروزه بتشقق الطلع ، وفي « التهذيب » فيما إذا ظهر بعض التين والعنب دون بعض : أن ما ظهر للبائع ، وما لم يظهر . للمشتري^{٢٧} ، قال الرافعي : وهو محل التوقف^{٣٦} ، وعبارة « الروضة » : وفيه نظر^{٢١} ، ثم ما في « التهذيب » في « المهذب » و« التنمة » و« البحر » .

(وما خرج في نور ثم سقط) أي : نوره (كمشمش) بكسر الميمين (وتفاح . . فللمشتري إن لم تنعقد الثمرة ، وكذا إن انعقدت ولم يتناثر النور في الأصح) إلحاقاً لها بالطلع قبل تشققه ، والثاني : يلحقها به بعد تشققه ؛ لاستتاره بالقشر الأبيض فتكون للبائع ، (وبعد التناثر للبائع) جزماً ؛ لظهورها ، وعدل عن قول « المحور » : (يخرج)^(ه) المناسب للتقسيم بعده ؛ كأنه لتلا يشتبه بما قبله .

(ولو باع نخلات بستان مطلعة) بكسر اللام ؛ أي : خرج طلعها (وبعضها) من حيث الطلع (مؤير) دون بعض (. . فللباتع) أي : فطلعها الذي هو الثمرة له كما تقدم اتحد النوع أو اختلف ،

⁽١) المحرر (ص١٩٣).

٢) التهذيب (٣٦٨/٣).

⁽٣) الشرح الكبير (٣٤٣/٤).

⁽٤) روضة الطالبين (٣/ ٥٥٤) .

⁽٥) المحرر (ص١٥٣).

فَإِنْ أَفَرَدَ مَا لَمْ يُؤَيِّرَ.. فَلِلْمُشْتَرِي فِي الاَصَحُّ ، وَلَوْ كَانَتْ فِي بُسْتَانَيْنِ.. فَالأَصَحُّ : إِفْرَاهُ كُلُّ بُسْتَانِ بِحُكْمِهِ . وَإِذَا بَقِيْتِ النَّمَرَةُ لِلْبَائِعِ : فَإِنْ شُرِطَ الْفَطْعُ .. لَزِمَهُ ، وَإِذَ شَوَّكُهَا إِلَى الْجَدَّادِ إِلاَّ بِرِضَاهُمَا ، وَإِنْ ضَوَّ أَحَدَهُمَا وَتَنَازَعَا.. فُسِخَ الْفَقْدُ إِلاَّ أَنْ يُسَامِح الْمُتَضَّرُهُ ، وَقِيلَ : لِطَالِبِ السَّقْيِ أَنْ يَسْفِيَ

وقيل في المختلف : إن غير المؤبر للمشتري ؛ لأن لاختلاف النوع تأثيراً في اختلاف وقت التأبير ، (فإن أفرد ما لم يؤبر) بالبيع (. . فللمشتري) طلمه (في الأصح) لما تقدم ، والثاني : هو للبائع ؛ اكتفاء بدخول وقت التأبير عنه ، وهنذا الفرع فيما إذا اتحد النوع كما في « الروضة ، كـ « أصلها ، () ، (ولو كانت) النخلات المذكورة (في بستانين) أي : المؤبرة في بستان وغير المؤبرة في بستان (. . فالأصح : إفراد كل بستان بحكمه) لأن لاختلاف البقاع تأثيراً في وقت التأبير ، والثاني : هما كالبستان الواحد ، وسواء تباعدا أم تلاصقا ، ولو باع نخلة بعض طلعها مؤبر . . فالكل له ، وظاهر مما تقدم : أن المتأبر بنضم كالمؤبر فيما ذكر .

(وإذا بقيت الثمرة للبائع) بالشرط أو غيره كما ذكر: (فإن شرط القطع.. لزمه ، وإلا) بأن شرط الإبقاء أو أطلق (.. فله تركها إلى) زمن (المجداد) للعادة ، وهو بفتح المجيم وكسرها وإهمال الدالين ، في « الصحاح » : القطع () ومسألة شرط الإبقاء الصادق بها اللفظ مزيدة على « المحرر » و« الروضة » و « أصلها » ، وإذا جاء وقت الجداد.. لم يمكن أخذ الثمرة على التدريج ، ولا من تأخيرها إلى نهاية النضج ، ولو كانت من نوع يعتاد قطعه قبل النضج . كلف القطع على العادة .

(ولكل منهما) أي: المتبايعين في الإيقاء (السقي إن انتفع به الشجر والثمر ، ولا منع للآخر) منه ، لوإن ضرهما . لم يجز إلا برضاهما) أي: المتبايعين ، (وإن ضر أحدهما) أي : ضر الشجر ونفع الثمر أو العكس (وتنازعا) أي : المتبايعان في السقي (. . فسخ العقد) لتعذر إمضائه إلا بالإضرار بأحدهما ، (إلا أن يسامح المتضرر) فلا فسخ حينتذ ، (وقبل : لطالب السقي) وهو البائع في الصورة الأولىٰ ، والمشتري في الثانية (أن يسقي) ولا يبالي بضرر الآخر ؛ لأنه قد رضي به حين

⁽١) روضة الطالبين (٣/٥٥٣) ، الشرح الكبير (٣٤٣/٤) .

⁽٢) الصحاح (٣٩٦/٢).

وَلَوْ كَانَ ٱلنَّمَرُ يَمْتَصُّ رُطُوبَةَ ٱلشَّجَرِ . . لَزِمَ ٱلْبَائِعَ أَنْ يَقْطَعَ أَوْ يَسْقِيَ .

جصبهن لفي بيان بيع الشهر والزرع ويدو صلاحهما] يَجُوزُ بَيِّحُ النَّمَرِ بَعْدَ بُدُوُ صَلاَحِهِ مُطْلَقاً ، وَيِشَرْطِ قَطْمِهِ ، وَيَشَرْطِ إِنْفَائِهِ . وَقَبْلَ الصَّلاَحِ إِنْ بِيعَ مُنْفَرِداً عَنِ الشَّجَرِ . لاَ يَجُوزُ إِلاَّ بِشَرْطِ الْفَقْلَعِ ، وَأَنْ يَكُونَ الْمَقْطُوعُ مُنتَفَعا بِهِ ، لاَ

أقدم علىٰ هـٰذا العقد ، فلا فسخ علىٰ هـٰذا أيضاً ، وعلى الفسخ : الفاسخ البائع أو الحاكم ؟ وجهان في ﴿ المطلب ﴾ .

(ولو كان الثمر يمتص رطوبة الشجر . . لزم البائع أن يقطع) الثمر (أو يسقى) الشجر ؛ دفعاً لضرر المشترى .

(فصل : يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه) وسيأتي تفسيره ، (مطلقاً) أي : من غير شرط ، (وبشرط قطعه ، وبشرط إبقائه) روى الشيخان عن ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ـ واللفظ للبخاري ـ : ﴿ لا تبايعوا الثمر حتىٰ يبدو صلاحها ٣(١) ، وفي لفظ لمسلم : ﴿ تبتاعوا ٣(٢) ، وفي رواية له : « صلاحه »^(٣) ، وفي أخرىٰ له : « تبيعوا »^(٤) ، و(صلاحه) ؛ أي : فيجوز بعد بدوه ، وهو صادق بكل من الأحوال الثلاثة ، وفي الإطلاق وشرط الإبقاء يبقىٰ إلىٰ أوان الجداد للعرف.

(وقبل الصلاح : إن بيع منفرداً عن الشجر . . لا يجوز) البيع ؛ للحديث المذكور ، (إلا بشرط القطع) فيجوز إجماعاً ، (وأن يكون المقطوع منتفعاً به) كحصرم ، (لا ككمثرئ) بفتح الميم المشددة وبالمثلثة ، الواحدة كمثراة ، ذكره الجوهري في (باب الراء)^(ه) ، زاد الصغاني : كمثرية وكمثريات وكميمثرية ؛ أي : بكسر الراء فيها ، وذكر هـٰذا الشرط المعلوم من شروط المبيع للتنبيه

صحيح البخاري (٢١٨٤) ، صحيح مسلم (١٥٣٤) . (1)

صحيح مسلم (١٥٣٤/ ٥١) . **(Y)**

صحیح مسلم (۲/۱۵۳٤) . (٣)

صحیح مسلم (۲/۱۵۳۶) . (£)

الصحاح (۲/۲۹۲) . (0)

وَقِيلَ : إِنْ كَانَ الشَّجَرُ لِلْمُشْتَرِي . . جَازَ بِلاَ شَرَطٍ . ۚ قُلْتُ : فَإِنْ كَانَ الشَّجَرُ لِلْمُشْتَرِي . وَاللهُ أَعْلَمُ . وَإِنْ بِيعَ مَعَ الشَّجَرِ . جَازَ بِلاَ شَرْطٍ ، وَللهُ أَعْلَمُ . وَإِنْ بِيعَ مَعَ الشَّجَرِ . جَازَ بِلاَ شَرْطٍ ، وَللهُ أَعْلَمُ . وَإِنْ بِيعَ مَعَ الشَّجِرِ . جَازَ بِلاَ شَرْطٍ ، وَللهُ أَعْلَمُ . وَإِنْ بِيعَ مَعَهَا أَوْ بَعْدَ الشَّعْرِ . عَازَ بِلاَ شَرْطٍ ، وَيُشْتَرُطُ لِيتِيْهِ وَبَيْعِ الشَّمِرِ بَغْدَ الصَّلاَحِ : طُهُورُ اللهُ الشَّعْرِ . وَمَا لاَ يُرَىٰ حَبُّهُ ؛ كَالْحِنْطَةِ وَالْعَلَسِ فِي الشَّنْئِلِ . لاَ يَصِحُ لِيتِهِ وَللْهُ اللهُ اللهُ يَوْنُ حَبُّهُ ؛ كَالْحِنْطَةِ وَالْعَلَسِ فِي الشَّنْئِلِ . لاَ يَصِحُ لِيتُهِ مُونُونِ . لاَ يَعِمْ مُونُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

عليه ، (وقيل : إن كان الشجر للمشتري) كأن اشتراه أولاً بعد ظهور الثمر (. . جاز) بيع الثمر له (بلا شرط) لأنهما يجتمعان في ملكه فيشبه ما لو اشتراهما معاً .

(قلت) كما قال الرافعي في " الشرح " () : (فإن كان الشجر للمشتري وشرطنا القطع) كما هو الأصح (. . لم يجب الوفاء به ، والله أعلم) إذ لا معنىٰ لتكليفه قطع ثمره من شجره ، وفي " الروضة » : لو قطع شجرة عليها ثمرة ثم باع الثمرة وهي عليها . . جاز من غير شرط القطع ؛ لأن الثمرة لا تبقىٰ عليها فيصير كشرط القطع ؟ أ

(وإن بهم) الشمر (مع الشجر) بثمن واحد (. . جاز بلا شرط ، ولا يجوز بشرط قطعه) لما فيه من الحجر عليه في ملكه ، والفارق بين الجواز هنا والمنع في بيع الثمر من مالك الشجر : تبعية الثمر هنا للشجر ، ولو قال : بعتك الشجر بعشرة والثمر بدينار . لم يجز إلا بشرط القطع ؛ لأنه فصل فانتفت التبعية ، ذكره الرافعي في (باب المساقاة) استشهاداً "") ، وأسقطه من « الروضة » .

(ويحرم بيع الزرع الأخضر في الأرض إلا بشرط قطعه) كالثمر قبل بدو صلاحه ، وفي لا المحرر » : القطع أو القلع⁽¹⁾ ، (فإن بيع معها أو) وحده (بعد اشتداد الحب. . جاز بلا شرط) كما في الثمر مع الشجر أو الثمر بعد بدو صلاحه ، (ويشترط لبيعه) الجائز بعد الاشتداد (وبيع الثمر بعد) بدو (الصلاح : ظهور المقصود) ليكون مرئياً (كثين وعنب) لأنهما مما لا كمام له ، (وشعير) لظهوره في سنبله .

(وما لا يرىٰ حبه ؛ كالحنطة والعدس) بفتح الدال (في السنبل. . لا يصح بيعه دون سنبله)

⁽١) الشرح الكبير (٢٤٧/٤).

⁽٢) روضة الطالبين (٣/٥٥٦).

⁽٣) الشرح الكبير (٦/٧٥).

⁽٤) المحرر (ص١٥٤).

وَلاَ مَعَهُ فِي الْجَدِيدِ . وَلاَ بَأْسَ بِكِمَامٍ لاَ يُزَالُ إِلاَّ عِنْدَ الأَكْلِ . وَمَا لَهُ كِمَامَانِ ؛ كَالْجَوْزِ وَاللَّوْزِ وَالْبَاقِلاَ . يَبْنَاعُ فِي قِشْرِهِ الاَّسْفَلِ ، وَلاَ يَصِحُّ فِي الأَعْلَىٰ ، وَفِي قَوْلٍ : يَصِحُّ إِنْ كَانَ رَطْباً . وَبُدُوْ صَلاَحٍ الشَّمْرِ : ظُهُورُ مَهَادِىءِ النَّشْجِ وَالْحَلاَةِ فِيمَا لاَ يَتَلَوْنُ ، وَفِي غَيْرِه : إِنْ

لاستتاره ، (ولا معه في الجديد) لأن المقصود مستتر بما ليس من صلاحه ، والقديم : الجواز ؛ لما روىٰ مسلم عن ابن عمر : (أنه صلى الله عليه وسلم نهىٰ عن بيع السنبل حتىٰ يبيض)^(١) أي : يشتد ، فيجوز بعد الاشتداد ، ويجاب بأنه في سنبل الشعير ؛ جمعاً بين الدليلين .

(ولا بأس بكمام) بكسر الكاف : وعاء الطلع وغيره (لا يزال إلا عند الأكل) كما في الرمان ، فيصح بيعه في قشره ؛ لأن بقاءه فيه من مصلحته ، وفي « الروضة » : يصح بيع طلع النخل مع قشره

(وما له كمامان ؛ كالجوز واللوز والباقِلاً) بتشديد اللام مقصوراً ؛ أي : الفول (. . يباع في قشره الأسفل ، ولا يصح في الأعلىٰ) لاستتاره بما ليس من صلاحه ، بخلافه في الأسفل ، (وفي قول : يصح إن كان رطباً) لتعلق الصلاح به من حيث إنه يصون الأسفل ويحفظ رطوبة اللب ، وفي « الروضة » كــ« أصلها » : يجوز بيع اللوز في القشر الأعلىٰ قبل انعقاد الأسفل ؛ لأنه مأكول كله كالتفاح^(٣) ، ونقله في « شرح المهذب » عن الأصحاب^(٤) ، ثم المنع في الصور المذكورة ونحوها قيل : مبني علىٰ منع بيع الغائب ، وقيل : ليس مبنياً عليه ؛ لأن المبيع في بيع الغائب يمكن رده بعد الرؤية بصفته وهنا لا يمكن ذلك ، قال في « الروضة » : هـٰذا أصح^(٥) .

(وبدو صلاح الثمر : ظهور مبادىءِ النضج والحلاوة فيما لا يتلون) منه ؛ بأن يتموه ويلين كما في ﴿ المحرر ﴾^(١) وغيره ، وكأن المصنف رأىٰ في إسقاطه أنه لا حاجة إليه مع ما قبله ، وفي " تكملة الصحاح " للصاغاني : تموه ثمر النخل والعنب إذا امتلاً ماء وتهيأ للنضج ، فقوله : (فيما إلى آخره) متعلق بـ(ظهور) و(بدو) ، (وفي غيره) وهو ما يتلون ؛ أي : بدو الصلاح فيه (بأن

(٣)

صحيح مسلم (١٥٣٥) . (1)

روضة الطالبين (٣/ ٥٦١) . (٢)

روضة الطالبين (٣/ ٥٦١) ، الشرح الكبير (٤/ ٣٥٤) .

المجموع (٢٩٢/٩) . (1)

روضة الطالبين (٣/ ٥٦١) . (0)

المحرر (ص١٥٤). (٦)

يأخذ في الحمرة أو السواد) أو الصفرة ؛ كالبلح والعناب والإجاص بكسر الهمزة وتشديد الجيم ، والمشمش ، وغير الثمر بدو صلاح الحب منه باشتداده ، والقناء بكبره بحيث يؤكل .

(ويكفي بدو صلاح بعضه وإن قل) لبيع كله من شجرة أو أشجار متحدة الجنس ، فإن اختلف كرطب وعنب بدا الصلاح في أحدهما فقط.. وجب شرط القطع في الآخر ، (ولو باع ثمر بستان أو بستانين بدا صلاح بعضه) واتحد الجنس (.. فعلى ما سبق في النابير) فيتبع ما لم يبد صلاحه ما بدا صلاحه في البستان ، أو كل من البستانين ، فإن بدا صلاح بعض ثمر أحدهما دون الآخر . . فقيل بالنبعية أيضاً ؟ لاجتماعهما في صفقة ، والأصح : لا ، فلا بد من شرط القطع في ثمر الآخر . . (ومن باع ما بدا صلاحه) من الشر كما في « المحرر » () وغيره ومثله الزرع وأبقيل (. . لزمه سقيه قبل التخلية وبعدها) قدر ما ينمو به ويسلم من التلف والفساد ؛ لأن السقي من تتمة التسليم الواجب ، فلو شرط على المشتري . . بطل البيع ؛ لأنه خلاف قضيته ، ثم البيع يصدق مع شرط القطع ، ولا يلزم فيه السقي بعد التخلية ؛ أخذاً من تعليل يأتي ، (ويتصرف مشتريه بعدها) أي :

(ولو عرض مهلك بعدها ؛ كبرد) أو حر (. . فالجديد : أنه) أي : المبيع (من ضمان المشتري) لقيضه بالتخلية ، والقديم : من ضمان البائع ؛ لما روئ مسلم عن جابر : (أنه صلى الله عليه وسلم أمر بوضع الجوائح) (أنه الجب بحمله على الاستحباب ، قال في الصلا الروضة » : ولا فرق على القولين بين أن يشترط القطع أم لا ، وقيل : إن شرطه . كان من ضمان المستري قطعاً ؛ لتغريطه بترك القطع ، ولأنه لا علقة بينهما ؛ إذ لا يجب السقي على البائع في هنذه الحالة ، وقيل : هو في شرط القطع من ضمان البائع قطعاً ؛ لأن ما شرط قطعه . نقبضه بالقطع والنقل ؛ وقد تلف قبل القبض . انتهى () . والرافعي ذكر هنذه الطرق في البيع قبل بدو

⁽١) المحرر (ص١٥٤).

⁽٢) صحيح مسلم (١٥٥٤) .

⁽٣) روضة الطالبين (٣/ ٥٦٤) .

الصلاح^(۱۱) ، وجريانها بعد بدوه ظاهر عدل إليه المصنف ؛ تتميماً للمسألة ، ولو كان مشتري الثمر مالك الشجر. . كان من ضمانه بلا خلاف ؛ لانقطاع العلائق ، ولو تعيب بالجائحة . . فلا خيار له على الجديد ، ولو عرض المهلك قبل التخلية . . فالتالف من ضمان البائع ، فإن تلف الجميع . . انفسخ البيع ، أو البعض . . انفسخ فيه ، وفي الباقي قولا تفريق الصفقة .

(فلو تعيب بترك البائع السقي . . فله) أي : المشتري (الخيار)^(٢) وإن قلنا : الجائحة من ضمانه ؛ لأن الشرع ألزم البائع التنمية بالسقي ، فالتعيب بتركه كالعيب قبل القبض ، ولو تلف بتركه السقي . . انفسخ البيع قطعاً ، وقيل : لا ينفسخ في القديم ، فيضمنه البائع بالقيمة أو المثل .

(ولو بيع قبل) بدو (صلاحه بشرط قطعه ولم يقطع حنىٰ هلك) بالجائحة (. . فأولىٰ بكونه من ضمان المشتري) مما لم يشرط قطعه بعد بدو الصلاح ؛ لتفريطه بترك القطع المشروط ، وهالمه المسألة مزيدة على « الروضة » مذكورة في « أصلها » كما تقدم^(۲۲) .

(ولو بهع ثمر) أو زرع بعد بدو الصلاح (يغلب تلاحقه واختلاط حادثه بالموجود ؛ كتين وقناء) وبطيخ (. . لم يصح) البيع (إلا أن يشترط المشتري قطع ثمره) أو زرعه عند خوف الاختلاط ، فيصح البيع حينتذ ، ويصح فيما يندر تلاحقه البيع مطلقاً ويشرط القطع والنبقية ، فإن لم يتفق القطع في الأول حتى اختلط . . فهو كالاختلاط في الثاني ، وقد ذكره يقوله :

(ولو حصل الاختلاط فيما يندر فيه) أي : قبل التخلية (. . فالأظهر : أنه لا ينفسخ البيع ، بل يتخبر المشتري) بين الفسخ والإجازة ، والثاني : ينفسخ ؛ لتعذر تسليم المبيع ، وعلى الأول وهو

⁽١) الشرح الكبير (٣٤٧/٤).

⁽Y) قول السنهاج ٤ : (لو تعيب الثمر بعد التخلية بترك البائع السقي . فله الخيار) ، وقال المحمور ٤ (ص٠٥٥) : (لو تعيب بها _ يعني : بالجائحة _ فله الخيار) ، والصواب الأول ؛ لأنها إذا تعييت بالجائحة . . لا يشت الخيار على الجديد الصحيح ، وإن أمكن حمله على ما قال المنهاج ١٠ . فهو متعين ، لكن لفظه مباعد لذلك . (دقائق المنهاج ١ (ص ٢١) .

⁽٣) الشرح الكبير (٢٤٧/٤).

فَإِنْ سَمَحَ لَهُ الْبَائِيمُ بِمَا حَدَثَ.. مَقَطَ خِيَارُهُ فِي الأَصْحُ . وَلاَ يَصِحُ بَيْعُ الْخِنْطَةِ فِي سُنْبُلِهَا بِصَافِيَةٍ ؛ وَهُوَ : الْمُحَافَلَةُ ، وَلاَ الرُّطَبِ عَلَى النَّخْلِ بِتَمْرٍ ؛ وَهُوَ : الْمُزَانِبَةُ . ويُرَخَّصُ فِي الْعَرَاتِا ، وَهُوَ : بَيْعُ الرَّطَبِ عَلَى النَّخْلِ بِتَمْرٍ فِي الأَرْضِ ، أَوِ الْعِنَبِ فِي الشَّجَرِ بِزَبِيبٍ ، فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ ، وَلَوْ زَادَ فِي صَفْقَتَيْنِ . جَازَ ،

تغير المشتري قال: (فإن سمَع له البائع بما حدث.. سقط خياره في الأصح) والثاني: لا يسقط ؛ لما في قبول المسموح به من المنة ، ولو حصل الاختلاط بعد التخلية.. فأحد الطريقين : القطع بعدم الانفساخ ، وأصحهما : فيه القولان ، فإن قلنا : لا انفساخ : فإن توافقا علىٰ شيء.. فذاك ، وإلا.. فالقول قول صاحب اليد في قدر حق الآخر ؛ وهو المشتري أو البائع ، وجهان مبنيان على أن الجوائح من ضمان المشتري أو البائع ، وفي ثالث : البدلهما .

(ولا يصح بيع الحنطة في سنبلها بصافية) من التبن ، (وهو : المحاقلة ، ولا) بيع (الرطب على النخل بتمر ، وهو : المزاينة) روى الشيخان عن جابر قال : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزاينة)(۱) ، وفسرا بما ذكر ، والمعنى في البطلان فيهما : عدم العلم بالمماثلة ، وتزيد المحاقلة أن المقصود من العبيع فيها مستور بما ليس من صلاحه .

(ويرخص في العرايا ، وهو : يبع الرطب على النخل بتمر في الأرض ، أو العنب في الشجر بزيب) روى الشيخان عن سهل بن أبي حثمة : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن يبع الثمر بالتمر ، ورخص في العرايا أن تباع بخرصها يأكلها أهلها رطباً) () ، وقيس العنب على الرطب بجامع أن كلاً منهما زكوي يمكن خرصه ويدخر يابسه (فيما دون خمسة أوسق) بتقدير الجفاف بمثله ؛ فيباع مثلاً رطب نخلات عليها يجيء منه جافاً أربعة أوسق خرصاً بأربعة أوسق تمراً ، روى الشيخان عن أبي هريرة : (أن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في يبع العرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق) أ شك داوود بن الحصين أحد رواته ، فأخذ الشافعي بالأقل في أظهر قوليه ، وتقدم في (زكاة النبات) : أن الخمسة : ألف وست مئة رطل بغدادية ، ومي ثلاث متاح .

(ولو زاد) علىٰ ما دونها (في صفقتين) كل منهما دونها (. . جاز) وكذا لو باع في صفقة

⁽١) صحيح البخاري (٢٣٨١) ، صحيح مسلم (١٥٣٦) .

⁽٢) صحيح البخاري (٢١٩١) ، صحيح مسلم (١٥٤٠) .

⁽٣) صحيح البخاري (٢٣٨٢) ، صحيح مسلم (١٥٤١) .

وَيُشْتَرَطُ التَّقَائِصُ بِتَسْلِيمِ التَّمْرِ كَيْلاً ، وَالتَّخْلِيةِ فِي النَّخْلِ ، وَالأَظْهَرُ : أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ فِي سَائِرِ النَّمَارِ ، وَأَنَّهُ لاَ يَخْتَصُ بِالنَّفْقَرَاءِ .

لرجلين يخص كلاً منهما دونها ، ولو باع رجلان لرجل. . فهو كبيع رجل لرجلين ، وقبل : كبيعه لرجل ربين منهما دونها ، ولو باع رجلان لرجل. . فهو كبيع رجل لرجلين ، وقبل : كبيعه لرجل ، (ويشترط التقابض) في المجلس (بتسليم النمر كيلاً ، وإن جفف وظهر تفاوت بينه وبين النمر : فإن كان قدر ما يقع بين الكيلين . لم يضر ، وإن كان أكثر . . فالعقد باطل ، (والأظهر : أنه لا يجوز) أي : بيع مثل العرايا (في سائر الثمار) كالجوز واللوز والمشمش ونحوها معايد عن لا يجوز) أي : بيع مثل العرايا (في سائر الثمار) كالجوز واللوز والمشمش ونحوها معايد عن كما قيس عليه العنب ، (و) الأظهر (أنه) أي : بيع العرايا (لا يختص بالفقراه) لإطلاق كما الأحاديث فيه ، والثاني : يختص بهم أو لما روي عن زيد بن ثابت : (أن رجالاً محتاجين من الأصاديث فيه ، والثاني : يختص بهم ؛ لما روي عن زيد بن ثابت : (أن رجالاً محتاجين من الأنصار شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الرطب يأتي ولا نقد بأيديهم يتبايعون به رطباً بأكونه مع الناس ، وعندهم فضول قوتهم من التمر ، فرخص لهم أن يتبايعوا العرايا بخرصها من التمر) ، ذكره الشافعي في « الأم ، بغير إسناد ، ورواه البيهقي في « المعرفة » بإسناد منقطع (١٠) التمر) ، ذكره الشافعي في « الأم ، بغير إسناد ، ورواه البيهقي في « المعرفة » بإسناد منقطع (١٠) وأجب بأن هذا حكمة المشروعية ، ثم قد يعم الحكم ؛ كما في الرمل والاضطباع في الطواف .

الأم (٤/١١٠) ، معرفة السنن والآثار (١١٢٧٣) .

باب اخت لاف المنبايعين

إِذَا اتَفْقَا عَلَىٰ صِحَّةِ الْبَيْعِ، ثُمُّ الْحَتَلَقَا فِي كَيْفِيِّتِهِ كَفْلُور النَّمْنِ، أَوْ صِفَيْهِ، أَوْ النَّجَلِ أَوْ قَدْرِهِ، أَوْ قَدْرِ الْمَبِيعِ وَلاَ بَيِّنَةَ . . تَحَالَفَا ، فَيَحْلِفُ كُلُّ عَلَىٰ نَفْيٍ قَوْلِ صَاحِيهِ وَإِلْبَاتِ قَوْلِهِ ، وَيُهْدَأُ بِالْبَائِعِ - وَفِي قَوْلِ : بِالْمُشْتَرِي ، وَفِي قَوْلٍ : يَتَسَاوَبَانٍ - فَيَتَخَيِّرُ الْحَاكِمُ ، وقِيلَ : يُفْرَعُ ، وَالشَّحِيعُ : أَنَّهُ يَكْفِي كُلُّ وَاحِدِ يَمِينُ تَجْمَعُ نَفْيا وَإِثْبَاتا ، ويُقَدَّمُ النَّفِي تَتَقُولُ : (مَا بِغْثُ بِكَذَا وَلَقَدْ بِغِثُ بِكَذَا) . وَإِذَا تَعَالفًا . فَالصَّحِيعُ : أَنَّ الْمُقْدُ لاَ يَنْضِيخُ ، بَلْ إِنْ نَرَاضَيَا ، .

(باب اختلاف المتبايعين)

(إذا اتفقا على صحة البيع ثم اختلفا في كيفيته ؛ كفدر الذمن) كمئة أو تسعين ، (أو صفته) كصحاح أو مكسرة ، (أو الأجل) بأن أثبته المشتري ونفاه البائع ، (أو قدره) كشهر أو شهرين ، (أو قدر المبيع) كهناذا العبد وقال المشتري : والثوب (ولا بينة) لأحدهما (.. تحالفا ، فيحلف كل) منهما (على نفي قول صاحبه وإثبات قوله ، ويبدأ بالبائع ، وفي قول : بالمشتري ، وفي قول : يتساويان) وعلى هذا : (فيتخير الحاكم) فيمن يبدأ به منهما ، (وقيل : يقرع) بينهما فيدا بمن خرجت قرعته ، والخلاف جميعه في الاستحباب دون الاشتراط ، (والصحيح : أنه يكفي كل واحد) منهما (يمين تجمع نفياً وإثباتاً ، ويقدم النفي فيقول) البائع في قدر الثمن مثلاً : والله ؟ كل واحد) منهما ولقد بمت بكذا ، وقد بمت بكذا ، وقد المشتري : والله ؟ ما اشتريت بكذا ، ولقد اشتريت بكذا ، هذا مبارة « المحرر » كا الشرح » : وإنما بحت بكذا ، هدا المعترب عنه البائع على الغي ويمين للغي ويمين للغي ويمين للغي ويمين كذا يومين كا ذكره في « الموجر » « والمسيط » " . وأما المشتري عليه كذا ذكره في « الوجيز » « والموسيط » " . والمشتري عليه كذا ذكره في « الوجيز » « والموسيط » " . والمستري عليه كذا ذكره في « الوجيز » « والموسيط » " . والمسيط » كذا كما ذكره في « الوجيز » « والمسيط » " . والمسيط » " . والمسيط » . ثم المشتري عليه كذا ذكره في « الوجيز » « والموسيط » " . والمسيط » " . والمسيط » . ثم المشتري عليه كذا ذكره في « الوجيز » « والموسيط » " . والمسيط » " . والم المنس » . والمسيط » " . والمسيط » . والمسي

(وإذا تحالفا. . فالصحيح : أن العقد لا ينفسخ ، بل إن تراضيا) بما قاله أحدهما . . فظاهر بقاء

⁽١) التنبيه (ص٦٨) .

⁽٢) المحرر (ص٥٦٦) ، الشرح الكبير (٤/ ٣٨٢) .

⁽٣) الوجيز (ص١٧٩)، الوسيط (٣/٢١٠).

وَالِاَّ.. فَيَفْسَخَانِهِ أَوْ أَحَدُهُمَّا أَوِ الْحَاكِمُ ، وَقِيلَ : إِنَّمَا يَفْسَخُهُ الْحَاكِمُ ، ثُمَّ عَلَى الْمُشْتَرِي رَدُّ الْمَبِيحِ ، فَإِنْ كَانَ وَقَفَهُ أَوْ أَعْتَقَهُ أَوْ بَاعَهُ أَوْ مَاتَ.. لَوَمُهُ قِيمَتُهُ ، وَيَعِي قِيمَة أَظْهَرِ اللَّقْوَاكِ ، وَإِنْ نَعَيَّب. رَدَّهُ مَعَ أَرْشِهِ ، وَاشْتِلاَفُ وَرَنْتِهِمَا كَهُمًا . وَلَوْ قَالَ : بِمِثْكُهُ يِكَذَا ، فَقَالَ : بَلْ وَمُثِينِيدِ.. فَلاَ تَحَالُفُ ، بَلْ يَخْلِفُ كُلُّ عَلَىٰ نَفْيٍ دَعْوَى الآخرِ . فإذَ حَلَقًا. رَدَّهُ مُنْعِي الْهِبَةِ يِزْوَالِيهِ. وَلَوِ أَدَّعَىٰ صِحَّةَ الْبَيْعِ وَالْاَخَرُ فَسَادَهُ.. فالأَصَعُ : تَصْدِيقُ

المقد بذلك ، (وإلا. . فيفسخانه أو أحدهما أو الحاكم) أي : لكل منهم الفسنغ ، (وقيل : إنما يفسخه الحاكم) ومقابل الصحيح : أنه ينفسخ بالتحالف ، (ثم) بعد الفسخ أو الانفساخ (على المشتري رد العبيع) إن كان باقياً في ملكه ، (فإن كان وقفه أو أعته أو باعد أو مات . لزمه قيمته ، وهي قيمة يوم التلف) وما في معناه من البيع أو غيره (في أظهر الأقوال) ، والثاني : قيمته يوم القيض ؛ لأد يوم دخوله في ضمانه ، والثالث : أقل القيمتين يوم العقد ويوم القيض ؛ لحدوث النيادة في ملك المشتري على الأول ، ولما تقدم في الثاني ، والرابع : أقصى القيم من يوم القبض إلى يوم التبق ، وقوله : (الأقوال) تبع فيه * المحرر "`` ، وفي * الروضة » كـ * أصلها » : في النيمة المعتبرة أوجه () ، وقال الإمام : أقوال () .

(وإن تعيب. . رده مع أرشه) وهو ما نقص من قيمته كما يضمن كله بقيمته ، ولو كان مثلياً . . فوجهان ، أصحهما في « الحاوي » : وجوب القيمة أيضاً^(٤) ، وفي « المطلب » : المشهور : وجوب المثل ، (واختلاف ورثتهما كهما) أي : كاختلافهما فيما تقدم ، فيحلف الوارث ؛ لقيامه مقام المورث .

(ولو قال : بعتكه بكذا ، فقال : بل وهبتنيه . فلا تحالف) إذ لم يتفقا علىٰ عقد ، (بل يحلف كل علمٰ نفى دعوى الآخر) .

(فإذا حلفًا. . رده مدعى الهبة بزوائده) أي : لزمه ذلك .

/ فود المحلف . . رده مدعي امهيه بروانده ، اي . نزمه دنت . (ولو ادعىٰ صحة البيع والآخر فساده) كأن ادعى اشتماله علىٰ شرط مفسد (. . فالأصبح تصديق

⁽١) المحرر (ص١٥٦).

⁽۲) روضة الطالبين (۳/ ۸۸۶) ، الشرح الكبير (٤/ ٣٨٥) .

 ⁽۳) نهایة المطلب (۳۵۹/۵).

⁽٤) الحاوي (٦/٣٧٢).

مُدّعِي الصَّحَة بِيَهِينِهِ . رَلَوِ الشَّرَىٰ عَبْداً فَجَاءَ بِعَبْدِ مَعِيبٍ لِيَرْدُهُ ، فَقَالَ الْبَائِعُ : (لَيْسَ هَـٰذاَ الْمَبِيعَ) . . صُدَّقَ الْبَائِعُ ، رَفِي مِثْلِهِ فِي السَّلَمَ لِمُصَدَّقُ الْمُسْلِمُ فِي الأَصَحِّ .

مدعي الصحة بيمينه) لأن الظاهر معه ، والثاني : تصديق مدعي الفساد بيمينه ؛ لأن الأصل عدم العقد الصحيح .

(ولو اشترئ عبداً) وقبضه (فجاء بعبد معيب ليرده ، فقال البائع : ليس هذا المبيع . . صدق البائع بيمينه) لأن الأصل : مضي العقد على السلامة ، (وفي مثله في السلم) وهو أن يقبض المسلم المؤدئ عن المسلم فيه ثم يأتي بمعيب ، فيقول المسلم إليه : ليس هذا المقبوض (. . يصدق المسلم في الأصح) بيمينه أن هذا هو المقبوض ؛ لأن الأصل : بقاء شغل ذمة المسلم إليه ، والثاني : يصدق المسلم إليه بيمينه كالبائع ، ويجري الوجهان في الثمن في الذمة إذا قبض البائم المؤدئ عنه ثم جاء بمعيب . هل يصدق هو أو المشتري باليمين ؟

泰 姿 徐

بابُ [في مع املذ العبد ومث له الأمت,]

الْمَعْبُدُ إِنْ لَمْ يُؤْذُنُ لَهُ فِي التَّجَارَةِ. لاَ يَصِعُّ شِرَاؤُهُ يَغْيِرٍ إِذْنِ سَيِّدِهِ فِي الأَصَعُ ، وَيَسْتَرِؤُهُ النَّائِعُ سَوَاهُ كَانَ فِي يَدِ . تَعَلَّقُ الضَّمَانُ بِذِمْتِهِ ، أَوْ فِي يَدِ النَّبِيْدِ . وَلَلْمَانِهُ بَعْدَ الْمِثْقِ ، وَالْقَيْرَاضُهُ كَشِرَائِهِ . وَإِنْ أَوْنَ لَهُ فِي النَّجِدِ . وَلَلْمَانِهُ النَّكَامُ ، وَلَلْمَانِهُ النَّكَامُ ، وَلَا أَوْنَ لَهُ فِي النَّجَارَةِ . وَلَا يَتَمَاوُزُهُ ، وَلَلْمَ النَّكَامُ ، وَلاَ يَنْمَوْنُ ، وَلاَ يَعْمَلُونُ ، وَلاَيْمَانُهُ أَنْكُمامُ ، وَلاَ يَنْمَوْنُ ، وَلاَ يَنْمَوْنُ وَلاَ يَعَمَّانُ إِوْرَهُ مِنْ سَعِيْهُ ، وَلاَ يَنْمَوْنُ المُعْمَامِلُ سَيَّوْدُ ، وَلاَ يَنْمَوْنُ ، وَلاَ يَعْمَلُونُ مِنْمُونُ الْمُعَامِلُ سَيَّوْدُ ، وَلاَ يَنْمَوْنُ ، وَلاَ يَعْمَلُونُ المُعْمَامِلُ سَيَّوْدُ ، وَلاَ يَنْمُونُ لِمُنْهُ مِنْكُونِ سَيِّيْوِ مَلْمُ وَمُؤْهِ ، وَلِهَ يَعْمِلُونُ وَلِمُنْفُونَ الْمُعْمِلُونُ مِنْ وَلِمُ مَامِلُونُ مِنْ الْمُعَامِلُ سَيِّوْدُ ، وَلِهُ يَعْمُونُ وَلَوْدُونُ وَلِمُعْلِمُ اللَّهُ اللَّهُ لَا مُعَلِيْهُ مِنْ وَلَوْدُونُ وَلِهُ إِلَا لِمُعْرِفُونُ وَلِهُ إِلَا إِلَيْمُونُ مِنْ مُؤْمِنُونُ وَلِهُ مِنْكُونُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّ

(باب) في معاملة العبد ومثله الأمة

(العبد إن لم يؤذن له في التجارة. . لا يصح شراؤه بغير إذن سيده في الأصح) لأنه محجور عليه لحق السيد ، والثاني : يصح ؛ لتملق الثمن بالذمة ولا حجر للسيد فيها ، وقطع بعشهم بالأول ، (ويسترده) أي : المبيع على الأول (البائع سواء كان في يد العبد أو) يد (سيده) لأنه لم يخرج عن ملكه ، (فإن تلف في يده) أي : يد العبد (. . تعلق الضمان بذمته) فيطالب به بعد العتق ، (أو في يد السيد . . فليائع تضمينه) لوضع يده ، (وله مطالبة العبد) أيضاً كذلك ، لكن (بعد العتق ، واقتراضه كشرائه) في جميع ما تقدم .

(وإن أذن له في التجارة. . تصرف بحسب الإذن ، فإن أذن) له (في نوع . . لم يتجاوزه) فيبيع فيه ويشتري ، ويستفيد بالإذن فيها ما هو من لوازمها وتوابعها ؛ كالنشر والطي ، وحمل المتاع إلى الحانوت ، والرد بالعيب ، والمخاصمة في العهدة ، (وليس له) بالإذن فيها (النكاح) لأنها لا تتناوله ، (ولا يؤجر نفسه) وله أن يؤجر مال التجارة ؛ كمبيدها وثيابها ودوابها ، (ولا يأذن لعبده في التجارة) فإن أذن له السيد فيه . . جاز ، وإضافة عبد التجارة إليه ؛ لتصرفه فيه ، (ولا يتصدق) ولا ينفق على نفسه من مال التجارة ؛ لأنه ملك السيد ، (ولا يعامل سيده) ببعاً وشراء ؛ لأن تصرفه لسيده ، بخلاف المكاتب ، (ولا ينعزل بإباقه) فله التصرف في البلد الذي أبن إليه ، إلا إذا خص السيد الإذن بهذا البلد ، (ولا يصبر) العبد (مأذوناً له بسكوت سيده على تصرفه) وإنما يصير مأذوناً باللفظ الدال على ذلك ، (ويقبل إقراره) أي : المأذون (بديون المعاملة) وتؤدي مما

سيأتي ذكره ، وأعاد المصنف المسألة في (باب الإقرار) في تقسيم .

(ومن عرف رق عبد . . لم يعامله) أي : لم يجز له أن يعامله (حتىٰ يعلم الإذن) له (بسماع سيده أو بينة أو شيوع بين الناس) حفظاً لماله ، (وفي الشيوع وجه) : أنه لا يكفي في جواز معاملته ؛ لأنه قد ينشأ عن غير أصل ، (ولا يكفي قول العبد) : أنا مأذون ؛ لأنه متهم في ذلك .

(فإن باع مأذون له) سلعة مما في يده (وقيض الثمن فنلف في يده فخرجت السلعة مستحقة . . رجع المشتري ببدلها) أي : بدل ثمنها ، وفي " الروضة » كــ" أصلها » و" المحرر » : (ببدله) (١) أي : الثمن (على العبد) الأنه المباشر للعقد ، (وله مطالبة السيد أيضاً) لأن العقد له فكأنه البائع والقابض للثمن ، (وقيل : لا) يطالبه ؛ لأنه بالإذن للعبد أعطاء استقلالاً ، (وقيل : إن كان في يد العبد وفاء . . فلا) يطالب السيد ؛ لحصول الغرض بما في يده ، وإلا . . فيطالب .

(ولو اشترى) الماذون (سلمة . . ففي مطالبة السيد بثمنها هلذا الخلاف) وجه مطالبته : أن العقد له فكأنه المشتري ، (ولا يتعلق دين التجارة برقبته) أي : المأذون ، (ولا بذمة سيده ، بل يؤدئ من مال التجارة) أصلاً وربحاً ، (وكذا من كسبه بالاصطياد ونحوه) كالاحتطاب (في الاصح) ، والثاني : لا يؤدئ منه كسائر أموال السيد ، ثم إن يقي بعد الأداء شيء من الدين . يكون في ذمة العبد إلى أن يعتق فيطالب به ، ولا يتعلق بكسبه بعد الحجر في الأصح في « أصل الروضة ، أن ووزاه في « الشرح » لـ « التهذيب » أن يمتقل بكون في ذمة العبد ، واستشكل في والمطلب » الجمع بين عدم التعلق بذمة السيد وبين مطالبته بما تقدم إذا لم يكن في يد العبد وفاء ؛ أي : فعن أين يؤدي ؟ ويجاب بأنه يؤدي مما يكسبه العبد بعد أداء ما في يده كما صححه

⁽١) روضة الطالبين (٣/ ٧٧٢) ، الشرح الكبير (٤/ ٣٦٩) ، المحرر (ص١٥٧) .

⁽٢) روضة الطالبين (٣/ ٧٣ه) .

⁽٣) الشرح الكبير (٤/ ٣٧١) ، التهذيب (٣/ ٥٥٥).

وَلاَ يَمْلِكُ ٱلْعَبْدُ بِتَمْلِيكِ سَيِّدِهِ فِي ٱلأَظْهَرِ .

الإمام (٬٬٬ وعلىٰ ما صححه في « التهذيب » من أن الباقي يكون في ذمة العبد لا يتأتى مطالبة السيد (٫٬۲٪).

(ولا يملك العبد بتمليك سيده في الأظهر) الجديد ؟ لأنه ليس بأهل للملك ، والقديم : يملك
بتمليك السيد ؛ لحديث الشيخين : « من باع عبداً وله مال. . فماله للبائع ، إلا أن يشترطه
المبتاع ، (المباغ أنه يملك ، وأجيب بأن الإضافة فيه للاختصاص لا للملك ،
وعلى القديم : هو ملك ضعيف لا يتصرف العبد فيه إلا بإذن السيد وله الرجوع فيه متى شاء ، وهل
يقبل للعبد أو يحتاج إلى قبوله ؟ وجهان في (كتاب البيع) من « التتمة ، مبنيان على القولين في
إجباره على النكاح بأن يقبله السيد له بغير رضاه ، فعلى المنع الراجع : يحتاج إلى قبول
العبد التمليك ، ولا يملك بتمليك الأجنبي ، قال الرافعي في بابي (الوقف) و(الظهار) : بلا
خلاف () ، وفي « المطلب) : أن جماعة أجروا فيه القولين ، منهم : الماوردي والقاضي
الحسين ، وقول المصنف : (الأظهر) عدل إليه عن قول « المحرر » كـ « الشرح » : (الجديد)
للتصريح بالترجيع ، وفي « أصل الروضة » : الأظهر : الجديد () .

* * *

⁽١) نهاية المطلب (٥/ ١٩٤٤).

⁽٢) التهذيب (٣/٥٥٥).

⁽٣) صحيح البخاري (٢٣٧٩) ، صحيح مسلم (١٥٤٣ / ٨٠) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

⁽٤) الشرح الكبير (٢٥٦/٦).

⁽٥) المحرر (ص١٥٧) ، الشرح الكبير (٤/٤٤).

⁽٦) روضة الطالبين (٣/ ٥٧٦) .

كثابيسكم

هُوَ بَيْعُ مَوْصُوفِ فِي اللَّمَّةِ ، يُشْتَرَطُ لَهُ مَعَ شُرُوطِ النَّبِعِ أُمُورٌ : أَحَمُهَا : تَسْلِيمُ رَأْسِ النَّمَالِ فِي الْمَجْلِسِ . فَلَوْ أَطْلَقَ ثُمَّ عَتَنَ وَسَلَّمَ فِي الْمَجْلِسِ . جَازَ ، وَلَوْ أَحَالَ بِهِ وَتَبَضَهُ النُّمُتالُ فِي الْمُجْلِسِ . فَلَا ، وَلَوْ قَبَصْهُ وَأَوْدَعَهُ الْمُسْلِمِ . جَازَ . وَيَجُوزُ كُونُهُ مَنْفَعَةً ، . .

(كتاب السلم)

ويقال فيه : السلف^(١) .

(هو بيع موصوف) بالجر (في اللّمة) هذه خاصته المتفق عليها ، ويختص أيضاً بلفظ السلم في الأصح كما سيأتي ، (يشترط له مع شروط البيع) المترقف صحته عليها ليصح هو أيضاً (أمور : أحدها : تسليم رأس المال) وهو الشمن (في المجلس) .

(ويجوز كونه) أي : رأس المال (منفعة) كأن يقول : أسلمت إليك منفعة هاذه الدار شهراً في

 ⁽١) السلم والسلف: بمعنى واحد، وأسلم وسلم وأسلف وسلف، وسمي سلماً لتسليم رأس المال في المجلس، وسلفاً لتقديمه . « دقائق المنهام » (ص٢١٠) .

⁽۲) انظر (روضة الطالبين) (۳/٤).

⁾ الشرح الكبير (٣٩٢/٤) ، روضة الطالبين (٤/٤) .

رِيْفَقِشُ بِقِبْضِ النَّمْنِ . وَإِذَا فُسِخَ السَّلَمُ وَرَأْسُ الْمَالِ بَاقِ.. اَسْتَرَدُهُ بِمِيْنِهِ ، وَقِيلَ : لِلْمُسْلَمَ إِنَّهِ رَدُّ بَتَلَهِ إِنْ عُمِّتَى فِي الْمَحْلِسِ دُونَ الْنَقْدِ . وَرُوْنَةُ رَأْسِ الْمَالِ تَكْفِي عَنْ مَعْوِقَةَ فَلْرِو فِي الاَظْهَرِ . النَّانِي : كَوْنُ الْمُسْلَمِ فِيهِ دَيْنَا ، فَلَوْ فَانَ : (أَسْلَمْتُ إِلَيْكَ مَنْا النَّوْبَ فِي مَنْذَ النَّبْدِ).. فَلَيْنَ بِسَلَمٍ ، وَلاَ يَنْمَقِدُ بَيْما فِي الأَظْهَرِ ، وَلَوْ قَالَ : (اَشْتَرَبْتُ مِنْكَ كَذَا بِهِنْذِهِ النَّرَاهِمِ) ، فَقَالَ : (بِعْنُكَ).. انْمُقَدَ بَيْما ، وَقِيلَ : سَلَما . الثَّالِثُ : الْمُذْهِبُ : أَنَّهُ إِذَا أَسْلَمَ بِمَوْضِعِ لاَ يَضْلُحُ لِلشَّلِمِ ،

كذا ، (ويقبض بقبض العين) في المجلس ؛ لأنه الممكن في قبضها فيه ، فلا يعكر على هذا. ما تقدم : أن المعتبر في السلم القبض الحقيقي ، وهذه المسألة مذكورة في « الشرح »(١) ساقطة من « الروضة » .

(وإذا فسخ السلم) بسبب يقتضيه ؛ كانقطاع المسلم فيه عند حلوله (ورأس المال باق. . استرده بعينه) سواء عين في العقد أم في المجلس ، (وقيل : للمسلم إليه رد بدله إن عين في المجلس دون العقد) لأنه لم يتناوله ، وعورض بأن المعين في المجلس كالمعين في العقد ، ولو كان تالفاً . رجع إلى بدله ، وهو المثل في المثلي والقيمة في المتقوم .

(وروية رأس المال) المثلي (تكفي عن معرفة قدره في الأظهر) كالثمن ، وقد تقدم في البيع ، والثاني : لا تكفي ، بل لا بد من معرفة قدره بالكيل في المكيل ، والوزن في الموزون ، والذرع في المدورو ؛ لأنه قد يتلف وينفسخ السلم فلا يدري بم يرجع ، واعترض بإتيان مثل ذلك في الثمن والمبيع ، أما رأس المال المتقوم . . فتكفي رؤيته عن معرفة قيمته قطعاً ، وقيل : فيه القولان ، ومحلهما : إذا تفرقا قبل العلم بالقدر والقيمة ، ولا فرق عليهما بين السلم الحال والمؤجل .

(الثاني) من الأمور المشترطة : (كون المسلم فيه ديناً) كما فهم من التعريف السابق ، (فلو قال : أسلمت إليك هذا الثوب في هذا العبد) فقبل (. . فليس بسلم) قطعاً ، (ولا يتعقد ببماً في الأظهر) لاختلال اللفظ ؛ فإن لفظ السلم يقتضي الدينية ، والثاني : يتعقد ؛ نظراً إلى المعنىٰ ، (ولو قال : اشتريت منك ثوباً صفته كذا بهنذه الدراهم فقال : بعتك . . انعقد ببعاً) اعتباراً باللفظ ، (وقيل : سلماً) اعتباراً بالمعنىٰ .

(الثالث) من الأمور المشترطة ما تضمنه قوله: (المذهب: أنه إذا أسلم بموضع لا يصلح للتسليم

⁽١) الشرح الكبير (٣٩٣/٤).

أَوْ يَصْلُحُ وَلِحَمْلِهِ مُؤَنَّدً . الشَّوْطَ بَيْنَانُ مَحَلَّ الشَّبْلِيمِ ، وَالِأَ . فَلاَ . وَيَصِحُّ حَالاً وَمُؤَجَّلاً ، فَإِنْ أَطْلَقَ . انْعَقَدَ حَالاً ، وَقِيلَ : لاَ يَنْعَقِدُ . وَيُشْتَرُهُ الْعِلْمُ بِالاَجْلِ . فَإِنْ أَعْ أَوَ الْفُرُسِ أَوِ الرُّومِ . جَازَ ، وَإِنْ أَطْلَقَ . . حُمِلَ عَلَى الْهِلاَلِيِّ ، فَإِنِ أَنْكَسَرَ شَهْرٌ . . حُسِبَ الْبَاقِي بِالأَهِلَةِ وَثَمَّمَ الأَوَّلُ ثَلاَثِينَ . وَالاَصَحُّ : صِحَّةُ تَأْجِيلِهِ بِالْفِيدِ وَجُمَّادَىٰ ، وَيُحْمَلُ عَلَى الأَوْلِ

أو يصلح ولحمله) أي : المسلم فيه (مؤنة . اشترط بيان محل التسليم) لتفاوت الأغراض فيما
يراد من الأمكنة في ذلك ، (وإلا) بأن لم يكن لحمله مؤنة (. . فلا) يشترط ما ذكر ، ويتعين
موضع العقد للتسليم ، وإن عين غيره . . تعين ، والمسألة فيها نصان بالاشتراط وعدمه ، فقيل :
هما مطلقاً ، وقيل : هما في حالين ؛ قيل : في غير الصالح ومقابله ، وقيل : فيما لحمله مؤنة
ومقابله ، وقيل : هما في الصالح ، ويشترط في غيره ، وقيل : هما فيما لحمله مؤنة ، ولا يشترط
في مقابله ، وقيل : هما فيما ليس لحمله مؤنة ، ويشترط في مقابله ، والمفتى به ما تقدم ، والكلام
في السلم المؤجل ، أما الحال . فيتمين فيه موضع العقد للتسليم ، ولو عينا غيره . . جاز وتعين ،
والمراد بـ (موضع العقد) : تلك المحلة لا ذلك الموضع بعينه .

(ويصح) السلم (حالاً ومؤجلاً) بأن يصرح بهما ، ويصدق بهما تعريفه السابق ، (فإن أطلق) عن الحلول والتأجيل (. . انعقد حالاً) كالثمن في البيع ، (وقيل : لا ينعقد) لأن المعتاد في السلم التأجيل فيحمل المطلق عليه ، ويكون كما لو ذكر أجلاً مجهولاً .

(ويشترط) في المؤجل (العلم بالأجل) .

(فإن عين شهور العرب أو الفرس أو الروم . . جاز) لأنها معلومة مضبوطة ، (وإن أطلق) الشهر (. . حمل على الهلالي) لأنه عرف الشرع ؛ وذلك بأن يقع العقد أوله ، (فإن انكسر شهر) بأن وقع العقد في أثنائه والتأجيل بأشهر (. . حسب الباقي) بعد الأول المنكسر (بالأهلة وتمم الأول ثلاثين) مما بعدها ، ولا يلغى المنكسر ؛ كي لا يتأخر ابتداء الأجل عن العقد .

نعم ؛ لو وقع العقد في اليوم الأخير من الشهر . . اكتفي بالأشهر بعده بالأهلة ، ولا يتمم اليوم مما بعدها .

(والأصح : صحة تأجيله بالعيد وجماديٰ) وربيع ، (ويحمل على الأول) من العيدين وجمادين والربيعين ؛ لتحقق الاسم به ، والثاني : لا يصح ؛ لتردده بين الأول والثاني .



[في بقية الشروط السبعة]

بُشْتَرَطُ كَوْنُ ٱلشَّلْمَ فِيهِ : مَقْدُوراَ عَلَىٰ تَسْلِيمِهِ عِنْدَ وَجُوبِ الشَّنْلِيمِ ، قَانِ كَانَ يُوجَدُ بِبَلَدِ آخَرَ.. صَحَّ إِنِ ٱغْتِيدَ تَقْلُهُ لِلْبَتِعِ ، وَإِلاَّ.. فَلاَ ، وَلَوْ أَسْلَمَ فِيمَا يَمُمُّ فَالْقَطَعَ فِي مَحِلَّهِ.. لَمْ يَنْفَسِخْ فِي الأَطْهَرِ ، فَيَخَيِّرُ ٱلْمُسْلِمُ يَتِنَ فَسْخِهِ ، وَالصَّبْرِ حَتَّىٰ يُوجَدَ ، وَلَوْ عَلِمَ قَبَلَ ٱلْمُحِلُّ اتْفِطَاعَهُ عِنْدُهُ.. فَلاَ خِيَارَقَبْلُهُ فِي ٱلأَصَحِّ

(فصل : يشترط كون المسلم فيه : مقدوراً علىٰ تسليمه عند وجوب التسليم) وذلك في السلم الحال المسلم المقد ، وفي المؤجل : بحلول الأجل ، فإن أسلم في منقطع عند الحلول ؛ كالرطب في الشتاء . لم يصح ، وهنذا الشرط من شروط البيع المذكورة قبل ، وذكر توطئة لقوله : (فإن كان يوجد ببلد آخر . . صح) السلم فيه (إن اعتيد نقله للبيع) للقدرة عليه ، (وإلا) أي : وإن لم يعتد نقله للبيع ؛ بأن نقل له علىٰ ندور ، أو لم ينقل أصلاً ، أو اعتيد نقله لغير البيع كالهدية (. . فلا) يصح السلم فيه ؛ لعدم القدرة عليه .

(ولو أسلم فيما يعم فانقطع في محله) بكسر الحاء ؛ أي : وقت حلوله (. . لم ينفسخ في الأظهر) والثاني : ينفسخ ؛ كما لو تلف المبيع قبل القبض ، وأجاب الأول بأن المسلم فيه يتعلق بالذمة ، (فيتخبر المسلم بين فسخه والصبر حتى يوجد) فيطالب به ، وخياره على الفور أو التراخي ؛ وجهان في « الروضة » عن « التمة » ، وأشار إلى تصحيح الثاني من قوله فيها التراخي أن أنهان أجاز ثم بدا له أن يفسخ . . مكن من الفسخ ، وفيهما : لو أسقط حقه من الفسخ . لم يسقط في الأصح ، (ولو علم قبل المحل) بكسر الحاء (انقطاعه عنده . . فلا خيار قبله في الأصح) لأنه لم يجىء وقت وجوب التسليم ، والثاني : له الخيار ؛ لتحقق العجز في الحال ، ويأتي مع الخيار القول بالانفساخ ، ثم الانقطاع الحقيقي للمسلم فيه الناشىء بتلك البلدة : أن تصيبه جائحة تستأصله ، ولو وجد في غير ذلك البلد لكن يفسد بنقله ، أو لم يوجد إلا عند قوم امتعوا

نهاية المطلب (٦/٨ـ٩).

⁽٢) روضة الطالبين (١١/٤) ، الشرح الكبير (٤٠٢/٤) .

من بيعه . فهو انقطاع ، بخلاف ما لو كانوا بيبعونه بثمن غال. . فيجب تحصيله ، ويجب نقل الممكن نقله مما دون مسافة القصر ، أو من مسافة لو خرج إليها بكرة أمكنه الرجوع إلى أهمله ليلاً ، وجهان نقلهما صاحب (التهذيب ؟ في آخرين ، أصحهما : الأول^(٢) ، وقال الإمام : (لا اعتبار بمسافة القصر ، ولا ينفسخ السلم قطعاً ، وقبل : فيه القولان) ، انتهى (^{٣)} .

(و) يشترط (كونه) آي : السلم فيه (معلوم القدر كبلاً) فيما يكال (أو وزناً) فيما يوزن (أو وزناً) فيما يوزن (أو عداً) فيما يعد (أو فرعاً) فيما يذرع ، (ويصح المكبل) أي : سلمه (وزناً وعكسه) أي : الموزون الذي يتأتي كيله كبلاً ، وهناذا بخلاف ما تقدم في (الربويات) لأن المقصود هنا : معرفة القدر ، وهناك : المماثلة بعادة عهده صلى الله عليه وسلم كما تقدم ، وحمل الإمام إطلاق الأصحاب جواز كبل الموزون على ما يعد الكيل في مثله ضابطاً ، حتى لو أسلم في فتات المسك والعنبر ونحوهما كبلاً . لم يصح (٢٠) لا القدر السير منه مالية كثيرة والكيل لا يعد ضابطاً فيه ، وصكت الرافعي على ذلك ، ثم ذكر : أنه يجوز السلم في اللآلىء الصغار إذا عم وجودها كبلاً أو وزنا ، قال في « الروضة » : (هذا مخالف لما تقدم عن الإمام ؛ فكأنه اختار هنا ما تقدم من إطلاق الأصحاب) ، انتهى (١٠) . (ولو أسلم في مئة صاع حنطة على أن وزنها كذا . . لم يصح) لأن

(ويشترط الوزن في البطيخ) بكسر الباء (والباذنجان) بفتح الذال المعجمة وكسرها (والفقاء) بالمثلثة وبالمد (والسفرجل) بفتح الجيم (والرمان) فلا يكفي فيها الكيل ؛ لأنها تتجافىٰ في المكيك ، ولا العد ؛ لكثرة التفاوت فيها ، والجمع فيها بين العد والوزن مفسد ؛ لما تقدم ، بل لا يجوز السلم في البطيخة والسفرجلة ؛ لأنه يحتاج إلىٰ ذكر حجمها مع وزنها فيورث عزة الوجود .

 ⁽۱) التهذيب (۲/۳ ه).
 (۲) نهاية المطلب (۸/۱).

⁽٣) نهاية المطلب (١٩/٦).

^{. (}١) نهايه المطلب (١/ ٤٩) .

⁽٤) روضة الطالبين (١٤/٤) .

وَيَصِحُ فِي الْجَوْزِ وَاللَّوْزِ بِالْوَزْنِ فِي نَوْعِ يَقِلُ الْخَيْلاَفُةُ ، وَكَذَا كَيْلاً فِي الْأَصَحُ . وَيُجْمَعُ فِي اللَّبِن بِيْنَ الْمَدُّ وَالْوَزْنِ . وَلَوْ عَيْنَ كَيلاً . فَسَدَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْنَاداً ، وَإِلاَّ . فلا فِي الأَصَحُ . وَلَوْ أَسْلَمَ فِي فَمَرٍ فَوْيَةٍ صَفِيرَةٍ . لَمْ يَصِحُ ، أَوْ عَظِيمَةٍ . صَحَّ فِي الأَصَحُ

(ويصح) السلم (في الجوز واللوز بالوزن في نوع يقل اختلافه) بغلظ قشوره ورقتها ، بخلاف ما يكثر اختلافه بذلك ، فلا يصح السلم فيه ؛ لاختلاف الأغراض في ذلك ، وهذا استدركه الإمام على إطلاق الأصحاب^(۱۷) ، قال المصنف في [«] شرح الوسيط [»] بعد ذكره : والمشهور في المذهب : هو الذي أطلقه الأصحاب ونص عليه الشافعي ، (وكذا) يصح السلم فيما ذكر (كيلاً في الأصح) والثاني : لا ؛ لتجافيه في المكيال ، ولا يجوز بالعدد .

(ويجمع في اللبن) بكسر الباء (بين العد والوزن) فيقول مثلاً : ألف لبنة وزن كل واحدة كذا ؛ لأنه يضرب عن اختيار فلا يعز ، والأمر في وزنه على التقريب ، قال في « الروضة » : إن الجمع فيه بين العدد والوزن اشترطه الخراسانيون ، ولم يعتبر العراقيون أو معظمهم الوزن ، ونص الشافعي في « الأم » علىٰ أنه مستحب فيه ، ولو تركه. . فلا بأس ، لكن يشترط أن يذكر طوله وعرضه وثخانته ، وأنه من طين معروف^(۲) .

(ولو عين كيلاً. . فسد) السلم (إن لم يكن) ذلك الكيل (معتاداً) كالكوز ؛ لأنه قد يتلف قبل المحمول ففيه غرر ، بخلاف ما لو قال : بعتك ملء هذا الكوز من هذه الصبرة. . فإنه يصح في الأصح ؛ لعدم الغرر ، والسلم الحال كالمؤجل أو كالبيع ؟ وجهان ، وقطع الشيخ أبو حامد بأنه كالمؤجل (٢٠) ، (وإلا) بأن كان الكيل معتاداً (. . فلا) يفسد السلم (في الأصح) ويلغو شرط ذلك الكيل ؛ لأنه لا غرض فيه ، ويقوم مثله مقامه ، والثاني : يفسد ؛ لتعرض الكيل للتلف ، والوجهان جاريان في البيع .

(ولو أسلم في ثمر قرية صغيرة) أي : في قدر معلوم منه (. . لم يصح) لأنه قد ينقطع فلا يحصل منه شيء ، (أو عظيمة . . صح في الأصح) لأن ثمرها لا ينقطع غالباً ، والثاني يقول : إن لم يفد تنويعاً . فسد ؛ لخلوه عن الفائدة كتعيين المكيال ، يخلاف ما إذا أفاده كمعقلي البصرة . . فإنه مع معقلي بغداد صنف واحد ، وكل منهما يمتاز عن الآخر بصفات وخواص .

⁽١) نهاية المطلب (٦/٥٠).

⁽٢) روضة الطالبين (١٤/٤) .

⁽٣) انظر (روضة الطالبين) (١٤/٤) .

وَمَعْرِفَةُ الأَوْصَافِ الَّذِي يَخْتَلِفُ بِهَا الْغَرَضُ الْخَيَادُفَا ظَاهِراً ، وَذِكُوْمُنَا فِي الْنَقْفِ عَلَىٰ وَجُو لاَ يُؤَدِّي إِلَىٰ عِزَّةِ الْوُجُودِ ، فَلاَ يَصِعُّ فِيمَا لاَ يَنْضَبِطُ مَقْصُودُهُ كَالْمُخْتِلِطِ الْمُنْضُودِ كَفَرِيسَةِ وَمَعْجُونِ وَغَالِيَةٍ وَخُفَّ وَيُرْتَاقِ مَخْلُوطٍ ، وَالأَصَحُّ : صِحَتُهُ فِي الْمُخْتِلِطُ الْمُنْفَسِطِ كَمَتَّابِعُ وَخَوْ ، وَجُبْنِ وَأَقِطٍ وَشَهْدٍ ، وَخَلَّ تَنْمِ أَوْ وَبِيبٍ ، لاَ الْخُبْزِ فِي الأَصَعُ عِنْدَ الْأَكْفُرِينَ . وَلاَ يَصِحُّ فِيمَا نَذَرَ وُجُودُهُ ؛ كَلَحْمِ الصَّبْدِ بِمَوْضِع الْفِزَّةِ ، وَلاَ فِيمَا لَوِ الشَّقْصِي وَصْفُهُ

(و) يشترط لصحة السلم: (معرفة الأوصاف التي يختلف بها الغرض اختلافاً ظاهراً) وينضبط بها المسلم فيه ، (وذكرها في العقد على وجه لا يؤدي إلى عزة الوجود ، فلا يصح) السلم (فيما لا ينضبط مقصوده ؛ كالمختلط المقصود الأركان) التي لا تنضبط (كهريسة ومعجون وغالبة) هي مركبة من مسك وعنبر وعود وكافور ، كذا في « الروضة » كـ« أصلها »(١) ، وفي « التحرير » ذكر مركبة من مسك وعنبر وعود وكافور ، كذا و الرافية ي وكذا الخفاف والنعال ؛ لاشتمالها على الظهارة والبطانة والحشو ، والعبارة تضيق عن الوفاء بذكر أطرافها وانعطافاتها(١) ، (وترياق (١) مخلوط) فإن كان نباتاً واحداً أو حجراً . جاز السلم فيه ، (والأصح : صحته في المختلط المنضبط ؛ كمتابي وخز) من الثياب ، الأول مركب من القط والحرير ، والثاني من الإبريسم والوبر أو الصوف ، وهما مقصود أركانهما ، (وجبن واقط) كل متهما فيه مع اللبن المقصود الملح والإبنفحة من مصالحه ، (وشهد) يفتح الشين وضمها ؛ هو عسل النحل بشمه خلقة ، (وخل تمر أربيب) هو يحصل من اختلاطهما بالماء ، ومقابل الأصح في السبعة ينفي الانضباط فيها قائلاً : كل من الماء والشمع والملح والحرير وغيره يقل ويكثر ، (لا الخبز) أي : لا يصح السلم فيه (في كل من الماء والشمع والملح والمحرير وغيره يقل ويكثر ، وتأثير النار فيه غير منضبط ، والأصح عند الإمام ومن تبعه : المصحة (٥) بلان الملح من مصالحه ومستهلك فيه ، وتأثير النار فيه غير منضبط ، والأصح عند الإمام ومن تبعه : المصحة (٥) بلان الملح من مصالحه ومستهلك فيه ، وتأثير النار فيه غير منضبط .

(ولا يصح) السلم (فيما ندر وجوده ؛ كلحم الصيد بموضع العزة) أي : بالموضع الذي يعز وجوده فيه ؛ لانتفاء الوثوق بتسليمه ، (ولا فيما لو استقصى وصفه) الذي لا بد منه في السلم فيه

⁽١) روضة الطالبين (١٦/٤) ، الشرح الكبير (٤٠٨/٤) .

⁽۲) تحرير ألفاظ التنبيه (ص١٨٩) .

⁽٣) الشرح الكبير (٤٠٨/٤).

 ⁽٤) الترياق والطرياق والدرياق: بضم أولها وكسره . ﴿ دَقَائق المنهاج » (ص ٦١) .

⁽٥) نهاية المطلب (٦/٤٤).

عَزَّ وُجُودُهُ ؛ كَاللُّؤلُؤِ ٱلْكِبَارِ وَٱلْيَوَاقِيتِ ، وَجَارِيَةٍ وَأُخْتِهَا أَوْ وَلَلِهَا .

[في محل السلم وشروطه]

يَصِحُ فِي ٱلْحَيْوَانِ ، فَيُشْتَرَطُ : فِي الرَّقِيقِ : ذِكْرُ نَوْعِهِ كَتُرُّكِيٍّ ، وَلَوْنِهِ كَأَبَيْضَ ـ وَيَصِفُ بَيَاضَهُ بِسُمْرَةٍ أَوْ شُفْرَةٍ ـ وَذُكُورَتِهِ أَوْ أَنُوثِتِهِ ، وَسِنِّهِ ، وَقَلَّهِ طُولاً وَقِصَراً ، وَكُلَّهُ عَلَى التَقْوِيبِ ، وَلا يُشْتَرَطُ ذِكُو الْلَكَحَلِ وَالسَّمَنِ وَنَحْوِهِمَا

(. .عز وجوده) لما ذكر (كاللؤلؤ الكبار واليواقيت) لأنه لا بد فيها من التعرض للحجم والشكل والوزن والصفاء ، واجتماع ما ذكر فيها من هذه الأوصاف نادر ، واحترز بـ(الكبار) عن الصغار وقد تقدمت ؛ وهي ما تطلب للتداري ، والكبار ما يطلب للتزين ، (وجارية وأختها أو ولدها) لأن اجتماعهما بالصفات المشروطة فيهما نادر .

(فِيَنْعُ)

(يصح) السلم (في الحيوان) لأنه ثبت في الذمة قرضاً في حديث مسلم : (أنه صلى الله عليه وسلم اقترض بكراً)(١) ، فقيس عليه السلم في الإبل وغيرها من الحيوان .

(فيشترط في الرقيق: ذكر نوعه ؛ كتركي) ورومي ، فإن اختلف صنف النوع . . وجب ذكره في الأظهر ، (و) ذكر (لونه ؛ كأبيض) وأسود ، (ويصف بياضه بسمرة أو شقرة) وسواده بصفاء أو كنارة ، فإن لم يختلف لون الصنف . . لم يجب ذكره ، (و) ذكر (ذكورته أو أنوثته ، وسنه) كابن ست أو سبع أو محتلم ، (وقده طولاً وقصراً) وربعة ، (وكله على التقريب) وفي « الروضة » كه أصلها » و« المحرر » : والأمر في السن على التقريب ، حتى لو شرط كونه ابن سبع سنين مثلاً بلا زيادة ولا نقصان . لم يجز ؛ لندوره ، ويعتمد قول العبد في الاحتلام ، وكذا في السن إن كان بالغاً ، وإلا . فقول النخاسين بظنونهم () ، (ولا يشترط ذكر الكحل) بفتح الكاف والحاء ؛ وهو أن يعلو جفون العينين سواد كالكحل من غير اكتحال ، (والسمن) في الجارية (وتحوهما) كالدعج ؛ وهو شدة سواد العين مع سعتها ، وتكلثم الوجه ؛

⁽١) صحيح مسلم (١٦٠٠) عن سيدنا أبي رافع رضي الله عنه .

⁽٢) روضة الطالبين (١٨/٤) ، الشرح الكبير (٤١٣/٤) ، المحرر (ص١٦٠) .

أي : استدارته (في الأصح) لتسامح الناس بإهمالها وإن قال الثاني : إنها مقصودة لا يورث ذكرها العزة ، ولا يشترط ذكر الملاحة في الأصح ، ويجب ذكر الثبابة والبكارة في الأصح .

(و) يشترط (في الإبل) والبقر والغنم (والخيل والبغال والحمير : الذكورة والأنوثة ، والسن واللون والنوع) أي : ذكر هنذه الأمور ، فيقول في النوع : من نتاج بني تميم مثلاً ، فإن اختلف نتاجهم. . اشترط التعيين فى الأظهر ، ويبين النوع أيضاً بالإضافة إلىٰ بلدوغيره .

(و) يشترط (في الطير : النوع والصغر وكبر الجئة) أي : أحدهما ، وفي • الوسيط • وغيره : واللون(١٠ ؛ أي : ذكر هنذه الأمور ، وإن عرف السن . ذُكِر أيضاً .

(و) يشترط (في اللحم) أن يقول : (أحم بقر) عراب أو جواميس ، (أو ضأن أو معز ، ذكر خصي رضيع معلوف أو ضدها) أي : أنثى فحل فطيم راع ، والرضيع والفطيم من الصغير ، أما الكبير . . فعنه الجذع والثني فيذكر أحدهما ، ولا يكفي في المعلوف العلف مرة أو مرات ، بل لا بد أن يتهي إلى مبلغ يوثر في اللحم ، قاله الإمام (٢٠ ، (من فخذ) بإعجام الذال (أو كتف أو جنب) أو غيرها ، و في كتب العراقيين : من سمين أو هزيل ، (ويقبل عظمه على العادة) فإن شرط نزعه . . جاز الشرط ولم يجب قبول العظم ، ولا فرق في جواز السلم في اللحم بين الطري والقديد والمملح وغيره .

(و) يشترط (في الثياب: الجنس) أي: ذكره ؛ كقطن أو كتان ، وفي " الروضة » كـ " أصلها » : والنوع والبلد الذي ينسج فيه إن اختلف به الغرض ، وقد يغني ذكر النوع عنه وعن الجنس أيضاً ") (والطول والعرض ، والغلظ والدقة) هما بالنسبة إلى الغزل ، (والصفاقة والرقة) هما بالنسبة إلى النبية عن .

⁽١) الوسيط (٣/٤٤٠).

⁽٢) نهاية المطلب (٦/٦٥).

⁽٣) روضة الطالبين (٤/ ٢٥) ، الشرح الكبير (٤٢٠/٤) .

يُخْمَلُ عَلَى الْخَامِ . وَيَجُوزُ فِي الْمَقْصُورِ ، وَمَا صُبِغَ غَزْلُهُ قَبْلَ النَّسْجِ ؛ كَالْبُرُودِ ، وَالْأَقْيَسُ : صِحْتَهُ فِي الْمُصْبُوغِ بَعْنَهُ . قُلْثُ : الأَصَحُّ : مَنْعُهُ ، وَبِهِ قَطَمَ الْجُمْهُورُ ، وَاللهُ أَعْلَمُ . وَفِي النَّفِرِ : لَوَنُهُ وَنَوْعُهُ وَبَلَكُهُ ، وَصِغَوْ الْحَبَّاتِ وَكِبَرُهَا ، وَعِثْقُهُ وَحَدَائِتُهُ . وَالْجِنْطَةُ وَسَائِرُ الْخُبُوبِ كَالنَّمْرِ .

أي : الثوب عن القصر وعدمه (يحمل على الخام) دون المقصور ؛ لأن القصر صفة زائدة . (ويجوز) السلم (في المقصور وما صبغ غزله قبل النسج ؛ كالبرود ، والأقيس : صحته في

(ويجوز) السلم (في المقصور وما صبغ غزله قبل النسج ؛ كالبرود ، والأقيس : صحته في المصبوغ بعده .
 المصبوغ بعده .
 المحدود الله من المحدود المحدود الله على المحدود المحد

قلت : الأصح : منعه ، وبه قطع الجمهور ، والله أعلم) المراد بذلك : ما في « الروضة » كـه أصلها » : أن طائفة قالوا بالجواز وهو القياس ، والمعروف المنم (، عال الرافعي : ووجَّهوه بشيئين : أحدهما : أن الصبغ عين برأسه وهو مجهول القدر والغرض يختلف باختلاف أقداره والثاني : أنه يمنع معرفة النصومة والخشونة وسائر صفات الثوب ، وقال بعد ذكره : إن الجواز القياس ، ولو صح التوجهان . لما جاز السلم في المصبوغ قبل النسج أيضاً وفي الغزل المصبوغ ، انتهل من علم المنافعون بأن الصبغ بعد النسج يسد الفُرج فلا تظهر معه الصفاقة ، بخلاف ما قبله .

جِرِج [السلم في القمص والسراويلات]

قال الصيمري: يجوز السلم في القمص والسراويلات إذا ضبطت طولاً وعرضاً وسعة وضيقاً^{٣٧}.

* *

(و) يشترط (في النمر) : أن يذكر (لونه ونوعه) كمعقلي أو برني ، (وبلده) كبغدادي أو بصري ، (وصغر الحبات وكبرها) أي : أحدهما ، (وعتقه وحداثته) أي : أحدهما ، ولا يجب تقدير المدة التي مضت عليه ، وفي الرطب : يشترط ما ذكر غير الأخيرين . (والحنظة وسائر الحبوب كالتمر) في شروطه المذكورة .

⁽١) روضة الطالبين (٤/ ٢٥).

 ⁽۲) (وحد القابين (١٠/٤))
 (۲) الشرح الكبير (١٤/٠٤٤).

⁽٣) انظر «الشرح الكبير» (٤٢١/٤).

وَفِي الْعَسَلِ : جَبَلِيِّ أَوْ بَلَيْبِيِّ ، صَيْفِيِّ أَوْ خَرِيفِيِّ ، أَلَيْضُ أَوْ أَصْفَرُ ، وَلاَ يُشْتَرُطُ الْفِئْقُ وَالْحَدَانَةُ . وَلاَ يَصِحُّ فِي الْمَطْبُرِخِ وَالْمَشْوِئِيّ ، وَلاَ يَصُرُّ تَأْثِيرُ الشَّمْسِ . وَالأَظْهَرُ : مَنْمُهُ فِي رُؤُوسِ الْحَيْوَانِ . وَلاَ يَصِحُّ فِي مُخْتَلِفِ ؛ كَبْرُمَةٍ مَعْمُولَةٍ وَجِلْدٍ وَكُوزٍ وطَسُّ وَقُمْمُم وَطِنْجِيرٍ وَنَحْوِهَا . وَيَصِحُّ فِي الْأَسْطَالِ الْمُرْبَعَةِ وَفِيمَا صُبَّ مِنْهَا فِي قَالَبٍ

(و) يشترط (في العسل) أن يقول : (جبلي أو بلدي ، صيفي أو خريفي ، أبيض أو أصفر ، ولا يشترط العتق والحداثة) لأنه لا يختلف الغرض فيه بذلك ، بخلاف ما قبله .

(ولا يصح) السلم (في) اللحم (المطبوخ والمشوي) لاختلاف الغرض باختلاف تأثير النار فيه وتفدر الفسط ، (ولا يضر تأثير الشمس) فيجوز السلم في العسل المصفيٰ بها ، وفي جوازه في المصفىٰ بالنار وفي السكر والفانيذ واللبس واللباً بالهمز من غير مد ـ وجهان ، سكت عن الصحيح منهما في « الروضة "١٠" ، وصحح في « تصحيح النبيه » الجواز في كل ما دخلته نار لطيفة ، ومثل بما ذكر غير العسل ٣٠ وهو أولىٰ ، ومثله السمن .

(والأظهر : منمه) أي : السلم (في رؤوس الحيوان) ، والثانمي : الجواز بشرط أن تكون منقاة من الشعر والصوف موزونة ، قياساً على اللحم بعظمه ، وفرق الأول بأن عظمها أكثر من لحمها عكس سائر الأعضاء .

(ولا يصح) السلم (في مختلف ؛ كبرمة معمولة) وهي : القدر (وجلد وكوز وطس) بفتح الطاء ، ويقال فيه : طست ، (وقمقم ومنارة) بفتح الميم ، (وطنجير) بكسر الطاء ؛ أي : دست (ونحوها) كالحُبُ^(۱) ؛ لتعذر الضبط في ذلك ، واختلاف الجلد بتفاوت أجزائه دقة وغلظاً ، واختلاف غيره بالتفاوت بين أعلاه وأسفله مثلاً ، والعمل في البرمة من البرام حفرها ونحوه .

(ويصح) السلم (في الأسطال المربعة وفيما صب منها) أي: المذكورات ؛ أي: من أصلها المغذّ الله عنه الله عنه المسلما المناب ، في قالب) يفتح اللام ، وعبارة (الروضة » و « أصلها » عقب ذكر الممتنعات من البرمة وما بعدها : ويجوز السلم فيما يصب منها في القالب ؛ لأنه لا يختلف ، وفي الأسطال المربعة (٤٠) .

روضة الطالبين (٤/٢٢).

⁽٢) تصحيح التنبيه (٢/ ٣٠٧) .

 ⁽٣) المراد به هنا : زير الماء ؛ كالخابية ، وجمعه حباب بكسر الحاء .

⁾ روضة الطالبين (٢٨/٤) ، الشرح الكبير (٤٢٢/٤) .

وَلاَ يُشْتَرَطُ ذِكْرُ الْجَوْدَةِ وَالرَّدَاءَةِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيُحْمَلُ مُطْلَقُهُ عَلَى الْجَيِّدِ . ويُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ الْمَاقِدَيْنِ الصَّفَاتِ ، وَكَذَا غَيْرُهُمَا فِي الْأَصَحُ .

فظناؤ

[في بيان أخذ غير المسلم فيه عنه ووقت أدائه ومكانه]

لاَ يَصِحُّ أَنْ يُسْتَبِّدَلَ عَن ٱلْمُسْلَم فِيهِ غَيْرُ جنْسِه ٰوَنَوْعِهِ ،



[السلم في الدراهم والدنانير]

يجوز السلم في الدراهم والدنانير على الأصح بشرط كون رأس المال غيرهما ، ولا يجوز إسلام الدراهم في الدنانير ولا عكسه سلماً مؤجلاً أو حالاً ، وقيل : يصح في الحال بشرط قبضهما في المجلس ، ويجوز السلم في الدقيق على الصحيح .

* *

(ولا يشترط ذكر الجودة والرداءة) فيما يسلم فيه (في الأصح ، ويحمل مطلقه) عنهما (على الحجد) للعرف ، والثاني : يشترط ذكر أحدهما ؛ لأن القيمة والأغراض تختلف بهما ، فيفضي تركهما إلى النزاع ، وهذا مندفع بالحمل المذكور ، وينزل الجيد به أو بالشرط على أقل درجاته ، وإن شرط رداءة النوع . . صح ؛ لانضباطه ، أو رداءة النوع . . صح ؛ لانضباطه ، وهي المراد بالرداءة على الوجه الثاني كما يؤخذ من «الروضة "\" ، وإن شرط الأجود . لم يصح العقد ؛ لأن أقصاه غير معلوم ، وإن شرط الأردأ . صح العقد ، ويقبل ما يأتى به منه .

(ويشترط معرفة العاقدين الصفات) للمسلم فيه المذكورة في العقد ، فإن جهلاها أو أحدهما . . لم يصح العقد ، (وكذا غيرهما) أي : معرفته (في الأصح) ليرجع إليه عند تنازعهما وهو عدلان ، وقيل : يعتبر عدد الاستفاضة ، ومقابل الأصح : لا يشترط معرفة غيرهما ، ولا تكوار في المشترط هنا مع ما تقدم من اشتراط معرفة الأوصاف ؛ لأن المراد بمعرفتها هناك : أن تعرف في نفسها ليضبط بها كما تقدم .

* * *

(فصل : لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه غير جنسه) كالشعير عن القمح، (و) غير (نوعه)

⁽١) روضة الطالبين (٢٨/٤) .

وَقِيلَ : يَجُوزُ فِي نَوْجِهِ وَلاَ يَجِبُ ، وَيَجُوزُ أَزَدَأُ مِنَ الْمَشْرُوطِ وَلاَ يَجِبُ ، وَيَجُوزُ أَجْوَدُ وَيَجِبُ قَبُولُهُ فِي الْأَصَحُ . وَلَوْ أَخْضَرُهُ قَبْلَ مَحِلَّهِ فَامْنَتُمَ الشَّلْيُمُ مِنْ تَبُولِهِ لِغَرْضِ صَحِيحٍ ؛ بِأَنْ كَانَ حَيْوَاناً أَوْ وَفْتَ غَارَةٍ . لَمْ يُجْبَرُ ، وَإِلاَّ . فَإِنْ كَانَ لِلْمُؤْمِّى عَرْضُ صَحِيحٌ كَفَكُّ رَهْنِ . وَلَوْ رَجَدَ الْمُشْلِمُ الشَّسْلِمِ النِّرَاءَةِ فِي الأَظْهِرِ . وَلَوْ وَجَدَ الْمُشْلِمُ الشَّلْمُ إِلَيْهِ بَعْدَ الْمُحَلِّ فِي غَيْرِ مَحَلُّ الشَّلْمِ . . لَمْ يَلْزَمُهُ الأَدَاءُ إِنْ كَانَ لِتَظْهِرِ مُؤْنَةً ، وَلاَ يُطَالِمُهُ بِقِيمَتِهِ لِلْحَيْلُولَةِ عَلَى الصَّحِيحِ ،

كالتمر البرني عن المعقلي ؛ لأن الأول اعتياض عن المسلم فيه وقد تقام امتناعه بدليله ، والثاني يشبه الاعتياض عنه ، (وقيل : يجوز في نوعه ، ولا يجب) قبوله كما في اختلاف الصفة المراد في قيله : (ويجوز أردأ من المشروط) أي : دفعه ، (ولا يجب) قبوله ، (ويجوز أجود) من المشروط ، (ويجب قبوله في الأصح) ، والثاني : لا يجب ؛ لما فيه من المنة ، ويجب تسليم الحنظة ونحوها نقية من الرُّزان والمدر والتراب ، فإن كان فيها قليل من ذلك وقد أسلم كيلاً . . جاز ، أو وزناً ، وبالعكس ، ويجب تسليم النمر جافاً والرطب صحيحاً .

(ولو أحشره) أي : المسلم فيه المؤجل (قبل محله) بكسر الحاء ؛ أي : وقت حلوله (فامتنع المسلم من قبوله لغرض صحيح ؛ بأن كان حيواناً) فيحتاج إلى علف (أو) كان الوقت (وقت غارة) أي : فهب فيخشئ ضياعه (. . لم يجبر) على قبوله ؛ لما ذكر ، وكذا لو كان ثهرة أو لحماً يريد أكلهما عند المحل طرياً ، (وإلا) أي : وإن لم يكن له غرض صحيح في الامتناع : (فإن كان للمؤدي غرض صحيح في الامتناع : (فإن كان للمؤدي غرض صحيح أي التعجيل (كفك رهن) أو ضمان (. . أجبر) المسلم على القبول ، والثاني : لا يجبر عليه (لمجرد غرض البراءة) أي : براءة ذمة المسلم إليه (في الأظهر) ، والثاني : لا يجبر ؛ لما في التعجيل من المنة ، ولو تقابل غرضاهما . قدم جانب المستحق كما يؤخذ من صدر الكلام هنا ، ولو أحضر في السلم الحال المسلم فيه لغرض سوى البراءة . أجبر المسلم على قبوله ، أو لغرض البراءة . . أجبر على القبول أو الإبراء ، وحيث ثبت الإجبار فأصر على الامتناع . .

(ولو وجد المسلم المسلم إليه بعد المحل) بكسر الحاء (في غير محل النسليم) بفتحها ؛ أي : مكانه المتعين بالشرط أو العقد وطاليه بالمسلم فيه (. . لم يلزمه الأداء إن كان لنقله) من موضع النسليم (مؤنة ، ولا يطالبه بقيمته للحيلولة على الصحيح) لأن الاعتياض عنه ممتنع كما تقدم ، وَإِنِ ٱمْنَتَهَ مِنْ قَبُولِهِ هُمَاكَ. لَمْ يُعْجَرُ ۚ إِنْ كَانَ لِنَقْلِهِ مُؤْفَةٌ ، أَوْ كَانَ ٱلْمَوْضِعُ مَخُوفًا ، وَإِلاًّ. . فَالاَصْحُ : إِجْبَارُهُ .

فِجُنَّاكُ [في القرض]

الإفْرَاضُ مَنْدُوبٌ ، وَصِيغَتُهُ : (أَفْرَضْنَكَ) ، أَوْ (أَسْلَفْنُكَ) ، أَوْ (خُذْهُ بِيطْلِهِ) ، أَوْ (مَلَّكَتُكُهُ عَلَىٰ أَنْ تَرُوَّ بَدَلَهُ) . وَيُشْتَرَطُ : قَبُولُهُ فِي الأَصَحُ ، وَفِي الْمُفْوْضِ : أَفْلِيَّةُ التَّبَرُّعُ .

والثاني : يطالبه ؛ للحيلولة بينه وبين حقه ، وعلى الأول : للمسلم الفسخ واسترداد رأس المال كما لو انقطع المسلم فيه ، وإن لم يكن لنقله مؤنة . لزمه أداؤه ، (وإن امتنع) المسلم (من قبوله هناك) أي : في غير مكان التسليم وقد أحضر فيه (. . لم يجبر) على قبوله (إن كان لنقله) إلىٰ مكان التسليم (مؤنة ، أو كان الموضع) المحضر فيه (مخوفاً ، وإلا) أي : وإن لم يكن لنقله مؤنة ولا كان الموضم مخوفاً (. . فالأصح : إجباره) على قبوله ؛ لتحصل براءة اللمة ، والخلاف مبني على الخلاف السابق في التعجيل قبل الحلول لغرض البراءة ، ولو اتفق كون رأس مال السلم علىٰ صفة المسلم فيه فأحضره . . وجب قبوله في الأصح .

*

(فصل : الإقراض) وهو تمليك الشيء على أن يرد بدله (مندوب) أي : مستحب ؛ لأن قيه إعانة علىٰ كشف كربة ، ويتحقق بعاقد ومعقود عليه ، وصيغة كغيره ، وترجمه كـ٩ أصله ، بالفصل^(١) دون الباب ؛ لشبه المقرض بالمسلم فيه في البوت في الذمة ، (وصيغته : أقرضتك أو أسلفتك) هذا (أو خذه بمثله ، أو ملكتكه على أن ترد بدله) أو خذه واصرفه في حوائجك ورد بدله ، كذا في ﴿ الروضة ، كـ٩ أصلها ، ١٠) ، وكان إسقاطه هنا للاستغناء عن : (واصرفه في حوائجك) ، وتقدم في (البيع) : أن (خذه بكذا) كناية فيه فيأتي مثله هنا فيحتاج إلى النية .

(ويشترط قبوله) أي : الإقراض (في الأصح) كالبيع ، والثاني قال : هو إباحة إتلاف علىٰ شرط الضمان فلا يستدعي القبول ، (و) يشترط (في المقرض) بكسر الراء ، زيادة علىٰ ما تقدم في (البيع) : أن شرط العاقد الرشد الشامل للمقرض والمقترض : (أهلية التبرع) لأن في الإقراض تبرعاً ، فلا يصح إقراض الولي مال المعجور من غير ضرورة .

⁽١) المحرر (ص١٦٢) .

⁽۲) روضة الطالبين (۳۲/٤) ، الشرح الكبير (٤/ ٤٣٠) .

وَيَجُوزُ إِفْرَاصُ مَا لِسُلَمُ فِيهِ إِلاَّ الْجَارِيَةَ الَّتِي تَحِلُّ لِلْمُفْتَرِضِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَمَا لاَ يُسْلَمُ فِيهِ لاَ يَجُوزُ إِفْرَاصُهُ فِي الاَصَحِّ . وَيَرُدُّ الْمِيثُلِ فِي الْمِثْلِيِّ ، وَفِي الْمُثَقَّرِمِ الْمِثْلِ صُورَةً ، وَقِيلَ : الْقِيمَةَ . وَلَوْ ظَفَرَ بِهِ فِي غَيْرِ مَحَلَّ الإِفْرَاضِ وَلِلنَّقْلِ مُؤْنَّةً . طَالَبُهُ بِقِيمَةٍ بَلَدِ الإِفْرَاضِ

(ويجوز إقراض ما يسلم فيه) من حيوان وغيره ، (إلا الجارية التي تحل للمقترض) . . فلا يجوز إقراضها له (في الأظهر) بناء على الأظهر الآتي : أن المقرض يملك بالقبض ؛ لأنه ربما يطؤها ثم يستردها المقرض فيكون في معنى إعارة الجواري للوطء ، والثاني : يجوز ؛ بناء على أن المقرض لا يملك بالقبض فيمتنع الوطء ، (وما لا يسلم فيه . . لا يجوز إقراضه في الأصح) بناء على الأصح الآتي : أن الواجب في المتقوم رد مثله صورة ، والثاني : يجوز ؛ بناء على أن الواجب فيه رد القيمة ، وفي قرض الخبز وجهان كالسلم فيه ، أصحهما في « التهذيب » : المنع ، واختار ابن الصباغ وغيره الجواز ، وهو المختار في « الشرح الصغير » للحاجة ، وإطباق الناس عليه ، وعلى الجواز يرد مثله وزناً إن أوجبنا في المتقوم رد المثل ، وإن أوجبنا القيمة . . وجبت هنا () .

(ويرد المثل في المثلي) وسيأتي في (النصب) : أنه ما حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه ، (وفي المتقوم) يرد (المثل صورة) وفيه حديث مسلم : أنه صلى الله عليه وسلم اقترض بكراً ورد رافياً وقال : « إن خياركم أحسنكم قضاء ه (٢٠) ، (وقيل :) يرد (القيمة) كما لو أتلف متقوماً ، وتعتبر قيمته يوم القبض إن قلنا : يملك المقرض به ، وإن قلنا : يملك بالتصوف . فتعتبر قيمته أكثر ما كانت من يوم القبض إلىٰ يوم التصرف ، وقيل : قيمته يوم القبض ، وإذا اختلفا في قدر القيمة أو في صفة المثل . فالقول قول المستقرض .



[أداء القرض كالمسلم فيه]

أداء القرض في الصفة والزمان والمكان كالمسلم فيه .

雅 雅

(ولو ظفر) المقرض (به) أي: بالمقترض (في غير محل الإقراض وللنقل) من محله إلىٰ غيره (مؤنة . . طالبه بقيمة بلد الإقراض) يوم المطالبة ، وليس له مطالبته بالمثل ، وإذا أتخذ القيمة وعاد

انظر (روضة الطالبين (٤/ ٣٣) .

⁽٢) صحيح مسلم (١٦٠٠) عن سيدنا أبي رافع رضي الله عنه .

وَلاَ يَجُورُ بِشَرَطِ رَدُّ صَحِيحٍ عَنْ مُكَسِّرٍ أَوْ زِيَادَةٍ ، فَلَوْ رَدَّ هَـٰكَذَا بِلاَ شَرَطِ.. فَحَسَنٌ ، وَلَوْ شَرَطَ مُكَسِّرًا عَنْ صَحِيحٍ أَوْ أَنْ يُقْرِضَهُ غَيْرَهُ.. لَغَا الشَّرْطُ ، وَالأَصَحُّ : أَنَّهُ لاَ يَفْسُدُ الْمُقَدُّ . وَلَوْ شَرَطَ أَجَلاً.. فَهُوَ كُشَرُطِ مُكَسِّرٍ عَنْ صَحِيحٍ إِنْ لَمَ يَكُنْ لِلْمُقْرِضِ غَرَضٌ ، وَإِنْ كَانَ كَرَمَنٍ نَهْبِ.. فَكَشَرُطِ صَحِيحٍ عَنْ مُكَسِّرٍ فِي الأَصَحُّ . وَلَهُ شَرْطُ رَهْنِ وَكَفِيلٍ . وَيُمْلَكُ ٱلْفَرْضُ بِالْقَبْضِ ، وَفِي قَوْلٍ :

إلىٰ بلد الإقراض . . فهل له ردها ومطالبته بالمثل ؟ وهل للمقترض المطالبة برد القيمة ؟ وجهان ، قال في « الروضة » : أصحهما : للا^(١) ، كما رأيته في خطه مصححاً عليه ، وهو الموافق لجواز الاعتياض عن القرض وقد تقدم ، ولو لم يكن لنقله مؤنة كالنقد . . فله مطالبته به كما فهم هنا علىٰ وفق ما ذكروه في المسلم فيه .

(ولا يجوز) الإقراض في النقد وغيره (بشرط رد صحيح عن مكسر أو) رد (زيادة) أو رد الجيد عن الرديء ، ويفسد بذلك العقد ، (فلو رد هنكذا بلا شرط . . فحسن) لما في حديث مسلم السابق : " إن خياركم أحسنكم قضاء ^(٦)، وفي " الروضة » : قال المحاملي وغيره من أصحابنا : يستحب للمستقرض أن يرد أجود مما أخذ ؛ للحديث الصحيح في ذلك ، ولا يكره للمقرض أخذ ذلك ^(٢) ، (ولو شرط مكسراً عن صحيح أو أن يقرضه غيره) أي : شيئا آخر (. . لغا الشرط) أي : لا يعتبر ، (والأصح : أنه لا يفسد العقد) وقيل : يفسد ؛ لأن ما شرط فيه على خلاف قضيته .

(ولو شرط أجلاً . . فهو كشرط مكسر عن صحيح إن لم يكن للمقرض غرض) فلا يعتبر الأجل ويصح العقد ، (وإن كان) للمقرض غرض (كزمن نهب . . فكشرط صحيح عن مكسر في الأصح) فيفسد العقد ، والثاني : يصح ويلغو الشرط .

(وله) أي : للمقرض (شرط رهن وكفيل) وإشهاد ؛ لأنها توثيقات لا منافع زائدة ، فله إذا لم يوف المقترض بها . . الفسخ ، علىٰ قياس ما ذكر في اشتراطها في البيع وإن كان له الرجوع من غير شرط كما سيأتي .

(ويملك القرض) أي : الشيء المقرض (بالقبض) كالموهوب، (وفي قول :) يملك ------

⁽١) روضة الطالبين (٣٦/٤) .

⁽٢) الحديث سبق تخريجه .

⁽٣) روضة الطالبين (٣٧/٤) .

بِٱلتَّصَرُّفِ. وَلَهُ ٱلرُّجُوعُ فِي عَيْنِهِ مَا دَامَ بَاقِياً بِحَالِهِ فِي ٱلأَصَحُّ.

(بالتصرف) أي : العزيل للملك ، بمعنى : أنه يتبين به الملك قبله ، (وله) أي : للمقرض (الرجوع في عينه ما دام باقياً بحاله في الأصح) بناء على القول الأول ، وجزماً بناء على الثاني ، ومقابل الأصح : أن للمقترض أن يرد بدله ، ولو رده بعينه . . لزم المقرض قبوله قطعاً .

* * *

كناب لرَّهن

لا يَصِحُّ إِلاَّ بِإِيجَابِ وَقَهُولِ . فَإِنْ شُرِطَ فِيهِ مُفْضَاهُ كَتَفَلُم النُمُوْتَهَنَ بِهِ ، أَوَ مُصْلَحَةٍ لِلْمُعَلِدِ كَالْإِشْهَادِ ، أَوْ مَا لاَّ غَرْصَ فِيهِ . صَحَّ الْمَقْدُ . وَإِنْ شُوطَ مَا يَضُوُّ الْمُرْتَهَنَ . بَطَلَ الشَّرْطُ ، وَكَذَا الرَّهُنُ فِي وَإِنْ نَفَعَ النُمْرَتِهِنَ وَصَرَّ الرَّاهِنَ ؛ كَشَرْطِ مَنْفَقَدِهِ لِلْمُرْتِهِنِ . بَطَلَ الشَّرْطُ ، وَكَذَا الرَّهُنُ فِي الأَظْهَرِ . وَلَوْ شَرَطَ أَنْ تَحْدُثَ وَوَائِدُهُ مَرْهُونَةً . فَالأَظْهُرُ : فَسَادُ الشَّرْطِ ، وَأَنَّهُ مَثْلَقَ النَّصَرُفِ ، فَلاَ يَرْهُنُ الْوَلِيُّ مَالْ الطَّهِيِّ وَالْمَجْنُونِ ، فَسَدَ الْمَعْذُ . وَشَرْطُ الْمَاقِدِ : كَوْنَهُ مُطْلَقَ النَّصَرُّفِ ، فَلاَ يَرْهُنُ الْوَلِيُّ مَالَ الطَّهِيِّ وَالْمَجْنُونِ ، وَلاَ يَرْضَىُ لَهُمَا إِلاً لِلصَرُورَةِ أَنْ فِيْطَوْظُ ظَاهِرَةٍ

(كتاب الرهن)

يتحقق بعاقد ومعقود عليه وصيغة ، وبدأ بها فقال :

(لا يصح إلا بإيجاب وقبول) أي : بشرطهما المعتبر في البيع ، وفي المعاطاة والاستيجاب مع الإيجاب ؛ كقوله : ارهن عندي فقال : رهنت عندك . . الخلاف في البيع .

(فإن شرط فيه مقتضاه ؟ كتقدم المرتهن به) أي : بالمرهون عند تزاحم الغرماء ، (أو مصلحة للمقد كالإشهاد) به ، (أو ما لا غرض فيه) كأن لا يأكل العبد المرهون إلا كذا (. . صح العقد) ولغا الشرط الأخير .

(وإن شرط ما يضر المرتهن) وينفع الراهن ؛ كَأَلاّ يباع عند المحل (. . بطل الرهن) لإخلال الشرط بالغرض منه .

(وإن نفع) الشرط (المرتهن وضر الراهن ؛ كشرط منفعته) أي : المرهون أو زوائده
 (للمرتهن . , بطل الشرط ، وكذا الرهن في الأظهر) لما فيه من تغيير قضية العقد ، والثاني يقول :
 الرهن تبرع فلا يتأثر بفساد الشرط .

(ولو شرط أن تحدث زوائده) كثمار الشجر ونتاج الشياء (مرهونة. . فالأظهر : فساد الشرط) لأنها مجهولة معدومة ، والثاني : يتسمع في ذلك ، (و) الأظهر : (أنه متىٰ فسد) الشرط المذكور (. . فسد العقد) يعني : أنه يفسد بفساد الشرط ؛ لما تقدم فيه .

(وشرط العاقد) من راهن أو مرتهن : (كونه مطلق التصرف ، فلا يرهن الولمي مال الصبي والمجنون ، ولا يرتهن لهما ، إلا لضرورة أو غبطة ظاهرة) فيجوز له الرهن والارتهان في هاتين وَشَرْطُ الرَّمْنِ : كَوْنَهُ عَيْنا فِي الأَصَحُ ، وَيَصِحُّ رَهْنُ الْمُشَاعِ رَالأُمُّ دُونَ وَلَدِهَا وَعَكْسُهُ ، وَعِنْدَ الْحَاجَةِ يُبَاعَانِ ، وَيُوزَعُ النَّمْنُ ، وَالأَصَحُّ : أَنَّهُ تُقَرَّمُ الأُمُّ وَخَدَهَا ثُمُّ مَمَ الوُلدِيَ لَا لِنَاقِيدَ فِيمَنَّهُ .

الحالتين دون غيرهما ، سواء كان أباً أم جداً أم وصياً ، أم حاكماً أم أمينه ، مثالهما للضرورة : أن يرهن على ما يقترض لحاجة النفقة أو الكسوة ليوفي مما يتنظر من حلول دين أو نفاق متاع كاسد ، وأن يرتهن على ما يقرضه أو يبيعه مؤجلاً لضرورة نهب ، ومثالهما للغبطة : أن يرهن ما يساوي مئة على ثمن ما اشتراه بمئة نسيئة وهو يساوي مئتين ، وأن يرتهن علىٰ ثمن ما يبيعه نسيئة بغبطة كما سيأتي في (باب الحجر) .

(وشرط الرهن) أي : المرهون : (كونه عيناً في الأصح) فلا يصح رهن الدين ؟ لأنه غير مقدور على تسليمه ، والثاني : يصح رهنه ؟ تنزيلاً له منزلة العين ، ولا يصح رهن المنفعة ؟ كأن يرهن سكني داره مدة ؟ لأن المنفعة تتلف فلا يحصل بها استيثاق ، (ويصح رهن المشاع) من الشريك وغيره ويقبض بتسليم كله ، قال في « الروضة » : فإن كان مما لا ينقل . خلى الراهن بين المرتهن وبينه ، وإن كان مما ينقل . . لم يحصل قبضه إلا بالنقل ، ولا يجوز نقله بغير إذن الشريك ، فإن أذن . قبض ، وإن امتنم : فإن رضي المرتهن بكونه في يد الشريك . . جاز وناب عنه في القبض ، وإن تنازعا . نصب الحاكم عدلاً يكون في يده لهما(۱) .

(و) يصح رهن (الأم) من الإماء (دون ولدها) الصغير (وعكسه) أي : رهنه دونها ، (وعند الحاجة) إلى توفية الدين من ثمن المرهون (يباعان) معاً ؛ حذراً من التغريق بينهما المنهي عنه ، (ويوزع الثمن) عليهما على ما سيأتي في قوله : (والأصح) أي : في صورة رهن الأم : (أنه تقوم الله وحده أيضاً وتجمع الله وحده أيضاً وتجمع القيمتان ، ثم على الوجهين تنسب قيمة الأم إلى المجموع ويوزع الثمن على تلك النسبة ، فإذا قيل : قيمة الأم مئة درهم وقيمتها مع الولد مئة وخمسون أو قيمة الولد خمسون . فانسبة بالأثلاث ، فيتعلق حق المرتهن بثلثي الثمن ، وإذا قيل : قيمتهما مئة وعشرون أو قيمة الولد عشرون . فالنسبة بالأشداس ، فيتعلق حق المرتهن بخمسة أسداس الثمن ، ويقاس على ذلك جميعه : صورة رهن الولد ، فيقال : يقوم وحده ثم مع الأم ، أو تقوم الأم وحدها أيضاً وتجمع القيمتان ، ثم تنسب قيمة الولد إلى المجموع ، ويوزع الثمن على تلك النسبة ، ففي المثال المذكور يتعلق حق المرتهن بثلث النسبة ، ففي المثال المذكور يتعلق حق المرتهن بثلث النسبة ،

⁽١) روضة الطالبين (٣٩/٤) .

(ورهن الجاني والمرتد كيبمهما) وتقدم في (البيع) : أنه لا يصح بيم الجاني المتعلق برقبته مال ، بخادف المتعلق برقبته القصاص في الأظهر فيهما ، وبيم المرتد يصح على الصحيح ، وتقدم ما هو مفرع عليه في (الرد بالعيب) ، وعلى الصحة في الجاني الأول : لا يكون بالرهن مختاراً للفداء منذ الأكثرين ، على خلاف الأصح في البيع المتقدم ؛ لأن محل الجناية باق في الرهن ؛ مخلاف السع .

(ورهن المدير) أي : المعلق حريته بموت السيد (ومعلق العنق بصفة يمكن سبقها حلول الدين . . باطل على المدهب) لما فيه من الغرر ، والقول الثاني : هو صحيح ؛ لأن الأصل : استمرار الرق ، والطريق الثانية : القطع بالبطلان في كل من المسألتين ، ولا تتفيد الأولى بكون الدين موجلاً كما أطلقوها ؛ فإنها لا تسلم مع كونه حالاً من الغرر بموت السيد فجأة ، ولو كان في الثانية الدين حالاً أو يتيقن حلوله قبل وجود الصفة قبل الحال الرهن جزماً ، ولو تيقن وجود الصفة قبل الحلول . بطل الرهن جزماً .

(ولو رهن ما يسرع فساده : فإن أمكن تجفيفه كرطب) وعنب (. . فعل) وصح الرهن ، وفاعا المالك تجب عليه مؤنته ، قاله ابن الرفعة () و (وإلا) أي : وإن لم يمكن تجفيفه : (فإن رهنه بدين حال أو مؤجل يحل قبل فساده أو) بعد فساده ، لكن (شرط) في هنذه الصورة (بيعه) عند الإشراف على الفساد (وجعل الثمن رهناً . صح) الرهن في الصور الثلاث ، (وبياع) المرهن في الصورة الأخيرة وجوباً (عند خوف فساده ، ويكون ثمنه رهناً) كما شرط ، ويباع أيضاً في الصورتين الأرلتين ، ويجعل ثمنه رهناً مكانه كما في « الروضة » و « أصلها »(") ، (وإن شرط منع بيعه) قبل الحلول (. . لم يصح) الرهن ؛ لمنافأة الشرط لمقصود التوثيق ، (وإن أطلق) فلم يشرط البيع ولا عدمه (. . فسد) الرهن (في الأظهر) لأنه لا يمكن استيفاء الحق من المرهون عند

كفاية النبيه (٩/٤١٤).

⁽٢) روضة الطالبين (٤٣/٤) ، الشرح الكبير (٤٤٦/٤) .

وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ مَلْ يَفْسُدُ قَبَلَ الاَجَلِ. . صَعَّ فِي الاَظْهَرِ . وَإِنْ رَهَنَ مَا لاَ يَسْدُعُ فَسَادُهُ فَطَوَاً مَا عَرَّضَهُ لِلْفَسَادِ ؛ كَجِنْطَةِ اَبْتَلَتْ . . لَمْ يَنْفَسِخِ الرَّهُمُّ بِحَالٍ . وَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَعِبرَ شَيْتا لِيرْهَنَهُ ، وَهُو فِي قَوْلٍ : عَارِيَّةٌ . وَالاَظْهَرُ : أَنَّهُ ضَمَانُ دَيْنٍ فِي رَقَبَةِ ذَلِكَ الشَّيْءِ ، فَبُشْتَرطُ ذِكْرُ جِنْسِ الدَّيْنِ وَقَدْرِهِ وَصِفَتِهِ ، وَكَذَا الْمَرْهُونُ عِنْدَهُ فِي الأَصَحِّ

المحل ، والبيع قبله ليس من مقتضيات الرهن ، والثاني : يصح وبياع عند تعرضه للفساد ؛ لأن الظاهر : أنه لا يقصد إفساد ماله ، وفي « الشرح الكبير » : أن الأول أصح عند العراقيين ، وميل من سواهم إلى الثاني^(۱) ، وفي « الشرح الصغير » : أنه الأظهر عند الأكثرين ، وفي « الروضة » : أن الرافعي رجح في « المحرر » الأول^(۱) .

(وإن لم يعلم هل يفسد) المرهون (قبل) حلول (الأجل. . صح) الرهن المطلق (في الأظهر) لأن الأصل : عدم فساده إلى الحلول ، والثاني : يجعل جهل الفساد كعلمه .

(وإن رهن ما لا يسرع فساده فطراً ما عرضه للفساد) قبل حلول الأجل (كحنطة ابتلت) وتعذر تجفيفها (. . لم ينفسخ الرهن بحال) ولو طراً ذلك قبل قبض المرهون . . ففي انفساخ الرهن وجهان ، أرجحهما في « الروضة » : أنه لا ينفسخ^{٢١)} ، وإذا لم ينفسخ في الصورتين . يباع ويجعل الثمن رهناً مكانه ، وفي « الروضة » : يجبر الراهن على بيعه ؛ حفظاً للوثيقة ⁽¹⁾ .

(ويجوز أن يستعير شيئاً لمرهنه) بدينه ، (وهو) أي : عقد الاستعارة بعد الرهن (في قول : عاربة) أي : باق عليها لم يخرج عنها من جهة المعير إلىٰ ضمان الدين في ذلك الشيء وإن كان يباع فيه كما سيأتي .

(والأظهر : أنه ضمان دين في رقبة ذلك الشيء ، فيشترط) علىٰ هذا : (ذكر جنس الدين وقدره وصفته) ومنها : الحلول والتأجيل ، (وكذا المرهون عنده في الأصح) لاختلاف الأغراض بذلك ، ولا يشترط واحد مما ذكر علىٰ قول العارية ، وإذا عين شيئاً من ذلك . . لم تجز مخالفته على القولين .

نعم ؛ لو عين قدراً فرهن بما دونه. . جاز، قال في «الروضة»: وإذا قلنا : عارية. . فله أن يرهن

الشرح الكبير (١/٤٤٦).

⁽۲) روضة الطالبين (٤٤/٤).

⁽٣) روضة الطالبين (٤٤/٤).

 ⁽٤) روضة الطالبين (٤/٤٤).

فَلَوْ تَلِفَ فِي بَدِ ٱلمُرْتَهِنِ. . فَلاَ ضَمَانَ وَلاَ رُجُوعَ لِلْمَالِكِ بَعْدَ فَبْضِ ٱلْمُرْتَهَنِ ، فَإِذَا حَلَّ ٱلدَّيْنُ أَوْ كَانَ خَالاً . . رُوجِعَ ٱلْمَالِكُ لِلْبَتِعِ ، وَيُبَاعَ إِذْ لَمْ يُفْضَ الدَّيْنُ ، ثُمَّ يَرْجِعُ ٱلْمَالِكُ بِمَا بِيعَ

٢

[في شروط المرهون به ولزوم الرهن]

شَرْطُ ٱلْمَرْهُونِ بِهِ كَوْنُهُ دَيْنَا ثَابِتاً لاَزِماً ، فَلاَ يُصِحُّ بِالْمَنْنِ الْمَغْصُوبَةِ وَالْمُسْتَعَارَةِ فِي ٱلأَصَحُ ،

عند الإطلاق بأي جنس شاء ، وبالحال والمؤجل^(١) ، قال في (التتمة ^{، ؛} لكن لا يوهنه بأكثر من قيمته ؛ لأن فيه ضرراً ، فإنه لا يمكنه فكه إلا بقضاء جميم الدين^(٢) .

(فلو تلف في يد المرتهن . . فلا ضمان) على الراهن ؛ لأنه لم يسقط الحق عن ذمته ، وعلى ولمارية : عليه الضمان ، ولا شيء على المرتهن بحال ، (ولا رجوع للمالك بعد قبض المرتهن) وعلى قول العارية : له الرجوع في وجه ، والأصح : لا رجوع ؛ وإلا . لم يكن لهلذا الرهن معنى ، وله قبل قبض المرتهن الرجوع على القولين ، (فإذا حل الدين أو كان حالاً . . روجع المالك يبيع ، ويباع إن لم يقض اللدين) من جهة الراهن أو المالك ؛ أي : على القولين وإن لم يأذن المالك ؛ أي : على القولين وإن لم يأذن المالك ، وعلى الوجه المرجوح بجواز الرجوع على قول العارية . . يتوقف البيع على الإذن ، ولا يرجع المالك) على الراهن (بما بيع به) على قول الضمان ، سواء بيع بقيمته أم بأكثر ، أم بأقل بقدر يتغابن الناس بمثله ، وعلى قول العارية : يرجع بقيمته إن بيع بها أو بأقل ، وكذا بأكثر عند الاكثرين ؛ لأن العارية بها تضمن ، وقال القاضي أبو الطبب وجماعة : يرجع بما بيع به ؛ لأنه ثمن ملكه ، قال الرافعي : وهذا احسن () ، زاد في « الروضة » : هذا هو الصواب ()

ate ate

(فصل : شرط المرهون به) ليصح الرهن (كونه ديناً ثابتاً لازماً ، فلا يصح) الرهن (بالعين المغصوبة والمستعارة) والمأخوذة بالسوم (في الأصح) لأنها لا تستوفئ من ثمن المرهون ، وذلك

⁽١) روضة الطالبين (٤/ ٥٢) .

⁽۲) انظر (روضة الطالبين) (۲/۶) .

⁽٣) الشرح الكبير (٤/٥٥٤).

⁽٤) روضة الطالبين (١/٤).

وَلاَ بِمَا سَيُقُرِضُهُ . وَلَوْ قَالَ : (أَقَرَضْنُكَ هَـٰئِهِ النَّرَاهِمَ وَارْنَهَنْتُ بِهَا عَبْدَكَ) ، فَقَالَ : (اَفْتَرَضْتُ وَرَهَنْتُ) ، أَوْ قَالَ : (بِعَنْكُهُ بِكَذَا وَارْنَهَنْتُ النَّوْبَ بِهِ) ، فَقَالَ : (اَشْتَرَيْتُ وَرَهَنْتُ) . . صَعَّ فِي الأَصَّحْ . وَلاَ يَصِعُّ بِنَجُومِ الْكِتَابَةِ ، وَلاَ بِجُعْلِ اللَّجِمَالَةِ قَبْلَ الْفَرَاغِ ، وَقِيلَ : يَجُوزُ بَعْدَ الشَّرُوعِ . وَيَجُوزُ بِالثَّمْنِ هُنَّةً الْخِيَارِ ،

مخالف لغرض الرهن عند البيع ، والثاني : ما يلتزم هذا الغرض ، وقاس الرهن بها على ضمانها لترد بجامع التوثق ، وفرق الأول بأن ضمانها لا يجر لو لم تتلف إلىٰ ضرر ، بخلاف الرهن بها ، فيجر إلىٰ ضرر دوام الحجر في المرهون ، وهذه المسائل خرجت عن الصحة بقوله : (ديناً) ، (ولا) يصح الرهن (بما سيقرضه) ولا بثمن ما سيشتريه ؛ لأنه وثيقة حق فلا يقدم على الحق كالشهادة ، وعن ذلك الداخل في الدين بـ(يجوز) احترز بقوله : (ثابتاً) .

(ولو قال : أقرضتك هاذه الدراهم وارتهنت بها عبدك ، فقال : اقترضت ورهنت ، أو قال : بعتكه بكذا وارتهنت الثوب به ، فقال : اشتريت ورهنت . . صح في الأصح) ، والثاني : لا يصح الرهن ؛ لتقدم أحد شقيه على ثبوت الدين ، والأول اغتفر ذلك ؛ لحاجة الوثيقة .

(ولا يصح) الرهن (بنجوم الكتابة) لأن الرهن للتوثق والمكاتب بسبيل من إسقاط النجوم متئ شاء ، فلا معنى لتوثيقها ، (ولا بجعل الجعالة قبل الفراغ) من العمل وإن شرع فيه ؛ لأن لهما فسخها فيسقط به الجعل وإن لزم الجاعل بفسخه وحده أجرة مثل العمل ، وعن العسائلين احترز بقوله : (لازماً) ، (وقبل : يجوز بعد الشروع) في العمل ؛ لانتهاء الأمر فيه إلى اللزوم ، ويصح بعد الفراغ من العمل قطعاً ؛ للزوم الجعل به .

(ويجوز) الرهن (بالثمن مدة الخيار) لأنه آيل إلى اللزوم، والأصل في وضعه: اللزوم بخلاف جعل الجعالة، وظاهر: أن الكلام حيث قلنا: ملك المشتري العبيع ليملك البائع الثمن كما أشار إليه الإمام، ولا شلك أنه لا يباع المرهون في الثمن ما لم تمض مدة الخيار، ودخلت المسألة في قوله: (لازماً) بتجوّز، ولا فرق في اللازم بين المستقر؛ كدين القرض وثمن العبيع المقبوض، وغير المستقر؛ كدين القرض، وغير المستقر؛ كثمن المبيع قبل قبضه والأجرة قبل استيفاء المنفعة، ويصح الرهن بالمنفعة المستحقة بإجارة الذمة، ويباع المرهون عند الحاجة وتحصل المنفعة من ثمنه، ولا يصح بالمنفعة في إجارة العبن.

ئَذِ**ئِ**ئِنَةُ

[اشتراط العلم بالمرهون به]

سكت الشيخان وغيرهما عن اشتراط كون المرهون به معلوماً مع ذكرهم اشتراط كون المضمون معلوماً في الجديد كما سيأتي ، وهما متقاربان ، وفي « الكفاية » : يشترط أن يكون معلوماً لهما ، فلو لم يعلمه أحدهما . لم يصح كما صرح به في « الاستقصاء ، (() ، قال الإسنوي : وفي « شرائط الأحكام » لابن عبدان وفي « الممين » لأبي خلف الطبري () .

李 李 李

(و) يجوز (بالدين رهن بعد رهن) وهو كما لو رهنهما به معاً .

(ولا يجوز أن يرهنه المرهون عنده بدين آخر في الجديد) ويجوز في القديم كزيادة الرهن ، وفرق الأول بأن الزيادة في الرهن شغل فارغ ، وفي الدين شغل مشغول ، وقوله : (المرهون) بالنصب : مفعول ثان ، (ولا يلزم) الرهن (إلا بقبضه) أي : المرهون كائناً (ممن يصح عقده) أي : من يصح منه عقد الرهن. . يصح منه القبض .

(وتجري فيه النيابة) كالعقد ، (لكن لا يستنيب راهناً) لأن الواحد لا يتولىٰ طرفي القبض ، (ولا عبده) لأن يده كيده ، ويصدق بالمأذون له والمدبر ، ومثله أم الولد ، (وفي المأذون له وجه) : أنه يصح استنابته ؛ لانفراده باليد والتصرف ، ودفع بأن السيد متمكن من الحجر عليه ، (ويستنيب مكاتبه) لاستقلاله باليد والتصرف كالأجنبي ، وصفة القبض هنا في العقار والمنقول كما سبق في (البيع) في (باب العبيع قبل القبض) .

(ولو رهنّ وديعَة عند مودع أَو مفصوباً عند غاصب. . لم يلزم) هنذا الرهن (ما لم يمض زمن إمكان قبضه) أي : المرهون ، (والأظهر : اشتراط إذنه) أي : الراهن (في قبضه) لأن البدكانت عن غير جهة الرهن ، ولم يقع تعرض للقبض عنه ، والثاني يقول : العقد مع ذي البديتضمن الإذن

کفایة النبیه (۹/ ۳۹۹).

⁽۲) انظر (المهمات » (۳۲۹ / ۵) .

في القبض ، (ولا يبرته ارتهانه عن الغصب) وإن لزم ، (ويبرته الإيداع في الأصح) لأنه ائتمان ينافي الضمان ، والارتهان توثق لا ينافي الضمان ؛ فإنه لو تمدئ في المرهون.. صار ضامناً مع بقاء الرهن بحاله ، ولو تعدى في الوديمة.. ارتفع كونها وديعة ، ومقابل الأصح قاس الإيداع على الارتهان .

(ويحصل الرجوع عن الرهن قبل القيض بتصرف يزيل الملك ؛ كهية مقبوضة) وإعتاق وبيع ، (وبرهن مقبوض وكتابة ، وكذا تدبيره في الأظهر) بناء علمي الأظهر : أن التدبير تعليق عتق بصفة ، وعلمي مقابله : أنه وصية لا يحصل الرجوع ، (وبإحبالها لا الوطء) من غير إحبال ، (والتزويج) إذ لا تعلق له بمورد الرهن ، بل رهن المزوجة ابتداء جائز .

(ولو مات العاقد) الراهن أو المرتهن (قبل القبض ، أو جن ، أو تخمر العصير ، أو أبق العبد) أي : قبل القبض في الثلاث أيضاً (. . لم يبطل الرهن في الأصح) أما يطلانه بالموت والجنون . . فلأنه عقد جائز فيرتفع بهما كالوكالة ، وأجاب الآخر (الأصح) أما يطلانه بالموت والجنون . . كالبيع في زمن الخيار ، وعلى هلذا : تقوم ورثة الراهن والمرتهن مقامهما في الإقباض والقبض ، كالبيع في زمن الخيار ، وعلى هلذا : تقوم ورثة الراهن والمرتهن مقامهما في الإقباض والقبض ، ويقعلهما من ينظر في مال المجنون برعاية المصلحة له ، وأما بطلان الرهن بالتخمر ، فلخروج المرهون عن المالية ، والنافي للبطلان يقول : ارتفع حكم الرهن بالتخمر ، وبانقلاب الخمر خلأ يعود الرهن ، وإياق العبد ملحق بالتخمر ؛ لأنه انتهى إلى حالة تمنع ابتداء الرهن ، ومسألة الموت نص فيها في « المختصر » على عدم البطلان بموت المرتهن ، ونقل نص آخر : أنه يبطل بموت الراهن ، وخرج من كل من المسألتين قول إلى الأخرى ، وقرر بعضهم النصين فيهما ، وقطع بعضم بعدم البطلان فيهما ، والتخريج أصح ، فإن قلنا : لا يبطل بالموت . فالجنون أولى ، أو يبطل به . ففي الجنون وجهان ، والإغماء كالجنون ، ولو تخمر العصير بعد القبض . بطل الرهن ؛ بمعنى : ارتفع حكمه ، فإن عاد خلاً . عاد الرهن ، ولا بطلان قطعاً في الموت أو الجنون أو الوجنون عبد القبض . بطل أو يعد القبض .

⁽١) المقصود به: الأصح .

وَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ الْمُغْيِضِ تَصَرُّفُ يُزِيلُ الْمِلْكَ - لَكِنْ فِي إِعْنَاقِهِ أَقُوَالٌ ، أَظْهَرُهَا : يَنْفُذُ مِنَ الْمُوسِرِ وَيَغْرَمُ قِيمَتُهُ يُومَ عِنْهِ رَهْنَا ، وَإِنْ لَمْ نَنْفِذُهُ فَاتَشَكَّ .. لَمْ يَنْفُذْ فِي الأَصَحُ ، وَلَوْ عَلَقُهُ بِصِفَةٍ فَوْجِدَتْ وَهُو رَهْنِّ .. فَكَالإِعْنَاقِ ، أَوْ يَعْدَهُ .. نَفَذَ عَلَى الصَّجِيحِ - وَلاَ رَهْنُهُ لِغَيْرِهِ ، وَلاَ التَّوْوِيعُ ، وَلاَ الإِجَارَةُ إِنْ كَانَ الدَّينُ حَالاً أَوْ يَبِحلُّ فَإِنْهَا ، وَلاَ الوَّطُءُ ، فَإِنْ وَطِيءَ .. فَلَوَلَدُ حُرِّ . وَفِي نَفُوذِ الإِسْتِياكِرِ أَقُوالُ الإِغْنَاقِ ، فَإِنْ لَمْ نُشْفِلَهُ فَأَنْفَكَ .. نَفَذَ فِي الأَصْعُ

(وليس للراهن المقبض تصرف يزيل الملك) كاليبع فلا يصح ، (لكن في إعتاقه أقوال ، أظهرها : ينفذ) بالمعجمة (من الموسر ، ويغرم قيمته يوم عقله) وتكون (رهناً) مكانه من غير عقد ، قاله الإمام () ، ولا ينفذ من المعسر ، والثاني : ينفذ مطلقاً ، ويغرم المعسر إذا أيسر القيمة وتكون رهناً ، والثالث : لا ينفذ مطلقاً ، (وإن لم ننفذه فانفك) الرهن بإبراء أو غيره (. . لم ينفذ في الأصح) ، والثاني : ينفذ ؛ لزوال المانم ، (ولو علقه) أي : على عتى المرهون (بصفة فوجدت وهو رهن . . فكالإعتاق) فينفذ العتى من الموسر . . . إلى أخر ما تقدم ، (أو) وجدت (بعده) أي : بعد فكاك الرهن (. . نفذ) المتن (على الصحيح) ، والثاني يقول : التعليق باطل كالتنجيز في قول ، (ولا رهنه لغيره) أي : غير المرهون عنده ، (ولا التزويج) فإنه ينقص المرهون ويقلل الرغبة فيه ، قال في الروضة » : فلو خالف فزوج العبد أو الأمة المرهونين . فالتكاح باطل ، صحح به القاضي أبو الطبب ") (ولا الإجارة إن كان الدين حل بعد مدتها أو مع فراغها . فتجوز الإجارة ، ويجوز للمرتهن مطلقاً ، ولا يطل الرهن ، (ولا الوطء) لخوف الحبل فيمن تحبل ، وحسماً للباب في غيرها ، (فإن وطىء) فأحبل (. . فالولد حر) نسبب ولا قيمة عليه ولا حد ولا مهر ، وعليه أرش البكارة إن اقتضها ، فإن شاء . . جعاله رهناً ، وإن شاء . قضاء من الدين .

(وفي نفوذ الاستيلاد أقوال الإعتاق) أظهرها : نفوذه من الموسر ، فيلزمه قيمتها وتكون رهناً مكانها ، فإن لم ينفذ. . فالرهن بحاله ، ولا تباع حاملاً ؛ لحرية حملها ، (فإن لم ننفذه فانفك) الرهن من غير بيع (. . نفذ) الاستيلاد (في الأصح) والفرق بينه وبين الإعتاق : أن الإعتاق قول يقتضي العتق في الحال ، فإذا رد . . لغا ، والاستيلاد فعل لا يمكن رده ، وإنما يمنع حكمه في الحال لحق الغير ، فإذا زال حق الغير . ثبت حكمه .

⁽١) نهاية المطلب (٦/ ١٠٥).

⁽٢) روضة الطالبين (٤/ ٧٤) .

فَلَوْ مَاتَتْ بِالْوِلاَدَةِ.. غَرِمَ قِيمَتَهَا رَهْنَا فِي الأَصَحِّ. وَلَهُ كُلُّ الْنِفَاعِ لاَ يَنْفُصُهُ كَالرُّهُوبِ وَالشَّكُنْىٰ، لاَ النِّنِاءُ وَالْفِرَاسُ ، فَإِنْ فَعَلَ.. لَمْ يُقَلَعْ قَبَلَ الأَجَلِ ، وَبَعْنَهُ يُفْلُمُ إِنْ لَمْ نَفَ الأَرْضُ بِالدَّنِينِ وَزَادَتْ فِي ، ثُمَّ إِنْ أَمْكَنَ الاِنْتِفَاعُ بِنَثْيِ اسْيِرْدَادِ.. لَمْ يَسْتَرِدَّ، وَإِلاَّ.. فَيْسَتِرِدُّ ، وَيُشْهِدُ إِنِ اتَّهَمَهُ ، وَلَهُ بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ مَا مَنْفَنَاهُ . وَلَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ نَصُوْفِ الرَّاهِينِ ، فَإِنْ نَصَرِّفَ جَامِلاً بِيرُجُوعِدِ.. فَكَتَصَرُّفِ وَكِيلٍ جَهِلَ عَزْلُهُ . وَلَوْ أَذِنَ فِي بَيْمِو لِيُعَجَّلَ الْمُؤَجَّلَ مِنْ ثَمَةِهِ.. لَمْ يَصِعَ النَّبِمُ ، وَكَذَا لَوْشَرَطَ

. (فلو ماتت بالولادة) والتفريع علىٰ عدم التنفيذ (. . غرم قيمتها) وتكون (رهناً) مكانها (في الأصح) لأنه تسبب في هلاكها بالإحبال من غير استحقاق ، والثاني : لا يغرم ، وإضافة الهلاك إلىٰ علل تقتضى شدة الطلق أقرب من إضافته إلى الوطء .

(وله كل انتفاع لا ينقصه) أي : المرهون (كالركوب والسكفي) وفي ذلك حديث البخاري :
« الظهر يركب بنفته إذا كان مرهوناً $^{(1)}$ ، (لا البناء والغراس) فإنهما ينقصان قيمة الأرض (فإن فعل) ذلك (. . لم يقلع قبل) حلول (الأجل ، وبعده . . يقلع إن لم تف الأرض) أي : قيمتها
(باللدين وزادت به) أي : بالقلع ، (ثم إن أمكن الانتفاع) بالمرهون (بغير استرداد . . لم يسترد)
كان يكون عبداً له حوفة يعملها في يد المرتهن فلا يسترد لمعالمها ويسترد للخدمة ، (وإلا) أي : وإن لم يمكن الانتفاع به بغير استرداد (. . . فيسترد) كأن تكون داراً فتسكن ، أو دابة فتركب ، ويرهما وعبد المخدمة إلى المرتهن ليلاً ، (ويشهد) المرتهن على الراهن بالاسترداد للانتفاع شاهدين (إن اتهمه) فإن وثق به . . فلا حاجة إلى الإشهاد ، (وله بإذن المرتهن ما منعناه) من التصوف والانتفاع فيحل الوطء ، فإن لم تحبل . . فالرهن بحاله ، وإن أحبل أو اعتق أو باع . . نفذت وبطل الرهن .

(وله) أي : للمرتهن (الرجوع) عن الإذن (قبل تصرف الراهن ، فإن تصرف جاهلاً برجوعه . فكتصرف وكيل جهل عزله) من موكله فلا ينفذ تصرفه في الأصح .

(ولو أذن في بيعه؛ ليعجل المؤجل من ثمنه) أي : لهانما الغرض ؛ بأن شرطه كما في " المحرر " وغيره^(٢) (. . لم يصح البيع) لفساد الإذن بفساد الشرط ، (وكذا لو شرط) في الإذن في بيعه

⁽١) صحيح البخاري (٢٥١٢) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٢) المحرر (ص١٦٨).

رَهْنَ ٱلثَّمَن فِي ٱلأَظْهَر .

والمنظمة المنظمة

[فيما يترتب علىٰ لزوم الرهن]

(رهن الثمن) مكانه . لم يصح البيح (في الأظهر) لما ذكر ، وفساد الشرط بجهالة الثمن عند الإذن ، والثاني : يصح البيع ويلزم الراهن الوفاء بالشرط ، ولا تضر الجهالة في البدل ، فكما انتقل الرهن إليه في الإتلاف شرعاً . . جاز أن ينتقل إليه شرطاً ، وسواء كان الدين حالاً أم مؤجلاً .

* * *

(فصل : إذا لزم الرهن.. فاليد فيه) أي : المرهون (للمرتهن ، ولا تزال إلا للانتفاع كما سبق) ثم يرد إليه ليلاً كما مر ، وإن كان العبد ممن يعمل ليلاً كالحارس.. رد إليه نهاراً ، وقد لا تكون اليد للمرتهن كما في رهن العبد المسلم عند كافر ، والجارية الحسناء عند أجنبي بالصفة الآتية ، فيصح الرهن في ذلك على الراجح ، ويجعل العبد في يد عدل ، والجارية عند امرأة ثقة إن لم يكن عند المرتهن زوجته أو جاريته أو نسوة يؤمن معهن الإلمام بالمرهونة .

(ولو شرطا) أي: الراهن والمرتهن (وضعه) أي: المرهون (عند عدل. . جاز) وفي
«الروضة » كـ اصلها »: في يد ثالث () ، وهو صادق بغير عدل ، وسيأتي عنهما ما يدل على
جواز الوضع عنده ، (أو عند النين ونصا على اجتماعهما على حفظه أو الانفراد به) أي: أن لكل
منهما الانفراد بحفظه (. . فذلك) ظاهر : أنه يتبع الشرط فيه ، (وإن أطلقا . . فليس لأحدهما
الانفراد) بحفظه (في الأصح) فيجملانه في حرز لهما كما في النص على اجتماعهما ، والثاني :
يجوز الانفراد ؛ لمشقة الاجتماع ، وعلى هذلا : إن اتفقا على كونه عند أحدهما . فذلك ، وإن
تنازعا وهو مما ينقسم . . فسم وحفظ كل واحد منهما نصفه ، وإن لم ينقسم . . حفظه هذا المذ

(ولو مات العدل) الموضوع عنده (أو فسق . . جعلاه حيث يتفقان) أي : عند عدل يتفقان عليه،

⁽١) روضة الطالبين (٤/ ٨٦) ، الشرح الكبير (٤٩٨/٤) .

وَإِنْ تَشَاعًا.. وَضَعَهُ الْخَاكِمُ عِنْدَ عَدَل! وَيَسْتَجِقُ بَيْعَ اَلْمَرْهُونِ عِنْدَ الْخَاجَةِ، وَيُقَدَّمُ الْمُدَّتِهِنُ بَيْعَ الْمَرْهُونِ عِنْدَ الْخَاجَةِ، وَيُقَدَّمُ الْمُدَّتِهِنَ بِقَادِنَ لَمْ يَأْذَنُ.. قَالَ لَهُ الْخَاكِمُ : (تَأَذَذُ أَوْ تَبْرَىءُ) . وَلَوْ طَلَبَ الْمُرْتَهِنَ بَيْعَهُ فَلَنِي الرَّافِينِ.. اَلْزَمَةُ الْفَاضِي قَضَاءَ الدُّيْنِ أَوْ بَيْعَهُ ، وَلَوْ بَاعَهُ الْمُرْتَهِنَ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ.. فَالأَصَحُ : أَنَّهُ إِنْ بَاعَ الْمُعْرِقِينَ مَا اللَّهُنِ أَوْ يَبْعَهُ المُرْتَهِنَ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ.. فَالأَصَحُ : أَنَّهُ إِنْ بَاعَ يَحْضُرَتِهِ.. صَحَّ ، وَإِلَّا .. فَلاَ . وَلَوْ شُرِطَ أَنْ بَيِيعَهُ الْغَدَلُ.. جَازَ ، وَلاَ نُشْيَرُطُ مُرَاجَعَةُ النَّوْفِي الرَّامِينِ فِي الأَصَحِ

(ويستحق بعع المبرهون عند الحاجة) بأن حل الدين ولم يوف ، (ويقدم المبرتهن بثمنه) علىٰ سائر الغرماء ، (ويبيعه الراهن أو وكيله بإذن المبرتهن ، فإن لم يأذن. . قال له الحاكم : تأذن أو تبرىء) هو بمعنى الأمر ؛ أي : ائذن في بيعه أو أبرئه ؛ كما في " الروضة » و" أصلها »^{77 .}

(ولو طلب المرتهن بيعه فأبى الراهن . . الزمه القاضي قضاء الدين أو بيعه ، فإن أصر . . باعه الحاكم) وقضى الدين من ثمنه ، (ولو باعه المرتهن بإذن الراهن . . فالأصح : أنه إن باع بعضرته . . صح) البيع ، (وإلا . فلا) يصح بيعه ؛ لأنه يبيعه لغرض نفسه فيتهم في الاستعجال وترك النظر في الغيبة دون الحضور ، والثاني : يصح مطلقاً ؛ كما لو أذن له في بيع مال آخر ، والثالث : لا يصح مطلقاً ؛ لأن الإذن له فيه توكيل فيما يتعلق بحقه ، ولو قال : بعه بكذا انتفت التهمة . . فيصح البيع على غير الثالث ، ولو قال : بعه واستوف حقك من ثمنه جاءت التهمة . . فلا يصح البيع على غير الثاني ، ولو كان الدين مؤجلاً وقال : بعه . صح البيع جزماً .

(ولو شرط) بضم أوله (أن يبيعه العدل) عند المحل (. . جاز) هنذا الشرط ، (ولا تشترط مراجعة الراهن) في البيع (في الأصح) لأن الأصل : دوام الإذن ، والثاني : يشترط ؛ لأنه قد يريد قضاء الدين من غيره ، أما المرتهن . فقال العراقيون : تشترط مراجعته قطعاً ؛ فربما أمهل أو أبراً ، وقال الإمام : لا خلاف أنه لا يراجع ؛ لأن غرضه توفية الحق^(٣) ، ولو عزل الراهن العدل قبل

⁽١) روضة الطالبين (٤/ ٨٧) ، الشرح الكبير (٤٩٩/٤) .

⁽٢) روضة الطالبين (٨٨/٤) ، الشرح الكبير (٤/ ٥٠٠) .

⁽٣) نهاية المطلب (٦/ ١٨٣) .

فَإِذَا بَاغَ . فَالنَّمَنُ عِنْدَهُ مِنْ ضَمَانِ الرَّاهِنِ حَتَّى يَقْبِضَهُ الْمُرْتَهِنُّ . وَلَوْ تَلِفَ نَمَنَهُ فِي بِدِ الْمَدَّلِ ثُمُّ السَّضِقَّ الشَرْهُونُ : فَإِنْ شَاءَ الْمُشْتَرِي . . رَجَعَ عَلَى الْمَدَّلِ ، وَإِنْ شَاءَ . عَلَى الرَّاهِنِ ، وَالْقَرَارُ عَلَيْهِ . وَلاَ بَبِيعُ الْمَدْلُ إِلاَّ بِشَكِنِ مِلْهِ حَالاً مِنْ نَقْدٍ بَلَيْهِ ، فَإِذْ زَادَ رَاغِبٌ قَبْلَ الْيُفْضَاءِ الْخِيَارِ . فَلَيْضَتْخُ وَلَيْبِعُهُ . وَمُؤْنَةً الْمُرْهُونِ عَلَى الرَّاهِنِ ، وَيُخْبُرُ عَلَيْهَا لِحَقُ الْمُرْتَهِنِ عَلَى ** ** ** وَعَالِمَا الْعَلَيْمُ مَا أَوْمُ الْمُورُّةُ الْمُورُّهُ وَاللَّهُ عَلَى الرَّاهِنِ ، وَيُخْبَرُ عَلَيْهَا لِحَقَّ الْمُرْتَهِنِ عَلَى

البيع . . انعزل ، ولو عزله المرتهن . . لم ينعزل ، وقيل : ينعزل ؛ لأنه يتصرف لهما ، ولا خلاف أنه لو منعه من البيع . . لم يبع .

(فإذا باع) العدل وقبض الثمن (. . فالثمن عنده من ضمان الراهن حتىٰ يقبضه المرتهن) وهو أمين فيه ، فإن ادعىٰ تلفه . . قبل قوله بيمينه أو تسليمه إلى المرتهن فأنكر . . فالقول قوله بيمينه ، فإذا حلف . . أخذ حقه من الراهن ورجع الراهن على العدل وإن كان أذن له في التسليم .

(ولو تلف ثمنه في يد العدل ثم استحق المرهون) المبيع : (فإن شاء المشتري. . رجع على العدل ، وإن شاء . . على الراهن ، والقرار عليه) فيرجع العدل الغارم عليه ، ولو مات الراهن فأمر الحاكم العدل ببيعه فتاع وتلف الثمن ثم استحق المبيع . . رجع المشتري في مال الراهن ، ولا يكون العدل طريقاً في الفسمان ؛ لأنه نائب الحاكم وهو لا يضمن ، وقبل : يكون طريقاً كالوكيل .

(ولا يبيع العدل) المرهون (إلا بشمن مثله حالاً من نقد بلده) كالوكيل ، فإن أخل بشيء من هذا الشروط . لم يصح البيع ، والمراد بـ (النقص عن ثمن المثل) : النقص بما لا يتغابن به الناس ، فالنقص بما يتغابنون به لا يضر ؛ لتسامحهم فيه ، (فإن زاد راغب قبل انقضاء العجبار . فليضخ وليبعه) فإن لم يفعل . انفسخ في الأصح ، وعدل عن قول « المحرر » : كالشرط قبل التغرق () إلى ما ذكره ؛ ليعم خياري المجلس والشرط كما ذكره في « الروضة » قال فيها : ولو زاد الراغب بعد النقضاء الخيار . . فلا أثر للزيادة () .

(ومؤنة المعرهون) التي بها يبقئ ؛ كنفقة العبد وكسوته وعلف الدابة ، وفي معناها : سقي الاشجار وجداد الثمار وتجفيفها ورد الآبق ، وأجرة مكان الحفظ (على الراهن ، ويجبر عليها لحق المرتهن على الصحيح) والثاني : لا يجبر عند الامتناع ، ولكن يبيع القاضي جزءاً منه فيها بحسب الحاجة .

⁽١) المحرر (ص١٦٩).

⁽٢) روضة الطالبين (٩٣/٤) .

ولا بُهْنَعُ الرَّامِنُ مِنْ مَصْلَحَةِ الْمُرْهُونِ ؛ كَفَصْدٍ وَحِكَامَةٍ . وَهُوَ أَمَانَةٌ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ ، وَلَا يَسْفُطُ بِنَلْفِ شَيِّ مِنْ دَنِيْهِ . وَحُكُمْ فَاسِدِ الْعُقُودِ خُكُمُ صَحِيحِهَا فِي الضَّمَانِ . وَلَوْ شَرَطَ كَوْنَ الْمُرَهُونِ مَبِيعاً لَهُ عِنْدَ الْخُلُولِ . . فَسَدًا . وَهُو قَبْلَ الْمُحِلُّ أَمَانَةٌ ، ويُصَدُّقُ الْمُرْتَهِنُ فِي دَعْوَى التَّلْفِ بِيَمِيتِهِ ، وَلاَ يُصَدِّقُ فِي الرَّهُ عِنْدُ الْكُثَرِينَ . وَلَوْ وَطِيءَ الْمُرْتِهِنُ الْمُرَهِ فَرَانٍ ، وَلاَ بُهْبَلُ فَوْلُهُ : جَهِلْتُ تَخْوِيمَهُ إِلاَّ أَنْ يَقْرُب إِسْلاَمُهُ ، أَوْ يَشْأَ بِبَادِيَةٍ بَعِيدَةٍ عَنِ

(ولا يمتع الراهن من مصلحة السرهون ؛ كفصد وحجامة) ومعالجة بالأدوية والمراهم ،
 ولا يجبر عليها .

(وهو أمانة في يد المرتهن) لا يلزمه ضمانه إلا إذا تعدى فيه أو امتنع من رده بعد البراءة من الدين ، (ولا يسقط بتلفه شيء من دينه) كموت الكفيل بجامع التوثق .

(وحكم فاسد العقود. . حكم صحيحها في الضمان) وعدمه ؛ فالمقبوض ببيع فاسد. . مضمون ، وبهبة فاسدة . غير مضمون .

(ولو شرط كون المرهون مبيعاً له عند الحلول. . فسدا) أي : الرهن والبيع ؛ لتأقيت الوهن وتعليق البيع .

(وهو) أي : المرهون في هناه المسألة (قبل المحل) بكسر الحاء ؛ أي : وقت الحلول (أمانة) وبعده مضمون ، (ويصدق المرتهن في دعوى التلف بيمينه) أي : من غير أن يذكر سبب التلف، فإن ذكره.. ففيه التفصيل الآمي في (الوديمة) كما أشار إليه الرافعي^(١) وأسقطه من "الروضة»، (ولا يصدق في) دعوىٰ (الرد) إلى الراهن (عند الأكثرين) وقال غيرهم : يصدق بيمينه .

ولو وطىء المرتهن المرهونة) من غير إذن الراهن (بلا شبهة.. فران) فعليه الحد ، ويجب المهر إن أكرهها ، بخلاف المطاوعة ، (ولا يقبل قوله : جهلت تحريمه) أي : الوطء ، (إلا أن يقرب إسلامه أو ينشأ ببادية بعيدة عن العلماء) فيقبل قوله ؛ لدفع الحد ، ويجب المهر ، وقوله : (بلا شبهة) احترز به عما إذا ظنها زوجته أو أمته.. فلا حد عليه ، ويجب المهر ، وقوله : (فزان) أي : فهو زان كما في (الممحرر) "؟ جواب (لو) بمعنىٰ (إن) مجردة عن زمان ، وتقدم نحو أول الباب ، وهو كثير في (المنهاج ، وغيره .

⁽١) الشرح الكبير (٢٤/٥٠٩).

⁽۲) المحرر (ص١٦٩).

وَإِنْ وَطِيءَ بِإِذِنِ الرَّاهِنِ.. قُبِلَ دَعْوَاهُ جَهْلَ التَّحْرِيمِ فِي الْأَصَحُّ فَلاَ حَدَّ ، وَيَجِبُ الْمَهُوُ إِنْ أَكُوهَا ، وَالْذَكْفَ الْمَرْهُونَ وَقَبَضَ بَدَلَهُ.. صَارَ وَالْمَصْلُمُ فِي الْأَصَدِّ ، وَلَوْ أَنْكَفَ الْمَرْهُونَ وَقَبَضَ بَدَلُهُ.. صَارَ رَهْنَا ، وَالْمُحْشِمُ فِي النَّبَدَلِ الرَّاهِنُ ، فَإِنْ لَمْ يُخَاصِمْ .. لَمْ يُخَاصِمُ النَّرْتَهِنُ فِي الأَصَحِّ ، فَلَوْ وَجَبَ قِصَاصٌ . . أَنْصَلُ الرَّاهِنُ وَفَاتَ الرَّهُنُ ، فَإِنْ وَجَبَ الْمَالُ بِمَقْوِهِ أَنْ بِجَنَايَةِ خَطَلٍ .. لَمْ يَحْوَمُ عَنْهُ وَلاَ إِبْرًاءُ الْمُرْتَهِنِ الْحَانِيَ . وَلاَ يَسْرِي الرَّمْنُ إِلَىٰ زِيَادَتِهِ الْمُنْفَصِلَةِ ؛ كَتَمَو يَصِحَّ عَفُوهُ عَنْهُ وَلاَ إِبْرًاءُ الْمُرْتَهِنِ الْجَانِيَ . وَلاَ يَسْرِي الرَّمْنُ إِلَىٰ زِيَادَتِهِ الْمُشْفَصِلَةِ ؛ كَتَمَو

(وإن وطيء بإذن الراهن. قبل دعواه جهل التحريم) مطلقاً (في الأصح) لأنه قد يخفى، والثاني : لا يقبل إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام ، أو في معناه ، وعلى القبول (فلا حد) عليه ، (ويجب المهر إن أكرهها) وفي قول حكاه في « المحرر » وجهاً : لا يجب^(۱) ؛ لإذن مستحقه ، ودفع بأن وجوبه حق الشرع فلا يؤثر فيه الإذن ؛ كما أن المفرضة تستحق المهر بالدخول ، ولو طاوعته . لم يجب مهر جزماً ، (والولد حر نسبب ، وعليه قيمته للراهن) وكذا حكمه في صورتي انتفاء الحد السابقتين .

(ولو أتلف المرهون وقبض بدله . . صار رهناً) مكانه ، وجعل في يد من كان الأصل في يده من المرهون وقبض بدله . . صار رهناً) مكانه ، وجعل في يده من المرتهن أو العدل وقبل : يحكم ، وإنما يمتنع رهن الدين ابتداء ، قال في * الروضة » : الثاني أرجح ، وبالأول قطع المراوزة ^(٢) ، (والخصم في البدل الواهن ، فإن لم يخاصم) فيه (. . لم يخاصم المرتهن في الأصح) وفي * الروضة » كد اصلها » حكاية الخلاف قولين (^{٣)} ، وإذا خاصم الراهن . فللمرتهن حضور خصومته ؛ لتعلق حدّه بالمأتدة .

(فلو وجب قصاص) في المرهون المتلف كالعبد (. . اقتص الراهن) أي : له ذلك ، (وفات الرهن) لفرات محله من غير بدل ، (فإن وجب المال بعفوه) عن القصاص على مال (أو بجناية خطإ . لم يصمح عفوه عنه) لحق المرتهن ، (ولا) يصح (إبراء المرتهن الجاني) لأنه ليس بمالك ، ولا يسقط بإبرائه حقه من الوثيقة في الأصح .

(ولا يسري الرهن إلىٰ زيادته) أي : المرهون (المنفصلة ؛ كثمر وولد) وبيض ، بخلاف

⁽١) المحرر (ص١٦٩).

⁽٢) روضة الطالبين (٤/ ١٠٠) .

⁽٣) روضة الطالبين (١٠٠/٤) ، الشرح الكبير (١٣/٤ ٥) .

فَلَوْ رَهَنَ حَامِلاً وَحَلَّ ٱلأَجَلُ وَهِيَ حَامِلٌ. . بِيعَتْ ، وَإِنْ وَلَدَتُهُ. . بِيعَ مَعَهَا فِي الأظْهَرِ ، وَإِنْ كَانَتْ حَامِلاً مِنْدُ النَّبِيْعِ دُونَ الرَّهْنِ . . فَالْوَلَدُ لَيْسَ بِرَهْنِ فِي الأَظْهَرِ .

فِصُّنَاكُنَّ [في جناية المرهون]

جَنَى اَلْمَوْهُونُ.. قُدُمَ الْمُجْنِيُّ عَلَيْهِ ، فَإِنِ اتْفَصَّ أَوْ بِيعَ لَهُ.. بَطَلَ الرَّهْنُ ، وَإِنْ جَنَى عَلَىٰ سَتِيْدِهِ فَاقْتُصَّ.. بَطَلَ ، وَإِنْ عُنِيَ عَلَى مَالٍ.. لَمْ يَثَبُّتْ عَلَى الصَّحِيحِ قَبَقَىٰ رَهْناً

المتصلة ؛ كسمن العبد وكبر الشجرة فيسري الرهن إليها ، (فلو رهن حاملاً وحل الأجل وهي حامل. . بيعت) كذلك ؛ لأنا إن قلنا : الحمل يعلم . . فكأنه رهنهما ، وإلا . . فقد رهنها ، والحمل محض صفة ، (وإن ولدته . . بيع معها في الأظهر) بناء على أن الحمل يعلم فهو رهن ، والثاني : لا يباع معها ؛ بناء على أن الحمل لا يعلم فهو كالحادث بعد العقد ، (وإن كانت حاملاً عند البيع دون الرهن . . فالولد ليس برهن في الأظهر) بناء على أن الحمل يعلم ويتعذر بيعها ؛ لأن استناء الحمل متعذر ولا سبيل إلى بيعها حاملاً ، وتوزيع الثمن على الأم والحمل ؛ لأن الحمل لا تعرف قيمته ، والثاني يقول : تباع حاملاً ؛ بناء على أن الحمل لا يعلم فهو كزيادة متصلة .

* * *

(فصل) إذا (جنى المرهون) على أجني بالقتل (. . قدم المجني عليه) لأن حقه متعين في الرقبة ، بخلاف حق المرتهن ؛ لتعلقه بالذمة والرقبة ، (فإن اقتص) وارث المجني عليه (أو بيع) المرهون (له) أي : لحقه ؛ بأن أوجبت الجناية مالاً أو عفا على مال (. . بطل الرهن) فلو عاد المبيع إلى ملك الراهن . لم يكن رهنا ، (وإن جنى) المرهون (على سيده) بالقتل (فاقتص) المبيع إلى ملك الراهن . . لم يكن رهنا ، (وإن جنى) المرهون (على سيده) بالقتل (. . لم يثبت على بضم التاء منه (. . بطل) الرهن ، (وإن عقي على مال) أو كانت الجناية خطأ (. . لم يثبت على الصحيح) لأن السيد لا يثبت له على عبده مال (فيبقي رهنا) كما كان ، والثاني : يثبت المال ويتوصل به إلى فك الرهن ، وفي « الروضة » كـ أصلها » حكاية الخلاف قولين () ، وعبر في « المحرد » : بـ (الأصح) () ومعلوم : أن الجناية على السيد أو الأجنبي بغير القتل لا تبطل الرهن .

⁽١) روضة الطالبين (٢٤/١٠١)، الشرح الكبير (١٧/٤).

⁽٢) المحرر (ص١٧٠).

وَإِنْ فَكَلَ مَرْهُونا لِسَئِيهِ عِنْدُ آخَرَ فَاقْتَصَّ. بَعْلَلَ الرَّهْنَانِ . وَإِنْ وَجَبِ مَانٌ . بَعَلَقَ بِهِ حَقُّ مُرْتَهِنِ الْقَتِيلِ فَيْبَاعُ وَتَمَنَّهُ رَهْنٌ ، وَقِيلَ : يَصِيرُ رَهْنا ، فَإِنْ كَانَا مَرْهُونَيْنِ عِنْدَ شَخْصِ بِدَيْنٍ وَاحِدٍ.. نَقَصَبَ الْوَلِيْقَةُ ، أَوْ بِدَيْنَئِنِ وَفِي نَقْلِ الْوَلِيْقَةِ غَرَضٌ . . نُقِلَتْ . وَلَوْ تَلِفَ الْمَرْهُونُ بِآفَةِ . . بَطَلَ . وَيَنْفَلُكُ بِفَسَخِ الْمُرْتَقِنِ وَبِالْتَرَاءَةِ مِنَ الدَّيْنِ ، فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ مِنْهُ . . لَمْ يَنْفَكَ شَيْءٌ مِنَ الرَّهْنِ . . . مِنَا لَكُنْ مِنْ مَنْ عَلَى مُنْ مَا لَمُونَقِنِ وَبِالْتَرَاءَةِ مِنَ الدَّيْنِ ، فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ مِنْهُ . . لَمْ يَنْفَكَ شَيْءٌ

(وإن قتل) المرهون (مرهوناً لسيده عند آخر فاقتص) السيد (.. بطل الرهنان) جميماً. (وإن وجب مال) بأن قتل خطأ أو عفي على مال (تعلق به حق مرتهن القتيل) والمال متعلق برقبة القاتل (.. فيباع وثمنه رهن ، وقيل : يصير) نفسه (رهناً) ودفع بأن حق المرتهن في ماليته لا في عينه ، وعلى الثاني : يُتقل إلى يده ، هنذا إن كان الواجب أكثر من قيمة القاتل أو مثلها ، فإن كان ألى منها .. بيع من القاتل جزء بقدر الواجب ويكون ثمنه رهناً ، أو صار الجزء رهنا على الخلاف ، ومحله : إذا طلب مرتهن القتيل البيع وأبى الراهن ، وفي العكس . يباع جزماً ، ولو اتفقا على عدم البيع .. قال الإمام : ليس لمرتهن القاتل طلب البيع أن ؟ أي : لأنه لا فائدة له في ذلك ، وأشار

الرافعي إلىٰ أنه قد يقال: له ذلك ؛ لتوقع راغب بالزيادة (٢) ، وسكت عليه في " الروضة " .

(فإن كانا) أي : القاتل والمقتول (مرهونين عند شخص بدين واحد. نقصت الوثيقة) ولا جابر ، (أو بدينين) ووجب المال متعلقاً برقبة القاتل (وفي نقل الوثيقة) به إلىٰ دين القتيل ولا جابر ، أو يدينين) ووجب المال متعلقاً برقبة القاتل (وفي نقل الوثيقة) به إلىٰ دين القتيل (هنا على الخلافة السابق ، وإن لم يكن غرض في نقل الوثيقة . لم تنقل ، فإذا كان أحد الدينين حالاً و الآخر مؤجلاً . للمرتهن التوثق بالقاتل لدين القتيل ، فإن كان هو الحال . فالفائدة : المتغاؤه من ثمن القاتل في الحال أو المؤجل ؛ فقد توثق ، ويطالب بالحال ، وإن اتفق الدينان في القدل الدين أو مساوية لها . لم تنقل الوثيقة ؛ لعدم الفائدة ، وإن كانت قيمة القاتل أكثر . . نقل منه قدر قيمة القتيل .

(ولو تلف المرهون بآفة) سماوية (. . بطل) الرهن .

(وينفك) الرهن (بفسخ المرتهن) وحده أو مع الراهن ، (وبالبراءة من الدين) بقضاء أو إبراء أوحوالة أو غيرها ، (فإن بقي شيء منه . . لم ينفك شيء من الرهن) أي : المرهون ؛

نهاية المطلب (٢٠١/٦).

⁽٢) الشرح الكبير (٤/ ٥٢٠).

وَلَوْ رَهَنَ نِصْفَ عَلِدٍ بِدَيْنِ وَنِصْفَهُ بِآخَرَ فَبَرِىءَ مِنْ أَحِدِهِمَا. . ٱنْفَكَّ قِسْطُهُ ، وَلَوْ رَهَنَاهُ فَبَرِىءَ أَحَدُهُمَا. . ٱنْفَكَ نَصِيبُهُ .

فظننك

[في الاختلاف في الرهن وما يتعلق به]

لأنه وثيقة بجميع أجزاء الدين .

(ولو رهن نصف عبد بدين ونصفه بآخر فبرىء من أحدهما . . انفك قسطه) لتعدد العقد ، (ولو رهناه) بدين (فبرىء أحدهما) مما عليه (. . انفك نصيبه) لتعدد من عليه الدين ، ولو رهنه عند اثنين فبرىء من دين أحدهما . انفك قسطه ؛ لتعدد مستحق الدين .

袋

(فصل) إذا (اختلفا في الرهن) أي : أصله ؛ كان قال : رهنتني كذا فأنكر ، (أو قدره) أي : الرهن بمعنى المرهون ؛ كأن قال : رهنتني الأرض بأشجارها ، فقال : بل وحدها ، أو تعييته ؛ كهذا العبد فقال : بل بألف (. . صدق كهذا العبد فقال : بل مألف الثوب ، أو قدر المرهون به ؛ كبألفين فقال : بل بألف (. . صدق الراهن بيميته) وإطلاقه على المنكر بالنظر للمدعي ، وقوله : (إن كان رهن تبرع) قيد في التصديق ، (وإن شرط) الرهن المختلف فيه بوجه مما ذكر (في بيع . . تحالفا) كسائر صور البيع إذا اختلف فيها .

(ولو ادعىٰ أنهما رهناه عبدهما بمئة) وأقبضاه (وصدقه أحدهما. . فنصيب المصدق رهن بخمسين ، والقول في نصيب الثاني قوله بيمينه ، وتقبل شهادة المصدق عليه) فإن شهد معه آخر أو حلف المدعي. . ثبت رهن الجميع .

(ولو اختلفا في قبضه) أي : المرهون : (فإن كان في يد الراهن أو في يد المرتهن وقال الراهن : غصبته . . صدق بيمينه) لأن الأصل : عدم لزوم الرهن وعدم إذنه في القبض ، (وكذا إن قال : أقبضته عن جهة أخرىٰ) كالإعارة والإجارة والإيداع . . يصدق بيمينه (في الأصح) لأن الأصل : وَلَوْ اَقَوْ بِقَبْضِهِ ثُمَّ قَالَ : (لَمْ يَكُنْ إِفْرَارِي عَنْ حَقِيقَةٍ).. فَلَهُ تَخْلِيفُهُ ، وَقِيلَ : لاَ يُحَلَّفُهُ إِلاَّ الْذَيْلَةُ بِهِ وَلَوْ قَالَ أَحَدُّهُمَا : (جَمَى الْذَيْلَةُ) . وَلَوْ قَالَ أَحَدُّهُمَا : (جَمَى الْمُنْرَمُونُ) ، وَأَنْكُرَ الآخَرُ.. صُدْقَ الْمُنْكِرُ بِيَعِينِهِ . وَلَوْ قَالَ الرَّاهِمُ : (جَمَٰى قَبْلَ الشَّغِينِ).. فَالأَظْهُرُ : تَصْدِيقُ المُمْرَعِينِ بِيَحِينِهِ فِي إِنْكَارِهِ ، وَالأَصَحُّ : أَنَّهُ إِذَا حَلْفَ . . غَرَمُ الرَّاهِمُ لِلْمُخِينُ عَلَيْهِ ، وَأَنَّهُ يَغْرَمُ الأَقَلُّ مِنْ قِيمَةِ الْخَبْيِ وَأَرْضِ الْجِنَاتِيةِ ، وَأَنَّهُ لَوْ نَكُلَ اللهِ وَالْمِنَ اللهِ وَالْمِنَ عَلَى الدَّهِينِ ، وَإِنَّا لَيْعَلِقُ مَا الْجَنْلَ عَلَى الرَّاهِينِ ، وَإِنَّا لَمُعْلِقُ فِي الْجِعَاتِيةِ ، وَأَنَّهُ لَوْ نَكُلَ اللهِ وَالْمِنَ عَلَى الدَّاهِينِ ، وَإِنَّا الْمِنْ عَلَى النَّعِينِ عَلَى الدَّاهِينِ ، وَإِنَّا كَالْمُ الْمُؤْلُ مِنْ الْمِنْ اللهِ وَالْمِنْ الْمُؤْلِقُ مِنْ اللهِ وَالْمَاعِلَةِ ، وَأَنَّهُ لَوْ الْمِنْ الْمِينِ مَا لَهُ وَلَوْ الْمُؤْلُ مِنْ الْمِينِ ، وَإِنَّا كَالْمُونُ مُنْ الْمُؤْلُ وَقِلْ اللْمُؤْلِقُولُ مِنْ اللْمِنْ اللْمُؤْلُودُ ، وَاللّهُ اللّهُ فَالْمُؤْلُودُ ، وَاللّهُ لَوْ الْمُؤْلُودُ ، وَلَالْمُؤْلُودُ وَالْمُؤْلُودُ ، وَلَوْلُولُولُودُ اللّهُ وَلِمُنْ اللْمُؤْلُودُ ، وَاللّهُ وَلَوْلَا عَلَى الْمُؤْلُودُ ، وَاللّهُ الْمُؤْلُودُ ، وَلَوْلَالْمُؤْلُودُ وَلَالْمُؤْلُودُ وَالْمُؤْلِقُودُ الْمُؤْلُودُ وَالْمُؤْلُودُ وَالْمُؤْلِقُودُ الْمُؤْلِقُودُ اللّهُ وَالْمُؤْلُودُ وَالْمُؤْلُودُ وَاللّهُ وَالْمُؤْلُودُ وَالْمُؤْلُودُ وَاللّهُ وَالْمُؤْلُودُ الْمِؤْلُودُ الْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلُودُ الْمُؤْلُودُ وَالْمُؤْلُودُ وَالْمُؤْلُودُ الْمُؤْلِقُودُ الْمُؤْلِقُودُ اللْمُؤْلُودُ الْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلُودُ الْمُؤْلُولُودُ الْمُؤْلِقُودُ اللّهُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُولُ اللّ

عدم إذنه في القبض عن الرهن ، والثاني : يصدق المرتهن ؛ لاتفاقهما علىٰ قبض مأذون فيه .

(ولو أقر) الراهن (بقبضه) أي : قبض المرتهن المرهون (ثم قال : لم يكن إقراري عن حقيقة . . فله تحليفه) أي : قبض المرتهن المرهون (ثم قال : لم يكن إقراري عن حقيقة . . فله تحليفه) أي : المرتهن أنه قبض المرهون ، (وقيل : لا يحطفه إلا أن يذكر الإقراره تأويلاً ؛ كقوله : أشهدت على رسم القبالة) قبل حقيقة القبض ؛ لأنه إذا لم يذكر تأويلاً . . يكون مناقضاً بقوله الإقراره ، وأجيب بأنا نعلم أن الوثائق في الغالب يشهد عليها قبل تحقيق ما فيها ، فأي حاجة إلى تنفقل بذلك ؟! ولو كان إقراره في مجلس القضاء بعد توجه الدعوى . . فقيل : لا يحلفه وإن ذكر تأويلاً ؛ لأنه لا يكاد يقر عند القاضي إلا عن تحقيق ، وقيل : لا فرق ؛ لشمول الإمكان . (ولو قال أحدهما) أي : الراهن أو المرتهن : (جنى المرهون ، وأنكر الآخر . . صدق المنكر , بيمينه) لأن الأصل : علم الجناية وبقاء الرهن ، وإذا بيع في الدين . . فلا شيء للمقر له على الراهن , ولا يلزم تسليم الثمن إلى المرتهن المقر ؛ لإقراره .

(ولو قال الراهن : جني قبل القبض) وأنكر المرتهن (. . فالأظهر : تصديق المرتهن بيمينه في إنكاره) الجنابة ؟ صيانة لحقه ، ويحلف على نفي العلم بها ، والثاني : يصدق الراهن ؟ لأنه مالك ، (والأصح : أنه إذا حلف) المرتهن (. . غرم الراهن للمجني عليه) لأنه حال بينه وبين حقه ، والثاني : لا يغرم ؟ لأنه لم يقبل إقراره فكأنه لم يقر ، (و) الأصح : (أنه يغرم الأقل من قيمة العبد وأرش الجنابة) والثاني : يغرم الأرش بالغاً ما بلغ ، (و) الأصح : (أنه لو نكل المرتهن . ردت اليمين على المجني عليه) لأن الحق له (لا على الراهن) لأنه لا يدعي لنفسة شيئاً ، والوجه الثاني : ترد على الراهن ؛ لأنه المالك ، والخصومة تجري بينه وبين المرتهن .

(فإذا حلف) المردود عليه منهما (. . بيع) العبد (في الجناية) إن استغرقت قيمته ، وإلا . . بيع منه بقدرها ، ولا يكون الباقي رهناً ؛ لأن اليمين المردودة كالبينة أو كالإقرار بأنه كان جانياً في الابتداء فلا يصح رهن شيء منه ، وفي « الروضة » كـ« أصلها » حكاية الخلاف في المسائل الثلاث وَلَوْ اَذِنَ فِي بَيْمَ الْمَرْهُونِ فَبِيعَ وَرَحَمَ عَنِ الإِذْنِ وَقَالَ : (رَجَمْتُ قَبْلَ النَّبِعُ) ، وَقَالَ الرَّاهِمُّ : (بَعْدُهُ).. فَالْأَصَحُّ : تَصْدِيقُ الْمُرْتِهِنِ . وَمَنْ عَلَيْهِ الْفَانِ بِأَحْدِهِمَا رَهْنٌ فَأَقَى الْفَا وَقَالَ : (اَقْبَتُهُ عَنْ الْفُو الرَّهْنِ).. صُدُقَ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا.. جَعَلَهُ عَمَّا شَاءَ ، وَقِيلَ : يُفَسَّطُ .

فِكُنَّالِئُ [في تعلق الدين بالتركة]

قولين ، وتضعيف أنه وجهان في الثالثة ، وترجيح القطع بالأول في الثانية^(١) .

(ولو أذن) المرتهن (في بيع المرهون فبيع ورجع عن الإذن وقال : رجعت قبل البيع وقال الراهن : بعده . . فالأصح تصديق المرتهن) لأن الأصل : عدم رجوعه في الوقت الذي يدعيه ، والاُصل : عدم بيع الرهن في الوقت الذي يدعيه فيتعارضان ، ويبقىٰ أن الأصل : استمرار الرهن ، **والثاني** : يصدق الراهن ؛ لأنه أعرف بوقت بيمه وقد سلم المرتهن له الإذن .

(ومن عليه ألفان بأحدهما رهن فأدئ ألفاً وقال : أديته عن ألف الرهن.. صدق) بيمينه على المستحق القائل : إنه أدئ عن الألف الآخر ، سواء اختلفا في نية ذلك أم في لفظه ؛ لأن المؤدي أعرف بقصده وكيفية أدائه ، (وإن لم ينو شيئاً.. جعله عما شاء) منهما أو عنهما ، (وقبل : يقسط)عليهما .

赤 赤 赤

(فصل : من مات وعليه دين. . تعلق بتركته) قطعاً المنتقلة إلى الوارث على الصحيح الآتي (تعلقه بالمرهون ، وفي قول : كتعلق الأرش بالمجاني) لأنه ثبت من غير اختيار المالك .

(فعلى الأظهر) الأول : (يستوي الدين المستغرق وغيره) في رهن التركة به ، فلا ينفذ تصرف الوارث في شيء منها (في الأصح) على قباس الديون والرهون ، والثاني قال : إن كان الدين أقل من التركة . . نفذ تصرف الوارث إلى ألا يبقى إلا قدر الدين ؛ لأن الحجر في مال كثير بشيء حقير . . بعيد ، قال في " الروضة » في المسألة : وسواء علم الوارث بالدين أم لا ؛ لأن ما تعلق بحقوق الأميين . لا يختلف به ^(۲) ، وحكى في " المطلب » الخلاف على قول تعلق الأرش ، وذكروا

⁽١) روضة الطالبين (١٢٠/٤) ، الشرح الكبير (٣٧/٤) .

⁽٢) روضة الطالبين (٤/ ٨٥) .

وَلَوْ تَصَرَّفَ الْوَارِثُ وَلاَ دَيْنَ ظَاهِرٌ ، فَظَهَرَ دَيْنٌ بِرَدٌ مَبِيعٍ بِعَيْبٍ.. فَالاَّصَعُّ : أَنَّهُ لاَ يَتَبَيْنُ فَسَاهُ تَصَرُّفِهِ ، لَنَكِنْ إِنْ لَمْ يُفْضَ الدَّيْنُ .. فُسِخَ . وَلاَ خِلاَفَ أَنَّ لِلْوَارِثِ إِنْسَاكُ عَيْنِ الدَّرِكَةِ وَتَضَاءُ الدَّيْنِ مِنْ مَالِهِ . وَالصَّحِيحُ : أَنَّ تَعَلَّقُ الدَّيْنِ بِالتَّرِكَةِ لاَ يَمْنَعُ الإِرْثُ ، فَلاَ بَيْمَلُقُ بِزَوالِدِ الدَّكَةِ ؛ كَالْكَمْسِ وَالنَّاجِ .

مثله في تعلق الزكاة ، وقد تقدم مع ترجيح التعلق بقدرها فيأتي ترجيحه هنا ، فيخالف الموجع على الأرش الموجع على الرهن ، فقوله : (فعلى الأظهر . .) إلن آخره صحيح .

(ولو تصرف الوارث ولا دين ظاهر فظهر دين برد مبيع بعيب) أكل البائع ثمنه (. . فالأصح : أنه لا يتبين فساد تصرفه) لأنه كان جائزاً له ظاهراً ، (لكن إن لم يقض اللدين . فسخ)(١) التصرف؛ ليصل المستحق إلى حقه ، وقيل : لا يفسخ ، بل يطالب الوارث بالدين ويجعل كالضامن ، ومقابل الأصح : يتبين فساد التصرف ؛ إلحاقاً لما ظهر من الدين بالدين المقارن لتقدم سببه .

(ولا خلاف أن للوارث إمساك عين التركة وقضاء الدين من ماله) .

نعم ؛ لو كان الدين أكثر من التركة فقال الوارث : آخذها بقيمتها وأراد الغرماء بيعها لتوقع زيادة راغب. . أجيب الوارث في الأصح ؛ لأن الظاهر : أنها لا نزيد على القيمة .

(والصحيح : أن تعلق الدين بالتركة لا يمنع الإرث) لأنه ليس في الإرث المفيد للملك أكثر من تعلق الدين بالموروث تعلق رهن أو أرش ، وذلك لا يمنع الملك في المرهون والعبد الجاني ، والثاني : استند إلىٰ قوله تعالىٰ : ﴿ وَمِنْ بَعَدْ وَصِدَيَةٍ يُوسِي بِهَا ۚ أَوَ دَيْنٍ ﴾ فقدم الدين على الميراث ، وأجيب بأن تقليمه عليه لقسمته لا يقتضي أن يكون مانعاً منه ، وعلى الثاني : هل المنع في قدر اللدين أو في الجميع ؟ قال في ‹ الروضة > كـ أصلها » في أواخر (الشفعة) : فيه خلاف مذكور في موضعه ٢٠٠٠ ، وكأنه أشار إلىٰ مثل الخلاف المذكور هنا في منع التصرف في الجميع ، أو في قدر الدين المبني علىٰ أن تعلق الدين لا يمنع الإرث ، ولم يذكر ذلك الخلاف هنا ، وعلى الأول : وهو (أن تعلق الدين لا يمنع الإرث) قال : (فلا يتعلق) أي : الدين (بزوائد التركة ؛ كالكسب والنتاج) لأنها حدثت في ملك الوارث ، وعلى الثاني : يتعلق بها تبعاً لأصلها .

ا) قول (المنهاج) : (إن لم يقض الدين فسخ) هو بضم الياه ؛ ليعم قضاء الوارث وغيره . (دقائق المنهاج)

⁽۲) روضة الطالبين (٥/ ١١٤) ، الشرح الكبير (٥/ ٤٧) .

كثاب انتف ليس

مَنْ عَلَيْهِ دُيُونٌ حَالَةٌ زَائِدَةٌ عَلَىٰ مَالِهِ.. يُحْجَرُ عَلَيْهِ بِسُوَالِ الْفُرَمَاءِ . وَلاَ حَجْرَ بِالْمُؤَجَّلِ . وَإِذَا حُجِرَ بِحَالٌ.. لَمْ يَحِلُ الْمُؤَجَّلُ فِي الأَظْهَرِ . وَلَوْ كَانَتِ الدُّيُونُ بِقَدْرِ الْمَالِ : كَشُوبا يُنْهُقُ مِنْ كَشْبِهِ.. فَلاَ حَجْرَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَسُوبا

(كتاب التفليس)

قال في (الصحاح » : (فلسه القاضي تغليساً : نادئ عليه أنه أفلس ، وقد أفلس الرجل : صار مفلساً) ، انتهن (١) . والمفلس في العرف : من لا مال له ، وفي الشرع : من لا يفي ماله بدينه كما قال فاكراً حكمه : (من عليه ديون حالة زائدة على ماله . . يحجر عليه) في ماله (بسؤال الغرماء) وفي و المحرر » و « الشرح » : يجوز للحاكم الحجر عليه (أن وفي « أصل الروضة » : يحجر عليه القاضي ، وزاد : أنه يجب عليه الحاكم الحجر ، صرح به القاضي أبو الطيب ، وأصحاب « الحاوي » و « الشامل » و « البسيط » و آخرون من أصحابنا ، وأن قول كثيرين منهم : (فللقاضي الحجر) ليس مرادهم : أنه مخير فيه () ؟ في : بل إنه جائز بعد امتناعه قبل الإفلاس ، وهو صادق بالوجب ، والأصل في ذلك : ما روى الدارقطني والحاكم وقال : صحيح الإسناد عن كعب بن مالك : (أنه صلى الله عليه وسلم حجر على معاذ في ماله وباعه في دين كان عليه) () ، وفي هالكها يه : أنه كان بسؤال الغرماء ()

(ولا حجر بالمؤجل) لأنه لا مطالبة في الحال .

(وإذا حجر بحال . . لم يحل المؤجل في الأظهر) والثاني : يحل بالحجر ؛ كالموت بجامع تعلق الدين بالمال ، وفرق الأول بخراب الذمة بالموت دون الحجر .

(ولو كانت الديون بقدر المال : فإن كان كسوباً ينفق من كسبه. . فلا حجر ، وإن لم يكن كسوباً

⁽١) الصحاح (٢/ ٨٩٢).

⁽٢) المحرر (ص١٧٣) ، الشرح الكبير (٥/٥).

⁽٣) روضة الطالبين (٤/ ١٢٨ _ ١٢٩) .

⁽٤) سنن الدارقطني (٢٣٠/٤) ، المستدرك (٣/ ٢٧٤).

⁽٥) نهاية المطلب (٦/ ٣٠٥_٣٠٦).

وكانت نفقته من ماله . . فكذا) لا حجر (في الأصح) والثاني : يحجر عليه ؛ كي لا يضيع ماله في . النفقة ، ودفع بالتمكن من مطالبته في الحال .

(ولا يحجر بغير طلب) من الغرماء ، (فلو طلب بعضهم) الحجر (ودينه قدر يحجر به) بأن زاد عليٰ ماله (. . حجر ، وإلا) أي : وإن لم يزد الدين عليٰ ماله (. . فلا) حجر كما تقدم ، ثم لا يختص أثر الحجر بالطالب ، بل يعمهم .

نعم ؛ لو كانت الديون لمحجور عليهم بصباً أو جنون أو سفه. . حجر القاضي عليه من غير طلب ؛ لمصلحتهم ، ولا يحجر لدين الغائبين ؛ لأنه لا يستوفي ما لهم في الذمم .

(ويحجر بطلب المفلس في الأصح) لأن له فيه غرضاً ظاهراً ، والثاني يقول : الحق لهم في ذلك ، قال الرافعي : روي : أن الحجر علىٰ معاذ كان بالتماس منه(۱۰) ، (فإذا حجر) عليه بطلب أو دونه (. . تعلق حق الغرماء بماله) حتىٰ لا ينفذ تصرفه فيه بما يضرهم ، ولا تزاحمهم فيه الديون الحادثة ، (وأشهد) الحاكم استحباباً (علىٰ حجره) أي : المفلس (ليحذر) أي : ليحذر الناس معاملته .

(ولو باع أو وهب أو أعتق. . ففي قول : يوقف تصوفه) المذكور ، (فإن فضل ذلك عن الدين) لارتفاع القيمة أو إبراء (. . نفذ ، وإلا . . لغا) أي : بان أنه كان نافذاً أو لاغياً ، (والأظهر : بطلانه) لتعلق حق الغرماء بما تصرف فيه .

(فلو باع ماله لغرمائه بدينهم) من غير إذن القاضي (. . بطل) البيع (في الأصح) لأن الحجر يثبت على العموم ، ومن الجائز أن يكون له غريم آخر ، والثاني قال : الأصل عدمه ، وهما مفرعان علىٰ بطلان البيع لأجنبي السابق كما أفادته الفاء ، والكلام حيث يصح البيع لو لم يكن حجر ، وبإذن القاضي . . يصح .

⁽١) الشرح الكبير (٦/٥) .

فَلَوْ يَاعَ سَلَما أَوِ الشَّرَىٰ فِي اللَّمَّةِ .. فَالصَّحِيعُ : صِحْتُهُ ، وَيَثْبُتُ فِي ذِمِّتِهِ .. وَيَصِحُّ نِكَامُهُ وَطَلاَقُهُ وَخُلُمُهُ وَاتْقِصَاصُهُ وَالشَّادَةِ وَلَوْ اَقَةٍ بِعَيْنِ أَوْ دَيْنِ وَجَبَ قَبْلِ الْحَجْرِ .. فَالأَظْهَرُ : فَبُولُهُ فِي حَقَّ الْغُرَمَاءِ ، وَإِنْ أَسْنَدَ وَجُوبُهُ إِلَىٰ مَا بَعْدَ الْحَجْرِ بِمُعَامَلَةِ أَوْ مُطْلَقاً .. لَمْ يُعْبَلِ فِي حَقِّهِمْ ، وَإِنْ فَالَ : عَنْ جِنَايَةِ .. فُبِلَ فِي الأَصَعُ . وَلَهُ أَنْ يَرُوْ بِالْعَبْبِ مَا كَانَ اشْتَرَاهُ إِنْ كَانَتِ الْفِيْطُةُ فِي الرَّدِّ . وَالأَصْعُ : تَعَدِّي الْحَجْرِ إِلَىٰ مَا حَدَثَ بَعْدَهُ بِالإَصْطِيَادِ وَالْوَصِيَّةِ وَالشَّرَاءِ إِنْ صَحْخَنَهُ ، وَأَنَّهُ لِيُسَ لِبَاقِهِ

(فلو باع سلماً) طعاماً أو غيره (أو اشترى) شيئاً بشمن (في الذمة . . فالصحيح : صحته ، ويثبت) المبيع والثمن (في ذمته) ، والثاني : لا يصح ؛ للحجر عليه كالسفيه ، وفي « الروضة » كـ« أصلها » حكاية الثاني قولاً شاذةً^() .

(ويصح نكاحه وطلاقه وخلعه) زوجته (واقتصاصه وإسقاطه) أي : القصاص من إضافة المصدر إلى مفعوله .

(ولو أقر بعين أو دين وجب قبل الحجر) بمعاملة أو إتلاف (. . فالأظهر : قبوله في حق الغرماء) كما يقبل في حقه جزماً ، والثاني : لا يقبل في حقهم ؟ لاحتمال المواطأة ، ودفع بأنها خلاف الظاهر ، (وإن أسند وجويه إلى ما بعد الحجر بمعاملة أو مطلقاً) أي : لم يقيده بمعاملة أو غيرها (. . لم يقبل في حقهم) فلا يزاحمهم المقر له ، (وإن قال : عن جناية . قبل في الأصح) فيزاحمهم المجني عليه ، والثاني : لا يقبل ؛ كما لو قال : عن معاملة ، وإن أطلق وجويه . قال الرافعي : فقياس المذهب : التنزيل على الأقل ، وجعله كما لو أسنده إلى ما بعد الحجر^(٢٦) ، زاد في الروضة » : هذا ظاهر إن تعذرت مراجعة المقر ، فإن أمكنت . . فينبغي أن يراجع ؛ لأنه يقبل إقراره . .

(وله أن يرد بالعيب ما كان اشتراه إن كانت الغيطة في الرد) فإن كانت الغيطة في إيقائه ؛ بأن كانت قيمته أكثر من الثمن . . لم يكن له الرد ؛ لما فيه من تفويت مال بغير عوض .

(والأصح: تعدي الحجر إلى ما حدث بعده بالاصطياد والوصية والشراء) في الذمة (إن صححناه) وهو الراجح كما تقدم ، والثاني : لا يتعدى إلى ما ذكر ، (و) الأصح : (أنه ليس لبائعه) أي :

⁽١) روضة الطالبين (١٣١/٤) ، الشرح الكبير (١٠/٥) .

⁽٢) الشرح الكبير (٥/ ١٠) .

⁽٣) روضة الطالبين (١٣٢/٤) .

أَنْ يَفْسَخَ وَيَتَكَلَّنَ بِعَيْنِ مَتَاعِهِ إِنْ عَلِمَ ٱلْحَالَ ، وَإِنْ جَهِلَ.. فَلَهُ ذَلِكَ ، وَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُمْكِنْ التَّمَلُّنُ بِهَا.. لاَ يُرْاحِمُ ٱلْغُرَمَاءَ بِالشَّمْنِ .

فظناه

[فيما يفعل في مال المحجور عليه بالفلس من بيع وقسمة وغيرهما]

المفلس في الذمة (أن يفسخ ويتعلق بعين متاعه إن علم المحال ، وإن جهل . فله ذلك) ، والثاني : له ذلك مطلقاً ، والثالث : لا ، مطلقاً ، وهو مقصر في الجهل بترك البحث ، (و) الأصح : (أنه إذا لم يمكن التعلق بها) بأن علم الحال كما تقدم (. . لا يزاحم الغرماء بالشعن) لأنه حدث برضاه ، والثاني : يزاحمهم به ؛ لأنه في مقابلة ملك جديد زاد به المال .

20, 20, 20,

(فصل : يبادر القاضي) استحباباً (بعد العجر) على المفلس (ببيع ماله وقسمه) أي : قسم ثمنه (بين الفرماء) لثلا يطول زمن الحجر ، ولا يفرط في الاستعجال ؛ لثلا يطمع فيه بثمن بخس ، (ويقدم) في البيع (ما يخاف فساده) لثلا يضيع ، (ثم العيوان) لحاجته إلى النفقة وكونه عرضة للهلاك ، (ثم المنقول ، ثم العقار) لأن الأول يخشئ عليه السرقة ، بخلاف الثاني .

(وليبع بحَضرة المفلس) أو وكيله (وغرمائه) لأنه أطيب للقلوب (كل شيء في سوقه) لأن طالبيه فيه أكثر ، ويشهر بيع العقار ، والأمر في هنذين للاستحباب ، (بثمن مثله حالاً من نقد البلد) الأمر فيه للوجوب .

(ثم إن كان الدين غير جنس النقد ولم يرض الغريم إلا بجنس حقه. . اشتري) له ، (وإن رضي . . جاز صرف النقد إليه ، إلا في السلم) . . فلا يجوز ؛ لما تقدم من امتناع الاعتياض عن المسلم فيه ، وهو صادق بالنقد وغيره ، وقد تقدم جواز السلم في النقد في كتابه .

(ولا يسلم مبيعاً قبل قبض ثمنه) احتياطاً لمن يتصرف عن غيره .

وَمَا فَيَصَ.. فَسَمُهُ بَيْنَ الفُرْمَاءِ إِلاَّ أَنْ يَعْسُرَ لِقِلَّةِ فَيُوْخُرَ لِيَجْمَعَ . وَلاَ يُكَلُفُونَ بَيْنَةً بِأَنْ لاَ غَرِيمَ غَيْرُهُمْ ، فَلَوْ قَسَمَ فَظَهْرَ غَرِيمٌ . شَارَكَ بِالْحِصَّةِ ، وَقِيلَ : تَنْفُضُ الْفِسْمَةُ . وَلَوْ خَرَجَ شَيْءٌ بَاعَهُ قَبْلَ الْحَجْرِ مُسْتَحَقًا وَالنَّمَنُ تَالِفَّ . . فَكَدَيْنِ ظَهْرَ ، وَإِنِ اسْتُحِقَّ شَيْءٌ الْحَاكِمُ . فُدُمُ الْمُشْتَوِي بِالشَّنِ ، وَفِي قَوْلِ : يُحَاصُّ النُّوْمَاءَ . وَيُنْفِقُ عَلَىٰ مَنْ عَلَيهِ نَفَقَتُهُ حَتَّى يُفَسِّمَ مَالُهُ إِلاَّ أَنْ يُسْتَغْنِي بِكَسْبٍ .

(وما قبض) بفتح القاف (. . قسمه بين الغرماء ، إلا أن يعسر) قسمه (لقلته . فيؤخر ليجتمع) فإن أبوا التأخير . . ففي « النهاية » إطلاق القول بأنه يجيبهم (`` ، قال الرافعي : والظاهر : خلافه^(٢) ، وسكت عليه المصنف .

(ولا يكلفون) عند القسمة (بينة بأن لا غريم غيرهم) لأن الحجر يشتهر ، ولو كان ثم غريم . . لظهر وطلب حقه ، (فلو قسم فظهر غريم . . شارك بالحصة) لحصول المقصود ، (وقيل : تنقض القسمة) وتستأنف ، فعلى الأول : لو قسم ماله وهو خمسة عشر على غريمين لأحدهما عشرون وللآخر عشرة فأخذ الأول عشرة والآخر خمسة فظهر غريم له ثلاثون . . استرد من كل واحد نصف ما أخذه ، وعلى الثاني : يسترد منهما القاضي ما أخذاه ويستأنف القسمة على الثلاثة .

(ولو خرج شيء باعه قبل الحجر مستحقاً والثمن) المقبوض (تالف. . فكدين) أي : فمثل الثمن اللازم كدين (ظهر) من غير هنذا الوجه ، وحكمه : ما سبق ، فيشارك المشتري الغرماء من غير فنفس الفسمة أو مع نقضها ، (وإن استحق شيء باعه الحاكم) والثمن المقبوض تالف كما في « الروضة » و« أصلها » (" (. . قدم المشتري بالثمن) أي : بمثله ، (وفي قول : يحاص الغرماء) به كسائر الديون ، ودفع بأنه يؤدي إلى رغبة الناس عن شراء مال المفلس فكان التقديم من مصالح الحجر .

(وينفق) الحاكم على المفلس و(علىٰ من عليه نفقته) من الزوجات والأقارب (حتىٰ يقسم ماله) منه ؛ لأنه موسر ما لم يزل ملكه ، وكذلك يكسوهم منه بالمعروف ، وفي معنى الزوجات : أمهات الأولاد ، (إلا أن يستغني بكسب) . . فلا ينفق عليهم ولا يكسوهم ، ويصرف كسبه إلىٰ ذلك ،

⁽١) نهاية المطلب (٦/ ٣٠٤).

⁽٢) الشرح الكبير (٥/١٩).

⁽٣) روضة الطالبين (٤/٤) ، الشرح الكبير (٢١/٥).

وَيُبَاعُ مَسْكَنُهُ وَخَادِمُهُ فِي الأَصَعُ وَإِنِ احْتَاجَ إِلَىٰ خَادِم لِزَمَانَتِو وَمَنْصِبِهِ . وَيُمْزُكُ لَهُ دَسْتُ ثَوْسٍ يَلِيقُ بِهِ ، وَهُوَ : قَمِيصٌ وَسَرَاوِيلُ وَعِمَامَةُ وَمُكَعَّبٌ ، وَيُرَادُ فِي الشَّمَّاءِ جُبَّةً . ويُتْزَكُ قُوتُ يُومٍ الفِسْمَةِ لِمَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ . وَلَيْسَ عَلَيْهِ بَعْدَ الفِسْمَةِ أَنْ يَكْتَسِبَ أَوْ يُؤَجِّرَ نَفْسَهُ لِيقِيَّةِ الدَّيْنِ ، وَالأَصِعُ : وُجُوبُ إِجَارَةِ أُمْ وَلَيْو وَالأَرْضِ الْمَوْفُوفَةِ عَلَيْهِ

وظاهر: أنه إن لم يف به.. كمل ، والنفقة على الزوجات قال الإمام : نفقة المعسرين^(۱) ، والرياني : نفقة الموسرين ، قال الرافعي : وهنذا قياس الباب ، وإلا.. لما أنفق على الأقارب^(۲) ، قال في « الموضق» : يرجع قول الإمام بقول الشافعي في « المختصر » : أنفق عليه وعلى أهله كل يوم أقل ما يكفيهم من نفقة وكسوة ، ثم قال فيها عن « البيان » : وتسلم إليه النفقة يوما يوم ".

(ويباع مسكنه وخادمه في الأصح وإن احتاج إلى خادم لزمانته ومنصبه) أي : لواحد منهما ، والثاني : يبقيان له ؛ لحاجته إذا كانا لاتقين به دون النفيسين ، والثالث : يبقى المسكن فقط .

(ويترك له دست ثوب يليق به ، وهو : قميص وسراويل وعمامة ومكعب) أي : مداس ، (ويزاد في الشتاء جبة) ويترك لعباله من الثوب كما يترك له ، ويسامح باللبد والحصير القليل القيمة ، ولو كان يلبس قبل الإفلاس فوق ما يليق به . . رددناه إلى اللائق ، ولو كان يلبس دون اللائق تقتيراً . لم يزد عليه ، وكل مما قلنا : يترك له : إن لم يوجد في ماله . . اشتري له .

(ويترك له قوت يوم القسمة) له و(لمن عليه نفقته) لأنه موسر في أوله ، قال الغزالي : وسكنىٰ ذلك اليوم⁽¹⁾ ، ولم يتعرض لذلك غيره .

(وليس عليه بعد القسمة أن يكتسب أو يؤجر نفسه لبقية الدين) قال تعالىٰ : ﴿ وَإِنْ كَاتَ ذُوعُسَرَةِ فَنَظِرَةً ۚ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ ، حكم بإنظاره ولم يأمره بالكسب ، (والأصح : وجوب إجارة أم ولده والأرض الموقوفة عليه) لبقية الدين ؛ لأن المنفعة كالدين فيصرف بدلها للدين ، والثاني يقول : المنفعة لا تعد مالاً حاصلاً ، وعلى الأول : يؤجر ما ذكر مرة بعد أخرىٰ إلىٰ أن يقضي الدين ، قال

⁽١) نهاية المطلب (٢/ ٤٠٨).

 ⁽۲) نهایه المطلب (۲۲/۸) .
 (۲) الشرح الکبیر (۲۲/۵) .

 ⁽٣) روضة الطالبين (٤/ ١٤٥ ـ ١٤٦) .

⁽٤) الوجيز (ص١٩٧) .

وَإِذَا أَدَّعَىٰ أَنَّهُ مُمْسِرٌ أَوْ قَسَمَ مَالَهُ بَيْنَ هُرَمَائِهِ وَزَعَمَ أَنَّهُ لاَ يَمْلِكُ غَيَرُهُ وَأَنْكُوْرا ؛ فَإِنْ لَزِمُهُ النَّذِيْنُ فِي مُعَامَلَةِ مَالِ كَشِرَاءِ أَوْ قَرْضٍ.. فَعَلَيْهِ النَّبِيَّةُ ، وَإِلاَّ.. فَيُصَدَّقُ بِيَمِينِهِ فِي الأَصَحُّ ، وَتَقْبَلُ بَيِّئَةُ الإِحْسَارِ فِي النَّحَالِ ، وَشَرْطُ شَاهِدِهِ : خِبْرَةُ بَاطِيهِ ، وَلَيْقُلُ : هُوَ مُمْسِرٌ ، وَلاَ يُمْحَصُٰ النَّفَيْ كَقَوْلِهِ : (لاَ يَمْلِكُ شَيْعًا) . وإِذَا نَبْتَ إِحْسَارِهُ.. لَمْ يَحُوْ خَبِسُهُ وَلاَ مُلاَرَّتُهُ ، بَلْ يُمْهَلُ حَتَّىٰ يُوسِرَ ، وَالْغَرِيثُ الْفَاحِرُ عَنْ بَيِّئَةِ الإِحْسَارِ . . يُوكِّلُ الْقَاضِي بِهِ مَنْ يَبْحَثُ عَنْ خَالِهِ ، فَإِذَا غَلَبُ عَلَىٰ ظَنَّهِ

الرافعي : وقضية هنذا : إدامة الحجر إلى قضاء الدين ، وهو كالمستبعد(١٠) ، زاد في (الروضة » : ذكر الغزالي في (الفتاوئ » : أنه يجبر على إجارة الوقف ما لم يظهر تفاوت بسبب تعجيل الأجرة إلى حد لا يتغابن به الناس في غرض قضاء الدين والتخلص من المطالبة(٢٠) .

وإذا ادعى المدين (أنه معسر أو قسم ماله بين غرمائه وزعم أنه لا يملك غيره وأنكروا: فإن لزمه الدين في معاملة مال ؛ كشراء أو قرض.. فعليه البينة)كما لو ادعى هلاك المال ، (وإلا) أي : وإن لزمه الدين في غير معاملة (. . فيصدق بيمينه في الأصح) لأن الأصل العدم ، والثاني : لا يصدق إلا ببينة ؛ لأن الظاهر من حال الحر : أنه يملك شيئاً ، والثالث : إن لزمه الدين باختياره ؛ كأرش الجناية وغرامة الدين المتابره ؛ كأرش الجناية وغرامة المتلف . . صدق بيمينه ، والفرق : أن الظاهر : أنه لا يشغل ذمته باختياره بما لا يقدر عليه .

(وتقبل بينة الإعسار في الحال) بالشرط في قوله : (وشرط شاهده) وهو اثنان ، وقيل : ثلاثة (خبرة باطنه) أي : المعسر بطول الجوار وكثرة المجالسة والمخالطة ؛ فإن الأموال تخفيٰ ، فإن عرف القاضي أن الشاهد بهئذه الصفة . . فذاك ، وإلا . . فله اعتماد قوله : أنه بهئذه الصفة ، قاله في « النهاية ، ^{۳۷} ، (وليقل : هو معسر ، ولا يمحض النفي ؛ كقوله : لا يملك شيئاً) بل يقيده ؛ كقوله : لا يملك إلا قوت يومه وثياب بدنه .

(وإذا ثبت إعساره) عند القاضي (. . لم يجز حبسه ولا ملازمته ، بل يمهل حتىٰ يوسر) للآية . نعم ؛ للغريم تحليفه ، ويجب بطلبه ، قبل : ومع سكوته أيضاً ، فيكون من آداب القضاء . (والغريب العاجز عن بينة الإعسار . . يوكل القاضى به من يبحث عن حاله ، فإذا غلب علميٰ ظنه

⁽١) الشرح الكبير (٥/ ٢٤).

⁽٢) روضة الطالبين (١٤٧/٤) .

⁽٣) نهاية المطلب (٦/ ٤٢٢).

المنافئ الثان

[في رجوع المعامل للمفلس عليه بما عامله به ولم يقبض عوضه]

إعساره.. شهد به) لئلا يتخلد في الحبس ، وفي « الروضة » كـ* أصلها » تصدير الكلام بلفظ : (ينبغي أن يوكل (`` ، قال في « الكفاية » : وهنذا أبداه الإمام تفقهاً لنفسه^(١٧) .

* * 4

(فصل : من باع ولم يقبض الثمن حن حجر على المشتري بالفلس) أي : بسبب إفلاسه والمبيع باق عنده (. . فله) أي : للبائع (فسخ البيع واسترداد المبيع) قال صلى الله عليه وسلم : « إذا أفلس الرجل ووجد البائع سلمته بعينها . . فهو آحق بها من الغرماء » رواه مسلم ، وللبخاري نحوه ("" ، ولا فسخ قبل الحجر ، (والأصح : أن خياره) أي : الفسخ (على الفور) كخيار العبب ؛ بجامع دفع الفرر ، والثاني : على التراخي ؛ كخيار الرجوع في الهبة للولد ، وعن العبب ؛ بجامع دفع الفسخ بالوطء) للأمة القاضي حسين : لا يمتع تأقيته بثلاثة أيام ، (و) الأصح : (أنه لا يحصل بواحد منها كما يحصل به في زمن الخيار من البائع ، وظاهر : أنه يحصل بـ (فسخت البيع) أو (رفعته) أو (نقضته) ،

(وله) أي : للشخص (الرجوع) في عين ماله بالفسخ (في سائر المعاوضات) التي (كالبيع) وهي المحضة ، منها : القرض والسلم والإجارة ، فإذا سلمه دراهم قرضاً أو رأس مال سلم حال أو مؤجل ، فحل ثم حجر عليه والدراهم باقية . . فله الرجوع فيها بالفسخ ، وإذا أجره داراً بأجرة حالة لم يقبضها حتى حجر عليه . . فله الرجوع في الدار بالفسخ ؛ تنزيلاً للمنفعة منزلة العين في البيع ، وفي قول : لا ؛ إذ لا وجود للمنفعة ، ولا رجوع في معاوضة غير محضة ، فإذا خالعها أو صالحه

⁽١) روضة الطالبين (١٦٨/١١) ، الشرح الكبير (٢٠٢/١٢) .

⁽۲) كفاية النبيه (۹/ ٤٨٣).

⁽٣) صحيح مسلم (٢٤/١٥٥٩) ، صحيح البخاري (٢٤٠٢) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

وَلَهُ شُرُوطٌ ؛ مِنْهَا : كَوْنُ التَّمَنِ حَالاً . وَأَنْ بَيَنَدَّرَ حُصُولُهُ بِالْإِفْلَاسِ ، فَلَوِ امْنَتَع مِنْ دَفَعِ النَّمَنِ مَعَ يَسَارِهِ أَنْ هَرَب. فَلاَ فَسْخَ فِي الْأَصَحُ ، وَلَوْ قَالَ الْفُرْمَاءُ : (لاَ نَفْسَغُ وَنَقَدُمُكُ بِالنَّمَنِ). فَلَهُ الْفَسْخُ ، وَكَوْنُ الْمَبِيعِ بَاقِياً فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي ، فَلَوْ فَاتَ أَوْ كَاتَبَ الْعَبْدَ.. فَلاَ رُجُوعَ ، وَلاَ يَمْنَعُ التَّؤْوِيعُ . وَلَوْ تَعَيَّبُ بِاقَةٍ . أَخَذَهُ فَاقِصا ، أَوْ صَارَبُ بِالنَّمَنِ . أَوْ بِجِنَايَةِ أَجْنِيقً أَوْ النَّائِعِ.. فَلَهُ أَخْذُهُ ، وَيُضَارِبُ مِنْ نَمَتِهِ بِشَهِ نَقُصِ الْفِيمَةِ

عن دم العمد على عوض حال لم يقبض حتى وجد الحجر . فليس له الرجوع إلى البضع أو الدم ، **ودليل الشق الأول** : حديث الشيخين : « من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس . . فهو أحق به من غيره ء^(١) ، (وله) أي : للرجوع في المبيع (شروط ، منها) :

(كون الثمن حالاً) في الأصل ، أو حلَّ قبل الحجر ، وكذا بعده علميٰ وجه صححه في « الشرح الصغير » ، وليس في « الكبير » و« الروضة » تصحيح .

(وأن يتعذر حصوله) أي : الثمن (بالإفلاس) أي : بسببه ، (فلو) انتفى الإفلاس بأن (امتنع من دفع الشمن مع يساره أو هرب) عطف على (امتنع) (. . فلا فسخ في الأصح) لإمكان الاستيفاء بالسلطان ، فإن فرض عجز . . فنادر لا عبرة به ، والثاني : له الفسخ كما في المفلس ؛ بجامع تعذر الوصول إلى حقه حالاً مع توقعه مآلاً ، (ولو قال الغرماء) لمن له حق الفسخ : (لا تفسخ ونقدمك بالثمن . . فله الفسخ) لما في التقديم من المنة ، وقد يظهر غريم آخر فيزاحمه فيما أخذه .

(و) من الشروط: (كون المبيع باقياً في ملك المشتري ، فلو فات) ملكه بتلف أو بيع ونحوه أو إعتاق أو وقف (أو كاتب العبد) أو استولد الأمة (.. فلا رجوع) ولو زال الملك ثم عاد قبل الحجر.. فوجهان ، أصحهما في «الروضة »: لا رجوع^(٢) ؛ استصحاباً لحكم الزوال ، (ولا يمنع) الرجوع (التزويج) والتدبير وتعليق العتق والإجارة ، فيأخذه مسلوب المنفعة أو يضارب ، ومن الشروط: ألا يتعلق به حق ؛ كجناية أو رهن ، وألا يُحرِمَ البائعُ والمبيعُ صيلاً .

(ولو تعيب بآفة) كسقوط عضو (. . أخذه ناقصاً ، أو ضارب بالثمن ، أو بجناية أجنبي أو البائع . . فله أخذه ، ويضارب من ثمنه بنسبة نقص القيمة) الذي استحقه المشتري ، مثاله : قيمته سليماً مئة ومعياً تسعون . . فيرجم بعشر الثمن .

⁽١) الحديث سبق تخريجه .

⁽٢) روضة الطالبين (٤/ ١٥٣) .

وَجِئَايُهُ ٱللَّشُنْتِي كَافَةٍ فِي الأَصَعُ . وَلَوْ تَلِفِ آخَدُ ٱلْتَبْدَيْنِ ثُمُّ ٱلْمَلَسَ. أَخَدَ ٱلْبَانِيَ وَضَارَبَ بِحِصْةِ النَّالِفِ ، فَلَوْ كَانَ فَبَصَ بَعْضَ النَّمَنِ . رَجَعَ فِي ٱلْجَدِيدِ ، فَإِنْ نَسَاوَتْ فِيمَنُهُمَا وَتَبَصَّ يِضْفِهِ . وَلَوْ زَادَ ٱلْمَبِيعُ زِيَادَةً مُشْصِلَةً ؛ كَسَمَنٍ وَصَنْفَةٍ . فَأَوْ ٱلبَّائِعُ بِهَا ، وَٱلْمُنْفَصِلَةً ، كَسَمَنٍ وَصَنْفَةٍ . فَأَوْ ٱلبَّائِعُ بِهَا ، وَٱلْمُنْفَصِلَةً ، كَلَّمُنَ وَصَنْفَةٍ . فَأَوْ ٱلبَّائِعُ بِهَا ، وَٱلْمُنْفَصِلَةً ، وَلَلْ كَانُفُرَةً وَالْوَلَدِ لِلمُشْتِرِي ، وَيَرْجِعُ ٱلْبَائِعُ فِي الأَصْلِ ، فَإِنْ كَانَ ٱلوَلْدُ صَغِيراً وَبَلَنَ ٱلْبَائِمُ فِيمَتُه .. اَخَذَهُ مَعَ أَمْهِ ، وَإِلاَّ .. فَيُبَاعَانِ وَتُصْرَفُ إِلَيْهِ حِشَّةً ٱلأُمْ ، وَقِيلَ : لا رُجُوعَ . وَلَوْ كَانَتُ

(وجناية المشتري كآفة في الأصح) والثاني وقطع به بعضهم : أنها كجناية الأجنبي .

(ولو تلف أحد العبدين)(١٠ أو التوبين (ثم أقلس) وحجر عليه (. . أخذ الباقي وضارب بعصة الثانف) بل لو بقي جميع المبيع وأراد الرجوع في بعضه . . مكن منه ، (قلو كان قبض بعض الثمن . . رجع في الجديد) على ما يأتي ببانه ، (فإن تساوت قيمتهما وقيض نصف الثمن . أخذ الباقي بباقي الثمن) ويكون ما قبض في مقابلة الثالف ، (وفي قول : يأخذ نصفه) أي : نصف الباقي (بنصف باقي الثمن ويضارب بنصفه) وهو ربع الثمن ، ويكون المقبوض في مقابلة نصف التالف ونصف الباقي ، والقديم : لا يرجع ، بل يضارب بباقي الثمن ؛ لحديث رواه الداوقطني(٢٠) وأجيب بأنه مرسل ، ولو لم يتلف شيء من المبيع وكان قبض بعض الشمن . . رجع على الجديد في المبيع بقسط الباقي من الثمن ، فولى الثقيم : يضارب .

(ولو زاد المبيع زيادة متصلة ؛ كسِمَن ، وصنعة . . فاز البائع بها) فيرجع فيها مع الأصل ، (والمنفصلة ؛ كالثمرة والولد) الحادثين بعد البيع (للمشتري ، ويرجع البائع في الأصل ، فإن كان الولد صغيراً وبذل) بالمعجمة (البائع قيمته . . أخذه مع أمه ، وإلا) أي : وإن لم يبذلها (. . فيباعان وتصرف إليه حصة الأم) من الثمن ، (وقيل : لا رجوع) في هنذه الحالة ويضارب .

(ولو كانت حاملاً عند الرجوع دون البيع أو عكسه) بالنصب؛ أي: حاملاً عند البيع دون الرجوع ؛ بأن انفصل الولد قبله (. . فالأصبح : تعدي الرجوع إلى الولد) وجه في الأولن بأن الحمل تابع في

⁽١) في (ب) زيادة : (ولم يقبض شيئاً من الثمن) .

⁽٢) في «سنن الدارقطني» (٣٠/٣) من أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أبيما رجل باع سلعة فأدرك سلعت بعينها عند رجل قد أفلس، ولم يكن قبض من ثمنها شيئاً. . فهي له، وإن كان قبض من ثمنها شيئاً فهو أسوة الغرماء» .

البيع ، فكذا في الرجوع ، ومقابله قال : إنما يرجع فيما كان عند البيع . . فيرجع في الأم فقط ، قال الجويني : قبل الوضع ، والصيدلاني وغيره : بعد الوضع ، قال في " الروضة » : (الأول ظاهر كلام الأكثرين . .) إلى آخره (١) ، وبني التعدي في الثانية على أن الحمل يعلم ، ومقابله على مقابله ، ولو كانت حاملاً عند البيع والرجوع . . رجع فيها حاملاً ، ولو حدث الحمل بعد البيع وانفصل قبل الرجوع . . فهو للمشتري كما تقدم .

(واستنار النمر بكمامه) بكسر الكاف ؛ وهو أوعية الطلع (وظهوره بالتأبير) أي : تشقق الطلع (قويب من استنار البحين وانفصاله) فإذا كانت الثمرة على النخل المبيع عند البيع غير موبرة وعند الرجوع مؤيرة . فهي كالحمل عند البيع المنفصل قبل الرجوع فيتعدى الرجوع إليها على الراجع ، و (و) هي (أولى بتعدي الرجوع) إليها من الحمل ؛ لأنها مشاهدة موثوق بها بخلافه ، ولذلك قطع بعضهم بالرجوع فيها ، ولو حدثت الثمرة بعد البيع وهي غير مؤيرة عند الرجوع . رجع فيها على الراجع ؛ لما تقدم في نظير ذلك من الحمل ، وقيل : لا يرجع فيها قطعاً ، وهذه المسألة لا تتناولها عبارة المصنف ، ولو كانت الثمرة غير مؤيرة عند البيع والرجوع . . رجع فيها جزماً ، ولو حدثت الثمرة بعد البيع والرجوع . . رجع فيها جزماً ، ولو حدثت الثمرة بعد البيع ولمشتري .

(ولو غرس الأرض) المشتراة (أو بنى) فيها ثم حجر عليه قبل أداء الثمن وأراد البائع الرجوع فيها : (فإن اتفق الغرماء والمفلس على تفريفها) من الغراس والبناء (. . فعلوا وأخذها البائع) برجوعه ، وليس له أن يلزمهم أخذ قيمة الغراس والبناء ليتملكهما مع الأرض ، وإذا قلعوا . . وجب تسوية الحفر من مال المفلس ، وإن حدث في الأرض نقص بالقلع . . وجب أرشه من ماله ، قال الشيخ أبو حامد : يضارب البائع به ، وفي « المهذب » و « التهذيب » : أنه يقدم به ؛ لأنه لتخليص ماله^(٢٢) ، (وإن امتنموا) من القلع (. . لم يجبروا) عليه ، (بل له أن يرجع) في الأرض (ويتملك الغراس والبناء بقيمته) أي : له مجموع الأمرين ؛ لما سيأتي ، (وله) بدل تملك ما ذكر (أن يقلمه

⁽١) روضة الطالبين (١٦١/٤) .

⁽٢) المهذب (١/ ٤٢٩) ، التهذيب (٤/ ٩٣) .

وَيَغْرَمُ أَرْشَ نَفْصِهِ ، وَالْأَطْهُوُ : أَنَّهُ لِنِسَ لَهُ أَنْ يُرْجِعَ فِيهَا ، وَيَنَقَى الْغِرَاسُ وَالْبِنَاءُ لِلْمُفْلِسِ . وَلَوْ كَانَ الْمَسِيمُ حِنْطَةَ فَخَلَطُهَا بِمِثْلِهَا أَوْ دُونِهَا . فَلَهُ أَخَدُ قَدْرِ الْمَسِيمِ مِنَ الْمَخْلُوطِ ، أَوْ بِأَجُودَ .. فَلاَ رُجُوعَ فِي الْمَخْلُوطِ فِي الأَظْهَرِ ، وَلَوْ طَحَنَهَا أَوْ قَصَرَ النَّوْبَ : فَإِنْ لَمْ نَزِهِ الْفِيمَةُ . رَجَعَ وَلاَ شَيْءٍ لِلْمُفْلِسِ ، وَإِنْ زَادَتِ .. فَالأَظْهُرُ : أَنَّهُ يُبَاعُ لِللْمُفْلِسِ مِنْ ثَمَيْهِ بِيشَةٍ مَا زَادَ . وَلَوْ صَبَعَهُ بِصَبْغِهِ ؛ فَإِنْ زَادَتِ الْفِيمَةُ قَدْرَ فِيمَةِ الصَّبْغِ .. رَجَعَ ، وَالْمُفْلِسُ شَرِيكُ بِالصَّبْغِ . . رَجَعَ ، وَالْمُفْلِسُ شَرِيكُ

ويغرم أرش نقصه ، والأظهر : أنه ليس له أن يرجع فيها ، ويبقى الغراس والبناء للمفلس) لنقص قيمتهما بلا أرض فيحصل له الفسرر ، والرجوع إنما يثبت لدفع الفسرر ، ولا يزال الفسرر بالفسرر ، والثاني : له ذلك ؛ كما لو صبغ المشتري الثوب ثم حجر عليه قبل أداء الثمن . . يرجع البائع في الثوب فقط ، ويكون المفلس شريكاً معه بالصبغ ، وفرق الأول بأن الصبغ كالصفة التابعة للثوب ، وعلى الأول : يضارب البائع بالثمن ، أو يعود إلىٰ بذل قيمتهما ، أو قلعهما مع غرامة أرش النقص .

(ولو كان المبيع) له (حنطة فخلطها بمثلها أو دونها) ثم حجر عليه (.. فله) أي : للبائع بعد الفسخ (أخذ قدر المبيع من المخلوط) ويكون في الدون مسامحاً بنقصه كنقص العيب ، (أو) خلطها (بأجود .. فلا رجوع في المخلوط في الأظهر) حذراً من ضرر المفلس ، ويضارب البائع بالثمن ، والثاني : له الرجوع ، ويباعان ويوزع الثمن على نسبة القيمة ، (ولو طحنها) أي : المنطقة المبيعة له (أو قصر الثوب) المبيع له ثم حجر عليه : (فإن لم تزد القيمة) بالطحن أو القصارة (.. رجع) البائع في ذلك (ولا شيء للمفلس) فيه ، وإن نقصت .. فلا شيء للبائع معه (وإن زادت .. فالأظهر : أنه يباع وللمفلس من ثمنه بنسبة ما زاد) مثاله : القيمة خمسة وبلغت بما فعل ستة .. فللمفلس مدس الثمن ، والثاني : لا شركة للمفلس في ذلك ؛ كما في سمن الدابة بعلم عام ورفرق الأول بأن الطحن أو القصارة منسوب إليه ، بخلاف السمن فهو محض صنع الله اتعالى ؛ فإن العلف يوجد كثيراً ولا يحصل السمن .

(ولو صبغه) أي : الثوب المشترئ (بصبغه) ثم حجر عليه : (فإن زادت القيمة قدر قيمة الصبغ) كأن تكون قيمة الثوب أربعة دراهم والصبغ درهمين ، وصارت قيمة الثوب مصبوغاً ستة دراهم (. . رجع) البائع في الثوب ، (والمفلس شريك بالصبغ) فيباع الثوب ويكون الثمن بينهما أثلاثاً ، وهل نقول : كل الثوب للبائم وكل الصبغ للمفلس ؟ أو نقول : يشتركان فيهما بالأثلاث أَوْ أَقَلَّ.. وَالنَّفُصُ عَلَى الصَّنغِ ، أَوْ أَكْثَرَ.. فَالأَصَعُ : أَنَّ الزَّيَادَةَ لِلمُفْلِسِ . وَلَوِ اشْتَرَىٰ مِنْهُ الصَّنغَ وَالنَّوْبَ .. رَجَحَ فِيهِمَا إِلاَّ اللَّ تَرِيدَ قِيمَتُهُمَا عَلَىٰ قِيمَةِ النَّوْبِ يَنكُونُ فَاقِداً لِلصَّبْغِ . وَلَوْ اشْتَرَاهُمَا مِنِ اتَنْيَنِ ؛ فَإِنْ لَمْ تَزِهْ قِيمَتُهُ مَصْبُوعًا عَلَىٰ قِيمَةِ النَّوْبِ.. فَصَاحِبُ الصَّبْغِ فَاقِلًا » وَإِنْ زَادَتْ بِقَلْرِ قِيمَةِ الصَّبْغِ .. اَشْتَرَكَا ، وَإِنْ زَادَتْ عَلَىٰ قِيمَتِهِمَا.. فَالأَصَحُّ : أَنَّ ٱلمُمْلِسَ شَرِيكُ لَهُمَا بِالزَّيَادَةِ ...

لتعذر التمبيز ؟ وجهان ، (أو) زادت القيمة (أقل) من قيمة الصبغ ؛ كأن صارت خمسة (. . فالنقص على الصبغ) لأنه هالك في الثوب ، والثوب قائم بحاله ، فبياع وللبائع أربعة أخماس الثمن وللمفلس خمسة ، (أو) زادت القيمة (أكثر) من قيمة الصبغ ؛ كأن صارت ثمانية (. . فالأصح : أن الزيادة للمفلس) فبياع ويكون الثمن بينهما نصفين ، والثاني : أنها للبائع ؛ كالسمن فيكون له ثلاثة أرباع الثمن وللمفلس ربعه ، والثالث : أنها تُفُشُ⁽¹⁾ عليهما ؛ فيكون للبائع ثلثا الثمن وللمفلس ثلثه ، وإن لم تزد القيمة بالصبغ شيئاً . رجع البائع في الثوب ولا شيء للمفلس فيه ، وإن نقصت . . فلا شيء للبائع معه .

(ولو اشترئ منه الصبغ والثوب) وصبغه به ثم حجر عليه (. . . وجع) أي : البائع (فيهما) أي : في الثوب بصبغه ، (إلا ألاَّ تزيد قيمتهما علىٰ قيمة الثوب) قبل الصبغ ؛ بأن ساوتها ، أو نقصت عنها (فيكون فاقداً للصبغ) فيضارب بثمنه مع الرجوع في الثوب من جهته ، بخلاف ما إذا زادت وهو البافي بعد الاستثناء . فهو محل الرجوع فيهما ، فإن كانت الزيادة أكثر من قيمة الصبغ . فالمفلس شريك بالزائد عليها ، وقيل : لا شيء ، وإن كانت أقل . لم يضارب بالباقي ؛ أخذاً مما تقدم في القصارة .

(ولو اشتراهما من اثنين) الصبغ من واحد والثوب من آخر وصبغه به ، ثم حجر عليه وأراد البانعان الرجوع : (فإن لم تزد قيمته مصبوغاً علىٰ قيمة الثوب) قبل الصبغ (. . فصاحب الصبغ فاقد) له فيضارب بثمنه ، وصاحب الثوب واجد له فيرجع فيه ، ولا شيء له إن نقصت قيمته ؛ أخذاً مما تقدم في القصارة ، (وإن زادت بقدر قيمة الصبغ . . اشتركا) في الرجوع والثوب ، وعبارة « المحرر » : فلهما الرجوع ويشتركان فيه () (وإن زادت علىٰ قيمتهما . فالأصح : أن المفلس شريك لهما) أي : للبائعين (بالزيادة) فإذا كانت قيمة الثوب أربعة والصبغ درهمين وصارت قيمته

⁽١) أي : توزع .

⁽٢) المحرر (ص١٧٨).

مصبوغاً ثمانية . فالمفلس شريك بالربع ، والثاني : لا شيء له ، والزيادة لهما بنسبة ماليهما ، ولو اشترئ صبغاً وصبغ به ثوباً له ثم حجر عليه . فللبائع الرجوع إن زادت قيمة الثوب مصبوغاً على ما كانت قبل الصبغ فيكون شريكاً فيه ، قال في « الروضة » : (وإذا شارك ونقصت حصته عن ثمن الصبغ . . فوجهان : أصحهما : أنه إن شاء . . قنم به ولا شيء له غيره ، وإن شاء . . ضارب بالجميع ، والثاني : له أخذه والمضاربة بالباقي) ، انتهل الله كم قسم في المسألة السابقة ، وهو : أن تكون الزيادة أقل من قيمة الصبغ ، فيتخير بائعه بين أخذ الزيادة والمضاربة بجميع الثمن على الأصح .

* * *

⁽١) روضة الطالبين (٤/ ١٧٣) .

باب الحجب ر

(باب الحجر)

(منه : حجر المفلس لحق الغرماء) أي : الحجر عليه في ماله ، (والراهن للمرتهن) في العين المرهونة ، (والمريض للورثة) في غير الثلث ، (والعبد لسيده ، والمرتد للمسلمين) أي : لحقهم ، (ولها أبواب) تقدم بعضها ويأتي باقيها .

(ومقصود الباب : حجر المجنون والصبي والمبذر) بالمعجمة وسيأتي تفسيره .

(فبالجنون تنسلب الولايات واعتبار الأقوال) كولاية النكاح والإيصاء والأيتام، وأقوال المعاملات وغيرها، أما الأفعال. فيعتبر الإتلاف منها دون غيره؛ كالهدية، (ويرتفع) أي : حجر المجنون (بالإفاقة) من الجنون .

(وحجر الصبي يرتفع ببلوغه رشيداً) .

(والبلوغ) يحصل (باستكمال خمس عشرة سنة) قمرية ، (أو خروج المني) $^{(1)}$.

(ووقت إمكانه : استكمال تسع سنين) للاستقراء ، وفي الأول حديث ابن عمر : (عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني ، وعرضت عليه يوم المخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني ورآني بلغت) رواه ابن حبان ، وأصله في " الصحيحين ه^(۲) ، وفي الثاني قوله تعالىٰ : ﴿ وَلِيَا كِنَامُ ٱلْأَفْتُلُ بِنَكُمْ ٱلْمُثَرِّقَ الْمِثْقَاتِوْلًا ﴾ والحلم : الاحتلام ، وهو بخروج

 ⁽١) قول (المنهاج): (البلوغ يكون بخروج المني) أعم وأحسن من قولهم: (احتلام)، فقد يخرج في اليقظة . (دقائق المنهاج) (ص ٦١) .

⁽٢) صحيح ابن حبان (٤٧٢٧) ، صحيح البخاري (٢٦٦٤) ، صحيح مسلم (١٨٦٨)

وَتَبَاثُ الْمَانَةِ يَفْتَضِي الْمُحُكُمْ بِنْلُوغِ وَلَدِ الْكَافِيْوِ ، لاَ الْمُسْلِمِ فِي الْأَصَحِّ ، وَتَزِيدُ الْمَرْأَةُ حَيْضاً وحَجَلاً . وَالرَّشْدُ : صَلاَحُ اللَّمِنِ وَالْمَالِ ، فَلاَ يَفْعَلُ مُحَوَّماً يُبْطِلُ الْمَمَالَةَ ، وَلاَ يُبَدُّرُ بِأَنْ يُضَيِّعُ الْمَالُ بِالْحَيْمَالِ خَمْنِ فَاحِشِ فِي الْمُمَامَلَةِ أَوْ رَمْبِدِ فِي بَحْرٍ أَوْ إِنْفَاقِهِ فِي مُحَرَّمٍ ، وَالْأَصَحُّ : أَنَّ صَوْفَةُ فِي الصَّدَقَةِ وَوُجُوهِ الْخَيْرِ وَالْمَطَاعِمِ وَالْمَلَابِسِ الَّتِي لاَ تَلِيقُ بِحَالِدِ لَيْسَ

المني ، (ونبات العانة يقتضي الحكم ببلوغ ولد الكافر) أي : أنه أمارة عليه ، (لا المسلم في الأصح) ، والثاني قاسه على الكافر ، وفيه حديث عطية القرظي قال : (كنت من سبي فريظة ، فكانوا ينظرون من أنبت الشعر . قتل ، ومن لم ينبت . لم يقتل ، فكشفوا عانني فوجدوها لم تنبت فجعلوني في السبي) رواه ابن حبان ، وقال الحاكم : إنه على شرط الشيخين ، والترمذي : حسن صحيح () ، والمعتبر : شعر خشن يحتاج في إزالته إلى حلق ، ودفع قياس المسلم بأنه ربما استعجل نبات العانة بالمعالجة ؛ دفعاً للحجر وتشوفاً للولايات ، بخلاف الكافر ؛ فإنه يفضي به إلى القتل أو ضرب الجزية ، قال في « الروضة » : ويجوز النظر إلى منبت عانة من احتجنا إلى معرفة بلوغه بها ؛ للضرورة () ، (وتزيد المرأة) على ما ذكر من السن وخروج المني ، ونبات العانة الشامل لها (حيضاً) بالإجماع (وحبلاً) لأنه مسبوق بالإنزال ، لكن لا يتيقن الولد إلا بالوضع ، فإذا وضعت . حكمنا بحصول البلوغ قبل الوضع بستة أشهر وشيء .

(والرشد : صلاح اللدين والمال) كما فسر بذلك في قوله تعالىٰ : ﴿ فَإِنْ مَالَتُمْ يَتَهُمْ رُمُعُكا﴾ ، (فلا يفعل محرَّماً يبطل العدالة) من كبيرة أو إصرار على صغيرة ، (ولا يبذر ؛ بأن يضبع المال
باحتمال غبن فاحش في المعاملة) وهو : ما لا يحتمل غالباً كما سيأتي في (الوكالة) ، واليسير ؛
كبيع ما يساوي عشرة بتسعة ، (أو رميه في بحر ، أو إنفاقه في محرَّم) وظاهر : أن المراد : جنس
المال ، (والأصح : أن صرفه في الصدقة ووجوه الخير والمطاعم والملابس التي لا تليق بحاله ليس
بتبذير) لأن المال يتخذ ليتنفع به ويلتذ ، والثاني في المطاعم والملابس قال : إنه تبذير عادة ،
والثاني في وجوه الخير قال : إن بلغ الصبي مفرطاً في الإنفاق فيها . . فهو مبذر ، وإن عرض له ذلك
بعد البلوغ مقتصداً . فلا .

⁽١) صحيح ابن حبان (٤٧٨٣) ، المستدرك (٢/٣٢٣) ، سنن الترمذي (١٥٨٤) .

٢) روضة الطالبين (٢/ ١٧٩) .

(وإن بلغ رشيداً. انفك) الحجر عنه (بنفس البلوغ وأعطي ماله، وقيل : يشترط فك القاضي) لأن الرشد يحتاج إلىٰ نظر واجتهاد ، وينفك علىٰ هائداً أيضاً بفك الأب والجد ، وفي الوصي والقيم وجهان ، (فلو بذر بعد ذلك.. حجر عليه) أي : حجر القاضي فقط ، قيل : والأب والجد أيضاً ، وفي « المطلب » : والوصي ، (وقيل : يعود الحجر بلا إعادة) من أحد ؛ أي : يعود بنفس

⁽ ويختبر رشد الصبي) في المال ، (ويختلف بالمراتب ؛ فيختبر ولد التاجر بالبيع والشراء) على الخلاف الآتي فيهما ، (والمماكسة فيهما) أي : النقص عما طلب البائع ، والزيادة علىٰ ما أعطى المشتري ؛ أي : طلبها . (وولد الزراع بالزراعة^(١) والنفقة على القوام بها) .

⁽ والمحترف) بالرفع (بما يتعلق بحرفته) .

⁽ والمرأة بما يتعلق بالغزل والقطن ، وصون الأطعمة عن الهرة ونحوها) كالفأرة ، كل ذلك على العادة في مثله .

⁽ ويشترط تكرر الاختبار مرتين أو أكثر) بحيث يفيد غلبة الظن برشده .

⁽ ووقته) أي : وقت الاختبار : (قبل البلوغ ، وقبل : بعده) ليصح تصرفه . (فعلى الأول : الأصح) بالرفع : (أنه لا يصح عقده ، بل يمتحن في المماكسة ، فإذا أراد العقد . . عقد الولمي) ، والثانى : يصح عقده للحاجة .

⁽ فلو بلغ غير رشيد) لاختلال صلاح الدين أو المال (. . دام العجر) عليه ، ويتصوف في ماله من كان يتصرف قبل بلوغه .

 ⁽١) قول (المنهاج): (يختبر ولد الزراع بالزراعة) أعم من قول غيره: (المزارع). (دقائق المنهاج)
 (ص١١).

وَلَوْ فَسَنَ . لَمْ يُعْجَرُ عَلَيْهِ فِي الأَصَعُ . وَمَنْ حُجِرَ عَلَيْهِ لِسَفَهٍ طَرَأً . فَوَلِيُهُ الْفَاضِي ، وَقِيلَ : وَلِيهُ فِي الصَّمْوِ . وَلَوْ طَرَأَ جُرُنٌ . فَوَلِيهُ وَلِيهُ وَلِيهُ فِي الصَّغْوِ ، وَقِيلَ : الْفَاضِي . وَلاَ يَتِسِحُّ مِنَ الْمُحْجُورِ عَلَيْهِ لِسَنَّهِ بَيْعٌ وَلا شِرَاءٌ وَلاَ إِغْنَاقُ وَمِيثٌّ وَيَكَا ٌ بِغَيْرٍ إِذْنِ وَلِيمُ ، فَلَوِ النَّمْرَةُ أَوْ اَفْتَرَضَ وَقَبْضَ وَتَلِفَ اللَّمَانُوذُ فِي يَيْهِ أَوْ أَنْلَقُهُ . فَيَوِ الْرَائِقِ يُكَاحُهُ ، لاَ الْتَصَرُّفُ الْمُنالِئِ الْحَجْرِ ، سَوَاءٌ عَلِمْ حَالَهُ مَنْ عَامَلُهُ أَوْ جَهِلَهُ . وَيَصِحُّ إِذْنِ الزَّلِيِّ يَكَاحُهُ ، لاَ التَصَرُّفُ النَّمَائِيُّ فِي الْأَصَحُ . وَلاَ يَصِحُ إِفْرَازُهُ بِدَيْنِ قَبْلِ الْمُحَجِّرِ أَنْ بَعْدُهُ - وَكَذَا بِإِنْلَافِ الْمَالِ فِي الْأَطْهَرِ . . .

التبذير ، (ولو فسق . لم يحجر عليه في الأصح) لأن الأولين لم يحجروا على الفسقة ، والثاني : يحجر عليه كما لو بلنر ، وفرق الأول بأن التبذير يتحقق به تضبيع المال ، بخلاف الفسق ؛ فقد يصان معه المال ، ولا يجيء على الثاني الوجه الذاهب إلىٰ عود الحجر بنفس التبذير ، قاله الإمام'' .

(ومن حجر عليه لسفه) أي : سوء تصرف (طرأ . . فوليه القاضي ، وقيل : وليه في الصغر) أي : الأب والجد ، والخلاف والتصحيح في ° الروضة » و« أصلها » على الوجه الذاهب إلىٰ عود الحجر بنفس التبذير ، وفيهما علىٰ أنه لا بد من حجر القاضي الجزم بأنه ولي^{77 ،} .

(ولو طرأ جنون . فوليه وليه في الصغر ، وقيل : القاضي) والفرق بين التصحيحين : أن السفه مجتهد فيه فاحتاج إلىٰ نظر القاضي ، بخلاف الجنون .

(ولا يصح من المحجور عليه لسفه بيع ولا شراء ، ولا إعتاق وهبة ونكاح بغير إذن وليه) هو قيد في الجميع ، وسيأتي مقابله ، (فلو اشترى أو اقترض وقبض وتلف المأخوذ في يده أو أتلفه . فلا ضمان في الحال ، ولا بعد فك الحجر ، سواء علم حاله من عامله أو جهله) لتقصيره في البحث عن حاله .

(ويصح بإذن الولمي نكاحه) علىٰ ما سيأتي بسطه في (كتاب النكاح) ، (لا التصرف العالمي في الأصح) ، والثاني : يصح إذا قدر الولمي العوض ، فما لا عوض فيه ؛ كالإعتاق والهبة. . لا يصح جزماً .

(ولا يصح إقراره بدين) عن معاملة أسنده إلى ما (قبل الحجر أو بعده ، وكذا بإتلاف المال) أو جناية توجب المال (في الأظهر) ، والثاني : استند إلى أنه لو أنشأ الإتلاف. . ضمن ، فإذا أقر

⁽١) نهاية المطلب (٦/٤٤٠).

⁽٢) روضة الطالبين (٤/ ١٨٣) ، الشرح الكبير (٥/ ٧٥) .

وَتَصِيعُ بِالْحَدُّ وَالْفِصَاصِ ، وَطَلاَقُهُ وَخَلْمُهُ وَظهَارُهُ وَنَفَيْهُ النَّسَتِ بِلِعَانِ . وَحُكُمُهُ فِي الْفِبَادَةِ كَالرَّشِيدِ ، لَكِنْ لاَ يُفَوَّقُ الزَّكَاةَ بِنَفْسِهِ ، وَإِذَا أَخْرَمَ بِحَجْ فَرْضِ . . أَعْطَى الْوَلِيُ يُنْفُقُ عَلَيْهِ فِي طَرِيقِهِ . وَإِنْ أَخْرَمَ بَعَلُوعٍ وَزَادَتْ مُؤَنَّةٌ سَفَرٍهِ عَلَىٰ نَفَقَتِهِ الْمَمْهُودَةِ . فَلِلْوَلِيُّ مَنْهُهُ ، وَالْمَذْهَبُ : أَنَّهُ كَمُحْصَرِ فَيَتَحَلَّلُ . قُلْتُ : وَيَتَحَلِّلُ بِالصَّرِمِ إِنْ فُلْنَا : لِمَ الإخصارِ بَتَلَّ ؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الْمَالِ ، وَلَوْ كَانَ لَهُ فِي طَرِيقِهِ كَسْبٌ قَدْرَ زَيَادَةِ الْمُؤْنَةِ . . لَمْ يَجُزْ مَنْعُهُ ، وَاللهُ أَعْلَمُ .

به.. يقبل ، ثم ما رد من إقراره لا يؤاخذ به بعد فك الحجر ، (ويصح) إقراره (بالحد القصاص) فيقطع في السرقة ، وفي المال قولان ؛ كالعبد إذا أقر بها ، وهما مبنيان على أنه لا يقبل إقراره بالإتلاف ، فإن قبل .. فهنا أولى ، والراجح في العبد : أنه لا يثبت المال ، ولو عفا مستحق القصاص على مال.. ثبت المال على الصحيح ، (و) يصح (طلاقه وخلعه) ويجب دفع العوض إلى وليه ، (وظهاره) وإيلاؤه ، (ونفيه النسب) لما ولدته زوجته (بلعان) واستلحاقه النسب ، وينفق على الولد المستلحق من بيت المال .

(وحكمه في العبادة كالرشيد) فيفعلها (لكن لا يفرق الزكاة بنفسه) لأنه تصرف مالي ، (وإذا أحرم بحيج فرض) أصلي أو منذور قبل الحجر (. . أعطى الولي كفايته لثقة ينفق عليه في طريقه) أو يخرج الولي معه لينفق عليه كما تقدم في (كتاب الحج) ، وظاهر : أن الحكم كذلك إذا أراد السفر للإحرام ، وأن العمرة كالحج فيما ذكر .

(وإن أحرم يتطوع) من حج أو عمرة (وزادت مؤنة سفره) الإنمام النسك (على نفقته المعهودة.. فللولي منعه) من الإتمام ، (والمذهب : أنه كمحصر فيتحلل) وثاني الوجهين من الطريق الثاني : أنه كالفاقد للزاد والراحلة لا يتحلل إلا بلقاء البيت .

(قلت) كما قال الراقعي في « الشرح ١٩٠٥ : (ويتحلل بالصوم إن قلنا : لدم الإحصار بدل ؛ لأنه معنوع من المال ، ولو كان له في طريقه كسب قدر زيادة المؤنة . لم يجز منعه ، والله أعلم) وتقدم ترجيح : أن لدم الإحصار بدلاً ، ونيابة الصوم بعد العجز عن الطعام ، وعلى القول بأنه لا بدل له : يبقى في الذمة ، قال في « المطلب » : ويظهر : أن يبقى في ذمة السفيه أيضاً .

⁽۱) الشرح الكبير (۷۹/٥) .

[فيمن يلى الصبي مع بيان كيفية تصرفه في ماله]

وَلِيُّ ٱلصَّبِيِّ : أَبُوهُ ، ثُمَّ جَدُّهُ ، ثُمَّ وَصِيُّهُمَا ، ثُمَّ ٱلْقَاضِي . وَلاَ تَلِي ٱلأُمُّ فِي ٱلأَصَحُّ . وَيَتَصَرَّفُ ٱلْوَلَيُّ بِالْمَصْلَحَةِ ، وَيَبْنِي دُورَهُ بِالطِّينِ وَالْآجُرُ لاَ ٱللَّينِ وَٱلْجَصُّ ، وَلاَ يَبِيعُ عَقَارَهُ إِلاَّ لِحَاجَةٍ أَوْ غِبْطَةٍ ظَاهِرَةٍ ، وَلَهُ بَيْعُ مَالِهِ بِعَرْضِ وَنَسِيئَةً لِلْمَصْلَخَةِ ، وَإِذَا بَاعَ نَسِيئَةً . ۖ أَشْهَدَ وَٱرْتَهَنَ بِهِ ، وَيَأْخُذُ لَهُ بِالشُّفْعَةِ أَوْ يَتْرِكُ بِحَسَبِ ٱلْمَصْلَحَةِ ، وَيُزكِّى مَالَهُ ، وَيُنْفِقُ عَلَيْهِ بالممغروف

(فصل : ولى الصبى : أبوه ، ثم جده) لأبيه ، (ثم وصيهما) أي : وصى الأب إن لم يكن جد ووصى الجد ، (ثم القاضى) أو من ينصبه ، وسيأتى في (كتاب الوصايا) إن شاء الله تعاليٰ أن من شرط الوصى العدالة ، وفي « الروضة » هنا : (وهل يحتاج الحاكم إلىٰ ثبوت عدالة الأب والجد لثبوت ولايتهما ؟ وجهان ، وينبغي أن يكون الراجح : الاكتفاء بالعدالة الظاهرة) ، انتهيٰ(١١) .

(ولا تلى الأم في الأصح) ، والثاني : تلى بعد الأب والجد ، وتقدم على وصيهما .

(ويتصرف الولى بالمصلحة) فيشتري له العقار ، وهو أوليٰ من التجارة ، (ويبني دوره بالطين والآجر) أي : الطوب المحرق ، (لا اللبن) أي : الطوب الذي لم يحرق بدل الآجر ؛ لقلة بقائه ، (والجص) أي : الجبس بدل الطين ؛ لكثرة مؤنته ، (ولا يبيع عقاره إلا لحاجة) كنفقة وكسوة ؛ بأن لم تف غلته بهما (أو غبطة ظاهرة) بأن يرغب فيه بأكثر من ثمن مثله وهو يجد مثله ببعض ذلك الثمن ، (وله بيع ماله بعرض ونسيئة للمصلحة) التي رآها ، (وإذا باع نسيئة) وظاهر : أنه بزيادة على النقد (. . أشهد) عليه (وارتهن به) رهناً وافياً ، وإن لم يفعل. . ضمن ، قاله الجمهور ، وحكى الإمام في صحة البيع إذا لم يرتهن والمشترى مليء. . وجهين ، وقال : الأصح : الصحة^(٢) ، قال الرافعي : ويشبه أن يذهب القائل بالصحة إلىٰ أنه لا يضمن ، ويجوزه ؛ اعتماداً علىٰ ذمة المليء ، وإذا باع مال ولده لنفسه نسيئة. . لا يحتاج إلىٰ رهن ؛ لأنه أمين في حق ولده^(٣) ، (ويأخذ له بالشفعة أو يترك بحسب المصلحة) التي رآها في ذلك ، (ويزكي ماله ، وينفق عليه) ويكسوه (بالمعروف) وينفق علىٰ قريبه بالطلب .

روضة الطالبين (٤/ ١٨٧) . (1)

نهاية المطلب (٦/ ٨٣) . **(Y) (**T)

الشرح الكبير (٥/ ٨١) .

فَإِنِ اَتَّعَىٰ بَعْدُ بُلُوغِهِ عَلَى اللَّبِ وَالْجَدُّ بَيْعاً بِلاَ مَصْلَحَةٍ . . صُدَّقًا بِالْيُمِينِ . وَإِنِ اَدَّعَاهُ عَلَى الْوَصِيِّ وَالْأَمِينِ . . صُدَّقَ هُوَ بِيَمِينِهِ .

(فإن ادعىٰ بعد بلوغه على الأب والجد بيعاً) لماله (بلا مصلحة. . صدَّقا باليمين) لأنهما غير متهمين ؛ لوفور شفقتهما .

(وإن ادعاه على الوصي والأمين) أي : منصوب القاضي (. . صدق هو بيمينه) للتهمة في حقهما ، وقيل : في غير العقار . . هما المصدقان ، والفرق : عسر الإشهاد في كل قليل وكثير يناع ، ومنهم من أطلق وجهين من غير فرق بين ولي وولي ، ولا بين العقار وغيره ، ودعواه على المشتري من الولي كهي على الولي .

de de de

إب الصُّلْح

هُوَ قِسْمَانِ : أَحَدُهُمَّنَا يَجْوِي بَيْنَ الْمُنْتَاعِيَيْنِ ، وَهُوَ نَوْعَانِ : أَحَدُهُمَّنَا : صُلْعٌ عَلَىٰ إِفْرَارٍ ، فَإِنْ جَرَىٰ عَلَىٰ عَنِى غَيْرِ الْمُنْقَاقِ. فَهُوَ بَيْتِهِ بِلَفْظِ الصَّلْحِ تَنْبُتُ فِيهِ أَحْكَامُهُ ؛ كَالشَّفْعَةِ ، وَالرَّفْيَرَاطِ التَقْائِضِ إِنِ انْفَقَا فِي عِلَّةِ التَّفْفَةِ ، وَالرَّفْيَرَاطِ التَقَائِضِ إِنِ انْفَقَا فِي عِلَّةِ الرَّفْفَةِ ، وَالرَّفْقِ المُنْقِرَاطِ التَقْائِضِ إِنْ انْفَقَا فِي عِلَّةِ الرَّفْفِهَ الرَّفِقِ الْمُنْفِقِ الْمُنْفِقِ الْمُنْفِقِ الْمُنْفِقِ الْمُنْفِقِ الْمُنْفِقِ الْمُنْفِقِ السَّلْعِ . وَلَوْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ عَلَى مَنْفَادِهُ السَّلْعِ . وَلَا مَنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ السَّلْعِ . وَلَوْ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ السَّلْعِ . وَلَوْ مَنْ اللَّهُ اللِلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

(باب الصلح)

(هو قسمان) :

(أحدهما يجري بين المتداعيين ، وهو نوعان) :

(أحدهما: صلح على إقرار ، فإن جرئ على عين غير المدعاة) كأن ادعل عليه داراً أو حصة منها على داراً أو حصة منها فأقر له بها وصالحه منها على عبد أو ثوب معين (. . فهو بيع) للمدعاة (بلفظ الصلح تثبت فيه أحكامه) أي : البيع (كالشفعة ، والرد باللميب ، ومنع تصرفه) في المصالح عليه (قبل قبضه ، والمتراط التقابض إن اتفقا) أي : المصالح عنه والمصالح عليه (في علة الربا) واشتراط التساوي في معبدار الشرع إن كانا من جنس واحد من أموال الربا ، وجريان التحالف عند الاختلاف .

(أو) جرى الصلح (على منفعة) في دار مثلاً مدة معلومة (. . فإجارة) لمحل المنفعة بالعين المدعاة (تثبت أحكامها) أي : الإجارة في ذلك .

(أو) جرى الصلح (على بعض العين المدعاة) كنصفها (. . فهبة لبعضها) الباقي (لصاحب البد) عليها (فتثبت أحكامها) أي : الهبة في ذلك من الإيجاب والقبول والإذن في القبض ، ومضي زمن إمكانه ، فيصح العقد بلفظ الهبة للبعض المتروك .

(ولا يصح بلفظ البيع) له ؛ لعدم الثمن ، (والأصح : صحته بلفظ الصلح) كصالحتك من المدار علىٰ نصفها ، والثانمي قال : الصلح يتضمن المعارضة ولا عوض هنا للمتروك ، والأول قال : وجدت خاصية لفظ الصلح ، وهي : سبق الخصومة فيحمل على الهبة للمتروك .

(ولو قال من غير سبق خصومة: صالحني عن دارك بكذا) فأجابه (. . فالأصح : بطلانه) لأن لفظ

وَلَوْ صَالَحَ مِنْ دَيْنِ عَلَىٰ عَيْنِ .. صَحَّ . فَإِنْ تَوَافَقَا فِي عِلَّةِ الرَّبَا. . اشْتُوطُ قَبْصُ الْمِوَضِ فِي الْمُتَجْلِسِ ، وَإِلاَّ ؛ فَإِنْ كَانَ الْمِوْضُ عَيْناً .. لَمْ يُشْتَرَطُ قَبْضُهُ فِي الْمَجْلِسِ فِي الأَصَحُّ ، أَذْ دَيْناً .. اَشْتُوطُ تَغْيِينُهُ فِي الْمُجْلِسِ ، وَفِي قَبْضِهِ الْوَجْهَانِ . وَإِنْ صَالَحَ مِنْ دَيْنِ عَلَى بَغْضِهِ .. فَهُوَ إِبْرَاهُ عَنْ بَاقِيهِ . وَيَصِحُّ لِلْفَظِ الْإِبْرَاءِ وَالْخَطُّ وَتَخْوِهِمَا ، وَبِلْفَظِ الشَّلْحِ فِي الأَصَحُّ . . .

الصلح لا يطلق إلا إذا سبقت خصومة ، والثاني : يمنع ذلك ويصحح العقد .

بنينية

[حكم الصلح من عين على دين]

لو صالح من عين علىٰ دين ذهب أو فضة. . فظاهر : أنه بيع ، أو عبد أو ثوب مثلاً موصوف بصفة السلم . . فظاهر : أنه سلم ، وسكت الشيخان عن ذلك ؛ لظهوره .

G - 63

(ولو صالح من دين) غير دين السلم (عليٰ عين. . صح) .

(فإن توافقا في علة الربا) كالصلح عن ذهب بفضة (. . اشترط قبض العوض في المجلس) حذراً من الربا ، (وإلا) أي : وإن لم يتوافق المصالح منه الدين والمصالح عليه في علة الربا ؛ كالصلح عن فضة بحنطة أو ثوب : (فإن كان العوض عيناً . . لم يشترط قبضه في المجلس في الأصح) كما لو باع ثوباً بدراهم في الذهة . لا يشترط قبض الثوب في المجلس ، والثاني : يشترط ؛ لأن أحد العوضين دين فيشترط قبض الآخر في المجلس ؛ كرأس مال السلم ، (أو) كان العوض (ديناً . . اشترط تمينه في المجلس) ليخرج عن بيع اللدين باللدين ، (وفي قبضه) في المجلس (الوجهان) أصحهما : لا يشترط ، فإن كانا ربويين . اشترط ، ولو صالح من دين على منفحة . صح ؛ أخذاً مما تقدم ، وتقبض بقبض محلها ، ويشترط قبضه في المجلس إن اشترط القبض فيه في المجلس إن اشترط .

(وإن صالح من دين علىٰ بعضه) كنصفه (. . فهو إبراء عن باقيه) .

(ويصح بلفظ الإبراء والحط ونحوهما) كالإسقاط، نحو : أبرأنك من خمس مئة من الأنف الذي لي عليك ، أو حططتها عنك ، أو أسقطتها عنك وصالحتك على الباقي ، ولا يشترط في ذلك القبول على الصحيح ، (و) يصح (بلفظ الصلح في الأصح) نحو : صالحتك عن الألف الذي لي عليك علىٰ خمس مئة ، والخلاف كالخلاف في الصلح من العين علىٰ بعضها بلفظ الصلح ، فيؤخذ توجيهه وَلُوْ صَالَحَ مِنْ حَالًّ عَلَىٰ مُؤَجِّلٍ مِثْلِهِ أَوْ عَكَسَ.. نَغَا ، فَإِنْ عَجَلَ ٱلْمُؤَجَّلَ.. صَحَّ ٱلأَدَاءُ . وَلَوْ صَالَحَ مِنْ عَشَرَةٍ حَالَةٍ عَلَىٰ حَمْسَةٍ مُؤَجَّلَةٍ .. بَرِىءَ مِنْ خَمْسَةٍ وَيَقِيَتْ خَمْسَةٌ حَالَةٌ ، وَلَوْ عَكَسَ.. لَغَا . النَّوْعُ النَّانِي : الصَّلْعُ عَلَى الإِنْكَارِ ، فَيَبْطُلُ إِنْ جَرَىٰ عَلَىٰ نَشْسِ الْمُمْدَّعَىٰ ، وَكَذَا إِنْ جَرَىٰ عَلَىٰ بَمْضِوفِي الْأَصَحُ . وَقَوْلُهُ : (صَالِحْنِي عَنِ النَّارِ الَّتِي الْمَيْعَلَى . وَكَذَا إِنْ جَرِىٰ عَلَىٰ بَمْضِوفِي الْأَصَحُ . وَقَوْلُهُ : (صَالِحْنِي عَنِ النَّارِ الَّتِي الْمَيْعَ

مما تقدم ، ويشترط في ذلك : القبول في الأصح ، ولا يصح هنذا الصلح بلفظ البيع ؛ كنظيره في الصلح عن العين .

(ولو صالح من حال علي مؤجل مثله) كألف (أو عكس) أي : من مؤجل علي حال مثله (. .
 لغا) الصلح ، فلا يلزم الأجل في الأول ولا إسقاطه في الثاني ؛ لأنهما وعد من الدائن والمدين ،
 (فإن عجل) المدين (المؤجل . . صح الأداء) وسقط الأجل .

(ولو صالح من عشرة حالة على حسمة مؤجلة . . برىء من خمسة وبقيت خمسة حالة) لأن إلحاق الأجل وعد لا يلزم ، بخلاف إسقاط بعض الدين ، (ولو عكس) أي : صالح من عشرة مؤجلة على خمسة حالة (. . لغا) الصلح ؛ لأنه ترك الخمسة في مقابلة حلول الباقي وهو لا يحل فلا يصح الترك .

(النوع الثاني : الصلح على الإنكار ، فيبطل إن جرئ علىٰ نفس المدعىٰ) وفي « الروضة » كـ أصلها » : علىٰ غير المدعىٰ ؛ كأن يدعي عليه داراً فينكر ثم يتصالحا علىٰ ثوب أو دين ، انتهىٰ () . وكان نسخة المصنف من « المحرر » (عين) بالنون فعبر عنها بـ (النفس) ولم يلاحظ موافقة ما في « الشرح » ، فهما مسألتان حكمهما واحد ، (وكذا إن جرئ) الصلح (علىٰ بعضه) أي : المدعىٰ ؛ كنصف الدار . يبطل (في الأصح) ، والثاني : يصح ؛ للنوافق على استحقاق البعض ، وإن كان المدعىٰ ديناً وتصالحا علىٰ بعضه : فإن تصالحا عن ألف علىٰ خمس مئة في اللمة . . لم يصح جزماً ، أو خمس مئة معينة . لم يصبح في الأصح .

(وقوله : « صالحني عن الدار التي تدعيها » ليس إقراراً في الأصح) ، والثاني : إقرار ؛ لتضمنه الاعتراف بالملك ، كما لو قال : ملكني ، ودفع باحتمال أن يريد به : قطع الخصومة لا غير ، وعلى الأول : يكون الصلح بعد هذا الالتماس صلح إنكار .

⁽١) روضة الطالبين (١٩٨/٤) ، الشرح الكبير (٩١/٥) .

أَوِنْ فَالَ : ﴿ وَكُلْنِي ٱلْمُدَّعَىٰ عَلَيْهِ فِي الصَّلْحِ وَهُوَ مُقِوْ لَكَ ﴾.. صَحَّ ، وَلَوْ صَالَحَ لِنَفْسِهِ وَالْحَالَةُ مَنْدِهِ.. صَحَّ وَكَأَنَّهُ الشَرَاهُ . وَإِنْ كَانَ مُنْكِراً وَقَالَ الأَجْنَبِيُّ : ﴿ هُوَ مُبْطِلٌ فِي إِنْكَارِهِ ﴾.. فَهُوَ شِرَاهُ مَعْصُوبٍ ، فَبُغَرَّقُ بَيْنَ قُدْرَتِهِ عَلَى انْيْزَاعِهِ وَعَدَمِهَا ، وَإِنْ لَمْ يَقُلُ : ﴿ هُوَ مُبْطِلٌ ﴾.. لَغَا الصَّلْحُ .

فظنك

[في التزاحم على الحقوق المشتركة]

ٱلطَّرِيقُ ٱلنَّافِذُ لاَ يُتَصَرَّفُ فِيهِ بِمَا يَضُرُّ ٱلْمَارَّةَ ، وَلاَ يُشْرَعُ فِيهِ جَنَاحٌ

القسم الثاني من الصلح يجري بين المدعي وأجنبي في العين:

(فإن قال : وكلني المدعى عليه في الصلح) عن المدعى (وهو مقر لك) به (. . صح) الصلح عن الموكل بما وكل به ؛ كنصف المدعى ، أو هنذا العبد من ماله ، أو عشرة في ذمته وصار المدعى ملكاً للمدعى عليه ، (ولو صالح) الأجنبي (لنفسه) بعين ماله أو بدين في ذمته (والحالة هذه) أي : أن المدعىٰ عليه مقر بالمدعىٰ (. . صح) الصلح للأجنبي (وكأنه اشتراه) بلفظ الشراء .

(وإن كان) المدعى عليه (منكراً وقال الأجنبي : هو مبطل في إنكاره) وصالح لنفسه بعبده أو عشرة في ذمته مثلاً ليأخذ المدعى من المدعى عليه (. . فهو شراء مغصوب ، فيفرق بين قدرته على انتزاعه) فيصح (وعدمها) . . فلا يصح ، (وإن لم يقل : هو مبطل) مع قوله : (هو منكر) ، وفي « الروضة » كـ « أصلها » : وأنا لا أعلم صدقك وصالح لنفسه أو للمدعى عليه () (. . لغا الصلح) لعدم الاعتراف للمدعى بالملك ، ولو كان المدعى ديناً وقال الأجنبي للمدعى : وكلني المدعى عليه مصالحتك على نصف المدعى ، أو على هنذا النوب من ماله فصالحه بذلك . . صح للموكل ، ولو صالح الأجنبي لنفسه في هنذه الحالة أو حالة الإنكار بعين أو دين في ذمته . . فهو ابتيا و بن في ذمته . . فهو . .

* * *

(فصل: الطريق النافذ) بالمعجمة ، ويعبر عنه بـ(الشارع) ، (لا يتصرف فيه) بالبناء للمفعول (بما يضر المارة)^(۱) في مرورهم فيه ؛ لأنه حق لهم ، (ولا يشرع) أي : يخرج (فيه جناح)

⁽۱) روضة الطالبين (۲۰۱/٤) ، الشرح الكبير (۹۳/۵) .

 ⁽٢) قوله: (الطريق النافذ لا يتصرف فيه بما يضر المارة) أعم من قول غيره: (لا يتصرف فيه بما يبطل المرور). (دقائق المنهاج) (ص٦٣).

أي : روشن (ولا ساباط) أي : سقيفة على حائطين هو بينهما (يضرهم) أي : كل من الجناح والساباط ، (بل يشترط ارتفاعه) أي : كل منهما ؛ ليجوز فعله للمسلم (بحيث يمر تحته) المار (منتصباً) قال الماوردي : وعلى رأسه الحمولة العالية وهو ظاهر () ، ويشترط ألاً يظلم الموضع عند أكثر الأصحاب .

(وإن كان ممر الفرسان والقوافل . فليرفعه بحيث يمر تحته المحمل) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية (على البعير مع أخشاب المظلة) بكسر الميم فوق المحمل ؛ لأنه قد يتفق ذلك ، أما الذمي . فيمنع من إخراج الجناح في شارع المسلمين ؛ لأنه كإعلاء بنائه علىٰ بناء المسلم أو أبلغ ، ذكره في « الروضة »⁽⁷⁾ .

(ويحرم الصلح علىٰ إشراع الجناح) بشيء وإن صالح عليه الإمام ولم يضر المارة ؛ لأن الهواء لا يفرد بالعقد ، وإنما يتبع القرار ، وما لا يضر في الطريق . . يستحق الإنسان فعله من غير عوض كالمرور ، (و) يحرم (أن يبني في الطريق دكة) بفتح الدال ؛ أي : مسطبة ، (أو يغرس شجرة ، وقيل : إن لم يضر) المارة (. . جاز) (الكاناح ، وفرق الأول بأن شغل المكان بما ذكر مانم من الطروق وقد تزدحم المارة فيصطكون به .

. (وغير النافذ يحرم الإشراع) للجناح (إليه لغير أهله) بلا خلاف، (وكذا) يحرم الإشراع (لبعض أهله في الأصح ، إلا برضا الباقين) تضرروا به أم لا ؛ لاختصاصهم بذلك ، والثاني : يجوز بغير رضاهم إن لم يتضرروا به ؛ لأن كلاً منهم له الارتفاق بقراره ، فكذا بهوائه كالشارع ، وعلى

⁽١) الحاوي (٨/ ٤٧) .

⁽٢) روضة الطالبين (٢٠٦/٤).

⁽٣) قول (المنهاج ؛ (ويحرم أن يبني في الطريق دكة ، أو يغرس شجرة ، وقيل : إن لم يضر . . جاز) هلذا تصريح بأن الخلاف مختص بما لا يضر ، فإن ضر . . حرم قطعاً ، وعليه يحمل كلام (المحرر » . (دقائق المنهاج) (ص٦٢) .

الوجهين : يحرم الصلح علمل إشراعه بمال ؛ لما تقدم ، (وأهله : من نقذ باب داره إليه ، لا من لا من لا سن لا من لا سن لا سن لا سن المذكورة ، وهي لاصقه جداره) من غير نفوذ باب إليه ، (وهل الاستحقاق في كلها) أي : الطريق المذكورة ، وهي تؤذث وتذكر (لكلهم ، أم تختص شركة كل واحد بما بين رأس الدرب وباب داره ؟) لأنه محل تردده (وجهان ، أصحهما : الثاني) ، والأول قال : ربما احتاجوا إلى التردد والارتفاق في بقية الدرب ؛ لطرح الأثقال عند الإدخال والإخراج .

(وليس لغيرهم فتح باب إليه للاستطراق) إلا برضاهم ؛ لتضررهم بمرور الفاتح ، أو مرورهم عليه ، ولهم بعد الفتح برضاهم الرجوع مثى شاؤوا ، (وله فتحه إذا سمره) بالتخفيف (في الأصح) لأنه له رفع جميع الجدار فبعضه أولئ ، والثاني قال : الباب يشعر بثبوت حق الاستطراق فيستدل به عليه ، قال في « الروضة » : وهو أفقه (').

(ومن له فيه باب فقتح) أي : أراد فتح (آخر أبعد من رأس الدرب) من الأول (. . فلشركائه منعه) من بابه بعد الأول جزماً ، ومن بابه قبله على أحد الوجهين السابقين في كيفية الشركة في الجناح ، وسواء سد الأول أم لا ؛ أخذاً من الإطلاق مع التفصيل في قوله : (وإن كان أقرب إلمي رأسه ولم يسد الباب القديم . فكذلك) أي : لشركائه منعه كما تقدم ؛ لأن زيادة الباب تورث زيادة زحمة الناس ووقوف الدواب فيتضروون به ، (وإن سده . فلامنع) لأنه نقص حقه .

(ومن له داران تفتحان) بفتح الفوقانية أوله (إلى دربين مسدودين ، أو) درب (مسدود وشارع ففتح باباً) أي : أراد فنحه (بينهما . . لم يمنع في الأصح) لأنه تصرف مصادف للملك ، والثاني يقول : فنحه يثبت له من كل درب من الثلاثة ممراً إلى الدار التي ليست به ، ويزيد فيما استحقه من الانتفاع ، ومحل الخلاف : إذا فتح لغرض الاستطراق ، قال الرافعي : مع سد باب إحدى

⁽١) روضة الطالبين (٢٠٨/٤).

وَحَيْثُ مُنِعَ فَنْحَ ٱلْبَابِ فَصَالَحَهُ أَهْلُ ٱلدَّرْبِ بِمَالٍ. . صَحَّ . وَيَجُوزُ فَنْحُ ٱلْكَوَّاتِ . وَٱلْجِدَارُ بَيْنَ ٱلْمَالِكَيْنِ قَدْ يَخْتَصُّ بِهِ أَحَدُهُمَا ، وَقَدْ يَشْتَرِكَانِ فِيهِ : ۖ فَٱلْمُخْتَصُّ : لَيْسَ لِلآخَرِ وَضْعُ ٱلْجُذُوعِ عَلَيْهَ فِي ٱلْجَدِيدِ ، وَلاَ يُجْبَرُ ٱلْمَالِكُ ، فَلَوْ رَضِيَ بِلاَ عِوَضٍ. . فَهُوَ إِعَارَةٌ لَهُ ٱلرُّجُوعُ قَبْلَ ٱلْبِنَاءِ عَلَيْهِ ، وَكَذَا بَعْدَهُ فِي ٱلأَصَحُّ ،

الدارين(١) ، زاد في « الروضة » : (وعدم سده صرح به الأصحاب ، قالوا : ولو أراد رفع الحائط بينهما وجعلهما داراً واحدة ويترك بابيهما علىٰ حالهما. . جاز قطعاً) ، انتهىٰ^(٢) . وهو مراد الرافعي بقوله : أما إذا قصد اتساع ملكه . . فلا منع (٣) ؛ أي : قطعاً .

(وحيث منع فتح الباب فصالحه أهل الدرب بمال. . صح) قال في " التتمة " : ثم إن قدروا مدة. . فهو إجارة ، وإن أطلقوا أو شرطوا التأبيد. . فهو بيع جزء شائع من الدرب له وتنزيله منزلة أحدهم ، وسكت الشيخان على ذلك .

(ويجوز) للمالك (فتح الكوات) في جداره ؛ للاستضاءة ، بل يجوز له إزالة بعض الجدار وجعل شباك مكانه ، والكوة بفتح الكاف : طاقة .

(والجدار بين المالكين) لبناءين (قد يختص) أي : ينفرد (به أحدهما) ويكون ساتراً للآخر ، (وقد يشتركان فيه) :

(فالمختص) به أحدهما (ليس للآخر وضع الجذوع) بالمعجمة ؛ أي : الخشب (عليه في الجديد ، ولا يجبر المالك) له إن امتنع من وضعها ، والقديم : عكس ذلك ؛ لحديث الشيخين : « لا يمنعن جار جاره أن يضع خشبه في جداره »(^{٤)} أي : الأول ، و(خشبه) روى بالإفراد منوناً ، والأكثر بالجمع مضافاً ، وعورض بحديث خطبة حجة الوداع : ﴿ لا يحل لامرىء من مال أخيه إلا ما أعطاه عن طيب نفس » رواه الحاكم بإسناد علىٰ شرط الشيخين في معظمه (٥٠) ، وكل منهما منفرداً في بعضه ، (فلو رضي) المالك على الجديد بالوضع (بلا عوض. . فهو إعارة ، له الرجوع قبل البناء عليه) أي : على الموضوع ، (وكذا بعده في الأصح) كسائر العواري ،

الشرح الكبير (٥/ ١٠١) . (1)

روضة الطالبين (٢٠٩/٤) . (1)

الشرح الكبير (٥/ ١٠١) . (٣)

صحيح البخاري (٢٤٦٣) ، صحيح مسلم (١٦٠٩) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه . (1)

المستدرك (٩٣/١) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما . (0)

وقابدة الرائجوع : تغييره بمين أنْ يُقِيته بِأَخِرَةٍ أَوْ يَفْلَعَ وَيَغْرَمَ أَرْسُ نَفْصِهِ ، وَفِيلَ : فَانِدَنَهُ : طَلَبُ الأَخْرَةِ فَقَطْ . وَلَوْ رَضِيَ يَوضِعُ الْخَدُوعِ وَالْبِنَاءِ عَلَيْهَا بِعِرْضٍ ؛ فَإِنْ أَجْرَ رَأْسَ الْجِدَارِ لِلْبِنَاءِ . فَهُوْ إِجَارَةٌ ، وَإِنْ قَالَ : (بِغَثْهُ لِلْبِنَاءِ عَلَيْهِ) ، أَوْ (بِغْثُ حَقَّ الْبِنَاءِ عَلَيْهِ) . فَالْأَصَحُّ : أَنَّ مَنْذَا الْنَعْفَدُ يَوِيدُ شَوْبُ بَيْعٍ وَإِجَارَةٍ ، فَإِنَّا بَنَى . فَلَيْسُ لِمَالِكِ الْجَدَارِ نَقْضُهُ بِحَالٍ ، وَلَوِ الْفَهُمَ ٱلْجِدَارُ فَأَعَادَهُ مَالِكُهُ . فَلِلْمُشْتِي إِعَادَهُ الْبِنَاءِ . وَسَوَاءٌ كَانَ الإِذْنُ بِيوضٍ أَوْ بِغَيْرِهِ بُشْتَرَطُ بَيْنَانُ فَدْرِ الْمَوْضِعِ النَّبَيْقِ عَلَيْهِ طُولًا وَعَرَضا ، وَسَمْكِ الْجُدرانِ ، وَتَكَيْبِيَتِهَا ، وَتَغْفِيْةِ السَّفْفِ الْمُتَحْدُولِ عَلَيْهَا . وَلَوْ الْإِنَّاءِ عَلَى الْرَفِومِ لَنَالِهِ عَلَى الْجَارِة

(وفائدة الرجوع : تخييره بين أن يبقيه) أي : الموضوع المبني عليه (بأجرة ، أو يقلع) ذلك (ويغرم أرش نقصه) كما لو أعار أرضاً للبناء ، (وقيل : فائدته : طلب الأجرة فقط) لأن القلع يضر المستعير ؛ فإن الجذوع إذا رفعت أطرافها . لم تستمسك على الجدار الباقي ، ومقابل الأصح : لا رجوع له أصلاً ؛ لأن مثل مثله الإعارة يرادبها : التأبيد ؛ كالإعارة لدفن ميت .

(ولو رضي بوضع الجذوع والبناء عليها بعوض : فإن أجر رأس الجدار للبناء . . فهو إجارة) تصح من غير تقدير مدة وتتأبد للحاجة ، (وإن قال : بعته للبناء عليه ، أو : بعت حق البناء عليه . . فالأصح : أن هناذ المعقد فيه شوب بيع و) شوب (إجارة)(١) لأنه عقد على منفعة تتأبد ، فشوب البيع من حيث التأبد ، (فإذا بعلى . . فليس لمالك الجدار نقضه بحال) أي : لا مجاناً ولا مع إعطاء أرش نقصه ؛ لأنه مستحق الدوام بعقد لازم .

(ولو انهدم الجدار) بعد بناء المشتري (فأعاده مالكه. . فللمشتري إعادة البناء) بتلك الآلات وبمثلها ، والوجه الثاني : أن هـذا العقد بيع يملك به مواضع رؤوس الجذوع ، والثالث : أنه إجارة مؤبدة للحاجة .

(وسواء كان الإذن) في البناء (بعوض أو بغيره يشترط بيان قدر الموضع السبني عليه طولاً وعرضاً، وسمك الجدران) بفتح السين ؛ أي : ارتفاعها ، (وكيفيتها) ككونها منضدة أو خالية الأجراف ، (وكيفية السقف المحمول عليها) ككونه خشباً أو أزجاً ؛ أي : عقداً ؛ لأن الغرض يختلف بذلك .

(ولو أذن في البناء علىٰ أرضه. . كفيٰ بيان قدر محل البناء) ولم يجب ذكر سمكه وكيفيته ؛ لأن الأرض تحمل كل شيء .

 ⁽١) قوله : (هناذا العقد فيه شرب بيع وإجارة) هنكذا هو الصواب ، وأما قول بعضهم : (شائبة).. فتصحيف .
 د قائق المنهاج؛ (ص٦٢) .

(وأما الجدار المشترك) بين اثنين مثلاً (. . فليس لأحدهما وضع جذوعه عليه بغير إذن) من الآخر (في الجديد) ، والقديم : له ذلك ؛ كالقديم في (الجار) لما تقدم وأولئ ، (وليس له أن يتد فيه وتداً) بكسر التاء فيهما (أو يفتح) فيه (كُوة بلا إذن) كسائر الأملاك المشتركة لا يستقل أحد الشريكين بالانتفاع ، (وله أن يستند إليه ويسند) إليه (متاعاً لا يضر) وهنذا القيد زائد على « المحرر » ، (وله) كغيره (ذلك في جدار الأجنبي) أيضاً ؛ لعدم المضايقة فيه ، فإن منع أحد الشريكين الآخر منه . . ففي امتناعه وجهان : أصحهما في « الروضة » : لا يمتنع () ، (وليس له إجبار شريكه على العمارة في الجديد) لتضرره بتكليفها ، والقديم : له ذلك ؛ صيانة للملك عن التعطيل .

(فإن أراد) الطالب (إعادة منهدم بآلة لنفسه . لم يمنع ، ويكون المماد ملكه يضع عليه ما شاء ، وينقضه إذا شاء) ولا يضر الاشتراك في الأس ؛ فإن له حقاً في الحمل عليه ، قاله القاضي أبو الطيب وابن الصباغ ، وسكت عن ذلك الشيخان ؛ لظهوره .

(ولو قال الآخر : لا تنقضه وأغرم لك حصتي) أي : نصف القيمة (. . لم يلزمه إجابته) كابتداء العمارة ، وعلى القديم : يلزمه إجابته .

(وإن أراد إعادته بنقضه المشترك. . فللآخر منعه) ، وعلى القديم : ليس له منعه .

(ولو تعاونا علميٰ إعادته بنقضه . عاد مشتركاً كما كان) فلو شرطا زيادة لأحدهما . . لم يصح ؛ لأنه شرط عوض من غير معوض .

(ولو انفرد أحدهما) بإعادته بنقضه (وشرط له الآخر) الآذن في ذلك (زيادة. . جاز وكانت في

⁽١) روضة الطالبين (٢١٤/٤).

مُقَابَلَةِ عَمَلِهِ فِي نَصِيبِ الآخَرِ . وَيَجُوزُ أَنْ يُصَالِحَ عَلَىٰ إِجْرًاءِ الْمَاءِ وَإِلْقَاءِ النَّلْجِ فِي مِلْحِهِ عَلَىٰ مَالٍ . وَلَوْ تَنَازَعًا حِدَاراً بَيْنَ مِلْكَنِهِمَا ؛ فَإِن اتَّصَلَ بِبِنَاءِ أَحَدِهِمَا بِحَنِثُ يُعْلَمُ أَنَّهُمَا بَنَيَا مَماً . . فَلَهُ الْلِئَدُ ، وَإِلاَّ . فَلَهُمَا . فَإِنْ أَقَامَ أَحَدُهُمَا . يُشِيَ لَهُ ، وَإِلاَّ . حَلَفَا ، فَإِن نَكَلاَ . جُعِلَ بَيْنَهُمَا ، وَإِنْ حَلَفَ أَحَدُهُمَا . . فُضِيَ لَهُ ، فَدِي

مقابلة عمله في نصيب الآخر) فإذا شرط له السدس.. يكون له الثلثان ، قال الإمام : هذا مصور فيما إذا شرط له سدس النقض في الحال ، فإن شرط السدس بعد البناء.. لم يصح ؛ فإن الأعيان لا تؤجل(۱).

(ويجوز أن يصالح على إجراء الماء وإلقاء النلج في ملكه) أي : ملك المصالح معه (على مال) كأن يصالحه على أن يجري ماء المطر من هنذا السطح على سطحه المجاور له ؛ لينزل الطريق ، وأن يجري ماء النهر في أرضه ؛ ليصل إلى أرض المصالح ، وأن يلقي الثلج من هذا السطح إلى أرضه ، وهنذا الصلح في معنى الإجارة يصح بلفظها ، ولا بأس بالجهل بقدر ماء المطر ؛ لأنه لا يمكن معرفته ، ولا يجوز الصلح على إجراء الغسالة على السطح على مال ؛ لأن الحاجة لا تدعو إليه ، بخلاف ما تقدم .

(ولو تنازعا جداراً بين ملكيهما : فإن اتصل ببناء أحدهما بحيث يعلم أنهما بنيا معاً) كأن دخل نصف لبنات كل منهما في الآخر (. . فله اليد) فيحلف ويحكم له بالجدار إلا أن تقوم بينة بعخلافه ، (وإلا) أي : وإن لم يتصل ببنائه كما ذكر ؟ بأن اتصل ببنائهما أو انفصل عنهما (. . فلهما) أي : اليد ، وعبارة « المحرر » و« الروضة » كـ« أصلها » : فهو في أيديهما (٢) .

(فإن أقام أحدهما بينة) أنه له (. . قضي له) به ، (وإلا . . حلفا) أي : حلف كل منهما للآخر على النصف الذي يسلم له أو على الجميع ؛ لأنه ادعاه ؛ وجهان ، أصحهما : الأول ، (فإن حلفاً أو نكلا) عن اليمين (. . جعل) الجدار (بينهما) بظاهر اليد ، (وإن حلف أحدهما . قضي للحالف له) وفي « الروضة » كـ « أصلها » و « المحرر » : وإن حلف أحدهما ونكل الآخر . . قضي للحالف بالجميع ") . ويتضح ذلك بما زيد عليه في (كتاب الدعوى والبينات) : أنه إن حلف الذي بدأ القاضي بتحليفه ونكل الآخر بعده . . حلف الأول اليمين المردودة ؛ أي : ليقضي له بالجميع ، وإن

⁽١) نهاية المطلب (٦/ ٤٩٠) .

⁽٢) المحرر (ص١٨٥)، روضة الطالبين (٢٢٥/٤)، الشرح الكبير (١٢٠/٥) .

⁽٣) روضة الطالبين (٤/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦) ، الشرح الكبير (٥/ ١٢٠) ، المحرر (ص١٨٥ ـ ١٨٦) .

وَلَوْ كَانَ لِأَحَلِهِمَا عَلَيْهِ جُدُوعٌ.. لَمْ يُرَجَّعْ . وَالسَّقْفُ بَيْنَ عُِلْوٍ. وَسُفْلِ غَيْرِهِ كَجِدَارِ بَيْنَ مِلْكَذِنِ ، فَيُنظُرُ : أَيْمَكِنُ إِخْدَائَهُ بَعْدَ الْغُلُو .. فَيُكُونَ فِي يَدِهِمَا ، أَوْ لاَ.. فَلِصَاحِبِ السُّفْلِ ؟

نكل الأول ورغب الثاني في اليمين . فقد اجتمع عليه يمين النفي للنصف الذي ادعاء صاحبه ويمين الإثبات للنصف الذي ادعاء هو ، فهل يكفيه الآن يمين واحلمة يجمع فيها النفي والإثبات ؟ وجهان ، أصحهما : الأول^(١) ، فيحلف أن الجميع له لا حق لم يمين للنفي وأخرى للإثبات ؟ وجهان ، أصحهما : الأول^(١) ، فيحلف أن الجميع له لا حق لصاحبه فيه ، أو يقول : لا حق له في النصف الذي يدعيه والنصف الآخر لمي . انتهىٰ ، (ولو كان لأحلاهما عليه جذوع . لم يرجح) بذلك ؛ لأنه لا يدل على الملك ، فإذا حلفا . . بقيت الجذوع بحالها ؛ لاحتمال أنها وضعت بحق .

(والسقف بين علوه) أي : شخص (وسفل غيره . . كجدار بين ملكين ، فينظر : أيمكن إحداثه بعد العلو) بأن يكون السقف عالياً فيئقب وسط الجدار وتوضع رؤوس الجذوع في الثقب وتسقف (. . فيكون في يدهما) لاشتراكهما في الانتفاع به ، (أو لا) يمكن إحداثه بعد العلو ؛ كالأزج الذي لا يمكن عقده علىٰ وسط الجدار بعد امتداده في العلو (. . فلصاحب السفل) يكون ؛ لاتصاله بينائه ، والعلو بضم العين وكسرها وسكون اللام ، ومثله السفل .

. . .

انظر (روضة الطالبين (٢٢٦/٤) .

بابُ الحَوالتِ

يُشْتَرَطُ لَهَا : رِضَا الْمُحِيلِ وَالْمُخْتَالِ ، لاَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ فِي الأَصَحُّ . وَلاَ تَصِحُّ عَلَىٰ مَنْ لاَ دُيْنَ عَلَيْهِ ، وَقِيلَ : تَصِحُّ بِرِضَاهُ . وَتَصِحُّ بِالدَّيْنِ اللاَّزِمِ ، وَعَلَيْهِ الْمِشْلِيُّ ، وَكَذَا الْمُنْتَقُوْمُ فِي الأَصَحُّ ، وَبِالنَّمْنِ فِي مُدَّةً الْخِيْارِ ، وَعَلَيْهِ فِي الْأَصَحُّ

(باب الحوالة)

هي : أن تحيل من له عليك دين علىٰ من لك عليه مثله ، فتقول : أحلتك بعشرتك علي علىٰ فلان بعشرتي عليه ، فيقول : احتلت ، والأصل فيها : حديث الشيخين : « مطل الغني ظلم ، وإذا أتبع أحدكم علىٰ مليء . . فليتبع ١٠٣٠ ، وروى الإمام أحمد والبيهقي : « وإذا أحيل أحدكم علىٰ مليء . . فليحتل ١٣٠١ ، و(أتبع) بسكون التاء : أحيل ، (فليتبع) بسكونها : فليحتل .

(يشترط لها) لتصح : (رضا المحيل والمحتال) لأنهما عاقداها ؛ فهي بيع دين بدين في الأصح ، جوزها الشارع للحاجة ، (لا المحال عليه في الأصح) لأنه محل الحق ، لصاحبه أن يستوفيه بغيره ، والثاني : مبني على أن الحوالة استيفاء حق ؛ كأن المحتال استوفى ما كان له على المحيل وأقرضه المحال عليه ، ويتعذر إقراضه من غير رضاه .

(ولا تصح علىٰ من لا دين عليه ، وقيل : تصح برضاه) بناء علىٰ أنها استيفاء. . . إلىٰ آخره ، فقبوله ضمان لا يبرأ به المحيل ، وقيل : يبرأ .

(وتصح بالدين اللازم وعليه) وإن اختلف الدينان في سبب الوجوب ؛ كالثمن والقرض والأجرة وبدل المتلف ، ويستثنى دين السلم : فإنه لازم ولا تصح الحوالة به ولا عليه على الصحيح ، ومقابله مبني على أنها استيفاء ، ذكر هنذا الاستدراك في « الروضة ، () (المثلي) من الدين ؛ كالثمر والحب ، (وكذا المتقوم) منه ؛ كالثرب والعبد (في الأصح) ، والثاني : يشترط كونه مثلياً ؛ ليتحقّ مقصود الحوالة من إيصال المستحق إلى الحق من غير تفاوت ، (و) تصح (بالثمن في مذة المخيار ، وعليه في الأصح) لأنه آيل إلى اللزوم ، والثاني : ينظر إلى أنه غير لازم الآن .

⁽١) صحيح البخاري (٢٢٨٧) ، صحيح مسلم (١٥٦٤) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٢) مسند أحمد (٢/٣٦٤) ، السنن الكبرى (٦/ ٧٠) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٣) روضة الطالبين (٤/ ٢٣١) .

والأَصَعُ : صِنعُهُ حَوَالَةِ الْمُكَانَبِ سَيْدَهُ بَالنُّجُوم ، دُونَ حَوَالَةِ السَّبِّذِ عَلَيْهِ . وَيُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِمَا يَخَالُ بِهِ وَعَلَيْهِ وَمَلَيْهَا . وَيُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِمَا وَشَدًا بِهِ وَكَلْمَ وَصَدْراً ، وَكَلْمَ أَمُوعِلُ عَنْ دَيْنِ وَكَلْمَ عَنْ دَيْنِ وَكَلْمُ اللَّهِ وَكَلْمُ اللَّهِ وَكَلْمُ أَنْ فَيْنِ اللَّهُ عِلْمُ عَنْ دَيْنِ اللَّهُ عَنْ دَيْنِ اللَّهُ عَلَى وَيَعْمَوْلُ حَقْ اللَّهُ عَالَى فِقَةِ اللَّهُ عَالَيْهِ عَنْ وَيَنِ اللَّهُ عِلْمُ وَيَعْمَوْلُ حَقْ اللَّهُ عَالَى فِقَةِ اللَّهُ عَالِمُ عَلَيْهِ . وَيَتَحَوَّلُ حَقْ اللَّهُ عَالَمُ مِنْ اللَّهُ عَلَى اللْعُومِ اللَّهُ عَلَى اللْعُلْمُ اللَّهُ عَلَى اللْعُلْمُ عِلَى اللْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعُلْمُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعُلْمُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعُلِمُ عَلَى اللْعُلْمُ عَلَى اللْعُلْمُ عَلَى الْعُلْمُ عَلَى الْعُلْمُ عَلَى اللْعُلْمُ عَلَى اللْعُلْمُ عَلَى اللْعُلْمُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَمُ عَلَى الْعَلَمُ عَلَى اللْعَلَمُ عَلَى اللْعُلِمُ عَلَى اللْعُلْمُ عَلَى اللْعُلْمُ عَلَى الْعَلَمُ عَالِمُ اللْعُلْمُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعُلْمُ عَلَى اللْعُلْمُ عَلَى اللْعُلْمُ عَلَى اللْعُلْمُ عَلَى اللْعُلْمُ عَلَى اللَّهُ

(والأصح : صحة حوالة المكاتب سيده بالنجوم دون حوالة السيد عليه) ، والثاني : صحتهما ، والثالث : عدم صحتهما ، وفرق الأول بأن للمكاتب إسقاط النجوم متى شاء فلم تصح حوالة السيد عليه ، بخلاف حوالته السيد .

(ويشترط العلم بما يحال به وعليه قدراً وصفة ، وفي قول : تصح بإبل الدية وعليها) ،
 والأظهر : المنع ؛ للجهل بصفتها .

(ويشترط تساويهما) أي : المحال به وعليه (جنساً وقدراً ، وكذا حلولاً وأجلاً ، وصحة وكسراً في الأصح) ، والثاني : تصح بالمؤجل على الحال ؛ لأن للمحيل أن يعجل ما عليه ، وبالمكسر على الصحيح ، ويكون المحيل متبرعاً بصفة الصحة ، بخلاف العكس فيهما ؛ لأن تأجيل الحال لا يصح ، وترك صفة الصخة ليحيله رشوة .

(ويبرأ بالحوالة المحيل عن دين المحتال ، والمحال عليه عن دين المحيل ، ويتحول حق المحتال إلى ذمة المحال عليه) أي : يصير في ذمته ، سواء قلنا : الحوالة بيع أم استيفاء .

(فإن تعذر) أخذه (بفلس أو جحد وحلف ونحوهما) كموت (. . لم يرجع على المحيل) كما لو أخذ عوضاً عن الدين وتلف في يده ، (فلو كان مفلساً عند الحوالة وجهله المحتال. . فلارجوع له) كمن اشترئ شيئاً هو مغبون فيه ، (وقيل : له الرجوع إن شرطا يساره) لإخلاف الشرط ، والأول يقول : هذا الشرط غير معتبر ، وهو مقصر بترك الفحص .

(ولو أحال المشتري) الباتع (بالثمن فرد العبيع بعيب.. بطلت في الأظهر) لارتفاع الثمن بانفساخ البيع ، والثاني : لا تبطل ؛ كما لو استبدل عن الثمن ثوباً.. فإنه لا يبطل برد العبيع ويرجع بمثل الثمن ، وسواء في الخلاف كان رد العبيع بعد قبضه أم قبله ، وبعد قبض المحتال الثمن أم قبله ، وقبل : إن كان الرد قبل قبض العبيع.. بطلت قطعاً ، وقبل : إن كان بعد قبض المحتال.. أَوِ النَّائِعُ بِالنَّمْنِ وَفَجِدَ الرَّقُ. لَمْ تَبْطُلُ عَلَى الْمَدْهَبِ. وَلَوْ تَاعَ عَبْداً وَأَحَالُ بِفَمْنِو ، ثُمُّ الْفَقْ الْمُخْتَالُ وَلاَ الْمُحْتَالُ مَلْنِ حُرْثِتِهِ ، أَوْ ثَبَّتْ بِبَيَّةٍ . بَطَلَتِ الْحَوَالَةُ ، وَإِنْ كَذَّبُهُمْنَا الْمُخْتَالُ وَلاَ الْمُشْتَرِي . وَلَوْ فَالَ الْمُشْتَحَقُّ عَلَيْهِ : بَيْئَةً . . خَلْفَاهُ عَلَىٰ نَفْيِ الْمِيْشَمِّ ، ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَالُ مِنْ الْمُشْتَرِي . وَلَوْ فَالَ الْمُشْتَحِقُّ عَلَيْهِ : (وَأَخَلْتَنِي) ، أَوْ فَالَ : (أَرَدْثُ فِمْوالِي : « أَخَلْتُنِي) ، أَوْ فَالَ : (أَرَدْثُ فِمْوالِي : « أَخَلْتُكِى) اللَّهُ مَنْ لَهُ مُنْتَحَقُّ عَلَيْهِ . وَهِى اللَّهُ وَلَا الْمُسْتَحِقُّ : (بَلْ أَرْدُنَ الْحَوَالَةُ) . . صُدْقَ الشُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ . يَتِعْفِر ، وَفِي الصَّورَةِ النَّائِيَةِ وَجُهٌ مُدَقَ الشُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ .

لم تبطل قطعاً ، (أو) أحال (البائع) على المشتري (بالثمن فوجد الرد) للمبيع بعيب (. . لم تبطل على المذهب) ، والطريق الثاني : طرد القولين ، وفرق الأول بتعلق الحق هنا بثالث ، وسواء عليه قبض المحتال المال أم لا ، فإن كان قبضه . . رجع المشتري على البائع ، وإلا . . فهل له الرجوع عليه في الحال ، أو لا يرجع إلا بعد القبض ؟ وجهان ، أصحهما : الثاني .

(ولو باع عبداً وأحال بثمنه) على المشتري (ثم اتفق المتبايعان والمحتال على حريته أو ثبتت ببينة) تشهد حسبة أو يقيمها العبد (. . بطلت الحوالة) لبطلان البيع ، فيرد المحتال ما أخذه على المشتري ويبقىٰ حقه كما كان ، (وإن كذبهما المحتال) في الحرية (ولا بينة) بها (. . حلفاه علىٰ نفي العلم) بها ، (ثم) بعد حلفه (يأخذ المال من المشتري) وهل يرجع المشتري على البائع المحيل ؛ لأنه قضىٰ دينه بإذنه ، أو لا يرجع ؛ لأنه يقول : ظلمني المحتال بما أخذه ، والمظلوم لا يظالب غير ظالمه ؟ قال البغوي بالثاني (١) ، والشيخ أبو حامد وابن كج وأبو على بالأول ، وهو الأظهر في « الشرح الصغير » ، وعلىٰ هنذا : هل له الرجوع قبل الدفع إلى المحتال ؟ فيه الوجهان السابقان (١) .

(ولو قال المستحق عليه) للمستحق : (وكانتك لتقبض لي ، وقال المستحق : أحلتني ، أو قال) الأول : (أردت بقولي : « أحلتك » الوكالة ، وقال المستحق : بل أردت الحوالة . . صدق المستحق عليه بيمينه) لأنه أعرف بقصده ، والأصل : بقاء الحقين ، (وفي الصورة الثانية وجه) بتصديق المستحق بيمينه ؛ لشهادة لفظ الحوالة ، ومحل الخلاف : إذا قال : أحلتك بمنة مثلاً على عمرو : فإن قال : بالمئة التي لك علي على عمرو . . فالمصدق المستحق قطعاً ؛ لأن هذا

⁽١) التهذيب (٤/١٦٤).

⁽٢) انظر (روضة الطالبين (٤/ ٢٣٥) .

وَإِنْ قَالَ : (أَحُلْتُكَ) ، فَقَالَ : (وَكَلْتَنِي).. صُدُّقَ النَّانِي بِيَمِينِهِ .

لا يحتمل إلا حقيقة الحوالة ، وإذا حلف المستحق عليه في الصورتين. . اندفعت الحوالة ، وبإنكار الآخر الوكالة انعزل فليس له قبض ، وإن كان قبض المال قبل الحلف . . برىء الدافع له ؛ لأنه وكيل أو محتال ، ووجب تسليمه للحالف وحقه عليه باق .

(وإن قال) المستحق عليه : (أحلتك فقال) المستحق : بل (وكلتني.. صدق الثاني بيمينه)

لأن الأصل : بقاء حقه ، وكذا يصدق بيمينه إذا قال عن الآخر : إنه أراد بقوله : (أحلتك) الوكالة ، وقيل : المصدق الآخر ؛ لما تقدم ، ويظهر أثر النزاع في المسألتين عند إفلاس المحال عليه ، وإذا حلف المستحق فيهما . اندفعت الحوالة ويأخذ حقه من الآخر ، ويرجع به الآخر على المحال عليه في أحد وجهين اختاره ابن كج^(۱) .

etr etr

⁽١) انظر (روضة الطالبين » (٢٣٧ /٤) .

بابُ الضَّم ان

شَرْطُ الضَّامِنِ : الوَّشْدُ ، وَصَمَانُ مَخْجُورِ عَلَيْهِ بِفَلَسِ كَشِرَائِهِ . وَصَمَانُ عَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدُو بَاطِلٌ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَصِحُّ بِإِذْنِهِ ، فَإِنْ عَيْنَ لِلأَفَاءِ كَسْبَهُ أَوْ غَيْرُهُ . فُضِيَ مِنْهُ ، وَإِلاَّ .. فَالاَصَحُّ : أَنَّهُ إِنْ كَانَ مَأْذُونَا لَهُ فِي التَّجَارَةِ .. تَعَلَّقَ بِمَا فِي بَدِهِ وَمَا يَكْسِبُهُ بَعْدَ الإِذْنِ ، وَالاَّ .. فَبَمَا يَكْسَبُهُ

(باب الضمان)

ويذكر معه الكفالة ، هو : التزام ما في ذمة الغير من المال ، ويتحقق بالضامن والمضمون له وغيرهما مما سياتي .

(شرط الضامن) ليصح ضمانه : (الرشد) وهو كما تقدم في (باب الحجر) : صلاح الدين والمال ، ولا يوجد ذلك بدون البلوغ والعقل ، وعبارة « المحرر » : (أن يكون صحيح العبارة رشيداً ، فلا يصح ضمان الصبي والمجنون ، والمغمل عليه ، والمحجور عليه بالسفه) ، انتهى(١٠) . (وضمان محجور عليه بفلس كشرائه) أي : بثمن في الذمة ، والصحيح : صحته كما تقدم في بابه .

⁽١) المحرر (ص١٨٩).

⁽٢) روضة الطالبين (٢٤٣/٤) ، الشرح الكبير (١٤٨/٥) .

وَالاَصَحُّ : الشِّرَاطُ مَعْرِفَةِ الْمَضْمُونِ لَهُ ، وَأَنَّهُ لاَ يُشْتَرَطُ قَبُولُهُ وَرِضَاهُ . وَلاَ يُشْتَرَطُ وَضَا الْمَصْمُونِ عَنْهُ قَطْعاً ، وَلاَ مَعْرِفَتُهُ فِي الأَصَحُّ . وَيُشْتَرَطُ فِي الْمَصْمُونِ : كَوْنَهُ ثَابِنا وَصَحَّحَ الْفَدِيمُ ضَمَانَ مَا سَيَجِبُ . وَالْمَنْمَّ : صِحَّةُ ضَمَانِ الدَّرَكِ بَعْدَ قَبْصِ النَّمْنِ ، وَهُوَ : أَنْ يَضْمَنَ لِلْمُشْتَرِي النَّمَنَ إِنْ خَرَجَ الْمَبِيعُ شَنْتَكَفَا أَوْ مَعِيباً أَوْ نَاقِصا لِنَصْسِ الصَّنْجَةِ . وَكُونُهُ لاَرِما ، لاَ كَنْجُومِ كِتَابَةِ ، وَيَصِحُّ ضَمَانُ النَّمْنِ فِي مُدَّةِ الْخِتَارِ فِي الأَصَحُ ،

(والأصح : اشتراط معرفة المضمون له) أي : أن يعرفه الضامن وهو مستحق الدين ؛ لتفاوت الناس في استيفائه تشديداً وتسهياً ، والثاني : ينظر إلى أن الضامن يوفي فلا يبالي بذلك ، (و) الأصح على الأول : (أنه لا يشترط قبوله ورضاه) أي : واحد منهما ، والثاني : يشترطان ؛ أي : الرضا ثم القبول لفظاً ، والثالث : يشترط الرضا دون القبول لفظاً ، وعلى اشتراطه : يكون بينه وبين الضمان ما بين الإيجاب والقبول في سائر العقود .

(ولا يشترط رضا المضمون عنه قطعاً) وهو من عليه الدين ، (ولا معرفته في الأصح) ، والثاني : يشترط ؛ ليعرف حاله ، وأنه هل يستحق اصطناع المعروف إليه .

(ويشترط في المضمون) وهو الدين :

(كونه ثابتاً) فلا يصح الضمان قبل ثبرته ؛ لأنه وثيقة له فلا يسبقه كالشهادة ، وهنذا في المجديد ، (وصحح القديم ضمان ما سيجب) كأن يضمن المئة التي ستجب ببيع أو قرض ؛ لأن الحاجة قد تدعو إليه .

(والمذهب : صحة ضمان الدرك بعد قبض الثمن ، وهو : أن يضمن للمشتري الثمن إن خرج المبيع مستحقاً أو معبياً) و رد (أو ناقصاً لنقص الصنجة) التي وزن بها و رد ، وهي بغتح الصاد ، ووجه صحته : الحاجة إليه ، وفي قول : هو باطل ؛ لأنه ضمان ما لم يجب ، وأجيب بأنه إن خرج المبيع كما ذكر . تبين وجوب رد الثمن ، وقطع بعضهم بالأول ، ولا يصح قبل قبض الثمن ؛ لأنه إنما يضمن ما دخل في ضمان البائع ، وقبل : يصح قبل قبضه ؛ لأنه قد تدعو الحاجة إليه بألا يسلم الثمن إلا بعده .

(وكونه) أي : المضمون (لازماً ، لا كنجوم كتابة) إذ للمكاتب إسقاطها بالفسخ فلا يصح ضمانها ، وسواء في اللازم المستقر وغيره ؛ كثمن المبيع بعد قبض العبيع وقبله ، (ويصع ضمان الثمن في مدة الخيار في الأصح) لأنه آيل إلى اللزوم ، والثاني : ينظر إلىٰ أنه غير لازم الآن ، وأشار الإمام إلىٰ أن تصحيح الضمان مفرع علىٰ أن الخيار لا يمنع نقل الملك في الثمن إلى البائع ، أما إذا وَضَمَانُ ٱلنُجْعَلِ كَالَوْهَٰنِ بِهِ . وَكَوْنُهُ مَعْلُوماً فِي الْجَدِيدِ ، وَالإِبْرَاءُ مِنَ الْمُجْهُولِ بَاطِلٌ فِي الْجَدِيدِ إِلاَّ مِنْ إِبلِ اللَّذِيّةِ ، وَيَصِحُّ ضَمَانُهَا فِي الْأَصَحُّ . وَلَوْ قَالَ : (ضَمِنْتُ مِمَالَكَ عَلَىٰ زَئِدٍ مِنْ دِدْهَمِ إِلَىٰ عَشَرَةٍ).. فَالاَصْحُ : صِحْتُهُ ، وَأَنَّهُ يَكُونُ ضَامِناً لِمَشَرَةٍ . قُلْتُ : الأصَحُّ : لِيسْمَةِ ، وَاللهُ أَعْلَمُ ...

(وكونه) أي : المضمون (معلوماً في الجديد) فلا يصح ضمان المجهول ، وصححه القديم بشرط أن تتأتي الإحاطة به ؛ كضمنت ما لك على فلان وهو لا يعرفه ؛ لأن معرفته متبسرة ، بخلاف (ضمنت شيئاً مما لك عليه) فلا يصح قطعاً ، (والإبراء من المجهول باطل في الجديد) بناء على أنه تمليك المدين ما في ذمته فيشترط علمهما به ، وفي القديم : يصح ؛ بناء على أنه إسقاط كالإعتاق ، وعلى التمليك : لا يحتاج إلى القبول ؛ لأن المقصود منه : الإسقاط ، وقيل : يحتاج إليه ، (إلا من إبلا عليه) لأنه اغتفر ذلك في إليه ، (إلا من إبل الدية) فيصح الإبراء منها على القولين مع الجهل بصفتها ؛ لأنه اغتفر ذلك في إلياتها في ذمة الجاني فيغتفر في الإبراء تبعاً له ، (ويصح ضمانها في الأصح) على الجديد كالقديم ؛ لأنها معلومة السن والعدد ، ويرجع في صفتها إلىٰ غالب إبل البلد ، والثاني : ينظر إلىٰ جهل صفتها .

(ولو قال : ضمنت مما لك علىٰ زيد من درهم إلىٰ عشرة. . فالأصح : صحته) ، والثاني : بطلانه ؛ لما فيه من الجهالة ، ودفعت بذكر الغاية ، (و) الأصح على الأول : (أنه يكون ضامناً لعشرة .

قلت : الأصح : لتسعة ، والله أعلم) كذا صححه في « الروضة ،(٢٠ ، وقيل : لثمانية ؛ إخراجاً للطرفين ، والأول أدخلهما ، والثاني أدخل الأول فقط ، وصححه في « المحرر » في نظير المسألة من الإقرار^(٢٢) ، ونقل في « الشرح » تصحيح الأول عن البغوي في المسألتين^(١٤) .

^{* * *}

⁽١) نهاية المطلب (٧/ ١٠_١١) .

⁽٢) روضة الطالبين (٢/ ٢٥٢) .

⁽٣) المحرر (ص١٩٠).

⁽٤) الشرح الكبير (٥/ ١٥٨).



[في كفالة البدن]

وَيْنُ

[ضمان المنافع الثابتة في الذمة]

يجوز ضمان المنافع الثابتة في الذمة كالأموال .

* * *

(فصل : المذهب : صحة كفالة البدن) في الجملة ؛ للحاجة إليها ، وفي قول : لا تصح ، وقطع بعضهم بالأول ، (فإن كفل بدن من عليه مال . . لم يشترط العلم بقدره) لعدم لزومه للكفيل ، (و) لكن (يشترط كونه مما يصح ضمانه) فلا تصح الكفالة ببدن المكاتب للنجوم التي عليه ؛ لأنه لا يصح ضمانها كما تقدم .

(والمذهب : صحتها ببدن من عليه عقوبة لآدمي ؛ كقصاص وحد قذف ، ومنمها في حدود الله تعالى) كحد الخمر والزنا والسرقة ؛ لأنها يسمى في دفعها ما أمكن ، وفي قول في المسألة الأولى : إنها لا تصح ؛ لأن العقوبة مبنية على الدفع فتقطع الذرائع المؤدية إلى توسيمها ، وقطع بعضهم بالأول ، وبعضهم بالثاني ؛ نظراً إلى أنه لا تجوز الكفالة بالعقوبة ، وفي المسألة الثانية طريقة حاكية للقولين .

(وتصح) الكفالة (بيدن صبي ومجنون) بإذن وليهما ؛ لأنه قد يستحق إحضارهما لإقامة الشهادة على صورتهما في الإتلاف وغيره ، وإذن وليهما قائم مقام رضا المكفول المشترط كما سيأتي ، ويطالب الكفيل وليهما بإحضارهما عند الحاجة إليه ، (و) بدن (محبوس وغائب) وإن تعذر تحصيل الغرض في الحال ؛ كما يجوز للمعسر ضمان المال ، (و) بدن (ميت) قبل دفنه (ليحضره فيشهد) بفتح الها ، (على صورته) إذا تحملوا الشهادة لذلك ، ولم يعرفوا اسمه ونسبه ، ويظهر كما قال في « المطلب » : اشتراط إذن الوارث إذا شرطنا إذن المكفول . نُمُ إِنْ عَيْنَ مَكَانَ الشَّلِيمِ .. تَمَيَّنَ ، وَإِلاَّ .. فَتَكَانُهَا . وَيَبْرَأُ ٱلْكَفِيلُ يَسْلِيمِو فِي مَكَانِ الشَّلِيمِ بِلاَ حَائِلِ كَتَنَفَّلْبِ ، وَبِأَنْ يَحْضُرَ الْمَكُفُولُ وَيَقُولَ : (سَلَّمْتُ نَفْسِي عَنْ جِهَةِ الْكَفِلِ) ، وَلاَّ .. يَكُفِي مُحَرَّدُ خُضُورِهِ . فَإِنْ غَابَ . لَمْ يَلْزَمِ الْكَفِيلَ إِخْضَارُهُ إِنْ جَهِلَ مَكَانَهُ ، وَإِلاً .. فَيَلْزَمُهُ ، وَيُمْهَلُ مُلْقَةَ ذَمَابِ وَإِيَّابٍ ، فَإِنْ مَصَتْ وَلَمْ يُحْضِرُهُ . حُسِنَ ، وَقِيلَ : إِنْ غَابَ إِلَىٰ مَسَافَةِ الْفَصْرِ . . لَمْ يَلْزَمُهُ إِخْصَارُهُ . وَالأَصَحُّ : أَنَّةُ إِنَّا مَاتَ وَدُلِنَ.. لاَ يُطَلَّبُ الْتَجْهِلُ بِالْمُولِ فِي اللّهُ لَوْ شَرَطَ فِي الْكَفَالَةِ أَنَّهُ يَغْرُمُ الْمَالَ إِنْ فَاتَ الشَّلِيمُ . . بَطَلَتْ ، وَأَنَّهَا لاَ مَصِحُ

(ثم إن عين مكان التسليم) في الكفالة (. . تعين ، وإلا) أي : وإن لم يعين (. . فمكانها) تعين .

(ويبرأ الكفيل بتسليمه في مكان التسليم) المذكور (بلا حائل ؛ كمتغلب) يمنع المكفول له عنه ، فمع وجود الحائل. . لا يبرأ الكفيل ، (وبأن يحضر المكفول ويقول) للمكفول له : (سلمت نفسي عن جهة الكفيل ، ولا يكفي مجرد حضوره) عن القول المذكور .

(فإن غاب . . لم يلزم الكفيل إحضاره إن جهل مكانه ، وإلا) أي : وإن عرف مكانه (. . . فيلزمه) إحضاره من مسافة القصر فما دونها ، (ويمهل مدة ذهاب وإياب ، فإن مضت ولم يحضره . . حبس ، وقبل : إن غاب إلىٰ مسافة القصر . . لم يلزمه إحضاره) ولو كان غائباً حين الكمالة برضاه . . فالحكم في إحضاره كما لو غاب بعد الكفالة ، وبمسافة الإحضار تتقيد غيبته في صحة كفالته كما قاله الإمام والغزالي^(۱) ، وقوله : (حبس) قال في « المطلب » : إلىٰ أن يتعذر إحضار المكفول بموت أو غيره .

(والأصح: أنه إذا مات ودفن. لا يطالب الكفيل بالمال) لأنه لم يلتزمه ، والثاني يقول : الكفائة وثيقة فيستوفى الدين منها إذا تعدر تحصيله ممن عليه كالرهن ، وقبل الدفن يطالب الكفيل بإحضاره ؛ لإقامة الشهادة على صورته ، (و) الأصح : (أنه لو شرط في الكفائة أنه يغرم المال إن فات التسليم. . بطلت) ، والثاني : يصح ، وهو مبني على الثاني في مسألة الموت أنه يطالب بالمال ، (و) الأصح : (أنها لا تصح بغير رضا المكفول) وإلا . لفات مقصودها من إحضاره ؛ لأنه لا يلزمه الحضور مع الكفيل حينتذ ، والثاني : تصح ويغرم الكفيل المال عند العجز عن إحضاره ، وهو مبني على الثاني في مسألة الموت أيضاً .

⁽١) نهاية المطلب (١٩/٧) ، الوجيز (ص٢١١) .

فظنك

[في صيغتي الضمان والكفالة]

تتمة في ضمان الأعيان

إذا ضمن عيناً لمالكها أن يردها ممن هي في يده مضمونة عليه ؛ كالمغصوبة والمستعارة والمستعارة والمستعارة . والنستامة . فقيه الطريقان في كفالة البدن ، وعلى الصحة : إذا ردها . . برىء من الضمان ، وإن تلفت . . فهل عليه قيمتها ؟ وجهان ؛ كما لو مات المكفول ، وعلي وجوبها : هل يجب في المغصوبة أكثر القيم أو قيمة يوم التلف ؟ وجهان ، أقواهما : الثاني ؛ لأن الكفيل غير متعد ، أما إذا لم تكن العين مضمونة عليا من هي في يده ؛ كالوديمة والمال في يد الشريك والوكيل والوصي . . فلا يصح ضمانها قطعاً ؛ لأن الواجب فيها التخلية دون الرد .

* * *

(فصل : يشترط في الضمان والكفالة لفظ يشعر بالالتزام ؛ كضمنت دينك عليه) أي : فلان (أو تحملته ، أو تقلدته ، أو تكفلت ببدنه ، أو أنا بالمال) المعهود (أو بإحضار الشخص) المعهود (ضامن ، أو كفيل ، أو زعيم ، أو حميل) وكلها صرائح .

(ولو قال : أؤدي المال ، أو : أحضر الشخص. . فهو وعد) لا التزام .

(والأصح: أنه لا يجوز تعليقهما بشرط) نحو: إذا جاء رأس الشهر.. فقد ضمنت أو كفلت ، (ولا توقيت الكفالة) نحو: أنا كفيل بزيد إلى شهر فإذا مضى .. برثت ، ولا يجوز توقيت الضمان قطعاً ، نحو: أنا ضامن بالمال إلى شهر فإذا مضى ولم أغرم.. فأنا بريء ، ومقابل الأصح : في التعليق نظر إلى أنها تبرع بعمل ، وبهنا الوجه الثالث المجوز لتعليق الكفالة دون الضمان ، (ولو نجزها وشرط تأخير الإحضار شهراً.. جاز) للحاجة ، نحو: أنا كفيل بزيد أحضره بعد شهر ، ولو شرط التأخير بمجهول ؛ كالحصاد.. لم تصح الكفالة في الأصح .

(و) الأصح: (أنه يصح ضمان الحالَّ مؤجلاً أجلاً معلوماً) للحاجة ، ويثبت الأجل في حق الضامن ، وقيل : لا يثبت ، والثاني : لا يصح الضمان ؛ للمخالفة ، وهو الأصح في بعض نسخ « المحرد » كما قاله في « الدقائق » قال : وفي بعضها تصحيح الأول وهو الصواب^(۱) ؛ أي : الموافق لما في « الشرح » ، ولو ضمن المؤجل إلى شهر مؤجلاً إلى شهرين . . فهو كضمان الحال مؤجلاً ، و الأنفي : لا يصح ؛ للمخالفة ، (و) مؤجلاً ، (و) الأصح : (أنه لا يلزمه التمجيل) كما لو التزمه الأصبل ، وعلى هذا : يثبت الأجل في حقه مقصوداً ، أو تبعاً يحل بموت الأصبل ، وجهان ، ومقابل الأصح قال : الضمان تبرع لزم فتلزم صفته ، ولو ضمن المؤجل إلى شهر . . فهو كضمان المؤجل حالاً .

(وللمستحق) أي: المضمون له (مطالبة الضامن والأصيل) بالدين ، (والأصح: أنه لا يصح) الضمان (بشرط براءة الأصيل) لمخالفة الشرط لمقتضى الضمان ، والثاني : يصح الضمان والشرط ، والثالث : يصح الضمان فقط ، فإن صححناهما. . برىء الأصيل ورجع الضامن عليه في الحال إن ضمن بإذنه ؛ لأنه حصل براءته كما لو أدئ .

(ولو أبرأ) المستحق (الأصيل) من الدين (. . برىء الضامن) منه ، (ولا عكس) أي : لو أبرىء الضامن . . لم يبرأ الأصيل .

(ولو مات أحدهما) والدين مؤجل (. . حل عليه دون الآخر) فإن كان الميت الأصيل . . فللضامن أن يطالب المستحق بأخذ الدين من تركته ، أو إبرائه هو ؛ لأنه قد تهلك التركة فلا يجد مرجعاً إذا غرم ، وإن كان الميت الضامن وأخذ المستحق الدين من تركته . لم يكن لورثته الرجوع على المضمون عنه الآذن في الضمان قبل حلول الأجل .

(وإذا طالب المستحق الضامن. . فله مطالبة الأصيل بتخليصه بالأداء إن ضمن بإذنه، والأصح: أنه

⁽١) دقائق المنهاج (ص٦٢) .

لاَ يُهَالِيُهُ قَبْلَ أَنْ يُهَالَبَ . وَلِلصَّامِنِ الرَّجُوعُ عَلَى الأَصِيلِ إِنْ وُجِدَ إِذَنَّهُ فِي الضَّمَانِ وَالأَدَاوِ ، وَإِنْ اَيْنَ فِي الشَّمَانِ فَقَطْ. . رَجَعَ فِي الأَصَحِّ ، وَلاَ عَحْسَ فِي وَإِنْ اَنْتَمَىٰ فِيهِ اللَّصَحِّ . وَلاَ عَحْسَ فِي الصَّمَّ ؛ أَنَّهُ اللَّصَحِّ . وَلَا عَمْسُ فَي لاَ يَرْجِعُ إِلاَّ بِمَا فَيْ مُؤْكِنِ فَيْنَ فِي فِي اللَّصَحِّ : أَنَّهُ اللَّمَ عَلَى مُحْدَرا عَنْ صَحَاحٍ أَوْ صَالْحَ عَنْ مِنْتَهِ بِنُوبِ فِيمَنَّهُ تَحْمُسُونَ . فَالاَصَحُّ ؛ أَنَّهُ اللَّهِ مِنَا اللَّهِ مِنْ اللَّهُ عَلَى مُعْلَمَا فِي الأَصَعِ وَالْأَصَحُ : أَنَّ مُصَالَحَتُهُ عَلَىٰ عَلَى جِنْسِ اللَّهِ مِنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا إِنَّمَا يَرْجِعُ الضَّامِقُ وَالْمُؤَمِّى إِذَا أَنْهُمَا إِلاَكُونَ مِنْكُونَ مِنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا إِنَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهِ مَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْمَ اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَمُ عَلَى الْعَلَمُ عَلَى الْعَلَمُ عَلَى الْعَلَمُ عَلَيْ الْمُعْلَمُ عَلَى الْمُؤْمِى الْمُعَلَمُ عَلَى الْعَلَمُ عَلَيْ الْمُعَلَمُ عَلَيْكُونُ مِنْ الْعَلَمُ عَلَى الْعَلَمُ عَلَيْكُونُ مِنْ الْمُعَلَمُ عَلَيْكُونُ مِنْ الْعَلَمُ عَلَيْكُ عَلَى الْعَلَمُ عَلَيْكُونُ مِنْ الْعَلَمُ عَلَيْكُونُ مِنْ الْعَلَمُ عَلَمُ الْعَلَمُ عَلَمُ الْعَلَمُ عَلَى الْعَلَمُ عَلَيْكُونُ مِنْ الْعَلَمُ عَلَمُ الْعُلْمُ عَلَمُ الْعُولُ عَلَمُ الْعَ

لا يطالبه قبل أن يطالب) ، والثاني : يطالبه بتخليصه .

(ولو أدئ مكمّراً عن صحاح أو صالح عن مثة بثوب قيمته خمسون.. فالأصح: أنه لا برجع إلا بما غرم) ، والثاني : يرجع بالصحاح والمثة؛ لأنه حصل البراءة منهما بما فعل والمسامحة جرت معه. (ومن أدئ دين غيره بلاضمان ولا إذن.. فلا رجوع) له عليه ، (وإن أذن) له في الأداء (بشرط الرجوع.. رجع) عليه ، (وكذا إن أذن مطلقاً) عن شرط الرجوع.. يرجع (في الأصح) للعرف ، والثاني قال : ليس من ضرورة الأداء الرجوع .

(والأصح : أن مصالحته) أي : المأذون (علىٰ غير جنس الدين لا تمنع الرجوع) لأن مقصود الآذن : أن يبرىء ذمته وقد فعل ، والثاني : تمنع ؛ فإنه إنما أذن في الأداء دون المصالحة ، وعلى الرجوع يرجع بما غرم كالضامن .

ل الما يرجع الضامن والدؤدي إذا أشهدا بالأداء رجلين ، أو رجلاً وامراتين ، وكذا رجل) أشهده كل منهما (ليحلف معه) فيكفي (في الأصح) لأن ذلك حجة ، والثاني يقول : قد يترافعان إلى حنفي لا يقضي بشاهد ويمين ، (فإن لم يشهد) أي : الشامن بالأداء وأنكره رب الدين (. . فلا رجوع) له (إن أدى في غيبة الأصيل وكذبه ، وكذا إن صدته في الأصح) لأنه لم يتشع بأدائه ، والثاني : ينظر إلى تصديقه ، (فإن صدقه المضمون له) مع تكذيب الأصيل (أو أدى بحضرة الأصيل) مع تكذيب الراجع من الوجهين في الأصيل) مع تكذيب المضمون له (. . . وجع على المذهب) أي : الراجع من الوجهين في المسألتين ؛ لسقوط الطلب في الأولىٰ ، وعلم الأصيل بالأداء في الثانية يقول : لم يتنفع الأصيل بالأداء ؛ لترك تصديق رب الدين ليس حجة على الأصيل ، وفي الثانية يقول : لم يتنفع الأصيل بالأداء ؛ لترك الإشهاد ، وأجيب بأنه المقصر بترك الإشهاد ، ويقاس بما ذكر في الضامن المؤدي في الأحوال المذكورة .

告 告 告

كنائبالت كذ

(كتاب الشركة)

بكسر الشين وسكون الراء ، وحكي فتح الشين وكسر الراء .

(هي أنواع) :

(شركة الأبدان ؛ كشركة الحمالين وسائر المحترفة) كالدلالين والنجارين والخياطين (ليكون بينهما كسبهما) بحرفتهما (متساوياً أو متفاوتاً مع اتفاق الصنعة) كما ذكر ، (أو اختلافها) كالخياط والرفاء ، والنجار والخراط .

(وشركة المفاوضة) بفتح الواو ؛ بأن يشتركا (ليكون بينهما كسبهما) قال الشيخ في « التنبيه » : بأموالهما وأبدانهما(٬٬)، (وعليهما ما يعرض) يكسر الراء (من غوم) وسميت مفاوضة من تفاوضا في الحديث : شرعا فيه جميعاً .

 (وشركة الوجوه ؛ بأن يشترك الوجبهان ليبتاع كل منهما بمؤجل) ويكون المبتاع (لهما ، فإذا باعا . . كان الفاضل عن الأثمان) المبتاع بها (بينهما) .

(وهـٰذه الأنواع) الثلاثة (باطلة) ويختص كل من الشريكين بما يكسبه ببدنه ، أو ماله أو يشتريه .

(وشركة العنان صحيحة) وهي : أن يشتركا في مال لهما ليتجرا فيه علىٰ ما سيأتي بيانه ، والعنان بكسر العين : من عن الشيء ظهر ، قاله الجوهري^{٢٧)} ، (ويشترط فيها لفظ يدل على الإنن في النصرف) من كل منهما للآخر ، ومعلوم : أن التصرف بالبيع والشراء ، وهو معنىٰ قول ^و الروضة »

⁽١) التنبيه (ص٧٥) .

⁽٢) الصحاح (٥/ ١٧٣٨).

فَلُوِ اَقْتَصَرَا عَلَىٰ : (اَشْتَرَكُنَا) . لَمْ يَكُفُو فِي الأَصْحُ ، وَفِهِمَا : اَهْلِيَّةُ التَّوْيَلِ وَالتَّرَكُلِ . وَتَصِحُّ فِي كُلُّ مِثْلِيَّ دُونَ اَلْشَتَوْمِ ، وَقِيلَ : تَخْتَصُّ بِالنَّقْدِ الْمُضْرُوبِ . وَيُشْتَرَطُ خَلْطُ الْمَالَمَٰنِ بِحَنْثُ لاَ يَتَمَثِّرَانِ ، وَلاَ يَحْفِي الْخَلْطُ مَعَ اخْيَلافِ جنْسٍ ، أَنْ صِفْةٍ مَصِحَاحٍ وَمُكَمَّرَةٍ ، مَلْذَا إِذَا أَخْرَجَا مَالَئِنِ وَعَقَدَا ، فَإِنْ مَلَكَا مُشْتَرَكا بِإِرْثِ وَشِرَاءٍ وَغَيْرِهِمَا وَأَيْنَ كُلُّ لِلاَحْرِفِي النَّجَارَةِ فِيهِ . نَقَتِ الشَّرِيَّةُ . وَالْعِيلَةُ فِي الشَّرِكَةِ فِي الْمُووضِ : أَنْ يَبِيعَ كُلُّ وَاحِدٍ بَغْضَ عَرْضِهِ بِيعْضِ عَرْضِ الآخَرِ وَيَأَذَنَ لَهُ فِي النَّصَرُفِ

كــ« أصلها » : في النجارة والتصرف^(١) ، (فلو اقتصرا على « اشتركنا » . . لم يكف) في الإذن المذكور (في الأصح) لقصور اللفظ عنه ، والثاني يقول : يفهم منه عرفاً ، (و) يشترط (فيهما أهملية التوكيل والتوكل) فإن كلاً منهما وكيل عن الآخر في ماله .

(وتصح) الشركة (في كل مثلي) نقد وغيره ؛ كالحنطة ، (دون المنقوم) بكسر الواو ؛ كالثياب ، (وقيل : تختص بالنقد المضروب) من الدراهم والدنانير ، وفي جوازها في الدراهم المغشوشة وجهان ؛ أصحهما في « الروضة » : الجواز إن استمر في البلد رواجها^(٢) ، ولا يجوز في التبر ، وفيه وجه في « التتمة ^{٢٦)} .

و ويشترط خلط المالين بعيث لا يتميزان) ويكون الخلط قبل العقد ، فإن وقع بعده في مجلسه . . فوجهان في « التتمة > أصحهها : المنع ؛ أي : فيعاد العقد ، (ولا يكفي الخلط مع اختلاف جنس) كدراهم ودنائير ، (أو صفة ؛ كصحاح ومكسرة) وحنطة حمراء وحنطة بيضاء ، فلا تصبح الشركة في ذلك ، (هناذا) أي : اشتراط الخلط (إذا أخرجا مالين وعقدا ، فإن ملكا مشتركاً) مما تصح فيه الشركة (بارث وشراء وغيرهما وأذن كل للآخر في التجارة فيه . . تمت الشركة) لأن المقصود بالخلط حاصل .

(والحيلة في الشركة في العروض) من المتقوم ؛ كالثياب : (أن يبيع كل واحد) منهما (بعض عرضه ببعض عرض الآخر ويأذن له في التصرف) بعد التقابض ، والبعض كالنصف بالنصف ، والنلث بالنائين ، ولا يشترط علمهما بقيمة العرضين على الصحيح ، ذكره في « الروضة ،⁽¹⁾»

⁽١) روضة الطالبين (٤/ ٢٧٥) ، الشرح الكبير (٥/ ١٨٦).

⁽٢) روضة الطالبين (٤/ ٢٧٦).

⁽٣) انظر ا روضة الطالبين ا (٤/ ٢٧٦) .

⁽٤) روضة الطالبين (٤/ ٢٧٨) .

وسواء تجانسا أم اختلفا ، وقوله : (كل) محتاج إليه في الإذن ، ونسبة البيع إليه بالنظر إلى المشترى بتأويل أنه بائم للثمن .

(ولا بشترط) في الشركة (تساوي قدر العالين) أي : تساويهما في القدر كما في المدرر ا وغيره (١٦) وقيل : يشترط للتساوي في العمل ، (والأصح : أنه لا يشترط العلم بقدرهما عند العقد) أي : بقدر كل من العالين أهو النصف أم غيره إذا أمكن معرفته من بعد ، ومأخذ المخلاف : أنه إذا كان بين اثنين مال مشترك كل منهما جاهل بقدر حصته منه ، فأذن كل منهما للآخر في التصوف في نصيبه منه . . يصح الإذن في الأصح ويكون الثمن بينهما مبهما كالمشمن .

(ويتسلط كل منهما على التصرف بلا ضرر ، فلا ببيع نسيئة ، ولا بغير نقد البلد ، ولا بغين فاحش ، ولا بغين فاحش ، ولا يعنب فاحش ، ولا يسافر به ولا يبضعه) بضم التحتانية وسكون الموحدة ؛ أي : يدفعه لمن يعمل فيه متبرعاً (بغير إذن) هو قيد في الجميع ، فإن أبضعه أو سافر به . . ضمن ، وإن باع بغين فاحش . . لم يصح في نصيب شريكه ، وفي نصيبه قولا تفريق الصفقة ، فإن فرقناها . . انفسخت الشركة في المبيع وصار مشتركاً بين المشتري والشريك ، كذا في « الروضة » كـ أصلها (٢٠) ، ويقاس بـ (الغين) : البيع نسيئة ، وبغير نقد البلد .

(ولكل) من الشريكين (فسخه) أي : عقد الشركة (متىٰ شاء) كالوكالة ، (وينعزلان عن النصرف) جميعاً (بفسخهما) أي : بفسخ كل منهما ، (فإن قال أحدهما) للآخر : (عزلتك ، أو لا تنصرف في نصيبي . لم ينعزل العازل) فيتصرف في نصيب المعزول .

(وتنفسخ بموت أحدهما وبجنونه وبإغمائه) كالوكالة .

(والربح والخسران علىٰ قدر المالين تساويا) أي : الشريكان (في العمل أو تفاوتا) فيه، (فإن

⁽١) المحرر (ض١٩٤).

⁽٢) روضة الطالبين (٢٨٣/٤) ، الشرح الكبير (٥/ ١٩٥) .

شَرَطًا خِلاَقَهُ .. فَسَدَ النَّفَدُ ، فَيَرْجِعُ كُلُّ عَلَى الآخرِ بِأَجْرَةِ عَمَلِهِ مِنِ مَالِهِ ، وَتَنَفَّدُ التَصْرُفَاتُ ، وَالرَّبِعُ عَلَى فَدْرِ الْمَالَيْنِ . وَيَدُ النَّصِيكِ يَدُ آمَانَةِ ، فَيُمْثِلُ قَوْلُهُ فِي الرَّدُ وَالْخُسْرَانِ وَالتَّلْفِ ، فَإِن اَدَّعَاهُ بِسَبَبٍ عَلَاهِ مِن اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُونَ الْمُعْرَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُعْمَلِي عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى الْعَلَمُ الْعَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَمُ الْعَلَى الْعَلَمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَالِمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلِمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُولُولُ الْعَلَمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلَ

شرطا خلافه) أي : التساوي في الربح مع التفاوت في المال ، أو التفاوت في الربح مع التساوي في المال (. . فسد العقد ، فيرجع كل على الآخر بأجرة عمله في ماله ، وتنفذ التصرفات) منهما للإذن ، (والربح) بينهما (علىٰ قدر المالين) رجوعاً إلى الأصل .

(ويد الشريك بد أمانة ، فيقبل قوله في الرد) إلى شريكه (والخسران والتلف) إن ادعاه بلا سبب ، أو بسبب خفي ؛ كالسرقة ، (فإن ادعاه بسبب ظاهر) كالحريق وجهل (. . طولب ببينة بالسبب ، ثم) بعد إقامتها (يصدق في التلف به) وسيأتي في نظير هنذه المسائل غير الخسران في اللسب ، ثم) بعد إقامتها (يصدق في التلف به) وسيأتي في نظير هنذه المسائل غير الخسران في بيده المال) من المودع اليمين ، وأنه إن عرف الحريق وعموه ، . صدق بلا يمين ، ولو قال من في يده المال) من الشريكين : (هو لي ، وقال الآخر :) هو (مشترك ، أو) قالا (بالمكس) أي : قال من في يده المال : هو مشترك ، وقال الآخر : هو لي (. . صدق صاحب البد) عملاً بها ، (ولو قال) صاحب البد : (اقتسمنا وصار) ما في يدي (لي) وأنكر الآخر فقال : هو مشترك (. . صدق صاحب البد) ذا أشتريته للشركة أو المنكر) لأن الأصل : عدم القسمة ، (ولو اشتري) أحدهما شيئاً (وقال : اشتريته للشركة أو لنفسي ، وكذبه الآخر) بأن عكس ما قاله (. . صدق المشتري) لأنه أعلم بقصده ، وتأتي اليمين في هذه المسائل إيضاً .

كنائب الوكات

شَرْطُ الْمُوَكِّلِ : صِحَّةُ مُبَاشَرَتِهِ مَا وَكُلَّ فِيه بِمِلْكِ أَوْ وِلاَيَةٍ ، فَلاَ يَصِحُّ تَوْكِيلُ صَبِيُّ وَلاَ مَخْدُونِ ، وَلاَ الْمَدَاَةُ وَالْمُحْرِمِ فِي النُّكَاحِ ، وَيَصِحُّ تَوْكِيلُ الْوَلِيلِ فِي حَقَّ الطَّفْلِ ، وَيُسْتَنْنَى اَتَوْكِيلُ الْأَعْمَىٰ فِي النَّبِيْ وَالشَّرَاءِ . فَيَصِحُّ . وَسُرَطُ الْوَكِيلِ : صِحَّةُ مُبَاشَرَتِهِ النَّصَرُفَ لِنَّكِيلُ الاَعْمِىٰ فِي النَّبِي وَالشَّرَاءِ . فَكَنَّ الْمُدَاَةُ وَالْمُحْرِمُ فِي النُّكَاحِ ، لَكِنِ الصَّحِيحُ : اغْتِمَادُ فَوْلِ صَحِيعٌ وَمَجْدُونِ ، وَكَنَّ الْمُدَاأَةُ وَالْمُحْرِمُ فِي النَّكَاحِ ، لَكِنِ الصَّحِيحُ : اغْتِمَادُ فَوْلِ صَحِيعٌ فِي قَلُولِ دَارِ وَالِصَالِ هَلِيَةٍ ، وَالأَصْحُ : صِحَّةُ تَوْكِيلِ عَبْدٍ فِي قَبُولِ

(كتاب الوِّكالة)

تتحقق بموكل ووكيل وغيرهما مما سيأتي .

(شرط الموكل : صحة مباشرته ما وكل فيه بملك أو ولاية ، فلا يصح توكيل صبي ولا مجنون) في شيء ، (ولا) توكيل (المرأة والمحرم) بضم الميم (في التكاح) أي : لا توكل المرأة في تزويجها ، ولا المحرم في تزوجه ، أو تزويج موليته ؛ لأنهما لا تصح مباشرتهما لذلك ، ولو قالت لوليها : وكلتك بتزويجي . . فال الرافعي : فالذين لقيناهم من الأئمة لا يعدونه إذناً ، ويجوز أن يعتد به إذناً^(۱۷) ، ونقل في « الروضة ، عن صاحب « البيان » : نص الشافعي على جواز الإذن بلفظ الوكالة وصوبه ،) ، ولو وكل المحرم من يعقد النكاح بعد التحلل . . صح كما ذكر في (كتاب النكاح) ، (ويصح توكيل الولي في حق الطفل) كالأب والجد في التزويج والمال ، والوصي والقيم في المال ، (ويستثنى) من الضابط (توكيل الأعمىٰ في البيع والشراء فيصح) مع عدم صحتهما منه ؛ للضرورة .

(وشرط الوكيل : صحة مباشرته التصرف لنفسه ، لا صبي ومجنون) أي : لا يصح توكيلهما في شيء غير ما يأتي ، (وكذا الممرأة والمحرم في النكاح) إيجاباً وقبولاً ، (لكن الصحيح : اعتماد قول صبي في الإذن في دخول دار وإيصال هدية) لاعتماد السلف عليه في ذلك ، والثاني : لا ؟ كغيره ، وعلى الأول : هو وكيل عن الآذن والمهدي ، (والأصحح : صحة توكيل عبد في قبول

⁽١) الشرح الكبير (٧/ ٥٤١ - ٤٤٥).

⁽٢) روضة الطالبين (٧/ ٥٥) .

نِكَاحٍ ، وَمَنْعُهُ فِي ٱلإِيجَابِ . وَشَرْطُ ٱلْمُوَكَّلِ فِيهِ : أَنْ يَمْلِكُهُ ٱلْمُوَكِّلُ ، فَلَوْ وَكَّلَ بَبَيْعٍ عَبْدِ سَيَمْلِكُهُ ، وَطَلاَقِ مَنْ سَيَنْكِحُهَا. . بَطَلَ فِي ٱلْأَصَحِّ . وَأَنْ يَكُونَ قَابِلاً لِلنِّيابَةِ ، فَلاَ يَصَحُّ فِي عِبَادَة إِلاَّ ٱلْحَجَّ ، وَتَفْرَقَةَ زَكَاةٍ ، وَذَبْحَ أُضْحِيَةٍ ، وَلاَ فِي شَهَادَةٍ ، وَإِيلاًءٍ ، وَلِعَانٍ ، وَسَائِر ٱلأَيْمَانِ ، وَلاَ فِي ظِهَارِ فِي ٱلأَصَحُّ ، وَيَصِحُّ فِي طَرَفَيْ بَيْع ، وَهِبَةٍ ، وَسَلَم ، وَرَهْنِ ، وَنِكَاحِ ، وَطَلاَقٍ ، وَسَائِرِ ٱلْعُقُودِ وَٱلفُّسُوخِ ، وَقَبْضِ ٱللَّئِيُونِ وَإِفْبَاضِهَا ، وَالدَّعْوَىٰ وَٱلْجَوَّابِ ، وَكَذَا فِي تَمَلُّكِ ٱلْمُبَاحَاتِ كَٱلإِحْيَاءَ وَٱلِاصْطِيَادِ وَٱلإحْتِطَابِ فِي ٱلأَظْهَر ، . . .

نكاح ، ومنعه في الإيجاب) ، والثاني : صحته فيهما ، والثالث : منعه فيهما ، وفي « الشرح » حكاية الوجهين في التوكل في القبول بغير إذن السيد^(١) ، وفي « الروضة » حكاية وجهين في التوكل فيه بإذن السيد أيضال ٢٦) ، ويقاس به في الإذن وعدمه الإيجاب المطلق فيه الخلاف .

(وشرط المُوَكَّل فيه) :

(أن يملكه الموكِّلُ) حين التوكيل ، (فلو وكل ببيع عبد سيملكه وطلاق من سينكحها. . بطل فى الأصح) لأنه لا يتمكن من مباشرة ذلك بنفسه فكيف يستنيب فيه غيره ؟! وا**لثاني** : يصح ، ويكتفي بحصول الملك عند التصرف ؛ فإنه المقصود من التوكيل .

(وأن يكون قابلاً للنيابة ، فلا يصح في عبادة إلا الحج) ومثله العمرة ، (وتفرقة زكاة ، وذبح أضحية) لأدلتها ، (ولا في شهادة وإيلاء ولعان وسائر الأيمان) أي : باقبها ؛ فالإيلاء واللعان : يمينان ، (ولا في ظهار في الأصح) إلحاقاً له باليمين ، والثاني : يلحقه بالطلاق ، وعليه : قال في « المطلب » : لعل لفظه : أنتِ علىٰ موكلي كظهر أمه ، ويلحق بالزكاة : الكفارة وصدقة التطوع ، وبالأضحية : الهدي ، وباليمين : النذر وتعليق العتق والطلاق .

(ويصح) التوكيل (في طرفي بيع وهبة، وسلم ورهن ، ونكاح وطلاق ، وسائر العقود والفسوخ) كالصلح والحوالة ، والضمان والشركة ، والإجارة والفسخ بخيار المجلس والشرط ، والإقالة ، والرد بالعيب ، (وقبض الديون وإقباضها ، والدعوىٰ والجواب) رضي الخصم أم لم يرض ، في مال أو غيره ، وفي الإعتاق والكتابة ، (وكذا في تملك المباحات ؛ كالإحياء والاصطياد والاحتطاب في الأظهر) فيحصل الملك فيها للموكل إذا قصده الوكيل له ، والثاني : لا يصح

⁽١) الشرح الكبير (٢١٧ /) .(٢) روضة الطالبين (٢٩٩ / ٤) .

لاَ فِي إِفْرَارٍ فِي الأَصَعُ ، وَيَصِحُ فِي الشَيْفَاءِ عُقُوبَةِ آدَمِيَّ ؛ كَفِصَاصِ وَحَدَّ قَذَفْقِ ، وَقِيلَ : لاَ يَجُوزُ إِلاَّ بِحَصْرَةِ الْمُوحَلُّ . وَلَيَكُنِ الْمُوحَلُّ فِيهِ مَعْلُوماً مِنْ بَغْضِ الْوَجُوهِ ، وَلاَ يُشْتَرَطُ عِلْمُهُ مِنْ كُلُّ وَجْوِ ، فَلَوْ قَالَ : (وَكُلْئُكَ فِي كُلُّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ) ، أَوْ (فِي كُلُّ أُمُورِي) ، أؤ (فَوَضْتُ إِلِنَكَ كُلُّ شَيْءٍ) . . لَمْ يَصِحَّ ، وَإِنْ قَالَ : (فِي بَيْعِ أَمْوَالِي وَعِنْقِ أَرْقَافِي) .. صَحَّ ، وَإِنْ وَكُلَهُ فِي شِرَاءِ عَبْدِ . وَجَبَ بَيْانُ نَوْعِهِ ، أَوْ دَارٍ . وَجَبَ بَيَانُ الْمَجَلَّةِ وَالسَّكَةِ ، لاَ قَدْرِ الْفَمَنِ فِي الأَصَحِّ .

التوكيل فيها ، والملك فيها للوكيل بحيازته ، والرافعي في « الشرح » حكى الخلاف وجهين (۱) ، قال في « الروضة » : تقليداً لبعض الخراساتين ، وهما قولان مشهوران (۲) ، وأجيب بأنهما مخرجان ، (لا في إقرار) أي : لا يصح التوكيل فيه (في الأصح) ، والثاني : يصح ، ويبين جنس المقر به وقدره ، ولا يلزمه قبل إقرار الوكيل ، وقبل : يلزمه بنفس التوكيل ، وعلى عدم الصحة : يجعل مقراً بنفس التوكيل على الأصح في « الروضة ٢٠٠٥) (ويصح) التوكيل (في المستفاء عقوبة آدمي ؛ كقصاص وحد قذف ، وقبل : لا يجوز) استيفاؤها (إلا بحضرة الموكل) لاحتمال المفر في الفية ، وهذا المحكي بـ (قبل) قول من طريقة ، والثانية : القطع به ، والثالثة : القطع بمقابله ، ويجوز للإمام التوكيل في استيفاء حدود الله تعالى ، وللسيد التوكيل في

(وليكن الموكل فيه معلوماً من بعض الوجوه ، ولا يشترط علمه من كل وجه) مسامحة فيه ، (فلو قال : وكلتك في كل قليل وكثير ، أو في كل أموري ، أو فوضت إليك كل شيء) والمعنى : (لي) في هنذا والأول ؛ لأن الإنسان إنما يوكل فيما يتعلق به (. . لم يصح) التوكيل ؛ لأن فيه غرراً عظيماً لا ضرورة إلى احتماله ، (وإن قال : في بيع أموالي وعتق أرقائي . . صح) وإن لم تكن أمواله معلومة ؛ لأن الغرر فيه قليل ، (وإن وكله في شراء عبد . . وجب بيان نومه) كتركي وهندي ، (أو دار . . وجب بيان المحلة والسكة) بكسر السين ؛ أي : الحارة والزقاق ، (لا قدر الثمن) أي : لا يجب بيان قدر الثمن (في الأصح) في المسألتين ، والثاني : يجب بيان قدره ؛

⁽١) الشرح الكبير (٥/٢٠٨).

⁽۲) روضة الطالبين (۲۹۳/٤) .

⁽٣) روضة الطالبين (٢٩٣/٤).

وَيُشْتَرَطُ مِنَ ٱلْمُوكُلِ لَفُظٌ يَقْضِي رِصَاهُ ؛ كَـ(وَكُلْتُكَ فِي كَذَا) ، أَوْ (فَوَضْتُهُ إِلَيْكَ) ، أَوْ (أَنْتَ وَكِيلِي فِيهِ) ، فَلَوْ قَالَ : (بِعْ) ، أَوْ (أَغَيْقُ) . . حَصَلَ الإِذْنُ . وَلاَ يُشْتَرَطُ الْفَبُولُ لَفْظا ، وَقِيلَ : يُشْتَرَطُ ، وَقِيلَ : يُشْتَرَطُ فِي صِيّعِ الْمُقُودِ ؛ كَـ(وَكُلْتُكُ) ، هُونَ صِيّع الأَمْرِ ؛ كَـ(بِعْ) وَ(أَغَيْقُ) . وَلاَ يَصِحُّ تَعْلِيقُهَا بِشَرْطِ فِي الأَصْحُ ، فَإِنْ نَجْزَهَا وَشَرَطُ لِلصَّرَفِ شَرْطا . جَازَ ، وَلَوْ قَالَ : (وَكُلْتُكَ وَمَثَى عَرَلْتُكَ قَالَتَ وَكِيلِي) . . صَحَّتْ فِي النَّصَرُفِ شَرْطا . جَازَ ، وَلُو قَالَ : (وَكُلْتُكَ وَمَثَى عَرَلْتُكَ قَالَتَ وَكِيلِي) . . صَحَّتْ فِي

كمئة ، أو غايته ؛ كأن يقول : من مئة إلىٰ ألف ، ومسألة الثمن في الدار مزيدة في ﴿ الروضة ﴾ (١) ، ومسألة العبد إن اختلفت أصناف النوع فيه اختلافاً ظاهراً. . قال الشيخ أبو محمد : لا بد من التعرض للصنف(٢) .

(ويشترط من الموكل لفظ يقتضي رضاه ؛ كوكلتك في كذا ، أو فوضته إليك ، أو أنت وكيلي فيه ، فلو قال : بع ، أو أعتق. . حصل الإذن) والأول إيجاب ، وهذا قائم مقامه .

(ولا يشترط القبول لفظاً) إلحاقاً للتوكيل بلباحة الطمام ، (وقيل : يشترط) فيه كغيره ، (وقيل : يشترط في صبغ العقود ؛ كوكلتك ، دون صبغ الأمر ؛ كبع وأعتق) إلحاقاً لهلذا بالإباحة ، أما القبول معنىٰ وهو الرضا بالوكالة . فلا بد منه قطعاً ، فلو رد فقال : لا أقبل ، أو لا أفعل . بطلت ، ولا يشترط في هنذا القبول التعجيل قطعاً ، ولا في القبول لفظاً إذا شرطناه الفور ، ولا المجلس ، وقيل : يشترط المجلس ، وقيل : الفور .

(ولا يصح تعليقها بشرط في الأصح) نحو : إذا قدم زيد أو إذا جاء رأس الشهر . . فقد وكلتك في كذا ، (فإن نجزها وشرط للتصرف شرطاً . . جاز) قطعاً ، نحو : وكلتك الآن في بيع هذا العبد ، ولكن لا تبعه حتىٰ يجيء رأس الشهر ، فليس له بيعه قبل مجيئه ، وتصح الوكالة المؤقتة ؛ كقوله : وكلتك إلى شهر رمضان ، (ولو قال : وكلتك) في كذا (ومتى عزلتك فأنت وكبلي) فيه (. . صحت في الحال في الأصح) ، والثاني : لا تصح ؛ لاشتمالها علىٰ شرط التأبيد ؛ وهو إلزام العقد الجائز ، وأجيب بعنع التأبيد فيما ذكر ؛ لما سيأتي ، (و) على الأول : (في عوده وكبلاً بعد العزل الوجهان في تعليقها) أصحهما : المنع ، وعلى الجواز : تعود الوكالة مرة واحدة ، فإن كان التعليق

روضة الطالبين (٤/ ٢٩٧).

⁽۲) انظر و روضة الطالبين (٤/ ۲۹۷).

وَيَجْرِيَانِ فِي تَعْلِيقِ ٱلْعَزْلِ .

68 200

[في أحكام الوكالة بعد صحتها]

* * *

(فصل: الوكيل بالبيع مطلقاً) أي: توكيلاً لم يقيد (ليس له) نظراً للعرف (البيع بغير نقد البلد، ولا بنسيئة ، ولا بغين فاحش ؛ وهو ما لا يحتمل غالباً) بخلاف اليسير ؛ وهو ما يحتمل غالباً) بخلاف اليسير ؛ وهو ما يحتمل غالباً فيغتفر ، فبيع ما يساوي عشرة بتسعة محتمل ، ويثمانية غير محتمل ، (فلو باع على أحد هلذه الأنواع وسلم العبيع . فصمن) لتعديه بتسليمه ببيع باطل فيسترده إن بقي ، وله بيعه بالإذن السابق ، وإذا باعه وأخذ الثمن . لا يكون ضامناً له ، وإن تلف العبيع . . غرَّم الموكلُ قيمته من شاء من الوكيل والمشتري والقرار عليه ، ثم علىٰ ما فهم من لزوم البيع بنقد البلد : لوكان في البلد نقدان . . باع بأنفعهما للموكل ، فإن استويا . تخير فيهما .

وقابل المصنف التوكيل المطلق بقوله : (فإن وكله ليبيع مؤجلاً وقدر الأجل. فذاك) أي : التوكيل صحيح جزماً ، ويتبع ما قدره ، فإن نقص عنه ؛ كأن باع إلى شهر بما قال الموكل : بع به إلى شهرين .. صح البيع في الأصح ، (وإن أطلق) الأجل (. . صح) التوكيل (في الأصح ، وحمل) الأجل (على المنعارف في مثله) أي : المبيع بين الناس ، فإن لم يكن فيه عرف . . راعى الوكيل الأنفع للموكل ، والثاني : لا يصح التوكيل ؛ لاختلاف الغرض بتفاوت الآجال طولاً

^{. . .}

⁽١) روضة الطالبين (٣٠٣/٤) ، الشرح الكبير (٣٢٣) .

وَلاَ يَبِيعُ لِنَفْسِهِ وَوَلَدِهِ الصَّغِيرِ . وَالأَصَعُ : أَنَّهُ تَبِيعُ لأَبِيهِ وَالَّذِهِ الْبَالِغِ ، وَأَنَّ الْوَكِيلَ بِالنَّبِعُ لَهُ فَيْضُ النَّمْنِ وَشَنْلِيمُ الْمَبِيعِ ، وَلاَ يُسَلَّمُهُ حَتَّى يَقْبِضَ النَّمْنَ ، فَإِنْ خَالَفَ . . ضَمِنَ . وَكَمَّ اللَّهُوْ وَمُو يَسَاوِي مَعَ النَّئِبِ مَا اشْتَرَاهُ بِو . وَقَعَ غِي النَّوَكُلِ إِنْ جَهِلَ الْمَثِبُ ، وَإِنْ عَلِمَهُ . . فَلاَ فِي الأَصَّحُ ، وَإِنْ لَمَ يُسَاوِهِ . . تَمْ يَشَعْ عَنْهُ إِنْ عَلِمَهُ ، وَإِنْ مَهِلَهُ . . وَقَعَ فِي الأَصَحُ ، وَإِذَا وَقَعَ لِلْمُوكُلِ . . فَلِكُلُّ مِنَ الْوَكِيلِ وَالْمُوكُلِ الرَّةُ . . . فَلِكُلُ مِنَ الْوَكِيلِ وَالْمُوكُلِ



[الفرق بين بعه بكم شئت وبما شئت وكيف شئت]

لو قال الموكل : بعه بكم شتت . فله البيع بالغين الفاحش ، ولا يجوز بالنسيئة ، ولا بغير نقد البلد ، ولو قال : بما شت . . فله البيع بغير نقد البلد ، ولا يجوز بالغين ، ولا بالنسيئة ، ولو قال : كيف شتت . . فله البيع بالنسيئة ، ولا يجوز بالغين ، ولا بغير نقد البلد .

(ولا يبيع) الوكيل بالبيع مطلقاً (لنفسه وولده الصغير) لأنه يتهم في ذلك .

(والأصح : أنه يبيع لأبيه وابنه البالغ) لانتفاء التهمة فيهما ، والثاني يقول : هو يميل إليهما ، ولو أذن له الموكل في البيع لنفسه أو ابنه الصغير . صح بيعه لهما في وجه ، (و) الأصح : (أن الوكيل بالبيع له قبض الشمن وتسليم المميع) لأنهما من مقضيات البيع ، والثاني : لا ؛ لعدم الإذن فيهما ، (و) على الأول : (لا يسلمه) أي : المبيع (حتى يقيض الثمن ، فإن خالف) بأن سلمه قبل القبض (. . ضمن) قيمته وإن كان الثمن أكثر منها ، فإذا غرمها ثم قبض الثمن . . دفعه إلى الموكل واسترد المغروم ، والوكيل في المصرف له القبض والإقباض بلا خلاف ؛ لأن ذلك شوط في صحة العقد ، والوكيل بالبيع إلى أجل . . له تسليم المبيع في الأصح ، وليس له قبض الثمن إذا حل إلا إذن جديد .

(وإذا وكله في شراء. لا يشتري معيباً) أي : لا ينبغي له شراؤه ، ولاتنضاء الإطلاق عرفاً السليم ، (فإن اشتراه في الذمة وهو يساوي مع العيب ما اشتراه به. . وقع) الشراء (عن الموكل إن جهل) المشتري (العيب ، وإن علمه. . فلا) يقع عن الموكل (في الأصح) نظراً للعرف ، والثاني : ينظر إلى إطلاق اللفظ ، (وإن لم يساوه. . لم يقع عنه إن علمه) المشتري ، (وإن جهله . . وقع) عن الموكل (في الأصح) كما لو اشتراه بنفسه ، (وإذا وتع للموكل) في صورتي الجهل (. . . فلكل من الوكيل والموكل الد) بالعيب ، وإن رضي الموكل مه . . فليس للوكيل

وَلَيْسَ لِوَكِيلِ أَنْ يُوكُلَ بِلاَ إِذْنِ إِنْ تَأَتَّى مِنْهُ مَا وَكُلَ فِيهِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَأَتَّ لِكَوْنِيهِ لاَ يُخْسِئُهُ أَوْ لاَ عَلَى الْمُمْكِنِ . وَلَوْ أَذِنَ فِي التَّوْكِيلِ وَقَالَ : (وَكُلْ عَنْ نَفْسِكَ) ، فَفَعَلَ . فَالنَّنِي وَكِيلُ عَلَى الْمُمْكِنِ . وَلَوْ أَذِنَ فِي التَّوْكِيلِ وَقَالَ : (وَكُلْ عَنْ نَفْسِكَ) ، فَفَعَلَ . فَالنَّنِي وَكِيلُ الرَّكِيلِ ، وَلاَأَصَحُّ : أَنَّهُ يُنْعَوِلُ بِعَزْلِهِ وَانْعِزَالِدٍ ، وَإِنْ قَالَ : (وَكُلْ عَنِّي) .. فَالثَانِي وَكِيلُ المُمْوَكُل ، وَكَذَا لَوْ أَطْلَقَ فِي الْأَصَحُّ . ۚ قُلْتُ : وَفِي هَاتَيْنِ الصَّورَتَيْنِ لاَ يَغْوِلُ أَحَمُّمُمَا

فحيث قلنا هناك : لا يقع عنه.. لا يصح هنا ، وحيث قلنا هناك : يقع عنه.. فكذا هنا ، وليس للوكيل هنا الرد في الأصح . (وليس لوكيل أن يوكل بلا إذن إن تأتي منه ما وكل فيه ، وإن لم يتأت) منه ذلك (لكونه لا يحسنه أو لا يليق به.. فله التوكيل) فيه ، وقيل : لا ، (ولو كثر) الموكل فيه (وعجز) الوكيل

لا ينصنه او لا يليق به . . فله التوكيل) فيه ، وقيل : لا ، (ولو كثر) الموكل فيه (وعجز) الوكيل (عن الإتيان بكله . . فالمذهب : أنه يوكل فيما زاد على الممكن) له دون الممكن ، وقيل : يوكل في الممكن أيضاً ، وهذاه طريقة ، والثانية : لا يوكل في الممكن ، وفي الزائد عليه وجهان ، والثالثة : في الكل وجهان .

(ولو أذن في التوكيل وقال : وكل عن نفسك ، فقعل . . فالثاني وكيل الوكيل ، والأصعح : أنه ينعزل بعزله) إياه ، (وانعزاله) بموته أو جنونه ، أو عزل موكله له ، والثاني : لا ينعزل بذلك ؛ بناء على أنه وكيل عن الموكل ، وهو وجه في « الروضة ، كـ« أصلها ، (() ، والمعنى عليه : أقم غيرك مقام نفسك ، ولو عزل الموكل الثاني . انعزل ، كما ينعزل بموته وجنونه ، وقيل : لا ؛ لأنه ليس وكيلاً من جهته ، (وإن قال : وكل عني) فقعل (. . فالثاني وكيل الموكل ، وكفا لو أطلق) أي : قال : وكل فقعل . . فالثاني وكيل الموكل . وقيل : وكيل الموكل .

(قلت) كما قال الرافعي في « الشرح »^(٢) : (وفي هاتين الصورتين) مع البناء على الأصح في الثانية (لا يعزل أحدهما الآخر ، ولا ينعزل بانعزاله) وللموكل عزل أيهما شاء ، (وحيث جوزنا

⁽١) روضة الطالبين (٣١٣/٤) ، الشرح الكبير (٢٣٦/٥) .

⁽٢) الشرح الكبير (٥/ ٢٣٧).

لِلْوَكِيلِ التَّؤْكِيلَ . يُشْتَرَطُ أَنْ يُوكَّلَ أَمِينا إِلاَّ أَنْ يُعَيِّنَ الْمُوكُلُ غَيْرَهُ ، وَلَوْ وَكُلَ أَمِينا نَفَسَقَ . . لَمْ يَمْلِكِ الْوَكِيلُ عَزْلُهُ فِي الأَصْحُ ، وَآتُهُ أَغْلَمُ .

فظنكاك

[فيما يجب على الوكيل في الوكالة المقيدة]

للوكيل النوكيل) فيما ذكر من المسائل (. . يشترط أن يوكل أميناً إلا أن يعين الموكل غيره) أي : من ليس بأمين في إذنه في التوكيل . فيتج تعيينه، (ولو وكل) الوكيل (أميناً) في الصورتين السابقتين (ففسق . لم يملك الوكيل عزله في الأصح ، والله أعلم) هنذا التصحيح زائد على " الرافعي » ، وعبر في " الروضة » بـ(الأقيس)^(۱) ، ووجه في " المطلب » العزل بأنه من توابع ما وكل فيه .

6

(فصل : قال : بع لشخص معين ، أو في زمن) معين (أو مكان معين) يعني : بتعيينه في الجميع ، نحو : لزيد في يوم الجمعة في سوق كذا (. . تعين) ذلك ، (وفي المكان وجه : إذا لم يتعلق به غرض) . . أنه لا يتمين ، والغرض : كأن يكون الراغبون فيه أكثر ، أو النقد فيه أجود ، وإن قدر الثمن ؛ كمثة فباع بها في غير المكان المعين . . جاز ، ذكره في « الروضة » (٢٠) .

(وإن قال : يع بمتة . لم يع بأقل) منها ، (وله أن يزيد) عليها ، (إلا أن يصرح بالنهي) عن الزيادة . فلا يزيد ، ولو عين المشتري فقال : يع لزيد بمئة . لم يجز أن ببيعه بأكثر منها ؛ لأنه ربما قصد إرفاقه ، ولو لم ينه عن الزيادة وهناك راغب بها . لم يجز البيع بدونها في ا**لأصح في** « الروضة »⁽⁷⁾ .

(ولو قال : اشتر بهلذا الدينار شاة ووصفها) بصفة (فاشترى به شاتين بالصفة : فإن لم تساو واحدة) منهما (ديناراً . لم يصح الشراء للموكل) وإن زادت قيمتهما على الدينار؛ لفوات ما وكل

⁽١) روضة الطالبين (٢١٤/٤) .

⁽٢) روضة الطالبين (٤/ ٣١٥) .

⁽٣) روضة الطالبين (٣١٦/٤) .

وَإِنْ سَاوَتُهُ كُلُّ وَاحِدَةِ.. فَالأَظْهَرُ: الصَّحَةُ وَحُصُولُ الْمِلْكِ فِيهِمَا لِلْمُوكَلِ. وَلَوْ أَمَرَهُ بِالشَّرَاءِ بِمُعَيِّنِ فَاشْتَرَىٰ فِي النَّتَةِ.. لَمْ يَعَعْ لِلْمُوكِلِ، وَكَذَا عَكُسُهُ فِي الأَصَّعُ.. وَمَنَىٰ خَالْفَ الْمُوكُلِّ فِي بَيْعِ مَالِهِ أَوِ الشِّرَاءِ بِمَنْيِهِ.. فَتَصَوَّفُهُ بَاطِلٌ . وَلَوِ اَشْتَرَىٰ فِي النَّمَّةِ وَلَمْ يُسَمُّ المُوكِلُّ .. وَتَعَرِّلُوكِيلٍ ،

فيه ، (وإن ساوته كل واحدة) منهما (.. فالأظهر : الصحة) أي : صحة الشراء (وحصول الملك فيهما للموكل) لأنه حصل غرضه وزاد خيراً ، والثاني يقول : إن اشترى في الذمة .. فللموكل واحدة بنصف دينار ، والأخرى للوكيل ، ويرد على الموكل نصف دينار ، وإن اشترى بعين الدينار .. فقد اشترى شأة إذن وشاة بلا إذن ، فيبطل في شأة ويصح في شأة ؛ بناء على تفريق الصفقة ، قال في « الروضة » : ولو ساوت إحداهما ديناراً والأخرى بعض دينار .. فطريقان : أحدهما : لا يصح في حق الموكل واحدة منهما ، واصحهما : أنه كما لو ساوت كل واحدة ديناراً فيملكهما الموكل في الأظهر ، وعلى مقابله : إن قلنا : للوكيل إحداهما .. فله التي لا تساوي ديناراً ، بحصهما الموكل في الأظهر ، وعلى مقابله : إن قلنا : للوكيل إحداهما .. فله التي لا تساوي ديناراً ،

(ومتىٰ خالف) الوكيل (الموكل في بيع ماله أو الشراء بعينه) كأن أمره ببيع عبد فياع آخر ، أو شداء ثدر مدنما الدينا، فاشتره/ به آخر (. . فتصدفه ماطا) لأن العدكا. لم ماذن فه .

بشراء ثوب بهناذا الدينار فاشترى به آخر (. . فتصرفه باطل) لأن الموكل لم يأذن فيه . (ولو اشترى) غير المأذون فيه (في الذمة ولم يسم الموكل . . وقع) الشراء (للوكيل) ولغت نيته

⁽١) روضة الطالبين (٣١٩/٤).

٢) المحرر (ص١٩٨).

وَإِنْ سَمَّاهُ فَقَالَ ٱلْبَائِعُ : (بِعْنُكُ) ، فَقَال : (ٱشْتَرَيْثُ لِفُكَرَنِ).. فَكَدَا فِي الأَصَعُ ، وَإِنْ مَا : (بِغِثُ مُوكَلَكَ زَيْداً) ، فَقَال : (أَشْتَرَيْثُ لَهُ).. فَالْمَذْهُبُ : بَطْلاَئُهُ . وَيَدُ ٱلْوَجِيلِ يَدُ أَمَانَةٍ وَإِنْ كَانَ بِخُطْلٍ ، فَإِنْ تَمَدَّىٰ .. ضَمِنَ وَلاَ يَنْعَرْلُ فِي الأَصَعُ . وَأَخْكَامُ ٱلْمَلْدِ نَيْمَلُقُ لِنَهُ الْمَصِّلُ وَلاَ يَنْعَرْلُ فِي الأَصْعُ . وَأَخْكَامُ المَلْدِ نَيْمَالُونُ فِي الْأَوْتِيلِ وَلاَ يَنْعَرْلُ فِي الأَصْعُ . وَالْمَجْلِسِ وَالنَّقَائِفِي فِي الْوَجِيلُ وَلَى ٱلْمُؤْمِّلِ . وَإِذَا ٱلشَّرَى الْوَجِيلُ . طَالِبُهُ النَّائِمُ إِبْلِقُمَ إِنَّ الْمُؤْمِّلُ . وَإِذَا ٱلشَّرَى الْوَجِيلُ . طَالْبُهُ النَّائِمُ إِنْ أَلْكَرَ كَنْ وَلِي النَّمَةُ فِي اللَّهُ اللَّهُ إِنْ فَاكُونُ أَلْمُ وَكُلُ مَا مُنْ فِي اللَّمْ فَي اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِّلُ . وَإِنْ كَانَ الشَّمُنُ مُنْتِنًا ، وَإِنْ كَانَ فِي اللَّهُ قِيلًا مُنْ فِي اللَّمْ فَي اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِّلُ ، وَيَكُولُ الْمُؤْمِّلُ . وَيَوْدُ كَانَ فِي اللَّهُ فَي اللَّهُ فَي اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُؤْمِّلُ . وَيَكُولُ أَنْ وَلِيلُ الْمُؤْمِّلُ ، وَيَكُولُ الْمُؤْمِلُ ، وَيَكُولُ الْمُؤْمِلُ ، وَيَكُولُ أَلْمُؤْمُلُ ، وَيَكُولُ الْمُؤْمِلُ ، وَيَكُولُ الْمُؤْمُلُ ، وَيَكُولُ الْمُؤْمِلُ ، وَيَكُولُ الْمُؤْمِلُ ، وَيَكُولُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ ، وَيَكُولُ الْمُؤْلِلُ فَالْمُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ ، وَيَكُولُ الْمُؤْمِلُ فِي اللَّهُ الْمُؤْمُلُ ، وَيَوْمُ الْمُؤْمُلُ ، وَيَكُولُ الْمُؤْمِلُ ، ويَكُولُ الْمُؤْمُلُ ، ويَكُولُولُ الْمُؤْمُلُ ، ويَكُولُولُ الْمُؤْمُلُ ، ويَكُولُولُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ فِي اللَّهُ الْمُؤْمِلُ فَالْمُؤْمِلُ الْمُؤْمُلُولُ الْمُؤْمِلُ فَالْمُؤْلُولُ مُنْ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ فِي اللَّهُ الْمُؤْمُ فِي اللَّهُ الْمُؤْمِلُ فَالْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ اللْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْم

للموكل ، (وإن سمَّاه فقال البائع : بعتك ، فقال : اشتريت لفلان) يعني : موكله (. . فكذا) يقع الشراء للوكيل (في الأصح) وتلغو تسميته للموكل ، والثاني : يبطل المقد ، (وإن قال : بعت موكلك زيداً فقال : اشتريت له . . فالمذهب ، بطلانه) أي : العقد ؛ لأنه لم يجر بين المتبايعين مخاطبة ، ولم يصرح في (الروضة ، ولا « أصلها ، بمقابل المذهب () ، ويؤخذ من التعليل : أن ذلك في موافق الإذن ، وفي « المطلب » : إذا قال : بعثك لموكلك فلان ، فقال : قبلت له . . صح جزماً .

(ويد الوكيل يد أمانة وإن كان بجعل) فلا يضمن ما تلف في يده بلا تعد ، (فإن تعديٰ) كأن ركب الدابة أو لبس الثوب (. . ضمن ، ولا ينعزل) بالتعدي ، (في الأصح) ، والثاني : ينعزل كالمودع ، وفرق الأول بأن الإيداع محض ائتمان ، وعليه : إذا باع وسلم المبيع . . زال الضمان عنه ولا يضمن الثمن ، ولو رد المبيع بعيب عليه . . عاد الضمان .

(وأحكام العقد نتعلق بالوكيل دون الموكل ، فيعتبر في الرؤية ، ولزوم العقد بمفارقة المجلس ، والتقابض في المجلس حيث يشترط الوكيل دون الموكل) لأنه العاقد حقيقة ، وله الفسخ بخيار المجلس وإن أراد الموكل الإجازة ، قاله في « التتمة » .

(وإذا اشترى الوكيل . . طالبه البائع بالثمن إن كان دفعه إليه الموكل ، وإلا . . فلا) يطالبه (إن كان الثمن معيناً) لأنه ليس في يده ، (وإن كان) الثمن (في الذمة . . طالبه) به (إن أنكر وكالته أو قال : لا أعلمها ، وإن اعترف بها . . طالبه أيضاً في الأصبح كما يطالب الموكل ، ويكون الوكيل

⁽١) روضة الطالبين (٤/ ٣٢٤) ، الشرح الكبير (٢٤٨/٥) .

٢) كفاية النبيه (١٠/ ٢٥١) .

كَضَامِنِ وَالْمُوَكُّلُ كَأْصِيلٍ . ۚ وَإِذَا فَبَضَ الْوَكِيلُ بِالنَّبِعِ النَّمَنَ وَتَلِفَ فِي يَدِهِ وَخَرَجَ الْمَهِيعُ مُسْتَحَفَّاً . رَجَعَ عَلَيْهِ الْمُشْتَرِي وَإِنِ اغْتَرَفَ بِوَكَالَيْهِ فِي الْأَصَحُ ، ثُمُّ يَرْجِمُ الْوَكِيلُ عَلَى الْمُوكِّلِ . فُلْثُ : وَلِلْمُشْتِرِي الرُّجُوعُ عَلَى الْمُوكِّلِ ابْنِدَاءُ فِي الأَصْحُ ، وَاللَّهُ أَغْلَمُ .

فظنك

[في بيان جواز الوكالة وما تنفسخ به]

الْمُوكَالَةُ جَائِزَةٌ مِنَ الْجَائِيتِينَ ، فَإِذَا عَزَلَهُ الْمُمُوكُلُّ فِي حُصُورِهِ ، أَوْ قَالَ : (رَفَعْتُ الْمُوكَالَةَ) ، أَوْ (أَبَطَلُنُهُمُ) ، أَوْ (أَخْرِجُنَكُ مُنْهَا) . . انْعَزَلَ .

فَإِنْ عَزَلَهُ وَهُوَ غَاثِبٌ. . ٱنْعَزَلَ فِي ٱلْحَالِ ، وَفِي قَوْلٍ : لاَ حَتَّىٰ يَبْلُغَهُ ٱلْخَبَرُ

كضامن والموكل كأصيل) ، والثاني : يطالب الموكل فقط ؛ لأن العقد له ، وفي ثالث : يطالب الوكيل فقط ؛ لأن العقد معه ، والأول لاحظ الأمرين .

(وإذا قبض الوكيل بالبيم الثمن وتلف في يده وخرج المبيع مستحقاً. . رجع عليه المشتري) ببدل الثمن (وإن اعترف بوكالته في الأصح) لحصول التلف في يده ، (ثم يرجع الوكيل على الموكل) بما غرمه ؛ لأنه غره ، ومقابل الأصح : أنه لا يرجم إلا على الموكل .

(قلت)كما قال الرافعي في « الشرح ^(۱۱) : (وللمشتري الرجوع على الموكل ابتداء) أيضاً (في الأصح ، والله أعلم) لأن الذي تلف في يده الثمن سفيره ويده يده ، والثاني : لا يرجع إلا على الوكيل ، وعلى الأصح من الرجوع على أيهما شاء قيل : لا يرجع الوكيل بما غرمه على الموكل ، وقيل : يرجع الموكل بما غرمه على الوكيل ، والأصح : لا .

* * *

(فصل : الوكالة جائزة من الجانبين) أي : غير لازمة من جانب الموكل وجانب الوكيل ، (فإذا عزله الموكل في حضوره) بقوله : عزلتك ، (أو قال) في حضوره : (رفعت الوكالة ، أو أبطلتها ، أو أخرجتك منها . . انعزل) منها .

(فإن عزله وهو غائب. . انعزل في الحال ، وفي قول : لا) ينحزل (حتىٰ يبلغه الخبر) بالعزل ؛ كالقاضي ، وعلى الأول : ينبغي للموكل أن يشهد بالعزل ؛ لأن قوله بعد تصرف الوكيل : (كنت عزلته) لا يقبل ، وعلى الثانمي : المعتبر خبر من تقبل روايته دون الصبى والفاسق .

⁽١) الشرح الكبير (٥/ ٢٥٠).

وَلَوْ فَالَ : (عَرَلْتُ تَفْسِي) ، أَوْ (رَدَدْتُ الْوَكَالَةَ) . . انْعَزَلَ . وَيَغْوَلُ بِخُرُوجٍ أَحَدِهِمَا عَنْ الْمُطَيِّةِ النَّصَرُّوبِ مِحَلُّ النَّصَرُّوبِ عَنْ مِلْكِ الْمُطَّةِ النَّصَرُّوبِ مِحَلُّ النَّصَرُّوبِ عَنْ مِلْكِ الْمُحَلِّ فِي الْمُحْفَاءِ لَيْسَ بِعَزْلِ ، فَإِنْ كَلَّ الْمُحَلَّةِ لِنِسَا بِعَزْلِ ، فَإِنْ كَانَ الْوَكَالَةَ لِنِسَائِيةً ، أَوْ صِفْتِهَا ؛ بِأَنْ قَالَ : (وَكُلْنَتِي فِي الْبَسِقَةَ ، فَإِنْ قَالَ : (وَكُلْنَتِي فِي الْبَسِقَةَ ، فَإِنْ قَالَ : (وَكُلْنَتِي فِي الْمُسِقَّةِ) . صَلَّقَ الْمُوكِلُ بِيَمِينِهِ . وَلَو الْمُسْتَى اللَّهِ اللَّهُ وَكُلُّ اللَّهُ وَكُلُّ اللَّهُ وَكُلُّ اللَّهِ مِثْلُ اللَّهِ مِثْلُو اللَّهُ وَكُلُّ اللَّهُ وَكُلُّ اللَّهُ وَكُلُّ اللَّهِ مُنْ اللَّهِ مُنْ اللَّهِ اللَّهُ وَكُلُّ اللَّهِ مُنْ اللَّهِ اللَّهُ وَكُلُّ اللَّهِ مُنْ اللَّهِ اللَّهُ وَكُلُّ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ اللَّهُ وَكُلُّ اللَّهُ وَكُلُّ اللَّهُ وَكُلُّ اللَّهُ عَلَى نَفْيِ الْفِلْمِ بِالْوَكَالَةِ وَوَقَعَ السَّرًا اللَّوكِيلِ ، وَوَلَمْ اللَّهُ وَكُلُّ اللَّهُ وَكُلُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَكُلُ اللَّهُ اللَّهُ وَكُلَ الْمُؤْكُلُ وَاللَّهُ لِلْمُؤْكِلِ وَاللَّهُ لِلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَكُلُوا وَلَمْ اللَّهُ اللَّهُ وَكُلُوا وَاللَّهُ اللَّهُ وَكُلُوا وَالْمَالُولُ لَلَهُ وَلَوْلَ اللَّهُ وَلَوْلَ اللَّهُ وَكُلُوا وَالْمَالُولُ لَكُولُ وَلَالَالِهُ لِلْمُؤْكِلُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَكُلُوا وَلَاللَّهُ لَلَّةً اللَّهُ وَلَوْلَ اللَّهُ وَلَوْلَا اللَّهُ وَكُلُوا وَلَاللَّهُ لِلْمُؤْلِ وَلَاللَّهُ اللَّهُ وَلَالَةً اللَّهُ وَلَاللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَوْلَ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَوْلَ اللَّهُ وَلَوْلَ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَوْلَ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَوْلَالِهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَوْلَا اللَّهُ اللْمُؤْلِقُولُولُولُولُ اللللْهُ اللَّهُ اللْمُؤْلِق

⁽ ولو قال) الوكيل : (عزلت نفسي ، أو رددت الوكالة) أو أخرجت نفسي منها (. . انعزل) ولا يشترط في انعزاله بذلك حصول علم الموكل .

⁽ وينعزل) أيضاً (بخروج أحدهما) أي : الوكيل والموكل (عن أهلية التصرف بموت أو جنون) وإن زال عن قرب ، (وكذا إغماء في الأصح) إلحاقاً له بالجنون ، والثاني : لا يلحقه به ، (ويخروج محل التصرف عن ملك الموكل) كأن باع أو أعتق ما وكل في بيعه .

⁽ وإنكار الوكيل الوكالة لنسيان) لها (أو لغرض في الإخفاء) لها (ليس بعزل) لنفسه ، (فإن تعمد) إنكارها (ولا غرض) له فيه (. . انعزل) بذلك ، والموكل في إنكارها كالوكيل في عزله به أو لا .

⁽ وإذا اختلفا في أصلها) كأن قال : وكلتني في كذا فأنكر (أو صفتها ؛ بأن قال : وكلتني في البيع نسيئة ، أو الشراه بعشرين فقال) الموكل : (بل نقداً ، أو بعشرة. . صدق الموكل بيمينه) لأن الأصل : عدم الإذن فيما ذكره الوكيل .

⁽ ولو اشترئ جارية بعشرين) ديناراً (وزعم أن الموكل أمره) بذلك (فقال : بل) أذنت (في عشرين جارية بعشرين) الوكيل (بعين مال الموكل وسماه في المقد أو) لم يسمه ولكن (فال يسمه ولكن (فال بعده) أي : بعد العقد : (اشتريته) أي : المذكور (لفلان والمال له ، وصدقه البائع) في هنذا القول (. . فالبيع باطل) في الصورتين ، وعلى البائع رد ما أخذه ، (وإن كذبه) فيما قال؛ بأن قال : لست وكيلاً في الشراء المذكور (. . حلف على نفي العلم بالوكالة) الناشئة عن التوكيل (ووقع الشراء للوكيل) وسلم الثمن المعين للبائع ، وغرم مثله للموكل ، (وكذا إن اشترى في

النُّمَّةِ وَلَمْ يُسَمَّ الْمُوَكُّلَ ، وَكَذَا إِنْ سَمَّاهُ وَكَذَبُهُ الْبَائِعُ فِي الاَصْحُ ، وَإِنْ صَدَّقُ. ، بَطَلَ الشُّرَاءُ . وَتَشِثُ حُكِمَ بِالشُّرَاءِ لِلْوَكِيلِ . يُسْتَحَبُّ لِلْفَاضِي أَنْ يَرْفُقَ بِالْمُوكُلِ لِيَقُولَ لِلْوَكِيلِ : (إِنْ كُنْتُ أَمْرَتُكَ بِمِشْرِينَ . فَقَدْ بِغَنْكُمَا بِهَا) ، وَيَقُولُ هُوَ : (الشَّرَيْثُ ؛ لِيَحِلُّ لَهُ) . وَلَوْ قَالَ: (أَنْتِكُ بِالتَّصَرُّفِ النَّمَالُونِ فِيهِ)، وَأَنْكُرَ الْمُوكُلُ . صُدَّقَ الْمُوكُلُ، وَفِي قَوْلِ: الْوَكِيلُ وَقُولُ الْوَكِيلِ فِي تَلْفِ النَّمَالِ مَقْبُولُ بِيَعِيدِ ، وَكَذَا فِي الرَّذْ ، وَقِلْ : إِنْ كَانَ بِجُعْلِ. ، فَلاَ

الذمة ولم يسم الموكل) بأن نواه . . يقع الشراء للوكيل ، (وكذا إن سماه وكذبه البائع) بأن قال :
أنت مبطل في تسميته . . يقع الشراء للوكيل (في الأصح) وتلغو تسمية الموكل ، والثاني : يبطل
الشراء ، (وإن صدقه) البائع في التسمية (. . بطل الشراء) لاتفاقهما على أنه للمسمى ، وقد ثبت
بيمينه أنه لم يأذن فيه بالثمن المذكور ، وإن سكت عن التكذيب والتصديق . . فيؤخذ من قول
المصنف قبل : (وإن سماه فقال : بعتك ، فقال : اشتريت لفلان . .) إلخ أن الشراء يقع للوكيل
في الأصحع .

(وحيث حكم بالشراء للوكيل) مع قوله : إنه للموكل (. . يستحب للقاضي أن يرفق بالموكل) أي : يتلطف به (ليقول للوكيل : إن كنت أمرتك) بشراء جارية (بعشرين . فقد بعتكها بها) أي : بعشرين ، (ويقول هو : اشتريت ؛ لتحل له) باطناً ، ويغتفر هنذا التعليق في البيع على تقدير صدق الوكيل ؟ للضرورة ، وإن لم يجب الموكل إلى ما ذكر : فإن كان الوكيل كاذباً . لم يحل له وطؤها ولا التصرف فيها ببيع أو غيره إن كان الشراء بعين مال الموكل ؛ لبطلانه ، وإن كان في الذمة . . حل ما ذكر للوكيل ؛ لوقوع الشراء له ، وإن كان صادقاً . فهي للموكل وعليه للوكيل الشمن وهو لا يؤديه ، وقد ظفر الوكيل بغير جنس حقه ؛ وهو الجارية ، فيجوز له بيعها وأخذ الثمن في الأصح .

(ولو قال) الوكيل : (أتيت بالتصرف المأذون فيه) من بيع أو غيره (وأنكر الموكل) ذلك (. . صدق الموكل) لأن الأصل : عدم التصرف ، (وفي قول : الوكيل) لأن الموكل ائتمته فعليه تصديقه ، ولو اختلفا في ذلك بعد انعزال الوكيل . . لم يصدق إلا ببينة .

(وقول الوكيل في تلف المال مقبول بيمينه ، وكذا في الرد) على الموكل ؛ لأنه التمنه ، (وقيل : إن كان) وكيلاً (بجعل . . فلا)^(١) يقبل قوله في الرد .

 ⁽١) قول ا المنهاج ؛ (يقبل قول اللوكيل في الره وقبل : إن كان يجمل . . فلا) هذا تصريح بأن الخلاف مختص
 بمن له جعل ، وهو مراد (المحرر ؟ وإن كانت عبارته موهمة التعميم . ١ دقائق المنهاج ؟ (ص ٢٦-٣٠) .

وَلَوِ ادَّمَى الرَّهُ عَلَىٰ رَسُولِ اللَّمُوعُلِ وَأَنْكَرَ الرَّسُولُ.. صُدُقَ الرَّسُولُ ، وَلاَ يَلْوَمُ اللَّمُوعُلِ
تَصَدِيقُ الْوَكِيلِ عَلَى الصَّحِيحِ . وَلَوْ قَالَ : (فَيَضُتُ النَّمَنَ وَتَلِفَ) ، وَأَنْكُوَ الْمُوكُلُ.. صُدُّقَ
الْمُوكُلُ إِنْ كَانَ فَيْلَ تَسْلِيمِ النَّمِيعِ ، وَإِلاَّ.. فَالْوَكِيلُ عَلَى الْمَدْهَبِ ، وَلَوْ وَكُلُهُ بِفَضَاءِ دَيْنٍ ،
الْمُمُوكُلُ إِنْ كَانَ فَيْلُ النَّمِيعِ ، وَإِلاَّ.. فَالْوَكِيلُ عَلَى الْمَدْهِ ، وَالْأَطْهَرُ : أَنَّهُ لاَ لِمُسَتَعِقُ بِيَنِيدٍ ، وَالْأَطْهَرُ : أَنَّهُ لاَ لِمُسَتَعِقُ بِيَنِيدٍ ، وَالْأَطْهُورُ : أَنَّهُ لاَ لِمُسَتَعِقُ المُولِقِ عَلَى المُوكِلُ عَلَى المُعْرِقُ لِللَّوْمِ اللَّهِ اللَّهُ عَلَى الصَّاحِيعِ . وَلَيْسَ لِوَكِيلٍ وَلاَ مُوحِعَ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ طُلِبِ الْمَالِكِ : (لاَ أَرَهُ النَّمَالُ إِلاَّ عَلَى الصَّحِيعِ . وَلَيْسَ لِوَكِيلٍ وَلاَ مُوحِعَ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ طُلَبِ الْمُعالِكِ : (لاَ أَرَهُ النَّمَالُ إِلَيْمُ الْمُعَلِّمُ فِي الْوَمُونَ وَلَهُ فِي الوَّهُ وَلِكُ وَلِهُ اللَّهُ وَلِلْ اللَّهُ وَلِلْ اللَّهُ وَلَكُونَ اللَّوْمُ لِلَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلِقِ : (لاَ أَرَهُ النَّمَالُ إِلَيْقَالَ اللَّهُ عَلَى الصَّحِيعِ . وَلَيْسَ لِوَكِيلٍ وَمَا لاَ فِي اللَّهُ لِلَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلِقُ الْوَلَّيْلِ اللَّهُ وَلَى الصَّعِيعِ . وَلَيْسَ لَوْمُ عَلَى الصَّامِعِيقِ . وَالْمُعْلِقِ عَلَى الصَّعِيعِ . وَلِينَا لَوْمُ الْمُؤْمِلُ الْمُعْلِقِ : (لاَ أَوْمُ النَّهُ اللَّهُ الْمُعْلَى الصَّعِيعِ . وَلَيْسَ لَوْمُ الْمُؤْمِلُونَ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُونَ الْمُعْلِقِ : (لاَ أَوْمُ النَّهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِقُولُ الْمُؤْمِلِي الْمُؤْمِلُونَ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُونَ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ الْمُؤْمِقُولُ الْمُؤْمِلُولُ اللْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلِكُ اللْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ اللْمُؤْمِلُ اللْمُؤْمِلُولُ اللْمُؤْمِلُولُولُ اللْمُؤْمِلُولُ اللْمُؤْمِلُولُولُولُولِولِ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمِلِ

⁽ ولو ادعى الرد علىٰ رسول الموكل وأنكر الرسول. . صدق الرسول) بيمينه ، (ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل) في ذلك (على الصحيح) ، والثاني : يلزمه ؛ لأن يد رسوله يده ، فكأنه ادعى الردعليه .

⁽ ولو قال) الوكيل بعد البيع : (قبضت الثمن وتلف ، وأنكر الموكل) قبضه (. . صدق الموكل إن كان) الاختلاف (قبل تسليم المبيع ، وإلا) أي : وإن كان بعد تسليمه (. . فالوكيل) المصدق (على المذهب) حملاً على أنه أنى بالواجب عليه من القبض قبل التسليم ، وفي وجه : أن المصدق الموكل ؛ لأن الأصل : بقاء حقه ، والطريق الثاني في المصدق منهما في الحالين : القولان في دعوى الوكيل التصرف ، وإنكار الموكل له .

⁽ ولو وكله بقضاء دين) بمال دفعه إليه (فقال : قضيته ، وأنكر المستحق)(` . . ضدق المستحق بهذا كله و . . . صدق المستحق بيمينه) لأن الأصل : عدم القضاء ، (والأظهر : أنه لا يصدق الوكيل على الموكل) فيما قاله (إلا ببينة) ، والثاني : يصدق بيمينه ؛ لأن الموكل ائتمنه .

⁽ وقيم اليتيم) أو الوصي (إذا ادعى دفع المال إليه بعد البلوغ . . يحتاج إلىٰ بينة) عند إنكاره (على الصحيح) لأن الأصل : عدم الدفع ، والثاني : يقبل قوله بيمينه ؛ لأنه أمين .

⁽ وليس لوكيل ولا مودع أن يقول بعد طلب المالك) ماله : (لا أرد المال إلا بإشهاد في الأصح) لأنه يقبل قوله في الرد بيمينه ، والثاني : له ذلك ؛ حتى لا يحتاج إلىٰ يمين ، (وللغاصب ومن لا يقبل قوله في الرد) كالمستمير (ذلك) أي : أن يقول : لا أرد إلا بإشهاد ؛ إن كان عليه بينة

 ⁽١) قول المنهاج ٤ : (ولو وكله بقضاء دين فقال : ﴿ تَضْيَه ٤ وأنكر المستحق) هلكذا صوابه ، ووقع في بعض نسخ ﴿ المحرر ٤ : (وكله في قبض دين فقال : قبضته) وهو تصحيف من النساخ . ﴿ دَفَائَقُ المنهاج ﴾ (ص ٦٣) .

وَلَوْ قَالَ رَجُّلُ : (وَكُلْنِي الْمُسْتَحِقُّ مِقَيْضِ مَا لَهُ عِنْدَكَ مِنْ دَنِيْ أَوْ عَيْنِ) وَصَدَّقَهُ . . فَلَهُ دَفْهُهُ إِلَيْهِ ، وَالْمَذْهُبُ : أَنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ إِلاَّ بِيِئِّةَ عَلَىٰ وَكَالَتِهِ ، وَلَوْ قَالَ : (أَحَالَنِي عَلَيْكَ) وَصَدَّقَهُ . . وَجَبَ الدَّفْعُ فِي الأَصَعُ . قُلْثُ : وَإِنْ قَالَ : (أَنَا وَارِثُهُ) وَصَدَّقَهُ . . وَجَبَ الدَّفْعُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَاللهُ أَغْلَمُ .

بالأخذ ، وكذا إن لم تكن في الأصح عند البغوى ، وقطع العراقيون بمقابله .

(ولو قال رجل) لمن عنده مال لمستحقه : (وكلني المستحق بقبض ما له عندك من دين أو عين

وصدقه) من عنده المال في ذلك (. . فله دفعه إليه ، والمذهب : أنه لا يلزمه) أي : دفعه إليه (إلا ببينة على وكالته) لاحتمال إنكار الموكل لها ، والطريق الثاني فيه قولان : أحدهما : هلذا وهو المنصوص ، والثاني وهو مخرج من مسألة الوارث الآتية : يلزمه الدفع إليه بلا بينة ؛ لاعترافه باستحقاقه الأخذ ، (ولو قال) لمن عليه دين : (أحالني) مستحقه (عليك وصدقه) في ذلك (. . وجب الدفع) إليه (في الأصح) لاعترافه بانتقال الدين إليه ، والثاني : لا يجب الدفع إليه إلا بينة ؛ لا حتمال إنكار المستحق للحوالة .

(قلت) كما قال الرافعي في « الشرح ؟ () : (وإن قال) لمن عنده مال عين أو دين لمستحقه : (أنا وارثه) المستغرق لتركته (وصدقه) من عنده المال في ذلك (. . وجب الدفع) إليه (على المذهب ، والله أعلم) لاعترافه بانتقال المال إليه ، والطريق الثاني فيه قولان : أحدهما : هذا وهو المنصوص ، والثاني وهو مخرج من مسألة الوكيل السابقة : لا يجب الدفع إليه إلا ببينة على إرثه ؟ لاحتمال ألا يرثه الآن ؛ لحياته ويكون ظن موته خطأ .

* *

الشرح الكبير (٥/ ٢٧٠).



محتوى الكناب

(هداء
ن يدي الكتاب
جمة الإمام محيي الدين النووي رحمه الله تعالىٰ
جمة الإمام جلال الدين المحلي رحمه الله تعالى
صف النسخ الخطية
نهج العمل في الكتاب
vo المخطوطات المستعان بها ٧٠
* * *
«كنز الراغبين شرح منهاج الطالبين»
البجزء الأول ٦٥
طبة الكتاب
كتاب الطهارة ٧٤
ب أسباب الحدث
فصل: في آداب الخلاء وفي الاستنجاء
ب الوضوء
ب مسح الخف
ب الفسل
ب النجاسة
ب التيمم
فصل: في شروط التيمم وكيفيته
ب الحيض
فصل: فيما تراه المرأة من الدماء
كتاب الصلاة كتاب

_ فصل: في بيان الأذان والإقامة
ـ فصل: في بيان القبلة وما يتبعها
باب صفة الصلاة
باب شروط الصلاة
ـ فصل: في ذكر بعض مبطلات الصلاة
باب سجود السهو
باب في سعجود التلاوة والشكر
باب في صلاة النفل
كتاب صلاة الجماعة كتاب
ـ فصل: في صفات الأثمة
ـ تتمة: فيمن يقدم للإمامة على غيره
ـ فصل: في بعض شروط القدوة ومكروهاتها وكثير من آدابها ٢٥٠
ـ فصل: في بعض شروط القدوة أيضاً
ـ فصل: في متابعة الإمام
ـ تتمة في حكم ركوع المأموم قبل الإمام
ـ فصل: في زوال القدوة وإيجادها
باب صلاة المسافر
ـ فصل: في شروط القصر وتوابعها
ـ فصل: في الجمع بين الصلاتين
باب صلاة الجمعة
ـ تتمة : شروط تمام الجمعة بالأربعين
ـ فصل: في الأغسال المستحبة في الجمعة وغيرها ٢٩٨
ـ فصل: في بيان ما يحصل به إدراك الجمعة
ـ تتمة: حكم الاستخلاف في صلاة الجمعة
ــ تتمة: فيمن زحم عن السجود في غير الجمعة
باب صلاة الخوف
ـ فصل: فيما يجوز لبسه وما لا يجوز

	ـ فصل: في التكبير المرسل والمقيد
۲۲۳	باب صلاة الكسوفين
۲۳۲	باب صلاة الاستسقاء
٣٣٩	باب في حكم تارك الصلاة
٣٤٠	ــ تتمة: في حكم تارك الجمعة
۲٤۱	كتاب الجنائز
۳0٠	ـ فصل: في تكفين الميت
400	ـ فصل: في الصلاة على الميت
777	ـ فرع: في بيان الأولى بالصلاة
٧٢٣	ـ فصل: في دفن الميت
	泰 泰 泰
۳۸۹	المجزء الثاني
۳۹۱	- كتاب الزكاة
491	كتاب الزكاة باب زكاة الحيوان
491	- كتاب الزكاة
791 797 799	كتاب الزكاة باب زكاة الحيوان
791 797 799	كتاب الركاة باب زكاة الحيوان
797 799 799 2.V	كتاب الزكاة الحيوان
791 797 799 5.V 511	كتاب الركاة الحيوان
797 799 2.V 211 21V	كتاب الركاة الحيوان
791 797 799 2.V 211 21V 271	كتاب الركاة الحيوان
797 799 799 2.V 211 21V 271 272	كتاب الركاة الحيوان
791 797 799 113 113 173 173 173	كتاب الركاة الحيوان
791 797 799 113 113 173 173 173	كتاب الركاة الحيوان

باب صلاة العيدين

٤٤٧	كتاب الصبيام
٤٤٩	ـ فصل: حكم النية في الصوم
٥٣	
٥٨	ـ فصل: شرط صحة الصوم من حيث الفاعل والوقت
77	ـ نصل: في شروط وجوب صوم رمضان ومرخصاته
10	ـ فصل: في قدية الصوم الواجب
19	_ فصل: في هدية الصوم الواجب _ فصل: في بيان كفارة الصوم
٧٥	باب صوم التطوع
	كتاب الاعتكاف
۸٠	_ فصل: في حكم الاعتكاف المنذور
٨٤	كتاب الحج
۸٦	ــ تتمة: حكم وشروط العمرة
۹١	ـ تنبيه: تكملة شرط أمن الطريق وحكم إمكان السير
٩٤	باب المواقيت
99	باب الإحرام
• • •	_ فصل: في ركن الإحرام
۲•۰	باب دخول مكة باب دخول مكة
۰۸	ـ فصل: فيما يطلب في الطواف من واجبات وسنن
10	- _ تتمة: حكم النية في الطواف
	_ فصل: شروط ومستحبات السعي
۱۸	_ فصل: في الوقوف بعرفة
44	_ فصل: في المبيت بالمزدلفة والدفع منها
۲۸	_ فصل: في المبيت بمني ليالي التشريق
۳.	_ تتمة: حكم ترك المبيت ليالي التشريق
٣٤	_ فصل: في بيان أركان الحج والعمرة
٤٠	باب محرمات الإحرام
٤٥	ب المراحد على المرام المحرم
	12

٥٧٨			•	٠									•	٠								•	٠				•	ك	U.	٥.	7=	غ	,	٤	و	لب	١,	ز	•	نه	2	4	ş	نر	L	۸.	ف	٠	ب	با
٥٨٣												,								ها	د	L	<u>.</u>	,	و	8	ال	١,	ء	-	نت	ية	>		ء	اك	ی	ن	يا	ď	۰	ال	٠	فح		٠,	J	4	فد	-
٥٨٧			•																																نة	نف	4	ال	٠	یو	بر	تة	٠	فح		:,	٤	4	فو	-
09.					•,																																							ار	پ	÷	Jį		٠	با
097																														4		يڌ	ι	•	,	ط	,		1	ار	ىيا	÷	ب	فح		٠,	J	4	20	-
098																																1	,	ئىر	٤	ر ا	یا	خ		الم	ئط	ية	L	٠.	ف	:	Ä	•	=	_
٥٩٦																																			ä	-	نیا	Ŀ	١	ر	ىيا	÷	٠,	فح	,	: ,	J	-	فد	-
7.5																													٠,	۰	J١		ü	ف	4	ال	ز	یو	٠	تة	۴	د	ء	٠	فح			٤	فر	_
7.0																																						ä	ري	-	نه	ال	4	فح	,	: ,	J	_	2	-
1.4																				يه	ف	_	ف	,	4	لت	وا	, ,	ل ه	ما	رب			4	5	ل	قب	4	ب		ال	١	ک.	٤	-	٠	فح		-	با
111																				ں	ک	5	J	یا	,	ے	ŀ	~	ال	٠	عو		با	•	ؤ	ل	١,	ال	د	-		1	نم	<	>		: ;	٤	فر	
715																																																		
٦١٤																															٠.	ئە	اا	,	٥	-	ل	١	•	ل		ĵ	٠	>	>		: ;	٤	فر	
114																															4	٠	ų	را	•	JI,	,	ك	را	4)	11	و	ā,	ل	نو	ال		-	بار
171		 					٠																															ر	L	۵	11	g	ل	و	-	٥	į		-	با
140		 									 																يع	لي	H	ي	ف	ے		۵	1	ح	بت	1	۵	٢	وا	خم	د		ني	•	: ;	ع	نر	
779											 									į	۸.	e	-	>	L,	0	و	٤	پا	,	ع	زر	ال	و	ر	٠.	اك	4	ب		ان	يا	؛ ر	ني	ė	:	ل	-	2	
777		 																																			:ر	•	اي	÷		31	_	ؙۏ	k	وتا	-	١,	Ļ	بار
739		 																														بة	5	1	4	شا	و.		ب	لم	1	لة	ما	ما	م	٠,	į	,	<u>.</u>	باد
787																٠	٦	_	ال	ب ا	اب	تا	5																											
720																															4	٠	-	لـ	ı	ط	,و	,-	ا	١	ية	ق.	2	ي	ۏ	:	ل	٠.	4	
789																															4	ط	وا	ر	٠	و	۴	L		1	ل	حا	م	,	ني	ۏ	:	ع	ļ	. ف
701																											ے	ت	>	یا	او	,	_	II.	,	٠	۵	نہ	ال	١,	ني	, ف	لم	۰	لس	1	:	ع	ر	. ف
705														ن	ی	١.		, .	ئە	أدا	١,	ت	ق	,	,	4	ء:	٠.	به	ۏ	_	L		j	١	نیر		ذ	÷	Í	ن	یا			ۏ	:	,!	١.,	_	٠. ف

۳٥٢	_ فرع: السلم في الدراهم والدنانير
100	_ فصل: في القرض
707	_ فرع: أداء القرض كالمسلم فيه
709	كتاب الرهن
٦٦٣	_ فصل: في شروط المرهون به ولزوم الرهن
170	ـ تنبيه: اشتراط العلم بالمرهون به
119	ـ فصل: فيما يترتب على لزوم الرهن
۱۷٤	_ فصل: في جناية المرهون
171	_ فصل: في الاختلاف في الرهن وما يتعلق به
۸۷۶	_ فصل: في تعلق الدين بالتركة
٦٨٠	كتاب التفليس
٦٨٣	ـ فصل: فيما يفعل في مال المحجور عليه بالفلس من بيع وقسمة وغيرهما
٦٨٧	_ فصل: في رجوع المعامل للمفلس عليه بما عامله به ولم يقبض عوضه
198	باب الحجر
199	_ فصل: فيمن يلي الصبي مع بيان كيفية تصرفه في ماله
٧٠١	باب الصلح
٧٠٢	_ تتمة: حكم الصلح من عين على دين
٧٠٤	_ فصل: في التزاحم على الحقوق المشتركة
۲۱۷	باب الحوالة
۲۱۷	باب الضمان
/ 19	_ فصل: في كفالة البدن
/ 19	_ فرع: ضمان المنافع الثابتة في الذمة
/	_ فصل: في صيغتي الضمان والكفالة
۲۲۱	_ تتمة: في ضمان الأعيان
140	كتاب الشركة
14	كتاب الوكالة
۲۳۲/	_ فصل: في أحكام الوكالة بعد صحتها

- فرع: الفرق بين بعه بكم شئت وبما شئت وكيف شئت ٧٣٤	٧٣٤
ـ فصل: فيما يجب على الوكيل في الوكالة المقيدة ٧٣٦	۲۳۷
. فصل: في بيان جواز الوكالة وما تنفسخ به	٧٣٩
محتوى الكتاب	٧٤٥